المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
the National Graduate School of Political Science

المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

N° 15 C

رقم الإداع : 1228 . 2013

مجلة دورية دولية علمية محكمة
تعنى بالدراسات و البحوث الخاصة بالعلوم السياسية و العلاقات الدولية

The Algerian Journal of Political Studies

Volume VIII
Number 1

المجلد الثامن
العدد الأول

جوان 2021

ISSN : 2353-0294 E.ISSN: 2600-6480

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
the National Graduate School of Political Science

المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

N° 15 C

رقم الإداع : 1228 . 2013

مجلة دورية دولية علمية محكمة
تعنى بالدراسات و البحوث الخاصة بالعلوم السياسية و العلاقات الدولية

The Algerian Journal of Political Studies

ISSN : 2353-0294 E.ISSN: 2600-6480

Volume VIII
Number 1

المجلد الثامن
العدد الأول

جوان 2021

- **المدير ومسؤول النشر:**
البروفيسور. مصطفى صايج.
مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

- **رئيس التحرير التقني:**
السيدة: بن بوزيد هجيرة.
مديرة المكتبة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

- **الهيئة الاستشارية**

أ.د.مختار مزراق.....رئيس جامعة الجزائر -3
أ.د.عبد السلام بن زاوي.....مدير المدرسة الوطنية العليا لعلوم الإعلام والاتصال -الجزائر
أ.د.شوشة عبد الغني.....مدير المركز الجامعي تمنراست
.د.أعراج سليمان.....عميد كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر -3
أ.د.عبد الحميد بوديا مراد.....جامعة غرونوبل – فرنسا
أ.د.جون ماركو.....جامعة غرونوبل – فرنسا
أ.د.أحسن بشاني.....رئيس اللجنة العلمية لقسم السياسات العامة.
أ.د.علي ربيج.....رئيس اللجنة العلمية لقسم العلاقات الدولية.

- **العنوان:**
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 03 طريق دودو مختار، بن عكنون الجزائر.

الإيداع القانوني: 2013-1228
الترقيم الدولي ISSN : 2353-0294
الترقيم الدولي الإلكتروني EISSN : 2600-6480
الهاتف: 07 01 23 23 (0) 213+

أعضاء الهيئة العلمية للتحكيم

اسم ولقب المحكم	المؤسسة الأصلية
أ.د. عبد الوهاب بن خليف	جامعة الجزائر 03
أ.د. بن عنتر عبد النور	جامعة باريس 08. فرنسا
أ.د. مسيح الدين تسعديت	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.د. سي بشير محمد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.د وليد عبود محمد الدليمي	جامعة بغداد. العراق
د. عبد الكريم كاظم عجيل	جامعة ذي قار. العراق
د. قحطان حارث	جامعة تكريت. العراق
د.محمد جبر السيد عبد الله جميل	جامعة المدينة العالمي فرع القاهرة. مصر
د. فيصل فرحي	جامعة كيباك. كندا
د. عقيلة دبيشي	جامعة باريس 8. فرنسا
د. يوسف عبد الواحد سليمان	وزارة التربية. مصر
د. خالد صلاح حنفي محمود	جامعة الإسكندرية. مصر
د. شبانة أيمن	جامعة القاهرة. مصر
د. جمال دلح	جامعة القاهرة. مصر
د. حسن محمد أحمد محمد	جامعة أم درمان. السودان
د. خيدر محمد كريم	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. فليسي نرجس	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. لوراري علي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. ربيج علي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. خواص مصطفى	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. العاقل رقية	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. مغراوي لقمان	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. هارون مليكة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. تاحي طارق	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. لخضاري منصور	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. بولالوة ياسين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. بوزورين نجوى	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. أوعشرين وسام	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. بن طبيبل درية	جامعة الجزائر -3
د. شيخاوي سليم	جامعة الجزائر – 3
د. قاسمي سعيد	جامعة تمنراست
د. لطاد ليندة	جامعة الجزائر – 3
د. مغيش كنزة	جامعة الجزائر -3
د. عمروش عبد الوهاب	جامعة بومرداس
د. فوكة سفيان	جامعة خميس مليانة
د. خياري لطفي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. خميس جديد	جامعة عنابة
د. زياني صالح	جامعة باتنة
د. لعروسي رابح	جامعة الجزائر – 3
د. محمد شريف فتحي	جامعة الجزائر -3
د.خالد يعلاوي	المدرسة الوطنية العليا للصحافة والاعلام
د. نبيل بويبية	جامعة 20 أوت سكيكدة
د. مناصر جمال	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
د. أمين بلعيفة	جامعة عبد الحق بن حمودة جيجل

الافتتاحية

يصدر هذا العدد في طبعته الأولى بعد تصنيف المجلة في الصنف **"ج"** بموجب القرار الوزاري رقم **442** المؤرخ في **22** أفريل **2021** وبقدر ما تفتخر المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بهذا الانجاز العلمي والأكاديمي التي رسمت أهدافا استراتيجية على المديين القريب والمتوسط، بأن يكون لأساتذة المدرسة والباحثين في مختلف الأطوار دورا إيجابيا في ترقية البحث العلمي والإنتاج المعرفي، تساهم فيه بديناميكية فعالة مخابر البحث الثلاثة التي أعطت للمدرسة مكانة علمية متميزة، من خلال الكم الهائل والنوعي لمختلف النشاطات، من دورات تدريبية، محاضرات، ندوات و ملتقيات وطنية ودولية، وهو ما جعل المدرسة في السنتين الأخيرتين، رغم ما فرضته جاءحة كوفيد 19 من عزلة إجتماعية، أن تكون منارة لالتقاء الباحثين من مختلف الجامعات الجزائرية والمغاربية وبالتكيف مع تقنيات التحاضر عن بعد، استعدادا للتعامل مع الثورة التكنولوجية المعرفية التي تحتاج إلى تجنيد الجميع للتكيف معها.

في هذا الإطار، فإن ولوج المجلة الجزائرية للدراسات السياسية الى الأرضية الرقمية منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات يعود فيه الفضل الى العمل الجماعي، من الناحية التقنية الى الدكتورة بن بوزيد هجيرة، مديرة المكتبة ورئيسة التحرير التقني التي سهرت على نقل المجلة من الصيغة الورقية الى الصيغة الإلكترونية ابتداء من أول عدد، والعمل مع لجنة التحكيم من أساتذة المدرسة ومختلف جامعات الجزائر وخارجها، على الإلتزام بإصدار جميع الأعداد الدورية في اجالها رغم الكثير من الصعوبات والالتزامات المهنية.

كما يعود الفضل الاكبر كذلك إلى الاساتذة المحكمين الذين سهروا على إنجاح المجلة وتصنيفها، من خلال الإلتزام يالصرامة العلمية في تحكيم المقالات العلمية الواردة إلى المجلة ، وهو ما جعلها تستمر في الصدور وكسب ثقة الساهرين على تصنيف المجلات العلمية الدولية، ونشير هنا الى حصول المجلة على معايير اعتماد ارسيف Arcif، المتوافقة مع المعايير العالمية من خلال معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية . وعليه، طموحنا على المدى المتوسط أن تصبح المجلة ضمن أهم المجلات العربية الدولية، بفضل تضافر جميع الساهرين على استمراريتها والقانعين بأن العلم النافع صدقة جارية قبل أي مكاسب ذاتية أو مادية.

ا.د مصطفى صايج
مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مسؤول النشر

الفهرست

الرقم	عنوان الموضوع	الصفحة
01	**أثر عملية التنمية على الاستقرار السياسي في الجزائر 2000-2019** غالم عبد الرحمان جامعة أمحمد بوقرة بومرداس عمروش عبد الوهاب جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	09
02	**تأثير الغاز الجزائري على الأمن الطاقوي الأوروبي** بمراح محمد جواد جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان	32
03	**رهان الشبكات الدولية للإتجار بالمخدرات على منطقة الساحل الافريقي والانعكاسات على الامن الوطني الجزائري** ناصر عامر المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	51
04	**إشكالية العلاقات المدنية-العسكرية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتركيا حتى 2019** قطوش عزالدين جامعة الجزائر 03	75
05	**انتشار فكرة تنظيم الدولة الإسلامية في إفريقيا و تحدي تجدد الإرهاب في جوار الجزائر** مراد جاني جامعة البليدة 2	95
06	**دور الإعلام في مواجهة النشاطات الدعائي للجماعات الإرهابية** **حيدر عمر** جامعة الجزائر 03	117
07	**الإتحـــــــاد المغـــــــاربي: الواقـــــع والمعـــــوقات** رتيبـــــــــــــــــــة بـــــرد جامعة مولود معمري- تيزي وزو	137
08	**دور العامل الاقتصادي في إعادة بناء مشروع المغرب لعربي** رحماني رميساء المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية أوعشرين إبتسام المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	158
09	**انعكاسات البيئة الخارجية وتداعيات الانتقال الديمقراطي على مستقبل النظام العربي** -السيناريوهات المتوقعة 2030- اسماء صالحي المدرسة الوطنية العليا للعلوم الساسية	180
10	**الإقتصاد السياسي للتسلط: تمكين الفقر والحرمان في المنطقة العربية** سفيان فوكة جامعة بومرداس	204

الرقم	عنوان الموضوع	الصفحة
11	**الدولة الهشة" أم "وضعية الهشاشة" ؟ قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا** كنزة مغيش جامعة الجزائر 03	224
12	**تجنيد الفواعل غير الدولاتية المسلحة للأطفال في إفريقيا:** **تهديد جديد للأمن الإنساني ....وأي حماية** تاجي طارق المدرسة الوطنية العليا للعلوم الساسية آيت زاوش جوهرة المدرسة الوطنية العليا للعلوم الساسية	247
13	**تعقيدات جائحة كوفيد 19 للتنقل البشري في سياق تغير المناخ في منطقة الساحل** حداد مريم المدرسة الوطنية العليا للعلوم الساسية	278
14	**دوّر المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية** فريدة روطان جامعة الجزائر 03 لامية زكري جامعة الجزائر 03	303
15	**المؤسسة الملكية المغربية ودورها في عملية صنع القرار** محمد أمين سني جامعة الجزائر 03	324
16	**المؤسسة العسكرية والتحول السياسي في مصر 2019/2011 دراسة في البعد الاقتصادي** عبد النور زيام المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	354
17	**التوزيع غير العادل وانعكاساته على التنمية في نيجيريا** مراد زمراجي جامعة الجزائر 03	372
18	**المقاربات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسط: المجال الحيوي والموارد** إيمان بلقرشي المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	392
19	**تقييم فعالية الأداء الاستراتيجي لتركيا في دول الشرق الأوسط والقرن الإفريقي** بولالوة ياسين المدرسة الوطنية العليا للعلوم الساسية بوجلال مروة المدرسة الوطنية العليا للعلوم الساسية	416
20	**توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية "في المنطقة "فرص الصراع و التحالف** حميد رامي المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	434

الصفحة	عنوان الموضوع	الرقم
455	**السياسات الدفاعية الروسية : الحرب الهجينة نموذجاً** لخضر نويوة جامعة محمد لمين دباغين سطيف02	21
474	**الشركات العسكرية الخاصة كفاعل لادولتي عنيف: استمرارية أم قطيعة؟** اسمهان خالف المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية علي لوراري المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	22
491	**إدارة الأزمات في عالم غير موثوق دراسة في واقع الأزمات المركب و سبل إدارتها** لقمان مغراوي المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	23
513	**التنظير ما بعد الحداثي للعلاقات الدولية: هدم في انتظار البناء** محمد الطاهر عديلة جامعة محمد بوضياف، المسيلة	24
530	**"النووي الإيراني" في المقاربتين الأوروبية والأمريكية: موازنات التهديد والمصالح** تيقامونين ابراهيم المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	25
554	**بناء السلم في الدول الخارجة من النزاعات: مقاربة أممية** نبيل بويبية جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	26
577	**ظاهرة الفساد: بحث في المفهوم الأسباب الأنواع والمظاهر** فاتح النور رحموني جامعة محمد بوضياف مسيلة ليلى مداني جامعة محمد بوقرة بومرداس	27
600	**استشراف السياسات العامة بتوظيف تقنية الميك ماك: بين طموح المحاولة وصعوبتها** نجوة بوزورين المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	28
620	**The General Algeria's History in Energy Resources Production** Athmane Boudissa. National Superior School of Political Science Yacine Boulaloua . National Superior School of Political Science	29
649	**Contribution de l'Algérie aux efforts mondiaux de lutte contre les Changements Climatiques** Ines Bennedjoue Ecole Nationale de Sciences Politique	30

الصفحة	عنوان الموضوع	الرقم
669	**La réforme du service public de l'eau: La délégation du service public de la distribution de l'eau et de l'assainissement en Algérie** **Benhaddad Nacim** Ecole Nationale de Sciences Politique	31
694	**The Muslim Ban: The Way to Trumping Up Islamophobia.** Boukhalfa Ali. Abou Bekr Belkaid University. Tlemcen Faiza Meberbeche Senouci Abou Bekr Belkaid University. Tlemcen	32
715	**Algérie- la République Arabe Sahraouie Démocratique (RASD) :un pacte stratégique qui dure quarante ans"** Mohamed Said Mekki Ecole Nationale de Sciences Politique	33

أثر عملية التنمية على الاستقرار السياسي في الجزائر 2000–2019

The impact of development on political stability in Algeria 2000-2019

غالم عبد الرحمان ، عمروش عبد الوهاب*

[1] جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، a.ghalem@univ-boumerdes.dz

[2] جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، a.amrouch@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/12 تاريخ القبول: 2021/06/14 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

بعد نهاية العشرية السوداء واستعادة الجزائر للاستقرار الأمني والسياسي بشكل ملموس، اتجهت أولويات الدولة إلى التركيز على قضايا التنمية والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، فاستحدثت بذلك مجموعة من البرامج والسياسات تصب في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة القدرات الإنتاجية لمختلف المؤسسات ودعم القطاع الخاص، بما يساهم في جلب رؤوس الأموال، وتحقيق القدرة على المنافسة الإنتاجية.

إلا أن الجزائر عرفت في الفترة مابين 2000 و2019 تحديات كبيرة أعاقت عملية التنمية الحقيقية، لعل أبرزها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتداعياته على مداخيل الجزائر، بالإضافة إلى انتشار الفساد الذي ارتبط مباشرة بمرض الرئيس وفراغ كبير في مؤسسة الرئاسة، هذا ما ينعكس بشكل مباشر الاستقرار السياسي داخليا، في ظل بيئة إقليمية متوترة تعرف أزمات أمنية خطيرة في كل من ليبيا ومالي، وجمود القضية الصحراوية.

كلمات مفتاحية: التنمية، أبعاد التنمية، الاستقرار السياسي، الجزائر.

* **المؤلف المرسل:** عمروش عبد الوهاب

Abstract:
After the end of the black decade and the significant restoration of security and political stability in Algeria, the State's priorities focused on development issues and the challenges facing the national economy, creating a set of programmes and policies aimed at achieving economic and social development, increasing the productive capacities of the various institutions and supporting the private sector, thereby contributing to capital mobilization and productive competitiveness.
In the period between 2000 and 1999, however, Algeria experienced major challenges that hampered the process of real development, notably the volatility of oil prices on the world market, its repercussions on its incomes, the spread of corruption, which was directly linked to the President's illness and a large vacuum in the Presidency's institution. This directly reflects internal political stability, in an environment of tense regional conditions, characterized by serious security crises in Libya and Mali, and the stalemate in the Saharan cause.
Keywords: Development; dimensions of development; political stability; Algeria**.**

1. مقدمة:

يعتبر الاستقرار السياسي من بين أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها والوصول إليها، فهو نتاج تفاعلات جملة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية، بالإضافة إلى الظروف الدولية، وإن كان المتغير الداخلي له من الأهمية بما كان في تحقيق هذا الاستقرار.

ونظرا لأن التنمية الشاملة الحقيقية تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته، فالدول النامية تعمل لتتخلص من التبعية لضمان تنمية حقيقية وتعتمد على الذات، وهذا ما يجعلها أكثر استقلالا اقتصاديا وسياسيا، وأكثر تماسكا في الجبهة الداخلية، بما يحقق الاستقرار السياسي ويحافظ عليه.

لا تخرج الجزائر عن هذه القاعدة ولا تشكل استثناء لها، إذ عملت الدولة جاهدة على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي الذي تم استرجاعه بعد عقد من الصراع الداخلي المسلح في التسعينيات من القرن الماضي، والذي ما زالت أحداثه الدامية محفورة في الوعي الجمعي الجزائري.

إلا أن الفترة ما بين 2000-2019 شهدت الجزائر تحولات كبيرة في الجوانب الاقتصادية والسياسية، عملت على اعتماد برامج تنموية واعدة، وانفتاحا على الشراكات الأجنبية في مجالات البنية التحتية، والطاقة، التجارة الخارجية، إلا أن هذه البرامج اصطدمت بمجموعة من التحديات: كتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتراجع المداخيل الدولة بشكل كبير، ومرض الرئيس، وتغيبه عن الساحة السياسية، وانتشار الفساد في العديد من القطاعات الوزارية في الدولة.

الإشكالية:

هل حققت الجزائر في الفترة ما بين 2000-2019 عملية تنمية حقيقية، وما هي تداعيات ذلك على الاستقرار السياسي؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الموضوع يمكن اعتماد الفرضيات التالية:

- ترتبط عملية التنمية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بمدى وفرة أو ندرة مداخيل الريع النفطي.

– الاستقرار السياسي في الجزائر في الوقت الراهن مربط أساسا بعدالة توزيع الثروة وتحقيق التنمية بجميع أبعادها.

منهجية الدراسة: سنعتمد في هذه الدراسة على:

– **اقتراب تحليل النظم:** الذي عن طريقه يمكن تفسير العلاقات التبادلية لعناصر ومكونات النظام السياسي في الجزائر، مع التأثير والتأثر في بيئته الداخلية والخارجية.

النظريات المعتمدة:

نظرية التبعية: كون أن الجزائر تعتمد في اقتصادها على مداخيل الريع النفطي، الذي هو مرهون بتقلبات أسعار السوق العالمية، كون أن الجزائر لم تحقق استقلالا اقتصاديا على الرغم من تحقيق استقلالها السياسي.

نظرية التحديث: والتي تقول بأن التنمية في دول العالم الثالث تتطلب تكثيف هذه الأخيرة لعلاقاتها مع الدول المتقدمة في العديد من المجالات واكتساب التكنولوجيا لتحقيق التنمية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1– التعرف على مفهوم التنمية بمعناها الواسع، ودورها في تحقيق بالاستقرار السياسي.

2– فهم التحديات والعقبات التي تواجه عملية التنمية في الجزائر في بداية الألفية الثالثة.

3– تحديد العلاقة بين مدى فعالية عملية التنمية والاستقرار السياسي في الجزائر في الوقت الراهن.

ومنه قسمنا الورقة البحثية هذه إلى أربعة محاور أساسية:

– الإطار المفاهيمي للتنمية و الاستقرار السياسي

– مضمون البرامج التنموية في الجزائر

– آليات دعم الاستقرار السياسي في الجزائر

– مدى نجاعة عملية التنمية وعلاقتها بالاستقرار السياسي في الجزائر

2. الإطار المفاهيمي للتنمية والاستقرار السياسي

1.2.مفهوم التنمية:

يرى بعض الباحثين أن التنمية هي كل الجهود البشرية التي تبذل من أجل النمو والتقدم، وتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع، عن طريق وضع الخطط والبرامج والمشروعات التي تهدف إلى النهوض بحياة الشعوب اقتصاديا واجتماعيا وفي جميع القطاعات ولمختلف المجالات وعلى جميع المستويات.

يختلف المتخصصون في ميدان العلوم الإنسانية في تحديد مفهوم التنمية ووضع تفسير دقيق له، إذ تم إدراج عديد التعريفات التي تناولت التنمية كمفهوم اصطلاحي، وأي المعايير التي يجب إتباعها لوصف هذا المصطلح وتفسيره، إذ يمكن النظر للتنمية من عدة أوجه اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تكنولوجية، سياسية، ويمكن النظر إليها بمدلول الكل والجزء أي تحليلها ككل متكامل أو إرجاعها إلى أجزائها الأصلية بهدف فهمها.

1.1.2.تعريف التنمية:

إن مفهوم التنمية يرتبط بمفهوم التخطيط وكلاهما وليدا حقل العلوم الاقتصادية، وقد حاول العديد من العلماء الاقتصاديين وضع مفهوم محدد للتنمية الاقتصادية، ولكنهم لم يجمعوا على مفهوم محدد والسبب في ذلك كما يقول مدحت محمد العقاد هو أن: "عملية التنمية معقدة وتنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض". (محمد، 1984، صفحة 204)

كما تعرف التنمية أنها "الانبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين، بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا". (هشام مصطفى، 2007، صفحة 90)

هناك من يرى أن: "التنمية هي التحولات الجادة والمستمرة التي يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية والفردية، بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق نسق القيم السائدة في المجتمع". (شعبان الطاهر، 2003، صفحة 189)

في حين يعرفها روستو والت Walt ROSTOW بأنها: "تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة، وتبني الخصائص السائدة في الدول المتقدمة". (موسى، 2000، صفحة 24)

التنمية هي أيضا "كل ما يتعلق بمساعي الدول النامية ، لتضييق فجوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة، وهي العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن". (عبد الرزاق، 2008، صفحة 88)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية بأنها عملية تفاعلية جماعية وتكاملية لها أهداف إنمائية، تسعى إلى تحقيق الرقي والنهوض بالمجتمعات في كل المجالات وعلى كل المستويات: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والحضارية. هذا يتطلب تضافر جهود الجميع: الحكومة، المؤسسات والقطاع الخاص، المجتمع المدني، كذلك من خلال الاعتماد على كل الموارد المتاحة، بكفاءة وعقلانية.

2.1.2.أبعاد التنمية:

للتنمية أبعاد كثيرة يمكن تلخيصها في الأبعاد التالية:

أ –التنمية الروحية :وتشمل في التركيز إلى الجانب الديني والخلقي وتوفير البعد العقائدي والإيديولوجي من خلال التمسك بالقيم الدينية والأخلاقية ونشرها.

ب –التنمية الذاتية :يعني الاعتماد على قوة العمل المحلية والمواد الخام الأولية.

ج –التنمية النفسية: وتعني تنمية الطموحات المواطنين بالضرورة التي تدفعهم نحو التطلع المستقبلي لتحقيق حياة أفضل، فهي تعتبر أحد جوانب الرئيسية للتنمية الشاملة، فلا يمكن أن تكون التنمية بالقدر اللازم إذا كانت هناك طموحات شاملة.

د –التنمية البيئية : وتعني استغلال العدد الضخم من السكان للإنتاج، وتصبح القوى العاملة المحلية الأقل تكلفة، والأكثر فائدة للاستيراد والتكنولوجيا المتطورة والمضرة بالبيئة في عمليات الزراعية والبناء، وهذا لا يعني أبدا رفض التكنولوجيا الحديثة كليا. (محمد م.، 2000، صفحة 62)

هـ –التنمية العلمية والتكنولوجية: وهي الجهود المبذولة للإتاحة معلومات ومعرفة يمكن استخدامها بكفاءة في العمليات الإنتاجية، ولها تأثيرات ملحوظة على التكلفة ونوعية المنتج وكمية الإنتاج وجودته، ولا يمكن تحقيق التنمية في أي مجتمع في ظل ضعف القدرة التكنولوجية، فهي ضرورية في إطار يجب البحث عن تطوير والابتكار والإبداع المحلي، وتطوير التكنولوجيا باستيراد المواد المصنعة بما يتلاءم مع الظروف المحلية دائما.

و –التنمية البشرية: وهي توسيع الخيارات وهذه الخيارات تحدد بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يتاح من السلع والخدمات والمعارف لتلبية هذه الاختيارات التي يمتد إلى مجالات أخرى، لا تقتصر فقط على الطعام والشرب والسكن الصحة. (محمد م.، 2000، صفحة 63)

ز –التنمية الاجتماعية : تعمل التنمية الاجتماعية أساسا على ضمان تكافؤ الفرص بين مختلف الفئات، ونبذ كل أشكال الإقصاء والتهميش والحد من الفقر، ونشر ثقافة التضامن وتعميمها في كل المجالات. (محسن، 2011، صفحة 152)

ح –التنمية الاقتصادية: تعني التنمية الاقتصادية واستثمار الموارد الاقتصادية لدولة على نحو تحقق أهدافها، في توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وهي عملية ليست بديهية أو تلقائية، إنما هي عملية تغيير تخضع لقوانين وأهداف ووسائل وقوة دافعة لها، وهي انتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. (محسن، 2011، صفحة 168)

ط –التنمية السياسية: والتي تعني قدرة النسق السياسي على حل المشكلات التنموية، أزمات أو معضلات التنمية التي تعتري المجتمع كله، أو بمعنى أنها عملية بناء للأمم الجديدة أو الدول القومية، فهي تعتبر عملية تنظيم الحياة السياسية ولطرق تأدية الوظائف السياسية، وفقا بمعايير التي يجب أن تكون عليها الدول القومية. (نور الدين، 2007، صفحة 193)

2.2. مفهوم الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار من المرتكزات الأساسية لقيام المجتمعات وتطورها، كما يشكل الشرط الأساسي للأمن والطمأنينة لدى أفراد هذه المجتمعات، وبسبب عدم الاستقرار تسود حالة من الفوضى والاضطرابات، أين تقف عائقا أمام تقدم الشعوب وتطورها.

1.2.2. تعريف الاستقرار السياسي

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفة السياسية، فالموسوعة البريطانية "**أونسيكلوبيديا بريطانيكا**" "**encyclopedia britanica** " تعرفه بأنه" الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظا على نفسه خلال الأزمات ، ودون صراع داخلي".

"وعرفه" **آلان بال**" **Bell Allen** بأنه حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي، وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية لمقاومة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف.(محمد الصالح، 2016، صفحة 310)

كما يمكن أن يعرف الاستقرار من خلال بعديه الداخلي والخارجي على الشكل الآتي:

الاستقرار السياسي الداخلي: يعني إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة، ومن خلال توازنات القوى الداخلية.

الاستقرار السياسي الخارجي: يشير إلى قدرة الدولة على إدارة مصالحها العليا في الخارج وحمايتها من التدخلات الخارجية، والتي عادة ما تكون سببا في عدم استقرار النظم السياسية .

من خلال ما تقدم يستنتج أن الاستقرار السياسي هو: "قدرة النظام على الاستمرارية في تسير مؤسساته الرسمية والغير رسمية منها؛ وفق القوانين التي تحكم الدولة وإدارة مصالحه الداخلية والخارجية، على أساس السيادة الوطنية والشرعية السياسية والقانونية، للحفاظ على الأمن والاستقرار بمعزل عن العنف" . (وسام، 2018، الصفحات 26-27)

3. مضمون البرامج التنموية في الجزائر

شرعت الحكومة الجزائرية منذ بداية الألفية الثالثة في تنفيذ سياسة تنموية جديدة، مختلفة عن ما كان يطبق سابقا، سميت هذه السياسة بسياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري، وفي نفس الوقت تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي سطرتها الأمم المتحدة، وذلك من خلال مجموعة من البرامج الخماسية تمثلت في:

1.3. برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل سنة 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001- 2004 بنسب متفاوتة، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليارات دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11,9 مليار دولار، وقد تمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية. (شراف و وسام، 2018، صفحة 200)

ارتكز البرنامج بشكل كبير على المشاريع الكبرى والبنية التحتية بنسبة 40.1%، وذلك نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2000 من تدهور في البنى القاعدية التحتية، إضافة إلى هدف إنعاش المؤسسات الوطنية الإنتاجية العامة والخاصة منها، من خلال زيادة طاقاتها الإنتاجية ما يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي وفتح مناصب شغل جديدة، وبالتالي تخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق توفير جو ملائم للاستثمار، يليه محور التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.9% من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج، نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية. (أسماء، 2016، صفحة 161)

2.3. البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع

الذي سجله سعر النفط الجزائري، وتزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها وتحسن الوضعية المالية للدولة، أقر هذا البرنامج الذي أعتبر دفعا قويا لعجلة الاقتصاد ولخلق ديناميكية نشاط في الاقتصاد الجزائري، وقد بلغ قيمته في شكله الأصلي 4203 مليار دينار جزائري، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين أحدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج. (شراف و وسام، 2018، صفحة 202)

تم إدراج برنامجين مكملين خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو وهما :

1.2.3.برنامج تنمية جنوب الجزائر :في 15 جانفي 2006 قرر مجلس الوزراء زيادة كبيرة في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب للسنوات من 2006 إلى 2009 ، ورفع ذلك التمويل من 250 إلى 377 مليار دينار، ويشمل برنامج تنمية الجنوب 10 ولايات تمتد على أكثر من 80 % من أراضي الجزائر، وهي كل من: أدرار، الأغواط، بشار، تمنراست، ورقلة، بسكرة، إيليزي، تندوف، الوادي وغرداية، ويتضمن البرنامج عددا من المشاريع الرامية إلى تحسين ظروف حياة سكان هذه المناطق الصحراوية، منها 110 مليار دينار لبناء المنازل و8 مليار دينار لتزويدها بمياه الشرب.

2.2.3.برنامج تنمية الهضاب العليا لسنة 2007 : حيث تضمن أيضا العديد من المشاريع التي تخص العديد من الولايات الداخلية منها سطيف، برج بوعريريج، باتنة، تبسة، الجلفة، خنشلة، والتي من شأنها فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق بالدرجة الأولى، وتنمية منطقة الهضاب العليا من خلال توفير المرافق الضرورية لمواطني هذه المناطق، من خلال توسيع شبكة الطرقات ومد المسالك بين القرى والمداشر النائية عن المدن الكبرى، إضافة إلى توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز الطبيعي، ومحاولة استصلاح أكبر قدر ممكن من المناطق الفلاحية والحقول واستغلالها، خاصة تلك التي هجرها الفلاحون أثناء العشرية السوداء، وإنشاء المركبات الرياضية، المسابح النصف أولمبية والنوادي الثقافية الترفيهية للشباب. (شراف و وسام، 2018، صفحة 203)

3.3. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، وقد قدرت قيمته الإجمالية بـ 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل شقين اثنين هما :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار . (الوزراء، 24 ماي 2010، صفحة 02)

وارتكز برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 على المحاور الرئيسية التالية:

- التنمية البشرية (التربية الوطنية)، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة السكن الطاقة، قطاع المياه التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة والاتصال بمبلغ قدر بـ 10122مليار دج.

- المنشآت الأساسية (الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة) بمبلغ قدر بـ 6448 مليار دج.

- تحسين الخدمة العمومية (الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل) بمبلغ قدر بـ 1666 مليار دج.

- التنمية الاقتصادية: (الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط وكذا تعزيز قدرات التقدم الصناعي) بمبلغ قدر بـ 1566 مليار دج.

- مكافحة البطالة: دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة بمبلغ قدر بـ 360 مليار دج.

- البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال : تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية الوطنية، والتعليم والتكوين، اعتماد الحكومة الإلكترونية بمبلغ قدر بـ 250 مليار دج. (طارق و آخرون، صفحة 07)

4.3. مضمون البرنامج الخماسي 2015-2019

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة من حكم الرئيس بوتفليقة عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر والنهوض بالمجالات الترابية، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الإستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية، ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

كما تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019، لزيادة دعم مسيرة التنمية التي بدأت منذ العشرية التي سبقتها، على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة، وخصص لهذا البرنامج ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 280 مليار دولار، ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات. (جمال و سهيلة، 2018، الصفحات 307-308)

واعتمدت الجزائر بالإضافة إلى البرامج التنموية، نهجا سياسيا لتحقيق الاستقرار السياسي، من خلال صياغة قوانين وعرضها البرلمان كالوئام المدني، والمصالحة الوطنية، ومجموعة من الآليات لمحاربة الفساد.

4.آليات دعم الاستقرار السياسي في الجزائر

1.4.قانون الوئام المدني:

لقد كان لقانون الوئام الوطني رقم 08/99 الدور البارز في استرجاع الأمن والاستقرار في الجزائر، وذلك من خلال عودة الكثير من المنخرطين في الجماعات الإرهابية إلى ديارهم بعد إعلانهم توقيف نشاطهم الإرهابي، وهذا بفضل ما تضمنه قانون الوئام المدني من إعفاء لبعض هؤلاء من المتابعات أو المحاكمات أو العقاب أو التخفيف منها، وهذا في صلب المادتين 2 و3، ولقد ساهم هذا القانون في

إعادة الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، ودفع بالتنمية إلى الأمام بعودة النازحين إلى أريافهم وقراهم، وكذا دخول المستثمرين الأجانب وغيرها.

2.4. مكافحة الفساد في الجزائر:

لا يخفى أن للفساد الإداري مضار سياسية متعددة، فهو يؤدي إلى تراجع مستوى الأداء الحكومي، وخلق أجواء تسودها عدم العدالة ويشيع فيها الظلم، ويؤدي في الوقت ذاته إلى تقويض الشرعية السياسية للدولة، ويخلق حالة من الاحتقان لدى أغلبية السكان واتساع الهوة بين الحكام والمحكومين، كما أن الفساد الإداري يؤدي إلى تشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع، فضلا عن ما يترتب على سلبيات الفساد الإداري من عنف ومظاهرات واضطرابات ضد الحكومة.

في الجزائر ساهم الفساد الإداري منذ الاستقلال في تآكل شرعية ومشروعية نظام الحكم، فالسلطة أضحت لا تتمتع بالمشروعية، ولم يعد للسلطة أي مشروع سوى الاحتفاظ بالثروة والامتيازات القائمة، وعليه فإن عامل استشراء الفساد في مختلف أجهزة الدولة لعب دورا أساسيا في تغذية أزمة الثقة بين السلطة والمواطنين، أي سبب تزايد القطيعة بين الدولة والمجتمع. (سارة و شراف، 2018، صفحة 318)

فغياب الاستقرار السياسي والفساد توأمان لا يفترقان وعمليتان متلازمتان، فالدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي نجدها تعاني من ارتفاع معدلات الفساد الإداري. لذلك فإن المجتمع الذي تفشى فيه الفساد يكون معرضا بنسبة كبيرة للعنف والفوضى، لقد بينت دراسة أجريت عام 1985 في 56 دولة أن هناك علاقة طردية بين عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والعنف السياسي، فأعمال العنف تزايدت في الدول التي شهدت مستويات أعلى من عدم المساواة في توزيع الدخل. (فيصل، 2008، صفحة 60)

تعد الجزائر من الدول الأوائل التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128، المؤرخ في 29 صفر عام 1425 هـ الموافق ل 19 أفريل 2004 في دلالة واضحة لإدراك الدولة بخطورة ظاهرة الفساد، وتشعب مسبباتها وتنوع تأثيرها، والجزائر من الدول التي تعاني بكثرة من هذه الظاهرة.

إلا أنه مع مرض الرئيس بوتفليقة في 2014 أصبح محيط الرئيس هو الذي يتخذ جميع القرارات دون الرجوع إلى باقي المؤسسات الدستورية، فقد أصبح الفساد مرتبط بعائلة الرئيس وبعض المقربين من رجال الأعمال، أين أصبح الاقتصاد الوطني ومداخيل الجزائر التي عرفت تراجعا في خدمة مصالحهم الخاصة، على حساب المجموعة الوطنية.

3.4. الإصلاحات السياسية في الجزائر:

واجه النظام السياسي الجزائري الاحتجاجات التي شهدتها البلاد باعتماد إصلاحات سياسية، كانت بدايتها إلغاء قانون الطوارئ، مرورا بالإصلاحات السياسية لسنة 2012 والتي شملت القانون العضو رقم 12 – 01 المتعلق بنظام الانتخابات، والقانون العضوي رقم 12 – 04 المتعلق بالأحزاب السياسية، والقانون العضوي رقم 12 – 05 المتعلق بالإعلام، والقانون العضوي رقم 12- 06 متعلق بقانون الجمعيات، والقانون العضوي رقم 12 – 03 المتعلق بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، وقانون تحديد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، وقانون البلدية 12-07 الذي أسهم في تهدئة الاحتجاجات وامتصاص الغضب الشعبي، والذي لقي قبول ورضى شعبي، ودليل ذلك نسبة المشاركة المرتفعة في انتخابات أفريل 2014، على الرغم من أن المبادرة بالإصلاحات لم تكن عن طريق النقاش الوطني الواسع أو على أساس التفاوض مع مختلف القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، بل تم الاكتفاء بمجرد مشاورات عين لها نظام الحاكم لجنة من صلبه. (هناء، 2020، الصفحات 127-128)

ليتم فما بعد إعداد مشروع المراجعة الدستورية فيما يخص التعديل الدستور 2016، التي تم فيها استدعاء كل من الطبقة السياسية والحركة الجمعوية، وكذا شخصيات وطنية أثناء المشاورات التي نظمت من أجل إعداد هذا المشروع، الذي شجع لفتح المجال للديمقراطية التشاورية، لما أكده من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و السياسية لمواطنيها، إلا أن الاحترام الحقيقي لهاته الحقوق لا تزال موضع خلاف باعتبار أن العبرة ليست في نصوص التعديل الدستوري، قدر ما هي مرتبطة بالإرادة القائمة للسلطة على بذل كل جهودها لضمان تحقيق هاته الحقوق على أرض الواقع، فصحيح أن النظام السياسي في الجزائر استطاع أن يتعامل بايجابية نسبية مع ضغط الحراك السياسي العربي، وذلك بتقديمه بعض التنازلات التي

عجلت الإصلاحات التي هدفت في آخر المطاف إلى الحفاظ على بقاء النظام وضمان استمراريته. (هناء، 2020، صفحة 128)

فالجزائر على الرغم من الجهود التي بذلتها في بناء المؤسسات، إلا أن تعديل بوتفليقة للدستور سنة 2008 وفتح العهدات الرئيسية حال دون تحقيق تكريس الديمقراطية، لأن هذه المبادرة تعمد نحو مزيد من الاستئثار بالحكم لصالح الرئيس بوتفليقة الذي ينشد الزعامة، على شاكلة الراحل هواري بومدين.

4.4.مساعي تعزيز الإطار العام لسير الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار:

عمل النظام السياسي في الجزائر للحفاظ على الاستقرار السياسي، والذي كان قد تم استرجاعه بعد عقد من الصراع الداخلي المسلح، فرغبة من النظام في الحفاظ على ديمومته واستقراره، كان لابد من القيام بجملة من الإجراءات التي تصب في خانة تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وهو ما تم فعلا، ما جعل الجزائر تعرف عملية تحديث متسارعة جدا. بيد أن هذا التحديث جرى على المستوى الاجتماعي والاقتصادي أكثر من جريانه على المستوى السياسي؛ كون أن النظام السياسي الجزائري انطلق، كما يفعل العديد من الأنظمة الاستبدادية، من فكرة أن إحداث تطورات اجتماعية واقتصادية كفيلة بأن تسهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي واستمراره، بغض النظر عن طبيعة الحكم ودرجة التطور المؤسساتي للدولة. (صادق، نوفمبر 2019، صفحة 02)

إن التوجهات الاقتصادية التي جاء بها الرئيس السابق بوتفليقة كان يفترض أنها من أجل إضفاء الوضوح والشفافية على أهداف الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية، أضف إلى ذلك مجموعة من التعديلات شملت المنظومة الجبائية والمنظومة المصرفية، مع ضرورة مكافحة ظاهرة البيروقراطية التي تعطل حركة الاستثمار، إلى جانب إعادة هيكلة وإنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال إعادة النظر في المخططات الاقتصادية، وتشجيع القطاع الخاص من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كما ركز برنامج الرئيس السابق على ترقية الفلاحة، من خلال اتخاذ العديد من التدابير كاستصلاح الأراضي الغير المستغلة، وتعزيز شبكات الري وغيرها من التدابير. (العيد، 2013، صفحة 38)

إلا أن انتشار فضائح الفساد المتتالية كفضيحة بنك الخليفة وسونطراك، وفضائح يتورط فيها مسؤولين سامين في الدولة، مع رجال الأعمال الذين كونوا ثروة طائلة في فترة حكم الرئيس بوتفليقة، أدى إلى موجات احتجاج في العديد من القطاعات، ودفع بنواب البرلمان إلى المطالبة ببيان للسياسة العامة، وتساؤل نواب البرلمان عن مصير أموال الشعب منذ تولي الرئيس بوتفليقة الحكم إلى غاية 2019.

5.مدى نجاعة عملية التنمية وعلاقتها بالاستقرار السياسي في الجزائر

مرحلة الاستقرار الاجتماعي والسياسي النسبي التي باتت تعيشها الجزائر في ظل نظام بوتفليقة نتج عنها انطلاق عملية تحديث واسعة النطاق، أدت إلى تغيرات كبيرة على مستوى المجتمع. تلك التغييرات نحو التحديث تدل عليها مجموعة من المؤشرات التي يمكن حصرها أساسا في ارتفاع مستويات التعليم، والصحة، والتغذية، والتمدن، وانتشار وسائل الإعلام، وزيادة نصيب دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي. إلا أن مرض الرئيس في سنة 2014 حال دون استكمال مسار التنمية المنشود، وغير الدفة باتجاه العصبة الحاكمة واستحواذها على الثروة والقرار، وانتشار الفساد في البلاد.

1.5.المستوى الصحي والديمغرافي:

قد سجلت المؤشرات المتعلقة بمأمول العمر عند الولادة 77.2 سنة لكلا الجنسين سنة 2014 في حين بلغ 72.5 سنة 2000، 76.6 سنة عند الذكور سنة 2014 و77.8 سنة للإناث من نفس السنة، وذلك بسبب المساعي الرامية لتحسين مستوى الصحة بالمقارنة مع المؤشر العالمي الذي بلغ 70 سنة لكلا الجنسين، وقد بلغ مأمول العمر عند سن ال 60 بالسنوات 18 لكلا الجنسين سنة 2012.

سجل معدل وفيات البالغين (احتمال الوفاة بين سن 15 و60 سنة لكل 100 نسمة) انخفاض في السنوات 2008، 2009، و2011 لكلا الجنسين.

بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال دون الخامسة (احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الـ 5 سنوات لكل 1000 مولود حي)، فقد سجل انخفاض في الفترة 2000-2014، حيث كان 44.8 سنة 2000 و31.4 سنة 2008، ليسجل استقرارا في السنتين 2012 و2013 بـ 27.3 وانخفاض طفيف سنة 2014 بـ 27.1، وقد سجل تباين بين الجنسين لدى الذكور 27.1 و23.9 للإناث من نفس السنة.

غير أن هذا التحسن في المؤشرات الديمغرافية يشوبه نوع من الإقصاء والتهميش لمناطق الهضاب والجنوب الكبير، أين تموت النساء الحوامل في الطريق بسبب بعد المسافة بين المستشفيات عن القرى والمداشر التي يسكنونها، وعليه فالخدمات الصحية تعرف وفرة في الأطباء في المستشفيات الجامعية التي تتركز في الشمال بالمدن الكبرى، مع غياب شبه تام للمرافق الصحية والأطباء في المناطق البعيدة عن المدن.

حتى نوعية الخدمات الصحية في المدن الكبرى في تدهور كبير بفعل الضغط الكبير على هذه المستشفيات، وغياب ثقافة صحية لدى المواطنين بأهمية استشارة الطبيب العام في المستوصفات القريبة.

2.5.المستوى التعليمي:

عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في هذا المجال، إذ ارتفعت سنوات التعليم المتوقعة من حوالي أحد عشر عاما في سنة 2000 إلى أكثر من أربعة عشر عاما في سنة 2017، وانخفضت نسبة الأمية إلى 12.33 % عام 2017 بعد أن كانت في حدود 22.3 % عام 2008 ، وارتفعت نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية من إجمالي عدد السكان في سن الدراسة الابتدائية من 104.91 % عام 2000 إلى 114 % عام 2018.

على الرغم من أن غالبية التلاميذ في سن التمدرس موجودون في مقاعد الدراسة، إلا أن المنشئات التعليمية في الأطوار الثلاثة تعرف اكتضاضا كبيرا في الأقسام الدراسية تصل إلى 40 تلميذا في القسم الواحد، وهذا ما يؤثر على التحصيل الدراسي والعلمي، مع نقص المعلمين في المناطق النائية البعيدة.

3.5.التعليم العالي:

من خلال البرامج التنموية الثالث التي رصد لها مبلغا ماليا ضخما يفوق 37. مليار دولار، تدل على رغبة مختلف الحكومات المتعاقبة في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية بالاعتماد على سياسة إنفاق استثمارية.

كما ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من إجمالي عدد السكان في سن الدراسة الثانوية من 65 % عام 2000 إلى 100 % عام 2018. أما نسبة الالتحاق بالتعليم العالي فقد ارتفعت من 20

% من إجمالي عدد السكان عام 2000 إلى 43 % عام 2018. هذا في ظل استمرار ارتفاع عدد الطلبة المسجلين على مستوى مؤسسات التعليم العالي؛ فبعد أن كان العدد الطلبة يتجاوز 428 ألف طالب في الموسم الجامعي 1999-2000، ارتفع العدد إلى أكثر من مليون طالب في الموسم الجامعي 2010-2011. وكان وزير التعليم العالي الجزائري السابق قد صرح بأنه من المرتقب أن يصل العدد إلى مليوني طالب في الموسم الجامعي 2018-2019.

على الرغم من العدد الهائل للطلبة في الجامعات، وبناء الجزائر هياكل ومنشئات جامعية كبيرة وموجودة في جل الولايات، إلا أن المستوى التعليمي يعرف تراجعا بفعل غياب الدروس التطبيقية، وقلة تمويل المخابر العلمية وغياب تثمين المنشورات العلمية، وهذا ما يؤثر على مخرجات البحث العلمي في الجزائر، كما أن أغلبية الخريجين يحالون على البطالة نتيجة غياب مناصب الشغل، وجود قطيعة بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي.

4.5.تطور وسائل الإعلام والاتصال:

يلاحظ أن المجتمع الجزائري عرف موجة تغيير كبيرة في هذا مجال الإعلام والاتصال؛ حيث ارتفعت نسبة مستعملي الإنترنت من إجمالي عدد السكان من 0.55 % عام 2000 إلى 42 % عام 2017، وارتفعت نسبة المشتركين في الهاتف النقال لكل 100 فرد من 0.3 % عام 2000 إلى 115.8 % عام 2016. وازداد عدد الصحف اليومية من 78 صحيفة عام 2009 إلى 142 صحيفة عام 2013. كما عرفت الساحة الإعلامية في الجزائر موجة هائلة من القنوات الخاصة الناشطة في مختلف الميادين، بعد أن كان المجال السمعي والبصري مقتصرا فقط على القنوات العمومية، أين تزامنت تلك الموجة مع إقرار الانفتاح في المجال السمعي والبصري عام 2012.

إن غياب المنافسة، وهيمنة الدولة على الإشهار أدى إلى توقيف التمويل وغلق العديد من الجرائد والجرائد الالكترونية، التي تنشر قضايا الفساد أو تنتقد سياسات الرئيس بوتفليقة أو تتناول وضعه الصحي، وعليه تراجع كبير في حرية الصحافة والحق في الإعلام، مقابل انتشار كبير لوسائل التواصل الاجتماعي

كصفحات الفايسبوك، التي أدت إلى انتشار الوعي السياسي لدى فئات واسعة من الناس، بفعل الإطلاع على ما يجري في العالم من تحولات سياسية واقتصادية.

5.5.الجانب الاقتصادي:

ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني (وفقا لتعادل القوة الشرائية بأسعار الدولار الجارية) في عام 2018 إلى ما فوق 13 ألف دولار، بعد أن كان لا يتعدى عشرة آلاف دولار عام 2000،كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 54 مليار دولار عام 2000 إلى 188 مليار دولار عام 2018، تبعا لذلك ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من أربعة آلاف دولار لعام 2018 بعد أن كان لا يتعدى الدولارين لعام 2000.

إن المؤشرات سالفة الذكر الدالة على التغير الاجتماعي المتسارع للمجتمع الجزائري نحو التحديث، كانت بالنسبة لنظام عبد العزيز بوتفليقة وأنصاره بمثابة إنجازات ودلائل على نجاح النظام في أداء وظائفه بفعالية وكفاءة. (CNES, 2008, p. 95) لكن التكلفة المترتبة على هذا التحديث الاجتماعي أثارت الكثير من الجدل والانتقادات؛ حيث تعتبر المعارضة السياسية أن ما اعتبرته الحكومة إنجازا، لا يعكس أبدا تلك الأموال الضخمة التي صرفت طيلة فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة والمقدرة بحوالي تريليون دولار، وهي بذلك تتهم الحكومات المتعاقبة في ظل نظام بوتفليقة بطريقة مباشرة بسوء التسيير والفساد.

6. خاتمة:

تؤثر عملية التنمية بجميع أبعادها على الاستقرار السياسي للدول، وذلك من خلال ما يقدمه النظام السياسي من نشاطات تنموية أو مشاريع إصلاحية خلال أداء دوره في الحكم، بما ينعكس على ما يتم تحقيقه من استقرار السياسي في الدولة، حيث يمثل الاستقرار السياسي حالة التوازن الذي ينشده النظام والشعب معا، هذا التوازن الذي لا بد أن يكون قائما بين الأفراد والمجتمع عندما يتحقق الأمن لدى الطرفين. ويتم تجاوز حالة الخوف مع إشباع الحاجيات الأساسية، وكفالة الحرية والعدالة والمساواة في إدارة شؤون الأفراد بما يحقق السلام الاجتماعي.

أما التنمية فهي لا تقف عند حد زيادة الدخل القومي، بل تتجاوزها لتحقق التنمية البشرية ومفرداتها التي تشتمل على تنمية الموارد، وعدالة توزيعها، والحكم الرشيد في إدارة الشأن العام .

بالنسبة للجزائر يمكن تقييم عملية التنمية في الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2019 بأنها عملية غير مكتملة خصوصا مع ضخامة المشاريع، التي تعتمد في تمويلها على مداخيل الريع النفطي، والذي بدوره يبقى مرنون بالتقلبات في الأسواق العالمية، خصوصا مع اكتشاف مصادر طاقة بديلة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، واعتماد الدول المتقدمة على مصادر الطاقة النظيفة، كالطاقة الشمسية والرياح، ومصادر أخرى.

كما أن السلطة يغيب لديها الرؤية الواضحة بخصوص النموذج التنموي الناجح بالرجوع إلى التجارب الدولية الناجحة، والاستفادة منها وتفعيل الشراكات الإقليمية، في إطار المنظمات الإقليمية، كالاتحاد المغاربي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، لتجاوز علاقات التبعية للدول الاستعمارية السابقة، والتي تسيطر على الاقتصاد العالمي.

وعليه يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

– توجد علاقة طردية بين الاستقرار السياسي والتنمية، فلا يمكن تحقيق التنمية في بيئة غير مستقرة وغير آمنة، كذلك لا يمكن أن يتحقق الاستقرار السياسي في ظل غياب التنمية بجميع أبعادها، كون أن النزاعات هي نابعة من الصراع على الموارد والفقر والحاجة.

– أدت الأزمة الأمنية في الجزائر خلال العشرية السوداء إلى خسائر كبيرة في الأرواح التي بلغت حوالي 200 ألف ضحية، وخسائر اقتصادية تفوق 30 مليار دولار، وتدهور في البنية التحتية وضعف الخدمات العامة من التعليم والصحة، والمياه، والكهرباء.

– طبيعة الاقتصاد الريعي للجزائر، ومع ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية أدى إلى اعتماد الدولة لمشاريع كبرى على غرار طريق شرق غرب، برامج سكنية ضخمة، بناء المؤسسات التعليم العالي في جميع الولايات، والسدود، إلا أن الفساد الموجود في السلطة في ظل مرض الرئيس حال دون استكمال المشاريع في آجالها، وتبديد الأموال العمومية لصالح رجال المال والأعمال.

– الارتفاع النسبي في أسعار النفط انعكس على المستوى المعيشي الذي تحسن بفضل سياسة الدولة في شراء السلم الاجتماعي ومواصلة دعم المواد الأساسية، دون خلق فعلي للثروة ومناصب شغل كون أن الاقتصاد هو ريعي بالأساس، كما أن التنمية المجسدة هي تنمية هشة تعتمد أساسا على تحسين مؤشرات التنمية الإنسانية على المستوى الكمي، دون تحسين نوعي في الخدمات خصوصا في قطاعات الصحة والتعليم، والمستوى المعيشي.

– تعديل الدستور وفتح العهدات الرئاسية، أدى إلى غياب الثقة في المؤسسات، خصوصا البرلمان كمؤسسة رقابية، أمينة على أموال الشعب، وبالتالي أصبح البرلمان أداة في يد الرئيس لتمرير القرارات والقوانين التي لا تعبر عن الإرادة الشعبية، وبالتالي والمزيد من الانقسام الاجتماعي والسياسي.

– لقد أدى مرض الرئيس السابق بوتفليقة سنة 2013 إلى انسحابه من الحياة السياسية، واستئثار أخ الرئيس بالحكم عن طريق الخطب المكتوبة والبيانات الكتابية التي تحمل ختم رئاسة الجمهورية، هذا الغياب للرئيس في العديد من المناسبات الدينية والوطنية، عزز الشكوك لدى عامة المواطنين والأحزاب السياسية، بأن الرئيس عاجز عن الحكم ووجود فراغ في مؤسسة الرئاسة.

– مع تراجع أسعار النفط من جديد والانتشار الواسع للفساد في مؤسسات الدولة مع غياب الرئيس، عرفت البلاد حالة من التراجع في مؤشرات التنمية كالتضخم وارتفاع الأسعار، وتراجع العملة، كل هذا أدى إلى توسع موجة الاحتجاجات في العديد من القطاعات، وتفجير حراك شعبي في 22 فيفري 2019 الرافض للعهد الخامسة للرئيس المريض ومطالبته بالرحيل.

– غياب العدالة في توزيع الثروة بين الفئات الاجتماعية في الجزائر هو أكبر عائق أمام تجسيد الاستقرار الاجتماعي، الذي يزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويقلص الطبقة المتوسطة، التي هي صمام الأمان للتماسك الاجتماعي، وبدوره يخلق اللاستقرار السياسي والأمني.

7.قائمة المراجع:

المؤلفات:

– محمد، مهنا العلي،1984، الوجيز في الإدارة العامة،ط1 ، الدار السعودية للنشر والتوزيع .

- هشام ،مصطفى الجمل،2007، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية.
- شعبان ،الطاهر الأسود،2003، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية: القاهرة.
- موسى ،اللوزي،2000، التنمية الإدارية، دار وائل للنشر: عمان.
- عبد الرزاق، مقري ،2008، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية. الطبعة1 ،الجزائر:دار الخلد للنشر والتوزيع .
- محمد منير، حجاب،2000،الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع.
- محسن، بن العجمي بن عيسى،2011، الأمن والتنمية الرياض :مكتبة الملك فهد الوطنية.
- نور الدين، زمام،2007، القوى السياسة والتنمية :دراسة في علم الاجتماع السياسي ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.
- صادق حجال،2019، إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: الحالة الجزائرية نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات.
- وسام العيتاوي ،2018، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد 2003 ،برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسة الاقتصادية.

الأطروحات:

- عدة أسماء ، 2016، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران2 ، الجزائر.
- فيصل بن طلع بن طايع المطيرى ،2008 ،معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.رسالة ماجستير،كلية الدراسات العليا.جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

المقالات:

- بوعافية محمد الصالح، 2016، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم و الغايات ،مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 1،جوان 2016 ،ص 308-328.
- سعدي إبراهيم،2018، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة الدراسات الإقليمية، تركيا، العدد 01 ، ص ص 41-60
- عقون شراف، بوقجون وسام ، 2018،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019) ، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص، المجلد رقم 02 ، ص 195-212.

- لطرش جمال ، حسيب سهيلة ،2018، التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص، المجلد رقم 02 ، ص ص 298-313.

- بوسعيود سارة ، عقون شراف ، 2018، واقع الفساد الإداري في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،العدد الأول ، ص 303-336.

- خضري حمزة ، 2012، الوقاية من الفساد ومكافحته في اطار الصفقات العمومية، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 07، ص 173-188.

- القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الأولى، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، المادة 17 .

- قيصران هناء ، 2020، الإصلاح السياسي في الجزائر كأداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 09، ص ص 105-132.

- هدفي العيد ، 2013، مشاريع الإصلاح السياسي بين مقولات الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 02، ص 32-45.

- بن زيان إيمان، اوشن ريمة ،2016، واقع أداء النظام الصحي في الجزائر – دراسة تحليلية-، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 40 ، العدد3176-1112 ، ص 01-17.

المداخلات:

- خاطر طارق وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق وإقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية وتقييمية، الملتقى العلمي الدولي السادس حل بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010 ، ص2 .

- القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الأولى، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، المادة 17 .

-CNES, Rapport National sur le développement Humain, Algérie : CNES, 2008, p.95

تأثير الغاز الجزائري على الأمن الطاقوي الأوروبي

The impact of Algerian gas on European energy security

بمراح محمد جواد

جامعة أبي بكر بلقا يد– قسم العلوم السياسية– تلمسان، bemrah.djawad@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/11/21 تاريخ القبول: 2021/06/06 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى فهم وتحليل واقع الأمن الطاقوي الأوروبي ودور الغاز الجزائري في تحقيق أمن الإمدادات الطاقوية الأوروبية، خاصة أثناء الأزمات و النزاعات التي تؤدي إلى وقف الإمداد بالطاقة خاصة الغاز الطبيعي نظرا لاعتماد دول الإتحاد الأوروبي الشبه كلي على الغاز الروسي باعتباره الممون الأول لأوروبا، مما استوجب على أوروبا تحديد إستراتيجية مبنية على تنويع مصادرها الطاقوية وضمان أمنها بالاعتماد على الغاز الجزائري لما للجزائر من معطيات جيوسياسية و منشئات قاعدية تجعلها المرشح الأساسي في تمويل السوق الأوروبية بالغاز الجزائري وهذا ما سنحاول دراسته بالتركيز على قدرات الجزائر في مجال الغاز الطبيعي و مساهمتها في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي.

كلمات مفتاحية: مفهوم الأمن الطاقوي، الغاز الطبيعي، أوروبا، الجزائر، السياسة الطاقوية.

Abstract:

The purpose of this article is to understand and analyze the reality of European energy security and the role of Algerian gas in security European energy supplies, particularly during crises and conflicts leading to the cessation of energy supplies, especially natural gas seen that the dependence of the countries of the European Union almost entirely on Russian gas as the first supplier to Europe, which required Europe to define a strategy based on diversifying its energy sources and guaranteeing its security based on Algerian gas. Algeria has geopolitical data and basic facilities that make it the main candidate in financing the European market with natural gas. This is what we will try to study focusing on Algeria's capabilities in natural gas fileld and its contribution to the achievement of European energy security.

Keywords: The concept of energy security, natural gas, Europe, Algeria, energy policy

المؤلف المرسل: بمراح محمد جواد

1. مقدمة:

تعتبر الجزائر بموقعها الجغرافي في الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط والإمكانيات الطاقوية المعتبرة التي تتمتع بها خاصة في مجال البترول والغاز الطبيعي من الدول الرائدة في المجال الطاقوي، مما جعل الاتحاد الأوروبي يوليها أهمية خاصة في إستراتيجيته الطاقوية التي تهدف لضمان أمنه الطاقوي، خاصة وأن القاعدة الاقتصادية لدول الإتحاد الأوروبي تجعلها تحتل مكانة مهمة في استهلاك موارد الطاقة بمختلف أنواعها ومن بينها الغاز الطبيعي، حيث يشكل محور الطاقة عنصرا حيويا في العلاقات بين دول الإتحاد الأوروبي والجزائر لما له من أهمية في تحقيق الأمن الطاقوي لكلا الجانبين، فهو مرتبط بأمن التموين بالنسبة للدول الأوروبية المستهلكة من جهة ومهم للجزائر كونها دولة منتجة لارتباطه بأمن الطلب من جهة ثانية. حيث تتجلى أهمية المحروقات خاصة الغاز الطبيعي بالنسبة للدول الحديثة و المتطورة في أنها ترتبط بإشكالية تحقيق" الأمن الطاقوي".

انطلاقا من هذا، فتحقيق الأمن الطاقوي لأوروبا و للجزائر يمكن أن يتم عن طريق الاعتماد المتبادل بين الطرفين بحيث يمكن وضعهما في إطار"المركب الجهوي للأمن" الذي جاء به " باري بوزان " والذي يقول بفرضية أنه " لا يمكن تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي بمعزل عن الجزائر والعكس صحيح، وعلى هذا النحو نطرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة الغاز الجزائري في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي؟

ومن هذه الإشكالية اعتمدنا الفرضية التالية:

يرتبط تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي بحجم صادرات الغاز الجزائري لدول الاتحاد الأوروبي؟

ولأجل تحليل إشكالية بحثنا وإثبات الفرضية العلمية اعتمدنا المحاور التالية:

المحور الأول: الأمن الطاقوي الأوروبي.

المحور الثاني: قدرات الجزائر في مجال الغاز الطبيعي.

المحور الثالث: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في تأمين إمداداته الطاقوية.

المحور الرابع: مساهمة الغاز الجزائري في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي.

2.المحور الأول: الأمن الطاقوي الأوروبي.

أصبح أمن الطاقة موضوعا ذا أولوية في الإتحاد الأوروبي، ومع ذالك فقد ثبت أنه من الصعب للغايةً تصميم وتنفيذ سياسة مشتركة للطاقة، حيث يوجد اختلاف في سياسة الطاقة الخاصة بالدول الأعضاء مما يمنعها من الاتفاق على الأولويات المشتركة و التدابير الملموسة، حيث حققت إستراتجية الطاقة في الإتحاد الأوروبي تقدما جيدا في مجال الاستدامة، لكن تحقيق سوق الطاقة المشتركة وسياسة الطاقة الخارجية لا يزال يمثل تحديا، حيث أصبح أمن الطاقة مصدر قلق كبير للإتحاد الأوروبي، على الرغم من أن هذا الموضوع كان على جدول الأعمال منذ أزمة النفط 1974/1973 ، فقد استغرق الأمر في السنوات القليلة الماضية حتى يقوم بجهود جادة لصياغة سياسة مشتركة للطاقة، بسبب تزايد احتياجات الطاقة العالمية وانخفاض إنتاج الطاقة في أوروبا، والشكوك حول موثوقية تسليم الطاقة الروسية وارتفاع أسعار الطاقة و تغير المناخ(Mokli, 2008) ، فاعتمد المجلس الأوروبي في مارس 2007 " **سياسة الطاقة لأوروبا** " بحيث تقوم على ثلاثة أركان: **القدرة التنافسية، تأمين الإمداد و الاستدامة.**

يعتبر مفهوم أمن الطاقة مفهوما جديدا، حيث أن" **تشرشل**" هو أول من طرح تعريفا لهذا المفهوم حيث أشار إلى أن "أمن الطاقة يكمن في التنوع و التنوع فقط" ، ويقصد بتعريفه التأكيد على تنويع المصادر الطاقوية و عدم الاعتماد على مصدر واحد (محمد، 2014، صفحة 52).

أما الأمم المتحدة فقد عرفت أمن الطاقة سنة 1999 بأنه "الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات وبأشكال متعددة وبكميات كافية وبأسعار معقولة"، فاهتمام الأمم المتحدة بوضع تعريف لأمن الطاقة راجع لاقتناعها بأن العامل الطاقوي حيوي لضمان مستقبل أفضل للبشرية واستمرارية النمو الاقتصادي والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ويختلف مفهوم أمن الطاقة من دولة لأخرى حسب طبيعة مفهوم السيادة الوطنية والعلاقات القائمة بين المنتجين والمستهلكين في المجال

الطاقوي حيث تطور هذا المفهوم من ارتباطه بالسيادة على الموارد الطبيعية وحرية الدولة في تحديد أفضل السياسات لاستغلالها (الله، 2006، صفحة 15).

ويقوم مفهوم أمن الطاقة عند الدول المصدرة لمصادر الطاقة عموما على أنه أمن الطلب بمعنى ضمان إنتاج كافي من مصادر الطاقة مع ضمان الطلب المستمر عليها وبأسعار تنافسية(عالية) تسدد تكاليف الاستثمار وتحقق عوائد مالية مهمة، بينما يقوم المفهوم عند الدول المستوردة لمصادر الطاقة على أنه أمن الإمدادات الطاقوية ومن بينها دول الإتحاد الأوروبي، بمعنى ضمان إمدادات طاقة كافية من موردين موثوق بهم مع ضمان الوصول الآمن لهذه الإمدادات دون خطر إعاقتها وبأسعار معقولة (منخفضة) من أجل الحفاظ على الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو وبتكلفة اجتماعية أقل (المجذوب، صفحة 48) وهكذا يصبح السعرين المنخفض والمرتفع أحد أهم تحديات ضمان أمن الطاقة بين الدول المصدرة والمستوردة لمصادر الطاقة، ذالك أن فكرة السعر الملائم أو المناسب هي فكرة غامضة ومحيرة فالسعر الملائم لدولة ما، ليس ملائما لدولة أخرى . وهو ما يسهم بدوره في تقليص أوجه التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة حتى يؤدي في الأخير إلى ما يسمى **بمعضلة الطاقة**، والتي تعني أن سعي الدولة نحو تحقيق أمن الطاقة الخاص بها سوف يؤثر في سياسات الطاقة للدول الأخرى (العاطي، 2014، صفحة 45).

لقد أدرك الإتحاد الأوروبي اعتماده على واردات الطاقة الخارجية بالكامل للمرة الأولى خلال الصدمة النفطية الأولى نتيجة الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 مما دفع بدول الإتحاد الموافقة بعد ذلك على ضرورة وجود مقاربة مشتركة حول استلزام تشكيل مخزنات الطاقة، أين اتخذت المفوضية الأوروبية بناء إستراتيجية تتعلق بأمن إمدادات الطاقة جراء اعتمادها على الواردات، وبالتحديد سنة 2000 فيما سمته بالورقة الخضراء Green paper، حيث حددت نسبة تبعية الإتحاد الأوروبي للمصادر الخارجية بنسبة 50%. وهذه التبعية سببها الاستهلاك الكبير للنفط و الغاز الطبيعي، مما قد يدفع دول الإتحاد الأوروبي إلى الاعتماد على ما نسبته 90% من الواردات النفطية والغاز الطبيعي، بحلول عام (Krepl, 2009, 2020 p. 04).

زيادة على ذلك سيطرة كل من روسيا ومنظمة الأوبيك التي لها أكبر نسبة من الإمدادات الطاقوية لدول الإتحاد الأوروبي، إذ تمثل الأوبك حوالي 51% من إجمالي الواردات الأوروبية وروسيا كأكبر مورد للغاز الطبيعي بنسبة 36,7%، أصبح أمن الطاقة الأوروبي يعرف تحديات جديدة بعد حدوث مشاكل الإمداد الطاقوي في الدول التي تمر عبرها أنابيب النفط والغاز الطبيعي الروسية خاصة أثناء الأزمة الطاقوية بين روسيا وأوكرانيا في جانفي 2006 نتج عنه التوقف المفاجئ للتموين بالغاز الطبيعي الروسي نحو أوروبا مرورا بأوكرانيا،حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي سوقا رئيسيا لصادرات روسيا الطاقوية، ف90% من صادرات الغاز الروسي(Montaigne, 2007) تذهب نحو دول الإتحاد الأوروبي.

يعاني الإتحاد الأوروبي دائما من التبعية العالية للواردات، بالإضافة إلى المخاوف المتزايدة حول موثوقية الدول الممونة التي تعاني من مشاكل داخلية ولا تعرف الاستقرار المستمر حيث أن الموردين الأساسيين للإتحاد الأوروبي هم روسيا، النرويج، الشرق الأوسط، دول الخليج، شمال إفريقيا، فمن بين هذه الدول تلعب روسيا والنرويج الدور الأكبر في الواردات الطاقوية لدول الإتحاد الأوروبي، خاصة النرويج تعتبر مصدر موثوق ومستقر بشكل كبير باعتبار أنها تملك ترابط كبير بين الغاز النرويجي وسوق الكهرباء الأوروبي (مزياني، 2012، صفحة 90).

لا تمتلك أغلب الدول الأوروبية سوى احتياطات ضئيلة من الموارد الطاقوية الأحفورية (البترول والغاز)،فبالنسبة للغاز الطبيعي فاحتياطات دول أوروبا مجتمعة تقع في أسفل ترتيب المناطق التي تحوز على احتياطات من الغاز الطبيعي، حيث تقع 38% من الاحتياطات العالمية في روسيا،35 %في بلدان الشرق الأوسط،4% لإفريقيا،3.6% لأسيا،4.9 لأمريكا الشمالية، أوروبا 3.5% (Autre, p. 35)، هذا وتستهلك دول أوروبا الغربية وحدها ما يقارب 18% من إجمالي الغاز الطبيعي المستهلك عالميا.

ومما زاد الوضع تعقيدا هو تخوف دول أوروبا من طموح روسيا الذي يهدف إلى إنشاء (كارتل للغاز) مع الدول الأخرى المنتجة للغاز الطبيعي،على غرار دول الأوبيك بحيث تكون روسيا على رأس المشروع مع إيران و الجزائر و تأخذ على عاتقها تحقيق أمن الطلب و خدمة مصالح الدول المنتجة. (Institut Montagne, p. 91)

هذه الوضعية الطاقوية لدول الاتحاد الأوروبي تلزمها بوضع إستراتيجية طاقوية مستدامة بغرض مواجهة رهانات المستقبل من أجل ضمان إمدادها بالطاقة بعيدا عن الصدمات.

3.المحور الثاني: قدرات الجزائر في مجال الغاز الطبيعي.

تكمن أهمية الغاز الطبيعي الجزائري في كون الجزائر الدولة الأفضل والأقرب بالنسبة للدولة الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط و التي تتميز باستهلاكها الواسع لهذا النوع من الطاقة خاصة في ظل السياسات التي تهدف إلى تقليص نسبة الانبعاث الضارة والملوثة لثاني أكسيد الكربون، مما أعطى أهمية كبيرة لاستخدام الغاز الطبيعي و يظهر التوجه نحو الاهتمام بالغاز الجزائري من خلال القانون التعديلي للمحروقات الذي صدر سنة 1991 م ، فقد تحولت الجزائر من بلد منتج للبترول بصفة أساسية إلى منتج و مصدر للغاز و المنتجات الغازية من خلال وضع إستراتجية غازية تهدف إلى تصدير 60 مليار م3 من الغاز سنويا إلى العالم الخارجي على أساس الاحتياط المثبت وفق سياسة تجارية لبلوغ أقصى حد لتثمين الغاز الطبيعي في السوق العالمية خاصة الأوربية بسبب دور أوروبا الرئيسي في حصة الطلب على الغاز من جهة ومن جهة أخرى موقعها الجغرافي بالنسبة للجزائر (سهام، 2009، صفحة 37) وبمكانتها التي تحتلها على المستوى الدولي باعتبارها الثالثة في تصدير الغاز الطبيعي والثانية في تصدير الغاز الطبيعي المسال (GNL) حيث تعتبر الجزائر المورد الأساسي لأوروبا في ميدان الطاقة (interministériel, 2002).

وتعد من بين أربع موردين الأساسيين لأوروبا بالغاز الطبيعي إلى جانب روسيا، النرويج، هولندا حيث تهدف الإستراتجية الغازية للجزائر منذ سنة 2005 إلى تثمين مواردها الغازية من خلال (والمناجم، 2008، صفحة 08):

- الحفاظ على الاحتياطات الإستراتيجية على المدى البعيد.
- الإعلان عن برنامج مكثف لتوسيع شكة النقل ومنشآت الغاز.
- رفع صادراتها من الغاز الطبيعي إلى أكثر من 172 مليار متر 3 بحلول 2020.

الجزائر لديها 3.2% من الاحتياطات العالمية الغازية حسب إحصائيات 2002 في حدود 38 مليار برميل ما يعادل النفط بنسبة 56% للغاز الطبيعي مما يدل على شخصية الجزائر الغازية حيث أن احتياطات الهيدروكربونات المكتشفة في الجزائر أكثر من 200 حوض من احتياطي النفط والغاز منها 73 تقع في حوض إليزي، 57 في أحواض الصحراء الوسطى، 34 في أحواض "غدامس و رورد نوس " و31 في" حوض وادي ميا"، حيث تعتبر الجزائر بلد تقليدي مورد للغاز الطبيعي لأوروبا مند 1964 بدأ بإنجلترا ثم فرنسا، وتعد شركة سوناطراك أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال (GNL) وغاز البترول المسال (GPL) وثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي، ففي عام 2003 وفرت 28% من واردات أوروبا الغربية من الغاز الطبيعي مما يجعلها المورد الأجنبي الرئيسي وراء روسيا، كذالك في عام 2003 ومن أصل 208 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في العالم بلغت حصة الجزائر منه 26% فرنسا 17% بالتالي هي ثاني أكبر مورد للغاز بعد روسيا(40% من الموارد الأوروبية) مما دفع المجلس الأوروبي إلى اعتبار الجزائر شريك إستراتيجي في تزويد أوروبا بالغاز(Djemah, 2008, p. 22) وباعتبار المحروقات المركز الأساسي ضمن الميزان التجاري الجزائري بنسبة 97%من إيرادات الصادرات فلابد من التطرق لأهم وحدات فصل ومعالجة الغاز الطبيعي القائمة في الجزائر ومنها ما يلي(Sonatrach, 2000) :

104.4 مليار م3/ السنة من الغاز الجاف.

20 مليون طن/ السنة من المكثفات.

4.4 مليار طن/ السنة من غاز البترول المسال.

67.9 مليار متر مكعب النسبة من الغاز المعاد حقنة.

وحدة حاسي مسعود حيث يصل عدد الآبار التي تم حقنها الغاز إلى 1000 بئر من بين 650 بئر، تصل الطاقة لوحدات هذا المجمع المتعلقة بنشاط الغاز الطبيعي إلى 800 وحدة لفصل الجاف ب 11.8 مليار م3 /السنة.

3 وحدات لاستخلاص غاز البترول المسال والمكثفات بحوالي 2.4 مليون طن/ السنة و 13 وحدة لإعادة حقن الغاز ب 15.3 مليار م3 / السنة.

مجمع عين صالح لمعالجة الغاز الطبيعي الذي دخل حيز الخدمة عام 2006، حيث تبلغ طاقته 9 مليار م3 / السنة من الغاز الطبيعي.

مجمع عين أميناس وهو كذالك تبلغ طاقته حوالي 9 مليار م3 من الغاز الطبيعي مع 50 إلى 60 ألف برميل في اليوم من المكثفات و سوائل الغاز الطبيعي. (Centre, 2007, p. 67).

-**مشروع قاس الطويل GNL** حيث أمضت سوناطراك والمجموعة الإسبانية في 2004/12/21 عقد إنجاز مشروع متكامل لتنمية و استكشاف وتمييع الغاز الطبيعي للحقلين" قاس الطويل ورووود النص" ذالك للعمل علي احتياطات مؤكدة تبلغ 219 مليار م3 من الغاز الطبيعي وبأنواع مختلفة و يمتد العقد ل 30 سنة.

الخط المباشر الجزائر- أوروبا عبر إسبانياMEDGAZ.

حيث قامت " سوناطراك و مجموعة سيبسا الإسبانية" بإنشاء شركة لإنشاء مشروع أنبوب لنقل الغاز مباشرة بين أوروبا و الجزائر عبر إسبانيا يمر تحت البحر ينطلق من بني صاف باتجاه ألميريا قدرت تكاليف الاستثمار بحوالي 900 مليون يورو حيث بدأ العمل به في 2011/04/1 بأول دفعة إلى إسبانيا (علي، 7-8 أبريل 2008، صفحة 14)، **أنظر إلى الشكل رقم 01**.

المصدر: سوناطراك، التقرير السنوي، 2006، ص 38.

– خط قالسي (الجزائر إيطاليا)

حيث تم تأسيس شركة (GALSI) لبناء مشروع نقل الغاز مباشرة بين إيطاليا و الجزائر عبر سردينيا حتى شمال روما بقدرة أولية هي 8 مليار م3 في السنة يزود هذا الأنبوب إيطاليا، جنوب فرنسا ودول أوروبا، شمال الألب، و كان من المزمع أن يدخل الخدمة في نهاية (Sonatrach L. R., 2012 ,2008, p. 20). **أنظر الشكل رقم 02.**

المصدر: سوناطراك، التقرير السنوي، 2006، ص 39.

– **خط أنريكو ماتي** الرابط بين حاسي الرمل– واد الصفصاف(تونس ايطاليا)، دخل الخدمة عام 1995 بطاقة تبلغ 24مليار م3 وبحد أقصى 30مليار م3/ السنة.

– **خط دوران فاريل** (المغرب–إسبانيا–البرتغال)، حيث أنه يمتد من الجزائر إلى إسبانيا ويبدأ من حاسي الرمل ليمر بمدينة وجدة المغربية ثم يتجه إلى طنجة ليعبر مضيق جبل طارق إلى السواحل الإسبانية، دخل قيد التشغيل في نوفمبر 1996 وتتسلم المغرب نحو 600مليون م3 من الغاز في السنة كمصاريف عبور من شركة خطوط أنابيب أوروبا– المغرب المحدودة (EMPL) (القرعيش، 2008، صفحة 38).

ومن الطبيعي أن تتلقى مثل هذه المشاريع العناية اللازمة من قبل جميع الأطراف نظرا للارتفاع المتزايد للطلب الأوروبي في هذه المنطقة على الغاز الطبيعي و الذي قفز من 350مليار م3 سنة 1992 إلى 480مليار م3 سنة 2000، و من المتوقع أن يصل إلى 600 مليار م 3 سنة 2010 وعليه سوف يتضاعف مستوى الواردات من الغاز الطبيعي ليصل 625مليار م3 سنة 2030 الأمر الذي يسجل مستوى تبعية بنسبة 63% إلى آفاق تلك السنة (علي د.، 2004، صفحة 13).

ومن المعلوم أن الجزائر هي الدولة السباقة في الاستثمار في صناعة الغاز، وهي من أكثر أعضاء الأوبك من يملك الخبرة المتكاملة والأقدمية في إقامة المركبات الغازية، حيث أنه صدرت أول شحنة من الغاز المميع في العالم و كانت من ميناء أرزيو في أكتوبر 1964 نحو إنجلترا(HEIGEL, 1997, p. 147) .

وبدأت أبو ظبي في تصدير الغاز المميع عام 1977 ولم تبدأ قطر إلا في عام 1997.

4. المحور الثالث: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في تأمين إمداداته الطاقوية.

تعتبر التحديات الراهنة التي يواجهها الإتحاد الأوروبي لتأمين الإمدادات الطاقوية مسألة بالغة الأهمية،مما جعلها في طلب الانشغالات الأوروبية، فأوروبا دخلت في بيئة طاقوية جديدة حيث أن أسعار البترول والغاز تضاعفت في السنوات الأخيرة، والتبعية الأوروبية للخارج متوقع أن تصل إلى 70 % في سنة 2030، وفي إطار الكتاب الأخضر لسنة 2006حول:إستراتيجية أوروبية من أجل طاقة آمنة تنافسية ومستدامة أين قدم الإتحاد الأهداف الرئيسية كالتالي:

- **الاستمرارية:** من أجل مواجهة تغير المناخ وترقية مصادر الطاقات المتجددة.
- **التنافسية:** من أجل تحسين الفعالية للشبكة الأوروبية من خلال بناء سوق محلية للطاقة.
- **أمن الإمدادات:** من أجل التوفيق بين العرض والطلب الطاقوي المحلي للإتحاد على المستوى الدولي.

وفي 20 سبتمبر 2011 تبنت المفوضية الأوروبية خارطة طريق من أجل أوروبا فعالة في استغلال مواردها حيث توصي فيها بتبني مقاربة شاملة في العديد من الميادين على مستوى الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء و التركيز على الموارد التي هي عرضة لطلب و ضغط كبيرين مبنية على ميكانيزمات السوق و إعادة توجيه الآليات المالية وترقية إنتاج واستهلاك مستمرين(RUTUMANN, 2012, p. 12) .

إذا فهناك طريق واحد لضمان أمن الإمدادات للإتحاد الأوروبي وذلك من خلال تخفيض تبعيتها للواردات الخارجية عن طريق اتخاذ إجراءات داخلية والاعتماد على المصادر البديلة والمتجددة تحقيق الاكتفاء الذاتي، التخفيض من نسبة الاستهلاك فهذا سيساعد الإتحاد الأوروبي على صياغة سياسة خارجية فعالة في مجال الطاقة.

إن التحديان الرئيسيان اللذان يواجهان الإتحاد الأوروبي في مجال السياسة الطاقوية هي روسيا و تنويع استيراد الطاقة باستغلال أسواق الإمدادات العالمية (لطفي، صفحة 97).

تعتمد المراقبة الأوروبية من أجل تطوير سياسة طاقوية مشتركة على إنشاء سوق أوروبية واسعة للطاقة والتي ترتكز على آليتين: ترقية التبادل الحر الذي يكفل الحصول على الطاقة ثم ضمان المنافسة الفعالة والتي يتم على إثرها جعل الأسعار في مستوى ثابت ومقبول وضمان الاختيار الحر المستهلك.

لذلك يرى الإتحاد الأوروبي أنه حان الأوان لتأسيس إستراتيجية طاقوية على مستوى السياسة الخارجية، كل دولة عضو تتبع سياسة طاقوية خاصة بها تؤدي إلى أمن طاقوي (نفسه، صفحة 100).

وبالعودة للورقة الخضراء سنة 2006 التي تبناها الإتحاد الأوروبي والتي أطلقت من "خوسيه مانويل باروسو" رئيس المفوضية الأوروبية حيث قال نحن في عصر طاقة جديد، الطلب عليها في الإتحاد يرتفع، بينما الاحتياطات تنخفض، وهناك مناخ يتغير و استثمارات غير كافية.

وعلى هذا الأساس وضعت أولويات رئيسية منها:

- إكمال سوق الغاز والكهرباء الأوروبي الداخلي.
- تعزيز التضامن مع الدول الأعضاء.
- تأسيس مزيج طاقة أكثر كفاءة واستمرارية.
- خلق نظرة متكاملة حول قضية تغير المناخ.
- تأسيس سياسة طاقوية خارجية متماسكة.

وعلى هذا الأساس تؤكد المفوضية من خلال إستراتيجيتها على تحسين أمن الإمدادات من جلال تنويع مزيج الطاقة في الإتحاد الأوروبي،ومن خلال تنويع مصادر وطرق الإمدادات الطاقوية المستوردة (Bahgat, 2006, p. 962).

كذلك يمكن تعزيز الأمن الطاقوي الأوروبي من خلال تنويع مصادر الطاقة بالإضافة إلى مناطق العبور، فالإتحاد الأوروبي يسعى إلى ترقية وتحسين البنى التحتية للطاقة في المناطق المجاورة، بالإضافة إلى مشاريع الغاز التي تقررت والتي ما زالت قيد التخطيط منها: شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، منطقة قزوين و روسيا.

فبنجاح هذه المشاريع يستطيع الإتحاد الأوروبي أن يخلق ممرات جديدة وقدرة استيراد جديدة، بالإضافة إلى إقامة محطات الغاز المسال يمكن أ، تمنح مساهمة في أمن إمدادات الطاقة.

إن استعمال الغاز الطبيعي ينمو في أوروبا ويكثر استعماله بسرعة، فهو أكثر استعمالا في توليد الكهرباء وأنظف على البيئة من النفط والفحم، حيث تتزود أوروبا بهذا المصدر عن طريق خطوط أنابيب هم: روسيا و الجزائر.

فتنويع مصادر الطاقة و طرق العبور للإمدادات أمر أساسي لأمن الطاقة، لأن تقديم مصدر موثوق لكل الإمدادات يعتمد على مدى كفاءة البنية التحتية للطاقة وتعزيز التعاون والعلاقات الثنائية التي تعود بالفائدة مع الشركاء الخارجيين(Commission, 2009, p. 04) .

كذلك وضع الإتحاد الأوروبي إستراتيجية مبنية على عقد حوارات مع الدول المنتجة للغاز الطبيعي للمساهمة في تأمين إمدادات الطاقة، ومن بينها الحوار الذي يجمع بين الجزائر وإسبانيا وكذلك الجزائر وإيطاليا، فهذه الواردات تدور أساسا حول الغاز الطبيعي من الجزائر إلى هذه الدول، وقعتا كل من الشركة الجزائرية و الإسبانية اتفاقية لمدة 20 سنة تقضي بتوزيع الغاز الطبيعي المسال مما يضمن لإسبانيا مطالبها للغاز الطبيعي المسال خلال هذه المدة (لطفي، صفحة 109).

ومن أجل تعزيز أمن الإمدادات من الغاز الطبيعي و تخفيض التبعية الأوروبية طاقويا لروسيا تم استحداث أطر رئيسية لجهود الإتحاد الأوروبي تمثلت في إجراءات داخلية و خارجية لأمن الطاقة والتي أجمات أهدافها وثيقة رقم (330) الصادرة عن مفوضية الإتحاد الأوروبي في ماي 2014 والمعنونة ب: الإستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة لعام 2014 والتي حددت مجموعة من الأهداف الرئيسية التي وجب على دول الإتحاد الأوروبي تنفيذها جماعيا وهي كالأتي: (Commission, Européen Security Stratégie, p. 03)

1- إجراءات فورية، تهدف إلى زيادة قدرة الإتحاد الأوروبي،للتغلب على الإنقطاعات الكبرى خلال فصل الشتاء 2015/2014.

2- تعزيز آليات الطوارئ و حماية البنية التحتية الإستراتيجية.

3- اعتدال الطلب على الطاقة.

4- بناء السوق الداخلية المتكاملة.

5- زيادة إنتاج الطاقة في الإتحاد الأوروبي.

6- مواصلة تطوير تكنولوجيا الطاقة.

7- تنويع الإمدادات الخارجية والبنية التحتية المرتبطة بها.

8- تحسين تنسيق السياسات الوطنية في مجال الطاقة وحدودية التفاوض.

وأدرجت الإستراتيجية الأوروبية في مجال أمن الإمدادات، مفهوم التدفق العكسي الذي يقوم أساسا على التدفق و تسهيل تدفقات الغاز في أوقات الطوارئ من محطات الغاز الطبيعي المسال المقامة في فرنسا، إسبانيا و البرتغال إلى دول الجزء الأوسط من أوروبا، بهدف التأسيس العملي لآلية التضامن الأوروبي في مجال أمن الطاقة، وزادت قدرات التدفق العكسي منذ أزمة الغاز الثانية بين أوكرانيا وروسيا سنة 2009 (لخضر) .

وتعد دول جنوب المتوسط وخاصة الجزائر كشريك رئيسي في المنطقة يضمن لدول الإتحاد الأوروبي استمرارية الإمدادات الطاقوية خاصة في مجال الغاز الطبيعي، حيث دخلت أوروبا في علاقات طاقوية من أجل تنويع مصادر الطاقة، حيث يتم نقل إمدادات الغاز الطبيعي عن طريق خطوط الأنابيب إلى أوروبا، إن تعبر دول الإتحاد الأوروبي جزء من خطوط أنابيب الغاز من خلال مشروعين هما:خط أنابيب الغاز عبر البحر المتوسط، وخط أنابيب الغاز الأورو-مغربي، بالإضافة إلى مشروعي سيرغاز (الجزائر-إسبانيا) وقالسي (الجزائر-ايطاليا)، بحيث لهم مساهمة كبيرة في تأمين إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي في المستقبل، وبفضل هذه المشاريع يكسب الإتحاد الأوروبي فرصة الوصول إلى الاحتياطات من هذه المناطق وفرصة لتنويع مورديها من الغاز الطبيعي (لطفي، صفحة 122).

5- المحور الرابع: مساهمة الغاز الجزائري في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي.

يشكل محور الطاقة عنصرا حيويا في العلاقات بين دول الإتحاد الأوروبي والجزائر لما له من أهمية في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي الذي يضمن له أمن التموين، والإمدادات الطاقوية خاصة منها الغازية حيث أنّه تضمن إعلان برشلونة عام 1995 مشروع الشراكة الأوروبية متوسطية تكثيف الحوار في مجال السياسات الطاقوية، اعتبارا المحورية عنصر الطاقة في الشراكة الاقتصادية بين أوروبا والمنطقة المتوسطية، ومنها الجزائر، خاصة أن 95% من صادرات الغاز الجزائري سواء غاز مميع أو في شكل غازي يصدر إلى أوروبا، وهذا ما خلق تحديا جديا للأمن الطاقوي الأوروبي، لأنّ أوروبا تسعى لتنويع مصادر الحصول على موارد الطاقة من عدة جهات (العربي، 2005، صفحة 24)،وتعد الجزائر من بين الدول المغاربية التي تمتلك الغاز الطبيعي كمورد استراتيجي بالنسبة للدول الأوروبية، حيث يعتبر الغاز الطبيعي بأنه مادة

جذابة لاعتبارات بيئية أكثر منها فعالية خاصة فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء ورفض الدول الأوروبية كإيطاليا إسبانيا وبلجيكا الاستمرار في الطاقة النووية ليعزز حتما دور الغاز في السنوات القادمة.

إن الجزائر تدرك أهمية الطاقة بالنسبة للأمن الأوروبي، وعليه فهي تلعب دور الشريك المتزن والضامن لاستمرار تدفق الغاز لأوروبا، وهي الصفة الدبلوماسية التي يطلقها الأوروبيون على الجزائر، وستبقى الجزائر هي الشريك الاستراتيجي الهام لتأمين الطاقة، حيث ازدادت الواردات من 40% سنة 1999 إلى 50% سنة 2010 إلى 70% سنة 2020 وتصل إلى 85% سنة 2030م (لطفي، صفحة 150).

تساهم الجزائر من خلال إستراتيجيتها لتصدير الغاز الطبيعي في تأمين مستقبل الطاقة للإتحاد الأوروبي، حيث أنّها في عام 2006 أصبحت المورد الرئيسي لإيطاليا بنسبة 39% من واردات الغاز الطبيعي وثالث مورد لبلجيكا بنسبة 17% من وارداتها للغاز- المورد الرئيسي لإسبانيا من خلال توفير 52% من وارداتها من الغاز الطبيعي والمورد الأول للبرتغال عن طريق توفير 39% من وارداتها من الغاز.

أما من حيث التسويق، صدّرت الجزائر في عام 2006، أي سنة بعد دخول اتفاق الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ (2005) 621 مليار متر مكعب من الغاز، 60% منها عبر خطوط أنابيب الغاز و40% منها عبر ناقلات الغاز بالنسبة لشركة سوناطراك 38 مليار متر مكعب لتصل إلى 45 مليار متر مكعب، وبعد زيادة الطلب على الغاز الجزائري خاصة من طرف دول أوروبا، عملت شركة سوناطراك الوطنية على زيادة صادراتها من الغاز لتصل إلى 85 مليار متر مكعب عام 2010، وهذا عن طريق اثنين من خطوط أنابيب الغاز الكبيرة التي تزود أوروبا تتمثل في خط GME وخط أنابيب الغاز المغاربي الأوروبي بالإضافة إلى تعزيزها بالخطين اللذان يعبران عبر تونس والمغرب بخط أنابيب غاز الغواصات بالشراكة مع مختلف المتعاملين الأوروبيين، ومشروع خط أنابيب الغاز (GALSI) الذي يربط الجزائر بشمال إيطاليا عبر سردينيا بقذرة 100 مليار متر مكعب بطول إجمالي 1470 كم، وعمق بحري 2800 متر، وكان مبرمجا أن يقدم أول شحناته من 8 مليار متر مكعب سنة 2012 عن طريق حقل غاز حاسي الرمل الذي يعبر البحر الأبيض المتوسط وصولا لسردينيا ليقطع البحر مرة أخرى وصولا لتوسكانا بإيطاليا، بإيطاليا، كما وقعت اتفاقية مع إيطاليا والتي تنص على إنشاء شركة مشتركة لبيع الغاز الطبيعي الجزائري والذي سيتم نقله عن طريق خط أنابيب غالسي.

كذلك يتجلى دور الجزائر في تأمين الإمدادات الطاقوية الأوروبية من الغاز الطبيعي عن طريق خط أنابيب الغاز (MEDGAZ) قدرة خط الغاز (GALSI) أنشئ بالشراكة مع شركة GAZ France

إلى جانب سوناطراك بـ12% في الأراضي الجزائرية بحاسي الرمل إلى بني صاف (غرب الجزائر) إلى مدينة أليريا الإسبانية، والذي كان مقررا لكي يدخل حيز الخدمة عام 2009، وهناك وحدات جديدة لتعزيز البنى التحتية وتعزيز القدرة الإنتاجية، حيث يتوقع إنتاج 172 مليار متر مكعب في عام 2020، تتجه معظمها نحو أوروبا، حيث أنّ الجزائر تلعب دورا مركزيا في معادلة أمن الطاقة في أوروبا نظرا لمرونتها وقدرتها على تزويد السوق الأوروبية(Nouara, p. 20) نظرا لما تمتلكه من أسطول ناقلات الغاز الطبيعي المسال الذي يتكون من 09 ناقلات تساهم وتشارك في استكمال حلقة صناعة تسييل أو تمييع الغاز الطبيعي وتسويقه في عام 2007.

حيث استلمت سوناطراك الناقلة المسماة (الشيخ المقراني) وحمولتها 75500 متر مكعب من نوع ميدماكس-1، كما استلمت ناقلة أخرى من نوع "ميد ماكس" والمسماة (الشيخ بوعمامة) خلال سنة (للبترول، 2009، صفحة 79)2008.

وللغاز الطبيعي الجزائري مكانة تكتسي طابعا خاصا في العلاقات الجزائرية الأوروبية باعتبارها موردا جديدا يطبع العلاقات مع دول الإتحاد الأوروبي كفرنسا التي لها عقود شراكة بين شركة فرنسا للغاز وشركة سوناطراك يشمل تمويل فرنسا بالغاز المميع لضمان تأمين استيراد الغاز الجزائري تفاديا لأي أزمة في المستقبل ضمن المباحثات الجزائرية الفرنسية في 10 جويلية 2007، التي تهدف إلى البحث عن بدائل أخرى للغاز الروسي وتجنبها النتائج السلبية التي نتجت عن الأزمة الروسية الأوكرانية.

كما تشير إحصائيات رسمية فرنسية إلى أنّ الجزائر قدمت 16% من احتياجات فرنسا من الغاز سنة 2005 وأنّ الجزائر تبيع حوالي 40% من صادرات الغاز الطبيعي لفرنسا (حرب، 31 جويلية 2007).

كذلك يلعب الغاز الطبيعي الجزائري دورا كبيرا في تدعيم العلاقات الجزائرية الإيطالية حيث تستعمل إيطاليا الغاز في إنتاج الطاقة الكهربائية تفاديا لتلوث المحيط من جهة وثبات سعر الغاز من جهة أخرى.

ونظرا لوعي الجزائر بأنّ الإتحاد الأوروبي بحاجة إليها لتموينه بالطاقة خاصة الغاز الطبيعي جعلها تتخذ العديد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تعزيز قدراتها ومكانتها في معادلة التموين الأوروبي بالطاقة الجزائرية باعتبارها الأول في شمال إفريقيا من حيث إمداد الإتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي (حكيم، 26-25 أكتوبر 2016).

6. خاتمة:

من هذه المعطيات نستخلص أنّ الجزائر تملك إمكانيات هائلة في مجال الغاز الطبيعي نظرا لحجم الاحتياطات التي تملكها وكميات الإنتاج الكبيرة والموقع الجيوستراتيجي للجزائر وامتلاكها لشبكة هامة من أنابيب النقل التي تربطها بأوروبا، ممّا جعلها تحتل الصدارة كممون رئيسي وهام للدول الأوروبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ممّا أهّلها لتكون في صلب إستراتيجية التنويع الطاقوي التي ينتهجها الإتحاد الأوروبي لتأمين الإمدادات الطاقوية وعلى رأسها الغاز الطبيعي الذي يشكل وقود الغد. وهذا ما جعلها المصدر الأساسي والرئيسي للعديد من الدول الأوروبية في مجال التموين بالغاز الطبيعي بمختلف أنواعه وعلى رأس هذه الدول نجد إسبانيا وإيطاليا اللّتان تعتمدان على الغاز الطبيعي الجزائري بدرجة كبيرة.

قائمة المراجع العربية

العربي العربي. (2005). دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوروبية الجزائر- ليبيا. *رسالة ماجستير في العلوم السياسية* . جامعة الجزائر.

المرجع نفسه. (بلا تاريخ).

حسين عبد الله. (2006). مستقبل النفط العربي. *ط 1*، 15. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

خديجة عرفة محمد. (2014). أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية. *ط 1*، 52. (جامعة نايف العربي للعلوم الأمنية، المحرر) الرياض.

د. كتوش عاشور، بلعزوز بن علي. (2004). الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* (02).

سدي علي. (8-7 أبريل 2008). مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي. سطيف: جامعة فرحات عباس.

سمير القرعيش. (2008). خطوط أنابيب نقل البترول في الأقطار العربية. *مجلة النفط والتعاون العربي ، 34* (127).

علي حسين باكير، تقديم محمد المجذوب. (بلا تاريخ). التنافس الجيوستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات. (دار المنهل اللبناني، المحرر) بيروت ، لبنان .

عمرو عبد العاطي. (2014). أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المحرر) بيروت، لبنان.

غريب حكيم. (26-25 أكتوبر 2016). البعد الطاقوي في العلاقات الجزائرية الأوروبية: الواقع والآفاق. *الملتقى الدولي حول الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات* (صفحة 497). قالمة: جامعة 8 ماي 1945.

لطفي مزياني. (2012). الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأورو جزائرية. *رسالة ماجستير في العلوم السياسية* . باتنة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

مجلة الطاقة والمناجم. (2008). الطاقة والمناجم. (08).

مروان حرب. (31 جويلية 2007). أوروبا تعيش أزمة الغاز... الحرب الصامتة. *بانوراما للصحافة* ، 09.

مزياني لطفي. (بلا تاريخ).

مزياني لطفي. (بلا تاريخ).

مزياني لطفي. (بلا تاريخ).

مزياني لطفي. (بلا تاريخ). مرجع سابق.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2009). تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية. (منظمة الأقطار العربية، المحرر)

نويوة لخضر. (بلا تاريخ). *أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: الغاز الطبيعي نموذجا* . تاريخ الاسترداد 15 10, 2018، من أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: http:/www.asjp.cerist.dz/en/article/25839

قائمة المراجع الأجنبية

Autre, L. e. (s.d.). Bilan énérgitique et écologique actuel in: Actes de la 7éme jounée de l'énérgie sous la direction de Chems Eddine Chitour. *Pour une stratégie énérgétique de l,Algérie a l,horison 2030* . Alger, Algérie: OPU.

Bahgat, G. (2006). Europe's Security: Challenge and Opportunes. *International Affaire , 82* (05).

Centre, A. P. (2007). Natural Gasfurvey Middle East- North Africa. *APRC* .

Commission, E. (2009). Energie Security; Infrastructure and Géopolitique. *Délégation of the Européen Commission to the USA* .

Commission, E. (s.d.). *Européen Security Stratégie*. Consulté le 09 15, 2018, sur Européen Security Stratégie.com/2014/330/final: security-communication.pdf
dfgf. (fgf). *gdf.* fdg: dfg.
Djemah, D. B. (2008). Le gaz Algérien dans l'équation de l,approvisionnement du marché européen. *Recherches économique set-managérial* (04).
HEIGEL, L. V. (1997). *L,industrie du Gaz dans le Monde.* Paris.
Institut Montagne, I. (s.d.).
interministériel, S. (2002). Sommet interministériel sur le gazoduc-Algérie/Italie via la Sardaigne-prévisions cittées par L,AIE.
Krepl, V. J. (2009). Energy and the European union. (u. o. Faculty of international relations, Éd.) Prague.
Mokli, D. (2008). La sécurité Energétique En Europe: Etat Et Perspectives. *Centre D'étude de Sécurité (CDS)* (36).
Montaigne, I. (2007). *Quelle politique de l'énérgie pour L'union Européennen?* Paris: Montaigne, Institut.
Nouara, B. (s.d.). Ibid.
RUTUMANN, L. B. (2012). Principes Directeures de la Politique. Berne: Brugger Hanser and Partner AG.
Sonatrach. (2000). la fiche téchnique de l,unité Hassi R,mel. *Revue de Sonatrach* .
Sonatrach, L. R. (2008). Galsi,un Projet qui sécurise l'approvisionneme,t en gaz a long terme de l,italie. (55).

رهان الشبكات الدولية للإتجار بالمخدرات على منطقة الساحل الافريقي وانعكاسات ذلك على الامن الإقليمي

The bet of international Drug Trafficking networks on the African Sahel Region and its implications for Regional Security

عامر ناصر

جامعة الجزائر 03، naceur.ameur@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/27 تاريخ القبول: 2021/06/02 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

إن منطقة الساحل الإفريقي تعرف حالة من انعدام الأمن، وهي حالة غير صحية الأمر الذي يدفع إلى مزيد من الاهتمام بها فهي لا تعاني فقط من ظاهرة الإرهاب، بل هناك الفساد والنزاعات المسلحة ،وتهريب السلع ،والاتجار بالبشر، والاتجار بالمخدرات، فهاته العوامل ساهمت في انعدام الأمن في المنطقة، على الرغم من الطبيعة المسالمة لسكان المنطقة ، كما أن عمليات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والسجائر والسيارات ،تتجاوز منطقة الساحل الإفريقي، لتشمل العديد من المناطق لا سيما إفريقيا الغربية، التي تعرف العديد من القلاقل والنزاعات ناهيك عن السودان والصومال، إن الأمر الذي يسهل عمليات نقل وتهريب المخدرات ،هو الطبيعة التضاريسية التي تشكل مسالك مثالية للتهريب وعمليات الاتجار كل هذه المعطيات تجعل من منطقة الساحل الإفريقي مركز عبور دولي هام للاتجار بالمخدرات لا سيما ما تعرفه المنطقة من حالة فشل الدولة، وغياب أي تنسيق أمني وتنموي بين الدول، الأمر الذي يفتح الباب أمام شبكات التهريب، والاتجار بالمخدرات، إلى محاولة الهيمنة على المجتمعات المحلية والهامشية ، سواء بالترغيب أو بالترهيب الامر الذي ينعكس على حالة الامن الوطني للجزائر.

كلمات مفتاحية: الاتجار بالمخدرات، السّحال الافريقي، الأمن الوطني، الشبكات الدولية للمخدرات، الجزائر.

Abstract:
The Africa's Sahel Region knows a state of insecurity, and it is an unhealthy state that prompts more attention to it, as it not only suffers from the phenomenon of terrorism, but there are corruption and armed conflicts, smuggling of goods, human trafficking, and drug trafficking. These factors have contributed to the lack of Security in the region, despite the peaceful nature of the region's residents, and the illegal trade in drugs, cigarettes and cars, goes beyond the Sahel region of Africa, to include many regions, especially West Africa, which knows many unrest and conflicts, not to mention Sudan and Somalia. What facilitates drug transport and smuggling operations is the terrain nature that constitutes ideal routes for smuggling and trafficking operations. All these data make the Sahel region an important international transit center for drug trafficking, especially what the region knows in terms of state failure, and the absence of any security and development coordination between countries. Which opens the door to smuggling networks and drug trafficking, to trying to dominate local and marginal communities, whether by intimidation or intimidation, which is reflected in the state of national security For Algeria.
Keywords: Drug trafficking, the The Africa's Sahel Region , national security, international drug networks, Algeria.

*المؤلف المرسل: ناصر عامر

1. مقدمة:

تشكل منطقة الساحل الإفريقي العمق الامني للجزائر حيث يعتب السياق الذي تمت فيه الدراسة، فإننا سنتعرض في هذا المقال إلى الأهمية والمكانة الجيوستراتيجية للساحل الإفريقي بوصفها منطقة جذب لجميع الانشطة الاجرامية الدولية وعلى رأسها الاتجار بالمخدرات بوصفه نشاط اجرامي مختلف في نمطه وشكله واهدافه وانشطته وحركته، هذا من خلال استعراض التصورات الجيوسياسية المختلفة لمنطقة الساحل الإفريقي.

ان منطقة محور كيدال وتين أسك، أكسيس وتامين، واد تادجرت في الحدود بين الجزائر والنيجر وتمبكتو، والتي يتم توفير واردات السلاح إليها عبر الحدود مع موريتانيا، إذا أن المنطقة هي منطقة نشطة في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة(**Kennedy_Boudali, 2009**) .

إن الأمر المثير للقلق في المنطقة هو سعي شبكات الاتجار بالكوكايين الدولي، إلى البحث عن طرق جديدة للتهريب بالإضافة أسواق جديدة، و الاستعانة بمصادر خارجية للتوزيع بالجملة والتجزئة للكوكايين وزيادة الإنتاج في أمريكا اللاتينية ، وصعود جماعات مثل كارتل **"تيخوانا"** والذي يعرف باسم منظمة **"إريلا نوفيليكس"** ،وتحالف الشبكات الأسيوية مع عصابات الخليج الأمر الذي دفع إلى حد كبير إلى زيادة مستويات التهريب الدولي للمخدرات، ومن هذا فإن إفريقيا أصبحت تشكل وجهة ونقطة عبور مثالية وغير مكلفة من أمريكا الجنوبية الكوكايين باتجاه أوربا وآسيا .

وهذا لإيجاد فضاء لتسويق وتهريب منتجاتهم، كما أن الأمر المثير للقلق هو مدى التشابك المرضي بين مستويات الفساد الرشوة المستشرية في دول حزام الساحل الإفريقي والانعكاس سلبا على استقرارا المنطقة واستقرار الجزائر، في ظل حالة من تواطؤ للدول مع هذه الشبكات لاسيما المملكة المغربية بوصفها " **دولة مخدرات** " (**Oxford English Dictionary, 29**).

2. الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي:

تبرز المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي، من خلال زيادة الاهتمام من قبل القوى الاقتصادية والسياسية العالمية، بهذه المنطقة خاصة مع وجود مؤشرات ايجابية جدا على مستوى الاستكشافات النفطية

والغازية، هذا ما خلق تنافسا محتدما بين فرنسا، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية على طريق النفط في إفريقيا.

ومع تبني بعض الفواعل الجهوية إلى سياسات قد تخل باستقرار عدد من الدول، التي تحتوي على مستويات تجانس اجتماعي واثني ضعيف، كما أن أهمية الساحل تبرز من خلال كونها منطقة تشهد فراغ أمني، ناجم عن غياب هياكل أمنية، تعزز الاستقرار في المنطقة خصوصا بعد ما حدث في مالي من انقلاب، وما عرفته ليبيا من أزمة خلقت مخاوف من انفصال شرق البلاد، واحتمال قيام حكم ذاتي ، لا تزال الكثير من المخاوف الأمنية الملحة التي تشكل تحديا للسلطة القائمة في ليبيا ، مع احتمال إلا تتم تلبية التوقعات العالية للنمو الاقتصادي والاندماج السياسي، فهناك عدد من الجماعات المسلحة في الشرق تحتفظ بالقدرة على لعب دور لا يستهان به في توجيه العملية السياسية داخليا ، يضاف إلى ذلك اتساع نطاق عمليات الاغتيال والخطف و التفجير التي تعاني منها بنغازي (**ويري، 2012**).

وبصرف النظر عن الفراغ الأمني يمثل تنامي التشدد السلفي في الشرق الليبي التحد الأهم لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا ناهيك عن مطامح الناتو **NATO**، ففي كلتا الحالتين أدت الفجوة بين السلطة المركزية والحكم المحلي إلى تفاقم الصراعات القبلية وصراعات الأجيال (**ويري، 2012**) وفي مالي شكل سقوط النظام في مالي بشكل أسرع من كل التوقعات فبعد أقل من ثلاث أشهر من اندلاع الأزمة في **جانفي 2012** هزم الجيش المالي على نحو مفاجئ وغير متوقع، هذا عندما حاول إخماد التمرّد في الشمال وقد جرى دحره باتجاه الجنوب على يد مجموعة متنوعة من الجماعات المسلحة التي يجمعها تحالف فضفاض، ودفع الانقلاب العسكري الذي جرى في **22 مارس2012** الرئيس **أمادو تومانو توري**، إلى التواري على الأنظار (**بوخرص، 2012**) كل هذا يبرز مدى ما تعاني منه المنطقة من عدم استقرار الأمر الذي ينعكس على مدى أهميتها جيوإستراتيجيا.

إن حالة الهشاشة التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي تدفع إلى المزيد من التدخل والاختراق للمنطقة، من قبل جميع الفواعل سواء كانت القوى الدولية المتنافسة على القارة أو الفواعل الجديدة من قبل جماعات الإجرام المنظم والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، كلها تشكل

تحديا للدولة في منطقة الساحل الإفريقي. إن التطور في الاتصالات وتنقل الأفراد والأموال والأسلحة والأفكار خارج الحدود الوطنية أضحى أكثر سهولة وجعل محاولات الحكومات مواجهة هذه النشاطات أكثر صعوبة (بيليس و ستيف ، 2004).

3.جيوبوليتيك المخدرات في الساحل الإفريقي:

مثلما ارتبط مفهوم الجيوبوليتيك بالسكان والطاقة والأمن، فلقد ظهر مفهوم "**جيوبوليتيك المخدرات**"، فهو يعنى بدراسة ورصد جميع الظواهر المرتبطة بالمخدرات، من مناطق الزراعة، ومواقع الإنتاج مثل أفغانستان، أو مناطق التعاطي مثل مناطق الضواحي في الولايات المتحدة الأمريكية فهي تمكّننا من تحليل كيفية الإنتاج من خلال دراسة جميع المؤشرات المادية والاقتصادية والسياسية (**Flint, 2006**)وكل ما يتعلق بخطوط الإمداد والتهريب الدولي للمخدرات.

من خلال تصفّح تقرير لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية العمومية الفرنسية يتضح أن الأهمية التي باتت تشكلها منطقة الساحل الإفريقي من خلال كونها منطقة عبور بين أمريكا الجنوبية وأروبا، بوصف الأولى منطقة إنتاج والثانية سوق استهلاك الأمر الذي جعل العصابات الدولية للاتجار بالمخدرات الكولومبية والمكسيكية تحول من خطوط التهريب عبر هذه المنطقة الحيوية، أي أن منطقة الساحل الإفريقي تقع ضمن قلب طرق شبكات التهريب الدولي للمخدرات (Commission Des Affaires étrangéres ., 2012)

نتاول ضمن هذا المقال، حالة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي، من حيث الاحاطة بجذورها التاريخية وبدايات ظهورها، ثم مسارات التطور الذي تعرفه وعلاقتها ببعض الأنشطة الإجرامية الأخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة وما يشكله من تشابك يهدد جميع مركونات الامن الوطني الجزائري.

4. الجذور التاريخية للاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي:

إن ظاهرة الاتجار بالمخدرات ،عرفت نموا مضطردا في منطقة الساحل الإفريقي، عبر و نحو الجزائر، فمن خلال تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ***INCB*** لسنة **2011**التي أكدت فيه على تزايد تهريب شحنات الكوكايين، الموجهة أساسا إلى الأسواق غير المشروعة في أوربا عبر أفريقيا ،حيث تم ضبط عدد

متزايد من شحنات الكوكايين في أعالي البحار في خليج غينيا وفي الغرب الإفريقي، مما يدل على أن غرب أفريقيا أصبح أحد المحاور الرئيسية في العالم لتهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوربا، ويشير التقرير إلى تزايد تعاطي الكوكايين في بعض البلدان المتضررة من هذا الاتجار، كما يشير التقرير إلى انتشار تهريب الكوكايين عبر البلدان غير الساحلية (الامم المتحدة ، 2008) في الساحل الإفريقي إذ عبّرت الهيئة عن قلقها من تنامي هذا النشاط في المنطقة وذلك بالنظر إلى تمركز المنطقة في وسط الطرق الدولية لتهريب المخدرات ورحبت كذلك باهتمام مجلس الأمن حيال هاته المشكلة التي تهدد على نحو خطير الاستقرار والتنمية، في تلك المنطقة ، ولا سيما في البلدان المنطقة الخارجة من نزاعات ومن حروب إقليمية.

وفي نفس السياق يؤكد التقرير دائما على أن الاتجار بالقنب وتعاطيه لا يزال من التحديات الكبرى في إفريقيا ، إذ يقدر حسب التقرير عدد الأشخاص اللذين يتعاطون هذه المادة في المنطقة بما يزيد على **42 مليون شخص**، ويزرع القنب بصورة غير مشروعة ثم يهرب داخل إفريقيا وخارجها ،و لاسيما إلى أوربا وأمريكا الشمالية، وتستأثر إفريقيا بنسبة تقدر بنحو **26%** من الإنتاج العالمي من القنب (الامم المتحدة ، 2008) ، وفي حين أن حشيش القنب ينتج على نحو غير مشروع في بلدان تقع في مختلف أنحاء إفريقيا، ولا يزال المغرب واحدا من أكبر منتجي **رانتج القنب** في العالم ،وفي نفس السياق صرّح المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة المنظمة السيد ماريا كوستا على هامش اجتماع لمجلس الأمن الدولي يوم الأربعاء **24 فيفري 2010** مخصص لبحث التهديدات ضد السلام والأمن "بأن الطرق الجديدة لعبور مهربي المخدرات عن طريق الساحل وبلدان المغرب العربي تشكل تهديدا لهذه الدول وفي نفس السياق الذي يؤشر على تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي أكد ماريا كوستا أن منطقة الساحل الإفريقي شكل طريقا جديدا لتدفق المخدرات، وبيعها في الأسواق المحلية، وتشكل منطقة الساحل منطقة تلاقي للخطوط الدولية للتهريب بين الهيروين القادم من أفغانستان عبر الصومال، والكوكايين جديدة في جميع أنحاء تشاد والنيجر ومالي (الامم المتحدة ، 2008).

وبما أن عمليات الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل عرفت انخفاضا محسوسا لا سيما مادة القنب فهو يعود حسب السيد ماريا كوستا إلى إن عصابات التهريب الدولي تنظم صفوفها في انتظار التأسيس لمنطقة

عبور جديدة تضم تيارين من شرق إفريقيا وغربها يلتقيان في منطقة الساحل الإفريقي تنظم في تشاد النيجر ومالي (كوستا، 2012).

أمام هذا الوضع وفي ظل الانهيار الحاصل في الهياكل الأمنية والاجتماعية والسياسية، فالدولة الإفريقية في نهاية القرن التاسع عشر اتسمت بقدر كبير من الهشاشة والضعف ومن ثمة وفرت ساحة ملائمة لكل الأفراد الطموحين الراغبين في الاستحواذ على السلطة فيها، فالنظام السياسي في معظم البلدان الإفريقية – ما بعد الاستعمارية – كان أشبه ما يكون بنظام السوق أو المباراة (حمدي، 2001) ،الأمر الذي شكل عامل جذب لشبكات التهريب الدولية للتأثير والتغلغل في مؤسسات الدول وأمام حالة ضعف السلطات المركزية ظهرت هناك حالة من الجماعات تم وصفها في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات سنة **2011**، بالمجتمعات الهامشية والتي تعيش على هامش السلطة المركزية ،هذه المجتمعات قد تعرف نمو الاقتصاد المحلي للمخدرات، القائم على نشاط الاتجار بالمخدرات ،إلى الحد أنها تقتلع بالفعل الأنشطة الاقتصادية المشروعة ،ولا يقتصر الخطر في ذلك على مجرد انتشار تجارة المخدرات الغير المشروعة ،نفسها بل أيضا ظهور ثقافة تعاطي المخدرات ويمكن لهذه الثقافة في بعض الحالات أن تصبح مكتفية ذاتيا، فهي تكسب سكان تلك المناطق هوية متميزة وفي الوقت ذاته تعمق انفصالهم على مجتمعهم الكبير .

هذه هي المشاكل المتعددة التي تواجهها مجتمعات "البؤر" الساخنة في بلدان ومناطق في شتى أرجاء العالم، وهي تمثل الذروة القصوى لمشاكل الجريمة والمخدرات التي يتجلى على السواء في شتى أرجاء العالم وهنا تمكن المعضلة فهذه المشاكل تتضافر إلى الحد الذي تتحكم فيه في حياة سكان هذه المجتمعات (الامم المتحدة ، 2008).

إن النشاط المتنامي للإجرام المنظم ،في منطقة الساحل الإفريقي ، سيما الاتجار بالمخدرات لم يحظ بالاهتمام ، إذ يعترف المراقبون الخارجيون والمسؤولون في حكومة مالي بالانتشار السهل للاتجار بالمخدرات ، بيد أنهم ركزوا بصورة رئيسية على دور التنظيمات الجهادية لاسيما تنظيم القاعدة في افريقيا ، وتجاهلوا أو قللوا من أهمية علاقات المسؤولين في الدولة والقادة السياسيين بالشبكات الإجرامية إضافة إلى ذلك كان صناع القرار في الغرب ينظرون في المقام الأول إلى الفرع الإقليمي لتنظيم القاعدة بوصفه جماعة إرهابية على

الرغم أن نشاطه كان مرتبطا بعمليات تهريب المخدرات بالإضافة إلى اختطاف الرعايا الأجانب لابتزاز الفدية (لاخر، 2012)، ناهيك عن وجود بؤر إجرامية.

لفهم حجم ما يشكله الاتجار بالمخدرات من تهديد في منطقة الساحل الإفريقي ،على الجزائر و استقرارها ، و فهم ما يمكن أن ينتج عن تنامي النشاط الإجرامي، و التساهل معه فإن نموذج دولة مالي يظهر مدى قوة هذه الشبكات في التأثير على سلوك الدولة و قدرتها على التحكم و الهيمنة على جميع مؤسسات الحكم وصناعة القرار بشكل يتناسب مع مصالحها ، و حسب تقرير لمركز كارنيجي للسلام ،فإن موجة عدم الاستقرار في المنطقة تتجاوز دور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، والتنظيمات الجهادية الأخرى ،إذ مكن التنافس للسيطرة على عمليات التهريب وتسامح مسؤولي الدولة تجاه النشاط الإجرامي، الذي يمارسه الحلفاء السياسيون، للجماعات المتطرفة من الازدهار وحسب التقرير فإن تواطئ وضلوع المسؤولين في مالي ،واستعداد الحكومات الغربية لدفع الفدية تسبب في ازدهار صناعة الاختطاف ، فضلا على ذلك كانت العوامل المهمة بالنسبة إلى الديناميكيات التي تسببت في انفجار الصراع المتجدد في مالي في العام 2012.

خلال العقد الماضي، جرى استكمال عمليات تهريب البضائع القانونية، القائمة على أساس فروق الأسعار بين البلدان وتجنب الضرائب بتهريب المخدرات غير المشروعة فقد توسع وبسرعة اثنان من التدفقات المختلفة في بعض الأحيان وهما: تدفق الكوكايين في كل أنحاء منطقة الساحل الإفريقي، من أمريكا الجنوبية إلى أوربا بما في ذلك عن طريق ليبيا ومصر و منذ 2005 تزايد تدفق الحشيش المغربي إلى ليبيا ومصر وشبه الجزيرة العربية ويعزي هذا النمو إلى ارتفاع الطلب في أوربا والشرق الأوسط، وكذلك بسبب فرض ضوابط مشددة على طول الحدود المغربية الجزائرية وقبالة السواحل الأوربية، التي تضعف عليها السيطرة الأمر الذي يجعلها جذابة للشبكات الدولية للتهريب (لاخر، 2012).

لقد توسعت تجارة الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوربا عبر غرب أفريقيا بسرعة في الفترة ما بين 2005 و 2007 وهي لا تزال مهمة على الرغم من انكماشها بعد العام 2008 فقد قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن حوالي 14% من الكوكايين الذي يدخل إلى أوربا والبالغ 20 طن بلغت قيمتها بسعر الجملة **1 مليار دولار** في أوربا الغربية حيث مرت عبر غرب إفريقيا في العام 2008 معظم

كميات الكوكايين التي تمر عبر غرب إفريقيا في طريقها إلى أوربا تصل إلى احدى الدول الساحلية خاصة غينيا وغينيا بيساو وكذلك توغو وبين وبعد ذلك يتم نقلها إما عن طريق الجو أو بواسطة القوارب وكبديل يتم إرسال الكوكايين عبر خدمات الشحن الجوي إلى أوربا، بما في ذلك من مطارات داخلية في غرب إفريقيا، وتعد مطارات باماكو ونيامي و واغادوغو من أهم مراكز الشحن الجوي حيث يمر بعضها عبر مطار الجزائر العاصمة .

هذه الطرق لا زالت نشطة كما تؤكد هذه المضبوطات خلال العامين 2019 و2020 في هذه المطارات وبرزت موريتانيا لفترة وجيزة كبلد رئيس للعبور للنقل الجوي والبري، ففي الفترة 2007-2008 حيث جرى ضبط أكبر شحنتين في مطار نواديبو في ماي 2007 (360 كيلو غرام من الكوكايين)، وفي نواكشط وفي اوت من العام نفسه تم ضبط **830 كيلو غرام** من الكوكايين ومع ذلك، انخفضت المضبوطات السنوية في موريتانيا بشكل كبير منذ العام 2008.

كما تتنوع الطرق البرية عبر منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى نحو أوربا وثمة أدلة قليلة على وجود تدفقات كبيرة مستمرة على أي طريق بمفرده، ويتم نقل الكوكايين من المراكز الساحلية لغرب افريقيا عبر خليج غينيا نحو موريتانيا في هذه الحالة براً إلى شمال مالي ومن هناك إلى المغرب والجزائر وليبيا (عبر الجزائر أو شمال النيجر باتجاه ليبيا وأشارت عدة تقارير عديدة إلى استخدام الطائرات في جلب الكوكايين إلى شمال مالي إلا أن الطريق البري اكتسب أهمية أكبر خلال العامين 2009 و 2010 وفي الوقت نفسه انخفضت المضبوطات على طول ساحل غرب إفريقيا. لقد كان الحدث الأكثر إثارة هو اكتشاف هيكل طائرة بوينع 727 والتي تحطمت عند الإقلاع بالقرب من بلدة غاو في منطقة "تركنت" في **نوفمبر 2009** كانت الطائرة والتي لقبتها وسائل الإعلام فيما بعد باسم "**الكوكايين الجوي**" (لاخر، 2012) مسجلة في غينيا بيساو وأقلعت من فنزويلا.

وفقا للمدعي العام في التحقيق الذي جرى كانت الطائرة تحمل ما بين 7 و11 طن من الكوكايين تم تهريبها برا فيما بعد برا إلى المغرب عن طريق تشكيلة تضم رعايا فرنسيين وإسبان ومغاربة وماليين وسنغاليين وبينما لا يوجد دليل على أن صفقة بهذا الحجم لم تكن أكثر من مجرد حادث عارض، بالنسبة إلى شمال

مالي حيث وردت عدة تقارير مؤكدة عن استخدام طائرات صغيرة لنقل الكوكايين من المراكز الساحلية إلى شمال مالي.

وبالعودة إلى تقرير مركز كارنيجي فإنه لم تقع منذ أوائل العام 2011 أي حوادث في المنطقة يمكن أن تشير إلى كيفية تطور طرق تهريب وكميات الكوكايين منذ انهيار النظام في ليبيا، ومنذ اندلاع الصراع في شمال مالي العام 2012 ومن المرجح أن عمليات التهريب البرية عبر الساحل والصحراء قد تراجعت بسبب انخفاض التهريب عبر غرب أفريقيا ولأن الطرق البرية تعتمد عموما على المركز في الدول الساحلية.

في هذا الصدد تشير جميع الأدلة المتاحة إلى أن التدفق الرئيسي الآخر للحشيش المغربي، باتجاه ليبيا ومصر والجزيرة العربية مستمر بلا انقطاع وبحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة فقد بلغ الإنتاج المغربي الذي يحتل الرتبة الأولى في العالم بكمية تبلغ **877 طن** سنة **2008** وحسب تقرير السابق دائما فإن أجهزة المخابرات الموريتانية تقدر أن حوالي الإنتاج المغربي يمر في دول الساحل يهدف الالتفاف جزئيا على الحدود الجزائرية – المغربية وتداركها إذا تصل شحنات الحشيش إلى موريتانيا براً (عبر الجزائر والصحراء الغربية) أو عن طريق القوارب ومن ثمة تسلك إما الطريق الشمالي للدخول إلى أقصى شمال مالي، أو يتم نقلها عن طريق نواكشط للدخول إلى مالي عبر منطقة **تمبكتو**.

وفي سياق تتبع ظاهرة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي نلاحظ هيمنة تجارة وزراعة القنب في إفريقيا حيث كانت نسبة 26% من الكمية التي تم ضبطها عام 2001 في أفريقيا وخصوصا في كينيا ونيجيريا وجنوب أفريقية وثم الاتجار وزراعة القنب في جميع أنحاء أفريقيا 2000-2001 وكان الجزء الأكبر من القنب المحجوز منذ منتصف 1990 من قبل بلدان جنوب الصحراء وزادت الكمية سنة 2001 لتهيمن عليها منطقة شمال أفريقيا خصوصا المغرب ومصر، وتعتمد شبكات الاتجار بالمخدرات في عمليات التهريب عبر الساحل الأفريقي خصوصا في شمال مالي على روابط الأسرية والقبلية في موريتانيا والنيجر (لاخر، 2012).

ومن الملاحظ ان منطقة شمال مالي تعرف تتداخل طرق تهريب القنب جزئيا مع تلك التي تخدم تجارة الكوكايين وتعبر شمال النيجر أو جنوب صحراء الجزائر باتجاه ليبيا، ومن ثم يتم تصدير المخدرات إما إلى

أوربا أو نقلها إلى مصر والشرق الاوسط. وهناك طريق آخر يمتد عبر تشاد والسودان إلى شبه الجزيرة العربية.

5. الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي وعلاقته بالإرهاب:

لقد عمدت شبكات الاتجار بالمخدرات، خصوصا شبكات تهريب القنب، إلى إقامة العديد من الروابط الأسرية والعائلية داخل المجتمعات، وهذا لتسهيل عمليات التهريب و الاتجار الدولية، لاسيما مع تنامي عدم الاستقرار في المنطقة، وهذا بعد انهيار النظام الليبي والانقلاب وعدم الاستقرار في مالي، وانتشار السلاح وغياب الهياكل الأمنية التقليدية، الأمر الذي شكل فرصة لزيادة عمليات التهريب والإتجار فالمخدرات التي كانت تحملها القوافل برا أضحت تنقل جوا عبر الصحراء وهو ما تبين بعد حادث سقوط الطائرة **بوينغ 727** في **نوفمبر 2009** بعد أن أقلعت من ممر طائرات غير شرعي قرب **غاو** في مالي وهي منطقة تعاني من التمرد والإرهاب، والمثير أن هذا النموذج الجديد للعلاقات بين المخدرات والجريمة والإرهاب تم اكتشافه بالصدفة بعد حادث سقوط الطائرة (كوستا، 2012).

وعن العلاقة بين الإرهاب والإتجار بالمخدرات فالعصابات المنظمة للإرهاب تخوض من خلال كارتيلات المخدرات ،عمليات إرهابية في الدول المنتجة للمخدرات ، بغرض حماية نشاطاتها، وشل مسار اتخاذ القرار لدى السلطات الحكومية ، حيث نجد أن عملية مكافحة **كارتل مدينة مدلين** الذي يعد من أهم الكارتيلات المنتجة للمخدرات في العالم يقع في صميم جهود الحكومة الكولومبية، وكذا الإدارة الأمريكية، إذ يخوض هذا الكارتل حملات إرهابية ضد الحكومة الكولومبية تحملها على التراجع على القرارات التي اتخذتها والمتعلقة بسياسة مكافحة هذه العصابات المنظمة التي تمارس الإرهاب ومن أكبر العمليات الإرهابية التي ارتكبتها العصابات الإجرامية الكولومبية اغتيال ثلاثة مترشحين للرئاسيات، وكذا وزير العدل ونائب عام في مجلس قضاء وزهاء 40 صحفيا وما لا يقل عن 1300 شرطي، وينبغي هنا الإشارة إلى العلاقة الوطيدة بين كارتيلات المخدرات والحركات الإرهابية وذلك لضمان "أمن" مناطق إنتاج المخدرات (ان، 2012).

وبالعودة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين منظمات الإتجار بالمخدرات والحركات المسلحة والإرهابية، يظهر ذلك من خلال أنموذج طالبان في أفغانستان، حيث تعتبر مصدر إنتاج لنحو **90%** من الهيروين في العالم وبالتالي فهي أكبر معاقل تجارة وتهريب المخدرات، والمصلحة متبادلة بين تجار المخدرات وعناصر حركة طالبان حيث يتلقى هذا التنظيم الدعم المادي مقابل ضمان الحماية لطرق التهريب ومعامل إنتاج المخدرات، والحقول التي تزرع بها النباتات المخدرة (ببوبكرة، 2005).

هذا من جهة ومن جهة أخرى وبالعودة إلى منطقة الساحل الإفريقي نجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يعتبر التنظيم السلفي الذي خرج من عباءة الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية **GIA**، من أقدم التنظيمات الناشطة في المنطقة وعلى الخصوص إقليم أزواد، فمنذ أواخر **2006** ومسلحو هذه الجماعة هذه الجماعة التي تعرف بإمارة الصحراء يسعون إلى جعل شمال مالي منطقة للاحتماء وملاذ لجمع الرهائن الغربيين ممن يتم اختطافهم في دول الساحل الأفريقي أو المغرب العربي وممرا آمنا، لقوافل التهريب البضائع والمخدرات، فضلا عن كونهم قاعدة خلفية للضغط على الجزائر وموريتانيا (سالم، 2012).

وبالعودة إلى البحث عن العلاقة دائما فإن تقرير كارنيجي، حول الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي، يرى أن ثمة القليل من الأدلة التي تزعم مزاعم تورط لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المباشر في تهريب المخدرات، ولا يبدو حسبه أن التنظيم طرف فاعل في ما ذكر عن وقوع اشتباكات بين مهربين المخدرات في المنطقة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن العلاقة التي يزعم أن محكمة في نيويورك، أثبتت وجودها بين التنظيم المذكور والقوات المسلحة الثورية الكولومبية "**فارك**" **FARK** ومهربي الكوكايين ،كانت العملية تتعلق بعميل سري من إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية، قدم نفسه إلى ثلاثة مواطنين من مالي على أنه ممثل "**فارك**"**FARK** والذين أكدوا بدورهم أن بوسعهم ترتيب حماية التنظيم لشحنة من الكوكايين عبر الصحراء، وليس هناك ما يشير إلى أن هذا كان أكثر من ادعاء كاذب لإقناع شريكهم التجاري المفترض، ومع ذلك يذهب التقرير إلى الافتراض أن هذا التنظيم مثله مثل غيره من الجماعات المسلحة في شمال مالي سعى في بعض الأحيان إلى فرض رسوم عبور على مهربي المخدرات، أو قدم

الحماية لقوافل التهريب (لاخر، 2012) وعن علاقة الاتجار بالمخدرات بالإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي، ومدى تباين الحدود بينهما فإن نموذج بلمختار الذي غير ولاءه من الجماعة الإسلامية إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال أكثر محتفظا بالقدر الأكبر من استقلاله العملياتي قد دعم علاقاته مع القبائل الصحراوية من خلال تحالفات الزواج، وتجنب ابتزاز المال من السكان المحليين خلافا لما تفعله الجماعة السلفية، في معقلها في منطقة القبائل وللتعويض عن فقدان هذه الإيرادات ازداد ضلوع للمختار في أعمال التهريب وحصل على اللقب الشعبي "**السيد مارلبورو**" بين أن التبغ لم تكن تجارته الوحيدة بالتأكيد، إذا تورط أيضا في تهريب المخدرات والأسلحة البشر غير الشرعيين (فيليو، 2012) هذا يبين أن العلاقة بين تجار المخدرات والتنظيمات الإرهابية غير واضحة لكن هي في كثير من الأحيان مبنية على التعاون وتبادل المصالح.

ومما لا شك فيه أن الوضع المعقد في الساحل الإفريقي عقب سقوط النظام الليبي والانقلاب في مالي قد جلب تحديا جديدا للمنطقة وهو تزايد عدد تجار المخدرات ومروجيها وهو نفس الأمر الذي وقع أثناء الغزو العراقي للكويت حيث نشطت عمليات الإتجار بالمخدرات المهربة من أفغانستان وفيتنام مرورا بإيران وتركيا، وإيصالها إلى العراق ثم إدخالها إلى دولة الكويت ومنها إلى دول مجلس التعاون الخليجي وتوزيعها على الشباب لزعزعة الأمن والاستقرار (الحميدان، 2012).

6.المغرب التحول نحو دولة مخدرات ومستقبل منطقة الساحل الإفريقي:

ان عملية تتبع ظاهرة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي انطلاقا من جملة المعطيات المتوفرة من خلال التقارير الدورية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة المنظمة و تجدر الإشارة هنا إلى أن منطقة الساحل الإفريقي تنطلق خصوصيتها من كونها تقع إلى جوار منطقة غرب إفريقيا التي تشهد تزايدا ملفتا للاتجار بالمخدرات و تهريبها إلى أوربا و الشرق الأوسط مرورا بالساحل الإفريقي الأمر الذي يجعلها مسلكا مثاليا للشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات، ناهيك عن وجود **المغرب** الذي يعد اكبر منتج للقنب في العالم و تحوله نحو "**دولة مخدرات**" .

ينطلق رصد ظاهرة الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي، من رصد واقع الظاهرة في إفريقيا عموما، ومن ثمة المنطقة ناهيك عن أن منطقة غرب إفريقيا التي تعتبر منطقة نشاط دولي للإتجار بالمخدرات خصوصا الكوكايين والهيروين، وهذا منذ سنة 2008 التي عرفت انخفاض في عمليات التهريب، فإفريقيا هي أكبر منتج للقنب فهي تساهم بـ 25% من الإنتاج العالمي، حيث تشير التقديرات إلى أن 10500 طن من القنب تم إنتاجها في إفريقيا ففي جنوب إفريقيا تم حجز 42% من مجموع المضبوطات إلى تم حجزها في القارة الإفريقية، وتشير التقديرات إلى أن عدد البالغين بلغ حوالي 38.200.000 أفريقي، وهو ما يعادل ما نسبة (7.7% من مجموع السكان البالغين في إفريقيا) يستهلكون القنب سنويا وهو ما يشكل نسبة 3.8% من مجموع الاستهلاك العالمي. وهاته الشريحة التي تعرف من 15 سنة إلى غاية 64 سنة، كما ينتج القنب بكميات كبيرة في المغرب فهذا الأخير يعد أكبر منتج عالمي للقنب حيث توجد مساحات كبير لزراعة الحشيش وعلى الرغم من غياب التقديرات الحقيقية للمساحات المزروعة إلا أن التقديرات تشير إلى المساحات أن المزروعة في أفريقيا ما بين 1000 و20.000 هكتار (**United Nation Office for Drug control and Crime Prevention, 2007**).

بالإضافة إلى أن القنب هو المخدر الأكثر استهلاكا على نطاق واسع في العالم فيما يقارب 160 مليون شخص استهلكه في العام 2005 حيث مثّل مستهلكون الحشيش حوالي 3.8% من سكان العالم، الأمر الذي يدل على حاجة السوق غير المشروع لهذا المادة.

ووفقا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، فهناك حوالي 134000 هكتار من الأراضي في المغرب تم زراعة الحشيش فيها أي ما يعادل 1.48% من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في البلاد وتم إنتاج سنة 2005 حوالي 1066 طن من الحشيش وهذه الأراضي المزروعة يدفعنا إلى فهم الدوافع التاريخية، لتنامي ظاهرة إنتاج القنب في المغرب، فالسلطان مولاي الحسن (1873-1894) يعد أول من سمح بزراعة القنب للاستهلاك المحلي، في المناطق التالية : خمس الدواوين ،وقبائل كتامة، بني سادات، بن خالد، كما أن سياسة التسامح وغض الطرف عن عمليات زراعة وإنتاج القنب، في مناطق الريف المغربي ليست من باب الصدفة، وإنما من منطلق محاولات النظام المغربي لتقوية النفوذ

الملكي، في المنطقة لاسيما وأن المنطقة ذات غالبة بربرية فقيرة معدمة، شهدت العديد من الحركات لا سيما انتفاضة 1958 التي قمعها ولي العهد الأمير الحسن وعليه فإن التسامح مع نشاط زراعة الحشيش في هاته المنطقة يعد جزء من سياسة النظام لتقوية نفوذه في المنطقة بعيدا عن الخيارات التنموية (**Armand**، 2012).

ووفقا لتقديرات المكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة فإن جملة الإيرادات التي يتحصل عليها المزارعون في منطقة الريف يتجاوز من 7 إلى 8 مرات زراعة الشعير ومن 12-16 مرة المحاصيل المروية الأخرى، أي أن سهولة زراعة المنتوج وزيادة الطلب عليه في السوق المحلي، والأوربي يدفع بهم إلى زيادة الإنتاج (**Armand**, **Maroccan roll** , **2008**) وهذا ما يدفع إلى زيادة عمليات التهريب والإتجار سواء عبر منطقة الساحل الإفريقي مباشرة أو عبر الجزائر، كما أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة المنظمة وفي سياق تحليل التوجهات العامة للإتجار بالمخدرات سنة 1999 صنف المغرب ضمن النقاط الرئيسية للإنتاج القنب ، فقد بلغت نسبة المحجوزات من رانتج القنب سنة 2001 نحو 900 طن في عام وقد شكلت هذه السنة 23% من المحجوزات في القارة الإفريقية لوحدها كما يوضحه الشكل 14، وقد تضاعفت هذه النسبة 1998 إلى 2001 من نسبة 12% إلى 23% وهذا راجع لزيادة الطلب عليه.

وبالعودة إلى المواد الأخرى التي تشكل عمليات الإتجار في المخدرات في الساحل الإفريقي، نجد الامفيتامينات وهي مواد كيميائية من فئة العقاقير التي يطلق عليها اسم المنشطات الامفيتامينات، وهو عقار اصطناعي يحضر في مختبرات غير قانونية، وبتداول الامفيتامينات في شكل مسحوق أو أقراص أو بلورات الشظايا الزجاجة سنة ماي 2007. أنواع العقاقير الخاضعة للمراقبة ،فلقد استقرّ استخدام هذه العقاقير في القارة الإفريقية في عام 2002 الأمر الذي يؤدي إلى المحافظة على خطوط الإمداد لهاته المواد المخدرة، سواء من غرب القارة الإفريقية عبر الساحل الإفريقي، وتوجيهها إلى الشرق الأوسط، خصوصا في ظل ضعف الرقابة على الأسواق الموازية التي تمول السوق غير المشروع للمخدرات، بهاته العقاقير المخدرة وبالعودة إلى سنة 2005 فإن إفريقيا قد شهدت نموا في كميات القنب المحجوزة عالميا فقد كانت حوالي

09 % سنة 2002 وارتفعت إلى 26% سنة 2003 ويعود الارتفاع هذا إلى ارتفاع نسب الحجز في شرق إفريقيا (**UNODC, 2004**).

وهذا دليل على نمو إنتاج واستهلاك القنب في إفريقيا، فلقد ظل المغرب يحافظ على الريادة في إنتاج هذه المخدر ففي سنة 2006 بلغت إنتاجيته حسب تقديرات المكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة حوالي 3.700 طن وهو ما يعادل 50% من الإنتاج العام للقنب في إفريقيا المقدر بحوالي 6000 طن، كما أن استخدام القنب حسب المكتب الدولي للمخدرات والجريمة المنظمة يظهر اتجاها تصاعديا.

7.انتشار تجارة الكوكايين وانعكاساتها الأمنية على منطقة الساحل الإفريقي:

إن عمليات التهريب الدولي للمخدرات عبر منطقة الساحل الإفريقي، تنطلق من عدة حقائق جغرافية وسياسية واقتصادية، فوجودها بالقرب من منطقة غرب إفريقيا التي تشكل همزة وصل بين الأسواق الدولية للمخدرات ناهيك عن الواقع السياسي والاقتصادي الذي تعرفه دول الساحل الإفريقي، ومؤشرات التنمية الضعيفة وغياب فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية ومشاكل الأداء الخاص بالسلطات المركزية للدول كلها تشكل بيئة جاذبة لشبكات التهريب الدولي للمخدرات.

فالاتجاه الأكثر تطورا في عمليات الإتجار بالمخدرات هو تهريب الكوكايين فشحنات التهريب الخاصة بأروبا يتم تهريبها عبر إفريقيا، فقد ارتفعت كمية المضبوطات من مادة الكوكايين في إفريقيا من 1 مليون طن على مدى 1998-2002 إلى 15 مليون طن 2006 وكانت أكبر الكميات التي تم ضبطها في نيجيريا ثم غانا وجنوب إفريقيا، المغرب والرأس الأخضر سنة 2006 وحسب المكتب دائما إن نسبة الكميات المهربة نحو أوربا ،عبر إفريقيا بلغت ما نسبة 22% من نسبة الكوكايين المهرب إلى أوربا وهناك علاقة أكيدة للكارتل الدولي للكوكايين مع عمليات التهريب في إفريقيا الغربية.

وبما أن المخدرات تختلف نسب الطلب عليها من منطقة إلى منطقة فإن المخدر الأكثر طلب في إفريقيا حسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2009 هو القنب 63% في إفريقيا، وهذه يؤكد ارتفاع نسبة استهلاك القنب في القارة والذي يصل إلى حوالي 56390000 مستهلك ويشكل نسبة المتعاطي في شمال إفريقيا

9.320.000 مستهلك، تبقى الإحصاءات الخاصة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، تؤكد على أن المغرب هو بلد المنشأ للقنب فكمية المحجوزات من القنب في إفريقيا، حيث تحوز سبعة بلدان وهي مصر كنيا والمغرب نيجيريا وجنوب إفريقيا وجمهورية تنزانيا على 90% من إجمالي الكميات المحجوزة عموما في إفريقيا كل هذا سيدفع إلى تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات بمنطقة الساحل الإفريقي ، لاسيما في ضل وجود اكبر بلد منتج للمخدرات فإن منحنى الظاهرة سيتضاعف لاسيما عند حاجة المغرب إلى التخلص من فائض الإنتاج ففي سنة 2012 بلغت بنسبة الأراضي المزروعة 47400 هكتار(**UNODC, 2005**) .

كل هذا يشكل بيئة مواتية للنمو كل النشاطات المرتبطة بالمخدرات في منطقة افريقيا عموما والساحل الافريقي على الخصوص هذا على الرغم من أن أوربا لا تنتج القنب، إلا أنها تعتبر السوق العالمي الأكبر، وباعتبار شمال إفريقيا هي المورد التقليدي منذ زمن بعيد ومعظم القنب المستهلك في أوربا هو من المغرب الأمر الذي يدفع إلى زيادة حركية عمليات التهريب عبر المنافذ التقليدية سواء عبر الجزائر، أو مباشرة إلى اسبانيا وفرنسا أو الالتفاف نحو موريتانيا، ومالي ثم النيجر ومن ثم إلى أوربا والشرق الأوسط، على الرغم من وجود تنافس في الإنتاج من طرف البلد الثاني في إنتاج القنب ألا وهو أفغانستان، حيث طرح المكتب الدولي للمخدرات والجريمة المنظمة، ملاحظة حول هل يوجد تحول عن المغرب لصالح أفغانستان في التزود بمادة القنب في السوق الأوربية، الأمر الذي يدفع لا محالة المغرب لزيادة إنتاجه من مخدر القنب لتغطية الطلب عليه في السوق الأوروبي وبالتالي سيكون هناك تنافس من قبل الشركات الدولية لتغطية الطلب في السوق الأوروبية، الأمر الذي ينعكس على حركية الاتجار بالمخدرات عبر المحاور التقليدية، وفي نفس السياق أكد تقرير مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة لسنة 2013 على بقاء زراعة القنب في شمال إفريقيا ويدل على ذلك نسبة المحجوزات لسنة 2012 وقد بلغت 53.72 طن في الجزائر و125.68 طن في المغرب(**UNODC, 2006**) .

وفي نفس السياق يذهب التقرير السنوي للوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات لسنة 2011، حول تنامي تهريب المخدرات في العالم حيث أعتبر أن الجزائر معنية بإنتاج المخدرات لكن بكميات قليلة جدا

وأشار ، إلي أن الجزء الأكبر من المخدرات، التي تعتبر الجزائر تتكون من القنب الهندي، القادم من المغرب (**Bureau for International Narcotic and Law Enforcement Affairs,, 2013**)، والحشيش وكمية متزايدة من الكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية، كما لاحظت أن اغلبيه هذه المخدرات تنقل عن طريق البحر نحو أوروبا فيما يمر جزء أخر عن طريق التهريب برا إلى غاية الشرق الوسط ووصف التقرير الحدود الجزائرية الممتدة على مسافة **6000 كم** بالعارية موضحا أن الأمر يتعلق بحدود طويلة وعارية مع المغرب والصحراء الغربية، وموريتانيا ومالي والنيجر وليبيا وتونس، حيث يكون من الصعب على قوات الأمن الجزائرية مطاردة وتوقيف المهربين، كما سجّل أن استهلاك المخدرات لم يعد عموما مشكلا كبير في الجزائر رغم انه يشهد نوع من الارتفاع (قدادرة، 2012).

انطلاقا من جملة الإحصاءات المقدمة فان منطقة الساحل الإفريقي ستكون ذات أهمية متزايدة لاسيما وان الوجهة نحو أوروبا تكون غير مكلفة، ففي تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة المنظمة 2007 عن وضعية الكوكايين في غرب إفريقيا حيث أشار إلى أن الوسائل المتاحة لتجار المخدرات متطورة على نحو متزايد كما أن شبكات الاتجار بالمخدرات الدولية ، كانت قادرة على تأسيس اتصالات جوية مباشرة بين أمريكا اللاتينية وإفريقيا، الأمر الذي تدلل عليه **حادثة نواديبو** والتي تم فيها حجز طائرة فيها 630 كلغ من الكوكايين، وهذا في ماي 2007 وتقع هذه المدينة بالقرب من الحدود المغربية ناهيك عن 830 كغ من الكوكايين في شهر أوت 2007 الأمر الذي يشير إلى تطور وسائل واتجاهات التهريب والاتجار الدولي بالمخدرات عبر الساحل الإفريقي.

إن عمليات الاتجار بالمخدرات عبر الساحل الإفريقي، من خلال المعطيات المقدمة تشير إلى أن العمليات ستأخذ منحى كبير، وهذا لوجود بلد منتج للمخدرات وهو المغرب بـ 80٪ من الإنتاج العالمي ناهيك عن منطقة غرب إفريقيا بوصفها طريق جديد للمخدرات من أمريكا اللاتينية نحو أوربا ، والحراك الإقليمي لاسيما انهيار النظام في مالي، وفشل الهياكل الأمنية في النيجر وموريتانيا، وتشاد كل هذا بالإضافة إلى سيطرة قوات حركة تحرير الازواد مع ثلاث حركات جهادية أخرى هي القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي،

وأنصار الدين وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا، على شمال البلاد، بالخصوص كيدال وغاو و **تمبكتو**، الأمر الذي ادخل المنطقة في فراغ أمني كبير (مركز الجزيرة للدراسات، 2012).

كما تظهر مضبوطات الكوكايين الكبيرة في العامين **2007 و2008** الروابط القائمة بن رموز النظام في موريتانيا والاتجار بالمخدرات فقد تزامنت عمليات الضبط مع فترة من عدم الاستقرار السياسي ومارست شخصيات بارزة الاعتقال بتهم تتعلق بالمخدرات كأداة في الصراع على السلطة داخل النخبة الحاكمة فقد تم اعتقال سيد احمد ولد الطايع ابن شقيق الرئيس السابق وضابط اتصال موريتاني، لعلاقته بعملية تهريب الكوكايين في عام **2007** في مطار نواديبو كما اعتقل **سيدي محمد ولد هيدالة** وهو نجل رئيس سابق آخر وعلى نحو مماثل فان الحدود في النيجر غير واضحة إذ تتم عمليات التهريب للسلع المشروعة والهجرة غير المشروعة علنا وبتواطؤ كامل السلطات، إضافة إلى ذلك غياب تفسير عدم وجود عمليات ضبط شحنات المخدرات والأسلحة في شمال النيجر على الرغم من كونها منطقة عبور رئيسية لكليهما ،و في ظل الاحتقان الشديد الذي يخيم على التخوم الصحراوية لمالي على طول الخطوط الحدودية التي تربط البلد بكل من موريتانيا والنيجر والجزائر، بفعل سيطرة مجموعات منظمة ولكنها غير مصنفة كشبكات تهريب المخدرات والاتجار بالمحظورات، والناشطة تحت وصاية فصائل المجموعات المحسوبة على الحركات الجهادية المعادية للأنظمة القائمة، مع أنه بات من المسلم به إقليميا ودوليا أن تحالف الجماعات المسلحة الموسومة بكونها إرهابية ومن ممتهني التهريب تمكن من بسط سيطرتها على مساحة تتجاوز **60٪** من إجمالي الرقعة الترابية لمالي (2/3 من المساحة الإجمالية للبلد) وانه من المستحيل القضاء على هذا التحالف وتفكيكه بمجهود دولة واحدة منفردة .كل هذه المؤشرات تدفع بشبكات الاتجار بالمخدرات سواء الدولية أو المحلية إلى مضاعفة عمليات التهريب و الاتجار بالمنطقة لان حالة عدم الاستقرار توفر البيئة الملائمة لتنامي هذا النشاط .

8. الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات والتحول نحو منطقة الساحل الإفريقي:

في سياق الضّغط الكبير للولايات المتحدة الأمريكية على شبكات تهريب المخدرات المتواجدة بأمريكا الجنوبية (المكسيك، كولومبيا، فنزويلا، لبيرو، البرازيل)، جعلهم يحولون أنشطتهم إلى إفريقيا الغربية

(السنغال، غامبيا، ساحل العاج، نيجيريا، غانا، ناميبيا) ثم تحويل الكوكايين إلى أوروبا خاصة هولندا وبلدان الشرق الأوسط والخليج العربي، وتشير التقديرات إلى أن 240 طن من الكوكايين حولت إلى إفريقيا باتجاه أوروبا من جملة 994 طن من المنتوج العالمي لم يتم حجز إلا 20 طن منها (السايح، 2010).

وفي ظل الصراع والتنافس بين عصابات كولومبيا والمكسيك، بشأن تسويق الكوكايين جعل الشبكات الكولومبية والبرازيلية والفنزويلية، توجّه نظرها إلى القارة الإفريقية، ومع تنامي نشاط الجماعات المسلحة الممثلة في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وفشلها في السعي للسيطرة على الجماعات الإسلامية في الدول المجاورة الأمر الذي دفع بها إلى القيام بجملة من الأنشطة المتمثلة في تهريب خليط من الأسلحة والمخدرات والمهاجرين غير الشرعيين، جنبا إلى جنب مع شن هجمات ضد قوات الأمن المحلية.

كما أن الوضع الأمني الهش في ليبيا و غياب أجهزة المراقبة ، إذ يشكل عشرات الآلاف من الثوار المسلحين المنظمين في عشرات الميليشيات ذاتية القيادة أو الكتائب، كما يسمون أنفسهم، تشكيل يسيطر على البلاد، كما أن الكتائب المتواجدة في المنطقة الجنوبية، تتميز بأنها صغيرة ومحلية في تركيبتها وأكثر ارتباطا بالقبلية مما هو عليه في الشمال، بالإضافة وقوع عمليات تفجير و عنف مسلح في الجنوب ، كما أدت الخلافات بين القبائل في سبها وكفرها إلى مقتل المئات وإصابة مئات آخرين، و الملاحظ عموما في المناطق التي تكون فيها الكتائب جذورا اجتماعية وعائلية يتم قبولها حيث ينظر إليها أنها قوة حماية محلية، لكن عندما تدخل مناطق خارج قاعدتها الاجتماعية والأساسية – على سبيل المثال أبناء مصراته والزنتان في طرابلس – تزداد فرصة الاحتكاك مع المجتمعات المحلية، وفي حالة انعدام القانون التي سادت في البلاد، بدأت بعض من الجماعات المسلحة نحو أعمال التهريب والابتزاز و الاتجار بالمخدرات والدعارة وغير ذلك من السلوكيات الإجرامية .

كل هذا يشكل عامل جذب للجميع الشبكات الدولية الاجرامية لاسيما الاتجار بالمخدرات الامر الذي يجعل من منطقة الساحل الافريقي ثقب اسود في منظومة الامن القاري الافريقي والامن والسلم الدوليين وما ينعكس سلبا على حالة الامن الجزائري بطبيعة الحال.

وبالتوازي مع هذا النشاط الإسرائيلي في المنطقة والذي يتم في سرّية من خلال المساعدات العسكرية للنظام في تشاد بهدف احتواء النشاط ليبيا كما أن التواجد والنشاط الإسرائيلي الحالي في حزام الساحل الإفريقي وبالخصوص في تشاد سبقه رسوخ للنشاط الإسرائيلي في المنطقة المتاخمة له في أوغندا، كينيا، اريتريا وأثيوبيا، وهذا لا يمنع من أن تتقاطع المصالح بين الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات والبحث الإسرائيلي عن موطأ قدم في المنطقة ويكون هناك حالة تحالف (**Morral & Brian A.** , **2009**).

9.خاتمة:

إن تقوية الروابط القبلية بين شبكات الاتجار بالمخدرات والقبائل المتواجدة في الساحل الإفريقي لاسيما في شمال مالي من خلال المصاهرة بين الأعيان وأفراد عصابات التهريب ولّد حالة من القوة الاجتماعية لدى رجال العصابات لا تسمح بالمتابعة القضائية لهم كما تولد نوع من العقبات في اعتقال المهربين والتي تؤدي إلى تجاهل المخاطر الناجمة عن نشاط هؤلاء والتي تحول دون ردع الجريمة المنظمة وعمليات الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل الإفريقي، وهذا يبرز مدى نفوذ وهيمنة رجال المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي، ومدى القوة والمكانة التي وصل إليها فضلا على الولاء، من قبل قطاعات كبيرة من القبائل المحلية، وعلى طرف الجنوب الغربي للساحل الإفريقي نلاحظ انه هناك مزيج من حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى توفّر الأسلحة بسبب النزاع في المنطقة وعلاقات التبادل القائمة بين المتمردين في إفريقيا الغربية حيث أخذ الصراعات في المنطقة منحى كبير بعد عام 1989، و أمام حالات عدم الاستقرار في المنطقة، استفادت الحركات المتمردة في غامبيا وغينيا بيساو من تجارة الأسلحة والمخدرات.

كما أن تنامي ظاهرة القرصنة في القرن الإفريقي، وانعكاساتها على استقرار المنطقة الأمر الذي أفشل مساعي التنمية، ففي تقرير لمؤسسة راند حول تنامي الظاهرة عزى ذلك إلى فشل الدول وضرورة تعزيز مبادرات مشتركة تهدف إلى زيادة المستوى العام للحكم، كما أن مساعي تعزيز حكم الدول سيكون مفيدا للدول الناشئة وهذا لكي تواجه التهديدات غير الوطنية الأخرى مثل الصيد غير المشروع، والتدهور

البيئي، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، ناهيك عن الحد من ظاهرة القرصنة و بالعودة إلى التحذيرات المقدمة من قبل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة المنظمة **UNCDOC** وخصوصا في الفترة الأخيرة منذ 2008 بالإضافة إلى نشرات الانتربول (الشرطة الجنائية الدولية) التي تفيد بأن شبكات الاتجار بالمخدرات ستعمل على ضرب استقرار المنطقة خصوصا في ظل العائدات الهامة التي تفوق عائدات جميع دول القارة الأمر الذي يضعنا أما هذا السيناريو المخيف ففي ظل التفسخ الذي تعرفه الدولة في الساحل الإفريقي وعدم قدرتها على ضبط الأمني و النظام العام فالانقلاب نتيجة مباشرة للهزيمة التي منيت بها القوات المالية على أيدي المتمردين الطوارق بيد أن الاستياء بين الرتب الدنيا في القوات المسلحة المالية كان يعتمل قبل بداية التمرد وكان التواطؤ والفساد هما الشاغلان الأساسيان .

كما أن شبكات التهريب المرتبطة بالتنظيمات الإجرامية و الإرهابية أضحت أطرافا مسيطرة في العديد من دول الساحل الإفريقي و بالخصوص في شمال مالي حيث أصبح بإمكانها تعطيل أي حل سياسي أو امني بالإضافة إلى قدرتها على إدارة الوضع لصالحها وهذا من خلال قدرتها على خلق مصالح خاصة جديدة تدفعها بذلك التحالفات التكتيكية و دعم الجماعات الإرهابية و جماعات الجريمة المنظمة الأمر الذي أسهم في اندلاع الصراع في مالي في المقام الأول كما أن هذه التطور أدت إلى تعقيد البحث عن حل سلمي للازمة لان مجموعات مختلفة ومتنافسة تتزاحم كي تؤمن لنفسها دورا بارزا في اتفاق لتقاسم السلطة مع باماكو .

الأمر الذي سينسحب على موريتانيا وتشاد والنيجر كل هذا يفتح الباب على مصراعيه أمام حالة جديدة يمكن تسميتها " دولة الجريمة المنظمة «حيث أن الدولة تخضع لمنطق هذه الجماعات المنظمة التي تهيمن عليها وفق آليات الفساد والرشوة الأمر الذي يساعد على إيجاد نشاط هام لاتجار بالمخدرات في المنطقة وجميع الأنشطة الأخرى المرتبطة به كل هذا سيكون له انعكاسات على منظومة الأمن الوطني الجزائري.

إن العامل الذي يعد من أهم محددات هذا المشهد هو وجود الجزائر الى أهم بلد منتج للقنب انه المملكة المغربية فعملية التهريب الدولي للمخدرات تتم عبر الجزائر او نحوه بوصفها تشكل سوقا مثاليا للاستهلاك

القنب وما يزيد من المخاطر هو ان المغرب لم يبد اي نية للتقليل من المساحات الهامة للحشيش رغم تلقيه الكثير من المساعدات.

من خلال هذا المعطيات فان منطقة الساحل الإفريقي مرشحة لان تكون **إلدورادو** جديد للممارسة نشاط التهريب و الاتجار بالمخدرات وهنا يمكن أن تكون الحالة مشابهة للحالة الكولومبية التي أصبحت تحت رحمة بارونات المخدرات التي باتت تهيمن على جميع مناحي الحياة السياسية ،إن تنامي القوة المالية و القوة المسلحة لهذه الشبكات يعد بمثابة التهديد الأخطر على امن واستقرار المنطقة وهذا من خلال التطور النوعي الذي أصبح يطبع نشاط هذه الشبكات عبر الحدود الجزائرية الامر الذي سيزيد من تكلفة الامن و الاستقرار في مجال حيوي للجزائر الامر الذي يستلزم من صانع القرار ضرورة التحرك لبناء استجابة قوية تتضمن مقاربة خاصة بمكافحة الظاهرة على غرار المقاربة الروسية و الصينية التي تناولت الظاهرة من بعد امني عسكري بحت و بعد تنموي اقتصادي في مستوى اخر .

ناهيك عن ضرورة إطلاق اصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي شامل للقضاء على حالة الخمول الاقتصادي التي تعيشها المنطقة الافريقية وهذا لان هاته الحالة تشكل حالة جذب لجميع الانشطة غير الشرعية وعلى راسها الانشطة المرتبطة بالمخدرات.

قائمة المراجع:

2. Bureau for International Narcotic and Law Enforcement Affairs,. (2013). *Control Strategy Report.* New York: Bureau for International Narcotic and Law Enforcement Affairs,.
3. Armand, P. (2008, 06). *Maroccan roll* . Récupéré sur geopium.: http://geopium.org/352/production-de-cannabis-et-de-haschich-au-maroc-contexte-et-enjeux
4. Armand, P. (2012, 12 03). *production de cannabis et Hachich au Maroc*. Récupéré sur http://geopium.org/352/production-de-cannabis-et-de-haschich-au-maroc-contexte-et-enjeux
5. Commission Des Affaires étrangéres . (2012). *Rapport d'information la situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne.* Paris: Commission Des Affaires étrangéres .
6. Flint, C. (2006). *Introduction to Geopolitics* . New york : Routldage.
7. Kennedy_Boudali, L. (2009). *Examining U.S Counterterrorism Prioritiies and Strategy Acoross Africa's sahel Region* . US : RAND corporation.

8. Morral, A. R., & Brian A. , J. (2009). *Understanding the Role of Deterrence in Counterterrorism Security.* New York: RAND Corporation.
9. United Nation Office for Drug control and Crime Prevention. (2007). *Synthesis Le Cannabis en Afrique.* New York: United Nation Office for Drug control and Crime Prevention.
10. UNODC. (2004.). *World Drug Report. Volume 1 .Analysis.* New York: UNODC.
11. UNODC. (2005). *World Drug Report* . New york: UNODC.
12. UNODC. (2006). *World Drug Report* . New York: UNODC.
13. الامم المتحدة .(2008). *تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات .2008*نيويورك :الامم المتحدة .
14. الحميدان ,ع .ع .(2012). *اثر الحروب في انتشار المخدرات* .الرياض :جامعة نايف للعلوم الامنية .
15. السايح ,ع .ا .(2010). *المخدرات و اثارها الجيو استراتيجية* .الجزائر :مجلس الامة .
16. ان ,س .ا .(2012, 3 29). *الهيروين مصدر تمويل الحركات المسلحة في افغنستان* .سي ان ان : Récupéré sur http://www.nesasy.org/index.php/-90?start=50
17. ببوبكرة ,ن .(2005, 12 07). الجريمة المنظمة و اقوى اشكال الاجرام المنظم .*مجلة الدركي* .24 .p ,
18. بوخرص ,ا .(2012). *الجزائر و الصراع في مالي* .بيروت :مؤسسة كاريغيني للسلام الدولي .
19. بيليس ,ج & ,.ستيف ,س .(2004). *عولمة السياسة العالمية* .دبي :مركز الخليج للابحاث .
20. سالم ,س .ا .(2012). *ازمة شمال مالي و الاحتمالات المفتوحة* .الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات .
21. عاطف قدادرة. (2012). المغرب اول مصدر للمخدرات نحو الجزائر . *الخبر اليومي* ، 03.
22. عامر ناصر. (2020). *الاتجار بالمخدرات ارهاب جديد* . الجزائر : دار هومة .
23. عبد الرحمان حمدي. (2001). *دراسات في النظم السياسية الافريقية*. القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية جامعة القاهرة.
24. فيليو ,ج .ب .(2012). *هل تصبح القاعدة افريقية في منطقة الساحل الافريقي؟* .بيروت :مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي .
25. كوستا ,م .(2012, 04 01). *تجارة المخدرات تعصف ببلدان الساحل الافريقي* . Récupéré sur الاقتصادية https://www.aleqt.com/2009/12/09/article_313714.html :
26. لاخر ,و .(2012). *الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء* .بيروت :مؤسسة كارنيغي للسلام .
27. مركز الجزيرة للدراسات .(2012). *تقدير موقف :ازمة مالي :متاهة الانقلاب و الانفصال* .الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات.
28. ويري ,ف .(2012). *تحدي بناء الامن في شرق ليبيا* .بيروت :مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي .

إشكالية العلاقات المدنية–العسكرية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتركيا حتى 2019

The military-civilian relations: Study comparing between Algeria and Turkey until 2019

قطوش عزالدين

جامعة الجزائر 03، guettouche.azeddine@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/07 تاريخ القبول: 2021/06/22 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

تتطرق الدراسة إلى إحدى أكثر إشكاليات التحول الديمقراطي تعقيدا وهي العلاقات المدنية–العسكرية، فالمؤسسة العسكرية في دول كالجزائر أو تركيا لها تأثير عميق في الحياة السياسية، حيث تمثل العلاقات المدنية–العسكرية معضلة كبيرة في عملية التحول الديمقراطي. فمن خلال عملية مقارنة لمسار الانتقال والتحول الديمقراطي في الجزائر وتركيا تبين أن البلدين تقاطعتا في أكثر من مرحلة تاريخية لكن نتائج الإصلاحات كانت مختلفة.

كلمات مفتاحية: الجزائر، تركيا، التحول الديمقراطي، الجيش، الإصلاحات.

Abstract: The study deals with one of the most complex democratic transition problems, which is civil-military relations. The military establishment in countries such as Algeria or Turkey has a profound influence; as civil-military relations represent a major problem in the process of democratic transformation. Through a comparison process for the path of transition in Algeria and Turkey, it was found that the civil-military relations in the two countries have intersected in more than one historical stage, but the results of the reforms were different.

Keywords: Algeria, Turkey, military, reforms, transition.

المؤلف المرسل: عزالدين قطوش

1. مقدمة. شغلت قضية العلاقات المدنية-العسكرية اهتمام الكثير من الباحثين، لكونها تمثل حجر الزاوية في أي عملية للانتقال الديمقراطي. كما أظهرت أغلب الدراسات أن العسكر لا يخرجون من السلطة من تلقاء أنفسهم وإنما يدفعون إلى ذلك دفعا، إما لاقتناعهم بأن الحكم المدني سيضمن مصالحهم، أو خوفا من تعرضهم للمحاكمة والعقاب. فخروج المؤسسة العسكرية من السلطة في معظم الحالات التي شهدها العالم لا يتم إلا من خلال ثورة شعبية أو إجماع وطني واسع، أو عبر كتلة ديمقراطية معارضة مع الاتفاق على هدف استراتيجي محدد وضمن مشروع سياسي واضح وهو إخراج العسكريين من السلطة.

يرى صمويل هنتغتون Huntington Samuel في النظرية الحديثة للعلاقات المدنية العسكرية أنه يمكن تحقيق السيطرة المدنية على العسكر من خلال تعظيم قوة المدنيين في مواجهة العسكريين ويمكن أن يحدث ذلك حتى ولو كانت المصالح متعارضة بين الجماعات المدنية ذاتها (هنتغتون، 1993، صفحة 230). يعد خضوع العسكريين لقيادة مدنية ديمقراطية عملية معقدة تتطلب الكثير من الجهد والمثابرة عبر المساومات والحلول الوسطى وتغليب نظرية التوافق في العلاقة بين المدنيين والعسكريين والعمل على إدخال حزمة من الإصلاحات الدستورية وبناء المؤسسات الديمقراطية وتفعيل دور الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وقيام مؤسسات التنشئة السياسية بدورها في نشر قيم الديمقراطية والحكم المدني.

المعروف في التاريخ السياسي المعاصر في الجزائر أن المؤسسة العسكرية الجزائرية هي الحامية الوحيدة لقوانين الجمهورية على غرار المؤسسة العسكرية التركية التي كانت تعتبر نفسها هي الأخرى الحامية الوحيدة للعلمانية. تحاول هذه الدراسة البحث عن الكيفية التي استطاعت بها تركيا في عهد الرئيس أردوغان وحزبه الحد من تدخل المؤسسة العسكرية ونفوذها في الحياة السياسية لدرجة ترسيخ الديمقراطية في البلاد وإفشال الانقلابات العسكرية، في حين تعطلت مساعي التحول الديمقراطي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية انسحاب الرئيس بوتفليقة من السلطة عام 2019.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي الاستراتيجيات والآليات المتبعة من أجل عملية الإنتقال الديمقراطي في كل من الجزائر وتركيا.

الفرضية الأولى:لا تتم عملية الانتقال الديمقراطي إلا من خلال مسار طويل من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والقانونية والدستورية.

الفرضية الثانية:الثورات الشعبية تكفي لجعل العلاقات المدنية-العسكرية في مستوى التوافق التام أو جعل المؤسسة العسكرية تنسحب من التدخل في السياسة.

تعتمد منهجية هذه الدراسة على مدخلين أساسين الأول: مدخل تغيير نظم الحكم الذي يهتم بدور ومواقف الفاعلين الرئيسين أثناء عملية التحول الديمقراطي ومختلف اختياراتهم وتأثيرها في عملية إدارة المراحل الانتقالية، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الوضع الداخلي والبيئة الخارجية. أما المدخل الثاني فهو مدخل التحليل التاريخي المقارن، الذي يستقرئ التطور التاريخي للظواهر والمخرجات الكبرى في كل من الجزائر وتركيا، بمختلف عواملها الداخلية والخارجية إلى جانب القيام بمقارنات تاريخية لعمليات التطور عبر الزمان والمكان.حددت الفترة الزمنية للدراسة منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 إلى غاية إعادة انتخاب أردوغان لفترة رئاسية ثانية عام 2018. أما بالنسبة للجزائر فقد حددت الفترة الزمنية منذ الاستقلال إلى غاية استقالة الرئيس بوتفليقة عام 2019. مما يمكننا من فهم الظواهر الكبرى في البلدين الداخلية والخارجية، بسياقاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي هيأت المجال العام لميلاد قوى التغيير المناصرة للحكم الديمقراطي في الحالتين التي تعالجهما الدراسة.

2. الدور التاريخي للجيش في بناء الدولة.

لعب الجيش بعد سقوط الخلافة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك عام 1923 دورا بارزا في الحياة السياسية التركية، وهو الأمر الذي جعل للجيش طبيعة خاصة، بسبب الجذور التاريخية والأيديولوجية المتعلقة ببناء الدولة ذاتها والقائمة على الأسس العلمانية. فاعتبر الجيش نفسه حامي للجمهورية ولنظامها السياسي، الأمر الذي أدى

بـه إلى تنفيـذ العديـد مـن الانقلابـات العسـكرية في تـاريخ تركيـا الحـديث، وخـط معظـم الدسـاتير والقـوانين بعـد كـل انقـلاب، ونصـب نفسـه حارسـا لمبـادئ الجمهوريـة العلمانيـة. أمـا في الجزائـر وبنـاءا علـى الـدور الـذي لعبـه الجـيش أثنـاء الثـورة التحريريـة تمكـن مـن إحكـام سـيطرته هـو الآخـر علـى الحيـاة السياسـية، خصوصـا في ظـل غيـاب النخـب السياسـية وضـعف مـا هـو موجـود منهـا. فبعـد الاسـتقلال مباشـرة، أصـبح الجـيش الشـعبي الـوطني سـليل جـيش التحريـر، حيـث عمـل علـى تنظـيم صـفوفه ليرتقـي إلى درجـة الجيـوش النظاميـة العصـرية، فقـد نجـح مسـؤولو قيـادة أركـان الجـيش بزعامـة هـواري بومـدين في التحـالف مـع أحمـد بـن بلـة الوجـه السياسـي البـارز في تلـك الفـترة وهـذا لمواجهـة الحكومـة الجزائريـة المؤقتـة، وعليـه عـين أحمـد بـن بلـة عـام 1963 علـى رأس الدولـة الجزائريـة المسـتقلة بـدعم مـن العسـكريين. فكـان للجـيش الـدور الأسـاس في بنـاء الدولـة الحديثـة سـواء في تركيـا أو في الجزائر.

3.الجيش وكتابة الدساتير.

أقـدم الجـيش التركـي تحـت ذريعـة الحفـاظ علـى الديمقراطيـة والجمهوريـة علـى تنفيـذ ثلاثـة انقلابـات عسـكرية ناجحـة أعـوام 1960 1971، 1980 فالمـادة 35 مـن الدسـتور التركـي كانـت دائمـا هـي الغطـاء الشـرعي لكـل الانقلابـات، حيـث نصـت علـى أن القـوات المسـلحة التركيـة مسـؤولة عـن حمايـة الأراضـي التركيـة والجمهوريـة الدسـتورية وهـي صـياغة قانونيـة لتبريـر تـدخل الجيش في الشؤون السياسية.

عززت تلك الانقلابات النفوذ العسكري داخل مجلس الأمن القومي لتؤكد على أن المؤسسة العسكرية ليست تابعة للنظام السياسي ولكن متحكمة فيه. فقد كان في عقيدة الضابط العثماني أن الجيش هو الأب الشرعي للدستور، وورث الضابط الجمهوري هذه العقيدة؛ إذ أن العسكر هم من أسسوا تركيا الحديثة ونظامها الجمهوري، وهم كذلك من وضعوا دساتيرها عقب كل انقلاب. فالعسكر يحمي الدستور، والدستور يحمي العسكر وهي الصيغة التي تعبر عن العلاقة بين كلا الطرفين على مدار تاريخ

الجمهورية التركية (محمود، 2016، صفحة 62). الأمر يختلف في الجزائر حيث كانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية جد صعبة بعد الاستقلال، ما توجب على الجناح الأقوى آنذاك وهو حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم والمتحالف مع المؤسسة العسكرية النهوض بالدولة الجزائرية. فتم اعتماد الحزب الواحد كمبدأ دستوري، وحددت مهامه بصورة جلية من خلال نصوص دستور 1963 أين هيمن الحزب بصفة مطلقة على الدولة. بعد ظهور الانشقاقات داخل الجيش قام الرئيس بتجميد الدستور بعد 23 يوما فقط من العمل به، فقد كان أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية وأمينا عاما للحزب ورئيسا للحكومة ووزير للاقتصاد والمالية والإعلام والداخلية، إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا حيث أن المؤسسة العسكرية والتي تعتبر الأكثر تنظيما وانضباطا وقوة تمكنت من الإطاحة بهذه الحكومة وتسليم الحكم إلى العسكر بعد الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد هواري بومدين يوم 19 جوان 1965.

تميزت مرحلة ما بعد الرئيس بن بلة بالقوة والسيطرة الكاملة للجيش فبناء الدولة كان يتم من خلال فرض كل شيء من القمة، مع إلغاء العمل بدستور 1963 (ناجي، 2010، صفحة 39). ولتغطية الفراغ الدستوري في البلاد، تم إصدار نص قانوني مقتضب حدد المؤسسات المكلفة بإدارة الدولة معتبرا مجلس الثورة هو صاحب السلطة المطلقة لحين وضع دستور جديد للبلاد، واستمر العمل به إلى غاية وضع دستور جديد سنة 1976.

في نفس المرحلة تقريبا شهدت تركيا انقلابا عسكريا، كان من نتائجه إسقاط الحكومة المنتخبة وإعلان الأحكام العرفية واعتقال وإعدام العديد من المسؤولين من بينهم رئيس الجمهورية. بعد الانقلاب تم وضع دستور جديد للبلاد، وأصبحت المؤسسة العسكرية التركية من خلاله مستقلة تماما عن أي مؤسسة أخرى في البلاد وتدار من قبل مجلس الأمن القومي فهو المهيمن والمراقب للمؤسسات الحكومية، وله الصلاحيات الكاملة في التدخل الفوري والمباشر في الشؤون السياسية إذا ما قدر قادة المجلس أن الحكومة أو زعماء الأحزاب قد سلكوا طريقا غير طريق العقيدة الأتاتوركية. وهكذا نجد في الجزائر مجلس الثورة هو من يهيمن على

البلاد وفي تركيا مجلس الأمن القومي. بينما صاغت الجزائر دستورا جديدا للبلاد بعد عشر سنوات من الانقلاب العسكري لعام 1965 اكتفت السلطة العسكرية في تركيا فقط بإعطاء المزيد من السلطات والصلاحيات لمجلس الأمن القومي من خلال تعديل العديد من مواد دستور 1961، أثناء فترة الحكم العسكري 1971 – 1973.

في الجزائر عكست فترة حكم هواري بومدين نظاما عسكريا واضحا، وبعد وفاته عام 1978، حسم مجلس الثورة الصراع السياسي لصالح العقيد الشاذلي بن جديد باعتباره الضابط الأقدم وأعلى رتبة عسكرية لرئاسة الجمهورية وزكى حزب جبهة التحرير الوطني هذا الخيار بعد انتخابات رئاسية شكلية عام 1979. في المقابل شهدت تركيا الانقلاب العسكري الثالث لها في 12 سبتمبر 1980 وهو أكبر الانقلابات العسكرية في تاريخ الجمهورية من حيث تأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكما كان الحال دائما بعد كل انقلاب، تم إعداد دستور جديد للبلاد عام 1982 وهو من أكثر الدساتير ترسيخا لدور العسكر في كافة مجالات الحياة (محفوظ، 2013، صفحة 71).

نفس السيناريو يتكرر مرة أخرى في الجزائر، حيث تم انتظار عشر سنوات كاملة ليبادر الرئيس الجديد في صياغة دستور آخر للبلاد وكان ذلك عام 1989 ولم يتم ذلك بعد انقلاب عسكري مثلما كان الحال في تركيا وإنما بعد مظاهرات وأحداث أكتوبر 1988، والتي كانت لها انعكاسات كبيرة على النظام السياسي ومهدت لاختفاء الملامح الأساسية لنظام الحزب الواحد وفتح الطريق لأول مرة لظهور أحزاب سياسة جديدة.

أما فيما يخص المؤسسة العسكرية فقد جرت حركة تغيير واسعة في الجيش مست العديد من الجنرالات والضباط السامون (لونيسي، 2000، صفحة 206). لقد جاء دستور 1989 بنظام جديد مختلف من حيث المنطلق النظري والفلسفي عن النظام السابق كونه يأخذ بالديمقراطية القائمة كمنهج سياسي والليبرالية كمنهج اقتصادي جديد مع الاعتراف بحقوق لم

تنص عليها الدساتير السابقة. من جانب آخر حافظ الدستور على النظام الرئاسي أين ترتكز أهم السلطات بيد الرئيس، وعليه فدستور 1989 مكن لأول مرة في تاريخ الجزائر من سحب الجيش من الحياة السياسية والفصل ولو نظريا بين ما هو سياسي وما هو عسكري، وقام بحصر مهام الجيش في نطاق تخصصه التقني الأكاديمي دون الخوض في المجال السياسي، ما يؤكد على أن المؤسسة العسكرية أو جناح منها قد قام بدعم مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.

4.العسكر وصعوبة التنازل على السلطة.

يؤكد الواقع من خلال دراستنا للحالتين التركية والجزائرية أن العسكر لا ينسحبون إلا ويعودون إلى الحكم مرة أخرى بعد فترة زمنية قصيرة. فوفق العديد من تجارب الدول التي شهدت سيطرة العسكريين على الحكم سواء في قارة إفريقيا أو في دول أمريكا اللاتينية، أنه هناك رغبة قوية لدى النخبة العسكرية الحاكمة في الاستمرار والاحتفاظ بالسلطة، لذلك فإنهم يسعون إلى إضفاء نوع من الشرعية على حكمهم العسكري، من خلال إنشاء حزب سياسي مسيطر أو من خلال إجراء انتخابات شكلية رئاسية كانت أو برلمانية.

ففي الجزائر أو في تركيا كانت السيطرة على الحكم مطمع العسكريين حيث يسود عدم احترام مبدأ السيطرة المدنية على العسكر وتكون فيها النخب ضعيفة وغير قادرة على مواجهة العسكريين ومنعهم من الاستحواذ على السلطة، ويطلق على هذه الجيوش مصطلح "الجيوش البريتورية" التي ترى في نفسها البديل الأوحد للفوضى السياسية وتصبح مسألة العودة إلى الثكنات غير مطروحة.

5.توقيف المسار الانتخابي في الجزائر وإجهاض عملية الانتقال الديمقراطي.

كان دستور الجزائر لعام 1989 والإجراءات التي تبعته يمثل عودة الجيش للثكنات من باب الاحترافية واستجابة للإصلاحات التي تم مباشرتها وفق الظروف الداخلية والمتغيرات الدولية، إلا أن تشريعيات ديسمبر 1991 نسفت ذلك التحول ووقع "انقلاب عسكري" غير

مباشر تم من خلاله وقف المسار الانتخابي بعد فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية الساحقة في الانتخابات البرلمانية.

تدخل الجيش لوقف المسار الانتخابي يعد تجسيدا لعودة هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، حيث رأت القيادة العسكرية أن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية مقاعد البرلمان يعد تهديدا للطابع الجمهوري للدولة الجزائرية والتجربة الديمقراطية الحديثة فيها، وهي نفس الحجج التي كانت تصيغها المؤسسة العسكرية في تركيا عقب كل انقلاب عسكري، حيث كانت المحافظة على مبادئ أتاتورك العلمانية والطابع الجمهوري للدولة الغطاء الشرعي لتدخل الجيش في السياسة.

في ظل هذه الأزمة السياسية، أُجبر الرئيس الشاذلي على تقديم استقالته في 11 جانفي 1992 وألغى الجيش بذلك رسميا نتائج الانتخابات التشريعية. كما لعبت المؤسسة العسكرية دورا بارزا في تعيين خليفة للرئيس، من خلال إقناع المجاهد محمد بوضياف بالعودة إلى الجزائر عام 1992 من منفاه في المغرب، ليترأس المجلس الأعلى للدولة، ويتم حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتدخل الجزائر بعد ذلك في دوامة من العنف، أين تم إعلان حالة الطوارئ وبعدها تعرض الرئيس محمد بوضياف لعملية اغتيال وعلى المباشر من قبل عسكري. ونتيجة لهذه التطورات الخطيرة تم تعيين علي كافي رئيسا للمجلس الأعلى للدولة، كما كان للجيش دورا فاعلا في تعيينه رئيسا للدولة خلال الفترة الانتقالية إلى غاية تعيين ابن المؤسسة العسكرية الجنرال اليامين زروال رئيسا للجمهورية عام 1995.

في تركيا وعلى غرار الجزائر، برز تيارين أيضا داخل المؤسسة العسكرية هما: أصحاب وجهة النظر المحافظة أو أصحاب الحكم المطلق، الذين يرون أن الجيش التركي حارس البلاد ويفضلون اتخاذ خطوات سريعة وموجهة عسكريا نحو التحديث. وتيار تقدمي من أصحاب التدرج الذين يعدون مهمة الجيش هي حماية التحول الديمقراطي وتحديث الأمة، وأن الانقلابات تأتي بنتائج عكسية مفضلين العمل مع المدنيين لتحقيق التحديث. في نهاية المطاف كانت الغلبة للتيار المحافظ داخل المؤسسة العسكرية حيث نجح مرة أخرى في القيام بانقلاب عسكري غير مباشر في 27 فيفري 1997 ضد حكومة نجم الدين أربكان.

6.العامل الخارجي وتأثيره في العلاقات المدنية-العسكرية في تركيا والجزائر

كان الاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب الأوضاع في تركيا والجزائر حيث شرع أولا في إعداد تقارير متابعة لأداء تركيا مركزة حول أوجه القصور في العملية الديمقراطية لاسيما نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا.

وجهت تقارير الأداء التي أعدها الاتحاد الأوروبي منذ عام 1998 النقد اللاذع للدور البالغ الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الأمن القومي. كما طالبت المذكرة الأوروبية بوجوب إعادة تنظيم هذا المجلس دستوريا وفق المعايير الأوروبية وتحويله إلى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة، كما وعدت بأن تبدأ مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فور انتهاء تركيا من إنجاز مطالب الاتحاد. ولم تأت التقارير الدورية للاتحاد الأوروبي إيجابية إلا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002.

كما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا من خلال مطالبتها باحترام المبادئ الجديدة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبارها عضو وشريك استراتيجي في هذه المنظمة.

مثلها مثل تركيا عانت السلطة العسكرية في الجزائر أيضا من الضغوط الدولية ومن عزلة دولية وحصار اقتصادي غير معلن وطوق دبلوماسي كبير، فمع تأزم الوضع الداخلي وتصاعد "الحرب الأهلية" تزايدت الضغوط الدولية المطالبة بإيفاد لجنة تحقيق دولية في المجازر المرتكبة في حق المدنيين، حيث حلت بالجزائر بعثة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي عام 1998 وتوجيه الاتهام للمؤسسة العسكرية، مما اعتبر ذلك تدخلا خارجيا خطير في الشؤون الداخلية للجزائر من هنا نستخلص أن الضغوط الدولية على البلدين كانت متقاربة ولو أن وقعها على الجزائر كان أشد بحكم أن تركيا مهما كانت تدخل ضمن المنظومة الغربية.

7.استراتيجيتي أردوغان وبوتفليقة اتجاه العلاقات المدنية–العسكرية.

كان التوجه العام لمختلف الشخصيات المرشحة للانتخابات الرئاسية في الجزائر لعام 1999 متفق عليه، وهو الرغبة في توقيف دوامة العنف والقتل المستمرة منذ سبع سنوات وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، إلا أنه بدا واضحا أن المؤسسة العسكرية قد اختارت المترشح الحر عبد العزيز بوتفليقة ليكون رئيسا للبلاد رغم اشتراطه لتوليه المنصب أن توضع جميع السلطات بيديه على خلاف ما كان سائدا من قبل، وعليه وبعد انسحاب المرشحين الستة من الانتخابات تحولت هاته الأخيرة من انتخابات ديمقراطية وتعددية إلى مجرد استفتاء على شخص بوتفليقة. في بداية حكمه واجه الرئيس بوتفليقة عائقا أساسيا يتمثل في افتقاره لحزب شعبي يدعم برامجه وتوجهات، بينما في تركيا كان وصول أردوغان للسلطة وفق مسار سياسي طويل قاده حزب العدالة والتنمية مبني على أساس منهجي وبرنامج سياسي ومشروع استراتيجي ببعد حضاري يمتد إلى أفق 2023 (الهمامي، 2016، صفحة 69). بعد تأسيس الحزب انضمت إليه العديد من التيارات السياسية المختلفة سواء كانت من التيار اليميني القومي أو التيار العلماني الليبرالي أو حتى من التيار الاسلامي المنشق عن الأحزاب الإسلامية السابقة والمحلة من قبل المؤسسة العسكرية.

اجتمعت التيارات الثلاثة واتفقت على قيم ومبادئ مشتركة، فكان خطاب أردوغان التأسيسي مختلف عمن سبقه من أساتذته، فلم يذكر الإسلام أو الدولة الإسلامية، ولكنه ركز فقط على حماية حقوق الانسان وقيم العدالة والحرية، وأن المبدأ الرئيس للجمهورية هو الديمقراطية والعلمانية (Insel, 2015, p. 55). عزز الحزب قواه من خلال خلق مناخ سياسي جديد في تركيا، خاصة بعد فوزه في ثلاثة انتخابات متتالية 2002، 2007 2012

فأضحت مؤسسة الجيش غير قادرة على الحفاظ على القوة التي تمتعت بها طوال الفترات التاريخية السابقة عندما كانت تستغل ضعف النخب والأحزاب والسياسية.

لقد قدم أردوغان شكلا جديدا من الوسطية التي كانت سببا في فوز حزبه بالأغلبية في انتخابات عام 2002، الأمر الذي جعله يشكل الحكومة ويبدأ في عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (Bonzon, 2019, p. 53). في هذه المرحلة الجديدة سواء في الجزائر بقيادة الرئيس بوتفليقة أو في تركيا بقيادة أردوغان سعى كلا الطرفان لإبعاد هيمنة المؤسسة العسكرية عن عملية صنع القرار السياسي وهذا وفق ثلاثة مراحل أساسية: فبالنسبة لتركيا اتبع كل من الجيش والحكومة في المرحلة الأولى لوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، سياسات حذرة تجاه بعضهما البعض. أما الرئيس بوتفليقة فاعتمد هو الآخر في عهدته الأولى 1999-2004 تجنب الدخول في مواجهة مع المؤسسة العسكرية التي أوصلته للحكم حيث ظل يؤكد أنه يكن الكثير من الاحترام لهذه المؤسسة ولاعتبارات تكتيكية تجنب استفزاز بعض قيادات المؤسسة وحمل شعار "عفا الله عما سلف" وإغلاق ملفات الماضي، وظل يردد طوال العهدة الأولى أن الجيش هو حزبه.

نجح الرئيس بوتفليقة في تسويق صورة التوافق بينه وبين قيادة أركان الجيش حيث جعل المسألة الأمنية على رأس أجندة الحكومة، ليطبع توافقا كبيرا في العلاقات بين الحكومة وقيادة الجيش. كما ركز بوتفليقة على المناورة السياسية وجعل المصالحة الوطنية أولوية لكسب التأييد الشعبي وكذا الحصول على الشرعية الدولية خاصة لدى باريس وواشنطن. فمن نتائج التوافق بين الرئاسة والمؤسسة جاء ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لمعالجة الآثار السلبية "للحرب الأهلية"، فنجد مباشرة بعد ديباجة الميثاق نص يدعو لعدم السماح بمس مؤسسات الجمهورية تحت طائلة التذرع بما خلفته المأساة الوطنية. ويمكن وصف العلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر في العهدة الأولى لحكم بوتفليقة أنها امتازت بالتوافق والتعايش.

في المقابل كانت المرحلة الأولى لحكم أردوغان أكثر ديناميكية بإجرائه لتعديلات دستورية شملت 37 مادة، كانت بمثابة نقطة التحول الأقوى في العلاقات المدنية-العسكرية في تركيا. البداية كانت بتعديل المادة 15 من قانون مجلس الأمن القومي أين أصبح بإمكان تعيين شخصية مدنية لأمانته العامة، كما جرد القانون الجديد المجلس من سلطاته التنفيذية وحوله إلى مجلس استشاري للحكومة، كما تم سحب من الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي الحق في الحصول على المعلومات والوثائق السرية عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة. وتم أيضا إجراء تعديل على المادة 30 التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات.

تم إجراء تعديلات دستورية أخرى متتالية عام 2004 كتعديل المادة 131 الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم، أين تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وأيضا إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون (Kazancigil, 2013, p. 60). كما شملت التعديلات أيضا السماح بمقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد، كما تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية.

اعتمدت السلطة الجديدة في تركيا في مرحلتها الأولى على منهجية خطوة خطوة في علاقاتها مع المؤسسة العسكرية التي هيمنت على البلاد لعقود من الزمن، وذلك تفاديا للصدام المباشر أو التعرض لانقلاب عسكري. كما كسبت الحكومة شعبية كبيرة من خلال الإنجازات الاقتصادية التي ساعدت أردوغان على مواجهة "الدولة العميقة"، حيث استطاع في الفترة الأولى لرئاسته الحكومة (2002-2007) من تقوية الاقتصاد التركي ورفع مستوى رفاهية الشعب وزيادة الدخل القومي وتخفيض نسبة التضخم، والديون الخارجية وزيادة الصادرات.

في الجزائر لم يبدأ الرئيس بوتفليقة إصلاحاته الخاصة اتجاه المؤسسة العسكرية إلا في العهدة الرئاسية الثانية 2004-2009، واتسمت هي الأخرى باعتماد المرحلية مثلما كان

الحال في تركيا، لكن الأمر المختلف هو أن بوتفليقة اعتمد منهاج مغاير لأردوغان وهو تحدي المؤسسة العسكرية خاصة مع التطورات السياسية والاقتصادية الإيجابية في البلاد وما كسبه من مشروعية من خلال ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وفك العزلة الدولية عن الجزائر وتراجع المديونية بفضل ارتفاع أسعار البترول. كل ذلك أدى إلى تقوية مؤسسة الرئاسة على حساب المؤسسة العسكرية، فعمد بوتفليقة إلى مراجعة العلاقة التي كانت تربطه ببعض قيادات الجيش النافذة خاصة الفريق محمد العماري الذي رفض ترشيح بوتفليقة لعهدة ثانية فتحول التوافق الذي كان سائدا طوال العهدة الأولى إلى صدام مباشر.

مثلت رئاسيات 2004 نقطة تحول كبيرة في طبيعة العلاقة بين الرئيس بوتفليقة وبين قيادات مؤسسة الجيش، وانطلقت بوادر التنافس من معطيات تلك الانتخابات حيث قررت المؤسسة العسكرية التزام الحياد تجاه السباق الانتخابي، وعدم تقديم الدعم أو المساندة لأي مترشح، وعدم الوقوف ضد أي مترشح أيضا، وأعلنت أنها ستقبل بنتائج الانتخابات مهما كانت طبيعتها (الصيداوي، 2000، صفحة 21).

الدور الذي كان يراه بوتفليقة للمؤسسة العسكرية يختلف عن ذلك الذي تتطلع إليه القيادة العسكرية، وهو ما كشفت عنه سياسة الرئيس بعد تربعه على كرسي الرئاسة لعهدة ثانية، حيث أسند حقيبة وزارة الدفاع الوطني لشخصه. من هنا برز للسطح أن رؤية القيادتين السياسية والعسكرية ليست متطابقة بشأن مستقبل المؤسسة العسكرية ولعل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسة لاستقالة قائد أركان الجيش من منصبه.

قبل نهاية عهدة بوتفليقة الثانية والأخيرة، قام بتعديل الدستور عام 2008 دون عرضه على الاستفتاء بل أقره البرلمان وهي سابقة أولى في تاريخ الجزائر، وهذا من أجل فسح المجال أمامه للترشح لعهدة رئاسية ثالثة. في نفس الفترة دخلت السلطة الحاكمة في تركيا مرحلة جديدة في علاقاتها مع المؤسسة العسكرية فبعد أن حصل حزب العدالة والتنمية على 46.7 % من

الأصوات في الانتخابات العامة في جولية 2007 شعر الحزب بقوة كبيرة لبسط نفوذه وسلطته على الشؤون السياسية وممارسة ضغوط أكبر على الجيش لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع بين الطرفين بعد هدنة غير معلنة منذ 2002. أهم هذه الصراعات قرار حزب العدالة والتنمية ترشيح وزير الخارجية عبد الله غول لمنصب رئيس الجمهورية مما أثار مخاوف رئاسة الأركان على مصير الجمهورية العلمانية. فما كان من أردوغان إلا أن دعا الجيش إلى الالتزام بمهامه العسكرية وعدم التعرض للشأن السياسي. وفي النهاية أصبح غول رئيسا للجمهورية التركية بينما تم إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة لولاية ثالثة بدعم من المؤسسة العسكرية.

استغل الرئيس بوتفليقة خلال هذه العهدة عامل الريع كوسيلة لترسيخ دعائم سلطته وتقويتها وديمومتها، فلقد مكنته عائدات البترول من شراء السلم الاجتماعي، لكن التحولات التي شهدتها الدول العربية عام 2011 أحدثت ارتباكا لدى دوائر السلطة.

شبح "الحرب الأهلية" في التسعينات والذي لا يزال راسخا في الأذهان، جعل الجزائريين أقل حماسا للانخراط في إحداث تغييرات جذرية لتحقيق المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فوقائع الثورات العربية ومخرجاتها زادت من تعميق هذا الشعور خاصة أن الإعلام الدولي بات ينقل المشاهد المأساوية التي أعقبت التغيير الثوري في كل من ليبيا ومصر واليمن وسوريا. لقد استطاع الرئيس بوتفليقة أن يصد بعض الاحتجاجات بالاعتماد على سياسة دعم مبنية على معادلة شراء السلم عديمة الفعالية اقتصاديا وغير العادلة اجتماعيا والخطيرة سياسيا وأمنيا. فتم إعلان رفع حالة الطوارئ بعد 19 سنة من فرضها وأعلن عن إصلاحات سياسية على نطاق واسع (قنديل، 2016، صفحة 4). تندرج مبادرات السلطة هذه في سياق التحرر السياسي لكن في الواقع كانت كافة الإصلاحات التي تبنتها تدخل ضمن استراتيجية البقاء. فالعلاقات المدنية-العسكرية في هذه العهدة الثالثة بقيت على حالها خاصة بعد تعيين الفريق قايد صالح قائدا لأركان الجيش، كما لم تحدث الانتخابات التشريعية لسنة 2012 أي تغيير

على الخريطة السياسية في البلاد رغم إجرائها في فترة حساسة وفي سياق عربي مضطرب بتداعيات "الثورات العربية" حيث احتفظ حزب جبهة التحرير الوطني بأغلبية المقاعد في البرلمان مما عزز قوة الرئيس في تمرير إصلاحاته دون معارضة، وكسب المزيد من الوقت من خلال الترشح لعهدة رابعة في ظل التوافق الجديد مع المؤسسة العسكرية.

فوز الرئيس بوتفليقة بالعهدة الرابعة رغم وكعته الصحية، كان منعرج العلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر، حيث خرجت وقتها مسيرات مناهضة لبوتفليقة لأول مرة في العاصمة وسط قمع واعتقالات شنتها السلطات الأمنية، لتتوسع بذلك حملات المطالبة بالاستنجاد بالجيش الجزائري ومطالبته بالتدخل من قبل أحزاب وشخصيات سياسية وتنظيمات مدنية.

في هذه المرحلة الحساسة صادق الرئيس بوتفليقة في 2016 على قانون جديد لإصلاح القضاء العسكري وهو أول تعديل يمس هذا القطاع الحساس منذ الاستقلال، وأهم نقطة في هذا القانون كانت تلك المتعلقة بالجرائم ضد أمن الدولة والتي يرتكبها الأشخاص المدنيون، فإن الجهات القضائية العسكرية لا تنظر فيها وستصبح من اختصاص الجهات القضائية للقانون العام، مما يعتبر نقطة إيجابية في الجزائر للحد من الدور السياسي للمؤسسة العسكرية.

8.فشل الانقلاب العسكري وترسيخ الديمقراطية في تركيا

أظهرت تركيا حكومة ومعارضة، صلابة بارزة في مواجهة الانقلاب العسكري لعام 2016، وهو الانقلاب الذي أعاد إلى الأذهان سلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا سابقا. فالجيش التركي الذي كان يتمتع تاريخيا بمهمة الحفاظ على العلمانية والأسس الجمهورية للدولة التركية وفق معادلة أن الجيش يحمي الدستور والدستور يحمي الجيش، بات يجد نفسه منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة غير قادر على تنفيذ هذه المهمة، وتم إخراجه من الحياة العامة. لم يكن الجيش راض على الكثير من السياسات الداخلية والمواقف الخارجية

لأردوغان، حيث حمله تورط تركيا في الأزمة السورية وتداعياتها، وكذلك توتر العلاقات مع إسرائيل وروسيا والولايات المتحدة وأوروبا، فكلها عوامل ساهمت في المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد الرئيس أردوغان. الانقلاب الفاشل كان فرصة للقيادة السياسية التركية لإخضاع المؤسسة العسكرية لأمر الرئاسة والحكومة على نحو كامل، وبعث المزيد من الإصلاحات لتحصين تركيا من أي انقلاب عسكري في المستقبل. فبانتخاب الرئيس أردوغان لعهدة ثانية عام 2018 دخلت تركيا عصر جديد في العلاقات المدنية-العسكرية قائم على خضوع الجيش للقيادة السياسية المدنية. فالإدارة الناجحة لحزب العدالة والتنمية في الشؤون السياسة الداخلية والخارجية وبناءها لاقتصاد قوي، كان لها تأثيرها الإيجابي في تعزيز الديمقراطية وحماية الحريات وحقوق الإنسان، ففي الفترة من 2003 وحتى 2018، تحولت تركيا إلى دولة صناعية ومصدره كما أبقت وزارتها على معدلات التضخم تحت السيطرة بعدما شهدت ارتفاعا 100% خلال فترة التسعينيات. كما ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي لتركيا من 311.823 مليار دولار عام 2003 ليصل إلى 851.102 مليار دولار عام 2017 في البلد التي يقدر عدد سكانه بنحو 80.745 مليون نسمة. بينما تخطى حجم الاستثمارات الأجنبية في تركيا 201 مليار دولار خلال السنوات الـ16 الماضية، والصادرات بلغت 168.1 مليار دولار في العام 2018 وحققت البلاد نجاحا مهما من خلال تخفيض عجز التجارة الخارجية إلى 55 مليار دولار وفقا لإحصاءات البنك الدولي. وحسب رؤية أردوغان فإن تركيا تطمح في عام 2023 أن يصبح اقتصادها ضمن أقوى 10 اقتصادات في العالم، هذا ما جعل المواطن التركي يثق في السلطة الحاكمة ويدعم تقليص دور العسكر في الحياة السياسية كما أن المؤسسة العسكرية ذاتها لم تعد تشعر بذات القلق من الإدارة السياسية القائمة تجاه مبادئ الجمهورية ونظامها العلماني.

9.الجزائر: من حلم الإصلاحات إلى كابوس الفساد.

بعد الانسجام التام بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية في الجزائر بدأ الترويج للدولة المدنية مقابل تأكيد وزارة الدفاع أن تركيزها منصب على احترافية الجيش والالتزام بمهامه الدستورية. لقد انتقل الحكم الفعلي من المؤسسة العسكرية إلى شبكة خاصة خلقتها الرئاسة تضم رجال الأعمال على وجه الخصوص إلى جانب وجوه سياسية لها علاقات خاصة مع مسيري رئاسة الجمهورية وعلى رأسهم شقيق ومستشار الرئيس. فمع مرور الوقت صارت هذه الشبكة جزءا من المؤسسة الحاكمة عن طريق خلق قوى اجتماعية جديدة بعدما تحالفوا مع رؤساء الأحزاب السياسية الموالية للرئيس، ورجال الهيئات الإدارية الحيوية وبعض الجنرالات والضباط السامون في مختلف الأجهزة الأمنية، وبالتالي القرارات أصبحت تحدد بالتوافق بين أصحاب المال كفاعل جديد ومؤسسة الرئاسة.

رجال الأعمال الفاسدون الذين تصنعهم السلطة حسب تجارب التاريخ يصبحون أكثر قوة من الذين صنعوهم، ويصبح لهم نفوذ كبير داخل مؤسسات الدولة ولدى القوى الدولية المستفيدة من المزايا الاقتصادية. في ظل هذا الوضع المتردي وبروز نية إعادة ترشيح الرئيس بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة رغم المرض، دعت العديد من الأحزاب والشخصيات الوطنية المعارضة خلال عام 2018 المؤسسة العسكرية إلى تحمل مسؤولياتها من أجل تجسيد انتقال ديمقراطي بالبلاد، بحكم أن الجيش كان دائما العمود الفقري للدولة الجزائرية ويمتلك قوة تأثير واسعة.

10."الحراك الشعبي" يسقط الرئيس ويعيد المؤسسة العسكرية للواجهة.

في الوقت الذي كان الجميع يتوقع عزوف الرئيس عن الترشح لدواعي صحية قامت أحزاب الموالاة بتشكيل ما عرف باسم التحالف الرئاسي، وقامت بترشيح بوتفليقة لعهدة خامسة مع التأكيد على رضا الجيش على هذه الخطوة أو على الأقل حياده عن لعب أي دور سياسي خلال الانتخابات الرئاسية.

وسط هذا الاحتقان برزت الدعوات للاحتجاج ضد ترشح بوتفليقة سرعان ما تحولت إلى "حراك شعبي" حاشد في 22 فيفري 2019، شمل كل التراب الوطني بطريقة سلمية وحول مطلب واحد هو إبعاد الرئيس بوتفليقة وعائلته وعصبته عن السلطة وانطلاق مرحلة جديدة لتغيير النظام السياسي.

تعد مؤسسة الجيش في الجزائر المؤسسة الرئيسة لبقاء الدولة ولا يمكن لأي انتفاضة أن تنجح دون دعم الجيش أو على الأقل حياده، لكن موقف المؤسسة العسكرية من "الحراك الشعبي" في بدايته كان سلبيا، لكن بعد ذلك لعبت طبيعة "الحراك الشعبي" وحجم المسيرات والأشخاص المشاركين فيها والممثلة لكافة شرائح وأطياف المجتمع، دورا حاسما في تغيير موقف الجيش من "الحراك الشعبي". وفي الأخير أقر قائد الأركان بأن الحل الوحيد للخروج من الأزمة يكمن في الاستجابة للمطالب المشروعة للشعب والالتزام بالدستور عبر تطبيق المادة 102. أمام ضغط "الحراك الشعبي" من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى قدم الرئيس بوتفليقة استقالته يوم 2 أفريل 2019 بعد عشرون سنة من الحكم. في ظل الوعي الجماعي المدرك جيدا للمخاطر السابقة سواء إبان "العشرية السوداء" أو ما تعيشه بلدان "الربيع العربي". اتسم الشارع الجزائري في "حراكه الشعبي" بالطابع السلمي والحضاري وبرفضه سياسات الاحتواء من جانب أحزاب المعارضة لكن بدون خلق المقومات الحقيقية كبديل للنظام القائم وفق عناصره الأساسية الثلاثة: المرجعية الفكرية والسياسية والكاريزما القيادية، والمشروع الوطني الديمقراطي الجامع.

خاتمة:

يشكل الجيش الجزائري نمطا خاصا في علاقته بالسلطة السياسية لا يشبه التجربة التركية ولا حتى الأنماط التي سادت في أمريكا اللاتينية، ففي الوقت الذي وصلت فيه تركيا إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية من خلال خضوع المؤسسة العسكرية للمؤسسة المدنية، ما تزال القيادة العسكرية في الجزائر ترفض أي تغيير للنظام القائم. فالانتقال الديمقراطي بشكل جذري يعني التغيير في طبيعة العلاقات المدنية–العسكرية وهو صعب تحقيقه في الجزائر في ظل ضعف المؤسسات المدنية والطبقة السياسية، والتي من شأنها فرض هذا التغيير. فالجيش الجزائري مرتبط بالسلطة بعلاقة وثيقة لأنه المحرك الرئيس لكل عملياتها، فهو الهيئة

الوحيدة المنظمة، الشيء الذي يمنحها الثقل اللازم للتحكم في السلطة سواء بقي الجيش بمنأى عن الساحة السياسية أو تدخل فيها مباشرة. إلى جانب ذلك فالمؤسسة العسكرية الجزائرية لا تزال ترى نفسها حامية الوطن، لذلك فهي غير جاهزة للتنازل عن هذا الدور التاريخي أو التنازل على الامتيازات الخاصة للقائمين على المؤسسة العسكرية كونها تتحكم بكل مفاصل الدولة، من أجل كل هذا وذاك فالتغيرات البنيوية الجذرية للعلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر ستستغرق وقتا طويلا قد يمتد حسب استشرافي ربما لغاية 2042.

قائمة المراجع:

1-رابح لونيسي. (2000). *الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين*. الجزائر: دار المعرفة.

2-رضوي حسين رضوان محمود. (2016). *التحول الديمقراطي في تركيا والعلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية*. برلين: المركز الديمقراطي العربي.

3-رياض الصيداوي. (2000). *صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر:الحزب، الجيش، الدولة*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

4-صامويل هنتغتون. (1993). *النظام السياسي لمجتمعات متغيرة*. بيروت: دار الساقي.

5-عبد النور ناجي. (2010). *تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي:دراسة تطبيقية في الجزائر*. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

6-عقيل سعيد محفوظ. (2013). *جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة*. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

7-ماهر قنديل. (2016). *التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

8-محمد الهمامي. (2016). *حزب العدالة والتنمية التركي:دراسة في الفكر والتجربة*. بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث.

المراجع باللغة الأجنبية:

9-Bonzon, A. (2019). *Turquie:L'heure de vérité*. Paris: Edition Empreinte temps présent.

10-Insel, A. (2015). *La nouvelle Turquie d'Erdogan:du rêve democratique à la dérive autoritaire.* Paris: Edition la Découverte.

11-Kazancigil, A. (2013). *La Turquie, d'une révolution à l'autre.* Istanbul: Librairie Artheme Fayard/pluriel.

انتشار فكرة تنظيم الدولة الإسلامية في إفريقيا و تحدي تجدد الإرهاب في جوار الجزائر

The dissemination of the idea of the Group of the Islamic State in Africa and the challenge of the renewal of terrorism on the neighborhood of Algeria

مراد جاني

جامعة البليدة 2 (الجزائر)، m.djani@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 *تاريخ القبول: 2021/05/31* *تاريخ النشر: 2021/06/27*

ملخص:

هدفت هذه الورقة إلى إظهار طبيعة تنظيم الدولة الإسلامية بوصفه فكرة يتم تسويقها في كثير من بقاع العالم من جهة، و من جهة أخرى التعرف على مضمون التحدي الذي يشكله انتشار هذه الفكرة في جوار الجزائر التي نجحت في هزم الإرهاب بداخلها عسكريا. ما تم استنتاجه هو أن تنظيم الدولة لم يختف على إثر فقدانه لامتداده الجغرافي بالعراق و الشام ، إذ تمكن بالرغم من ذلك من الإنتشار في عدد من بقاع العالم مثل شمال القارة الأمريكية، و منطقة غرب أوروبا أين نفذ أفراد منعزلون عمليات اعتداء باسمه ضد مواطنين بالأسلحة البيضاء. بل حتى القارة الإفريقية هي كذلك سجلت تنفيذ عمليات "جهادية" تبنتها عناصر أعلنت عن انضوائها تحت لواء هذا التنظيم الذي أضحى ينافس تنظيمات قد سبقته في الميدان على غرار "القاعدة"، و "بوكو حرام"، و "الشباب "، في بلدان مجاورة للجزائر مثل تونس و ليبيا و مالي و النيجر.

كلمات مفتاحية: تنظيم الدولة الإسلامية، داعش، الخلافة الإسلامية، الإرهاب، تجدد الإرهاب.

Abstract:

This paper aims to show that the Islamic State is an idea exportable to different territories of the world on the one hand, on the other hand that its dissemination in the vicinity of Algeria, which defeated terrorism military, represents a challenge.

It appears that the group of the Islamic State has not disappeared following the loss of its geographical continuity in Iraq and Syria; it has even managed to be exported to other spaces around the world, such as North America, and Western Europe, where isolated individuals have committed stabbing attacks in the name of this group against citizens.

The African continent has also seen the execution of jihadist operations by elements claiming to be Islamic State, positioning themselves in competition with groups already presents, such as:" Al-Qaida", "Boko Haram", and the "Shebab", at the borders of Algeria as in the case in Tunisia, Libya, Mali, an Niger.

Keywords: Islamic State; ISIS; Islamic Caliphate; terrorism; renewed terror.

المؤلف المرسل: مراد جاني

1. مقدمة:

تمكنت الجزائر من هزم الإرهاب المسلح المعروف عنه أنه قد ساد طيلة عشرية سوداء امتدت من بداية التسعينات إلى نهاية القرن العشرين مخلفا لعدد كبير من الضحايا أسفرت عنها المجازر الدموية و الإغتيالات إلى جانب خسائر مادية معتبرة مست الهياكل القاعدية و الآلة الإقتصادية للبلد، و لم يتبق من الجماعات الإرهابية إلا بعضا من الفلول المحاصرة في الجبال و العاجزة عن تنفيذ عمليات بسهولة كما كان الحال من قبل.

لكن في سنة 2017 شهدت الجزائر نوعا من إعادة بعث للنشاط الإرهابي باسم تنظيم الدولة استهدف بمدن في الشمال مقرات للأمن الوطني بكل من قسنطينة و تيارت، لينتقل بتاريخ 2020/02/09 إلى جنوب البلاد ليكون الهدف مقر مفرزة للجيش الجزائري على الحدود مع دولة مالي.

الملاحظ في هكذا عمليات هو إقدام عنصر بمفرده على اقتحام المقر المستهدف و محاولة إحداث أكبر عدد ممكن من الضحايا بداخله باستخدام حزام مليء بالمتفجرات كما هو الحال بالنسبة لقسنطينة و تيارت، أو بواسطة سيارة رباعية الدفع مفخخة يقودها كذلك شخص واحد حين خطط لإقتحام مقر مفرزة للجيش بالجنوب الجزائري. هي كذلك عمليات أعلن فيها تنظيم الدولة عن مسؤوليته فيها مثلما هو الحال بالنسبة للبيان الصادر بتاريخ:2020/02/11 عن خلية تابعة له كانت قد استقرت منذ فترة جنوب الجزائر بعد قدومها من ليبيا، بحيث يعرف عنها ضمها لجنسيات مختلفة.

إن هذه العملية و أخرى من تلك التي نفذت باسم هذا التنظيم في عديد الدول الإفريقية مثل مالي و النيجر، وتشاد، وبوركينافاسو، وليبيا، و تونس، لدليل على انتشاره في هذه القارة في بقاع عرفت بهشاشتها بسبب ثورات داخلية على الأنظمة الحاكمة و كذا صعوبات اقتصادية جعلت من المتعذر على الدولة المركزية أن تبسط سيطرتها على مناطق واسعة من إقليمها مما ترك ثغرات استثمرها تنظيم الدولة لشن هجماته، بعد أن فقد امتداده الجغرافي الذي حققه بالعراق و سوريا و أسس عليه "الخلافة" سنة 2014 على يد تحالف عسكري دولي. ذلك يعني أن تنظيم الدولة هو في الأساس فكرة جهادية لم يمنعها فقدانها لوعائها الإقليمي من بقائها و انتشارها في أكثر من منطقة في العالم كما هو الحال بالنسبة

لإفريقيا و إظهار مقدرة على التخطيط و تنفيذ عمليات إرهابية خصوصا في دول مجاورة للجزائر، وهو ما يشكل تحديا بتجدد الإرهاب بالنسبة لهذا البلد.

مشكل البحث:

ما هو مضمون الفكرة التي يحملها تنظيم الدولة و التي أضحت عناصر بمقتضاها تهدد منذ سنوات قارة إفريقيا و دولا من جوار الجزائر؟

الفرضيات:

1-يستغل تنظيم الدولة الإسلامية انحسار سيادة الدولة في الأقاليم التي يستولي عليها، فكلما بسطت الدولة المستهدفة سيادتها على كل إقليمها، كلما تعذر عليه تجسيد فكرته فيه.

2-يعتمد تنظيم الدولة في سبيل التسويق لفكرته للخلافة و ممارسة الجهاد، على عدد من الرموز.

أهداف الورقة البحثية:

1-التعرف على استراتيجية التنظيم الإرهابي الأكثر خطورة و دموية في الوقت الحالي، ليس فقط على الدول الغربية بل و حتى على الدول الإسلامية، و ذلك من خلال تحليل ما يوظفه من أفكار.

2-الوقوف على مواطن القوة لتنظيم الدولة، حيث بينت الأحداث بأنه لا يستمدها فقط من استيلائه على الأراضي، و لا من استحواذه على المناطق الغنية بالموارد باختلافها.

منهجية الورقة البحثية:

تطلب الأمر في مقام أول الإستعانة بمقاربة تاريخية الغرض منها هو استعراض المراحل التي مر بها تنظيم الدولة، منذ نشأته إلى غاية محاربته و هزمه ميدانيا على يد تحالف عسكري دولي.

في مقام ثان فإن بيان الفكرة التي يحملها تنظيم الدولة استوجب استخدام مقاربة تحليلية لخطابه و لرموزه.

2. تنظيم الدولة: النشأة و التطور.

تمكن "تنظيم الدولة" من نيل شهرة كبيرة بين الجماعات الممتهنة للعمل الإرهابي بشكل جعله يظهر على منوال متفرد مقارنة بباقي التنظيمات خصوصا "القاعدة" التي كانت بمثابة التنظيم الحاضن له

إبان سنوات نشأته، إلى درجة إبداء الولاء له من طرف عديد التنظيمات و تشكيل تحالف عسكري دولي لمحاربته و القضاء عليه بعد أن نجح في شغل حيز جغرافي مشترك بين دولتين هما العراق و سوريا.

1.2 ظروف نشأة تنظيم الدولة:

إن ما أصبح يسمى ب:"الدولة الإسلامية" قد كان في الأصل فرعا ل "القاعدة" في العراق بقيادة المكنى ب "أبي مصعب الزرقاوي" الذي قتل سنة 2006 إثر عملية جوية نفذها جيش الولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع بالمنظمة الأم إلى منح دعمها ل"أبي عمر البغـــدادي" الذي أطلق على فرعها العراقي تسمية "الدولة الإسلامية بالعراق" و ذلك في أيام "أسامـة بن لادن"، وعقب مقتل "أبي عمر البغدادي" سنة 2010 أعلن القائد الجديد "أبو بكر البغدادي" عن ولائه ل "أيمن الظواهري" خليفة "ابن لادن"، و **Hanne &**) عمد عام 2013 إلى تغيير تسمية الفـرع مجددا لتصبح "الدولة الإسلامية بالعراق و الشام" ذلك تمهيدا للإعلان عن "الخلافـــة الإسلامية" في (**Flichy de la Neuville, 2014, p. 19** جوان من سنة 2014 على إقليـم جغـرافي جمع بين أراضي سوريـة و أخرى عراقية.

لم تدم فترة التجاوب بين المنظمة الأم و فرعها العــراقي طويلا فسرعان ما دب الخلاف بين الإثنين و تطور إلى سجال دموي. يمكن القول في هذا الصدد بأن بواعث الشقاق فيما يعتبر أول تنظير ل"تنظيم الدولة" قد عبرت عنها أفكار أحد القادة السابقين ضمن "القاعــدة" يدعى "أبا مصعب السوري"، إذ أقدم على نشـر مؤلف له على الإنتــرنت دعا فيه إلى التخلي عن الهيكلة التي تبنتها "القاعدة" و الإتجاه أكثر فأكثر إلى نظام يتم فيه منح حرية المبادرة لكل الأعضاء، و تمكينهم من تحمل المسؤولية بعد ضمان تلقينهم تكوين عسكري و أيديولوجي ليسمح لهم بعد ذلك بالعودة إلى أوطانهم الأصلية ليتعرفوا على نقاط حيوية ستكون بمثابة أهداف لعمليات هجومية "جوارية".(**Kepel, 2014**)

هذه الأفكار و أخرى نجدها قد أدت إلى التباعد بين "القاعدة" و "تنظيم الدولة" بحيث يمكن إجمال التباين بينهما فيما يلي:

أولا–مرحلة أولى في حياة "تنظيم الدولة" اتسمت بتمتع هذا الأخير بنوع من التنظيم المميز رغم انضوائه تحت لواء "القاعدة"، إذ يمكن القول بأن الفرع العراقي قد شهد منذ سنة 2007 تبنيه للوحدة العقدية و الأيديولوجية في صفوفه بعكس "القاعدة" التي سمحت بالوجود في أوساطها لعدد من الإختلافات في هذا المجال، هذا بالرغــم من أن ما أصبح يطلق عليه تسمية "داعـش" بالشكل المختصر تعبيرا عن "الدولـة

الإسلامية بالعراق و الشام" هو في الحقيقة عبارة عن العشرات من الحركات المهيكلة في شكل كتائب و جماعات صغيرة مستقلة لمقاتلين، و هي كلها خاضعة لإمرة قائد. هذه الفترة عمل فيها هذا الكيـان على الإستفادة من ولائه ل"القاعدة" من حيث ما قدمته له هذه الأخيرة من خبرة، و رعاية، و سمعة (**Gagnon, 2006, pp. 23-42**).

ثانيا-لقد أدى شغل "تنظيم الدولة" لإقليم دائم إلى تعميق الفروق مع "القاعـدة" (**Hanne & Flichy de la Neuville, 2014, p. 36**)، إذ لم ينته الأمر ب "أبي بكر البغدادي" إلى التراجع عن مبايعة "الظواهـري" بل أنه قد أعلن شهر أفريل من سنة 2013 بأن "جبهة النصرة" فرع "القاعدة" في سوريا هو منذ ذلك التاريخ امتداد ل"دولة العراق الإسلامية" (**الأفكار، 2015**) كخطـــوة تدل على أن قادة الفرع العراقي أضحوا يفكرون بجدية في إعادة إحياء الخلافة قبل تجسيد الفكرة بالفعل في جانفي 2014 باحتلال "الفلوجة" أكبر مدن محافظة الأنبار العراقية (**Luizard, 2015, 2017, pp. 13-14**).

2.2 استقطاب تنظيم الدولة لولاء باقي التنظيمات

يتعلق الأمر بفترة متزامنة و وصول "الدولة الإسلامية" إلى مستويات كبيرة من الإشهار الدولي و التحكم في مساحة إقليمية كبيرة، والتمكن من إشعار الدول الغربية بالتهديد بفضل ما لها من أسلوب في تنفيذ الهجمـات على أهدافها و كذا طريقتهـا في مساومـة هذه الدول بخصوص مواطنيها الرهائن الذين ينتهي بهم الأمر إلى أن يعدموا على مرأى الملايين من مستعملي الشبكات الإجتماعية.

من أهم مميزات هذه الفترة ما يلي:

أولا-إن حسن استعمال "تنظيم الدولة" لتكنولوجيا الإعلام و الإتصال قد جعله ينجح في تجنيد العناصر الشابة الأوروبية، وأيضا دفعهم ليلتحقوا بالتنظيم في أشهر المسارح التي ينشط بها و على رأسها سوريا و العراق.

ثانيا-إنها مرحلة تميزت أيضا بالطلب الذي تقدم به "أبو بكر البغدادي" إلى "الظواهري" ليظهر له هذا الأخير الولاء وهو ما تم رفضه من طرف أمير "القاعدة"، فذلك في الحقيقـة نتيجة منطقية لتلك الفوارق الهيكلية الموجودة بين التنظيمين.

لقد واكب "تنظيم الدولة" العصرنة، و تمركز بالتجمعات السكانية الحضرية، كما حث مسلمي العالم

على الإلتحاق بالأراضي التي استحوذ عليها و جعلها ملاذا مقدسا ينطلق منه "الجهاد"، مع تمكين المجندين الجدد من تقلد المسؤوليات، و بالمقارنة و "القاعدة" فإن مجندي "الدولة الإسلامية" لا ينتمون بالضرورة إلى الصفوة.(**Hanne & Flichy de la Neuville, 2014, p. 114**)

ثالثا–طلب "أبو بكر البغدادي" من عدد من الحركات الجهادية في العالم أن تبايعه و ذلك ما تجسد بالفعل حينما أفصح عن ذلك عدد من الجماعات بالمنطقة العربية والإفريقية أين أعلنت تنظيمات عن دعمها له على مواقع التواصل الإجتماعي و الإنترنت. ثمة حركات من نفس المنطقة لم تعلن صراحة عن مبايعتها ل"تنظيم الدولة" مع ذلك هي متعاطفة معه و يذكر في هذا المقام في تونس حركة: "أنصار الشريعة"، و في مصر لدينا حركة: "أنصار بيت المقدس"، بينما اقتفى تنظيم "بوكو حرام" النيجيري نهج "الدولة الإسلامية" بإعلانه عن الخلافة.

تضم قارة آسيا هي الأخرى عناصر جهادية عبرت عن ولائها كما هو الحال بالنسبة لباكستان، و أفغانستان، وأندونيسيا، و ماليزيا، والفلبين. هذا و قد أتت المبايعة من الغرب من لدن تنظيمين بارزين هما "التوحيد" الذي يقوده "عبد الله فيصل" الجمايكي الجنسية و الذي كان في الأصل مرتبطا ب"القاعدة"، و أيضا من حركة "المهاجرين" التي يقودها "أنجم شودري" البريطاني الجنسية (**برجر، 2015**).

3. التحالف العسكري الدولي ضد تنظيم الدولة

بمجرد أن باشرت "الخلافة" إدارة الإقليم الذي سيطرت عليه أصبحت تقارير صادرة عن عدة جهات تشير إلى أنشطة و تصرفات منافية للقوانين، غير محترمة لحرية الإنسان و خارقة لأبسط حقوقه. هذه العوامل جعلت عددا من الدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تتجند لمحاربة ما أسمته بالإرهاب الدولي لضرب أهداف حيوية تابعة لتنظيم الدولة.

1.3 أنشطة تنظيم الدولة غير القانونية و المخلة بحقوق الإنسان:

ما إن تم الإعلان عن "الخلافة" من طرف قيادة تنظيم الدولة حتى شرعت منظمات عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان و كذا مراكز بحث في إحصاء الخروقات التي اقترفها هذا الكيان على أصعدة يتسنى إدراجها فيما يلي:

أولا–أنشطة غير قانونية أو محرمة دوليا: يتعلق الأمر بممارسة نشاطات تجرمها قوانين الدول و تحرمها المواثيق الدولية إذ يدخل في هذا المضمار تهريب مواد كالمخدرات و الأسلحة و السجائر مثلما يحدث إلى غاية اليوم في المناطق التي تتواجد بها بقايا التنظيم بليبيا. لكن النشاط الأكثر خرقا للأعراف الدولية هو الإتجار بالبشر الذي يتعرض له المهاجرون القادمون من أكثر من دولة إفريقية لأسباب اقتصادية أملا في الوصول إلى أوروبا مرورا بليبيا الشهيرة بكونها نقطة انطلاق الهجرات غير الشرعية عبر المتوسط حتى في فترة حكم "معمر القذافي"، و في الوقت الحالي تستغل الفوضى التي يعيشها هذا البلد لجني أموال طائلة من وراء اختطاف و استعباد و بيع و شراء هؤلاء المهاجرين. يعتقد بأن عوائد هذا النوع من التجارة في ليبيا لوحدها قد تطور من مبلغ يتراوح من 8 إلى 20 مليون دولار أمريكي قبل 2011 إلى مبلغ يقع بين 255 و 323 مليون دولار أمريكي سنة 2015 (**جنوجتن، 2016**).

ثانيا–اغتصاب و استرقاق النساء: تداولت تقارير صادرة عن منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان معلومات و أخبار عن تعرض نساء من مناطق بالعراق و سوريا للإختطاف و الإسترقاق، و البيع و الشراء بأماكن مخصصة لذلك و كذا الإغتصاب من طرف تنظيم الدولة. ذلك ما تعرضت له النساء و الفتيات المنتمية إلى الطوائف الدينية التي صدرت بشأنها فتاوى و أحكام تتهمها بالكفر، على غرار الأيزيديين المقيمين شمال العراق.

بالفعل فقد تعرضت منطقة "سنجار" التي تعد أهم منطقة يقيم بها الإيزيديون بالعراق إلى الهجوم من طرف عناصر "الخلافة" شهر أوت من عام 2014، بحيث فرض على الرجال الإختيار بين اعتناق الإسلام أو الموت، كما تعرضت النساء و الفتيات بمعية الأطفال للأسر، في انتظار مقايضتهم أو بيعهم (**الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، 2018**) . هذا و قد مورس الإغتصاب الجنسي على الفتيات و النساء الأصغر سنا بعد سقوط مدينة "سنجار" أين تم انتقاؤهن و تقديمهن هدية لمقاتلي تنظيم الدولة.

ثالثا–تصرفات لا إنسانية: تشير التقارير المنوه عنها فيما سبق إلى تصرفات منافية للطابع الإنساني إذ هي تتخذ المظاهر الآتية:

1-منع وصول الإعانات الإنسانية إلى المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة، لا سيما ما تعلق بالأغذية في محافظتي "دير الزور" و "الرقة"، و منع استيراد الدواء من طرف أطباء محافظة "الحسكة".

2-تعرض مواطنين في العراق و سوريا إلى التشريد كونهم أكراد أو شيعة.

3-تعرض جثث القتلى الذكور للتشويه تحذيرا للسكان المحليين من عدم إطاعة أوامر ممثلي الخلافة (**الأمم المتحدة، 2014**).

رابعا-تأثر الأنشطة الإقتصادية في المناطق المستولى عليها: حتى و إن لم تتضرر التجارة و بعض أوجه الصناعة و الفلاحة في المناطق التي تعرضت للإستيلاء من طرف مقاتلي "الخلافة" خلال الأيام و الأشهر الأولى إلا أن التأزم قد بدأ يلوح في الأفق بها مع إحكام السيطرة عليها و إخضاعها لضرائب مرتفعة و للإبتزاز، إذ من بين ما يشير إلى ذلك غلاء أسعار المواد الغذائية، و نقص الإمداد بموارد الطاقة جراء تعرض منشآت النفط للضرب من طرف التحالف الدولي. من بين المؤشرات أيضا فرار مواطنين حيث بلغ عددهم بالموصل العراقية مثلا ما يقارب المائتي ألف بين فبراير 2015 و مارس 2016 (**روبنسون، إ، 2017**).

2.3 نهاية الإمتداد الجغرافي لتنظيم الدولة:

بتاريخ 2014/09/05 و على هامش قمة "منظمة اتفاقية شمال الأطلسي" المنعقدة ببلاد الغال بالمملكة المتحدة تم التطرق إلى مشروع تشكيل تحالف عسكري دولي لمحاربة تنظيم الدولة بحيث وافقت على ذلك عشر دول غربية، على أن يوفر "الناتو" "الدعم في مجال الإستخبارات، و تقديم التدريب للجيش العراقي، و ضمان التنسيق بالنسبة للمساعدات الإنسانية، و مضاعفة حجم المعلومات عن المقاتلين الأجانب" (**L'opération militaire alliée contre daesh, s.d.**). هذا و في العاشر من نفس الشهر أنشئ التحالف الدولي رسميا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ليضم في البداية بلدانا كفرنسا، و المملكة المتحدة، و كندا، و أستراليا، و ألمانيا، و إيطاليا، و ألبانيا، و بولندا، و الدنمارك، و إستونيا.

لقد تطور التحالف بحيث أفضى المؤتمر الدولي المنعقد يوم 2014/09/15 بباريس بعنوان تحقيق السلام و الأمن بالعراق إلى جمع 26 دولة مضافا إليها أعضاء جامعة الدول العربية و دول الإتحاد الأوروبي. ليبلغ عدد أعضاء التحالف بحلول منتصف سنة 2016 زهاء 66 دولة (**جاكسون، 2017**).

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتظر تشكيل التحالف العسكري الدولي لضرب مواقع تنظيم الدولة فقد شرعت في توجيه ضرباتها يوم 2014/08/07 بالعراق في أعقاب كلمة الرئيس "أوباما" التي عبر فيها عن سوء الوضعية بهذا البلد خصوصا ما تعلق بالإعتداءات ضد الإيزيديين، أما أولى الغارات الأمريكية بسوريا فقد انطلقت في 2014/09/10 (**التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، بلا تاريخ**).

انتهى الأمر إلى أن فقد تنظيم الدولة ذلك الإقليم الذي استولى عليه بين العراق و سوريا و البالغة مساحته 280 ألف كلم2 في أكتوبر 2014، و هي المساحة التي تناقصت لتبلغ 17ألف كلم2 شهر جويلية 2017.(**Chouraqui, 2018**)

لقد أجبر تنظيم الدولة على الانسحاب فيما بعد من ميناء "سيرت" الليبي في ديسمبر 2016، و قد كان ذلك إيذان لتوالي الخسائر في الأراضي في المشرق بترك مدن "الرمادي" و "الفلوجة" بالعراق، ثم سقوط عاصمتي "الخلافة" مدينة "الموصل" العراقية شهر جويلية 2017، و "الرقة" السورية أكتوبر من ذات السنة. (**Hecker & Tenenbaum, 2019**)

خلص الإجتماع الوزاري المنعقد بتاريخ: 2019/11/14 و الذي ضم ممثلين عن الدول المتحالفة لمحاربة تنظيم الدولة إلى نجاح المهمة بتحرير العراق و أجزاء من سوريا من قبضة تنظيم الدولة، بخاصة و أن الهجوم الذي نفذته قوات أمريكية ضد مأوى "أبي بكر البغدادي" قد أسفر عن مقتل هذا الأخير. (**France diplomatie, 2019**)

بالرغم من حرمان تنظيم الدولة من الرقعة الجغرافية التي سيطر عليها من قبل بخاصة بين العراق و سوريا، بالإضافة إلى مقتل قائده، و القضاء على الكثير من عناصره أو اعتقالهم ووضعهم في سجون بالمناطق الكردية في العراق و سوريا، و الحكم بالإعدام على بعضهم من طرف المحاكم العراقية، إلا أن عددا من التقارير و البحوث ما فتئت تنتهي إلى بقاء التهديد قائما.

4. محتوى و رموز "الخلافة" في منظور تنظيم الدولة:

اعترف تنظيم الدولة بمقتل قائده "أبي بكر البغـدادي" في بيان أصدره نهاية شهـر نوفمبر 2019 من خلال مؤسسته الإعلامية "الفرقان"، وذات البيان أخبر عن تعيين خليفته "إبراهيـم الهاشمي القرشي". يبدو أن ما حدث لم يؤثر في التنظيم ذلك أن "المحرك الرئيسي للحـركات المتشددة ليس شخصا واحـدا و إنما فكـرة بناء "الخلافـة" و نشرها حول العالم، و هي الفكـرة التي أسهمـت في استقطـاب آلاف المتعاطفين معها إلى سـوريا و العـراق (**الجزيرة نت، بلا تاريخ**). لذلك و على نقيض "القاعدة" فإن دعاية "الخلافة" لم تمجد أميرها بحيث لم يظهر "أبو بكـر البغدادي" إلا في مناسبات قليلة كما حدث لدى الإعلان عن "الخلافة" بالموصل شهر جوان 2014 (**Chouraqui, 2018, p. 20**).

1.4 مضمون فكرة "الخلافة" في منظور تنظيم الدولة:

تعد فترة "الخلافـة" في مخيال المسلمين بمثابة العصر الذهبي الذي يتوجب السعـي إلى إعادة إحيائه بالنظر إلى ما يمثله من تقدم على كل الأصعدة. و مع ذلك فهذه المسألة تعد من المصادر الخلافية الكبيرة بالنسبة للأمة كما أشار إلى ذلك "أبو الحسن الأشعري". (**Mouline, 2016, p. 9**)

ذلك ما دفع بتنظيم الدولة إلى الجعل من فكرة الخلافة مصدر قوة أيديولوجية ، و رصد كل ما تجمع لديه من موارد بهدف التسويق لفكرة "الخلافة"، هذا على الرغم من افتقار هذا التنظيم إلى سند مرجعي متمتع بالمصداقية، فهو لم يستقطب أي شخصية شرعية مؤثرة في المجال الجهادي (**الأفكار، 2015**).

يمكن تحليل فكرة "الخلافة" كما اعتقدها قادة تنظيم الدولة وفق ما يلي:

أولا–من حيث المرجعية: أدى افتقار هذه الحركة لسند مرجعي إلى الأخذ من أفكار عدد من منظري "العمل الجهادي" على غرار "أبـي بكـر ناجي" المصري الذي تصـور تأسيس "الخلافة" في ثلاث مراحـل في كتاب له بعنوان: "إدارة التوحش، أخطر مرحلة ستمر بها الأمة" وضعه بين 2002 و 2004. يظهر تأثير هذا الكتاب في تنظيم الدولة في تبنيه لمصطلحاته، و اعتماده لاستراتيجية العمل المسلح، و تفضيله الإنطلاق من مناطـق تتوفر على الشروط المحققة للهدف المنشود، ذلك ما توفره بلدان كالأردن، و الدول المغاربية، و نيجيريا، و باكستان، و المملكة العربية السعودية. (**Mouline, 2016, pp. 254–255**)

تمر إعادة بعث "الخلافة" عبر:

1-مرحلة الإحباط و الإنهاك: إذ يتسنى ذلك بمناوشة العدو و إضعافه معنويا و ماديا بواسطة الإكثار من التفجيرات و الهجمات المروعة.

2-مرحلة إدارة التوحش: التي تتزامن و سقوط أنظمة الحكم المستهدفة، بحيث يجب فيها العمل على زرع الذعر في أوساط الأعداء و السكان الذين تم إخضاعهم، و العمل على توفير الحاجيات الضرورية للسكان المسلمين.

3-مرحلة الإعلان عن "الخلافة": يكون ذلك بسرعة مع ضرورة العمل على استقطاب الحركات الجهادية الأخرى.

ثانيا-"الخلافة" إعادة بعث للأمة: فالأمر يتعلق بتأسيس دولة يمارس فيها الحكم وفق الإسلام الصحيح بالضبط كما كان الحال في زمن النبوة ، ذلك ما يتأتى عن طريق "بناء مجتمع مثالي تسيره الشريعة، و بفضل تحرير المسلمين من الإهانة، و الظلم و نظام يتحكم فيه اليهود و الصليبيون" . (**Mouline, 2016, p. 57**)

ثالثا-"الخلافة" تهدف إلى دفع الإهانة: فالمنطقة التي أعلن فيها عن إعادة بعثها عانت ألوانا شتى من الإهانة بفعل الإستعمار القديم، و سياسات أنظمة الحكم، و الإنهزام المتواصل في المعارك لأجل استرداد فلسطين، و الإحتلال الجديد بخاصة الأمريكي بالنسبة للعراق، مما جعل من دفع الإهانة جزءا متأصلا في هوية "الخلافة". (**Benraad, 2016**)

في سبيل ذلك عمل تنظيم الدولة على إقناع مسلمي العالم بضرورة الإتحاد للدفاع عن أنفسهم، و الخروج من الإهانة.

لقد جعل الإحساس بالإهانة عشرات الآلاف من شباب أوروبا ينضوون تحت لواء "الخلافة "بالنظر إلى الخيبة التي جرتها عليهم مبادئ الديمقراطية و الحرية. (**Chouraqui, 2018, p. 8**)

رابعا-"الخلافة" تستوعب مظاهر التقدم التكنولوجي: لا سيما ما تعلق بالوسائل المستعملة في الدعاية، فتنظيم الدولة الذي يعي قصوره عن إحراز الفوز بالسلاح قد عمل على الأخذ بالقيم الغربية و تلك التي يعبر عنها الفكر السلفي ، ذلك ما سعى إليه من خلال تأسيس مجمع صحفي كبير يحتوي فروعا اتصالية

على شكل فيديو، و نصوص، و صور، و امتلاكه لزهاء 38 مكتبا عبر العالم، و 20 مجلة صادرة بست لغات، ناهيك عن خمس قنوات تلفزيونية بالموصل.(**Chouraqui, 2018, p. 37**)

إلى ذلك يضاف نشاط تقنييه و محبيه على شبكات التواصل الإجتماعي، فرغم عمليات الحجب التي تشنها ضده الوحدات المتخصصة في المجال، على منوال التي قادتها منظمة "أوروبول" بين 21 و 24 نوفمبر 2019، إلا أن ذلك لم يمنع من انتقال دعاية التنظيم إلى تطبيقات و مواقع رقمية مشفرة. (**Bindner & Gluck, 2020**)

2.4 الإستثمار في الرموز:

لجأ تنظيم الدولة إلى توظيف الرموز بشكل مكثف في كل نشاطاته حتى حين تعلق الأمر بعرض فيديوهات صورت قطع رؤوس مساجينه ، أو حرقهم، أو تنفيذ حكم الإعدام فيهم رميا بالرصاص. لقد " عرضت "الخلافة" للعالم و كأنها منتج تسويقي حقيقي". (**Chouraqui, 2018, p. 56**)

تنقسم الرموز التي استغلها تنظيم الدولة إلى فئتين هما:

أولا–رموز أنتجت ذاتيا: هي رموز أنتجها تنظيم الدولة و لم تستعملها جماعات أخرى من قبل، يدخل ضمن هذه الفئة ما يلي:

1–تسليم تسيير الأقاليم المستولى عليها لممثلين عن أهاليها: لنقل تنظيم الدولة إدارة شؤون الأهالي إلى رؤساء القبائل و العشائر، و قادة الأحياء ، شريطة الإعلان عن الولاء لتنظيم الدولة، و رفع رايته، و تطبيق الشريعة. ذلك ما جنبه حمل صفة المحتل الأجنبي، في منطقة عاشت احتلالا أمريكيا و عانت من تجربة "القاعدة" بمدن الفلوجة و الرمادي بمحافظة الأنبار.

(**Luizard, 2015, 2017, p. 15**)

2–"الخلافة" متعددة الأعراق و الجنسيات: هي رسالة عالمية يحملها المسلمون المنضوون تحت لواء "الخلافة" في كل قارات العالم، فكما أن الدول التي تحالفت ضدها اجتمعت بمختلف جنسياتها ، فإن الفيديوهات التي صورت إعدام الرهائن على يد مقاتليها من أوروبا و أوزبكستان، و الشيشان، أريد من ورائها البرهنة بأن الآية قد عكست و أن "الخلافة" هي كذلك تحالف متعدد الأعراق و الجنسيات.

ثانيا–رموز تم تملكها: يتعلق الأمر باستغلال رموز لم تنتجها "الخلافة" لكنها وظفت بحسب الوجهة التي أريد لها، يدخل ضمن هذه الفئة:

1–الرموز الإسلامية: إذ ينضوي تحتها مجموعة المظاهر المادية و المعنوية المتصلة بالفترة الأولى و المشرقة من الإسلام مثل "الراية السوداء التي تشير إلى لون الحجر الأسود و كسوة الكعبة بمكة، يتوسطها ختم النبي (ص)". هذا و ينعت مقاتلو "الخلافة" ب "الأسود" من حيث استماتتهم في الدفاع عنها مثلما كان "الأنصار" أسودا باحتضانهم للدين الجديد في مدينتهم.(**Chouraqui, 2018, p. 60**)

2–سترات الرهائن البرتقالية: جميع الفيديوهات التي نشرها تنظيم الدولة بمناسبة إعدام من بحوزته من رهائن و مساجين إما ذبحا، أو حرقا، أو رميا بالرصاص تضمنت صورا لأشخاص يرتدون سترات برتقالية تذكيرا بتلك التي ارتداها المساجين بالقاعدة العسكرية الأمريكية ب"غوانتنامو" أو بالعراق. ذلك يرمز إلى طقس من خلاله أعلن تنظيم الدولة للعالم بأن الأدوار قد عكست، و أن جلادي الغرب أضحوا بين أيدي المساجين المسلمين".

3–المعركة المصيرية: من بين أهم إصدارات تنظيم الدولة هناك مجلة "دابـــق" التي تنافس أبرز و أعرق المجلات العالمية من حيث الشكل و مستوى التقنيات المسخرة لها، و نوعية تحقيقاتها المصورة المجندة خدمة لدعاية التنظيم. لكن "دابق" هي كذلك إحدى قرى سوريا الواقعة إلى شمال مدينة "حلب" قرب الحدود مع تركيا، و هي التي ستشهد فوز المسلمين في آخر معركة لهم ضد الصليبيين قبل حلول القيامة 45.

4–رمزية التخلص من الحدود الموروثة: تمثل اتفاقية "سايكس–بيكو" بالنسبة لتنظيم الدولة أوضح صورة لخضوع أراضي المسلمين للسلب من طرف الصليبيين لذلك رمز إشراف الناطق باسمه "أبي محمد العدناني" على تدمير الحواجز الحدودية بين سوريا و العراق صيف 2014، إلى "استعادة الحلم الذي حملته قلوب كل المسلمين و كل المجاهدين" كما جاء في كلمته يومها. (**Chouraqui, 2018, p. 49**)

5. أشكال و تداعيات تسويق تنظيم الدولة لفكرة الخلافة في قارة إفريقيا

شكل فقدان تنظيم الدولة لامتداده الجغرافي بالعراق و سوريا و عودة المقاتلين إلى ديارهم تهديدا لبلدانهم، بحكم حملهم لفكرة "الخلافة" التي يودون إعادة تجسيدها فيها. من جهة أخرى لم يتوان تنظيم

الدولة عن البحث عن ملاذات مغايرة يعـوض بها الأقاليـم التي أخذ يفقـدها جراء الضربات الموجهة له من طرف التحالف العسكري الدولي، فمثلت قارة إفريقيا أهمها.

1.5 الأشكال المختلفة لتواجد تنظيم الدولة بإفريقيا:

لم تتساو الأشكال التي تواجد بها تنظيم الدولة في القارة الإفريقية فثمة تباين من بلد إلى آخر بحسب الأحوال السياسية و الإقتصادية و البنية الإجتماعية لكل واحد منها، لذلك وجب التمييز بينها كما يلي:

أولا–بلدان بها أقاليم يعتبرها تنظيم الدولة من بين ملاذاته: يدخل في هذا الإطار الدول التي توصف بأنها تعاني الهشاشة، حيث نجد في هذا المضمار دولا عجزت عن إيجاد الحلول للمشكلات ذات الطابع الإنساني، و كل القضايا المطروحة بين الجماعات. (**بلهول، 2020**)

يتعلق الأمر كذلك بدول فقدت السيطرة على أقسام كبيرة من أقاليمها و لم يعد بمقدورها بسط سيادتها عليها جراء الحروب الداخلية أو بفعل الثورات الشعبية فأصبحـت الدولة المركزية فيها فاشلة و ضعيفة، مما مكن التنظيم من الإستيلاء بها على موطئ قدم و ممارسة منهجه العنيف و الدموي في تسيير التجمعات السكانية.

أشهر الدول تمثيلا لهذا الشكل هي ليبيا التي أسس فيها التنظيم ملاذا في "سيرت" في فيفري 2015 ثم توسع شهر جانفي 2016 إلى الموانئ البترولية في "راس لانوف" و "السدرة".

(**Moisseron & Tabib, 2016**)

و انتهى به الأمر إلى فقدان معقله بفعل محاربته من طرف حكومة بنغازي.

ثانيا–بلدان تحالف فيها تنظيم الدولة مع تنظيمات محلية: هذه الفئة لم يتمكن فيها تنظيم الدولة من الإستحواذ على إقليم ليطبق أسلوبه في "الخلافة" به، و السبب في ذلك يعود إلى تواجد تنظيمات جهادية قوية و ذات مرتكزات لدى السكان، الشيء الذي جعل تنظيم الدولة يعجز عن استقطاب مقاتلين و إيجاد سبل جني الموارد المالية مثلما مكنه ذلك استيلاؤه على آبار النفط و ميناء "سيرت" في ليبيا.

يدخل في هذه الفئة الحالات الآتية:

1-حالة الصومال: يصنف هذا البلد ضمن الدول الفاشلة المشار إليها أعلاه لكن ذلك لم يمكن تنظيم الدولة من الإنفراد بتطبيق فكرته المتعلقة بالخلافة به، حيث أن يسمى ب "حركة الشباب المجاهدين في الصومال" رفضت مبايعة "أبا بكر البغدادي" كونها قريبة أكثر من "القاعدة" و تضم حوالي ثمانية آلاف مقاتل مقارنة بتنظيم الدولة الذي لا يعدو عدد عناصره الثلاثمائة. (**عباس، بلا تاريخ**)

2-حالة منطقة الساحل الإفريقي: هذه المنطقة تضم بلدانا تسود بها مشكلات ذات طابع سياسي و أزمات اقتصادية، إضافة إلى تعرضها لعمليات تصفية ذات طابع عرقي و ديني، يصنف ضمن هذه الرقعة دول مثل السودان، تشاد، نيجيريا، النيجر، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، السنغال.

لم يتمكن تنظيم الدولة من فرض منطقه في هذا الفضاء الذي تتحكم فيه تنظيمات قد سبقته في الميدان على غرار "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي"، مما حذا به إلى العمل على إنشاء عدد من الخلايا التابعة له في منطقة بحيرة تشاد، إلى جانب عقد اتصالات مع التنظيمات الأخرى المنافسة على غرار "بوكو حرام" أو ما يعرف ب"ولاية غرب إفريقيا" (**مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، بلا تاريخ**) .

ذلك ما أثمر على سبيل المثال بتأسيس تحالف بينهما أيام قيادة "بوكو حرام" بنيجيريا من طرف "أبي بكر شيكاو".أما أهم نجاح تحقق لتنظيم الدولة في هذا الفضاء فقد جسده انشقاق "عدنان أبو الوليد الصحراوي" عن "القاعدة" رفقة مائتي مقاتل في مالي و التحاقه به (**بلهول، 2020**).

ثالثا-بلدان حاول تنظيم الدولة اختراقها: هناك دول إفريقية حاول التنظيم أن يؤسس بها خلايا و أن يطبق بها رؤيته لفكرة الخلافة لما بها من مشكلات اقتصادية و اجتماعية و سياسية كانت ستساعده في تجسيد ذلك لكن الأمر لم يلق النجاح المرجو بسبب رد فعل قوات الأمن و الجيش في هذه البلاد.

يمكن في هذا الصدد ذكر الحالات التالية:

1-حالة الجزائر: أول محاولة اختراق لهذا البلد تعود إلى سنة 2018 إذ أقدمت جماعة أطلقت على نفسها تسمية "جند الخلافة" على إعدام رعية فرنسي بعد إعلان انضوائها تحت لواء تنظيم الدولة، لكن انتهى بها الأمر إلى أن قضت عليها قوات الجيش (**بلهول، 2020**).

2-حالة تونس: يعد هذا البلد من أكبر المصدرين للمقاتلين فقد بلغ عددهم في سوريا و العراق ثلاثة آلاف و عاد منهم ألف و أربعمائة، كما يلاحظ انتماء الجهاديين إلى ما يسمى ب"أنصار الشريعة" التي أعلنت عن رفع راية تنظيم الدولة، لكن تواجدها بقي محصورا في الحدود مع الجزائر بسبب التضييق من طرف قوات الأمن، ذلك ما لم يمنعها من تنفيذ عمليات دموية لا سيما بالعاصمة تونس.

3-حالة إثيوبيا: هي أرض لأكثر من قومية حيث يعاني البعض منها التهميش في المجالات السياسية و الاقتصادية، مما يشكل أرضا خصبة لتجنيد عناصر من طرف التنظيمات المشتغلة في مجال الإرهاب. هذه المميزات و غيرها دفعت بتنظيم الدولة إلى التمركز على الحدود بين إثيوبيا و الصومال أين أنشأ شبكات و خلايا نائمة يتحين من خلالها أي فرصة للإستحواذ على ملاذ. مع ذلك فإن السلطات الأمنية و العسكرية بأثيوبيا بالمرصاد إذ تمكنت مثلا في:2019/09/11 من القبض على عناصر تابعة للتنظيم كانت تخطط لشن هجمات على نقاط ذات أهمية في عاصمة البلد. (**عباس، بلا تاريخ**).

2.5 اختراق تنظيم الدولة لقارة إفريقيا و تداعياته على المنطقة:

لا تقتصر ممارسة النشاط الإرهابي في إفريقيا على تنظيم الدولة ففي الميدان تتواجد جماعات كان لزاما عليه أن يتحالف معها بالنظر إلى كبر عدد مقاتليها و أن يتنافس معها في نفس الوقت سعيا منه إلى تجسيد فكرته. ذلك ما ينذر بمضاعفة النشاطات الإرهابية سيما في ظل ترهل الدولة في مناطق عديدة و ما سينتج عن ذلك من تبعات على القارة و على الجزائر.

أولا-التداعيات على قارة إفريقيا: أحصت منظمة الأمم المتحدة من خلال بيان أصدره مجلس الأمن الدولي بتاريخ: 11 مارس 2020 ثلاث مناطق من إفريقيا تتميز بخضوعها للنشاطات الإرهابية و تضررها جراء ذلك، و تتمثل في كل من منطقة الساحل الإفريقي و منطقة بحيرة تشاد، و القرن الإفريقي. إنها نفس المناطق التي اخترقها تنظيم الدولة وفق الأشكال الثلاثة المنوه عنها أعلاه.ستشهد هذه المناطق مضاعفة للنزاعات المسلحة و مزيدا من إضعاف للدول في مجالات كالأمن ، و الإستقرار، و الحكامة، و تحقيق التطور الإقتصادي و الإجتماعي (**ONU, s.d.**).

زد إلى ذلك أن تحالف تنظيم الدولة مع جماعات أخرى في منطقة الساحل الإفريقي كما هو الحال بالنسبة لفرع "القاعدة" بالمنطقة لن يثنيه عن فرض أولوياته حين تكون جميع الظروف مواتية.
(**Djallil**, **2019**)

ثانيا–التداعيات على الجزائر: يواجه عدد من الدول المجاورة للجزائر مشكلات تضاعف من عدم قدرتها على مواجهة أنشطة التنظيمات الجهادية، إذ تعرف ليبيا و مالي و النيجر مثلا عددا من المشكلات ذات الطابع المؤسساتي بما يجعلها عاجزة على بسط سيادتها على مجموع أقاليمها.
و بالنظر إلى اضطراب الحدود المشتركة بين الجزائر و بلدان هي مالي ، و ليبيا، و تونس، نظرا للتهديدات الإرهابية و تنامي الأنشطة الإجرامية مثل تهريب الأسلحة، و المخدرات و كذا تهريب الأشخاص، مع فشل الدولة المركزية في كل من ليبيا و مالي في بسط نفوذها على أجزاء كبيرة من أراضيها، فإن الدولة الجزائرية مطالبة بالعمل على بذل المزيد من الجهود لضمان الأمن على حدودها و في الوقت نفسه حدود الدول المجاورة، بخاصة ما تعلق بمراقبة تدفق الأشخاص و السلع و مختلف المواد في جميع الإتجاهات.
(**بن عنتر، 2016**)

6. خاتمة:

يمكن اختصار تنظيم الدولة في فكرة "الخلافة" و هو ما فتئ يبذل كل الجهود لبعثها بسرعة و بكل الوسائل، خصوصا و أن عناصره يتم تغذيتهم بالإعتقاد الذي مفاده أن الدول الغربية "الكافرة" التي ألغت الخلافة في السابق لم تكف عن الحيلولة دون استعادتها في ربوع العالم الإسلامي بمعية أنظمة الحكم "العميلة لها".

لذلك و خلافا ل"القاعدة" المنظمة الأم بالنسبة ل"تنظيم الدولة الإسلامية" التي دعت أولا إلى محاربة "العدو البعيد" المتمثل في الدول الغربية بالأساس، فإن "الجهاد" بالنسبة لتنظيم الدولة يجب أن ينطلق في الديار الإسلامية ضد كل من يقف في وجه تطبيق "الشريعة الصحيحة" مثلما كان الحال في العصر الأول من التاريخ الإسلامي، و ضد كل ما لا تنطبق مواصفاته مع هذه الفكرة.

هذه الفكرة تفسر الطابع الدموي للنظام الذي جسدها بين العراق و سوريا حيث تعرض كل من لا يتطابق معها إلى التقتيل، و الإستعباد ، و الإسترقاق، و الإغتصاب، و الإبتزاز، و ذلك قبل أن

يتدخل تحالف عسكري دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و مشاركة ما يربو عن الستين دولة لتسريع إسقاط "الخلافة".

لكن الفكرة لم تختف بل تم تسويقها إلى مناطق توفرت على نفس الظروف التي سهلت من تطبيقها في المرة الأولى، مثل إفريقيا التي شكلت ملاذا لها بمشكلاتها السياسية، و نزاعاتها و حروبها العرقية، و صعوباتها الإقتصادية، و ثوراتها الشعبية، و كل القلاقل التي أنتجت دولا فاشلة لا تقوى على بسط سيادتها على أجزاء كبيرة من أقاليمها.

لقد عمل تنظيم الدولة على اختراق مناطق عدة من القارة عن طريق إنشاء خلايا نائمة حيثما استعصى عليه الأمر، أو بعقد تحالفات مع جماعات جهادية قوية، أو بأخذ إقليم بالقوة و إخضاعه لفكرة "الخلافة" كما حدث في "سيرت" الليبية.

إن ليبيا و مالي و النيجر و تونس بقدر أقل هي دول تقع في جوار الجزائر و يعمل تنظيم الدولة على اختراقها بدرجات متفاوتة من حيث مقدرة الدولة المركزية بها على صد الإختراق مما يلقي على الدولة الجزائرية بعبء بذل مجهودات إضافية لصد اجتياح الفكرة لأراضيها و ذلك بالعمل على ما يلي:

-بذل المزيد من الجهود لتقوية الأسلاك الأمنية باختلافها، سيما تلك العاملة على الحدود مع الدول التي تعيقها مشكلاتها الداخلية من بسط سيادتها على مجمل أقاليمها، بغية ضمان تأمين التدفقات باختلافها.

-المساهمة قدر الإمكان في كل المساعي الدولية التي تعمل حقيقة و بشكل جدي على تجفيف كل ما من شأنه أن يعمق من المشكلات التي تعيشها الدول التي فشلت فيها الحكومات في تسويتها.

-العمل بكل الوسائل الدبلوماسية إن على الصعيد الثنائي أو في المحافل الدولية على توعية الدول، بخاصة الفاعلة منها، بخطورة الشبكات العابرة للحدود التي تشجع الهجرة غير الشرعية لدواعي اقتصادية نحو أوروبا انطلاقا من الدول الإفريقية المعروفة بهشاشتها.

5. قائمة المراجع:

(s.d.). Récupéré sur L'opération militaire alliée contre daesh: https://www.club.bruxelles2.eu, (consulté:16/03/2021).

Benraad, Myriam. (2016). Dans la tête de l'Etat islamique, aux sources de la violence, la revanche des parias. *Revue du crieur, La découverte*, pp. 60-69.

Bindner, Laurence., & Gluck, Raphael. (2020, 01 27). *Affaiblie mais pas hors-jeu: les récentes mutations de la propagande de l'Etat islamique*. Récupéré sur blog ultimaration: http://ultimaration-blog.org/archives/9135, (consulté:27/01/2020).

Chouraqui, Margaux. (2018). *La mythologie daech.* Paris: Edition de l'Observatoire/Humensis.

Djallil, Lounass. (2019). Le djihadisme au sahel après la chute de Daech. *Politique étrangère*, pp. 105-114:https://www.cairn.info, (consulté:25/03/2020).

France diplomatie. (2019, 11 14). *communiqué ministériel conjoint de la coalition internationale contre Daech*. Récupéré sur ministère de l'Europe et des affaires étrangères: https://www.diplomatie.gouv.fr, (consulté:16/03/2020).

Gagnon, Benoît. (2006, janvier 01). Les opérations terroristes réseaucentriques. *Erudit*,(n° 1, volume 39), pp. 23-42.

Hanne, O., & Flichy de la Neuville, T. (2014). *l'Etat islamique, anatomie du nouveau califat.* Union Européenne: Bernard Giovanangeli.

Hecker, Marc., & Tenenbaum, Elie. (2019, janvier). *Quel avenir pour le djihadisme? Al-Qaida et Daech après le Califat*. Récupéré sur Focus stratégique,(n°87), ifri: www.ifri.org.

Kepel, Gilles. (2014, septembre 15). *Le qutidien algérien El Watan*. Récupéré sur djazairess: www.djazairess.com

Luizard, Pierre.-Jean. (2015, 2017). *Le piège Daech, l'Etat islamique ou le retour de l'histoire.* Paris: La Découverte.

Moisseron, Jean.-Yves., & Tabib, Rafaa. (2016). Daech dans la Libye fragmentée. *Revue Hérodote*, (n°160-161).

Mouline, Nabil. (2016). *Le califat, histoire politique de l'Islam.* Paris: Flammarion.

ONU. (s.d.). *En Afrique, le terrorisme et l'extrémisme violent continuent de croître*. Récupéré sur ONU info: https://www.new.un.org, (consulté:25/03/2020).

الأمم المتحدة. (14 نوفمبر, 2014). *حكم الرعب: الحياة في ظل الدولة الإسلامية في العراق و الشام في سوريا*. تم الاسترداد من تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعينة بالجمهورية العربية السورية: www.ohchr.org

التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من الجزيرة نت: www.aljazeera.net

الجزيرة نت. (بلا تاريخ). *إرث البغدادي، انتشار أفكار التطرف أم أفول الرمز*. تم الاسترداد من الجزيرة نت: www.aljazeera.net

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان. (أكتوبر, 2018). *العراق، الجرائم الجنسية و الجنسانية المرتكبة ضد المجتمع الإيزيدي: دور المقاتلين الأجانب في تنظيم داعش*. تم الاسترداد من الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: www.fidh.org

برجر جيه إم. (09 ماي, 2015). الصراع على قيادة الجهاد العالمي بين الدولة الإسلامية و تنظيم القاعدة. *السياسة الدولية*.

بلهول، نسيم. (23 مارس, 2020). *تنظيم الدولة و التمدد في إفريقيا: الإستثمار في الهشاشة*. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: http://studies.aljazeera.net

بن عنتر، عبد النور. (أكتوبر, 2016). البعد الإفريقي للأمن القومي الجزائري. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، (العدد 11)،الصفحات 37-61.

جنوجتن، ساسكافيان. (أفريل, 2016). *محاربة تنظيم داعش في ليبيا*. تم الاسترداد من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية: www.eda.ac.ae

روبنسون، إريك. و آخرون.(2017). *عندما تصل الدولة الإسلامية إلى المدينة، التأثير الإقتصادي لحوكمة الدولة الإسلامية في العراق و سوريا*. تم الاسترداد من مؤسسة راند: www.rand.org

صالح عباس، عباس. (بلا تاريخ). *الإرهاب في شرق إفريقيا، إثيوبيا في مرمى تهديدات داعش و الشباب*. تم الاسترداد من العربي كو: http://www.alaraby.co.uk/investigations

كونوتال بن، لا ندر ناتاشا، جاكسون كيمبرلي. (2017). *التغلب على تنظيم الدولة الإسلامية، اختيار استراتيجية جديدة للعراق و سوريا*. تم الاسترداد من مؤسسة راند: www.rand.org

مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة. (بلا تاريخ). *كيف تواجه دول وسط و غرب إفريقيا نشاط تنظيم داعش*. تم الاسترداد من https://future.uae.com

وحدة الدراسات و الأفكار. (2015). تنظيم الدولة، النشأة و الأفكار. *مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات*، الصفحات 1-22. https://tikercenter.com,(consulté:21/03/2021)

دور الإعلام في مواجهة النّشاط الدعائي للجماعات الإرهابية

Information as a response to the propaganda activities of terrorist groups

حيدر عمر

جامعة الجزائر 3، casbah28@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/09 *تاريخ القبول: 2021/06/20* *تاريخ النشر: 2021/06/27*

ملخص:

يتطلّب التصدّي لظاهرة الإرهاب اعتماد منهج شمولي وتضافر جهود كل أطياف المجتمع، إلى جانب استخدام الأساليب الإعلامية لمواجهة النشاطات التحريضية للجماعات الإرهابية والتكفل بـ "متلازمتها الأيديولوجية"، حيث تهدف المقالة إلى إبراز العلاقة بين الإعلام والأمن عامة، ودور الإعلام الأمني في هذا المجال، وذلك انطلاقا من بعض الأطر النظرية والمرتبطة بعلم النفس الأمني أو نظريات مثل نظرية "حارس البوابة" أو نظرية "التطعيم أو التلقيح"، بحيث توصلت المقالة إلى مجموعة من النتائج لعل أبرزها ضرورة تحصين الشباب لإزاء النشاطات الهدامة عبر إزدواجية الإعلام والتوعية.

كلمات مفتاحية: التحريض، التوعية، الدعاية، الإعلام الأمني، الجماعات الإرهابية

Abstract:

Fighting the phenomenon of terrorism requires the use of a holistic approach with concerted efforts from all parts of society as well as the use of mass media to deal with the subversive activities of terrorist groups and their "ideological aspect", so that the article can highlight the relationship between mass media and general security, as well as the role of the security media in this area, based on some theoretical frameworks in this field and related to the field of psychology of security or theories such as the "Gatekeeping" theory or the "Vaccination or Immunisation" theory, where the study led to a series of results, perhaps the most important of which is

the need to immunise young people against destructive activities through duplication of information and awareness.
Keywords: Incitement, awareness; propaganda ; security information, terroriste groups

المؤلف المرسل: حيدر عمر

1. مقدمة: يتطلّب فهم ظاهرة الإرهاب وتداعياتها التوقف عند العلاقة التكاملية بين الإرهاب ووسائل الإعلام على اعتبار أن الجماعات الإرهابية لا تستطيع أن تنشط وتستمر بدون اتصال. فمن خلال شبكة الاتصالات العالمية، مثلا، والتي أصبحت متاحة بشكل واسع أصبح في وسع هذه الجماعات نقل رسائلها التحريضية، في الحال، إلى المجتمع العالمي.

تعتمد هذه الجماعات، بكلّ أطيافها، لتحقيق أهدافها على عنصرين أساسيين هما: خلق جو من الخوف ونشر القضية، وهذا تحديدا أحد أشكال الحرب النفسية. فالإرهاب لا يهدف، أساسا إلى احتلال الأرض أو الإقليم أو تحقيق أغراض وأضرار عسكرية بالخصم، فحسب، بل يهدف أيضا، إلى كسر معنوياته وإكراهه على اتخاذ قرار لم يكن ليتخذه لولا العمل الإرهابي. كما يسعى إلى نشر الخوف بين القوى السياسية الحاكمة حتى تضطر للتنازل عن بعض سياساتها ومواقفها لإنهاء حالة عدم الاستقرار.

تتطرق المقالة بالبحث، من هذا المنطلق، إلى تبيان الدّور الذي تلعبه "الإدارة الدعائية" للجماعات الإرهابية وذلك من خلال طرح الإشكالية الآتية: **كيف يساهم الإعلام والتّوعية في مواجهة التّحريض و"الدعاية الهدامة" للجماعات الإرهابية؟**

للإجابة على هذه الإشكالية يمكننا أن نستعين بالفرضيات التالية:

-يحتاج التعامل مع الجماعات المتطرفة إلى منهج شمولي في عناصره وأبعاده بما فيها التخلص من نزعة التطرف "La déradicalisation".

- تمنح وسائل الإعلام مناعة للمجتمع من التأثر بأفكار الجماعات المتطرفة والتكفّل بـ "متلازمتها الأيديولوجية" التي تضفي عليها الشرعية والمشروعية الضرورية.

- يحصن الإعلام الدعائي أو الإعلام الأمني بأدواته وبمضمونه المجتمع من التأثر بالرسائل والحملات التحريضية للجماعات المتطرفة.

بغية دراسة الإشكالية التي انطلقنا منها تم الارتكاز على أطر نظرية مرتبطة بعلم النفس الأمني ونظريات الإعلام الأمني مثل نظرية "حارس البوابة" و"نظرية التطعيم أو التلقيح" ، إلى جانب الاعتماد على المحاور الرئيسية الآتية:

- التحريض والحرب النفسية باعتبارهما وسيلتان في النزاعات اللاتماثلية.
- الإعلام كوسيلة للمواجهة والوقاية إزاء "الدعاية الهدامة".
- الإعلام الأمني كآلية للتوجيه والتوعية لإشراك كافة أطياف المجتمع في مواجهة الجريمة الإرهابية

1- التحريض والحرب النفسية باعتبارهما وسيلتان في النزاعات اللاتماثلية:

تبحث الجماعات الإرهابية، من خلال الإعلام، عن إثارة الشعور بعدم الاستقرار واللاأمن في المجتمع، وبالتالي ضعف قبضة النظام السياسي وعدم قدرته على ضبط الأمن بما يؤثر في الرأي العام الخارجي وتحقيق انعكاسات سياسية واقتصادية سلبية، وذلك من خلال إبراز صورة الدولة الفاشلة غير القادرة على التحكم وفرض سلطتها على كامل ترابها.

تصب هذه الإستراتيجية في صميم معنى الإرهاب على اعتبار أنه " مجموع نشاطات وأفعال تهدف إلى زرع الرعب وسط السكان لانتزاعهم من نفوذ السلطات الشرعية" (Kirschbaum, 2004, p. 28). وتستعين الشبكات الإرهابية لهذا الغرض "بسلاح

الاتصال" لنشر الخوف الناتج عن العنف الممارس ضد مختلف فئات المجتمع، وتطبيق العامل النفسي والدعائي في "حرب استنزاف" قائمة على الترهيب والاستفزاز وإشاعة الفوضى والانهيار. فما يريده الإرهابيون هو "عدد قليل من الناس يُقْتلون، وعدد كبير من الناس يشاهدون أو يسمعون" (Emmanuelle Bribosia, 2002, p. 15)

1-1 في مفهوم التحريض:

يعرف **التحريض** عامة بأنه كل تصرف أو نشاط خفي أو سري، يمارس باتجاه شعب أو أمة بغرض تغيير شكل الدولة والمجتمع بوسائل غير قانونية، وهو نوعان: شخصي موجه إلى فرد من أفراد معينين بأشخاصهم، وعمومي أو جماعي وهو الأخطر إذ أنه موجه إلى جمهور الناس وتتوسع فيه الظاهرة الإجرامية حتى تشمل مجموعة كبيرة من الناس فضلا عن إشاعة الفوضى والفساد داخل المجتمع (المراغي، 1998، صفحة 346).

لقد أشارت المادة 87 مكرر 4 من قانون العقوبات الجزائري إلى الأفعال التي يمكن تسميتها بالأفعال التحريضية أو التخريبية بالقول: "يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا، في مفهوم هذا الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي:

- بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم.
- عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية.
- الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش أو تدنيس القبور.
- الاعتداء على وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة والاستحواذ عليها أو احتلالها دون مسوغ قانوني.

- الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقائها عليها أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر.
- عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام.
- عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتهم أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات.

ونشير في هذا السياق إلى ملاحظة منهجية، وهي أن القانون فيه ما هو نص وفيه ما هو فهم، وهو ما تم اعتماده للتفريق بين التحريض، والتخريب والإرهاب، حيث يتجسد النشاط التحريضي، أو التخريبي، أو الهدام عمليا من خلال العناصر الآتية:

أولا: من خلال الهدف النهائي الذي يسعى إليه وهو الإطاحة بالنظام والمؤسسات بهدف الوصول إلى السلطة. غير أنه لا يمكن تحقيق هذا الأمر خارج إطار الانقلاب، كما يتطلب التحقيق التدريجي لأهداف مرحلية (وسيطة) والتي، غالبا، ما تكون متداخلة فيما بينها كعزل النظام وتشويه صورته، تقويض سلطته من خلال إبراز عجزه وعدم قدرته على أداء مهامه، خلق حالة من التوتر، الخوف واللاأمن والأزمة التي يمكن أن تعيق إرادة المقاومة لدى الشعب.

ثانيا:إيجاد واستغلال ذريعة، أو فرصة، أو سبب لإطلاق "الشرارة التّحريضية" من خلال توظيف تأثير العوامل الآتية:

- عوامل داخلية متمثلة خاصة في حالة قائمة على عدم الرضا ومُفضية إلى "مشاريع ثورية" تقودها حركة أو حزب معارض يستغل هذا الوضع ضد السلطة باسم العدالة، أو الإنسانية أو حتى العودة إلى أصولية معينة.

- عوامل خارجية متمثلة أساسا في نماذج وحركات وأيديولوجيات ثورية بإمكانها أن تولد أوضاع تحريضية لاسيما إذا ما ارتكزت على الحركات الشعبية أو الجماهيرية.

ثالثا: الدعاية التي تشكل رهان نضال الحركات التحريضية وذلك من خلال الترويج لأفكار قوية والالتزام إزاء التطلعات الشعبية أساسا، والبحث عن تأثير وسط الأغلبية عبر شعارات مثل "الأرض للمزارعين" "السلام للجميع" أو "لا شرقية لا غربية، إسلامية".

تُوظف الدعاية لاستغلال كل الأوضاع التنازعية كتعارض بعض الخصوم (إثنيات، طوائف وغيرها، أو محاكمة زعماء أو أعضاء منظمة أو حركة أو حزب ما) بحيث تأخذ أشكالا متعددة فهي:

- شفوية وتكون بشكل سري أو مُتكتم من شخص لآخر، أو علنية بمناسبة تجمعات شعبية (مهرجانات اجتماعات، محاضرات...).
- كتابية في شكل كتابات حائطية، منشورات ومطبوعات، ملصقات، مجلات، جرائد، سِيَر ذاتية ..إلخ.
- سمعية عبر الإذاعة مثلا، الأشرطة السمعية البصرية، الأقراص المضغوطة وشبكة الأنترنيت ..إلخ.

تتحدّد، على ضوء العناصر السابقة، الأهداف الرئيسة لنجاح النشاط التحريضي وفي مقدمتها الدعم الشعبي، الذي، حتى وإن كان ضئيلا، يوظف لتبرير "خاصية النضال" بتقديمها على أنها هدف بالنسبة للشعب. كما يضمن هذا الأمر بقاء العناصر التحريضية وتمتعها بحد أدنى من الأمن والدعم. فالتحريض موجه، دائما، ضد عدو معين بغرض عزله عن الشعب وبالتالي، فالهدف الأول الواجب تحقيقه هو كسب هذا الأخير، إلى جانب مؤيدين جدد عبر توظيف تقنيات منقسمة إلى مجموعتين أساسيتين هما:

الأولى: "**هدامـــة**" وتكـــون موجهـــة ضـــد المجتمـــع عامـــة بهـــدف المســـاس بهيكـــل النســـيج الاجتماعي.

الثانيـة "**بنـاءة**" موجهـة نحـو "المنظمـة التحريضـية" في حـد ذاتهـا وتتمحـور أساسـا حـول انتقـاء وتكـوين قاعـدي للنشـطاء جلـب مختلـف الفئـات عـبر حملـة نفسـية أو اسـتغلال التناقضـات، إلى جانـب التوسـع عـن طريـق تـأطير الفئـات المتعاطفـة أو المتبنيـة لأيـديولوجيتها التحريضـية إلى حـد الإحسـاس بانتمائهـا إلى فرقـة "مصـطفاة" أو "ناجيـة" مـثلا في مواجهـة "زيـغ وانحـراف" بـاقي فئـات المجتمع الموصوفة إما بالعلمانية، أو التبديع، أو الضلال.

قـد ترتكـز النشـاطات التحريضـية، أيضـا، في هـذا المقـام، علـى أفكـار قويـة جالبـة للاهتمـام سـيما تلـك الـتي تعجـز السـلطات عـن حلهـا ومعالجتهـا (سياسـية، إيديولوجيـة، اقتصـادية إجتماعيـة، وحـتى مخياليـة) وبتطبيـق مجموعـة مـن النشـاطات يوظـف بعضـها للتلاعـب واسـتقطاب الفئـات المختلفـة والـبعض الآخـر لمهاجمـة النظـام السياسـي كالاحتجاجـات العصـيان المـدني والتمـرد العـام، الأعمـال التخريبيـة والإرهابيـة، أو محاولـة التوغـل في التنظيمـات السياسـية أو مؤسسـات صنع القرار.

1-2 في مفهوم الحرب النفسية:

تحمل **الحرب النفسية** مسميات عديدة، منها:

- "حرب تحطيم المعنويات".
- "حرب الأعصاب".
- "حرب غسيل الأدمغة".
- "حرب العقول".

- "حرب الأفكار".

بالنتيجة، فهي "فن يستهدف تحطيم العدو دون حرب وإنزال الهزيمة به دون قتال" (المنياوي، 2010، صفحة 5) وتعتبر أخطر سلاح حربي تم استخدامه منذ أقدم العصور لفرض إثارة الصراعات والفتن بين صفوف العسكريين وشق وحدة الصف الوطني.

يشير **حامد ربيع**، في هذا السياق، إلى أنه يمكن تعريفها، من ناحية أخرى، بأنها: " نوع من القتال النفسي لا يتجه إلا للعدو ولا يسعى إلا لتحطيم النواحي المعنوية له بجميع الوسائل للقضاء على أية صورة من صور الثقة بالنفس، التي قد تولد فيه المقاومة أو عدم الإذعان والاستسلام" (ربيع، 1971، صفحة 73).

توصف الحرب النفسية، على العموم، بأنها "حرب باردة"، و"حرب أفكار" تهدف الحصول على عقول الرجال وإذلال إرادتهم. فهي حرب إيديولوجية عقائدية، وهي أيضا حرب أعصاب وحرب سياسية، وحرب دعاية وكلمات وإشاعات، وهي حرب تزلزل العقول وتغير السلوك.

يشن هذا النوع من الحرب أثناء عمليات عسكرية معينة كمواجهة الجماعات المسلحة لأهداف عامة على غرار إضعاف المعنويات والفعالية العسكرية للجماعات المسلحة أو إيجاد جو عام من النزاع الداخلي وسطها، أو دعم العمليات السرية للقوات النظامية ورفع المعنويات في صفوفها، إلى جانب إقناع سكان المناطق التي تعرف نشاطات أو تحركات الجماعات المسلحة بدعم العمليات العسكرية للقوات النظامية.

تتنوع الأساليب غير المادية المستخدمة، لهذا الشأن، حسب ملاءمتها، كما أن الاختيار مرهون بالهدف المسطر، فقد تكون المكر والخداع، أو التهديد والترهيب، أو الدعاية الإعلامية التي تعتبر جزء من الحرب النفسية وشكل من أشكالها حيث قال **بول لينباج Linebarger Paul**، في هذا الشأن: "إن الحرب النفسية هي استخدام الدعاية ضد العدو

مـع إجـراءات عمليـات أخـرى ذات طبيعـة عسـكرية واقتصـادية أو سياسـية بمـا تتطلبـه الدعايـة". كمـا أنهـا أيضـا حسـبه: " تطبيـق لـبعض أجـزاء علـم الـنفس لمعاونـة المجهـودات الـتي تبـذل في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية".

1-3 تدابير مكافحة التحريض أو "التحريض المضاد":

تُعَـبِر تـدابير مكافحـة ومناهضـة التحـريض أو "التحـريض المضـاد" عـن نشـاط مركـب يسـمح بمواجهـة التحـريض، ويمـس الحقـول والمجـالات الـتي يـبرز ضـمنها كالنفسـية، والسياسـية والعسـكرية والاقتصـادية والأخلاقيـة. وتتطلـب هـذه العمليـة توحيـدا للعقيـدة والنوايـا، وتحضـير ملائـم للسـلطات المسؤولة عن إدارة العملية والتخطيط لها إلى جانب تلك المكلفة بتنفيذها.

تتطلـب مواجهـة المخـاطر والتهديـدات الناتجـة عـن النشـاطات التحريضـية، تبعـا لـذلك، تبـني سلسـلة مـن التـدابير الدفاعيـة كتلـك الراميـة إلى تقويـة ودعـم معنويـات القـوات النظاميـة مـن خـلال غـرس عقيـدة متوافقـة مـع مـا هـو دائـم ومطـابق لمـا هـو مقـرر في الدسـتور وتفاديـا لتشـكيل حركـات تحريضـية في صـفوفها وحمايـة هياكلهـا ووسـائلها. وترتكـز هـذه العمليـة علـى سلسـلة مـن المبـادئ مـن أهممها:

- مواجهة النشاطات التحريضية بواسطة سكان المناطق التي ينشطون بها، وليس قط ضدهم.
- ينبغـي معارضـة ومواجهـة الأفكـار الـتي تـدافع عنهـا الدعايـة التحريضـية بأفكـار أكـبر منهـا بالتوازي مع قمع عنف الجماعات المسلحة بكل قوة وفي إطار الشرعية.
- لا ينبغـي أن تقتصـر مواجهـة النشـاطات التحريضـية علـى تـدابير عسـكرية فحسـب، بـل تستوجب تدابير أخرى سياسية، اقتصادية، نفسية، أخلاقية، وثقافية.

- لا يجب أن يتوقف تحليل إمكانات النشاطات التحريضية عند حدود الإقليم المستهدف بل ينبغي توسيعه حتى يشمل أسباب وأصول النشاط التحريضي وكامل القوى التي تتدخل فيه.
- ينبغي أن تشتمل مواجهة النشاطات التحريضية على تدابير داخلية وخارجية معا بطابع دعائي سياسي واقتصادي أو غير ذلك.

يتمثل الهدف المباشر للقوات المسلحة، بعد انطلاق وانتشار نشاطات الجماعات المسلحة العمل على تدميرها والتصفية الجسدية لعناصرها بمعنى "إصطياد السمكة" بغرض إيجاد وضع ملائم لاستعادة الأمن العام. يتميز العمل العسكري، في هذا السياق، بإتباع اللامركزية التي تُمكن من الاستغلال الأمثل وتوفير المعلومة العملياتية.

يُناط بالقوات النظامية، أيضا، تأدية مهام مختلفة كحماية السكان وتحفيزهم على التعاون معها بهدف العزل التدريجي للجماعات المسلحة، والقضاء على قدراتها القتالية من خلال تجفيف مصادرها اللوجيستية أي "نزع وتجفيف الماء".

يتطلب تسيير عملية المواجهة سلسلة من التدابير الرامية إلى القضاء على الجماعة الإرهابية سياسيا وإداريا، وتأثيرات العمل النفسي الذي تقوم به، وكذلك العمليات العنيفة التي يحاول إنجاحها وتحقيق أهدافها على الميدان.

يشتمل التخطيط العام لمواجهة النشاطات التحريضية انطلاقا مما سبق، على مجموعة من التدابير والإجراءات الرامية إلى:

- البحث في أسباب السخط وعدم الرضا لغرض اقتراح توصيات لأجل انتفائها أو التقليص منها على الأقل.

- ضمان دعم السكان أو الشعب عن طريق مجموعة من القرارات والإصلاحات المفيدة والفعالة في المجالين السياسي والاجتماعي.
- التصدي ومواجهة آثار الدعاية التحريضية عن طريق حملة نفسية واسعة ودعاية ذات انعكاس داخلي وخارجي.
- تكثيف مراقبة السكان والقضاء بواسطة تدابير قوية على المنظمة السياسية والإدارية للتحريض.
- تفكيك شبكات ومجموعات الدعم.

2-الإعلام كوسيلة للمواجهة والوقاية إزاء "الدعاية الهدامة":

يلعب الإعلام دورا مهما في تدعيم مساهمة المواطنين من أجل إفشال المخططات الإرهابية، لاسيما من خلال برامج إعلامية قادرة على تنمية الحس والوعي الأمني لديهم بالارتكاز أساسا على كشف زيف دعاوى الإرهابيين. كما أضحت وسائل الإعلام من أهم وسائل التنشئة الاجتماعية التي تساهم بشكل كبير في ترسيخ القيم السائدة وتثبيت العلاقات القائمة بين مختلف المؤسسات والمواطنين.

تبرز، هنا، ضرورة مساهمة المواطنين الفعالة في تزويد قوات الأمن بما لديهم من معلومات أو بيانات حول نشاط الجماعات الإرهابية حتى يتسنى لها إفشال مخططاتها وعملياتها، وعدم الانتظار لحين وقوعها حتى لا يكون لهم دائما "اليد العليا" أو الأسبقية في التنفيذ والفرار (Gere, 1997, p. 16).

كما لا يمكن أن تكون مواجهة الإرهاب مهمة الشرطة أو مصالح الأمن وحدها أو من خلال القمع فحسب، بل هي قضية المجتمع ككل لأن الضرر المباشر يقع على المواطنين (الفتاح، 1993، صفحة 2)

وبالتالي ضرورة تعاونها مع الأجهزة الأمنية وفي مقدمتها مصالح الشرطة، وذلك بحكم كونها في احتكاك دائم معهم وتمارس مهامها في محيطهم.

2-1 أهمية الإعلام في ترسيخ الحس أو الوعي الأمني:

أكد العديد من الباحثين، على غرار **علي فايز الجحني**، على أن خير استراتيجية للوصول بالرأي العام إلى تحقيق التعاون الأمني الإيجابي وتنمية الوعي الجماهيري بالآثار السلبية المترتبة على الجرائم الإرهابية هو أن تعمل وسائل الإعلام على تكثيف الحملة الإعلامية على الإجرام والمجرمين، وبث روح احترام آدمية الإنسان وكرامته. كما لابد من العمل بدأب على انتهاز كل فرصة ممكنة، لاستنكار عمل الإرهابيين والابتعاد ما أمكن عن نشر الظروف التي قد يُستشف منها العطف عليهم أو التماس العذر لهم، بل يمكن أن يصور رجل الإعلام المحترف للقارئ أو المستمع أو المشاهد، حالة ضحايا اعتداءاتهم وأُسَرهم التي تركت بغير عائل يرعاهم ويقوم على شؤونهم.

ولا تقف مهمة الأمن عند حد محاربة الجرائم والنشاطات المعادية، والمحافظة على الاستقرار والسكينة العامة، وسلامة البشر والممتلكات، بل ينبغي من إيجاد مناخ فعال ومثمر من التعاون الناجح بين رجال الأمن والمواطنين لتبصيرهم بدور هؤلاء في مجال مواجهة الإرهاب، وحتى لا تظل جهودهم محدودة الإمكانية وغير متكاملة. وتعتبر وسائل الإعلام خير من يقوم بتعميق جسور التعاون بما تملكه من تأثير وقدرة على تنمية الوعي الاجتماعي وتوطيد الانسجام الداخلي لضمان حماية الأمن والسيادة والرخاء.

تتولى وسائل الإعلام، أيضا/ مهمة إعلام المواطنين من خلال إعداد مواد إعلامية تكفل إيضاح الدور الذي تلعبه الأجهزة الأمنية في مجال منع الجريمة ومكافحتها، فمن شأن ذلك تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى المواطنين وتصحيح الأفكار الخاطئة عن أجهزة الأمن ونزاهتها (الجحني، 2000، صفحة 237).

كما ينبغي عليها أن تراعي في هذا المجال بث الثقة في نفوس المواطنين وإرشادهم وتوجيههم لما يجب فعله عند مواجهتهم خطرا داهما، وإيضاح الإجراءات الواجب اتباعها عندما يتعرضون لاعتداء إرهابي، وأهمية الإبلاغ عنه من أقرب وسيلة اتصال لأقرب جهة أمنية.

2-2 آليات الإعلام في مواجهة النشاطات الإرهابية:

تتضمن خطة الإعلام في مواجهة الجماعات الإرهابية، عموما، مبادئ وأسس هي:

- ينبغي أن تتسم برامج الإعلام بـ**المصداقية** وذلك بالتعقل وعدم المبالغة والموضوعية والحياد في تغطية الأحداث الإرهابية.
- تغطية الأحداث الإرهابية **بتوازن** غير مخل، بعيدا عن الإثارة، كما أن التجاهل التام أو ما يعرف بالتعتيم الإعلامي المتعمد ليس عمليا بل غير مرغوبا فيه.
- إلتزام المسؤولية الإعلامية نحو المجتمع، وذلك من خلال مواجهة الشائعات المتداولة، التي لا أساس لها وأهمية التنسيق مع الأجهزة المعنية بمواجهة الإرهاب لاسيما عبر المشاركة في إعداد خطط المواجهة الإعلامية وتفعيلها من خلال الآليات الخاصة بها (شعبان، 2005، صفحة 30). وتتفرع عن هذه الأسس والمبادئ سلسلة من الآليات نوردها كالتالي:

2-2-1 آليات الإعلام في مساعدة أجهزة الأمن لكشف النشاطات والعناصر الإرهابية والقضاء عليها:

- التوعية الإعلامية بظاهرة الإرهاب وتتبعها، والتوعية بمضمون القرارات الدولية المنظمة للقضاء عليها.
- مساهمة الإعلام في التعاون مع الأجهزة الأمنية وحث المواطنين وتوعيتهم بالأساليب الصحيحة للإبلاغ عن جرائم الإرهاب.

- تسليط الضوء على جرائم الإرهاب إعلاميا ومحاولة تغيير صورة الأحياء والمناطق التي "احتضنت" الجماعات والعناصر الإرهابية في وقت سابق.

2-2-2 آليات الإعلام في توجيه المجتمع إلى نبذ الإرهاب:

- تسخير المجالات الفنية لكشف مضمون الإرهاب من الداخل، إلى جانب التركيز على اعترافات الإرهابيين الموقوفين.
- إبراز الأضرار الناتجة عن الأعمال الإرهابية، ونشر وإذاعة آراء وشهادات أهالي الإرهابيين مثلا حول ما ارتكبه أبنائهم، ورفضهم لهذه الأفعال.
- توعية أفراد المجتمع لعدم الاستجابة لمطالب الجماعات الإرهابية وتذكيرهم بدور الشريعة والقانون والدولة في القضاء على الإرهاب.

2-2-3 آليات الإعلام للتأثير على الإرهابيين أنفسهم ودفعهم إلى نبذ الإرهاب:

تعتبر هذه الآلية من أعقد آليات المواجهة مع الإرهاب حيث تهدف إلى تجفيف منابعه والقضاء على بؤره بالاعتماد على ما يلي:

- تقديم صور الجرائم الإرهابية طبقا لواقعها البشع.
- الاستعانة بأُسَر الإرهابيين (الأب والأم والزوجة والأبناء الراشدين) لمناشدتهم لإيقاف نشاطاتهم وتسليم أنفسهم للسلطات.
- تثمين نجاحات قوات الأمن في مواجهة الجماعات المسلحة، وهو ما من شأنه إرباك صفوف هذه الجماعات وزرع مشاعر الريبة ضمنها خيفة احتمال وقوع "اختراقات" أمنية في وسطها.
- التأكيد على استمرار الحياة بصورتها العادية في وسط المجتمع وعودة المواطنين إلى قُراهم وإلى المناطق المعزولة في الأرياف بعدما غادروها خوفا وهروب من التصفية والابتزاز.

- تكثيف لقاءات التوعية مع الإرهابيين المقبوض عليهم بهدف تصحيح المفاهيم والقناعات المغلوطة لديهم.

2-2-4 آلية الإعلام في استعادة الثقة في قوات الأمن ورفع الروح المعنوية للشعب في مواجهة الإرهاب:

- التعبئة ونشر ثقافة مقاومة الإرهاب وعدم الاستجابة للإرهابيين.
- إبراز جهود السلطات في تأمين سلامة المواطنين والتصدي للمخططات الإرهابية والقبض على عناصر الجماعات المسلحة.
- إبراز أساليب ووسائل ارتكاب الجرائم الإرهابية، إلى جانب الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها المواطن وذلك لدفعه إلى اتخاذ أعلى درجات الحيطة والحذر لتأمين حياته وماله.
- تعريف المواطن بخطط مصالح الأمن في تحقيق الأمن لتطبيق القانون وتوضيح أهداف التعليمات والتوصيات التي تصدرها الأجهزة الأمنية، وانعكاساتها على المواطن وسلامته.
- تقديم صورة عن سلوك مقبول لرجل الأمن والأطراف المعنية بمواجهة الإرهاب والجهود والتضحيات التي يبذلها لأمن المواطنين وسلامتهم.
- تقديم صورة فعلية للإرهابيين بحيث لا تجعل منهم "أبطالا" يقتدى بهم ولا تقدمهم في صورة تدفع إلى الإشفاق عليهم والتعاطف معهم (اللحام، 2014، صفحة 248).

3 – الإعلام الأمني كآلية للتوجيه والتوعية لإشراك كل أطياف المجتمع في مواجهة الجريمة الإرهابية:

يتوقف وجود إعلام أمني فاعل وناجح على قناعة الأجهزة الأمنية بأهمية هذا النوع من الإعلام وتعاونها لتغذيته بالحقائق الأمنية والمعلومات الدقيقة والموثقة لتقوم وسائل الإعلام

المختلفة بعد ذلك بإعدادها بشكل إعلامي يتناسب والرسالة الإعلامية المطلوبة، لعرضها على جمهور المتلقين بما يحقق التجاوب والتفاعل مع الأفكار الأمنية المطروحة.

يُعد مصطلح **الإعلام الأمني** حديث النشأة وذو دلالة على الأمن الداخلي للدولة والمجتمع أكثر من غيره من أنواع الأمن حيث يساهم في خدمة أمن المجتمع واستقراره، مرتكزا على الرّصيد الفكري والثقافي للأمة. وقد عُرف هذا الأخير على النحو الآتي: "مختلف الوسائل الإعلامية المدروسة التي تَصدر بهدف توجيه الرأي العام لتحقيق الخطة الشاملة والتصدي للأسباب الدافعة لارتكاب الجريمة والتوعية بأخطار ومخاطر الجرائم، و إرشاد المواطنين بأسلوب يضمن عدم وقوعهم ضحية للجريمة أو التورط في ارتكابها، وكذا بتبصير الجمهور بأساليب الوقاية من الجريمة من خلال تدابير مختلفة وتنمية حسهم الأمني، وإشعارهم بمسؤوليتهم الجماعية عن مكافحة الانحراف والجريمة، ونشر الحقائق عن الأحداث الأمنية دون تهويل أو تهوين بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على التعاون مع رجال الشرطة، وإبراز الوجه الحقيقي الإيجابي لخدمات رجال الشرطة ودورهم الإنساني والاجتماعي وإسهامهم في حفظ حركة الحياة بانتظام واطراد مع إظهار تضحيات رجال الشرطة لتحقيق الأمن والأمان" (بوادي، 2004، صفحة 88).

– "النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية والآراء والاتجاهات المتصلة بها والرامية إلى بث مشاعر الطمأنينة والسكينة في نفوس الجمهور، وذلك من خلال: تبصيره بالمعارف والعلوم الأمنية ترسيخ قناعاتهم بأبعاد مسئولياتهم الأمنية، وكسب مساندتهم في مواجهة صنوف الجريمة وكشف مظاهر الانحراف".

– "كل الجهود التي تهدف إلى إيجاد واستثمار علاقة إيجابية متبادلة بين أجهزة الأمن ووسائل الإعلام، بغرض التوظيف العلمي الهادف لهذه الوسائل في خدمة الأمن وإيصال رسالته للجمهور".

– "يعد الإعلام الأمني نمطا إعلاميا هادفا يخدم المصلحة العامة للبلاد بوجه عام، والمسائل الأمنية بوجه خاص كونه يهدف إلى زرع الأمن والطمأنينة في نفوس أفراد المجتمع بشتى شرائحه مستخدما مختلف فنون الإعلام من كلمات وصور ورسوم وألوان ومؤثرات فنية أخرى، معتمدا على المعلومات والحقائق والأفكار ذات العلاقة بالأمن التي يتم عرضها بطريقة موضوعية، وهذه مسئولية رجال الإعلام، وذلك من منطلق مسئولياتهم الثقيلة الملقاة على عاتقهم وتؤديها هذه الوسائل في إطار وظيفتها الاجتماعية والسياسية في المجتمع، حيث أنها مسئولة مسئولية مباشرة عن الإسهام في حركة تطور المجتمع والالتزام بغاياته وطموحاته، وهو إعلام يهدف إلى المواجهة الحاسمة والسريعة لكل ما يهدد وظيفة الأمن وكسب ثقة الناس.

يكتسي هذا النوع من الإعلام طابعا حساسا، فلا يستطيع كل محرر أن يخوض فيه لتشعب موضوعاته، إلى حاجة هذه الأخيرة إلى قدرات تحريرية خاصة وإلمام دقيق بأبعاد ومسئوليات المجالات الأمنية. ولا يقتصر هذا الأمر على ما تصدره الأجهزة الأمنية وتقوم وسائل الإعلام بنشره في شكل بيانات وإيضاحات فقط، بل يتعداه إلى تهيئة قدرات مؤهلة من القائمين بالاتصال للكتابة والخوض في الموضوعات الأمنية وكلهم وعي بمدى المسئولية الملقاة على عاتقهم ومدركين كل الإدراك كافة الأبعاد الأمنية والأضرار الاجتماعية وغيرها من جراء نشر لمثل هذه المواضيع الحساسة.

أضحى الإعلام الأمني الحديث، على هذا الأساس، نتاج تكامل أداء مختلف قطاعات المجتمع لدورها في هذا المجال، وينبغي ألا تقتصر مهمة تغطية ومعالجة القضايا الأمنية على الأجهزة الأمنية أو وسائل الإعلام الرسمية فقط، بل من المستحب أن يشمل ذلك وسائل الإعلام الخاصة التي ينبغي لها القيام بدور رئيس في الاستراتيجية الأمنية للمجتمع وذلك من خلال أداء وظائف متعددة من أهمها:

– إيجاد صورة ذهنية إيجابية لدى المواطنين عن الأجهزة الأمنية ووظائفها ومهامها.

- تنمية روح المشاركة والارتباط بين أجهزة الأمن وأبناء المجتمع.
- إعداد البيانات والأخبار الإعلامية المتعلقة بالجوانب الأمنية.
- التغطية الإعلامية للأنشطة وكافة الأحداث المتعلقة بأجهزة الأمن.
- التوعية بكل ما هو جديد في نطاق الجريمة خاصة الجرائم الإلكترونية وغيرها من أنواع الجرائم الجديدة وغرس المفاهيم الأمنية لدى المواطنين وتحصينهم إزاءها الجريمة، وذلك بدعم أوجه التعاون مع الأجهزة الأمنية.
- التعريف بالسياسات والأنشطة الأمينة المختلفة والاستطلاع المنتظم لآراء المواطنين
- السعي المستمر والمنظم لتشكيل بيئة حاضنة للأنشطة الأمنية وخلق رأي عام مساند لها
- إيجاد الآليات التي تكفل التنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة في المجتمع
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة داخليا وخارجيا بصدد الموضوعات الأمنية أو ذات الصلة بالأجهزة الأمينة وتوثيقها وتحليلها من زوايا ومنظورات متعددة والاستفادة منها في وضع الاستراتيجيات والخطط الأمنية.

خاتمة:

لا تكفي وسائل وسياسات مواجهة تطرف الجماعات الإرهابية وفي مقدمتها الخيار الأمني ذلك أن تشخيصه وتحديد أسبابه هو، في حد ذاته، مهمة جد معقدة، كما أن الصراع أصبح صراع دولة ومجتمع، فمن المستحسن تضافر جهود جميع المؤسسات والأجهزة وقوى المجتمع المدني من أجل التصدي لتهديدات ونشاطات الجماعات الإرهابية لاسيما الخفية منها.

خلصت المقالة على ضوء ما سبق إلى الاستنتاجات الآتية:

- تقتضي ما يمكن تسميتها بـ "الإدارة الرمزية والثقافية" للدعاية الإرهابية، التحكم في القيم والمعتقدات التي تبرر وتضخم ظاهرة الإرهاب.

- يسعى الإعلام الأمني لتحقيق أهداف محددة وفق خطط إستراتيجية مرسومة تتطابق مع مصالح الدولة، ويعتمد في ذلك على وسائل مختلفة لمخاطبة مختلف شرائح المجتمع بغية تكوين رأي عام متشبع بالوعي الأمني وبخطورة الجماعات الإرهابية.

- يسعى الإعلام الأمني أيضا إلى تشكيل صورة إيجابية لدى المواطنين إزاء الأجهزة الأمنية وذلك بإبراز نشاطاتها والدور الذي تضطلع به عناصرها.

- أضحى من الضروري إدارة الفعل والقيمة، على السواء، حتى يتم تحصين الشباب والمجتمع إزاء التطرف والفكر الإرهابي، لا سيما عبر إزدواجية الإعلام والتوعية في مواجهة التحريض أو "النشاطات الهدامة" للجماعات المسلحة حيث تساهم تدابير "التحريض المضاد" بشكل كبير في ترسيخ الوعي والتحصين والوقاية،

- تبقى هذه التدابير الضرورية والفعالة غير كافية لمواجهة حملات التجنيد في صفوف الجماعات الإرهابية، إذا لم يتم مرافقتها "بتقويم فكري" ومواجهة العقائد والأفكار المنحرفة وتسليط الضوء على غلوها ودفعها إلى نقد ذاتي في صفوفها أو من خلال رفع اللبس والشبهة عن قضايا معينة.

قائمة المراجع باللغة العربية:

1-إبراهيم صابر عبد الفتاح. (1993). *دور الجماهير في مواجهة الجرائم الإرهابية:الأسباب، العلاج*. القاهرة: مركزبحوث أكادمية الشرطة.

2-جابر يوسف عبد الكريم المراغي. (1998). *جرائم انتهاك أسرار الدفاع عن البلاد من الناحيتين الموضوعية والإجرائية*. القاهرة: دار النهضة.

3-حامد ربيع. (1971). *الحرب النفسية في المنطقة العربية*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

4-حسنين المحمدي بوادي. (2004). *تجربة مواجهة الإرهاب*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

5-حمدي شعبان. (2005). *الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث*. القاهرة: مطابع الشرطة.

6-رمزي المنياوي. (2010). *الحرب النفسية والطابور الخامس:فن تحطيم العدو دون حرب..وغنزال الهزيمة به بدون قتال*. دمشق: دار الكتاب العربي.

7-علي فايز الجحني. (2000). *الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة*. الرياض: مركز الدراسات والبحوث أكادمية نايف للعلوم الأمنية.

8-محمود عزت اللحام. (2014). *ماهر عودة الشمايلة*. عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1-Emmanuelle Bribosia, A. W. (2002). *Lutte contre le terrorisme et droits fondamentaux.* Bruxelles: Etablissement Emille Bruylant.

2-Gere, F. (1997). *La Guerre Psychologique.* Paris: Economica.

3-Kirschbaum, S. (2004). *terrorisme et sécurité.* Bruxelles: Etablissement Emille Bruylan.

الإتحـــاد المغـــاربي: الواقــع والمعــوقات

The Maghreb Union: Reality and constraints

رتيبـــــــــة بــرد

جامعة مولود معمري- تيزي وزو، ber_ratiba@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 تاريخ القبول: 2021/06/17 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

يعرف العالم منذ نهاية الحرب الباردة تغيرات عميقة، ناتجة عن تسارع الترتيبات الدولية المنجرة عن تيار الإقليمية والتكتل، في خضم تزايد الاهتمام بإنشاء هذه التكتلات في نظم جديدة. في ظل ذلك تبقى الدول المغاربية عاجزة عن استكمال مسارها نحو تحقيق التكامل والإتحاد لأجل الالتحاق بركب الإقليمية الجديدة، وذلك عبر إنشاء منطقة تجارة حرة وإقامة سوق مغاربية مشتركة، كما الحال بكل التجارب التي سبقتها لذلك، لأجل أن تتمكن بذلك من فرض وجودها في إقليميا ودوليا ومنافسة التكتلات الإقتصادية الأخرى. يعكس واقع التجربة المغاربية مشهدا مأساويا ومحبطا لدول وشعوب المنطقة، إذ ورغم توفر الإمكانيات الملائمة على كل المستويات والتي تعكسها خصوصيات فريدة كفيلة بإقامة تكتل ناجح، تبقى الدول المغاربية عاجزة عن الذهاب قدما نحو تحقيق حلم التكامل المنشود، مما جعل دول المنطقة تتسابق فرادى وفيما بينها للظفر بمكاسب وامتيازات خارج محيطها، عن طريق الدخول في علاقات قطرية مع تكتلات إقليمية ودولية عبر شراكات أقل ما يقال عنها أنها غير المتكافئة.

كلمات مفتاحية: الإتحاد المغاربي، الشراكة والوحدة، المبادئ والأهداف، الفرص والتحديات، العراقيل والرهانات

Abstract:

Since the end of the cold war, the world has known the acceleration of arrangements and their attraction to the regional and agglomeration current, amid growing interest in establishing these clusters in new systems. As a result, the States of the Maghreb are unable to complete their path towards the integration and unification of the new regional current through the establishment of a free trade zone and the establishment of a common

Moroccan market, as has been the case with all the experience before them, so that they can thus impose their presence in the international community and compete with other economic blocs. The reality of the Moroccan experience reflects a tragic and frustrating landscape for the States and peoples of the region. Despite the availability and existence of an arsenal of appropriate possibilities at all levels, which reflect the unique characteristics of a successful conglomerate, the States of the Maghreb are unable to move towards the desired dream of horizontal integration.
Keywords: Maghreb union, partnership and union, principles and goals, Opportunities and challenges, obstacles and stakes.

المؤلف المرسل: رتيبة برد.

1. مقدمة:

تمتد الجذور التاريخية لفكرة المغرب العربي الكبير إلى فترة النضال المشترك ضد الإستعمار الفرنسي. وقد تأسست الفكرة في أوائل القرن الماضي وتطورت عقدا بعد عقد. كما تعددت مراكز الدعوة إليها من إسطنبول في أوائل القرن إلى باريس في فترة العشرينات، ثم إنتقلت الفكرة ذاتها إلى أقطار شمال إفريقيا في حقبة الثلاثينات. بحيث أصبحت أحد المحددات والدعائم الرئيسية التي إعتمدتها الحركات الوطنية في المغرب، تونس والجزائر في مقاصدها وأهدافها المسطرة. أصبحت أيضا جزءا هاما من إهتمامات الجمعيات الثقافية التي أدمجتها في برامج نشاطاتها منذ فترة الخمسينات، التي تشكل الإطار المرجعي لحركات التحرر الوطني في المنطقة المغاربية.

تعتبر منطقة المغرب العربي، فضاء إستراتيجي بالغ الأهمية، إذ يشكل المحور الأساسي والإرتكازي، الذي تتمركز حوله جملة من الإستراتيجيات الدولية والإقليمية عامة، والشراكة الأورومتوسطية بصفة خاصة. والتي إتخذت عدة أبعاد ومستويات للتعاون، عبر المراحل التي مرت بها علاقات دول المنطقة بجوارها. ومما لا شك فيه أن نجاح أو فشل الشراكة الأورومغاربية مرتبط أساسا بطبيعة العلاقات التي تربط الإتحاد الأوروبي بدول المغرب العربي، وطبيعة سياساتها الموجهة لهذه المنطقة التي تعد قلب وروح المشروع الأوروبي.

جاء إهتمامنا بالموضوع من رغبتنا في التأكيد على أهمية المغرب العربي كفضاء حيوي وإستراتيجي. كما أن الإنتماء يفرض علينا مساهمة الكل في موقعه وتخصصه لأجل محاولة تقديم رؤية جديرة بجعل المنطقة تلعب دورها الإيجابي الذي تمليه مكانتها الجد حيوية في الفضاء المتوسطي. فحالة الجمود التي تعيشها تجربة الإتحاد المغاربي، جعل دول المنطقة تتسابق وتتنافس بينها وتضيع على نفسها المكاسب المعتبرة التي كان بالإمكان تحقيقها ككتلة وبصفة موحدة. إلا أنها وفي وضعها الراهن أضحت تخدم مصالح الأطراف –التقليدية والجديدة– المتسابقة والمتنافسة على مصادرها ومواردها.

أما فيما يتعلق بأهمية الموضوع، فهي بأهمية منطقة المغرب العربي، التي تتبين في موقعها الإستراتيجي وبعدها الحيوي، كونها تتوسط قلب العالم، وهي بكل بساطة الجار الأقرب والممول الأول بمصادر الطاقة والموارد الأولية لشركاءها.كما تساهم المنطقة في تحقيق الإستقرار والإستمرارية لمسار الشراكة الأورومتوسطية، التي تحتل فيه الجزء الأكبر في إستراتيجياتها وسياساتها. لعل هذه المكانة الإستراتيجية التي تحتلها المنطقة مقارنة بشرق المتوسط. دون الإنقاص من أهمية هذه الأخيرة، إلا أنها ليست بنفس القرب من أبواب الإتحاد الأوروبي كالفضاء المغاربي، الذي يعد بفعل التقارب الجغرافي والمتاخمة، بمثابة الحديقة الخلفية للفضاء الأوروبي. بناء على ذلك نجد أن الشراكة الشرق أوسطية تميزها بيئة وسمات مختلفة تماما، عن الشراكة الأورومغاربية، التي تستمد مميزاتها وخصوصيتها من الإرتباط الجيوسياسي لضفتي المتوسط.

إستندنا في الورقة البحثية لإطار المنهجي يقوم على مقاربة وصفية تحليلية، أساسها الإنطلاق من توصيف الوضع الذي يميز التجربة الوحدوية المغاربية، وكذا تحليل وتشريح الوضع الذي جعل هذا الإتحاد يعاني الإخفاقات والجمود. يستوجب الأمر البحث في مسببات الوضع والخوض في ما يجب أن يكون عليه الحال، وهذا عن طريق تطبيق مستويات التحليل المعروفة، لتحقيق النتائج المرغوبة من الورقة.

تدور إشكاليتنا حول حالة التناقض الذي تعيشه الدول المغاربية، إذ تعاني من التشتت في ظل كل ما يجمعها من مقومات حضارية، إجتماعية، ثقافية وتاريخية...إلخ. كما أنها وفي ظل توفر جملة من المؤهلات الكفيلة بدفع التجربة التكاملية نحو الأمام عبر وضع الأساس لبناء صرح مغاربي قوي، حصرت هذه الدول نفسها في أطر شراكة خارجية مع أطراف عبر إقليمية، والتي أحكمت سيطرتها عليها. وأكثر من ذلك ساهمت في الإنسداد في مسار الوحدة المغاربية التي تكاد أن تصبح مجرد حلم.

جاءت إشكالية موضوعنا على النحو التالي: لماذا تحولت الوحدة المغاربية من مبادرة رائدة إلى مشروع حبيس الآمال والتطلعات، وكيف السبيل إلى تجاوز الإخفاقات القطرية والقومية ؟

ندرج تحت هذه الإشكالية فرضيتان أساسيتان لدعم إكتمال البناء المنهجي لموضوعنا، كالتالي:

- الأولى: هناك علاقة وطيدة بين سياسات الشراكة الأورومتوسطية والعجز الذي يعرفه مسار تجربة الوحدة والتكامل المغاربي،
- أما الثانية: كلما زادت الإخفاقات القطرية والخلفات السياسية بين الدول المغاربية، كلما نقصت إحتمالات تحقيق التكامل المغاربي وزادت فرص إستمرار حالة الشلل التي تصيب مؤسساته.

سنحاول من خلال الورقة البحثية، تقديم الإجابة عن الإشكالية والتحقق من الفرضيات المطروحة، وهو ما سيتبين لنا في خلاصة بحثنا.

2. تحديد الإطار المفاهيمي: المنطقة المغاربية بين الإتحاد والشراكة:

إلتزاما بقاعد المنهجية والموضوعية المتعلقة بتحديد ومراعاة المعايير العلمية في تحديد المفاهيم الأساسية للموضوع. بالشكل الذي يساعدنا على إستبعاد الإلتباس وتعميق الفهم.

من هذا المنطلق سنقوم على التمييز بين أهم المفاهيم الواردة في الورقة البحثية كما يلي:

إذا أردنا تعريف الإتحاد، فنجد أنه عبارة عن تجمع رسمي ومؤسساتي يرحب بالكيانات الاجتماعية المختلفة المستقلة حول مصلحة أو عنصر مشترك. ورد تعريف "الاتحاد" في العلوم الحديثة على أنه: هذا الشكل من الحكم متأصل في تلك البلدان التي تتكون من كيانات إقليمية حددت الاستقلال السياسي قانونًا. تُسمى هذه المكونات في كل بلد على حدة بطريقة مختلفة، ولكن في العلوم القانونية، وبغض النظر عن أسمائها، يتم تعيينها عادةً كمواضيع في الاتحاد.

إذا عدنا لمفهوم الشراكة، نجد أنها عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات عدة بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي. بل الغرض منها بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة. كما تعتبر وسيلة لتقريب السياسات من أجل بلوغ درجة ملائمة تسمح تجسيد التكامل الاقتصادي. من جهته التعاون يعني تبادل المساعدة ولا يهدف المخلق مؤسسات دائمة، إذ أنه ذو طبيعة مؤقتة يتميز بوجود أهداف مجردة وغير مشتركة، فالتعاون عبارة عن سياسات وفاق وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت.

أما عن مفهوم التكامل، يعتبره "إسماعيل صبري مقلد" "عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية. يصبح هذا الكيان الجديد والموسع بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية

للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه". (العقابي، 1996، صفحة 224) ويعرفه "ليون ليندبرغ" على أنه "العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون، أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة". والتكامل حسب "جوهان جالتونج هو "العملية التي يتم بواسطتها اجتماع عضوين أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا عضوا جديدا وعند اكتمال هذه العملية فإنه يمكن القول أن التكامل قد حدث والعكس صحيح". وعرف "بنتلاند" التكامل على أنه "العملية التي يلجأ إليها عضوان أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا كلا دوليا واحدا جديدا". (إدريس، 2001، صفحة 33) و"جون بيندر" يرى أن ظاهرة التكامل تشمل إزالة التمييز بين الفاعلين الإقتصاديين المنتمين للدول الأعضاء، وكذا صياغة وتطبيق سياسات منسقة وموحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف السياسية والإقتصادية والرفاهية. (الإمام، 1990، صفحة 233)

3. خصوصيات الفضاء المغاربي:

1.3 الخصوصية الجغرافية:

يحتل المغرب العربي موقعا جد إستراتيجي، فهو يعكس متسع جغرافي متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافئ الموارد والمنابع الطبيعية، متجانس العمران ومتقارب الطبائع والتركيبة البشرية. تحتل المنطقة مساحة 6.048.141 كلم^2، تقع شمال إفريقيا، يحدها شمالا البحر المتوسط، والمحيط الأطلسي غربا، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج شرقا. (السنوسسي، 1999، صفحة 23) يعتبر المغرب العربي نقطة إلتقاء القارات الثلاث (أوروبا، إفريقيا، آسيا) ونقطة ربط بين المحيطين الأطلسي والهندي. بلغ عدد سكانه الإتحاد في 2017 أكثر من 100 مليون/ن، يتوزعون على رقعة تزيد مساحتها عل ستة ملايين كيلومتر^2. (الفيلالي، 1989، صفحة 21) والسواحل المغاربية لا تبعد عن أوروبا إلا بحوالي 16كم (بين جبل طارق والسواحل الأوروبية).

لا يقتصر تحديد فضاء المغرب العربي بالمنظور الجغرافي الضيق الذي يركز على دول المشكلة له (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا)، وإنما يجب أيضا التركيز على المنظور البنائي، ما يتعلق بالإمتداد المتوسطي المنطقة المغاربية، ما يخلق تفاعل وعلاقة تأثير وتأثر على قوتها أو ضعفها. (عياد، 03/ 04 نوفمبر 2009) حيوية المنطقة المغاربية تبرز أيضا في كونها بوابة ومعبر يربط شمال إفريقيا بجنوب الصحراء، فكل الدول المغاربية تجمع بين العمقين إستراتيجي إفريقي. (بن صايم و بن بختي، 03/ 04 نوفمبر

2009) إن هذا الموقع المغاربي المتميز، يقدم مساهمة دولية معتبرة كونها ممر حيوي في شبكة النقل الجوي والبحري، وكما تزخر بالمناطق الصناعية التي تستوعب الأيدي العاملة العربية والإفريقية. (جلطي و بن منصور، يومي 03/ 04 نوفمبر 2009) إن التحليل الجيوسياسي للمنطقة، يؤكد وحدة هذا الفضاء وأهميته كحلقة ربط متوسطية وواجهة إفريقية. مما عرضها على مر العقود لكل المطامع والتهديدات والتحديات الأمنية، والتي من المفروض أن تواجهها ككتلة إقليمية موحدة.

2.3 الخصوصية التاريخية:

المعروف أن الفضاء المغاربي هو منطقة نفوذ أوروبي، ويعود ذلك إلى التاريخ الإستعماري. بالرغم من نيل هذه الدول إستقلالها، إلا أن بعض الروابط التاريخية لا تزال قائمة –بكل نسبية ودون مبالغة وحسب طبيعة الأنظمة – لدرجة أن البعض يصف ذلك بالسيادة المنتقصة. هذا الأمر يتبين في التأثير المباشر والغير مباشر الذي يمارسه الإتحاد الأوروبي على دول المنطقة ومحاولات التدخل في إدارة شؤونها وهو ما يعرف بـ"الاستعمار الجديد". الإتحاد الأوروبي يحاول بذلك تحقيق مصالحه وحمايتها، عبر بناء علاقات نفوذ من نوع جديد، تجمع بين كافة الأبعاد (السياسية الإقتصادية والثقافية). (شوكات) http://www.islamonline.net الأمر الذي مكنه من لعب هذا الدور المهيمن هو وجود نخب وتيارات فكرية وسياسية لا تزال تدور في فلك الإرث الثقافي للمستعمر.

3.3 الخصوصية السياسية والأمنية:

الحديث عن خصوصية البيئة الأمنية والسياسية المغاربية، يقودنا بالضرورة للإشارة إلى ما تعرفه المنطقة من تحديات ورهانات أمنية، والتي تمتد تداعياتها وتنعكس بصفة آلية على عدة فضاءات ومحيطات إستراتيجية موازية. وهذا لموقعها في خريطة العالم الجيوسياسي. لعل من أهم الرهانات الأمنية التي تواجهها منطقة المغرب العربي، نجد:

- **على المستوى الأمني**، تعاني المنطقة المغاربية من جملة من المعضلات التي تعيق مشروعها من جهة، وتجعلها زاوية رئيسية في إستراتيجية وسياسات الإتحاد الأوروبي، أبرزها ما يرتبط بالنزاع في الصحراء الغربية، التي يصفي بدوره حالة من التوتر في العلاقات بين الجارتين الجزائر والمغرب. وما تعانية المنطقة من ظاهرة الإرهاب المسماة "بالقاعدة في المغرب الإسلامي"، الذي أصبح يشكل معضلة إقليمية بالنسبة لدول المعنية، وخطر على جميع دول المنطقة وإقليم المتوسط. ضف إلى ذلك تداعيات قضية الهجرة السرية وشبكات تجارة المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود، فشبكات التهريب أصبحت خطر حقيقي

يهدد أمن وسلامة الدول المغاربية. كما يشكل تواجد القوى النووية في الفضاء المتوسطي تهديدا معتبر، دون أن نغفل عن خطر التهديدات البيئية المترتبة عن التلوث بكافة أشكاله.

- **على المستوى السياسي،** تعرف الدول المغاربية جملة من العراقيل أبرزها ما يتعلق بفشل جهود التشاور والتنسيق، لإعتبارات داخلية ذاتية مرتبطة بالأطراف المغاربية وخارجية تتعلق بتأثير الفضاءات والإستراتيجيات المسيطرة على المتوسط وجنوبه.كما أن حالة الضعف السياسي والتنموي، وعجز مستويات التنمية والبناء الديمقراطي، ومسألة حقوق الإنسان وعلاقات الدول بالمنظمات غير الحكومية، كلها تساهم سلبا في عدم تحقيق الإقلاع الحقيقي للوحدة المغاربية. ضف إليها عدم وجود إرادة حقيقية من طرف الدول المغاربية ذاتها ويتجسد ذلك في قلة التعاون فيما بينها.

في ظل هذه الأسباب وغيرها أصبح الإقليم المغاربي جزءا في إستراتيجيات الغرب الذي يتنافس حول ضمه إلى فلكه (الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية). فتوطيد الإتحاد الأوروبي لمجالات التعاون مع الدول المغربية جاء ليمكنه من إحتواء كافة هذه المخاطر في محيطه الجنوبي.

4.3. الخصوصية الإقتصادية:

تزخر الدول المغاربية بثروات باطنية وطاقوية معتبرة، فالمغرب وتونس تزخران بإمكانيات زراعية ورعوية وسياحية هائلة، وتملك موريتانيا الفوسفات والحديد والمنغنيز وثروة سمكية هامة. ناهيك عما تمتلكه الجزائر وليبيا كأعضاء في منظمة الأوبك من احتياطات هائلة من النفط والغاز. فالجزائر هي سابع احتياطي عالمي للغاز، وثاني مصدر له، وهي الدولة الرابع عشر في إحتياطي النفط العالمي.

تتجلى هنا أهمية هذا المجال الحيوي للتأهيل الاقتصادي لهذه الدول، وهذا من خلال حجم الإمكانيات الكبيرة المتواجدة على مساحة تزيد عن 6 مليون كلم،^{2} تزخر بثرواتها غير مستغلة وبعضها غير مكتشف. تزيد مساحة الأراضي الزراعية عن 21 مليون هكتار، وتقدر الرعوية منها ب100 مليون هكتار. أما الحجم الإحتياطي للبترول يزيد عن 5.5 مليار/طن ويفوق إحتياطي الغاز 5000 مليار متر،^{3} واحتياطي الفوسفات يصل 6 مليار/طن. بذلك تتصف المنطقة بميزات تنافسية لا يستهان بها. إضافة إلى الإمكانيات المتصلة بالإنتاج الصناعي، والتي تحتل فيه المنطقة مزايا هامة. (صالحي، 2003، صفحة دون) .

5.3. الخصوصية الإجتماعية والثقافية:

تعتبر الدول المغاربية خزانا حقيقيا للطاقات البشرية، من منطلق إرتفاع نسبة الفئة الشبانية، فهم يمثلون الشريحة الأكبر في المجتمعات المغاربية، والتي يتطلب تكوينها، وتأهيلها لأجل الإستفادة من قدراتها. بالإضافة إلى الثراء الثقافي الذي تزخر به المنطقة، التي تتنوع فيها العادات والتقاليد بكافة مظاهرها. ضف إليها وحدة اللغة والدين والإرث الثقافي والحضاري، مما يشكل عوامل جمع وتقارب. وبالرغم من هذا إلا أن المنطقة تعاني الشقاق وتواجه تحديات إجتماعية كثيرة، متولدة عن عدم قدرة المؤسسات والهياكل المحلية على توفير فرص عمل كافية للشباب. مما يهدد الاستقرار الاجتماعي جراء إرتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر بنسب لا يستهان بها. أدى ذلك لبروز مخاطر أخرى متعلقة بالهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، وإستنزاف وإستقطاب الكفاءات المغاربية عبر تشجيع الهجرة المقننة عبر سياسات "الهجرة الإنتقائية".

4. تجربة الوحدة والتكامل المغاربي:

1.4نشأة الفكر الوحدوي المغاربي :

يرجع الميلاد الرسمي للإتحاد المغاربي إلى مؤتمر طنجة في أفريل 1958 الذي ضم المنظمات الرئيسية الثلاثة في المنطقة، وهي الحزب الدستوري الجديد في تونس، جبهة التحرير الوطني في الجزائر، وحزب الإستقلال في مغرب. إلا أن فكرة الإتحاد تعتبر أقدم فكرة لتجمع إقليمي عربي بالرغم من ذلك لم يتجسد إلا بعد ثلاثين عام من اللقاء الأول. تم التوقيع على معاهدة مراكش في 1989/02/17، بتوفر جملة من الشروط، كانت أبرز الدوافع متعلقة بوجود مجموعة من الأخطار الأمنية والإستراتيجية والإقتصادية التي فرضت على الدول المغاربية ضرورة موجهتها بشكل جماعي.

إرتبطت التهديدات السياسية بالإعتداءات الخارجية التي تعرضت لها بعض أقطار المغرب العربي أو حتى جواره، ومنها الهجمات الأمريكية المتتالية على ليبيا، وكذا الاعتداءات الإسرائيلية على تونس، والنزاع حول الصحراء الغربية، والحرب الليبية التشادية، والتوتر السنغالي الموريتاني. (خوني و حساني، 08/ 09 ماي 2004) أما فيما يخص التهديد الإقتصادي الذي واجه الدول المغاربية أكبر من أية منطقة عربية أخرى، جراء تطبيق القانون الأوروبي الموحد والإنتقال إلى السوق الموحدة في 1992. بالرغم من إرتباط المنطقة المغاربية بإقليم غرب أوروبا، يعد سببا قويا للإتحاد المنطقة، التي لاتزال أمام هذا التهديد بالرغم ما

تعرفه العلاقات الأورومتوسطية من حجم وكثافة التفاعلات بين الصفتين (الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية).

تم عقد أول إجتماع لمجلس الرئاسة المغاربي في جويلية 1990، في ظل ظروف إقليمية ودولية يصبغها التوتر، وخرج برزنامة من التوصيات التي كانت تسعى إلى تحقيق أهدافها التكاملية، بطريقة تدريجية، وإتفق الأطراف على أن تسلك أربعة مراحل أساسية. كان بذلك مقررا الإنطلاق من إقامة منطقة تبادل حر عام 1992، ثم الإنتقال إلى إقامة إتحاد جمركي عام 1995، بعده إنشاء سوق مغاربية مشتركة بحلول عام 2000 كمرحلة ثالثة، ثم الوصول إلى إرساء إتحاد إقتصادي كآخر مرحلة لإكتمال مسار الإتحاد المغاربي.

إلا أنة وبرغم الحماس الذي طبع الأجواء عند إطلاق المشروع والطموح المغاربي الكبير، لم يتمكن الإتحاد المرور إلى الخطوات العملية، وتوقف الأمر عند إبرام 37 معاهدة وإتفاقية منذ تأسيسه آخرها في 1994/07/24. جاء بعدها قرار تجميد مؤسسات وهياكل الإتحاد في 1995، على إثر تفاقم الخلاف بين الجزائر والمغرب. كما لم تسفر هذه الإتفاقيات المبرمة عن تجسيد المقاصد المرجوة، مما جعل الإتحاد المغاربي مجرد مشروع على الورق، وحلم يراود شعوب المنطقة.

2.4. مبادئ وأهداف التجربة التكاملية المغاربية:

يسعى الإتحاد المغاربي لتجسيد المبادئ والأهداف التالية: (إتحاد المغرب العربي، 2019)

- **في الميدان الدولي**: تحقيق الوفاق بين أعضاءه وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهم على أساس الحوار.
- **في ميدان الدفاع**: صيانة استقلال الدول الأعضاء، والمساهمة في صيانة السلام والإستقرار.
- **في الميدان الاقتصادي**: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، عبر تجسيد مشاريع مشتركة وبرامج عامة ونوعية.
- **في الميدان الثقافي**: إقامة تعاون لتنمية التعليم والحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، عبر تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية وبحثية متخصصة ومشتركة بين الأعضاء.

كما يسعى الاتحاد المغاربي إلى بفتح الحدود بين الدول لتحقيق حرية الكاملة في التنقل للأفراد والسلع، والخدمات، ورؤوس الأموال. وكذا تجسيد التنسيق الأمني وتوحيد السياسات. مما يساعد على تمتين أواصر الأخوة بين الدول والشعوب؛ وتحقيق تقدم ورفاهية المجتمعات والدفاع عن حقوقها.

5. تجربة الإتحاد المغاربي بين الإمكانيات والإشكالات

1.5. المقومات والفرص المتاحة للتكامل المغاربي:

يتمتع المغرب العربي بحجم من الإمكانيات الهامة والمتاحة، التي يستوجب إستغلالها لتحقيق التكامل، والخروج من التبعية للإطراف الخارجية التي تشكل نوع جديد من العلاقات الإستعمارية والإستغلالية. فالمنطقة تزخر (من الجماهيرية الليبية شرقا إلى المملكة المغربية غربا) بمقومات من شانها إعطاء دفعة قوية لجهود الوحدة، منها الموارد الطبيعية الزراعية، إذ يحتل الإتحاد المغاربي يزخر بالموارد المعدنية والطاقوية (غاز، بترول، الفوسفات...) (صالحي، الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، 08/ 09 ماي 2004)

جدول يبين الامكانيات الاقتصادية لبلدان المغرب العربي

الموارد الاقتصادية	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
القمح/ مليون طن	4.500	3.800	1.600	0.130	----
البترول/ مليون طن	44.00	0.02	3.71	70.09	----
غاز طبيعي/ مليار متر ^{3}	152.00	0.04	1.75	3.10	----
الإنتاج الإجمالي للطاقة Tep	142.880	0.628	7.120	73.420	----
الفوسفات/ مليون طن	5	21	8	----	----
الذهب/كغ	377	1500	----	----	----
الحديد/ مليون طن	3.645	2.506	0.182	1.500	10.400

المصدر : المنظمة الدولية لتثمين الثروات الطبيعية

كما تعد الطاقات البشرية والكفاءات العلمية، من بين المقومات التي يتمتع بها الإتحاد المغاربي، الذي يمتد على مساحة تقدر بـــ 5 مليون كلم^2 ويتوزع سكانه على خمسة دول، مختلفة الكثافة السكانية

والتمركز البشري والتوزيع الحضري والقطاعي والعمري والثقافي. تفوق نسبة الشباب 60%، كما يختلف توزيع نسبة النشطين في وفقا لتنوع المعطيات الاقتصادية. نجد أكثر من 55% منها في قطاع الخدمات في المغرب وتونس، وتزيد عن 60% في قطاع الصناعي في الجزائر. إن العنصر البشري يعتبر بذلك ثروة هائلة ومن أهم عناصر بناء المغرب العربي، فالكفاءات العلمية والتقنية تعد طاقة منتجة تدعم القطاعات الاقتصادية، وسوق استهلاكية.

2.5. الإشكالات التي عرقلت وجمدت الإتحاد المغاربي:

ظهور الإتحاد المغاربي جاء لأجل تنسيق وتوحيد جهود التعاون والتكامل ومواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الإقليمية والدولية. لكنه يعاني ومنذ نشأته من القصور والعثرات التي حدت من قوة إنطلاقه وتجسيده. إنتهت المساعي وتبخرت الآمال حين طالبت المغرب بإعتبارها رئيس دورة الإتحاد من الجزائر في ديسمبر 1989، أن توقف نشاط المؤسسات الإتحادية، بمبرر تدخل الجزائر في قضية الصحراء الغربية.

من الإشكالات كذلك ما يتعلق بصعوبة التوفيق بين الرغبة والإرادة في خلق هذا التكامل بين دول الإتحاد، وبين تباين مواقف أنظمة الحكم وتعثر عملية إنتقال الأشخاص والأموال بين الدول، فهذه العملية تعد من الآليات الأساسية لتحقيق الإندماج الإقتصادي (بن عيشي و غربي، 8/ 9 ماي 2004).

إن أردنا التعمق في أهم المعوقات التي تبعثر جهود التكامل لأجل تجاوزها، نجدها مرتبطة بالتالية: (بن عيشي و غربي، مرجع نفسه)

- **الإختلاف في الأنظمة السياسية**، تتنوع الأنظمة بين الملكية والجمهورية، وتختلف في أساليبها في نظرتها لتسيير وتنسيق التوجهات والسياسات، خاصة في القضايا الإقليمية المشتركة. معظم هذه الأنظمة تضع المصلحة القطرية الآنية الظرفية في المقدمة بالمقارنة مع المصلحة القومية الحضارية البعيدة المدى.
- **الإختلاف في الأنظمة الإقتصادية**، التي يترتب عليها إختلاف في السياسات والتوجهات الإقتصادية وتباين إجراءات تنظيم الشؤون الإقتصادية المتعلقة بمصالح المغاربية المشتركة، خاصة في مواجهة التكتلات الأخرى. فالتوجه نحو الليبرالية وإقتصاد السوق، والإنفتاح تنمية للإرتباط المتزايد مع التكتلات والأطراف الدولية المتقدمة، جاء على حساب تنمية العلاقات البينية والجهوية بين الدول

المغاربية. نجد بذلك معظم الدول المغاربية أمضت بصورة منفردة إتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوربي في ظل ظروف تفاوضية كرست شروط الطرف القوى وضمنت مصالحه.

- **الإختلاف في التقديرات لقيمة ومنافع التكامل،** بحيث لا تحسن بعض الأطراف تقدير أهمية التكامل ومنافعه. إن الإحصاء والتقدير الجيد للمنافع التي يحققها التكامل جدير بإزالت عقبات أمام الإتحاد. لأن هذا الأخير سيعود بمكاسب جمة على جميع الأطراف. إلا أن غلبة الحسابات السياسية على المصالح الإقتصادية، عطل عملية إتخاذ خطوات جادة وحقيقية وحضارية مسؤولة.
- **الأوضاع الداخلية والظروف الدولية،** إن الأوضاع الداخلية لبلدان الإتحاد المغاربي وما أفرزته من أزمات على المستوى القطري، وجهت الأنظار نحو الإهتمامات الذاتية وجعلتها أولوية على الإهتمام بجهود التعاون والتكامل المغاربي.لقد تعددت الأزمات التي تعرضت لها المنطقة وإجتمع فيها البعد الداخلي والخارجي، مثل المقاطعة والحصار على ليبيا والتي خلقتلها أزمة خانقة، والأزمات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر. كما عاشت تونس الوضع نفسه. ويبقى الصراع بين المغرب والصحراء الغربية حجر الزاوية في توقيف كل مساعي بناء الإتحاد المغاربي.

إن كل هذه الأوضاع والأزمات والصعاب التي جعلت المشروع الإتحادي يراوح مكانه، وتوقيع 39 إتفاقية بين أعضائه مجرد أورق.

6. مستقبل النظام الإقليمي المغاربي والرهانات القطرية والقومية

يواجه النظام الإقليمي المغاربي في الوقت الراهن جملة من التحديات القطرية والقومية، فلا يمكن تحقيق الوحدة والتكامل الإقليمي إلا بمواجهة رهانات الداخل والخارج. وإنطلاقا من فكرة أن اتحاد المغرب العربي هو نتاج تضافر مجموعة من المقومات والعوامل تتباين بين المحلية والدولية. (مانع، 2004، صفحة 35) فإن مشكلاته أيضا تعود إلى مجموعتين من المسببات. الأولى داخلية وعلى رأسها حالة الانفصال بين النظم السياسية وشعوبها، وتراجع المصلحة العامة أمام المصلحة الضيقة لجماعات النفوذ والطبقات الحاكمة، أطلق عليها برهان غليون "إغتراب الدولة عن المجتمع". أما المجموعة الثانية من المسببات هي الخارجية، على رأسها واقع الدولة القطرية وحالة الضعف التي تعيشها في علاقاتها مع الخارج، وما يطبعها من حالة خوف وعدم استقرار، وعدم إمتلاك مقاليد أمورها ومصيرها، جراء تأثيرات الأطراف الخارجية الداعمة والحامية للأنظمة ونخبها. (غليون، 1988، صفحة 20) سنوضح ذلك من خلال ما يلي:

1.6. الرهانات الداخلية والقطرية

تجسيد الإتحاد المغاربي لا يمكن أن يتحقق دون أن تتمكن أطرافه من إستكمال العملية التاريخية لبناء الدولة القطرية على قاعدة مؤسسية سليمة. فعلى دوله أن تبدأ بناء الإتحاد من بناء دولها وتطويرها وإعادة هيكلة سياساتها، وتجاوز الإخفاقات السياسية والإقتصادية التنموية. هي مطالبة أيضا بإمعان النظر في الآليات والوسائل الكفيلة بدعم وحماية مؤسسة الدولة القطرية من التفكيك والإضعاف. لأن هذا الأمر سيؤدي إلى مزيد من التعقيدات في المسار الوحدوي.

أغلب مشاكل الدول المغاربية متعلقة بالجانب السياسي، أبرزها متعلق بمسألة التحول الديمقراطي، المتأثر بالحالة السياسية المترتبة عن علاقة هذه الأنظمة بالدول الأوروبية الاستعمارية. مما أعاق التحول الفعلي والحقيقي. وبالرغم من أن هذا التأثير يتفاوت من دولة إلى أخرى، إلا أن الميزة الأساسية له مرتبطة بأزمة أنماط الشرعية التي تقوم عليها أنظمة هذه الدول. (بلقزيز، 2001، صفحة 142) فمشكلة الشرعية تكمن في إستمدادها من خارج الإرادة العامة والشعبية. توصل "غسان سلامة" من خلال دراسته للقضية وتركيزه على مفهوم القوة والضعف في الدولة العربية، إلى أن ضعف هذه الأخيرة مرتبط بالتحدي الذي عليها مواجهته والمتعلق بالانتماءات. (سلامة، 1989، صفحة 126) ضف لذلك ميزة الولاءات القبلية العشائرية، التي تجعل قيمة الولاءات التحتية (دون الدولة) أحيانا تنافس في قوتها الولاء للدولة. (هلال و مسعد، 2002، صفحة 126)

إن إرساء الديمقراطية الفعلية، أساس حل المشاكل المتداخلة والمعقدة (لما للجانب السياسي من تأثيرات على الأصعدة الأخرى الإقتصادية والإجتماعية). فإرساءها مرتبطة بالإطار الثقافي الملائم "إطار الثقافة الحية"، ولا تكون كذلك إلا إذا كانت قادرة على إبداع وتنمية قيم الحرية والانفتاح والحوار والعدالة. ذلك أن هذه القيم هي التي تجعل ثقافة ما أكثر جاذبية من غيرها. (غليون ب.، 1981، صفحة 28) ما يعني أنها تنطوي على جملة من القيم والمعتقدات السياسية المسيطرة في الدول العربية، فهي بذلك تشكل عنصر هام في العمل السياسي. (الصبيحي، 2000، صفحة 225) ونفسه ذهب إليه "فهمي هويدي" في إعتقاده أن ((العبرة في تحقيق الديمقراطية ونجاحها ليست بإقامة الهياكل الديمقراطية من مجالس نيابية وأحزاب وغير ذلك، فقد تابعنا في تجارب عدة دول عربية بوجه أخص، كيف أقيمت تلك الهياكل ولم يقم للديمقراطية قائمة)). (هويدي، 2001، صفحة 132)

من جانب أخر، يعتبر العامل الاقتصادي ذو أهمية كبرى في بناء دول مغاربية قوية وقادرة على تحقيق إكتفاءها، وذلك عبر إتباع سياسات الإصلاح الإقتصادي وإعادة الهيكلة لقطاعات الصناعية والإنتاجية، ودعم مؤسساتها، وتشييد المناطق الصناعية والزراعية الكفيلة بتوفير مناصب شغل والقضاء على البطالة. عموما يجب على الأطراف المغاربية أن تسارع إلى العمل على زيادة درجة الاستقرار الاقتصادي وتوفير الحماية اللازمة والكافية لمواجهة الهزات الاقتصادية، المتولدة عن واقع دولي تتواجه فيه الإقليمية والعولمة وتحاولان التلاقي لتحقيق مصالح القوى المهيمنة دوليا وإقليميا. ويظل موقع الدول المغاربية ووضعها ضعيف وهش، في خضم المعارك المصيرية سياسيا وإقتصاديا.

2.6. الرهانات الخارجية والقومية

تعتبر سياسة إحتماء الدول المغاربية تحت المظلة الغربية والأوروبية خاصة، وراء حالة عجزها وضعفها، فهي أبرز مسببات فشل مشروع التكامل الإقليمي، وجعل التجربة المغاربية أنموذجا ممتدا إقليميا لأوروبا، ويتوافق في مع التصور الذي طالما دافعت عنه وعززته الدول الأوروبية سواء خلال فترة الاحتلال أو في مرحلة الاستقلال. (معروف، 1987، صفحة 60) ويتضح لنا كيف أسقط الطرف الأوروبي الدول المغاربية في حلقة التبعية الإستراتيجية، إلا أن ذلك تحقق بإنصياع المباشر والغير مباشر للأطراف المغاربية.

يعود تعثر المنطقة في تحقيق المشاريع التنموية والإقتصادية المشتركة إلى جملة من العوامل أهمها الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي قيد الدول المغاربية في الشق الإقتصادي بمشروطيته وإتفاقياته تحت حجة مساعدة شركاءه في المغرب العربي.لكنه في سياسته لتوطيد لعلاقات التعاون مع هذا الفضاء في الميدان الإقتصادي، إعتمد صيغ غير عادلة، أساسها إعتماد علاقات ثنائية تضع كل دولة مغاربية منفرده في مقابل الإتحاد الأوروبي. فهذا الشكل من التعامل جعل الدول المغاربية تتنافس فيما بينها بدل أن تتكامل.

إن إعتماد الدول المغاربية على مسار الشراكة الأورومتوسطية لتحقيق مصالح جزئية، يعد خطأ كبيرا، لأن الإتحاد الأوروبي يسعى من خلالها إلى بلوغ مقاصده على حساب الشركاء، يظهر ذلك في حالة اللاّتكافؤ الواضح، فإنشاء منطقة التبادل الحر لم يأخذ بعين الاعتبار عدم تساوي أو حتى تقارب إمكانيات دول ضفتي المتوسط، بل تم إهمال التباين الصارخ بين الجانبان. يتوضح ذلك جليا إذ رجعنا إلى ناتج الداخل الخام أو إلى معدلات المساهمة في المبادلات التجارية العالمية، ففي الحالة الأولى فإن أرقام الاتحاد الأوروبي تفوق بحوالي 20 مرة أرقام بلدان جنوب المتوسط، أما في الحالة الثانية فإن الفارق الهائل

بين نسب الاستيراد والتصدير عند الاتحاد الأوروبي وعند البلدان المتوسطية قد بلغت 56% و52% على التوالي عند التوقيع على إتفاقية الشراكة. (Grasa, 1995, p. 193)

أضحى العمل الإنفرادي في ظل العولمة مستحيلا، مما يلزم الدول المغاربية، بتكثف جهودها لأجل تحقيق أهدافها المشتركة والدفاع عنها بشكل جماعي. يتم ذلك عبر تجميع طاقاتها وتوحيد سياستها الخارجية وتوجهاتها الاقتصادية والتجارية. (بحير، 2005، صفحة 293) فالمنطقة المغاربية أمام خيارات صعبة، فإما أن تخضع وتستسلم لتيار العولمة الجارف، أو تبحث معا سبل تفعيل التكامل. لأن الإستسلام للعولمة ولو أنه واقع إقتصاد عالمي ليس حتمية. (جدو، 2007، صفحة 155، 156)

فعليه، إن من بين الحلول الأساسية لإحداث الإقلاعة الفعلية للدول المغاربية، هو إستكمال وحدتها وتحقيق تكاملها، مما سيولد سياسات مغاربية منسجمة ومنسقة، تتجسد في إستراتيجية موحدة ومتكاملة جديرة بالتصدي للمخططات والإستراتيجيات المتسابقة والمتضاربة في المنطقة. إن دول المنطقة مطالبة أيضا بإيجاد السبل الكفيلة بتجاوز إخفاقاتها على المستوى القطري، لأنها تشكل معضلة إضافية. سيسمح ذلك من تقويم ومراجعة العلاقة في أسسها وقواعدها مع الشركاء خاصة الإتحاد الأوروبي.

كما أن نجاح الإتحاد المغاربي كتكتل إقليمي ذو خصوصية متميزة وقادر على حل النزاعات الإقليمية الخاصة به، لا بد أن يعكس قوة وإستقلالية الدول المكونة له، وهذا بإعتبار أن التكتلات الإقليمية ما هي إلا مرآة عاكسة للدول الأطراف فيها. بالتالي لا يتأتى للإتحاد المغاربي ذلك، إلا إذا تمكنت من فهم إشارات ورموز النظام الدولي، وكذا التصرف حيال تغيرات قيم القوى المهيمنة في بنيته.

3.6. إحياء الإتحاد وإعادة تفعيل التكامل المغاربي:

إن إعادة إحياء الإتحاد المغاربي وضخ دماء جديدة فيه ليس بالأمر المستحيل، فالمسألة تقوم على أمرين أساسين، هما: وجود الإرادة الفعلية، ومضاعفة العمل الجاد. يتحقق ذلك عبر المستويات التالية:

- **المستوى القانوني والمؤسسي:**

يستوجب الأمر تعديل البنية القانونية والمؤسسية، وإصلاح عيوب وثغرات معاهدة مراكش المنشئة للإتحاد، تتمثل التعديلات الضرورية في:

- التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة، وإعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية.

- إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات، وضرورة إلغاء المبدأ بعدم دخول الاتفاقيات المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي حيز التنفيذ إلا بعد تصديقها من كافة البلدان المغاربية والاقتصار على تصديقها من أغلبية أعضاء الاتحاد.

- **المستوى السياسي:**

نجد أن من الخطوات الكفيلة بتحقيق بيئة ملائمة لجمع الأطراف المتفرقة، تلك المتمثلة في:

- تسوية قضية الصحراء المغربية كمدخل لدفع مسار البناء المغاربي نحو الأمام.
- تشجيع دور المجتمع المدني في دعم بنية الإتحاد، والإعتراف بالأهمية الحيوية لفعاليات المجتمع المدني في تحريك المسارات المختلفة للمساهمة في التكامل. (جفال، 2009، صفحة 41)
- ضرورة تجاوز الجدل بين الوطني والمغاربي، عن طريق ملائمة المشاريع الوطنية والمشاريع المغاربية
- ضرورة التخلي عن السياسات والتصرفات الإنفرادية.
- دعم وتشجيع أدوار الجامعات ومراكز البحث العلمي في تشييد البناء الإتحادي وربط النخب المثقفة ببعضها في المنطقة، مع إنشاء هيئة ومؤسسة مغاربية مكلفة بالدراسات المستقبلية والإستشرافية.
- العمل على بناء إتحاد مغاربي آمن، كما حلم به المؤسسين ويطمح له الجميع، وكمشروع وخيار يرتبط بمستقبل رائد وحضاري وأيضا كضرورة إستراتيجية. (مجهول، 2007، صفحة 42، 43)
- ضرورة المسارعة إلى تفعيل الآليات المغاربية المشتركة لمعالجة الأزمات وحالة عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه المنطقة، من مخلفات الثورة في تونس وحالة الصراع التي تعيشها ليبيا.

- **المستوى الإقتصادي:**

يستلزم إحياء الإتحاد وضع خطة اقتصادية مشتركة هدفها خلق سوق مغاربية مشتركة عن طريق الترابط والتكامل الاقتصادي والتشابك في المصالح وذلك من خلال:

- وضع إستراتيجية مغاربية تتبنى مقاربة شمولية في إحداث التكامل الاقتصادي المغاربي.
- فتح المجالات والحدود للإستثمارات ولإنتقال الأفراد والسلع والأموال، وإطلاق نشاط المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، وتخفيف القيود بين الدول المنطقة.
- خلق مناطق تجارة حرة بين البلدان المغاربية وإزالة الحواجز الجمركي، وتشجيع التبادلات الثنائية.
- التوجه نحو إعتماد إستراتيجيات موحدة للتعامل مع التكتلات والاتحادات الأخرى على أساس الحوار المتوازن والاحترام والمصلحة المشتركة ضمن مقاربة مغاربية شاملة. (حناشي، 2009، صفحة 13)

7. تحليل النتائج:

مازالت دول المغرب العربي تواجه جملة من العراقيل التي تقف أمام تحقيق تكاملها، إذ نلاحظ أن الدول المغاربية نفسها هي التي أدارت ظهرها للمغرب العربي لكثرة المشاريع الإقليمية الأخرى المقترحة، التي تقودها قوى أجنبية إعتقادا منها بأنها ستحقق من خلالها مكاسب أكبر بكثير من تعاونها البيني مغاربيا.

الأمر الأكيد، أنه وفي نهاية الأمر، وبعد أن تخيب كل آمل الدول المغاربة وتتعب من حالة الإستغلال والإستنزاف في شراكاتها مع الغرب عامة. وبعد أن تضيع الكثير من الوقت والفرص لن تجد أمامها طريقا أخر سوى حتمية العودة من جديد إلى إقليميها والبحث عن سبل إحياء إتحاد المغرب العربي. مما يقوي إثبات كون الأسباب السياسية، وتلك المتعلقة بعدم توفر الإرادة الفعلية هي الحاجز والعائق الأكبر الذي يقف وراء تجميد مؤسسات إتحاد المغرب العربي.

تأثير الشراكة الأورومتوسطية على عدم إكتمال الوحدة المغاربية يعد أمرا مؤكدا، خاصة في إطار مبادرتي غرب المتوسط (5+5) والإتحاد من أجل المتوسط، مما إستحوذ على طاقة وجهود الأطراف المغاربية، التي يربطها الإتحاد الأوروبي به، بآليات تعاونية ثنائية المستوى تجمع بين دول إقليم غرب المتوسط. يعد هذا الإنصياع المغاربي مخيبا للأمال ويرسخ هيمنة ونفوذ الإتحاد الأوروبي في المنطقة. (الحراثي) http://www.almotamar.com.ly/motamar59/

إن مواجهة الدول المغاربية للتحديات والترتيبات الإقليمية والدولية الجديدة بصفة متفرقة، جعلها في حالة ضعف وتبعية. بدلا من أن تتعامل معها من مركز قوة ككتل وإتحاد، مما يحقق لها قدر أكبر من المصالح والإمتيازات، مازالت الدول المغاربية تقيم علاقاتها وشراكاتها بصفة إنفرادية تعكس انتماءات قطرية ضيقة، جعلتها ضحية علاقات شراكة غير متكافئة. تحولت بفعل ذلك المنطقة إلى فضاء وسوق تنافس فيه إستراتيجيات القوى المهيمنة والمتسابقة على المكاسب المادية والمعنوية لترسيخ ومضاعفة قوتها وهيمنتها. بهذا ضيعت الدول المغاربية على نفسها فرصة إنشاء منطقة حيوية تساهم في جلب وإستقطاب للإستثمارات الأجنبية، وتحقق التنمية والرفهية لشعوبها.

الوحدة المغاربية في ظل جملة التحديات والعراقيل التي تعانيها، تبقى مجرد حلم وشعار ترفعه دول وحكومات المنطقة في المناسبات واللقاءات الرسمية، كما تشكل مصدر إحباط لشعوب الفضاء المغاربي،

الراغبة في تحقيق التنمية والرفاه. بذلك يقع على الدول والحكومات مسؤولية تجاوز الخلافات البينية الضيقة لأجل توحيد الجهود بناء الاتحاد المغاربي، فرغبة شعوبها متوفرة، والمقومات والإمكانيات مجتمعة.

8. خاتمة:

استطاعت الكثير من الدول والأقاليم ومنذ عقود من الوصول إلى تحقيق عملية التكامل الإقليمي في مناطقها وبين أطرافها، وأضحت عناصر الإنتاج تتحرك بلا قيود ودون أية حواجز أو حدود. أما التجربة التكاملية المغاربية بقيت تراوح مكانها، بالرغم من كل ما يجمع بين دولها وشعوبها من وحدة جيوسياسية، ثقافية، دينة، حضارية ولغوية. إن هذه الميزة لا تتوفر في أي من التجمعات الإقليمية الأخرى. خاصة أن الوعي الإقليمي بوحدة المغرب العربي تبلور مبكرا في مطلع القرن العشرين، ومنذ فترة الحركات الوطنية المغاربية ، وحين بدأ مفهوم المغرب العربي يظهر سياسيا.

لا يزال مشروع الوحدة المغاربية عالقا لم يتجسد ويتحقق، فما فتئت الأطراف المغاربية أن استقلت، حتى برزت جملة من الخلافات السياسية (خاصة المتعلقة بالحدود)، لتفتح المجال لبداية الانقسام والتشتت. ومنذ ذاك الحين وهذه الدول متفرقة في ظل ظروف داخلية وأوضاع دولية صعبة، تفرز تحديات تهددها خاصة وأنها تواجه واقع اقليمي ودولي معقد، لا يمكن فيه التصدي ولا البزوغ بشكل إنفرادي دون اللجوء إلى التكتل، خاصة في ظل موجة العولمة وتضاعف أهمية العامل الإقتصادي بقوة.

إن التكامل المغاربي أضحى ضرورة ملحة ومستعجلة، ولا ينقص تحقيقه سوى الإرادة الفعلية، مما يمكنها أن تحتل ما يليق بها من مكانة بين التكتلات العالمية وما يؤهلها لتكون قطب تكاملي مميز ورائد. فما يجمع الدول المغاربية أكثر مما يفرقها، لذلك على الحكومات والشعوب العمل جاهدا لتحقيق واقع ومستقبل الإتحاد المغاربي. لأنه السبيل الوحيد للخروج من التبعية والإستعمار الجديد.

9. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- *أحمد شكر، الصبيحي، (2000)، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،، لبنان*
- *أحميدة، أمحمد، (1999)، السنوسي، الإتحاد المغاربي: دراسة في الجغرافيا الإقليمية والإجتماعية والسياسية، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس*
- *جمال عبد الناصر، مانع، (2004)، اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)، دار العلوم، الجزائر*

- عبد الإله، بلقزيز، (2001)، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات، في: علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان
- علي الدين، هلال ونيفين، مسعد،(2002)، النظم السياسية العربية (قضايا الاستمرار والتغيير)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، لبنان
- علي عودة، العقابي، (1996)، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، دار الكتب الوطنية، ط1، ليبيا
- غسان، سلامة، (1989)، قوة الدولة وضعفها، بحث في الثقافة السياسية العربية، في: غسان سلامة وأخرون، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- فاطمة، الحمدان بحير، (2005)، السياسة الجمركية المغربية وإشكالية المبادلات التجارية الدولية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء
- محمد الأمين، ولد أحمد جدو، (2007)، أثر التغيرات العالمية والإقليمية في مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، دار الكتب الوطنية، بنغازي.
- محمد السعيد، إدريس، (2001)، تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية
- محمد محمود، الإمام، (1990)، التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية في الإعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- مصطفي، الفيلالي، (1989)، المغرب العربي الكبير، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،
- نذير، معروف، (1987)، "التصورات الاجتماعية المغاربية بين النظرية والتطبيق"، ط.1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- *Rafael Grasa, (1995), « La Conférence Méditerranéenne Alternative », in Bichara Khader, Le Partenariat Euro-Méditerranéene, l'Harmattan, Paris*

المقالات:

- برهان، غليون، (1981)، الهوية والثقافة والسياسات الثقافية في البلدان التابعة، الفكر العربي المعاصر، العدد 17، ديسمبر/ جانفي ، مركز الإنماء القومي، بيروت
- برهان، غليون، (1988)، النظام الطائفي، منبر الحوار، العدد 11، دار الكوثر ، لبنان

- صالح، صالحي، (2003)، التحديات المستقبلية لاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوربي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2 ، جامعة فرحات عباس، سطيف .
- عبد اللطيف، حناشي،(2009)، صعوبات تفعيل الاتحاد ، المغرب الموحد، العدد 09
- فهمي، هويدي، (2001)، الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد جويلية / 269 ، بيروت
- مجهول، (2007)، تكلفة اللامغرب: هدر للإمكانيات وخسارات لفرض إستراتيجية" ، مجلة الوفاق العربي، العدد 92، تونس

المداخلات:

- عمار جفال، (2009/04/14)، مساهمة المجتمع المدني في البناء المغاربي الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية،العلمية، الندوة السنوية لمركز الجامعة العربية، الأمانة العامة، المغرب العربي في مفترق الشراكات المجتمع المدني المغاربي ومشاركته في بناء صرح المغرب العربي، تونس
- بونوار، بن صايم، بن بختي عبد الحكيم، (04/03 نوفمبر 2009)، رهانات الأمن في المنطقة المغاربية، الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، الجزائر
- غالم، جلطي وعبد الله، بن منصور، (04/03 نوفمبر 2009)، الاقتصاد المغاربي: بين التحديات الأمنية وفرص التنمية، الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، الجزائر
- محمد سمير، عياد، (04/03 نوفمبر 2009)، نحو هندسة المنظومة الأمنية المغاربية، الملتقى الدولي حول التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، الجزائر
- بشير، بن عيشى ومحمد الأمين، غربي، (9/8 ماي2004)، مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، الجزائر
- رابح، خوني ورقية، حساني، (9/8 ماي 2004)، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، الجزائر

- صالح، صالحي، (9/8 ماي 2004)، الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، الجزائر

مواقع الانترنيت:

- إتحاد المغرب العربي: الأهداف والمهام، الصفحة الرسمية لإتحاد المغرب العربي، في: https://maghrebarabe.org، 2009، 2021/03/11، 11.03
- خالد، شوكات، "فرنسا والمغرب العربي...شراكة الولاء للمستعمر"، في: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/12/article9.shtml<br< a=""> />Odat-h@scs-net.org
- ميلاد مفتاح، الحراثي، التنسيق والتعاون في غرب المتوسط، دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليمي، في: http://www.almotamar.com.ly/motamar59/subject/6.htm

دور العامل الاقتصادي في إعادة بناء مشروع المغرب العربي

The role of the economic factor in rebuilding the Arab Maghreb project

رحماني رميساء[1]، أوعشرين إبتسام[2]

[1] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، rahmani.roumaissa@enssp.dz

[2] المدرسة الوطنية العليا للعلوم لسياسية (الجزائر)، ouacherineibtissem@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/11 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى التركيز على البعد الاقتصادي ودوره في إعادة بناء إتحاد المغرب العربي، الذي عرف جمودا مطلقا منذ أكثر من 27 عاما بسبب العديد من الصعوبات التي اعترضته، والتي تعيق عملية إعادة البناء وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على التكامل الاقتصادي المغاربي كمشروع أساسي للنهوض بالوحدة المغاربية بعد فشل التكامل السياسي.

والهدف من هذه الدراسة للبحث في كيفية استغلال وتوظيف البعد الاقتصادي في إعادة بلورة وإحياء مشروع التكامل المغاربي، لما لهذا الأخير من أهمية في ظل تزايد عدد التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتحديات التي يفرضها النظام الإقتصادي العالمي الجديد بالانتظام في شكل تكتلات إقليمية، تتيح لأعضائها الازدهار والتقدم وتعمق العلاقات التجارية، ولهاذا فمن الضروري إيجاد سبل وآليات بناء التكامل الاقتصادي المغاربي، وتحويل الاتفاقيات المبرمة إلى واقع عملي.

كلمات مفتاحية: المغرب العربي، التبادل التجاري، التكامل، العامل الاقتصادي، الموارد الطبيعية

Abstract:

This study seeks the focus of the economic dimension and its role in rebuilding the Arab Maghreb Union, which has been in complete stalemate for more than 27 years due to the many encountered difficulties, which hindered the rebuilding process. This study highlights Maghreb economic integration as a basic project for the advancement of Magharebia unity,

after the failure of political integration. The aim of this study is to research how to exploit, and employ the economic dimension in recrystallisation, and reviving the Maghreb integration project, because of the importance of this latter, and due of the increasing number of regional economic blocs, and the challenges posed by the new global economic order to be organized in the form of regional blocs that allow their members to prosper, progress and deepen relations. Therefore, it is necessary to find ways and mechanisms to build Maghreb economic integration, and to convert the concluded agreements into a practical reality.

Keywords: Maghreb, trade exchange, integration, economic factor, natural resources

المؤلف المرسل: رحماني رميساء

1. مقدمة

تسعى العديد من دول العالم إلى إقامة تكتلات إقتصادية وذلك لأغراض متعددة، في محاولة منها لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين إقتصاديات هذه البلدان، والإستفادة من مزايا تكثيف التعاون الإقليمي بهدف حل مشكلات مناطقهم الاقتصادية والاجتماعية، وقد جاءت هذه التكتلات كنتيجة للقيود المفروضة على العلاقات الاقتصادية الدولية، وكمحاولة لتحرير التجارة بين عدد من الدول، وتوحيد الروابط والسياسات الاقتصادية وإزالة العوائق في وجه السلع والخدمات ورؤوس الأموال وعوامل الإنتاج، فنجد العديد من التكتلات الاقتصادية سواء أمريكية أو آسيوية أو أفريقية تجمعها مصالح مدعومة بسياسات معينة، ولهذا الغرض اتجهت الدول المغاربية في لحظة من تاريخها نحو الإتحاد والتكتل بغية تطوير العمل الوحدوي المشترك، و بعد ما يزيد عن الخمسة عشر سنة من بعث الاتحاد، تبدو لنا النتائج هزيلة وشبه منعدمة، بل وأن حالات التوتر التي تسود هذه العلاقات من حين لآخر تجعلنا نشكك في مدى جدوى وجدية هذا المشروع، بالتالي أصبح من الضروري إعادة النظر في هذا التكتل ومصيره لإعادة قيمته وثقله على كافة الأصعدة وذلك من خلال النافذة الاقتصادية لكسب القدرة على التفاوض وتحسين شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

والهدف من هذه الدراسة هو البحث عن كيفية استغلال الجانب الإقتصادي في إعادة توحيد المغرب العربي بتوظيف النظرية الوظيفية "لأرنيست هاس"، وذلك بإسقاطها على التكتل المغاربي لإعادة تفعيله حسب فكرة "الإنتشار " spilli- over " لتفسير التداخل بين عملية التكامل الفني والسياسي، حيث يؤدي التكامل في قطاع معين إلى إنتشار العملية بشكل تدريجي إلى مجالات أكبر بما فيها المجال السياسي، وعلى هذا الأساس قدمنا هذه الدراسة لنبين أهمية الجانب الاقتصادي في تحقيق إندماج مغاربي، ليساهم في تكامل مجالات أخرى كما هو الحال في التجربة الأوروبية، التي حققت نجاحا كبيرا بعد أن بدأت تجربة تكاملها بإنشاء منظمة الحديد والصلب.

- **إشكالية الدراسة:**

تحاول هذا الورقة الإجابة على المشكلة البحثية التالية:

كيف يمكن للبعد الاقتصادي أن يكون بمثابة محرك فاعل لإعادة إحياء المشروع المغاربي؟

- **الأسئلة الفرعية:**

1. كيف يمكن تطبيق النظرية الوظيفية على التكامل الاقتصادي المغاربي؟
2. كيف يمكن لمقومات دول المغرب العربي أن تساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي ؟
3. ماهي أهم الحلول التي يمكن من خلالها تجاوز عتبة الخلافات المغاربية؟

- **الفرضيات:**

1. تنجح التجارب التكاملية بين الدول إذا ركزت على الجانب الاقتصادي واستغلال الموارد الطبيعية بالشكل السليم
2. كلما كانت الدول متقاربة في نمادجها الإقتصادية كلما كان ذلك مدخل سهل لتحقيق التكامل الاقتصادي

- **المنهج المستخدم:**

تم الإعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي لإستخدامهما في تجميع البيانات والمعلومات حول التجربة الاقتصادية المغاربية والظروف التي أحاطت بها وصولا إلى الأسباب التي أدت إلى فشله وكذلك سبل تكامل دوله انطلاقا من المشروعات المشتركة.

- **خطة الدراسة:**

للإجابة عن الإشكالية السابقة والأسئلة المتفرعة عنها وللتحقق من صحة أو عدم صحة الفرضيات المستخدمة قمنا بتجزئة وتقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، حيث تناولنا في المحور الأول مقاربة مفاهيمة ونظرية للتكامل المغاربي، أما المحور الثاني فقد تعرضنا فيه لأهم المقومات الأساسية للتكامل الاقتصادي المغاربي والتحديات التي حالت دون قيامه، بينما تطرقنا في المحور الثالث لسبل تجاوز المعيقات الاقتصادية لتفعيل التكامل المغاربي.

المحور الأول: التكامل الاقتصادي – مقاربة مفاهيمية نظرية–

لقد عرف الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة تطورات جديدة في العلاقات الاقتصادية بين الدول، والتي أصبحت تطالب بإقامة نظام دولي جديد بغية بناء إقتصاد متماسك وقوي، والإتجاه نحو التكامل وزيادة الترابط لتشكيل تكتلات إقتصادية إقليمية كبرى في الصناعة، التجارة، المال، وقد شهد العالم مؤخرا نشاطا واسعا على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية سواء في إطار ثنائي أو إقليمي أو شبه إقليمي، وعليه سنقوم في هذا الموضوع بتسليط الضوء على هذه الظاهرة بدراسة تجربة دول المغرب العربي في التكامل الاقتصادي من الناحية النظرية لأن أي دراسة تحليلية في العلاقات الدولية تقودنا بالضرورة إلى دراستها من جانبها النظري.

2. التكامل الاقتصادي– مقاربة مفاهمية –

1.2 تعريف التكامل: قبل التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي يجب أن نتعرف على مفهوم التعاون الاقتصادي لأنه في كثير من الأحيان يحدث خلط بينهما:

إن للتعاون الاقتصادي في التاريخ الإنساني جذور ضاربة في أعماق بعيدة فلا يمكن لأي دولة كانت إمكانياتها أن تعيش طويلا وتظل حياتها مستمرة وهي في عزلة عن غيرها من الدول، (إكرام، 2002، صفحة 45) فغالبا ما تكون علاقات التعاون الاقتصادي عبارة عن عمليات مختلفة في المجالات الاقتصادية، تدخل ضمن إتفاقيات ثنائية أو جماعية، يكون الهدف من ورائها تحقيق منفعة متبادلة لمدة معينة على أساس من التكافؤ في المعاملة، ومن الميزات التي تتميز بها علاقات التعاون الاقتصادي هي أن كل دولة عضو في هذا التعاون تحافظ على كل خصائصها التي كانت تتمتع بها قبل الدخول في علاقات التعاون الاقتصادي، وبمعنى آخر أن التعاون الاقتصادي هو العمل الهادف إلى تحقيق التمييز بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على سماتها الخاصة. (بوزيدي، 1999، صفحة 15)

❖ **مفهوم التكامل الاقتصادي:**

أ/لغويا: كلمة التكامل في اللغة معناها وضع الجزأين بجانب بعضهما البعض فيصبحان وحدة واحدة، فمعنى التكامل ينطوي على التلازم والتقابل، وتبادل بين العناصر المشمولة بفعله أي أنها تشترك معا في الفعل وأنه لا يمكن أن يعمل أو يوجد أحداها دون العناصر الأخرى. (القزويني، 2004، صفحة 36)

أما بالنسبة للفعل فهو يعني تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر، فكما هو معروف أن القطاعات الاقتصادية يكمل بعضها البعض الآخر، فعلى سبيل المثال القطاع الزراعي من خلال ما يقدمه من مواد أولية يكمل القطاع الصناعي وهذا مايسمى تكاملا قطاعيا، ويكون أيضا بين دولتين واحدة صناعية والأخرى زراعية، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه التكامل في المجال اللغوي. وظف مصطلح التكامل Integration في العديد من الأدبيات المعنية بتحليل الظواهر الاقتصادية أو السياسية وحتى في تحليلات السياسة الخارجية، لكن لم يفصل الباحثون في تعريف دقيق أو متفق عليه، وغياب الإجماع يربط أساسا بتعقيد الظاهرة التكاملية وتعدد أبعادها

ب/ إصطلاحا: هناك العديد من التعريفات الخاصة بالتكامل مثارة في أكثر من مجال فوفقا لطبيعة الموضوع سنعتمد على الجانب الاقتصادي في التعريف الإصطلاحي للتكامل إذ نجد أن هناك إتفاق بين علماء الاقتصاد والسياسة على أن التكامل قد يكون عملية أو حالة. (رحماني ، 2005، صفحة 2)

- ✓ **التكامل عملية:** لأنه ينطوي على التدابير والإجراءات والوسائل التي تستخدم في إنجاز العملية التكاملية.
- ✓ **التكامل حالة:** لأنه يعمل على إلغاء صور التفرقة بين إقتصاديات الدول الأطراف وينقلها من حالة تفرقة إلى حالة إلتحام وإنسجام .

- وعرف أرنيست هاز التكامل على أنه ذلك المسار الذي تقوم فيه الدول بنقل ولاءاتهم وتطلعاتهم وأنشطتهم السياسية نحو مركز جديد بحيث يمتلك هذا المركز المؤسسات والسلطة التي لها اختصاصات تعلو تلك التي تملكها الدولة القومية (Haas, 1958, p. 16)

حسب هذا التعريف الذي قدمه **أرنيست هاز** فإن الهدف من التكامل هو وجود جماعة سياسة جديدة تفرض نفسها على الوحدات الأخرى المتواجدة مسبقا.

- ويعرف" **بيلا بالاسا "B.Balassa** " في كتابه نظرية التكامل الاقتصادي أنه تنسيق ونوع من الإدارة (as a process and statue of affairs) فهو تنسيق لأنه يقوم على معايير هدفها إلغاء التمايز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للدول المتخلفة وهو نوع من الإدارة المتمثلة في إلغاء الصور المتباينة للتمييز بين الإقتصاديات الوطنية. (رحماني ، 2005، صفحة 4)

حسب هذا التعريف فإن التكامل يعبر عن صورة من المساواة وإلغاء التمايز بين الوحدات الاقتصادية وإدارتها والتنسيق فيما بينها.

- وكتعريف إجرائي للتكامل الاقتصادي من مجمل التعاريف التي ليس بالإمكان التطرق إليها كلها من خلال هذه الدراسة فإن "التكامل الاقتصادي هو مجموع الإجراءات التي تتحقق من خلال التشابك في العملية الإنتاجية بين إقتصاديات دول الأطراف، والتي ترمي إلى إزالة كافة الحواجز والقيود الجمركية على التجارة والخدمات والسلع وإلغاء كافة أشكال التمييز بين الوحدات الاقتصادية لدول مختلفة تجمعها علاقات تبادلية قائمة على التنسيق بغية تحقيق عوائد مشتركة من خلال الإستغلال المشترك للإمكانيات والموارد التي تحوزها الأطراف المتكاملة.

2.2 أهداف التكامل الإقتصادي:

للتكامل أهداف متعددة تخص الجانب الاقتصادي والسياسي والأمني وتكتسي هذه الأهداف أهمية متزايدة في العصر الراهن في ظل العولمة، لكن في هذه الدراسة سندرج الأهداف الإقتصادية فقط وهي:

- **توسع حجم السوق**: التكامل الاقتصادي يتيح إقامة الصناعات الكبيرة والإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والتي تتمثل في انخفاض نصيب الوحدة من المنتج من النفقات الثابتة وهذا يساعد على تطوير المنتجات وكل هذه المزايا تنبثق من الميزة الأساسية وهي اتساع حجم السوق (بلقاسمي، 2011، صفحة 21).

- **زيادة التنمية الاقتصادية:** وذلك من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي بزيادة الإنتاج بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل القومي بالإضافة إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وذلك بإقامة مشروعات هامة والمتمثلة في الصناعات الإنتاجية وصناعة مستلزمات الإنتاج (الغندور، 1983، صفحة 272)
- **زيادة الشغل:** إن إلغاء القيود على حركة الأشخاص من شأنه أن يساهم في الحد من البطالة مما يحقق التوازن في الموارد المتاحة وعدد السكان
- **تحقيق تكامل العناصر والمكونات المختلفة للإقتصاديات الوطنية:** أي بإقامة مجمعات إنتاجية متكاملة صناعية أو زراعية- صناعية على مستوى التكتل الاقتصادي (القزويني، 2004، صفحة 272)
- **تحقيق القوة الاقتصادية:** يتحقق التكامل لهذه الدول مناعة أكبر ضد الهزات والإضطرابات الداخلية والإقليمية والدولية واحتمالات الإعتداء وفرض العقوبات والحصار (القزويني، 2004، صفحة 272)

3.2 التكامل الاقتصادي مقاربة نظرية:

لتفسير ظاهرة التكامل في جانبها الاقتصادي سيتم التركيز في هذه الدراسة على اسهامات المدرسة الوظيفية الجديدة، التي تعتبر من النظريات التي تطرقت لهذا البعد خاصة وأنها تابعت مسار الموجة الأولى للتكامل الإقليمي، وجاءت هذه النظرية بعد النجاح الذي حققته المجموعة الأوروبية في التكامل الاقتصادي.

تعتبر الوظيفية الجديدة امتداد للوظيفية الأصلية ورد فعل لها والتي تنطلق من فكرة رفض عزل القضايا التقنية على السياسية كما فعل دفيد ميتراني، ويعتبر أرنيست هاس Ernest heas هو الذي أرسى دعائم هذه النظرية. (Kauppi.v, 1999, p. 213)

تشكل الوظيفية الجديدة الإطار الفكري النظري للمجموعة الأوروبية من خلال تركيزها على خلق مؤسسات مركزية إقليمية لخدمة التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية (جندلي، 2007،

صفحة 247)، وتركز الوظيفية الجديدة على مجموعة من الفرضيات التي يتفق حولها معظم منظريها وهي : (حمدوش، د.س.ن)

- التكامل يكون بالشروع في القطاعات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في إقتصاديات الدول التي تدخل في المسار التكاملي
- البدء في العملية التكاملية يكون في المجالات السياسية الدنيا لكن يتم ذلك في ظل قيادات سياسية
- الإعتماد على التكامل الجهوي بدلا من التكامل في الإطار الدولي
- أهمية ودور النقابات والجماعات التي تمثل مصالح إقتصادية واجتماعية ضاغطة على الحكومة الوطنية

تركز التجربة التكاملية حسب "أرنيست هاس" على ثلاث عناصر أساسية هي: (جندلي، 2007، صفحة 247)

- مبدأ التعميم أو الإنتشار الذي يعني أن التكامل في قطاع يؤدي إلى التكامل في بقية القطاعات الأخرى
- التسييس التدريجي من خلال الإنتقال من المسائل التقنية- الفنية إلى المسائل السياسية
- عنصر الولاء للتنظيم الدولي إقليميا كان أم دوليا لإقامة العملية التكاملية

باعتبار المحاولات الأولى للتكامل تكون في الحقل الاقتصادي لتنتشر فيما بعد لبقية الحقول الأخرى، فالوظيفية الجديدة تفرض وجود قوة دفع مستمرة في اتجاه العمل التكاملي، أو ما يسمى بالتدفق الانتشاري spill-over فالعملية التكاملية تبدأ بتحقيق التعاون في أحد الميادين أو القطاعات الفنية ويفترض أن يكون للنجاح المتحقق فيها قوة دفع تكفي لحث قطاعات أخرى على مزيد من التكامل بسبب التشابك بين مختلف القطاعات الفنية، مما يؤدي إلى إزالة الشكوك المتبادلة بين نخب دول التكامل، وينبه هاس إلى أن التعميم لا يحدث بشكل آلي ولكنه مرتبط بإرادة الأطراف واستعدادها للتكييف مع الواقع الجديد من جهة وتعميمها للنجاح في قطاع على قطاعات أخرى من جهة ثانية. (بلقاسمي، 2011، صفحة 37)

فبالنسبة لإتحاد المغرب العربي فيمكننا اسقاط هذه النظرية وذلك بالإستثمار والإهتمام بالجانب الاقتصادي في إعادة تفعيله وبناءه حسب فكرة الإنتشار والتداخل بين عملية التكامل الفني والسياسي،

حيث يؤدي التكامل في قطاع معين بين هذه الدول إلى انتشار العملية بشكل تدريجي إلى مجالات أكبر بما فيها السياسي.

ويقول "هاس" لكي يتم تحقيق تقدم فعلي في مجال التكامل لابد من التوافق في الإلتزام بين النخبة والقيادة الحكومية حول الأهداف والوسائل حتى لا يحدث تراجع أو انتكاسة لمسار التكامل spill-back ولأجل استمرار التكامل لابد من تحقيق توازن بين التقدم في المستويين الاقتصادي والسياسي، فالتوجه الاقتصادي يأتي ويتحدد عبر إطار وموقف سياسي مقابل، فتوفر التوافق السياسي أو انعدامه يمكن أن تكون له آثار دافعة أو تفكيكية والتي عبرت عنها النظرية ب spill – back. (بلقاسمي، 2011، صفحة 38)

المحور الثاني :مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي وتحدياته

لقد سعى اتحاد المغرب العربي منذ نشأته للوصول إلى تكامل إقليمي جهوي مغاربي وفق متطلبات وعناصر الطرح الوظيفي الجديد الذي يدعو إلى التكامل الجهوي بتحديد الأهداف المتنوعة التي لم تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي بل إلى ارتباط وعلاقة هذا الأخير بالأبعاد السياسية والأمنية والثقافية والإنسانية، فمن الأهداف الاقتصادية التي سعت لتحقيقها دول المغرب العربي هي تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

1.3 مقومات اتحاد المغرب العربي.

إن الحكم على النجاح أو الفشل في تحقيق أهداف السياسات التكاملية يعتمد بشكل أساسي على مدى توافر المقومات الضرورية واللازمة للعملية الاندماجية، من تكوين جغرافي وبشري واقتصادي وثقافي، فالمغرب العربي يتوفر على خصائص ومقومات تمنحه المواصفات المطلوبة لجعله فضاءا وتكاملا إقتصاديا ذو أهمية استراتيجية معتبرة بامتلاكه عوامل مهمة تمكنه من تكوين كيان متماسك وسوف نعرض فقط المقومات الاقتصادية التي تتوفر عليها هذه المنطقة:

➢ الأراضي الصالحة للزراعة

يغطي المغرب العربي مساحة تقدر ب:5.782.140 كلم2 تشكل مانسبته 42% من المساحة الإجمالية للوطن العربي، وتشكل الجزائر وحدها مانسبته41 % من المساحة الإجمالية للدول المغاربية، (قسم البحوث والدراسات، 2021) تتوزع مساحة المغرب العربي بين خمسة أقطار كالتالي :

الجدول رقم 1: مساحة بلدان المغرب العربي

البلد	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس
المساحة كلم2	2.381.471	1.759.540	1.032.455	446.550	163.610
المساحة الصالحة للزراعة (مليون هكتار)	283.2	176	102.5	44.6	15.5

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على عدة مراجع

من خلال الجدول نرى مدى توفر المغرب العربي على مساحة شاسعة التي تتوغل في أفريقيا وتنفتح على أوروبا وتتصل بالمشرق العربي، وهذه المساحة منها 468.8مليون هكتار (صالحي، 2005، صفحة 302) أراضي صالحة للزراعة تتوزع بنسب متفاوتة بين تلك البلدان، كما توجد مساحة كبيرة من الأراضي الرعوية الطبيعية تعمل على زيادة وزن الثروة الحيوانية البرية في منطقة المغرب العربي، بالإضافة إلى ساحل كبير يمتد من المحيط الأطلسي بشواطئ موريتانيا والمملكة المغربية إلى البحر الأبيض المتوسط على شواطئ المغرب والجزائر وتونس وليبيا، حيث يمكن الإستفادة من إنتاج وتجارة الأسماك في الأسواق الدولية والإقليمية. (قصدي، صفحة 25)

إضافة إلى الإمكانيات والموارد الزراعية السابقة الذكر، فإن منطقة المغرب العربي تتربع على مساحة رعوية طبيعية كبيرة قدرت بحوالي 19 %من المساحة الإجمالية، تحوي أجود الأعشاب التي تعتبر غذاء للماشية، لذلك فإنه إذا حسن استغلالها ستزيد من الثروة الحيوانية خاصة البرية منها، كما أن استغلال السواحل حوالي 8019 كلم التي تطل عليها البلدان المغاربية بداية من المحيط الأطلسي بشواطئ موريتانيا والمغرب،

التي تلتقي فيها التيارات الباردة مع التيارات الدافئة للمساعدة على تكاثر الأسماك، وصولا إلى شاطئ البحر المتوسط شمال المغرب والجزائر وتونس وليبيا. (العربي، 2014، صفحة 48.57)

- **الثروات المعدنية والطاقوية:** يتوفر اتحاد المغرب العربي على موارد معدنية وطاقوية كبيرة ومتنوعة التي تشكل المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة، ومصادر الطاقة للإقتصاديات الحديثة فهي تشمل على حجم احتياطات غازية يزيد عن 6000 مليار م3 واحتياطي بترولي يتجاوز 5مليار طن، مع احتمالات شبه مؤكدة لإكتشاف احتياطات أخرى في موريتانيا والصحراء الغربية والجزائر وليبيا والمغرب، إضافة إلى الإحتياطات من الفوسفات التي تزيد عن 6 مليار طن خاصة في المغرب وتونس إضافة إلى إنتاج معدني وطاقوي هام يجعل المنطقة في حالة تكاملها مجالا لإستقطاب الإستثمارات (بلقاسمي، 2011، صفحة 142)
- **الإمكانيات المالية والتجارية:** إن توافر حد أدنى من الموارد المالية يساهم ذلك في تحقيق التوظيف الرشيد للموارد العاطلة وأيضا استغلال الموارد والثروات الطبيعية المتاحة وتشغيل الطاقات البشرية في الدول المغاربية، فكل دولة من هذه الدول لها إمكانياتها المالية المتوفرة، فمن العوامل المشجعة على إقامة تكامل اقتصادي أن الدول ذات العجز المالي تستطيع أن تحصل على التمويل اللازم للمشاريع المشتركة وأيضا تتمكن الدول ذات الفائض من إيجاد فرص لإستثمار فوائضها من المشاريع، والجدول التالي يظهر بعض المؤشرات المالية والتجارية في بلدان المغرب العربي.

جدول رقم02: المؤشرات المالية والتجارية لبلدان المغرب العربي لعام 2018

المؤشرات / الدول	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	ميزان المدفوعات	مديونية خارجية
الجزائر	173.76	41.80	46.27	22.56	0.11
المغرب	117.92	28.60	51.04	12.23	0.70
تونس	39.87	15.53	22.70	5.23	2.09
ليبيا	48.36	24.81	12.83	11.12	0.61
موريتانيا	5.24	1.90	2.6	1.22	8.51
المجموع	385.15	112.64	135.44	52.36	12.02

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أن الإمكانيات المالية لدول المغرب العربي تكفي لتغطية نسبة هامة من الإستثمارات بغية تحقيق تنمية معتبرة لهذه الدول إذا توفرت العوامل اللازمة، ومما لا شك فيه أن هناك تباين في حجم هذه الإمكانيات المالية على مستوى الدول، وأيضا نلاحظ أنها بدأت بالتخلص التدريجي من مشكلة الديون مقارنة بالسنوات الماضية وهذا يساعد على النهوض من جديد لإنعاش إقتصادياتها وتحقيق تكتل يساهم في تحقيق التنمية وتحسين الأوضاع الاجتماعية بالإضافة إلى زيادة دخلها المحلي الإجمالي حيث نجد أن الجزائر تتصدر المجموعة بناتج إجمالي يفوق 170 مليار دولار، فقد استطاعت دول الإتحاد مجتمعة أن تحصل على ما قيمته 385.15 مليار دولار.

2.3 تحديات التكامل المغاربي:

بالرغم من الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها منطقة المغرب العربي الملائمة لقيام وحدة اقتصادية إلا أن هذا المطلب له العديد من العراقيل والمعوقات حالت دون الوصول إلى هذا المآل وهذه المعوقات هي:

- **الإختلالات الاقتصادية الهيكلية**: تتميز هياكل الإقتصاديات المغاربية بسيادة نمط الإنتاج الأولي، والإعتماد على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع ، وضعف القاعدة التكنولوجية، وضآلة نصيب الصناعة التحويلية والتي لم تتعد 8.3 %من الناتج المحلي الإجمالي في مجمل الدول المغاربية حسب تقديرات عام 2010، وبذلك فإن محاولة إلغاء الحواجز أمام التجارة

البينية، جعل كل طرف يخشى على منظومته من التلاشي نتيجة انتقال السلع البضائع بطريقة غير مدروسة، أو عدم الإلتزام بالإجراءات القانونية. (بكادي، 2013/2012، صفحة 228)

- **اختلاف الأنظمة الاقتصادية والتجارب الإنمائية في دول المغرب العربي:** حيث ترتب عنها اختلاف في السياسات والتوجهات الاقتصادية وتباين الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية، كما يعتبر استراد الأنظمة والمناهج من بين العوامل التي أدت إلى تعميق الهوة بين أقطار المغرب العربي (النوي، 2015، صفحة 36)، وبالتالي ذهاب كل دولة إلى توفير حد أدنى لحماية مخططاتها الإنمائية وانغلاقها على نفسها، فتوالت فيها ما يسمى بالخطط العشرية، الخماسية والثلاثية سعيا منها إلى تحقيق أهداف قطرية بحتة (بكادي، 2013/2012، صفحة 229).
- **ضعف المبادلات التجارية البينية والتبعية للخارج:** يبقى حجم المبادلات التجارية ضعيفا ولا يرقى إلى المستوى المطلوب فقط بنسبة 3 %من مجموع مبادلات الدول الخمس وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما هو محقق في تجمعات إقليمية أخرى على غرار الإتحاد الأوروبي حيث تمثل نسبة المبادلات التجارية 60 %من مجموع مبادلاتها مع العالم الخارجي (عايشي ك.، 2011، صفحة 7) حيث يمثل الإتحاد الأوروبي بالنسبة للدول المغاربية شريكا إقتصاديا من الدرجة الأولى وهذا ما قد يزيد من هشاشتها وجعلها تابعة ومرتبطة بالتطورات الظرفية للإقتصاديات الأوروبية (générale, 2003, p. 23)
- **الحواجز الجمركية:** إن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة على غرار ماهو معروف في التكتلات الاقتصادية الأخرى يعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عالية من التجارة البينية (عايشي ك.، 2011، صفحة 8)
- **ضعف وقلة البنية الأساسية المخصصة للنقل والمواصلات بين دول الإتحاد المغاربي:** يتجلى ضعف وتخلف قطاع النقل والمواصلات البري والبحري وغياب الإنسجام بين أنشطة الأساطيل البحرية والجوية والبرية المغاربية (قصري، 2009/2008، صفحة 47) ، في قلة قنوات

التصدير والإستيراد وأماكن الشحن والتفريغ، الأمر الذي يستوجب وجود سياسة مشتركة لإنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية وتوحيد خطوطها، وإقامة أساطيل برية وبحرية وجوية لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية، والعمل على توسيع قاعدة التبادل التجاري، فالعبرة ليس في اتخاذ قرارات حرية انتقال السلع والأشخاص فحسب، بل في توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك. (بكادي، 2013/2012، صفحة 230)

المحو الثالث: سبل تجاوز المعيقات الاقتصادية لتفعيل التكامل المغاربي

لقد ساهمت المعيقات العديدة التي سبق لنا ذكرها في تجميد عمل التكامل المغاربي، وبهذا فمن الضروري إعادة النظر فيها ومعالجتها بالطرق والأساليب الممكنة خاصة لما لهذه الدول من مقومات التكامل، التي تعتبر دعامة أساسية وسبيل لقيام تكامل ناجح ذو منافع كبيرة تدركها حق الإدراك مجموع دول المغرب العربي، وبالتالي تظهر هنا الضرورة القصوى لعميلة تفعيل هذا الكيان الذي شهد جمود منذ سنوات عديدة لمواكبة عصر التكتلات الإقليمية وضمان مكانة له في الساحة الإقليمية والدولية، ومن هنا يمكن تحليل بعض الأهداف الاقتصادية لدول المغرب العربي من منظور الوظيفية الجديدة لنتمكن من إيجاد أهم الثغرات التي ساهمت في تعطيل مشروع التكامل ونحاول إيجاد حلول لها:

1.4 الأهداف الاقتصادية لدول المغرب العربي – قراءة اقتصادية من منظور وظيفي جديد:–

تأسس إتحاد المغرب العربي بجملة من الأهداف المتنوعة والمتكاملة ليس فقط في الجانب الاقتصادي بل بأبعاد سياسية وأمنية وثقافية وإنسانية، وفيما يلي أهم الأهداف التي سعت إليها دول المغرب العربي:

- **السعي إلى تكامل جهوي**: فلقد اجتمع رؤساء دول المغرب من أجل تمثيل الإرادة السياسية العليا لشعوبهم ولمصلحة بلادهم ومن هنا تظهر الخلفية الأساسية وراء قيام هذا الإتحاد وهي تتطابق مع المنظور الوظيفي الجديد الذي يدعو إلى التكامل الجهوي.
- **التسييس التدريجي من خلال الإنتقال من المسائل التقنية وصولا إلى المسائل السياسية**: وهذا ما تهدف إليه إتفاقية مراكش من خلال تنمية الموارد البشرية والإقتصادية والإسراع بتنفيذ الخطط المعتمدة في ميدان التبادل التجاري وانتهاج سياسية اقتصادية ترتكز على مراحل ومدد

زمنية محددة لتحقيق المصالح المشتركة لكل الدول الأعضاء وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لخدمة الأهداف الإتحادية، وحث المؤسسات القطرية والثنائية لإعطاء البعد المغاربي جميع نشاطاته (بكادي، 2013/2012، صفحة 174) ، وهذا مايتوافق مع الطرح الوظيفي لأرنيست هاس وبهذا يتم الإنتقال التصاعدي والتدريجي والتطور

- **إدراج جماعات المصالح والنخب والأحزاب في العملية التكاملية**: لتحقيق تكامل إقتصادي فعال لابد من تضافر جهود المجتمع المدني، وهو ما يخلق جوا من الديمقراطية والمشاركة الشعبية الفاعلة فغياب المجتمع المدني من أهم أسباب تعطل المشروع المغاربي، فلم يسجل التاريخ أي حركة شعبية تنادي بإقامة تكامل إقتصادي سواء على المستوى العربي الكلي أو في إطار منطقة المغرب العربي، (أقسم عمر، 2016، صفحة 23) فالنخب السياسية لا توحي إلى التوجه نحو ابداء النية الحقيقية في تفعيل المسار التكاملي، إلا أن هناك بعض النخب الأقل تأثيرا في النظم السياسية للبلدان المغاربية تسعى إلى إحياء الإتحاد كالمجتمع المدني والأحزاب السياسية ومع هذا يبقى دورها ثانوي ولا يرقى إلى التأثير في السياسية الخارجية للدول، ومن هنا يبقى التكامل ثانوي لا يرقى إلى التأثير في السياسية الخارجية للدول، و يبقى مصير التكامل في يد النخب الحاكمة، وقراراتها هي الأساس الذي يقوم عليه التكامل الاقتصادي، (شليحي، د.س.ن، صفحة 42) وبهذا يكون التكامل واقفا على أرضية مهترئة حسب مانوه إليه أرنيست هاس حيث قال أنه لكي يتم تحقيق تقدم في مجال التكامل لابد من التوافق في الإلتزام بين النخبة والقيادة الحكومية وبين الأهداف والوسائل.
- **مبدأ التعميم أو الإنتشار**: لقد اكتفت التجربة المغاربية بالإشارة إلى قطاعات إقتصادية صناعية، تجارية، زراعية تقنية، بصفة عامة ولم تحدد القطاع الحيوي الذي يكون بمثابة القاطرة التي تحرك التكامل من قطاع واحد إلى قطاعات أخرى عليا، كما في التجربة الأوروبية عند انشائها لمنظمة الحديد والصلب، بالرغم من بساطة هذا القطاع إلى أنه وصل إلى بناء بيئة جديدة ومحرك فاعل للتكامل.

من بين أهداف إتحاد المغرب العربي أنه يقوم على وجود مصالح مختلفة للدول ولكن غير متناقضة، وهذا من يولد الرغبة في التكامل والبحث عن الحلول بدل من التناقض على المستوى الخارجي وهذا ما ذهب إليه أرنيست هاس من خلال نظريته.

2.4 نحو مقاربة اقتصادية إقليمية جديدة لإعادة بناء المغرب العربي:

إن المقاربة الجديدة التي تلزم اتحاد المغرب المغرب العربي لإقلاع مسيرته مجددا، هي ذلك الإطار الذي يمكن الدول المغاربية من بلورة نظريات ومقاربات تكاملية تكييفية مع المتطلبات والواقع، وتتجاوز مأزق الخلافات البينية التي استدامت في مخيال صانع القرار المغاربي نحو بناء مقاربة تتجاوز المعطيات الكلاسيكية للبناء الإقليمي، مقاربة برغماتية نفعية تقدم تعريف اقتصادي للمنطقة بعيدا عن التعريف الخطابي، وتسمح للبلدان المغاربية من طرح بدائل تبادر بها النخب لطرح أفكارهم وطروحاتهم المتعددة، ليتمكن الاتحاد من تشخيص عاهاته ومعالجتها من خلال المتابعة المستمرة، وفيما يلي أهم السبل الاقتصادية أو الحلول التي تمكن من معالجة بعض الثغرات وتفعيل اتحاد المغرب العربي:

- إعادة النظر في المقاربة المتبعة في عملية التكامل الاقتصادي وهي التكامل عبر الأسواق والتي منذ البداية كانت تنذر بالفشل فالبرغم من العديد من الاتفاقيات المبرمة في مجال التبادل التجاري إلا أنه يبقى ضعيفا دون المستوى المطلوب، لذلك يجب اتباع استراتيجية التكامل الاقتصادي العميق والتي تعتمد إضافة إلى تحرير المبادلات في مجال السلع، على تحرير الخدمات وتحسين المناخ الإستثماري وخلق مشاريع مشتركة واتخاذ إجراءات هيكلية، من خلال إعادة تشكيل هياكل الإنتاج الزراعي والصناعي التي ستعطي دفعا قويا لتنمية المبادلات التجارية بينها (عايشي و النوري ، التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش، 2016، صفحة 11)
- إقامة منهج تنموي يتلاءم مع الخصوصية الحضارية للدول المغاربية ويتناسب مع امكانياتها وظروفها الواقعية بصورة تزيد التقارب ويحقق مصالحها ويخفف ازمتها.
- إقامة مشاريع مغاربية مشتركة وذلك بتبني مقاربة هيكلية تؤدي إلى ادماج الاقتصاديات الوطنية لدعم تنمية المنطقة ككل مع تحسين القاعدة التكنولوجية والصناعة التحويلية

- تبني خطة شاملة تركز على التجارة البينية وتعزيزها واطلاق منطقة للتبادل الحر تقوم على الوحدة النقدية، وأيضا اعتماد مبدا المعاينة العشوائية للبضائع والسلع المستوردة والمصدرة، وإلغاء الازدواج الضريبي والاتفاق على تعريفة جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي، وبالتالي انفتاح السوق المغاربية على بعضها البعض، فمحاولة الغاء الحواجز امام التجارة البينية جعل كل طرف يخشى على منظومته من التلاشي نتيجة انتقال السلع و البضائع بطريقة غير مدروسة
- فك ارتباط الاقتصادات المغاربية بالدول المتقدمة والاعتماد على الإمكانيات الذاتية على مستوى المناهج والسياسات والإجراءات وأيضا على مستوى السيادة على الثروات والموارد، والعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية مما يضمن المصالح المشتركة لتعزيز القوة التفاوضية أمام التجمعات الأخرى.

الخاتمة

وفي الأخير يمكن القول أن التكامل في المجال الاقتصادي هو القاطرة التي تقود دول المغرب العربي نحو الإندماج والتكامل الحقيقي وتحقيق أهداف الإتحاد والوصول بذلك إلى التكامل في المستويات أو المجالات الأخرى، فكما هو معلوم لدى أغلب الإقتصاديين أن التكامل في المجال الاقتصادي له منافع عديدة بالنسبة لكل أعضائه، كزيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء فيه، واتساع نطاق التبادل التجاري مما يقوي الموقع التفاوضي مع باقي التكتلات الاقتصادية الأخرى، فدول المغرب العربي لها من الإمكانيات والمقومات الاقتصادية والموارد البشرية الهائلة مايكفي لتجسيد ذلك لكنها تستخدم في الإطار المحلي الضيق بدلا من المجال المغاربي الواسع الذي يمكن أن يفرز آثار إيجابية على المدى الطويل إذا نجحت هذه الدول في تحقيق التنظيم والتنسيق الاقتصادي فيما بينها في اتجاه جاد نحو تفعيل هذا التكتل، فرغم الجهود المبذولة لتحقيق هذا الأخير لا تزال العديد من العوائق موجودة مما يسبب ضعف الإتحاد وجموده، وتعتبر المشاكل السياسية من أهم العوائق التي تحد من قيام الإتحاد المغاربي أيضا غياب الإرادة السياسية لدى رؤساء هذه الدول.

ولهذا بات من الضروري تفعيل اتحاد المغرب العربي لما له من آثار إيجابية على اقتصاديات المنطقة المغاربية، وعلى صناع القرار أن تستجيب لإرادات الشعوب المغاربية في إتمام مظاهر التكامل في شقه الاقتصادي على اعتبار أن هذه الشعوب متكاملة أصلا لغةً و دينًا وتاريخًا.

قائمة المراجع بالغة العربية

المؤلفات

- أحمد الغندور. (1983). *لإندماج الاقتصادي المغاربي*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربي.
- علي القزويني. (2004). *التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولة*. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.
- موسى رحماني . (2005). *التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج في: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية*. د. م. ن: دار الهدى.
- صالح صالحي. (2005). *الإتحاد المغاربي : الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية*. د.م.ن: دار الهدى.
- عبد الناصر جندلي. (2007). *التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*. الجزائر: دار الخلدونية.
- عبد الرحيم إكرام. (2002). *التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولة والتكتلات الإقليمية البديلة*. القاهدرة: مكتبة مدبولي.

الأطروحات:

- رقية بلقاسمي. (2011). التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية (رسالة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة: جامعة محمد خيضر
- قدور بوزيدي. (1999). التكامل الاقتصادي العربي (رسالة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.
- محمد عادل قصري. (2009/2008). التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة مقارنة بين إتحاد المغرب العربي والإتحاد الأوروبي. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة قسنطينة2.

- مسعود بكادي. (2013/2012). دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية والإقليمية – حالتي إتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، وهران: المدرسة الدكتورالية للإقتصاد والتسيير.

المقالات:

- فاطمة النوي. (ديسمبر, 2015). انعكاسات الأوضاع الاقتصادية المغاربية على التكامل الاقتصادي الإقليمي. ع.3. *مجلة الإقتصاد والقانون.الصحفة36*
- . كمال عايشي، و منيرة النوري . (ديسمبر, 2016). التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش. ع.11. *مجلة الغقتصاد الصناعي*، صفحة 11
- كمال و نوري منيرة، عايشي. (ديسمبر, 2011). التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش. ع.11. *مجلة الاقتصاد الصناعي*، صفحة 7.
- محمد عادل قصدي. (بلا تاريخ). تفعيل التكامل الاقتصادي كآلية لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية الراهنة. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات إقتصادية*.

المواقع الإلكترونية:

- *قسم البحوث والدراسات*. (14 فيفري, 2021). تم الاسترداد من دول المغرب العربي معلومات أساسية: : https://www.aljazeera.net /

التقارير:

- التقرير الاقتصادي العربي. (2014). النشرة الإحصائية.

المراجع باللغات الأجنبية

- Haas, E. (1958). Uniting of Europe : political,sociel, and economic forces, 1950-1957. Great Britain: University of notre dame press.

- générale, D. d. (2003, avril). enjeux sur le Maroc de l'élargissement de l'Union Européenne à l'Est . *Ministère des finances et la privatisation Maroc*, p. 23.
- Kauppi.v, P. V. (1999). *International relation theory : realism, pluralism, pluralism and beeyoud, 3rd ed.* London: Allyna barcon.

انعكاسات البيئة الخارجية وتداعيات الانتقال الديمقراطي على مستقبل النظام العربي –السيناريوهات المتوقعة 2030–

Implications of the external environment and the implications of a democratic transition for the future of the Arab regime –Expected scenarios 2030 -

أسماء صالحي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية(الجزائر)، Salhi.asma@enssp.dz

مخبر السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

تاريخ الاستلام: 2021/04/26 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

ان الهدف من الدراسة معرفة مستقبل العالم العربي في ظل المستجدات التي فرضها النظام الدولي من التنافس والحفاظ على الهيمنة ضمن خريطة جيوبوليتكية بين القوى الإقليمية الكبرى، لتبين تأثير تداعيات الانتقال الديمقراطي على النظام العربي بعد الأزمات السياسية والتهديدات الأمنية الجديدة، سعيا منا لتقديم رؤية مستقبلية من خلال وضع سيناريوهات بناءا على تقارير مختلفة من مختلف المراكز البحثية المتخصصة في الاستشراف، كما تم تحليل الدراسة طبقا للمقاربة الاستشرافية ووفق مؤشرات التي تحدد الصراع والتنافس في ظل التحالفات جديدة مع الدول التي تتمتع بموقع جيو استراتيجي فعال من منطلق "الدولة الصديقة" كاستراتيجية بسعار "الاخوة مصدر القوة".

الكلمات المفتاحية: العالم العربي، البيئة الخارجية، المستقبل، الانتقال الديمقراطي، التنافس الدولي.

Abstract:
The aim of the study is to know the future of the Arab world in light of the developments imposed by the international system of competition and maintain dominance within the map of Geopolitics among the major regional powers, to show the impact of the repercussions of the democratic transition on the Arab system after political crises and new security threats, In an effort to provide a vision for the future by developing scenarios based on various reports from various research centers specialized in forward-looking, the study was analyzed in accordance with the forward-looking approach and in accordance with indicators that determine conflict and competition under new alliances with countries that have an effective geostrategic position from the point of view of the "friendly state" as a strategy at the prices of "brothers source of power".
Keywords: The Arab world, the external environment, the future, democratic transition, international competition.

المؤلف المرسل: أسماء صالحي

1. مقدمة :

تعتبر موجة الانتقال الديمقراطي التي عرفتها المنطقة العربية، من بين القضايا التي ألقت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والمحللين والدارسين في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باعتباره يشكل إحدى الركائز التي تبنى عليها مدى استقرار دول العالم، خاصة وأن النظام الدولي عرف العديد من التغيرات والتفاعلات الدولية جديدة من حيث بروز قوى إقليمية ودولية كبرى، من خلفيات الحراك العربي، الذي كانت انطلاقته من تونس ومصر ثم ليبيا، لينتقل إلى منطقة الشرق الأوسط وبعض دول الخليج.

لقد كان مسار الانتقال الديمقراطي مفاجئة الخارج لما يحدث في المنطقة العربية منها انبثقت سياسات واستراتيجيات القوى الكبرى لبسط سيطرتها وهيمنتها ونفوذها، وتزامن الحراك العربي بالمطالبة بالتغيير الشامل في الأنظمة السياسية العربية، بدعوة لتطبيق الديمقراطية، ومنها استغلت القوى الكبرى الفرصة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأصبحت المنطقة العربية حلبة صراع وتنافس إقليمي بين القوى الكبرى، ما نتجت عنها عدة انعكاسات على مستقبل العالم العربي، برزت فواعل جدد منها تنظيم الدولة الإسلامية، التهديدات الأمنية الجديدة بمختلف أنواعها.

تمثل تداعيات الانتقال الديمقراطي إحدى مؤشرات استقرار أو عدم استقرار الأنظمة السياسية العربية، فهي تمثل تأثير على مستقبل العالم العربي في ظل المؤامرات الخارجية، والتسابق نحو التسلح وفرض الهيمنة والقوة في ظل بروز قوى جديدة في النظام الدولي تتنافس للحفاظ على مكانتها الجيوسياسية والجيواستراتجية مقابل إضعاف قوى أخرى.

الإشكالية البحثية:

لقد شكلت التحولات السياسية في النظام الدولي نقطة حاسمة في الحفاظ على الهيمنة التموقع الجيو استراتيجي للقوى الدولية الكبرى، نظرا لما يعاني منه النظام العربي من تحديات داخلية وتناقضات في بنيته الداخلية والواضح أنه لم يجد حلول جذرية تمكنه من مواجهة الأطماع الخارجية الذي أصبح محل تنافس وصراع ما انعكس على مستقبل النظام العربي، وعلى ضوء ذلك نطرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت التفاعلات الدولية الجديدة وتداعيات الانتقال الديمقراطي على مستقبل النظام العربي؟

وتندرج ضمن إشكالية المحورية أسئلة فرعية:

1.ماهي أسباب اهتمام القوى الدولية الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط والمنطقة المغاربية في ظل موجة الانتقال الديمقراطي؟

2.هل شكلت التهديدات الأمنية إشكالية في تحقيق الاستقرار الأمني في تجربة الانتقالية بالعالم العربي؟

وكإجابة مؤقتة عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

❖ تعتبر التحولات الدولية الجديدة بمثابة نقطة مركزية في تغيير هيكل النظام الدولي من التنافس والصراع وتزايد التهديدات الأمنية الجديدة ما أثر على مستقبل النظام العربي في التجربة الانتقالية.

❖ كلما تعددت الأزمات السياسية في العالم العربي كلما تزايد الدور الاستراتيجي للقوى الدولية المهيمنة في النظام الدولي.

أهداف البحث:

❖ معرفة انعكاسات التفاعلات الدولية الجديدة منها التنافس الصيني الأمريكي في ظل جائحة كورنا

❖ معرفة أهم العوامل المؤثرة في النظام العربي خلال مسار الانتقال الديمقراطي.

❖ تقديم سناريوهات لمستقبل العالم العربي في ظل المتغيرات البيئية الخارجية ومعضلة الانتقال الديمقراطي.

أما المنهجية المتبعة لتحليل موضوع الدراسة فقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة من خلال التطرق للعديد من الدول العربية والمغاربية التي تعاني من أزمات سياسية ما أدى إلى سقوط النظم السياسية وصعوبة الحفاظ على السيادة والاستقرار الأمني والإقليمي والقومي ما شكل أزمة بناء الدولة في بعض الأقطار العربية، إضافة الى المقترب الاستشرافي من خلال الاعتماد على متغيرات ومؤشرات للاستشراف عن مستقبل النظام العربي في ظل التجربة الانتقالية مقابل التنافس والصراع بين القوى الدولية الغربية لبسط هيمنتها الجيو استراتيجية وضمان بقاءها في دائرة الثروة والقوة.

2. انعكاسات البيئة الخارجية على النظام العربي:

هناك من يرى أن التحولات الدولية التي شهدتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة هي مرحلة في النظام الدولي، خاصة فيما يتعلق بهيكل توزيع القوة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية، سواء من حيث

ارتباطها بهيكل النظام الدولي أو من حيث أهمية التحرك الجماعي على المستوى العالمي، وأن هيكل النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة يقوم على تعدد مراكز القوى، ويرتكز على نمط توزيع عناصر القوة والقدرة على التأثير في الوحدات الدولية، وفي هذا الصدد يرفض" ادم روبرتس" وصف هيكل أحادي القطبية نظرا لعدم تمتع أي دولة بمفردها بعناصر القوة القادرة على توجيه التفاعلات الدولية لوحدها.(أبو هدية، د.ت، ص: 118)

وفي هذا الصدد يؤكد أنصار تعدد مراكز القوى في هيكل النظام العالمي أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الأساسية والفاعلة في هذا النظام مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين واليابان يكشف عن عدم وجود دولة واحدة تتمتع بجميع عناصر القوة، ولذلك يعتبر "بوزان" أن اصطلاح القوى العظمى أصبح اصطلاحا غير ملائم في ظل نظام تعدد مراكز القوى، إن واقع الولايات المتحدة يواجه جملة تحديات داخلية وأخرى خارجية، مما يدفع إلى القول بأن النظام الدولي بطبعه الراهن يمر بمرحلة انتقالية، وبالتالي فان مظاهر الهيمنة الأمريكية لا يمكن لها أن تستمر كصيغة نهائية (أبو هدية، ص: 118)

كما شكلت العولمة بمفهومها جديد العديد من التغيرات التي طرأت على النظام الدولي منذ عام 2011، أين عرف العالم العربي مأزق الاستقرار والحفاظ على السيادة الوطنية في إطار تغيير الأنظمة السياسية، اتخذت الشعوب العربية مفاهيم متشابكة في أدبيات السياسة المقارنة (التغيير السياسي، الإصلاح السياسي، التحول السياسي الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي) سعيا منها لتحقيق النظام الديمقراطي، فانقسمت الى اتجاهات منها: الاتجاه الإصلاحي الذي احتواه النظام السياسي وامتص شرارة الغضب نتيجة عوامل داخلية وتأثير العوامل الخارجية، ومنها الاتجاه الثوري سقطت فيه الدول في شبكة الصراعات والنزاعات الاثنية والقبائلية، وهذا ما أدى إلى تغلغل العامل الأجنبي لبسط الهيمنة والسيطرة نظرا للأهمية الجيو سياسية والجيو بوليتيكية التي تتمتع بها الدول.

منها شكلت خريطة طريق جديدة لكسب رهان الربح أو الخسارة، برزت مقاربات جديدة وتضارب ابستمولوجي في مضامين المفاهيم التي احتوتها العولمة جديدة كآلية للخروج من العولمة بمفهومها التقليدي،

أصبح صراع اقتصادي ابتكاري بالدرجة الأولى، و هنا صورة جديدة بنظرة بعيدة من القوى الخفية بقوة عواملها المادية والمعنوية لقيادة العالم بتحالفات وعلاقات سلمية تحت غطاء "الصداقة" المتمثلة في الصين، في حين تأزم السياسة الداخلية الخارجية نظرا لعدم مشروعية قيادة ترامب في الولايات المتحدة الامريكية، الامر الذي استدع مجلس الشيوخ إلى سحب الثقة من ترامب، مقابل نشر الأوراق على طاولة التحالف او الانسحاب بين القوى الدولية (روسيا، تركيا، بريطانيا، فرنسا).

اتخذت الولايات المتحدة نمطية القوة والتنافس من منظور الواقعية الكلاسيكية، في حين كانت الصين سابقا ضمن أطروحة الواقعية الهجومية، إلا أنَ الطرفين بحثا عن سياسات واستراتيجيات جديدة الأولى الحفاظ على الهيمنة وقيادة العالم، والثانية تسعى عبر شعوب العالم تموقع أساسي لكسب المعركة. حسب الدراسات والأبحاث الصادرة من المنظمات الدولية، والباحثين والمختصين في الشؤون الاستراتيجية، حاولوا البحث عن النظريات المناسبة في حقل العلاقات الدولية لتفسير والتنبؤ عن مستقبل الصين بعد 2020.

ان التكتلات الإقليمية والتبادل التجاري أصبح ركيزة أساسية لتفسير البعد العالمي من منظور القيادة، طرف بقوة اقتصادية وطرف بقوة ابتكارية تكنولوجية، فرض وجود طرفين في معادلة السباق الصيني والامريكي، انبثقت منها بعد وسيط لحسم نتيجة الفوز من خلال جائحة كورونا، وهنا اخضعت العالم للرجوع للمفهوم الوستفالي من خلال اعتماد كل دولة على ذاتها لاحتواء شعبها وضمان بقائها، بدايات اللعبة بقراءة تقنية من الصين ثم لتنقل للولايات المتحدة الامريكية، لتعم مختلف أنحاف العالم، ولا يمكن فهم الصعود الصيني بتنمية وتحالف سلمي بدون الرجوع للخلفية التاريخية.

لقد أدت التطورات الجديدة (السياق التاريخي، العولمة) إلى ظهور قوى إقليمية ودولية جديدة، كما أعادت روح المنافسة إلى قوى دولية سبق أن تداعت لظروفها الخاصة(روسيا)، وأصبحت قادرة على المنافسة. هذه القوة لم تكن قادرة على أن تتحول إلى أقطاب، لكن يبدو أن الواقع الدولي الجديد الاقتصادي والسياسي في طريقها إلى أن تتحول إلى أقطاب حقيقية، فالاقتصاد العالمي يشهد تطورات شديدة الأهمية، فقد استطاعت الصين منذ 2010 أن تتجاوز اليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم

بعد الولايات المتحدة، وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية(2008) لتؤكد مكانة اقتصاد الصيني، حيث لعب الصين دور قاطرة التعافي للاقتصاد العالمي، فقد أسهمت الصين بنحو15% من الناتج المحلي العالمي في عام 2012 مقابل 18.7% للولايات المتحدة، كما تؤكد وحدة الايكونوميست للمعلومات أن الاقتصاد الصيني سيتجاوز الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2017، أنه سيكون أكبر بنحو24% من نظيره الأمريكي في عام 2030. (http://www.acrseg.org/36537)

أما من الناحية السياسية للصين، فإذا نظرنا إلى النزاعات الحدودية وتأثيراتها في الرضا وعدم الرضا، فنجد الولايات المتحدة والصين دخلتا في أنشطة صراعية لها أبعاد إقليمية في ثلاث حالات: كوريا وفيتنام وتايوان. في الحالة الكورية كان هناك تدخل مباشر في المعارك، أما الحالة الفيتنامية كان هناك حرب بأسلوب غير مباشر من خلال وكلاء، أما حالة التايوان فلا تزال الصين تنظر إليها كجزء من إقليمها، وهو مثال الأكثر نذيرا بالسوء لصراع حدودي، وظلك بالأخذ بعين الاعتبار التوترات التي تحدث حول تايوان، والقوة المتنامية للجيش الصيني، والتصريحات الواضحة من جانب القادة الصينيين، وبعد الدلائل التي تشير إلى النزعة القومية الصينية المتزايدة، إضافة إلى احتمال حدوث حسابات خاطئة من جانب الصين أو تايوان أو الولايات المتحدة الأمريكية. (http://www.caus.org)

فيما يتعلق بروسيا، ومدى رضاها عن القواعد الدولية، نجد أن روسيا نجحت في التعامل مع كثير من الأزمات الدولية، ولاسيما بعد الأزمات العديدة التي تسببت فيها السياسات اليمينية المتشددة التي تبنتها إدارة جورج بوش، فقد بدأ الحديث من جديد عن عودة روسيا كفاعل رئيسي على الساحة الدولية، لم يعد يقبل بالقواعد التي تفرضها معطيات تلك الساحة التي بات يحتلها، كما أن فترة إدارة" أوباما" شهدت، وفقا لمحللين أمركيين، وعودة التيار الانعزالي الذي يدعو إلى تقليل الانخراط الأمريكي لملء الفراغ الأمريكي.[7]

ووفقا لهذه المعايير نستطيع القول: إن النظام العربي سيكون أكثر تعرضا للاختراق من النظام العالمي وأكثر استعدادا للتأثر بهذه التحولات، فالنظام العربي رغم قدرته الاقتصادية وموقعه الاستراتجي، فانه أكثر ارتباطا بالنظام العالمي من منظور مصالح النظام العالمي وبالذات القوى الغربية في هذا النظام بسبب ثروة الطاقة الهائلة التي تجعله نظاما معولما، يزداد التأثير بسبب كثافة الصراعات والانقسامات

داخل النظام وبسبب هشاشة التماسك وغياب القيادة الإقليمية بل وتعرضه لموجة عاتية من الانقسامات داخل الدول على أسس عرقية ومذهبية، ناهيك عن دخوله مرحلة صراع جديدة مع دعوة تأسيس لنظام أخر بديل يقوم على أساس دعوة الخلافة الإسلامية.(http://www.acrseg.org/36537)

ربما يكون تراجع سطوة الولايات المتحدة وظهور «نظام لا قطبي" مرجح أن يتحول إلى نظام متعدد الأقطاب فرصة أمام النظام العربي لتنويع علاقاته وارتباطاته السياسية والاقتصادية مع الفواعل الجدد في النظام العالمي، وربما يكون التوجه الأمريكي نحو الشرق الأوسط على حساب الارتباطات الأمريكية بالشرق الأوسط فرصة أمام النظام العربي للتخلص، ولو تدريجيا من الروابط التبعية للولايات المتحدة وهيمنتها، لكن تداعيات الحراك العربي تحد كثيرا من فرص مثل هذه التطورات. (http://www.acrseg.org/36537)

إن الرهانات جديدة التي فرضت على القوى الدولية إعادة هندسة سياساتها الداخلية والخارجية، بداياتها بالانتقال الديمقراطي الذي تغلغل في السياق المجتمعي العربي، مقابل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وما تمخضت عنها من نتائج، أفسحت المجال للولايات المتحدة الأمريكية ومختلف القوى الدولية الأخرى النظر في تقنية الفوز بقيادة العالمية من خلال وضع خريطة سياسية لتقسيم الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مقابل محاول اضعاف وتهديد إيران بما تمتلكه من أسلحة تهدد وتشكل خطر على المستقبل الأمريكي.

شكل الصراع بينهما تهديدات عديدة منها اغتيال "فيلق القدس قاسم سليمان" جنرال ايران الذي يعتبر قائد الحرية في البلد المثير للقلق في المنطقة، لقد وصف بالرجل المحارب في الحروب الإيرانية بالوكالة، وبالضبط في سوريا والعراق واليمن وغيرها من النزاعات، لتنتقل الولايات المتحدة الأمريكية بخطابات ذات دلائل عدائية بينها وبين ايران لرد الاعتبار، ومنذ ذلك حين لم تدرك الولايات المتحدة الأمريكية خطورة السلام العالمي المعولم بقيادة الصين بتفكيرها الاستراتيجي القوي في كسب رهان القيادة العالمية من منطلق سياسة "التنمية العالمية السلمية" وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن معادلة التحالف التعددي

المهيمن بالقوة والتنافس والصراع، في حين بقيت دول أخرى ذات التحالف "صديق" أم "عدو" ترسم خريطة توجهاتها ضمن سياسة عامة رشيدة بما يحقق مصالحها العامة، تركيا وروسيا واليابان.

فسرت معادلة البحث عن النتيجة في الصراع والنزاع الليبي بين حكومة الوفاق الوطني وقيادة حفتر، ظهرت فيها خلافات غربية وعربية، وكانت من بين الدول ذات توجه ثابت هي الجزائر التي تزعمت القيادة المغاربية ذات النزاع المختلط بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أن الصراع الذي شكل تهديدا على دول الجوار، حاولت الجزائر ضمن مقاربتها الدبلوماسية المحنكة بتطبيق مبدأ الحوار وعدم التدخل، رغم ولوج إلى تغرادات وأقوال وتحليلات واتهامات بأنها تدعم حكومة الوفاق، وكانت تركيا الدولة الوحيدة المساندة مع توتر العلاقات مع مصر ودول الخليج العربي، التزمت الجزائر بسياستها الثابتة بمبدأ الحوار، في الوقت الذي تتصارع فيه الدول حول كسب "الصداقة" بين الأطراف من أجل الهيمنة على الاقتصاد، تلقى العالم ضربة قوية "بجائحة كورونا"، هنا أدركت الصين بأن العالم يتوجه نحو نظام عالمي جديد لا نقاش فيه، اتخذت مبدأ "السلمية" كآلية لرد الاعتبار للدول الصديقة ومنها الجزائر، لأن معظم الشركات الصينية توجد في الجزائر.

خلال تتبع مسار وقوع العالم في أزمة مالية في انهيار أسعار النفط، "الصين" تلعب دور "الصديق الحنون" بتقديم المساعدات بدون مقابل حتى تكسب رهان المعركة، وهنا تنطلق باخرة الجزائر ضمن أجندة السياسة الصينية في زمن "جائحة كورونا معولمة"، الأمر الذي استدعى الى قلق بين الأطراف المتنافسة "فرنسا" التي لم تتجاوب وتتقبل الشراكة والتعاون الثنائي الصيني الجزائري، خاصة وأن الصين تخطت خط الاقتصاد المهيمن وانما البعد الابتكاري الإبداعي.

أصبحت "جائحة كورونا" مصدر تهديد وقلق لدى الولايات المتحدة الامريكية نظرا لارتفاع عدد المصابين والوفيات في العالم، رغم محالة الخبراء والعلماء في مجال الصحة وعلم البيولوجيا لاختراع دواء جديد يقصي على هذه الجائحة، فضلا على ذلك سارع الرئيس الأمريكي "ترامب" إلى التهوين من حجم التهديد، وأصر على أن الأمور تسير على نحو جيد وأنها تحت السيطرة، أطلق ترامب هذه المواقف رغم التحذيرات المتتالية التي كانت تصدر في الوقت ذاته عن خبراء ومسؤولين في مجال مكافحة الامراض العدية

والاوبئة والامن البيولوجي، وكان تقدير استخباري بعثه إليه مدير المخابرات الوطنية الامريكية في يناير 2020، ولكن ترامب تجاهل التحذير واعتبر الامر مجرد "خدعة" ديمقراطية جديدة مثل "خدعة" محاولة عزله. (وحدة الدراسات السياسية، 2020، ص: 01)

ووفق المؤشرات الظاهرة على طاولة التغيير العالمي الذي فرضته العولمة الجديدة، نجد الاتحاد الأوروبي قد تخلى دول أعضاءه على بعضهم البعض في تقديم المساعدات المادية لمواجهة جائحة كورونا، استغلت الصين وروسيا هذه الثغرة لتقديم المساعدات لكل من إيطاليا وهي بمثابة خطوة يمكن تفسيرها بأنها من أهداف إدخال الشك وعدم الطمأنينة لدول أوروبا. ويمكن تحليل سبب قضاء الصين على جائحة كورونا في ظرف قياسي وجيز هو طبيعة نظام الحكم السائد، لأن النظام الصيني نظام شمولي، استطاع بسياسته المحنكة التحكم في الوباء من خلال السياسات والاستراتيجيات والقرارات العقلانية في إدارة الخطر الذي خلف عديد من الخسائر البشرية، في حين إدارة ترامب بقيت في دائرة القرارات الارتجالية ونحو تفكير استراتيجي نفسي لنفسي وهذا للحفاظ على القوة الاقتصادية بالدرجة الأولى دون مراعاة العوامل المعنوية.

3. تأثير الانتقال الديمقراطي على مستقبل النظام العربي:

شهدت المنطقة العربية موجة الانتقال الديمقراطي، التي كانت خلفياتها تبني النظام الديمقراطي والخروج من منعرج النظام الاستبدادي، والتوجه نحو التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي على السلطة، وفتح مجال المشاركة السياسية في ظل تنامي المعارضة السياسية، بالإضافة إلى الحرية السياسية، ومبدأ احترام حقوق الإنسان، إلا أنه ما عرفته المنطقة العربية كان انعكاسا لما كان توقعه، حيث اختلفت الفكرة الاستراتيجية والإيديولوجية من دولة إلى أخرى بسبب التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول بهدف الحفاظ على هيمنتها والبقاء في مظلة التنافس الإقليمي في ظل ظهور قوى إقليمية جديدة في النظام الدولي، ومن هذا المنطلق كان تأثير جيوسياسي وجيو استراتيجي على المنطقة العربية ومنها دول شمال إفريقيا، التي تصاعدت فيها الأزمات السياسية والتهديدات الأمنية التي أثرت على بناء الدولة الوطنية والحفاظ على الأمن القومي للبلاد.

ومـن التحـديات الـتي تواجـه النظـام العـربي تتمثـل فيمـا يلـي: (Al_Moqdad, july2015,p:07)

❖ **الموارد المائية**: وترتبط مشكلة الموارد المائية أيضا بالعالم العربي في جوانب متعددة من التأثير على الواقع والاستقرار في المستقبل الجيو سياسي وتتمثل هذه الجوانب في:

❖ انخفاض كفاية المياه المتاحة في العالم العربي: إن الموارد المائية المتاحة للفرد في العالم العربي هي واحدة من أدنى مستويات في العالم، وأن المشكلة سوف تزداد سوءا بسبب تزايد عدد السكان في المنطقة العربية، والطلب المتزايد من التوسع في المشاريع الاقتصادية والخدماتية، فان استخدام المياه المنزلية والزراعية والصناعية في معظم البلدان العربية تضع أحواض المياه الجوفية بمعدلات تتجاوز حدود التجديد.

❖ **تهديد الأمن الغذائي**: هو واحد من القضايا الرئيسية في العالم العربي، ويرتبط ذلك بعدم كفاية الموارد المائية في معظم الدول العربية لتوفير المنتجات الزراعية المطلوبة، والمشكلة لديها تصبح أكثر خطورة في الوقت الحالي، والتحدي في المستقبل تفرضه متطلبات السعر العالمي للموارد الغذائية، وتعتمد معظم الدول العربية على السلع الغذائية المستوردة من الخارج في مجال تأمين، مقابل ذلك أفراد مجتمعاتهم المحلية يعانون من نقص المياه والأراضي الصالحة للزراعة.

❖ **مصادر المياه خارج المنطقة العربية**: هذه هي إحدى المشاكل الهامة التي يجب مراعاتها عند تشخيص العنصر العربي الجيوسياسي، خاصة وأن العديد من الصراعات بدأت تظهر لدى الدول التي تعبر عنها الأنهار الرئيسية في العالم العربي مثل نهر النيل والفرات، وهذا من شأنه أن يعزز أدوات الضغط الخارجي الذي سيزيد توظيف تأثيره لإطلاق المصالح المشجعة في المنطقة العربية.

❖ **مشكلة الموارد الاقتصادية**: إن الموارد الاقتصادية المشكوك فيها، هي اعتماد معظم الدول العربية على عدد محدود من السلع، وهو يمثل نسبة عالية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشكل النفط أكبر نسبة من إجمالي الصادرات مقارنة بالمنتجات الأخرى في معظم الدول العربية، وهذا يؤثر بدوره على وزن الدول العربية على الصعيد الدولي، في لاتزال رهان لأدوات خاصة في السوق خاصة عند الأطراف المؤثرة في الشراء أو الحصار أو استخدام مفهوم نمط الترابط في الاقتصاد، الحقيقة أن الدول العربية

تعتمد على استزاد معظم السلع من الدول الأجنبية. والمشكلة الاقتصادية الأخرى تتمثل في اختلاف متوسط الدخل الفردي بين البلدان العربية المصدرة للنفط مقارنة بالدول عربية أخرى، وهذا كله يؤثر على توزيعها للسكان، حيث نجد ارتفاع معدل الكثافة السكانية في مدن البلدان المنتجة للنفط، مقارنة مع الكثافة السكانية في مناطق أخرى داخل البلد نفسه، مما يؤثر تأثير سلبي على الديمغرافيا في البلاد، خاصة وأن اقتصاديات هذه البلدان تشجع تدفق العمالة الأجنبية والعمل في المناطق الأكثر نشاطا وفي الأماكن الحضرية، الأمر الذي يؤثر بدوره على تكوين السكان، وعدم القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية على مستوى الدولة الجغرافية، والملاحظ أن التنمية الاجتماعية أصبحت أكثر وضوحا في البلدان المنتجة للنفط ، وتظهر مشكلة أخرى في انفتاح المجتمعات النفطية على نمط الاستهلاك فان البلدان الخارجية ليست لديها استراتيجيات قادرة على توفير التخفيض المطلوب للاعتماد عليها في المنتجات الأساسية الخاصة الذاتية.(Al_Moqdad, p:82)

❖ **مشكلة الانسجام السياسي**: مشكلة الانسجام بين الأنظمة السياسية العربية، حيث أثبتت الأحداث أن الأنظمة السياسية العربية كانت ولاتزال تعمل بعيدا عن صياغة مواقف مشتركة تجاه معظم القضايا الداخلية التي تهم الأفراد المجتمع المحلي والعمل المشترك، مما أدى إلى نقص القدرة الاستراتيجية الذاتية، على الرغم من أن الجامعة العربية لديها تأطير، فان التعاون بين الدول العربية لا يزال في مستوى متدني لبلوزة القضايا البيئة الداخلية، فيبدو أن العديد من التكتلات الإقليمية في العالم تستخدم الكثير من المصالح لشعبها إلا أنه لم نكن في الدول العربية بالرغم القواسم المشتركة ،مما أدى إلى غياب الثقة بين الحكام والمحكومين وبين المجتمع العربي والسياسي. (Al_Moqdad, p:82)

ففي في ظل تواصل موجة الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، فهناك سيناريوهات محتملة لمستقبل الدولة الوطنية في العالم العربي: (علاء. د.ن، ص:17_18).

❖ ففي ليبيا وصلت دعوات استقلال الأقاليم إلى ذروتها في ظل فشل النظام السياسي الجديد في فرض الأمن، أو حتى القانون، على كل الفاعلين السياسيين، ومن ثم فان استقرار الأوضاع في ليبيا يتطلب

التخلص من النزعات التفكيكية وصياغة دستور توافقي يرسخ سيادة القانون عبر انتهاج سياسات حاسمة تجاه ملفات الميلشيات المسلحة والجماعات الدينية المتشددة.

❖ أما في سوريا فقد فإنها تعاني من أزمة بناء الدولة، بحيث انتهت بحرب أهلية بين نظام بشار الأسد والأطراف المعارضة، ثم ازداد الأمر سوءا بوقوع انقسامات واقتتال بين جبهات المعارضة في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية، وبما أن النزاع السوري نادر الطابع، باعتباره أول صراع دولي متعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين، فان التوصل إلى تسوية لهذا الصراع يحتاج إلى إرادة دولية، وتهدئة إقليمية، ويمكن أن تساعد المخاوف من استفحال التطرف في التوصل إلى تسوية تمنع التفكك وتماديه، لان الحرب السنية_ الشيعية إن استفحلت فستدوم طويلا، ستكون مدمرة.

❖ كما أن العنف السياسي الذي تشهده مصر، وكذلك عدم الاستقرار والدعوات الانفصالية في اليمن، بالإضافة إلى ما يمكن بالانسداد السياسي وتفاقم المشكلات الاجتماعية في تونس تتطلب أن تسعى الأقطار الثلاثة بجدية إلى إنهاء حالة الاستقطاب الحالية، والعمل على أن تقدم نموذجا ديمقراطيا اندماجيا إصلاحيا حقيقيا. (علاء. د.ن، ص:17_18).

من جهة أخرى فتأثير الانتقال الديمقراطي على مستقبل العالم العربي، فهنا يتم التطرق إلى مستقبل العالم العربي في ظل انتشار ما يعرف" بتنظيم الدولة الإسلامية"، حيث في يوم 29 يونيو 2014 أعلن تنظيم "داعش" قيام "دولة الخلافة الإسلامية" في خطاب تاريخي لزعيمه أبوبكر البغدادي في المسجد الكبير بمدينة الموصل، حدث ذلك عقب اجتياح قوات "داعش" لمساحات واسعة من المحافظات "السنية" في شمال غرب ووسط العراق، وسيطرتها على كثير من منابع النفط العراقي وتمكنها من فرض هيمنتها على مساحات واسعة من سوريا والعراق تتجاوز خمسة أضعاف الدولة اللبنانية.(http://rawabetcenter.com)

ففي **تونس** فسرت رسالة وجهتها كتيبة عقبة بن نافع التي كانت تخطط منذ الإطاحة بنظام "بن علي" لإقامة أول "إمارة إسلامية بشمال إفريقيا" إلى "أبي مصعب عبد الودود"، أمير تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي دواعي إسراع الجهاديين في تونس: "من المعلوم أن ثمرة الثورات العربية عادت على المجاهدين بالنفع، فالواجب علينا تجاه هذه التغييرات والتطورات التي بدت بوادر خيرها أن نستغل ما تيسر من إمكانية بشرية عسى الله يفتح علينا ويجعلنا سببا في إحياء جذوة الجهاد في أرض القيروان". (حسن، 2017، ص: 100)

وقد وردت في أبحاث عادل حمدي الذي ألقي عليه القبض سنة 2001 ببنقردان مع مجموعة من الأشخاص وقد رحل إلى تونس وقضى سبعة سنوات في السجن رفقة كل من: مؤسسي تنظيم أنصار الشريعة "محمد العوادي وعادل السعيدي ولطفي الزين ورضا السبتاوي، وبرفقتهم قياديين حركة النهضة "الصادق شورو والحبيب اللوزو"، وخلال شهر أغسطس/ أوت 2011، تمت مبايعة "أبي عياض" على "السمع والطاعة" بمنزله من طرف شباب أغلبهم سجناء. (حسن، ص: 101)

وقد أعلمهم "أبو عياض" عن نيته فتح مركز تدريب في درنة الليبية لاكتساب الخبرة والعودة إلى تونس لمباشرة العمل المسلح من أجل إقامة الدولة الإسلامية، وفي مطلع فبراير/ فيفري 2012 تم التفطن لهم من قبل القوة العسكرية حين كانوا في نقلهم لمختلف الأسلحة ووقع نزاع بينهم بتبادل الرصاص. (حسن، ص: 101)

غير أن التحولات التي عرفتها تونس بعد الحراك الشعبي الذي انطلق من الجنوب التونسي وما نجم عنها من حالة فراغ في هرم السلطة، أدى إلى إضعاف الدولة والمؤسسات الأمنية التي اهتمت بولائها للنظام ما أدى إلى حالة من الفوضى الأمنية وتسارع العنف بالنظر إلى تنامي نشاط الأعمال الإرهابية في البلاد باستهداف السياسيين والمؤسسات الأمنية، ضف إلى ذلك الترابط التنظيمي لتلك المجموعات وعلاقتها بباقي التنظيمات المسلحة الإقليمية والتي زاد من قوتها حالة الأمن والفوضى التي تعرفها ليبيا، وكانت أبرز

تلك الأحداث اغتيال الناشطين السياسيين "شكري بلعيد" في فبراير 2012 و "محمد البراهيمي" في سنة 2013. (لموشي، 2017، ص: 303).

أما في ليبيا فإن البحث في أسباب الصراع ترجع نتيجة التمرد والانقسامات الداخلية والاختلافات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة، أدى إلى انتشار التطرف الإسلامي في ظل نظام القذافي وبعده نتيجة عدم وجود هوية وطنية قوية لمواجهة الشرعية السياسية، مقابل غياب فاعلية الدور للدولة، عدم التحكم في القدرة الاقتصادية، فكانت مخرجاته الإطاحة بنظام القذافي وتغلغل القوى الأجنبية داخل النظام السياسي للدولة (Boeke, Roy ,Zuijdewijn, 2016,p :21-22)

بالإضافة إلى:

أدى تدخل حلف الناتو لإسقاط النظام الليبي إلى نتائج كارثية على منطقة الساحل منها زيادة انتشار الحركات الإرهابية في المنطقة لسببين رئيسيين: (بشكيط، جوان 2018، ص: 205).

❖ انتشار السلاح بكمية كبيرة في المنطقة نتيجة لنهب مخازن السلاح الليبي إثر تدخل حلف الناتو الذي تغاضى عن عملية النهب التي وقعت وعجزت عن حمايتها ومراقبتها وهو ما انتقدته دول المنطقة مثل: مالي والجزائر وعليه فإن انتشار الأسلحة الثقيلة إلى جانب الحدود التي يسهل اختراقها شجع من عملية توافد الإرهابيين من شتى البقاع للتبضع من هذا السوق المفتوح.

ان تمركز القاعدة في ليبيا اتخذ مسارات عديدة ما أثر على سيادة الدولة وامنها الداخلي والإقليمي، وأصبحت محل تنافس بين الأقليات للحفاظ على مستنقعها الباطني وفرض قوتها من خلال الاستفادة من الثروات التي تملكها ليبيا وكذلك دعم الأطراف المساندة لها للحفاظ على مصالحها، إضافة إلى فتح المجال لتبادل مختلف الأسلحة للكفاح والقتال، ولذلك تمركز القاعدة في ليبيا تمكن في التغلغل عبر المناطق.

خريطة رقم (01): تمركز شبكة القاعدة في ليبيا بعد 2011

Source: **Emily Estelle**, **November 2017**, **p**: **77**.

❖ إن الأنظمة السياسية التي توفر ضمانات كافية لمواطنيها لممارسة الحقوق والحريات تتيح لنفسها فرصة تعبئة المجتمع للمساهمة في حربها ضد الإرهاب، أما في الحالة العكسية فإن ذلك يساعد على توفير بيئة خصبة لعمل الجماعات الإرهابية، وفي هذا الإطار نتيجة لقيام بعض دول المغرب العربي بإصلاحات سياسية هامة، خاصة في الجزائر استطاعت هذه الأخيرة احتواء الظاهرة الإرهابية نتيجة لسياسة الوئام ثم المصالحة الوطنية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية، نتيجة كذلك للإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أعلنت عنها الحكومة المتعاقبة منذ التسعينات، والتي لاتزال متواصلة لحد الآن. (دريس، جوان، 2014، ص: 105).

تزايد التنافس الدولي في المنطقة المغاربية نتيجة لوجود علاقة ثنائية أو علاقة عكسية بين متغيرين هما الاختراق الأجنبي والاختراق الإرهابي لدول الساحل، فإذا ثبت توظيف الاختراق الأجنبي للاختلاق الإرهابي فإن الاختراق الأجنبي يوظف الاختراق الإرهابي ما ينتج عنه تنامي الأهمية الجيو اقتصادية للساحل وازدياد حجم الرهان الذي تنطوي عليه بالنسبة للقوى المحلية والخارجية والذي يعكسه التدخل الأجنبي من منظور القوة (التواجد العسكري، قواعد عسكرية) تحت مبرر التعاون والتحالف ما ينتج عنه تغلغل الجماعات الإرهابية في المنطقة المغاربية وتصبح مسرح للصراع بين الأطراف (الدولة والجماعات الإرهابية والتدخل الأجنبي). (بشكيط، جوان 2018، ص: 205).

الشكل رقم(01): تطور مجموعات القاعدة عبر الوطنية في ليبيا

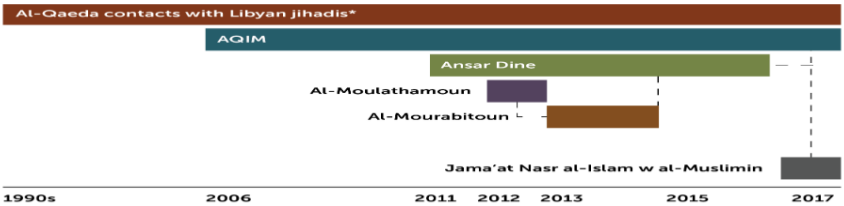

Source: Lydia Sizer, October 2017, P: 10

4 . سيناريوهات مستقبل العالم العربي في ظل انعكاسات البيئة الخارجية وتداعيات الانتقال الديمقراطي:

تواجه المنطقة العربية في فترة الانتقال الديمقراطي العديد من التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية، في ضوء ذلك أصدر "معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية (EUISS) دراسة بعنوان: "**مستقبل العرب... ثلاثة سيناريوهات لعام 2025**"، شارك فيها مجموعة من الخبراء والباحثين، وحررها كل من Florence Gaube كبير المحللين في معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، وAlexandra Laban مساعد باحث في الجمعية البرلمانية للناتو في بروكسل. (رؤية أوروبية: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العرب. تم تصفح الموقع يوم: 2018/05/01)، بالإضافة إلى تقرير المعنون: " **الاتجاهات العالمية في عام2030**: هل يمكن للاتحاد الأوروبي مواجهة التحديات المقبلة؟ والصادرة من مؤسسات الداخلية المستحدثة في الاتحاد الأوروبي، وتقدم المشورة فيما يتعلق بالسياسات المتوسطة والبعيدة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، ويقدم التقرير رؤية شاملة لشكل العالم خلال ال15 عاما القادمة، واعتمد التقرير في بياناته على التقارير الصادرة من مؤسسات دولية مختلفة، وقد صدر التقرير في عام 2015. (استشراف المستقبل: كيف سيكون شكل العالم في عام 2030؟.) وبناءا على ذلك نضع سيناريوهات مستقبل العالم العربي في ظل التفاعلات الدولية الجديدة وتداعيات الحراك العربي من خلال ثلاث سيناريوهات:

السيناريو الخطي: وهو السيناريو الذي يفترض وجود الاضطراب العربي The Arab Simmer): (rawabetcenter.com)

- ❖ بقاء نسبة البطالة وضعف المشاركة السياسية في الدول العربية.
- ❖ تهديد الارهاب في الدول العربية، بالرغم محاولات احتواء هذا الخطر، فان نطاقه سيجعل الإقليم عالقا في صراع ممتد، بما يؤجل عملية إصلاح داخلية من منطلق الأسباب الأمنية.
- ❖ الصراع والعنف في سوريا ولبنان واليمن لن يمنع التكامل الإقليمي فقط، بل يعوق أيضا التنمية الاقتصادية على نطاق واسع داخل المنطقة.

❖ التوترات الأمنية في سوريا وليبيا، واستمرار إيران في تطوير برنامجها النووي، فالحرب الأهلية السورية ستستمر في التأثير سلبا على لبنان والعراق والأردن من الناحية الاقتصادية، في ظل فشل كل اتفاقيات السلام بين النظام والمعارضة، استمرار الانقسام الداخلي الذي تعاني منه سوريا وفي ظل عدم توحد القوى المعارضة السورية.

وبالتالي: فان هذا السيناريو يفترض أن الدول العربية ستسعى لعمل إصلاحات، إلا أنها لن تكن كافية لإحداث تغيير حقيقي في حياة المواطنين.

ب. السيناريو الإصلاحي التفاؤلي: يفترض هذا السيناريو وجود الطفرة العربية (The Arab Leap):

❖ القيام بفعل سياسي واسع من أ جل إنشاء دولة جديدة داخل الدول الأم من خلال قيام حكومة وحدة وطنية، تضم النشطاء السياسيين في الداخل، حيث تتشكل هذه الحكومة بعيدا عن نظام الأسد، وتتألف من الشباب السوري في الداخل، وتقوم هذه الحكومة بتشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وهذه المؤسسات الوسيطة سوف تتولى تشكيل لجان تابعة لها وتعمل ضمن إشرافها، وسوف تكون مهمة هذه اللجان الإشراف على الوضع الميداني للقاعدة المجتمعية السورية، حيث سيتم التنسيق بين هذه اللجان من خلال المؤسسات الوسيطة التي سوف تتولى تأدية المهام الملقاة على عاتقها، تبعا لما سيتم إيفاده من خلال المؤسسات الوسيطة، وهنا سوف تدخل سوريا في مرحلة بناء دولة جديدة داخل الدولة الأم، وسوف تقوى على حسابها، وفي مرحلة ما سوف ينهار نظام الأسد بكل مؤسساته وأطره الخارجية والداخلية، وفي لحظة الانهيار سوف تظهر الدولة الجديدة للوجود وتعبر عن نفسها من خلال فعل سياسي حقيقي وعلني. (ساعو، 2013.2014، ص:211).

❖ سوف تبدأ بعد 5 سنوات من الحراك العربي، إذ سيبدأ الاقتصاد العالمي، وبالتحديد منطقة اليورو يتعافى، وسوف تتمكن الاقتصاديات العربية من أن تكون نقطة تحول رئيسي في هذا الأمر، وسوف تنخفض نسبة البطالة في مصر بنسبة 8%، وفي المغرب 7.2%، وتونس 6.9%، كما سترتفع معدلات الناتج المحلي

الإجمالي في جميع الدول العربية، وبالتحديد في مصر إلى 6.2%، وتونس 4.2%. (رؤية أوروبية: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العرب 2025)

❖ من المتوقع سنة 2025 أن تؤسس الدول العربية قوات حفظ السلام، وتكون أول مهمة لها في سوريا، والتي سيمهد اتفاق السلام فيها إلى إعادة بناء الدولة على أسس جديدة.(rawabetcenter.com/)

3.السيناريو الراديكالي التشاؤمي: يفترض هذا السيناريو الانهيار العربي (The Arab Inplosion) (http://rawabetcenter.com)

❖ **معضلة الدولة الهشة:** مع تناهي الحدود الفاصلة بين المحلي والعالمي، لم يعد فشل المؤسسات الداخلية وتردي الحالة الأمنية مؤثرا على الدولة والدول المحيطة بها فحسب، بل امتد تأثيره ليصل إلى النطاق العالمي، إن انتشار الدول الهشة لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، قد أصبح لها تأثير كبير على الأمن العالمي، بعد أن أصبحت هذه الدول بيئة خصبة للصراعات والإرهاب.

❖ **الهجرة إلى دول الجنوب:** على النقيض من المعتاد من اتجاه سكان دول الجنوب إلى الهجرة إلى دول الشمال المتقدمة، من المتوقع أن تشهد السنوات القادمة تزايد الهجرة بين دول الجنوب وبعضها البعض، وهو ما يمكن تفسيره بأن السنوات القادمة سوف تشهد استمرار الصراعات في الدول النامية، مع تأثر هذه الدول بالتغيرات المناخية بشدة في ظل عدم قدرتها على اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لمواجهتها، وهو ما سوف يؤدي الى زيادة عدد اللاجئين من هذه الدول.

❖ **تراجع العالم العربي في العديد من الجبهات**، وذلك بسبب ظهور تنظيم داعش إهمال تحقيق الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها خلق فرص جديدة للعمل وتحقيق التنمية.

5. خاتمة:

في ختام دراستنا يمكن القول أن الاستراتيجية التي اتخذتها الصين في اطار التحالفات السلمية في البيئة الدولية فرضت عليها عدم اتباع المسار القديم للقوى العظمى التاريخية التي تعتمد على العدوان والتوسع لتحقيق صعودها وهو ما تتخذه السياسة الامريكية في التنافس التعددي، فالصين حسب التقارير الصادرة من

جهاتها الفاعلة تتضمن سياسة الدفاع بطرق سلمية من خلال التنمية السلمية، اما من ناحية القضايا الإقليمية، تستمر الصين في تبني أسلوب الحوار والحفاظ على السلام العالمي، وتعارض استخدام القوة وهذا ما اثبتته خلال دورها الريادي في قضية كوريا الشمالية، والقضية النووية الإيرانية، وأزمة سوريا والشرق الأوسط، كما نستنتج أن موجة الانتقال الديمقراطي برزت من خلالها قوى إقليمية كبرى، أتيحت لها فرصة بسط سيطرتها لمحاولة فرض قوتها ونفوذها واستراتيجيتها سواء من خلال التدخل المباشر أو غير المباشر في إدارة الحراك العربي بالمنطقة العربية، حيث نجد إيران تسعى عبر مؤيديها في المنطقة تأكيد تواجدها في كل من العراق ولبنان وسوريا واليمن، مقابل ذلك نجد تركيا تحاول تعزيز مكانتها الجيو استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، كما نستنتج أن الأحداث التي تمر بها المنطقة العربية سوف تأثر على مستقبل العالم العربي في ظل تزايد التهديدات الأمنية الجديدة التي برزت من خلفيات الحراك العربي وهذا ما يؤثر على دول الجوار، كما أن الخلافات والصراعات الداخلية في الأنظمة السياسية العربية ستدفع كل دولة إلى هندسة سياستها تجاه ما يحدث في المنطقة العربية.

كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

❖ إن التحليل الجيو سياسي للعالم العربي من مثلث الثروة والقوة والموقع هو محل استغلال للدول الغربية نظرا لغياب الرؤى الاستراتيجية العربية للحفاظ عليها، وبالتالي فمنطقة الشرق الأوسط والمنطقة المغاربية تبقى محل نزاع وتنافس لاستغلال عوامل قوة الدولة التي تتمتع بها.

❖ إن التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي تبقى محل إشكالية لدى دول المغرب العربي خاصة وأن البيئة الداخلية لاتزال محل أزمات سياسية (أزمات التنمية السياسية)، فالتجربة الانتقالية في هذه السيرورة التاريخية أدت إلى زيادة الهجرة غير الشرعية، والإرهاب الالكتروني خاصة في ظل الثورة التكنولوجية والرقمية.

❖ إن التطورات المتسارعة في النظام الدولي من حيث بروز قوى وظهور قوى جديدة ستشكل تحالفات جديدة مع الدول التي تتمتع بموقع جيواستراتجي فعال من منطلق "التحالف لمكافحة الإرهاب" ستتخذه الولايات المتحدة الأمريكية كأولوية لإدارة سياستها الخارجية.

التوصيات:

1.محاولة إيجاد مقاربة شاملة عربية للحد من تفاقم الأزمات السياسية في ظل التجربة الانتقالية مع ضرورة توافق موحد لتطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول للحفاظ على الاستقرار والأمن وسيادة الدول.

2.ضرورة مواجهة التحديات الأمنية والسياسية من خلال الاتفاقيات بين دول العالم العربي وضرورة تفعيل دور الجامعة العربية في ظل الانتقالات الدولية والتنافس والصراع بين القوى الدولية الكبرى للهيمنة والحفاظ على التموقع في دول العالم العربي.

3.محاولة صناعة قرار عربي موحد لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة من خلال تبني مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب ومختلف التهديدات من خلال تشخيص هذه المشكلة ومن ثم تطبيق الهندسة الأمنية والاجتماعية والسياسية والعسكرية لتوقيف زحف الاستراتيجيات القوى الكبرى التي تسعى لخلق أزمات بين دول العالم العربي.

4.ضرورة وضع مناهج تنظيمية وقوانين ومقاربات مدروسة بدقة وموضوعية للخروج من مشكلة العجز التنفيذي والممارسات للمنظمات الإقليمية العربية ومنها جامعة الدول العربية لتفعيل دورها الأساسي في تحقيق الأمن الداخلي للدول الأعضاء.

5.ضرورة تطبيق مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الجرائم العابرة للحدود ووضعها محل التنفيذ للحد من التجريم.

5. قائمة المراجع:

أولا- الكتب

حسن، حسن(2017). **النظم التسلطية العربية حاضنة الارهاب**، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

ثانيا – الدوريات والملتقيات

أبوهدية، نابي (د.ن)، المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي، مجلة العلوم القانونية والشرعية، عدد08، ص: 118-119.

بشكيط، خالد (جوان 2018)، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة – دراسة في حدود العلاقة، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، العدد 06، ص: 205.

باخوبة، دريس (جوان 2014)، جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي: تونس، الجزائر والمغرب أنموذجا، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد 11، ص: 105.

رباحي، أمينة(2011)، تأثير التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد6، ص: 30.

سلاطنية، بن تركي(د.ن)، التطرف الفكري والممارسة السياسية في المغرب العربي، **مجلة الإحياء**، العدد 05، ص:26.

موشي، زقاغ (2017)، مكافحة الإرهاب بين الآليات الأمنية والسياسات التنموية دراسة حالة دول المغرب العربي الجزائر تونس المغرب، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، عدد 10، ص: 303.

وحدة الدراسات السياسية (23/ مارس 2020)، تعامل ترامب مع جائحة فيروس كورونا المستجد وتأثيرها المحتمل في حظوظه الانتخابية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص: 01.

ثالثا-الرسائل الجامعية:

ساعو، أحمد(2014/2013)، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيو ستراتجية ومتغيرات المنطقة العربية. مذكرة الماستر، علوم سياسية، جامعة بسكرة، ص: 211.

رابعا– المواقع الالكترونية

استشراف المستقبل: كيف سيكون شكل العالم في عام 2030؟، http://rawabetcenter.com، تم تصفح الموقع يوم: 2021/02/20.

الحفيظ، محمد، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، http://www.caus.org.lb، تم تصفح الموقع يوم: 20/04/30

رؤية أوروبية: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل العرب 2025 –مركز الروابط، rawabetcenter.com/ ، تصفح الموقع يوم: 2020/09/06

علاء، مستقبل الدولة الوطنية في ضوء اشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، مجلة المستقبل العربي، http://www.causlb.org، تم تصفح الموقع يوم:2020/05/01.

المركز العربي للبحوث والدراسات: مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية ا http://www.acrseg.org/36537، تم تصفح الموقع يوم: 2021/02/30.

مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية (2-2). http://rawabetcenter.com، تم تصفح الموقع يوم: 2019/05/01.

المركز العربي للبحوث والدراسات: مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية، *http://www.acrseg.org/36537* تم تصفح الموقع يوم: 2021/02/30.

علاء عبد الحفيظ محمد،"**تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة**". المجلة العربية للعلوم السياسية، ص:15. *http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/3laa_3bd_alhafeez_mhmd.pdf* تم تصفح الموقع يوم:2021/03/04.

باللغة الأجنبية:

1. Al_Moqdad, (july2015) ,Arab Geopolitical Constituent and the Impact International Strategic Plans. International Journal of Humanities and Social Science, vol 5, no=7.

2. Boeke, Roy ,Zuijdewijn,(April 2016), Transitioning From Military Interventions To Long-term Counter- Terrorism Policy The case of Libya(2011-2016), Leiden University- Institute of Security and Global Affairs. Gaub , Laban,(2015), Arab Futures : Three scenarios for2025. Report Issue,N=22.

الاقتصاد السياسي للتسلط: تمكين الفقر والحرمان في المنطقة العربية

The political economy of authoritarianism: empowering poverty and deprivation in the Arab region

سفيان فوكة

كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة بومرداس (الجزائر)، s.fouka@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/28 تاريخ القبول: 2021/06/17 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

رغم مضي العشرية من الانتفاضات المطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية الا أن هذه الأخيرة لم تحقق بعد معدلات مقبولة في التنمية الاقتصادية ومستويات الرفاه والقضاء على مظاهر الهشاشة التي انتفضت ضدها، إضافة الى استمرار العلاقات السلطوية في ممارسة الحكم وإدارة والمجتمع، مع استمرار الفقر والبطالة ومظاهر الحرمان، تبحث هذه الدراسة في الأسباب البنيوية للاقتصاد السياسي للسلطوية في المنطقة العربية ومحاولة تفسيرها بالنظر في العلاقة بين ضعف الطلب على الديمقراطية وزيادة معدلات الفقر في ظل استمرار الاعتماد على عائدات الريع وتوزيع الثروة لاستدامة الولاء في ظل غياب الإنتاج الحقيقي في المجتمع.

كلمات مفتاحية: الفقر المتعدد الأبعاد، الاستبعاد الاجتماعي، السلطوية، الزبونية، المنطقة العربية.

Abstract:

Although nearly a decade has passed since the uprising in the Arab region for the demand for freedom, dignity and social justice, it has yet to reach acceptable rates of development rate, in addition to the pursuit authoritarian relations in the exercise of governance, management and society, while guarding against Poverty and unemployment and deprivation.

This study aims to investigate the structural causes of the political economy of authoritarianism in the Arab region and attempt to explain them

by examining the relationship between low demand on democracy and increasing poverty rates, which is due to the pursuit of the same economic mode based on rent and the lasting returns of loyalty in exchange for the distribution of wealth in the absence of real production in society.
Keywords: Multidimensional poverty, social exclusion, authoritarianism, clientelism, Arab region.

المؤلف المرسل: سفيان فوكة

1. مقدمة:

المجتمع الفقير هو المجتمع الذي ينتج فقر الناس وينتج آليات إعادة إنتاج فقرهم بشكل موسع ومتزايد، ويقصد به المجتمع الأكثر عرضة للهشاشة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية وهو بالطبع مجتمع لا يعي الأهم من شروط وظروف إستدامة التنمية، حيث تسوده الأبوية العمودية في إدارة شؤون المجتمع والدولة على مستوى المؤسسات والمنظمات بما في ذلك الأسرة والمؤسسة التعليمية، فيحاصر التعددية والتنوع والرأي الآخر، ويغترب عن المساءلة والشفافية والنقد ويكرس السلطوية السياسية والبيروقراطية بشكلها الفاسد ويشيع الفساد وهدر الإمكانات، إنه المجتمع الذي ينحسر فيه التفكير العلمي فيسود التواكل والخرافة وهو المجتمع الذي لا ينتج المعرفة وبالتالي لا يجد منها ما يوظفه في حياته اليومية، وهو المجتمع الذي تسوده قيم إحلال الماضي محل الحاضر، وهو المجتمع الذي لا يصون رأسماله البشري من حيث حقوقه وإعداده وتوسيع فرص خياراته وفق مبدأ الكفاية والعدالة، وبإيجاز فان المجتمع الفقير غالبا ما يفتقد الوعي والإرادة والشروط المواتية لتنمية قدراته المعرفية والثقافية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتثقيفية، وكل فقر في أي من هذه القدرات يؤدي إلى فقر المجتمع أفراداً وجماعات وقوى اجتماعية وسياسية ومعرفية (عبد العزيز و عبد الباسط، 2004).

يضع الإقتصادي "امارتيا صن"(Sen Amartya) مقاربة تعرف الفقر من خلال مجموعة من القدرات والأوضاع والأفعال، حيث يعبر الفقر عن درجة الحرمان أو عدم القدرة على تحقيق بعض الأوضاع كالصحة الجيدة والتعليم الجيد والمسكن اللائق، إضافة إلى عدم تحقيق جملة من الأفعال أساسها

المشاركة في الحياة العامة وحرية الرأي والتعبير وحرية التنقل، يؤسس هذا التصور للفقر لضرورة الإبتعاد عن المؤشرات التقليدية كفقر الدخل أو الإنفاق عن بعد واحدا من أبعاد مستوى الرفاه أو الفقر البشري الذي يضم عددا من الأبعاد الأخرى التي تم تناولها في مقاربة الفقر على أساس مفهوم القدرة أو الإستطاعة، أي قدرة الإنسان على تحقيق مستويات مقبولة من مقومات الحياة الكريمة بالإضافة الى الدخل، مثل الصحة والتعليم والسكن اللائق والحرية والمشاركة في الحياة العامة (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 34).

في المنطقة العربية ورغم زخم المقدرات والثروات الطبيعية لازال الريع هو النمط الإقتصادي السائد وخصوصا النفطي، رغم ذلك فمظاهر الفقر والبطالة وما يترتب عنها من حرمان لازالت سمة عامة تطبع الحياة العربية، وفي ظل النقاش حول العلاقة بين الطلب على الديمقراطية والفقر تطرح الحالة العربية نفسها بشدة فرغم ما شهدته المنطقة من محاولات للتغيير منذ نهاية العام 2010 إلا أن مؤشرات التنمية لازالت لم تعرف بعد مستويات مقبولة ويستمر الفقر وما يترتب عنه من حرمان وإستبعاد إجتماعي، ما يعني أن شعوب المنطقة لم تحقق بعد مطالبها حول التنمية والعدالة الإجتماعية رغم مضي قرابة العقد من الزمن، مرد ذلك هو تغلغل نمط من الاقتصادي السياسي المكرس للسلطوية في بعديها الإقتصادي والسياسي، هذه البنية من الإقتصاد السياسي تكرس الزبائنية وتعرقل الديمقراطية وتمنع تطور المجتمع المدني وتجعل من توزيع الثروة في المجتمع يتخذ شكل المنحة من الحاكم حيث ينفق على المواطنين من الريع مقابل الولاء، في هذا السياق نطرح الاشكالية التالية: ماهي الخلفية الاقتصادية لإستدامة السلطوية وإضعاف الطلب على الديمقراطية في المنطقة العربية؟

وتستدعي هذه الاشكالية طرح فرضيات التالية:

- ضعف الأداء الإقتصادي العربي والإستمرار المفرط في الإعتماد على عائدات الريع يؤدي الى إستمرار ضعف الطلب على الديمقراطية وإنتشار الزبائنية السياسية الموالية للسلطوية في المنطقة.
- كلما زاد الإعتماد على الريع كلما زادت معدلات الفقر والبطالة في المنطقة وزادت حالات الحرمان والإستبعاد الإجتماعي الهادمة للمواطنة والمشاركة السياسة ما يؤدي الى إخضاع المجتمع للسلطوية وإذعانه لها.

تعتمد هذه الدراسة على منهج دراسة المناطق (Area studies) هو منهج مركب يقترب من منهج دراسة الحالة ويركز على المناطق ذات الخصائص المشتركة حضاريا وتاريخيا وثقافيا واقتصاديا، ويقوم على الدراسة العلمية النظرية والإمبريقية بتوظيف التخصصات المختلفة مثل علم الإقتصاد والإجتماع والسياسة، بحيث تتضافر الجهود وتتركب في وصف وتشخيص وتقصي أوضاع تلك المناطق وأهميتها ودورها والتنبؤات بشأنها، هكذا تقع دراسة المنطقة العربية ضمن اختصاص هذا المنهج.

2. متلازمة الريع والتسلط في المنطقة العربية:

كثيرا ما تصاب الدولة المعتمدة في إدارة شؤونها على عائدات الريع بشكل مفرط –من دون وجود إنتاج حقيقي– بما يعرف "بلعنة الموارد"، خصوصا إذا ساهمت إيرادات الريع في تحقيق طفرة في النمو دون أن تصاحبها تنمية حقيقية، هذا النوع من الدول لا يتوانى في توظيف عائداته من الريع لكسب ولاء المواطنين الذين يتحولون إلى رعايا مقابل ما توفره لهم نظمهم من خدمات، ومقابل ذلك يذعن المجتمع غير المنتج فتتجنب النخب الحاكمة الضغوطات الجماهيرية والمطالبة بالإنفتاح وإستبدال النظم القائمة أو تؤخرها على الأقل، هكذا يتلازم الريع والسلطوية من خلال بناء الزبائنية السياسية (Political Clientelism) بوصفها نظام سياسي وإجتماعي قائم على المحسوبية يسمح للزبائن والرعاة من الإستفادة من الدعم المشترك كونهم يوازون بعضهم البعض على أصعدة سياسية وإجتماعية وإدارية مختلفة (Roniger, 2004, pp. 353-354).

يتميز هذا الوضع بأنه كلما استمر إرتفاع مستوى معيشة المواطنين من خلال توزيع الريع كلما جددت النخب الحاكمة شرعيتها للإستمرار في الحكم، بينما يؤدي إنخفاض الريع لنتيجة عكسية تهدد شرعية النظام وإستقراره، وتنتج لعنة الموارد هذه "غياب المحاسبة والشفافية في ضوء عدم الإعتماد على تحصيل الضرائب من المواطنين بوصفها موردا رئيسا للدولة فضلا عن الفساد في توزيع العائدات النفطية على الدوائر المقربة من السلطة، ومن ثم يتسبب أنموذج الدولة الريعية في تعزيز السلطوية"، وعرقلة الديمقراطية في الدول الريعية النامية الضعيفة مؤسساتيا (عبد السلام، 2019، الصفحات 1-2) من خلال منعها من تطور المجتمع المدني الذي يجب أن يعيد إنتاج ذاته خارج إطار الدولة وفي علاقة إستقلال

نسبي معها ويمولها من الضرائب"، كما تتخذ الموازنة العامة في الدولة الريعية شكل المنحة من الحاكم حيث ينفق على المواطنين من الريع لا من عائدات نشاطهم الاقتصادي ومخرجاته (ياسر، 2013، صفحة 6).

كثيرا ما اعتمدت إقتصاديات الدول العربية على مصدر أوحد للدخل، وفي الجزء النفطي منها نجد المصدر الأساسي للثروة الوطنية في يد النخب الحاكمة تستعملها كأداة ولاء عن طريق لعب دور الموزع أو تجسيد لدور "الحاكم المانح" مقابل عدم المطالبة بالحقوق أو الإعتراض على الإنفراد بالحكم (جناحي، 2003، صفحة 66)، إن هذه الظروف الإقتصادية المتميزة بالسيطرة على منبع الدخل الأوحد ومع غياب النشاط الإقتصادي المنتج من قبل المجتمع تصير الدولة المالكة لوسائل الإنتاج هي من يتخذ قرارات التصرف في حياة الناس والتخطيط لمصيرهم دون أن يكون لهؤلاء الحق في الاختيار (فرجاني، التنمية الإنسانية؛ المفهوم والقياس، 2002، الصفحات 67-68)، وفي ظل هذه السياسات الإقتصادية يبدو النظام السياسي وكأنه "إقطاعيات ومراكز نفوذ موزعة بين الأقرباء والحاشية والزبائن الذين يستعملهم الحاكم في إستراتيجية عامة هدفها المحافظة على السلطة والإمتيازات المرتبطة بها" (عنصر، 1995، صفحة 86).

إن الإستمرار في هذا النهج الإقتصادي في المنطقة حتى بعد ما عرف بالربيع العربي وبقاء الإعتماد على المصدر الأوحد للدخل الوطني وإعتماد توزيعه كأداة للولاء لم يعد بالكفاءة المناسبة في كثير من الدول العربية التي عرفت مجموعة من الضغوط الداخلية وتعثر المسار الإقتصادي لبعضها الآخر مع إخفاقها في تحقيق المستوى المعيشي الأنسب وتزايد الوعي العربي بالإنفتاح على العالم في عصر التكنولوجيا والإتصال، وهو ما أدى إلى إضعاف شرعية النخب الحاكمة المتزامن مع بداية تراجع الدولة بشكل حذر عن التدخل الإقتصادي الكلي وقد أخذ ذلك التراجع مظهر التهرب من تحمل المسؤولية لكن دون ترك القيادة إلى المجتمع (حريق، 1989، صفحة 10) إنها دولة راوغت ولم تستسلم.

لما اتصفت الإقتصاديات الريعية بالتقلب الدائم بين النمو والركود وتأثرها المستمر بالمتغيرات الوطنية والدولية بما ينعكس على الإستقرار السياسي للدولة الريعية المعتمدة بشكل رئيس على هذه العوائد المتغيرة بدل من اعتمادها على الإقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج، فقد صارت الدول العربية عرضة لعدم

الإستقرار بشكل مستمر، خصوصا إذا كان الريع نفطيا مقترنا بنجاح الدولة المعتمدة عليه في تحقيق طفرات بفضل إرتفاع أسعار النفط، فإنها غالبا ما وقعت في أزمات عند إنخفاضها (عبد السلام، 2019، صفحة 1).

في هذا السياق يرى "إيليا حريق" أن رغبة الأنظمة السياسية في التخلص من أعباء السياسة الإقتصادية الرعوية وإستحالة إستمرارها دفعت هذه الأنظمة نحو الإنفتاح الإقتصادي، وقد رافق هذا الإنفتاح مبادرات في طريق الديمقراطية التي أصبحت لها أهمية متزايدة (حريق، 1989، صفحة 11)، وباستمرار سياسات الإنفتاح الإقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وتسهيل عمليات الإستثمار الأجنبية اتسعت الفجوة بين الطبقات الإجتماعية ومنه الطبقات السياسية، وكذلك حرمان فئات شعبية كبيرة من ثمار سياسات التحول للقطاع الخاص، وقد جاءت إستجابة بعض النظم الحاكمة إزاء الوضع الجديد بمحاولة إضفاء مسحة ليبرالية على الحياة السياسية حتى لا يبدو أن هناك تناقضا بين التوجهات الإقتصادية الجديدة وما نجم عنها من نتائج وبين التوجهات السياسة التي تبعها النظام لمكن سعي الطبقات الدنيا للتغيير خاصة أنها في هذه المرحلة مثلها مثل سابقتها لم تنل حظها من وسائل الإنتاج التي تسمح بتحسين الوضع المعيشي الذي صار مطلبا ملحا من قبل هذه الطبقات أدى إلى اهتزاز شرعية الأنظمة الحاكمة وفضح شكلية "الليبرالية السياسية" المصاحبة للإقتصادية، كما أن هذا التناقض بين شكل الإنتاج وطرق التوزيع سيؤدي في المرحلة الجديدة حتما إلى استمرار الصراع بين الدولة والمجتمع في العالم العربي.

هكذا لم تستهدف التحسينات الشكلية التي أجريت على شكل الاقتصاد والحكم إجراء أي تغيير في جوهر السلطة، فلم يستهدف الإنفتاح الإقتصادي تحقيق عدالة التوزيع ومشاركة الأغلبية الإجتماعية في عمليات الإنتاج والحكم، ومع تزايد تراكم الثروات لدى التحالفات القريبة من الحكم، اتسعت الفجوة بين القلة من الأثرياء والأغلبية الساحقة من الفقراء المهمشين سياسيا واجتماعياً، في ذلك يكتب "غازي الصوراني" قائلا: "قد ثبت بالدليل القاطع أن الإنفراج المحدود وفقا لتوجهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كان عملية مدروسة أسفرت عن تآكل القاعدة الاجتماعية وتعرض الجماهير

الشعبية الفقيرة لمزيد من الحرمان والإفقار والتهميش (الصوراني، 2003، صفحة 101)، وفيه يقول "زكي رمزي" "وداعا الطبقة الوسطى".

لقد رأينا أن الدولة العربية التي أرادها العرب "وطنية" لم تحقق آمالهم وبنيت كدولة تسلطية، ومرة أخرى نجد أنه وبعد مرحلة التحرر الإقتصادي الشكلي والإنفتاح السياسي المحدود خرجت هذه الدولة الإستبدادية أكثر تسلطا عما كانت عليه، هذه المرة بتعمق المصالح الشخصية والبيروقراطية السلبية في ظل آليات الخصخصة والإنفتاح، وتضخمت ظاهرة الفساد في السياسية والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعية ونشأت أنماط علاقات تجمع بين التحرر الاقتصادي والتسلط السياسي، ليتدعم المستبد بحاشية يرتبط مصيرها بمصيره لتلاقي المصالح عن طريق ترابط السياسية بالإقتصاد (الصوراني، 2003، صفحة 111)، ولتستمر أيضا مخرجات هذا التحالف الفاسد المجسد للإقتصاد السياسي للتسلط في المنطقة والمنعكس من خلال تنامي الفقر من جهة وضعف الطلب على الديمقراطية من جهة أخرى في المنطقة العربية في ظل صعوبة التعايش بين الديمقراطية والفقر.

3. هل المجتمعات العربية مجتمعات فقيرة؟

رغم أن المنطقة العربية أغنى من أن تكون مجرد نامية حسب تقارير "التنمية البشرية" إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لكل البلدان العربية مجتمعة حسب إحصائيات عام 2018 بلغ فقط 2682,6 مليار دولار أمريكي وهو أقل منه لدولة أوروبية واحدة متوسطة الحجم مثل اسبانيا (International Monetary Fund, 2019)، وزيادة على هذا التفاوت فمعلوم أن عدد سكان العالم العربي تزايد من حوالي 170 مليون نسمة عام 1980 إلى حوالي 287 مليونا عام 2000 ليقفز إلى 425 مليونا العام 2018 وهو ما يعادل 5,44% من سكان العالم (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة ج) أي بزيادة مطلقة قدرها حوالي 255 مليون نسمة في اقل من أربعين عاما، وفي البلدان العربية مجتمعة فإن نسبة السكان الذين يبلغ متوسط دخلهم اليومي دولار واحد يقدر بنحو 22% من إجمالي السكان أي حوالي 62 مليون نسمة، وتقدر نسبة الذين يتراوح متوسط دخلهم بين 2و5 دولارات بنحو 52% من إجمالي السكان أي حوالي 145 مليون نسمة.

أيضا تتفاوت معدلات الفقر بين الدول العربية إذ قدرت نسبة السكان تحت خط الفقر العام 2018 بنحو 48% من إجمالي سكان اليمن، و4.8% في المغرب، وبغلت هذه النسبة في مصر 32,5% شهر جويلية 2019، كما تؤدي الحرب الدائرة في القطر السوري الى تزايد نسب الفقر لتفوق50% من السكان، وحسب التقرير الإقتصادي العربي الموحد للعام 2018 فان أكثر من ثلث السكان يرزح تحت ضغط الفقر في ما لا يقل عن ست دول عربية وهي اليمن والسودان والقمر والصومال وجيبوتي وسورية، بينما تتراوح نسبة الفقر بين الربع والثلث في أربع دول عربية، وتقل عن تلك المستويات في بقية الدول المتوفر عنها بيانات (انظر الشكل 1)، وقد سجلت كل من الجزائر والمغرب نسب فقر تقل عن 10%.

الشكل 1: يوضح نسبة فقر الدخل في الدول العربية وفق خط الفقر الوطني

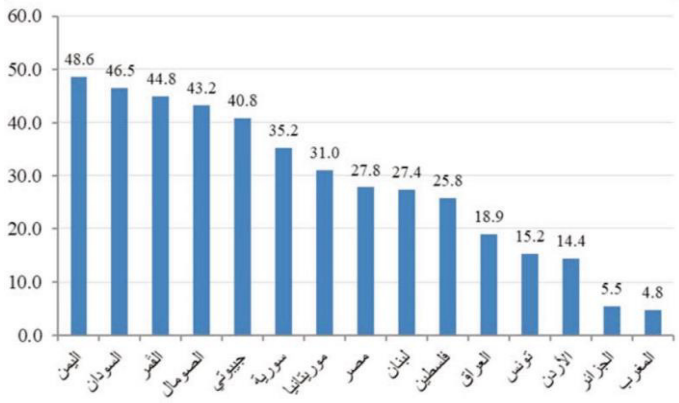

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 33).

في دول الخليج الميسورة وحتى إن انخفضت معدلات الفقر سابقا إلى ما دون 1% في السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان لا يجعلها في منأى عن تعرض شرائح مجتمعية لهذه الظاهرة، فمعدلات الفقر اليوم عرضة للإرتفاع في هذه الدول النفطية الميسورة بسبب دخول بعض دول المنطقة في عمليات عاصفة الحزم من جهة وبسبب الصدمات النفطية الجديدة؛ لقد تقدم 63% من السعوديين

للحصول على دعم "صندوق المواطن" الذي أنشأته الحكومة عام 2017 لمعالجة الآثار السلبية لما اتبعته من إجراءات تقشفية (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 33).

رغم اتساع فجوة الفقر في الدول العربية والتي تحدد بالفرق بين خطه المقدر بدولار واحد وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في اليوم، فإن نحو 25 إلى 35 % من سكان الدول العربية يعيشون بمستوى يتجاوز قليلا نسبة الدولار الواحد يوميا، ولذلك فإنه من الممكن جدا في حال حدوث ارتفاع طفيف في تكاليف المعيشة أو التسريح من العمل أو نتيجة لسوء الصحة أن ينحدروا إلى ما دون مستوى هذا الخط الذي بات اليوم رفيعا.

حسب دراسة صدرت العام 2017 تحت عنوان "التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد" لكل من لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسيف)، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، تم احتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد شملت كلا من: الأردن، تونس، الجزائر، القمر، السودان، العراق، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، إضافة الى فلسطين (في باب تحليل فقر الأطفال)، أكدت مخرجات الدراسة انتشار الفقر المتعدد الأبعاد حيث ان حوالي 41 % من سكان الدول العربية محل الدراسة يقعون تحت مصنف الأسر الفقيرة، وحوالي 13% في فقر مدقع وبالنسبة لشريحة السكان دون سن 18 سنة، فإن حوالي 44% يعانون من الفقر ونحو 25% من الفقر المدقع (انظر الشكل 2).

الشكل 2:يوضح دليل الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية

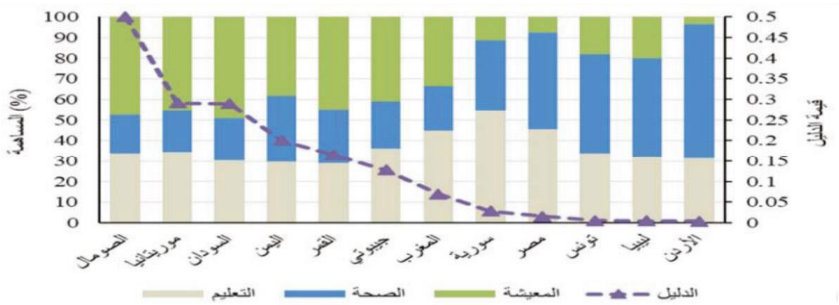

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 35).

كما خلص التقرير الى وجود شريحة أخرى تقدر بربع السكان مهددة بالوقوع تحت خط الفقر؛ وإلى عدم المساواة في توزيع الفقر داخل كل بلد وبين مختلف البلدان، وكذلك عدم المساواة في فقر الأطفال وإلى أن الحرمان من التعليم يمثل أكبر مصدر للفقر الأسري، بينما تمثل الظروف السكنية وسوء التغدية أكبر مصادر الفقر عند الأطفال (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 35).

4. العمالة العربية ومعضلة البطالة؛ هل سيستمر الفقر في المنطقة العربية؟

في ضوء ارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الإعالة يلاحظ إستمرار إتساع قاعدة الهرم السكاني وإستمرار تبعات ذلك على النمو الاقتصادي في العالم العربي، وعند مراجعة التغيرات الديموغرافية خلال الفترة بين 2007 و2017 فإن البيانات تؤكد أن نمو السكان سنويا قد بلغ 2,2% (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 36) بينما يفوقه نمو السكان المعالين وهو ما لا يتيح لمعدلات الإدخار والإستثمار بالإنتعاش، وغالبا ماتعمل السياسات الأخرى غير الصائبة التي تتزامن مع عبء الإعالة في غياب إصلاحات مؤسسية وهيمنة القطاع العام على الإنتاج مما يوسع الفجوة الداخلية بين الفئات الإجتماعية المختلفة.

قدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية العام 2017 بحوالي 15,4% وهو يمثل أعلى معدل بطالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسة في العالم، وبلغ عدد العاطلين سنة 2018 حوالي 19,8 مليون عاطل، وتقع كل من مصر وسوريا واليمن ضمن قائمة الدول الأكثر بطالة في المنطقة، حيث بلغ مجموع حصص هذه الدول أكثر من نصف إجمالي عدد العاطلين في الدول العربية وبلغ معدل البطالة أكثر من نصف القوة العاملة في كل من اليمن وسورية، للتطورات المحليةّ التي يمر بها هذين البلدين، بينما كان معدلات البطالة مرتفعة أيضا في كل من فلسطين بحوالي 27,9% في المائة من حجم القوة العاملة، وفي جيبوتي، 22,4%، وحوالي 18,5% في الأردن وفي ليبيا بحوالي 17,7% و16% في عمان و15,5% في تونس و14,8% في العراق وسجلت مجموعة الدول التي تضم دولة الجزائر والسودان ومصر والمغرب وموريتانيا معدلات بطالة بين 10,2% 12,8%، فيما ترتفع معدلات البطالة بين المواطنين في تلك الدول لتصل إلى أكثر من 15% في عمان، و12% في السعودية، من ناحية أخرى سجلت معدلات

بطالة متدنية نسبيا في كل من لبنان بنسبة بلغت حوالي 6,3% و6% في الصومال (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 43).

أما في بداية عام 2018 فقدرت العمالة العربية بحوالي 131 مليون مواطن، منهم أزيد من 13 مليون عاطل عن العمل حسب تقديرات البنك الدولي أي نسبة 10% من مجموع القوة العاملة العربية معظمهم في البلدان غير النفطية وهو ما يمثل تقريبا ضعف المتوسط العالمي البالغ 5.4%، كما تتركز معدلات البطالة وترتفع في الدول العربية في فئة الشباب ذوي الفئة العمرية ما بين 15 و24 سنة إلى 26%، وهو ما يمثل أيضا ضعف المعدل العالمي، فيما تسجل بطالة الإناث من هذه الفئة العمرية أعلى المستويات عالميا حيث تبلغ 40% مقابل 15% للمتوسط العالمي (صندوق-النقد-العربي، 2019، صفحة 13) (انظر الشكل 3).

الشكل 3: يوضح مستويات البطالة في الدول العربية

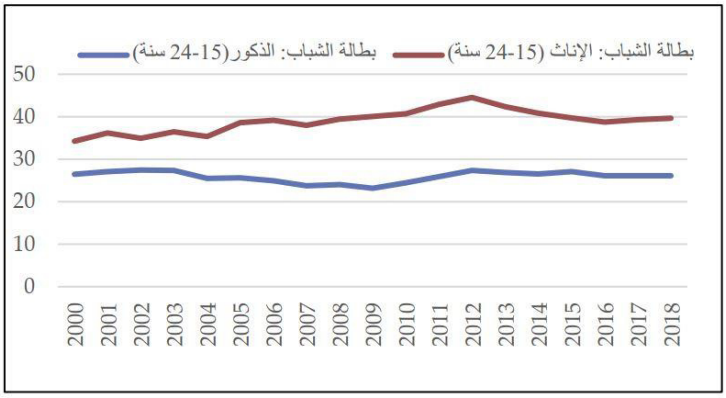

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 27).

بالنظر لمعدلات البطالة يمكن القول أن النمو الإقتصادي المتحقق لم يتمكن من خلق فرص عمل كافية، كما يحقق نمو السكان في سن العمل معدلات أسرع -فبالرغم من إرتفاع نمو فرص العمل التي خلقها النمو الإقتصادي حيث بلغت 6،2% إلا أنها كانت أقل من الزيادة في عدد السكان في سن العمل والذي بلغ نموه 3.1% سنويا- أما قدرة أسواق العمل على استيعاب الداخلين الجدد فتشير مسوحات سوق العمل إلى أن معظم العاطلين هم من الباحثين الجدد عن عمل، في ظل هذا الوضع المتأزم

أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الدول العربية بحاجة إلى توفير 60 مليون فرصة عمل حتى عام 2020 للإبقاء على مستويات بطالة الشباب عند مستوياتها، من جهة أخرى هذا الوضع يؤكد إستمرار فرضية أن الحكومات العربية بطيئة في خلق فرص عمل ملائمة تنسجم والمهارات ومستوى التعليم وطبيعة المهن التي يضخها الجهاز التعليمي في سوق العمل وذلك نتيجة ضعف العلاقة بين هذه السوق وطبيعة مخرجات نظم التعليم (شكوري، 2004).

كما تشير منظمة العمل الدولية أن ساعات العمل في الدول العربية إنخفضت في الربع الأول من عام 2020 بما يقدر بنحو 1.8% أي ما يعادل مليون وظيفة بدوام كامل تقريبا مقارنة بالربع الرابع من عام 2019، وتتوقع المنظمة أن تشهد المنطقة العربية عام 2020 إنخفاضا أكثر حدة، مع خسارة 10.3% من ساعات العمل أي ما يعادل 6 ملايين وظيفة بدوام كامل، الأمر الذي سيترجم مباشرة إلى إنخفاض مستويات الدخل وزيادة الفقر خاصة في البلدان محدودة القدرة المالية والتي تضعف فيها مؤسسات سوق العمل (سي-ان-ان، 2020).

من جهته يفيد تقرير "آفاق الإقتصاد العربي" الصادر عن صندوق النقد العربي للعام 2019 أن مشكلة البطالة لازالت من أهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية ويعد من أبرز الأولويات على صعيد السياسات بالنسبة للبلدان العربية خلق المزيد من فرص العمل لمواجهة تحدي البطالة، وفضلا عما تم الإشارة إليه فإنه يمكن تلخيص خلفيات إرتفاع معدلات البطالة عربيا إلى مايلي (صندوق-النقد-العربي، 2019، صفحة 27):

- النمو المتسارع للقوى العاملة بما يفوق قدرة الإقتصادات العربية على توفير فرص العمل؛
- عدم ملائمة نسق النمو في الدول العربية والذي يعد غير موفر للتشغيل بالقدر الكافي؛
- عدم الموائمة ما بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم (فجوة العمالة الماهرة)؛
- هيكلية أسواق العمل وبيئات الأعمال (تفضيل القطاع العام على القطاع الخاص، وإنتشار العمل في القطاع غير الرسمي، والتحديات المرتبطة بصعوبة تأسيس المشروعات).

إن الشواهد التي توفرها البلدان العربية حاليا تشير إلى عدم تمكن هذه البلدان من استيعاب تدفقات عرض العمل خاصة طالبي العمل الجدد وإلى ارتفاع معدلات البطالة، إذن لا بد أن نتساءل كيف يمكن لهذه البلدان ضمان زيادة في فرص العمل وتحقيق نمو مستدام في حصة دخل الفرد مع تزايد في أعداد السكان في سن العمل وضمن إطار تحسين الإنتاجية من أجل القضاء على الفقر؟

تتطلب الإجابة على هذا التساؤل ربط المتغيرات الديموغرافية بسياسات التشغيل وبما يضمن تحقيق نمو في إجمالي الناتج المحلي وذلك على المدى القريب وفي إطار القضاء على الفقر وبتخفيض نسبة البطالة، وحتى قبل الوصول إلى المعدلات الحالية فقد أشارت الدراسات الى ضرورة نمو فرص العمل خلال الفترة بين 2000–2015 بمعدل قدر ب4% في المتوسط وتتباين معدلات نمو فرص التشغيل بين البلدان، أما حجم الإستثمار المطلوب لتمويل فرص للعمل موازية لعرض القوى العاملة وبما يضمن تحسين الكفاءة الإنتاجية ورفع كفاءة الأداء، كذلك يؤمن إرتفاع في الأجر الحقيقي بمقدار1.5% سنويا فيقدر ب 28% من إجمالي الناتج المحلي (شكوري، 2004)، غير أن الأرقام التي قدمنا تدل على عسر التقدم في توفير فرص العمل وإستمرار إرتفاع معدلات الفقر والبطالة في المنطقة.

5.أثر الفقر والبطالة على الإستبعاد الإجتماعي وإعادة إنتاج الحرمان:

تتجلى إحدى مخاطر الفقر والبطالة في الإستبعاد الإجتماعي بوصفه نقيضا للإندماج الإجتماعي والمشاركة في الشأن العام، فالفقر والبطالة يؤثران على مختلف مؤشرات التنمية الإنسانية ويكرسان الحرمان الذي يقود الى الإستبعاد الإجتماعي والذي يبقي كلا من الفقراء والعاطلين عن العمل والفئات الهشة خارج دائرة المشاركة السياسية وصناعة القرار، إن مفهوم الحرمان أعقد من مفهوم الفقر وهو أحد نتائجه، وبغستمراره يتم الإنتقال من فقر الدخل وفقر التنمية البشرية –بما ينطويان عليه من حرمان راجع إلى إنعدام الدخل أو العجز عن تحقيق مستوى معين من التنمية البشرية– إلى حرمان أكبر هو الإستبعاد الإجتماعي والذي يركز كمفهوم على العلاقات الإجتماعية التي تتجرد بسبب الحرمان الناجم عن الفقر من المستوى الأساسي من الأمان اللازم لتحقيق التمكين في المجتمع (مجلس–حقوق–الانسان، 2008، الصفحات 8–9).

تبرز البيانات المقدمة آنفا مدى حدة المشكلة في المنطقة العربية خصوصا إذا ما أدركنا أن الفقر وما ينتجه من حرمان يقترن عادة بالأمية وما ترتبط به من الجهل بالحقوق وما ينجم عنه من إستمرار الخضوع للطبقات المسيطرة إقتصاديا وسياسيا وسهولته في مثل هذه الظروف وهو ما يسهل الوقوع في الإستبعاد الإجتماعي، من جهتها تشير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO) إلى كون معدل الأمية في الدول العربية لا يزال مرتفعا مقارنة بدول العالم النامي، فبينما إستقر المتوسط العالمي في نسبة 13.6% فإن المنطقة العربية سجلت نسبة أمية قدرها 21% بين العرب أي نحو 96 مليون نسمة يعانون من الأمية، وتحدد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) عدد الأميين العرب بنحو سبعين مليون شخص.وبحسب تقرير المنظمة العربية، فإن نسبة الإناث من الأميين العرب تتجاوز 25% عموما، لكنها في بعض الدول العربية تتراوح بين 60 و80% (الجزيرة، 2018).

ينتشر هؤلاء خصوصا في النظم العربية الجمهورية ذات الكثافة السكانية المرتفعة (انظر جدول1) كثير منهم يمكنه الإنتخاب، مما يؤكد الطبيعة السلبية لمخرجات المشكلة المنعكسة على الحياة السياسية والمتمثلة في تهميش هذه الطبقات الفقيرة التي تنمو لديها الاتجاهات السلبية من عزوف عن المشاركة السياسية وعدم الإهتمام بالشؤون العامة، مما يجعلها بعيدة عن العملية الإنتخابية وحرمانها من حق المشاركة في رسم السياسات العامة، ولو حاولت هذه الطبقات المهمشة الإقتراب من الحياة السياسية فإن فرصها تتضاءل أمام الطبقات الغنية التي تستطيع الحفاظ على مصالحها أفضل من الفئات المحرومة ليزداد عدد المهمشين مادامت عملية التغيير السياسي غير واردة (قيرة، 2003، صفحة 73).

الجدول 1: نسبة الأمية في البلدان العربية وفق منظمة اليونسكو

موريتانيا: 4%	اليمن: 30%	المغرب: 28%	مصر: 24%	السودان: 24%
الجزائر: 20%	العراق: 20 %	تونس: 18%	سوريا: 14%	ليبيا: 9%
لبنان: 6%	الإمارات: 6%	سلطنة عمان: 5%	السعودية: 5%	البحرين: 4%
الكويت: 4%	الكويت: 4%	فلسطين: 3%	قطر: 2%	

المصدر: (الأحمد، 2018)

كما تشير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى كون قرابة ستة (06) ملايين طفل عربي ممن أدركوا سن الدراسة غير منخرطين في العملية التعليمية، وأن بين 20 و30% من الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم الأساسي يتسربون في فترات مبكرة (الجزيرة، 2018)، هكذا تستدام الأمية كما يتحمل وجوبا ضعف التعليم أهمية إضافية في البلدان العربية في تكريس الحرمان لسببين جوهريين كما يقول "الدكتور نادر فرجاني" (فرجاني، آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية، 1998، صفحة 23): "الأول، أن التعليم، حتى الأساسي منه، غير معمم في كثير من البلدان العربية، وأن نوعية التعليم متردية، والثاني أن التعليم بشكله الحالي يساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية نظراً لمعاناة الفئات الإجتماعية الأضعف–الفقراء والنساء– لمعدلات أعلى من الحرمان من التعليم، والمتوقع أن يترتب على إعادة الهيكلة الرأسمالية تدهور التعليم نتيجة لتخفيض الإنفاق الحكومي مما ينطوي على تقليص النفقات على الخدمات العامة بوجه عام، ولسياسة "استعادة التكلفة" التي تنص على اقتضاء الحكومة رسوماً مقابل الخدمات التي تستمر في تقديمها بوجه خاص، وإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع تكلفة التعليم المباشرة– نتيجة للغلاء العام وإنتشار الدروس الخصوصية وغيرها– نظراً لتوافر فرص عمل مجزية للأطفال، يتضح أن الفقراء سيعانون حرماناً أشد من التعليم، ويتوقع أن تعاني البنات والفقراء، الحرمان الأشد بفعل عوامل إجتماعية تقلل من أهمية تعليمهم".

إن ظروف الأمية والفقر تخلّف بيئة مناسبة للتحكم والإستغلال والفساد الذي يحيّد الدولة عن التوزيع العادل للثروة بطرق سلطوية كتزييف الوعي للتسليم بالفقر وعن طريق التشريع، وحتى أساليب القهر والقمع، هنا وبالنظر لطبيعة المشكلة ودورها في إستمرار ظاهرة السلطوية على مستوى الحكم، يحق لنا التساؤل: ماذا لو تم القضاء على الفقر في البلاد العربية أو التقليل من حدته؛ هل سيؤدي ذلك لإزاحة الحكم التسلطي؟

غني عن القول أن دول الخليج العربي تحتل الصدارة في ترتيب الدول العربية من خلال مؤشر التنمية البشرية، لقد حققت هذه الدول تطورا ملحوظا من حيت إرتفاع الدخل الفردي ونشر الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الإجتماعية، مقارنة بباقي الدول العربية، لكن في المقابل تفتقر هذه الدول إلى الحرية

والديمقراطية، إذ تغيب فيها الأحزاب السياسية والنقابات وأوضاع حقوق الإنسان فيها متدنية، فهل يعني ذلك أنه حتى لو تم القضاء على ظاهرة الفقر فان النظم العربية غير قابلة للإنفتاح والتغيير، بدليل الوضع الخليجي الميسور والسلطوي في الوقت نفسه؟

في واقع الأمر فإن في الدول النامية عموما وفي الدول العربية خصوصا؛ نجد أن النخب الحاكمة وما يعود عليها من المال العام وما يتمتع به أفرادها من مصالح ضخمة في ظل العلاقة بين السلطة والثروة لا يسمح لها بالاستعداد الحقيقي للتخلي عن إمتيازاتها أو التخفيض منها على الأقل وهو سبب رئيس للإستبداد بالسلطة السياسية أي المنفعة التي تمنحها السلطة وتقترن بالإقتصاد، كما يلتحق بهذه النخب فئة أخرى تتشكل من كبار الموظفين والممارسين لأعمال السمسرة، مما يشكل طبقة متحالفة تجمعها المصالح الشخصية المشتركة، وفي هذه الحال تتراوح سياسات الإقتصادي للتسلط بين:

- عدم الإهتمام الحقيقي بخلق الثروة خارج عائدات الريع، ثم عدم توزيعها بشكل عادل في المجتمعات العربية الهشة هو ما يؤدي الى إستمرار الفقر وضعف الطلب على الديمقراطية في ظل السعي اليومي للمواطن في إكتساب لقمة العيش من جهة ومن جهة أخرى خشية معارضة النظام حتى لا يخسر ما يوفره له من خدمات وحد أدنى من سبل العيش كدعم التعليم والصحة والعمل في القطاع العام، وهو ما يكرس استدامة الحرمان في هذه الدول.
- في الأقطار الميسورة بدل تنمية الفقر والحرمان الإقتصادي يوظف المال والثروة كأداة لكسب وشراء الولاء وهو الحال في دول الخليج العربي ليخلق نوعا اخر من الحرمان يتعلق بشح الطلب على الديمقراطية وتبرير الوضع القائم (الكواري، 2002، صفحة 97).

6. خاتمة:

الفقر كمفهوم يعبر عن ظاهرة إجتماعية وإقتصادية شديدة التعقيد والتشابك وتختلف بإختلاف المجتمعات ومراحل تكوينها وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية، إنها تقود في حال إستفحالها إلى الحرمان ومنه الى الإستبعاد الإجتماعي الذي يجعل الفرد في حالة إغتراب لا تسمح له بممارسة مواطنته، في المنطقة العربية أدى انتشار الفقر والأمية والجهل بنسب شجعت على إستمرار التسلطية خصوصا في ظل إنتشار الإقتصاديات الريعية التي يغيب فيها الإنتاج الحقيقي.

لقد سبب تحالف مخرجات الريع مع ديمومة الفقر في خلق اقتصاد سياسي للتسلط في المنطقة العربية، فجدلية العلاقة بين الفقر والجهل عادة ما ترتبط بالتهميش والضعف ومنه العزوف عن المشاركة السياسية، أما إستمرار الإخفاق الإقتصادي في العالم العربي والدخول في الإقتصاد الحر له أن يهدد ما تبقى من الطبقات العربية الوسطى، ممّا قد يزيد من نسبة الفقر القائم والمدعم بنسب عالية من البطالة، وإذا لم يكن الفقر مدخلا للسلطوية في كل البلاد العربية فان اليسر كان له نفس الدور في دول الخليج العربي حيث يُنظر للمواطنين على أنهم رعيا وأن الدولة المالكة لمصدر الرزق هي المانحة له مقابل الولاء، وفي كل الأحوال زادت سياسات الإنفتاح الإقتصادي في تدعيم النسق السلطوي للحكم.

هكذا يفسد نسق الحكم بغياب أو ضعف الطلب على الديمقراطية وضعف المجتمع الساعي لتجاوز الحرمان والحفاظ على مكاسب الريع، وفي ظل هذا النمط من الإقتصاد السياسي تفسد المؤسسات وتضعف إلى حد التلاشي علاقات الضبط والمساءلة، وهو مكمن الداء الذي تخلفه السلطوية في ظل إقتصاد يشجع على بناء الزبائنية السياسية، ما يقود حتما إلى ضمان تعطيل مؤسسات الحكم الديمقراطي أو على الأقل إضعافها في القيام بمهامها الأصيلة، وفي هكذا نسق من الحكم يسهل إنتهاك الحقوق والحريات الإنسانية ويتوطد الإستبعاد الإجتماعي بحيث تضعف المؤسسات المجتمعية التي تزدهر في مناخ الحريات مثل وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، ويترتب على ذلك انتشار الفساد مما ينشئ حلقة معتمة تعيق التنمية، وتزيد من الفقر بسبب تفاقم سوء توزيع الدخل، والثروة ومن ثم القوة في المجتمع ومنه إعاقة وتعطيل التنمية الإنسانية كما هو الحال في المنطقة العربية.

لقد بات ضروريا على العالم العربي تجاوز إقتصاد الريع وخلق إقتصاد يمكن من تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين الصحة والمعرفة والمهارات، إضافة الى إنتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في المجالات الشخصية أو الإنتاجية أو الثقافية أو الإجتماعية أو السياسة، وهو ما سيتم فقط في حال تجاوز الإقتصاد السياسي للتسلط بعد تفكيك لعنة الموارد وكفالة توزيع النمو الإقتصادي الذي يحقق خارج إيرادات وعوائد الريع بما يمنح توزيعاً واسع النطاق وعادلاً للثروة عربيا، حينها فقط يمكن إعطاء كل شخص في المجتمع فرصة المشاركة السياسية الحقيقة وإبداء الرأي في الشأن العام والمساهمة الفعالة في صناعة القرار، وعليه فلا بد من النهوض بالبنية الإقتصادية والإجتماعية للمنطقة العربية بهدف رفع المستوى المعيشي للأفراد باعتبار النمو الإقتصادي ضرورة للتخفيف من الفقر أو القضاء عليه، مع حتمية تجاوز السبب الرئيس للإخفاق في عملية التنمية وهو ضعف المشاركة في إختيار أولوياتها من قبل كل المعنيين عن طريق الإندماج الإجتماعي، فالتوازن لا يقوم إلا في أجواء بيئة سياسية سليمة تمهد له وتسمح به، لذا يجب أن تكون أسس التنمية التي يتبناها المجتمع العربي في نموه تسير وفق سياسة إدارية قويمة وراسخة، فالتنمية القابلة للإستمرار والتي تحقق التناغم في العلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته لا بد أن تركز على إستراتيجية إدارية إقتصادية تتضمن منظورا بيئياً وإجتماعياً ومؤسسياً قوامه التنمية البشرية، وهذا صعب التحقيق في ظل الإقتصاد السياسي للتسلط الذي يستديم الفقر ويجدد الحرمان.

التوصيات والاقتراحات:

- ضرورة تجاوز اقتصاديات الريع وتفعيل الإقتصاد المنتج بما يضمن خلق الثروة خارج إيرادات الريع مع العمل على توفير مظلة إجتماعية تتوفر لها الشروط الضرورية لتجاوز الفقر والبطالة وبما يستتبعه من التهميش والإستبعاد الإجتماعي.
- ضرورة تفكيك الزبائنية السياسية وفكرة الولاء مقابل المنح وهو ما جعل مظهر الفساد وضعف نظم المساءلة تضعف في المنطقة العربية فضلا عن ضعف قيم المواطنة وهو ما يجعل النقاش حول تفعيل المجتمع المدني وتحسين مخرجات التعليم أمرا أساسيا.

- العمل على إنطلاق الإصلاح السياسي والإقتصادي في المنطقة من الإحتياجات الفعلية للمجتمعات العربية، وهي إحتياجات تكمن في تحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية والعدالة الإجتماعية على أن يعتمد ذلك على الإقتصاد المنتج والمتكافئ مع الإقتصاد العالمي.

7. قائمة المراجع:

- الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، (2008)، تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، منظمة الامم المتحدة، نيويورك.
- شكوري، بتول، (2004)، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلى، بيت الامم المتحدة، بيروت.
- صندوق النقد العربي،(2018)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي.
- صندوق النقد العربي،(2019)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي.
- صندوق النقد العربي،(2019)، تقرير افاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، بيروت.
- عبد السلام، آية بدر عليوة، (2019)، فشل نموذج الدولة الريعية: قراءة في الأزمة الفنزويلية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر.
- عبد العزيز عبد المعطي؛ عبد الباسط، فرح،(2004)، السكان والصحة الإنجابية والفقر، بيت الأمم المتحدة، بيروت.
- فرجاني، نادر،(1998)، آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية، مركز المشكاة للبحث، القاهرة.
- الكواري، علي خليفة،(2002)، الخليج العربي والديمقراطية، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ياسر، صالح، (2013)، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، مؤسسة فريدريش إيبرت، بغداد.

المقالات:

- جناحي، عبد الله، (2003)، العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي، العدد 288، الصفحات 52-68.

- حريق، إيليا، (1989)، الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية. المستقبل العربي، العدد 121، الصفحات 04-28.
- الصوراني، غازي، (2003)، العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وآفاق المستقبل، المستقبل العربي، العدد 293، الصفحات 100-117.
- عنصر، عياشي، (1995)، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 191، الصفحات، 83-94.
- فرجاني، نادر، (2002) التنمية الإنسانية؛ المفهوم والقياس، المستقبل العربي، العدد 283، الصفحات 66-84.
- قيرة، إسماعيل، (2003)، مجتمع التهميش إلى أين؟ مهمشو المدينة العربية نموذجا. المستقبل العربي، العدد 290، الصفحات 55-74.
- Roniger, L, (2004), Political Clientelism, Democracy, and Market Economy, Comparative Politics, vol 36, n3, PP 353-375.

مواقع الانترنت:

- سي ان ان.عربي، (2020)، العمالة المعرضة للخطر في العالم العربي حسب القطاع، تاريخ الاسترداد 30 09, 2020، https://cnn.it/35uuxOb
- الأحمد, ع. (2018)، جيل الضياع العربي.. 100 مليون لا يقرؤون ولا يكتبون، تاريخ الاسترجاع: 2020/09/10، الرابط: الجزيرة نت https://bit.ly/2HtX26v
- International Monetary Fund. (2019), International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, Consulté le 06 06, 2020, sur International Monetary Fund: https://cutt.us/8qtSi

الدولة الهشة" أم "وضعية الهشاشة" ؟ قراءة في إشكالية" بناء الدولة في إفريقيا

The 'fragile state' or 'fragility status': a problematic of State building in Africa?

كنزة مغيـش

كلية العلوم السياسية/ جامعة الجزائر03، Kenza.meghiche@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/01/16 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/27

الملخص :

تناقش هذه الدراسة إشكاليتي "الهشاشة" و"حالة الهشاشة" في أفريقيا ، على اعتبار الهشاشة من التحديات الرئيسية التي تقف في وجه اية مبادرة تنموية ، وقد نشرت العديد من المنظمات الدولية بل اهمها مثل (البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، ومنظمات الأمم المتحدة) عددًا من التقارير حول هذا الموضوع ، كما يتم وضع قوائم من "الدول الهشة" من هذه المنظمات، انطلاقا من جملة من المؤشرات المتعارف عليها ، ويتم تحديثها كل عام، و تساعد مؤشرات الهشاشة في تحديد البلدان المعنية بالهشاشة .

تحاول الدراسة التعرف على المقاربة الجديدة في تعريف الهشاشة، من خلال التعرف على اهم ابعادها: العنف ؛ العدالة؛ مؤسسات شاملة و خاضعة للمساءلة ؛ الشمول الاقتصادي والاستقرار ؛ القدرة على التكيف مع الصدمات والكوارث الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما تحاول مناقشة كيف ان هذه الهشاشة (هشاشة الدولة) هي قيد رئيسي على تنمية أفريقيا، لاسيما ان أربع من كل خمس دول هشة حول العالم توجد بأفريقيا، و كيف اصبحت المسألة اليوم مشكلة ملحة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح آثار الهشاشة و تكاليفها على افريقيا ، وهي مرتبطة ببعض أكبر مشاكل العالم: الفقر والجوع وسوء التغذية والمرض والنزوح والإرهاب والجريمة، و كيف ان الهشاشة ليس لها تأثير على مواطني الدول الهشة فحسب ، بل تولد تداعيات سلبية إقليمية وعالمية كبيرة ايضا.

الكلمات المفتاحية: بناء الدولة، افريقيا، الهشاشة

Abstract:

This study discusses the concepts of fragility and fragility status in Africa. Fragility is widely recognized as the main development challenge, and all major international development agencies (the World Bank, OECD, the African Development Bank and UN Organizations) have published a number of reports on the subject. A harmonized list of "fragile states" has been set up by them, and it is updated every year. Indicators of fragility and vulnerability help define the countries considered as fragile. A new approach to fragility has been defined. It applies to all countries, and relies on five dimensions: violence; Justice; Accountable and inclusive institutions; economic inclusion and stability; Capacity to adapt to social, economic and environmental shocks and disasters.

State fragility is a major constraint on Africa's development. Four out of every five fragile states around the world are found in Africa. Hence promoting inclusive growth is now a matter of urgency.

This study aims at clarified the impacts of Fragility, she is associated with some of the world's biggest problems: poverty, hunger, malnutrition, disease, displacement, terrorism and crime. fragility has not only an impact on the citizens of fragile states but also generates considerable regional and global negative spillovers.

Key words: state building, fragility, fragility status

المؤلف المرسل: كنزة مغيش

1. المقدمة :

رغم تغير نموذج "وستفاليا"، لازالت المفردة الرئيسية في خطاب العلاقات الدولية هي الدولة ، حيث تمثل 200 دولة – من سان مارتان حتى الصين– القاعدة التي يرتكز عليها النظام الدولي ، وحتى التقدم الذي حققته المؤسسات الدولية، لا يعد في الواقع إلا الوجه الأخر لتلك الظاهرة، التي ما فتأت تترسخ، حيث انتقل العالم من 85 دولة عام 1950 إلى 192 عام 2000 (François Gaulme 2011، p.18)، غير ان فشل عدد كبير من هذه الدول في القيام بأدنى وظائف الدولة ، و عدم قدرتهم على التحلي بأدنى صفاتها ، أدى الى ظهور مفهوم الدولة الفاشلة.

أصبحت وضعية الهشّاشة والضعف في خطاب الغرب تحديّاً أمام المجتمع الدوليّ، في ظلّ الترابط والتفاعل بين دوله ، وذلك بسبب عولمة الاقتصاد وعولمة نُظم تكنولوجيا المعلومات، والأمن، وعليه؛ فإنّ تداعيات هشاشة دولةٍ ما لا تنحصر بالضرورة في المستوى الداخليّ والمحلي، وإنما تمتد لتشمل دول الجوار، وما هو أبعد منها أيضاً، ويكون من ضمن تلك التداعيات اتساع دائرة العنف.

الإشكالية: انطلقت النقاشات حول الفشل ثم الهشاشة من إشكالية مركزية: من أين تأتي المجتمعات اليوم بالقدرة على التصدي للازمات و المرونة résilience ؟ من أين تأتي بالموارد الضرورية لاستباق الأزمات و تسييرها؟ عند الإجابة عن هذا الانشغال تم فرز حالات دولية عرفت سابقا في بداية التسعينيات بالدول الفاشلة les Etats faillis ، و هي اليوم تواجه تحديات جديدة أكبر عقّدت من فشلها، هي دول تعاني من ظواهر الإرهاب والتطرف، القرصنة البحرية، الهجرة غير الشرعية...، وهي مشكلات نقلتها من محيطها الإقليمي و الجهوي إلى المحيط الدولي بسبب هشاشتها تلك .

سنحاول من خلال هذه الانشغالات و النقاشات أن نجيب على اشكالية مركزية: لماذا لم تتمكن بعض الدول رغم الانتقال المرن لحركة التجارة و المالية و الاتصالات و الإعلام و حتى المعارف لم تتمكن من الصعود L'émergence ؟ لماذا لا تزال اغلب الدول الافريقية غير قادرة على التقارب في سياساتها مع تجارب ناجحة في ظل عالم منفتح؟ لماذا زادت بعض الدول الافريقية الفاشلة هشاشة وباقي العالم يزيد

غنى و تصاعدا في إطار المنافسة الدولية؟ ما هي جذور الهشاشة؟ و ما الذي يفسّر ديمومة هذا الوضع لدى البعض؟

سنحاول الإجابة على هذه الانشغالات من خلال خمس محاور رئيسية حيث نخوض أولا في مفهوم الهشاشة ثم نناقش في جذورها في محور ثاني و تكاليفها كعنصر ثالث، و نخصص المحور الرابع إلى المقاربة الدولية لمواجهة الهشاشة، و نناقش الانتقال من مفهوم "الدولة الهشة" إلى "وضعية الهشاشة"، أما المحور الخامس فانه يناقش المقاربة " الافريقية المحلية" لمواجهة الهشاشة التي طرحها الاتحاد الإفريقي.

2. في مفهوم الهشاشة

فرض مفهوم "الدول الهشة" أو بصفة أدق صفة "الهشاشة" نفسه تعويضا لتعبير "الفاشلة"، الذي انتشر بداية التسعينيات من طرف Ratner و Helman في مقال بمجلة foreign affairs ، ويعتبر المفهوم في نظر البعض ترجمة للمقاربة الدولية لعالم ما بعد 11 سبتمبر، و الدول الهشة- في نضرهم- هي تلك الدول التي فشلت في عدة مستويات، وبدرجات متفاوتة، هي الدول الأقل أداء في المعمورة، نتيجة عدم قدرة حكوماتها أو عدم اهتمامها بتحقيق المطالب الأساسية لمواطنيها من اجل تحقيق التنمية(Thomas POIRIER,2012,p11)

ويُعدّ تعبير «الدول الهشّة» من اضعف المفاهيم تماسكا و وضوحا من الناحية النظرية، فعلى الرغم من وجود عدد من المؤشرات المتعارف عليها دوليا، و الشائعة الاستخدام للاستدلال على هشاشة الدول، مثل: دولة القانون و محاربة الفساد، القدرة الاقتصادية للبلد، الإرهاب و التطرف، الطفولة والمرأة، القدرة على مواجهة الكوارث والأزمات، فإنه لا يوجد تعريفٌ متماسكٌ متفقٌ عليه بين المؤسسات المانحة، في إطار المساعدات الدولية الاقتصادية و الإنسانية ، و لا بين الدول المعنية بالصفة .

إن لكل من المؤسسات الدولية، البنوك التنموية المتعددة الأطراف، المجموعات الإقليمية، مجموعات التفكير، الجامعات...تحليله، خبرته، معاييره، لتشخيص الهشاشة، مما أدى إلى ظهور عدة قوائم وتصنيفات ومؤشرات متعلقة با: ارتباط فشل الدولة بخروجها عن القانون وانتهاكها للحقوق الأساسية للإنسان! بمعاناتها من مستوى تنمية سياسية ضعيفة جدا! بالتمعن في خارطة الحروب الأهلية في العالم، وإشكالية

إمكانية دمج الحروب ما بين الدول و المناطق التي ينتشر فيها الإرهاب! النظر في الأقل غنى والأقل جاهزية ، ذات الاقتصاديات الأكثر جمودا، و ذات الخدمات الاجتماعية الأكثر فشلا! بدمج البعد المتعلق بالأكثر تأثرا بالتغيرات البيئية! لذلك نتج عن هذه الانشغالات عدة قوائم، و بطاقيات وقواعد بيانات لا تتشابه كثيرا، و نتجت معايير وتصنيفات تتغير و تتطور باستمرار.

أكثر الأمثلة تأكيدا لذلك تغيير البنك الدولي لمقاربته التعريفية لمفهوم الهشاشة عدة مرات، حيث اعتبر البنك في 2001/2000 الهشاشة بأنها "تعبير عن وضع قلق stress تعيشه الدول ذات الدخل الضعيف" ؛ في 2006 قدم البنك تصنيفا للدول الهشة انطلاقا من عدد من المؤشرات ذات الطابع السياسي والمؤسساتي، عوّضها في 2010 بقائمة أخرى بعنوان "دول هشة و متأثرة بالصراعات"، سرعان ما تم انتقادها نظرا لعدم تمكن مؤشراتها من استيعاب دول ما سمي بالربيع العربي، رغم هشاشتها السياسية والاجتماعية، مما دفعته سنة 2011 لطرح تصنيف أخر لما اسماه بالوضعية الهشة ادمج خلالها مؤشرات سياسية و أمنية.

وتستند العديد من المؤسّسات البحثية والمهنية حول العالم على تقرير "مؤشّر الدول الهشّة" ، وهو أحد أهمّ التقارير الدولية التي تصدر في موضوع الدول الهشّة ، تقريرٌ سنويٌّ واسع الانتشار، يصدر عن مؤسسة صندوق السلام الدولية، وتشاركها فيه مجلة السياسة الخارجية Foreign policy واسعة الانتشار. دأبت المجلة منذ عام 2005 بالتعاون مع "منظمة الصندوق من أجل السالم" على نشر مقياسها السنوي، حيث تقوم بترتيب أبرز الدول الفاشلة في العالم. يضمّ التقرير ترتيباً لـ 178 بلداً حول العالم، مستنداً في ترتيبه لتقييم مستويات الاستقرار في تلك الدولة من ناحية، والضغوط التي تواجهها من ناحيةٍ أخرى، وذلك لتقدير احتمالات الصراع في تلك البلدان (علي ابو فرحة،2018)، تقوم منهجية التقرير على 12 مؤشّراً، ينقسم بدوره إلى مائة مؤشّر فرعي، تُقسّم دول العالم وفقاً لتقدير تلك المؤشرات إلى ألوانٍ متدرّجة، تصف كلّ مجموعة ألوان حالة الدولة، وذلك على مقياس من 10 وحتى 120.

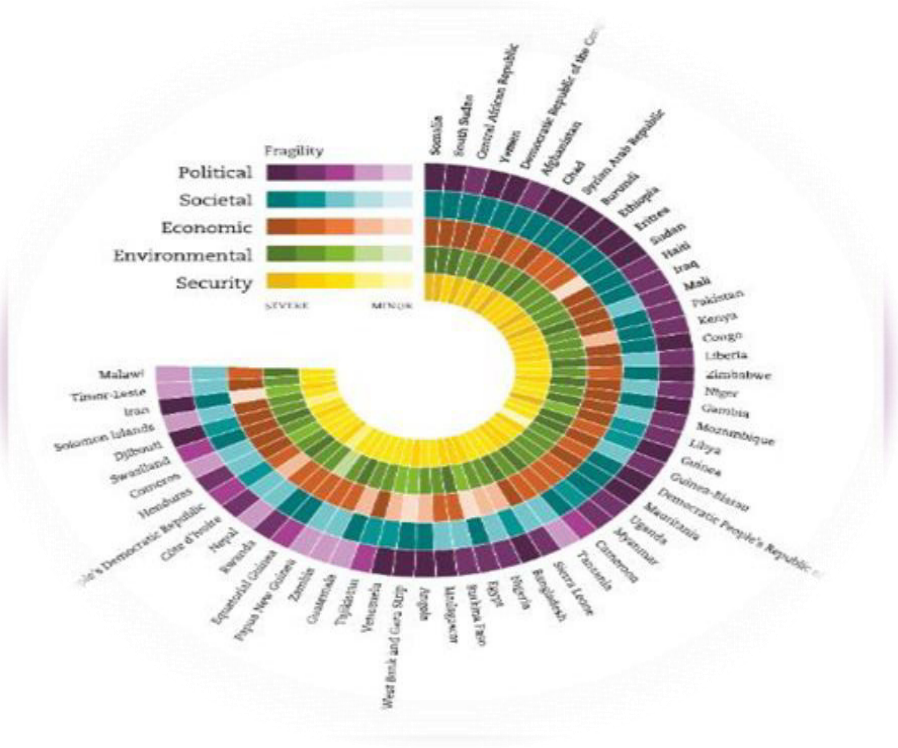

حيث يقسّم إلى أربعة مستويات، هــي:

حالة الاستدامة	حالة الاستقرار	تقدير الحذر	تقدير الإنذار
ثلاث درجات من اللون الأزرق؛ لتصف حالة: ▪ المستدام للغاية ▪ ومستدام جدّاً ▪ ومستدام.	ثلاث درجات من اللون الأخضر؛ لتصف حالة: ▪ المستقر للغاية ▪ مستقر جدّاً ▪ مستقر.	ثلاث درجات من اللون الأصفر، وهي: ▪ منخفض الحذر ▪ حذر، ▪ حذر للغاية.	ثلاث درجات من اللون الأحمر، وهي: ▪ إنذار ▪ إنذار عالٍ ▪ إنذار عالٍ جدّا

فيبدأ المقياس من (10 حتى 30) بدرجاتٍ متفاوتةٍ من اللون الأزرق لوصف حالة الدولة بأنها «مستدامة»؛ أما من (40 – 60) فهي درجات متفاوتة من اللون الأخضر لوصف حالة الدولة بأنها «مستقرة»؛ أما من (70 – 90) ذات اللون الأصفر بمستوياته المختلفة وصولاً للبرتقالي كتقدير لحالة

«الحذر» بشأن الدول الواقعة في هذا المجال؛ وأخيراً التقدير من (100 إلى 110) لتقدير حالة «الإنذار» بشأن الدول الواقعة في هذا النطاق.

وتُصنّف تلك المؤشرات إلى ثلاث مجموعات (علي ابو فرحة،2018):

المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات السياسية والعسكرية
مؤشر الضغوط الديموغرافية	التنمية الاقتصادية المتفاوتة	شرعية الدولة
مؤشر النزوح واللجوء	الفقر و التداعي الاقتصادي	السياسات الحكومية
مؤشر شكاوى		حقوق الإنسان وحكم القانون
مؤشـر هجرة رأس المال البشري		الجهاز الأمني داخل الدولة
		تفتت وتشرذم النّخب داخل الدولة
		مؤشـر التدخل الدولي

المصدر: علي ابو فرحة ، الدولة الهشّة في إفريقيا في ضوء علم الاجتماع السياسي ، قراءات إفريقية . 2018، العدد 27، http://www.qiraatafrican.com

أما Fund for Peace و هي من أهم المنظمات غير الحكومية للتنمية (واشنطن)، فقد قامت بتطوير فهرسة جديدة خاصة بالدول الهشة، نشرتها سنة 2014 ، متخلية بذلك عن مفهوم الدولة الفاشلة الذي كانت قد استعملته منذ 8 سنوات من قبل في 2006، و كان من بين 20 دولة هشة 14 دولة افريقية (Julien SERRE,2016,p22) .

1- جنوب السودان ×	6 .التشاد×	11.هيتي	16.زيمبابوي×
2- صوماليا×	7 .اليمن	12.العراق	17.غينيا بيساو×
3- جمهورية إفريقيا الوسطى×	8 .سوريا	13. باكستان	18.البورندي×
4- السودان ×	9 أفغانستان	14نيجيريا×	19النيجر×
5- الكونغو×	10غينيا×	15كوت ديفوار ×	20أثيوبيا×

المصدر: Julien Serre, les Etats Fragiles .Manuel théorique et pratique. Paris :Studyrama ,2016,p.22

بنيت تلك الفهرسة على 12 مؤشر، و رغم صعوبة تكميم بعضها، إلا أنها ساهمت في تحليل اكبر عدد من الحالات، انطلاقا من معايير اجتماعية (الضغط الديمغرافي، اللاجئين، هجرة رأس المال البشري...)، معايير اقتصادية (الفقر، التفاوت التنموي...)، معايير سياسية و عسكرية (مشروعية الدولة، الخدمة العمومية، حقوق الإنسان، دولة الحق و القانون، الجهاز الأمني، الصراع بين النخب، التدخل الأجنبي... اقترح مركز البحث Center for Research on Inequality Human security and Ethnicity بجامعة أكسفورد تعريفا للهشاشة يقوم على ثلاث أبعاد رئيسية، كان من الناحية الامبريقية أكثر ملاءمة مع واقع عدد كبير من الدول:

1. إفلاس السلطة
2. إفلاس في الحقوق السوسيو-اقتصادية المرتبطة بقضايا اللاعدالة الأفقية
3. إفلاس في المشروعية.

و على الرغم من أن اغلب التعاريف حول الدولة الهشة تركز على عنصر المؤسسات و دولة الحق والقانون؛ الصراعات و الصور الأخرى من عدم الاستقرار؛ و الخدمات الأساسية للمواطن و حالات الضعف المرتبطة بها؛ إلا انه يمكن أن نميز ضمن تعدد التعاريف المقترحة حول الهشاشة ست6 فئات اساسية هي: **(Julien SERRE,2016,p30)**

نوع التعريف	المنظمة	التعريف
تعريف يركز على اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE	الدولة الهشة هي الدولة غير القادرة على الاستجابة لاحتياجات مواطنيها، أو تسيير التغيير في طموحاتهم، و في قوة مسارها السياسي (2009).
تعريف وظيفي	Department For International Development. Gov.UK	عندما لا تريد أو لا تستطيع الحكومة القيام بوظائفها الأساسية أمام المجتمع، لاسيما أمام الأكثر فقرا من أفراده (2005) .
تعريف عملياتي	CRISE	هي الدولة التي فشلت أو بصدد الفشل في تزويد مصالحها الاجتماعية و الاقتصادية بما

		هو منتظر منها، أو في مشروعيتها في مجال الحكامة2006
درجة حساسيتها للمخاطر	China Securities Regulatory Commission	هي الدولة ذات شدة مرتفعة في ضعفها أمام الصدمات الداخلية و الخارجية والصراعات المحلية أو الدولية (2006)
تعريف مؤسساتي	BMZ Ministère Fédéral de coopération économique (Allemagne)	هي دولة مؤسساتها ضعيفة جدا تكاد تنهار، وأفرادها يعيشون تحت خط الفقر، يعانون من العنف، و من حكومة قراراتها اعتباطية (2013)
تعريف قائم على مؤشرات	صندوق البنك الدولي للدول الأكثر فقرا IDA	مؤشرات : النجاعة، الحكامة، دولة القانون، فعالية الحكومة، مستوى الرشوة، حقوق الإنسان(2012).

Julien Serre, les Etats Fragiles .Manuel théorique et pratique. Paris : .Studyrama: 2016, p.29, 30

يمكن للهشاشة أن تتخذ عدة أشكال كما بينته عدة أبحاث: فالدولة الهشة قد تكون هشة ضعيفة faible إذا كانت لا تمارس رقابة إدارية على إقليمها، هشة منقسمة إذا كانت الانقسامات الاثنية الدينية و حتى الوطنية بها عميقة، دولة هشة ما بعد الحرب خرجت من صراع دموي، أو دولة هشة مفلسة en faillite إذا أصبحت المؤسسات و الوظائف الأساسية فيها لا تشتغل إطلاقا. في حالة الدول الإفريقية، تجتمع هذه الأصناف غالبا في وضعية واحدة، وأحسن مثال على ذلك هو الصومال(Claude DUVAL , 2009,p45).

3. جذور الهشاشة في افريقيا :

حسب مؤشر الدول المنحرفة (Failed States Index - FSI) ، من بين 20 دولة كانت معرضة للانهيار عام 2010 اثني عشر12 منها موجودة بإفريقيا 8 ، أما وفقا للمقياس السنوي للدول الفاشلة ، فإن أكثر الدول هشاشة في العالم ترتكز في إفريقيا، 7 دول من بين أكثر 10 دول هشاشة في العالم عام

2014 حسب المقياس كانت افريقية، تتصدر جنوب السودان دول المؤشر، تليها الصومال وجمهورية إفريقيا الوسطى(عبد الفتاح القلقيي ، 2010، ص87) . تتفق اغلب الأبحاث حول جذور الهشاشة في إفريقيا حول الأسباب الآتية:

1.3ضعف مؤسسة الدولة :

إن الدولة في معظم أنحاء أفريقيا هي في الأساس دولة مصطنعة، معلَّقة فوق مجتمع ما كان أبداً ليفرزها أو يطالب بها. كان تطور مؤسسات الدولة في زمن ما قبل الاستعمار يسير بشكل مختلف عما كان في أوروبا، فلم تنبثق عن عملية ممتدة عبر الزمن، تعمل على توطيد المؤسسات غير الرسمية، وتسوية الخلافات الناجمة عن المصالح المتعارضة داخل المجتمع، وبدلاً من ذلك، فقد تم فرضها من الخارج، بفعل القوة العسكرية للبلدان الأوروبية، حيث زرع الاستعمار الأوروبي هياكل مؤسسية كانت دخيلة على السياق المحلي.

يمكن قياس مسألة ضعف المؤسسات أيضا من خلال بنية الحق في الملكية و وجود سوق، الدول التي تملك مؤسسات ضعيفة، لم تستطع الخروج من الفقر و من الصراعات، هي دول فضّلت خلق مؤسسات لاستخراج الثروة الوطنية، السلطة فيها لصالح نخبة صغيرة كما حدث مع زيمبابوي. بينت الأبحاث أن بحث النخب في الدول الغنية بالبترول و الغاز عن الريع و الرشوة تسّبب في تراجع رهيب في جودة المؤسسات، مما أدى إلى تراجع نسبة النمو في هذه الدول (ترابط سببي بينته الإحصائيات والأرقام) ، فالدول الغنية في الموارد هي الدول الفقيرة غالبا؛ و يمكن تفسير أزمة مؤسسة الدولة في إفريقيا بأربعة مشكلات هيكلية كبرى و هي :

أ. سيطرة الشمولية

ب. إقصاء الأقليات الذي غالبا ما كان لأسباب أثنية،

ج. الضعف الاقتصادي و الاجتماعي، معمق باللاعدالة،

د . ضعف هياكل تسيير الدولة غير القادرة على مواجهة أزمات متعددة الأبعاد. و عندما تجتمع الأسباب الأربع مع بعضها يصبح الوضع مأساويا (Didimala LODGE , 2008, p05).

2.3العامل الاستعماري:

تعتبر حقبة "التكالب على أفريقيا"، التي بدأتها البلدان الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر، عاملا رئيسيا كونها الأصل التاريخي للهشاشة التي تعاني منها بلدان عديدة في أفريقيا. وقد ثبت أن الفترة الاستعمارية، كانت لها عواقب طويلة المدى على نمط التطور المؤسسي خلال فترة الاستعمار، وعلى الرغم من أن مؤسسات الدولة قد تكون هشة حتى في بلدان مثل إثيوبيا وليبيريا، التي لم تتأثر بحقبة "التكالب على أفريقيا"، إلا أن الاستعمار الأوروبي حال دون قيام هياكل قوية لدول المنطقة (التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، ص49).

تمكنت البلدان الأوروبية – التي ظلت لقرون من الزمن تحتفظ بمعاقل لها على طول الساحل الأفريقي – من فرض سيطرتها السياسية، على الجزء الأكبر من أفريقيا جنوب الصحراء، في غضون بضعة عقود، بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. و كانت التجربة الاستعمارية نقطة فارقة في التاريخ الأفريقي، رغم مرور أقل من قرن بين عقد مؤتمر برلين واستقلال المستعمرات البرتغالية في منتصف السبعينات.

إن جوانب عديدة في تكوين مؤسسات الدولة في أفريقيا يمكن ربطها بهشاشة الدولة، فقد أدخل الاستعمار عنصراً لا علاقة له بالخصائص الاجتماعية والمؤسسية والثقافية للمناطق المستعمرة . كان هيكل مؤسسات الدولة مصمماً لنقل الموارد إلى القوى الاستعمارية، و ليس لتعزيز التنمية المحلية. بعدها أنشأت الدولة روابط اقتصادية وثيقة مع مستعمر الأمس، في علاقة قائمة على التبعية السياسية لاسيما فرنسا وبلجيكا .

3 3.مشكلة الحدود الاصطناعية:

تعد مشكلة الحدود في إفريقيا عنصر هام من مصادر الهشاشة في إفريقيا، و الذي مصدره الاستعمار. إن الحدود الاصطناعية التي رسمها المستعمرون الأوروبيون للقارة الإفريقية في مؤتمر برلين 1885 ، أثناء مرحلة التكالب الاستعماري على أفريقيا، هي التي أوجدت هذه المشكلة ، ذلك أنها لم توضع تعبيرا عن أوضاع سياسية أو حقائق اجتماعية ذات دلالات إنسانية أو تاريخية معقولة، بل على العكس تماما ، وضعت على أسس اعتباطية تحكمية (عبد السلام ابراهيم البغدادي، 2000) ، تعبر بعمق عن مطامع استعمارية في تقسيم الطورطة، وأصبحت الحدود الثقافية لا تتفق مع الحدود السياسية، حيث اجتمعت داخل الدولة

الإفريقية عدة جماعات مختلفة و متنافرة، و قسّمت الحدود بين جماعات عرقية منسجمة تماما إلى دول. هذا التقسيم العشوائي أدى إلى خلق صراعات حادة لازالت أثارها إلى اليوم .

4.3 الوضعية الاقتصادية للبلد :

تعاني القارة السمراء حسب الأرقام من الفقر، البطالة، الجوع ، و خاصة الصراعات . والبلدان الإفريقية الهشة التي تشهد صراعات هي الأكثر عرضة لانعدام الأمن الاقتصادي، لاسيما امن الغذاء. وليس من السهل إنشاء علاقة سببية، ولكن حالات عدم الاستقرار السياسي غالباً ما تؤدي إلى انعدام الأمن الاقتصادي. وتعتبر الصراعات والانهيارات الاقتصادية السبب وراء أكثر من ثلث حالات الطوارئ الغذائية بين عامي 1995 و2003، في حين تعتبر الحروب الأهلية وحالات اللجوء والنزوح الداخلي السبب الرئيسي لأكثر من نصف حالات الطوارئ الغذائية في أفريقيا.

وفي العادة تؤدي الصراعات إلى تخفيض الإنتاج الزراعي، والعائد من المحاصيل النقدية والمواشي. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن الصراعات قد ألحقت بأفريقيا خسائر في الإنتاج الزراعي، تزيد قيمتها على أكثر من 120 مليار دولار في الثلث الأخير من القرن العشرين . وقد تراجع الإنتاج الغذائي في 13 من أصل 18 دولة مزقتها الصراعات وشملها الاستطلاع، فقد فقدت موزمبيق 40 في المائة من إمكاناتها في مجالات الزراعة والبنية التحتية والاتصالات خلال حربها الأهلية التي استمرت 20 عاما (التقرير الأوروبي، مرجع سابق، ص.68) .

5.3 الانقسامات الاثنية و القبلية :

على الرغم من أن الهويات القبلية والعرقية المتباينة كانت موجودة قبل الفترة الاستعمارية، إلا أن الإدارات الاستعمارية وقفت وراء "تجميد الشعوب، وتعزيز الانتماءات العرقية ، بينما لم تكن أفريقيا لاسيما جنوب الصحراء قبل الاستعمار تتميز بـ"هوية محددة، إذ كان معظم الأفارقة يتنقلون بين هويات متعددة. ويشير رينجر(التقرير الأوروبي، مرجع سابق، ص.49) صراحة إلى "اختراع التقاليد في أفريقيا المستعمرة"، مبيناً أن بعض السمات المميزة للمجتمعات الأفريقية في فترة ما بعد الاستعمار، مثل أهمية الانتماءات العرقية أو القبلية، لم تكن من موروثات فترة ما قبل الاستعمار، بل نشأت – أو تم ترسيخها بشكل كبير – في عهد الحكم الاستعماري. الصراع في نيجيريا و جنوب السودان مثلا لديه بعد ديني و اثني، حتى الصراعات

الأقدم من هذه مثل روندا كانت كذلك، فالتعدد الاثني في حد ذاته ليس المشكل، بل المشكل في ضعف الدولة، و ضعف مشروع بناء الدولة على الإجماع كشرط قبلي .

4. تكاليف الهشاشة في إفريقيا:

يبدو أن تكاليف الهشاشة لا تعير اهتماماً للحدود الوطنية، فالبلدان الهشة "جيران سوء "كما تصفها مختلف التقارير الدولية ، إذ تشير التقديرات إلى أن نحو 80 % من تكاليف الهشاشة –في النمو الاقتصادي الضائع – تتحمله البلدان المجاورة، التي تعاني كثيراً من تأثير "جار السوء"، حيث ينخفض معدل النمو لكل دولة مجاورة. فمن الممكن أن تصل الخسائر الناجمة عن تأثير جار السوء إلى حوالي 237 مليار دولار سنويا (التقرير الأوروبي،ص37)

لا يبدو أن الهشاشة تنتقل بالعدوى، لكنها تحدث آثاراً سلبية عبر الحدود، مثل تعرض الدول المجاورة لحروب أهلية أو الدخول في الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي. ولا يوجد أي دليل على أن الهشاشة تؤدي إلى زيادة منتظمة في احتمال التعرض لحروب مع دول أخرى، إلا أن هناك حالات معروفة لعب فيها مثل هذا الأثر دوراً، مثل حكومة تشارلز تايلور في ليبيريا، والتي قدمت المرتزقة والأموال والأسلحة والبنى التحتية للجماعات المتمردة في سيراليون ، أملاً في تحقيق السيطرة على مناجم الماس الإقليمية، والشبكات الاقتصادية في المنطقة .

ومن العوامل المساعدة على انتشار خطر عدم الاستقرار والصراعات العنيفة عبر الحدود، انتشار أسواق الأسلحة الإقليمية في أفريقيا، إذ تؤدي سهولة اختراق الحدود الوطنية في أفريقيا، إلى تيسير تنقل الأسلحة والذخائر بين الدول، حتى يتناسب العرض من الأسلحة مع التوزيع الجغرافي للطلب عليها، كما تنشأ المزيد من تأثيرات جار السوء عن تحركات اللاجئين عبر الحدود، والتي غالباً ما تكون إلى الدول المجاورة، مما يفرض تكاليف باهظة على الدولة المستقبلة.

وتساهم حركات اللاجئين في انتشار الأمراض عبر بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. فكان من شأن تنقل اللاجئين من رواندا وبوروندي إلى إقليم كاغيرا في شمال غرب تنزانيا، أن ألحق أضراراً بالغة بالصحة والتعليم. ويمكن أن تؤدي تحركات اللاجئين الجماعية أيضاً إلى زعزعة استقرار البلدان المجاورة ، كما أبرزت أعمال العنف في منطقة البحيرات الكبرى، فمن الممكن أن تصبح مخيمات اللاجئين موقعاً لتنظيم الجماعات والعنف. ويأتي اللاجئون والنازحون داخلياً في أفريقيا جنوب الصحراء بشكل حصري تقريباً من

البلدان الهشة في المنطقة ، كما يمكن أن تشكل التدفقات الأخرى غير المشروعة، التي تجتذبها البلدان ذات السيطرة المحدودة على أراضيها والتي يضعف فيها سيادة القانون، تهديداً لاستقرار البلدان المجاورة ، وخاصة التي تعجز عن فرض القانون. وتعتبر غينيا بيساو مركزاً لعبور الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، الأمر الذي يخلف تداعيات أمنية وإنسانية خطيرة (التقرير الاوروبي، ص29).

5. المقاربة الدولية لمواجهة الهشاشة: من "الدولة الهشة" إلى "وضعية الهشاشة:"

لقد كتب الكثير حول الكيفية التي يمكن بها مساعدة الدول الهشة من طرف الحكومات الخارجية، هيئات المساعدة، و المؤسسات المالية الدولية للخروج من هشاشتها. مساهمات نظرية وبحثية عديدة كتبت حول الدور السياسي و الاقتصادي لهؤلاء في تنمية الدول الهشة، و حول إشكالية فعالية المساعدات الدولية، ومدى قدرتها على تحقيق نتائج مرجوة في هذه الدول .

تمكنت الفواعل الدولية مع الوقت من اكتساب خبرة ملموسة في مجال مساعدة الدول الهشة، نلمحها من خلال ابرز التقارير التي تنشرها هذه الأخيرة، مثل تقرير برنامج الأمم المتحدة من اجل التنمية 2008، البنك الدولي 2011، صندوق النقد الدولي 2011، التعاون و التنمية الاقتصادية2013 OCDE ، 2015،2014 ، تقارير تهدف للبحث في عناصر نجاح الجهود الدولية في ترقية الاستقرار والتنمية في الدول الهشة، لاسيما بعدما اقتنعت هذه الدول في السنوات الأخيرة أن جذور الهشاشة مختلفة من حالة إلى أخرى، حسب الحالات الوطنية.

مع تعقد حالات التدخل، زادت الانتقائية في تقديم المساعدات ، وقد أدى التأكيد المتزايد على انتقائية تقديمها إلى حدوث تحول كبير في تخصيص المساعدات الثنائية، ووجد المانحون أنفسهم أمام معضلة: أن انتقائية تقديم المساعدات جاءت على حساب تخفيضها في الأماكن التي كانت في أمس الحاجة إليها، لذلك سجلت بعض البلدان التي تضم حكومات ضعيفة انخفاضاً حاداً و تقلباً في المساعدات. إن الاهتمام المتزايد بالهشاشة "بدا وكأنه استجابة سياسية لقضية تنفيذية ، و واجهت الوكالات المانحة متاعب في التعامل مع "البلدان التي تفتقر إلى الالتزام السياسي، والقدرات الكافية لوضع وتنفيذ سياسات لصالح الفقراء .

على الرغم من بعض النتائج الايجابية التي سجلها تقرير الاتحاد الأوروبي لعام 2008 ، في إطار المساعدات من اجل التنمية و المساعدات الإنسانية المقدرة بـا 50 مليار أورو ، في سبيل تحقيق أهداف الألفية للتنمية، فإن التقرير أكد أن أكثر الدول التي لم تحقق فيها نتائج ايجابية كانت الدول المسماة هشة

في إفريقيا الصحراوية subsaharienne (التقرير الاوروبي ، ص31)، و رغم المساعدات، لازالت ملفات أخرى لم تلق الدعم، مثل قضايا حقوق الإنسان، و العنف ضد المرأة (Julien SERRE,2016). كما قام الاتحاد الأوربي بإحصاء عدد من عناصر الهشاشة في غرب إفريقيا: ضعف المؤسسات أمام تحدي القرصنة و الجماعات التي تستعمل العنف مثل LRA ، الصراعات بين الدول، الهجرة والفقر، والتغير البيئي، بغرض وضع مخطط عمل جهوي 2020/2015 لحل عدد من الإشكاليات مثل: الأمن الجهوي، مكافحة التطرف و الجهادية، البطالة و الهجرة، دولة القانون، مع تقديم دعم تقني للبرامج مع مؤسسات جهوية لمكافحة القرصنة البحرية، من خلال برنامج الأمن من اجل المحيط الهندي وإفريقيا الشرقية والجنوبية، مهمات عسكرية مثل مهمة الاتحاد الإفريقي في السودان، دعم لمؤسسات وطنية مثل ما حدث في الصومال...

إن المتتبع للنقاشات الدائرة حول مفهوم الدول الهشة، يمكنه بسهولة التمييز بين مقاربتين ، الأولى أمنية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في الهشاشة أرضا خصبة لتنامي الظاهرة الإرهابية، ولذلك نجدها تقترح حلولا أمنية ؛ و مقاربة أخرى بقيادة المانحين و هي تقترح حلولا تنموية .

و على الرغم من انتشار الدعوة إلى توسيع تطبيق منهجية « 3 D » من طرف بعض القادة في الغرب، إلا أن البعض ينتقد المقاربة لجعلها بعد التنمية Développement والدبلوماسية Diplomatie بعدين تابعين إلى البعد الأمني ، فنجدهم يدعون إلى التركيز على الوفاق السياسي الداخلي في الدولة، الحكامة الشرعية، التنمية السوسيو- اقتصادية، و التعاون الجهوي مع دول الجوار في مجال حفظ السلم والأمن في المنطقة .

و نظرا للترابط الوثيق بين الأمن والتنمية في البلدان الهشة، ينادي بعض الكُتاب باستخدام مجموعة أوسع من الأدوات، بما في ذلك التدخلات العسكرية، للتعامل مع تحديات التنمية التي تواجهها تلك البلدان. تكثفت في السنوات الأخيرة التدخلات الخارجية في إفريقيا شبه الصحراوية، لاسيما منها تدخلات الاتحاد الأوربي، الذي أطلق عدة مهمات ,PESD ، politique Européenne de Sécurité et Défense، عسكرية و مدنية (وصلت إلى 6 نهاية 2008) ، إلى جانب العمليات التي يقودها الاتحاد الإفريقي أيضا في عدد من الدول مثل البورندي الصومال السودان...

لقد وضع الاتحاد الأوروبي عام 2011 استراتيجيتين في القارة السمراء، الأولى للقرن الإفريقي والثانية للساحل، و هو الشريط الفاصل بين دول شمال إفريقيا و إفريقيا الصحراوية ، و يمثل اكبر خطر بات يهدد امن و استقرار إفريقيا الغربية و الشمالية على وجه الخصوص، حيث يعاني الشريط منذ سنوات من تغيرات مناخية كبرى، من دون أن ننسى خطر الجماعات المسلحة التي باتت تسيطر على المنطقة. بعض الدول الأكثر نمو اقتصادي في القارة تقع ضمن الشريط، مما قد يهدد أفاق تنميتها على المدى البعيد، إذا لم تقم باتخاذ إجراءات ملموسة . لقد تم جمع كل من بوركينافاصو ، التشاد ، مالي، موريطانيا والنيجر ضمن استراتيجية الساحل من اجل دعم أربع محاور أساسية (Julien SERRE,2016):

1 الأمن و دولة القانون (محور أساسي)

2 الوقاية من الصراعات و حلها مع الحكم الراشد (محور يضم كل المسائل المتعلقة بالتنمية(

3 النشاط الدبلوماسي و السياسي

4 محاربة التطرف و العنف .

لكن مع تأزم الوضع في مالي منذ 2013 فقد تم التركيز على محور التطرف و الهجرة غير الشرعية وملف الحدود و التزوير. و نظرا للعلاقة الطردية بين الهشاشة و إمكانية ظهور الصراعات، تركزت مساعي وكالات المساعدة الدولية على مجالات كانت حتى الآن حكرا على المنظمات الإنسانية، من خلال التركيز على السكان والأفراد، لان الهدف من وراء ذلك في تقديراتها محاولة منع الدول الهشة من التحول إلى دول لصة خارجة عن القانون (rogue state) ، لذلك نجد المؤسسات المانحة على المستوى الدولي قد أدمجت في برامجها الاستراتيجية بعد الوقاية من الأزمات و الصراعات عبر عدة آليات (Thomas POIRIER,2012,p22). و منذ إقامتها في2009 تقوم الشبكة الدولية حول الصراعات والهشاشة le Réseau International sur les conflits et les fragilités (INCAF)، بعمل تنسيقي يرتكز على 4 محاور أساسية :

1 نشر مبادئ المساعي الدولية في الدول الهشة و الوضعيات الزائلة

2 هيكلة المساعدات و قضايا التمويل

3 بناء السلم

4 تقوية الدولة و الأمن، و الحوار الدولي حول بناء السلم و تقوية الدولة (La Coopération Luxembourgeoise, 2012, P.4)

بدأت منظمة التعاون والتنمية تتحدث عن "حالات الهشاشة" عوض "دولة هشة"، موسعة نطاق التركيز الذي كان ينصب على الدولة وحدها، إذ تؤكد مبادئها للمشاركة الدولية الجيدة على أن الهدف طويل الأجل من المشاركة في هذه البلدان هو "مساعدة الإصلاحيين الوطنيين على بناء مؤسسات فعالة وشرعية ومرنة، وقادرة على التعاطي بشكل مثمر مع شعوبها، لتعزيز التنمية المستدامة"، و أن بناء الدولة هو عملية داخلية، لا يمكن أن تتأثر إلا تأثراً طفيفاً بالفاعلين الخارجيين.

في 2007 قامت منظمة التعاون و التنمية بتبني 10 مبادئ متعلقة بالمساعي الدولية في الدول الهشة والوضعيات الزائلة، و تم التأكيد على ضرورة تبني مقاربة متكيفة مع الإطار المحلي، و على ضرورة التنسيق بين كل المانحين ضمن التزام طويل المدى، و على جعل الأولوية في الدعم لعملية تقوية الدولة .

منذ عام 2005 تنشر هذه المنظمة تقريراً سنوياً عن الدول الهشة لمراقبة المعونات المقدمة لقائمة من البلدان التي تعتبر أكثر هشاشة ، و منذ عام 2015، غيّرت المنظمة من مقاربتها، و أصبحت لا تكتفي بطرح قائمة بل تقريرا شاملا لأوضاع الهشاشة، ويعكس العنوان الجديد للتقرير، وهو "دول الهشاشة عوض "الدول الهشة" هذا التغير. دعت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE في هذا التقرير حول الهشاشة سنة 2015 إلى ضرورة دمج عملية الدعم المستقبلي للبيئة الأكثر هشاشة ضمن الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة ODD لـ 2030، لان هذه الدول ستواجه تحديات القرن بوضع هش يستدعي المرافقة و الدعم، لاسيما أن وضعية الهشاشة وضعية صعبة، تعبر عن جملة من العوامل ضمن حلقة مفرغة، يكون الخروج منها شاقا، 30 عاما بعد تصنيفها من طرف البنك الدولي سنة 1979، بقيت 35 دولة في وضعية هشة في تقرير له لعام 2009 .

كانت سنة 2017 مناسبة لإفريقيا عبر ثلاث محطات للاستفادة من الخبرة الدولية في التنمية، أولها ندوة المبادرة حول الشراكة مع إفريقيا، و مجموعة العشرين المنعقدة 13/12 جوان ببرلين، والمتبوعة بقمة مجموعة العشرين بـهامبرغ 9/8 جويلية ؛ ثانيها قمة الاتحاد الإفريقي بأديسابابا4/3 جويلية (إثيوبيا) المنعقدة تحت شعار القيادة و الاستثمار في الشباب؛ و أخيرا قمة الاتحاد الإفريقي/ الاتحاد الأوربي 29/28 نوفمبر بأبيجان (كوت ديفوار)، الذي ركز على موضوع الشباب في إفريقيا. عبرت هذه المبادرات عن المكانة الهامة التي تحتلها إفريقيا في مستقبل السياسات الدولية لما فيها من مورد بشري شاب .

آفاق 2050 سيصبح عدد الشباب في إفريقيا 10 أضعاف العدد في الاتحاد الأوربي، حيث سيصل عدد السكان في إفريقيا 2 مليار 500 مليون، نصفهم شباب اقل من 25 سنة ، سيحتاج هؤلاء لفرص عمل تسمح لهم بحياة كريمة ، فالقادة الأفارقة أمام تحدي سوق عمل، سيصل الطلب فيه إلى 450 مليون منصب عمل ما بين 2035/2015 ، أي 22.5 مليون كل سنة ، بالمقابل لو استمرت وتيرة التنمية في إفريقيا على هذا الحال حتى 2022 ، فان أثارها على الأمن الإقليمي و الدولي وخيمة، وستصل معها البطالة إلى 41.4 مليون بطال ، و سيكون هؤلاء أولى ضحايا الفقر و الشروط البيئية الصعبة (Le Siècle de l'Afrique , p3)

من أهم الحلول التي يقترحها خبراء الغرب لما يصفونه بالهشاشة، هو إعادة بناء الدولة، و الذي يضم في تقديراتهم بناء الدولة + ترسيخ الأمن و التنمية . و لتحقيق ذلك ، يجب على الدولة أن تتميز بأربع ميزات أساسية للخروج من وضعية الهشاشة، يمكن إجمالها في ما يعرف بمنهجية كارل méthode CARL ، وهي تعني: القدرة– السلطة– المسؤولية و المشروعية. (Julien SERRE, p.177)

C	CAPACITÉ	قدرة الإدارة و القطاع الخاص مع التركيز على مجالات: الرعاية الصحية، حماية الطفولة، القدرة على إقامة الهياكل القاعدية...
A	AUTORITÉ	سلطة الدولة: احترام القانون، استقلالية القضاء
R	RESPONSABILITÉ	مسؤولية السلطة السياسية و الإدارية : محاربة الرشوة، الصفقات العمومية،مشاركة المواطن
L	LÉGITIMITÉ	مشروعية السلطة السياسية: شفافية الانتخابات، استقلالية القضاء، الشفافية المالية و الميزانية

و يمكن ترسيم المنهجية في الشكل التالي :

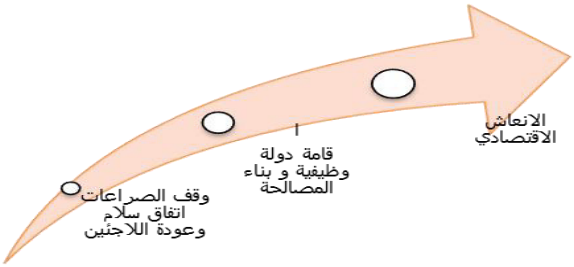

6. من اجل مقاربة "افريقية محلية" لمواجهة الهشاشة:

لقد رفض الاتحاد الإفريقي الاعتراف بتسمية " الدول الفاشلة" بسبب الإطار السياسي والإيديولوجي الذي أنتج المفهوم ، و الذي يندرج ضمن التصورات الغربية لعالم ما بعد 11 سبتمبر، معتبرا التعريف نوع من التجريم غير المباشر للدول الإفريقية ، فالتعبير هو تصنيف للدول الإفريقية انطلاقا من معايير غربية، و هذا ما اعتبره الاتحاد غير مقبول. في إطار علاقاته مع الاتحاد الأوروبي يفضل الاتحاد الإفريقي تعبير "وضعية الهشاشة" معتبرا إياه أكثر حيادا.

السبب الآخر للرفض هو اعتبار المقاربة في حد ذاتها مطية لتبرير التدخل الغربي في القارة، ويدعو الاتحاد الإفريقي إلى تبني مقاربة محلية في تحليل وضعية الهشاشة، يقودها خبراء محليين، ويطرح للنقاش إشكالية الطابع العالمي للنموذج الغربي في الحكامة، الذي يطرحونه كالنموذج "الفضيل (Rapport Canadien sur le Développement 2008) . على الرغم من ان عددا من افقر الدول، لا تمانع في استخدام تعبير" الهشة" ،الذي كان مرفوضا ، في إطار استراتيجية للضغط على المانحين الدوليين، في ظل الأوضاع الاقتصادية و المالية الصعبة التي تعيشها جراء ما خلفته عليها الأزمة العالمية منذ 2008. (Olivier NAY ,2013,p142)

إن وضعية الهشاشة هي وضعية مركبة لا يمكن فيها تبني مقاربة موحدة ، فهناك العديد من الاختلافات بين الدول الهشة ، فهشاشة الدولة تتأتى من عوامل أخرى غير تلك المعروفة و المتعلقة با الفقر، عدم الأمن، الصراعات، الفساد كما يؤكد Ivan BRISCOE باحث با La Fundacion Para Las Relaciones internacionales y el Dialogo Exterior (FRIDE) de Madrid. بمدريد ، حيث يمكن لهذه الدول أن تكون غنية بالموارد أو فقيرة، مستوى نمو اقتصادي مرتفع أم متضائل ، مستوى مديونية مرتفع أم منخفض ، قد تبدأ الهشاشة بصراع مسلح عنيف وقد تكون نتيجة لمسار من التآكل في مشروعية السلطة .

إن وضعية الهشاشة وضعية مركبة ، لا يمكن الخروج منها بسهولة و بسرعة ، حيث قدر البنك الدولي في 2015، انه من بين 26 دولة في إفريقيا شبه الصحراوية مصنفة كدولة هشة، 12 دولة منها فقط يمكنها أن تعرض قدرة على المقاومة ضد وضعية الهشاشة أفاق 2039 ، حيث سيعرف مسار الانتقال من هذا الوضع نحو وضع أفضل عدد من المراحل الانتقالية، التي ستمس أساسا: فشل الدولة، ضعف المؤسسات والحكامة و كل مرحلة تستلزم تحديات كبرى. في بداية التسعينيات 20 دولة من بين 44 دولة افريقية شبه صحراوية كانت دول هشة ، سبعة دول منها تمكنت عكس غيرها من تطوير قدرة على المقاومة و هي الكاميرون، اثيوبيا ،موزمبيق،

النيجر، نيجريا، روندا، لوغندا، حيت تمكنت هذه الأخيرة من إقامة مؤسسات سياسية أكثر إدماجا ، وتقوية المؤسسات و تشجيع الاستثمارات، و تمكنت من تحقيق استقرار ماكرو اقتصادي، و زيادة العائدات الداخلية بغرض ترقية الاستثمارات العمومية والخدمات الاجتماعية، في الوقت الذي لم تتمكن دول افريقية أخرى من الدفع بهذا المسار الانتقالي، وبل تراجع بعضها مثل كوت ديفوار، مالاوي، زيمبابوي EnriqueGELBARD, . (2015,p8) .

تعتبر كل من أونغولا و زيمبابوي – على سبيل المثال – من الدول الهشة المصنفة ضمن قوائم منظمة OCDE لعدة سنوات ، على الرغم من أن أنغولا رسميا في سلام منذ 2002، مسجلة نسبة من النمو الاقتصادي، لكنها لازالت تعاني من مستوى أمية و وفيات للأطفال مرتفع؛ في حين و رغم ضعفها الاقتصادي فان زمبابوي من الدول التي تقل فيها نسب الأمية، و لا تعاني من مشكل وفيات الأطفال. هذا النوع من الاختلافات، يجعل من الخطأ تبني مقاربة موحدة نحو المشكلات التنموية التي تعاني منها الدول الهشّة، مما جعل من الوسائل التقليدية المعروفة في مجال المساعدات من اجل التنمية لم تعد ملائمة .

إن أهداف التنمية للألفية قد تقدم قراءة غير عادلة حول وضعية الهشاشة في دول إفريقيا شبه–الصحراوية ، لان هذه الأخيرة ، بدأت مسارها للخروج من الهشاشة و هي في وضع أسوا بكثير من الكثير من الدول النامية، فالفقر يمثل ثلاث مرات ضعف مستواه في دول أخرى أكثر استقرار، و قد تضاعفت نسبه ثلاث أضعاف ما كانت عليه في إفريقيا شبه الصحراوية ما بين 2000/1980 ، أما سوء التغذية فيمثل 40 % في الدول الهشة في إفريقيا، وما يعادل 76 % في جمهورية الكونغو الديمقراطية لوحدها ، والنسب الضعيفة من التمدرس، و نسب وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات، هي في مستويات اخطر بكثير من دول أخرى نامية . (Enrique GELBARD, 2015, p8) .

روندا دولة غير ساحلية و فقيرة في الموارد الطبيعية مثلها مثل الموزمبيق دولة ساحلية فقيرة أيضا من حيث الموارد، خرجتا من تجربة صراع داخلي بداية التسعينيات ، لكنهما تمكنتا من إعادة بناء قدراتهم و مؤسساتهم في العشر سنوات اللاحقة، و تمكنتا من تحقيق درجة من المقاومة للهشاشة، و من المرونة، كما تشير إلى ذلك النقاط التي حصلتا عليها في تقييم السياسات و المؤسسات الوطنية (ÉPIN) التي تجاوزت 3.2 منذ منتصف 2000. أما جمهورية الكونغو الديمقراطية، و جمهورية إفريقيا الوسطى، فقد عرفتا صعوبات واضحة في مجال مقاومة الهشاشة ، وعلى الرغم من كون الكونغو دولة ساحلية غنية بالموارد ، و تمكنها في 2001 من توقيع اتفاق سلام و تنظيم انتخابات 2003 ، و رغم تحسن تقييمها ÉPIN ، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق تقدم في مقاومة الهشاشة، مثلها مثل جمهورية إفريقيا الوسطى ، الغنية بالموارد رغم كونها غير ساحلية، فإنها لم تخرج من سلسلة الأزمات

السياسية والمدنية المتتالية، والانقلابات و الحروب الأهلية منذ 1960 تاريخ استقلالها، فرغم توقيع اتفاق سلام في 2007 إلا أنها تراجعت مجددا في 2012 (Enrique GELBARD, 2015, p8) .

لقد قام خزان التفكير McKinsey Global Institute بوصف الاقتصاديات الإفريقية ذات أقوى معدلات نمو بالأسود الإفريقية، في تقريره لعام 2010 « Lions on the move » ، حيث دعى التقرير بوضوح لضرورة استغلال القدرات الاستثمارية للقارة، و الأسد الإفريقي قد يكون دولة هشة، و قد يندرج ضمن فئة الدول الأقل تقدما، لاسيما أن أكثر من نصف الدول الهشة بالعالم 37 من 65 تقع في إفريقيا؛ في حين دولة من 37 دولة هشة في إفريقيا هي أيضا دول اقل تقدما .Des Pays Moins avancés (PMA) ، بعض هذه الدول مثل تنزانيا، رواندا موزنبيق، جمهورية إفريقيا الوسطى، سيراليون ،أوغندا كانت ضمن الدول ذات أقوى معدل نمو في 2016 .

تجارب كل من أوغندا، إثيوبيا، كينيا، تبين أن الدولة الهشة وتلك الأقل تقدما مرتبطتان ، فعلى الرغم من كونها من انجح دول شرق إفريقيا اقتصاديا ، إلا أنها اكبر مقر للاجئين بالعالم، فهي دول جارة مع جنوب السودان الذي يعاني الصراع و المجاعة و الإفلاس الاقتصادي، ففي اقل من سنة تحول موقع BIDI BIDI بأوغندا إلى اكبر مقر للاجئين بالعالم 720.000 لاجئ، يعاني جيرانها من خطر انتقال عدم الاستقرار لاسيما للجيران الأكثر راحة اقتصاديا، الذين سيجبرون على تسيير المخلفات السياسية و الاقتصادية (Le Siècle de l'Afrique, p.7.)

خاتـمة :

يبدو جليا أن تعبير الدول الهشة هو مفهوم أطلقه المانحين، معناه هو مفهوم مفروض مثله مثل الحكامة والتنمية... مما يجعله مفهوم متجذر في الخطاب و الممارسة الغربية، و يطرح لزوميته السياسية في نظر الاتحاد الإفريقي. و بعيدا عن النقاشات الاصطلاحية، و حتى الأجندة التدخلية التي يمكن أن تلازم هذا التعبير، يجب الاعتراف أن وضعية الهشاشة مسألة واقعة بحق في إفريقيا، و أن الأخطار التي باتت تشكلها على الفئات المحلية أصبحت خطر على جيرانها كأضعف تقدير، و انه يمكنها أن تشكل خطر على دول أخرى. ما يعاب ربما على مقاربة الدول المانحة أنها تركز على أولوياتها التي وضعتها، من دون دعم سيرورات وديناميكيات الإصلاح المحلي ، لذلك على القارة الإفريقية أن تعتمد أكثر على معاييرها الداخلية و أن تطور مقاربتها المحلية لمواجهة وضعية الهشاشة.

إن الوصفات التي قدمتها المساعدات الدولية من اجل التنمية ترتكز على مقاربة متمركزة حول الذات ETHNOCENTRIQUE ، تقترح خلالها حلولا صالحة للجميع من دون الالتفات إلى الوضعيات الخاصة التي تمثلها كل حالة، حلولا تنطلق من البراديغم الغربي حول مفهوم الدولة ، الحكم ، الشرعية ، العقلانية الغربية ،

حلولا تتناسى المؤسسات غير الرسمية و العرفية المتجذرة في هذه المجتمعات الإفريقية ، و التي تؤثر بصورة كبيرة على أية إصلاح أو تغيير .

لا يمكن أن نتناسى إشكالية تاريخ بناء الدولة، والذي استغرق في أوروبا عدة قرون من المعارك والتغيرات العميقة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتقني. يمكن أن يساعد الحصول على الدعم لبناء الدولة من فاعلين خارجيين على توطيد الدولة، إلا أن هذه العملية تظل عملية داخلية في الأساس، في البلدان التي لم يكتمل فيها تكوين الدولة، فمن المتوقع أن يستغرق التغلب على الهشاشة وقتاً أطول، وأن يكون أكثر صعوبة.

قائمة المراجع:

المراجع بالعربية:

البغدادي عبد السلام ابراهيم (2000). الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الأطروحات.

عبد الفتاح القلقيي ، الدولة الهشة ذات الطبيعة الزبائنية Yaf.ps/server/uploaded,files/docs/Palestinian-issuse10/6.PDF

التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009 ، التغلب على الهشاشة في أفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي .

ابو فرحة علي ، الدولة الهشّة في إفريقيا في ضوء علم الاجتماع السياسي ، قراءات إفريقية العدد http://www.qiraatafrican.com،

المراجع بالأجنبية:

DEVLIN-FOLTZ Zachary (2010), les Etats Fragiles de l'Afrique : vecteurs de l'extrémisme, exportateurs du Terrorisme. Bulletin de la Sécurité Africaine, Centre d'étude Stratégique de l'Afrique, NO. 6 / Aout.

DUVAL Claude, ETTORI François, États Fragiles… ou Etats autres ? Comment repenser l'aide à leur Développement, notamment en Afrique ? Géopolitique de l'Afrique Subsaharienne, N° 25 10/09.

GAULME François, (2011). États FAILLIS, États FRAGILES : concepts jumèles d'une nouvelle réflexion mondiales, Politique Etrangère, /1 (Printemps).

GELBARD Enrique, DELECHAT Corinne, Ulrich JACOBY, et autres (2015), Accroitre la Résilience dans les États Fragiles d'Afrique Subsaharienne. Fonds Monétaire International, département Afrique, Washington.

Institut Nord-Sud(2008). États Fragiles ou Développement défaillant ? Rapport Canadian sur le Développe DELECHAT DELECHAT ment, OTTAWA.

la Coopération Luxembourgeoise (2012).Direction de la Coopération au Développement, États Fragiles, Stratégies et Orientations..

Le Siècles de l'Afrique https :// S3 .Amazonaws .com /one. org/ pdf .

LODGE Didimala (2008), "les Etats Fragiles en Afrique: un paradigme utile pour l'Action ?" Rapport de conférence, Afrique du SUD – 12 et 13 Mai.

NAY Olivier (2013). Grand Angle la Théorie des « États FRAGILES » : un nouveau développementaliste politique ? Gouvernement et Action Publique, N° 1.

POIRIER Thomas. (2012). Éducation pour tous : L'aléa des États Fragiles. Education. Université de BOURGOGNE.

SERRE Julien (2016). les Etats Fragiles .Manuel Théorique et pratiques. Paris: Studyrama.

تجنيد الفواعل غير الدولاتية المسلحة للأطفال في إفريقيا:
تهديد جديد للأمن الإنساني.... وأي حماية

Child recruitment by non-state armed actors in Africa: A new threat to human security …and What protection

[1]تاحي طارق ، [2] آيت زاوش جوهرة

[1] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)،tahitarek@hotmail.fr

[2] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر) ،aitzaouche.djouhra@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 تاريخ القبول: 2021/06/16 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

انتقل تجنيد الأطفال من ممارسة تتسم بالانحسار وأداور الدعم البسيطة إلى ظاهرة مستديمة واسعة الانتشار في النزاعات اللاتماثلية الإفريقية، حيث تنجذب الفواعل غير الدولاتية المسلحة لهذه الممارسة، وتهدف هذه الدراسة لاستكشاف الأسباب، والميكانزيمات المنتهجة لتخريج أجيال من الأطفال الإرهابيين، حيث يتم الدفع بهم لأداء أدوار قتالية لا تنسجم ونموهم البيولوجي، النفسي... ، لتؤثر على أمنهم الإنساني وعلى مجتمعاتهم على حد سواء ،ليمتد التهديد للأمن و السلم الدوليين، كون أنهم جيل نشأ على العنف، تلقين الأفكار والعقائد المتطرفة.

وفي ظل قدرة المجتمع الدولي الضئيلة للتأثير على هذه الجماعات المسلحة بسبب التغير المستمر في هياكلها، تكيفها الدائم مع ديناميات النزاع، ضعف وازعها الأخلاقي وعدم التزامها بالقانون الدولي الإنساني فضلا عن صعوبة ملاحقة مرتكبي هذه الجريمة، يصعب إنهاء هذه الممارسة.

كلمات المفتاحية: تجنيد الأطفال، الفواعل غير الدولاتية المسلحة، النزاعات اللاتماثلية، إفريقيا، الأمن الإنساني، بناء الأمن والسلام.

Abstract:

Child recruitment has shifted from a Practice characterized by regression and simple support roles to a persistent and widespread phenomenon inn asymmetric conflict, where the armed groupes are attracted to such practice.

This study aims to explore the causes and the mechanisms used to train generations of terrorist children who are pushed to perform combat roles, that affect their human security and their societies, andthe threat extends even to the international peace and security.

They are a generation raised on violence and indoctrination of extremist thoughts and beliefs.

In light of the international community's meager ability to influence these actors due to the continuous change in their structures, their permanent adaptation to the dynamics of the conflict, their weak moral orientation and their lack of commitment to the rules of international humanitarian law, in addition to the difficulty to prosecute the perpetrators of this crime, it is difficult to end this practice.

Keywords: Child recruitment, non-state armed actors, Asymmetric conflicts, Africa, human security, Building security and peace.

المؤلف المرسل: آيت زاوش جوهرة

1. مقدمة:

يعتبر الأطفال مستقبل الأمم وأجيال الغد، لذلك من الضروري استثمار كل الإمكانيات في سبيل تنشئتهم وحمايتهم من أشكال العنف الذي قد يتعرضون له خاصة أثناء النزاعات المسلحة التي شهدت مع نهاية الحرب الباردة تغيرا في طبيعتها بانتقالها من الطابع التقليدي النظامي متخذة منحى لاتناظريا، أين تتواجه فيها الحكومات مع فواعل غير دولاتية مسلحة كالجماعات المتمردة، مليشيات، تنظيمات إرهابية وقد ارتبطت نشأة هذه التنظيمات بالفشل الدولاتي للأنظمة العسكرية والديكاتوتورية الإفريقية، التي فقدت شرعيتها واتجهت نحو ممارسة شتى مظاهر القمع إزاء المطالب الإثنية والقبلية السلمية بالتغيير نحو التداول السلمي للسلطة والمشاركة السياسة، حكم القانون والعدالة التوزيعية للثروة، لتتجه هذه الجماعات في مرحلة ثانية نحو التصعيد العسكري في إطار ما يسمى **"بالاختراق الموازي"**، فقد أضحت هذه الفواعل كيانات تنافس الدول في أداء أهم أدوارها السيادية من **الاحتكار الشرعي للقوة**، وأيضا بمثابة **"شبه دولة"** تسيطر على أقاليم خاضعة لها وتؤسس لأنظمة سياسية، اقتصادية، قضائية.....

وفي المقابل شهدت الدراسات الأمنية نقلة نوعية، حيث تم التوسع وإعادة النظر في مدركات الأمن باتجاه التحول من مفهوم الأمن بدلالته التقليدية العسكرية الذي يعتبر الدولة المرجعية الأساسية نحو الأمن الإنساني الذي يتخذ من الفرد مرجعيته الأساسية إزاء التهديدات العسكرية وغير العسكرية التي يتعرض لها وحاجاته كالحرمان الاقتصادي، الصحي، وعدم التمكين الاجتماعي ....

وفي سياق هذه النزاعات الجديدة أصبحت الأطراف المتنازعة تستهدف بالدرجة الأولى الأفراد المدنيين خاصة منهم الأطفال الضعفاء العزل، فأضحى أمنهم الإنساني ينتهك في أبشع وأخطر صوره، من خلال تجنيدهم في صفوف الجماعات المسلحة وحتى القوات النظامية، ونتيجة للإنتشار الواسع لاستخدامهم ودرجة انخراطهم العالية في العمليات العسكرية، انتقلت قضية تجنيد إلى صدارة الإهتمام الدولي، فتم استحداث العديد من الأطر القانونية الدولية في إطار القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان لحمايتهم، كما بذل المجتمع الدولي بمختلف فواعله العديد من الجهود في سبيل إنهاء هذه الممارسة، وبالإعتماد على المنهج التاريخي والوصفي تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمثل تجنيد الأطفال من طرف الفواعل غير الدولاتية المسلحة في النزاعات والحروب الإفريقية تهديدا لأمنهم الإنساني، وجهود إعادة بناء الأمن والسلام في مجتمعات ما بعد الصراع؟

التساؤلات الفرعية:

1. كيف يتم تجنيد الأطفال في صفوف الفواعل غير الدولاتية المسلحة؟
2. ماهي العوامل المفسرة لحرص الجماعات المسلحة على استخدام الأطفال في العمليات المسلحة وتفضيلهم على المقاتلين البالغين؟
3. ما مدى نجاعة أحكام كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والإنساني، وجهود فواعل المجتمع الدولي لإنهاء ممارسة تجنيد الأطفال؟

الفرضية:

- كلما انتشرت ظاهرة تجنيد الأطفال من طرف الجماعات المسلحة في النزاعات المسلحة الإفريقية، تراجعت فرص ضمان أمنهم الإنساني وتعثرت جهود إعادة بناء الأمن والسلام.

2. مقاربة مفاهيمية لظاهرة تجنيد الأطفال

الأطفال الجنود، عسكرة الأطفال، الأجراس الصغيرة ....، تسميات عديدة ومتنوعة لظاهرة شهدت تطورا وانتشار واسعا مع نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي يستدعي تسليط الضوء على خلفيتها التاريخية من أجل الفهم الأفضل لها ولأسباب انتشارها كظاهرة أمنية.

2.1. ظاهرة تجنيد الأطفال: من الانحسار إلى التجدد والانتشار في النزاعات اللاتماثلية

كثيرا ما يتم تصوير تجنيد الأطفال كظاهرة حديثة نسبيا ومرتبطة بالقارة الإفريقية، إلا أن هذه الأخيرة قديمة قدم الإنسانية وتعود لقرون وحضارات سالفة كالحضارة اليونانية، فعقب الحرب التي دارت بين أثينا وأسبرطة تم تجنيد الأطفال ابتداء من سبعة سنوات (300 ألف طفل مجند بالعالم، 2009).

وكان استخدام الأطفال الجنود شائعا أيضا بين الشركات والجيوش التجارية المستغلة للعبيد وموارد إفريقيا كعبيد في بادئ الأمر وحاملين للأسلحة، ليتم لاحقا تدريبهم حتى يصبحوا جنودا لديها (O.Ensor, 2013, p. 157) ، وأثناء حملات الفتوحات الإسلامية التي قادتها الدولة العثمانية في القرون الوسطى، اتجهت هذه الأخيرة إلى اختطاف أطفال مسيحي أوروبا والبلقان... ، وكونت بهم فرقة عسكرية داخل الجيش العثماني سميت **"الإنكشارية"** حيث تم تدريبهم على فنون القتال العنيف والوحشي (السعد، 2018) .

وفي القرن **18** و**19**أسندت إليهم أدوار حمل الذخائر والعمل على متن أسطول السفن الحربية البريطاني بإدارة النار من مخزن البندقية إلى طواقم الأسلحة أثناء الاشتباكات الحربية (Blessings Kakhuta- Banda, 2014, p. 14).

كما اتجهت الدول أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية إلى إشراك جميع فئات المواطنين بما فيهم الأطفال للدفاع عن أوطانهم، وأبرز مثال هو اتجاه هتلر بشدة نحو هذه الممارسة (M.Varkpeh, 2016, p. 3).

يتضح جليا بعد استعراض بعض تجارب تجنيد الأطفال في أهم المحطات التاريخية للحروب العالمية، أنه وعلى مدار الحقبة الزمنية التي سبقت نهاية الحرب الباردة كانت مشاركة الأطفال محتشمة ومحدودة النطاق في حروب البالغين، فقد اقتصر نشاطهم على تقديم أدوار دعم بسيطة لا ترقى لأدوار قتالية، كما أنهم لم يكونوا أهداف مشروعة في هذه الحروب (M.Singer, 2001, p. 2)

ومع تغير طبيعة النزاعات المسلحة بعد الحرب الباردة في إطار ما يعرف بـ "**الحروب اللانظامية/اللاتماثلية**" التي تتواجه فيها الحكومات مع الفواعل غير الدولاتية العنيفة **(VNSA)** من مليشيات، أمراء حرب، تنظيمات مسلحة، مرتزقة ....، والتي تعرف" **ككيانات تنافس الدولة المركزية وتهددها في أهم الخصائص السيادية وأكثرها حساسية من الاحتكار الشرعي للإكراه وللعنف، وتتجه إلى استخدام أشكال العنف غير المشروع في سبيل تحقيق أهدافها الأيديولوجية، السياسية، الإثنية** .... " (الفاعلون من غير الدول، 2015).

وفي سياق هذه النزاعات الجديدة، تم تجاوز مفاهيم ومبادئ الحروب النظامية التقليدية وانتقلت ساحات القتال نحو المناطق المدنية المأهولة بالسكان، وأضحى المدنيون خصوصا الفئات الهشة والمستضعفة كالأطفال أهداف عسكرية لأطراف النزاع (Shamsi, 2017, p. 46) ، في ظل عجز، عزوف أو حتى استهداف حكوماتهم بقواتها المسلحة للمدنيين العزل.

وهكذا أضحى تجنيد الأطفال ممارسة تنجذب إليها الفواعل غير الدولاتية المسلحة في النزاعات اللاتماثلية التي شهدت انتشارا واسعا بعد نهاية الحرب الباردة (**أكثر من 40 نزاع داخلي**)، وهذا ما تؤكده تقارير الأمين العام للأمم المتحدة السنوية حول الأطفال والنزاع المسلح، خاصة في ظل التحسينات التكنولوجية التي طرأت على الأسلحة الخفيفة والتي كرست للاستخدام المكثف للأطفال في العمليات العسكرية (Jonasen, 2009, p. 315) ، فمع تحديثات التصنيع تم معالجة إشكالية ثقل وضخامة هذه الأسلحة ليصبح وزنها أخفا ويسهل حملها من طرف الأطفال ، وبنفس القدر من الأهمية تم تبسيط هذه

الأسلحة بالشكل الذي يسهل على طفل دون **10** سنوات أن يفككها ويعيد تجميعها ويطلق بها فقط مع ساعات قليلة من التعلم والتدريب، فضلا عن ذلك فقد أصبح تدفق هذه الأسلحة في السوق الدولية بكم أكبر (**حوالي 550 مليون قطعة سلاح خفيفة**) وبأسعار رخيصة بعد الحرب الباردة، وبالتالي فإن سهولة الحصول على هذه الأسلحة واستخدامها من طرف الأطفال مكنها من اكتساب قوة تدميرية أكبر لصالح الأطراف المتنازعة (M.Singer, p. 5).

وخلصت دراسة قام بها **معهد أبحاث السلام في أوسلو((PRIO)**باستخدام منهجية جديدة لرسم خريطة لحالات النزاع وتحديد عدد الأطفال الذين يعيشون ضمن نطاق **50 كيلومتر** من مناطق النزاع في الفترة الممتدة بين **1990–2016**، حيث قدر عددهم بأكثر من **75%**منذ أوائل التسعينات عندما كان حوالي **200مليون** ليبلغ **357 مليون** طفل في **2016**، (Save the Children International, 2018, p. 15)، الأمر الذي يعكس حقيقة أن حقوق الأطفال تنتهك بشكل واسع في أخطر صورها بتجنيدهم في صفوف الفواعل غير الدولاتية المسلحة، فحسب تقرير **منظمة الرؤية العالمية غير الحكومية** الذي نشرته في اليوم العالمي للأطفال المجندين **12فيفري2019**، يتراوح عدد الأطفال المجندين عالميا **300 ألف** طفل عالميا (هاني، 2020) ، وبهذا أضحت عسكرة الأطفال ظاهرة عالمية وبأعداد متزايدة وهائلة.

وتعتبر القارة الإفريقية مسرحا لهذه الظاهرة بنسبة لا تقل عن **40**% من الأطفال المجندين عالميا، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الممارسة عرفت منحى تصاعدي في ظل النزاعات الداخلية الإفريقية التي تتسم بالحدة، الشدة وطول الأمد فضلا عن صعوبة حلها بموجب مسار التدويل الذي تتخذه هذه النزاعات وتعدد الأطراف التي تنخرط في أعمال عنف إرهابية ضد المدنيين (Save the Children International, p. 35)، خاصة منهم الأطفال بتقليدهم أدوار عسكرية في صفوف الفواعل غير الدولاتية المسلحة والقوات النظامية الحكومية .

2.2. نحو ضبط مفهوم تجنيد الأطفال

تعرف اتفاقية حقوق الطفل التي تمثل الإطار القانوني العالمي الذي يوفر حماية مصلحة الطفل الفضلى في المادة **1** الطفل أنه " **كل شخص لم يتجاوز سن 18 عاما ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه**"، وعليه لا يمكن أن يطلق اسم طفل إلا على كل شخص لم يبلغ **18**سنة،

وألا تكون القوانين الوطنية للحكومات تنص على سن الرشد أقل من المحدد في هذه الاتفاقية (بجاوي، 2018).

وقد شرعت اليونيسف بمعية الحكومة الفرنسية في مراجعة مبادئ كيب تاون من خلال عقد مؤتمر دولي كبير في **2007** بعنوان "**تحرير الأطفال من الحرب**" وتم اعتماد كل من وثيقتي مبادئ والتزامات باريس اللتين تستخدمان مصطلح **الطفل المرتبط بقوة أو جماعة مسلحة** بدل من الطفل الجندي وتعرفانه:

" **أي شخص يقل عمره عن 18 عاما جند أو استخدم في الحاضر أو الماضي من قبل قوة مسلحة أو جماعة مسلحة، أي كانت المهام التي اضطلع بها بما في ذلك، على سبيل الذكر، لا الحصر الأطفال الأولاد والبنات المستخدمون كمحاربين أو طهاة أو حمالين أو سعاة أو جواسيس أو لأغراض جنسية ولا يقصد بها فقط الأطفال المشاركون أو الذين سبق أن شاركوا مباشرة في الأعمال العدائية**". (مبادئ باريس قواعد و مبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلح، 2017، صفحة 9).

وقد صنفت اتفاقية **منظمة العمل الدولية بشأن عمالة الأطفال** في **المادة 3** العبودية، الإتجار، البغاء، والتجنيد العسكري للأطفال في النزاعات المسلحة كأسوأ أشكال عمالة الأطفال التي تحتاج للقضاء عليها في ظل الأضرار التي تلحقها بالنمو العقلي والجسدي، الاجتماعي... للأطفال، كما أكدت في نفس المادة أن الحد الأدنى للسن المقبول لأي نوع من أنواع عمالة الأطفال يجب ألا يقل عن **18** سنة.

هنالك العديد من الأسباب المفسرة لاعتماد **18** كسن أدنى للتجنيد العسكري للأطفال، فهو يتوافق مع الانتقال البيولوجي، النفسي.. من مرحلة الطفولة إلى البلوغ وفقا للدراسات العلمية، كما أنه ينسجم مع التعريف العام للطفل المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وهو في نفس الوقت سن الرشد الذي تحدده القوانين الوطنية لأغلب دول العالم(Khound & Kumar, 2013, p. 148).

وعليه يمكن تعريف الطفل الجندي على أنه كل شخص بصرف النظر عن جنسه (ذكور وإناث) دون سن **18**، يشترك طواعية أو قسرا في العمليات العسكرية إلى جانب القوات المسلحة النظامية أو غير النظامية، ومهما كانت طبيعة النزاعات المسلحة دولية أو غير دولية التي قد يشارك فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولا يمكن حصر الأدوار التي يؤديها.

3. أطفال إفريقيا بين إكراه التجنيد القسري ودوافع التجنيد الطوعي في الجماعات المسلحة

تثير قضية تجنيد الأطفال من طرف الفواعل غير الدولاتية المسلحة جدلا واسعا في أوساط الباحثين والأكاديميين، فالبعض منهم يطرح نموذجين لتجنيد الأطفال يتمثلان في التجنيد القسري الذي يتصاعد في ظل انهيار المنظومة الأمنية وعجز الدول عن حماية المدنيين، والتجنيد الطوعي الذي يمثل خيار تفتضيه ظروف النزاع، بينما يعارض ويفند البعض الآخر هذا الطرح، لذلك ستحاول هذه الدراسة مناقشة هذه الإتجاهات البحثية.

3.1. التجنيد لقسري لأطفال إفريقيا في صفوف الفواعل غير الدولاتية المسلحة

يتم التجنيد القسري للأطفال في صفوف الفواعل غير الدولاتية المسلحة في سياقات عديدة أهمها:

3.1.1. استهداف الأطفال من خلال الاختطاف

وصف الأطفال الجنود السابقون تجارب تجنيدهم وكيفية اختطافهم من خلال المداهمات والغارات التي شنتها الجماعات المسلحة على قراهم ،الأسواق،أثناء عودتهم من المدارس وعملهم في المزارع ورعي الماشية.... (Chapter Nine Child Soldiers، صفحة 210)، في شهادات أدلوا بها عقب لقاءات ميدانية نظمتها وكالات منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية في العديد من الدول الإفريقية التي تعاني من نزاعات وحروب أهلية.

- ✓ **جمهورية الكونغو الديمقراطية:**

يعتبر النزاع القائم فيها في الفترة الممتدة بين **1996–2003** من أكثر النزاعات دموية في التاريخ الإفريقي الحديث (Mukhar, 2014, p. 94)، فقد انطلق بعد عامين من الإبادة الجماعية في روندا والتي يشار إليها باسم "**الحرب العالمية الإفريقية**" لأنها شملت تسع دول افريقية و**20** جماعة مسلحة.

ووفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة السنوي حول الأطفال والنزاع المسلح لسنة **2018**، تم استخدام الأطفال كجنود من قبل جميع الجماعات المسلحة المشاركة في النزاع، حيث جند **1049** طفل من بينهم **128** فتاة بنسبة تقدر بـ **52%**في كيفو الشمالية و**37**% في كاساي، موزعين على التنظيمات المسلحة بنسب ومعدلات متفاوتة أعلاها لدى جماعة كامويناسابو (**370** طفل مجند)، جماعة نياتورا (**121** طفل مجند)، جماعة ماي –ماي مازيمبي (**173**طفل مجند) ..... (التقرير السنوي: الأطفال تحت رحمة أعمال لا وصف لها من العنف في ظل النزاعات وارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة في عام ٢٠١٧، 2018، صفحة 12)، واعترفت القوات النظامية الكونغولية بتجنيد **20** ألف طفل مما أدى إلى فرض عقوبات دولية عليها، وتعهدت بإنهاء

هذه الممارسة إلا أنها كانت بخطوات بطيئة وغير فعالة (علام، 2018)، وعلى الرغم من توقيع اتفاقيات السلام في عام **2003** إلا أن النزاع تجدد واستمر تجنيد الأطفال (O.Ensor, p. 1).

✓ **الصومال:**

استخدام الأطفال في الأعمال العدائية من قبل الجماعات المسلحة لايزال أمرا قائما بشدة منذ انهيار الدولة في **1990**، الأمر الذي يصعب إمكانية تقديم مؤشرات دقيقة لهذه الظاهرة في هذه الدولة التي مزقتها الحرب الأهلية على مدى زمني طويل (علام، 2018).

وقد أحصى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة السنوي حول الأطفال والنزاع المسلح لسنة **2018**، تجنيد **2087** طفل من بينهم **40** فتاة من طرف القوات النظامية وغير النظامية، إلا أن أغلبهم جند على يد **حركة الشباب** بحوالي **1770** طفل مجند، وأرسل هؤلاء الاطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم **9** سنوات إلى المدارس الدينية لحركة الشباب ومعسكرات تدريبها (التقرير السنوي: الأطفال تحت رحمة أعمال لا وصف لها من العنف في ظل النزاعات وارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة في عام ٢٠١٧، 2018، صفحة 26).

✓ **نيجيريا:**

أدت نشاطات **جماعة بوكوحرام** المصنفة كتنظيم إرهابي إلى تنامي ظاهرة عسكرة الاطفال، ووفقا لتقديرات التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة السنوي حول الأطفال والنزاع المسلح في سنة **2018**، اختطف حوالي **149** طفل من ذويهم، بالإضافة الى ذلك فقط اختطفت **105** فتاة من كلية البنات الحكومية التقنية للعلوم في دابشي في ولاية يوبي في **فيفري2018** (التقرير السنوي: الأطفال تحت رحمة أعمال لا وصف لها من العنف في ظل النزاعات وارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة في عام ٢٠١٧، صفحة 40).

توضح هذه الشهادات والإحصائيات حجم الإساءة والانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الطفل في مناطق النزاع على أيدي الجماعات المسلحة وكذا القوات النظامية المسلحة.

3.1.2. استهداف المدارس

يتم استهداف المدارس بشكل منهجي من قبل الفواعل غير الدولاتية المسلحة التي تشن مداهمات قد تكون بالاتفاق مع المعلمين الذين يسلمون الأطفال لها(Pauletto & Patel, p. 40).

فحسب دراسة قدمتها **الممثلة الخاصة بالأطفال والنزاع للأمم المتحدة فرجينيا غامبا،** صنف عام**2017** كأسوأ سنوات الهجوم على المدارس، ويتجلى ذلك فيما وثقته **منظمة إنقاذ الطفولة**

بتقديرها لحوالي **2000**هجوم على المدارس في اليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية (Save the Children International, p. 28).

وقد أفاد أربعة أطفال جنود كانوا مرتبطين سابقا **بجماعة نياتورا** في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشنها حملات مكثفة حول وداخل المدارس في إقليم ماسيسي في**أفريل2013**، كما قال أحد الأطفال المجندين **لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) "أمر قائدي المجموعة بالذهاب إلى المدرسة واختيار الأولاد الأكبر سنا الذين كانوا لائقين.**

حاول المعلمون إيقافنا لكننا طردناهم من الفضول الدراسية" (MONUSCO, Child Recruitment by Armed Groups in DRC From January 2012 to August 2013, p. 9).

وتظهر دراسة بحثية قام بها **التحالف العالمي لحماية المدارس من الهجمات (GCPEA)** في الفترة الممتدة بين **2013–2017**، استخدام الجماعات المسلحة المدارس لأغراض عسكرية (قواعد عسكرية، مراكز احتجاز وإطلاق الصواريخ...) في **29** دولة على الأقل في العالم، الأمر الذي أنتج جيلا ضائعا فقد حقه في التعليم بسبب تضرر مدارسه، فرار معلميهم، وعزوف أسرهم عن إرسالهم إليها مخافة اختطافهم وتجنيدهم (Save the Children International, pp. 28-29).

3.1.3. استهداف مخيمات اللاجئين والنازحين

تدفع النزاعات المسلحة الأسر في سبيل البحث عن الأمن والحماية إلى النزوح واللجوء الإقليمي (Jonasen, p. 309)، وتؤكد كل من **Vera Achvarina and Simon Reich** خلال دراسة مقارنة قامتا بها للمخيمات تمت بين **1989–1996**و**1999–2003**، أن استهداف الجماعات المسلحة لهذه المخيمات يحفزه وجود أعداد كبيرة من الأطفال المستضعفين (Pauletto & Patel, p. 44)، حيث تقدر نسبة الأطفال اللاجئين في إفريقيا بـ **57 %**من سكان هذه المخيمات وفقا **لتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين**(Blessings Kakhuta- Banda, p. 18).

كما و تجادل كل من **Achvarina and Reich** بأن العامل الرئيسي لمشاركة الأطفال في النزاعات المسحة مرتبط بدرجة وصول الجماعات المسلحة إلى مخيمات النازحين واللاجئين نتيجة لقربها من مناطق النزاع، وأيضا في ظل ضعف أطر الحماية المقدمة لها(Jonasen, p. 315).

3.2. دوافع التجنيد الطوعي للأطفال في صفوف الفواعل غير الدولاتية المسلحة

استخلصت الأسباب التي تدفع الأطفال للانخراط الطوعي في صفوف الفواعل غير الدولاتية المسلحة من خلال المقابلات المباشرة والدراسات الميدانية التي قامت بها وكالات منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية وهي كالتالي:

❖ **أولا: دوافع أمنية**

- يجد الأطفال أن الانخراط الطوعي في صفوف الجماعات المسلحة أفضل خيار لضمان أمنهم والبقاء على قيد الحياة لأنفسهم وأسرهم (Children associated with armed forces or armed groups, p. 205).
- إن فقدان الأطفال للرعاية الأسرية نتيجة ارتفاع معدل اليتم أو الانفصال عن عائلاتهم بسبب الحروب (Jonasen, p. 314)، وفي محاولة منهم للبقاء على قيد الحياة في ظل هذه الظروف القسرية يندفع الأطفال للانضمام إلى الفواعل غير الدولاتية المسلحة التي تزودهم بأبسط متطلبات أمنهم الإنساني(Marković, 2015, p. 4).
- رغبة الأطفال في الثأر والانتقام للجرائم المرتكبة ضد أسرهم (M.Singer, p. 7).
- يمنح السلاح والزي الرسمي للأطفال الجنود قدرا من القوة والهيبة، حيث أن انضماماهم الطوعي للجماعات المسلحة يصبح وسيلة ورمزا للمكانة (Blessings Kakhuta- Banda, p. 21).

❖ **دوافع الاجتماعية**

الضغوطات والإغراءات التي يمارسها الأقران والأصدقاء على الأطفال في سبيل تجنيدهم تعتبر من الدوافع الاجتماعية للتجنيد الطوعي للأطفال في صفوف هذه التنظيمات المسلحة (M.Varkpeh, p. 49)، فحسب شهادة أحد الأطفال المجندين سابقا في ليبيريا الموثقة في **تقرير هيومن رايتس ووتش** لعام **1994** ، فإن طفل يبلغ **11**سنة كان يقاتل في **قوات مجلس السلام الليبيري the Liberia Peace Council (LPC)** لأن صديقه كان في هذه الجماعة المسلحة ، وذكر طفل آخر تم تجنيده في **قوات تشارلز تايلور** في ليبيريا، أنه جند من قبل أصدقاءه رغم أنه رفض ذلك (Chapter Nine Child Soldiers، صفحة 208).

❖ **ثالثا: دوافع الثقافية**

العديد من المجتمعات الأفريقية ترى في صورة الطفل الجندي كبطل فتحتفل بشجاعتهم وقدراتهم العسكرية (Steinl , 2017, p. 14)، كما تمثل مشاركة الأطفال في العمليات العسكرية بمثابة طقوس العبور

والانتقال من مرحلة الطفولة إلى البلوغ (Pauletto & Patel, p. 50) على الرغم من أن الخطاب الدولي ينظر إلى الطفل والحرب كمفاهيم متناقضة لا يمكن التوفيق بينها.

❖ **رابعا: دوافع اقتصادية**

توصلت دراسة أجراها كل من **معهد فورد للأمن الانساني بجامعة بيتسبرغ، اليونيسف، منظمة هيومن رايتس ووتش، منظمة انقاذ الطفولة وإئتلاف وقف استخدام الاطفال الجنود**، إلى أن الفقر بعد اقتصادي مهم يفسر المشاركة الطوعية للأطفال في صفوف الأطراف المتنازعة، فمع تدمير وسائل الإنتاج، البنى التحتية الاقتصادية، نقص الغذاء، انتشار المجاعة والأمراض....، يندفع الأطفال وحتى الأسر للتطوع بأطفالها للفواعل غير الدولاتية المسلحة والقوات الحكوميةفي سبيل ضمان الحد الأدنى من الأمن الاقتصادي الذي توفره هذه الأطراف المتنازعة (Blessings Kakhuta- Banda, pp. 16-17)، فحسب **نموذج الطفل العميل the YouthClientalism model** يقدم قادة هذه الفواعل الوعود والإغراءات كالرواتب بالدولار الأمريكي، فضلا عن فرص الإثراء من عمليات نهب المدنيين، الشركات ومصادرة الممتلكات (Chapter Nine Child Soldiers، صفحة 208)،وهذا في ظل سيادة منطق **اقتصاد الحرب** الذي يمكن هذه الجماعات المسلحة من السيطرة على الحقول النفطية، معادن المناجم، الأراضي الزراعية وغيرها من البنى التحتية الاقتصادية فضلا عن ممارستها لأنشطة الجريمة المنظمة (Shamsi, p. 52).

نظرية الحرمان النسبي تؤكد أيضا سيادة متغير فقدان الأمن الاقتصادي كعامل مفسر للتجنيد الطوعي للأطفال في صفوف الفواعل غير الدولاتية المسلحة، حيث يعرفها **Schefer**بأنها **"التناقض السلبي بين التوقعات المشروعة والواقع الحالي"** (Blessings Kakhuta- Banda, p. 9).

ففي ظل فشل الأنظمة السياسية الإفريقية في إدارة التعدد الإثني والعرقي، واتجاهها نحو ترسيخ الفوارق وتغيب العدالة في توزيع الثروة (Bai Kargbo, 1999, p. 486) ، تسود مشاعر الإحباط والعداء للسلطات وتكون المحصلة لهذا الاستياء الناجم عن التظلم والإقصاء حسب **النموذج الثوري لتجنيد الطفل The Revolutionary model of childsoldiering**، اتجاه هذه المجتمعات إلى التعبئة الإثنية أو العرقية لجل أطيافها البشرية بما فيهم الأطفال الذين يتأثرون بالحجج الثورية وهويتهم الإثنية من دون فهم جيد للقضايا المعقدة، وتنتقل هذه المجتمعات في ظل القمع الحكومي من المطالب السلمية إلى العنف المسلح في سبيل تغيير آليات الحكم السياسية و تحقيق العدالة التوزيعية للثروة (Blessings Kakhuta- Banda, p. 20)، فقد وثقت **بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو**

الديمقراطية انضمام ثلاثة أطفال إلى **المجموعة المسلحة نياتورا** بالكونغو الديمقراطية عقب نداءات رؤساء وشيوخ مجتمعاتهم للانخراط في صفوف الجماعة من أجل حماية مجتمعهم من تهديدات الغارات التي تشنها القوات والجماعات المسلحة الأخرى (MONUSCO, Child Recruitment by Armed Groups in DRC From January 2012 to August 2013, p. 9).

إن التجنيد الطوعي للأطفال في صفوف الفواعل غير الدولاتية المسلحة هو موضوع مثير للجدل، حيث أن التفرقة بين أشكال التجنيد العسكري للأطفال واضحة من الناحية النظرية إلا أنه يصعب استخلاصها من الواقع (Steinl , p. 18)، حيث أن وصف التجنيد الطوعي للطفل بأنه اختيار بمحض إرادتهم هو وصف مظلل لأن هؤلاء الأطفال في أعمار لا تسمح لهم باتخاذ قرارات ناضجة ، حيث يتم الدفع بهم نحو هذا الاتجاه بسبب ضغوطات خارجة عن إرادتهم (M.Singer, p. 7)، لذلك من المهم إدراك أن هذا النوع من التجنيد يجب أن يفسر دائما في إطار مجموعة محدودة من الاحتمالات التي يجد الطفل نفسه أمامها في النزاعات المسلحة ، وبالتالي فإن وصف حالة تجنيد معينة للأطفال بأنها طوعية يجب أن تعامل بحذر شديد (Steinl , p. 16).

3.3. الفتيات المجندات في صفوف الفواعل غير الدولاتية المسلحة: نحو أدوار مزدوجة

كثيرا ما يتم تصوير قضية تجنيد الأطفال كظاهرة ذكورية ، إلا أنها في واقع الأمر ظاهرة تتحدى الحدود بين الجنسين، فالدراسات الأمنية قد أهملت إدراج المنظور الجنساني في دراساتها حول الأطفال الجنود وبرامج التسريح، نزع السلاح و إعادة الادماج، وهذا راجع إلى الرؤية التقليدية والإعلامية التي تعزز الصورة الذكورية لتجنيد الأطفال في شكل أطفال ذكور يحملون بنادق **AK47**(Blessings Kakhuta-Banda, p. 40) ، لكن التقديرات تشير إلى أن الفتيات تشكلن نسبة **40 %** من الأطفال الجنود في العالم، حيث يشاركن بشكل متوازي للأدوار المسنودة للأطفال الذكور (علام)، والأكثر من ذلك فهن يتعرضن لأبشع صور العنف الجنسي (اغتصاب، زواج قسري، استعباد جنسي، إجهاض وحمل قسري...)، وبالتالي فهن في مواجهة أدوار مزدوجة لأنهن يقاتلن إلى جانب الذكور ويتعرضن في نفس الوقت للعنف الجنسي في أخطر صوره (Save the Children International, p. 25).

4. الأبعاد الأمنية لتجنيد الأطفال في صفوف الفواعل غير الدولاتية العنيفة

4.1. إستراتيجية الفواعل غير الدولاتية المسلحة لتجنيد أطفال إفريقيا: أي دوافع وميكانيزمات

4.1.1. دوافع توجه الفواعل غير الدولاتية المسلحة لتجنيد أطفال إفريقيا

إن الاستثمار في خصائص الأطفال والرغبة في تحقيق أهداف تكتيكية واستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد، يعتبر من أهم الدوافع المفسرة لحرص الجماعات المسلحة على توظيفهم، وفي سبيل ذلك تعتمد على منهجية متعددة الأبعاد بهدف تحويلهم لسلاح في حروبها، بإسناد أدوار خطيرة لهم يعزف البالغين عن تنفيذها كالعمليات الانتحارية.

أولا : الفواعل غير الدولاتية المسلحة: نحو الاستثمار في خصائص الطفولة:

❖ **التلاعب بالمنظومة الفكرية والقيمية للأطفال:**

يؤكد **للجنرال روميو داليرالذي** شارك في قوات حفظ السلام بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في كتابه "**يقاتلون كالجنود يموتون كالأطفال** " على فكرة مفادها أن الأطفال هم السلاح الأمثل في الحرب بالنسبة للفواعل غير الدولاتية المسلحة، فمن السهل التلاعب بمنظومتهم القيمية وغسل أدمغتهم بالفكر المتطرف باسم الدين أو الهوية الإثنية(زعيتر، 2016)، وذلك راجع لبراءتهم ونقص أهليتهم وخلفيتهم التعليمية (صبحي منتصر ، 2020)، وقصور فهمهم الصحيح لقضايا النزاع بموجب افتقارهم لنهج فكري وآراء مستنيرة حوله (Blessings Kakhuta- Banda, p. 7).

❖ **الأطفال أكثر ميلا للطاعة والانضباط من البالغين:**

سواء كان ذلك باعتماد الفواعل غير الدولاتية أساليب التخويف أو الترغيب (ظافر الجندي ، 2017) ويمكن استغلال ذلك بدفعهم نحو التجسس والعمليات الانتحارية في ظل قدرتهم على التخفي والتنقل بدون إثارة الشكوك (عريان، 2019).

ثانيا: الأهداف الاستراتيجية لتجنيد الأطفال:

- **تعبئة الصفوف واستدامة العنف والنزاع:**

أضحى هذا الأخير في ظل الحروب اللاتماثلية هو غاية في حد ذاتها بالنسبة للفواعل غير الدولاتية المسلحة، ففي ظل طول أمد النزاعات المسلحة (صبحي منتصر)، الاستنزاف الكبير و الخسائر البشرية التي تتكبدها هذه الجماعات في صفوفها (خيري الجامعي، 2014)، وكنتيجة لضعف معدلات استقطاب البالغين،

فهي بحاجة إلى ضخ دفعات جديدة من الجنود وفي سبيل تحقيق ذلك تتجه إلى عسكرة الأطفال للاستمرار في تغذية النزاع القائم (عريان).

- **السعي للتوسع، الامتداد الإقليمي عبر الوطني:**

هو سبب آخر يدفع التنظيمات المسلحة لاستخدام الأطفال في العمليات العسكرية (محمد، 2015)، في ظل انخفاض تكاليف تجنيدهم المادية وأجورهم بالمقارنة مع ما يتلقاه المقاتلون البالغون البالغون(عريان).

- **تخريج أجيال من الأطفال أشد عنفا وتطرفا وضمان استدامته أيديولوجيتها:**

إن حرص الفواعل غير الدولاتية المسلحة على اعتماد استراتيجية تجنيد الاطفال والدفع بهم لارتكاب أعمال العنف والجرائم الوحشية ليس بهدف تعبئة صفوفها، نشر الإرهاب والفوضى فقط وإنما تسعى من خلال ذلك لتخريج أجيال جديدة من الأطفال الإرهابين الذين نشأوا على تلقين الفكر، العقائد المتطرفة وتربوا في وسط مشاهد العنف بل وممارسوها، فقد أضحت جزء من يومياتهم، وحسب شهادة طفل مجند سابقا للجنة **الحقيقة والمصالحة (TRC)** في ليبيريا" **أصبح القتال هوايتي، وجدت متعة في ذلك"** (Chapter Nine Child Soldiers، صفحة 212)،

وبالتالي فقد تم استنساخ أجيال أشد تطرفا وعنفا من التنظيمات المسلحة الحالية بالشكل الذي يضمن استمرارية واستدامة أيديولوجيتها لعقود طويلة.

4.2. الأطفال الجنود: أدوار موازية للبالغين في صفوف الفواعل غير الدولاتية المسلحة

يتم استخدام الأطفال الجنود في العديد من الأدوار التي تتراوح بين:

- ✓ **أولا: أنشطة الدعم واللوجستيك**

يستخدم الأطفال كطهاة وفي أعمال التنظيف(Marković, p. 4) ، كحمالين للمعدات والإمدادات العسكرية من أسلحة وذخيرة، نقل الجنود المصابين بما في ذلك الماء، الغذاء، والبنزين لمسافات طويلة (MONUSCO, Child Recruitment by Armed Groups in DRC From January 2012 to August 2013, p. 15)، كرسل وجواسيس، مخبرين(Save the Children International, p. 3) ، فحسب شهادة أحد الأطفال المجندين سابقا **لبعثة الامم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية** تم توظيفهم كمسعفين للجرحى ، حافرين للقبور ودفن جثث الأطفال والبالغين

(MONUSCO, Child Recruitment by Armed Groups in DRC From January 2012 to August 2013, p. 16).

أسندت إلى الأطفال الجنود أيضا أدوار الجلادين وكمنفذين لأحكام الإعدام(بوفيجلين، 2016)، بالإضافة الى تعبئة الأسلحة بالرصاص، زرع الالغام، المتفجرات، نصب الكمائن والفخاخ....

✓ **ثانيا: المشاركة الكاملة غي العمليات العسكرية**

عملت الفواعل غير الدولاتية المسلحة بهدف إشراك للأطفال في العمليات العسكرية، من خلال برامج تدريبية عسكرية مكثفة وشاقة على تعليمهم المهارات القتالية كالدوريات الليلية الإلزامية، تمارين بدنية صارمة وعرض استخدام الأسلحة ....، واتسمت هذه البرامج بقصر المدة فقد تراوحت من يوم واحد لعدة أشهر (M.Singer, p. 7)، ومثال ذلك تدريب **قوات تايلور (الجبهة الوطنية لليبيريا) (NPFL)**في ليبيريا **29** طفل على آلية حرب العصابات، فقد ذكر أحد الأطفال في هذا السياق **للجنة الحقيقة والمصالحة (TRC)** في ليبيريا تدريبه كعضو في **وحدة الاطفال (SBU)** لمدة خمسة أشهر (Chapter Nine Child Soldiers، صفحة 212).

وبعد انتهاء فترة التدريب يتخرج الأطفال الجنود ليتم توزيعهم وفقا لقدراتهم من أدوار تتراوح بين الحراسة الشخصية للقادة أو لنقاط التفتيش وغيرها من المواقع الإستراتيجية.

كما تم استخدامهم كقناصة أو كدروع بشرية، استكشاف حقول الألغام المشتبه فبها لضمان مسار طريق آمن للمقاتلين للبالغين، المشاركة المباشرة في الاشتباكات والمعارك، تقلد أدوار خطيرة من خلال استغلالهم لتنفيذ عمليات انتحارية من دون أن يعلموا أنهم ذاهبون إلى حتفهم (M.Singer, 2001, p. 10)

4.3. ميكانيزمات الفواعل غير الدولاتية لتخريج أجيال من الأطفال الإرهابيين

تنتهج الفواعل غير الدولاتية المسلحة العديد من الإستراتيجيات والأساليب بهدف ضمان خضوع وولاء الأطفال لها أهمها:

❖ **أولا: إزالة حساسية الأطفال اتجاه العنف**

بادئ ذي بدء تجريالجماعات المسلحة **تغييرات على المظهر الجسدي** للأطفال حديثي التجنيد من حلاقة الرأس، الوشم والندب (Chapter Nine Child Soldiers، صفحة 212)، وبهدف إزالة حساسية الأطفال اتجاه العنف يتم إجبارهم تحت تهديد السلاح على حمله (Blessings Kakhuta- Banda, p. 21)

والمشاركة في طقوس القتل والجرائم الوحشية من إعدام، تعذيب، اغتصاب.. للضحايا كأسرى الحرب وحتى أسرهم، أصدقائهم وجيرانهم(M.Singer, p. 7) .

❖ **ثانيا: كسر الروابط العائلية والمجتمعية وخلق طفل مجند يدين بالولاء الكامل للجماعات المسلحة**

حسب شهادة أدلى بها طفل مجند سابق في تشاد يبلغ من العمر**16** سنة" **أعطوني بندقية وأمروني بقتل هذه المرأة ... كانت خالتي ولم أكن أرغب في إيذاءها.**

قالو لي أطلق عليها النار أو سنطلق عليك، لذا أطلقت النار عليها ...لقد فعلت ذلك من أجل البقاء على قيد الحياة" (Jonasen, 2009, p. 312)**.**

ولقد عمدت **حركة رينامو (RENAMO)**المسلحة في موزمبيق إلى إعادة الأطفال المجندين لقراهم لقتل أشخاص من ذويهم ومجتمعهم، بهدف قطع أي أمل في العودة، كما عملت على نقلهم إلى معسكرات بعيدة عن قراهم حتى تصعب عليهم إمكانية العودة(Blessings Kakhuta- Banda, pp. 37-43) ، وبذلك أضحت هذه الجماعات الملجأ والبديل الوحيد لهؤلاء الأطفال لإشباع حاجات الانتماء والفراغ الأسري، حيث أصبحت الجماعة المسلحة بمثابة العائلة والقادة هم الآباء (M.Varkpeh, p. 49).

❖ **ثالثا: العقوبات المنهجية: نحو فرض الانضباط وتدمير مقاومة الأطفال المجندين وإرادة الهرب**

بهدف فرض الانضباط والخضوع في صفوف الأطفال الجنود تمارس هذه الجماعات المسلحة العنف المنهجي عليهم (M.Singer, 2001, p. 7)، فعلى سبيل المثال اتجهت **حركة يونيتا (UNITA)** في أنغولا فور دخول الأطفال إلى معسكرات التدريب لاحتجازهم في حفر عميقة لأيام عديدة من أجل تدمير مقاومتهم وإرادة الهرب لديهم (Blessings Kakhuta- Banda, p. 43).

كما وتفرض العديد من هذه التنظيمات المسلحة عقوبات قاسية على الأطفال الجنود كتعليقهم على رؤوسهم وضربهم، جرهم في المياه القذرة، ضربهم بالأسلحة وكسر أسنانهم أو إجبارهم على مراقبة قتل وإعدام أسرهم لإجبارهم على التدريب وإطاعة الأوامر بسرعة شديدة (Chapter Nine Child Soldiers، صفحة 213).

وحسب شهادة أدلى بها أحد الأطفال المجندين سابقا في صفوف **جماعة M23 لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار بجمهورية الكونغو الديمقراطية** يبلغ من العمر **16 عاما "كنت أحمل الحقائب الثقيلة وأمشي ببطيء، تعرضت للضرب دائما.**

رأيت طفلا يبلغ من العمر 16 عاما يقتل لأنه سقط تحت وطأة الكيس الثقيل ورفض الاستمرار، لقد ترك على الأرض" (MONUSCO, Child Recruitment by Armed Groups in DRC From January 2012 to August 2013, p. 17).

اتجهت الفواعل غير الدولاتية المسلحة أيضا إلى استخدام العقوبات المنهجية والوحشية التي تصل إلى القتل ضد الأطفال الفارين من المعسكرات كسلاح ذو حدين، فأضحى الخوف والرعب يتملك الأطفال من أي محاولة للهرب والفرار (M.Singer, p. 8).

❖ **رابعا: تعاطي المخدرات، الكحول، السحر ...نحو إيهام الأطفال المجندين بأنها دروع وقوى تحميهم**

في سبيل تشجيع الأطفال المجندين على الإقدام وبدون خوف على حمل السلاح، تم إجبارهم على تناول المشروبات الكحولية، تدخين المخدرات كالمار جوانا وتعاطي الحبوب المهلوسة تحت تهديد السلاح أو بإقناعهم على أنها تشكل درع يحميهم من خطر الإصابة بالرصاص، واعتمدت أيضا على السحر والتمائم **لإقناع الأطفال** بأن لها **قوى سحرية تحميهم من الرصاص والأذى في المعارك**(Chapter Nine Child Soldiers، الصفحات 212-213)، بالإضافة إلى حثهم على أكل الأعضاء البشرية كالقلب بحجة أنها تزيد من قدراتهم القتالية (M.Varkpeh, p. 52).

4.4. أبعاد التأثير المزدوج لتجنيد الأطفال في صفوف الفواعل غير الدولاتية المسلحة على الأمن الإنساني للأطفال ولمجتمعاتهم

إن الاستخدام المتواصل للأطفال في النزاعات المسلحة من طرف الفواعل غير الدولاتية المسلحة ينتهك حقوقهم ويسبب لهم الأذى والضرر الواسع لهم ولمجتمعاتهم على مختلف أبعاد الأمن الإنساني، وذلك على المدى القصير والطويل الأجل (Children associated with armed forces or armed groups, p. 204).

4.4.1. تأثير تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة على أمنهم الجسدي والصحي

لاحظت المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية ارتفاع معدلات القتل، الإصابات، التشوهات، والعاهات المستديمة التي تلحق بالأطفال الجنود أثناء تبادل إطلاق النار، القصف بقذائف الهاون، الطعن، وحمل المتفجرات يدوية الصنع، والتي وثقت في **التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال والصراع المسلح** لسنة **2018** في الدول الإفريقية التي تشهد نزاعات أكثر حدة ودموية.

يتعرض الأطفال المرتبطون بالتنظيمات المسلحة بموجب قوانين مكافحة الإرهاب للاعتقال، ما يجعلهم عرضة للإساءة الشديدة أثناء الاستجواب من الضرب الوحشي والعمل القسري...، إذ حرم **2199** طفل في نيجيريا حريتهم في عام **2017**، وأفرجت السلطات النيجيرية في نفس السنة عن**1190**طفل، في حين لايزال **713** طفل قيد الاحتجاز العسكري (التقرير السنوي: الأطفال تحت رحمة أعمال لا وصف لها من العنف في ظل النزاعات وارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة في عام ٢٠١٧، صفحة 39).

كما قد تمت محاكمة العديد من الأطفال الجنود في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أعدم طفل يبلغ من العمر**14 سنة** في يناير**2000** في غضون**30 دقيقة** من محاكمته، وفي **أكتوبر 2000** بعد أن أصبح **كابيلا** رئيسا أمر بإعدام العديد من القادة العسكريين بمن فيهم على الأقل **10 أطفال** اشتبه بمشاركتهم في المحاولة انقلابية ضد رئاسته، وعندما تم اغتيال الرئيس **كابيلا** في عام**2001**، تم إلقاء القبض على العديد من الأطفال الجنود والحكم عليهم بالإعدام للاشتباه مرة أخرى بتعاونهم في اغتيال الرئيس كابيلا (Mukhar, p. 96).

تأثر الأمن الصحي للأطفال الجنود أثناء فترة انخراطهم في صفوف الجماعات المسلحة بشدة فقد تعرضوا لمشاكل صحية وأمراض خطيرة كالملاريا، السل، فقر الدم، سوء التغذية والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي(G. Wessells, 2011, p. 13).

4.4.2. تأثير تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة على أمنهم النفسي

حرم الأطفال المجندون في صفوف الجماعات المسلحة من التنشئة الأسرية وفرص النمو الطبيعي الجسدي، العاطفي، الأخلاقي.. في بيئة مجتمعية آمنة (Children associated with armed forces or

(armed groups, p. 205، بالإضافة إلى حجم الندوب النفسية التي أصيب بها هؤلاء الأطفال خلال فترة إقامتهم مع الجماعات المسلحة.

خلصت نتائج دراسة ميدانية قام بها **Wessels Michael**، إلى أن الأطفال الجنود يعانون من اضطرابات النوم، الكوابيس، القلق، صور وذكريات الانتهاكات والإساءة التي تعرضوا لها، الخوف المستمر من الموت، وبالتالي انتهى بهم المطاف بالعيش في مزيج من مشاعر الألم والحزن، الاكتئاب والعزلة الاجتماعية (Blessings Kakhuta- Banda, p. 49) ، ويواجه الأطفال الجنود أيضا صعوبة في السيطرة على مشاعر الغضب والتخلص من إدمان الكحول والمخدرات.

من ناحية أخرى يفشل الأطفال المجندون في إعادة بناء الثقة في أوساط مجتمعهم، كما يفقدون احترامهم لذاتهم نتيجة مشاعر الذنب التي تطاردهم بسبب أعمال العنف والجرائم التي ارتكبوها أثناء ارتباطهم بالفواعل غير الدولاتية المسلحة.

4.4.3. تأثير تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة على أمنهم الاجتماعي

- **أولا: تحدي لم شمل أسر الأطفال المجندين**

يؤكد **Wessels** أنه بمجرد انحسار النزاعات المسلحة الداخلية يواجه الأطفال الجنود تحديات جديدة لاستعادة أمنهم الإنساني على صعيد امكانية العودة إلى حياتهم المدنية، فمن الصعب لم شمل أسرهم التي نزحت أو قتلت أثناء الحرب.

- **ثانيا: تحدي الوصم والرفض من قبل مجتمعات الأطفال المجندين**

أخطر تهديد لاستعادة الأطفال المجندين سابقا لأمنهم الإنساني هو تعرضهم للوصم والرفض من قبل أسرهم ومجتمعاتهم، وذلك نتيجة لمشاركة هؤلاء الأطفال في أعمال العنف والجرائم الوحشية قسرا أو طوعا ضد مجتمعاتهم التي ترفض عودتهم.

إن مشاعر الغضب والرغبة في الانتقام التي تتملك مجتمعات الأطفال المرتبطين بالتنظيمات المسلحة، تتجلى بوضوح في اعتداءاتها المتكررة على معسكرات إعادة التأهيل للأطفال الجنود كشكل من أشكال الانتقام من الفظائع التي ارتكبوها ضدهم، علاوة على ذلك هنالك دلالة روحية تبرر هذا الوصم والرفض المجتمعي للأطفال الجنود، حيث ينظر إليهم على أنهم نجسين وتتملكهم أرواح الموتى، وهذه الأمراض الروحية تتجاوز الطفل الجندي لتضر بالمجتمع بأسره في حالة قبول عودته.

- **ثالثا: الوصم والرفض المجتمعي للأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة: نحو تجدد دورة التجنيد واستدامة العنف**

نتيجة للرفض والوصم المجتمعي، المعاملة القاسية التي يتلقاها الأطفال المجندون من مجتمعاتهم (Steinl , pp. 23-24)، يجد هؤلاء الأطفال أنفسهم بدون خيارات وبدائل لضمان أمنهم الإنساني، سوى الانخراط مجددا في صفوف الفواعل الغير الدولاتية المسلحة أو كمرتزقة، لصوص..، الأمر الذي يساهم في كسر السلام الهش ويساهم في زعزعة الاستقرار الأمني والإقليمي.

إن ضخ الأطفال الجنود المعاد توظيفهم في صفوف الفواعل غير الدولاتية المسلحة يؤدي إلى وقوع مستويات أكبر من الفظائع والانتهاكات البشرية، كما يطيل أمد هذه النزاعات مما يجعلها أكثر صعوبة واستعصاء في الحل (Jonasen, p. 325)، وبالتالي فإن الفشل في حماية الاطفال من التجنيد وإعادة التجنيد يمهد الطريق لدورات عنف مستمرة ومتجددة (G. Wessells, p. 2).

5. الجهود الدولية لحماية الأطفال من التجنيد العسكري: بين طموح النصوص وتحديات التنفيذ

5.1. حماية الاطفال من التجنيد العسكري في إطار الصكوك القانونية الدولية

لقد تم استحداث العديد من الأطر القانونية الدولية بهدف منع وإنهاء ممارسة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، فقد صدرت العديد من الأحكام التي تنظم الوضع القانوني للطفل المجند وتحدد أوجه الحماية المقررة له والواجبات والتدابير المفروض أن تتخذها أطراف النزاع المجندة للأطفال، وقد خضعت هذه الأطر القانونية لأشواط من التحيين والتحديث بما تفتضيه الظروف المتغيرة خاصة للنزاعات المسلحة.

5.1.1. البروتكولين الإضافيين 1977 لاتفاقيات جنيف الأربعة 1949

يوفر القانون الدولي الإنساني حماية واسعة للأطفال في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، حيث يستفيدون من الحماية العامة المقدمة لجميع المدنيين غير المشاركين في العمال العدائية، وبالنسبة للأطفال الجنود يضع البروتكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف الأربعة **1949** سلسلة من قواعد الحماية للأطفال الذين يشاركون مباشرة في الأعمال العسكرية (Children associated with armed forces or armed groups, p. 210).

وقد بادرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام **1971**، بعدما تبين قصور وعجز اتفاقيات جنيف الأربعة **1949** في معالجة إشكالية تجنيد الأطفال بصياغة مشروعين كمحصلة لنقاشات دارت في **مؤتمر جنيف الديبلوماسي** بدوراته الأربعة، وتكللت تلك الجهود باعتماد البروتكولين الإضافيين

الصادرين في**10 يونيو 1977**، اللذان يؤكدان على الحضر التام والقاطع لمشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة، حيث نصت **الفقرة الثانية المادة 77** من البروتكول الإضافي الأول على:

" إلزام أطراف النزاع باتخاذ التدابير الممكنة التي تكفل عدم اشتراك الأطفال الذين لم يبلغوا سن 15 عاما في الأعمال العدائية بصورة مباشرة، وعلى هذه الأطراف بالتحديد الامتناع عن تجنيد هؤلاء الصغار في قواتها المسلحة ويجب على أطراف النزاع في حالة تجنيد هؤلاء ممن بلغوا سن 15 عاما ولم يبلغوا سن 18 عاما أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سنا"

ونص البروتكول الإضافي الثاني على أنه في النزاعات المسلحة غير الدولية الداخلية "**لا يجوز تجنيد الأطفال دون سن 15 عاما في القوات أو الجماعات المسلحة ولا يجوز السماح باشتراكهم في العمليات العدائية** ".

يعتبر البروتكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف الأربعة **1949** بمثابة إضافة نوعية للقانون الدولي الإنساني، إذ يعتبران من أولى الاتفاقيات التي تعترف بوضع حماية خاصة للأطفال الجنود في النزاعات الدولية والداخلية.

كما أنهما قد كفلا حماية خاصة للأطفال الجنود الأسرى والمدانين بإسقاط المسؤولية الجنائية عنهم وذلك انطلاقا من **الفقرة 3 للمادة 77** في البروتكول الإضافي الأول الذي ينص على:

" إذا حدث في حالات استثنائية أن اشترك الأطفال ممن لم يبلغوا سن 15 عاما في الأعمال العدائية بصورة مباشرة، ووقعوا في قبضة الخصم، فإنهم يضلون مستفيدين من الحماية الخاصة التي تكفلها هذه المادة، سواء أكانوا أسرى حرب أم لم يكونوا "(النادي، 2019)

5.1.2. اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل

لقد بذلت مجددا جهود دولية حثيثة لإعداد مشروع اتفاقية حقوق الاطفال التي حققت إجماعا دوليا على حقوق الطفل وإقبالا على التصديق عليها، حيث نصت اتفاقية حقوق الطفل في **المادة 38** على قواعد توجيهية بشأن تورط الاطفال في النزاعات المسلحة التي تتعهد الدول الأطراف بموجبها بما يلي:

الفقرة الثانية "**تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عمليا لكي تضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم يبلغ سنهم 15 سنة اشتراكا مباشرا في الحرب**".

الفقرة الثالثة " **تمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أي شخص لم يبلغ سن 15 سنة في قواتها المسلحة، وعند التجنيد من بين الأشخاص الذين بلغ سنهم 15 عاما ولم يبلغ 18 عاما يجب على الدول الأطراف أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سنا**" (اتفاقية حقوق الطفل).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة أثناء إعداد مشروع الاتفاقية لرفع سن مشاركة الأطفال في العمليات العسكرية إلى سن **18 عاما**، إلا أنه لم يتم إحراز أي تقدم بهذا الخصوص، وذلك لأن بعض الدول أثناء المناقشات حول إعداد **المادة 38** أثارت الحجج نفسها أثناء المؤتمر الديبلوماسي للبروتكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف الأربعة **1949** فيما يخص السن والتدابير الممكنة الواجب اتخاذها من طرف الدول الأطراف.

ويظهر في مواد اتفاقية حقوق الطفل تناقض واضح وصريح حيث أن **المادة الأولى** عرفت الطفل على أنه كل شخص لم يبلغ **سن 18**، في حين أنها طلبت من الدول الأطراف عدم تجنيد كل طفل دون **سن 15**، ومعنى ذلك أنه أثناء المرحلة العمرية المتراوحة بين **15**و**18** يسمح بتجنيد الطفل وهو مازال طفلا حسب **المادة الأولى** من هذه الاتفاقية، ونتيجة لهذا التردد الدولي في رفع سن تجنيد الأطفال اتسعت عملية اشراكهم في الحروب والنزاعات بشكل لم يسبق له مثيل (النادي).

5.1.3. البروتكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الاطفال في النزاعات المسلحة

دفعت الوضعية الكارثية للأطفال الجنود في النزاعات المسلحة المجتمع الدولي للتحرك مجددا واستحداث مبادرة هي الأولى من نوعها في إطار منظمة الأمم المتحدة بعد سنوات قليلة فقط من دخول اتفاقية حقوق الطفل حيز التنفيذ ، وهي البروتكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة **2000** ، والذي دخل حيز التنفيذ في عام **2002** بمصادقة **143**دولة عليه، حيث يعتبر انتصارا لجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية التي بذلت طوال فترة التسعينات قصارى جهدها لتعزز مسألة حماية الاطفال من التجنيد والاشتراك في النزاعات (النادي)، فهو يحث الأطراف المتنازعة على حضر التجنيد العسكري الطوعي والإجباري المباشر للأطفال دون **سن 18**كما جاء في نص كل من :

المادة 1" تتخذ جميع الأطراف جميع التدابير الممكنة عمليا لضمان عدم إشراك قواتها المسلحة الذين لم يبلغوا الثامنة عشر من العمر اشتراكا مباشرا في الأعمال الحربية "

المادة 2"تكفل الأطراف عدم خضوع الأشخاص اللذين لم يبلغوا 18 من العمر التجنيد الإجباري في قواتها المسلحة "

وبالنسبة لتجنيد الأطفال في صفوف الجماعات المسلحة فقد نصت **المادة 4:**

الفقرة الاولى " **لا يجوز أن تقوم المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة لأي دولة في أي ظرف من الظروف بتجنيد واستخدام الأشخاص دون سن 18 في الأعمال الحربية"**

الفقرة الثانية "**تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عمليا لمنع هذا التجنيد والاستخدام بما في ذلك اعتماد التدابير القانونية اللازمة لحضر هذه الممارسات**".

كما أن البروتوكول الاختياري ألزم في **المادة 7**الدول بالتعاون واتخاذ التدابير الملائمة بهدف إعادة تأهيل وإدماج الأطفال المجندين في مجتمعاتهم (هيل، 2000).

ما يمكن أن يأخذ على البروتكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة أنه كغيره من البروتكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف الأربعة واتفاقية حقوق الطفل التي تمنع تجنيد الاطفال وتقدم الحماية لهم فقط فيما يتعلق باشتراكهم المباشر في الأعمال العدائية، في حين أنه على أرض الواقع يشارك الأطفال بصورة غير مباشرة في هذه الأعمال العسكرية بجمعهم للمعلومات، نقل الاوامر، الذخائر و التجسس، ولا حاجة للقول أن أداء هذه الأدوار يعرض أيضا أمنهم الانساني للخطر والانتهاك بالقدر الذي لا يقل أهمية عما يمكن أن يتعرضوا له أثناء أداءهم أدوار مباشرة في النزاعات المسلحة (النادي).

5.2. دور منظمة الأمم المتحدة في حماية الأطفال من التجنيد العسكري

وجد المجتمع الدولي نفسه في ظل واقع الإشراك المتزايد للأطفال في العمليات العسكرية ملزما بالتدخل السريع لوضع حد لهذه الممارسات، وقد أخذت هذه المبادرات مسارات واتجاهات عديدة ومتكاملة كحملات التوعية للمنع والوقاية من خطر التجنيد، التفاوض والحوار مع الأطراف المجندة للأطفال سواء كانت حكومات أو تنظيمات مسلحة، الدعم المادي لبرامج التسريح، نزع السلاح وإعادة دمج الأطفال في الحياة المدنية..، فضلا عن استحداث هيئات دولية وإقليمه مخصصة للأطفال المتأثرين بالنزاع.

❖ أولا: تقرير غراسا ميشال "أثر النزاع المسلح على الأطفال

اتجهت منظمة الأمم المتحدة بالتوازي مع الحملة التي قادتها لتطوير إطار قانوني دولي لحماية الأطفال وحقوقهم من الانتهاك (Bai Kargbo, p. 486)، من خلال القرار **157/48** الذي أصدرته

الجمعية العامة بتاريخ **ديسمبر 1993** إلى تعيين **غراسا ميشال** كخبيرة مستقلة لدراسة تأثير النزاعات المسلحة على الأطفال، وفي عام **1996** قدمت تقريرها إلى الجمعية العامة والموسوم بـ " **أثر النزاع المسلح على الأطفال**"(Khound & Kumar, p. 152).

كان هذا التقرير بمثابة إضافة نوعية، فقد أحدث تحولا دوليا باتجاه الاعتراف بالدور الذي يلعبه الأطفال الجنود في النزاعات، حيث قدم صورة شاملة عن وضعية الأطفال الجنود وسلط الضوء على التأثير غير المتناسب للحروب على الأطفال وحددهم بوصفهم **الضحايا الرئيسيون** (The mandate of the Special Representative, p. 2)، كما أظهر أوجه القصور والمآخذ التي تعتري اتفاقيات السلام، حيث أنها لا تتضمن تدابير محددة لتسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم ، وذلك راجع إلى إخفاء و عدم رغبة القادة العسكريون في الاعتراف بالدور الذي يلعبه الأطفال الجنود في النزاعات المسلحة، وهذا يعني أن احتياجاتهم في التعافي وإعادة الإدماج تتجاهل عمدا (Mukhar, p. 88).

❖ **ثانيا: مجلس الأمن**

استحدثت الجمعية العامة في عام **1997** مكتب **الممثل الخاص للأمين العام الخاص بالأطفال والنزاع المسلح**، إثر ما قدمته **غراسا ميشال** في تقريرها من توصيات تعبر حاسمة للغاية، فقد تم تعيين **السيد أولاراأتونو** لهذه المهمة، حيث عمل مكتبه بمعية شركاءه من وكالات الأمم المتحدة كاليونيسف على:

1- رفع مستوى الوعي بمحنة واحتياجات الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة.

2-جمع المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الأطفال من **خلال آلية الرصد والإبلاغ والفريق العامل التابع لمجلس الأمن** اللذين تم إنشاؤهما في **2005** (The mandate of the Special Representative, pp. 2-6)، وبعد ذلك يتم رفع التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لمجلس الأمن، الذي عمل على تحيينه عقب سلسلة القرارات التي وجهها إلى للأمين العام على التوالي **1379**(**2001**)، **1882**(**2009**)، **1998**(**2011**)، **2225**(**2014**) ، حيث طلب منه بادئ ذي بدء أن يحدد ويدرج أطراف النزاع المجندة للأطفال في تقريره السنوي، ثم دعاه لإدراج الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها أطراف النزاع والتي تكون سببا لإدراجهم في تقريره السنوي من قتل وتشويه ، عنف جنسي، الهجوم على المدارس والمستشفيات، اختطاف الأطفال.... (The mandate of the Special Representative, p. 3)

3-القيام بحملات مشتركة مع المنظمات الإنسانية غير الحكومية كمنظمة إنقاذ الطفولة ونداء جنيف، واليونسف كحملة " **أطفال لا جنود**" لدعوة أطراف النزاع للتصديق على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والبروتكول الاختياري بشأن إشراك الاطفال في النزاعات المسلحة والالتزام بالقانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى التفاوض المستمر مع أطراف النزاع (Shamsi, p. 55) بناء على طلب مجلس الأمن في قراره **1460** الصادر في سنة **2003** في سياق ما يسمى بـ" **خطة العمل** " التي تتمثل في التزام مكتوب موقع بين منظمة الأمم المتحدة وأطراف النزاع يتضمن تدابير ملموسة ومحددة زمنيا لمنع وإنهاء هذه الممارسات، حيث تلتزم بموجبها بالحقوق العالمية للطفل ومعايير الحماية المحددة في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والبروتكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (The mandate of the Special Representative, p. 3).

خاتمة:

أفرز توطن الصراعات المسلحة الداخلية وتغلغلها في الدول والمجتمعات الإفريقية، انتشارا واسعا لظاهرة تجنيد الأطفال من طرف الأطراف المتنازعة خاصة الفواعل غير الدولاتية المسلحة، وبدورها تشكل هذه الظاهرة معضلة أمنية متعددة الأبعاد تعيق مسار إعادة بناء السلم والأمن في هذه المجتمعات، بالنظر إلى تأثيراتها الممتدة على الأمن الإنساني للأطفال والمجتمعات الإفريقية على حد سواء.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات هي كالتالي:

نتائج الدراسة:

1- النزاعات اللاتماثلية في إفريقيا أضحت مسرحا تتسابق فيه الأطراف المتنازعة من حكومات وتنظيمات مسلحة على تجنيد الأطفال في العمليات العسكرية بشكله القسري أو الطوعي، هذا الأخير يبقى خيارا مضللا واضطراريا للأطفال في ظل انهيار المنظومة الأمنية وعجز الدول عن الوفاء بالمتطلبات الأمنية لمواطنيها.

2- تجنيد الأطفال ظاهرة تتجاوز الحدود بين الجنسين باتجاه اشراك الفتيات في أدوار موازية لأطفال الذكور والمقاتلين البالغين، والأكثر من ذلك استغلالهم في أبشع صور العنف الجنسي بما يحمله من مخاطر الحمل، الأمومة المبكرة والرفض الوصم المجتمعي لهن، الأمر الذي يستدعي التركيز عليهن في اتفاقيات السلام وبرامج التسريح، نزع السلاح وإعادة الإدماج.

3- تلاعب الفواعل غير الدولاتية العنيفة ببراءة الأطفال وميزاتهم في سبيل تخريج أجيال من الأطفال

الإرهابين الذين يؤدون أدوار موازية و أخطر من البالغين الذين يعزفون عنها لأدراكهم لمدى خطوتها على حياتهم كالعمليات الانتحارية، لتؤثر هاته الأدوار في مجملها على أمنهم الإنساني بجل أبعاده، وتعتمد هذه التنظيمات المسلحة في سبيل تجنيدهم وضمان خضوعهم وولاءهم لها على أساليب ممنهجة ومدروسة تتراوح بين الترهيب والترغيب بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية القريبة والبعيدة المدى.

4- أضحى الأطفال المجندون بمثابة **فاعل جديد** يكرس لحدة، تجدد واستدامة دورات العنف والنزاع المسلح في ظل ممارسات الرفض والوصم المجتمعي التي لا تترك خيار لهؤلاء الأطفال سوى العودة والانخراط مجددا في صفوف الفواعل غير الدولاتية المسلحة أو كمرتزقة ولصوص ....

5- على الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي في سبيل الحد من تجنيد الاطفال بالتحديث الدائم للصكوك القانونية الدولية في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان على الأقل من الناحية النظرية، إلا أنها لم ترقى إلى المستوى الذي يمكنها من إسعاف الأطفال الجنود لافتقارها لخاصية التنفيذ والإلزام، فضلا عن كون الفاعل غير الدولاتي العنيف كيان غير شرعي لا يستجيب لهذه المواثيق والمؤسسات الدولية.

6- هنالك مساعي حثيثة وناجحة خاضتها الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بمعية المنظمات الدولية غير الحكومية الإنسانية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أسفرت عن استجابة الجماعات المسلحة لمبادرات التوعية والتعريف باتفاقيات حقوق الإنسان والأطفال بشكل خاص وحثها على المصادقة عليها، بل والتفاوض والحوار معها في إطار تسريح، نزع سلاح وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بهذه التنظيمات المسلحة.

التوصيات:

1– إن القضاء على ظاهرة الأطفال المجندين من طرف الجماعات المسلحة والقوات النظامية يبقى رهينا بالقدرة على تجاوز مربع النزاعات والتحول باتجاه ممارسات ديمقراطية أكثر عدالة في توزيع الثروة وإدارة التعدد الاثني، وتستجيب لحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات بالشكل الذي يكرس لبناء سلام إيجابي في مجتمعات ما بعد الصراعات.

2– بموجب أن الفاعل غير الدولاتي المسلح هو كيان غير شرعي وغير معترف به وأيضا لا يستجيب للأطر القانونية الوطنية والدولية، فمن الأفضل التعامل معه من خلال:

أ– انصراف الدول والشركات المتعددة الجنسيات عن مصالحها الاستراتيجية وتبني إرادة سياسية

مشتركة تستجيب لضغوطات المنظمات الدولية غير الحكومية الإنسانية لفرض عقوبات دولية كتعليق التجارة من مبيعات الأسلحة، الماس والنفط في إطار اقتصاد الحرب مع هذه الفواعل في سبيل الضغط عليها لتسريح الأطفال المجندين في صفوفها.

ب– تدعيم الأطر القانونية والقرارات الدولية الخاصة بحماية الأطفال الجنود في إطار منظمة الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية بآليات القوة القسرية (تفعيل الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة) لإلزام الأطراف المتنازعة بالانصراف عن ممارسة تجنيد الأطفال كون أنها أضحت تهديدا وجوديا ومستقبليا للأمن والسلم الدوليين.

3– تجاوز تهميش قضية الأطفال الجنود من ذكور أو إناث في الدراسات الأمنية واتفاقيات السلام بما في ذلك برامج إعادة التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج.

4– تكيف حملات التوعية للمجتمعات لدفعها نحو التخلي عن الرفض الوصم للأطفال المرتبطين بالتنظيمات المسلحة ودعمهم باتجاه قبول عودتهم إعادة توطينهم.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع العربية:

1. 300 ألف طفل مجند بالعالم. (31 5, 2009). تاريخ الاسترداد 03 10, 2020، من الجزيرة نت: https://bit.ly/3iXvG6k

2. اتفاقية حقوق الطفل. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد :21 09, 2020، من مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: https://bit.ly/3cgtuo8

3. التقرير السنوي: الأطفال تحت رحمة أعمال لا وصف لها من العنف في ظل النزاعات وارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة في عام ٢٠١٧. (14 07, 2018). تاريخ الاسترداد :22 09, 2020، من: Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children Affected by Armed Conflict: https://bit.ly/303qc2K

4. الفاعلون من غير الدول. (17 11, 2015). تاريخ الاسترداد: 12 08, 2015،من: UltraSawt: https://bit.ly/3mIUqBJ

5. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (10 12, 2017). حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. تاريخ الاسترداد : 21 09, 2020، من اللجنة الدولية للصليب الاحمر: https://bit.ly/3kuCN6O

6. جاسم محمد. (13 03, 2015). الانتحاريون الصغار .. إرث تنظيم داعش وللأمد البعيد. تاريخ الاسترداد: 20 09, 2020، من مجلة المجلة: https://bit.ly/2ZUKZpb

7. داليا عريان. (14 03, 2019). تجنيد الأطفال.. سلاح التنظيمات الإرهابية الأخير والأخطر. تاريخ الاسترداد: 20 09, 2020، من العين الاخبارية: https://bit.ly/33Gp9GS

8. دانيال هيل. (30 09, 2000). البروتوكول الإختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة الملحق باتفاقية حقوق الطفل. تاريخ الاسترداد 21 09, 2020، من اللجنة الدولية للصليب الأحمر: https://bit.ly/2FHKLea

9. رؤوف بوسعدية . (15 06, 2017). "دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية الأطفال زمن النزاع المسلح". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 1(8)، ص.ص57-72

10. سارة بجاوي. (5 11, 2018). المركز القانوني للطفل أثناء النزاعات المسلحة. تاريخ الاسترداد: 13 07, 2020، من المعهد المصري للدراسات: https://bit.ly/33QgW2P

11. شذى ظافر الجندي . (17 03, 2017). الأطفال في النزاعات المسلحة (الجنود الأطفال). تاريخ الاسترداد : 20 09, 2020، من شبكة جيرون الإعلامية – سورية التي تشبهنا: https://bit.ly/3hTbQrv

12. طاهر هاني. (12 02, 2020). إنفوغرافيك: 300 ألف طفل حملوا السلاح وشاركوا في الحروب والنزاعاتفي 2019. تاريخ الاسترداد: 03 09, 2020، من فرانس 24: https://bit.ly/3cfrjkx

13. عبد السلام معزيز. (27 نوفمبر, 2016). "تجنيد الأطفال في افريقيا: بين واقع الظاهرة وحتمية الحماية". المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، 14(02)،ص.ص139-159

14. مبادئ باريس قواعد ومبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. (2017). تاريخ الاسترداد 24 09 ,2020، من Save the Children International: https://bit.ly/349Il07

15. محمد السعد. (09 07, 2018). الانكشارية جريمة في حق الطفولة والإنسانية. تاريخ الاسترداد : 09 09, 2020، من الوطن أون لاين: https://bit.ly/3iMJEbh

16. محمد النادي. (17 10, 2019). الأطفال الجنود في ظل القانون الدولي الإنساني. تاريخ الاسترداد: 10 03, 2020، من معكم: https://bit.ly/3hYQvxf

17. محمد خيري الجامعي. (01 09, 2014). تجنيد الأطفال سلاح فتاك بأيدي جماعات الإسلام السياسي. تم الاسترداد 27,09,2020 من صحيفة العرب: https://bit.ly/2FUmiC4

18. مروة صبحي منتصر . (15 01, 2020). عسكرة الطفولة: أسباب وأبعاد تجنيد صغار السن في الصراعات العربية. تاريخ الاسترداد 17 03, 2020، من مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: https://bit.ly/3kzyiI1

19. مصطفى شفيق علام. (01 03, 2018). حقائق صادمة: الأطفال المجندون.. وقود الصراعات الداخلية في إفريقيا. تاريخ الاسترداد: 20 05, 2020، من قراءات أفريقية: https://bit.ly/3cnBWlF

20. هيفاء زعيتر. (28 08, 2016). "الأطفال الجنود": ما العمل لكي لا نجد أنفسنا مع وحوش؟ تاريخ الاسترداد: 14 07, 2020، من رصيف 22: https://bit.ly/32PSTSB

21. يوسف بوفيجلين. (31 08, 2016). تجنيد الأطفال – وقود حرب سهل يشتعل لأجيال. تاريخ الاسترداد: 19 03, 2020، من: DW: https://bit.ly/3j2efSt

المراجع بالأجنبية

1. Bai Kargbo, F. (1999). International Peacekeeping and Child Soldiers:Problems

of Security and Rebuilding. *Cornell International Law Journal, 32*(3) ,P.P 486-496 Retrieved from https://bit.ly/3iOqlhN

2. Bakak, Z., & Hinkkainen, K. (2016, 04 26). Do Child Soldiers Influence UN Peacekeeping? *International Peacekeeping, 23*(4) ,P.P 1-10 Retrieved from https://bit.ly/2ZUPzDK

3. Blessings Kakhuta- Banda, F. (2014). The Use of Child Soldiers in African Armed Conflicts: A Comparative Study of Angola and Mozambique(Master thesis). Johannesburg, the Faculty of Humanities and Social Sciences, the University of the Witwatersrand. Retrieved from https://bit.ly/2ZZh9Qk

4. *Chapter Nine Child Soldiers* من ,2020 فيفري 15 تاريخ الاسترداد. (بلا تاريخ). Chapter Nine Child Soldiers: https://bit.ly/2RJnPgU

5. *Children associated with armed forces or armed groups*. (n.d.). Retrieved 02 11, 2020, from Children associated with armedforces or armed groups: https://bit.ly/3iPxhem

6. G. Wessells, M. (2011). *The Recruitment and Use of Girls in Armed Forces and Groups in Angola: Implications for ethical research and reintegration.* Save the Children International. Retrieved from https://bit.ly/35T5WUZ

7. Jonasen, M. (2009). Child Soldiers in Chad A Policy Window for Change . *intersections online, 10*(1) ,P.P 309-329 Retrieved from https://bit.ly/33RKQny

8. Khound, U., & Kumar, S. (2013,). Norm vs Deviation:The Problem of Child Soldiering. *Jindal Journal of International Affair, 3*(1) ,P.P145-162 Retrieved from https://bit.ly/35Y6IjH

9. M.Singer, P .(2001, 12 01). *Caution: Children at War*. Retrieved ,09 02,2020 from brookings: https://brook.gs/364NwRB

10. M.Varkpeh, P. (2016). FACTORS INFLUENCING THE USE OF CHILD SOLDIERSIN ARMED CONFLICTS: PERSPECTIVES ON LIBERIAAND A WAY FORWARD FOR FUTURE WARS(Master thesis). Fort Leavenworth, Kansas, the Faculty of the U.S. ArmyCommand and General Staff College. Retrieved from https://bit.ly/2FWRQHw

11. Marković, D. (2015,). *child Soldiers: Victims or War Criminals?-criminal responsibility and prosecution of child soldiers under international criminal law.* Retrieved 03 17, 2020, from RAUN: https://bit.ly/3kzYToy

12. MONUSCO. (24 October 2013). *Child Recruitment by Armed Groups in DRC From January 2012 to August 2013.* Retrieved from https://bit.ly/3coYVMR

13. Mukhar, R. (2014). Child Soldiers and Peace Agreements. *Annual Surveyof International & Comparative Law, 20*(1) ,P.P73-100 Retrieved from https://bit.ly/2FUudzB

14. O.Ensor, M. (2013). Participation under Fire: dilemmas of reintegrating child soldiers involved in South Sudan's armed conflict. *Global Studies of Childhood, 3*(2) ,P.P153-162 , from https://bit.ly/32RqiMH

15. Pauletto, E., & Patel, P. (2016), Challenging Child Soldier DDR Processes and Policies in the Eastern Democratic Republic of Congo. *Journal of Peace, Conflict and Development*(16) ,P.P35-57

16. Save the Children International. (2018). *The War on Children: Time to end grave*

violations against children in conflict. Retrieved from https://bit.ly/33NQjvD

17. Shamsi, P. (2017). Children in Armed Conflict.Child recruitment and education in regions controlled by armed groups in Syria and Iraq. *La rivista DEP. Deportate, esuli, profughe*(34) ,P.P43-63 Retrieved from https://bit.ly/2HkWobb

18. Steinl , L. (2017, August). Child Soldiers as Agents of War and Peace: A Restorative Transitional Justice Approach to Accountability for Crimes Under International Law (International Criminal Justice Series. *International Criminal Justice Series, 1*

19. *The mandate of the Special Representative.* (n.d.). Retrieved 02 14, 2020,from office of the Special Representative of the Secretary General for Children and Armed Conflict: https://bit.ly/2ZTcaR2

أثر جائحة كوفيد 19 على وضعية المهاجرين لأسباب بيئية في منطقة الساحل

The impact of the covid 19 pandemic on the situation of refugees for environmental reasons in the Sahel region

حداد مريم

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، haddad.meriem@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 تاريخ القبول: 2021/06/16 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

شهدت الأرض تغيرات جمة في نظمها البيئية أفرزت تداعيات على سبل عيش السكان، وعرفت منطقة الساحل تغيرات مناخية شملت حدوث موجات الجفاف وتعرضت الأراضي الزراعية للتصحر وانحسرت الأقاليم الرعوية مما أهلك الثروة الحيوانية والنباتية وأضعف أمنها الغذائي لاسيما بالنظر لارتفاع النمو السكاني، كما تشرد الفياضانات سنويا مئات الآلاف من الأشخاص ويقع هذا في خضم تحديات أمنية فعلية تشهدها المنطقة. هذا الوضع المعقد دفع بالسكان إلى النزوح نحو المناطق الرطبة ما خلق بدوره صراعات مع المجتمعات المستقبلة، خاصة وأن المهاجر البيئي لا يتمتع بذات الحماية القانونية المكفولة للاجئين وفقا لاتفاقية سنة 1951، ويعيش المهاجرون البيئيون في الساحل ظروفا قاسية فاقمت من حدتها جائحة كوفيد 19، حيث أدت الاجراءات الوقائية للحد من الجائحة إلى غلق الحدود أما المهاجرين البيئيين ومنعت عودتهم الطوعية مما أدى إلى اكتظاظ مراكز استقبال اللاجئين وضاعف العدوى بالفيروس كما تفاقمت حدة ضعف الأمن الغذائي لتراجع التجارة الحدودية وتراجع المساعدات الانسانية وهو وضع أرهق السياسات الصحية للدول المستقبلة.

كلمات مفتاحية: التغير البيئي، الهجرة البيئية، الساحل، جائحة كوفيد 19، التحديات الأمنية

Abstract:

The planet has experienced major changes in its ecosystems that have affected the livelihoods of populations, the Sahel region has experienced these climate

changes such as drought, desertification and degradation of pastures causing the destruction of livestock and plants and the decline in its food security, especially in view of the strong demographic growth, also hundreds of thousands are homeless because of the floods all this is accompanied by enormous security challenges. This complex situation has encouraged populations to migrate en masse to wetlands, which in turn creates conflicts with host communities, especially that the environmental immigrant does not benefit from the same legal protection guaranteed to refugees according to the 1951 convention, environmental migrants live in the Sahel in difficult conditions, exacerbated by the Covid 19 pandemic, because preventive measures to reduce the pandemic have closed the borders, while environmental migrants have prevented their voluntary return, which led to overcrowding in refugee reception centers and doubled infection with the virus, food insecurity has also worsened due to the decline in border trade and the drop in humanitarian aid, a situation which puts a strain on the health policies of host countries.

Keywords: Climate Change; Environmental Migration; Sahel; Covid 19 Pandemic; security challenges.

المؤلف المرسل: حداد مريم

1. مقدمة:

تعد الهجرة ظاهرة إنسانية، إلا أنها لا تمثل في الواقع إلا حالة استثنائية فبحسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2020 فإن ما يقارب 94 بالمئة من السكان في العالم يقيمون في الدول التي ولدوا فيها وتتعدد أسباب الهجرة التي قد تكون طوعية من أجل العمل أو الدراسة كما قد تكون الهجرة قسرية ناتجة عن أسباب قاهرة، وفي سياق الحرب العالمية الأولى نزح ملايين الأشخاص هربا من ويلات الحرب وسعى المجتمع الدولي آنذاك إلى توفير إطار قانوني لحماية هؤلاء النازحين وتم ذلك من خلال المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 1951.

وبفعل التغيرات البيئية التي مست الأنظمة الإيكولوجية أصبحت حياة السكان وكذا سبل عيشهم مهددة في عدة مناطق من العالم، مما أجبر بعضهم على التنقل خارج ديارهم أملا في الوصول إلى ظروف عيش أكثر ملائمة وهو وضع غالبا ما يترافق مع انتشار للعنف، وتوسعت بذلك أسباب الهجرة القسرية لتشمل أسبابا ذات طابع بيئي، وغالبا ما يصطدم المهاجرين والنازحين لأسباب بيئية بثغرات قانونية في القانون الدولي الذي لا يعتبرهم بمثابة لاجئين ولذلك لجأت المنظمات الدولية التي تعنى بقضايا الهجرة إلى استخدام عبارة " التنقل البشري في سياق تغير المناخ" لتمييز المهاجر البيئي عن اللاجئين لأسباب سياسية أو دينية أو غيرها.

وتعد منطقة الساحل واحدة من بين أكثر مناطق العالم تأثرا بالتغيرات البيئية، فبحكم الموقع الفلكي للساحل فهو يتواجد في المناطق الأكثر سخونة في العالم، وقد تعرضت المنطقة لموجات جفاف شديدة خلال النصف الثاني من القرن الماضي قضت على نظم العيش لسكان الساحل، وبالرغم من تراجع حدة هذه الموجات لا يزال الساحل يعاني من الجفاف والتصحر وما ينجر عنهما من حدوث للفياضانات، وتترافق هذه الوضعية مع انتشار لتحديات أمنية مركبة في الساحل تقودها أساسا جماعات مسلحة متطرفة وأخرى إجرامية أو انفصالية في ظل فشل الدولة اقتصاديا وسياسيا وتنمويا وتعدد

التدخلات الأجنبية مما شجع الهجرة البيئية وهو ما عمق بدوره الوضع الأمني المتردي في الساحل حيث غالبا ينتج عن هذه الهجرات مواجهات عنيفة بين المهاجرين البيئيين والمجتمعات المستقبلة خاصة حول العقار الزراعي.

وقد اجتاح العالم منذ أواخر سنة 2019 جائحة كوفيد 19، والتي شهدت عدة موجات وتحورات لهذا الفيروس مما أودى بحياة الملايين حول العالم، وكان لهذه الجائحة الأثر الجلي على منطقة الساحل سواء على الوضع الصحي الهش بالأساس أو على المهاجرين البيئيين في هذه المنطقة.

وتحاول الدراسة التطرق إلى الاشكالية التالية: **ماهي انعكاسات جائحة كوفيد 19 على وضعية المهاجرين البيئيين في منطقة الساحل؟**

فرضيات البحث:

1. توسع التغيرات البيئية في منطقة الساحل فاقم من تردي الوضع الانساني الهش في المنطقة.
2. كلما تعاظم التغير البيئي في الساحل كلما ارتفع التوجه نحو الهجرة البيئية
3. انتشار جائحة كوفيد 19 زاد من تعقيد وضعية المهاجرين البيئيين في منطقة الساحل.

وللإجابة على الاشكالية المطروحة وكذا التحقق من صحة الفرضيات من عدمه تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى مبحثين، الأول يتطرق لتداعيات التغيرات البيئية على البشر مما يدفع الأشخاص إلى الهجرة، مع تحديد تأثير التغيرات البيئية في منطقة الساحل وكذا الهجرة لأسباب بيئية باعتبارها محصلة لتداعيات هذه التغيرات.

أما المبحث الثاني فيتطرق إلى دوافع الهجرة البيئية بين الحتمية والطوعية مع السعي لتوضيح الوضعية القانونية للمهاجر البيئي، وكذا وضعية المهاجرين البيئيين في منطقة الساحل مع محاولة إبراز تعقيد الاجراءات الاحترازية للحد من انتشار جائحة كوفيد 19 لوضعية هؤلاء المهاجرين.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى تناول موضوع الهجرة البيئة في منطقة الساحل وفقا للظروف العالمية الراهنة والتي تعد جائحة كوفيد 19 أهم ما يميزها من خلال إبراز تأثير الجائحة على المهاجرين في منطقة الساحل الذين غالبا ما يهاجرون لأسباب بيئية.

منهجية البحث:

المنهج القانوني: اهتمت الدراسة بالجانب القانوني لظاهرة الهجرة البيئية والذي يعد حجر الزاوية في تحديد المركز القانوني للاجئ البيئي وما يترتب عن ذلك من حقوق غير أن هذه المحاولات غالبا ما تصطدم مع المواقف السياسية للدول المضيفة للاجئين.

المنهج التاريخي: تم اعتماده لاسيما فيما يخص إبراز تطور الظواهر البيئية في منطقة الساحل لاسيما ففيما يخص موجات الجفاف التي ضربت المنطقة ومخلفاتها التي لاتزال تنتج تداعياتها إلى حد الساعة.

المنهج الإحصائي: تضمنت الدراسة منهج احصائي للمقارنة بين تطور عدد المهاجرين والنازحين لأسباب بيئية، وما لذلك من دلالات هامة في دراسة تطور الظاهرة وتعاظم خطورتها.

2. التغير البيئي في الساحل والهجرة :

يتطرق هذا المبحث إلى التغير البيئي وتداعياته الاقتصادية والسياسية والأمنية مما يدفع بالسكان إلى الهجرة مع إبراز تأثيرات تغير المناخ على منطقة الساحل.

2 .1 التغير البيئي : أسبابه ، مظاهره وانعكاساته

تمثل البيئة الإطار الحيوي للبشرية حيث تدور فيه مختلف صور الحياة فهي توفر مقومات البقاء لجميع الكائنات الحية، وتتعدد تعريفات البيئة بحسب مجال الدراسة إذا ما كانت جغرافية، اجتماعية، اقتصادية وسياسية (الريفي، 2015، صفحة 15) وبصفة عامة يمكن القول أن البيئة تهتم بجميع الكائنات الحية والجماد (طراف، 1998، صفحة 15)، فالبيئة هي "مجموعة الظروف والأحوال السائدة في الحيز الذي يعيش ويعمره الإنسان وتؤثر عليه وعلى صحته وعلاقاته وحالته النفسية" (زبيري، 2013-2014، صفحة 13).

عالميا، حدثت تغيرات جمة في الأنظمة البيئية عرُفت بالاضطرابات البيئية والتي تجد أسبابها الأولى في إفرازات الثورة الصناعية في أوروبا، ويقصد بها تلك التغيرات الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية في النظام الإيكولوجي التي تجعله بشكل مؤقت أو دائم غير مناسب للحياة البشرية (عبد المجيد، 2019، صفحة 6)، ومن مظاهر هذه التغيرات ارتفاع درجات الحرارة مما يؤدي إلى إلغاء نظام الفصول الأربعة والتوجه نحو نظام الفصلين هما الصيف والشتاء، إضافة إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض بمعدل 5 درجات كل عشرين سنة (طراف، 1998، صفحة 31)) ونجم عن هذه التغيرات كوارث هيدرولوجية كالفيضانات، وكوارث مناخية مثل الجفاف والعواصف وكذا كوارث الجيوفيزيائية تمثلها الزلازل، ومن بين المناطق الأكثر تضررًا من هذه التغيرات تلك المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية وهي المناطق ذات المناخ الأكثر سخونة وجفافا، منها منطقة الساحل والقرن الأفريقي (le Centre d'Information sur l'Eau).

وغالبا مت تترافق التغيرات البيئية مع اضطرابات اقتصادية وسياسية واجتماعية، وحسب تقارير معهد الاقتصاد والسلام فإن 1.2 مليار شخص يعيشون في 31 دولة لا تتمتع بالمرونة اللازمة لتحمل التهديدات البيئية كما أن 19 دولة من بين هذه الدول تواجه تهديدات متعددة ومتنوعة، على غرار نقص المياه والغذاء والعرضة لحدوث الكوارث الطبيعية، كما تصنف من بين أقل 40 دولة تعاني من اللأمن في العالم (JON, 2020) .

2.2 تداعيات التغير البيئي على الوضع الانساني في منطقة الساحل

أولا: الساحل مقاربة بيومناخية – جيوسياسية

تقع منطقة الساحل بين الصحراء الشمالية والسافانا جنوبا وهي منطقة قاحلة ذات حدود مسامية ومقيدة بمناخها، ومن زاوية مؤسساتية، يطلق مصطلح دول الساحل على الدول الأعضاء في اللجنة متعددة الدول لمكافحة الجفاف في الساحل التي تم تأسيسها في بداية السبعينات من القرن الماضي عقب موجة الجفاف الكبرى وتضم 13 دولة افريقية.

أما الساحل كمفهوم سياسي فهو يتميز بالمرونة، حيث يتسع ويضيق حسب حاجة الدراسة (مناصري، 2014، صفحة 42) فهو يفتقر لتعريف واضح يحدد مجاله جغرافيا وهو ما يمثل تحديات منهجية تتمثل في صياغة تعريف دقيق لهذا الإقليم وتحديد مركزه الذي يشكل جسر الوصول إلى المنطقة وتحليلها، ويعود سبب الاختلاف في حصر حدود منطقة الساحل الإفريقي إلى التصور الجيوسياسي للفواعل الإقليمية والدولية المهتمة بالمنطقة، ولتجاوز هذا العائق تعتبر بعض المقاربات الصحراء الوسطى المستعمرة سابقا من طرف فرنسا مركزا لفضاء الساحل وهي تمثل إقليم الأزواد والتوبو (مصلوح، 2014، الصفحات 7-8)

كما يمكن اعتبار قلب الساحل الإفريقي كل من النيجر، مالي، تشاد، بوركينافاسو أما دول المحيط فهي الجزائر، ليبيا، موريتانيا ودول غرب إفريقيا وحتى دول القرن الإفريقي (عوبير، 2014-2015، صفحة 95) وبذلك يكون الساحل في منطقة تماس مباشر مع المغرب العربي، غرب إفريقيا، القرن الإفريقي والمحيط الأطلسي، أما منطقة التماس غير المباشر فتشمل كل من البحر الأبيض المتوسط عبر الجزائر، المحيط الهندي عبر القرن الإفريقي وكذا الشرق الأوسط (قلاع الضروس، 2012-2013، صفحة 28).

ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة، وفي إطار مخططها لدعم الساحل فقد حددت دول الساحل المستهدفة بعشر دول كما هو موضح في الخريطة الموالية:

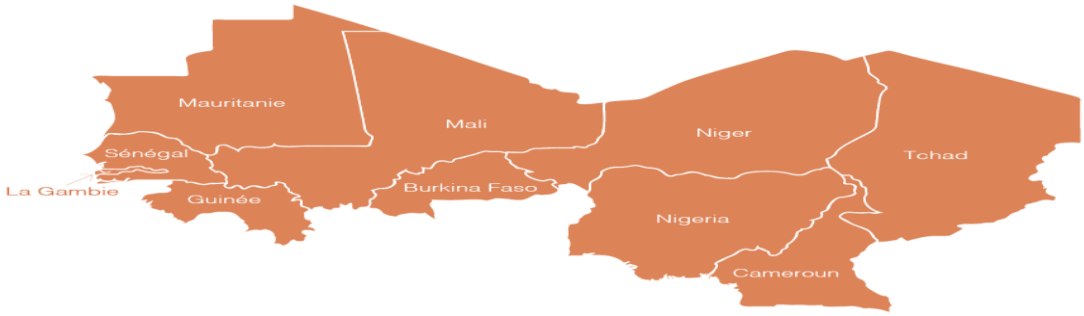

– خريطة الدول الساحل العشرة المستهدفة في مخطط الدعم لمنظمة الأمم المتحدة (Organisation des Nations Unies) –

وتشهد منطقة الساحل، منذ نيل بلدانها الاستقلال في بداية سنوات الستينات من القرن العشرين، حلقات متكررة من العنف بين المتمردين الطوارق والحكومات المركزية عمق من حدتها موجات الجفاف المتواترة، إلا أن طبيعة العنف حاليا تغير ليأخذ بعدا عبر قومي لتشهد المنطقة تحديات أمنية مركبة بدءا من فشل الدولة وعدم قدرتها على ممارسة صلاحياتها مما عمق الولاء للقبيلة على حساب الدولة نتيجة لضعف التنمية وعدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية ناهيك عن التغيرات المناخية التي أجبرت الملايين من السكان على مغادرة أوطانهم في ظل زيادة هامة لعدد السكان حيث تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة، إلى أن معدل الزيادة السنوي في عدد سكان الساحل يقدر بـ 2,9% خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2050 (Organisation for Economic Cooperation and Development , 2014, p. 84).

في هذه الوضعية الهشة للساحل وجدت الجماعات الإرهابية والإجرامية ملاذها في هذا الفضاء الشاسع والضعيف الرقابة، وزادت تدفقات السلاح الناتجة عن الأزمة في ليبيا من تعقد الوضع الأمني والانساني في المنطقة مما ساهم في عسكرة المنطقة خاصة بعد التدخلات الدولية المتعددة، وهو ما جعل الساحل محل اهتمام المجتمع الدولي بين الدافعين الانساني والمصلحي خاصة بالنظر لغنى المنطقة بثروات هامة تشكل محور تنافس القوى الكبرى.

ثانيا: اللايقين المناخي في الساحل

على المستوى البيئي، عانت منطقة الساحل من فترات الجفاف تميزت بالتكرار وطول المدة وكانت أسوأ تلك الفترات خلال عام 1969 حتى عام 1974 ثم تكرر الجفاف مرة أخرى خلال عامي 1984-1985، وكان أقصاها سنة 1984، ونتج عن ذلك تبخر 90% من ماء المطر بالنظر لارتفاع درجة حرارة الرمال والطقس بصفة عامة هذا مع تسجيل تقدم لتساقط الأمطار نحو جنوب منطقة الساحل لتتجلى ظاهرة التصحر حيث تحركت الصحراء بمقدار 100 كلم جنوبا خلال الأربعين سنة الفارطة (موسوعة البيئة، 2014)، وبالرغم من عودة الرطوبة خلال السنوات الأخيرة إلا أنه تم تسجيل

جفاف عدة أنهار في الساحل وأهمها نهر تشاد الذي انحصرت مساحته بنسبة 90% منذ ستين عاما، وكذا انخفاض مياه الأحواض في النيجر وبحيرة السنغال (العايب و كواشي، 2020، صفحة 240).

ولقرون عديدة، حافظ الإنسان البدوي في الساحل على التوازن بين احتياجاته وإمكانيات بيئته الصحراوية، غير أن إتباع بعض السياسات أدى إلى التصحر كامتداد الزراعة الحديثة إلى مناطق ذات حساسية إيكولوجية، سياسة توطين البدو في القرى، تغيير تركيبة الثروة الحيوانية من خلال التقليل من الجمال وإكثار الماعز والأغنام لدوافع ربحية مما ضغط سلبا على البيئة في الثمانينات من القرن الماضي، لذا اضطر مئات الآلاف من البدو في منطقة الساحل إلى التنقل بعيدا عن مواطنهم نحو الدول المجاورة في رحلة بحث عن الكلأ والماء لقطعناهم عقب تكرر موجات الجفاف (الحناوي، 2006، صفحة 214).

كما أصبحت منطقة الساحل تشهد فياضانات غير مسبوقة لاسيما خلال شهري أوت وسبتمبر من كل سنة والتي تخلف مئات الضحايا وآلاف المشردين، ويعود ذلك إلى ارتفاع درجات الحرارة المحلية بمقدار درجتين مئويتين لأربعين سنة الفارطة (Piodi، 2015)، إلى جانب تيبس التربة نتيجة فترات الجفاف المزمن.

ثالثا: التغيرات البيئية وضعف الأمن الغذائي في الساحل

تعد الزراعة والرعي أهم نشاطين معيشيين في الساحل، إلا أن تدهور الأراضي المستخدمة في الزراعة وتعطيل النظم الإيكولوجية الهشة واستنفاذ الموارد الطبيعية الثمينة مثل المياه العذبة، يؤثر بشكل مباشر على حياة الناس وموائلهم (منظمة الأمم المتحدة)، ونتيجة لهذا التدهور أصبحت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الساحل تعادل ما نسبته 8% من مجمل مساحته (العايب و كواشي، 2020، صفحة 240)، ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، فإن 5٪ فقط من الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الساحل تخضع للري الدائم وأكثر من 30٪ من الأراضي الصالحة للزراعة عرضة للتدهور المتقدم لذا فإن التصحر هو أحد العوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل ووفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وعلى المدى القصير، يمكن أن تشهد دول الساحل انهيار غلاتها الزراعية بنحو

30٪ لاسيما في مالي بسبب التدهور الشديد للتربة، ويمس ضعف التنوع البيولوجي بالثروات النباتية حيث أن 50% من النباتات الطبية مهددة بالانقراض (العايب و كواشي، 2020، صفحة 241).

كما أدى الجفاف إلى هلاك حجم كبير من الثروة الحيوانية وتدمير اقتصاديات هذه الدول وقد قضت موجات الجفاف التي عرفتها منطقة الساحل في سنوات السبعينات على 95% من ممتلكات الطوارق من المواشي (التينبكتي، الصفحات 29-30) مما دفع بالسكان إلى النزوح والهجرة (فليجة، صفحة 198) أو أجبرهم على اللجوء إلى حياة الاستقرار والتمدن.

ويقدر المعدل السنوي لخسائر التدهور البيئي في منطقة الساحل ب 0.67 مليار دولار أمريكي (العايب و كواشي، 2020، صفحة 244) أما نسبة سكان المنطقة المصنفين تحت خط الفقر فتتراوح بين 43% و54% ، فقد أدى التدهور البيئي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية والذي ينعكس على تحقيق الأمن الغذائي (العايب و كواشي، 2020، صفحة 240) هذه الوضعية ناجمة عن تفشي الفقر، ضعف النظم الصحية، الاضطرابات الاجتماعية، النزاعات الأهلية والمسلحة والآثار السلبية لتغير المناخ.

ففي الساحل وحسب تقارير منظمة الأمم المتحدة، زاد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف حيث انتقل عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى 2.1 مليون شخص خلال فترة صيف 2020 و قد كان يبلغ عددهم ما يقارب 680 ألف شخص لنفس الفترة من سنة 2019 (برنامج الأغذية العالمي، 2021) ، كما أن 45 مليون شخص مهددا بالمجاعة في إفريقيا جنوب الصحراء (France24 ، 2019)، وحسب منظمة اليونيسيف، تعد سوء التغذية السبب الرئيسي لوفاة الأطفال ما دون سن الخامسة حيث يعاني طفل من بين ثلاث أطفال من حالة التقزم (منظمة اليونيسيف، 2020).

رابعا: الهجرة البيئية في الساحل كمحصلة لتداعيات تغير المناخ

تواجه منطقة الساحل العديد من التحديات البيئية والمناخية من خلال تعرضها لتدهور الأراضي والتوزيع غير العادل لمصادر المياه في سياق نمو ديموغرافي معتبر ما انجر عنه انعدام الأمن وتعاظم لتدفقات

الهجرة نتيجة عبء الآثار السلبية للتغير المناخي (وكالة الأنباء الجزائرية، 2018) حيث نتج عن التزايد الهام في عدد سكان الساحل تفاقم النزوح الجماعي إذ تؤدي التهديدات البيئية والكوارث الطبيعية حتى ذات الأثر المحدود منها إلى نزوح جماعي للسكان (JON, 2020)، ولذلك آثار اجتماعية وسياسية معتبرة فالافتقار إلى الصمود سيؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي ويعزز التنافس على الموارد ويزيد من الاضطرابات الاجتماعية.

كما يفرض التغير في المناطق الرطبة تغييرا للنشاطات الإنسانية بين الفلاحة والرعي، فللايقين المناخي وكذا الاجتماعي والسياسي الذي يرافقانه يجبر السكان على اختيار مناطق ايكولوجية محاذية للأنهار والوديان والبحيرات وحول المدن، وهو ما يعبر عن الواقع المركب للالتقاء الإثنيات كما أن المواجهة بينها عادة ما تكون ذات صبغة سياسية وليست جغرافية وهي ناتجة أساسا عن تقسيم استعماري وما بعد استعماري للمنطقة، فقد أدى عجز الإعلاف في موريتانيا والسنغال إلى تنقل المواشي إلى مناطق أخرى ونتج عنه بروز صراعات بين المزارعين والرعاة، كذلك الأمر في نيجيريا، حيث اندلعت التوترات بمنطقة الحزام الأخضر بين الرعاة في الشمال والمزارعين في الجنوب والتي استمرت لمدة أربع (04) سنوات وتحولت إلى صراع مسلح سنة 2018 وعمق من ذلك سياسة الدولة في مكافحة الرعي الجائر (صبحي، 2021، صفحة 78).

وتؤدي الفيضانات في منطقة الساحل إلى تدمير المنازل وإلحاق الضرر بالمراكز الصحية وإغراق الأراضي الزراعية وتلوث المياه إلى جانب نقص الغذاء وتراجع الدخل والعنف الشديد والعشوائي مما نتج عنه هروب أكثر من 7،5 مليون شخص داخليا وإقليميا في حين أن المجتمعات المضيفة هي الأخرى تعاني الهشاشة وبحاجة إلى المساعدة وتؤثر الفيضانات على حياة 700 ألف شخص (الأمم المتحدة، 2020)، ويزيد ارتفاع مستوى سطح البحر من عدد الأفراد المهددين بالفيضانات الساحلية لاسيما على طول خليج غينيا والسنغال والمقدر أن يصل عددهم إلى 70 مليون شخص في حدود سنة 2080 (العايب و كواشي، 2020، صفحة 247).

وخلال سنة 2019، تم تسجيل 24 مليون شخص مشرد أي بزيادة قدرها مليون شخص مقارنة مع سنة 2018، ويعيش النازحون في وضع متدهور انسانيا يتميز بوجود الخيام المكتظة، نقص الغذاء والماء والرعاية الصحية (منظمة الأمم المتحده ، 2019).

3. الهجرة البيئية في الساحل في ظل تداعيات جائحة كوفيد 19

يعالج هذا المبحث التوجهات النظرية التي تناولت قضية الهجرة البيئية باعتبارها مسألة أمنية، أو من منظور الحماية، أو منظور التكيف والاستجابة وهو ما نتج عنه صعوبات الاعتراف بمركز قانوني خاص بالمهاجر البيئي، ومن ثم التطرق إلى وضعية اللاجئين لأسباب بيئية في منطقة الساحل في ظل جائحة كوفيد 19.

1.3 التغير البيئي والهجرة : بين الحتمية والخيار

لا تعد الهجرة باعتبارها استجابة للتغيرات البيئية ظاهرة حديثة بل هي ملازمة لتواجد الانسان على كوكب الأرض، ويقر الميثاق العالمي للاجئين الذي تمت المصادقة عليه من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال سنة 2018 بكون المناخ والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية تتقاطع بشكل متزايد مع دوافع تحركات اللاجئين وذلك بسبب تراجع الأمن الغذائي لانعدام سبل العيش الناتج عن الآثار المترتبة عن تغير المناخ بحيث تصبح الموارد الطبيعية محدودة كالماء الشروب وكذا نقص المحاصيل الزراعية وانحصار مناطق الرعي (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين) وللنزوح البيئي دافعين هما الأمل في التوفر على حماية أو مساعدة بشكل أفضل في دولة الاستقبال (المركز العربي للدراسات البحوث، 2019).

ويتم تناول ظاهرة الهجرة البيئية وفقا لثلاث اتجاهات رئيسية حيث يدفع الاتجاه الأول بكون الظاهرة هي قضية أمنية واتجاه آخر يعتبرها مسألة تتعلق بحقوق الإنسان لاسيما الحق في الحماية والثالث يدرجها في إطار إدارة المخاطر المرتبطة بالتغير البيئي (المنظمة الدولية للهجرة، 2020، صفحة 254).

اعتبارا لكون الهجرة البيئية قضية أمنية، سعت الأبحاث إلى تبيان إمكانية تسبب تغير المناخ في حدوث صراع من خلال الهجرة باعتبارها "آلية انتقال"، حيث يُفترض أن تغير المناخ سيسهم في ندرة الموارد مما يؤدي بدوره إلى زيادة الصراع والهجرة الخارجية (International Organisation for Migration, 2019) وينظر للهجرة غير النظامية المتعلقة بالتغير البيئي على أنها قضية أمن حدود لاسيما من طرف الدولة المستقبلة فهي عامل اضطراب حيث يعد المناخ عاملا مضاعفا للخطر مما يستدعي ضرورة مراقبة الحدود (المنظمة الدولية للهجرة، 2020، الصفحات 54-57)

إلا أن الصلات بين تغيرات البيئة والهجرة نادرا ما تكون خطية (المنظمة الدولية للهجرة، 2020، صفحة 254)، حيث يتم تحديد إمكانية الصراع من خلال مجموعة من العوامل السياقية، فالصراع هو نتيجة تفاعلات معقدة بين العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية المختلفة فتغير المناخ يؤدي إلى تفاقم الوضع الهش وليس سببا مباشرا للصراع (International Organisation for Migration, 2019).

أما فيما يخص الهجرة البيئية والحاجة إلى الحماية، فقد برزت عدة مبادرات واتفاقيات حول إدارة الهجرة البيئية منها الميثاق العالمي للهجرة وكذا مبادرة نانسن التي اهتمّت بمعالجة الثغرات في الحماية المقدمة للنازحين بفعل الكوارث، غير أنها لم تؤسس لوضع خاص بالمهاجرين لأسباب بيئية والمفتقرين إلى القدرة على التصرف مما يتطلب توفير ظروف كريمة وآمنة (المنظمة الدولية للهجرة، 2020، الصفحات 57-57) وتشتمل حماية المهاجرين على ضمان السلامة والأمن والكرامة والحد من ظروف الاستضعاف إلى جانب توفير الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية وكذا حرية التنقل (زيتر و موريسي، 2014، صفحة 68).

أما باعتبار الهجرة كإحدى صور التكيف مع التغير البيئي، فيرى أنصار هذا المنظور أن التنقل البشري هو أحد أوجه الاستجابة لآثار ومخاطر المناخ من خلال القدرة على التكيف وتجنب الآثار السلبية

لتغير المناخ والحد منها ومعالجتها (المنظمة الدولية للهجرة، 2020، الصفحات 54-57) وذلك للحد من مخاطر الكوارث من أجل تحقيق هجرة آمنة ونظامية ومنظمة.

2.3 الاعتراف بالمركز القانوني للمهاجر البيئي

انعكس تعدد الاتجاهات النظرية في دراسة ظاهرة الهجرة البيئية على تحديد مفهوم اللاجئ البيئي وبالرغم من اعتماد اصطلاح "نازحو المناخ" أو "االمهاجرون البيئيون" في الدراسات الأكاديمية إلا أن التعريف القانوني لهذا المصطلح غير مكرس في القانون الدولي (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، ويهدف تحديد مفهوم اللاجئ البيئي إلى التكفل بحاجات هذه الفئة، وتُعرِّف اتفاقية اللاجئين لسنة 1951 اللاجئ بأنه " شخص لديه أسباب قوية تدفعه للخوف من التعرض للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى جماعة معينة أو لتبنيه رأيا سياسيا معينا" (غازي، 2017، صفحة 179).

فتعريف اللاجئ يقوم حالة نفسية ذاتية تعبر عن "الخوف" مدعومة بحالة موضوعية تبرر هذا الخوف وهي الاضطهاد بحيث يشكل التنقل فارقا بين الحياة والموت (فرحات، 2019، صفحة 110)، لذا فإن الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لسنة 1951 لا يمكنها أن تضمن حماية اللاجئين البيئيين لأنه لا يوجد اضطهاد أو أضرار جسيمة.

كما قد يشمل التعريف الأشخاص "الفارين" من أحداث التي تخل بالنظام العام بشكل خطير وهو ما نصت عليه اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1969 وإعلان كارتاخينا سنة 1984 (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وباستثناء إتفاقية الاتحاد الإفريقي لحماية النازحين داخليا في إفريقيا ومساعدتهم لسنة 2009 (إتفاقية كامبالا) فلا وجود لنصوص قانونية دولية تتعلق بحماية حقوق المهاجرين لعوامل بيئية أو مناخية (زيتر و موريسي، 2014، صفحة 68).

وتتحفظ كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على إطلاق مصطلح "لاجىء" لتوصيف الشخص المغادر لموطنه لأسباب بيئية لذا فإن هذه المنظمات تعتبر أنه

من الأدق الإشارة إلى "التنقل البشري في سياق الكوارث وتغير المناخ"، وحسب ذات المفوضية فإن الأطر القانونية للاجئين يمكن أن تكون قابلة للتطبيق في حالات تجتمع فيها الصراعات والعنف مع التغيرات المناخية وهو ما أطلق عليه مصطلح "ديناميكيات العلاقة" كما تعترف بوجود ثغرات قانونية فيما يخص حماية الأشخاص النازحين لأسباب بيئية يجب تداركها (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

وقد عرفت المنظمة الدولية للهجرة خلال سنة 2007 المهاجرين البيئيين على أنهم " أشخاص أو مجموعات من البشر يجبرون على مغادرة أماكن سكنهم أو يختارون ذلك بصورة مؤقتة أو دائمة لأسباب قاهرة نتيجة لتغير مفاجئ أو تدريجي في البيئة يؤثر سلبا على حياتهم أو ظروفهم المعيشية، إذ ينتقلون داخل بلدانهم أو خارجها" (حمزة عبد الرضا، 2012، صفحة 55).

وتشير التقديرات إلى أن عدد المهاجرين بسبب الظروف الطبيعية قد يتراوح ما بين 25 مليون ومليار مهاجر بحلول سنة 2050 (المركز العربي للدراسات البحوث، 2019)، وحسب منظمة الصليب الأحمر الدولية فإن الكوارث الطبيعية التي حدثت خلال سنة 1998 نتج عنها نزوح عدد من اللاجئين أكبر مما نتج عن الحروب والنزاعات المسلحة والذي قدر عددهم ب 25 مليون شخص (غازي، 2017، صفحة 179).

3.3 الوضع الانساني للمهاجرين البيئيين في الساحل

يتعرض اللاجئون البيئيون إلى تفشى الأمراض وسوء التغذية والجفاف لدى الأطفال، كما يؤثر ارتفاع مستويات النزوح البيئي على التنمية المستدامة ويضاعف التدهور البيئي في المجتمعات المضيفة ويوقف النزوح الحياة الثقافية للأسرة والمجتمع ويهدم سبل العيش مما يرفع من البطالة ويقطع التعليم ويفاقم المشاكل الصحية ويزيد من خطر الإتجار بالبشر والفقر لاسيما بين الفئات الأكثر عرضة للاستضعاف (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، 2017، صفحة 7)، وغالبا ما يكون النزوح لأسباب مناخية داخليا إلا أنه يمكن أن يتعدى هذه الحدود الدولية ويساهم في خلق

التوترات بين الدول المتجاورة وقد يصحب ذلك حدوث أعمال عنف (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

وتواجه منطقة الساحل واحدة من أزمات النزوح الأسرع نمواً في العالم ومع ذلك، فهي واحدة من أكبر الأزمات المنسية (المفوضيه الساميه للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وقد شهدت أفريقيا ومنطقة الساحل بشكل خاص، حلقات عنف متكررة على مدى السنوات الأخيرة إلى جانب معاناة المنطقة من الجفاف والفيضانات والعواصف وهو ما أجبر ملايين الأشخاص على النزوح، حيث تم تسجيل ما يفوق 2.6 مليون كارثة طبيعية مرتبطة بالنزوح؛ وشهدت هذه المنطقة حوالي 36.0٪ من إجمالي حركات النزوح في كل أنحاء العالم للفترة ما بين 2009 و2018 (صبحي، 2021، صفحة 63)

كما زاد عدد النازحين داخليا، وفقا لبرنامج الأغذية العالمي، بمقدار أربعة أضعاف عبر منطقة الساحل، إذ ارتفع عددهم في بوركينافاسو من 500 ألف شخص إلى 780 ألفا منذ بداية سنة 2020 بسبب العنف، ويعتمد هؤلاء حاليا بصفة شبه تامة على المساعدة الخارجية من أجل البقاء على قيد الحياة (برنامج الأغذية العالمي، 2021)

وقد اختلف حجم وتوزيع الأشخاص النازحين بسبب الكوارث الطبيعية والتغيرات البيئية في القارة الافريقية من دولة لأخرى خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018، وتتصدر نيجيريا قائمة الدول الافريقية التي تشهد نزوحا للأشخاص بما يعادل 7.85 مليون نازح، أي ما نسبته 37٪ من إجمالي النازحين داخليا في القارة خلال ذات الفترة كما قدر عدد النازحين في الصومال والنيجر وإثيوبيا بإجمالي 4.4 مليون وهم يمثلون 20.6٪ من إجمالي عدد النازحين في القارة (صبحي، 2021، صفحة 63)،وأثبتت منظمة الأمم المتحدة أن ما يقرب من 100 ٪ من المهاجرين الاقتصاديين واللاجئين بسبب المناخ الذين يدخلون أوروبا هم قادمون من المناطق التي تعاني القحط (Piodi، 2015).

ويستقر اللاجئون عادة في مجتمعات مضيفة هي الأشد فقرا في بلدانهم أو في مناطق نائية أو حدودية حيث يجد فيها السكان صعوبات في الولوج إلى الوظائف والخدمات العمومية وما نسبته 82 % من

مجموع اللاجئين تستضيفهم بلدان نامية وغالبية ثلاثة أرباع منهم لا يزالون مشردين بعد مرور عدة سنوات من رحيلهم فبعد أوغندا، تعد اثيوبيا ثاني أكبر دولة افريقية مستضيفة للاجئين الوافدين من إريتريا، السودان، والصومال وكذا جنوب السودان ويقدر عدد اللاجئين فيها بـ 730 ألف لاجئ ، وغالبا ما يتعرض اللاجئون لتأثيرات سلبية على الصحة كما يفقدون فرصهم في التعليم والحصول على منصب عمل والتوفر على مسكن، وما يرافق ذلك من تحديات موازية كون أن نسبة (58%) منهم عاطلين عن العمل، وثلثهم محرومين بصفة نهائية أو محرومين بشدة من خدمات التعليم والصحة والغذاء (البنك الدولي، 2020) .

4.3 تعقيدات جائحة كوفيد 19 للهجرة البيئية في منطقة الساحل

ينتمي فيروس كوفيد 19 الذي انتشر أواخر سنة 2019 انطلاقا من الصين إلى عائلة الفيروسات التاجية، والإصابة بهذا الفيروس تكون نتيجة لانتقال العدوى ويسبب صعوبات التنفس خفيفة إلى متوسطة لدى المصابين به ويعتبر الأشخاص المسنين والذين يعانون من مشاكل طبية مزمنة على أنهم الأكثر عرضة للإصابة بمضاعفات خطيرة لهذا المرض تصل حد الوفاة (منظمة الصحة العالمية، 2021).

وتعتبر حصيلة الإصابات والوفيات لدول الساحل غير دقيقة بالنظر إلى كون البيانات غير كاملة إلا أنه تم تسجيل في بداية شهر ماي 2021 ما يقارب 910 483 حالة مؤكدة و271 453 حالة تماثلت للشفاء و 705 6 حالة وفاة (Club Secrétariat du Sahel et de l'Afique de l'Ouest, 2021) وقد سجلت بوركينا فاسو أكبر عدد من الوفيات المبلغ عنها رسميا جراء الإصابة بجائحة كوفيد 19 (برنامج الأغذية العالمي، 2021)، وبسبب استهداف الهياكل الصحية لانعدام الأمن في بلدان هشة تعتبر أنظمتها الصحية من بين الأضعف في العالم تتزايد معدلات الإصابة بالفيروس في منطقة الساحل بصفة مستمرة وهو ما أعاق المعالجة الوطنية لجائحة كوفيد 19 وباقي الأمراض المتنقلة كالملايا.

وقد فاقمت جائحة كوفيد 19 من حجم الأزمات في بلدان الساحل حيث ولدت الجائحة تحديات إضافية نتيجة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها فاقترنت الجائحة بالتحديات الموجودة مسبقاً من انعدام الرعاية الصحية وانتشار الفقر الحاد وضعف الأمن الغذائي، بالإضافة إلى انتشار النزاعات المسلحة وتداعيات تغير المناخ لذا فقد تدهورت حالة الطوارئ الإنسانية بسبب الجائحة (المفوضيه الساميه للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

وحسب تقارير منظمة الأمم المتحدة فإن الأزمة الإنسانية في منطقة وسط الساحل خصوصا تفاقمت بشكل يجعلها تخرج عن إطار التحكم فيها حيث يواجه أكثر من 5 ملايين شخص تحدي انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء المنطقة (برنامج الأغذية العالمي، 2021) وأدت تدابير الحد من انتشار جائحة كوفيد 19 إلى تفاقم سوء التغذية عند الأطفال (منظمة اليونيسيف، 2020).

ولجائحة كوفيد 19 تأثيرا هاما على المهاجرين لأسباب بيئية وتنقلاتهم الحدودية والمجتمعات المضيفة لهم، وتشير التقديرات إلى انخفاض تدفقات الهجرة بنسبة 10 ٪ في المنطقة منذ أوائل عام جراء الجائحة (EU OIM Joint Initiative for Migrant Protection and Reintegration, 2021)، وكان من أبرز تداعيات الجائحة إغلاق الحدود حيث يمكن أن يجد المهاجرون البيئيون أنفسهم في أوضاع معرضة للخطر بشكل خاص، وقد تقطعت السبل بأكثر من 21000 مهاجر على الحدود وينتظر أكثر من 2500 مهاجر في مراكز العبور في النيجر ومالي وتشاد وبوركينافاسو للعودة الطوعية والذين يطلق عليهم مصطلح "العالقون" (EU OIM Joint Initiative for Migrant Protection and Reintegration, 2021)، وهو ما ينعكس سلبا على السكان النازحين والمجتمعات التي تستضيفهم حيث وصلت معظم المراكز اللاجئين إلى أقصى طاقاتها، وفي مالي، يؤدي الاكتظاظ السكاني والإقامات لفترة طويلة في مراكز العبور إلى زيادة التوترات والضغط النفسي بين المهاجرين مما قد يعرضهم لخطر أكبر للإصابة بفيروس كوفيد 19.

وعلى الرغم من إغلاق الحدود والقيود المفروضة على السفر في جميع أنحاء المنطقة إلا أنه تم الابقاء على نقاط مفتوحة في الحدود البرية لنقل البضائع، غير أن إغلاق المراكز الحدودية أثر بشكل كبير على اقتصاد المجتمعات الحدودية وخاصة تجار الحدود الصغار والذين من المحتمل أن يفقدوا دخلهم كما قد يؤدي الغلق المستمر إلى بروز المعابر غير الرسمية ، ويواجه أعوان الحدود التداعيات المباشر لجائحة كوفيد 19 حيث أن أغلبهم لا يمتلكون المعدات اللازمة للكشف عن الفيروس عند المعابر الحدودية والموانئ والمطارات ولا المعلومات اللازمة لرفع الوعي بين المجتمعات الحدودية والمهاجرين. (EU OIM Joint Initiative for Migrant Protection and Reintegration, 2021).

وقد أدت الجائحة إلى تفاقم الوضع وأثرت على المناطق التي تستضيف المهاجرين البيئيين كون القدرات الوطنية للدول المضيفة تعاني من الإرهاق بالنظر لمحدودية الأنشطة الإنسانية والتنموية وتكريس الدعم الدولي بشكل غير متناسب (المفوضيه الساميه للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) ويشكل النزوح القسري أثناء الجائحة أزمة للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم في البلدان النامية على حد سواء، حيث أن لهذا النزوح تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة، تسبب تفاقم مكامن الضعف لديهم والموجودة مسبقا وكذا مضاعفة اعتمادهم على المساعدات الإنسانية التي تضاءلت بفعل غلق الحدود جراء الجائحة، وتعد مسؤولية المجتمعات المضيفة جمة ومتزايدة وازدادت شدتها على إثر جائحة كوفيد-19 (البنك الدولي، 2020).

وقد أفاد البنك الدولي، أنه تم تخصيص ما يصل إلى مليار دولار من أجل الاستجابة للطوارئ الصحية التي أوجدتها جائحة كوفيد 19 واحتواء أضرارها الاقتصادية، والشروع في التخطيط من أجل ضمان التعافي الطويل الأجل وتنمية للمجتمعات المضيفة للمهاجرين وهو ما يعود بالفائدة على اللاجئين والمجتمعات المضيفة وذلك خلال أجل منتصف سنة 2021 (البنك الدولي، 2020) وحسب المنظمة الدولية للهجرة، فقد قدرت احتياجها لما قيمته 87 مليون دولار من أجل توفير اللقاح بصفة منصفة في غرب افريقيا وقرنها (ONU MIGRATION OIM, 2021) .

خاتمة:

الاستجابة لتحدي الهجرة البيئية، يتطلب توازي عدة حلول باعتباره تحد مركب ومتعدد الأبعاد من خلال التركيز على محورين أساسيين وهما حماية البيئة وحماية المهاجرين، فالحد من مخاطر تغير المناخ يستلزم الحفاظ على الأنظمة البيئية الداعمة للحياة على الأرض وعلى تطوير الصمود لمواجهة الصدمات البيئية حيث تساهم معالجة التدهور البيئي في منع نشوب النزاعات، من خلال توفير البيئة الصحية ودعم الاقتصاد وتحقيق الرفاه.

بالنسبة لمنطقة الساحل تعد مكافحة التصحر أهم إجراء لحماية البيئة الصحراوية من خلال وضع اتخاذ تدابير تحول دون تنقل الرياح المحملة بالرمال باتجاه الأراضي الزراعية وكذا حماية مناطق الرعي من التعرية وإقامة سدود على مجاري الوديان والتقليل من آثار الجفاف من خلال القيام بأنشطة التنبؤ بالجفاف ووضع تدابير وقائية وإدارة احتياطيات المياه إلى جانب دعم البرامج التعليمية والتوعوية.

أما فيما يتعلق بالسكان، فإن توفير حلول تسمح للأشخاص بالبقاء في أوطانهم ودعمهم في التكيف مع الظروف البيئية المتدهورة، يساهم في تفادي الهجرة والمعاناة المرتبطة بها وكذا العمل على توفير مراكز خاصة بالمهاجرين تتوفر على حد معقول من الخدمات الأساسية إضافة إلى سن القوانين ورسم السياسات لحماية أراضي المهاجرين البيئيين وممتلكاتهم، كما يستحسن أن تسمح هذه السياسات من تمكين الشخص من اتخاذ قرار الهجرة بحرية في ظروف آمنة وكريمة ونظامية، وفي حالة ما يمثل تغير المناخ قوة قاهرة ومفاجئة كالزلازل فإن الأمر يستدعي توفير مسارات هجرة منتظمة وآمنة ومرنة عن طريق الترحيل الممنهج للحد من ارتفاع عدد ضحايا هذه الكوارث.

وفي ظل استفحال جائحة كوفيد 19 يتطلب الأمر اتخاذ اجراءات متخصصة وعلى رأسها الاستفادة من اللقاح بشكل منصف حيث تبقى القارة الافريقية الأقل حصولا على اللقاح المضاد لفيروس كوفيد 19 وتشير الدراسات إلى أنه في حال ما استمرت عملية التلقيح في الدول النامية بنفس الوتيرة الحالية

فإنه يلزم مدة 57 سنة حتى تصل عملية التلقيح إلى المستوى الذي وصلت إليه حاليا هذه العملية في الدول المتقدمة.

4. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

المؤلفات:

أحمد نجم الدين فليجة. إفريقيا دراسات عامة وإقليمية. الاسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة.

حامد الريفي. (2015). اقتصاديات البيئة: مشكلات البيئة– التنمية الاقتصادية – التنمية المستدامة. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

عامر محمود طراف. (1998). أخطار البيئة والنظام الدولي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

عبد القادر المخادمي رزيق. (2003). التصحر والجفاف ظاهرة طبيعية أم اجتماعية؟ الجزائر: دار هومة.

عصام الحناوي. (2006). الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون

فاطمة الزهراء نسيسة وآخرون. (2020). إشكالية البيئة في المجتمع العربي بين الممارسة والتنظير . قسنطينة: ألفا للوثائق.

فيصل حسين غازي. (2017). السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي وقضايا الأمن والتنمية والبيئة. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

كريم مصلوح. (2014). الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا . أبوظبي: مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتجية

الأطروحات:

زهرة مناصري. (2014). البعد الأمني في سياسة الجزائر الخارجية اتجاه الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي (2010-2013). جامعة الجزائر.

سمير قلاع الضروس. (2012-2013). المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي. جامعة الجزائر

عيسى عوبير. (2014-2015). السياسات الجزائرية الإفريقية 1999-2013 دراسة في المحددات والإبعاد. جامعة الجزائر

نعم حمزة عبد الرضا. (2012). الوضع القانوني للاجئ البيئي في القانون الدولي العام. جامعة الشرق الأوسط.

وهيبة زبيري. (2013-2014). التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي. سطيف : جامعة سطيف .

المقالات:

رمضان فرج سعد صبحي. (جانفي, 2021). النزوح البيئي في إفريقيا: الدوافع والمسارات واستراتيجيات المواجهة. مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل . 63 - 83

صورية العايب، و عتيقة كواشي. (2020). واقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها الأمنية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، الصفحات 235-253.

محمد فرحات. (مارس, 2019). ظاهرة اللجوء في إفريقيا: إشكالية المفهوم وجدالية الأسباب. مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل 104- 119

وجد زيتر، و حيمر موريسي. (مارس, 2014). الضغوط البيئية والتهجير وتحدي حماية الحقوق. نشرة الهجرة القسرية ، الصفحات 68-71.

التقارير:

. (2019). المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغيرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط Mediterranean Experts en Climate and Environemental change

تنبكتي. (بلا تاريخ). الطوارق 2: الساحل المخيف. تاريخ الاسترداد 02 جانفي , 2017، من http://www.tawalt.com/wp-content/books/touareg_ansari_book_2.pdf

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. (أفريل, 2017). كيفية الحد من الخطر معالجة الآثار وتعزيز القدرة على التكيف دعما لإطار سينداي 2015 – 2030.

مواقع الأنترنت

الأمم المتحدة. (24 سبتمبر, 2020). تغير المناخ: الفيضانات تغمر المناطق الشاسعة في الساحل الإفريقي وتسبب معاناة مئات الآلاف. تم الاسترداد من https://news.un.org/ar/story/2020/09/1062202

البنك الدولي. (19 جوان, 2020). النزوح القسري أثناء جائحة كورونا: أزمة اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم في البلدان النامية. تاريخ الاسترداد 20 مارس, 2021، من
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/forced-displacement-during-covid-19-crisis-refugees-host-communities-developing-countries-world-refugee-day

المركز العربي للدراسات البحوث. (18 سبتمبر , 2019). تحد ملح واستجابة محدودة ... النزوح البيئي في الاتحاد الأوروبي . تاريخ الاسترداد 7 ماي, 2021، من
http://www.acrseg.org/41349

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 أفريل, 2021، من
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27725.html

المفوضيه الساميه للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (بلا تاريخ). الوضع الطارئ في منطقة الساحل. تم الاسترداد من
https://www.unhcr.org/ar/5f2bd6824.htm

المنظمة الدولية للهجرة. (2020). تقرير الهجرة لسنة 2020.

برنامج الأغذية العالمي. (2021). ارتفاع عدد الجوعى في منطقة وسط الساحل في خضم انتشار كوفيد-19. تم الاسترداد من
https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052602

منظمة الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 25 مارس, 2021، من
https://news.un.org/ar/story/2020/09/1061642

منظمة الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من
https://news.un.org/ar/story/2019/08/1037761

منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة. (مارس, 2002). الخطط طويلة الأجل بشأن إدارة ظاهرة الجفاف وتخفيف آثارها فى الشرق الأدنى.

منظمة الأمم المتحده . (6 مارس, 2019). تحذير دولي من تصاعد الصراع تساعد النزوح في منطقة الساحل الإفريقي . تاريخ الاسترداد 5 أفريل , 2021

منظمة الصحة العالمية. (2021). فيروس كورونا. تاريخ الاسترداد 7 ماي, 2021، من
https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus

منظمة اليونيسيف. (9 نوفمبر , 2020). اليونيسيف تطلق حملة التغذية الآن لحشد العمل لتغذية الأطفال في منطقة الساحل . تم الاسترداد من

news.cun.org

موسوعة البيئة. (1 نوفمبر, 2014). تاريخ الاسترداد 2014 نوفمبر, 2014، من

http://www.bee2ah.com

المقالات الصحفية:

. (2019). إفريقيا تواجه تحدي ضمان الأمن الغذائي في ظل تقلبات مناخية متواترةFrance24

وكالة الأنباء الجزائرية. (2018). موريتانيا: مناقشة في نواكشوط التحديات البيئية والمناخية في منطقة الساحل والصحراء. تم الاسترداد من

https://www.aps.dz/ar/monde/55901-2018-04-25-11-48-17

ويكيبيديا. (بلا تاريخ). جائحة كوفيد 19. تم الاسترداد من

Wikipédia, The New York Times, Our World in Data et JHU CSSE COVID-19 Data

المراجع باللغة الأجنبية:

Rapports :

Organisation for Economic Cooperation and Development .(2014) . An atlas of the Sahara sahel geography, economics and security .OECD publishing.

Office des Nations Unies contre la Drogue et le Crime .(2016) . Programme Sahel 2013-2017, Renforcer le Sahel contre le crime et le terrorisme .

Club Secrétariat du Sahel et de l'Afique de l'Ouest. (2021, Mai 4). Lutte contre le Coronavirus (COVID-19) : perspectives ouest-africaines. Consulté le Mai 5, 2021, sur https://www.oecd.org/fr/csao/coronavirus-ouest-afrique/

Périodiques:

Jérôme Piodi .(2015) .LA DÉSERTIFICATION : UNE BOMBE À RETARDEMENT AU CŒUR DU SAHEL .Revue Défense Nationale ، الصفحات 28- 32

Articles de presse:

Henley JON .(2020) .Climate crisis could displace 1.2bn people by 2050, report warns .The Guardien

Sites web:

EU OIM Joint Initiative for Migrant Protection and Reintegration. (2021). COVID 19 Trends and Challenges in West and Central Afric. Consulté le March 19, 2021, sur https://migrationjointinitiative.org/fr/node/1237
Interternational Organisation for Migration. (2019, november). Migration, envirennement and climate change: Literature review. Consulté le april 20, 2021, sur https://www.umweltbundesamt.de/sites/default/files/medien/1410/publikationen/2020-03-04_texte_42-2020_migration-literature-review_1.pdf
Centre d'Information sur l'Eau. (s.d.). La sécheresse : d'où vient-elle et comment agir ? Consulté le Avril 30, 2021, sur https://www.cieau.com/connaitre-leau/secheresse-comment-agir/
ONU MIGRATION OIM. (2021, Avril 30). Consulté le Mai 6, 2021, sur https://www.iom.int/fr/news/87-millions-de-dollars-sont-necessaires-pour-soutenir-lacces-equitable-au-vaccin-et-attenuer

دوّر المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية

The Role of Civil Society in Peace Building Processes in The Democratic Republic of the Congo

فريدة روطان[1]*، لامية زكري[2]

[1]كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، (الجزائر)، routane.farida@univ-alger3.dz

[2]كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، (الجزائر)، itfclamia1@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2019/06/27

ملخص:

تُعالج هذه الدراسة المعنونة بدور المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ثلاثة محاور أساسية أولها مفهوم المجتمع المدني الكونغولي وطبيعة تشكيلاته، والمحور الثاني تطرق الى عمليات بناء السلام في هذه الدولة التي انطلقت عمليات السلام فيها بتجسيد آليات وطنية ثم الإقليمية وامتدّت الى آليات دولية، ليعالج المحور الثالث تأثير المجتمع المدني في عمليات السلام المذكورة في الكونغو الديمقراطية وهل قدمت إضافات لها وخدمت تلك العمليات أم أنها قوّضتها وساهمت في فشلها وتراجعها، وتهدف هذه الدراسة الى إبراز أهمية إشراك مختلف تكوينات وتشكيلات المجتمع المدني أثناء عمليات السلام كونها تُعبّر عن مختلف أراء وتطلعات المواطنين في عملية السلام بما أن هذه الأخيرة تعني الجميع ولا تبقى حكراً على تنظيم واحد دون الآخر، وانتهت هذه الدراسة بنتيجة مهمة وهي أن المجتمع المدني الكونغولي يحتاج الى الاستقلالية في التمويل كي لايبقى تابعاً للضغوطات الغربية المسيرة له وفق تطلعاتها ولكي لا يبقى وسيلة لتحقيق مآرب ومصالح الغرب في هذه الدولة المستقلة منذ عام 1960م.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، عمليات السلام، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

Abstract:
This study, titled "The Role of Civil Society in Peace Building Processes in the Democratic Republic of the Congo", addresses three fundamental themes. The first one deals with the concept of the Congolese civil society and the nature of its components. The second theme addresses the country's peacemaking operations which were initiated through the implementation of national and regional mechanisms, and afterwards expanded to international mechanisms. The third theme deals with the influence of civil society on the aforementioned peace operations, and whether it was beneficial to them or undermined them and contributed to their failure and relapse. This study aims to shed light on the importance of involving the different components and strata of civil society in peace operations, as they reflect the citizens' different points of view and aspirations. Since the latter concerns everyone and is not exclusive to one organization over the other. This study reached an important conclusion which is that the Congolese civil society needs autonomous funding, so that it will not remain under the control of western pressure that direct it according to western aspirations, and so that it will not serve western purposes and interests in a country that has been independent since 1960.
Keywords: civil society; peace processes; the Democratic Republic of the Congo.

*المؤلف المرسل: فريدة روطان

1. مقدمة:

يحظى موضوع دوّر المجتمع المدني في عمليات بناء السلام باهتمام الدارسين والمنظرين، والممارسين والمقررين، حيث يحتل هذا الموضوع قسماً مُعتبراً في كتابات العلاقات الدولية ودراسات الصراع وقضايا الأمن، وكذا النظم السياسية المقارنة وعلم الاجتماع السياسي، كما يتمتع بعناية المهتمين والممارسين والمقررين كصناع القرار والنُخب السياسية لمختلف الدول التي تهتم بقضايا السلام أو تشهد عمليات بناء السلام بعد انتهاءه من الصراعات التي عانت منها، فبرزت أهمية دوّر المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية حينما فشلت معظم تلك العمليات، وبعد بحثٍ من المهتمين بهذه المواضيع تمّ التأكد أن للمجتمع المدني ومشاركاته في مفاوضات عمليات بناء السلام مكانة مهمة وأثر بليغ على نجاحها من تراجعها أحيانا أو فشلها أحيانا أخرى، خصوصاً وأن دولة الكونغو الديمقراطية شهدت عدّة صراعات والكثير من الحروب المتشابكة والدولية على أراضيها.

وجاءت هذه الدراسة لتقف على طرح **الإشكالية الرئيسة** التالية:

- ما هو دوّر المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟.

وتنطوي تحت التساؤل الرئيسي، جملة من **التساؤلات الفرعية** على النحو التالي:

- ما مفهوم المجتمع المدني ؟ وفيما يختلف المجتمع المدني الكونغولي عن نظيره الغربي؟
- ما هي آليات عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟
- ما حجم تأثير دوّر المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية

وكإجابة أولية على التساؤل الرئيسي، طرحت هذه الدراسة **الفرضية المركزية** التالية:

إنّ سوء فهم طبيعة المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإقصاء ممثلو مختلف القواعد الشعبية المشاركة في عمليات بناء السلام يُعتبر سبباً من أسباب الفشل فيها.

وتندرج ضمن هذه الفرضية المركزية، **الفرضيات الفرعية** التالية:

- يُعتبر المجتمع المدني الكونغولي نسخة مشوهة عن نظيره الغربي.

- كُلّما تنوعت الآليات الجادة لبناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كلما تعززت فرص بعث السلام على أراضيها.
- إنّ المشاركة الفعالة والفعلية للمجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو الذي يحسم نجاح عمليات بناء السلام أو فشلها.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسة والأسئلة الفرعية المصاحبة لها، تمّت صياغة **المحاور** التالية :

المحور الأول: مفهوم المجتمع المدني

المحور الثاني: عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية

المحور الثالث: تأثير المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الهدف من الدراسة:

إنّ طرح موضوع دوّر المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية جاء لأجل تبيّان حجم الأثر البليغ الذي يتحكم فيه المجتمع المدني بمشاركة جميع تكويناته وتشكيلاته دون إقصاء أيّ طرف على آخر في نجاح عمليات بناء السلام في هذه الدولة، على اعتبار أنه في الأخير هذا السلام سيستفيد منه وينعم به الجميع، وأنّ إقصاء أيّ طرف على آخر هو بمثابة الرجوع الى مربع الصراع الأول واستدامة الااستقرار والعنف وغياب السلام وشروطه، كما تهدف هذه الدراسة الى التنويه الى ضرورة رفع اليدّ عن تكوينات المجتمع المدني حتى يبقى يمثل القاعدة غير الرسمية وليجسد دوّره المرجو في إبقاء حلقة التواصل بين القاعدة والهرم وإيصال صوت أغلبية الشعب الى السلطات الفعلية في الدولة الكونغولية.

المنهج المستخدم في الدراسة:

لتحليل هذا الموضوع، تمّ الاستعانة بمنهج دراسة حالة الذي يتجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأيّة وحدة سياسية سواء أكانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً، أو مجتمعاً محلياً، أو عاماً، ويقوم هذا المنهج على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرّت به وذلك بقصد الوصول الى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المشابهة لها

(شلبي، 1997، الصفحات 87-89). وهذه الدراسة ستعتمد على دراسة حالة المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

2. المحور الأول: مفهوم المجتمع المدني

سيتطرق هذا المحور في جزئه الأول الى تقديم مفهوم لمصطلح المجتمع المدني بصفة عامة، على أن يدقق في مفهوم المجتمع المدني الكونغولي وطبيعته في الجزء الموالي.

1.2 ماهية المجتمع المدني:

تستمد نهضة الاهتمام بالمجتمع المدني قوّتها من جذورها الأوروبية التي يمكن إنسابها الى أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، فقد كان المجتمع المدني يُشير الى نظام سياسي سلّمي يحميه القانون وكان يعني مجالاً للحياة الاجتماعية، التبادلات التجارية، الجماعات الخيرية والتطوعية، والكنائس المستقلة وغيرها، وهذه التنظيمات كلها كانت مُنفصلة مؤسسياً عن مؤسسات الدولة الإقليمية فهو مصطلح يصف ويتوقع في ذات الوقت مجموعة معقدة وديناميكية من المؤسسات غير الحكومية المحمية قانوناً والتي تميل الى أن تكون غير عنيفة وذاتية التنظيم **(Keane, civil society, definitions and approaches,, 2009, pp. 1-4)**.

تمّ تعريف المجتمع المدني على نطاق واسع أنه المنطقة خارج الأسرة والسوق للدولة، فقد عرفه الاتحاد الأوروبي على أنه عبارة عن جميع أشكال العمل الاجتماعي الذي يقوم به الأفراد أو مجموعات لا ترتبط بالمؤسسات الرسمية ولا تديرها الدولة، أما بنك التنمية الأفريقي فقد أشار الى أنه تعبير طوعي عن مصالح وتطلعات المواطنين وتوحدها المصالح والأهداف والقيّم والتقاليد المشتركة، ويتّم تعبئتها في العمل الجماعي، كما يشمل المجتمع المدني مجموعة واسعة من الأغراض والقواعد والهياكل ودرجات التنظيم والوظائف والسياقات الثقافية والإيديولوجية المختلفة، وتشمل نماذج الجماعات الفاعلة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية التي لديها هيكل أو نشاط منظم **(Cooper R. , 2018, p. 4)**.

يظهر مما سبق، أنّ المجتمع المدني يُشير الى كل التشكيلات والجمعيات والجماعات خارج الأطر الرسمية ولا ترتبط بمؤسسات الدولة إلاّ أنّ الظاهر من خلال التعريفات السابقة أنّ تمويلها ودعمها كله من طرف الدولة الحاكمة.

2.2 مفهوم المجتمع المدني الكونغولي:

غالباً ما يعتمد المجتمع المدني في أفريقيا على الروابط الدينية أو العرقية ويشمل الأشكال التقليدية والروحية وشبكات مؤسسات السكان الأصليين، ويُعتبر المجتمع المدني الأفريقي مُسير من قبل المنظمات غير الحكومية ذات الأصل الغربي، ويتم تجاهل بعض الكنائس والمنظمات المهنية والأشكال الأكثر تقليدية للمجتمع المدني الأفريقي واعتبارها غير ذات صلّة فيما يتعلق بالتمويل حيث لا تتلقى الجهات الفاعلة المحلية غير الحكومية حصصاً كبيرة من التمويل (**Cooper R. , 2018, p. 9**).

ما يزال المجتمع المدني الأفريقي عموماً والمجتمع المدني الكونغولي خصوصاً يخضع للتبعية حينما يبقى رهين التمويل الخارجي، ومادام أنّ التمويل يأتي من خارج الحدود الوطنية للدولة الكونغولية فيمكن اعتباره بمثابة آلية خاصة لتحقيق المصالح الغربية داخل هذه الدولة.

يُقرّ عديد الباحثين والمهتمين بموضوعات المجتمع المدني أنّ تعريف هذا الأخير ليس بالمهمة السهلة فلقد قدّم العديد من الباحثين الأكاديميين والممارسين تعريفاً للمجتمع المدني بناءً على أبحاثهم وخبراتهم فقد أشار الباحث "**سيفيسوس**" **Civicus** على أنه ساحة خارج الأسرة والدولة والسوق، والتي تمّ إنشاؤها من خلال الإجراءات الفردية والجماعية والمنظمات والمؤسسات لتعزيز المصالح المشتركة (**Van Dyck C. K., 2001, p. 1**).

في حين، يعتبر "**أنطونيو غرامشي**" **Antonio Gramsci** أنّ المدرسة والكنيسة والصحف والمجلات ...الخ هي أماكن اجتماعية أولية حيث تتكاثر الفطرة السليمة، ومن هنا كرّس غرامشي الاهتمام الخاص بالإنتاج الثقافي " الشعبي الوطني"، كما يرى غرامشي أن الفطرة السليمة هي الأرضية الحقيقية التي يمكن أن تظهر فيها رؤية جديدة للمجتمع (**Brighenti A. M., 2017, pp. 1-7**).

ما يُعاب على التعريفين المقدمين سابقاً، أنهما لم يذكرا حدود حجم التأثير في هيئات المجتمع المدني وطبيعة التمويل المالي والاستقلالية الذاتية عن المؤسسات الرسمية التابعة لدولة، لذا بقي تعريف مصطلح المجتمع المدني واسعاً وغامضاً لتكييفه حسب تطلعات المروجين له وحدود الاستفادة من توظيفاته في القضايا المصيرية كقضايا بناء السلام خصوصاً في الدول الأفريقية.

3. المحور الثاني: عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية

سيتناول هذا المحور بدايةً تقديم تعريف لمفهوم الصراع الذي عرف تصادماً كبيراً بين الباحثين وتشابكه مع عديد المصطلحات المشابهة له، ثم سيتناول ذاتُ المحور في النقطة الموالية بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما سيرد في النقاط التالية:

1.3–مفهوم بناء السلام

قدّم عدّة باحثين تعريفات مختلفة لمصلح بناء السلام، فهو يتضمن تلك الجهود التي يبذلها أفراد كثر في الحكومات أو في المجتمع المدني وعلى المستويات المحلية والوطنية والإقليمية وحتى الدولية لغرض تقديم المؤثرات الفورية في الصراع وأسبابه الرئيسة قبل وقوع الصراع العنيف، ومنه فان مصطلح بناء السلام يمكن أن يتبنى معنيين اثنين فباستطاعته أن يُشير الى العمل المباشر الذي يُركز بالدرجة الأولى على العوامل المحركة للصراع والمخففة له، ومن الممكن أن يشير الى جهود التنسيق أو إنشاء قنوات للتواصل لغرض تطوير إستراتيجية شاملة متعددة المستويات والقطاعات، وبالتالي فان بناء السلام هو نهج لدّعم السلام بكافة الجهود التي تعمل من أجل عدم تحول الصراع الى صراع عنيف (شرك، 2019، صفحة 24).

ويُشير الباحثان في مواضيع السلام "**مارتن غريفيش"Martin Griffiths** و"**تيري أوكلاهان" Terry Occlaghan**أن عملية بناء السلام تشمل كل الدول في كل مراحل نموها وبالنسبة للدول التي تخرج من حالة الصراع يمنح مفهوم بناء السلام فرصة إنشاء مؤسسات اجتماعية سياسية وقضائية وهي بمثابة القوة الدافعة نحو التطور، ويمكن للدول التي تمرّ في مرحلة انتقالية اعتماد تدابير بناء السلام بصفتها فرصة لوضع أنظمتها الوطنية على طريق النمو المستدام (غريفتش و أوكلاهان، 2008، الصفحات 105-106).

يتّم عادة بناء السلام من خلال استخدام قوات حفظ السلام وهي قوات تابعة للأمم المتحدة ومُهمتها الرئيسة هي حفظ السلام وذلك بالعمل على وقف إطلاق النار بين المتنازعين/المتحاربين مما يسهل لها العمليات التي تعقب حفظ السلام كتقديم المساعدات للجرحى وإسعاف المرضى والمحتاجين والغرض من حفظ السلام هو استعادة وفترة اللاعنف وليس حلّ الصراع من جذوره تماماً **(Bliss, 2010, p. 5)**.

3. 2-الجهود الإقليمية لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية

على الرغم من الصراعات المتتالية والتي لا تنتهي في القارة الأفريقية بصفة عامة، وعلى أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلاّ أنه لا يمكن نكران تلك الجهود الحثيثة لإحلال السلام ولدرء الصراعات والحروب على أراضيها، فتوسعت سلسلة جهود إحلال السلام في الكونغو الديمقراطية على مستويات ثلاثة يمكن الإشارة إليها كالتالي :

1- الجهود المحلية الوطنية: انطلقت تلك المساعي خلال عامي 2002-2003م أين تمّ التوصل الى اتفاقات سلام متنوعة بين مختلف الفصائل السياسية ومختلف الجماعات المسلحة الداخلية والخارجية وهو ما أدى الى انسحاب القوات الأجنبية وتشكيل حكومة انتقالية، وهو ما تمّ تسجيله بالفعل، ففي نهاية عام 2005م تمّت المصادقة على الدستور الجديد للدولة الكونغولية، وتمّ اختيار الحكومة المنتخبة عام 2006م برئاسة الرئيس السابق "**جوزيف كابيلا" Joseph Kabila**الاّ أن سلسلة العنف لم تنقطع خصوصاً في شرق الدولة ومردّ ذلك تدويل الصراع في شمال أوغندا ومحافظة ايتوري وشمال كيفو (2012، الصفحات 8-9)، ومنه فمن الصعب احتواء صراع وحروب وأعمال عُنف دامت لأعوام في فترة وجيزة، كما عملت القيادة المتعاقبة على جمهورية الكونغو الديمقراطية على إحلال السلام من خلال إجراء انتخابات رئاسية نهاية عام 2018م والتي أسفرت عن فوز أول مترشح معارض يفوز بالانتخابات الرئاسية وهو الرئيس الحالي "**فيليكس تشيسيكيدي"Félix Antoine Tshisekedi**.

بدأت جمهورية الكونغو الديمقراطية في وضع عملية وطنية تخطيطية لتطوير إستراتيجية **PNSD** والتي تأتي بعد وثيقة إستراتيجية النمو والحدّ من الفقر 2011-2015م (**DSCRP-2**) والتي تعززها برنامج العمل الحكومي **PNSD** (**pAG**) للفترة 2012-2016 م وهو جزء من تنفيذ رؤية لتطوير وظهور الدولة بحلول عام 2030م التي وضعها رئيس الجمهورية عام 2011م والتي تشكل فرصة أن تنتقل الدولة في إطار برنامجي متماسك لتنمية الدولة وإعلان رؤيتها وطموحاتها للنهوض بإمكاناتها والتغلب على تحدّيات التنمية البشرية واستكمال مسار السلم والأمن على أراضيها.

2-**الجهود الإقليمية القارية:** وافقت حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في أواخر عام 2008م على شنّ هجوم عسكري مشترك ضدّ المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب الكونغولي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ضمن الجهود الإقليمية والأفريقية لإحلال السلام في المنطقة، كما اتفقت الحكومتان على استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة وتفعيل التعاون الاقتصادي في شرق الكونغو وفي أواخر شهر فيفري من ذات العام انسحبت القوات الرواندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن اتفاقية عقدت بين الدولتين، وأضعفت العمليات العسكرية المشتركة من قدرة الجماعات المتمردة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية الى حدّ كبير مما أعطى أملاً لتحقيق السلام على أراضيها (أوبالا، 2015، صفحة 3).

كما نظّم سابقاً رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منطقة البحيرات الكبرى قمتهم الأولى التي أدّت الى إعلان دار السلام والتي أعلنوا فيها عزمهم الجماعي على جعل منطقة البحيرات الكبرى قمتهم الأولى التي أدّت الى إعلان منطقة البحيرات العظمى منطقة سلام وأمن دائمين للدول والشعوب وفي عام 2006م تبنى نفس رؤساء الدول والحكومات هذه الاتفاقية المتعلقة بالأمن والاستقرار والتنمية في هذه المنطقة والتي تهدف الى تنفيذ أهداف إعلان دار السلام.

ينطوي اتفاق السلام على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة تتألف من الأطراف المتحاربة وذلك الى جانب إنشاء فريق من المراقبين من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، تتألف اللجنة العسكرية المشتركة من ممثلين اثنين من كل طرف من أطراف الصراع تحت قيادة رئيس مُحايد يتّم تعيينه من قبل

منظمة الوحدة الأفريقية مسبقا، وتتمثل واجبات فريق المراقبين من اللجنة العسكرية المشتركة في التحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار ووضع آليات نزع سلاح الميليشيات ورصدّ انسحاب القوات الأجنبية وشرعت اللجنة العسكرية المشتركة والمجموعات المراقبة في تنفيذ عمليات حفظ السلام التي أدت الى نشر قوات حفظ السلام الدولية عام 1999م وأقرّ مجلس الأمن نشر 90 مُراقباً عسكرياً في 6 أوت 1999م (أوبالا، 2015، صفحة 4).

وافق رؤساء الدول أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على نشر فريق من خبراء عسكريين فوراً لتقييم العنف المتصاعد في دولة الكونغو، وتمّ إنشاء لواء تدخل تابع للأمم المتحدة من قبل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بدّعم من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وفي 8ديمسبر 2012م قررت ذات الجماعة نشر قوات الاحتياط تحت رعاية الجبهة القومية الإسلامية وذلك بهدف تقليل تأثير رواندا وأوغندا على هذه القوة، وعقد الاتحاد الأفريقي مشاورات بشأن تفعيل الجبهة القومية الإسلامية في جانفي 2013م، وسافر بداية شهر مارس 2013م المستشار العسكري للأمم المتحدة الى المنطقة في محاولة للتوفيق بين الجهود الأممية والجهود الإقليمية الرامية الى ترتيب الأوضاع الأمنية وإحلال السلام في المنطقة الشرقية الكونغولية، وانعقد اجتماع يوم 8 جانفي 2013م لمناقشة تكوين لواء التدخل يتكون من قوات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ضمن إطار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق السلام في الكونغو (أوبالا، 2015، صفحة 7).

استغّل الرئيس الكونغولي كابيلا انعقاد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتفاق الإطاري في فيفري 2013م كمنبر للنقاش عقب تمرد 23 مارس وأبدى المشاركون رغبة حقيقية في معالجة العنف المتصاعد في منطقة شرق الكونغو، وفي 24 فيفري من ذات السنة تمّ التوصل الى اتفاق سلام توسط فيه مجلس الأمن بين رؤساء الدول في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ودعا الاتفاق رسمياً الى تحقيق إطار من السلام والأمن والتعاون بين الكونغو الديمقراطية ودول المنطقة وتحديد الأدوار المترابطة والمستقلة للجهات الفاعلة في الكونغو الديمقراطية ودول المنطقة وداخل المجتمع الدولي. و على المستوى الإقليمي وافقت دولة الكونغو على إجراء المزيد من الإصلاح الهيكلي والعمل نحو اللامركزية، كما

تعهدت القوى الإقليمية باحترام سيدة القوى الإقليمية الأخرى وتعزيز التعاون فيما بينها (أوبالا، 2015، صفحة 7).

استمرت الكونغو الديمقراطية في مواجهة الصراع و حالات عدم الاستقرار على الرغم من الجهود الوطنية والدولية للتفاوض لإنهاء الحروب وتوطيد السلام، حيث تمّ توقيع اتفاقيات السلام ولاسيما اتفاقية وقف إطلاق النار الذي وقعت عليه ستُ دول في جويلية 1999م في لوساكا والذي لعّب فيها الرئيس الزامبي **"فريديريك تشيلوبا"Frederick Chiluba** دوراً رئيسياً في توقيع الاتفاقية بصفته رئيساً للمبادرة الإقليمية للسلام في الكونغو الديمقراطية، وتمّ توقيع اتفاق السلام في جويلية 2002م بين الكونغو ورواندا من أجل انسحاب القوات الرواندية في شرق الكونغو والاتفاق في جانفي 2008م بين حكومة الكونغو والمجموعات المتمردة، وتمّ توقيع وقف إطلاق النار للسماح باستعادة السلام للاستعداد عملية انتقال سياسي سلمي بعد الصراع بسلاسة مما سمح بإجراء انتخابات عام 2006م وعام2011م، ثم انتخابات نهاية عام 2018م **(Addis, Conflits en république démocratique du congo, causes, impact et implications pour la région des grands lacs, nations unies, commission économique pour l'Afrique, 2015, pp. 1-2)**.

لكن رغم سلسلة الاتفاقات التي حظيت بها الكونغو الديمقراطية إلاّ أنّ استمرار انعدام الأمن لا يزال قائم مثله مثل السلام خصوصاً في المنطقة الشرقية للدولة الكونغولية ومرّد ذلك نشاط الجماعات المسلحة التي انتشرت بكثرة وبصفة عشوائية على الأراضي الكونغولية ودفعها من أطراف خارجية لتأجيج الصراعات وإعادة الكونغو الديمقراطية الى مربع غياب السلام في كل تقدم تخطوه نحو السلام.

3-الجهود الدولية: تنوعت المساعي الدولية لإحلال السلام في الكونغو الديمقراطية فقد كان لها دور بارز في عمليات بناء السلام على أراضيها، ومن بين الآليات الدولية لبناء السلام وإحلاله يُذكر ما يلي:

-إنشاء الاتحاد الأوروبي لعملية عسكرية في الكونغو الديمقراطية: وذلك في أفريل 2006م وبموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتألفت تلك العملية من 21 دولة من دول الاتحاد الأوروبي

بالإضافة الى تركيا مُشّكل من 2400 عسكري وكان هدف العملية هو دعم البعثة الأممية في تحقيق العملية الانتقالية والمساهمة في حماية المدنيين ومطار كينشاسا الدولي وتعرضت تلك العملية للكثير من النقد لفشلها في احتواء الصراع في أيّ جزء من الدولة الكونغولية كما انتقدت لصغر حجمها وموقعها في كينشاسا أين تعرض لهجمات متعددة من قبل أنصار الرئيس كابيلا آنذاك(**Aspa**).

يُعدُّ عدم وجود إستراتيجية سياسية شاملة من جانب الاتحاد الأوروبي اتجاه الكونغو الديمقراطية سببا آخر في فشل مساعي التكتل الأوروبي اتجاه عملية السلام فيها، فقد تمّ تجزئة منهج الاتحاد الأوروبي عبر ممثل دبلوماسي موثوق للتعامل مع الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء داخل تكتل الاتحاد الأوروبي حول السياسة التي يجب إتباعها في الكونغو الديمقراطية، ولقد برز هذا بوضوح في المناقشات حول نشر مهام **CSDP** في الكونغو رغم دعمها القوي من بلجيكا إلا أن هذه البعثات واجهت تردداً من جانب بعض الدول مثل ألمانيا والمملكة المتحدة، وحتى عدم الاكتراث من جانب دولة أخرى مما أدى الى تقليص نطاق وقدرات بعض البعثات أو فشل صريح في إنشاء مُهمة بعد اندلا ع أزمة أمنية جديدة في مقاطعة كيفو الشمالي عام 2008م، وبالتالي فإن هذه الخلافات أعاقت قدرة الاتحاد الأوروبي على نشر مهام قوية ذات مصداقية.

– جهود منظمة الأمم المتحدة:

أبدّت الأمم المتحدة اهتماماً بالغاً بالسلام منذ تأسيسها عام 1945م، فعقب نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة أجمع مجلس الأمن على قرار لم يسبق له مثيل في تبني طرق لتطوير الدبلوماسية الوقائية **diplomacy preventive**وصناعة السلام **peaceMaking**وحراسة السلام **peacekeeping** وفي جوان 1992م قدم الأمين العام للأمم المتحدة للجمعية العمومية لمجلس المتحدة تقريراً عُرف بأجندة السلام **Agenda for peace** ثم اتخذت الأمم المتحدة خطوة تمثلت في تبّنيها استعمال القوّة العسكرية **Military force** وذلك لمواجهة مهددات السلم أو العنف الدولي وهكذا ظهرت الى الوجود إحدى آليات العنف والقوة للتحقيق وهي وحدة فرض السلام (قور، 2010، الصفحات 27-28) **peace enforcement Units**. وهنا يتضح الى أيّ مدى أصبحت عملية توفير الأمن والسلم العالمي قضية

هي الأخرى محل جدل من منظور الأمم المتحدة، فالسلام عموماً لا يمكن فرضه من الخارج وإنما يتحقق باتفاق مشترك بين مختلف الفصائل المتنازعة .

انتشرت قوات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأجل الحدّ من الصراعات والحروب وأعمال العنف المصاحبة لهما على أراضيها، ولكنها تعرضت للكثير من الهجمات فتمّ تسجيل هلاك أكثر من 15 عنصر من أفرادها وتسجيل عدد كبير من الجرحى كما تعرضت يوم 5 ديسمبر 2018م الى هجوم من قبل عناصر المجموعات المسلحة وبالتحديد في قاعدة العمليات سيموليكي في إقليم شمال كيفو شرق الدولة مما أسفر عن مقتل 14 عنصر من قوات حفظ السلام التنزانية وإصابة أكثر من 44 آخرون **(News.UN.org, 2017)**، وهي ليست المرة الأولى التي تتعرض فيها قوات حفظ السلام المنتشرة في إقليم كيفو في المنطقة الشرقية للكونغو الديمقراطية الى هجمات فيُعتبر أكثر إقليم يتعرض لسلسلة هجمات وأعمال عنف متتالية.

4. المحور الثالث: تأثير المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية

سيتطرق هذا المحور الى جزأين أساسين، يتمثل الأول في معالجة حدود حجم تأثير المجتمع المدني في عمليات بناء السلام والجزء الثاني في تحدّيات تقييم دوّر المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

1.4 حدود مشاركة المجتمع المدني في الكونغو الديمقراطية في عمليات بناء السلام:

بات للمجتمع المدني دوراً معترف به في حلّ الصراع بعد انتهاءه وبناء السلام، ورغم أن منظمات المجتمع المدني نادراً ما تحصل على مقعد على طاولة مفاوضات السلام، الاّ أنّ حضور ومشاركة منظمات المجتمع المدني يمكن أن يؤثر على استدامة السلام. فلقد تمّ استنباط علاقة قوّية بين دوّر المجتمع المدني ومرحلة بناء السلام، لكن غالباً ما يتّم استبعاد هذه المنظمات عن مفاوضات السلام، حيث تمّ تنظيم عديد مفاوضات السلام الحاسمة على أساس استبعاد الصريح لهذه الجماعات **(Kew, 2008, pp. 11-36)**، ومع ذلك من غير المرجح أن يظلّ المجتمع المدني على هامش الصراعات الدولية، بل بات الأمر

مُهماً على مدى العقدين الماضيين أن تشارك جمعيات المجتمع المدني في عمليات السلام المختلفة وعدم استبعادها فهي تبقى جزء من الحلّ.

يتفق غالبية الباحثين الأكاديميين أن المجتمع المدني في أفريقيا عموماً وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية خصوصاً يتّم استبعاده من عمليات صنع السلام الذي تقوده النخبة غالباً، وعلى الرغم من هذا الاستبعاد إلاّ أنّ غياب أصواتهم ومصالحهم على طاولة مفاوضات السلام يؤثر سلباً على عمليات السلام في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، كما يمكن للمجتمع المدني أن يتحدث بأصوات عديدة ويقع في ظلّ هيمنة النخب السياسية، فهو يتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلالية عن الدولة، وفي بعض الأحيان يمكن أن يكون بديلاً للدولة عندما تفشل الحكومات في تلبية احتياجات سكانها، كما يمكن أن يندمج في التمرد والصراعات ويمثل أصوات الجماعات المسلحة والتي تكون هي بالأساس طرفاً في الصراع وبالتالي لابُدّ من معالجة مسألة مجموعات المجتمع المدني التي ينبغي أن تشارك في عمليات السلام، كما لابدّ أن تجدر الإشارة الى أن منظمات المجتمع المدني تتملق في كثيرٍ من الأحيان عندما تبرز مصالحها الشخصية، وينظر أحياناً اليها على أنها جهات فاعلة مؤقتة يمكنها إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة غبر فجوة الصراع عند إغلاق القنوات الأساسية كما يمكنها أن تشكل سلاسل اتصال بين الحكومة وقادة الفصائل عندما لا يتواصلون.

بعد انهيار اتفاقية السلام الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 2000م ضغطت مجموعة من مجموعات المجتمع المدني بما في ذلك الجماعات الدينية وجماعات حقوق الإنسان بقوّة الاثنيات تأثيرها على الوسطاء الدوليين وكذلك على الفصائل المتحاربة خلال وساطتها الرائدة في موزنبيق، كما أشركت جماعة **Sant egido** الكنائس والمنظمات الدينية والنقابات العمالية ومجموعات المصالح الأخرى التي لعبت دوراً حاسماً في توجيه موقف المجتمع المدني والتعبير عنه(**Warnis et Darren Kew**).

2.4تحدّيات تقييم دوّر المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

توجد ثلاث مستويات لتقييم دوّر المجتمع المدني في عمليات السلام (**Warnis et Darren Kew**) وهي كالتالي:

– المستوى المرتفع: يكون للمجتمع المدني في هذا المستوى مقعد على طاولة مفاوضات عمليات السلام.

– المستوى المعتدل: لم يكن للمجتمع المدني مقعد على طاولة مفاوضات السلام، ولكن من الواضح له تأثير على أطراف المفاوضات.

– المستوى المنخفض: لم يكن للمجتمع المدني مقعد على طاولة المفاوضات ولم يكن له تأثير على أطراف المفاوضات.

غالباً ما ارتبطت أدوار المجتمع المدني الكونغولي بالنتائج الإجمالية لعمليات السلام في مرحلة بناء السلام وهي ما يعرف بالسلام المستدام وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية ترك الأطراف مسار صنع السلام وبناءه واستأنفوا الصراع المسلح، فاستئناف الأعمال العدائية هي أكثر من مجرد خرق مؤقت للسلام وهي أكبر تحدّيات فعالية انخراط المجتمع المدني في عمليات بناء السلام، وبرز دوّر المجتمع المدني الكونغولي في عمليات بناء السلام خلال عام 1999م أيّ خلال الحرب المستأنفة الثانية ولكن وُصف السلام الذي حققه "بالسلام البارد"**cold peace** وذلك بين عامي 2000 و 2003م **(Kew, 2008, pp. 11-36)**.

من خلال ما سبق، يبدو أنّ منظمات المجتمع المدني في الكونغو الديمقراطية حسب الباحث "**أنطوني وانيس"Anthony Wanis** ذات التمثيل الواسع مثل النقابات العمالية وجمعيات العمال وبعض المنظمات العرقية وجماعات الدفاع عن المرأة هم أكثر المشاركين أهميةً لما يكون لهم هياكل ديمقراطية تُعزز العضوية الواسعة وتغرس الثقافة السياسية الديمقراطية، كما قد تُقدم المنظمات الإنسانية خبرة محددة ومُهمة للتوصل الى اتفاق وصياغة عناصر أكثر نجاحاً في عمليات بناء السلام في الكونغو الديمقراطية.

إنّ وجود مجتمع مدني كمنسق قوّي في الكونغو الديمقراطية هو بمثابة عنصر حاسم في تحويل الصراع الى سلام، حيث يجب على المنظمات غير الحكومية الدولية **INGOS** ووكالات التنمية تعزيز منظمات المجتمع المدني في هذه الدولة لتمكينها من العمل بفعالية مع المجتمعات الشعبية لأغراض بناء السلام وتحويل الصراع، فما تزال منظمات المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضعيفة مؤسسياً وخصوصاً في عملية التنسيق بينها وبين السلطات الفعلية، ومنه فمن غير المرجح أن تكون عمليات بناء السلام فعّالة مع عودة نشاطات الصراعات في كل مرة **(Ahere, 2012, p. 6)**.

تُشير الأبحاث الحديثة حول دوّر المجتمع المدني في الكونغو الديمقراطية الى أنّ المنظمات الدولية المشاركة في عملية بناء السلام الكونغولية تميل الى افتراض أن المجتمع المدني في كيفو يعكس نظيره الغربي حيث يمثل احتياجات الناس للدولة، وتبقى هذه الأخيرة مسئولة أمام الشعب، ومع ذلك فقد تطور المجتمع المدني في مقاطعتي كيفو بشكل مختلف تماماً، حيث تشكلت الهياكل الاجتماعية والبيروقراطية المميزة اليوم من قبل الإدارة الاستعمارية في السنوات الماضية وتتألف من شبكة الكيانات الوطنية والإقليمية والمحلية التي هي أكثر بقليل من فروع شبكات العملاء المستفيدين في جميع أنحاء الدولة، مع تدفق المساعدات الدولية والتدخل الإنساني في جميع أنحاء الصراع، وتمّ تطوير المستوى الثاني وهي المنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية التي تديرها فعلياً جهات فاعلة دولياً والتي في بعض الأحيان لا تأخذ بالضرورة في الاعتبار احتياجات السكان المحليين. و مع ذلك، هناك أيضاً منظمات غير حكومية محلية شعبية تُلبّي الاحتياجات المحلية ويتّم تمويلها بشكل أساسي من قبل أعضائها من الدخل الناتج عن نشاطاتها **(Santoso, 2010, pp. 35- 36)**.

يتمثل الهدف الأساسي من إشراك منظمات المجتمع المدني في بناء عمليات السلام في الكونغو الديمقراطية في ضمان معالجة عمليات السلام من جذور الصراع وتلبية احتياجات الأشخاص الأكثر تضرراً من الصراع، ولكن ذلك يتطلب إتباع نهج دقيق لإدماج المجتمع المدني وهو ينطوي على التمييز بين ما إذا كان ممثلو المجتمع المدني مرتبطين حقّاً بالسكان أنهم مجرد وسيلة في أيدّي النخب السياسية والمنظمات الدولية وهذا واضح في الدولة الكونغولية، وهذا يعتبر تحدّي آخر يواجه المجتمع المدني الكونغولي، حيث

حاولت الأشكال الحديثة للمجتمع المدني إنشاء آليات إدماج منظمات المجتمع المدني قبل عام 2008م وركزت عمليات السلام في المقام الأول على التوسط في الاتفاقيات مع قادة الميليشيات المختلفة وكبار القادة السياسيين، وكانت اتفاقية جوما عام 2008م هي الأولى من نوعها التي تضمُّ قادة منظمات المجتمع المدني وتطلب مساهماتهم بشكل مباشر في اقتراحات لعمليات بعث السلام في الكونغو الديمقراطية فحضر المئات من هذه التشكيلات المدنية مؤتمراً لعرض مخاوفهم على طاولة مفاوضات عمليات السلام ومع ذلك كان هناك فشل في ضمّ مختلف التشكيلات المدنية لجمعيات المجتمع المدني فخدمت عمليات السلام بالدرجة الأولى النخب السياسية التي تملك نفوذاً وقراراً في الدولة الكونغولية وغابت الأصوات التي تمثل صوت الشعب الكونغولي واحتياجاته، بل واستفادت الأعضاء المشاركة في تلك العمليات من الوصول الى دوائر النخبة الحاكمة ومنه تلبية المصالح الشخصية على المصالح العامة، ومنه فقد فشلت عمليات السلام التي ينبغي أن تكون من القاعدة الى الأعلى والعكس صحيح فغياب طرف يؤدي بالضرورة الى تشويه مسار السلام الكامل **(Santoso, 2010, pp. 35- 36)** .

يتألف المجتمع المدني الكونغولي من خليط من القادة، وقد أثّرت هذه الطبيعة المميزة له على عمليات بناء السلام فيه، وتوسّطت المنظمات الدولية في الاتفاقات التي سعت الى تضمين ما اعتقدت أنه يشبه نظيره الغربي، وفي الواقع لم يشملوا سوى أعضاء بعض أجزاء المجتمع المدني وهي عبارة عن أجزاء منفصلة الى حدّ واسع عن السكان المحليين والتي تمثل المحسوبية أو الجهات الفاعلة الدولية، فقد تمّ تهميش أعضاء المجتمع المدني على مستوى القاعدة ولم يكن لديهم سوى القليل من الوصول الى عمليات السلام على الرغم أنهم كانوا هم أصحاب المصلحة في العملية، ولقد أجريت مقابلات مع ممثلين عن مجموعات كانت حاضرة في محادثات السلام بالإضافة الى بعض الذين تمّ استبعادهم من المحادثات، وظهر أن بعضهم ينتمي الى الشبكة البيروقراطية الرسمية (المجتمع المدني)، بينما لم يكن البعض الآخر جزءاً من هذه الشبكة الرسمية لكنهم كانوا قادة للمنظمات غير الحكومية إما تديرها منظمات دولية مقرها أوروبا أو محلية في المنطقة **(Santoso, 2010, pp. 35-36)**.

إنّ دوّر المجتمع المدني في عمليات السلام في الكونغو الديمقراطية لم يحقق نجاحاً يُذكر بسبب أنه فشل في ضمّ مختلف تشكيلاته وكافة أعضاءه أثناء عمليات السلام، ومنه فمن الضروري فهم تعدد الطرق التي يمكن من خلالها تعريف المجتمع المدني في أيّ سياق معين للحصول على الدّقة في توظيفاته السياسية خصوصاً مع مواضيع بناء السلام المستدام. لكن لا يخفى أن المجتمع المدني الكونغولي قد تطور بشكل غير منفصل عن نظيره الأمريكي والغربي كما روجت له الدراسات والأبحاث الغربية وذلك لسبب بسيط وهو اعتباره مزيج عن الجمعيات الموروثة عن الاستعمار والراسخة بعمق في ذهن الفرد الكونغولي، وكذا خليط من المنظمات غير الحكومية التي تسيطر عليها عبر الحدود الوطنية والجمعيات المحلية الصغيرة، فمن المهم جداً أخذ هذه الحقائق على محمل الجدّ عند تصميم آليات إشراك المجتمع المدني في عمليات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية **(Santoso, 2010, pp. 35- 36)**.

يظهر مما تقدم، أنّ المجتمع المدني الكونغولي ما يزال نسخة مشوهة عن نظيره الغربي وفي نفس الوقت ما يزال رهين تصور الغرب له، وهذا يعتبر من بين إحدى التحدّيات التي تقف أمام فعاليته في عمليات بناء السلام في هذه الدولة، فحتى الباحث الأكاديمي أو المهتم بالشأن الكونغولي لما يبحث عن تعريف المجتمع المدني في الكونغو الديمقراطية يجد أمامه عدّة تعاريف متشعبة وفضفاضة لم تضبط معناه الحقيقي لغاية كتابة هذه الأسطر، والغاية وراء هذا المقصد هو إبقاءه في قالب مبهم ليتّم توظيفه سياسياً وفق المصالح الغربية المحضة المستفيدة منها.

4. خاتمة:

في الختام يمكن القول، أن هذه الدراسة المعنونة دوّر المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في جهورية الكونغو الديمقراطية قد تطرقت في محاورها الثلاثة الى معالجة إشكالية دوّر المجتمع المدني الكونغولي في عمليات بناء السلام فيها، إلا أنّ المحصلة بعد التحليل والمعالجة جاءت لتؤكد أنّ الفرضية الأساسية المقدمة أعلاه صحيحة على اعتبار أن سوء فهم طبيعة المجتمع المدني الكونغولي المعقدة يُعتبر عاملاً من عوامل عدم مساهماته الايجابية في مسارات عمليات بناء السلام على أراضي الدولة الكونغولية.

وانتهت هذه الدراسة الى تقديم جملة من الاقتراحات المهمة بخصوص موضوع دوّر المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي بمثابة النقائص التي تمّ تسجيلها بعد فحص وتحليل هذا الموضوع وهي كالتالي:

- ✓ ضرورة خلق الثقة المتبادلة بين الأطراف المتفاوضة في عمليات بناء السلام وتكون بمثابة ثقة متبادلة بين هيئات المجتمع المدني والسلطات السياسية.
- ✓ التعجيل بتنظيف هيئات المجتمع المدني من الجماعات المسلحة التي تسيطر على بعضها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإخلائها من التكوينات المسلحة فهي تشوه لها سمعتها ذات الطابع المدني.
- ✓ ضرورة منح هيئات المجتمع المدني حريّة أوسع في التعبير عن آرائها وتصوراتها في السلام الذي تحتاجه الدولة الكونغولية ومنحها المزيد من الاستقلالية حتى لا تبقى تابعة للقوى الغربية من جهة وتابعة ورهينة للقوى السياسية المحلية من جهة ثانية.
- ✓ إتباع نهج قوّي وسلّس لإدماج المجتمع المدني في عمليات بناء السلام أوله رفع اليدّ السلطوية واليدّ الأجنبية عنه بُغية اقتلاع أسباب الصراع نهائياً في الكونغو الديمقراطية وفتح باب الحوار للاستماع للجميع.
- ✓ على القوى الغربية التي لا تتوانى بسرعتها في التدخل في الشؤون الداخلية للكونغو الديمقراطية ونصّب قواتها المسلحة على أراضيها أن تضغط على السلطات الفعلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تمنح مقعد دائم لهيئات المجتمع المدني الكونغولي في مسارات عمليات بناء السلام.

5. قائمة المراجع:

المراجع بالعربية

قور أبو القاسم، (2010)، مقدمة في دراسات السلام والنزاعات، جامعة نورث ويست: مكتبة الأبتار.

أوبالا لوك، (17 أوت2015)، جمهورية الكونغو الديمقراطية: البحث عن سلام بعيد المنال، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

شرك ليسا، (2019)، تقييم الصراع والتخطيط لبناء السلام نحو منهج تشاركي للأمن الانساني. اصدار جمعية الأمل العراقية، العراق.

غريفتش مارتن و أوكلاهان تيري، (2008)، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة.

شلبي محمد،(1997)، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات. الجزائر.

المراجع بالأجنبية

Addis , A. (2015). Conflits en république démocratique du congo, causes, impact et implications pour la région des grands lacs, nations unies, commission économique pour l'Afrique.

Addis, A. (2015). Conflits en république démocratique du congo, causes, impact et implications pour la région des grands lacs, nations unies, commission économique pour l'Afrique.

Ahere, J. (2012). *policy & practice brief, knowledge for durable peace , the peace process in the Democratic Republic of Congo.* ACCORD-ISSUE20: a transformations quagmire.

Antonio Gramci's theory of the civil society2017*In Handbuch Kultursoziologie* pp. 483-489

Bliss, S. (2010). *Peace building and conflict resolution: A global education learning emphases. UNICEF: Australia. http://www. unicef. org. au.* Directr NSW.

civil society, definitions and approaches,2009*Springer*

dfgf. (fgf). *gdf.* fdg: dfg.

Kew, D. &. (2008). Civil society and peace negotiations: Confronting exclusion. *International Negotiation , 13* (1).

la guerre de la RDCongo más allá de sus recursos, quadernos de construcción de peu Deciembre de 2009España Agécia Catalona de cooperación al desenvolupamnt

News.UN.org. (2017). Consulté le 12 7, 2018, sur www.News.UN.org/en/strory/2017/12/638812-dr-congo-over-dozen-un-peacekeepers-killed-worst-attack-blue-helmets-recent يوم: 7/12/2018.
Oportunidades de negocioconel grupo banco mundial en la Republica Democratica del congo . (2012). *España: ICEX exportación e interversiones* .
Oportunidades de negocioconel grupo banco mundial en la Republica Democratica del congo2012*ICEX exportación e interversiones*
Santoso, A. (2010). civil society and peace processes in Kivu. *Forced Migration Review* (36).
Van Dyck, C. K. (2001). concept and definition of civil society sustainability. *Retrieved November , 4*.
What is Civil Society, its role and value in 2018?.2018UK government's departement for international development.

المؤسسة الملكية المغربية ودورها في عملية صنع القرار

The Monarchy Institution in Morocco and its Role In The Decision Making Process

محمد أمين سني

جامعة الجزائر3، الجزائر، snimohamedamine@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/09 تاريخ القبول: 2021/05/31 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح هيمنة المؤسسة الملكية على عملية صناعة القرار السياسي، من خلال مقاربة منظومة الحكم وعجزها على الانفتاح الديمقراطي وخلق إطار تشاركي لاتخاذ القرار وترشيده، بحيث تعالج هذه الدراسة البيئة المؤسساتية المغربية بشكل عام والمؤسسة الملكية بشكل خاص، وكذا مكانة الملك على وجه الخصوص في العملية القرارية سواء في الإطار السياسي الداخلي أو في إطار السياسة الخارجية مرورا بالمراحل المختلفة لصناعة القرار واتخاذه من مرحلة الاعداد إلى مرحلة التنفيذ. وهذا في ظل غياب الفاعل الاجتماعي والسياسي حال دون تحول ديمقراطي حقيقي في المغرب وخلق فضاء تشاركي لعملية صنع القرار السياسي، بحيث تعمل البنية المخزنية بالتوازي مع المؤسسة الملكية على تعطيل رهان التحول الديمقراطي، حيث تنطلق الملكية في المغرب في تصورها لمكانتها الدستورية من اعتبارات تتجاوز المنطوق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتمادا على شرعية تقليد تمزج بين الدين والتاريخ.

كلمات مفتاحية: المؤسسة الملكية، الملك المغربي، الرهان الديمقراطي، صنع القرار، منظومة الحكم.

Abstract:

This study aims to show the domination of the monarchy institution in the political decision making process through the governance system and its incapability to the democratic openness and to the creation of a partnership frame to take a decision and make it efficient.

This study treats the institutional environment in Morocco in general and the monarchy institution in particular. Also, the statue of the king especially in the decision making either in the matter of the domestic politics or the foreign policy, passing to the different stages in decision making and take from the elaboration stage to the execution one.

With the absence of the social and the political actor, this hinders the veritable democratic transition and prevents to create a partnership atmosphere in the political decision making . This Mekhzen institution works in parallel with the monarchy institution to hinder the democratic transition challenge. The monarchism in morocco depends on its perspectives according to its constitutional statue by which it encroaches the constitution principal to rely on factors based on the current political culture and the traditionalism legacy combining between the religion and the history.

Keywords: the monarchy institution . the Moroccan king. The democratic challenge. Decision making. The governance system.

المؤلف المرسل: محمد أمين سني

1. مقدمة:

تعد منظومة الحكم في المغرب من بين المنظومات الملكية التي مازالت تحافظ على صناعة وإنتاج الممارسات السياسية في ظل بقاء المؤسسة الملكية كمؤسسة تعتبر نفسها مؤسسة المؤسسات وهي اللاعب والوجيد والمحدد الرئيسي لصناعة القرار، حيث تبقى بقية الفواعل أخرى عبارة عن أطر مشاوراتية ومشاركتية هدفها إعطاء الطابع البروتوكولي للحكم في المغرب.

هذه المنظومة الملكية تواجه موجة من التحديات والحراكات الداخلية منها والإقليمية قد تدفع من خلال مآلاتها ونتائجها إلى إعادة النظر في الطبيعة التقليدية التي تخلق هذا النمط من الحكم في ظل تزايد مطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والأحزاب السياسية، وصعود قوى غير تقليدية لا تؤمن بالأطروحات التقليدية في تدبير الشأن العام واتخاذ القرار بشكل أساسي.

إن البحث في الميكانيزمات القرارية لأي نظام سياسي يقتضي البحث في مؤسساته المحورية، وكذا في مختلف الفواعل التي تؤثر في المعادلة الصانعة لمنظومة الحكم به، خاصة أن المتعارف عليه أن قمة السلطة في دول الجنوب بشكل عام هي المحدد الرئيسي لآليات عمل النظم السياسية لهذه الدول، فأهم خاصية تميز الكثير من الأنظمة السياسية لبلدان الجنوب هو أن رئاسة الدولة تبقى المؤسسة المحورية التي يقوم عليها كل هرم السلطة، والتي من خلالها تستمد كل السلطات وتتحرك كل الأجهزة.

ما نود التركيز عليه في هذا الإطار، هو موقع المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي من خلال أدائها وممارستها على مختلف المستويات، وما مدى نجاعتها في الدفع نحو تحول ديمقراطي حقيقي في المغرب بعيدا عن الممارسات السلطانية التقليدية التي أصبحت لا تلقى ذلك القبول السابق لدى العديد من القوى المجتمعية ومختلف شرائح المجتمع المغربي، في ظل تزامن هذه الأطروحات مع تواتر حركات سوسيوثقافية تضع هيمنة المؤسسة الملكية على عملية صناعة القرار في قلب الرهان الديمقراطي في المغرب.

إشكالية الدراسة:

تشكل المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي محدد قواعد اللعبة السياسية فتعتبر من هذه من هذه الزاوية هي المتفرد والمهيمن الوحيد على عملية صناعة القرار، و بناء على هذه ذلك نطرح الإشكالية التالية:

كيف يتم صناعة واتخاذ القرار في النظام السياسي المغربي؟، وما هي مكانة المؤسسة الملكية في عملية صنع القرار في المغرب ؟،

فرضية الدراسة:

تشكل المؤسسة الملكية بنسقها التسلطي عائقا أمام المشاركة في عملية صنع القرار السياسي.

أهمية الدراسة:

تنطلق الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة من الواقعية السياسية أي دراسة مجتمع ومعرفة خصوصيته التي تختلف عن الأطروحات المعيارية والتي تحاول بعض المدارس التسويق لها كما أنها تسعى إلى التحكم في مفاهيم ومناهج علم السياسة المقارنة للتوصل لإدراك أهم الرهانات التي تقوم على أساسها الدراسة، من خلال معرفة معمقة بالموضوع من خلال معطياته السياسية والدراسة التي تحتوي على الفصول تسعى من خلالها إلى معرفة عناصر أساسية بناء السلطة، توزيع السلطة، محددات صنع القرار في النظام السياسي.

المدخل المنهجي للدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي من أجل مقاربة الموضوع زمنيا وفي سياقات تاريخية مختلفة منذ استقلال المغرب سنة 1956، كما تعتمد على المنهج المقارن من خلال مقارنة هيمنة المؤسسة الملكية على عملية صناعة القرار ببقية المؤسسات الدستورية، كما تستند الدراسة على منهج تحليل المضمون من خلال التعامل مع العديد من الوثائق الرسمية في المغرب والتي لها علاقة باتخاذ القرار.

أما بخصوص الاقترابات، فالدراسة توظف اقتراب الأنثروبولوجيا السياسية لتحليل الإرث الأناسي الذي تعتمد عليه المؤسسة الملكية في صناعة القرار من عادات وتقاليد قديمة، هذا إلى الاقتراب المؤسسي لرصد وقياس عملية صناعة القرار في إطار هيكلي-مؤسسي ومدى نجاعته في المغرب، وأخير لقد تم الاعتماد على الاقتراب النسقي من أجل توضيح سياق صناعة القرار وتحديد بيئته الداخلية والخارجية في النظام السياسي للمغرب ومدى فاعلية ارتداد القرار السياسي.

أولا: البناء العام لعملية صناعة القرار السياسي في المغرب:

تعد ظاهرة القرار السياسي محور كل سياسة، ذلك أن الوظيفة القرارية كانت دائما تعتبر وظيفة أساسية ودائمة بالنسبة لجميع الأنظمة والمجتمعات السياسية بما في ذلك المجتمعات البدائية (Meynaud, 1958, p12)، لذلك فقد قام علماء السياسة -كمحاولة منهم لتطوير حقل نشاطهم العلمي- بصب جل اهتماماتهم على ظاهرة القرار السياسي، بحيث ظهرت مدارس في علم السياسة اهتمت بالأساس بهذه الظاهرة بحيث حصرت مفهوم السياسة بشكل عام في دراسة اتخاذ القرار السياسي كالمدرسة التي تزعمها بنتلي (Hallowel, 1977, p85).

وكذا الكتابات التي أفردها "دافيد ايستون" David Eston للاهتمام بالنظام السياسي من خلال "إفرازاته القرارية" وتعامله مع محيطه الداخلي والخارجي، ويعتبر موضوع صنع القرار واتخاذه من الموضوعات ذات الأهمية الكبرى التي شغلت بال العلماء في العلوم الاجتماعية والإنسانية وبخاصة المضطلعين منهم بعلم الاجتماع أو علم الإدارة أو علم النفس أو علم السياسة. وتنطلق الأهمية من أمرين أساسيين: أمر أكاديمي وأمر مجتمعي ويتمثل الأمر (الأكاديمي) في افتقار الدراسات الاجتماعية بصفة عامة إلى دراسات معمقة ومفصلة عن مثل هذا الموضوع، كما يتمثل الأمر المجتمعي في أهمية هذا اللون من المجتمعات بالنسبة

للقائمين على أمر المجتمعات مخططين أو منفذين مع تسابق المجتمعات خاصة النامية منها في الدخول في مضمار التنمية والتحديث والعصرنة.

1. القرار كنواة للعملية السياسية؛ التعريف والدلالات العلمية:

تعني كلمة قرار البت النهائي والإرادة المحددة لصانع القرار بشأن ما يجب وما لا يجب فعله للوصول لوضع معين والى نتيجة محددة ونهائية. على أن هناك بعداً آخر يمكن أن يضاف إلى مفهوم القرار فأفعال كل منا يمكن أن تنقسم قسمين رئيسيين: قسم ينتج من تزاوج التمعن والحساب والتفكير، وقسم آخر لا شعوري تلقائي إيحائي.

وينتج عن القسم الأول ما يسمى قرارات، أما القسم الثاني فينتهي إلى أفعال آنية. وحينما يكون هناك محل لقرار فانه بالتداعي لابد وأن تكون هناك نتيجة ينبغي انجازها ووسائل ومسارات للوصول إلى هذه النتيجة.

ومن ثم يمكن تعريف القرار بأنه (مسار فعل يختاره المقرر باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لانجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها أي لحل المشكلة التي تشغله) (عطية، 2017، ص.07).

إذا فالقرار هو سلسلة الاستجابات الفردية أو الجماعية التي تنتهي باختيار البديل الأنسب في مواجهة موقف معين. أو هو عملية عقلية تؤدي إلى اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل المتاحة، ويتم ذلك في ضوء تقدير المزايا النسبية لكل منها، ومدى ملاءمة البديل الذي يتم اختياره للظروف الداخلية والخارجية، وينتج عنها الاختيار النهائي الذي قد يكون عملاً أو رأياً ما.

وتبدأ عملية اتخاذ القرارات عندما نحتاج عمل شيء ما، ولكننا لا نعرف ما هو ولهذا يعد اتخاذ القرار عملية تفكير قد تكون منطقية أو غير منطقية، مستندةً إلى فرضيات محددة واضحة أو فرضيات ضمنية غير محددة، كما يمكن أن يكون العدول عن اتخاذ القرار في حد ذاته قرارا (القرارات المسكوتة، أو غير المنطوقة..) (عطية، ص ص. 8-9).

2. الفرق بين اتخاذ القرار وصنع القرار:

وثمة فرق بين كل من صنع القرار Decision Making واتخاذ القرار Decision Taking .إن مفهوم صنع القرار لا يعني اتخاذ القرار فحسب وإنما هو عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة: نفسية، سياسية، اقتصادية واجتماعية وتتضمن عناصر عديدة.

ويرى "طومسون" أن اتخاذ القرار يعد الاختيار بين البدائل حيث يبدو في نهاية المطاف في (صنع القرارات) إلا أن مفهوم صنع القرار ليس قاصراً على الاختيار النهائي بل أنه يشير كذلك إلى تلك الأنشطة التي تؤدي إلى ذلك الاختيار.

وعلى ذلك يجب التفرقة بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار في شكل النقاط التالية (رشدي، 2020، ص.33):

- فالأخير يمثل مرحلة من الأول بمعنى أن اتخاذ القرار يمثل آخر مرحلة في عملية صنع القرارات.
- صنع القرار عملية معقدة تشترك فيها أطراف مختلفة رسمية وغير رسمية، داخلية وخارجية، بينما يكون اتخاذ القرار بواسطة القيادة أو النخبة، وهذا هو نفسه مناط التمييز بين النفوذ والسلطة، فمن يمارس النفوذ لا يتبوأ رسميا بالضرورة منصبا. (رجال الظل، أو رجال الخفاء..)

ويمكننا تعريف مهمة اتخاذ القرار بأنها عملية أو أسلوب الاختيار الرشيد بين البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين. ومن ذلك التعريف يمكن استنتاج النقاط التالية (قريب، 2019، ص ص.56-57):

1. أن اتخاذ القرار يتم من خلال إتباع عدة خطوات متتابعة تشكل أسلوباً منطقياً في الوصول إلى حل أمثل.

2. أن لأي موقف أو مشكلة عامة حلولاً بديلة يجب تحديدها وتحليلها ومقارنتها على هدى قواعد أو مقاييس محددة.
3. أن طريقة اكتشاف البدائل وتحديد قواعد الاختيار واختيار الحل الأمثل تعتمد كلية على هدف أو مجموعة أهداف يمكن تحقيقها، والمعيار الرئيسي لقياس مدى فعالية القرار.

إن البيئة المؤسساتية تتعلق بالأساس في تأثير شكل النظام السياسي على طبيعة القرارات الخارجية ونقصد بها ماهية الطبيعة الدستورية للنظام السياسي المغربي، يعني هل هو نظام يعتمد على تمركز السلطات والصلاحيات أم هو نظام يؤمن بالمشاركة المؤسساتية المتخصصة.

إن البحث في المكانيزمات القرارية لأي نظام سياسي يقتضي البحث في مؤسساته المحورية، وكذا في مختلف الجماعات التي قد تؤثر في اتخاذ القرارات السياسية، كما أن الهدف من التطرق إلى البيئة المؤسساتية داخل المغرب هو محاولة إيجاد وحدة صياغة السياسة (Policy Making) وتشمل كل من له الحق دستوريا ووظيفيا في صياغة السياسة المغربية، حسب منطق عقلنة المصلحة الوطنية، وتسمح بكل من له الخبرة أو الوظيفة في المساهمة في توجيه السياسة الوطنية.

ومن هنا يمكن القول إن المغرب عرف منذ استقلاله تطورا سياسيا ودستوريا غنيا بالعبر والأحداث التي أثرت على طبيعة النظام السياسي، وعلى العلاقات بين مختلف القوى السياسية، فلقد تم إصدار خمسة دساتير: أولهم الدستور الممنوح سنة 1961 والذي يعتبره "عبد الله العروي"، أنه دستور لا هو إحياء لما كان ولا هو تحقيق لما حلم به الوطنيون، بل كان وصفا وفيا للوضع السائد بعد أن استعاد ملك المغرب السلطة التي سلبتها منه معاهدة الحماية (العروي، 2007، ص115)، بالإضافة إلى التعديلات التي أدخلت على كل من دستور 1972 ودستور 1992.

لقد كانت الحياة السياسية متذبذبة والعلاقات بين السلطة والمعارضة متوترة إلا أن الإجماع الذي حصل حول دستور 1996 أدى إلى الانفراج السياسي وإلى علاقات جديدة، بين مختلف القوى السياسية، وأخيرا إلى التناوب التوافقي، ورغم الإصلاحات التي دعا إليها الملك محمد السادس في 09 مارس 2011 والتي حملها المشروع الدستوري الجديد، بالرغم من ذلك فإن الدساتير المتعاقبة التي عرفها المغرب لم تؤثر

على طبيعة النظام السياسي الذي يسترشد بمبادئ الملكية الإلهية (la monarchie de droit divin) (.بندورو، 2002، ص5).

ثانيا: مركزية المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي:

شكل انبثاق المؤسسة الملكية في بلد كالمغرب، الذي يعيش قدرا كبيرا من الخصوصية الحضارية والسياسية، ظاهرة سياسية مما أضفى عليها مسحه سياسة متميزة، وبتأمل عدد من الكتابات التي انصبت على النظام السياسي المغربي خاصة في عهد الاستقلال، يلاحظ أنها جعلت من المؤسسة الملكية قطب رحى لهذا النظام. اعتمادا أساسا على المقومات التي ترتكز عليها تاريخيا ودينيا وسياسيا، واستنادا إلى واقع موازين القوى الذي أهل المؤسسة الملكية إلى أن تظل محتكرة لما يمكن وصفه بحقيقة السلطة، فقد اختزل "جون وتربوري" النظام السياسي المغربي في المؤسسة الملكية، أما "ميشل كامو" فلم يجد بدا من الاعتراف بالهيمنة السياسية للعرش فيما ذهب "ريمي لوفو" إلى أن المؤسسة الملكية تجسد الركن الركين في النظام المغربي (برادة، 2004، ص189)، ويحيلنا الحديث عن التفرد السياسي للمؤسسة الملكية بالمغرب إلى الإحاطة بماهية المؤسسة، والتي تعني مجموع الأحكام والقوانين التي تحدد علاقات وسلوك الأفراد في إطار المنظمات السياسية (محمد الحسن، 1992، ص81).

لهذا فقد انطوي المجال السياسي لمغرب الاستقلال على تكوين مثير لم يخرج إلى الوجود عفويا، بل كان حصادا موضوعيا لسياق سياسي ولد مع الجراحة الاستعمارية للبلاد، ونما في كنف معطياتها السياسية، دولة سلطانية تقليدية متشبعة بضوابط من العلاقات السياسية والإدارية الحديثة، والموروثة عن التنظيم الإداري الاستعماري، ثم حركة وطنية حديثة في الفكرة، والبرنامج والإستراتيجية، والوسائل السياسية وإن جاءت من أصول تقليدية سلفية، لهذا تعايشت المؤسسة الملكية –الوريثة للمؤسسة السلطانية المخزنية – مع الحركة الوطنية المتشعبة بفكرة حديثة عن السياسة والدولة، لكن هذا التعايش بين القوتين كان يخفي– في تضاعيفه – تعايشا تأسيسيا وتحتيا داخل كل طرف منهما: تعايش التقليد والحداثة داخل المؤسسة الملكية، وتعايش السلفية والليبرالية داخل الحركة الوطنية، بل إن التشابه في المعطيات بينهما كان من جملة ما أسس للعلاقة بينهما ومسوغها بعيدا – وفضلا– عن المشترك السياسي والجامع الوطني في وجه خصم أجنبي واحد (بلقزيز، 2007، ص104-105).

ما نود التركيز عليه في هذا الإطار، هو موقع المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي ذلك أن قمة السلطة في دول عالم الجنوب بشكل عام هي المحدد الرئيسي لآليات عمل النظم السياسية لهذه الدول،

فأهم خاصية تميز الكثير من الأنظمة السياسية لبلدان عالم الجنوب هو أن رئاسة الدولة تبقى المؤسسة المحورية التي يقوم عليها كل هرم السلطة، والتي من خلالها تستمد كل السلطات وتتحرك كل الأجهزة، وبالتالي فإن رئيس الدولة يعتبر الشخصية السياسية الأولى التي تشخص جميع الأجهزة الدستورية التي لا تتمتع بأي استقلالية سياسية، وتبقى تابعة للرئيس سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن ثم فإن العاهل المغربي هو أبرز وأهم عنصر في الحياة السياسية المغربية، وهو المحور الذي ترتبط به، وتدور حوله العناصر الأخرى (.سالمان، 1996، ص498).

استنادا للأسس الدستورية والقانونية للنظام السياسي المغربي، فهو نظام حكم ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية طبقا لنص الدستور وكما حدده الفصل 19 من الدستور ويعتبر الملك هو:

- أمير المؤمنين؛
- النائب الأعلى عن الأمة ويرمز وحدتها؛
- وهو الضامن لسمعة البلاد واستمراريتها؛
- وبوصفه المدافع عن العقيدة؛
- وحامي حمى الدين.

ولهذا فإن التأويل الحالي للفصل 19 من الدستور يسعى إلى عدم تقييد سلطات الملك وعدم إخضاعها للدستور نظرا لكونه أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة، غير أننا نلاحظ بأن الوظائف السابق ذكرها، والمنصوص عليها في الفصل 19 لم تخول في تاريخ المغرب لرئيس الدولة سلطات عليا فوق القانون والمجتمع، كما أن لقب الممثل الأممي الذي قد نصادفه في القانون المقارن في بعض الدول الديمقراطية لم يؤدي إلى وضع الملك فوق الدستور (بندورو، ص191).

هذا يتناقض مع الفقه الدستوري بين مفهومي "الملكية المطلقة" والملكية الدستورية معيارا قانونيا وسياسيا، ذلك أنه عندما يتم الفصل بين "السلطة السياسية" والأشخاص الذين يمارسونها، يمكن القول آنذاك بان ممارسة السلطة تستند إلى مرجعية دستورية.

أما في حالة عدم الفصل بين "الشخص" و"السلطة" وبين "الحكم المؤسسي" و"الحاكم المشخصن" وتغيب الضوابط الدستورية مقابل حضور النزوات الشخصية فإن الأمر يتعلق بشخصية السلطة، ففي

الحالة الأولى: تكون إزاء "ملكية دستورية" وفي الحالة الثانية تكون إزاء ملكية مطلقة (المسكي، 2003، ص84).

تنطلق الملكية في المغرب في تصورها لمكانتها الدستورية من اعتبارات تتجاوز المنطوق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتمادا على شرعية تقليد تمزج بين الدين والتاريخ.

من خلال هذا، فإن التفكير في مسألة الشرعية، كصفة تنسب لنظام سياسي ما خاصة تلك المجتمعات التي تعيش في كنف حقل سياسي مزيج باللاعقلانية بدل العقلانية، مدموغا بالرموز بدل القوانين، ومحكوما بالشخصية عوض المؤسسات وهو ما يجسده النظام الملكي المغربي.

لهذا فقد كانت خطب الملك الحسن الثاني في السابق، توحي بأن المغرب ملكية إلهية Monarchie de droit divin أو ثيوقراطية Monarchie Théocratique (BENDOUROU, 1997, p40). هي فكرة انتقدها بشدة المفكر السياسي المغربي محمد حسن الوزاني. الذي تميز كمفكر سياسي مغربي زاوج بين المرجعية السياسية الإسلامية ومكونات المرجعية السياسية الغربية بأسلوب سلس يتخطى كل التناقضات القائمة بين هاتين المرجعيتين، فقد انتقد بشدة كل المسوغات القانونية والسياسية التي ترتكز عليها نظرية الحق الإلهي سواء في المنظومة السياسية الغربية أو الإسلامية (شقير، 2005، ص71-73).

من هنا يتبين أن استخدام هذا المفهوم المخزني قد حول كل الترسانة الدستورية من إطار للتقييد إلى إطار للتكريس، تكريس لوحدة سلطة السلطان المتعالية والمطلقة التي تبلورت منذ بداية تسلم السعديين للحكم لتتجذر مع تعاقب السلاطين العلويين على السلطة، ووفق هذا المنظور المخزني، الذي تكرس تاريخيا وفقهيا، فليس هناك فصل في السلطات.

مما يجسد ذلك ما أشار إليه العاهل المغربي في خطاب ألقي بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية لمجلس النواب بتاريخ 09 أكتوبر 1987 "قلت وكررت ولا زالت أكرر أنه بالنسبة لعبد الله الضعيف، خادم المغرب الأول، عبد ربه، بالنسبة لي ليس هناك فصل في السلطة، أنا أب الجميع، أب المشرع وأب المنفذ..." (شقير، ص300).

وخلف هذه التوليفة الرمزية –اللامرئية يتخفى النظام السياسي المغربي، مرجعياته، آلياته وحقيقته، فهذا النظام فطن لقيمة الرموز وفعاليتها في التأثير على المحكومين من جهة وإخضاعهم وإرعابهم من جهة ثانية

وإطالة عمره من جهة أخرى، لذا يركز إلى القران المخيالي والعملياتي في توليف منظومة إيديولوجية يتآلف ضمنها "الدين والمقدس والنسب الشريف والتاريخ والعنف بشقيه المادي والرمزي" (غروب، 2009، ص08).

وعلى هذا الأساس، تتجه الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في خطابها السياسي قصد تأكيد سموها السياسي الدستوري، معتبرة أن أمر الحكم في المغرب يتصل برابطة بين الملك وشعبه، كما أن عرش المغرب كان على الدوام –كما يقول الملك محمد السادس– أكثر من رمز للسيادة، لأنه ظل ولا يزال، قيادة وطنية مسؤولية وواعية لأمانتها العظمى ضمن ملكية شعبية، العرش فيها بالشعب والشعب بالعرش" (مقتطف من نص خطاب العرش، 30 جويلية 2001).

فملك المغرب سلطان بمقتضى الحق الإلهي، وهو الأمر الذي لا يتورع عن التذكير به لتبرير حكمه المطلق في إطار ملكية دستورية ممنوحة، فالملك المغربي يقدم نفسه كأب وقائد للشعب المغربي، فوق الضجيج السياسي، وهو عنصر الاستمرارية، ويحتكر المؤسسة الوحيدة والحقيقة في المغرب. وللمؤسسة الملكية سلطة نابعة من الشعب لأنها من الله، لكنه لا يعد مسؤولا إلا أمام الله (غروب، ص06).

وما الحقيقة إلا رغبة بشرية في ممارسة السلطة بإطلاق وواحدية دون أدنى مشاركة، فعلى قياس الشرك بالله توزن مسألة مشاركة الحاكم الإسلامي التيوقراطي في حكمه حسب Bertrand Badie وأيضا تجنبا للمساءلة من قبل المحكومين.

إلى الجانب الديني، يحضر الزمن بثقله مجسدا في التاريخ، فالمجتمعات الدينية التاريخية تتطلب أكثر من غيرها من المجتمعات من حكامها، أو الذين يريدون قيادتها معرفة التاريخ والإحاطة به، ولعل هذا الإدراك ما حذا بالملك الحسن الثاني إلى الإقرار في جزم مطلق على صفحات كتابة التحدي، أن الملكية هي التي صنعت تاريخ المغرب، معتبرا ظهور إدريس الأكبر كأمير منحدر من النسب النبوي، المغاربة آنئذ بمثابة العناية الإلهية وجهت إليهم من السماء وبالتالي فإن الملكية ضرورة لازمة لقيام المغرب وأن استمراره من استمراريتها بالضرورة، وبذلك لم يعد التاريخ موردا لشرعية الملكية بل أمست الملكية هي الصانعة لهذا المورد، الأمر الذي دفع بـ J.Waterbury إلى القول بأن (ملك المغرب يخلط بين ماضي عائلته وماضي المغرب وماضي الإسلام) (غروب، ص12).

كما أن شرعية الحكم المقدس في المغرب تتأسس على عملية تحويل مستمر وغير منقطع للدم الملكي، باعتباره المؤسس للسلالة والضمان لاستمرار في خط منحدر تسلسلي، يكون فيه الخلف ابن سلفه فالملك

المقدس لا يمكن إلا أن يكون ابن ملك مقدس حتى يكفل حق الجلوس على عرش أسلافه بعد ولاية للعهد، ووراثة للدم الملكي أطعمه بجينات أعلته مرتبة فوق الجميع، هذا العنصر الجنيالوجي المؤسس، يشكل إحدى الأسس الهامة المركون إليها في النظام السياسي المغربي.

فالدم الملكي للملكية المغربية حسب الأطروحة الملكية نفسها، هو دم ممتد سلاليا على مدى أربعة قرون موصولة جذورها بشجرة النسب النبوي الشريف، ومدموغ دستوريا عبر الفصل 20 "إن عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الأكبر سنا من سلالة الملك الحسن الثاني، ثم إلى ابنه الأكبر سنا ثم إلى ابنه الأكبر هكذا ما تعاقبوا"، وقد أثارت هذه فكرة التعاقب عبر ولاية العهد انتقادات المجاهد عبد الكريم الخطابي"، الذي صرح بلهجة شديدة أن (التنصيص في الدستور المزعوم على ولاية العهد ما هو إلا تلاعب، واستخفافا بدين الإسلام والمسلمين، إذ كلنا نعلم أن مسالة الإمامة نفسها كانت دائما موضع خلاف بين علماء المسلمين من بعيد، وما ذلك إلا لعدم وجودها في القانون السماوي (تصريح المجاهد عبد الكريم الخطابي 30-11-1962 ،25-26-2005، ص33).

ورغم ذلك تمت مأسسة ولاية العهد، ليغدو محمد السادس الملك الثامن عشر في السلالة العلوية، والسبط السادس والثلاثين للنبي الكريم محمد (ص)، من جهة فاطمة الزهراء، وعلى بن أبي طالب"، والزائر لمسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء، يقف عند الجدارية الضخمة التي تتوسط المسجد والتي كتب عليها بالبند العريض والخط الذهبي العربي سلالة الملك الحسن الثاني وصولا للنبي محمد (ص) وهي جدارية تقف بضخامتها على ناحية القبلة لتجبر بذلك كل زائر للمسجد على قراءتها.

هذه الازدواجية السلالية النبوية والملكية تمثل أساس البنية التي يستند إليها السلطان عند قيامه بوظيفة الشفاعة ونشر البركة على البلاد والعباد، فالانتماء للبيت النبوي-حسب التصورات الملكية- يضمن انتقال البركة من الخلف إلى السلف.

هذه البركة الملكية تصل لدرجة ربطها بالطبيعة عن طريق صفات فوق طبيعية وأسطورية، فالملك المغربي بوصفة أميرا المؤمنين هو من يدعو للقيام بصلاة الاستسقاء حين تشع السماء، ولما تهطل شذرات المطر تعتبر استجابة سماوية لدعوته، كما لا تتردد الأجندة الإعلامية بالربط بين زياراته لإحدى المناطق وتصادف هطول المطر في اليوم ذاته، لتهلل الأبواق الإعلامية بعبارات من قبيل (حلت أقدام الخير فهطلت أمطار الرحمة واليمن والبركات) (Cubertafond , 1997,102).

آليات العقاب السجينة، ومعاقل التعذيب التي لازالت على قيد الحياة في بنيات النظام السياسي المغربي، حيث يمارس الملك المغربي حق التحكم في الرقاب من خلال التعذيب (سنوات الرصاص –تعذيب الإسلاميين– تعذيب الطلبة المعتقلين– القمع الشرس في حق حملة الشواهد المعطلين...) ومن خلال التجويع والقهر والتفقير، وأيضا حملات التأديب المعروفة تاريخيا، بـ"الحركة" والتي يعد العقاب الجماعي المنزل بأهالي آيت باعمران بعد انتفاضتهم صيف 2008 الامتداد المعاصر لها، وهنا تنطبق فكرة المفكر ميشال فوكو (غروب، ص08)، الذي يرى أن للتعذيب وظيفة سياسية أكثر منها قانونية، فهو لا يهدف إلى تنفيذ العادلة بل إلى إنعاش السلطة، والجسد المعذب هو المحل الذي تمارس فيه السلطة سلطتها لأجل تسلطها.

كما تعتبر الطقوسية والرمزية أحد أهم الركائز التي تقوم بها السلطة لنفسها داخل النسق السياسي المغربي، وتكمن وظيفة الرمز السياسية في إطالة عمر الحاكم، وضمان استمرار إذعان المحكومين. فالرمزية في مجملها، كل غير مجزء من الصور والأفعال، إنها ديناميكية ذات ركيزتين، ركيزة مخيالية وركيزة عملياتية (SFEZ,, 1988, p5).

وهذه الديناميكية حتى يكون لها وجها مرئيا، تستدعي الطقس أو القيم الطقوسية بتعبير "راد كليف بروان" كمنظومة قيمية سلوكية ذات تأثير نفسي فاعل في عملية التعبئة الاجتماعية.

وحقل الملكية المغربية، حقل طافح بالرمزية والطقوس، تتوسطه الرمزية الدينية الكبرى، أي فكرة التفويض الإلهي، ومؤسسة إمارة المؤمنين التي تحيط ممثلها بهالة من الرفعة والسمو، تمنحه رزنامة من الألقاب (الخليفة، السلطان، الشريف، المبايع...الخ) هذه الأخيرة تصبح وسيلة للاتصال بالمقدس بحيث تبرر الصورة المتعالية للقائد الديني، وتجعل له صلة وصل بين العالم العلوي والعالم الأرضي، وصلة الوصل هذه تؤثثها رمز المظلة، كإشارة إلى أن السلطة السياسية المغربية تمثل ظل الله في الأرض، وتحضر إبان مراسيم طقس البيعة السنوية المحيلة رمزيا على العهود الأولى للخلف والبداية السياسية للنظام، واستمراريته وتعاليه، وكذا الإحساس للمحكومية بالتجدد.

ومن هنا فقد اهتدى الحسن الثاني إلى دسترة البيعة بين دفتي دستور، منحه لرعاياه قائلا: "لقد أنجزت شخصيا مشروع دستور للمملكة والذي سأعرضه عليك ليحظى بتصويتك... هذا الدستور الذي أنجزته بيدي هو قبل كل شيء تجديد لرباط البيعة المقدسة التي جمعت دائما بين الشعب والملك، فلا يعقل أن يمنح الملك المطلق بيديه دستورا يقلص من إطلاقيته ويحد من صلاحياته اللامتناهية، فقد تم إعداد الدستور

بناء على نواة تكثف أدوار إمارة المؤمنين، وتضخ صدى هذه الأدوار تفصيلا في بقية الفصول، وتثبيتا للنواة المقدسة (فصل إمارة المؤمنين 19 وفصل القدسية 23)، وحرصا على هذه النواة، فإن الملك يراقب المنتوج الدستوري في كل مراحله من المبادرة إلى المراجعة على الخروج النهائي مخافة تزعزع الثوابت البيعوية.

ويمكن اختصار مهام ودور المخزن الذي لم تتبدل طبيعته طيلة تاريخ نشأته، فقد تمكن من ترسيخ وجوده بفضل مجموعة من الآليات المؤسساتية، فإذا كان يمثل في السابق جماعة يتوحد أفرادها في الولاء لجهة واحدة، فانه تحول اليوم إلى سلطة مؤسسة تتمتع بدعم المجموعات التي تقوم هي ذاتها بمراقبتها وتوجيهها، ويقوم المخزن بربط علاقاته بالمحيط بواسطة شبكات المراقبة ومعبئا أثناء ذلك عدة آليات (الجويلي، 1992، ص175):

- الشرعية الدينية والتاريخية للسلطة بدل القانون لتبرير واجب الطاعة المعمم على الجميع؛
- سلطة الحماية تجاه الأخطار الخارجية أو الداخلية والميل إلى احتكار رموز الهوية الوطنية؛
- وظيفة التحكيم بين الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين المتصارعين والمنقسمون على الدوام؛
- القدرة على لعب دور الرعاية من خلال مراقبة حصول الزبناء على مختلف أنظمة ووسائل التمثيلية الخاصة أو حصتهم من الموارد والمنافع؛
- وظيفة مراقبة التراب الوطني والمواطنين بواسطة التقييم الإداري.

والمخزن اليوم باعتباره سلطة مركزية يمزج بين نمطين من الزعامة يحاول من خلالهما تقوية القاعدة الإجتماعية لسلطته: القيادة التقليدية التي تربط بمختلف شبكات الزبناء، وأنماط التحالفات المتفاوض بشأنها أو المفروضة على الجماعات والأفراد التي تتيح لهؤلاء، كحيازة النفوذ والخيرات والخدمات ثم قيادة عصرية تنطوي ضمن الأشكال المؤسساتية الاقتصادية والتعيين في المناصب السامية والتعويضات، وحشد الدعم من خلال التنظيمات الحزبية أو السوسوثقافية.

ومن هذا المنظور، اختارت الملكية دستورا يتلاءم مع التقاليد المغربية والمزاج المغربي والإنسية المغربية" (وزارة الإعلام المغربية، خطب وندوات الملك الحسن الثاني، 1993-1994، ص189)،حسب الفكر السياسي للملك الحسن الثاني، وهو ما يفسر التدخلات التي تمزج بين الضمير والمعلن، والعرفي والمكتوب، في التعامل مع الشأن السياسي في المغرب.

وقد تعددت الرؤى التي طرحها الباحثون حول توصيف النظام السياسي المغربي وانحصرت في وصفه بأنه نظام يجمع بين التقليدية والحداثة، وأنه نظام يجمع ما بين الأنواع الثلاثة من الديمقراطية: هي البربرية والإسلامية والغربية، والتي تتعايش لتكسب الديمقراطية المغربية طابعا مختلطا وأحيانا متناقضا، ولكنه في الغالب غير مستقر سياسيا، أو انه نظام رعوي جديد يعتبر حصيلة تفاعل بين مجتمعات تقليدية محلية وأخرى غربية حديثة، كما يوصف بأنه نظام يجمع بين نمطين من الشرعية:

-أولهما النمط المرتبط بالخلافة أي الشرعية الدينية.

-والثاني مستوحى من الديمقراطية الليبرالية. وهناك من يرى أن هذا التناقض مرجعه للطبيعة الأوتوقراطية لنظام يعتمد في تبرير شرعيته على المصدر التقليدي الذي ينطوي على بعد ديني إسلامي أو على بعد قبائلي أو على البعدين معا، غير أنه حاول تدعيم هذا المصدر بمصادر إضافية من خلال إشباع مظاهر العقلانية القانونية كمصدر آخر للشرعية بهدف زيادة فعالية النظام (السرجاني، 1997، ص106).

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدة نقاط هامة بما يتعلق بموقع المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي، وبالتالي مدى قبضتها على النظام السياسي (السرجاني، ص ص 106-107):

1- هيمنة الملك على النظام السياسي، فالقصر هو محرك الحياة السياسية ومنظمها ولا يستطيع أي طرف أن يتخذ أي مبادرة دون أن يأخذ ردود فعل القصر بعين الاعتبار، وتماشيا مع هذا الأمر، نجد أن الدساتير المغربية المتعاقبة تعطي للملك مركز الثقل في النظام. وتخوله أغلب السلطات مثل التصديق على المعاهدات، ويصدر الأمر بتنفيذ القانون (فصل 26)، وتعيين الحكومة ويقيلها (حسب الفصل 24)، ويرأس المجلس الوزاري (الفصل 25)، ويحق له حل البرلمان أو أحد مجلسيه (الفصل27 و71) رغم بعض الصلاحيات الجديدة التي قدمت للوزير الأول بعد الإصلاحات الدستورية الأخيرة مارس 2011 لكن تبقى اللعبة السياسية بيد الملك وحده.

2- توظيف الحداثة لخدمة التقليدية، والميل لبناء السلطة على حساب مؤسسات الدولة، وتزويد آليات التحديث بغطاء تقليدي بحيث تبدو للنظام استمرارية يصور نفسه معها على أنه يستوعب متغيرات

الحداثة دون تناقض، كما يحاول الملك من خلال قيامه بهذا الدور أن يجعل النظام الملكي رمزا للحياد بين القطاعات السياسية والاجتماعية المتعارضة.

وانطلاقا من هذه الجوانب، يبدو أن مجالات التحرك السياسي الدستوري في المغرب تخول للمؤسسة الملكية إمكانية التحكم المبرم في سائر المؤسسات، ليصبح المسلسل الدستوري في المغرب "مسلسلا للمحافظة على السلطة" (Mossadeq, 1995, p35 el)، التي "يضبطها ويوجهها القصر، حسب تعبير الباحث الأمريكي جون وتربوري"John Waterbury (,p302 Waterbury, 1975).

ثالثا: الملك كمحدد رئيسي للسياسة الوطنية المغربية واحتكار اتخاذ القرار

إن سلطة احتكار القرار السياسي، هي إحدى تجسيدات الإستراتيجية السياسية المركزية للنسق المتمثلة في ضبط المجال السياسي، ذلك أن الصراع حول السلطة هو في آخر المطاف صراع حول اتخاذ القرار السياسي.

لهذا فإن الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي وكذا اعتبار السياسية الخارجية كإحدى المجالات الخاصة بها، جعل عليه اتخاذ القرار متمركزة وشبه مغلقة.

فالملك المتواجد في قمة هرم السلطة هو الذي يحدد بشكل عام السياسة الخارجية المغربية، وله ترجع مهمة تحديد الأهداف التي يجب أن تحققها وكذا النتائج المتوخاة في القرارات، وتناط مهمة تحديد الأهداف التي يجب أن تحققها الأهداف المرسومة من طرف الملك إلى أعضاء الحكومة والموظفين والتقنين لمختلف الوزارات ، ولا يمكنهم مناقشة ظروف أو مرامي القرار المتخذ.

في النسق السياسي المغربي المعاصر، هناك فاعل سياسي مركزي acteur politique central هو "الملك" بمنزلاته الثلاث، والذي يتمتع بسلطة احتكار القرار السياسي ولكن ليس القرار.

وقبل أن نتعرض لطبيعة القرار السياسي الملكي، سنتطرق للأشكال ويتخذ القرار السياسي الملكي ثلاثة أشكال (ضريف، 1993، ص157):

- يجسد الظهير الشريف الأول للقرار السياسي الملكي، فأهم القرارات الملكية يعبر عنها في من خلال ظهائر شريفة، إذ الظهير يعتبر في الواقع مستودعا للقرارات.

- يعتبر " الخطاب السامي" الشكل الثاني للقرار السياسي الملكي، إذ الخطابات الملكية لا تعتبر فقط مجرد إبداء رأي بل تشكل قرارات سياسية.
- الشكل الثالث الذي يتخذه القرار السياسي الملكي يتمثل في الكلمات التوجيهية (التعليمات)، إذ أن هاته الكلمات التوجيهية تتمتع بقوة قانونية ولو لم تكن مجسدة في نص قانوني.

ومن خلال هاته الأشكال الثلاثة يتمتع الملك كفاعل سياسي مركزي بسلطة احتكار القرار، ولكن هنا يجب أن نميز بين مستويات القرار، فهناك ثلاثة أنواع للقرار السياسي من حيث الطبيعة، هناك القرار "الاستراتيجي"، وهناك القرار "التكتيكي"، وأخيرا هناك قرار "الروتين".

إن الملك لا يحتكر اتخاذ القرار السياسي "التكتيكي" أو "الروتيني" لأن هذين القرارين بطبيعتهما يدمجان في خانة القرارات المفتوحة « décision ouverts» ولكنه يحتكر سلطة القرار "الاستراتيجي" الذي يدمج في خانة القرارات المغلقة « décisions clases» (ضريف، ص158)،

من هنا نتساءل ما هي ميادين القرار السياسي الاستراتيجي في النسق السياسي المعاصر، إن الجواب قد أوضحه الملك في حديثه مع ممثلي وسائل الإعلام الإسبانية قبل سفره إلى المملكة الاسبانية في 1989/09/24، حيث ألح على ثلاثة مسائل محورية يعتبر الملك المؤتمن عليها دستوريا وتاريخيا ودينيا وهي: النظام الملكي–الإسلام – الوحدة الترابية. وكل قرار يتعلق بهاته المسائل يعتبر قرارا استراتيجيا.

لهذا فإن الملك ليس فقط مجرد فاعل، بل هو في نفس الوقت محدد للسياسة الخارجية، وتكرس ذلك مقتضيات دستورية وواقعية، جعلت البعض يتحدث عن السياسة الخارجية كمجال محفوظ للملك.

لدراسة دور المؤسسة الملكية في مجال صنع السياسة الخارجية المغربية سوف نستعرض الاختصاصات الواسعة التي يمتلكها الملك في المجال الخارجي (المجال المحفوظ) ثم سنرصد طريقة اتخاذ الملك للقرارات السياسية الخارجية.

1. الاختصاصات الواسعة (أساس المجال المحفوظ)

بحكم طبيعة النظام السياسي المغربي المتميز أساسا بقطبية الملك داخله، فإن السياسة الخارجية، ولاسيما ما يتعلق بتحديد خياراتها الأساسية والإستراتيجية، تبقى حكرا على الملك الذي يتسلح في هذا المجال بأسلحة دستورية وواقعية وذاتية، وبعبارة أخرى فان الشؤون الخارجية للمغرب تنبع أساسا من المجال المحفوظ للملك، لما يتمتع به من سلطات واختصاصات شاملة وسامية تجعل منه السيد في تسيير الشؤون

الخارجية فهو دبلوماسي واستراتيجي في نفس الوقت (Seddik, 1984, p178)، وهذا ما أكده الملك محمد السادس في أكثر من مناسبة حيث اعتبر السياسة الخارجية المغربية تدخل دستوريا في المجال الخاص للملك" (مقتطف من حوار الملك محمد السادس، جويلية 2001، ص7).

يسند الملك في ممارسة هذا الدور المركزي على مقتضيات دستورية تجعل منه الفاعل البارز في هذا الإطار، ويتأسس هذا المجال المحفوظ على مرجعيتين أساسيتين إحداهما قانونية وأخرى "لا شكلية"، تستند الأولى على أسس دستورية، بينما تعود الأخرى إلى أسس طبيعية خاصة، يقترن فيها الديني بالكاريزمي.

أ- الأسس الدستورية:

وبالرجوع إلى مقتضيات كل الدساتير المغربية بدون استثناء، يتبين بأنها جعلت الملك يتأثر بجميع السلطات في مجال العلاقات الدولية للمغرب بصفته "حاكم بحكم" (عبد الواحد، فيفري 1993، ص240)، وأن السلطات المعهود بها إلى الوزير الأول والسلطات الوزارية الأخرى في مجال العلاقات الدولية هي سلطات ممنوحة على أساسا التفويض (بوقنطار، 2002، ص 18)، غير أن هذا التفويض لا يشمل إلا جانبا من هذه السلطات التي يملكها الملك في ميدان السياسة الخارجية، إذ تظل الجوانب الهامة من هذه السياسة مقصورة على رئيس الدولة، الذي يمارسها بمقتضى نصوص الدستور.

ويمكن إجمال أهم فصول الدستور التي تنص على المهام المقصورة على الملك في السياسة الخارجية في الحالة العادية، حيث أن قراءة بسيطة للفصل (19)، يعبر عن الملك بوصفه "أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة" (بوقنطار، ص18).

ويؤكد هذا الفصل على إحدى المهام المنوطة بالممارسة الخارجية وهي ضمان استقلال البلاد من خلال تكريس سيادتها على حدودها الحقة، وكذلك ضمان وحدتها الترابية في مواجهة المخاطر التي تهددها، ويعني هذا الأمر أن قضية استكمال الوحدة الترابية تعتبر من الهواجس الأساسية للملك (Zeghal, 2003, p02)، وقد تجعله ذلك من خلال تدبير قضية الصحراء الغربية التي وسمت الممارسة الخارجية المغربية منذ أواسط السبعينات.

وارتكازا على هذا الفصل يمكن للملك أن يحتكر القرارات الحاسمة أو المصيرية، أو سماه البعض بالقرار الإستراتيجي الذي تندرج ضمنه الوحدة الترابية (ضريف، 1991، ص110)، وتؤكد الممارسة الملكية فيما

يتعلق بتدبير قضية الصحراء الغربية أن القرارات الجوهرية المتعلقة بها اتخذها الملك الراحل فلم يكن يحيط بها إلا بعض المقربين (Ouzzani Chahdi, 1982,pp 87-107).

علاوة على ذلك فإن اختصاصات الملك الدستورية تمتد إلى علاقته مع البرلمان، فحسب الفصل (28) فإن للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان (الحسان بوقنطار، ص20)، وهو الذي يضع التوجهات السياسية الداخلية والخارجية من خلال خطبه، ومن خلال الرسائل التي يوجهها إلى مجلس النواب تبعا للاختصاصات التي يمنحها له هذا الفصل، فمن خلال تدخلاته العمومية يحدد الخطوط العريضة وتوجهات السياسية الخارجية، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع النقاش، ففحوى هذه الخطابات يمكن أن تمس قضايا مصيرية تتعلق بالسياسة الخارجية (الحسان بوقنطار ، ص207).

فمن خلال تدخلات المؤسسة الملكية في الشأن العام تحدد الخطوط العريضة وتوجهات السياسة الخارجية، وفي نفس الوقت تقدم معلومات وشروح تتعلق بتطورات الوضع الداخلي والدولي، فالخطابات الملكية التي تلقى على شكل رسائل وتوجيهات تحولت إلى مصدر مباشر لمعرفة المبادئ الأساسية للنظام وبالتالي لسياسته الخارجية (زين الدين، 2009 ص 206).

كما أن الخطابات التي تلقى في 06 من نوفمبر من كل سنة (ذكرى انطلاق المسيرة الخضراء سنة 1975) تعتبر بدورها مرجعا لتتبع السياسة المغربية التي ارتبطت منذ ذلك التاريخ بمسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية (عنيس، 1991،ص 276).

ب-الأسس اللاشكلية أو فوق دستورية (الفلسفة الملكية في الحكم):

فضلا عن ذلك، فإن هناك اعتبارات فوق دستورية هي التي تحكم القواعد اللا شكلية الجوهرية للعبة السياسية بالمغرب، وإقرار جميع الفاعلين السياسيين بوجوده، وهذا المجال الملكي الخاص يصعب حصره لأنه غير محدد دستوريا، وهو نتاج إمارة المؤمنين التي تجعل الملك منبع كل السلطة والاختصاصات (معتصم، 1998، ص ص 118-119)، حيث أن المجال المحفوظ للملك في مجال السياسة الخارجية، يجد مشروعيته في المغرب في عدة مرجعيات، ويأتي على رأسها اعتبار الملك أمير المؤمنين، وتجد هذه التقاليد أصولها في تجربة الحكم الإسلامي من جهة، وفي تجربة المغرب الخاصة في مجال ممارسة السلطة السياسية من جهة أخرى.

وعليه فإن مراجعة القانون العام الإسلامي والأعراف السياسية المغربية بالنظر إلى استمراريتها في الدساتير المغربية، ضرورة لفهم المؤسسات الدستورية والسياسية ابتداء من 1962، تاريخ وضع أول دستور مغربي

بعد الاستقلال، بل أكثر من ذلك ذهب الباحث GUIBAL إلى اعتبار دستور 1970 تقنينا لنظرية الإسلام في الحكم وتعقيدا لنظرية الخلافة (GUIBAL, 1971, p297).

وتجدر الإشارة إلى أن الملك في المغرب يستلهم البعد الإسلامي للحكم من تجربة الملك الوراثي، حيث كان الخليفة هو الممثل الأعلى والأسمى للأمة تجاه الأمم الأخرى والمسؤول الأول عن الأمن الخارجي للجماعة المسلمة ويبرم من أجل ذلك المعاهدات مع البلدان، ويرسل السفراء والبعثات إلى الملوك الأجانب، ويستقبل البعثات الأجنبية، إضافة إلى هذه الوظيفة فإن الخليفة ظل في مراحل الدولة الإسلامية، مسؤولا أولا عن الشؤون العسكرية وقائد الجيش وهو الذي يضمن تنظيم المؤسسة العسكرية ويعين الولاة، ويتكفل بالدفاع عن الثغور والحدود الترابية للجماعة ومواجهة الأعداء الأجانب عن طريق "تحصين الثغور بالعدة المانعة، والقوة الدفاعية حتى لا يظفره الأعداء بغرة ينتهكون فيها محرما، أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دما" (أبو الحسن، 1993، ص18)، وكان الملك يؤكد دائما على العنصر الإسلامي كأحد أسس السلطات الواسعة التي يتمتع بها.

بالإضافة لذلك فإن العنصر الشخصاني والكاريزمي، تلعب دور هام في رسم السياسة الخارجية المغربية، ففي الواقع فإن المغرب شانه شأن كافة الدول النامية بما فيها الدول العربية، التي تتسم بمجموعة من الخصائص المشتركة مثل سيادة السلطة التنفيذية وخاصة الطبيعة البشرية لها بسبب ضعف القوى الموازية وضعف الهياكل التشريعية والجماعات المستقلة، وهو ما ترتب عليه سيادة نمط أبوي لعملية صنع القرار (علي الدين، 1994، ص668)، الأمر الذي يضفي على رئيس الدولة صفة الكاريزمية التي تسمح له باحتكار مراكز القرار في المجال الدولي احتكارا شاملا، ويصبح بالتالي المشرف المباشر على ضمان استمرارية التواصل بين النظام السياسي والمحيط الدولي، ويظهر هذا الموقع المركزي لرئيس الدولة في مجال صنع السياسة الخارجية –بشكل خاص– في القرارات المصيرية كقرارات الحرب، وهذا ما نلاحظه في المغرب حيث تمتعت المؤسسة الملكية في المغرب دائما بموقع متميز في المجال الدولي.

هذا بالإضافة إلى شخصية الملك حيث أن العديد من الدراسات حول سياسة المغرب الخارجية اتفقت على وجود لمسة كبيرة لشخصية الملك الحسن الثاني على قرارات وتوجيهات و سلوكيات المغرب مع محيطه الإقليمي والقاري وحتى الدولي.

ومن هنا يمكن تحديد تصورات العاهل المغربي حول طبيعة السلطة في ثلاث تصورات أساسية:

- وحدة السلطة.

- شخصانية السلطة.
- دستورا نية السلطة.

ففيما يخص وحدة السلطة، فإن الملك المغربي يستحضر دائما التصور الإسلامي (شقير، ص ص19-20)، الذي يقوم على أن السلطة هي كل لا يتجزأ والتي لا يمكن أن تكون إلا في يد الخليفة، ومن ثمة فإن هذا التصور كان يشكل دائما الإطار المرجعي للأفكار السياسية للملك والتي كانت تتحدد بشكل حثيث ومتواصل من خلال الخطابات والأحاديث التي يدلي بها الملك وفق الظروف والمستجدات السياسية الداخلية.

فالحكومة والبرلمان هما عبارة عن أدوات مساعدة للملك، فالوزراء والنواب لهم سلطات محدودة جدا، في المقابل تتركز جميع السلطات في يد الملك، ولا يمكن لأي شخص التمتع بالسلطات الملكية (Maaroufi,, 1994, p 41).

ويرى العاهل المغربي أن شخصانية السلطة تعتبر ظاهرة عالمية لم تستثن منها إلا دول قليلة، حيث يقول الملك الحسن الثاني، إن شخصانية السلطة تعتبر ظاهرة لصيقة بعصرنا، حيث تعتبر ظاهرة عادية وضرورية، والمسألة هي نفسها في المغرب فالسلطة لابد وان تبقي مشخصنة بل هذه الشخصانية تكون مهمة ومعبرة في الوقت الذي يتم فيه بناء المؤسسات التمثيلية.

أما دستورانية السلطة فتعتبر بمثابة التصور الثالث، حيث يعتبر الفكر الدستوري عموما، والدستور خصوصا نظاما قانونيا غير مستقل ومنهجا للعمل يقول لكل واحد ما يجب أن يعمله على ضوء الشروط والإمكانات الممنوحة.

ومنه فإن الدستور ليس غاية في ذاته، بل هو إطار للعمل ووسيلة فعالة للحركة، ولهذا يعتبر الإطار الدستوري دائما خاضعا للتأويل وفق المستجدات السياسية مثل المستجدات التي تزامنت مع حلول سنة 2011 والتوجه الإصلاحي الوظيفي الذي انتهجه الملك محمد السادس حول الإصلاحات الدستورية الأخيرة نظرا لضغوط داخلية خارجية غاية في الدقة وهنا يمكن فهم مغزى الإشارة الملكية التي أكدت من أن الدستور المغربي ليس دستورا جامدا.

صنع القرار في المغرب تتمركز في يد الملك، ففي هذه الحالة -وحسب هذا التفسير- يجب أن لا ننظر إلى الملك كفرد بل كمؤسسة وما يحيط بها من مستشارين وديوان ملكي ومؤثرات داخلية وأخرى خارجية، فالملك حينما يتصرف فإنه يكون محكوما ببيئته الموضوعية الداخلية والخارجية التي يجب أن يستحضرها

كلما أراد أن يصيغ قرارا في مجال السياسة الداخلية والخارجية لاسيما إذا كان لهذا القرار انعكاسات على أمن واستقرار البلاد، أضف إلى ذلك فإنه يتأثر بمجموعة من القواعد والمحددات والتطلعات التي تفرضها طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها (بدران، 1982، ص74)، وهذا ما دفع البعض إلى القول بأنه حتى في أكثر النظم سلطوية فإن الترتيبات المؤسسة تمثل متغيرا وسيطا بين صانع القرار وبين البيئة المحيطة به (علي الدين ، ص165).

فتمركز القرار، لم يكن يعني عدم أخذ الملك بعين الاعتبار لنصائح وآراء محيطه المقرب الذي يتكون من أفراد الأسرة الملكية، وكذا أعضاء الديوان الملكي، وقد لعب هذا الديوان دورا أساسيا في الحياة السياسية المغربية (القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى للمملكة على غرار "أحمد بنسودة" و"عبد الهادي بوطالب" و"أحمد رضا أكديرة" وعلى رأسهم "أندري أزولاي" اليهودي الديانة الذي يتوفر على مسار مهني متمركز في عالم الأعمال والاقتصاد.

الفرع الثاني: الملك وعملية صنع وتنفيذ السياسة المغربية.

1 – مرحلة الإعداد: للملك المغربي منظور خاص حول ممارسة عملية صنع السياسة الخارجية المغربية، وأهم ما يميز طريقته في إعداد القرارات الخارجية الكبرى، هو إنفراده في أخذ المبادرة إلى الحد الذي يفاجئ به أقرب مستشاريه ووزرائه، بحيث أن عملية صنع هذه القرارات لا تمر غالبا عبر المؤسسات السياسية الرسمية، وإنما تتم عبر أطر أخرى غير الأطر المؤسسية الرسمية، وبمعنى آخر أن عملية بلورة هذه القرارات تتصف بالطابع اللانظامي، لأنها تجري خارج القواعد الدستورية والمنظمة لعملية إصدار القرارات في إطار نظام الحكم (الصديقي، ص61).

ويمكن إسقاط هذا الطرح حول قراري المسيرة الخضراء (الحسن الثاني، 1993، ص113)، ومعاهدة الاتحاد العربي الإفريقي بين المغرب وليبيا، اللذان خطرا على ذهن الملك الحسن الثاني بشكل مفاجئ وبدون مؤشر سابق، لا إشارة من أحد، وبالإضافة إلى قرار المسيرة الخضراء الذي اتخذه الملك بشكل انفرادي فان كل القرارات المصيرية التي تمس قضية الصحراء الغربية كان الملك الحسن الثاني ينفرد بالحسم فيها.

نذكر على السبيل المثال قرار قبول إجراء الاستفتاء على الصحراء الغربية في مؤتمر "نيروبي الأول جوان 1981"، ثم في مؤتمر "نيروبي الثاني" في أوت من نفس السنة، رغم المعارضة الشديدة من طرف بعض

الأحزاب، كما أن قرار الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية في نوفمبر 1984 (أشركي، 1985، ص118)، كان قارا ملكيا صرفا.

كما تعتبر المقاربة الحوارية، إحدى أهم الميكانيزمات للحصول على تأييد الشعب لقراراته الخارجية عبر ما يمكن الاصطلاح عليه " الاستشارة البعدية" و يتخذ هذا الحوار غالبا شكل " خطاب ملكي موجه إلى الشعب "، و كان هذا التوجه إلى الشعب – الأمة – يكون دائما ماعدا الحسم النهائي للقرار وبهدف إطلاع الأمة عليه و شرح تداعيات قرار خارجي معين ، وهذا التأصيل يعد إحدى ثوابت السياسة الخارجية المغربية، و يعتبر هذا الحوار مع الأمة مندرجا، جوهريا في المجال المحفوظ للملك كما يمثل من جهة أخرى إحدى تجليات البيعة التي تربط بين الملك والشعب و هو مجال خاص بالمؤسسة الملكية.

لكن مع ذلك، فالعبارات المستخدمة في كل خطاب ملكي تعكس النظرة السياسية تجاه المحكوم، حيث يمكن تحديدها في ثلاث مستويات (شقير، ص25):

- علاقة أمير المؤمنين بالأمة
- علاقة الملك بالرعية
- علاقة رئيس الدولة بالشعب

2 . مرحلة التنفيذ: (الملك وتنفيذ السياسة الوطنية)

تتجلى رغبة الملك في جعل السياسة الخارجية من الشؤون الخاصة في مشاركته في تنفيذها، وتعتبر الدبلوماسية السرية من أهم أساليب اشتغال الملك حسن الثاني بالقضايا الخارجية الحساسة تجنبا لردود الفعل الداخلية والخارجية، ويعتبر قراري تنظيم المسيرة الخضراء وإجراء الاتصالات مع القادة الإسرائيليين من أهم قرارات السياسة الخارجية المغربية التي طبق فيها الملك دبلوماسية حذرة طبيعتها السرية والتكتم (الصديقي، ص68).

من جانب آخر تعتبر العلاقات المغربية الإسرائيلية، المجال الذي أحيط به أكثر بالسرية بالمقارنة مع العلاقات الخارجية للمغرب مع باقي الأطراف الدولية، فمن المعروف جدا أن الملك حسن الثاني ساهم بشكل سري وكبير في التمهيد لمعاهدة كامب ديفيد منذ جانفي 1975 (محمد حسنين، 1996، ص ص 248-275).

يعتبر إسحاق رابيين YISHAK RABIN – الوزير الأول لإسرائيل السابق – أول مسؤول إسرائيلي يزور المغرب بشكل سري في أكتوبر 1976 في ضيافة الملك حسن الثاني (محمد حسنين، ص ص 284-285)، وفي 20 مارس 1981 اعترف إسحاق رابيين ضمنيا بلقائه مع الملك المغربي بمراكش (BERRAMDANE, 1992,p 259). ومن جهة أخرى التقى الملك حسن الثاني " موشي ديان" MOCHE DAYAN في الرباط وهذا ما أكده " ديان في كتابه السلم في الصحراء" paix dans le désert حيث اعترف بلقائه للعاهل المغربي سرا في 5 سبتمبر 1977 بأفران، الذي شرح له موقفه من الوساطة بين الإسرائيليين والعرب (الصديقي، ص 69).

كما يستند الملك في ممارساته لسلاطته في السياسة الخارجية المغربية على آلية التفويض، إذ أن الفصل 19 من الدستور يؤكد أن السلطة بوصفها من اختصاص أمير المؤمنين، يجب أن تمارس من طرفه أو من خلاله بواسطة التفويض، فالتفويض لا يعني بالأساس التخلي عن أي جزء من السلطة، وإنما هو فعل بواسطته صاحب السلطة ينقل جزء من سلطته إلى شخص آخر، حسب ما ورد بقاموس لاروس، وذلك بدون أن يتمتع هذا الوسيط بأية سلطة مستقلة ودون أن تكون له أي مبادرة في اتخاذ القرار.

لكن هذا التفويض لا يعني التنازل عن سلطات الملك، وهذا ما أكده بوضوح تام ولم يدع مجال للشك حيث يقول " الملكية في المغرب عريقة، ويمكن أن أفوض سلطتي لكن ليس لي الحق في أن أتخلى عنها من تلقاء نفسي" (حوار الحسن الثاني مع جريدة le monde في صيف 1992، انظر انبعاث امة، الجزء السابع والثلاثون، ط1، الرباط: المطبعة الملكية، ص274).

فتوزيع هذه المراكز الرئيسية وبالحفاظ على الاتصالات بوتيرة غير متقطعة، شخصيا آو عن طريق المخزن، مع المفضلين يكون الملك قد ضمن وفاء هؤلاء المعنيين بتنفيذ أوامره.

كما يتم تعيين أعضاء من المعارضة لشغل مناصب حساسة في الحياة العمومية آو الدبلوماسية من التقنيات التي لجئ إليها الملك حيث يقول الباحث "جون واتر بوري"- JOHN WATERBURY- أن بتعيين أعضاء بارزين من المعارضة يؤكد الملك تسامحه ومرونته ويضعف انتقادات الأحزاب التي ينتمي إليها هؤلاء والانتقادات التي يفترض أن تتعرض لها قراراته (JohnWaterbury,, p 308).

كما انه يقوم بالتدخل بشكل مباشر في اجتماعات مختلف التنظيمات الدولية سواء تلك المنظمة دوليا أو جهويا أو في الجلسات العامة للأمم المتحدة، وتسمح له في المشاركة في هذه الملتقيات بإجراء مباحثات

مع أهم رؤساء الدول والحكومات في العالم، وهذا أساس " الدبلوماسية الملكية" المعتمدة على العلاقات الشخصية.

إن تفاؤل المغاربة عام 2000 عكس آمالا في التحسن الاقتصادي وائتلاف حكومي، وملك جديد وهو محمد السادس، وازدادت توقعاتهم بإصلاح سياسي، بما في ذلك ربما تقييد السلطة الملكية وتوسيع سلطة البرلمان، وعلى الرغم من ارتفاع التوقعات فان الملك الجديد لم يظهر حتى الآن ما يدل على التخلي عن مؤسسات السلطة (وزارة العدل، الداخلية و الشؤون الخارجية، القوات المسلحة) ولوضع حد للفساد الذي عشش في حكومة والده ولم تستطع الحكومة تخفيف الفقر ورفع مستويات المعيشة ومعدلات التعليم، وتحسين الرعاية الصحية، وضمان العدالة الاجتماعية، فان المغرب سيواجه في عام 2015 مستقبلا غامضا (س، يافيه،2007، ص ص 222،223).

4. خاتمة:

يمكن استخلاص مما سبق أن السياسة الوطنية المغربية رغم كل المؤثرات الداخلية والخارجية، فان صياغتها النهائية ظلت طيلة حكم الملك الحسن الثاني مجالا محفوظا للمؤسسة الملكية التي كانت ولا تزال في ظل عهد الملك محمد السادس تملك وحدها السلطات والامتيازات التي تسمح لها بطبع السياسة الخارجية المغربية بفلسفتها الخاصة، بالإضافة إلى تمتع الملك الحسن الثاني بثقة كبيرة في النفس وقدرته على تسيير الشؤون الخارجية واتخاذ قرارات إستراتيجية دون الاعتماد على مساعديه، معتمدا فقط على تقديراته الشخصية دون أجهزة الدولة في ذلك.

أما مستشارو الملك فرغم ما يملكه بعضهم من سلطة التأثير على بعض التوجهات السياسة الخارجية المغربية بفضل الثقة الملكية التي يتمتعون بها، إلا أنهم لا يمارسون على الإطلاق أي شكل من الأشكال اتخاذ القرار.

أما ما يمكن استنتاجه؛

1. غياب الفاعل الاجتماعي والسياسي حال دون تحول ديمقراطي حقيقي في المغرب وخلق فضاء تشاركي لعملية صنع القرار السياسي، بحيث تعمل البنية المخزنية بالتوازي مع المؤسسة الملكية على تعطيل رهان التحول الديمقراطي.

2. تنطلق الملكية في المغرب في تصورها لمكانتها الدستورية من اعتبارات تتجاوز المنطوق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتمادا على شرعية تقليد تمزج بين الدين والتاريخ.
3. إن توظيف النظام السياسي المغربي للإيديولوجيا يكشف تلك الازدواجية الشرعية ذات العمق التقليدي، والواجهة الحداثية عمق تمثله أنوية النسق التقليدية الصلبة والثابتة الرافضة للتغيير والممتعة لدعائمها من التراث التقليدي الفقهي الخليفي، السلطاني والإرث المخزني.
4. تعتبر الحكومة في المغرب المنفذ لسياسة الوطنية، ولا تتدخل دائما في رسمها، لكنها قد تؤثر بشكل أو بأخر في إقرارها عبر اتصالاتها مع الملك ومستشاريه الذين يعتبرون الصانعين الحقيقيين لهذه السياسة، فمكانه الحكومة في صناعة القرار تتحدد بالأساس من خلال علاقتها بالملك وكذلك من خلال الدور الذي يريد هذا الأخير أن يحمله إياه.
5. لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أن الملك كثيرا ما يستعين في مجالات ذات الأهمية بمستشاريه دون المرور إلى الحكومة أو البرلمان، فهؤلاء يعتبرون الجهاز التنفيذي المفضل للملك، هذا بالنسبة للحكومة، أما البرلمان فهو جهاز شكلي يشرع القوانين التي يسنها الملك والمؤسسة الملكية.

5. قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

الكتب:

- بوقنطار، الحسان.(2005)، .السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون و التفاعلات، المغرب: شركة بابل للطباعة و النشر و التوزيع.
- بندورو، عمر . (2002)، .النظام السياسي المغربي، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة.
- بلقزيز، عبد الإله ،.(2007). السلطة والمعارضة، المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)، المغرب: المركز الثقافي العربي.

- برادة، يونس.(2004).، الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجويلي، محمد.(2005). الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي بين المقدس والمدنس، تونس: سراس للنشر.
- الحسن، الثاني، .(1994). ذاكرة الملك، الرباط: الشركة السعودية للأبحاث والنشر.
- رشدي، سامر .(2020).نماذج صناعة القرار، الأردن: دار الاعصار العلمي.
- سالمان، محمد، والصاوي.(1996).النخبة السياسية في المغرب، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة.
- السيد، قريب. (2019).، صنع القرار في العالم العربي، لبنان: دار العلم للملايين.
- شقير ، محمد.(2005). الفكر السياسي المغربي المعاصر، المغرب: منشورات إفريقيا الشرق.
- شقير، محمد، .(2006).تطور الدولة في المغرب: إشكالية التكون والتمركز والهيمنة، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق.
- ضريف، محمد.(1997).النسق السياسي المغربي المعاصر: مقاربة سوسيو-سياسية ،المغرب : مطبعة المعارف الجديدة.
- عطية، إدريس.(2017). استراتيجيات اتخاذ القرار، الجزائر: جامعة تبسة.
- العروي، عبد الله.(2007).من ديوان السياسة، لبنان: المركز الثقافي العربي.
- عنيس، عبد الرحيم.(1991).السياسة المغربية الشرق أوسطية 1956-1990، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، المغرب: جامعة محمد بن عبد الله.
- علي الدين، هلال، و قرني.(1994). السياسات الخارجية للدول العربية وتحديات المستقبل : في السياسات الخارجية للدول العربية، الطبعة الأولى، مصر : جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلم الإنسانية.
- غروب ،هند .(2006).مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، المغرب: دار الأمان.
- محمد الحسن، إحسان.(1992). علم الاجتماع السياسي، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات ونشر.

- محمد، زين الدين.(2005).المؤسسة الملكية في مغرب العهد الجديد، المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى.
- المسكي، محمد.(2003). التصورات السياسية في الخطاب السياسي عند محمد حسن الوزاني: مقاربة في الإشكالية والمفاهيم-المغرب: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء.
- معتصم، محمد.(1998). الحياة السياسية المغربية 1962-1991، المغرب: مؤسسة إيزيس للنشر.
- الماوردي، أبو الحسن، .(1993).الأحكام السلطانية ، لبنان: درا الكتاب العلمية.

الدوريات والملتقيات:

- بدران، ودودة.(1982). تخطيط السياسة الخارجية، نظرية تحليلية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 69، 214.
- بوقنطار، الحسان .(1993). الدستور والممارسة الخارجية المغربية، مجلة المناهل ، عدد 41، 155.
- عبد الواحد، الناصر .(2005). الخصائص المميزة لمقتضيات دستور 1992 المتعلق بتطبيق القانون الدولي في المغرب، مجلة المناهل، الدار البيضاء: مطبعة النجاح، العدد 4، 152.
- غروب، هند،(2009). الملكية المقدسة ووهم التغيير، مجلة وجهة نظر، العدد 42، 147
- تصريح المجاهد عبد الكريم الخطابي 30-11-1962 .(2005). مجلة وجهة نظر ، العدد 57، 210.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- BERRAMDANE.(1992). le Sahara occidental enjeu maghrébin, France: Kartala.
- BENDOUROU, OMAR.(2005). la monarchie théocratique au Maroc, Maroc : RDIDC.
- Cubertafond, Bernard(1997). le système politique au Maroc, France : l'harmattan.

- El Mossadeq, Rkia.(1995). consensus ou jeu de consensus ? Pour le réajustement de la pratique politique au Maroc, Maroc : distribution sochpress.
- Hallowel , H.J (1977).les fondations de la démocratie, France : nouveaux horizons.
- Meynaud, Jean .(2005) .les groupes de pression en France, France: Armand colin.
- Maaroufi,Fouad.(1994). le grand Maghreb, recréation des institutions politiques dans les années quatre vingt, thèse déposées en science politique, Canada :université d'Ottawa.
- SFEZ, Lucien.(1998) la symbolique politique, que sais-je ? , France : PUF.
- Waterbury, John.(1975). le commandeur des croyants : la monarchie marocaine et son élite, Paris : PUF.
- Zeghal,Malika.(2003). Religion et Politique au Maroc aujourd'hui, France : institut Français des relations internationales (IFRI).

.

المؤسسة العسكرية والتحول السياسي في مصر 2011/2019 (دراسة في البعد الاقتصادي)

The Military Institution and the Political Transition in Egypt 2011/2019: A study in the economic dimension

زيام عبد النور

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر 03)، Ziam.abdenour@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/04 تاريخ القبول: 2021/06/09 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة موقع المؤسسة العسكرية في عملية التحول السياسي في مصر، وذلك انطلاقا من رصد وتحليل الاعتبارات التاريخية للنخبة العسكرية، التي أكسبت المؤسسة العسكرية في مصر أهمية بالغة في الحياة السياسية عموما والحياة الاقتصادية بشكل خاص، محاولين بذلك دراسة البعد الاقتصادي من خلال ما يعرف بالظاهرة العسكرية التي كان لها واسع الأثر على المشهد الاقتصادي وعلى الاستقرار السياسي.

كلمات مفتاحية: المؤسسة العسكرية، التحول السياسي، البعد الاقتصادي، مصر.

Abstract:

This research paper aims to study the position of the military institution in the process of political transition in Egypt, based on monitoring and analyzing the historical considerations of the military elite, which have made the military establishment in Egypt of great importance in political life in general and economic life in particular, trying to study the economic dimension through what It is known as the military phenomenon that had a wide impact on the economic scene and on political stability.

Keywords: Military establishment; Political transition; Economic dimension; Egypt.

المؤلف المرسل: زيام عبد النور

1. مقدمة :

عرفت المنطقة العربية الموجة الرابعة من التحول الديمقراطي في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011، حيث شهد العالم العربي ومنطقة شمال إفريقيا بالتحديد عدة تحولات سياسية على مستوى الأنظمة السياسية، وكانت البداية من جمهورية تونس في 13 ديسمبر 2010، بخروج الشعب التونسي تضامنا مع الشاب الذي أحرق جسده ومات من جراء ذلك، احتجاجا على سوء المعيشة و كيفية تعامل الجهاز الأمني معه، ومن ثم دخلت تونس في موجة من الاحتجاجات الشعبية التي انضمت لها فيما بعد الطبقة الوسطى خاصة النقابات العمالية، فارتفع سقف المطالب إلى أن وصل إلى المطالبة بإسقاط النظام، إلى أن هرب الرئيس بن علي . انتشرت عدوى الاحتجاجات التي وصلت إلى جمهورية مصر العربية، هذه الاحتجاجات التي كانت لها تداعيات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، أثرت في مناحي حياة المواطن المصري ويومياته ولعل أبرز الانعكاسات تلك التي مست الحياة الاقتصادية لعلاقتها المباشرة مع أهم الفواعل المؤثرة في عملية التحول السياسي الحاصل في مصر، من هنا ستركز الدراسة على الحالة المصرية في شقها الاقتصادي مبرزة العلاقة بين متغير الاقتصاد ومتغير المؤسسة العسكرية في سياق عملية التحول السياسي.

إشكالية الدراسة: كيف تأثر الاقتصاد المصري بقوة المؤسسة العسكرية في إطار عملية التحول السياسي؟

تساؤلات الدراسة:

- كيف كان الاقتصاد قبل موجة الاحتجاجات؟
- فيما تتمثل القوة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية؟
- كيف تجلت الهيمنة العسكرية على الاقتصاد؟

فرضية الدراسة: الإشكالية مقترنة بفرضية أساسية مفادها أن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة الاقتصادية يمكن ان يكون له أثر على كافة الأصعدة التي تنعكس بدورها على عملية التحول السياسي.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، وعلى تحليل المضمون إضافة الى أداة دراسة الحالة.

خطة الدراسة: تنقسم الدراسة الى محورين أساسين، هما الاقتصاد المصري والتحول السياسي كمحور أول، ثم التوجيه العسكري للاقتصاد ومخرجاته كمحور ثاني.

2. الاقتصاد المصري والتحول السياسي:

1.2 الوضع الاقتصادي والمشهد السياسي:

كان من الظاهر أن النظام السياسي في مصر أصبح نظاما متعدد الأحزاب منذ عام 1976م، أي أنه يقوم على التنافس السياسي بين الأحزاب المختلفة، إلا أنه في الواقع كرس هيمنة الحزب الحاكم ،بل تصرف طول الوقت باعتباره مالكا للدولة، بأجهزتها البيروقراطية وهيئاتها السيادية و الاقتصادية، ومصالحها الحكومية و الخدمية ، وظل يسخر هذه الملكية ويستغلها في تجميد الحياة السياسية، وفي الضغط على الأحزاب السياسية الأخرى، قيادات وأعضاء، وفي الضغط على المواطنين اقتصاديا وأمنيا لإبعادهم عن الانضمام إلى أي حزب آخر، أي الصورة كانت تعددية، ولكن في الواقع كان ثمة حزب واحد حاكم متحكم، ومسيطر على أجهزة الدولة، وعلى الأحزاب الأخرى.

امتدت آثار الاستبداد السياسي إلى تحريم العمل السياسي، في صورة عدوان على السلطة التنفيذية وعلى حقوق المواطنين السياسية والديمقراطية، فالعمل السياسي ظل ممنوعا في الجامعات، تحت شعار منع العمل الحزبي، وظل ممنوعا في المصانع والشركات والمصالح الحكومية، تحت ما يسمى بعدم تعطيل العمل، وظل ممنوعا في الشوارع والمنتديات، تحت شعار حماية الأمن العام.

كانت النتيجة منع العمل السياسي بين الطلاب والعمال والموظفين، والمواطنين كافة، وحصر نشاط الأحزاب السياسية في مقارها للحد من تأثيرها ، وأدى هذا إلى احتكار الحزب الحاكم العمل السياسي الحزبي في هذه الأماكن المهمة، باعتبارها ملكية خاصة للحزب الحاكم يفعل بها ما يشاء، ويستخدم الأساليب كافة للسيطرة على النقابات العمالية، وعلى الاتحادات الطلابية، وعلى مراكز الشباب، وعلى قصور الثقافة وبيوتها، وغيرها من المنظمات الجماهيرية وأماكن وجود المواطنين، والنتيجة إعاقة الديمقراطية،

والفردانية في قرارات الدولة، وغياب الفصل بين السلطات من خلال سيطرة السلطتين التنفيذية والأمنية، والبيروقراطية، وقتل المجتمع السياسي و المدني، ما أدى إلى نهب الدولة. (فرج، 2006).

إن نظام الحكم الديكتاتوري الشمولي، يشجع على خلق بيئة جيدة لانتشار الفساد داخل الدولة خاصة إذا كانت هاته الدولة ضعيفة في مؤسساتها وهياكلها، وهذا هو حال الدولة المصرية خاصة مع بداية حكم الرئيس حسني مبارك في الثمانينيات من القرن العشرين، حيث أنه مع الوقت ظهرت إرهاصات التحكم في زمام الأمور من طرف الرئيس مبارك ومن يدور في فلك الرئاسة، ما نتج عنه تزاوج المال مع السياسة وانتشار مشاريع الخصخصة والاستثمارات التي تخدم أصحاب الشأن والمقربون من النظام، فأصبح القرار بيد من له مصلحة فلا يستغرب أن يعين ستة وزراء في حكومة واحدة يشرف كل واحد منهم على وزارة وثيقة الصلة بنشاطه التجاري قبل وبعد اعتلائه الوزارة. (جلال أمين، 2017).

نتج عن هذا التزاوج تشكيل عصابي تمكن من سلب ثروات ومقدرات الدولة المصرية، واستغلها من أجل إشباع حاجيات الطبقة الحاكمة الممثلة في الرئيس وحاشيته فضلا عن العائلة، أدى هذا إلى أن ترتيب مصر على مقياس الشفافية أصبح الثامن بين الدول العربية في عام 2005، في حين كان ترتيبها الثالث عام 2001. وبلغ عدد قضايا الفساد المالي والإداري داخل أجهزة الدولة نحو 63269 قضية في عام 2005، بعد أن كانت جملة القضايا في الفترة الممتدة ما بين عام 1966 و1970 نحو 1286 قضية.[1] يلاحظ أن 58 بالمائة من هاته القضايا، ارتكبتها النخبة السياسية والاقتصادية المتحالفة، التي باعت شركات القطاع العام بثمن بخس، وتساهلت في تحصيل ثمن البيع، ويؤكد ذلك تقرير الجهاز المركزي للمحاسبة عن حصيلة الخصخصة في فترة حكومة نظيف، حيث بلغت قيمة البيع 52,413 مليار جنيه وما حصل يساوي نحو 51,608 مليار جنيه، إضافة إلى مبلغ 793 مليون جنيه لم يحصل من المستثمرين حق متحصلات من بيوع شركات القطاع العام. (مجموعة من المؤلفين، 2018).

لم يقتصر فشل الدولة وحكوماتها المتعاقبة خلال تلك الفترة على مجرد تحويل تلك الدولة العظيمة إلى وريث فاشل يلجأ إلى بيع جزء من ممتلكاته التي آلت أليه بالميراث كلما واجهته أزمة تتعلق باحتياجاته المعيشية، كما كان يفعل الورثة من أبناء أثرياء الريف في مراحل تاريخية سابقة. لكن تحولت مصر إلى ثالث أكبر دولة مصدرة لرأس المال غير الشرعي في القارة الإفريقية بإجمالي أموال مهربة خلال الفترة 2000 إلى 2008 مقدارها 572 مليار دولار وبمعدل تهريب سنوي مقداره 64 مليار دولار.

كذلك من مظاهر الفساد داخل الحياة السياسية المصرية، تزوير الانتخابات لصالح الحزب الحاكم والنخبة المتحكمة في نظام الحكم منذ سنة 1981. فقد تميزت الإجراءات الانتخابية في مصر بالفساد الذي أبعدها عن النزاهة والشفافية، بحيث تمكن الموالين من الحزب الحاكم ورجال الأعمال من إحكام قبضتهم على العملية الانتخابية لحسم النتائج لصالحهم، وهذا ما يضمن سيرورة النظام الحاكم بدون وجود أي عوائق تحول دون استقراره.

يكمن الهدف من إجراء الانتخابات في مصر إضفاء الشرعية المزيفة داخليا وخارجيا على النظام السياسي، فعلى الرغم من امتلاك النظام السياسي المصري السلطة والقدرات المؤسسية التي تمكنه من فرض السياسات التي يريد وبشكل منفرد، فانه يرى أفضلية في إجراء التغييرات تحت مظلة المؤسسات التشريعية الرسمية، خاصة أن إدارة الانتخابات بجميع الطرق المشروعة وغير المشروعة لابد أن تؤدي إلى سيطرة الحزب الوطني على الأغلبية المطلقة في البرلمان كما أن وجود الانتخابات والبرلمان يعطي العالم الخارجي انطباعا بأن هناك شرعية. (مجموعة من المؤلفين، 2018).

لعل الحدث الأهم الذي كان من الأسباب غير المباشرة لاندلاع الاحتجاجات هو تزوير الانتخابات البرلمانية التي جرت سنة 2010، حيث جعل منها النظام حدثا هاما لأنها ستمهد الطريق نحو الانتخابات الرئاسية، المقرر إجرائها سنة 2011.

فقد تم بتاريخ 28 نوفمبر 2010، إجراء الانتخابات البرلمانية التي شهدت تزويرا كان أكبر مهزلة جرت في تاريخ الانتخابات المصرية فقد تم تزوير بطاقات الانتخابات أمام عدسات وشاشات التلفزيون وعكست صور الصحافة واقعا مخزيا لتزوير إرادة الشعب والإرهاب الذي مارسته عصابات كما اطلق عليهم إعلاميا مصطلح "**البلطجة**" التابعين للداخلية أو مرشحي الحزب، إلى جانب المشاجرات والاشتباكات إلى حد منع بعض المرشحين ومندوبيهم من الاقتراب من اللجان، فضلا عن الاهانات والاعتداءات عليهم (ليزا بليدز، 2009) ، وقد أسفرت النتائج عن فوز الحزب الحاكم بحصوله على 207 مقعد والباقي قسم على كل من المستقلين، التجمع و حزب العدالة، بينما جماعة الإخوان المسلمين المحظورة والفصيل الأكبر المنافس للتجمع المصلحي الحاكم لم يحصلوا على أي من المقاعد. (أحمد فؤاد رسلان، 2014).

هذا ما كانت تطمح له النخبة الحاكمة أي الرئيس وحاشيته من رجال الأعمال والمال، وكان الهدف من وراء كل هذا هو التمهيد لمشروع التوريث الذي كان مسطرا له من قبل، على أن يكون نجل الرئيس محمد حسني مبارك، جمال مبارك الرئيس القادم للجمهورية العربية المصرية، وهذا عبر حسم نتائج الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة سنة 2011.

إن النظام السياسي المصري وصل إلى حالة من العجز السياسي، خاصة في عهد الرئيس حسني مبارك، فالنظام السياسي المصري لم يستطع أن يدرك التغيرات الجديدة التي كانت تحتم عليه أن يتماشى وفقها، والتي كانت تؤكد أهمية انجاز التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، فالنظام السياسي المصري لم يراعي حقوق الإنسان والحريات العامة، الأمر الذي كان سببا دائما لإدانتها من القوى والمنظمات العالمية، التي كانت تشير بصفة خاصة إلى استمرار قانون الطوارئ، والمحاكم العسكرية. (أحمد فؤاد رسلان، 2014) .

قد وقع الخطأ نفسه فيما يتعلق بملف التحول الديمقراطي، حيث اعتمد النظام السياسي على كتيبة الفساد السياسي في الحزب الوطني الديمقراطي، بإتاحة الفرصة لها للتحرك الفاسد في كل الساحات لتزييف الانتخابات، عن طريق تقليص إشراف القضاء على الانتخابات، ورفض الإشراف الدولي عليها بحجة الحفاظ على السيادة، إذ أنها هي التي حملت وحدها معاول تمزيق نسيج السيادة. فقد تحولت انتخابات مجلسي الشعب والشورى في عام 2010 إلى فضيحة عالمية، نالت من سمعة الدولة المصرية، كل ذلك لأنها دولة كانت تسخر جهودها لتوفير الظروف الملائمة لنجاح ملف التوريث، وانتقال ولاية الحكم من الأب إلى الابن.

2.2 الاقتصاد في مرحلة حكم الرئيس محمد مرسي:

تضاربت الأطروحات والتقارير حول الوضع الاقتصادي الذي كانت تعيشه مصر أثناء مرحلة حكم الرئيس المعزول محمد مرسي أي خلال حوالي سنة من حكمه. من بين الدراسات المقدمة في هذا الشأن جاء في تقرير المركز العربي للبحوث والدراسات بعنوان "صعود مؤشرات الفشل"، حيث جاء فيه أن وعود مرسي أثارت في المائة يوم الكثير من الجدل، فرأى مؤيدو مرسي انه عمل جاهدا على أنجاز ما وعد به، وأنه ورث تركة مثقلة بالفساد والفوضى من سلفه الرئيس مبارك، كما انه كان يحتاج إلى المزيد من الوقت للعمل على إصلاح الأوضاع في مصر. غير ان منتقدي مرسي رأوا أنه فشل في تحقيق وعد المائة يوم فشلا تاما، كما أن خطابه الذي أعلن فيه نجاحه في تنفيذ الوعود كان مليئا بالمغالطات، ونوع من انواع الدعاية، فقد كانت هناك فجوة كبيرة بين ما تحدث عنه من انجازات وبين ما واجهه الشعب المصري من مصاعب في حياته اليومية (محمد السعيد ادريس، 2011).

أزمة الوقود: شهدت مصر خلال الفترة الأخيرة من عام الرئيس محمد مرسي أزمة وقود خانقة غير مسبوقة تسببت في تكدس السيارات أمام محطات البنزين في مختلف أنحاء البلاد لساعات طويلة خاصة في القاهرة. وتعد أزمة البنزين والسولار أحد الاسباب الرئيسية للخروج مظاهرات 30 جوان ضد مرسي،

ويمكن القول انه لم يكن هناك تفاعل مع دعوة المعارضة ضد مرسي من أول أسبوع لحكمه، غير أن أزمة الوقود تسببت في خنق المواطنين وتفاعلهم مع دعوات النزول إلى الشارع (محمد عبده، 2019).

أزمة الكهرباء : شهدت مصر أزمة كبيرة نتيجة الانقطاع اليومي للكهرباء، والذي استغرق عدة ساعات، مما أشعل غضب المواطنين في جميع المحافظات، خاصة تزامن هذا الوقت مع الامتحانات المدرسية، عبر عليه البعض بالقول أنهم رجعوا إلى عصور الظلام، كما أثر ذلك على تهالك الشبكات وقطاع الصحة وأدى إلى زيادة الاعتماد على الوقود المفقود أصلا، وعلى الرغم من علم الحكومة بأن هذه الانقطاعات تؤثر على الحياة المعيشية، إلا أنها لم تحرك ساكنا، مما دفع بالمواطنين إلى الخروج للشارع ومطالبة الحكومة لإيجاد الحلول المستعجلة للخروج من هذه الأزمة، عاشت حكومة مرسي ضغطا كبيرا جراء هذه المطالب التي تحولت فيما بعد إلى مطالب سياسية تدعو الرئيس للتنحي وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة (شريف درويش اللبان، 2016).

حيث يمكن الاستناد في ذلك على قول الخبير الاقتصادي المصري رشاد عبده الذي جاء كالاتي: "إن الإخوان لم يكن لديهم خبرة اقتصاديه، ولم يعملوا إلا في التجارة، وبالتالي لم يكن لديهم خبرات علمية لإدارة المنظومة الاقتصادية وفجأة عندما تولوا السلطة في البلاد اكتشفوا أنا الإدارة تحتاج إلى خبرة".

3. المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالاقتصاد.

1.3 التوجيه العسكري للاقتصاد:

صارت المؤسسة العسكرية منذ انقلابها في يوليو 2013 المشرف والمراقب الأول على الاقتصاد المصري، فمع استلام السيسي الحكم، كرّس جهوده من أجل التمكين السياسي والاقتصادي للجيش و"توليد أقصي قدر من الأرباح للعسكريين وشبكاتهم المختلفة"، والمساعدة على خلق طبقة عريضة من العسكريين المتقاعدين والعاملين في المنشآت العسكرية والأمنية والاقتصادية والمدنية ومؤسسات الدولة والهيئات الحكومية، فالجيش المصري يسيطر على نحو 30% من الاقتصاد المصري، ويتميز الاقتصادي العسكري بتسخير الجنود وعدم الكفاءة الإدارية والإعفاء من الضرائب والجمارك وغياب الرقابة والمساءلة والحصول على مداخيل الإنتاج وخدمات النقل والطاقة بصورة مجانية. كما يسيطر الضباط على السلطة

والقضاء ونسبة كبيرة من الوظائف القيادية العليا في الدولة لذلك، فإمبراطورية الضباط الاقتصادية تزاحم القطاع الخاص وتطرد الاستثمارات الأجنبية، وتهدر ثروات البلاد والأموال العامة وتشوه آليات السوق. (أماني زايد، 2013).

فالمؤسسة العسكرية في مصر تحظى بنفوذ واسع وتسيطر على نسبة كبيرة من موارد الدولة وتقيم عدداً كبيراً من مشاريع استصلاح الأراضي، والبنيات التحتية، والصناعات الغذائية والسلع الأساسية والالكترونية والزراعية والحديد والأسمدة وغيرها (شانا مارشال، 2019).

ركزت المؤسسة العسكرية على الصناعات العسكرية وما يرتبط بها من صناعات مدنية، ويتكون الجيش المصري حالياً من نحو نصف مليون مجند، لم يقاتلوا منذ حرب 1973، ورغم عدم خوض مصر معارك منذ هذا التاريخ، لم يتم تقليص عدد القوات المسلحة أو نصيبها من الموازنة العامة للدولة. فغالبية الضباط العاملين في القوات المسلحة، بما فيهم الرئيس السيسي لم يخوضوا أي حروب في حياتهم، ورغم ذلك يحظى الجيش المصري بنحو29 % من الموازنة العامة للدولة ويسيطر على نحو 50% من الاقتصاد ويتمتع الضباط بمرتبات ومزايا تصل على عشرة أضعاف أو أكثر عن مثيلاتها من مدرسيين وأطباء ومهندسين.

الاقتصاد وعلاقته بالمؤسسة العسكرية:

لقد تناولت كثير من التقارير والدراسات إمبراطورية المؤسسة العسكرية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال ذكرت شيرين تادرس في تقرير لها على قناة الجزيرة أن إمبراطورية الجيش الاقتصادية ونسبتها في الاقتصاد المصري هي أحد الأسرار الغامضة في الدولة، كما وصفتها دراسة للباحثة شانا مارشال نشرت في موقع مركز كارنجي لدراسات الشرق الأوسط بأنه "الصندوق الأسود" في مصر.

المؤسسة العسكرية تملك وتدير عدد كبير من النوادي الاجتماعية والمجمعات السكنية، والقرى والمنتجعات السياحية. كما أنه يملك ما يزيد على 35 مصنع وشركة حيث تنتج مصانعه كل شيء من شاشات التليفزيون والمعكرونة إلى الثلاجات والمخابز والمحاجر وغيرها، كما أن لديهم مطاعم ونوادي وفنادق وملاعب رياضية. ويقدم كثير من الخدمات أيضا مثل إدارة محطات البنزين ويملك ويدير عدداً من القطارات الحربية التي تسمح للجمهور بركوبها وتحصيل رسوم في المقابل. كما استحوذ الضباط على

مساحات كبيرة من شواطئ مصر وأراضي البناء والأراضي الزراعية. فمعظم العقارات يمتلكها الجيش في مواقع ممتازة. (شانا مارشال، 2019).

كما حافظت المؤسسة العسكرية على لائحة طويلة من الامتيازات المالية والصناعية، بما في ذلك الوقود المدعم، والسيطرة على قطاع العقارات المربح، وتسخير المجندين للعمل في بيوت ومصانع ومزارع الضباط، وممارسة إشراف خارج عن القانون في قطاعات تتراوح من البتروكيماويات إلى السياحة (الامبراطورية الاقتصادية للجيش المصري، 2018).

اتسع نفوذ المؤسسة العسكرية وزاد بشكل غير مسبوق منذ أن أشرف على إطاحة رئيسَين مصريَّين، هما حسني مبارك في العام 2011 ومحمد مرسي في العام 2013، فقد حصل على ما يزيد عن40 مليار دولار من دول الخليج، وهمش منافسيه السياسيين، كما استأنف تجديد مؤسساته ومصانعه المتهالكة، واستحوذ على مناقصات كثيرة من مشاريع البنيات التحتية الضخمة، وأدخل كثير من الجنرالات إلى كافة مناصب الحكم، أضف إلى ذلك، سحب نحو19 مليار دولار من الاحتياطي النقدي أيام حكم المجلس العسكري، كما زاد الدين العام بنحو 200 مليار جنيه في العام الأول للانقلاب. كل هذه الأموال والثروات لا تخضع لاي رقابة ولا يعرف أين أنفقت، وتعتبر شركة النصر للخدمات والصيانة (كوين سيرفس) من أهم الشركات الخدماتية المملوكة للجيش، فهي تقدم جميع انواع الخدمات المختلفة مثل الأمن والحراسة وإدارة الفنادق والنظافة والتطهير وصيانة المعدات والمنشآت وصيانة السيارات والتجميل والتوريدات (يزيد الصايغ، 2017).

تعتبر قناة السويس أكبر الهيئات التي يسطر عليها الجيش ويبلغ دخلها السنوي نحو 5 مليار دولار، ومن بين مظاهر تغول الجيش في الاقتصاد بعد الانقلاب، نقل أصول ميناء العريش للجيش المصري في يونيو عام 2014.

كما قامت المؤسسة العسكرية بمصادرة أموال وشركات الاخوان مؤخراً مما يدمر بيئة الاستثمار والثقة في القوانيين ودولة المؤسسات في مصر. فقد صادروا أموال نحو1400 من الاخوان و16 شركة صرافة وكثير من الجمعيات الخيرية.

وعليه فإن تضخم إمبراطورية الضباط وتغولهم في كافة مناحي الحياة، وثرائهم الفاحش وتسخيرهم الجنود وعدم تفرغهم لمهنتهم الأساسية، واتخاذهم من الزي العسكري غطاءً ودرعاً لاقتصادهم الأسود يثير

حفيظة قطاع كبير من المصريين، ويدعم الدعوات بوضع شركات ومصانع الجيش وحتى ذمة الضباط المالية تحت الرقابة الشعبية.

2.3 خصائص المؤسسات الاقتصادية للجيش:

تتمتع المؤسسات الاقتصادية للمؤسسة العسكرية المصرية بمزايا خاصة مما يؤدى إلى تشويه آليات السوق ومزاحمة القطاع الخاص والقطاع العام وتهميش المرأة وتجفيف منابع المعرفة والخبرة في مصر. ويعرض القسم اللاحق بعض هذه المزايا: (شيرين تادورس، 2018).

1. استخدام عمالة رخيصة: فمعظم العاملين في هذه المؤسسات من الجنود ونسبة الموظفين المدنيين ضئيلة ويتقاضون مرتبات بسيطة. فعلى سبيل المثال، من الشائع أن يسخر الضباط بعض الجنود للخدمة في مزارعهم وشركاتهم وبيوتهم. وأشهر قضية معروفة في هذا الشأن هي قضية تسخير العادلي لعشرات الآلاف من جنود الأمن المركزي للعمل في مزرعته.

2.عدم وجود رقابة برلمانية على الجيش واستقلاليته عن باقي مؤسسات الدولة وتداخل ملكية الضباط الخاصة مع المزايا التي يحصلون عليها مع ملكية الجيش نفسه. لذلك لا توجد إحصائيات أو أرقام دقيقة عن حجم الأراضي التي يمتلكها الأفراد العسكريون.

لقد عدّل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي كان يتولّى حكم البلاد آنذاك، قانون القضاء العسكري في مايو2011، وفى هذا التعديل، أضاف المجلس العسكري مادّة تعطي النيابة والقضاة العسكريين وحدهم الحق في التحقيق في الكسب غير المشروع لضباط الجيش، حتى لو بدأ التحقيق بعد تقاعد الضابط، وطبقاً لهذه المادة نجد أن الضباط المتقاعدين يعتبرون بمنأى عن المحاكمة أمام القضاء المدني.

كما أصدرت الحكومة قانوناً في أبريل 2014 يقيّد حق الأطراف الأخرى في الطعن على العقود التجارية والعقارية الموقّعة مع الدولة، وبموجب هذا القانون اقتصر حق التقاضي على الحكومة والشركات المشاركة في الصفقة فقط، ويخشى كثير من المحللين أن يؤدّي هذا القانون إلى الحد من الرقابة والمساءلة الشعبية على مناقصات وعقود الحكومة (عبد السلام رحومة، 2015).

3. الإعفاء الضريبي والجمركي: كل خدمات ومشروعات الجيش معفاة من الجمارك والضرائب. لذلك فهي منافس قوى وشرس للقطاع الخاص وتقف حائلا أمام جذب الاستثمارات الأجنبية، فالقطاع الخاص والأجنبي لن يستطيع منافسة شركات معفاة من الضرائب، وتوظف الجنود بالتسخير، وتحصل على الطاقة وخدمة النقل والأرض والمواد الأخرى بالمجان.

4. التوريث: من المعروف أن الأولوية في الكليات العسكرية تكون لأبناء الضباط فمثالاً، اثنين من أبناء الرئيس السيسي ضباط في الجيش، ولا تنحصر الوساطة والمحسوبية في التعيين على أبناء الضباط فقط بل امتدت إلى أقربائهم ومعارفهم وحتى شملت أبناء من يدفع لهم. ولم تنحصر المحسوبية والواسطة في كتائب الجيش فقط بل امتدت إلى كل مصانعه ومؤسساته ومشروعاته (شانا مارشال، 2019).

5. التدخل في العمل التطوعي: لم تكتف المؤسسة العسكرية بالسيطرة على نسبة كبيرة من الاقتصاد المصري الرسمي بل امتدت إلى الاقتصاد غير الرسمي والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الهادفة للربح أيضاً، فقد أصدرت حكومات الانقلاب منذ تولي عدلي منصور مقاليد الامور عدة قرارات للسيطرة على الجمعيات الخيرية والمستشفيات والمدارس التابعة للإخوان وغيرها من الهيئات الخيرية.

فقد أصدر عدلي منصور قراراً بالتحفظ على 1055 جمعية في القاهرة ومحافظات الجمهورية، ومنها الجمعية الشرعية وجمعية أنصار السنة، وواصلت حكومات الانقلاب التحفظ على أموال الجمعيات الخيرية وممتلكات الاخوان وآخر هذه الاجراءات هو تحفظها على16مستشفى خيري بزعم تبعيتها الإخوان في5 محافظات في أغسطس 2015 (عبد السلام رحومة، 2015).

وتشير التصريحات الرسمية إلى أن العسكر استولى في الـ 18 شهر الاخيرة على 1117 جمعية خيرية ومؤسسة غير هادفة للربح و103 مدرسة و50 مستشفى بسبب توجهها الإسلامي، هذا إلى جانب تجميد أموال 1345 عضو بارز في جماعة الاخوان المسلمين، كما جمدوا 16 شركة صرافة.

3.3 مخرجات التوجيه العسكري للاقتصاد:

1- تدهور وتدنى الكفاءة الاقتصادية:

يعتقد كثير من العلماء والخبراء أن القطاع الخاص هو القادر على تحقيق التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية. فالقطاع العام، بما فيه المشروعات المملوكة للجيش يعاني من مجموعة من المشاكل منها سوء الإدارة وفسادها، واستخدام المحسوبية في التوظيف، وتدنى الكفاءة، وضعف الإنتاجية، وقلة الحافز لدى

العاملين. فالحافز لدى جنود القوات المسلحة لزيادة الإنتاج وتحسين الجودة في مشروعات الجيش يكاد يكون منعدم، كما أن خبرة ضباط الجيش في الإدارة والتسويق وخدمة العملاء وتطوير المنتجات متدنية للغاية (مها القاضي ومصطفى يحي، 2013).

لذلك نادى عدد من الاقتصاديين بتخصيص أو خصخصة القطاع العام لمواجهة هذه المشاكل. وبالفعل قامت مصر وبريطانيا وليبيا فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكندا والبرازيل وبنغلاديش وغيرها من دول العالم بخصخصة معظم أو نسب متفاوتة من قطاعها العام.

لقد خصخصة مصر بالفعل 282 شركة قطاع عام بمبلغ يصل إلى نحو 53.644 مليار جنيه خلال الـ 21 عام الأخيرة، ورغم ذلك، لم يتم خصخصة أي من المؤسسات المملوكة للجيش رغم أنها تعاني من مشاكل أكبر من مشاكل شركات القطاع العام.

كما أن قلة خبرة العسكر بإدارة الأعمال والاقتصاد أدى إلى قيامهم بمشروعات كبرى تفتقد للجدوى الاقتصادية فمثالا: تم إهدار نحو 100 مليار جنيه في تفريعة قناة السويس كان يمكن توظيفها في حل مشكلة الطاقة واستصلاح 5 مليون فدان كافية لتوظيف 5 مليون فرد، ومن المشروعات الفاشلة التي تبنتها المؤسسة العسكرية هو بناء عاصمة جديدة لمصر على طريق مصر السويس الصحراوي او ما يعرف بالعاصمة الإدارية (يزيد الصايغ، 2017).

2- تعميق الفجوة الطبقية:

لقد أصبح للمؤسسة العسكرية كيان منفصل جغرافياً واقتصاديا وقانونياً واجتماعيا عن الدولة، فرجالها يعيشون في مجمعات سكنية مغلقة خاصة بهم، يضاف لها الوضع الدستوري الخاص الذي كرس هيمنة الجيش ، كما استفاد تحالف الجيش والشرطة والبلطجية من زيادات كبيرة في الأجور والمزايا بعد الثورة والانقلاب، على عكس القطاعات الأخرى، فعلى سبيل المثال، رفع الرئيس السيسي مخصصات القوات المسلحة مؤخراً بنسبة 29% وزاد ميزانية الجيش بنسبة 28% أي بما يعادل 49 مليار جنيه، وبالمثل، زادت مرتبات القضاة بنسبة 30%، هذا بالإضافة إلى الزيادات التي حصل عليها الجيش والشرطة بعد الثورة وفى عهد الرئيس مرسى. كما استفاد هذا التحالف من زيادات كبيرة في الأجور والمزايا بعد الثورة

والانقلاب بخلاف القطاعات الأخرى. كل هذه الزيادات لا يستفيد منها إلا تحالف الجيش والشرطة والقضاء.

بالإضافة إلى أن الالتحاق بسلك القضاء والسلك الدبلوماسي والكليات العسكرية والعمل في المؤسسات والشركات المملوكة للجيش مقتصر فقط على أبناء وأقارب الضباط. وربما هذا أهم أسباب تأييد نسبة لا يستهان بها من المصريين للجيش. كما أن الجيش والقضاء والشرطة همشوا قطاعاً واسعا من المصريين وحرموهم من كثير من الوظائف الإدارية العليا.

كما طالت هذه الطبقية نسبة كبيرة من الضباط أنفسهم. فنسبة كبيرة من صغار الضباط لا يتم ترقيتهم إلى رتب عليا بسبب توجهاتهم السياسية أو قرابتهم من الإسلاميين أو بسبب عدم حصولهم على الثقة من القيادات العليا أو الشك في ولائهم للنظام، لذلك يتم إحالتهم للتقاعد مبكراً ويحرمون من مزايا التقاعد التي يحصل عليها في الرتب العليا.

وهكذا فإن الانضمام إلى إمبراطورية الضباط (سواء عن طريق الكليات العسكرية أو المصاهرة) يوفّر وسيلة الارتقاء في السُلم الاجتماعي وضمان الأمان الوظيفي والتمتع بعدد كبير من الخدمات بينما يحرم من هم خارج هذه الامبراطورية.

3-السيطرة على السلطة:

قلق الجنرالات على إمبراطوريتهم دفعهم للتدخل في كتابة الدستور والانقلاب على الرئيس مرسي وحل برلمان الثورة والعمل على السيطرة على البرلمانات اللاحقة (الامبراطورية الاقتصادية للجيش المصري، 2018). وهذا ما يفسر عقم عملية التحول السياسي التي حافظت عليها المؤسسة العسكرية للاستفادة القصوى من المكاسب التي تبدو في نظرهم مشروعة يضمنها التعديل الدستوري الذي يكرس أحقيتهم في الاضطلاع بالشؤون السياسية بصورة مقننة.

غير إن التحول السياسي يفرض على الأقل تقليص الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية في الاقتصاد المدني، ووضع المميزات التي يتمتع بها مثل الإعانات والإعفاءات الضريبية محل مسألة (علي ظلط ومها البهنساوي، 2012)

وليس من الغريب في جميع أنحاء العالم ان يتمتع الجيش ببعض المزايا وبدرجة ما من السرية، لكن استحواذ الجيش المصري على السلطة والمناصب الإدارية العليا ونسبة كبيرة من ثروة البلاد، في حين يعاني نحو 80% من الشعب من المرض والفقر والبطالة يعتبر مثال فريد من نوعه في العالم، لذلك أصبح الجيش المصري محل نقد كبير من قبل الشعب وزادت الدعوات المطالبة بوضعه تحت الرقابة والمسألة والشفافية (اكبر 200منظمة حصلت على براءات اختراع في أمريكا).

4-تغول الفساد:

ان التمدّد الاقتصادي الزائد للجيش وسيطرته على نسبة كبيرة من ثروة البلاد سوف يزيد خصوماته الداخلية ويقلص نفوذه السياسي ويحد من قدرته على الامساك بدواليب السلطة على المدى البعيد.

5-إهدار المخزون المعرفي للجيش:

ومن مظاهر إهدار خبرات وقدرات الجيش المعرفية، أن الجيش لم يستغل خبراته وقدراته لتطهير الساحل الشمالي من الألغام. وبدلاً عن ذلك اشتغل بالسياسة والأعمال، أضف إلى ذلك أن برامج التدريب العسكري التي يقدمها الجيش لطلبة الجامعات تعتبر مضيعة للوقت وإهدار خبرات القوات المسلحة، وكان من الممكن أن يتم تدريب طلبة الجامعات على برمجة الحاسوب أو مهارات الدفاع عن النفس أو الإسعافات الأولية أو أي دورات مفيدة تسهل نقل خبرات الضباط إلى القطاع المدني (علي ظلط ومها البهنساوي، 2012).

6. تهميش الكوادر المصرية والشباب:

يسيطر الضباط المتقاعدون على نسبة كبيرة من الوظائف القيادية العليا في الدولة، وأدى ذلك إلى تهميش الكوادر والكفاءات المتخصصة، كما حرم الشباب من فرص التوظيف عندما يشغل هذه الوظيفة ضابط متقاعد، فالضابط المتقاعد يحصل على معاش من القوات المسلحة ومرتب من وظيفته بعد التقاعد، هذا بالإضافة إلى حزمة المزايا والخدمات الأخرى التي يحصل عليها.

فطبقاً لجريدة الوطن المصرية، يوجد 18 لواء في الإسكان وهناك 20 ضابط مناصب عليا في وزارة النقل، كما أن نحو 37 من قيادات وزارة البيئة "عسكريين، ويوجد 5 لواءات في وزارة التموين، كما أن رئيس

قطاع الأمن بوزارة التعاون الدولي عميد متقاعد من رئاسة الجمهورية، ويسيطر متقاعدو سلاح البحرية المصرية على الموانئ المصرية ويعمل خمسة لواءات في مجلس الوزراء أحدهم يشغل وظيفة أمين سر مركز الوزراء، كما بدأت عسكرة وزارة الأوقاف والتعليم والصحة وإدارة الحكم المحلى وكافة مفاصل الدولة.

ولم تسلم حتى المؤسسات البحثية من سيطرة المؤسسة العسكرية، فعلى سبيل المثال، يتكون مجلس إدارة مركز البحوث والاستشارات البحرية بالكامل تقريبا من ضباط الجيش ويرأسه وزير النقل، وتشير التقديرات إلى أن عدد مستشاري الجهاز الإداري للدولة يبلغ 450 ألف مستشار، نسبة كبيرة منهم من الضباط المتقاعدين، لذلك فنظرتنا للعدالة الاجتماعية يشمل الاستغناء عن كافة مستشاري الدولة الذين تخطو سن الـ 60 وكل الضباط المتقاعدين والعاملين بجهاز الخدمة المدنية للدولة واستبدالهم بالشباب (عبد السلام رحومة، 2015).

بالإضافة إلى السيطرة على السلطة، استحوذت إمبراطورية العسكر على نسبة كبيرة من وظائف الجهاز المدني للدولة. وأدى ذلك إلى انتشار الفساد والمحسوبية وإهدار موارد الدولة وتهميش الكفاءات والشباب والمرأة واتساع الفجوة الطبقية ومزاحمة القطاع الخاص والأجنبي في مجال الاستثمار وقطاع الأعمال.

كما أن تمدد إمبراطورية الضباط إلى قطاع العمل الخيري عن طريق السيطرة على الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة يمكن أن يقلص دور هذا القطاع في محاربة الفقر وتقديم الرعاية الصحية وغيرها أضف إلى ذلك، احتمال انتشار الفساد والمحسوبية فيه وعدم وصول التبرعات والصدقات إلى مستحقيها. كما يعتبر الجيش المصري من أكبر مراكز الخبرة والمعرفة والبحث العلمي التي لم تستغل الاستغلال الأمثل.

4. خاتمة:

بعد محاولة الإجابة على التساؤلات الرئيسية للدراسة، يمكن أن القول أن من بين أساسات العلاقة بين المؤسسة العسكرية و المؤسسات المدنية ذلك البعد الاقتصادي الذي عملت المؤسسة العسكرية جاهدة على التحكم فيه، و السيطرة عليه من خلال التغلغل في مفاصل مؤسساته و التحكم في رأس ماله. من خلال وضع أبناء المؤسسة العسكرية على رأس أهم المؤسسات الاقتصادية واحتكار جل

الصناعات والمنتجات التي تدر الفوائد وتحافظ على الامتيازات التي لم تستطع المؤسسة العسكرية التخلص منها لارتباطها بنشأة المؤسسة العسكرية من جهة، وارتباطها بعملية التحكم في النظام السياسي، والحفاظ على الإرث التاريخي للدولة الوطنية التي أسست عام 1952 م من جهة أخرى. إن السيطرة العسكرية على الحياة السياسية من خلال التحكم في المرحلة الانتقالية، ومخرجات ما لحقها من عملية سياسية كان الهدف منه الحفاظ على الامتيازات الاقتصادية بطبيعة الحال. لكن الملاحظ وكنتيجة لما تقدم أن المؤسسة العسكرية لم تلتفت للحالة الكارثية التي يعيشها الاقتصاد المصري، وتداعيات ذلك على حياة المواطن المصري الذي لم يرى مطالبه تتحقق، والتي كانت في الأساس تعنى بالعيش الكريم وضمان الرغيف للمواطن البسيط، هذا التغاضي أو عدم الاكتراث للحالة الاقتصادية والاجتماعية من طرف المؤسسة العسكرية، يطيل من عمر الأزمة التي تعيشها مصر وقد يعجل بحدوث احتجاجات وحالات تمرد، والتي بدورها قد تؤثر على الحياة السياسية وتهدد من جديد حالة الاستقرار المؤقتة في ظل حكم المؤسسة العسكرية. لهذا وجب على المؤسسة العسكرية أن تراجع سياساتها وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى وتعمل على خلق توافق بين جميع الفواعل داخل العملية السياسية من أجل الخروج من الأزمة، وتحقيق الاستقرار المنشود سياسيا، وتحقيق الإصلاح الاقتصادي الذي يضمن العيش الكريم للمواطن المصري.

5. قائمة المراجع:

- أحمد فؤاد رسلان .(2014) .*مصر الثورة، التحدي والاستجابة* .مصر: مكتبة الاداب.
- اكبر 200 منظمة حصلت على براءات اختراع في أمريكا . (n.d.). Retrieved from . https://ipo.org/wp-content/uploads/2013/06/Top-300_6.23.13
- الامبراطورية الاقتصادية للجيش المصري ,2018) .يونيو 07 .(المعهد المصري للدراسات.
- أماني زايد .(2013) .*مرسي يعيد المصريين إلى عصور الظلام* .الوفد نيوز.
- جلال أمين .(2017) .*مصر والمصريون في عهد مبارك* .القاهرة.
- شانا مارشال .(2019) .*القوات المسلحة المصرية وتجديد الامبراطورية الاقتصادية* .مركز كارينغي للشرق الاوسط.
- شريف درويش اللبان ,2016) .مارس 24 .(صعود مؤشرات الفشل.

- عبد السلام رحومة ,2015) .اغسطس 10 .(*تجارب الخصخصة وأثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية* .
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/260.htm
- علي ظلط ومها البهنساوي ,2012) .ماي 1 .(العسكر يحكمون وزارات مصر .*صحيفة الوطن*.
- ليزا بليدز .(2009) .*حالة التنافسية السياسية في مصر* . القاهرة.
- مجموعة من المؤلفين .(2018) .*الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات* .المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
- محمد السعيد ادريس .(2011) .مقدمات في الثورة .*قراءة اولية ورؤية مستقبلية*.
- محمد عبده ,2019) .جوان 19 .(هل دمرت فترة الاخوان الاقتصاد المصري بالفعل .*اندبندنت العربية*.
- محمد فرج. (2006). *أبواب الفوضى: دراسة في مقدمات انهيار الدولة المدنية في مصر*. القاهرة : دار العالم الثالث.
- مها القاضي و مططفى يحي .(2013) .تجميد أموال الجمعيات الاهلية في مصر...من يدفع الثمن .
ww.bbc.com/arabic/middeleast/2013.
- يزيد الصايغ .(2017) .*جمهورية الظباط في مصر* .مركز كارينغي للشرق الاوسط.

التوزيع غير العادل وانعكاساته على التنمية في نيجيريا

The Unfair distribution and its Repercussion for The development in Nigeria

مراد زمراجي

جامعة الجزائر3(الجزائر)، zemradji.mourad@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/04 تاريخ القبول: 2021/06/14 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

تعتبر نيجيريا من أبرز وأهم الدول الإفريقية التي تتعدد فيها الثروات، وتتوزع على جميع أقاليم وجهات البلد، إلا أن سوء التوزيع لهذه الثروات في الدولة، أثر على عملية التنمية فيها، وهذا ما سنناقشه ضمن هذه الورقة، وذلك من خلال تشخيص مشاكل التنمية الناجمة عن سوء التوزيع والحرمان، التي زادت من ارتفاع نسب الفقر، والبطالة،الأمر الذي أدى إلى تعطيل مسار التنمية فيها؛ وتوصلت نتائج الدراسة إلى قناعة مفادها أن سوء التوزيع وعدم المساواة سببين في انتشار الفقر، الذي بدوره يؤدي إلى العنف بكل صوره وبالتالي تعطيل عملية التنمية، ونجاحها في نيجيريا مرتبط بمحاربة هذه المثبطات وتجاوزها.

كلمات مفتاحية: عدالة توزيعية، توزيع الثروة، تنمية، عنف، نيجيريا .

Abstract:

Nigeria is one of the largest and most important African countries in which wealth is abundant and spread across all regions and destinations of the country. However, the poor distribution of these wealth in the country has affected the development process in it, and this is what we will discuss in this article, diagnosing the development problems caused by poor distribution and deprivation, which have increased high rates of poverty and unemployment, which led to the disruption of its development trajectory; The results of the study concluded that poor distribution and inequality are

two reasons for the spread of poverty, which in turn leads to violence in all its forms and thus disrupts the development process, and its success in Nigeria is linked to tackling and overcoming these disincentives.

Keywords: development; Distributive justice; Nigeria; violence; wealth distribution.

المؤلف المرسل: مراد زمراجي

1. مقدمة:

شكلت مسألة توزيع الثروة منذ أقدم العصور موضوعا للبحث تجاذبته عدة تيارات مختلفة، فجميع الشرائع السماوية أشارت إلى درجة التفاوت في التوزيع بين أفراد المجتمع الواحد، وهذا من خلال إقرار المساواة والعدالة، إذ ذاك لا يزال مفهوم التوزيع العادل على رأس المسائل التي تتصدر البحوث والحوارات العلمية، وأصبح ضمن أولويات الفكر التنموي والاقتصادي، فمسالة التوزيع بين الناس من أهم مشاكل المجتمع المعاصر، لما يترتب عنه من فوارق اجتماعية كرستها سياسات التهميش، والإقصاء، وعدم المساواة التي أثرت بعض الدول بشكل أو آخر على عملية التنمية .

وتعتبر نيجيريا أحد أكبر اقتصاديات الدول الإفريقية لما تتوفر عليه من موارد طبيعية، وبشرية هائلة، غير أنَ سوء التوزيع واستشراء الفساد جعل من معدلات الفقر، والبطالة، بين السكان في ارتفاع مستمر انعكس على الاستقرار السياسي، والاجتماعي، وحتى الأمني فيها، خاصة وأن نسبة العنف عرفت تزايدا بسبب شعور الأفراد بالحرمان والحاجة، فكلما قل العدل في مجتمع دل ذلك على غياب الكرامة الإنسانية، ومعه تشيع الصراعات الداخلية بين الأفراد بسبب الفوارق الاجتماعية، وتتفتت لحمته وتتهدد مقومات وجوده وتتبدد فيه فرص التنمية والاستقرار .

تتبلور إشكالية الدراسة ضمن قناعة تقوم على أن عملية التنمية في نيجيريا يستحيل تجسيدها في ظل سوء التوزيع بين مختلف الموارد، ومنه تتأسس إشكالية موضوعنا على النحو التالي : **كيف تؤثر عدم المساواة في توزيع الثروة على عملية التنمية في نيجيريا؟**

فرضية الدراسة: ترتهن عملية تحقيق التنمية في نيجيريا بمدى وجوب المساواة في التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع.

وقد اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة من خلال محاولة تشخيص أسباب سوء التوزيع للثروة وربطها بالتنمية في نيجيريا، وكذلك بما يخدم أهداف البحث التي تسعى إلى إيجاد حلول لمشكلة توزيع الثروة والدخل والدفع بعجلة التنمية فيها، والقضاء كليا على مشاكل الفقر، والبطالة، والفساد، التي تؤدي في بعض الأحيان إلى العنف بمختلف أشكاله.

2. العدالة التوزيعية تحليل مفاهيمي :

فكرة العدالة تعتبر من أقدم القضايا التي جذبت اهتمام المفكرين والفلاسفة في العصور الوسطى والحديثة، حيث أدت مشكلات الفقر، والتفاوت في الدخل، وفرص العمل، والملكية، إلى تراكمات خطيرة عانت منها المجتمعات، نتيجة السياسات الخاطئة للدول في توزيع الثروة، لهذا إذا ما تفحصنا الأدبيات التي تعالج مفهوم العدالة فنجدها تختلف باختلاف المجتمعات والمدارس الفكرية .

1.2 مفهوم العدالة:

فالعدالة في اللغة : تعني الاستقامة، وهي عند الفقهاء عبارة عن الاستقامة في طريق الحق ويكون ذلك باجتناب كل ما هو محظور (نزيه، 2008، صفحة 309)، حيث أن العدالة من أهم الفضائل التي تقوم عليها الطبيعة ورفاه الناس مرتبط بها، فهي إجراء ضروري في حياتهم لتنظيم شؤونهم الفردية والاجتماعية، وكبح الصراع – الذي يعتبر ميزة فطرية – لدى الأفراد لا يكون إلا بواسطتها، بمنح كل فرد نصيبه الذي يستحقه.(khosravi & mojtaba, 2016) .

وعُرِّفَت العدالة: على أنها مراعاة المصالح والمساواة في التعامل والذي يتقاطع بدوره مع فكرة العدالة التوزيعية، إذ أن فكرة العدالة بالأساس ترتكز على مسالة التوزيع العادل، والذي بدوره يركز غالبا على المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية، المتعلقة بالحرية والمساواة والتفاوت الطبقي. (مافيونيه، 2020، صفحة 21)

والمساواة في هذه الحالة مفهوم نسبي لأن العدالة تقتضي، أن يقوم كل فرد بوظيفته في المجتمع بحسب قدرته ومقدرته المتوافقة مع بنيته الذهنية، والفسيولوجية، وبحسب مرتبات في النفس البشرية ذاتها، وهذا من شأنه جعل بنية النفس وتنظيم الدولة ونسق الكون في انسجام.

و قد قسمها الفيلسوف اليوناني أرسطو Aristote إلى قسمين، عدالة التوزيع: توزيع موارد المجتمع على الأفراد مع مراعاة مؤهلاتهم العلمية والعملية ومنح الناس الخدمات التربوية والصحية والاجتماعية والروحية التي يحتاجونها بالمساواة، وعدالة التصحيح: من خلال تصحيح الأضرار التي يتعرض لها الأفراد الناجمة عن الاعتداء على حقوقهم تمثلها عدالة القضاء)، فالحصة التي قد يحصل عليها فرد ما لا تقتضي بالضرورة أن تكون نفسها لحصة فرد آخر، هذا ما يؤكد على أن التوزيع بين الأفراد يجب أن يخضع لمبدأ التناسب أو تكافئ الفرص. (بشارة، 2013)

أما مفهوم العدالة عند الفيلسوف الأمريكي جون رولز John Rawls هي" اتفاق مجموعة من البشر على مفهوم مشترك للعدالة، يتطلب وجود مصالح، ولغة، وثقافة مشتركة، وجملة قيم تعاونية، وعادات تفرض التزاما أخلاقيا عليهم"، (تيتات و محمد، 2014) فنظرته للعدالة تركز على النظرة المؤسساتية، بمعنى أن مبادئ العدالة هي مبادئ تنظم البنية الأساسية للمجتمع، وما يميز العدالة كمفهوم على وجه التحديد أنها مطالب وجب على المؤسسات الاجتماعية تلبيتها .

وبالرجوع إلى مفهوم " البنية الأساسية " للمجتمع لرولز Rawls، فيقصد بذلك الطريقة التي تتلاءم وفقها المؤسسات السياسية والاجتماعية الرئيسية، في ظل نظام تعاون اجتماعي يضمن الحقوق والواجبات الأساسية، وينظم عملية توزيع الفوائد الناجمة عن هذا التعاون الاجتماعي، باعتبار أن البنية الأساسية تشمل القانون الأساسي والسياسي ذا القضاء المستقل، وكذا الملكية التي يقرها القانون، وبنية الاقتصاد المتمثلة في نظام الأسواق المتنافسة، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الشيء الذي يحقق فكرة المجتمع حسن التنظيم. (رولز، 2009، صفحة 99)

أما في العصر الحديث ازدادت التعريفات الإجرائية في الدولة الوطنية، التي سعت لتوحيد مفهومي العدالة والمساواة بين المواطنين (المساواة السياسية، المساواة الاقتصادية، المساواة أمام القانون، المساواة الاجتماعية)، غير أن الأمر مختلف في النسق الدولي، فالعدالة لا تعني المساواة بين الشعوب والدول، فرغم تحرير التجارة العالمية ووحدة السوق، إلا أن التفاوت كبير بين دول الشمال والجنوب، في الوصول إلى منافع متساوية، بقدر ما تقوم على المصلحة، وعدم تكافئ الفرص، وعلى التفاوت الاقتصادي والطبقي بين الشعوب والدول. (بشارة، 2013، صفحة 10)

فتحقيق العدالة يقتضي إقرار المساواة في الفرص والحقوق (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية،...الخ)، وإعادة التوزيع دون تمييز عرقي أو ديني أو اقتصادي بين الأفراد.

2.2 مسألة توزيع الثروة:

قد يتبادر إلى أذهاننا تساؤلا حول كيفية توزيع الثروة والمنافع في المجتمع ؟ وهو تساؤل يبدو في ظاهره من البديهيات، إلا أنه يحمل في خباياه أمورا متداخلة ومتشابكة فيما بينها ، فتوزيع الثروة في أي مجتمع لا يحدث تلقائيا، بل هو وليد عمليات معقدة تعكس مسار التطور التاريخي والاجتماعي، ونوعية التحولات التي طرأت على عملية الإنتاج، فلا نجد مثلا في أي مجتمع هيئة أو مؤسسة مركزية تقوم بتحصيل الإنتاج

وبعدها توزع عائداته، بل إن هذه العملية تتم بتفاعل البشر فيما بينهم سواء داخل مجتمعاتهم أو خارجها، وليس هذا معناها نفي دور المؤسسات أو الهيئات الحكومية في إشرافها على عملية التوزيع، فهي لها تأثير على عملية توزيع الثروة وإعادة توزيعها داخل الدولة (الإنفاق والدعم العام ، الضرائب ،...الخ). (الرزاق، 2001، الصفحات 93-94)

وبالتالي فإن الالتزام بضمان التوزيع العادل للثروة والفوائد الناجمة عن المداخيل تقع على عاتق الدولة ، ومن جانب المواطنين واجب في العدالة الاجتماعية، هو الامتثال لقرارات الحكومة وتنفيذها في مسألة التوزيع،(f.Mckee, 2007.) فضلا عن أن العدالة التوزيعية تركز على عدالة الآليات والإجراءات التي تخصص فقط كمية معينة من السلع القابلة للتوزيع، أي السلع الاقتصادية القابلة للتوزيع من الدخل والثروة، ويضيف في ذلك مايكل والزر Walzer Michael أن العدالة التوزيعية لها علاقة بالوجود والفعل، بقدر ما لها علاقة بالاستهلاك، ومسائل الهوية، والأرض، و الملكية الخاصة ورأس المال، وحتى وإن كانت هناك فروق بين الناس في الدخل أو الثروة أو في فوائد أخرى تكون مقبولة اجتماعيا، فمعنى ذلك أنها تتحدد وفق معايير بعيدة عن القوانين المنافية للعدالة كالظلم والاستغلال، وبذلك يكون هذا التفاوت مستحق، إذ أن المساواة التي تحكم هذا النمط من العدالة هي مساواة تناسبية و ليست حسابية ،لأنها قد تتحقق رغم وجود تفاوت وفوارق بين الأفراد في المجتمع، انطلاقا من المسلّمة التي تؤكد أنّ العدالة التوزيعية في جوهرها أن يأخذ كل فرد نصيبه حسب استحقاقه، فإذا كان الأفراد غير متساويين في المزايا فمن غير العدل أن تكون أنصبتهم متساوية. (ممدوح، 2015، صفحة 127)

حيث أُعتبر تأسيس مجتمع إنساني والخروج من الوضع الفردي بما يلبي الحاجيات المتبادلة للبعض، أساسا لقيام أي مجتمع سياسي أو دولي، فالطبيعة البشرية طبيعة تغلب عليها الصراعات بسب تصادم المصالح، واستبعاد هذه الصراعات يحتاج إلى توازن لا يتحقق، إلا في ظل توزيع عادل يقوم على المبادئ التالية :

- ✓ المساواة في التمتع بالموارد والسلع والثروات العامة .
- ✓ توزيع الدخل يكون انطلاقا من حصص المشاركة في الإنتاج والاحتياجات.

وبالحديث عن توزيع الدخل غالبا ما يتم التركيز على ثلاث قضايا ذات صلة بالمفهوم:

- التوزيع الفردي: يقصد بها الدخول التي يحصل عليها الأفراد وهي لا تهتم عادة بالخلفية التاريخية في كيفية حصول وتكوين الثروة بقدر ما تهتم بنسبة الدخل الذي يملكه ومصدره (أجرا، ريعا، ربحا).
- التوزيع الوظيفي: فهو عكس الأول لا يهتم بدخل الأفراد، وإنما بعوامل الإنتاج (رأس المال، العمل، الأرض، والتنظيم).
- الحصص التوزيعية: يبحث في الحصص النسبية التي يحصل عليها كل فرد من عناصر الإنتاج من الدخل القومي. (الرزاق، صفحة 95)

3. أزمة الفقر وتوزيع الثروة في نيجيريا :

في عام 1995 عُقِدَ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، بمشاركة 117 دولة واعترفوا: " بأن شعوب العالم أظهرت بشتى الطرق، أن الحاجة ماسة إلى معالجة المشاكل الاجتماعية بعيدة الغور، وبخاصة مشكل الفقر، والبطالة، والاستبعاد الاجتماعي، التي لا يسلم أي بلد منها من البلدان ، ومهمتنا هي أن نعالج الأسباب الجذرية والهيكلية، التي تنجم عنها تلك المشاكل، وكذلك الآثار المفجعة التي تترتب عليها، من أجل تقليل ما يحف بحياة الناس من شكوك وعدم اطمئنان ". (تقرير، الخلاص من الفقر، 2003، الصفحات 03-04)

وكانت اهداف الدول انذاك تسعى الى تحسن مستويات المعيشة للافراد، والحد من مشكل البطالة المتفاقم، وكذا تقديم الرعاية الصحية وحل المشكل الاقتصادية والاجتماعية للافراد مع احترام للحريات العامة وحقوق الانسان ونبذ التمييز العرقي واللغوي واالديني .

وفي مؤتمر قمة الأمم المتحدة للالفية المنعقد في 2000، أعلن الزعماء السياسيون عن نيتهم في القيام بحملة منسقة ومتظافرة الجهود، من أجل تقليل نسب الفقر كمرحلة أولى، والقضاء عليه في نهاية المطاف، من خلال تحديد ثمانية أهداف (القضاء على الفقر المدقع والجوع ،وتوفير التعليم الابتدائي للجميع ، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخفض معدلات وفيات الأطفال ،وتحسين صحة الأم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية " الايذز" والمالاريا وغيرهم من الأمراض، وضمان استدامة بيئية واقامة شراكة عالمية من أجل التنمية) (تقرير، الخلاص من الفقر، 2003، صفحة 05) .

لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايدا كبيرا لاهتمام الدارسين بموضوع الفقر سواء أكان ذلك على الصعيد المحلي، أو الإقليمي، وحتى العالمي، وتم تناول هذه الظاهرة من مختلف المجالات الاقتصادية،

والاجتماعية، والإنثروبولوجيا، والسياسية، باعتبارها ظاهرة متعددة المداخل والنظريات، ومن ذلك يعتبر موضوع الفقر من أبرز القضايا التي تولي هيئة الأمم المتحدة له القدر الكافي في مكافحته، والتقليل من نسبه المرتفعة في العالم، إذ أصبح متفق عليه أن أي فرد يحصل على دخل أقل من دولار واحد يوميا يقع تحت خط الفقر، (محمود، 2005) ووفقا لتقرير "اللامساواة في العالم " تختلف اللامساواة في الدخل من منطقة إلى أخرى في العالم، وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل 01: نسبة التفاوت الدخل القومي في مناطق العالم

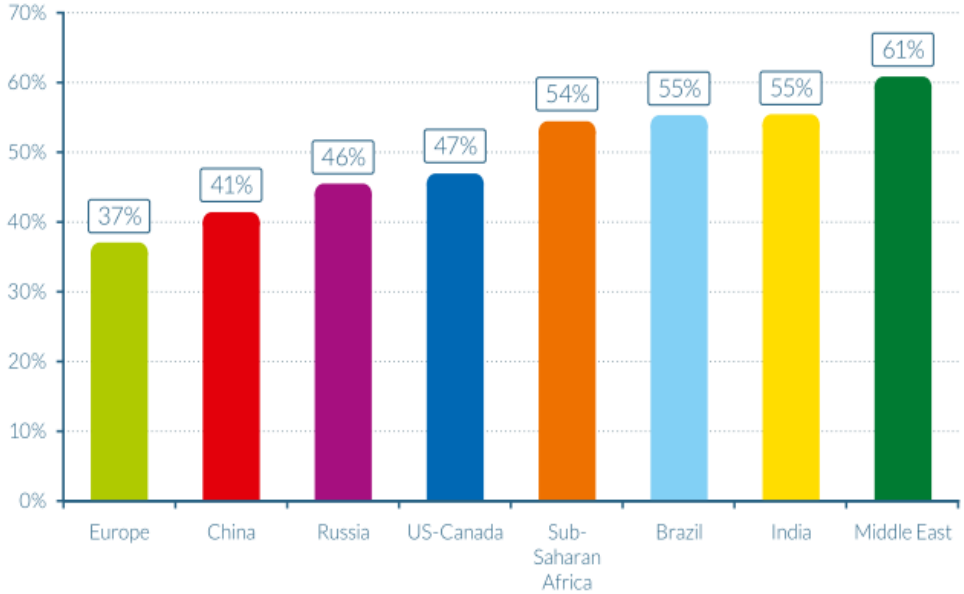

Source : **(Report, World Inequality Report, 2018, p. 43)**

فنجدها منخفضة في دول أوروبا وقدرت بنحو 37%، و تراوحت مابين 41% و47% في كل من أمريكا وروسيا والصين، ومرتفعة وبنسب كبيرة تراوحت مابين 54% و 61% في دول إفريقيا جنوب الصحراء (التي تعتبر نيجيريا جزء من هذا الفضاء)، والبرازيل، والهند، ودول الشرق الأوسط، وهذا يعزى إلى التفاوت الاقتصادي الكبير في هذه المجتمعات، وعدم وجود عدالة ومساواة في توزيع الثروة ، حيث نلاحظ أنه كلما كانت هناك موارد طبيعية، كلما كانت هناك مستويات متدنية للتنمية وفقر مدقع في

المجتمعات (التي من المفروض أن تمثل لها هذه الموارد نعمة، لتصبح بسبب سوء التوزيع والتفاوت نقمة على الدولة) .

والفقر كمفهوم هو الوضع الاقتصادي الذي يفتقر فيه الناس إلى دخل كافي للحصول على الحد الأدنى من مستويات الخدمات الصحية، والغذاء، والمسكن، والملبس، والتعليم التي تعتبر ضرورية للعيش الجيد، ويقسم الفقر بذلك إلى فقر الدخل، وفقر نقص الحاجيات الأساسية، فالأول يعني انه عندما يكون الفرد لا يملك المال لتحقيق مستوى معين من المعيشة، بينما يقصد بالثاني عندما يكون الفرد غير قادر على تلبية الاحتياجات الأساسية التي يحتاجها كالطعام، والمأوى، والمسكن. (lucky & damiebi sam, 2018)

وفي هذا السياق أكد صندوق النقد الدولي أن قضية اللامساواة في توزيع الدخل والثورة في تزايد مستمر، لتشكل بذلك أحد التحديات الراهنة في عصرنا الحالي، لارتباط هذا التباين في توزيع الدخل بضعف النمو، وعرقلة جهود التنمية، والتقليل من حدة الفقر المتزايدة، خاصة تلك الدول التي تشهد عدم استقرار سياسي واجتماعي .

هو الحال بالنسبة لدولة نيجيريا أحد اكبر اقتصاديات إفريقيا باعتبارها من أعضاء البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وعاشر اكبر منتج للنفط في العالم، إذ يقدر احتاطي النفط فيها بـ 35 مليار برميل يوميا واحتاطي هائل من الغاز يقدر بـ 180تريليون م3، ويقدر عدد السكان حسب إحصاء السكان لسنة 2020 بـ" 206.139.589. " مليون نسمة، أي 2.50% من إجمالي سكان العالم، وتبلغ مساحتها 910802 كيلومتر مربع، إذ تتمتع نيجيريا بموارد طبيعية متنوعة، وأخرى بشرية ونسبة نمو اقتصادي كبير، رشحها لتكون من احد اكبر اقتصاديات العالم مطلع 2030 ، إلا أنها تعاني من فجوة كبيرة في توزيع الدخل والثروة،، على اعتبار أن عدم المساواة في التوزيع والفقر، نظريا هما مترابطان ارتباطا وثيقا وأن وجود أحد منها يعني وجود الآخر.(lucky & damiebi sam, 2018, p. 80)

الشكل 2: توزيع الفقر حسب اقتصاديات دول إفريقيا جنوب الصحراء 2018.

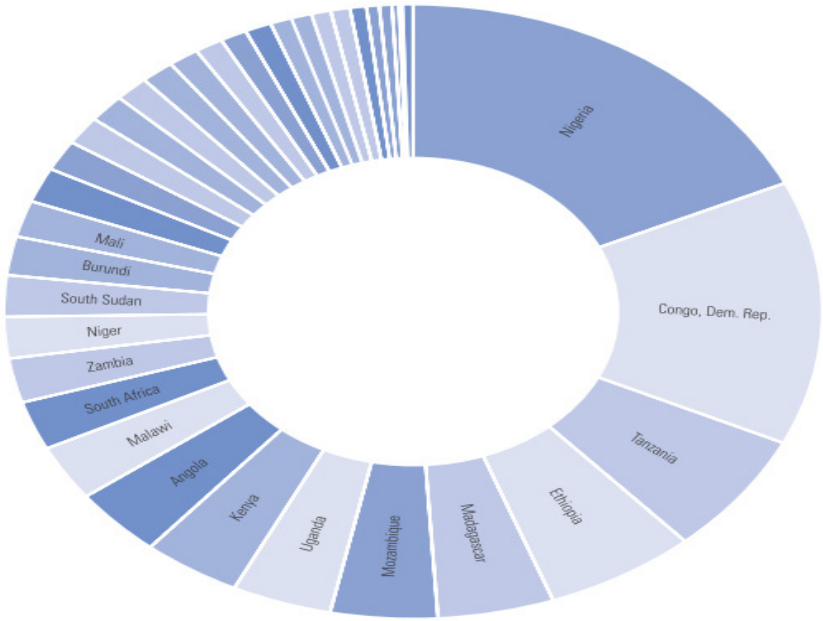

Source: (Rapport, poverty and shared prosperity, 2020, p. 49)

و تسجل إفريقيا جنوب الصحراء أكثر النسب المئوية في معدلات الفقر حسب تقرير البنك الدولي بعنوان " الفقر والرخاء المشترك"، حيث يعيش ما يقارب نصف الفقراء في إفريقيا في خمسة بلدان، تتصدرهم نيجيريا بـ (79 مليون نسمة)، لتليها بعد ذلك كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية بـ (60 مليون نسمة)، وتنزانيا بـ (28مليون نسمة)، وإثيوبيا بـ (26 مليون نسمة)، ومدغشقر بـ (20 مليون نسمة) (Rapport, poverty and shared prosperity, 2020, p. 70.71).

فعملية توزيع الثروة والسلطة أحد العمليات المعقدة والصعبة في الدولة ،خاصة تلك الدول التي تنخرها الصراعات نتيجة التنوع والتعدد العرقي والديني، وتمثل نيجيريا أحد هذه النماذج حيث يُلاحظ أن جل الحكومات المتعاقبة فشلت في تحقيق قدر من التوازن بين ثروات البلاد، والسلطة، الذي من شانه أن يساهم في تنمية حقيقة شاملة في كافة المناطق من خلال عدالة توزيعية تقوم على المساواة.

وتحقيق العدالة التوزيعية والحد من مستويات الفقر هو أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للبلدان النامية، إذ ذاك أن عدم المساواة في توزيع الثروة، وتزايد الفقر يشكلان سدا منيعا لعملية التنمية الاقتصادية بصفة

خاصة، والتنمية الشاملة بصفة عامة، خاصة وأن الاقتصاد النيجيري يعتمد على عائدات النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمثل حوالي 90% من صادرات نيجيريا، وحوالي نصف الإرادات الحكومية، ومنذ 2015 شهد الاقتصاد ركودا بسبب تدني أسعار النفط وأحدث أزمة كبيرة في الميزانية الفيدرالية والحكومية، وهو ما أدى إلى تقليل الإيرادات، والإنفاق الحكومي في 2016، وكذا الانعكاسات الغير المباشرة التي أثرت على الاستثمارات الأخرى الغير النفطية، بسبب اعتماد الحكومة بشكل كبير على عائدات المحروقات(الغاز والنفط). (Rapport, MOVING TOWARD A MIDDLE-CLASS SOCIETY , NIGERIA ON THE MOVE: A JOURNEY TO INCLUSIVE GROWTH., 2019, p. 10)

فتحديد خط الفقر الوطني وعدم المساواة يعتمد على ثلاث مؤشرات (معدل الفقر، وفجوة الفقر، ومعامل جيني)، فمعدل الفقر يحدد نسبة السكان الذين يكون إنفاقهم الاستهلاكي للفرد أقل من معدل خط الفقر أو مساويا له، وفجوة الفقر تقيس عمق الفقر وشدته، أما مؤشر جيني فهو مقياس توزيع الإنفاق في الدولة ويستخدم بكثرة لقياس عدم المساواة الاقتصادية. والجدول التالي يوضح لنا مؤشر الفقر في نيجيريا:

الجدول 1: مؤشرات الفقر وعد المساواة في نيجيريا عام 2019

	معدل عدد الفقراء ، بالنسبة المئوية للسكان في الطبقات	مؤشر فجوة الفقر ، كنسبة مئوية من خط الفقر	معامل جيني
نيجيريا	10.1	12.9	35.1
الحضر	18	4.5	31.9
الريف	52.1	17.5	32.8

Source: (Report, 2019 Poverty and Inequality in Nigeria: Executive Summary, 2020, p. 05)

إذ نلاحظ أن معدل الفقر في نيجيريا مرتفع بالمناطق الريفية 52.1%، مقارنة بالمناطق الحضرية التي سجلت 18%، أما فيما يخص مؤشر فجوة الفقر فهناك تباين كبير بين المناطق الحضرية التي سجلت 4.5% فقط، والمناطق الريفية التي تجاوزت17%، في حين أن مؤشر جيني كان متقاربا بين المناطق الحضرية والريفية .

وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية المتأزمة تراجعت قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية، والاقتصادية الأساسية للسكان ، كما أن الأفراد الذين يسيطرون على مقاليد الحكم في الدولة ولهم السلطة على مواردها، أدى إلى عدم الشفافية على مستوى جميع مؤسسات الدولة،ليفسح بذلك المجال إلى استشراء الفساد، وتعطيل برامج التنمية المختلفة، هذا الأمر يجعل من الأفراد الذين يعيشون في حرمان وفقر مدقع، ينزعون نحو سلوكيات عنيفة من اجل الحصول على عائدات الموارد الطبيعية، المحرومين منها بسبب سوء التوزيع و الإقصاء بمختلف صوره. (Ukiwo, 2006, p. 16) .

وفي ماي 2020 أصدر البنك الوطني للإحصاء في نيجيريا NBS تقرير بعنوان " الفقر وعدم المساواة في نيجيريا "، استنادا إلى مستويات المعيشة التي تم إجراؤه ما بين 2018 و2019، وجاء فيه أن حوالي 40% من سكان نيجيريا- أي ما يقارب 80 مليون نسمة -يعيشون تحت خط الفقر في البلاد. وهذا ما يمكن رصده من خلال الجدول التالي :

الجدول 3: معدل الفقر عند خط الفقر 1.90 دولار أمريكي في اليوم بنيجيريا

اقتصاد	سنة المسح	عدد الفقراء (بالملايين)	معدل الفقر (٪)	فجوة الفقر(٪)	نسبة فجوة الفقر إلى معدل الفقر (٪)
نيجيريا	2018	78.5	39.1	12.5	31.9

Source: (Rapport, poverty and shared prosperity, 2020, p. 59)

فضلا عن ذلك أدى استشراء الفساد والمحسوبية إلى زيادة معاناة المجتمع النيجيري ، حيث يسيطر كبار القادة في الدولة، ورجال الأعمال على جزء كبير من الثروة، لاعتبارات إثنية، وسياسية، فحسب منظمة الشفافية الدولية يستخدم مقياس الفساد من 0 إلى 100، حيث يعتبر رقم 0 فاسد جدا و100 خالية كليا من الفساد وتشير البيانات إلى أنه بالرغم من بعض التقدم، إلا انه ما تزال الدول متقاعسة في المعالجة الفعلية للفساد في القطاع العام .

ويُظهِر تقرير مؤشر مدركات الفساد أن نيجيريا من بين أكثر الدول فسادا بمرتبة 149 من مجموع 180 دولة بإجمالي درجة 25 من 100، لذا فإن معدلات الفساد الكبيرة الذي يشكل سوء التوزيع أحد مضامينها، حتما ستنعكس على عملية التنمية في نيجيريا، وهو الأمر الذي يؤدي أحيانا إلى النزوع

لإعمال عنف تهدد الأمن بكل أبعاده. (Rapport, INDICE DE PERCEPTION DE LA CORRUPTION 2020, 2020, pp. 02-03)

و تخلف النزاعات الداخلية العنف واللاأمن داخل الدولة، وتعطل عجلة التنمية فيها بسبب أثارها على الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، إذ تصنف نيجيريا ضمن الدول 10 الأضعف في العالم من حيث الاستقرار السياسي والعنف والإرهاب، ويرجع كل هذا لعدم التوزيع غير العادل في تقسيم الثروة والسلطة واللامساواة بين الأقاليم، ووفقا لمؤشرات الحكومة العالمية ومؤشر السلام العالمي يوجد حاليا أربع مناطق جغرافية تشهد صراعات وأعمال العنف في نيجيريا هي: الشمال الشرقي، ومنطقة دلتا النيجير، المناطق الوسطى، و المناطق الحضرية، فمثلا أثرت الصراعات الإثنية في الشمال الشرقي على ما يقرب من 15 مليون شخص، بسبب تعطيل الخدمات العامة والبنية التحية بفعل الأعمال الإرهابية وتراجع النشاط الاقتصادي. (Rapport, MOVING TOWARD A MIDDLE-CLASS SOCIETY , NIGERIA ON THE MOVE: A JOURNEY TO INCLUSIVE GROWTH., 2019, p. 11)

هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني انعكس سلبا على عملية التنمية في هذه الأقاليم، كما أدى إلى انتشار الفقر في المناطق الريفية انتشارا رهيبا، حيث يمثل سكان الريف في نيجيريا أكثر من 70% من الأسر الفقيرة، إذ سجلت منطقة دلتا النيجير نسبا كبيرة من معدلات الفقر في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب تقاعس الحكومات السابقة عن إيجاد حلول لمشاكل التنمية والقضاء على أسباب الفقر فيها، زد على ذلك تدهور البيئة بسبب عمل الشركات النفطية، خاصة في الأراضي الزراعية، والمياه الصالحة للشرب والري، الشيء الذي زاد من معانات أفراد هذه المناطق، خصوصا وأنهم يعتمدون في كسب قوتهم على الصيد والزراعة، ويقوض ضعف البنية الأساسية كالطرق الريفية وقلّتها، والمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، وانعدام الطاقة الكهربائية، والمدارس، والمرافق الصحية، وخدمات الاتصالات، سبل العيش في هذه الأماكن المنسية، يضاف إلى ذلك الصراعات الاجتماعية التي تطفو من حين إلى آخر، الأمر الذي عرقل من جهود التنمية بمختلف أبعادها في هذه المناطق وشكل تهديدا لأمن أفرادها وممتلكاتهم. (تقرير، جهورية نيجيريا الاتحادية برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، 2010، الصفحات 04-05)

إذ أنه من المفروض أن المساعدات الاجتماعية وبرامج التأمين الاجتماعي تخفف من وطأة الفقر على الأفراد، غير أن السياسات الاجتماعية في نيجيريا مثل التأمين على البطالة، والمعاشات، لا زالت تقليدية

بسب افتقارها إلى الوسائل الاقتصادية والسياسية ،التي تمول هذه البرامج الاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل عدم المساواة . (lucky & damiebi sam, 2018, p. 81)

وحسب دليل التنمية البشرية (HDI) لسنة 2019، سجلت نيجيريا قيمة 0.534 مما يجعلها ضمن الدول المنخفضة في التنمية البشرية برتبة 158 من أصل 189 دولة، حيث ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية لنيجيريا من 0.467 إلى 0.534 بين سنة 2005 إلى 2018 بزيادة قدرها 14.4% .

الجدول02 : دليل التنمية البشرية لنيجيريا بناءا على بيانات متسلسلة زمنيا

قيمة مؤشر التنمية البشرية HDI	نصيب الفرد من GIN (2011 تعادل القوة الشرائية بالدولار)	متوسط سنوات الدراسة	سنوات الدراسة المتوقعة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	
	3.221		6.7	45.9	1990
	2.872		7.2	45.9	1995
	2.828		8.0	46.3	2000
0.467	3.819	5.2	9.0	48.3	2005
0.484	4.793	5.2	8.4	50.9	2010
0.527	5.540	6.2	9.7	53.1	2015
0.528	5.336	6.3	9.5	53.5	2016
0.533	5.203	6.5	9.7	54.0	2017
0.534	5.086	6.5	9.7	54.3	2018
0.539	4.910	6.7	10	54.7	2019

Source: (Report H. D., 2020, p. 03)

من خلال هذه البيانات نستعرض التقدم الذي حققته نيجيريا في مؤشرات دليل التنمية البشرية من عام 1990 حتى عام 2018، حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في نيجيريا من 45.9 إلى 54.3 سنة، أي بمقدار 8.8 سنوات بفضل برامج الرعاية الصحية، وزادت سنوات الدراسة المتوقعة بحوالي 3 سنوات في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى ذلك ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي بنحو 57.2% من سنة 1990 إلى سنة 2018. لكن مع كل هذه الأرقام ما تزال نيجيريا بعيدة عن الأهداف الإنمائية

التي تم وضعتها لتحقيق التنمية، حيث لازال هناك تفاوت اقتصادي بين المناطق، كما أن معدلات الفقر في ارتفاع مستمر .

3. التوزيع العادل كشرط مسبق لتحقيق التنمية في نيجيريا :

التنمية كمفهوم ديناميكي ومتعدد الأبعاد تطور مع الزمن ليعبر عن الحركية العلمية، والاجتماعية التي حدثت في القرون الماضية، فبعد أن كان المفهوم مرتبط بنمو الاقتصاد أخد نحو التوسع، ليشمل متغيرات أخرى وصولا إلى المفهوم الحالي،إذ يمكن القول أن مفهوم التنمية هو " إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع ما من أجل التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التزايد المستمر في نوعية الحياة لكل أفراده من خلال زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة إلى الحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه وبالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباع تلك الحاجات عن طريق ترشيد استغلال الموارد المتاحة وحسن توزيعها ". (لورنس و حامد رحيم، 2016، صفحة 328)

والتنمية كفكرة تجسد كل المحاولات التي من شأنها تحسين ظروف الوجود البشري بكل أبعاده ، ويكون هذا بتحسين ظروف الرفاه لكل المواطنين بطريقة مستدامة تضمن حقوق أجيال اليوم وأجيال المستقبل، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال محاربة كل أشكال الفقر، وعدم المساواة، في الحصول على الحاجات الأساسية، كما أن التنمية لا تشمل النمو الاقتصادي فحسب، وإنما تشمل كذلك فكرة التوزيع العادل وتوفير الرعاية الصحية، والتعليم، والسكن، والخدمات الأساسية الأخرى، قصد تحسين سبل العيش الفردية والجماعية. (Lawal & Abe, 2011, p. 283)

فتحقيق التنمية يُعنى بالدرجة الأولى بأطر محددة ومعروفة على نحو تلقائي من أهمها دراسة ومعالجة اختلال الدخل الفردي، وكذا تعزيز مظاهر النمو الاقتصادي وفق مؤشرات ومعطيات محددة مرتبطة أساسا بالناتج القومي، كما أشار الاقتصادي الهندي أمارتيا صن Amartya Sen في مفهومه للتنمية إلى فكرة الحرية وعرفها بأنها " عملية توسيع في الحريات التي يتمتع بها الناس "، فربط حصول التنمية بتوفر الحرية وإزالة كافة المظاهر السلبية للحرية كالفقر، والطغيان، وانعدام الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي، وشح المرافق الخدمية. (صن، 2010، الصفحات 17-18)

فشبح التنمية أصبح يؤرق نيجيريا منذ الستينيات إلى يومنا هذا، لا سيما وأنه كانت هناك عدة جهود ومخططات للنهوض بالتنمية في البلاد كان أولها ما بين 1962 و1968 عُرفت بالخطة الوطنية

للتنمية في قطاعات التعليم والصحة وتوفير مناصب للعمل، لكنها لم تحقق أي نجاح يذكر بسبب قلة الموارد اللازمة لتحقيقها، لأن مصدر تمويلها كان خارجي، بالإضافة إلى انهيار الجمهورية الأولى بسبب الحرب الأهلية (حرب بيافرا 1967-1970) مما أدى إلى تعطيلها.

ومع انتهاء الحرب الأهلية في 1970 ظهرت خطة التنمية الثانية وكانت أولوياتها النهوض بالقطاع الزراعي والصناعي والنقل، والدفاع والطاقة والاتصالات والمياه والري، وتوفير الخدمات الاجتماعية، ولعدم تحقيقها لغاياتها كانت هناك أخرى ثالثة في الفترة من 1975 إلى 1980، أُعتبرت أكثر طموحا من سابقتها بتركيزها على التنمية الريفية والجهود المبذولة على القطاع الزراعي أما الخطة الرابعة التي كانت مابين 1981 و1985 ركزت على الخدمات الاجتماعية والصحية من اجل تحسين الظروف المعيشية للشعب والمتمثلة في زيادة وتوزيع الدخل لدى الأفراد بشكل أكبر على الأفراد والجماعات وتخفيض مستوى البطالة والفقر والاعتماد على الموارد المادية والبشرية للبلد . (Lawal & Abe, 2011, p. 238)

ومع مطلع الألفية وعودة ملامح الديمقراطية إلى نيجيريا حيث ولأول مرة ينتخب رئيس الجمهورية بعدما طغت سمة الانقلابات العسكرية على المشهد السياسي، وفي سنة 2004 طرح الرئيس اوباسانجو الإستراتيجية الوطنية للتمكين والتنمية الاقتصادية (NEEDS)بهدف التقليل من حدة الفقر أنذاك. (aliyu & muhammad, 2017, p. 925)

وتستند هذه الإستراتيجية على ثلاث ركائز:(Okereka, 2015, pp. 23-34)

1- تمكين الناس وتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية: ويكون ذلك بتكوين وتدريب قوة بشرية منتجة، ومتطورة ذات مهنية تقدم خدمات فعالة للمجتمع النيجيري.

2- تعزيز فعالية وكفاءة الحكومة: وذلك من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية، وإضفاء الطابع المهني عليها لتقديم خدمات فعالة للمواطنين، كما ركز هذا الشق على تحرير الموارد للاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، ومحاربة الفساد وتعزيز سيادة القانون وضمان قدر أكبر من الشفافية.

3- تعزيز النمو الاقتصادي لاسيما في القطاع الخاص: جعل القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي من أجل خلق الثروة، وخلق فرص العمل، والحد من نسب الفقر المتزايدة.

وكل هذه الإصلاحات كانت تهدف إلى بلوغ اقتصاد نيجيريا- الذي كان يحتل المرتبة 41 في 2007 من بين أكبر الاقتصاديات العالمية- آفاق 2020 المراتب العشرين الأولى عالميا ويستهدف ذلك تحقيق معدل نمو وطني قدره 10-13 %، وسطر لهذه الرؤية جدول من سبعة بنود هي كالأتي : تطوير

الزراعة، تطوير البنى المادية، ورأس المال البشري، إصلاح ملكية الأراضي، تحقيق الأمن الغذائي، تحقيق الأمن البشري، سيادة حكم القانون، تسوية الأزمة الناشئة في منطقة دلتا النيجير. (تقرير، جهورية نيجيريا الاتحادية برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، 2010، الصفحات 05-06).

كما تعطي خطة الانتعاش الاقتصادي والنمو 2017-2020 الأولوية للمجال الزراعي والأمن الغذائي من أجل تنويع الاقتصاد والخروج من تبعية المحروقات، وكذا خلق فرص عمل للتقليل من البطالة ومرافقة الفئات الاجتماعية الفقيرة من خلال سياسية الحماية الاجتماعية، والالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكذا القضاء على الجوع وسوء التغذية بنيجيريا من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين جودة الإنتاج الزراعي. (report, 2019, pp. 08-09)

فعدم الاستقرار في المناطق الريفية الأكثر فقرا سينعكس على هذه الاستراتيجيات، لذلك وجب الاهتمام أكثر بالمناطق الريفية، والتي تشهد صراعات على الموارد خاصة منطقة دلتا النيجير، والشمال الشرقي، بسبب سوء التوزيع والتهميش بكل أشكاله، وإيجاد الحلول التي من شأنها أن تؤدي إلى القضاء على الفقر، وكذا محاربة الفساد وخلف فرص الشغب للتقليل من البطالة، وإنشاء بنية تحية متينة بهدف إطلاق مشاريع حيوية، في جميع القطاعات التي شهدت تأخرا بسبب سوء توزيع الثروة الذي انعكس على عملية تحقيق التنمية في نيجيريا .

الخاتمة:

من خلال ما سبق فإن ما تم تأسيسه يتحدد بجملة من الاستنتاجات تؤكد صحة فرضيتنا :

- لا تحتاج نيجيريا إلى أي سياسة جديدة للتنمية، فكل ما تحتاجه هو الجدية من حيث تنفيذ السياسات الحالية والسابقة لمعالجة الطبيعة المزمنة لمشاكل التنمية.

- ينتشر الفساد في نيجيريا على نطاق واسع ، مما يؤثر على فعالية سياسات وبرامج القضاء على الفقر، فعلى الرغم من أن الاقتصاد النيجيري ينمو بشكل متزايد ، فإن نسبة النيجيريين الذين يعيشون في فقر تزداد كل عام، ومع تزايد نسبة السكان أصبح الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسب كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية بالرغم من السياسات التي تمت صياغتها بمرور الوقت للحد من الفقر وعدم المساواة في توزيع موارد البلاد ، ويمكن إرجاع معدل الفقر المتزايد إلى الفساد وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج .

- ضعف العدالة التوزيعية (اجتماعيا ، اقتصاديا، سياسيا) ينتج حالات من الإحباط، والتي تخلف حركات التمرد والعنف بمختلف أشكاله في المناطق الريفية ، لذلك لا بد من احتوائها من خلال معالجتها وإيجاد حلول فعلية لها .
- توجد حاليا سياسات واستراتيجيات تنموية جديدة مثل جدول البنود السبع وإستراتجية التمكين والتنمية الاقتصادية ، غير أن نجاحها مرتبط بالإرادة السياسية .
- ا لاستقرار السياسي مهم لتشجيع الاستثمار ودفع عجلة التنمية إلى لأمام .
- تطوير وتشجيع القطاع الزراعي الذي يعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد النيجيري للتخلص من التبعية الكبيرة لقطاع لمحروقات (النفط والغاز) .
- ترتكز التنمية بشكل كبير على المهارات والمعارف البشرية المكتسبة، لذلك يجب تحقيق جودة عالية من التعليم والتدريب بهدف تنمية الموارد البشرية في نيجيريا دون إقصاء قصد احتياجات التنمية، فالتنمية البشرية ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة ككل.
- من المعروف أن التنمية تحتاج إلى تمويل مادي وهذا يكون عادة من الخارج، لكن ينبغي على نيجيريا الاعتماد على نفسها تحاشيا منها لأي ضغوط أجنبية.
- أن مسألة التنمية في نيجيريا مرتبطة بنجاح عملية توزيع الموارد بشكل منصف ومتساو، وبمحاربة كل أشكال الفقر والفساد ومنه يمكن وضع تصور لتحقيق التنمية في الدولة الفدرالية.

قائمة المراجع بالعربية

الفارس عبد الرزاق. (2001). *الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

امارتيا صن. (2010). *التنمية حرية*. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

تقرير. (2003). *الخلاص من الفقر*. جنيف: منظمة العمل الدولية.

تقرير. (2010). *جهورية نيجيريا الاتحادية برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية*. روما : الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

تقرير. (2015). *ماذا تبقى من الربيع العربي؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية (دراسة حالة مصر ، تونس،والمغرب)*. بيروت: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الامم الامتحدة).

جون رولز. (2009). *العدالة كإنصاف "إعادة صياغة"* . (حيدر حاج اسماعيل، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

سيباستيانو مافيونيه. (2020). *عالم أفضل "العدالة ما بين أسطورة الدولة لفياثان والمدنية الكونية في الفلسفة السياسية.* (جهاد توفيق الشعيبي ،شرين عبد الرحمن سلامة، المترجمون) عمان: مركز الدراسات الاستراجية الجامعة الاردنية.

عبد المجيد محمد ممدوح. (2015). *العدالة من المفهوم الى الاجراء دراسة في المنجز الفلسفي من السفسطائيين حتى شيشرون* . الجزائر : ابن النديم للنشر .

عزمي بشارة. (2013). مداخلة بشأن العدالة :سؤال في السياق العربي المعاصر،. *مجلة تبّين للدراسات الفكرية والثقافية ، 02* (01)، الصفحات 07-26.

علي تيتات، و بلعزوقي محمد. (2014). العدالة بين الاجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) ، 58* (05)، الصفحات 1226-1252.

يحي صالح لورنس، و جناني حامد رحيم. (2016). تحليل العلاقة بين الحداثة والتنمية الاقتصادية. *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، 33* (1)، الصفحات 223-336.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

.f.Mckee, A. (2007). What Is “Distributive” Justice? *Review of Social Economy , 39* (01), pp. 01-17.

aliyu, k., & muhammad, t. d. (2017). Poverty as Development Challenge in Nigeria: An Assessment of Some Poverty. *Saudi Journal of Humanities and Social Sciences , 02* (10), pp. 920-927.

khosravi, h., & mojtaba, b. (2016, 07). Distributive Justice and the Fundamental Human Rights(Focusing on Rights to Healthy Environment). *Journal of Politics and Law , 09* (07), pp. 43-56.

Lawal, T., & Abe, O. (2011). National development in Nigeria: Issues, challenges and prospects. *Journal of Public Administration and Policy Research , 03* (09), pp. 237-241.

lucky, l. a., & damiebi sam, a. (2018). poverty and income inquality in nigeria :an illustration of lorenz curve from NBS survey. *american economic, social review , 02* (01), pp. 80-92.
Okereka, O. P. (2015). The National Economic and Development Strategy (Needs): Its Implications for Human Resources Development and Management in Nigeria. *Journal of Resources Development and Management , 12*, pp. 32-35.
Rapport. (2020). *INDICE DE PERCEPTION DE LA CORRUPTION 2020.* Berlin: Transparency International.
Rapport. (2019). *MOVING TOWARD A MIDDLE-CLASS SOCIETY , NIGERIA ON THE MOVE: A JOURNEY TO INCLUSIVE GROWTH.* NIGERIA: world Bank group.
Rapport. (2020). *poverty and shared prosperity.* Washington: International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.
Report. (2020). *2019 Poverty and Inequality in Nigeria: Executive Summary.* Nigeria: National Bureau of Statistics (NBS).
report. (2019). *Nigeria country strategic plan (2019–2022).* Italy: World Food Programme.
Report. (2018). *World Inequality Report.* Wid.world.
Report, H. D. (2020). *Briefing note for countries on the 2019 Human Development Report (Nigeria).* New York: United Nations Development Programme (UNDP).
Ukiwo, U. (2006). The Study of Ethnicity in Nigeria. *Oxford Development Studies , 33* (01), pp. 07-23.

المقاربات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسط: المجال الحيوي والموارد

Geopolitical aporoachesTo the Mediterranean Region: Biosphere and ressources

بلقرشي إيمان

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، Belkorchiimene92@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/09 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

تُقدم الرؤية الراهنة للمجال الجيوسياسي لإقليم حوض المتوسط بنية هندسية ديناميكية جديدة لمشهد اللاأمن فيه، تتعاطى على مستواها الاستراتيجيات القومية للقوى الدولية، وما تطرحه منافسات القوة من ميلاد تفاعلات أمنية متعددة اتساقا وطبيعة الرهانات الأمنية الجديدة التي تتحكم في أساساتها توزيع مصادر الطاقة.

ينُم واقع الوجود الاستراتيجي للقوى الدولية في بؤرة التفاعل الأمني لإقليم حوض المتوسط كمجال جيوسياسي بميزات جيوبوليتيكية فريدة، على واقع رهانات جيوإستراتيجية مبنية على أولويات ضمان إمداد المورد الحيوي، للتأثير في توزيع القوة في السياسة الدولية.

الكلمات المفتاحية: جيوبوليتيك حوض المتوسط، إمداد الطاقة، منافسات القوة، المجال الحيوي.

Abstract:

The current vision of the geopolitical field of the Mediterranean basin presents a new dynamic architecture for its insecurity landscape, at the level of which conflict the national strategies of international powers, in addition to what power competitions pose as the birth of multiple security interactions, consistently and naturally, in front of the new security bets whose foundations are controlled by the distribution of energy sources.

The reality of the strategic presence of international powers at the center of security interaction of the Mediterranean basin, as a geopolitical field with unique geopolitical advantages, reflects the reality of geostrategic bets

based on the priority of ensuring the supply of a vital resource to influence the supply of power in international politics.
Keywords: Geopolitics of the Mediterranean Basin – Power supply – Power competitions - Vital field.

المؤلف المرسل: بلقرشي إيمان

مقدمة:

جسدت الرهانات الجديدة تبعا لما فرضته تحولات الطبيعة التجديدية للسياسة الدولية لعام ما بعد الحرب الباردة، انعكاسا لميلاد تفاعلات أمنية عديدة في مجالات جيوسياسية جديدة كرست التحولات الجيوبوليتيكية الجديدة، ليُجسد بذلك الفضاء المتوسطي المجال الجيوستراتيجي مكمن الإسقاطات الإقليمية والدولية للقوى المتنافسة على الهيمنة العالمية من مُنطلق مدركات استراتيجية طاقوية. يُبرهن صراع الموارد المستقبلي لضمان تأمين المورد الإستراتيجي الحيوي الناضب واقع الوجود الإستراتيجي للقوى الدولية في إقليم حوض المتوسط أحد أهم أقاليم الطاقة في الجغرافية العالمية، وما تطرحه جيوسياسية حوض المتوسط من رهانات جيوستراتيجية على المدركات الأمنية للقوى الراغبة في لعب أدوار قيادية أو تعديلية.

تعتكف المقالة على معالجة أهمية البعدين الجيوستراتيجي - الطاقوي للمنطقة المتوسطية ضمن أجندة الخيارات الاستراتيجية الأمنية للفواعل المتنافسة، وانعكاسات ذلك على صياغة هندسة أمنية للمنطقة متوسطية ككل، في ظل تنامي مُدركات التهديد للمخاطر اللاتماثلية في نظام دولي فوضوي.

بناءا على ذلك تم معالجة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تشكل الطاقة مدخلا لدراسة حالة اللاأمن الحقيقي والمحتمل في المتوسط، في ظل تباين التفاعلات الجيوبوليتيكية لفواعل غير متوسطية غير متكافئة القدرات والمتضاربة المنطلقات المصالح؟. تم طرح الفرضيات الآتية:

- إن صعوبة تحديد حوض البحر المتوسط مفهوماً ومجالاً، إنَّما ينم عن درجة تضارب المنطلقات الاستراتيجية بالفضاء.

- كلما زادت الرهانات الإستراتيجية _الطاقوية التي ينطوي عليها المتوسط، كلما زادت حدة اللاأمن فيه.
- كلما تعددت المبادرات الأمنية في حوض البحر المتوسط، كلما تعقدت عملية صياغة هندسة أمنية متوسطية قادرة على درء التحديات الأمنية المطروحة على مستواه.

❖ المحور الأول: حوض البحر المتوسط: دراسة جيوستراتيجية - طاقوية

يحظى حوض المتوسط بميزاته الجيوستراتيجية باهتمام القوى الكبرى الرامية للتحكم في موازين القوة العالمية، لما تعكسه التفاعلات المتوسطية من رهانات أمنية على المدرك الاستراتيجي الدولي، للفواعل المتنافسة على جيوسياسية وجيوطاقوية المجال الجغرافي المتوسطي.

1. دراسة في الأبعاد الجيوسياسية:

يُعنى موضوع الجيوسياسية بدراسة تداخل الأفعال بين المجال الجغرافي ومنافسات السيطرة على هذا المجال، إذ أن سمة التنافس المرافقة لتطور البناء السيادي – المجتمعي للوحدات السياسية في النظام الدولي جعلت من المجال الجغرافي مسرحا ورهانا للمنافسات بين القوى الرامية لتعظيم قوتها، بالموازاة وذلك شكلت سمة التنافس الجيوسياسي ركيزة أساسية للتحالفات والصدامات الدولية.

إن اكتساب مجال جغرافي معين بعدا جيوسياسيا دائما ما يجعل منه ميدانا ورهانا لتمدد القوى التوسعية على حسابه بهدف السيطرة على الطرق الاستراتيجية والثروات الحيوية، إلا أن المقاربة الجيوسياسية للمجال والمنافسات الرامية للسيطرة عليه لا تقتصر على تامين المصالح الحيوية المادية لضمان بقاء كيان سياسي وأمنه فقط، بل تتعدى للمنافسات الجيوسياسية الجديدة على المجالات الجغرافية الحاملة لقيم المجتمعات كمكسب استراتيجي.

شكلت الجغرافية السياسية متغيرا حاسما وثابتا في عملية ممارسة السيادة العالمية (المكانة والقوة). يتوسط البحر الأبيض المتوسط قارات العالم الثلاث "آسيا شرقا، أوروبا شمالاً وأفريقيا جنوبا"، يقع بين دائرتي عرض (27 و47) وبين خطي طول (10 غربا و 37 شرقا)، وهو حوض بحري ينفتح على المجالات البحرية عبر المضايق الدولية الأبرز والأكثر استراتيجية في التجارة العالمية، (سبيخي، 2010، الصفحات 195 - 196) تبلغ مساحته نحو 2.510.000 مليون كلم مربع، ويصل أقصى عمق فيه حوالي 5150م، وغالبا ما يتم تقسيمه إلى حوضين هما الحوض الغربي والحوض

الشرقي حيث يتصل الحوض الغربي بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق الذي يفصل أفريقيا عن أوروبا، ويتصل بالمحيط الهندي والبحر الأحمر عبر قناة السويس، ويصل مضيقي الدردنيل والبوسفور حوض المتوسط بكل من البحر الأسود وبحر مرمرة، فضلا عن مضيق صقلية الذي يربط الحوض الغربي وحوض شرق البحر الأبيض المتوسط. (Abis, 2008) والدول المتوسطية من الناحية الجغرافية هي تلك الدول التي لها منفذ على البحر المتوسط وهي :" فرنسا، اسبانيا، موناكو، كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جبل طارق، إيطاليا، مالطا، ألبانيا، اليونان، سوريا، قبرص، فلسطين، تركيا، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب".

يحمل حوض المتوسط عديد الدلالات الحضارية والتاريخية، أين أطلق عليه عديد المسميات منها: "الأخضر الكبير" عند المصريين القدامى و" البحر الداخلي" عند الرومان و"البحر المقدس" عند العبرانيين في العهد القديم، والبحر الأبيض المتوسط عند الأتراك. يعد البحر المتوسط « Sea Mediterranean » مصطلح مشتق من كلمتين لاتينيتين هما: « Medius » أي المتوسط، و « Terra » أي الأرض بمعنى البحر الذي يتوسط الأرض، ولم يظهر اسم البحر المتوسط إلى أن استخدمه Solinus في النصف الثاني من القرن الثالث ميلادي. (Abis, 2008, p. 06)

خريطة رقم (01): جيوسياسية حوض البحر الأبيض المتوسط. (العميري، 2021)

المصدر: محمد نادر العميري، 2021، Pdf.

2. دراسة في المنطلقات الجيوستراتيجية:

تشهد السياسة الدولية بالمنظور الواقعي للهيمنة الجيوستراتيجية لما بعد الحرب الباردة، إعادة إحياء منافسات القوة في الأقاليم الجيوستراتيجية الجزئية الأوراسية التي يُعد حوض المتوسط أحدها، كإقليم جيوستراتيجي يفرض تحديات ورهانات أمنية على القوى الكبرى الراغبة في السيطرة الجيوستراتيجية على رقعة الشطرنج العالمية، التي تتحكم في ديناميكيات التفاعلات الجديدة للسياسة الدولية.

يعكس إقليم المتوسط ذلك التزاوج الجغرافي الإقليمي الأورو - الإفريقي على المستوى الجيوبوليتيكي، بما يتضمنه من تعقد البيئة الأمنية نتيجة الإفرازات الهوياتية والتهديدات اللاتماثلية، وتضارب الرؤى التوسعية الجغرافية وأولويات الإدارة الجيوستراتيجية، ورهانات الرؤى الاستراتيجية لمصالح القوى المتنافسة، المسألة التي تجعل من إقليم المتوسط الممر المائي الجغرافي الأكثر استقطابا لصراعات الهيمنة الإقليمية والدولية.(Pascal, 2014)

إن التزاوج الحاصل بين الجيوبوليتيكا والجيوستراتيجيا في مدرك صانع الإستراتيجية الأمنية للدول المتنافسة على الإقليم، راجع إلى التداخل بين رهانات حيوية الإقليم اقتصاديا وحركية الفاعلين فيه من جهة، وأولويات صوغ هندسة أمنية لوضع إقليم المتوسط بما يحقق أهداف الدول في هذا المجال الحيوي.(Brzeznski, 1997) إن تحليل ديناميكيات التفاعلات الدولية في الإقليم المتوسطي يتطلب أولاً: تحديد الفواعل الجيواستراتيجين الممثلين في الدول التي تمتلك القدرة والإرادة الوطنية لممارسة النفوذ والتأثير الخارجي بهدف تغيير الوضع الجيوبوليتيكي القائم بالشكل الذي يخدم مصالح هيمنتها الإقليمية، وثانياً: تحديد المحاور الجيوبوليتيكية المتجسدة في الدول التي تحظى بموقع جغرافي مميز باعتبارها تشكل مصدرا أو منفذا حيويا لموارد استراتيجية أو لمناطق حساسة في اطار كسب لعبة الإدارة الجيوستراتيجية المتوسطية.

تُشكل كل من فرنسا، ألمانيا، روسيا، أمريكا، الصين وتركيا دائرة الفاعلين المتوسطيين الجيوستراتجيين، وضمن هذه الدائرة تمثل كل من فرنسا، روسيا، أمريكا الفاعلين الجيوستراتجيين الأكثر ديناميكية اللذين يملكون القوة والقدرة على إحداث تحول محتمل في توزيع القوة بالإقليم. تجسد الجزائر، المغرب وليبيا دائرة المحاور الجيوبوليتيكية المتوسطية ذات النشاط الجيوستراتيجي المحتمل والمؤثر في ديناميكيات منافسات القوة في حوض المتوسط، إذ تنامى الدور المحوري لـ الجزائر

في ظل الانهيار الليبي في اطار استمرار حروب الموارد والتنافس الطاقوي المتوسطي، وتُعد من أكبر دولة مساحة في منطقة تتوسط ثلاث مجالات جغرافية حيوية " حوض المتوسط، المنطقة العربية - المغاربية وأفريقيا"، وهي بموقعها الجغرافي وسط شمال غربي القارة الأفريقية بمثابة بوابة شمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط،(Khiereddine, 1984, p. 05) التي نجحت بالحفاظ على استقرارها السيادي في خضم ما تفرضه المنطقة المتوسطية من تهديدات أمنية.

3. دراسة طاقوية في شمال إفريقيا وحوض المتوسط:

ترتبط ديناميكيات مشهد التفاعلات في حوض الأبيض المتوسط بالتطورات الحاصلة في قضايا المورد الحيوي الناضب أبرزها مورد الغاز الطبيعي وما يُقابله من عدم الاستقرار الأوضاع الداخلية لدول شمال أفريقيا، وتأثير ذلك على مسألة تطور أمن إمدادات الطاقة العالمية. تُشكل احتياطيات الغاز في دول حوض المتوسط سلسلة من المصالح بين الدول المشاطئة لحوض المتوسط، (الأمريكية)، وسوقاً واعدة مكمن تحديات وفرص السياسات الطاقوية للقوى الدولية (أوروبا، روسيا، أمريكا، الصين، تركيا ..) لاسيما بعد اعلان هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية عام 2010 حول احتواء منطقة شرق المتوسط ثروة نفطية 1.7 مليار برميل نفطي والغاز الطبيعي تُقدر بـ 3455 تريليون قدم مكعب، ومنه تنامي منافسات تطوير أنابيب إمداد غاز جديدة في سياق اللعبة الطاقوية للسيطرة الاستراتيجية. (العميري، 2021)

جدول: احتياطي الغاز الطبيعي في شرق حوض المتوسط . (العميري، 2021)

القطاع	مخزون الغاز الطبيعي	السنة
قطاع غزة:		
1. حقل غزة مارين	1.الاحتياطي 1.2 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي	1.عام 2000 (شركة بريطانية).
شواطئ فلسطين المحتلة		
1. حقل تمار	1.مخزون يقدر بـ 10 تريليونات قدم مكعب	1.اكتشف عام 2009.
2. حقل تانين	2.احتياطي يبلغ 1.2تريليون قدم مكعب.	2.غرب جيفا ـــــــ سنة
3. حقل ليفياثان	3.احتياطي بـ 18تريليون قدم مكعب	

قبرص 1. حقل أفروديت 2. حقل كاليبسو	1.احتياطي بـ127.4مليار متر مكعب. 2.احتياطي يتباين بين 8/6تريليون قدم مكعب	1.عام 2011، شركة نوبل اينجي. 2.شركتي أني الايطالية و توتال الفرنسية، سنة ـــــ
مصر 1. حقل ظهر 2. حقل أتول	1.احتياطي يبلغ 30تريليون قدم مكعب. 2.احتياطي يقدر بـ 1.5تريليون قدم مكعب	1.سنة ـــــ . 2.سنة ـــــ .
سورية: احتل الاحتياطي السوري منذ عام 2017 (منطقة تدمر وقارة وساحل طرطوس وبانياس) مرتبة ثالث دولة مصدرة للغاز الطبيعي دوليا بعد روسيا وإيران مزيحة قطر للمرتبة الرابعة، وأشار مركز فيريل للدراسات إلى احتياطي الغاز السوري بـ 28.500.000.000.000 متر مكعب.		

غدت منطقة حوض المتوسط بدولها الغنية طاقويا على الساحل الجنوبي للبحر، المزود الأبرز للطاقة إلى الأسواق المتوسطية الأوروبية والأطلسية في ظل هيمنة روسيا على منبع مورد الغاز السوري في الضفة الشرقية للمتوسط، المسألة التي تضع الحوض موضع *رهانات إقليمية أوروبية (فرنسا، اسبانيا وايطاليا) بالدرجة الأولى التي تعاني من التبعية الطاقوية لروسيا ومن المنافسة الأمريكية الشديدة لها على أسواق المتوسط، *ورهانات النزاعات المتوسطية (الصراع العربي الاسرائيلي، الأزمة السورية، الفوضى الليبية، انعدام الاستقرار في مصر..) وارتباطها بمسألة تأمين خطوط نقل المورد الحيوي من الإقليم باتجاه السوق الدولية بتضارب المصالح الجيوسياسية والطاقوية للقوى المتنافسة وانعكاساتها على البيئة الأمنية المتوسطية ككل، * ورهانات المنافسات الجيوبوليتيكية المتجددة في حوض المتوسط بين القوة القارية والبحرية. (شيرر، 2011، الصفحات 351-361)

❖ المحور الثاني: أسس السيطرة الجيوبوليتيكية المتوسطية:

ساد في الفكر الاستراتيجي التنافسي التقليدي اعتقاد مفاده أن من يُسيطر ويتحكم في مداخل البحر الأبيض المتوسط يستحوذ على القوة من خلال مراقبة المناطق الجيوستراتيجية، المسألة التي تُفسر إسقاطات منافسات القوة العديدة عبر الأزمنة على حوض المتوسط، وقد استند التنافس الدولي التقليدي على الإقليم إلى نظريتين أساسيتين للسيطرة هما:

- النظرية الرومانية للسيطرة على المتوسط والمبنية على مبدأ من يتحكم في السواحل الجنوبية للمتوسط يصل إلى السيطرة والتحكم الفعلي على السواحل الشمالية، انطلاقا من ذلك يُرى أن السيادة الرومانية على أوروبا لم يكن لتتأتى لها دون السيطرة على الضفة الجنوبية لحوض المتوسط كأولوية حيوية جيوستراتيجية للإمبراطورية الرومانية العظمى تمتد غربا وشرقاً. (ربيع، 1980، صفحة 130)
- النظرية العربية الإسلامية للسيطرة على المتوسط التي تبرز تاريخيا مع توسعات الدولة العثمانية ما بين القرنية 17 و 18 في حوض المتوسط، بفعل أسطولها البحري المتميز بمهامه في مراقبة الملاحة البحرية التجارية والعسكرية المتوسط، وتمكينها من تحويل هذا الأخير إلى بحيرة عربية بتغلغلها وسط وجنوب أوروبا. (مصباح، 1985، صفحة 99)

أثرت النظريتين على نمط السلوكيات التوسعية المتنافسة على الهيمنة الجيوستراتيجية على إقليم حوض المتوسط تحقيقا للسيطرة الاستراتيجية، المسألة التي برزت جليا مع حرب البلقان الأولى (1912 - 1913) ثم الحركة التوسعية الأوروبية إبان الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)، وبداية التزاوج بين متغيري الجيوسياسية والمورد الحيوي في المدرك الاستراتيجي للقوى المتنافسة على بحر المتوسط، ليتحول لاحقا مع الحرب العالمية الثانية إلى مسرح للعمليات العسكرية، ليستمر صدام الادارة الاستراتيجية على إقليم المتوسط إبان الحرب الباردة وما بعدها ما بين القوتين الرئيسيتين في اللعبة الجيوبوليتيكية الكبرى المتجددة إلى يومنا هذا بمتغيرات وميكانيزمات استراتيجية طاقوية سعيا لتجسيد الهيمنة العالمية في نظام دولي فوضوي.

وبالعودة إلى منطلقات منافسات السيطرة الجيوبوليتيكية بين القوتين القارية والبحرية في إقليم المتوسط، نستشف:

أولا: الطرح الجيوبوليتيكي القاري (روسيا الإتحادية):

يرى هالفورد ماكيندر« Halford Mackinder 1861 – 1947 » أبرز مؤسسي الجغرافية السياسية بنظريته حول "المحور الجغرافي للتاريخ"، التي تُشكل الأسبقية الفكرية لرؤيته التحليلية للإدارة الجغرافية الإستراتيجية للهيمنة العالمية، أن مستقبل الهيمنة هو لصالح القوى الكبرى، وأن كفة ميزان القوة هي إلى جانب القوة البرية في اطار التشكيل الجيوسياسي الروسي الجديد الذي يُحقق

تفوق قلب العالم. بالنظر للخريطة الجيوبوليتيكية الأوراسية مكمن إسقاطات السيطرة العالمية، تمتد خريطة أولوية الجزيرة العالمية في قارة واحدة هي أوراسيا وأفريقيا من مضيق برنغ إلى رأس الرجاء الصالح، باحتواء بحر المتوسط كبحر داخلي، وبتوحد المنطقتين الأوراسية والأفريقية ستخلق فضاء أوراسي "قلب الأرض مثير للدهشة". (سعيد، 2006، صفحة 84) اعتمادا على ذلك فإن مستقبل تفاعلات السياسة الدولية سيتركز بشكل كبير في إقليم حوض البحر الأبيض المتوسط الذي بدوره يحوي منطقتين هما: "المنطقة الأورو مغاربية المحتواة في الدائرة الأوسع ألا وهي المنطقة المتوسطية".

يشكل إقليم حوض البحر المتوسط بالتجانس مع المنطقة المحورية في أوراسيا والممتدة من كل سيبيريا وجزء من أواسط آسيا، ومن ثم منطقة القلب في شرق أوروبا المركزية كمنصة حيوية لتحقيق السيادة القارية الأوراسية، وهو ما ترجمه ماكيندر في قانونه الجيوبوليتيكي: ***"إن من يُسيطر على أوروبا الشرقية ومن يُسيطر على Heartland قلب الأرض، يُسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يُسيطر على الجزيرة العالمية يُسيطر على العالم."*** (Dussouy, 2006, p. 117)

بناءا على ذلك، فإن أحد أهم إسقاطات القوة في منافسات الهيمنة العالمية تكمن في إقليم حوض المتوسط الذي أشار إليه ماكيندر في تحليله الجيوبوليتيكي ضمن ما سماه "**الهلال الداخلي أو الحدي** Inter Crescent" الذي يُحيط بقلب العالم ممثلة في حلقة الأراضي المنخفضة الأوروبية والآسيوية الجنوبية تعقبها شبه الجزيرة العربية، وتمتد من الجزر البريطانية في الغرب وحتى اليابان في الشرق، أي يتكون من: "أولاً المناطق الساحلية الأوروبية الممتدة غرب الأورال، وثانياً الأرض العربية الصحراوية تركيا، إيران وباكستان، وثالثاً جنوب آسيا وجنوب شرقها والصين".

ترى روسيا الإتحادية أن القوة الأوراسية لا تتحقق إلا باستكمال سيطرتها على البحار الدافئة، فحسب منظري الجيوبوليتيك الروسية فإن "عملية تجميع الإمبراطورية" لابد أن تستهدف في بداياتها أولوية جيوستراتيجية بعيدة الأمد تتمحور حول انفتاح روسيا على البحار الدافئة في الجنوب والغرب من منطلق الدولة الحليفة أو الصديقة للدول القارية بالشكل الذي يجعل من روسيا قوة مكتملة جيوبوليتيكيا، المسألة التي تمكنها أيضا من التصدي لتوسعات الحلف الإستراتيجي الأطلسي المعادي للأوراسية. إن مشروع التكامل الإستراتيجي الأوراسي الذي يُزاوج بين المنهج العقلاني البراغماتي للقيادة الروسية، مبني على ضم البحار الدافئة ضمن دوائر أمنها القومي وفق منطلق سلام عقلاني مفيد للمصالح الجيوبوليتيكية لجميع الدول القارية بالشكل الذي يُمكن هذه الأخيرة من أن تحافظ على

استقلالها أمام الجزيرة الأطلسية البديلة، بناءا على ذلك فإن المصلحة الحيوية للدول القارية المحاذية للمياه الدافئة، جعلت من الإتحاد مع روسيا الثابت الملح للتحالف الاستراتيجي لتحقيق التكامل بين قلب الأرض والهلالين الداخلي والخارجي ضد الحلف الأطلسي المعادي. (دوغين)

يرى مورتن كابلن (Morten Caplan) أنه في حال تمكن روسيا الاتحادية من إقامة نطاق نفوذ يمتد من سيبيريا إلى الهند وجنوب شرق آسيا، فإنها ستتمكن من خلق منطقة نفوذ لن يكون فيها للصين خيار سوى التكيف مع الهيمنة الروسية من جهة، وإذا تمكنت روسيا من السيطرة على الربع الشمالي الشرقي و الجنوب الشرقي من جهة أخرى، فإنها بذلك تُحقق الهيمنة الروسية الأوراسية على الجزيرة العالمية وتُطوق الولايات المتحدة وحلفائها الأطلسيين تطويقا فعالا. (Kaplan, 1976, p. 272)

انطلاقا مما سبق، أضحى "**مفهوم قوة البحر**" محركا لكبرى الصراعات الحديثة في العالم وما يشهده إقليم حوض المتوسط أبرز مثال على ذلك (الأزمة السورية، الأزمة الليبية)، لما باتت تُجسده النطاقات الجغرافية المائية من حيوية استراتيجية عسكرية، تجارية (عبور موارد الطاقة) تعكس نفوذ القوى المسيطرة عليها، ولعل أولى بوادر العودة الروسية إلى اللعبة الجيوبوليتيكية المتجددة من باب متغير النفاذ البحري تكمن في ضم جزيرة القرم 2014م والوصول للبحر الأسود، ومن ثم التدخل في سوريا وتثبيت التواجد الروسي على الضفة الشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط باستئجار قاعدة طرطوس البحرية، فضلا عما يمثله "ميناء غوادر" الذي شيدته الصين غرب باكستان والمحاذي لمضيق هرمز، والذي يعكس نوع من بسط نفوذ صيني – روسي مشترك يمتد من البلطيق إلى المتوسط وصولا إلى الهادي، المسألة التي تجعل من المنطقة الممتدة من "**بحر الصين الجنوبي والبحر المتوسط**" منطقة إسقاطات استراتيجيات منافسات الهيمنة بين القوى الكبرى الثلاث (الصين، روسيا وأمريكا).

بناء على المنظور الماكيندري تُمثل روسيا القوة الأوروآسيوية الوحيدة الموجودة في الوضع الأنسب للسيطرة على الجغرافية المتوسطية كمجال حيوي ، ولعل أحد أبرز الرهانات الروسية للتفوق الجيوبوليتيكي في المجال المتوسطي يتمثل في إمكانية التحالف الروسي – الألماني، هذه الأخيرة المهووسة علناً بالتوسع الإقليمي ليُشكلا قوة أوروآسيوية واقعة في الحدود الغربية لقلب الأرض بمقدرة لا تقاوم تُسيطر على "الجزيرة العالمية"، نتيجة الجمع بين الماكينة الألمانية الحديثة و المدرك الجيواستراتيجي الروسي العالمي (مقومات القوة العالمية)، وهي معادلة استراتيجية بالنسبة للقوة القارية قائمة على أن

الحجم الجغرافي شديد الأهمية وأن المورد الحيوي الاستراتيجي الناضب ذو الأولوية الكبرى. (هيفرنان، 2010، الصفحات 09 - 15)

ثانياً: الطرح الجيوبوليتيكي البحري (الولايات المتحدة الأمريكية):

أظهرت الجغرافية السياسية العالمية منذ بداية الحرب الباردة، أمريكا بمركز القوة البحرية المنافسة للقوة القارية في لعبة الإدارة الاستراتيجية للسيادة العالمية، وبداية الانخراط الأمريكي في عمق الجزيرة العالمية: أوراسيا المستندة للقوة البحرية وتأرجح الجيواستراتيجية الأمريكية بين (ألفريد ماهان Alfred. T. Mahan 1840 - 1914) القائل بـ"التفوق الأمريكي المطلق في كل مجالات الدفاع لاسيما المجالين البحري والصاروخي" و (نيكولاس سبيكمان 1893 – 1943) الذي أشار إلى أن "السيطرة الإستراتيجية في محيط الجزيرة العالمية على كل الدول بوصفها خطيرة أو مناهضة للقوة الأمريكية".

اتساقاً وذلك، ينم التوجه الجيوبوليتيكي الأمريكي الأوراسي على أولوية السيطرة على كل المحاور الجيوسياسية البحرية بما يضمن الهيمنة على اللعبة الكبرى المتجددة، والتي يُعد حوض البحر الأبيض المتوسط أبرز محاورها البحرية الحيوية تجارةً ، موارد حيوية وموقعاً، المسألة التي أكد عليها ماهان عام 1892م بقوله: "إن الظروف أرادت البحر الأبيض المتوسط أن يلعب دورا هاما من الناحية التجارية والعسكرية في تاريخ العالم أكثر من أي منفذ مائي آخر يتمتع بالحجم نفسه، فهو يُعتبر نقطة إلتقاء بين أوروبا وأفريقيا وآسيا ويحتوي على أهم المضايق والمنافذ المائية في العالم". (الحاج، 2005، صفحة ص)

اعتبر ماهان أيضا أن التجارة تُعد بمثابة الآلية الأولى لبسط الهيمنة السياسية أي مفهوم القدرة البحرية على أساس حرية التجارة البحرية، وبما أن حوض المتوسط ممر استراتيجي للتجارة من الأطلسي باتجاه السوق الدولية ومعبر حيوي للطاقة من الشرق الأوسط وبحر قزوين باتجاه أمريكا في إطار سياسة تأمين موارد طاقة متنوعة المصادر فإن مهمة أمن نظام تجاري يخدم المصالح الأمريكية في عالم يزداد تعقيدا قائم على تأمين مصالح واشنطن المتوسطية.(Chautard, --, pp. 24 -25) ، يُعتبر حوض المتوسط معبرا لحوالي 350 مليون طن من الموارد النفطية أي ما يُعادل 1/3 من الإنتاج العالمي، وممر بحري لمرور الموارد الحيوية الناضبة في مقدمتها الفوسفات نحو 13 مليون طن أي ما يُعادل 31% من إنتاجه عالميا، الفحم حوالي 26.6 مليون طن أي نحو 9.4% من المجموع العالمي، فضلا عن كونه معبرا حيويا للملاحة المدنية والعسكرية، بذلك فإن وبالتزاوج وطرح سبيكمان فإن قيام

القوة العسكرية بمهمة أساسية تتمثل في تأمين الشروط الأفضل لإقامة الحضارة التجارية الكونية تُمثل أولوية حيوية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومطلب حيوي ضمن متطلبات طموحها الجيوبوليتيكي المتوسطي كإقليم جزئي من الأقاليم الفرعية الجيوستراتيجية الأوراسية مكمن إسقاطات منافسات القوة للهيمنة العالمية. (دوغين، 2014، الصفحات 67 - 95)

بناءا على ذلك، لجأ صانع المدرك الإستراتيجي الأمريكي بهدف التصدي لرهانات هيمنة القوة القارية على الجزيرة العالمية إلى تبني استراتيجية بحرية مضمونُها محاصرة الأراضي المعادية من البحر وعبر الخطوط الساحلية من بينها إقليم المتوسط، المسألة التي تُفضي إلى إفشال التحالف الروسي - الألماني أو الروسي ودول ضفة شمال أفريقيا (الدولة المنفتح استراتيجيا على المناطق الحيوية البحرية) الذي من شأنه أن يضع أوروبا موضع ساحة حرب الأمر غير المقبول في منظور الهيمنة الأمريكية باعتبار هذه الأخيرة بمثابة الجسر الديمقراطي لأمريكا الأطلسية باتجاه المجال الجيوستراتيجي الأوراسي، من جهة أخرى احتواء المطامع الصينية كقوة كبرى صاعدة بمطالب تعديلية وطموحات جيوبوليتيكية منبعثة في المجال المتوسطي باعتباره سوق تجاري حيوي واسع في المدرك الاستراتيجي التجاري الصيني. (الحديثس، 2004، الصفحات 16 - 18)

إن المصير البحري الأمريكي الذي يطرحه ماهان مُرتبط بتحقيق أمريكا التكامل الإستراتيجي البحري على صعيد الجيوسياسية العالمية كمرحلة أولى، وأن تلعب الدور القيادي في العلاقات الاقتصادية والثقافية لمواجهة التحدي الذي تفرضه القوى القارية الأوراسية (روسيا، الصين) وما يُلازمه من الطموحات البحرية الألمانية، ولعل تعقيد مسألة الأزمة السورية راجع لحيويتها في استراتيجية السيطرة البحرية الروسية كمحور جيواستراتيجي بحري مهم في حوض المتوسط الممر المائي الثالث البالغ الأهمية في لعبة السيطرة الأوراسية، ما يُعتبر رهان حساس في المدرك الاستراتيجي الأمريكي "تحقيق طموح السيطرة الأطلسية المتوسطية" التي تُترجمها سياسة انتشار الأساطيل البحرية الأمريكية تحت المظلة الأطلسية أبرزها الأسطول السادس في إقليم المتوسط أبرز قواعده اسبانيا وإيطاليا، بالشكل الذي يُمكن واشنطن من السيطرة على مداخل المتوسط خاصة مضيق جبل طارق وقناة السويس مع ضغط سياسي مستمر على دول المنطقة المتوسطية، ومنح الأسطول القدرة على التحرك اتجاه أي منطقة في المتوسط (المنطقة المغاربية، المنطقة العربية، المنطقة الأورومغاربية).

بـالموازاة وذلـك، أسـس "نيكـولاس سـبيكمان Nicholas Spykman 1893 - 1943" تحليلـه الجيوبوليتيكي الرامي إلى تحقيق أمريكا السيطرة العالمية على مقاربة جغرافية علاقات القوة القائمة على المتغير المهيمن في تفاعلات السياسة الدولية وهو "الجغرافية العسكرية – Géopower Politics"، حيث ركز تحليله الجيوستراتيجي على تزاوج بين متغيري القوة والجغرافيا في دراسة العلاقات الخارجية الأمريكية مع مراكز القوة في السياسة الدولية على ضوء نظام دولي فوضوي، المسألة التي تضع واشنطن أمام تحد منع قيام أي تحالف استراتيجي بين القوى ما وراء الأطلسية وما وراء المحيط الهادي بالشكل الذي يُهدد طموحات الهيمنة الأمريكية.

تمحور تحليله الجيواستراتيجي حول النطاق الساحلي أو ما يُعرف بـ "الريميلاند Rimland"، وقد صاغ قانونه الجيوبوليتيكي على النحو الآتي: ***"من يُسيطر على النطاق الساحلي يُسيطر على أوراسيا، ومن يُسيطر على أوراسيا يقبض على مصير العالم بيديه".***

بـذلك دعـا سـبيكمان صـناع الاسـتراتيجية الأمريكيـة إلى أولويـة إحكـام السـيطرة البحريـة على المحيطين الأطلسي والهادي، وإلى إقامة قواعد عسكرية في النطاق الساحلي حول القوة القارية وتطويقها بالجزر المقابلة، بالموازاة مع انشاء أحلاف داخل النطاق الساحلي للقضاء على أي قوة خارجية محتملة أو تُهيمن عليه، (Chautard، الصفحات 27 - 28) كما طرح مفهوم "المحيط المتوسط" الذي يتوافق مع جيوسياسية حوض المتوسط ويعكس التصور الجيوبوليتيكي لفضاء جغرافي سياسي يُمكن تسميته بـ "القارة الأطلسية" مرتبطة بوحدة ثقافية ذات مصدر أوروبي غربي، وبأيديولوجية ليبرالية – رأسمالية ديمقراطية وبوحدة المصير السياسي والاثني التقني، تُجسد أمريكا عقلها المُدبر ومركزها العصبي وآلية قوتها ومجمعها التجاري والحربي – الصناعي، وتُصبح أوروبا الملحق التفكيري لأمريكا وبصورة تدريجية تتقلص سيادتها السياسية خدمة للمصالح الإستراتيجية الجيوبوليتيكية لصالح المركز، ليكون بذلك سبيكمان سباقاً إلى بناء العمليات العسكرية العظمى للسيطرة الأمريكية العالمية من خلال إبراز دور بناء كيان عسكري- الحلف الأطلسي .

❖ المحور الثالث: المدى الحيوي المتوسطي والتدخلات الجيواستراتيجية الروسية – الأمريكية

أولاً: الإدارة الإستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية الروسية في حوض المتوسط:

عمدت روسيا اتساقا وتفعيل ميكانيزمات سياستها الخارجية إلى تعزيز مقومات قوتها الصلبة، بالاعتماد على إيرادات الطاقة الروسية بهدف التصدي للتحدي الذي يفرضه التوسع العسكري الأطلسي على حدود ها الخارجية القريبة من جهة، وبالشكل الذي يُمكن روسيا من ضمان تواجدها في المناطق الحيوية لأمنها القومي (البحر الأسود، حوض المتوسط ...) لمواجهة التغييرات المتسارعة في المشهد الدولي.

- أوكرانيا: محورية الجغرافية وضم القرم (2014م).

ينطلق الفكر الجيوبوليتيكي الروسي من تعزيز حماية المنطقة المركزية في القارة الأوراسية مما يضمن بقاءها قوة كبرى تُجسد المحور الإستراتيجي المتحكم في أوراسيا، (دوغين، صفحة 112) انطلاقا من تحقيق التكامل القاري الأوراسي، كمطلب جوهري للاستقلالية والفاعلية الجيوستراتيجية لروسيا في النظام الدولي الفوضوي الراهن، وترتبط هذه الأولوية الملحة بإعادة التوسع في نطاقاتها الجغرافية السابقة بالشكل الذي يُتيح لها الانفتاح على العالم الخارجي وفق منطق تفرضه حتمية القانون الجيوبوليتيكي "المكان المقدس لا يخلو"، باعتبار أنه بمجرد تراجع أو تردد روسيا حول التوسع الإقليمي باعتبارها محور التاريخ سوف يُفسح المجال لانبعاث الآماد الجيوبوليتيكية البديلة للقوى الكبرى باتجاه حدود روسيا.(Berryman, 2012, pp. 531 -532)

ارتبط مفهوم قلب الأرض (Heartland) في جغرافية السيطرة الأوراسية بعبارة: "***الأرض البرية المتواصلة التي تضم بحر البلطيق ونهر الدانوب السفلي والوسطي الصالح للملاحة، البحر الأسود، آسيا الصغرى، أرمينيا وإيران والتبت ومنغوليا***"، بالتأكيد على أولوية السيطرة في منطقة أوروبا الشرقية الفاصلة بين روسيا والغرب للسيطرة العالمية: "***البوابة المفتوحة التي تسمح لقاطني شبه الجزيرة الأوروبية بالمرور إلى السهل الداخلي من خلال المضيق العريض بين بحر البلطيق والبحر الأسود***"، من هنا يأتي الإدراك الروسي بأولوية الانفتاح على الأحواض البحرية لاستعادة السيطرة على المنطقة المتوسطية لضمان استمرارية منافستها على اللعبة الكبرى المتجددة في الفضاء الأوراسي. (Mackinder, 2019, p. 186)

أشار الرئيس ف. بوتين أن التحرك الروسي العسكري استراتيجيا بضم جزيرة القرم يأتي في إطار الحسابات الجيوسياسية لاستعادة مجال النفوذ الروسي في الإقليم الأوروبي – المتوسطي من القارة الأوراسية، انطلاقا من حماية النفوذ الروسي على شمال البحر الأسود ضمانا للحركة الآمنة لأساطيلها العسكرية وسهولة بلوغها غاياتها في المياه الدافئة لحوض المتوسط، والحفاظ على منطقة أوسع مع بيلاروسيا كجدار عازل بين روسيا والغرب،(Others, 2015, p. 17) فضلا عن المكانة التي تعتليها أوكرانيا في المخيلة القومية الأرثوذكسية الروسية الإستراتيجية والتاريخية (إخوة الروس). (Berryman, 2012, p. 540)

برز التحرك الروسي للسيطرة على البحر الأسود مع الثورة الأوكرانية الثانية على أعقاب الثورة البرتقالية الأولى 2004م، الأخيرة التي عكست التنافس الروسي – الغربي المجسد في الصراع السلطوي بين "فيكتور يوتشينكو" الموالي للغرب و "فيكتور ياكوفيتش" الموالي لروسيا، ووصول البرتقاليين للسلطة في فترة ما بين (2005-2010) ورفضهم التمديد لبقاء الأسطول الروسي على البحر الأسود لما بعد عام 2017م، وسعيهم لإقامة تحالف أمني – اقتصادي مع الطرف الأوروبي – الأطلسي، إلا أنه وبوصول يانوكوفيتش للسلطة عام 2010م أعيد تمديد الاتفاقية لبقاء الأسطول الروسي لعام 2045م. (راشد، 2014، صفحة 123)

نجم عن التحرك الأوكراني بعزل يانوكوفيتش إلى التدخل الروسي العسكري المحدود وضم شبه جزيرة القرم بتاريخ 2014/03/18م، وبسط سيطرتها عليها بالشكل الذي يسمح لروسيا بتدعيم تفوقها أولاً: الجيوسياسي في الجزء الأوروبي الأوراسي وأحواضه البحرية (البحر الأسود وشمال شرق حوض المتوسط)، وثانياً: الطاقوي المجسد في تنفيذ مشروع خط أنابيب نقل الطاقة "التيار الجنوبي" للتحكم في نقل الغاز من روسيا باتجاه أوروبا وتوفير نحو 20 مليار دولار كانت ستفقدها لصالح أوكرانيا لتجاوز مياهها الإقليمية، وثالثاً: بداية اختراق روسيا للطوق الاستراتيجي الأطلسي المفروض عليها وتأكيد نفوذها في الخارج القريب مكمن المصالح الأمنية القومية الروسية.(Telkes, 2014, p. 05)

شكلت الأزمة الأوكرانية أزمت بالغت التعقيد على مستويات عديدة، " حلقة صراع هوياتي بين التوجهين شرقا نحو روسيا وغربا نحو الناتو، المعطيات الإستراتيجية الكامنة في ضمان قاعدة عسكرية روسية بحرية في القرم على ضفاف البحر الأسود المتصل طبيعيا بحوض المتوسط ،ومحل أطماعها التوسعية الأوراسية المتجددة في اطار استراتيجية إعادة تشكيل الحدود في العالم، والمعطيات

الطاقوية بإحكام سيطرتها على شبكة خطوط نقل الطاقة من الأقاليم الطاقوية الجزئية الأوراسية (آسيا الوسطى: بحر قزوين، القوقاز، روسيا الاتحادية) باتجاه أوروبا وسوق الطاقة ".

- **سوريا في المدرك الإستراتيجي لشبكات الترانزيت الطاقوية الروسية المتوسطية – الأوراسية.**

برز مشهد التنافس الطاقوي في السياسة الدولية جليا منذ عام 2000م، في سياق تجدد المنافسات الجيوسياسية بين القوة البحرية الرامية لخلق ميكانيزمات بقائها في وضع الدولة المهيمنة عالميا وبين القوى التعديلية روسيا والصين، بالشكل الذي خلق في المدرك الاستراتيجي للقوى المتضاربة المصالح والأولويات الأمنية أن السيطرة الإستراتيجية المستقبلية ستكون مرتبطة أساسا بمتغيري "**جيوبوليتيك الطاقة و جغرافية القوة**".

شكلت الصراع في سوريا منذ 2012/2011م أحد أبرز محاور منافسات القوة بين قوى اللعبة الجيوبوليتيكية المتجددة في القرن الحادي والعشرين سعيا للسيطرة الجيواستراتيجية و الطاقوية (مورد الغاز الطبيعي الحيوي) في منطقة الشرق الأوسط، والامتداد الطبيعي الجيوسياسي لهذه الأخيرة باقليم حوض المتوسط كأغنى الأقاليم الجيوسياسية في الجغرافية العالمية بمورد الغاز، فضلا عن موقعه الجيواستراتيجي من شبكة ترانزيت الطاقة الدولية، لتُجسد بذلك روسيا بؤرة التجميع والإنتاج وعبور إمدادات مورد الغاز للسوق العالمية وباحتكار روسي لميكانيزمات الاستثمار الطاقوي في سوريا، والاتخاذ من استراتيجية السيطرة على المورد الحيوي الناضب المدخل الأمثل لفرض نظام عالمي متعدد الأقطاب.

تضع الرؤية الجيوسياسية الروسية لشبكة نقل الغاز المورد الإستراتيجي في الجغرافية العالمية في موقع دولة العبور الأكثر أهمية على الإطلاق، باعتبار أن خط أنبوب الغاز الطاقوي من "حقل غوار الكبير" شرق السعودية (227 تريليون قدم مكعب) وخط أنبوب الغاز القطري لا طريق لهما باتجاه أوروبا إلا من خلال سوريا، بالموازاة وتوقيع إيران اتفاقا لنقل الغاز الطبيعي من العراق باتجاه سوريا ومنه إلى سوق الطاقة الدولية منذ عام 2011م، كفضاء جيوستراتيجي يُفتح جغرافيا من إيران إلى العراق إلى سوريا فلبنان تحت السيطرة الروسية بالشكل الذي يفرض تحد على النفوذ الاسرائيلي في الشرق الأوسط وتحد على تأمين الطاقة الأوروبية (يضعها موضع التبعية لروسيا)، المسألة التي تُترجم حجم الصراع وتضارب المصالح الحيوية الروسية الأطلسية.

تُعتبر سوريا في منظور صانع الاستراتيجية الروسية مفتاح التوسع في إقليم حوض المتوسط ما أكد عليه ف. بوتين بقوله: "إن القضية في سوريا هي فرصتنا المواتية لاستعادة دور روسيا الإقليمي في الشرق الأوسط وجنوب المتوسط". (وآخرون، 2015، صفحة 120) أي حرص صانع القرار الروسي على امتلاك منفذ بحري استراتيجي على المياه الدافئة ، وهي مسألة تُجسد أولوية حيوية في الفكر الجيوستراتيجي الروسي منذ عهد القياصرة بحكم أن أغلب منافذها البحرية متجمدة معظم فصول السنة كالقطب الشمالي وبحر البلطيق، المر الذي يُفسر الصدامات التاريخية الروسية - العثمانية للوصول إلى البحر الأسود ومنه لحوض المتوسط.

أدرج حوض البحر المتوسط في دائرة المنطقة المهمة استراتيجيا في المدرك الأمني الروسي منذ الإعلان عن العقيدة العسكرية البحرية الروسية لعام 2001م والتي ترسم أولويات السياسة البحرية الروسية حتى عام 2020م، وبالعودة لخطاب ف. بوتين فإن تأمين التواجد البحري الروسي في قاعدتي "سيباستوبول على البحر الأسود" و "طرطوس على حوض المتوسط" لا يهدف فقط إلى توسيع النفوذ الجيوبوليتيكي الروسي بالمتوسط فقط بل يتعداه إلى البحر الأحمر والقرن الأفريقي عبر قناة السويس وإلى المحيط الأطلسي عبر جبل طارق. (العبيدي، 2016، الصفحات 38 - 39) لعل الانتقادات الداخلية التي وجهت للرئيس "ديميتري ميدفيديف" على اثر عدم استخدامه لحق الفيتو من أجل توقيف قرار رقم 1973 المتعلق بالملف الليبي، الأمر الذي أفضى إلى تدخل حلف الناتو وحلفائها الأوروبيين بليبيا، هي التي بلورة من قناعة المدرك الاستراتيجي الروسي في الأزمة السورية باستحالة السماح للقوة البحرية من تقليص النفوذ الروسي في سوريا وما تمنحه هذه الأخيرة لروسيا من امتيازات جيوستراتيجية، وتهديد صانع قرار روسيا بإمكانية اللجوء إلى استخدام السلاح النووي في حالة تهديد مصالح روسيا الحيوية في الحوض المتوسط، المسألة التي تُترجمها عملية الإنزال والمناورات العسكرية الروسية بالإقليم المتوسطي وكذا توسيع تجارة السلاح الروسية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط (ليبيا والجزائر). (Delanoë, 2013, p. 02)

انطلاقا مما سبق، تترجم الأزمة الأوكرانية والسورية تجدد منافسات القوة بين القوى الرامية للسيطرة الجيوستراتيجية العالمية وإسقاطاتها في الآماد الساحلية أبرزها حوض البحر المتوسط، وترسيخ هيبة الدولة الروسية كحليف استراتيجي ويفرض وجودها في إقليم المتوسط ومنه ضمان حرية حركة القوات الروسية باتجاه مختلف أقاليم العالم، إلا أنها استراتيجية تعترضها عديد التحديات

أولاً: الداخلية المتجسدة في معادلة تكاليف الحرب والتنمية الاقتصادية، وثانيا: الخارجية متجسدة في المجابهة الروسية - الأطلسية ورهانات التمدد العملياتي العسكري في مجال محكوم بالنزاعات والحروب الداخلية (الفضاء المتوسطي).

ثانياً: الإستراتيجية الأمريكية في المتوسطي: رؤية جيوسياسية عالمية

ظل الفكر الاستراتيجي الأمريكي ومنذ خمسينا عاماً ثابتاً على نفس الأهداف الإستراتيجية في تفاعلاته الدولية إزاء المنافسين، من حيث القضاء على الخصوم وإضعافهم باعتماد واقع القوة الاقتصادية المميزة (ثلث الانتاج الخام العالمي) والقوة العسكرية لردع أي تحد يتشكل ضد الهيمنة الأمريكية (الثورة في المجالات العسكرية) وقوة ثقافية_إعلامية_ تكنولوجية فريدة من نوعها، بالشكل الذي يُبوأ أمريكا وضع المهيمن الدولي الوحيد.

تنطلق العقيدة الاستراتيجية الأمريكية ومنذ الحرب العالمية الثانية من منطق المصلحة الحيوية الجيواقتصادية القرينة للسيطرة الجيوسياسية الكونية التي يُحققها الانتشار العسكري العالمي - خاصة البحري -، الأمر الذي يُبرز جليا الرهان المتبلور حول أولوية فرض النفوذ الأمريكي في إقليم المتوسط، وبالعودة للطرح الجيوبوليتيكي البحري الأمريكي يتحقق مبتغاها الجيوستراتيجي_الحيوي كلما أظهرت قدرة أكبر على التحكم في المنافذ البحرية المحيطة برقعة الشطرنج الكبرى، ومنع منافستها القوة القارية الرئيسية من ميزة الانفتاح على البحار، وهو المسعى الاستراتيجي الذي تبنته العقيدة الأمنية الأمريكية من خلال آلية حلف الناتو. (سيليريه، 2000، الصفحات 24 -26)

تجسيدا لهذا المسعى الإستراتيجي طرحت واشنطن عقب نهاية الحرب الباردة مشروع توسيع الحلف الأطلسي تحت مبادرة "خطة المشاركة من أجل السلام" ليضم دول شرق ووسط أوروبا، ليُشكل اجتماع مجلس الشمال الأطلنطي في بروكسل عام 1994م البداية الرسمية لعملية توسيع الحلف من أجل احتواء التحديات الكامنة في المحورين الآتيين: (حسون، 2010، الصفحات 334 - 336)

- المحور الجنوبي الذي يشمل جيوسياسيا إقليم شمال أفريقيا على الساحل الجنوبي للمتوسط المتصل طبيعيا وإقليمي الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، بالشكل الذي يسمح لأمريكا بالنفاذ على طول الخط البحري لهذه الأقاليم من المحيط الأطلسي إلى حوض المتوسط وصولا للبحر

الأسود والبحر الأحمر باتجاه المحيط الهندي، والأهم هو التزاوج في الاستراتيجية الأمريكية بين متغيري التمدد الجيوسياسي وتأمين مصادر الطاقة وتنوعها وجوهرية المتغيرين في تحقيق الأمن القومي الشامل.

- المحور الشرقي وما يطرحه من تهديدات استرجاع روسيا مقدرات الدولة الكبرى المنافسة والمناوئة للهيمنة الأمريكية، وتحديات القوى الإقليمية القارية الأوراسانية الناشئة والمتنامية اقتصاديا وطموحاتها في سلم هرم القوة الدولي، فضلا عن انعكاسات إسقاطات القوة الإقليمية والدولية في الأقاليم الجزئية الأوراسية (بحر قزوين، القوقاز..) على طموحات السيطرة الجيوستراتيجية الأمريكية الأوراسية.

شكل الأسطول السادس في حوض المتوسط الآلية العسكرية الحامية للمصالح الحيوية الأمريكية، إذ تتبلور أبرز مهامه في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة داخل حوض المتوسط على أولويات السيطرة الجيوستراتيجية الأمريكية، من خلال: (العايب، 2004، الصفحات 59 - 99) *ضمان عبور الناقلات التجارية والنفطية من الشرق الأوسط مرورا بمضايق البوسفور والدردنيل وهرمز والبحر الأسود وقناتي السويس فحوض البحر المتوسط باتجاه الأطلسي، *مراقبة تحركات القوى النووية وأدوارها المحتملة في حوض المتوسط خاصة الأسطولين الروسي والأوكراني في البحر الأسود الذي يعد مدخلا حيويا لحوض المتوسط، فضلا عن المناورات الروسية في حوض المتوسط، * دعم قواعدها العسكرية في المتوسط، *مراقبة النزاعات الإقليمية والتدخل بما تقتضيه مصلحتها الحيوية باستخدام آلية حلف الناتو.

إن تمحور استراتيجية الحلف الجديدة حول إمكانية التدخل العملياتي خارج نطاق الحدود التقليدية له في اطار مهمة إدارة الأزمات ومنعها، هو ما يُتيح لواشنطن القدرة على النفاذ وتوطيد موطئ قدم لها في إقليم المتوسط وفي أي منطقة من الرقعة الجغرافية العالمية بما تقتضيه مصالحها الحيوية، متخذة من الحلف غطاءاً عسكريا شرعيا لتحركاتها الجيوسياسية والجيواقتصادية الجديدة، ولعل التدخل الأطلسي في ليبيا أبرز دليل على ذلك.

- **التدخل الاستراتيجي الأطلسي في حوض المتوسط: ليبيا أنموذجا**

جاء تدخل حلف الناتو في ليبيا على اثر القرار الصادر عن مجلس الأمن تحت رقم 1973 بتاريخ 2011/03/17م، الذي يتضمن إحالة الوضع الليبي إلى المحكمة الجنائية الدولية وحضر الأسلحة

والسفر وفرض منطقة حضر الطيران على القوات الجوية الليبية بعد يومين من إصدار القرار، المسألة التي أدت إلى إحداث تغيير في الخريطة الجيوسياسية لشمال إفريقيا الشيء الذي نم بدوره عن تغير ميزان القوة لصالح إسقاطات أطلسية - غربية في الضفة الجنوبية للمتوسط، والإخلال بالوضع الأمني الشامل للمتوسط، وما ارتبط به من إشكال معضلة المركز والأطراف تمس كل دول الضفة الجنوبية للمتوسط - أقل شيء-. (حسيب، 2011، صفحة 08)

أفضى التدخل العسكري الأطلسي في ليبيا إلى انهيار المؤسسات الأمنية في ليبيا على اثر سقوط نظام القذافي، وتداعيات جيوسياسية عميقة جدا في الضفة الجنوبية للمتوسط وفي الساحل من حيث الانتشار السريع للأسلحة (صواريخ أرض – جو الروسية " SA-24" و"SA-7") وتنامي ظاهرة الارهاب، (Pallerin, 2012, p. 83) وانعكاسات ذلك على البيئة الأمنية المتوسطية في ظل موجات التغيير الداخلي التي عرفتها دول شمال إفريقيا (تونس، الجزائر) وأخرى محل تهديد لهذا النوع من عدم الاستقرار (المغرب)، كما أن طول مدة الفوضى في ليبيا يزيد من تعقيد المسألة الأمنية المتوسطية في ظل مساعي بناء هندسة أمنية متوسطية شاملة، العملية التي بدورها رهن تضارب إسقاطات استراتيجيات منافسات القوة الروسية، الأطلسية الغربية من جهة ومنافسات المصالح الحيوية التركية، الصينية من جهة أخرى، ومنه عودة منافسات الهيمنة دولية مقابل منافسات الهيمنة الإقليمية في إدارة لعبة السيطرة الجيوبوليتيكية الذي يُجسد المتوسط أبرز مجالات إسقاطاتها. (عنتر، 2013، صفحة 03)

بناء على ذلك، مكن التدخل الأطلسي العسكري في ليبيا الميليشيات من توطيد قوتها العسكرية المادية بالشكل الذي يسمح لها بتنمية علاقات مع القاعدة وتوسيع عمليات هذه الأخيرة في الساحل وغرب أفريقيا، وقد سمحت تركيبة المجتمع الليبي القبائلي بدورها من تعزيز فكرة التسلح لحماية الذات المسألة التي زادت من تعقيد إشكال التسلح واللبس بين جماعات جهادية وميليشيات إرهابية.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ من جديد مدخل الارهاب الدولي في اطار ما يُعرف بـ "الجنوب كتهديد في التصور الاستراتيجي الغربي"، بالرغم من انه جنوب مغلوب على أمره غير قادر على بناء هندسة أمنية موحدة تجمع دول ضفته لم يكن ولن يكون بمقدوره تهديد أي فاعل دولي، بالشكل الذي يضمن توسعها العسكري في حوض البحر المتوسط لأولويات استراتيجية أمنية حيوية مرتبطة بمتغيري القوة والطاقة. بالموازاة وذلك تُمثل الجزائر حاليا الدولة المتضرر الرئيسي من تضارب المصالح

وإسقاطات القوة في ليبيا، نظرا لما خلفه التدخل الغربي - الأطلسي من انفلات أمني كبير نتيجة انهيار منظومة الأمن والدفاع الليبية، وإرهاصات الفوضى الليبية على أمن واستقرار الدولة الجزائرية في المدرك الاستراتيجي لصانع قرارها، الأخيرة التي تواجه أولاً عديد التحديات على ثلاث جبهات (شمال المتوسط، شمال شرق وجنوب شرق حدودها الوطنية ومسألة الصحراء الغربية على الحدود المغربية)، وثانياً تحد تغير موازين القوة الإقليمية في شمال أفريقيا على اثر تداعيات الأزمة الليبية (مركز المهيمن الإقليمي).

الخاتمة:

ارتبطت كل دراسة بحوض المتوسط بإشكال تحديده سواء كمفهوم أو كمجال جيوسياسي، وقد زاد من تعقيد هذا الإشكال طبيعة النزاعات والتحديات المطروحة على مستواه الجغرافي ككل (الصراع التركي-اليوناني، الصراع العربي-الإسرائيلي، الأزمات البلقانية، تحديد الأجندات الأمنية الأوروبية "شمال/جنوب"، المنافسات الروسية_الأمريكي_الصينية ..)، وكلها تحديات جغرافية مبنية على متغيرات أمنية، وبذلك هو مفهوم يتقلص ويتمدد حسب ادراكات المصالح الأمنية للفاعلين الأساسيين في المجال الجغرافي المتوسطي.

تجدد منطق التنافس الجيوستراتيجي بين القوة القارية (روسيا) والقوة البحرية بحلفائها (أمريكا وأوروبا) بعد نهاية الحرب الباردة، والقوة الصاعدة الصين بمنطق التنافس الطاقوي على مراكز الطاقة العالمية وخطوط أنابيب نقلها في إطار ما عرف "باللعبة الطاقوية العالمية"، وأعيد إحياء الاهتمام الدولي بالفضاء المتوسطي لما تُشكله المنطقة وما حذاها من قلب العالم، وتداعيات منافسات القوة الجيوستراتيجية المتوسطية الدولية على الاستقرار الأمني لدول الضفة الجنوبية للمتوسط أولاً وعلى مسعى إقامة هندسة أمنية متوسطية شاملة ثانياً.

<u>قائمة المراجع</u>

- Berryman, J. (2012, July). Geopolitics and Russian Foreign Policy . *International Politics* (july2012). pp.531-532.
- Berryman John .(2012) .
- Brzeznski Zibigniew. (1997) .A Géostrategy For Eurasia. *Foreign affairs.*(N.05, V.76, New York, sep-oct, 1997), 19/11/2016, At 21:18h. www.foreignaffairs. Com.

- Chautard Sophie .(--) *.L'indispensable de la Géopolitique* .Groupe Studyrama Franc.
- Chautard Sophie.pp.27-28.
- Delanoë, I. (2013). Le partenariat stratégique russo – syrien : la clef du dispositif russe_en Méditerranée. *Note 13/16, Fondation pour la recherche stratégique. p.02* .
- Dussouy Gérard .(2006) *.Les Théories Géopolitiques : Traité de relations internationales* .Editions L'harmattan. Paris.
- j. Mackinder Halford .(2019) *.Democratic Ideals and Reality : A Study in the Politics of Reconstruction* .Nt– Henry Holt and company. New York.
- Khiereddine Hamadi .(1984) *.Algerian Policy Tawords black Africa* .London: Center of west African Studies University Of Berningam (CWAS).
- Kaplan, M. (1976). The life and death of the cold war, Power craft. *selected studies .p272.* .
- Larrabee F. Stephen and Other .(2015) *.The Ukrainian Crisis and European Security Implications for the United States and U.S.Army* .Rand Corporation . California.
- Pallerin, M. (2012). Le Sahel et la contagion Libyenne. *Politique Etrangére* (04).p. 83.
- Pascal, B. (2014). *La Géopolitique.* (2. édition, Éd.) Groupe Eyrolles. Paris.
- Sébastien Abis, (2008, 11). *Enter Unité et diversité : La Méditerranée Plurielle.* Consulté le 16/05/ 2020, sur (Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégique November 2008) : www.ie-ei-/IE-EI/Ressources/File/biblio/La Méditerranéeplurielle.pdf.p.06
- Telkes, W. (2014, aout). Les éventuelles retombées de la crise Rosso – Ukrainienne. Luxembourg. p.05.
- أحمد سعيد ابراهيم، (2006)، *مابين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبوليتيك والعولمة*، الأوائل للنشر والتوزيع، سورية.

- الحاج علي، (2005)، *سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الحديثي عباس، (2004)، *نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات*، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
- العايب خير الدين، (2004)، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية، *الشرق الأوسط ، العدد115 ، ص ص. 59-99.*
- العبيدي محمد عبد الرحمن، (2016)، موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية: الثورة السورية أنموذجا، *دراسات إقليمية ، العدد 10* ، الصفحات 38 -39.
- إدارة المعلومات الطاقة الأمريكية، موجزات البلد التحليلية، (واشنطن: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. (بلا تاريخ).
- بيير سيليريه. (2000)، *الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية، دار الأهالي*، بدون مكان النشر.
- بن عنتر عبد النور ، (2013)، *الأزمة الليبية معطى جيوبوليتيكي جديد*، مركز الجزيرة للدراسات الأكاديمية، الدوحة.
- جليل هاشم نوار وآخرون، (2015)، الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا ومصر وسوريا أنموذجا). *سياسات عربية، العدد1* ، صفحة 120.
- حسون محمد، (2010)، الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على المن القومي العربي، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26*، العدد 02، ص ص. 334 - 336.
- حسيب خير الدين، (2011)، ليبيا إلى أين؟ سقوط نظام القذافي ولكن .. *مجلة المستقبل العربي ، العدد 391*، ص 08.
- دوغين ألكسندر، (2014)، *أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي*، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت.
- دوغين ألكسندر، (بلا تاريخ). *القوة الأوراسية .. والبحار الدافئة*، تاريخ الاسترداد 20 01, 2019، على سا 17:12، من: www.https://katehon.com.pdf.
- راشد باسم، (2014)، تهديد جيواستراتيجي: حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية، *السياسة الدولية، العدد 196* ، ص. 123.

- ربيع حامد، (1980)، الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة. *قضايا عربية* (العدد 04)، ص. 130.
- سبيخي هاشم كاظم. (2010)، الأهمية الجيواستراتيجية للبحر المتوسط: دراسة في الجغرافية السياسية، *مجلة أبحاث ميسان ، العدد 12*، ص ص. 195 - 196.
- شيرر غوردن، (2011)، *الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة*، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.
- مصباح بكر، (1985)، *التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي*، مركز الوحدة العربية، بيروت.
- هيفرنان ميشيل، (2010)، *نهاية قرن أم نهاية العالم؟ في أصول الجيوبوليتيكا الأوروبية* . المركز القومي للترجمة، القاهرة.

تقييم فعالية الأداء الاستراتيجي لتركيا في دول الشرق الأوسط والقرن الإفريقي

Evaluating the Effectiveness of Turkish Strategic Performance in the Middle East and the Horn of Africa

د.بولالوة ياسين[1]، بوجلال مروة [2]

[1] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية(الجزائر)، Ycineboulaloua@yahoo.com

[2] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية(الجزائر)، boudjelal.maroua@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/02 تاريخ القبول: 2021/06/13 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

برز اسم تركيا في العديد من النقاشات الأخيرة حول النفوذ الخارجي في دول الشرق الأوسط ودول شرق إفريقيا، حيث باتت تركيا لاعبا جيوسياسي مهما ومحيّراً تأرجحت سياساته مع توسع دوره. ما جعل التخمينات بشأن دوافع الدور الجديد الذي خرجت به، تتباين في قراءات عدّة، منها مؤيّد يعتبرها قوة خيّرة دافعها سياسة خارجية مبادرة وإنسانية، ومنها معارض يصنّفها قوة خطيرة توسُعيّة تسعى في خطوات حثيثة لإحياء دولة عثمانية جديدة .

إذن هي قراءات مختلفة يمكن أن نبرهن حقيقتها بمحاولة منّا إعادة إستقراء واقع الأداء الإستراتيجي الذي قدمته تركيا في منطقة الشرق الأوسط الكبير وما بعده. كما نضع تقييما يثبت مدى فاعلية وحجم تأثير هذا الأداء في تلك المناطق.

كلمات مفتاحية: الدور التركي، الشرق الأوسط، القرن الإفريقي، الأزمة الليبية، التحولات الجيوسياسية.

Abstract:

The name of Turkey has emerged in many recent discussions about external influence in the Middle East countries and horn of Africa, as Turkey has become an important and bewildering geopolitical player whose policies have fluctuated as his role expanded. Which led to the speculation about the motives for the new role that came out with it varied in several readings, including a supporter who considered it a benevolent force motivated by an initiative of foreign policy and humanitarian, whereas, opponents classified it as a dangerous expansionist force seeking in vigorous steps to revive a new Ottoman state.

So, they are different visions that can be proven by trying to extrapolate the reality of the strategic performance presented by Turkey in the broader Middle East region and beyond. We also establish an evaluation that proves the effectiveness and magnitude of the impact of this performance in those areas.

Keywords: Turkish role, Middle East, Horne Africa, Libya Crisis, Strategic depth.

المؤلف المرسل: بوجلال مروة

1. مقدمة:

إنّ دور تركيا وسياستها الخارجية قد تغيّر فعلاً وبشكل ملحوظ تجاه منطقة الشرق الأوسط على مدى السنوات العشر الأخيرة، بفعل التغيرات السريعة في البيئة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط، خصوصاً بعد الأحداث الدراماتيكية (المأساوية) التي مسّت معظم الدول العربية، والتي كانت بدايتها بسقوط نظام "صدام حسين" بالعراق، وما خلفته فيما بعد الثورات العربية من أزمات وفوضى تركت عطبا كبيرا في الميزان الإستراتيجي بالمنطقة. تغيّرات ساعدت تركيا في كسب فرصة لتنشط بدبلوماسيتها واستراتيجيتها.

كما أن صراعات فترة الحرب الباردة المبنية على أسس أيديولوجية أو تحكمها مبادئ وتوجّهات دينية لم تعد محّددات أو ضرورات تقوم عليها صراعات العشرية الأخيرة، فاليوم وبالنسبة لتركيا مثلاً قد تستغل العامل التاريخي الديني كمدخل لها للتغلغل في مناطق نفوذها القديمة في القرن الإفريقي وشمال إفريقيا مثلاً، لكن منطلقها تحدّده في المقام الأول المصلحة الاقتصادية والجيوسياسية، أي السياسة النفعية البحتة، لا مبادئ ولا دين تود نشره، وهذا ما تعلن عنه دائما تركيا في أنّها لا تود إرساء عثمانية إسلامية جديدة. وما يثبت ذلك في المنطقة إستثماراتها وعلاقاتها الوطيدة مع إثيوبيا التي غالبية سكانها مسيحيين أرثوذكس، ومع (إسرائيل) التي تحكم علاقاتها إقتصاد قوي وتبادلات تجارية هامة، والذي تجد فيه تركيا فرصتها لتوصيل الغاز عبر خط انابيب يسد حاجات تركيا –ما يقلل إعتمادها على الغاز الروسي–، كما وتستفيد منها (إسرائيل) كممر لتمديد هذا الخط نحو أوروبا الأمر الذي يقلق روسيا وإيران. وكذلك في علاقاتها مع إيران التي تختلف معها مذهبيا، لكن مصلحة الطرفين تجمعهما في مسائل كثيرة. فعدو الأمس صديق اليوم حسب ما تحكمه التغيرات والحاجات، فإذا كانت حاجة الدولة بالغاز ربطت علاقاتها مع من يضمن حاجتها ليكون ظهيرا لها في تصادمها مع منافسيها، مثل ما يحصل في مسألة التنقيب على الغاز في شرق المتوسط وقبرص وما نجم عنه من توتر في علاقاتها مع مصر واليونان. وتختلف الصراعات إذا كانت الحاجة هي ضمان مناطق نفوذ، ممرات أو أسواق لتجارتها، مثلما هو الحال في شرق الفرات وفي القرن الإفريقي وشمال إفريقيا. إذن هي أشكال عدة وأساليب متعددة لصراعات أصبحت تحكمها المصلحة وحدها لا غير. وفي هذا السياق يلاحظ أن تركيا قد تعلّمت من المنطق العام الذي يحكم أوروبا حيث المصلحة الوطنية تصبح أولوية إذا ما إرتبطت مع الإستقرار الإقليمي والأسواق الإقليمية، يمكنها أن تتحقق بصورة أفضل. ولهذا نلاحظ أن تركيا بقيادة "حزب العدالة والتنمية" أصبحت تتحرك بمرونة أكثر في المنطقة مقارنة بسياسة سابقتها.

كما أن هناك نهج جديد تتبعه تركيا في سياستها الخارجية الجديدة مع "حزب العدالة والتنمية" والتي تتمحور فكرته في" العمق الإستراتيجي" الذي دوّن له في كتاب "أحمد داود أغلو"، والذي يظهر ثقة بالنفس في إعادة هيكلة الدور الجيوسياسي التركي، بإعتبارها قوة إقليمية كبرى. وهذا ما تجسّد فعلا في مبادرات السياسة الخارجية التركية إزاء منطقة الشرق الأوسط، من وسيط في حل الصراعات إلى موازن إقليمي واستراتيجي في المنطقة إلى طرف في صراعات أخرى تبادر فيها بعمليات عسكرية خارجية في خضم أزمات جدّ معقدة. هي نقطة أخرى تضاف برصيدها لقدرتها على إنجاز العديد من المهام بدقة وفي وقت واحد. وهذا من بين الأهداف التي سنحاول توضيحها أكثر في مبحث تقييم أدائها الإستراتيجي بالمنطقة.

ولهذا نطرح تساؤلنا التالي: **هل تملك أنقرة حقاً رصيدا استراتيجيا ميدانيا أم هو إعلامي دعائي فقط؟ وهل أن الانتشار العسكري التركي في العالم العربي من العراق إلى ليبيا يجعل تركيا قوة إقليمية حقاً؟**

يمكن القول ان دور وتحركات تركيا في العالم العربي قد تباينت المواقف فيها، وقد تُرجم ذلك في تصريحات وخطابات العديد من السياسيين والمحللين التي ظهرت في وسائل الإعلام المختلفة، إلا أن الواقع الميداني وحده الكفيل بالحكم والتقييم على مدى فعالية أو جمود أدائها، وعلى حسب رأينا فالأداء الإستراتيجي التركي قد نجح نوعا ما في محطاته الأولى منذ بدأ تطبيق سياسة عمقه الإستراتيجي في دول القرن الإفريقي وقد توضح ذلك بإرتفاع محسوس في المردود الاقتصادي التركي، وكذلك توسع مجاله الأمني، ليضيف في رصيده أيضا حليفا ومساند اقتصادي واستراتيجي في المنطقة وهي دولة قطر، إلا انه وفي المراحل الموالية لذلك فشلت الخطط التركية بسبب تسرعها بغية زيادة نفوذها في المنطقة لتتراجع مردودية أدائها وتتوالى خيباتها ولتثبت فيما بعد عجزها في العديد من القضايا. ولإثبات فرضية دراستنا والإجابة عن السؤال المطروح فقد استلزم موضوعنا الإعتماد على مقاربة الدور لإستقراء وتتبع التحركات التركية في المنطقة. كما وضفنا المنهج النقدي في تقييم أدائها الإستراتيجي، ولتوضيح تناقضات مواقفها وسياساتها المتقلبة بين الحين والآخر. وعليه تهدف دراستنا إلى معرفة درجة فاعلية القوة التركية في المنطقة العربية ودول القرن الافريقي.

2. القوة التركية في بحثها عن دور القيادة الإقليمية

فقرة منذ عام 1923، وتركيا ترنو ببصرها شاخصةً إلى منطقة الشرق الأوسط، التي عدّتها منطقةً حيوية تتصل مباشرة بمجالها الحيوي على الرغم من إنشدادها إلى أوروبا بحكم طموحها وتطلعاتها، إلاّ أنّ هذا التوجه ظلّ بإستمرار مرتبكاً وحائراً بسبب السلخ القسري الذي إعتمده أتاتورك لتركيا من محيطها الإسلامي وإلحاقها بأوروبا معتمداً نسيان حقائق الجغرافيا والتاريخ، أو بسبب التذبذب الذي أنتاب السياسة الخارجية التركية، ففي الوقت الذي تعتزل فيه شؤون الشرق الأوسط، ما تلبث أن تعود مرغمة للتعامل مع قضاياه طمعا في إسقاط الحرج الذي لازم فعلها منذ عام 1948 حتى اليوم. (بيرتز، 2016)

وعلى إثر الحركات الاحتجاجية في الشرق الأوسط التي بدأت عام 2011، أخذ حلم قيادة المنطقة يداعب أنقرة، فلوحت بورقة السنية السياسية لتقيم في كل مكان أنظمة قريبة من حركة الإخوان المسلمين. لذا كان على الدبلوماسية التركية القيام بانتقال مؤلم: وهو التخلي عن السياسية التقليدية الداعمة للغرب وتبني خطاب مضاد للغرب ومعادي للسامية وإسلامي في آن واحد، ولهذا حرصت على الحضور في محيطها الإقليمي والدولي سعياً لتحقيق أهدافها وتحقيق فعل مؤثر في منطقة الشرق الأوسط معتمدة في ذلك ما سمّي بإستراتيجية "الإستبدال والإحلال[1]" (ملكاوي، 2013)،وذلك كتوجّه آخر يؤتيها مكسبا إقليميا تنشط فيه، إذ إتّسمت السياسة الخارجية التركية الراهنة بقدر كبير من الفاعلية التي يعبّر عنها مؤشران:

_ السّعي الحثيث من جانبها نحو تعظيم منافعها ومصالحها وزيادة وزنها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

_ انطلاق سياستها الخارجية في تعاملها مع دول المنطقة من مسالك وأساليب متنوعة تخدم المصالح التركية، على الرغم مما يبدو من تناقض أو تعارض بين أدوات هذه السياسة، إلاّ أنها توظّف بعناية لتصبّ في غاية واحدة وهي خدمة المصالح الاقتصادية والأمنية والمستقبلية وخدمة دورها الإقليمي في المنطقة.

3. نظرة الدول العربية للدور التركي في المنطقة

وفي نظرة واسعة لمكانة تركيا في أعين الدول العربية، تبرز تركيا بدورها من جديد كحقيقة جغرافية وتاريخية وعسكرية هامة في المنطقة، في زمن تعاني فيه الدول العربية من معضلة بنيوية هي الأصعب منذ إستقلالها –نخصّ بذلك أكثر دولا مثل سوريا والعراق– والتي تشهد حالة وهنٍ وغياب عن الساحة، خلقت فراغاً إستراتيجياً تقدّمت فيه تركيا لتشغله.

وبالرغم من إختلاف رؤى الدول العربية عن وضع تدخّل الدول الغير العربية في المنطقة، فهي تشترك في صيغة أنّ الدور التركي الإقليمي الجديد لم يعد مسألة تركية بحتة، بلْ إمتدّ تأثيره العميق على مجمل التوازنات الإستراتيجية في المنطقة، وتأسيساً على ذلك يتوقف تعزيز المصالح العربية وتعظيم قدرة دول المنطقة على ترتيب أولوياتها الوطنية والإقليمية إلى حدّ كبير على فهم الإستراتيجية التركية الجديدة والتعامل معها على قاعدة المصالح المشتركة.

فبعد الوقائع والأحداث التي مرّت بها المنطقة في الآونة الأخيرة. جرّاء تحوّلات الدور التركي، فإنّ غالبية الدول العربية اليوم، أصبحت تتعامل مع الدور التركي الإقليمي، ولسان حالها يمكن تلخيصه بعبارة: "أنّ تركيا العثمانية عادت لتقود من جديد"، حيث ترى أن تركيا تفرض نفسها فاعلاً ومحدّداً أوّلي في رسم خارطة الشرق الأوسط الجديد، مستغلة بذلك إطار التعاون الإستراتيجي المبادرة به مع كل طرف قد مسّه الضر، لتمّد يد المساعدة بأساليب مختلفة (من تدريب للجيوش أو لتنمية وتأمين المنطقة ولدرء المخاطر في حين وقوعها)، لتبسط فيما بعد جناح قوتها هنا وهناك مسيطرةً بذلك على منافذ هامة في المنطقة وبهدف حصار وخنق أيّ تحرّكات للقوى الفاعلة والمنافسة لها من جهة، ومستحوذةً على مواقع تخدم مصالحها الاقتصادية الطاقوية والتجارية في المستقبل القريب. ومن جهة ثالثة هي مواقف وردود فعل تركية قد تؤثر سلباً على فاعليّة ومستقبل أي دور لها في المنطقة.

إذن هل كانت لتركيا مخططات مدروسة تنتظر الفرصة المناسبة؟ وهل مهّدت لذلك من خلال ربط علاقاتها وتحالفاتها الإستراتيجية مع دول المنطقة لتنفيذ خططها وكسب مكانتها المستقبلية؟

4. قراءات مختلفة للدور التركي في منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي

شهدت السنوات الأخيرة ظهور أداء استراتيجي تركي متميز تزايد الإهتمام به في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي وشمال إفريقيا، أداء توضّح أكثر وبرز بعد وصول "حزب العدالة والتنمية" للحكم، وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للإستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف قضايا المنطقة.

1.4 قراءة تركية للتحولات الجيوسياسية الجديدة ودورها في المنطقة:

برؤية تركية، فإنّ وصف الدور التركي في المنطقة بأنه عثمانية جديدة ما هو إلاّ تضليل ومحاولة عرقلة دورها، الذي تسعى فيه لأن تعمل الدول معا لإيجاد حلول للتهديدات الأمنية التي تواجهها، ما دامت هذه المشاكل مشتركة فالحلول أيضا لا بد وأن تكون مشتركة، تطبيقا لمفهوم الأمن الجماعي لتجنب الصراعات، ولهذا يتوجّب بناء الثقة المتبادلة وخفض مستويات المواجهة، إلاّ أنّ هذا لا يعني تخلّي الدولة على تعزيز قدراتها الدفاعية وتطوير قواتها المسلحة، ومن ثم فالرؤية التركية أقرب إلى تبني مدخل الأمن التنسيقي الذي لا يقلل من أهمية التحركات الفردية لتحقيق أمنها، وتؤكد تركيا أن سعيها لحيازة الأسلحة الفاعلة وتشييد قواعد عسكرية خارجها، يأتي في إطار تطلّعها إلى أن تغدو لاعباً فاعلاً في الساحة الدولية .

كما تجد أن هناك تضخيم وتهويل لدورها بسبب نقص ثقة بعض الدول فيها، وما آلت إليه الأمور كان تراكمياً، حيث وجدت نفسها ومع الظروف الإقليمية المتغيرة مدفوعة جزئيا كطرف متكرر في العديد من الأزمات بحكم جوارها مثل سوريا والعراق، أو كمنافس مع دول خصوم لها مثل دول الخليج ومصر في القرن الإفريقي وشمال إفريقيا، والتي تسعى تركيا في سياستها الجديدة توسيع أسواقها الخارجية مع دول تربطها تاريخ تجاري قديم. مثلما هو الحال مع قطر وليبيا والصومال والسودان وإثيوبيا التي ترتبط معها في إتفاقيات إستراتيجية. وذلك من خلال تطوير رؤيتها على نحو يحقّق لها مكانتها على المستويين الإقليمي والعالمي، بشكل يتجاوز مفهوم الجسر وبما يضمن لها تحقيق مصالحها وأهدافها. قدّمت تركيا نفسها كبديل إستراتيجي بإعتبارها الشريك الذي تتوافر فيه صفة التشابه مع الدولة الساعية للتوافق معه في القيم والتوجهات السياسية، ويمتلك الرغبة في تعزيز علاقات التعاون على المدى البعيد بما يحقق مصلحة جميع الأطراف، ويمكن الإعتماد عليه في حل الصراعات. فتركيا دولة صاعدة تمتلك القدرات والخبرات الاقتصادية والعسكرية ونفوذا سياسي يمكن أن تستفيد منه دول المنطقة .

وعلى ذلك وفي تمهيد لهذا الدور، فقد شرعت تركيا إلى عقد إتفاقيات تحالف إستراتيجي مع دول المنطقة. وفي هذا الإطار تم الاتفاق على تعزيز التعاون الأمني مع كل من سوريا (قبل الأزمة) والعراق وكان ذلك بالتزامن وفي نفس العام في سبتمبر 2009 (عبد الله تركماني، 2009)، وفي إطار الإتفاقيات الثنائية أيضا فقد وقّعت مع دمشق اتفاقية تقضي بمكافحة الإرهاب في أفريل2009، كما وقّعت مع العراق إتفاقية لإنشاء المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي في جويلية 2008 (المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي، 2008)، وفي السياق نفسه وقّعت تركيا مع دول الخليج وثيقة تفاهم في 12 سبتمبر 2008 من شأنها أن تجعل مسار التعاون الأمني موازنا للدور الإيراني في المنطقة. (وزارة خارجية الجهورية التركية، 2008)

وبدأت تركيا بعقد إتفاقيات عسكرية تمهيدا لإنشاء قواعد عسكرية تركية في الشرق الأوسط وهي خطوة تركية تعتبر جديدة نوعاً ما بالنسبة لدول المنطقة التي شكّلت دوماً أهميةً إقتصادية لتركيا، لذلك وقعت تركيا اتفاقية تعاون عسكري مع قطر في 19 ديسمبر 2014، تنصّ على إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر، التي ستكون مقرا لإجراء تدريبات عسكرية مشتركة وتمنح الإتفاقية لقطر إنشاء قاعدة عسكرية في تركيا. (رانيا طاهر، 2014، صفحة 2) لتكون أول منشأة عسكرية تركية في الشرق الأوسط، وقد تزيد من ذلك لتشمل دولا أخرى مستقبلا .

أثّرت الثورات العربية على الإقتصاد التركي بشكل كبير، فقد تراجع حجم الصادرات التركية إلى ليبيا بنسبة 63% وإلى اليمن بنسبة 15% وإلى سوريا بنسبة 14% مقارنة بعام 2010 بسبب الوضع الأمني في هذه الدول. (معوض على جلال، 2011، صفحة 63) فضلاً عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكّل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام2009 لمعهد الإحصاء التركي. (عبد الفتاح بشير، 2014، صفحة 34)

ساعدت هذه الأوضاع بإستدعاء دور تركي مساهم في إنقاذ اقتصاديات هذه الدول، من خلال المشاريع التي تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والإستثمارية مع تلك الدول كما سعت للمساهمة في إعادة إعمار تلك الدول. لتعود تركيا وتستثمر من وراء الأزمات مباشرة منتهزه فرصة الاستقرار النسبي لتعمل على دعم علاقاتها مع الدول العربية المتضررة.

فأبرمت اتفاقيات تجارية تقدر بـ 850 مليون جنيه مع مصر، كما إزداد إقبال رجال الأعمال الأتراك على الإستثمار في كل من مصر وتونس باعتبار أنهما الدولتين اللتين شهدتا استقرار نسبي وقتها، ما أدى إلى عودة إرتقاع قيمة الصادرات إلى مصر بنهاية عام 2011 بنسبة 23% وإلى تونس بنسبة 12.3% مقارنة بعام 2010. (خليل محمد عبد القادر، 2012، صفحة 45) لتواصل المجهودات التركية مع الحالة الليبية التي شهدت آنذاك هدوء الاحداث نسبيا، وتزيد من الصادرات التركية لها بمقدار 39% خلال ديسمبر 2011 مقارنة بشهر تشرين الثاني من العام ذاته لا سيما بعد إعلان الحكومة الليبية أنها ستقدّم فرص إستثمارية بقيمة 100 مليار دولار للشركات التركية، كما أعلن على منح الشركات التركية إستثمارات في قطاع البناء والتشييد وصلت قيمتها إلى 15 مليار دولار. (معوض على جلال، 2011، صفحة 63)

فيما يشيدوا المسؤولين في أنقرة بقيمة القوة الناعمة التي تؤمّنها إستثماراتهم، ففي الصومال مثلاً والتي لها فيها أكبر قواعدها العسكرية، لم يكن متصوّرا حضور تركيا كمشروع استراتيجي طويل الأمد في البداية. فتحوّله التدريجي إلى دور بارز أتى نتيجة تجربة تعلّمية أكثر منه لعبة مدروسة لإبراز القوة. وهو دور رافقه نقاش داخلي حول كيفية تصوّر هذا التموضع، لا في الصومال فحسب بل في أرجاء القارة أيضا (Zach Vertin, 2019) .ولقد تمكّنت تركيا من خلال إعتمادها على القوة الناعمة التي يشكّل العامل الاقتصادي ركناً أساسيا فيها بأن يكون لها دورا فاعلاً ومؤثرا يحظى بقبول نسبي في المنطقة، ومن ناحية أخرى ساهم ذلك في تحقيق مصالحها الوطنية وتلبية احتياجاتها المحلية حتى باتت نموذجاً يحتذى به في قدراتها الاقتصادية ونموذجها التنموي.

2.4.قراءة خارجية للدور التركي ضمن تحولات البيئة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط الكبير

بقراءة مخالفة وبنظرة خارجية فسياسة تركيا الجديدة التي تقدمها نموذجاً على دول المنطقة الإقتداء بها، ثوابتها أصبحت متغيرة ولا تخدم الواقع بل تهدمه، مثلاً تقترح سياسة تصفير المشكلات واحلال السلام في علاقاتها مع دول المنطقة لتظهر فيما بعد بسياسة ترقيم المشكلات أينما حلّت والدخول كطرف في النزاعات. وتحركاتها على أرض الواقع بما يفسر أداءها الإستراتيجي يُظهر لنا مسارا ونهجا مغايرا لرؤيتها في ذلك .

أولاً: الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

التدخل في الصراع العراقي

حيث ظهر أداءها سنة 2015 في تطبيق استراتيجيتها بالمتضرّر الأول في المنطقة، العراق، لتستغل الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، ولتستخدم أيضا مسألة ملاحقة المقاتلين الأكراد كذريعة لبسط سيطرتها على مناطق شمال العراق وهو ما وتّر العلاقات بين البلدين على مرّ السنوات الماضية، فبحكم إتفاقية التعاون الإستراتيجي المبرمة مسبقا مع الحكومة العراقية تدخل تركيا في الصراع القائم في العراق، الدولة المجاورة لها جنوباً .

فمنذ عام 1997، يتواجد الجنود الأتراك بشكل دائم في قاعدة عسكرية في "بامرني" بمحافظة "دهوك" في إقليم كردستان، 45 كيلومترًا إلى الشمال من مركز المحافظة، بالإضافة إلى ثلاث قواعد عسكرية صغيرة في "غيريلوك" 40 كيلومترًا إلى شمال قضاء العمادية، و"كانيماسي" 115 كيلومترًا شمال مدينة "دهوك"، و"سيرسي" 30 كيلومترًا شمال قضاء "زاخو" قرب الحدود التركية.(رائد الحامد، 2015)

لتفرض تركيا نفسها في صراع الموصل عام 2015، حيث أصرّ "أردوغان" على لعب دور في الصراع، فبعد انهيار القوات العراقية أمام تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل منتصف عام 2014، بادرت تركيا بتدريب أكثر من ألفي عراقي من الحشد الوطني في الموصل وقدمت مساعدات عسكرية لكل من حكومتي "بغداد وأربيل"، بدعم وايعاز من قوات التحالف الدولي ضد الإرهاب (BBC، 2014) وفي أعقاب تفجيرات "سروج" في ولاية "أورفة" على الحدود السورية في (جويلية 2015). نشرت القوات المسلحة التركية في ديسمبر2015، فوجاً من 150 جنديًا و25 دبابة في "بعشيقة" في مهمّة زعمت أنقرة أنها تهدف إلى تعزيز أفراد الجيش التركي الموجودين هناك، لتدريب قوات البيشمركة الكردية وميليشيا "الحشد الوطني، في خطوة اعتبرها مراقبون بمثابة استنساخ تركي للدور الإيراني في دعم الميليشيات الشيعية، وتريد من خلالها "أنقرة" توظيف معاناة سكان المناطق السنيّة لتوجد لنفسها موطئ قدم في العراق وسوريا المجاورة.

إلاّ أن هذا الأداء الإستراتيجي التركي قابلته حملة رفض كبيرة للتواجد العسكري التركي في الداخل العراقي، من جهات رسمية للحكومة العراقية ومن جهة إجماع شيعي، فقد طالبوا تركيا باحترام علاقات حُسن الجوار، وسحب فوري للقوات التركية، (السومرية، 2015) التي "دخلت بادّعاء تدريب مجموعات عراقية من دون طلب أو إذن من السلطات الاتحادية العراقية .(CNN، 2015) وتصاعدت حدة التوتر في مارس 2018 بين بغداد وأنقرة، عندما أعلنت الأخيرة أنها تسعى إلى إطلاق عملية عسكرية في شمال العراق من أجل "تطهيره من العناصر الكردية المسلحة". وبدأت القوات التركية في شنّ هجمات على مواقع انتشار عناصر حزب العمال الكردستاني في "جبال قنديل"، بعد استعدادات عسكرية للجيش التركي استغرقت ثلاثة أشهر منذ مارس 2018 في مناطق المثلث الحدودي مع العراق وإيران. وبحسب المعطيات الميدانية الأولية، يبدو أن تركيا بصدد شن عملية واسعة لن تقتصر على النطاق المعلن عنه في جبال "قنديل وسنجار". ووفقًا لأحدث التصريحات الرسمية للقادة العسكريين والسياسيين الأتراك، فإن العملية ستمتد في العمق العراقي لتصل إلى منطقة "مخمور" على تخوم "الموصل" بدعوى استهداف الدعم اللوجستي للأكراد، وهو ما يوحي بأن ثمة أهدافًا سياسية أخرى للعملية العسكرية الحالية .

وقد إدّعت أنقرة أن كلاً من طهران وبغداد وافقتا على تلك التحركات في مواجهة الأكراد، إلاّ أن المواقف السياسية المعلنة لكليهما كشفت عن توجهات معارضة لهذه الخطوات على النحو الذي بدا جليًا أيضًا خلال التوغل التركي في بعشيقة في عام 2015، لكنهما لم تتخذا إجراءات دفاعية في المقابل باستثناء تحرك عراقي يبدو أقرب إلى ترتيبات انتشار لا تتعارض مع التحركات التركية. (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2018) ولهذا أفادت الحكومة العراقية في 06 ماي 2019، بأنها تسعى إلى إخراج القوات التركية من أراضيها بالوسائل الدبلوماسية، لتعود مسألة التجاوزات التركية في العراق إلى الواجهة من جديد(middle-east-online، 2019) .

التدخل في الأزمة السورية

وإنّ ما يؤكّده التدخّل العسكري التركي في سوريا أيضاَ، ما هو إلاّ فرصة من أزمة، تريد من خلالها تركيا ان تثبت دورها الوازن في سوريا ومنطقة الشرق الأوسط، بدورٍ لا يمكن تجاوزه و لا إلغاؤه بمكائد سياسية أو بأحلاف أضحت فيها المصالح المتضاربة تهزّ أساساتها، وقد تجلّى ذلك بوضوح في التعامل الذي بدا أكثر جرأة مع الملف السوري سياسيا وعسكرياً، من خلال العمليات العسكرية التي قادتها بعد

إبعاد تنظيم الدولة عن الحدود التركية والحد من تطلعات الاكراد الاستقلالية، وبهدف إعادة فرض نفسها طرفاً لا يمكن تجاوزه في أي تسوية سياسية للمسألة السورية، لتبدأ تدخلها في جرابلس "عملية درع الفرات" من أوت 2016 إلى مارس2017، والتي قدّمت فيها الدّعم لفصائل الجيش السوري الحر وفيها أيضا حاربت تنظيم الدولة، لتعيد الكرة ثانية وفق ما هو متاح لها في عملية "غصن الزيتون" بمدينة عفرين" في جانفي 2018 رغم المخاطر وما قد واجهته من صعوبات لتنتقل إلى ساحة عملية ثالثة "نبع السلام" شرق الفرات في أوت 2019، لتبين هذه العملية صعود الخط البياني التركي، وإعلاء شأن مؤسسة "الجيش السوري الحر" كقوة بديلة عن جيش النظام، وقد تُتابع بعدها تركيا الصعود نحو أكبر في النسق الدولي، مثبتة بذلك قدرتها على تجاوز الظل الأمريكي، ولو ضمن إطار تكتيكي، مفلتةً من العديد من القيود التي تعترضها، في حماية أمنها القومي، وبناء مشروعها الإقليمي الذي ترى في سوريا بعد إسقاط الأسد عمقها الإستراتيجي فيه.

دور تركيا في أزمة قطر والخليج

هذا بالنسبة إلى دول شمال شرق الأوسط القديم، لتتجه جنوبا نحو الخليج العربي أين يتواجد حليفها الإستراتيجي وقاعدتها العسكرية قطر، لنجدها تدخل في صراع آخر من نوعه في أزمة قطر والخليج في 05 من جوان2017 أزمة وضعت قطر في حصار وفرضت عليها عقوبات إقتصادية على خلفية اتهامها بدعم الإرهاب، نفت الدوحة التهم الموجّهة لها بالتورط في أنشطة داعمة للإرهاب.

وضعت الأزمة الخليجية تركيا في وضع غير مريح مع السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة، إذ كشف هامش المناورة في حلحلة الأزمة، أن الدوحة هي الحليف الأول لأنقرة في الشرق الأوسط وأن بينهما اتفاق في وجهات النظر حول عدد من قضايا المنطقة، أبرزها الموقف المضاد للرئيس السوري بشار الأسد. قدمت تركيا مساعدات غذائية وغيرها من خلال مئات الطائرات وسفينة شحن منذ بداية الأزمة. كما تقدّمت أيضاً لتؤسس قاعدة عسكرية في قطر، هي فرصة من أزمة أيضاً منحت تركيا موطئ قدم جديدا في الخليج، وشكّل تهديدا مباشرا وخنقاً للدور الخليجي بالمنطقة. وجدت الدول الخليجية تركيا آنذاك كثقل سني موازن لإيران، لكنها اليوم منزعجة أكثر من التعاون الجديد بين أنقرة وطهران، ولاسيما في سوريا. إلاّ أنه ورغم الدعم التركي للدوحة على صعيد الأزمة الحالية، تحاول الإدارة التركية ألاّ يبدو انحيازها للحليف الأول في المنطقة (قطر) إظهارا للعداء للسعودية وباقي الدول المقاطعة للدوحة. فتركيا من جهة أخرى لا تودّ التضحية بالإستثمارات الخليجية الضخمة. وتلوم أنقرة واشنطن على الأزمة الخليجية، بحجّة أن الولايات المتحدة أشعلت نيران الأزمة بتوطيد علاقتها مع السعوديين ضدّ قطر، ما يقع على عاتق تركيا مسؤولية القيام بالمزيد لحل الأزمة، كما وتعتبر تركيا أن تعاون واشنطن والرياض وأبو ظبي وتل أبيب في صف واحد وفي العديد من القضايا ما هو إلاّ خطوة أولى لإعادة رسم الشرق الأوسط بشكل مضلّل .

ثانياً: الدور التركي في صراع القرن الإفريقي

لتدخل هذه المرّة كمنافس على مناطق محاذية للخليج من القارة الإفريقية. وبنفس التشكيلة السابقة، حيث تعكس خطوط الصّدع في القرن الإفريقي المحاور المتصلّبة لأزمة الخليج التي نشبت في عام 2017. وهو خلاف توسَّع مجال صراعه وإمتد التنافس فيه من سوريا شرقاً إلى ليبيا غرباً .

بـ"سياسة الإنفتاح على إفريقيا" التي إعتمدتها تركيا عام 2005، وتحت غطاء تقديم العون والمساعدات الإنسانية، تقدمت تركيا من بين عدد آخر من الدول التي حوّلت أنظارها نحو منطقة القرن الإفريقي كنقطة انطلاق لتعزيز نفوذها في القارة الإفريقية[2]، هي آلية وحيلة

أخرى تستخدمها تركيا من أجل التمدّد داخل إفريقيا، أداة تسعى من خلالها كسب ثقة دول المنطقة، ما يمهّد لها الطريق للتواجد بشكل رسمي داخل هذه الدول، التي زادت أهميتها لدى العديد من الدول، خاصة فيما يتعلق بالملاحة في منطقة البحر الأحمر، فضلاً عن استغلال الثروات الطبيعية التي تتمتع بها هذه الدول. (الرنتيسي، 2015)

التواجد التركي في الصومال

قصة التحركات التركية في القرن الإفريقي تعود إلى عام 2011، عندما زار "أردوغان" مقديشو، وسط مجاعة شديدة أصابت الصومال آنذاك، ليكون أول رئيس غير افريقي يزورها وذلك منذ عقدين من الزمن ــوهذه المبادرة لا ينسى الدبلوماسيون الأتراك في ذكرها أبداــ ومنذ ذاك الحين تمّ توثيق العلاقات بتقديم تركيا مساعدات إنسانية تبعها تمويل مشاريع تنموية وفتح مدارس ومطارات وموانئ، إلى جانب إقامة منشأة عسكرية لتدريب الجنود الصوماليين لتختم دورها بإقامة أكبر قاعدة عسكرية لها في مقديشو وكان ذلك عام 2017. إلى ذاك الحين لاقت السياسة التركية ترحيبا وثناء كبيرا من الصوماليين، كما عينت تركيا مبعوثاً خاصاً للصومال عام 2018، بمهمّة تجديد جهود المصالحة بين حكومة الصومال الإتحادية وإقليم صوماليلاند الإنفصالي، والتي تعدّ خطوة جديدة في سياسة تركيا الخارجية. كما وقد صرّح رئيسها رجب طيب إردوغان بخطط بلاده للتنقيب عن النفط والغاز في مياه بحر الصومال.

في جيبوتي

فيما شكلت الصومال الهدف الأكثر غرضاً لسياسة أنقرة في القرن الإفريقي، ولتوسيع نطاق إستراتيجيتها المتمثلة في نشر قواعد عسكرية في عمق مجالها، ومن أجل تحقيق أطماعه الاقتصادية، زار "إردوغان" جيبوتي في 24 جانفي 2015 كمحطة ثانية في إطار جولة إفريقية استمرت عدة أيام في دول القرن الإفريقي. (عثمانلي، 2019) ولذلك فقد حاولت ربط علاقات جيدة مع جيبوتي التي تشهد استقرار أمني مقارنة بجيرانها (إريتريا وإثيوبيا والصومال)، وبما أن السيطرة على منافذ الملاحة البحرية هدفًا لها، فأن جيبوتي تطل على مضيق باب المندب، ما يمكّن تركيا من التحكم في المنطقة التي يمر بها نسبة كبيرة من التجارة العالمية، ما يحقق أرباحا خيالية. وفي خطوة لترسيم لعلاقات فقد عقدت ثمان اتفاقيات مهمة معها، تركزت أغلبها على الجانب الاقتصادي. تبقى تحركات تركيا متواضعة نسبيا في جيبوتي والتي تبحث فيها لإنشاء قاعدة عسكرية، فدولة جيبوتي المرفئية الصغيرة، تستضيف قواعد عدة منها أمريكية وفرنسية وإيطالية ويابانية وصينية، كما وترحب بإقامة قاعدة تركية على أراضيها. والذي تخطط له تركيا في مستقبلها القريب. فهناك دول منافسة لتركيا في المنطقة من بينها المملكة العربية السعودية والتي تسعى إلى إقامة قاعدة عسكرية لها على الأراضي الجيبوتية.

في اثيوبيا:

تشير التقارير إلى أن إستثمارات تركيا التجارية في اثيوبيا تفوق تلك التي تقوم بها في الصومال والسودان معا، مما يجعلها ضمن أولوياتها في المنطقة، أكبر دول القرن الأفريقي وتقع في قلبه، وتعتبر القوة الصاعدة في المنطقة، وتؤكد التقارير أن السيطرة على إثيوبيا يضمن لتركيا دورا محوريا في المنطقة، حيث تتحكم في منابع النيل ولذلك، كانت أنقرة تعول كثيرا على إستمرارية الصراع الإثيوبي– الإريتري، وتدرك أنقرة جيدا ان بناء شراكة متينة مع أثيوبيا يؤمّن لها كرتا مربحا ضد منافسيها بالمنطقة، ونظرا لتغير السياسة الإثيوبية تجاه الصومال في عام 2018، بتعهد رئيس وزرائها بالعمل مع حكومة مقديشو، فإن تركيا ترى في ذلك فرصة جديدة للتعاون مع اثيوبيا للتسوية أكثر مع الصومال، ما يحقق لها انخراط اكبر في اثيوبيا.

ثالثاً: الدور التركي في السودان

لتتوجه غربا نحو السودان بأسلوب وآليات جديدة في محاولة لها للتواجد في شمال افريقيا، هذه المرة اجتهدت تركيا أيضاً بتفعيل القوة الناعمة من جديد مع توظيف ملف التاريخ الإسلامي الذي يربطها بالمنطقة، بدبلوماسية المساجد والمدارس التركية كآلية منها ينتهجها أردوغان في السودان، إضافة إلى محاولة إحياء العلاقات الثنائية الاقتصادية مع الخرطوم بدفعة اكبر، وأول ما رسمت وركزت عليه تركيا خططها في السودان هي جزيرة سواكن السودانية، وهذا ما اثبتته الخطوة الأولى لزيارة أردوغان الرسمية للسودان في ديسمبر 2017، بزعم الإستثمار في الجزيرة، التي تحظى بأهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لمنطقة الخليج والشرق الأوسط[3]، وخاصة ما يتعلق بالأمن الإقليمي والاقتصادي للعديد من الأطراف والدول في منطقة البحر الأحمر؛ لذا فإن القلق يزداد بشأنها، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالتواجد والنفوذ التركيين على أرضها، واللذان يمثلان إشكالية أمنية واقتصادية كبيرة لتلك الأطراف. (حسن، 2019)

جاءت الإتفاقية التركية السودانية في صياغة مبدئية تفضي بأن تركيا ستقوم بترميم الآثار الموجودة في الجزيرة. إلا ان هذه الإتفاقيات جمدت مؤخرا، في ظل تداعيات الثورة السودانية، التي حققت في أولى تداعياتها المصيرية، إقصاء الرئيس عمر البشير من المشهد السياسي. كما ان السودان الجديد هدفه الاولي أيضاً الإبتعاد عن محور (قطر–تركيا–التنظيم الدولي للإخوان)، ما يعني ان الإستراتيجية التركية في السودان فاشلة، وبقيت مرهونة بمتغيرات الأوضاع القادمة وكيفية تكييف العلاقات بين أنقرة والخرطوم، في ظل وجود شخصيات قيادية جديدة.

رابعاً: التدخل في الأزمة الليبية

ولتتم الجولة في شمال إفريقيا خصوصا بعد عرقلت أدائها في السودان، تبرز الخطط التركية مجددا في محطّتها الأخيرة ليبيا ــإلى حد الآنــ لتظهر من جديد كطرف في الأزمة. لتكون ليبيا هذه المرة نقطة محورية في الإستراتيجية التركية الجديدة والمتجددة. فقد شكّلت حالة عدم الاستقرار في ليبيا، فرصة أخرى للأتراك لتحقيق نفوذ عام وشامل في عموم القارة الإفريقية والمنطقة، وبدعم من الدوحة وروسيا للاستفادة من الأزمات تعمل هذه المرة على آلية أخرى بدبلوماسية الوقوف مع طرف ضد الآخر، بحجة العمل بإتفاقية التعاون الإستراتيجي المبرمة مسبقا بين انقرة وحكومة الوفاق الليبية. في سياسة تحشر فيها تركيا نفسها كلاعب أساسي في إدارة الأزمة، إلاّ ان هذا الدور الذي تسعى لإنجاحه يعمل بصفة آلية على تغذية الأزمة وإطالة أمدها وتعميقها أكثر بدل حلها. حيث صرّح الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" في إحدى خطاباته قائلا: "الأجداد العثمانيين كانوا هنا قبل الغزو الإيطالي ولدينا نفوذ هناك ومصالح علينا العودة لحمايتها مرة أخرى".

ولإيجاد موطئ قدم وتثبيت وجودهم، فإن دوافع الاهتمام التركي بليبيا لا تقف عند حدود الرغبة في التوسع الدبلوماسي والإستراتيجي، وإنما توجد أيضا دوافع الإستفادة من الثروات الكامنة فيها، وان كان البعض يتهم تركيا بنهب المال الليبي، إلا ان واقع الحال يؤكد أن تركيا تعاني عطلا لوجستي ونقص حاجات اقتصادية هامة في ميزان قوتها وبالخصوص الطاقوية، وهذا ما يجعلها تبحث عن تعويضها عبر شراكات هنا وهناك مع دول عمقها التاريخي والإستراتيجي، فتسعى ببحثها الدائم عن أماكن التنقيب أينما وجدت، ورغم مخاطراتها في العديد من الحالات، فإنها تقامر مرة أخرى، في شمال إفريقيا. فقد سعت أنقرة لتقديم الدعم بالأسلحة والذخائر للجماعات الإرهابية،

وكان الهدف هو إطالة أمد الأزمة الليبية، وعرقلة القضاء على التنظيمات الإرهابية، وضرب التسوية السياسية، كما ويستهدف ذلك أيضا ضرب أمن واستقرار مصر، المنافسة لها والتي تحدّ ليبيا من الشرق، إلى جانب الاستفادة من تغذية الأزمة الليبية باتخاذها مركزا للتمدد وتثبيت الوجود في القارة الأفريقية. وهي تسعى جاهدة إلى ترسيم قاعدة عسكرية لها في المستقبل القريب قد تكون في مصراتة الليبية على الحدود المقابلة لها بحريا والمجاورة لمصر.

كما وتحاول تركيا تصدير الأزمات، من خلال إعادة إنتاج النموذج السوري في ليبيا، وذلك عبر محاولة نقل مزيدٍ من مقاتلي الجماعات الإرهابية، إلى طرابلس، في نية إبعاد الأزمات من الجوار التركي المتمثل في سوريا إلى جوار خصوم إقليميين آخرين لها مثل " مصر"، ويعكس تصاعد تهريب الأسلحة والمقاتلين تلك الرغبة التركية الحثيثة خاصةً مع تزايد مستوى ونوعية التسليح، وهو ما دفع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، إلى انتقاد تدفُّق المقاتلين من محافظة إدلب السورية إلى ليبيا، وهو انتقاد ضمني له دلالات هامة تتمثل بالأساس في تحذير تركيا من الاستمرار في تهريب المقاتلين إلى ليبيا، ورفض المقاربة السياسية التركية القائمة على حلحلة الوضع السوري عبر تأزيم الوضع الليبي أو "سورنة" ليبيا.

فقد تصدّرت الأزمة الليبية والخلافات حول موارد الطاقة في شرق البحر المتوسط الساحة الدولية، منذ أن وقّعت تركيا وليبيا مذكرتي تفاهم، في 27 نوفمبر 2019. اختصت الأولى بالتعاون الأمني والعسكري بين أنقرة وطرابلس، والثانية بتحديد مناطق النفوذ البحرية، بهدف حماية حقوق البلدين النابعة من القانون الدولي. (نبهات طائري وردي يسار، 2020)

أما الدعم العسكري التركي لحكومة الوفاق الوطني، ليس جديدا، فمنذ النصف الثاني من عام 2014، وأنقرة توفّر دعمها العسكري بالذخائر والأسلحة إلى الجهات الثورية في غرب ليبيا، ولاسيما في مصراتة. صحيحٌ أن شحنات الأسلحة إلى ليبيا آنذاك لا يمكن أن تقارن مع الكميات الهائلة التي تتدفّق على البلاد هذه الأيام، وهكذا وفي خطوة شكّلت انتهاكاً لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. على الرغم من أن هذه المساعدة غير المشروعة لم تتوقف أبداً، إلا أنها خفّت بشكل كبير على مدى العامين الأخيرين قبل الهجوم الذي شنّه حفتر على طرابلس في أفريل 2019. (الرأي الجديد، 2020) فهذا الهجوم العام الماضي أعاد إحياء التدخل التركي على نحو كبير. ليكون الأمر أكثر من مجرد إحياء دعم، فاليوم أردوغان يحاول إرساء وجود عسكري رسمي في طرابلس.

في حين أن الإتجاه الذي تسير فيه الأزمة الليبية لا يزال غير مؤكد، إلاّ انه يمكن الإقرار بأن الوضع الليبي يعني وبصفة حاسمة المصالح التركية في البحر المتوسط. فالمسألة هي مسألة صراع نفوذ، وأنقرة تسعى لتأمين نقاط نفوذ لها في مناطق إستراتيجية في افريقيا خصوصا ليبيا، التي تمثل أخر كرت لها يضمن مصالحها في البحر المتوسط، لهذا تود انقرة الحفاظ على بقاء حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، والتي تُعدّ الحكومة الوحيدة التي تقف مع تركيا في المنطقة من وجهة نظر ملاحية. ويشرح ذلك سبب إصرار أنقرة منذ أكتوبر2018 على أن توقّع حكومة الوفاق الوطني اتفاقية إقامة منطقة اقتصادية خالصة، عبر إنشاء ممر بحري يصل بين غرب تركيا وشرق ليبيا. وبحلول أواخر نوفمبر2019، شعرت حكومة الوفاق الوطني باليأس تحت وطأة الضغوط العسكرية التي تواجهها، وأذعنت إلى المطالب التركية بإبرام اتفاقية حول المجال البحري. في المقابل واصلت أنقرة تزويد مصراتة وطرابلس بالأسلحة وسائر المساعدات العسكرية.

في أواخر ديسمبر 2019، كانت الازمة في ليبيا على وشك الإنفجار، وفي 2 جانفي 2020، سمح البرلمان التركي بنشر قوات بلاده لدعم حكومة الوفاق الوطني التي تدعمها الأمم المتحدة. وبدأ في تجنيد أعضاء من "الجيش السوري الحر" للقتال في ليبيا.

فقد كان "الجيش الوطني الليبي" بقيادة الجنرال "خليفة حفتر"، يسرّع من حملته ضد طرابلس، عاصمة ليبيا حيث سيطر على المواقع الاستراتيجية مثل "سرت" واخترق الأحياء الجنوبية لطرابلس. وكما بدأت تركيا في إظهار قوتها في ليبيا، فقد فعلت مصر والإمارات والسعودية وفرنسا وروسيا، مما زاد من شحنات الأسلحة لتعزيز ودعم قوات "حفتر."

إذن كان هناك تصعيد تدريجي في ليبيا، لكن وبعد أسبوع من ذلك تغيّر الوضع، بعد تعديل التفكير الإستراتيجي لكلّ من تركيا وروسيا اللذان أثبتا ثقلهما في الأزمة، لتضغطا بشكل مشترك على قائد حكومة الوفاق "فايز السراج" والجنرال "خليفة حفتر" لتنفيذ وقف إطلاق النار، في بحث لحل سلمي للأزمة .

هذا لا يعني أن أنقرة وموسكو في توافق تام، بل هما في حالة تنافس بالمنطقة، إلا أنّ كلاهما يتشابهان نوعا ما في الأهداف المرجوة[4]، فلتركيا دوافع جيوسياسية في المتوسط وحاجة إقتصادية للوصول إلى موارد الطاقة الليبية، كما وحماية عقود عملها المتفق عليها مع حكومة الوفاق الليبية، وللتوسع والنفوذ في افريقيا عبر وضع قاعدة لها في ليبيا ما يحفظ أمن مصالحها في المتوسط.

فقبل تدخل تركيا، اعتقدت روسيا أنها ستكون المستفيد الوحيد من عقود الطاقة والبنية التحتية والدفاع في ليبيا ما بعد الحرب. لكن وجود تركيا يعني التنافس على الموارد على المدى الطويل، والحرب لم تنته بعد.

بالنسبة لروسيا، كان "حفتر" وسيلة لتحقيق غاية. فقد سيطر على معظم احتياطيات ليبيا من النفط والغاز، إلا ان "حفتر" لا تسانده روسيا فقط، فهناك كل من السعودية والإمارات ومصر والأردن. داعمين أكثر وضوحًا لجيش "خليفة حفتر."

وعليه فإن تركيا تدرك جيدا الوضع الذي ستدخله قواتها، فحتما ستخسر أنقرة في قتالها ضد خصومها المتحالفين، وستضر بمصداقيتها الإقليمية، والأهم من ذلك أنها ستخاطر بالمواجهة مع روسيا.

ولتجنّب المواجهة المحتملة بين روسيا وتركيا، فقد غيّرتا استراتيجياتهما، ودعت روسيا تركيا للتوسط في حل سياسي. ومع تعاون محدود، يمكن للقوتين متابعة مصالحهما عن طريق دفع أنفسهما على عجل في حل سياسي. وإذا أمكن ان تحافظا على عملية وقف لإطلاق النار ودعمه، فإن ذلك يحدّ من الأضرار الإضافية التي لحقت بالبنية التحتية النفطية الليبية التي ترغب كلتا القوتين في الحفاظ عليها. (الخليج العربي، 2020)

وعليه قد تظل الديناميكية بين القوتين مركز الثقل في ليبيا، لكنها ليست القوى الوحيدة التي تحاول تشكيل الصراع. فهناك لاعبين كثر زادت مشاركتهم، فمن جهة هناك دول الخليج ومصر ومن جهة أخرى إيطاليا وفرنسا وألمانيا. ومع ذلك ورغم تدويل الأزمة، تبقى الأوضاع ومخاطر التصعيد محكومة أيضا بالعلاقات التركية الروسية لغايتهما الملحّة في المنطقة، فأي سوء تقدير في تعاونهما المحدود قد يؤدي إلى عدم توازن في ليبيا.

ولهذا تقود تركيا جهودا دبلوماسية واضحة مع عدة دول عربية منها الجزائر وتونس واخرون، للمساهمة في حل الأزمة، كانت آخر تلك المساعي بعد اقتراح وقف إطلاق النار في 08 جانفي 2020، المتفق فيه مع نظيره الروسي في لقاء جمعهما في إسطنبول. لاقى الإقتراح قبول مبدئي من طرفي الصراع، وترحيب دولي واسع. ولكن اتفاق وقف إطلاق النار الذي كان من المفترض توقيعه في موسكو، يوم الاثنين 13 جانفي 2020، واجه تعثراً بعد طلب "حفتر" مهلة يومين قبل التوقيع، ما كشف أن هناك دول منها (الإمارات، مصر وفرنسا) سعت لإجهاض الاتفاق، بالضغط على "حفتر" لعدم قبول وتوقيع الاتفاق، والتي تكشّفت مساعيها في الفترة الأخيرة.

إذن هناك عقبة كبيرة أمام الحلول السياسية للأزمة الليبية، فإن "حفتر" كطرف في الصراع لا يريد سلاماً ولا عملية سياسية، بل حلاً عسكرياً. إذن يبقى التصعيد يحكم حالة البلاد، فالطرفين الآن في حالة تأهّب دائمة للحرب لا السلام. تبقى هناك منفذا آخر في حالة الضغط على حفتر من طرف القوة الروسية الداعمة له، والتي قد تجبره على التوقف. أو نتوقع أن يكون للولايات المتحدة الدور الأكبر مستقبلا في حل الأزمة. فقد أكّدت الولايات المتحدة على موقفها بدعم وقف إطلاق النار مؤيدة بذلك الحل السياسي للأزمة.

لكن، في الوقت الراهن، يمتلك الكرملين خيار تقليص حجم الدعم الروسي لحفتر بهدوء. وإذا ما حصل ذلك، من المرجّح أن تتمكّن موسكو من توطيد شراكتها مع السلطات الليبية في شرق ليبيا، وتتأقلم في الوقت نفسه مع الوجود التركي في غرب ليبيا الداعم لحكومة طرابلس المعترف بها دولياً. ويُعتبر هذا أحد السيناريوهات المحتملة، وذلك في حال تمكّنت حكومة السراج، من الصمود في طرابلس .

هذا ما قدمته تركيا إلى_ حد الآن _من تحركات في ليبيا تثبت أداءها الإستراتيجي والدبلوماسي السياسي في ليبيا. والذي لا يزال متعلق بتطورات الوضع فيها.

5.تقييم الدور التركي في دول العالم العربي والقرن الإفريقي

من العرض السابق، يتضح بجلاء الحضور التركي الفاعل في الشرق الأوسط ودول إفريقيا، بتعدد سياساته وأبعاد ادواره. فقد انتقلت السياسة التركية في المنطقة من القول إلى الفعل وهذا ما تثبته فعالية دورها في إنجاز المهمّات التي صدرت بمبادرة منها ولدوافع مختلفة. فبالأمس القريب كانت تركيا تسعى للدخول في الإتحاد الأوروبي، واليوم وبعد تغير توجهات سياستها الخارجية وإستراتيجيتها العسكرية، فإنها تقود حملات جيوسياسية كبرى، فقد ظهرت بأداء مختلف يحمل مفاهيم جديدة تسعى تركيا جاهدة لترسيمها، بالعمق الإستراتيجي والإرث التاريخي وسياسة الانفتاح وغيرها من مصطلحات أصبحت تشكل الرؤية الإستراتيجية التركية الحالية .

تحت راية قوات حفظ السلام وتحت مظلة الناتو، فإن تركيا توسّع وبشكلٍ ملحوظ تدخّلها في سورية. فيما تحافظ على حضورٍ عسكري في العراق وقطر والصومال وأفغانستان، وتبقي على قوات حفظ السلام في البلقان وفي الوقت نفسه، تسيّر البحرية التركية دوريات في البحر المتوسط وبحر إيجة لحماية مصالحها الطاقوية والإقليمية. وبعيداً عن هذا التحرّك التوسّعي له ثمن، إذْ زادت الموازنة العسكرية بنسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن نجحت تركيا في ان تفرض وجوداً عسكرياً على خريطة العالم. توسع من افغانستان إلى ليبيا، إلا انه ومن المرجح أن تكون خلفه دوافع زعامة شخصية التي ستنتهي بخروج أردوغان من السلطة، أو بتوقف التمويل الخارجي له، فهو يكرر التفاخر بتاريخ العثمانيين، ويمول أفلام سلاطين العثمانيين، ويسافر معه بعض ممثلي مسلسل «أرطغرل»، ويحضر بعض جلسات التصوير، ويسوّق فكرة زعامته لمحور إقليمي وإسلامي. في حين لم يفلح في أي معركة بعد، فيما يعتمد على تمويل خارجي لمعظم نشاطاته الدولية، ولو توقفت قطر عن دعمه والأرجح أنها ستتوقف. كما ان أردوغان قاد تركيا من بلد مسالم بطموحات اقتصادية مثيرة إلى مشروع قوة عسكرية، مع أن آخر حرب رئيسية خاضها الاتراك كانت في البلقان منذ مائة عام.

ومع أن أردوغان يتهم مصر والسعودية والامارات وحفتر ليبيا وموسكو، فإن خصومه الحقيقيين في إسطنبول وأنقرة وفي داخل حزبه، ومن بين حلفائه وقيادات حزبه الذين انشقوا عليه، وينوون التخلص منه في أول انتخابات مقبلة. وخصمه الأخطر هو الشارع التركي الذي فقد معظم مدخراته، مع هبوط الليرة وتراجع الاقتصاد، والتي قد تكون في معظمها بسبب قراراته الشخصية.

صحيح قد تبين أن هناك تحرك تركي نشط، ففي وقت قياسي أثبتت تركيا قدرتها على إنجاز مهمات عديدة وفي آن واحد. ففي مدة لا تتجاوز العقد من الزمن أقامت قواعد عسكرية في أقاليم مختلفة وتدخلت في أزمات مختلفة وبادرت بعمليات عسكرية، كما حسّنت علاقاتها مع قوى دولية وإقليمية كانت خصوماً لها فيما سبق، خصوصا روسيا وإيران...والعديد من المهمات، إلاّ أن نجاح أو إخفاق ذلك الأداء يبقى مرهوناً بمنطلقات وآليات إنجازه في بيئة جيوسياسية متغيرة. والمستقبل القريب سيثبت ما إذا كانت أنقرة ستتمكن من تحويل الأوضاع الحالية إلى مكسب ثابت يعزز نفوذها الإقليمي على حساب القوى الأخرى الفاعلة في المنطقة أم لا.

والملاحظ يجد أن الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط وما بعده في إفريقيا، ترتكز على الأزمات، فهي تستثمر من ضعف الدول للتدخل بطرق مختلفة محاولة من ذلك التوسع والنفوذ أكثر، وهذا ما يعاب في سياستها، فإذا تعافت الدول من أزماتها ورجعت المياه إلى مجاريها، فشلت وغرقت معها الخطط التركية في تثبيت أقدامها بالمنطقة، ولهذا فمنطلق تركيا في ترسيم استراتيجيتها قد يكون غير سليم أو مندفعا نوعا ما، فهي لا تترك المجال لحسابات التكلفة من الربح والخسارة على المدى البعيد، كما أنها تستثمر في فوضى الدول ما يرجع عليها بانعكاسات لا تحمد عقباها.

وهذا ما تتلقاه اليوم تركيا من رفض لدورها من قبل دول المنطقة، كما تلقت ضربات في الكثير من الحالات أثبتت فشلها لتسرعها، مثلما حدث لها في السودان، وتكرار ذلك سيقود حتما إلى تحجيم نفوذها، فالدول التي كانت تعوّل عليها لإثبات وجودها، والتي سعت جاهدة في تغذية أزماتها أو إفساد مصالحتها مع جيرانها، قد تتجاوزها ما يشكل لها صفعة قوية، ترجعها خطوات عديدة للوراء لتعيد حساباتها من جديد .

لم تحكم تحركاتها سياسة متسقة تجاه منطقة أو أخرى، بل الضياع والتقلّبات المستمرة وفق ما تفرضه تحالفات إقليمية وعالمية. وعلى هذا النحو، تقربت تركيا من روسيا بهدف الانضمام لمنظمة شنغهاي للتعاون، ثم اعتبرتها عدواً، حين أصبحت الأخيرة بعد بضعة أشهر الحليفة الأساسية للنظام السوري ومن ثم أصبحت من جديد خصماً إقليمياً، ثم شريكا.. ويمكن ملاحظة مسارات مشابهة عند النظر إلى علاقات تركيا مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيران وإسرائيل خلف هذه التقلبات، يتجلى بوضوح غياب العمق النظري والتجريبي للعثمانية الجديدة. فهذه الإيديولوجية الحديثة منسوجة من التناقضات لأنها تستخدم خطاب الضحية والمراجعة التاريخية في آن واحد. فتركيا اليوم تستبيح الشمال العراقي كما تستبيح سوريا، وهي اليوم في ليبيا واليمن وغيرها من الدول العربية، ويعود ذلك إلى مجموعة ركائز أولها :

-أن هناك إتفاقيات استراتيجية أبرمتها مسبقا مع معظم الدول التي تتدخل اليوم في شؤونها.

-أن الولايات المتحدة تعطي الضوء الأخضر وتترك تركيا تعيث في المنطقة، لأنها تستخدمها كوكيل لكبح جماح الأطراف المنافسة لها في المنطقة كروسيا وإيران، لتخفيف أعباء وتكاليف الحروب الباهظة .

-عسكرة السياسة الخارجية التركية، أردوغان رغم خلفيته المدنية ورغم أنه كان يواجه صعوبات مع المؤسسة العسكرية في بداية حكمه، إلا انه الآن بات يحكم قبضته على السلطتين المدنية والعسكرية للبلاد، وبات يعتمد الأداة العسكرية كركن ركين لسياسته الخارجية ولإحكام الهيمنة والتموضع وإعادة إحتلال مناطق إقتطعتها إتفاقيتا سيف عام 1920 ولوزان عام 1923 من تركيا، ويتطلع أردوغان لإستعادتها في قادم الأيام من بينها الموصل العراقية والشمال السوري. وستشهد المنطقة المزيد من التحرك التركي فيها .

واليوم تحاول تركيا تأدية الدور الروسي المقدم في سوريا ومحاكاته في ليبيا من خلال التطلع لوضع قاعدة عسكرية لها في المنطقة، باسم التحالف الإستراتيجي وحماية لمصالحها الاقتصادية فيها.

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول، انه رغم المساعي التي تبذلها تركيا من أجل تطوير علاقاتها مع دول القارة الإفريقية، إلا أنّ اتجاهات سياستها الخارجية التي تسببت في توسيع نطاق خلافاتها مع العديد من القوى الدولية والإقليمية المعنية بالمنطقة قد تضع حدودًا لقدرتها على تحقيق ذلك .

6.مستقبل الأداء الإستراتيجي التركي في الشرق الأوسط وشرق إفريقيا

في ضوء كل ما تقدم، يمكن أن نستنتج مستقبل نفوذ تركيا في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي، مهدّد برجوع التحالفات الإقليمية المجمدة بفعل الخلافات البينية، فما ان يذوب ذاك الجليد وترجع المياه إلى مجاريها، قد تخسر تركيا شركاء لها بالمنطقة، فقد بدأت بوادر رجوع العلاقات وفضّ الخصام بين دول الخليج وقطر، قد لا تدير قطر ظهرها لحليفتها تركيا للمصالح المشتركة التي تجمعهما حاليا، إلا انها قد تتنازل عن بعض القضايا من اجل كسب ثقة دول الخليج فيها. وهذا ما ينذر بالسوء في العلاقات التركية القطرية مستقبلا.

كذلك هو الحال مع الصومال، فرغم وجود القاعدة التركية الكبيرة في "مقديشو"، وتبادل الزيارات على مستوى عالٍ، ظهرت في الآونة الأخيرة بوادر توتّر في العلاقة بين "مقديشو" و"أنقرة"، حيث تحاول الدول الجارة للصومال من إعادتها إلى محور القرن الإفريقي، والذي يضم دولاً ترفض التدخل التركي في المنطقة. وهذا ما يشير إليه المراقبون إلى أنّ تركيا غير راضية عن انضمام الرئيس الصومالي "محمد فرماجو" إلى محور "القرن الإفريقي الجديد"، الذي يضمّ كلاً من إثيوبيا والصومال وإريتريا، وهو محور محسوب على السعودية والإمارات، وقد نجح هذا المحور في عقد سلسلة لقاءات تمخّضت عنها مصالحات تاريخية بين دول القرن الإفريقي.

كما نجد أن الجهود الدبلوماسية السعودية والإماراتية في تحقيق المصالحة التاريخية (الإثيوبية – الإريترية)، التي شكلت صفعة لمحاولات بعض الدول الإقليمية التركية والإيرانية في الاستثمار في هذا الصراع وتوظيفه في مصلحة تثبيت وجودهم والتمدد في القارة الأفريقية.

وفي نفس السياق، فإن هناك معرقلا اخر للإستراتيجية التركية، فقد تم تأسيس مجلس الدول العربية والإفريقية المطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن، والذي من المفترض أن يكون له اهداف سياسية وإقتصادية وأمنية، كما يضع في مقدمة مهامه التنسيق بخصوص الممر المائي بإعتباره المعبر الرئيسي لدول شرق آسيا وأوروبا. وهي ترجمة لسياسة خليجية محاصرة للتحركات التركية في المنطقة. كما انه يمكن إغلاق البحر الأحمر من قبل مصر والسعودية والإمارات بسهولة، ما يجعل ذلك عقبة حقيقية تواجه تركيا في "إمكانية الوصول" والحفاظ على قواعدها الخارجية.

كما تبدو تركيا منخرطة في شبكة معقّدة من العلاقات التي ثبت عليها إستراتيجيتها في القرن الإفريقي، مخاطرة بعسكرة المنطقة، والتي تحاصرها كل من السعودية والإمارات المنافسة للنشاط التركي، قد عززوا وجودهما العسكري في العديد من الموانئ الإستراتيجية في البحر الأحمر، خاصة في صوماليلاند وإرتيريا اللتين تستضيفان قواعد عسكرية إماراتية والتي تنوي السعودية أيضا إقامة قاعدة عسكرية فيها. لتجد تركيا نفسها مقامرة ومتورّطة في صراع جديد على البحر الأحمر .

أمّا عن سياسة تركيا في سورية، فستكون مرهونةً بهدف روسيا المتمثّل في السماح لبشار الأسد باستعادة السيطرة على كامل البلاد. وفي حين أعطت موسكو الضوء الأخضر مؤقتاً لسيطرة الجيش التركي على جرابلس، عفرين وشرق الفرات، ستكون المعركة في محافظة إدلب هي الاختبار التالي .

وفيما يخص مسألة التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، فقد تكون هناك حاجة للتعاون بين تركيا ودول شرق المتوسط، من أجل استغلال الموارد المغمورة في تلك المنطقة، لكن تحركات تركيا الأخيرة قد تنذر بتعميق الانقسامات القائمة في هذه المنطقة.

يبدو أنّه لم يعد خافياً أنّ أردوغان يسعى إلى إرسال من تبقى من مُرتزقة الفصائل السورية إلى اليمن، وإفراغ مناطق الشمال السوري منهم، وخاصة في عفرين؛ حيث تعمل تركيا على نقل هؤلاء المقاتلين إلى ليبيا واليمن ونشر القوات التركية مكانهم حتى تستلم زمام الأمور بالكامل في عفرين، وذلك بحجة ما بدر من سلوك وفساد هؤلاء المرتزقة، وبذلك تنتقل أنقرة إلى مرحلة الاحتلال المباشر في سورية.

وبالنسبة للازمة الليبية، فمحتمل جدا، أن تبادر دول الجوار الليبي: الجزائر، تونس ومصر مع دول إفريقية اخرى، في إقامة حلف يحفظ الأمن الجماعي للمنطقة، ويُخرج ليبيا من أزمتها، يعمل بتنسيق الاجهزة الأمنية فيما بينها، لمحاصرة الجماعات الإرهابية المتواجدة على الأراضي الليبية، والقوى المتمرّدة فيها، والتي تساهم دول خارجة عن المنطقة بتمويلها، ما يؤزّم الوضع أكثر ويهدد أمن المنطقة واستقرارها، ولهذا قد تستدعي –ما قد نسميه بدول الحلف الإفريقي– لجنة دولية مراقبة تساعدها في وقف أي شكل من أشكال التدعيم العسكري للجهات الغير رسمية في المنطقة.

وقد تكون الجزائر ومصر دول مسيرة في ذلك الحلف كدول تحفظ التوازن الإقليمي والإستراتيجي في المنطقة. بحكم أن الجزائر هي من قد تبادر بالفكرة وبحكم أنها متحكمة بورقة الطوارق الليبية تمكنها من التحاور مع مشايخ قبائل ليبيا، ما قد يساعد في التسوية من الداخل الليبي دون التدخل العسكري فيها، كما ولديها الخبرة الكافية في محاربة الإرهاب وتأمين حدودها من الخروقات الأمنية، إضافة إلى إمكانية إحياء وتفعيل لجهاز الأفريبول المتواجد مركزه في الجزائر العاصمة والإعتماد عليه كمؤسسة رسمية يمكن من خلالها حفظ أمن المنطقة. أما عن مصر، والتي لها أيضا حدود كبيرة مع ليبيا، ما يمثل تهديدا مباشرا لها يجبرها على التنسيق مع دول المنطقة بدل دول الخليج التي تخرب في ليبيا في سياسة منافسة لتركيا، هذه الأخيرة التي قد يتضاءل او ينعدم حجم دورها في ليبيا لإبعادها من المنطقة، بعد تحالف أمني إفريقي يرفض أي تدخل أجنبي. لتفرض حلولا بدبلوماسية أمنية وسياسية تخمد نار الفتنة في الداخل الليبي وتحفظ أمن واستقرار المنطقة. هذا في حال ما أن تداركت دول المنطقة الأوضاع قبل فوات الأوان.

أما فيما يخص مسألة الزعامة الإسلامية او النموذج الأفضل للدول العربية، فقد تكون تركيا مستقبلا بعد مراجعة وتغيير بعض سياساتها الخارجية، الدولة الأقرب والاكثر إلى الشعبوية العربية، من منافسيها في المنطقة وهما السعودية والإمارات، اللتان خسرتا مكانتهما بإعلان انحيازهما للحكومة الإسرائيلية وتطبيق مشروعها .

فهل ستجد تركيا مفاتيح تشفير لعبة النظام الدولي الجديد وتنأى بمكانة لها في معادلات التوازن الإستراتيجية الإقليمية والعالمية؟ ام ستضمحل قوتها وتتراجع بخطوات كبيرة أمام تغيرات جيوسياسية كبرى تَفقدها توازنها وتجمد حركة استراتيجياتها الموجهة خارج حدودها؟ هذا ما ستثبته السنوات المعدودات المقبلة.

7. قائمة المراجع:

أولا: من المصادر الرسمية

-المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي. (2008). نص إتفاق إنشاء المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي. العراق: المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي.

-وزارة خارجية الجهورية التركية. (2008). العلاقة بين تركيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي. تركيا: وزارة خارجية الجمهورية التركية.

-نبهات طائري وردي يسار. (08 01, 2020). بالتوجه نحو ليبيا.. تركيا تغير المعادلة الجيوسياسية في المتوسط (مقال تحليلي). (الاناضول، المحرر) الأناضول، 1. تم الاسترداد من الاناضول: https://www.aa.com.tr/ar/1696185

ثانياً: الدوريات والمجلات

zach vertin .(2019 ,05 19) .Turkey and the new scramble for Africa : ottoman designs or unfounded fears booking Doha center: www.brooking,edu/research/turkey-and-the-new-scramble-for-africa-ottoman-designs-or-unfounded-fears/ تم الاسترداد من ?

-خليل محمد عبد القادر. (2012). حزبا العدالة والمستقبل: العلاقات المصرية- التركية. مجلة رؤية تركية، العدد 3.

-رانيا طاهر. (17 09, 2014). الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي. مركز امية للدراسات السياسية والإستراتيجية. تم الاسترداد من www.umaya.org/uncategorized/4591

-رائد الحامد. (26 12, 2015). تطزرات الوجود العسكري التركي في العراق وتداعياته المحتملة. مركز الجزيرة للدراسات والابحاث، تم الاسترداد من https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/20151227124928827734Military%20presence%20Developments.pdf

-عبد الفتاح بشير. (2014). السياسة التركية في محيط إقليمي متغير. (الامانة العامة لجامعة الدول العربية، المحرر) مجلة شؤون عربية، العدد (157).

-عصام فاعور ملكاوي. (2013). تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة. *الرؤية المستقبلية العربية والشركات الدولية* (صفحة 28). الخرطوم: السودان.

-فولكر بيرثز. (1, 2016). دور تركيا في الشرق الأوسط: وجهة نظر خارجية. *مجلة رؤية تركية*، صفحة 67.

-محسن حسن. (2019). السودان في مخيال السياسة التركية الجديدة: المتغيرات وأسبابها (تقدير موقف). *أوراق بحثية*، 14.

-محمود سمير الرنتيسي. (15 03, 2015). *الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع والمكاسب*. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/20153158585347621Turkey-Africa.pdf

-معوض على جلال. (2011). الإرتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية. مجلة السياسة الدولية، العدد (185).

-مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. (20 06, 2018). مرحلة جديدة: مسارات التدخل العسكري التركي في العراق. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تم الاسترداد من https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4002

ثالثا: المواقع الإلكترونية

BBC. (26 12, 2014). العبادي: أنقرة أبدت استعدادها للتعاون مع بغدد في محاربة تنظيم الدولة. تم الاسترداد من بي بي سي العربية: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/12/141225_iraq_turkey_isis

-CNN. (05 12, 2015). السيستاني يدعو الدول لإحترام سيادة العراق ويحث الحكومة على عدم التسامح. تم الاسترداد من سي ان أن العربية: https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/12/05/iraq-turkey-army-territories

MEO middle-east-online. (06 05, 2019). بغداد تختار الدبلوماسية لإنهاء التدخل التركي على الأراضي العراقية. تم الاسترداد من MEO: https://middle-east-online.com/-

-الخليج العربي. (18 01, 2020). جيوبوليتيكال: كيف أصبحت تركيا وروسيا مركز ثقل لحل الأزمة الليبية؟ الخليج العربي، تم الاسترداد من https://thenewkhalij.news/article/178831

-الرأي الجديد. (19 01, 2020). خبير استراتيجي لمركز كارنجي: تونس قد تغرق في الفوضى بسبب "المستنقع الليبي". الرأي الجديد، تم الاسترداد من https://www.rayaljadid.com/2020/01/19/

-السومرية. (05 12, 2015). مكتب العبادي: تأكد لدينا وجود قوات تركية بالأراضي العراقية وهذا خرق للسيادة. تم الاسترداد من السومرية نيوز: https://www.alsumaria.tv/news/153428/

-عبد الله تركماني. (30 11, 2009). واقع وآفاق التعاون الإستراتيجي التركي- السوري. الحوار المتمدن (2844)، تم الاسترداد من r=0&www.alhewar.org/debat/show.art-asp?aid=193390

-عثمانلي. (23 04, 2019). السيطرة على البحر الأحمر.. تركيا تقيد جيبوتي بـ "المنطقة الحرة". تم الاسترداد من عثمانلي: https://3thmanly.com/ar/article/

8.التهميش:

1(الاستبدال والإحلال): لم يكن لهذا المصطلح مكاناً في الذهنية السياسية التركية، إلا عندما تم رفض طلب تركيا للإنضمام للاتحاد الأوروبي، ووضعت أمام تركيا شروط تعجيزية تحول دون دخولها الإتحاد، فرأت أن تأخذ بإستراتيجية الإستبدال، والتي تستبدل فيها الإنضمام إلى الإتحاد بإحلال العالم العربي مكانه، فكان لها ما أرادت. للمزيد من معلومات حول الموضوع انظر في: عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، المنعقد في الخرطوم، السودان، 2013/2/3.5. ص28.

2 تحاول تركيا الاستفادة من الميراث التاريخي العثماني وربطه بالمعطيات الحالية، وقد تواجد العثمانيون في مناطق شمال وشرق إفريقيا على طول ساحل البحر الأحمر وأجزاء مطلَّة على خليج عدن؛ حيث استمر حكم العثمانيين لحوالي 397 سنة في السودان و350 سنة في كلٍّ من الصومال وجيبوتي وإريتريا وكينيا وأجزاء من إثيوبيا.

3 لو تمت الصفقة التركية السودانية، وقامت انقرة بالسيطرة عليها، فذلك يعني تهديدا مباشرا وحقيقيا للمصالح الخليجية والمصرية في البحر الأحمر. حيث يعد ميناء سواكن الأقرب لميناء جدة السعودي الإستراتيجي، كانت تركيا تنوي ان تبني فيه قاعدة عسكرية، وإذا تم إعادة إحياء الدور اللوجستي والملاحي للجزيرة فقط، فهذا يعني تهديد القيمة الملاحية والبحرية للكثير من الموانئ الإقليمية المحيطة، كما سيؤثر ذلك في توجيه حركة النفط العالمية عبر البحر الأحمر، إلى جانب التأثير الحتمي على حركة التجارة بين دول الشرق الآسيوي وأوروبا. فإلى جانب ذلك فأن قطر من جهتها أبرمت اتفاقا مع الخرطوم لإنشاء ميناء في شمال شرق السودان، وتحديدا في مدينة بورتسودان، كأكبر الموانئ استيعابا للحاويات في البحر الأحمر، وهو ما ترى فيه الإمارات، سيطرة كاملة تركية-قطرية، على معظم صادرات السودان ودول العمق الإفريقي، إلى جانب السيطرة على الممر الأكثر محورية في منطقة البحر الأحمر من الحدود المصرية إلى باب المندب. إلا ان النظام السوداني الحالي وجه صفعة قوية لأردوغان كما لحاكم قطر، أكد نظام السودان الجديد برفض إقامة قاعدة تركية في جزيرة سواكن أو قطرية في بورتسودان، ولن يقبل بارتهان أراضيه لأحد.

4بالنسبة لروسيا فقد بدأت مشاركتها في الحرب الأهلية الليبية بعد مهمة "الناتو" عام 2011 في غاية منها للحد من النفوذ الأمريكي والغربي في المنطقة. كما وتسعى موسكو أن تكون لاعبا في المنطقة – طالما أن المخاطر لا تفوق الفوائد. ووجودها في ليبيا يمكن أن يترجم إلى هيمنة ما بعد الحرب. وتريد روسيا أيضًا أن تؤدي صفقات الموارد الليبية، القمح والنفط والغاز للتخفيف من مشاكلها الاقتصادية، كما وسعت روسيا للانخراط في ليبيا لتحقيق واحد من أهدافها الاستراتيجية وهو إقامة قاعدة على الحافة الجنوبية لأوروبا. ولهذا تعد ليبيا المتأزمة فرصة لروسيا لبناء قاعدة عسكرية في طبرق وطرابلس، مما يسمح لروسيا ببناء وجودها في شرق البحر المتوسط، ليكون مكملاً لقاعدة بحرية موجودة بالفعل في طرطوس، سوريا، وتخفيف انعدام الأمن الروسي في البحر الأسود، حيث تسيطر تركيا على الوصول إلى البحر المتوسط عبر مضيق البوسفور.

توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة "فرص الصراع و التحالف"

Turkish policy orientations in the eastern Mediterranean in light of the energetic discoveries in the region "Opportunities for conflict and alliance"

حميد رامي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، rami.hamid@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

بحكم التاريخ والواقع نشأت اعتمادية أمنية بين تركيا ودول حوض المتوسط، فالمتاخمة الجغرافية والارتباطات الجيو–أمنية مع تركيا، تجعل من مسألة اختراق الأمن الإقليمي المتوسطي والأوروبي انطلاقا من تركيا محتملا جدا، في ظلّ ظروف إقليمية محفزة، فدائرة الارتباطات التركية – المتوسطية– الاوروبية واسعة جدا بحكم أهمية تركيا بالنسبة للمنطقة، خاصة فيما يتعلق بمسألة انتقال التهديدات الارهابية من مناطق التوتر نحو المتوسط وأوربا عبر الاراضي التركية، يضاف لها ازمة تدفّق اللاجئين نحو الغرب من المناطق التي تشهد ازمات إنسانية وهو ما يزيد من الاهمية الاستراتيجية التركية بالنسبة للمنطقة.

تضاعفت الاهمية التركية ومكانتها كفاعل استراتيجي مهم في منطقة المتوسط مع الاكتشافات الطاقوية الكبيرة في منطقة شرق المتوسط، وهي المنطقة التي تعتبرها تركيا منطقة نفوذ تاريخية تابعة لها منذ العهد العثماني، وترتب عن ذلك زيادة حجم التوتر في المنطقة بين تركيا وخصومها الإقليميين، مخافة من ان تعيد تركيا بعث مشروعها العثماني التوسعي في منطقة المتوسط.

كلمات مفتاحية: شرق المتوسط، الرهانات الطاقوية، التنافس والصراع حول الطاقة، التهديدات الامنية.

Abstract:

Due to history and reality, a security dependency has arisen between Turkey and the countries of the Mediterranean basin. The geographical contiguity and geo-security links with Turkey make the issue of penetrating the Mediterranean and European regional security from Turkey very possible, in light of stimulating regional conditions, as the circle of Turkish-Mediterranean-European links is very wide. Due to the importance of Turkey to the region, especially with regard to the issue of the transfer of terrorist threats from areas of tension towards the Mediterranean and Europe through Turkish territory, in addition to the crisis of the influx of refugees from a region to the west from the areas experiencing humanitarian crises .

The Turkish importance and its position as a very important strategic actor in the Mediterranean region doubled with the great energy discoveries in the eastern Mediterranean region, which is the region that Turkey considers a historical area of influence belonging to it since the Ottoman era.

Key words: Eastern Mediterranean; energy stakes; energy competition and conflict; security threats.

المؤلف المرسل: حميد رامي

1. مقدمة:

عرف الاقتصاد التركي في العقدين الأخيرين نموا مطردا، سمح لتركيا بدخول نادي العشرين، وذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها حكومات حزب الحرية والعدالة المتعاقبة منذ 2002، بل إن تركيا التي كانت قبل فترة وجيزة تستورد أغلب حاجياتها من البضائع والسلع الصناعية والزراعية، أصبحت تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج الزراعي على مستوى القارة الأوروبية. إلاّ أنّ هذا النمو المطرد ضاعف من حجم الاستهلاك المحلي للطاقة، بمختلف أنواعها، وللطاقة الهيدروكربونية (النفط والغاز) على وجه الخصوص.

وبالرغم من تحول تركيا إلى مركز تلتقي وتتقاطع فيه مشاريع عديدة لنقل الغاز والنفط من الدول المنتجة إلى الدول الأوروبية كثيفة الاستهلاك للموارد الطاقوية، إلاّ أنّ الامتيازات التي تمنحها هذه المشاريع اقتصاديا وجيوسياسيا لتركيا ، لم تكن لتعوضها عن انكشافها وتبعيتها الطاقوية المتزايدة للدول المنتجة، وهو ما جعلها تستثمر أموالا طائلة لمضاعفة الإنتاج الطاقوي من المصادر البديلة ، سواء المصادر النظيفة كطاقة الرياح، أو المصادر الملوثة كالطاقة النووية والفحم الحجري.

مع ظهور الاكتشافات الطاقوية الضخمة في الجهة الشرقية من المتوسط، رأت الجمهورية التركية أنه آن الأوان لتأخذ حصتها من هذه الثروة الهائلة، غير أنّ المطامح والمطامع التركية اصطدمت ببروز تحالف إقليمي يسعى إلى تحجيم الدور التركي ومطالبه، وساهم التدخل التركي في كل من سوريا وليبيا من حجم التوتر والاصطدام بين تركيا وجيرانها في القطاع الشرقي من المتوسط.

تأسيسا على ذلك، **كيف اثرت السياسة التركية في منطقة شرق المتوسط في اعادة بناء التحالفات وتحفيز التنافس والصراع بعد الاكتشافات الطاقوية الاخيرة في المنطقة؟**

2. الجغرافيا السياسية المتوسطية التركية

تمثل الجغرافيا السياسية احد اهم المقومات الاساسية التي جعلت من تركيا قوة اقليمية هامة عبر العصور القديمة والحديثة، اذ لا يمكن تجاهل المكانة التركية في منطقة اسيا الغربية وشرق أوروبا، وتزيد اهمية تركيا كلما توجهنا نحو الفضاء المتوسطي.

1.2 .– الجغرافيا التاريخية لتركيا المتوسطية: يعتبر البعد المتوسطي محدّدا أساسيا في الجغرافيا التاريخية التركية (Géohistoire)،ساهمت في إبرازه سياقات تاريخية مهمة، إذ لا يخفى على أحد الدور الذي لعبه الأسطول البحري العسكري العثماني في إرساء الهيمنة التركية على قطاعات بحرية واسعة من حوض المتوسط ، فكان المتوسط ولقرون متواصلة الفضاء الأهم الذي تتمظهر فيه القوة العسكرية والسياسية العثمانية، التي لم تستطع التحالفات الأوروبية من إضعافها إلا بعد أن عرف العالم الغربي ثورة تقنية وسياسية عجلت بسقوط وزوال معالم هذه القوة، و بخاصة بعد انهيار أسطولها البحري المتهالك في معركة "نافارين" سنة 1827، وهي المعركة التي أرخت لبداية عهد جديد أصبحت أهم معالمه فقدان دولة الخلافة لأقاليمها المتوسطية الواحدة تلوى الأخرى.

2.2. –الجيوسياسة المتوسطية التركية: تمنح الجغرافيا التركية ميزة اساسية بوصفها دولة متوسطية جد مؤثرة، حيث تحوز تركيا على حوالي 1600 كلم من الشواطئ المطلة على الحوض المتوسطي، فلطالما اعتبرت تركيا دولة متوسطية من طرف دول الاتحاد الاوروبي اكثر منها دولة أوروبية، وهذا ما يتماها مع وصف الرئيس الفرنسي السابق "**نيكولا ساركوزي**" لتركيا "بالدولة المتوسطية الرائعة"، وهي طريقة مهذبة ودبلوماسية لإبراز الرفض الفرنسي لانضمام تركيا المسلمة للاتحاد الأوروبي كعضو كامل الحقوق والواجبات، بيد أن ذلك لم يمنع الأوروبيين من البحث عن طرق أخرى بديلة لتفعيل التنسيق مع تركيا، وبخاصة في المجالات الأمنية، على غرار مشروع "**الشراكة المتوسطية الخاصة**" ابتداء من عام 2005، سواء عبر **الاتحاد من أجل المتوسط** او عبر أطر قانونية اخرى (Schmid, 2008, pp. 65-76)، بغرض احتواءها وتحجيم دورها حتى لا يتجاوز شعاع نفوذها وتأثيرها الجيوسياسي فضاءها شرق المتوسطي.

تكمن معضلة الاستراتيجية الاوروبية في جزء هام منها، في سوء الادراك الذي ينظر لتركيا أنّها تنتمي للوعاء الثقافي الاسلامي (Bozdemir, 2005, p. 13)،كما يتجاهل التحول السياسي والاقتصادي والتطور التقني الذي شهدته تركيا، هذا مايدعمه قول الرئيس الفرنسي السابق "**فاليري جيسكار ديستان**" عندما صرح أن حوالي 3% من الاراضي التركية تقع في القارة الأوروبية، كما ان حوالي 90% من سكان تركيا يقطنون خارج الاراضي الأوروبية، مما ينفي حسبه صفة الاوروبيانية عنها، فحسب اعتقاده تركيا لا تستجيب للشروط الحضارية والجغرافية الاوربية. (مخيف، 2015، صفحة 26).

3.2. – رؤية حزب العدالة والتنمية للفضاء للمتوسطي: ارتكزت تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، على سياسة خارجية وأمنية طموحة تسعى من خلالها للعب دور محوري ومستقل في فضائها الإقليمي.وتنطلق الطموحات الإقليمية التركية الجديدة في المتوسط من فرضية اساسية، وهي الاعتقاد الراسخ لدى الساسة الأتراك وعلى رأسهم الرئيس **"أردوغان"** أن لدولتهم دور مركزي في المركب الامني الاقليمي المتوسطي، لكون تركيا اضطلعت وذلك منذ انضمامها للحلف الأطلسي عام 1952 بأدوار دفاعية حساسة جدا، حيث شكلت حصنا منيعا ضدّ مختلف أشكال التوسع الشيوعي نحو شرق المتوسط في مرحلة الحرب الباردة (قدورة، 2015، صفحة 4)، وهو ما أكسب تركيا مكانة جيوسياسية هامة في اطار التنافس الإقليمي مع الاطراف الأخرى، سواء تعلق الامر بدول الاتحاد الاوروبي أو مصر أو اسرائيل.

تتزامن السياسة التركية الجديدة في المتوسط مع اقتراب نهاية الالتزامات والشروط المفروضة على تركيا بموجب اتفاقية "لوزان" 1923، فتركيا بعد 2023 يمكنها استعادة سيادتها المطلقة على المضايق المائية التركية (البوسفور و الدردنيل)، مما يعزز مكانتها كجسر استراتيجي بين الشرق والغرب.

لقد ساعد الانكار الغربي لتركيا على اعتبار أنّها دولة تنتمي للبعد الحضاري الإسلامي، في منحها ميزة مكنتها من ان تصبح الجسر المتوسطي الرابط بين الغرب والشرق (Bozdemir, 2005, p. 13)، كما ان تجاهل الغرب لعملية التحديث السياسي التي مرت بها تركيا لم ينفي عنها صفة التغريب بشكل كلي، وتبين الخريطة رقم(1) الاهمية الجغرافية لتركيا كمنطقة تماس بين الغرب والشرق.

الخريطة رقم(01): توضح الاهمية الجيوسياسية التركية كجسر يربط بين آسيا و اوروبا

Source :(http://www.europa-planet.com/turquie/carte_turquie.htm)

تتزايد اهمية تركيا من الناحية الجيوسياسية بالنظر لموقعها الذي يجعلها الجدار العازل امام التهديدات القادمة من الشرق الاوسط ومن منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، ويحول دون تأثيرها على الدول الاوربية، وهو ما جعل القادة الاوروبيين يدركون حقيقة الدور المحوري لتركيا في شرق المتوسط الذي تعاظم بعد 2011، فتزايد وتيرة التدخل التركي في الفضاء المتوسطي، أعاد بعث المخاوف القديمة لدى دول أوروبية وعربية ، على حد سواء، من عودة الطموحات الإمبراطورية العثمانية في شكل جديد او مايطلق عليه "بالعثمانيين الجدد" ، يضاف للمخاوف الاوروبية تجاه تركيا منذ اجتياحها لشمال قبرص 1975 و فرضها لواقع جيوسياسي جديد. (Bayat, 1981, pp. 861-889).

3. الرهانات الطاقوية التركية في شرق التوسط

تعتبر ندرة الموارد الطاقوية إحدى العوامل التي اثرت سلبا على مسار الصعود التركي على المستويين الاقتصادي والجيوسياسي، فتركيا بخلاف معظم دول الشرق الأوسط تفتقر إلى مصادر طاقوية أحفورية معتبرة، وهو ما قد يعزز هشاشتها الطاقوية بالمقارنة مع منافسيها الإقليميين(روسيا و إيران).

1.3 اهمية الاكتشافات الطاقوية بالنسبة لتركيا: يعتبر المتوسط فضاء حيوي لتركيا، اذ ترى فيه تركيا المجال الطبيعي الذي تستطيع من خلاله إعادة بعث نفوذها السابق، فيستحيل الفصل بين تركيا وحوض المتوسط وفق العقيدة الامنية التركية، وهو ما عبر عنه صراحة وزير خارجية تركيا **"جاووش اوغلو"** في فيفري 2019 عندما قال: **"لندع الذين حضروا الى المنطقة(شرق المتوسط) من بعيد وشركاتهم ،**

يرون انه لا يمكن القيام بأي شيء في المتوسط من دوننا" (حكمت، 2019)، وهي رسالة صريحة لكل منافسي تركيا في المنطقة بان تركيا لاعب أساسي في المنطقة، وأنها لن تدخر أي مجهود من اجل فرض نفوذها الاقتصادي واجندتها الامنية في شرق المتوسط.

زادت الاكتشافات الطاقوية في شرق المتوسط المقدرة بحوالي 340 مليون ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، من الطموحات التركية في هذا الفضاء (صلاح، 2018، الصفحات 1-3)، اذ ترى تركيا في تلك الاكتشافات فرصة سانحة تتحول بموجبها لفاعل طاقوي هام جدا، يمكنها من تلبية الضغط الداخلي المتنامي على الموارد الطاقوية عطفا عن دعم احتياجاتها الصناعية.

2.3 اهداف الاستراتيجية الطاقوية التركية: تهدف تركيا لتحقيق مجموعة من الأهداف اهمها:

- **تعزيز موقع تركيا كممر طاقوي اساسي نحو اوروبا:** في ظل معاناة دول الاتحاد الاوروبي من التبعية والهشاشة الطاقوية نحو روسيا، تعطي تركيا ميزة اساسية من الناحية الجغرافية بوصفها محورا وممرا رئيسيا للمبادلات الطاقوية يصعب تعويضه، يعزز دورها كفاعل اساسي بالنسبة للأمن الطاقوي الأوروبي، فتركيا تتوسط منطقة تضم اكبر منتجي العالم من المحروقات، مما يجعلها تفرض نفسها كممر اساسي للطاقة من منطقة بحر قزوين وروسيا والخليج العربي نحو اوروبا .

ان تواجد حوالي 3/1 من احتياطي المحروقات العالمية في مجال النفط والغاز في الجوار الاقليمي التركي، يمنح تركيا موقعا هاما في خريطة الطلب الأوروبية، وعليه يتيح لها فرصة التأثير في السياسات الامنية والطاقوية في حوض المتوسط ، ما من شأنه ان يعزز تبعية دول الاتحاد الأوروبي نحوها في مجال امدادات الطاقة (بوقارة، 2012، صفحة 18).

- **تقوية العلاقات مع الجوار الاقليمي:**وفق نظرية العمق الاستراتيجي لصاحبها "**داوود اوغلو**" سعت تركيا لاكتساب اكبر قدر ممكن من العلاقات الطبيعية مع جوارها الاقليمي خاصة قبل 2011، مما مكنها من بناء علاقات استراتيجية مع العديد من دول المنطقة كالعراق، ليبيا، روسيا، ايران والجزائر، حيث تعتبر هذه الدول كذلك من بين اهم الدول المنتجة للمحروقات، يضاف لها علاقة صداقة قوية مع قطر

(Turquie, 2018)، وسمح هذا لتركيا ان تصبح دولة محورية في مجال نقل الطاقة نظرا لتوسطها هذه الدول وتقاربها السياسي معها.

في السياق ذاته؛ عززت تركيا مكانتها كوسيط اقليمي بتكثيف تواجدها في منطقة شرق المتوسط، عبر سلسة من الاتفاقيات مع روسيا التي وضعت الثقة فيها في مجال نقل الغاز الطبيعي نحول اوروبا، كما ساهمت الاتفاقيات المبرمة مع حكومة الوفاق الليبية في منح تركيا مكانة اساسية في مجال نقل وإمدادات الطاقة في المنطقة، مستغلة استقرارها السياسي بالمقارنة مع الدول الاخرى المحيطة بها التي تفتقر لذات الاستقرار (جورجيا،مولدافيا) الذي يجعل منها ممرات طاقوية عالية المخاطر، فاستقرار الوضع السياسي والأمني التركي يعطي افضل الضمانات للدول المصدرة للطاقة من جهة والدول المستوردة للطاقة، لتفضيل تركيا كممر طاقوي يضمن عدم تعرض امدادات الطاقة للتذبذب. (رامي، 2020، صفحة 309).

- **عدم وجود قيود بيئية صارمة في التشريعات الاقتصادية التركية:** ان عدم وجود قوانين تركية صارمة في مجال استعمال الطاقة الملوثة للبيئة مثلما هو الحال في اوروبا، يعطي للاقتصاد التركي تنافسية افضل بالمقارنة مع اقتصاديات الدول الاوروبية، فتركيا منذ اعتلاء حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في عام 2002 سعت لتحقيق اكتفاءها الذاتي من حيث الطاقة بكل الموارد المتاحة، بهدف تعزيز التنافسية الاقتصادية التركية، من خلال تحقيق الأمن الطاقوي كأولوية قصوى. (الكيطان، 2015، صفحة 83).

حاولت تركيا في المقام الاول استغلال مواردها الطاقوية المتاحة على ندرتها، ففي هذا المجال يغطي انتاج النفط والغاز في تركيا ما قدره 14% من احتياجاتها الاستهلاكية فقط (الكيطان، 2015، صفحة 84) ، فيما تبلغ حاجياتها حوالي 28 مليون طن سنويا، وتسجل تركيا عجز بقدر بحوالي 26 مليون طن سنويا يضطرها لتغطيتة عبر الاستيراد من الخارج ، لذا تعتبر الاستكشافات الطاقوية في شرق المتوسط فرصة مواتية لتركيا لتغطية هذا العجز دون الحاجة للأسواق الخارجية في ظل تنامي حاجيات اقتصادها الصاعد،فيما يمثل انتاج الفحم الحجري ما يقرب 10% من حاجياتها، حيث تضطر لاستراد نحو 23 مليون و600 ألف طنّ من الخارج (سلمى، 2016، صفحة 4)، ولا تضع تركيا قيودا بيئية على

استغلال واستعمال هذا المورد، وهذا يمثل احد اهم نقاط الخلاف مع دول الاتحاد الاوروبي التي تعاني من عدم تنافسية سلعها مع السلع التركية.

وفي اطار تعزيز القدرات التحويلية في مجال الطاقة ومشتقاتها لجأت تركيا للصناعات التكريرية، حيث يعتبر مصنع "**ستار رافينري**" من أضخم المصانع التحويلية في اوروبا بطاقة انتاجية تقدر بحوالي 10 مليون طن من النفط سنويا، يؤمّن لها حوالي 25% من حاجياتها من البنزين، ويسمح بدخول حوالي 1.5 مليار دولار للخزينة العمومية التركية سنويا (Raffenerie)، كما تسعى تركيا لتعزيز طاقاتها الاستيعابية في مجال تخزين الغاز الطبيعي المقدر بحوالي 25% من الاستهلاك الكلي للطاقة في تركيا (النعيمي، 2015، الصفحات 9-28)، بما يؤمن لها فترة محترمة من الاحتياجات.

يمكن للاكتشافات الطاقوية في شرق المتوسط في المناطق البحرية المتنازع عليها مع قبرص واليونان، قبالة الشواطئ القبرصية الشمالية، ان تجعل من تركيا دولة منتجة للغاز الطبيعي، وهذا رغم اعتراض كل من اليونان و مصر واسرائيل وقبرص ودول الاتحاد الأوروبي، وبدأت تركيا فعليا في عمليات التنقيب الأوليّة عن حقول الغاز (Blayo, 2019, p. 1)، مستغلة وضعها القانوني بوصفها ليست عضوة في الاتفاقيات الدولية لقانون البحار، وبالاستناد على الاتفاقية الممضاة مع حكومة الوفاق الليبية وحق القبارصة الاتراك في الحصول على جزء من الموارد في المنطقة من جهة اخرى.

وكشفت بعض الدراسات ان احتياطي الغاز الطبيعي في المنطقة المحاذية للمياه الاقليمية لقبرص الشمالية تقدر بنحو 6400 مليار متر مكعب (Blayo, 2019, p. 2)، و يمنح هذا لتركيا ميزة اساسية في تعزيز نفوذها الاستراتيجي في المنطقة بالمقارنة مع منافسيها الاقليميون، ويجعلها فاعلا اساسيا في منطقة شرق المتوسط. فتحولها لدولة منتجة ومصدرة للطاقة يعطيها مكانة تفاوضية هامة فيما يخص الازمات في المنطقة و يجنبها الضغوطات الاوروبية والغربية، كما يمنحها استقلالية ومكانة كوسيط طاقوي مسيطر في المنطقة (chuvin, 2008, pp. 359-370).

- **تحول تركيا لمركز عالمي في مجال نقل وانتاج الطاقة:** يؤهلهاّ لان تكون فاعلا إقليميا مهمّا جدا، باستعمال مكانتها لتقوية نفوذها في المنطقة من جهة، وتحسين وضعيتها التفاوضية في مسألة

الانضمام للاتحاد الأوروبي، كما يمكن ان تستفيد تركيا من مكانتها كمنطقة عبور اساسية للطاقة نحو أوروبا لتقوية بنيتها الاقتصادية، ويقوي تنافسيتها بالمقارنة مع الاقتصاديات الاوربية والعربية الاخرى (النعيمي، 2015، الصفحات 9-28).

3.3. اهم خطوط نقل الطاقة التركية: اعتمدت تركيا على دعم مجموعة من المشاريع في البنى التحتية، التي تتيح لها الفرصة للتحول في مجال نقل الطاقة ويمكن ذكر اهم هذه المشاريع فيما يلي:

– **خط أنابيب نابوكو:** تم التوقيع عليه عام 2003 بين كل ايطاليا من جهة واليونان وتركيا من جهة اخرى (النعيمي، 2015، الصفحات 9-28)، وبلغت طاقته الاستيعابية عام 2013 حوالي مليار متر مكعب و يمكن اعتباره من اهم خطوط نقل الطاقة الروسية نحو اوروبا عبر تركيا.

– **خط نقل الغاز تاناب:** وقّع على مشروع الخط عام 2011 بين تركيا وأذربيجان ويبلغ طوله حوالي 1850 كلم، تصل طاقته الاستيعابية الى حوالي 31 مليار متر مكعّب (سلمى، 2016، صفحة 11)، وتستهدف تركيا من خلاله السيطرة على كل امدادات الطاقة الاتية من بحر قزوين نحو اوروبا.

– **خط نقل النفط جيهان_ كركوك:** ينقل النفط العراقي عبر تركيا باتجاه أوروبا الوسطى وتقدر طاقته الاستيعابية بنحو 1.6 مليون برميل يوميا (الكاكائي، 2017، صفحة 118).

– **خط غاز ترك ستريم او بلو ستريم:** وتقدر سعته الاستيعابية بنحو 16 مليار، وينقل الغاز الروسي إلى أوروبا الغربية عبر المياه الاقليمية التركية (الك17صفحة 119).

الخريطة رقم(02): خطوط انابيب الطاقة المارة عبر تركيا

Source : (https://www.gazprom.com/projects/turk-stream/)

4. انعكاسات التوسع التركي على وضعها الجيوسياسي في منطقة شرق المتوسط

تدرك تركيا جيدا ألأهمية التي تضطلع بها في مجال تحقيق الأمن الإقليمي في المتوسط، لهذا تحاول استغلال التهديدات والتحديّات الأمنية التي تطرحها مسألة التجاور مع أوروبا وتوظيفها لصالحها.

1.4. التوجس الاقليمي من الصعود التركي: تبعث تركيا باستمرار رسائل إلى بروكسل مفادها أنّ الأمن الأوروبي لا يمكنه أن يتحقق دون أن يكون لتركيا دور فعّال ومحوري في ذلك، خاصة وأنّ تركيا أهم دولة حدودية مع الاتحاد الأوروبي فضلا عن تمتع تركيا بعلاقات قوية مع دول مناوئة للاتحاد الأوروبي مثل ايران وروسيا، كما تمتلك تركيا كذلك القدرة على تهديد الأمن الأوروبي من خلال المسألة القبرصية، أين تحتلّ الجزء الشمالي من الجزيرة منذ عام 1975 (François, 1981, pp. 861-889).

من جهة اخرى؛ تحاول تركيا ان تستثمر بطريقة ذكية في المواقف الاوربية المتناقضة، مما اكسبها هامشا للمناورة سمح لها بتوسيع نفوذها في المنطقة عبر تكثيف تواجدها العسكري قبالة السواحل القبرصية والليبية، وهو ما جعل المخاوف الاوروبية والمصرية والإسرائيلية تتصاعد توجسا من اعادة بعث الماضي التوسعي العثماني الذي شكلت القضية القبرصية اهم محطاته (Ünsaldi, 2008, p. 261.279).

تتعامل كل من مصر وإسرائيل ودول الاتحاد الاوروبي (خاصة فرنسا واليونان وقبرص) بصفة سلبية مع التواجد التركي في المتوسط، حيث ينظر للصعود التركي في المنطقة كشكل من اشكال التهديد والاختراق الامني يجب، وترتب عن التواجد التركي في شرق المتوسط جملة من التغيرات الاستراتيجية اهمها:

- **تعزيز مكانة تركيا كقوة إقليمية فاعلة في المتوسط**: تستغل تركيا نفوذها لتعطيل أي مشروع اقتصادي في المنطقة لا يراعي المصلحة التركية(Fischer, 2014, pp. 2-6) ،وأعطت الاكتشافات الطاقوية الاخيرة تركيا المبرر لنشر قواتها البحرية بذريعة حماية سفن التنقيب، وهذا ما وقع فعلا عندما حدثت مناوشات بين البحرية التركية والبحرية اليونانية في أكتوبر 2018 ، بسبب اعتراض القوات اليونانية للسفينة التركية "بارباروس" التي كانت تقوم بأعمال التنقيب في المياه الاقتصادية لشمال قبرص (Bartan)، وتحاجج تركيا بحق القبارصة الاتراك في الحصول على جزء من الموارد الموجودة في المنطقة.
- **تحول تركيا لقطب اقتصادي تنافسي**: إن تحول تركيا لدولة منتجة ودولة ممر للطاقة يمنحها مجوعة من الامتيازات الاقتصادية التي يمكن اضافتها لاقتصادها الناشئ، بالمقارنة مع الاقطاب الاقتصادية

الاخرى وعلى رأسها الدول الاوروبية التي تعرف اسعار الطاقة فيها ارتفاعا كبيرا، مما سيضعف قدرتها التنافسية امام السوق التركية التي ستستفيد من اسعار الطاقة بأقل تكلفة.

تراهن تركيا على موقعها المستقبلي كمنتج وناقل للطاقة كورقة ضغط مهمة في علاقتها مع اوروبا ومصر واسرائيل، وفي هذا الصدد وجهت الحكومة التركية تحذيرات لأهم الشركات النفطية العالمية العاملة في المنطقة "اكسون موبيل" و"توتال" الفرنسية و"ايني" الإيطالية، من خطورة القيام بعمليات التنقيب قبالة السواحل القبرصية، فيما قد يعتبر انتهاكا للمياه الاقتصادية الخالصة لقبرص الشمالية، حيث ستدافع تركيا عن شرعية حقوق جمهورية قبرص التركية في الثروات الطبيعية المكتشفة (فهيم، 2019).

- **تعزيز المكانة الدولية لتركيا في مجال التفاوض:** تحسن تركيا بامتياز استعمال اوراقها الدبلوماسية للحصول على تنازلات من طرف خصومها الإقليمين، ففي هذا الصدد صرح الرئيس التركي "اردوغان" في 20 جانفي عام 2009، ان تركيا قد تعيد حساباتها فيما يخص دعم خط الطاقة "نابوكو" في حال جمّد الاتحاد الأوروبي مفاوضاته مع تركيا (النعيمي، 2015، الصفحات 9-15)، وهي ورقة ضغط تستعملها تركيا في مفاوضتها مع دول الاتحاد الأوروبي كلما اقتضت الضرورة .

دعما لنفس الاستراتيجية؛ توظف تركيا تواجدها العسكري في كل من ليبيا وسوريا لتعزيز مركزها الإستراتيجي في منطقة شرق المتوسط، الامر الذي يؤمن لها القدرة على حماية مشاريعها، وتعتبر كل من مصر واسرائيل واليونان وفرنسا ذلك بمثابة تهديد لأمن واستقرار المنطقة.

- **امكانية تعطيل مشاريع نقل غاز شرق المتوسط نحو اوروبا:** سيطرة تركيا على عمليات التنقيب قبالة السواحل التركية يمنحها القدرة على منع مرور انابيب الطاقة نحو اوربا او تعطيلها مرحليا، فتركيا تعطل لحد الان أي مشروع لنقل الطاقة يمر عبر الاراضي السورية، وعلى ذات المنوال تسعى للقيام بذلك في ليبيا بعد اقصائها من منتدى غاز المتوسط (النعيمي، 2015، الصفحات 9-15).

وترى تركيا ان "منتدى غاز المتوسط" هو محاولة لعزلها وتطويقها إقليميا، وكردة فعل على ذلك رسمت الحكومة التركية حدودها البحرية مع ليبيا بشكل أحادي، كما لوحت باستعمال القوة لمواجهة أي عملية تنقيب احادية الجانب تقوم بها قبرص وحلفائها في مناطقها الاقتصادية الخالصة، وتزامنا مع ذلك اعلنت

عن استمرار عمليات التنقيب قبالة السواحل الشمالية لقبرص عن طريق شركة "توركيش بيتروليوم"، رغم التحذيرات التي تلقتها من طرف الاتحاد الاوروبي (الجديد، 2019)، فالتواجد التركي في شرق المتوسط يمنح لها القدرة على تعطيل انابيب الطاقة التي يعتزم هذا المنتدى انشاءها لتصدير الغاز نحو اوروبا.

- **تعزيز الأمن الطاقوي التركي**: الذي من شانه ان يجعل تركيا في منأى عن الضغوطات الغربية، خاصة ماتعلق بالأزمة الليبية والسورية والأرمينية والقبرصية (سلمى، 2016، صفحة 16)، وهذا ما تبين من خلال قدرة تركيا على الصمود امام مواجهة الضغوطات الدولية والإقليمية بعد تدخلها في ليبيا.

إنّ مخاوف الاطراف الاقليمية في حوض المتوسط تجاه تركيا نابع من امكانية تحول تركيا لفاعل طاقوي مهم، ما يؤهلها للتحكم في طرق إمدادات الطاقة نحو أوروبا، ففي ظلّ توتّر العلاقات الاوروبية الروسية وعدم ثباتها فإنّ تركيا تعزز مكانتها في المنطقة بحكم الواقع، وهذا ما يضطر بالقوى الاقليمية الاخرى للتفاوض مع تركيا بوصفها فاعلا استراتيجيا بالغ الاهمية، فكل من الولايات المتحدة وايطاليا والمانيا خففت الضغوط على تركيا كخطوة لمواجهة التواجد الروسي وقطع حبل العلاقة بين تركيا وروسيا.

2.4. التدخل التركي في ليبيا وانعكاساته على التحالفات الاقليمية: ترتب عن تدخل تركيا في الازمة الليبية جملة من التداعيات ذات الابعاد السياسية والأمنية والاقتصادية، التي غيرت الكثير من التوازنات الاقليمية، واعادت بناء التحالفات بالنظر للقوة والإمكانيات العسكرية واللوجيستيكية التي سخرتها تركيا في وقت وجيز جدا، بالمقارنة مع الاطراف الاخرى المنخرطة في الازمة.

- **أبعاد التدخل التركي في ليبيا**: يمكن اجمال مجموعة من الابعاد المتحكمة في التدخل التركي في الازمة الليبية، وهي كالاتي:

  - **على المستوى الداخلي**: وجود تصدع في معسكر حزب العدالة والتنمية التركي منذ اعتماد التعديلات الدستورية الاخيرة في 2017، والتي منحت "اردوغان" صلاحيات كبرى بعد انتخابه رئيسا لتركيا، مما دفع بالعديد من قيادات الحزب المؤثرة مثل "داوود اوغلو" و"عبد الله غول" للاستقالة من الحزب، وهذا ما كلف الحزب خسارة العديد من المدن الكبرى في الانتخابات التشريعية بما فيها اسطنبول المعقل التاريخي للحزب (الاستفتاء التركي: ما بعد جمهورية أتاتورك، 2017).

يضاف لها تراجع المؤشرات الاقتصادية في تركيا بفعل الازمة الاقتصادية والمالية، مما يتطلب ايجاد بدائل سريعة قبل انهيار الاقتصاد التركي في ظل توسع دائرة معارضي اردوغان، اذ يمنح التدخل في ليبيا الحكومة التركية فرصة لتوحيد الجبهة الداخلية والحصول على موارد اقتصادية اضافية ستساهم في انعاش الاقتصاد.

○ **على المستوى الخارجي**: اعطت الاوضاع الامنية المتأزمة في منطقة المتوسط جراء تدويل الازمة الليبية الفرصة لتركيا لتحقيق جملة من الاهداف الإستراتيجية، اهمها تعزيز تواجدها العسكري بالمنطقة عبر اقامة اتفاقيات امنية مع حكومة السراج المعترف بها دوليا (كاشان، 2020، صفحة 21)، ومنه يمكنها حماية عمليات التنقيب التي تقوم بها شركاتها في شرق المتوسط من جهة، وعرقلة أي جهود لإقامة ممرات طاقوية دون مشاركتها، خاصة منتدى المتوسط الذي يستهدف مصالحها المشروعة .

➢ **طبيعة العلاقات التركية مع الاطراف الاقليمية الفاعلة في المتوسط**: تتأرجح العلاقات التركية مع الاطراف الاقليمية في منطقة المتوسط بين الصراع والتوافق حسب الظرفية والمصلحة، اذ تجمع تركيا علاقات معقدة مع الاطراف الاقليمية الفاعلة في الملف الليبي، وملف عملية التنقيب في المتوسط، و يمكن رصد اهم العلاقات مع اهم الاطراف الاقليمية المؤثرة ميدانيا في منطقة المتوسط:

○ **العلاقة مع روسيا**:تحكم العلاقة بين تركيا وروسيا علاقة مد وجزر، تتراوح بين التعاون التكتيكي و التنافس الإقليمي، خاصة بعد عودة الدفء للعلاقات التركية الروسية بتشجيع من "داود أوغلو" وزير خارجية تركيا السابق، وترتّب عنه زيادة حجم الزيارات والتبادلات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، حتى أضحت تركيا من أكبر مستوردي النفط والغاز الروسي بنسبة وصلت الى 23% من حاجاتها من الغاز الطبيعي، و69% من حاجياتها من النفط (ساتيك، 2015، الصفحات 147-150).

وتحولت تركيا كوجهة مفضلة لروسيا في مجال نقل الغاز الروسي نحو اوروبا عبر خط "بلوستريم" الذي ينقل الغاز الطبيعي الروسي عبر المياه الإقليمية التركية نحو اووربا (سلمى، 2016، صفحة 16)، وبحكم الحدود الطويلة التي جمعت بين تركيا والاتحاد السوفيتي سابقا، اكتسبت تركيا عمق استراتيجي مع الجمهوريات السابقة المنضوية تحت الاتحاد السوفيتي، مما اهلها لإقامة علاقات جوار قوية مع هذه الدول استنادا للتاريخ والجغرافيا المشتركة (نوبار و آخرون، 1985، صفحة 285).

تجمع تركيا بروسيا علاقات اقتصادية متينة حيث تعتبر روسيا اكبر مستورد للمنتجات الفلاحية التركية، ساهمت في تعزيز نقاط التعاون والتفاهم بين الطرفين (مصطفى موسى، 2017، الصفحات 425-427)،كما يبدو انه هناك اتفاق ضمني بين تركيا ورسيا لتقويض أي دور اوروبي في سوريا او في شرق المتوسط، اذ يشكل التقارب الروسي التركي هاجسا بالنسبة للأوروبيين والغرب عامة.

ان التدخل التركي المباشر في ليبيا قلب موازين القوي في الميدان ، حيث ساهم تدخلها في افشال عملية الكرامة التي قادها "حفتر" في افريل 2019 بفرض الاستحواذ على العاصمة طرابلس، وابانت تركيا عن قدرات حربية عالية المستوى قلبت الاوضاع الاستراتيجية في الميدان لصالح حكومة السراج، هذا الوضع اعازه الكثير لانسحاب قوات "فاقنر" الروسية من "قاعدة الوطية" بتوجيه من روسيا فيما يعتبره المتابعون للشأن الليبي انه كان بتنسيق مع تركيا.

عرفت العلاقات التركية الروسية مؤخرا انتعاشا ملحوظا بسبب صفقة الاسلحة التي عقدها الطرفين، خاصة بعد اقتناء تركيا لمنظومة الصواريخ S-400 الروسية الصنع رغم التحذيرات الامريكية والأوروبية، حيث اعتبرت ذلك تهديدا لها واخترقا للمنظومة الاطلسية (Valle).

عزز الحضور العسكري التركي المكثف في ليبيا من وضعها الجيوساسي في منطقة شرق المتوسط، ما جعل روسيا تفضل التحالف مع تركيا لتقويض النفوذ الامريكي والأوروبي في المنطقة-فكل خطوة تخطوها تركيا بعيدا عن أوروبا هي خطوة تقرّبها من روسيا- وهذا ما يفسّر تقديم روسيا مجموعة من الامتيازات لتركيا في مجال نقل الغاز الطبيعي نحو أوروبا، (إمدادات الغاز، بناء محطات الطاقة النووية الروسية، ممرات أنابيب الغاز عبر المياه الإقليمية التركية) (ودكا و كوسميس، 2014، الصفحات 131-135).

○ **تأزم العلاقة مع فرنسا واليونان:** تنظر كل من فرنسا واليونان للتواجد العسكري التركي في المتوسط عامة وفي ليبيا تحديدا كمصدر تهديد للأمن والاستقرار في المنطقة، فالصراع التاريخي الذي كان قائما بين الامبراطورية العثمانية وفرنسا الاستعمارية لازال قائما الى اليوم في اطاره المتجدد(العثمانية الجديدة والنيوكولونيالية الفرنسية).

تصدم المصالح التركية مع المصالح الفرنسية واليونانية في شرق المتوسط لعدة اسباب منها ما يرتبط بالتاريخ ومنها ما يرتبط بالمصالح الآنية، فتاريخيا وقفت فرنسا واليونان عقبة امام انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، اذ لازال الرأي العام الفرنسي الى يومنا هذا يرفض انضمام تركيا للصرح الأوروبي، فاستطلاعات الرأي التي قامت بها المفوضية الاوروبية لعام 2018، بينت ان حوالي 8% فقط ممن تم استجوابهم في فرنسا يفضلون انضمام تركيا للاتحاد (Valle)، حيث ينظر لتركيا عدوا محتملا ومصدر تهديد مستمر للأمن الاوروبي، بسبب القيم والمبادئ المختلفة عن القيم الاوروبية.

تشير العديد من المصادر ان فرنسا دعمت قوات المشير حفتر لوجستيا في عملية الكرامة التي استهدفت السيطرة على طرابلس،حيث بدى موقفها متماهيا مع الموقف المصري والاماراتي والسعودي المساند للثورات المضادة في المنطقة العربية، كما حاولت فرنسا الضغط على الرئيس الامريكي الاسبق "دونالد ترامب" من اجل اتخاذ اجراءات صارمة ضد تركيا، بسبب انتهاكها لعملية حضر توريد الاسلحة نحو ليبيا، وقد وصف الرئيس الفرنسي "ماكرون" انذاك الحلف الاطلسي "بالميت اكلينيكيا" بعدما فشل حسبه بالحد من التواجد العسكري التركي في ليبيا وشرق المتوسط، الذي أدي لعسكرة المنطقة وما ترتب عنه من تهديد الامن والاستقرار في المنطقة. (Delmas, 2019).

تضمّ تركيا أهمّ القواعد الجوية للحلف الاطلسي في اوروبا ممثلة في **"قاعدة أنجرليك"** (ودكا و كوسميس، 2014، الصفحات 134-140)، كما انها لا تعير أي اهتمام للمواقف الفرنسية المناوئة امام السكوت الدبلوماسي الذي طبقته الولايات المتحد ة ابان مرحلة ادارة "ترامب"، التي راجعت دعمها للمحور المصري الاماراتي السعودي خاصة بعد تزايد النفوذ الاستراتيجي الروسي في ليبيا والمتوسط، الذي من شأنه ان يهدد القوات الامريكية الاطلسية في المتوسط.

ان الوضع التركي جد مريح ميدانيا في منطقة شرق المتوسط بالمقارنة مع خصومها الإقليميون، كما ان الفرصة كانت مناسبة لتركيا لحماية عمليات التنقيب في شرق المتوسط، ووضع موطئ قدم لها في المغرب العربي لتواصل تطويق المنطقة بعد ان ضمنت وجودها في اثيوبيا والصومال، اذ ترى فرنسا ذلك تهديدا مباشرا لمصالحها الحيوية في المنطقة.

○ **توتر العلاقات مع المحور المصري–الاماراتي–السعودي:** تختلف الاجندة التركية مع نضيرتها المصرية وحلفائها من الخليج الامارات والسعودية ، فالمحور المصري قدم دعما لا مشروط لحفتر في الحرب الاهلية التي تشهدها ليبيا لعدة اسباب اهمها:

– حماية الامن القومي المصري من الارهاب والميلشيات في طرابلس(حسب الرواية المصرية)،من خلال تامين الحدود الشرقية لليبيا.

– الحيلولة دون قيام حكومة يسيطر عليها التيار الاخواني(الذي يعاديه النظام المصري) ممثلا في حكومة السراج.

– دعم الثورات المضادة في تكرار للمشهد السوري واليمني وغيرها من الدول التي عرفت حراكا.

– منع تغلغل القوى المنافسة الى ليبيا وعلى رأسها تركيا وقطر، الذين يعتبران عرابي الحراك العربي حسب المحور المصري.

ينظر المحور المصري الخليجي لتطور القدرات العسكرية التركية (في المنطقة خاصة و ان انفاقها العسكري حسب معهد ستوكهولم للأمن والسلام بلغ 2,4٪ من ناتجها المحلي في عام 2017، وارتفعت ميزانية الدفاع التركية بحوالي 65 % عام 2018 (rojinfo, 2019)، بعين الريبة والحذر اذ يعتبرون ان جزء من تلك القدرات موجه لضرب مصالحهم في المنطقة، خاصة مصر في ازمتها مع اثيوبيا في مسالة بناء سد النهضة.

تجدر الاشارة انه في الاونة الاخيرة حدث تقارب تركي– مصري فيما يعتبر انه انفراج لجزء من الازمة بين البلدين، خاصة وان وزير خارجية تركيا الحالي "جاووش اوغلو" اشاد في اكثر من منبر اعلامي بأهمية العلاقات التركية– المصرية ومحوريتها في منطقة شرق المتوسط، فيما يعتبر انه تغير دراماتيكي للتحالفات في هذه المنطقة، في ضوء توجه الاطراف الليبية المتنازعة لحلحلة الازمة الداخلية.

الخاتمة:

خضع التواجد التركي في منطقة شرق المتوسط منذ البداية "**لمنطق الأمننة**" سواءً من طرف دول الاتحاد الاوروبي او من طرف دول شرق المتوسط وعلى راسها مصر واسرائيل، فهناك جزء من النخب الأوروبية لاسيما المحسوبة على اليمين المتطرف تعتقد أن تركيا لا تشكل تهديدا مصلحيا على المنطقة فحسب بل قد بالقيم المجتمعية الاوربية كذلك.

ان المحاولات الرامية لتحييد وتحجيم الدور التركي في منطقة شرق اوروبا لاسيما من طرف دول الاتحاد الاوروبي، وإقصاءها من الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية في منطقة المتوسط، رغم مكانتها كقوة اقليمية صاعدة وتمسكها بالشراكة الامنية مع دول الاتحاد الاوروبي والفواعل الاخرى في المنطقة، ادى الى نتائج عكسية حيث اضحت تركيا الان مصدر قلق مستمر للأطراف الاقليمية النافذة في منطقة المتوسط، لما تمتلكه من اوراق ضغط هامة في المعادلة الاقتصادية والأمنية في المنطقة.

تبقى احتمالية التصعيد في منطقة المتوسط واردة جدا، خاصة مع تنامي الطموحات التركية بعد الاكتشافات الطاقوية الجديدة، مما يرجح امكانية اعادة بناء التحالفات من جهة وتغير نمط الصراعات في المنطقة وفق الاوضاع الجيوسياسية من جهة اخرى.

5. قائمة المراجع:

1. Bayat, J. F. (1981). la politique extérieure de la Turquie ; les espérances déçues. *Revue francaise de sciences politique* , pp. 861-889.
2. Blayo, M. (2019, 06 21). Regain de tension entre la Turquie et chypre. *la croix, l'hebdo* .
3. Bozdemir, M. (2005). *La Marche Turque vers l'Europe.* Paris: édition Karthala.

4. chuvin, P. (2008). La Turquie : futur Hub énergétique de l'europe ? *Revue Tiers Monde* , 359-370.
5. Delmas, B. (2019, 04 19). *Libye la France pointée du doigt.* Consulté le 4 19, 2019, sur Le point: https://www.lepoint.fr/afrique/libye-la-france-pointee-du-doigt-19-04-2019-2308555_3826.php
6. Emre Iseri and Ahmet Cagri Bartan .(بلا تاريخ) . *https://www.academia.edu/38941212/TURKEYS_GEOSTRATEGIC_VISION_AND_ENERGY_CONCERNS_IN_TH* . تم الاسترداد منhttps://www.academia.edu_
7. Fischer, C. (2014). Relations Énergétiques UE-Turquie : La Turquie, une Puissance Régionale Incontournable Pour La Russie et L'Europe. *Mendenergie* (45).
8. François, B. J. (1981). la politique extérieure de la Turquie ; les espérances déçues. *Revue Française de Sciences Politique*
9. Le Qatar va investir 15 Milliards de Doll Turquie. *https://www.lefigaro.fr/flash-eco/2018/08/15-* .(2018 ,08 15) تاريخ الاسترداد *.le-qatar-va-investir-15-milliards-en-turquie.php* https://www.lefigaro.fr من،2019 ,01 19
10. Raffenerie, S. d. (s.d.). *https://cutt.ly/Hv31bHP.* Consulté le 11 3, 2018, sur https://cutt.ly/Hv31bHP: https://cutt.ly/Hv31bHP
11. rojinfo. (2019, 2 3). *Les dépenses militaires turques ont augmenté de 24% en 2018.* Récupéré sur https://rojinfo.com: https://rojinfo.com/les-depenses-militaires- turques-ont-augmente-de-24-en-2018
12. Schmid, D. (2008). La Turquie et L'union Pour la Méditerranée : Un partenariat Calcule. *politique etranger* (1), pp. 65-76.

13. Ünsaldi, L. (2008). Du Rôle politiques de l'Armée en Turquie. *Revue tiers monde* , pp. 261-279.

14. Valle, A. d. (s.d.). *https://www.valeursactuelles.com/monde/peut-expulser-la-turquie-de-lotan-enjeux-et-consequences-de-l.* Récupéré sur https://www.valeursactuelles.com/monde

15. أحمد يوسف الكيطان. (2015). *تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية: تحولات الداخل ورهانات الخارج*. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.

16. *الاستفتاء التركي: ما بعد جمهورية أتاتورك*. (2017). تاريخ الاسترداد 10 03, 2021، من صفحات سورية: https://syria.alsafahat.net/%EF%BB%BF%

17. العلاقات الاقتصادية السعودية التركية ماذا بعد موت خاجقجي. (9 10, 2018). *https://www.aljazeera.net/news/ebusiness*. تاريخ الاسترداد 10 08, 2019، من :https://www.aljazeera.net/news/ebusiness

18. بيسان مصطفى موسى. (2017). العلاقات التركية الروسية بين جدلية التقارب والتنافر. الصفحات 423-442.

19. جاكوب ودكا، و كوسميس سارة. (2014). الاتحاد الأوروبي وتركيا في عصر ما بعد الربيع العربي، رسم خريطة المصالح الاستراتيجية في الجوار المضطرب. *رؤية تركية* (9)، الصفحات 131-152.

20. جريدة العربي الجديد. (25 جوان, 2019). *https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/7/24/%D8%B4%D8%B*. تاريخ الاسترداد 25 06, 2019، من https://www.alaraby.co.uk/politi

21. جلال سلمى. (2016). *تركيا: خطوط نقل الطاقة الحدود والآفاق*. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات.

22. جورج فهيم. (8 10 , 2019). *https://www.alroeya.com*. تم الاسترداد من https://www.alroeya.com/

23. حسين بوقارة. (2012). *السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل* . الجزائر : دار هومة.

24. حميد رامي. (2020). *الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل التهديدات الأمنيّة الجديدة: فترة ما بعد الحرب الباردة(اطروحة دكتوراه)*.الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر3.

25. خليل مخيف. (2015). الملف السياسي. *مجلة مدارك* ، 22-35.

26. رضا كاشان. (12, 2020). التدخل الاجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الامن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا. (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المحرر) *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* ، *7* (2)، الصفحات 6-31.

27. عماد يوسف قدورة. (2015). *"روسيا وتركيا علاقات متطورة وطموحات تنافسه في المنطقة العربي*. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

28. لقمان عمر محمود النعيمي. (2015). دور تركيا في أمن الطاقة. *دراسات اقليمية* (12)، الصفحات 9-28.

29. مصطفى صلاح. (2018). *غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي* . اليمن: مركز الحوكمة وبناء السلام.

30. نيروز ساتيك. (2015). عرض كتاب: العلاقات التركية الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل. *سياسات عربية* (13)، الصفحات 147-150.

31. هونسبيان نوبار، و آخرون. (1985). *تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري*. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

32. وحيد إنعام الكاكائي. (2017). *الموقع الجيوإستراتيجي لتركيا وأهميته للاتحاد الأوروبي*. الأردن: دار أمجد للنشر.

33. يحيى نديم حكمت. (3 9, 2019). *تركيا في شرق المتوسط: قصة لكل فصول السياسة*. تاريخ الاسترداد 2 03, 2021، من المراسل: https://cutt.ly/xv3Bb2j

السياسات الدفاعية الروسية : الحرب الهجينة نموذجاً

Russian defense policies under the hybrid war

لخضر نويوة

جامعة محمد لمين دباغين سطيف02(الجزائر) lakhdarnouioua@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/09 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

أدت الأزمة الأوكرانية سنة 2014 إلى إعادة التفكير في مفهوم الحرب في بعدها العام وفي مفهوم الحرب الهجينة في بعدها الخاص، إذ أن طبيعة العمليات المختلطة بين ما هو سياسي وأمني وبين ما هو عسكري ومدني، قد ألغى الحدود بين الوسائل العسكرية التقليدية و غير التقليدية، ودفع بعمق نحو اكتشاف الدلالات المفاهيمية والنظرية للحرب الهجينة.

من أجل ذلك تسعى الدراسة إلى إلقاء الضوء على مضامين الحرب الهجينة عامة و الروسية خاصة، من حيث رؤية السياسات الدفاعية الروسية لها نظرياً وتطبيقاً، لتصل الدراسة في الأخير إلى توضيح خصائص و أساليب الحرب الهجينة الخاصة بروسيا الراهنة وانعكاساتها على الأمن الوطني الروسي.

الكلمات المفتاحية:

الأزمة الأوكرانية ، الحرب الهجينة، السياسية الدفاعية، الأمن ، الحرب الهجينة الروسية.

Abstract:

The Ukrainian crisis in 2014 led to a rethinking of the concept of war in its general dimension and in the concept of hybrid warfare in its own dimension, as the nature of the mixed operations between what is political and security and what is military and civil, has removed the boundaries between traditional and unconventional military means, and paid Deeply towards discovering the conceptual and theoretical implications of hybrid warfare.

For this purpose, the study seeks to shed light on the contents of hybrid warfare in general and Russian in particular, in terms of seeing Russian defense policies in theory and practice, so that the study finally explains the characteristics and methods of hybrid warfare of current Russia and its implications for Russian national security.

Keyw ords: Ukrainian crisis, hybrid war, defensive political, Security, Russian hybrid war.

.

المؤلف المرسل: لخضر نويوة

1. مقدمة:

تُعد ظاهرة الحرب من الظواهر المركزية في تاريخ العلاقات الدولية عامة وفي تاريخ العلاقات الأوربية خاصة، ذلك أنها مرّت بأبرز تطوراتها الهائلة من حيث الاستراتيجيات ومن حيث الوسائل على مدى الحروب الجيوسياسية الأوربية لتصل في عصرنا الحالي إلى حدود جديدة من منهجيات الاختراق والتدمير من داخل الدول، فيما يعرف بالحرب الهجينة، وتُشكّل الحرب الروسية على أوكرانيا سنة 2014، وضمها لشبه جزيرة القرم أبرز تجلياتها، مما أستدعى طرح تساؤل حولها .

المشكلة البحثية:

ما طبيعة العلاقة بين ظاهرتي الحرب الهجينة وبين السياسيات الأمنية والدفاعية الروسية خلال الفترة الممتدة بين سنوات 2014 وسنة 2016 ؟

الفرضيات:

- ترتبط ظاهرة الحرب الهجينة بعوامل تاريخية سياسية وأمنية روسية
- تتأثر مضامين السياسات الأمنية والدفاعية الروسية، بتكرار تجارب الحروب الروسية محلياً وبجوارها الإقليمي.

أهداف البحث :

- فحص تاريخ ظهور مفهوم الحرب الهجينة وضبط مضامينه.

- توضيح تطور مفهوم الحرب الهجينة ضمن تاريخ السياسي الروسي.
- توضيح مظاهر الخبرة التاريخية الروسية في مجال الحرب الهجينة.
- ابراز مضامين السياسات الأمنية والعسكرية الروسية في مجال حرب الهجينة وعقبات فعّاليتها المحتملة.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي، لتتبع تطور مصطلح الحرب الهجينة ضمن الأطر الأكاديمية والممارسات العملية لدولة روسيا وتأثيراتها على تطور أساليب الحرب الهجينة ، كما تم الاعتماد على المقاربة التاريخية لاستكشاف العمق التاريخي لظاهرة الحرب الهجينة في الممارسة الروسية وذلك عبر ثلاث مباحث أساسية ومطالب فرعية ثنائية للتعمق في مضامين البحث.

2. المبحث الأول : الحرب الهجينة والسياسات الدفاعية ضبط مفاهيمي:

تعتبر مفاهيم "الحرب الهجينة hybrid warfare" و "التهديدات الهجينة hybrid threats " أشياء مختلفة وواحدة من العقبات الرئيسية أمام التفكير بوضوح حول " المصطلحات ومنها مصطلحات "الهجينة" التهديدات "،" الحرب "،" النشاط "،" العمليات "،" التكتيكات "وغيرها فغالبا ما تستخدم بالتبادل دون تعريف على نطاق أوسع، وكذلك مصطلحات "حرب المنطقة الرمادية"، "منافسة أقل من الحرب"، غالباً ما يتم خلط الحرب السياسية مع غيرها من منشورات السياسة ووسائل الإعلام .

فهذا المبحث يعالج مشكلة اللغة البحثية السائدة عن طريق التوضيح والتمييز بين مصطلحين رئيسيين: "الحرب الهجينة" و "التهديدات الهجينة"، فما هي الحرب الهجينة؟

ناقش جيمس ماتيس وفرانك هوفمان سنة 2005، هذا النمط من حروب المستقبل فحسبهم من المحتمل أن يقوم الخصوم بـ: "خلط وتطابق" بين أشكال وأساليب الحرب لتعويض القوة العسكرية التقليدية في ساحة المعركة، فعند تتبع الجذور المفاهيمية للمفهومين تبرز ما يسمى "بثورة في الشؤون العسكرية" بعد

عملية عاصفة الصحراء سنة 1991 حيث ركز المنظرين العسكريين الغربيين على فكرتين كبيرتين هددت بتقويض أمنهم :

- هيمنتهم التكنولوجية على ساحة المعركة فالتهديد، الذي يمثله خصوم المستقبل يجمع بين أنواع الحرب (بما في ذلك الأدوات غير العسكرية) للتغلب على التعقيد في مسرح العمليات الحربية .
- مشكلة الأعداء "غير الثالوثيين'non-trinitarian'" – بمعنى حروب الجيل الرابع القائمة على العلاقة بين الحكومة والناس والجيش حسب (Michael, 2006)الباحثMichael Evans في مقالته بعنوان:

" Elegant irrelevance revisited: A critique of fourth-generation warfare"

فمما يبدو لا يمكن هزيمته من خلال حملة عسكرية تقليدية بلغت ذروتها في معركة حاسمة حسب الفكر العسكري للمفكر الألماني كلاوزفيتز"Clausewitzian" .

وفي الوقت نفسه، سعى الممارسين العسكريين في مكان آخر لتجسيد مثل هذه المخاوف من خلال تصميم طرق جديدة للحرب، التي تم تسخيرها لضرب مواطن الضعف الغربية المستهدفة من طرف غير الدول من القوى الأخرى مثل تنظيم القاعدة وحزب الله حيث نفذوا حملات على أساس وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ (Monaghan, 2019, p. 04)

1.2.المطلب الأول: الحرب الهجينة ضبط للمصطلح

إنّ الحرب الهجينة هي مصطلح لوصف الحرب الحديثة في الحسابات الأكاديمية، والسياسة ، والصحفية ويصف مجموعة واسعة من تقنيات الحرب، التي لا تتوافق مع مفاهيم الحرب السابقة ومع ذلك، لا يمكن تسمية أي من هذه "جديد" بالفعل، ويمكن تتبع الفكر العسكري المرتبط بهما في وقت مبكر مثل كتاب

فن الحرب للمفكر الاستراتيجي صان تزو ، ربما كانت الصدمة من مواجهة تكتيكات غير مألوفة ، أو خرق للأخلاقيات مع تكتيكات هجينة تتجاهل القواعد الآمرة أو التفاهم المزيف بين الأبيض والأسود لتقسيم الحرب والسلام – ولكن أيا كان السبب ، فقد أدى ذلك إلى عدد كبير من المصطلحات والألقاب لوصف الظواهر المسماة الآن بالحرب الهجينة.

تشير قيادة العمليات الخاصة للولايات المتحدة (USSOCOM) على سبيل المثال ، في مناقشة مفهوم "المنطقة الرمادية"، إلى أن هذا الموضوع كان له العديد من الألقاب في الأدبيات العسكرية الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر: صراع منخفض الكثافة أو عمليات منخفضة الكثافة ، حروب صغيرة (التسمية ضمن مجلة إلكترونية ممتازة تسمى Small Wars Journal ، حرب غير نظامية ، حرب غير متماثلة ، وعمليات عسكرية أخرى غير الحرب (MOOTW)، قد تشمل الحرب الهجينة بالفعل نوعًا من العمليات المنخفضة الشدة، كل هذه تشمل عناصر من التهجين والحرب الهجينة، كما تسعى هذه المراجع لإثبات على وجه الخصوص التصور الذي مفاده؛ أن الحرب الهجينة قد شنها بشكل أساسي أعداء الغرب؛ حيث تستخدم الحكومات الغربية التكتيكات الهجينة ويأتي التهجين إلى الواجهة في عمليات مكافحة التمرد –لمزيد من المعلومات حول مكافحة التمرد ، يطرح مقال أوكسفورد التاريخ العسكري "مكافحة التمرد في العالم الحديث– بالنسبة للجهات الفاعلة غير الحكومية ، ترتبط الحرب الهجينة في الغالب بحركات التمرد ؛ حيث تستخدم حركات التمرد عناصر الإرهاب (Jacobs, 2019)

في قراءة أخرى لأصول المصطلح ، تم تقديم مصطلح الحرب الهجينة، كما هو مستخدم حاليًا ، لأول مرة من قبل كولونيل مشاة البحرية الأمريكية فرانك جي هوفمان سنة 2006 ، على الرغم من أن هوفمان ذكر أنه أخذ المصطلح من أطروحة قام بها روبرت جي ووكر يصف فيها ووكر العمليات المنخفضة الكثافة التي أجراها البحرية الأمريكية سنة 1995 وهو أول مصدر حديث يمكن أن نجده باستخدام الحرب الهجينة سنة 2006 ، كما أشار هوفمان إلى الظواهر باسم "الحرب غير النظامية المعقدة" ، في العمل الذي قام به مع الجنرال فيلق مشاة البحرية الأمريكية جيمس ماتيس سنة 2005 في مقال بمجلة وقائع معهد الولايات

المتحدة البحرية ضمن سنة 2007 ؛ حيث أعطى هوفمان التعريف الأول للحرب الهجينة في الأعمال الأكاديمية المنشورة بالقول : "تتضمن الحروب الهجينة مجموعة من أساليب الحرب المختلفة ، بما في ذلك القدرات التقليدية ، والتكتيكات والتشكيلات غير النظامية ، والأعمال الإرهابية بما في ذلك العنف العشوائي والإكراه ، والاضطراب الجنائي" – سيتم مراجعة هذا التعريف عدة مرات بواسطة هوفمان وآخرون– و الجدير بالذكر في هذا النقاش ، الذي يناقض فكرة الحرب الهجينة كونها ثورة في الشؤون العسكرية (RMA) تجسّد مساهمة روب دي فيك في دليل أكسفورد للحرب بإشارة النقاش إلى هذه النقطة بشكل جيد ، مع التنبؤ بالمناقشات المرتبطة بالحرب الهجينة بحلول سنة2014، هاته الأخيرة بما تمثله من معلم زمني لدى دولة روسيا ضمن سياستها الدفاعية لمفهوم الحرب الهجينة وتطبيقاتها العملية .

يشكل ضم الإتحاد الورسي لشبه جزية القرم لحظة مهمة في رحلة مصطلح "الحرب الهجينة" سنة 2014 (Monaghan, 2019)، فكيف انعكس ذلك على السياسة الدفاعية الروسية وصياغتها؟ لكن قبل ذلك ماذا نقصد بالسياسات الأمنية والدفاعية؟

2.2.المطلب الثاني: السياسات الأمنية والدفاعية ضبط للمصطلح

ووفقاً لفرقة العمل المعنية بالأمن والاستقرار التابعة للأمم المتحدة، يوفر مصطلح سياسة الأمن القومي (NSP)مبادئ توجيهية لبلد لمعالجة الاحتياجات الأمنية للشعب والدولة وتتضمن السياسة وجهات نظر الحكومة والمؤسسات الأخرى ، وكذلك احتياجات الناس وتصوراتهم ، وتُتخذ شكل وثيقة لسياسة الأمن القومي ولا توجد لدى بعض البلدان وثيقة سياسة أمنية وطنية واحدة ، ولكنها تحتوي على سلسلة من الوثائق السياسة ، مثل الأوراق البيضاء حول سياسة الدفاع بوزارة الدفاع الروسي، وخطب السلطات الرسمية ، وغيرها من الأوراق ذات الصلة ،التي يجب أن تتضمن سياسة الأمن القومي أو تضع مكانًا لتطوير استراتيجيات الأمن والدفاع الوطني.

إن مصطلح السياسات الأمنية الوطنية، التي تتناول كلاً من الفعالية والمساءلة ضرورية لشرعية المؤسسات الأمنية وحماية المواطنين وحقوقهم حيث ترتبط سياسات الأمن القومي ارتباطاً وثيقاً بإصلاح قطاع الأمن (SSR)؛ ونظراً لأن سياسات الأمن القومي تستند إلى وثائق قانونية وطنية أساسية ، فإن تطوير خطط المساعدة الوطنية ، يتيح أيضاً فرصة لمراجعة هذا الإطار القانوني وتحسينه (The Geneva Centre for the Democratic Control of Ar, National Security Policy, 2018)

تعتبر سياسة الدفاع هي جزء من مفهوم أوسع لسياسة الأمن القومي أو استراتيجية الأمن القومي وتشمل سياسة الدفاع تخطيط وإدارة الدفاع ، وهي خطوات متتالية نحو التنفيذ العملي لتلك السياسة ، وصولاً إلى القيادة والتحكم الفعليين فالحدود التي تقسم كل هذه المفاهيم أو المراحل غالباً ما تكون غير واضحة في الممارسة بشكل عام ، وعليه تغطي السياسة الدفاعية كل من طرق ووسائل تحقيق أهداف الدفاع الوطني وتسترشد بالقيم والمبادئ، التي تكمن في سياسة الأمن القومي.

لذلك نتوصل إلى أن: سياسة الدفاع هي سلسلة من المبادئ التوجيهية والمبادئ والأطر، التي تربط النظرية (سياسة الأمن القومي) بالعمل (تخطيط الدفاع والإدارة والتنفيذ) تماما مثل دليل التعليمات ، فإن الهدف من سياسة الدفاع هو التأكد من أن الأمور تتم بطريقة معينة من أجل تحقيق أهداف معينة مع احترام قواعد معينة للبناء التمهيدي لتدابير النزاهة ومبادئ الحكم الرشيد أمر بالغ الأهمية في هذه المرحلة.

تشكل سياسة الدفاع خطوة مهمة في تحقيق سياسة الأمن القومي ومن أهدافها الدفاع الوطني وهو العنصر الأساسي في نظام الأمن القومي، وهذا يعني أن وجود قطاع دفاع فعّال أمر حيوي للسلامة والأمن الوطنيين، الدفاع هو أيضا جزء رئيسي من الإنفاق العام الكلي لذلك فإن إنفاق الميزانية بطريقة فعّالة ومسؤولة أمر بالغ الأهمية، ويمثل رسم السياسة الدفاعية فرصة مثالية لإدخال إجراءات إصلاح القطاع الأمني وبناء النزاهة (The Geneva Centre for the Democratic Control of Ar, defence Policy, 2018)

يظهر الشكل رقم01 في الصفحة الموالية : طبيعة العلاقة بين السياسات الأمنية والدفاعية

source: (The Geneva Centre for the Democratic Control of Ar, National Security Policy, 2018)

من المنطلقات السابقة الذكر، لتوضيح مصطلحي السياسة الدفاعية وسياسة الأمن الوطني عملياً، نجد صانع القرار الأمني الروسي يسعى إلى إدماج الحرب الهجينة ضمن مخططاته الأمنية والدفاعية.

فمن المؤكد أن الروس أنفسهم يعتقدون أن طبيعة الحرب تتغير، وبطرق تعني أن استخدام القوة المباشرة قد لا يكون دائمًا أو مبدئيًا عنصرًا أساسيًا في الصراع أو حتى لا يستخدم على الإطلاق (Galeotti, 2018)

فحسب الباحث اوفر فريدمان Ofer Fridman يعتبر مصطلح الحرب الهجينة جديد نسبياً ، وربما يبلغ من العمر عشر سنوات فالكلمة جديدة ولكن الظواهر ليست كذلك ، فقد اعتاد الثوار على الوصول إلى نفس الأسلحة التي كانت لدى الجيوش ففي الحرب العالمية الثانية ،الثوار الروس يقاتلون في أماكن مختلفة مع الجيش النظامي لكن الآن التكنولوجيا المستخدمة من قبل كل منهم مختلفة جدا (WarScholar, 2018)

من جهة أخرى أشار رئيس الأركان العامة فاليري جيراسيموف في مقالة حول الحقيبة الصناعية العسكرية سنة 2013 ، – وهو ما دفع في وقت اللاحق إلى التحدث عن "عقيدة جراسيموف– بقوله :"

"نمى دور الوسائل غير العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية ، وفي العديد من الحالات ، تجاوز قوة الأسلحة في فعاليتها ... لقد تغير محور أساليب المطبقة في الصراع في اتجاه استخدام التدابير السياسية والاقتصادية والإعلامية والإنسانية وغيرها من التدابير غير العسكرية – المطبقة بالتنسيق مع إمكانات الاحتجاج لدى السكان، كل هذا يستكمل بالوسائل العسكرية ذات الطابع الخفي ، بما في ذلك القيام بأعمال النزاع المعلوماتي وأعمال قوات العمليات الخاصة ، فلا يتم اللجوء إلى الاستخدام المفتوح للقوات – غالبًا تحت ستار حفظ السلام وتنظيم الأزمات – إلا في مرحلة معينة ، وذلك أساسًا لتحقيق النجاح النهائي في الصراع" (Galeotti, 2018)

ومع ذلك ، لم يقدم جيراسيموف مخططًا لمستقبل بدون عمليات عسكرية تقليدية ، ولا حتى حرب هجينة كما هو معروف في الغرب، بدلاً من ذلك ، كان يشير إلى اقتناع روسيا بأن العالم الحديث يشهد أشكالًا أكثر تعقيدًا من القيادة السياسية للحرب النظامية، فتحقيقًا لهذه الغاية ، يمكن اعتبار "طريقة الحرب الجديدة" لروسيا مجرد اعتراف بأسبقية السياسة على الحركة – وأنه إذا تمكن أحد الأطراف من تعطيل إرادة الآخرين وقدرتهم على المقاومة، فإن القوة الفعلية لجيشهم تصبح أقل أهمية بكثير ، حتى لو لم تكن ضرورية بالضرورة (Galeotti, 2018).

بالطبع، سيكون من السذاجة اعتبار روسيا اليوم قوة دفاعية بحتة كما أظهرت الأحداث في جورجيا وأوكرانيا، إنها هجومية وحازمة ومستعدة لاستخدام القوة لدعم أجندتها الجيوسياسية ومع ذلك ، ليس فقط أدبياً ولكن أيضًا المحادثات مع الضباط والمراقبين العسكريين الروس تؤكد على المدى الذي يعتبرونه، – حسب المتقاعدين حديثًا الذين خدموا في مديرية العمليات الرئيسية لدى هيئة الأركان العامة موسكو في أبريل 2014 – ممكنا لمواجهة تلك الأساليب الهجينة بالقول : "لقد جئنا متأخرين فقط لرؤية السلاح الذي طوره الغرب حتى ذلك الحين ، اعتقدنا أولاً أنها طبقت للتو في بلدان محيطة غير مستقرة ثم رأينا أنه يمكن توجيهها إلينا أيضًا .

3.المبحث الثاني : صعود الحرب الهجينة ضمن السياسات الأمنية والعسكرية الروسية:

جميع المذاهب العسكرية هي تطور للمذاهب السابقة، وتتأثر بالقوى التقنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تشكل ساحة المعركة على كل مستوى. لذلك يُفرد المطلبين التاليين لتوضيح تطور الخبرات الروسية ضمن هذا المجال.

1.3.المطلب الأول: الخبرة السوفيتية للحرب الهجينة

إنّ النهج الروسي الحالي للحرب متجذر على نطاق واسع في بعض الخصائص المميزة لروسيا الحالية ومن جملة الممارسات السابقة ، ولكن بشكل أكثر تحديداً هو نتاج سلسلة من المناقشات العسكرية والسياسية والتطورات التنظيمية التي نشأت بعد الحربين ؛ كما أجبر التوغل في أفغانستان في الفترة الممتدة بين سنوات 1979- 1988 المخططين العسكريين السوفييت على السيطرة على الحرب غير المتكافئة، فتجربة تلك الحرب قد تحولت إلى مناقشات لاحقة في التسعينيات، حيث تضافرت مع إدراك متزايد للسرعة المدمرة للصراع الحديث ، مما يعني أن الخط الأمامي سيكون عميقًا في الحرب الشاملة ربما في كل مكان، والدمار المحتمل مرعب .

2.3.المطلب الثاني: الخبرة المابعد السوفيتية للحرب الهجينة وانعكاساتها الأمنية

مع ذلك ، فإن مرحة التسعينيات بما تضمنته من الحرب الأولى في الشيشان وتحدي المواجهة في ظروف الميزانية شديدة التقييد بحيث فهم الكثيرون داخل المؤسسة الأمنية الروسية أن طبيعة الحرب آخذة في التغير . ومع ذلك ، فإن كل هذه المؤسسات تميل نحو المحافظة ، فمزيج من المقاومة المهتمة بالذات داخل القيادة العليا وعدم وجود توجيه واضح من الكرملين يضمن أن الممارسة لم تتحرك بالسرعة التي كانت عليها المناقشات النظرية، فلن يتحقق تقدم حقيقي إلاّ كنتيجة لاحقة للحرب الجورجية لسنة 2008؛ حيث عملت القوات الروسية إلى جانب الميليشيات المحلية والمساعدين ، في عملية مصممة سياسياً؛ مصممة لتوفير درجة من المصداقية والشرعية من خلال استفزاز الجورجيين في أول عمل عدواني علني

وانتصار الروس بعدها كنتيجة، التي لم تكن موضع شك في ضوء التباين الهائل بين الجانبين والأهداف المحدودة نسبيًا ، "تحرير" مناطق أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية المتمردة ، على النقيض مما سبق لم ينتصروا بالسهولة التي توقعوها فسلسلة الأخطاء كانت كافية للسماح لوزير الدفاع أناتولي سيرديوكوف وقبل كل شيء رئيس أركانه العامة نيكولاي ماكاروف أخيرًا بإدخال إصلاحات شاملة (Galeotti, 2018).

على الرغم من أن الجنود كانوا يفكرون في أفضل طريقة لدمج أشكال جديدة من المنافسة في خطط معركتهم، فإن "السياسيين" – منظّري وممارسي الأمن القومي، ومجتمع الأمن والمخابرات ، والكرملين – يستكشفون طرقهم الخاصة منها؛ خيارات الرئيس بوتين السابقة كجاسوس ، والتخطيط السياسي من وراء الكواليس ، تؤثر في تصوره للسياسات الدفاعية والحربية فضلاً عن رأيه السابق بأن نطاق "الحرب سياسية" متجذرة في الممارسات السوفيتية .

كما يتمتع مجتمع الاستخبارات الروسي ، بالميزانيات المتزايدة باطراد ، مما يزيد من قدرتهم على شن هجمات سياسية داخليا وخارجياً ، وكذلك ليس فقط عمليات التجسس عبر الإنترنت ولكن أيضًا الهجمات الإلكترونية النشطة ، حيث تعتبر شبكاتهم في الغرب الآن عمومًا نشطة وعنيفة وشاملة كما كانت في أوج الحرب الباردة، كما تمت تعبئة العملية الإعلامية الحكومية الأجنبية الضخمة ، التي تقودها الشبكة التلفزيونية RT متعددة اللغات ، في محاولة لتقويض إرادة وقدرة الغرب على مقاومة العمليات الروسية.

وفي نفس الوقت ، فإن دور الأموال الروسية في دعم الحركات السياسية المثيرة للخلاف والانقسام في الغرب وتسلل داخل القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية لا يشكل مصدر قلق فحسب ، بل دور تشاهد فيه وكالات الاستخبارات الأوروبية علامات متزايدة على التنسيق الاستراتيجي في حد ذاتها ، لا تعد أي من هذه الأدوات حاسمة ، لكنها معًا – وخاصة إذا تمكنت موسكو من تنسيقها بشكل أكثر فعالية – فإنها تشكل الأساس لآلة هائلة للقتال على الجبهة السياسية .

في حين أن موسكو لها أسباب عملية وانحياز تاريخي يشجعها على تبني هذا النوع من الإستراتيجية ، فإنها تعكس أيضًا الطبيعة السياسية لروسيا بوتين، عندما افترض الباحث وليام نيميث في الأصل فكرة الحرب الهجينة، كان ذلك في سياق الحرب الشيشانية؛ حيث كانت حجته أن المجتمع الشيشاني كان هجينًا، لا يزال في مكان ما بين الحديث والتقليدي ، حيث يمكن استخدام الأشكال التقليدية للتنظيم الاجتماعي، ولا سيما الأسرة والعشيرة ، للتعبئة من أجل الحرب بطرق لا تحتاج إلى التمييز بين "العادية" و "غير المنتظمة" لأشكال الحرب وبالتالي ، خاض المجتمع الهجين حرباً مختلطة .

يعكس المعنى الدلالي"للهجين" العمليات الروسية بالمثل نظيرًا مماثلًا ، حتى لو كان "هجينًا" مختلفًا من الناحية التشغيلية للدولة الروسية خلال تسعينيات القرن العشرين وحتى نظام البوتينية قد فشل في إضفاء الطابع المؤسسي أو إلغاء وضع المؤسسات بشكل فعّال والنتيجة هي إرث نظام رئاسي مفرط يتميز بنفاذية الحدود بين القطاعين العام والخاص ، المحلي والخارجي، حيث يبدو أن روسيا بوتين ، التي تفتقر إلى حكم ذي معنى للقانون أو الضوابط والتوازنات ، دون أن تقارن بشدة بالفاشية ، تجسد ، بطريقة فوضوية وغير رسمية ، مقولة موسوليني:

"nulla contro lo Stato ' ، 'tutto nello Stato niente al di fuori dello Stato

كل شيء داخل الدولة ، لا شيء خارج الدولة ، لا شيء ضد الدولة ".

نتيجة لذلك ، ليس الأمر ببساطة أن تختار موسكو تجاهل تلك الحدود التي اعتاد عليها في الغرب بين الدولة والقطاع الخاص وبين ما هو عسكري والمدني وبين ما هو قانوني وغير القانوني فلحدود هي أقل أهمية بكثير من الناحية الروسية ، بالإضافة إلى مجموعة من الوكالات المزدوجة وحتى التنافسية، فيمكن أن تعيق السياسة المتماسكة وتخلق مشاكل التكرار وحتى الأهداف المتناقضة ، مثل اختراق 2016 لخوادم اللجنة الوطنية الديمقراطية الأمريكية ، حيث يبدو أن عمليات FSB و GRU تعمل بأغراض متباينة .

ومع ذلك ، فهذا يعني أيضًا أنه من الأسهل بالنسبة للكرملين استخدام جميع أنواع الجهات الفاعلة الأخرى ، من الكنيسة الأرثوذكسية الروسية والجريمة المنظمة إلى رجال الأعمال فعلى سبيل المثال ، لعب المليونير كونستانتين مالوفيف دورًا حاسمًا في الاستيلاء على شبه جزيرة القرم وزعزعة استقرار منطقة دونباس ومنذ ذلك الحين ، كان عميلًا نشطًا للنفوذ الروسي في البلقان وعلى نحو مماثل ، فإن فلاديمير ياكونين حليف بوتين لا يزال مؤيدًا قويًا لمصالح موسكو وحلفائها في الخارج ، بما في ذلك دعم حزب الوسط المثير للانقسام إدغار سافيسار في إستونيا (Galeotti, 2018)

على ضوء ماسبق، يتوصل الباحث في مؤسسة راند الأمريكية للأبحاث ، كرسيتوفر شيفيز Christopher S. Chivvis, إلى تحديد ثلاث خصائص روسية للحرب الهجينة:"

- أنها تقتصد استخدام القوة؛ الاعتراف بالفرصة الضئيلة للفوز ضمن الصراع الروسي التقليدي المطول مع الناتو ، تدفع موسكو إلى تحقيق مصالحها دون استخدام علني للقوة العسكرية إن أمكن مع كونها لا تزال تستخدم التهديدات النووية كجزء من الاستراتيجية المختلطة، لكن مع تفضل التقليل من الخطر الفعلي الناتج عن توظيف القوة العسكرية التقليدية، ويعد استخدام أدوات الإنترنت هو مثال ممتاز على الطريقة الروسية الاقتصادية لاستخدام القوة.

- إنها ثابتة في الحرب الهجينة؛ حيث ينهار الخط الثنائي التقليدي بين الحرب و السلام فحقيقة الحرب الهجينة يتجسد في شدة الصراع المتغيرة باستمرار، فطبيعة استراتيجيات الحرب الهجينة في لحظات معينة قد تصبح أكثر حدة وشدة أو تقاطعًا أكثر في العمليات القتالية التقليدية.

- إنها تركز على السكان؛ شاهد الخبراء العسكريون الروس كما نظرائهم من الولايات المتحدة ضمن حرب الحلفاء في البلقان والشرق الأوسط وأماكن أخرى على مدار العقد الأخير من القرن العشرين، على أهمية المقاربات المرتكزة على التأثير في سكان البلدان المستهدفة من خلال عمليات المعلومات، ومجموعات الوكلاء ، وغيرها من عمليات التأثير (S. Chivvis, 2017).

4.المبحث الثالث: حدود أساليب الحرب الهجينة الروسية وتداعياتها على الأمن الوطني الروسي:

يرى الكرملين حملته الحالية ضد الغرب قد أوصلت روسيا إلى الوراء وأعادت تنبيه لدرس سوفيتي معين ، أن الآثار السياسية هي ما يهم ، وليس الوسائل المستخدمة لتحقيقها بدلاً من محاولة خوض حرب مع حلف شمال الأطلسي وتجدر الإشارة إلى أن الناتو لديه ميزانية دفاع مجتمعة تبلغ 946 مليار دولار مقارنة بالميزانية الروسية التي وصلت إلى 47.4 مليار دولار (2.84 تريليون روبل) – إنها مثال على الحرب غير المتكافئة ، وذلك باستخدام حرب الألعاب والفساد والتضليل بدلاً من القوة المباشرة (بوسطن، 2017)

1.4.المطلب الأول: العقبات الميدانية للحرب الهجينة الروسية

تكشف تطور الممارسة الروسية عدة عقبات أساسية في مجال تطبيق الحرب الهجينة منها:

- مشكلة العدد الصغير نسبياً من القوّات النخبويّة من أجل شنّ حملةٍ خاطفةٍ لإسقاط خصمٍ متفوِّق ففي حالات مثل تشيكوسلوفاكيا سنة 1968 وأفغانستان سنة 1979 ، كانت النتيجة محدّدة ليس من حيث التفوّق على مستوى القوة العسكرية التقليدية وإنما أيضاً من حيث السرعة.

- التجربة الروسية في حرب جورجيا ، نفّذ الروس سنة 2008 هجوم كاسح في جورجيا خلال فترةٍ زمنيةٍ وجيزة، لكن التنسيق العملياتي جسد نقطة ضعف شابة تلك العملية، في حال الضغط على القوّات الروسيّة من أجل تنفيذ عمليّاتها ويُعتبر الجيش الروسي، منذ عام 2017 ،أي عامها السابع من قيادة القوّة المشتركة الحقيقيّة وهو يكتسب الخبرة العملياتيّة من خلال عمليّات مشتركة أطلقها في الخارج، وتعمل روسيا باتّجاه تحقيق الهدف الأسمى والمتمثّل بـ: فضاء معلومات موحّد، تمّ إثبات هذه القدرات في كل من أوكرانيا وسوريا.

- –على الرغم من أنّها عَكَسَت تحسينات كبيرة في القدرة القتالية بالمقارنة مع ما أثبتته في حرب سنة 2008 ضدّ جورجيا، إلا أنه لم يتم بعد اختبارها ضدّ جيشٍ قادرٍ أو في عمليات واسعة النطاق، لذلك تُشدِّد المؤلّفات الروسيّة حول إطلاق العمليّات والانخراطات التكتيكيّة على أهميّة منافسة النيران البعيدة المدى، ويمكن أن يستخدم جيش روسيا القوّة الناريّة الكاسحة ضدّ دول الجوار (Galeotti, 2018)

2.4.المطلب الثاني: العقبات الذاتية الروسية للحرب الهجينة الروسية

ومع ذلك ، تبرز كل من فترة التسعينيات –الحرب الأولى في الشيشان– وتحديات المواجهة اللاحقة لها في جورجيا وسوريا عدة عقبات يجب أخذها في الاحتمالات الحرب الهجينة المستقبلية:

- ظروف الميزانية شديدة التقييد، تميل المؤسسات نحو المحافظة، و المقاومة المهتمة بالذات داخل القيادة العليا وعدم وجود توجيه واضح من الكرملين، يضمن أن الممارسة لم تتحرك بالسرعة، مقارنة بالمناقشات النظرية.

- نتيجة للحرب الجورجية لسنة 2008،كانت سلسلة الأخطاء كافية للسماح لوزير الدفاع أناتولي سيرديوكوف وقبل كل شيء رئيس أركانه العامة نيكولاي ماكاروف أخيرًا بإدخال إصلاحات شاملة "فبرنامج تحديث Serdyukov الضروري المتشدد جعله يكره معظم ضباط السلك ، ويرجع الفضل في ابرازها لرئيس الأركان العامة السابق جراسيموف و ادخالها حيث كان النقاش حول هذا النوع من الحروب ، التي تعتبر في كثير من الأحيان "فن الحرب "الجديد لروسيا ، أكثر من حرب مختلطة (بوسطن، 2017).

- حافظت قوات الفضاء الجوّيّ الروسية انطلاقاً من العِبَر التي استخلصتها من خسائرها المشينة في جورجيا سنة 2008، على وتيرةٍ عملياتيّة عالية مع ساعات أطول من الرحلات الجوّيّة على مدار الأعوام المتعددة الأخيرة،

لا سيّما خلال العمليات في سوريا سنة 2015، وتضطلع أيضاً بمهام مثل إعادة التزويد بالوقود في الجو، والعمليّات الليليّة، والضربات الدقيقة (بوسطن، 2017).

- "ضعف القوة الديناميكية لتطور روسيا – أي أنها تتأرجح مع مرور الوقت، على الرغم من العروض الروسية الحالية للقوة العسكرية في أوكرانيا، فإن القوة العظمى السابقة تضعف بثبات ، فلا يمكن أن تؤدي الأزمة الاقتصادية لسنة 2015 في روسيا إلى الانتعاش خاصة في ظل أزمات إقتصادية عنيفة محتملة مستقبلاً .

- روسيا لديها قدرة ضئيلة أو معدومة لشن "حربين هجينتين" بشكل متزامن فضمن الحرب العالمية الثانية سنة 1940 ، جمع ستالين حوالي 600000 جندي للاحتلال السريع لثلاث دول من بحر البلطيق ،مقارنة بالوقت الحالي يستطيع بوتين نشر حوالي 50.000 جندي فقط للهجوم المرتقب (المحتمل) في دونباس.

- إنّ تكاليف الحرب في تصاعد مستمر، والإفراط في الإنفاق في برنامج المشتريات ذي الأولوية Armaments 2020 هو عنصر آخر في قائمة النكسات المالية المحرجة من الواضح للاقتصاديين الروس الجادين أن النفقات العسكرية قد خرجت عن نطاق السيطرة خلال الأرباع الأربعة الأخيرة على الأقل لسنة 2015 فلا يمكن أن يستمر هذا الإنفاق إلى أجل غير مسمى (Baev, 2015).

5.خاتمة:

في الختام، تعتبر الحرب الهجينة من المفاهيم المثيرة للجدل نظرياً ضمن أدبيات العلاقات الدولية عامةً والأمنية خاصةً وتجلى ذلك في رؤية الطرحين السلافي والأنجلوساكسوني لمفهوم الحرب الهجينة ولتباين النسبي لنظرة كل طرف لها علمياً وعملياً، كما ناقشت الورقة البحثية الجدل التأسيسي لظهور المفهوم

ولتطبيقاته بشكل عام ولدى روسيا كنموذج خاص ، وتم التوصل إلى توضيح جملة استفهامات بحثية أهمها:

- تتحدد هوية العلاقة بين ظاهرة الحرب الهجينة والسياسة الأمنية الدفاعية الروسية ، على أساس علاقة تأثير متبادل بين النظرية والواقع.
- أن السياسة الأمنية الدفاعية الروسية تسعى دائما لاستغلال نقاط الضعف في البنى الخطية وغير الخطية للفواعل الوستفالية الأخرى؛
- تستفيد موسكو من أزمة شرعية معممة في الغرب ، وهي الأزمة التي مكنّت لظهور مؤشرات التباين السياسي بين الدول الأوربية بوصول الشعبويين لمناصب القرار لدى هياكل الإدارية للدول الأوربية؛
- بدون هذه الأزمة السابقة، التي تقع أسبابها العميقة خارج نطاق هذه الورقة، ستكون خيارات روسيا للحرب الهجينة سياسياً محدودة بدرجة أكبر.

على ضوء النتائج السابقة كمقترح مركزي، سيشكل البحث في ظاهرة الحرب الهجينة محور الأدبيات المستقبلية نظرا لتعدد المقاربات السياسية الأمنية والاجتماعية لمعالجته ، ويؤكد الباحث مارك جالويتي Mark Galeotti هذا الملمح المعقد بحماس بحثي واصفاً البحر الهجينة ؛ ينطلق الهجوم الهجين من أي شكل كان في النهاية من نقاط الضعف لمنافس لا يملك القوة ليتحول إلى المواجهة المباشرة ، ومدافع لديه انقسامات وأوجه قصور كافية ؛ عسكرية أو اجتماعية سياسية ، ليكون عرضة للخطر.

قائمة المراجع:

أولاً : بالغة العربية:

ماسيكوت دارا،سكوت بوسطن. (2017). *الطريقةالروسيّة في الحرب منظور تحليلي*. تاريخ الاسترداد 06 02, 2020، من مؤسسة راند البحثية:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE231/RAND_PE231z1.arabic.pdf

ثانياً: باللغة الأجنبية:

Baev, P. K. (2015, 06 08). *Russia is not strong. And Putin is even weake*. Retrieved 05 08, 2021, from The Brookings Institution: https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2015/06/08/russia-is-not-strong-and-putin-is-even-weaker/

Galeotti, M. (2018, 11 29). *(Mis)Understanding Russia's two 'hybrid wars*. Retrieved 02 08, 2020, from https://www.eurozine.com/misunderstanding-russias-two-hybrid-wars/

Jacobs, J. G. (2019, 04 24). *Hybrid Warfare.* Retrieved 02 04, 2020, from https://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0260.xml

Michael, E. (2006, 08 04). *Elegant irrelevance revisited: A critique of fourth-generation warfare.* Retrieved 02 08, 2020, from Contemporary Security Policy: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13523260500211140?scroll=top&needAccess=true&journalCode=fcsp20

Monaghan. (2019, 03). *"Countering Hybrid Warfare Project Hybrid Warfare: Conceptual Foundations and Implications for Defence Forces.* Retrieved 02 20, 2020, from Sean Information note:

https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/840513/20190401-MCDC_CHW_Information_note_-_Conceptual_Foundations.pdf

S. Chivvis, C. (2017, 03 22). *Understanding Russian"HybridWarfare"And What Can Be Done About it*. Retrieved 01 19, 2020, from the RAND Corporation: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/testimonies/CT400/CT468/RAND_CT468.

The Geneva Centre for the Democratic Control of Ar. (2018, 02 08). *defence Policy.* Retrieved 02 04, 2020, from The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces: https://securitysectorintegrity.com/defence-management/defence-policy

The Geneva Centre for the Democratic Control of Ar. (2018, 08 02). *National Security Policy.* Retrieved 02 04, 2020, from The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces: https://securitysectorintegrity.com/defence-management/policy/#_ftn1

WarScholar. (2018). *Russian and modern war history book :Russian Hybrid Warfare Russian Hybrid Warfare.* Retrieved 02 08, 2020, from WarScholar: https://warscholar.org/russian-and-modern-war-history-book-russian-hybrid-warfare-oxford-university-press-2018-ofer-fridman-interview-mhio-episode-29

الشركات العسكرية الخاصة كفاعل لادولتي عنيف: استمرارية أم قطيعة؟

Private Military Companies as a Violent Non-State Actor : a Continuity or a Rupture ?

اسمهان خالف*[1]، علي لراري[2]

[1]المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية(الجزائر)، khalefismahane@gmail.com

[2]المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، lerari_ali@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/05 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2019/06/27

ملخص:

إن الدارس لتاريخ العلاقات الدولية يعي أن سيطرة الدولة على المسمى بالعنف الشرعي جاء متأخرا نسبيا مقارنة بطول الفترة التي شهدت مشاركة مختلف الفواعل اللادولتية في الحروب على غرار الشركات المركنتيلية والقراصنة المفوضين وغير المفوضين والمرتزقة والمقاولين العسكريين. وعليه، لم يتفق الباحثون حول تشخيص ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة بين من يعتبرها امتدادا لظاهرة التكسب عن طريق الحرب التي مثلها تاريخيا المرتزقة والمقاولون العسكريون، وبين من يعتبرها ظاهرة جديدة متميزة تشكل سابقة في تاريخ العلاقات الدولية، وذلك رغم التشابه الموجود بينها وبين غيرها من الفواعل العسكرية الخاصة القديمة من عدة وجوه لا سيما من ناحية الجمع بين الدافع الربحي وبين المشاركة في الحرب. وبالتالي، تحاول هذه الدراسة

مقارنة الشركات العسكرية الخاصة بظاهرتي الارتزاق والمقاولة العسكرية، من أجل الوصول إلى تشخيص طبيعة الظاهرة ومن ثمة اقتراح مقاربة لدراسة الشركات العسكرية الخاصة بالاعتماد على مدى ارتباطها بالظواهر المشابهة السابقة من عدمه.

كلمات مفتاحية: شركة عسكرية خاصة، عنف شرعي، مرتزقة، مقاولة عسكرية، دافع ربحي

Abstract:

It seems obvious while studying the history of International Relations that the state control over legitimate violence came relatively late, compared to the long period where several non-state actors were taking part in warfare fields, such as mercantile companies, privateers, pirates, mercenaries and military entrepreneurs. Therefore, there is no agreement between Politics and International Relations researchers about identifying the nature of the private military companies phenomenon. While some scholars assimilate it to war profiteers' old practices, other specialists define it as an exclusive phenomenon in international relations, despite the apparent similarities between PMC's and traditional private military actors, especially those who combine profit motivations and participation in warfare.

This article aims at comparing PMC's to mercenarism and military entrepreneurship, in order to identify the nature of the phenomenon and then to propose an approach to study PMC's based on determining the extent of its links to previous similar phenomena.

Key words : private military comapnies, legitimate violence, mercenaries, military entrepreneurship, profit motivation.

مقدمة:

لعل أهم ما يميز التعريف العلمي للدولة أنها محتكرة لحق ممارسة العنف الشرعي. إذ يعتبر هذا المعيار من الخصائص اللصيقة بالدولة الواستفالية الحديثة، بشكل يكاد يجعلنا نعتقد بأن الدولة طالما مارست هذا الحق بشكل مطلق وحصري، إلى غاية ظهور الشركات العسكرية الخاصة التي باتت تنافس الدولة في مجال يُفترض أنه يشكل مجالا حصريا لها. غير أنه بالعودة إلى تاريخ العلاقات الدولية، بل وإلى تاريخ تشكل الدولة الحديثة تحديدا، نلاحظ دورا كبيرا للفواعل اللادولتية في المجال العسكري. وإن هذه النقطة بالذات جعلت الباحثين في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية يختلفون حول مدى إمكانية ربط الشركات العسكرية الخاصة المنتشرة حاليا بغيرها من الفواعل العسكرية الخاصة التي ظهرت في التاريخ، ولعل أبرزها الارتزاق والمقاولة العسكرية، خاصة وأن كلتيهما تجمع بين الدافع الربحي وبين المشاركة في الحرب. ولا شك أن أكثر الدارسين يعتمدون هذا المعيار في مقارنة الشركات العسكرية الخاصة بغيرها من الفواعل اللادولتية العنيفة.

فهل اجتماع الدافع الربحي مع تقديم خدمات عسكرية يشكل عاملا كافيا لاعتبار الشركات العسكرية الخاصة مجرد امتداد لظاهرتي الارتزاق والمقاولة العسكرية؟

وعن هذه الإشكالية تتفرع مجموعة من الأسئلة:

1. هل احتكرت الدولة الحديثة ممارسة العنف الشرعي بشكل مطلق؟
2. ماذا يقصد بكل من الارتزاق الفردي والمقاولة العسكرية؟
3. فيم تتمثل أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين كل من الارتزاق، المقاولة العسكرية والشركات العسكرية الخاصة؟
4. هل ربط ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة بباقي أشكال العنف اللادولتي يسهل عملية دراسة الظاهرة أم يصعبها؟

سنحاول الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال العناصر التالية:

1. تاريخ احتكار الدولة للعنف الشرعي؛
2. الشركات العسكرية الخاصة بين الارتزاق الفردي والمقاولة العسكرية؛
3. تأثير خيار الاستمرارية أو القطيعة على دراسة ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة.

1. تاريخ احتكار الدولة للعنف الشرعي:

يبدو مفهوم العنف الشرعي للوهلة الأولى واضحا ومتفقا عليه، غير أن أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية تختلف حول مدلوله، نطاقه وأهدافه. ومن ذلك يأتي الاختلاف حول حقيقة احتكار الدولة لهذا العنف بين المطلق والنسبي.

فإذا نظرنا إلى تعريف ماكس فيبر للدولة نجده يعبر عن كيان يدعي احتكار استعمال العنف المادي الشرعي على مستوى إقليم جغرافي محدد. وبهذا المفهوم فإن الدولة تتميز عن غيرها من التنظيمات الاجتماعية باحتكارها لحق استعمال العنف المادي. (Weber، 1919، صفحة 124) غير أن فيبر يتحدث عن احتكار للاستعمال وليس للأدوات، إذ يميز بين استخدام العنف usage de la violence وبين أدوات العنف moyens de la violence، وبين الاحتكار السياسي للعنف وبين ممارسته على أرض الواقع.

أما تشارلز تيلي، فيعرف الدولة في كتابه " تشكل الدول الوطنية في أوروبا الغربية" كتنظيم مسيطر على أهم وسائل الإكراه داخل إقليم معين ومتميز عن باقي التنظيمات التي تنشط على نفس الإقليم (Tilly، 1975، صفحة 638). فيتحدث تيلي عن السيطرة control بدل الاحتكار، وعن الوسائل بدل الاستعمال الفعلي، ويحدد هذا الإكراه بحدود إقليم الدولة. كما لم يشمل التعريف كافة وسائل الإكراه وإنما أهمها.

أما جيدنس، فقد تميز بتأكيده على وجوب سيطرة الدولة سيطرة مباشرة على وسائل العنف جميعها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، إذ يعرف الدولة على أنها تنظيم سياسي قادر على تعبئة وسائل العنف من أجل الحفاظ على النظام. (Giddens، 1989، صفحة 20)

فما يلاحظ، من خلال التعاريف الثلاث، وجود اختلاف حول مفهوم السيطرة فضلا عن مفهوم العنف. ولقد قامت الباحثة جانيس تومسون، على ضوء دراستها لمفهوم العنف الدولتي في أدبيات العلوم السياسية

والعلاقات الدولية، بتحديد مختلف المدلولات التي يمكن أن يحملها مفهوم السيطرة. فتوصلت إلى إيجاد ثلاثة أشكال من السيطرة: سيطرة على صناعة قرار استخدام العنف decision-making authority وسيطرة على توزيع العنف allocation وملكية وسائل العنف ownership . (Thomson، 1994، صفحة 8) والدولة الواستفالية النموذجية هي التي تملك قرار استخدام العنف وتسيطر على توزيع وسائل العنف، كما أنها تملك تلك الوسائل بحيث تكون مسؤولة على التجنيد ودفع الأجور وتوفير العتاد العسكري.

لكن السؤال الذي يُطرح هو هل حققت السيطرة لهذا المفهوم بشكل مطلق؟ يجمع الباحثون على أن سيطرة الدولة على العنف يعد حديثا نسبيا بل يعد استثناءً في التاريخ وليس بقاعدة. إذ ترتبط فكرة السيطرة على وسائل العنف واستعماله بظهور الدولة الواستفالية. بل ولم تسيطر الدولة الواستفالية على هذا المجال إلا مع حلول القرن 19. فلم يكن اللجوء إلى العنف المادي قبل هذه المرحلة حقا حصريا للدولة رغم ما طرحته معاهدة واستفاليا من نموذج لنظام دولي متمركز حول الدولة بحيث تكون لها الهيمنة التامة على الفواعل الأخرى. غير أن تطبيق ذلك على أرض الواقع لم يكن هينا بل ولم يخدم مصالح الدول في حد ذاتها التي كانت تستفيد من العنف اللادولتي. ويرى بيتر سينجر أن الدول-حتى بعد القرن 19- لم تسيطر سيطرة تامة على العنف، حيث ظلت فواعل خاصة في العديد من مناطق عالم القرن العشرين تتمتع بحق استخدام العنف. (Singer، 2008، صفحة 20) لكن الاختلاف يكمن في تحديد موقع الدولة من باقي الفواعل الأخرى، فالطرح الواقعي والواقعي الجديد يرى في الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، ليس جهلا بوجود فواعل أخرى، ولكن اعتقادا بأن الفواعل التي تبدو مستقلة عن الدول هي في الحقيقة أدوات لها، وبالتالي لا يمكن اعتبارها فواعل حقيقية، ومنه يصح اعتبار الدولة مسيطر فعلي مطلق على ممارسة العنف الشرعي. أما الأطروحات الليبرالية وعبر القومية فتذهب إلى تمييز الفواعل اللادولتية عن الدولة استقلالاً، ومنه اعتبارها فواعل تلعب أدوارا لا يستهان بها في العلاقات الدولية. وعليه لا يصح اعتبار الدولة مسيطر فعلي مطلق على ممارسة العنف الشرعي.

أما من ناحية تقييم دور الفواعل اللادوتية العنيفة، فيقضي النموذج الواستفالي باعتبارها شرا مطلقا بالنسبة للدول. بينما ترحب النظريات النقدية في العلاقات الدولية بوجود فواعل تقلل من نفوذ الدولة رغم أنها تعتبر هذه الأخيرة الفاعل الأقوى في العلاقات الدولية. (Boyce، 2013، صفحة 30)

غير أنه ما يلاحظ في تاريخ الدولة الحديثة أنها استفادت في مراحل معينة من العنف اللادولتي. في المرحلة التي سبقت نشأة الدول الحديثة وحتى بُعيْد نشأتها، لم تكن الدولة تمتلك الإمكانيات الكافية لتأسيس قوة عسكرية دائمة، فكانت الجيوش الأوروبية أحيانا عبارة عن جيوش مرتزقة وأحيانا عبارة عن خليط من المرتزقة ومن الجنود النظاميين (Kempf، 2011، صفحة 136). وبذلك يكون للمرتزقة –كفواعل لادولتية عنيفة– دور إيجابي إلى حد ما في تأسيس الدول الحديثة.

لكن الرهان الأكبر كان يتمثل في أن تأمن الدولة من النتائج العكسية التي قد تنقلب ضدها في حال التعويل على فواعل لادولتية في المجال الأمني والعسكري. لكن قد يتساءل الباحث عن سبب التراجع التدريجي لاستخدام العنف اللادولتي في حين أن الدول في حد ذاتها كانت مستفيدة منه. في هذا الصدد، تجادل جانيس تومسون بأن الحكام الأوروبيين أرادوا تحصيل القوة والثروة فاستغلوا العنف اللادولتي لهذا الغرض، مما مكنهم من الوصول إلى مبتغاهم غير أن هذه الممارسات خلقت نتائج جانبية أخرى غير متوقعة أفقدت الحكام السيطرة على تلك الفواعل اللادولتية العنيفة التي أصبحت لديها إرادة وأهداف مستقلة عن إرادة الحكام، مما حول الحكام من مستفيدين من العنف اللادولتي إلى ضحايا له. (Thomson، 1994، صفحة 20)

ولم يكن الارتزاق يمثل الشكل الوحيد من أشكال العنف اللادولتي، إذ اتخذ هذا الأخير أشكال أخرى كالشركات المركنتيلية والقرصنة والقرصنة التفويضية والمقاولة العسكرية. غير أن الارتزاق بالمفهوم الواسع له، بالإضافة إلى المقاولة العسكرية التي انتشرت في القرن السابع عشر، يعد من جهة أكثر أشكال العنف اللادولتي امتدادا عبر التاريخ وكذلك أكثر ظواهر العنف اللادولتي تشبيها بالشركات العسكرية الخاصة.

2. الشركات العسكرية الخاصة بين الارتزاق الفردي والمقاولة العسكرية:

لقد أدى ظهور الشركات العسكرية الخاصة الحديثة إلى إعادة النظر في مفهوم الارتزاق وتاريخه والأشكال التي اتخذها عبر العصور من أجل الوصول إلى ضبط علاقته بالشركات العسكرية الخاصة والبت في إمكانية اعتبارها شكلا من أشكال الارتزاق من عدمه. لذا من المهم بمكان التعرض إلى تعريف الارتزاق. ويزداد الأمر أهميةً إذا علمنا أن الارتزاق، على خلاف الشركات العسكرية الخاصة، يعد نشاطا إجراميا بموجب الاتفاقية الدولية لمنع تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم. ويختلف المفهوم القانوني للارتزاق عن المفهوم الواسع له. فإذا كان التعريف الشائع للارتزاق بأنه جندي يخدم جيشا أجنبيا مقابل أموال، فإن التعريف الذي وضعه البروتوكول الإضافي الأول يتضمن مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر جميعها في المتهم بالارتزاق حتى تثبت ضده التهمة:

- جُنِّد محليا أو في الخارج خصيصا للاشتراك في نزاع مسلحّ؛
- يشارك مباشرة في الأعمال العدائية؛
- يكون دافعه الأساسي للاشتراك في الأعمال العدائية هو الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبذل له فعلا من قبل طرف في النزاع وباسم هذا الطرف وعد بمكافأة مادية تزيد بكثير على ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم؛
- لا يكون من رعايا طرف في النزاع ولا من المقيمين في إقليم خاضع لسيطرة طرف في النزاع؛
- ليس من أفراد القوات المسلحة لطرف في النزاع؛
- لم توفده دولة ليست طرفا في النزاع في مهمة رسمية بصفته من أفراد قواتها المسلحة.

قد يلاحظ الباحث مدى صعوبة إطلاق وصف الارتزاق بناءً على هذه الشروط، لا سيما الشرط الثالث منها. والشركات العسكرية الخاصة بدورها يمكنها أن تتنصل بسهولة من تهمة الارتزاق التي قد تسيء إلى سمعتها، في ظل عالم يستهجن ظاهرة التكسب من خلال الحرب. إذ تشكل هذه النقطة للوهلة الأولى نقطة التقاء بين كل من الارتزاق الفردي والمقاولة العسكرية والشركات العسكرية الخاصة.

وفي هذا الصدد، لا بأس من توضيح المقصود من مصطلح المقاولة العسكرية Military Entrepreneurship. . ومرةً أخرى، لا وجود لاتفاق بين الدارسين حول مفهوم المقاولة العسكرية، إذ هناك من لا يميزه عن الارتزاق الفردي freelance mercenarism ، وهناك من يعتبره ظاهرة فريدة من نوعها في التاريخ العسكري لأوروبا الغربية. فيعتبرها بيتر سينجر من أكثر أشكال العنف اللادولتي اقترابا من منطق الشركات الحديثة (Singer، 2008، صفحة 29) من حيث الربط بين الخدمات العسكرية والمصلحة الاقتصادية. كما تميزها سارة بيرسي عن الارتزاق التقليدي –الفردي– فلا تعتبر المقاولة العسكرية ارتزاقا بالمعنى التاريخي للكلمة. إذ تعتبر المقاولة العسكرية ظاهرة متميزة وفريدة من نوعها ظهرت في أوروبا القرن 17، وترى أن القليل من موفري الخدمات العسكرية يصدق عليهم وصف المقاولة العسكرية. (Percy، Mercenaries: The History of a Norm in International Relations، 2007، صفحة 87) كما يرى الباحثان الفرنسيان جورج هنري بريسي و سيباستيان لوغال أن المقاولة العسكرية في التاريخ العسكري الأوروبي الحديث تنحصر في ثلاثة نماذج : النموذج الإيطالي المعروف بالكوندوتيرا؛ النموذج الألماني أثناء حرب الثلاثين عاما؛ النموذج الفرنسي القائم على الاتفاقيات الدبلوماسية بين الحاكم الفرنسي وبين الدولة التي ينتمي الجيش المستأجر. (Kempf، 2011، صفحة 136)

ولعل أهم ما يميز المقاولة العسكرية –لا سيما النموذج الألماني منها– عن الارتزاق الفردي هو اعتماد الأولى على التمويل الذاتي، وهذا ما يحتاج إلى ثروة مالية إضافة إلى دراية واسعة حول الاستراتيجيات المالية والاقتصادية. فالمقاول العسكري من هذا النوع يكون رجل أعمال ورجل حرب في نفس الوقت. لذا كان المقاولون العسكريون يتعاملون مع البنوك ويهتمون باكتساب التقنيات البنكية المعقدة التي تمكنهم من

تنمية ثرواتهم المالية من أجل الإنفاق على الجيش. فلم يصبح البنك هو المقرض المباشر للدولة بل يقرض المقاول العسكري الذي بدوره يقرض الدولة، فأصبح المقاول العسكري يتمتع باستقلالية مالية عن الدولة، بل وأصبح الحكام تابعين ماليا للمقاول العسكري فضلا عن التبعية العسكرية. (Kempf، 2011، صفحة 143) كما كان المقاول العسكري يعتمد على مصادر أخرى للتمويل كنهب المناطق المحتلة والجبايات التي يدفعها سكان تلك المناطق مقابل توفير الحماية لهم في زمن السلم والحرب. (Percy، Mercenaries: The History of a Norm in International Relations، 2007، صفحة 88) أما المرتزق الفردي، فيعتمد بشكل أساسي على ما يُدفع له من أموال مقابل مشاركته في الحرب. لذلك خلافا للمقاولين العسكريين الأثرياء، كان أغلب المرتزقة ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية المحرومة. وهنا، تقترب الشركات العسكرية الخاصة أكثر من المقاولة العسكرية التي تعتبر فاعلا اقتصاديا وعسكريا في نفس الوقت، كما أنها تتمتع بالديمومة، فالمقاولة العسكرية لا تختفي بانتهاء الحرب بل تظل موجودة على عكس المرتزقة الذين يظهرون خصيصا في زمن الحرب ليختفوا بعد انتهائها. والارتزاق على عكس المقاولة العسكرية والشركات العسكرية الخاصة يفتقد إلى منطق الشركات التجارية، فأهداف المرتزق قصيرة المدى متعلقة بالربح الفوري بينما منطق الشركات يقوم على الربح طويل المدى.

وفي سياق مقارنته بين الارتزاق والشركات العسكرية الخاصة، يُظهر بيتر سينجر مجموعة من العوامل التي تحول دون إمكانية اعتبار الشركات العسكرية الخاصة نوعا من الارتزاق. فالنظام الهرمي لدى المرتزقة منعدم أو محدود جدا على عكس الشركات العسكرية، وأقصى ما يمكن للمرتزقة تقديمه هو المشاركة الفعلية في المعارك وشيء من التدريب العسكري البسيط ولا يمكن أن يقدموا خدمات متعددة نظرا لافتقادهم إلى الكفاءات والإمكانيات الضرورة لذلك، بينما تقدم الشركات العسكرية الخاصة خدمات متعددة في المجال العسكري، مما يجعلها تستقطب أنواعا مختلفة من الزبائن كالدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وحتى المنظمات الإجرامية. كما ترتبط الشركات العسكرية الخاصة بشكل وطيد مع غيرها من الشركات، بل وتشكل أحيانا جزءًا من شركة أكبر تقدم خدمات في مجالات غير المجال العسكري.

كما تذهب ديبورا أفنت إلى وجود أوجه تشابه عديدة بين عالم التجارة في الخدمات العسكرية والأمنية اليوم وبين نظيره في أواخر القرون الوسطى وبداية العصر الحديث، إلا أنها تميز بينهما في كون الشركات العسكرية الحالية لا تشارك بطريقة مباشرة في ساحات المعارك، وفي أنها لا يمكنها أن تقوم بالاستيلاء على إقليم من الأقاليم والسيطرة عليه بطريقة مباشرة. (Avant، 2005، صفحة 30)

أما عن علاقة الشركات العسكرية الخاصة بالمقاولة العسكرية، فيصل الباحثان جورج هنري بريسي وسيباستيان لوغال بأن وجود أوجه شبه بين الظاهرتين لا يعني أننا أمام نفس الظاهرة، فلكل واحدة منهما خصائص متعلقة حصرا بها. وفيما يتعلق بالشركات العسكرية الخاصة فإنها تشكل، حسبهما نموذجا أنجلوساكسونيا من المقاولة العسكرية يُضاف إلى النماذج الثلاثة التي تحدث الباحثان عنها. (Kempf، 2011، صفحة 160)

في حين يرى بعض الباحثين أن الشركات العسكرية هي نسخة مطابقة للارتزاق سواء شكله في العصر الوسيط أم نسخته في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. فيرى مثلا فيليب شابلو أن الارتزاق الفرنسي الذي اجتاح القارة الإفريقية من الستينيات إلى السبعينيات كان بإمكانه أن يتحول إلى شركة عسكرية خاصة ذات صبغة شرعية على غرار ما قام به المرتزقة الأنجلوساكسونيون الذين نجحوا في التأقلم مع المعايير الدولية السائدة عبر تأسيس الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. (Chapleau، 2008) فتكون هذه الأخيرة مجرد تحايل على المعايير السائدة.

من الملاحظ أن الباحثين في ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة مجمعون على وجود أوجه شبه بين الشركات العسكرية الخاصة الحديثة وبين نظرائها من أشكال العنف اللادولتي الربحي كالارتزاق والمقاولة العسكرية في كون جميعهم عبارة عن فاعل أجنبي خاص يقدم خدمات عسكرية لغرض ربحي. لكن الموقف إزاء أوجه الشبه هذه هو الذي يجعل العلماء يختلفون. فالذين يذهبون إلى تمييز ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة عن غيرها من الظواهر المشابهة لها لا يرون في الغرض الربحي للمشاركة في حرب معينة معيارا كافيا لعدم إحداث تمييز بين الشركات العسكرية الخاصة وبين الفواعل العنيفة الخاصة ذات الهدف الربحي. بل ويفصلون في ماهية الربح وطبيعته واختلاف مدلوله بين مختلف الفواعل باختلاف طبيعتها وأهدافها. أما

الذين يطابقون بين الارتزاق والمقاولة العسكرية والشركات العسكرية الخاصة فيرون في نقاط الالتقاء بينها التي ذكرناها سابقا عاملا كافيا لعدم إحداث أي تمييز بينها وإن اختلفت تسمياتها وسياق ظهورها وكيفية تعامل المجتمع الدولي والمواثيق الدولية إزاءها.

3. تأثير خيار الاستمرارية أو القطيعة على دراسة ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة:

بعد تعرضنا إلى موقف الدراسين إزاء علاقة الشركات العسكرية الخاصة بغيرها من ظواهر العنف اللادولتي الربحي عامة والارتزاق والمقاولة العسكرية بصفة خاصة، قد يتساءل الباحث عن جدوى هذا النقاش، ثم عن الخيار الأمثل لمقاربة هذه الظاهرة. إذ لا شك أن لهذا الخيار أثرا على كيفية دراسة ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة سواءً من الناحية العلمية أو من الناحية المعيارية. فمن الناحية العلمية، اعتبار الشركات العسكرية الخاصة مرادفة للارتزاق أو المقاولة العسكرية سيدفع الباحث إلى اعتماد نفس المقاربات التي يُدرس بها الارتزاق والمقاولة العسكرية لدراسة الشركات العسكرية الخاصة. بل وحتى في تعريف الشركات العسكرية الخاصة سيسعى إلى عدم إظهار ما قد يُعتبر عاملا مميّزا للشركة العسكرية الخاصة. نتيجةً، سيتعامل مع الظاهرة كظاهرة قديمة بمسمى جديد، بما يحمل ذلك من أثر على عملية تقييم دور الشركات العسكرية الخاصة من جهة وتقييم خطر اللجوء إليها من جهة أخرى، قياساً على تقييم دور وخطر اللجوء إلى نظرائها من المرتزقة والمقاولين العسكريين. وهذا قد يكون أسهل للباحث، إذ سيكتفي بإسقاط ما يعرفه عن ماهية وأسباب ونتائج ممارسات المرتزقة والمقاولين العسكريين عبر التاريخ على الشركات العسكرية الخاصة. غير أن ما يقوم به بعض الباحثين من تفادي استخدام مصطلح الشركات العسكرية الخاصة واستبداله بمصطلح الارتزاق انطلاقا من اعتقادهم أن الاثنين يمثلان شيئا واحدا، فإنه قد يخلق التباسا لا يخدم البحث العلمي في هذا المجال. إذ سيصعُب على المتلقي تحديد ما يقصده الباحث من وراء مصطلح الارتزاق: أي هل يريد منه الارتزاق بمفهومه التقليدي المعروف منذ العصور القديمة أم الشكل الحديث له — بناءً على هذه المقاربة؟

أما من الناحية المعيارية، فإن اعتبار الشركة العسكرية الخاصة مرادفة للارتزاق، يُعد محاولة لتجريم اللجوء إلى هذه الشركات قانونًا وعرفًا، لما يحمله مصطلح الارتزاق من مدلول سلبي في الأعراف الدولية الواستفالية من

جهة ولما يمثله الارتزاق من نشاط إجرامي في المواثيق الدولية من جهة أخرى. وهذا ما يشكل نوعا من الضغط على المجتمع الدولي نحو تبني قوانين تجرم الشركات العسكرية الخاصة، أو نحو نفي العوامل الحائلة دون تطبيق المواثيق المتعلقة بالارتزاق على الشركات العسكرية الخاصة.

وفي المقابل، يكون لاعتبار الشركات العسكرية الخاصة ظاهرة مميزة وحصرية في العلاقات الدولية أثرا آخر على دراسة الظاهرة. فهذا يوجب على الباحث، مع وعيه بوجود أوجه شبه بين الظاهرة المدروسة والظواهر الأخرى المشابهة، إلا أنه عليه إبراز ما يجعل الظاهرة مميزة بدءًا من إحداث تمييز لفظي ووصولا إلى التمييز المعنوي، وما لذلك من أثر على اختيار مقاربات مختلفة عن تلك التي تدرس الظواهر المشابهة، ومن أثر آخر على تقييم دور والأخطار المحتملة للجوء إلى هذا النوع من الشركات على الدول. ولا شك أن مقاربة أي ظاهرة على أنها ظاهرة جديدة يشكل صعوبة أكبر على الباحث، إذ عليه أن ينطلق من مقدمات جديدة ليصل إلى النتيجة دون الاعتماد على الماضي في تقييم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. أما من الناحية المعيارية، فإن إبعاد الشركات العسكرية الخاصة عن تهمة الارتزاق وعن شبهة المقاولة العسكرية يجعل من هذا الفاعل الجديد فاعلا مقبولا في العلاقات الدولية من الناحية القانونية ومن الناحية العرفية، فيكفيه أن يثبت جدارته في القيام بالمهام المنوطة بأي فاعل دولي شرعي من المساهمة الفاعلة في تحقيق السلم والأمن أو الحفاظ عليهما على أقل تقدير. فإذا نجح في هذه المهمة سيحظى باحترام المجتمع الدولي وقبوله له، وبالتالي لن يتجه إلى تجريمه ولا إلى السعي نحو تطبيق القوانين المتعلقة بالارتزاق عليه، وذلك مهما تشابه الاثنان من مختلف الأوجه.

لذلك، على غرار ما تسجله سارة بارسي، لا يشكل النقاش حول مدى مطابقة الشركات العسكرية الخاصة للارتزاق والمقاولة العسكرية الخاصة، نقاشا أكاديميا محضا نظرا لما يحمل ذلك من تداعيات على الممارسات. (Percy، War, Regulating the Private Security Industry : a Story of Relgulating the Last، 2012)

خاتمة:

من خلال ما تقدم، يبدو أن ظاهرة احتكار الدولة لاستخدام العنف يكاد يكون استثناءً في التاريخ. فمن جهة، لم تكن ظاهرة استخدام العنف من قبل فاعل لادولتي ممارسة مستهجنة أو غريبة في عالم ما قبل معاهدة واستفاليا. بل وحتى بعدها لاحظنا أن ممارسات العنف اللادولتي ظلت منتشرة ومقبولة إلى غاية القرن التاسع عشر سواءً بتفويض من الدول أو من دونه. وظل منتشرا في العديد من مناطق العالم حتى أثناء القرن العشرين لا سيما في المستعمَرات السابقة. أما عن قياس مدى تحقيق الدولة للسيطرة الفعلية على المجالين الأمني والعسكري بين النسبي والمطلق، فالاختلاف معروف بين مدارس العلاقات الدولية بين الطرح الواقعي والواقعي الجديد الذي يرى في الدولة مسيطرا فعليا مطلقا، وبين الطرح الليبرالي والليبرالي الجديد وعبر القومي الذي يذهب إلى نسبية هذه السيطرة حيث أن الدولة لم تسيطر يومًا في تاريخها على استخدام العنف بشكل مطلق وتام.

وتعد الشركات العسكرية الخاصة تجليا لأحد أشكال العنف اللادولتي الربحي على غرار الارتزاق والمقاولة العسكرية. وإذا كان الباحثون مجمعين على أن كل من الشركات العسكرية الخاصة والمرتزقة والمقاولة العسكرية يجتمعون في كونهم عبارة عن فاعل أجنبي خاص يقدم خدمات عسكرية لغرض ربحي مادي، فإن مواقفهم إزاء أوجه الشبه هذه هي التي تجعلهم يختلفون فيما بينهم. بين من يرى أن الشركات العسكرية الخاصة هي نموذج أنجلوساكسوني من الارتزاق، وبين من يراها نموذجا أنجلوساكسونيا من المقاولة العسكرية الخاصة، وبين من يربطها أكثر بالمنطق الربحي التجاري الذي يحكم جميع أنواع الشركات الحديثة، وهذا ما تفتقد إليه كل من المقاولة العسكرية والارتزاق الفردي.

كما لاحظنا أن لهذا الموقف أثرا كبيرا على كيفية دراسة ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة. إذ أن عدم تمييزها عن الارتزاق أو المقاولة العسكرية يقضي باستخدام نفس المقاربات لدراسة هاتين الظاهرتين من أجل دراسة ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة. وفي بعض الحالات استخدام الدروس التاريخية التي قدمها اللجوء إلى الارتزاق والمقاولة العسكرية في بناء سيناريوهات حول استخدام الشركات العسكرية الخاصة وكيفية تقييم المخاطر المحتملة لذلك. أما إطلاق اسم الارتزاق أو المقاولة العسكرية على الشركات

العسكرية الموجودة حاليا، فنرى أنه يخلق لُبسًا لا يخدم الدراسة العلمية للظاهرة. وإذا كان التمييز بين كل واحدة من هذه الظواهر أمرا مستعصيا، فإنه على الأقل من الناحية النظرية العلمية يمكن إحداث شيئا من التمييز بينها، وذلك يبدأ أولا من التمييز اللفظي عن طريق تفادي إطلاق نفس التسمية على مسميات مختلفة.

أما اختيار موقف التمييز بين كل من الارتزاق والمقاولة العسكرية والارتزاق فسيجعل الباحث أولا أمام مهمة إظهار أوجه الاختلاف التي تجعله يعتبرها ظواهر متمايزة. وبالتالي لن يستخدم القراءات التاريخية الموجودة حول الارتزاق والمقاولة العسكرية في عملية التنبؤ ولا في عملية تقييم مخاطر استخدام الشركات العسكرية الخاصة.

وكما بيناه سابقا، لا يخلو هذا النقاش الأكاديمي من أبعاد سياسية ومعيارية، نظرا لما في اعتبار الشركات العسكرية الخاصة مرادفة للارتزاق من دعوة إلى تجريمها، ولما في اعتبارها مجرد شركات تجارية من دعوة إلى الإبقاء على شرعيتها، أو على الأقل الدعوة إلى التريث في الحكم عليها ريثما تثبت فعاليتها في القيام بالمهام المنوطة بها.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

Avant, Deborah, (2005), *The Market For Force: The Consequences of Privatizing Security,* Cambridge University Press, New York.

Giddens, Anthony, (1989), *The Nation-State and Violence: a Contemprary Critique of Historical Materialism,* Polity Press, Cambridge.

Kempf, Olivier, (2011), *De l'économie de la guerre à la guerre économique,*L'Harmattan, Paris.

Percy, Sarah, (2007), *Mercenaries: The History of a Norm in International Relations,*Oxford University Press, New York.

Singer, Peter, (2008), *Corporate Warriors : The Rise of Privatized Military Industry,* Cornell University, New York.

Thomson, Janice, (1994), *Mercenaries, Pirates and Sovreigns,* New Jersey: Princeton University Press.

Tilly, Charles, (1975), *The Formation of National States in Western Europe,* Princeton University Press, New Jersey.

Weber, Max, (1919), *Le savant et le politique,* Union Générale d'Edition, Paris.

الأطروحات:

Boyce, John (2013), *Surrending Sovreignty: The Pirvate Military Industry, the State and the Ideology of Outsourcing,* Department of Social Sciences, Faculty of Political Sciences, University of Iceland, Iceland.

المقالات:

Percy Sarah, (2012), War, Regulating the Private Security Industry : a Story of Relgulating the Last. *International Review of the Red Cross, 94*(887), 941-960.

المداخلات:

Chapleau, Philippe, (27 et 28 mars 2008), Le mercenariat francophone des années 1960-1990 et l'echec de son évolution en societés militaires privées: le cas de Bob Denard. *Armée privée armée d'Etat: Mercenaires et auxilliaires d'hier et d'aujourd'hui*, Institut de Recherche Stratégique de l'Ecole Militaire, Paris.

إدارة الأزمات في عالم غير موثوق دراسة في واقع الأزمات المركب و سبل إدارتها

Crisis management in an uncertain world: a study of the of complex crises reality and how to manage them

لقمان مغراوي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
meghraoui.loukmane@enssp.dz
lokmeg76@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/23 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

تسعى الدراسة إلى استيضاح العلاقة بين المتغيرات التي يشهدها العالم المعاصر و أثر ذلك على طبيعة الأزمات التي تواجهها الدول و من ثم تأثير الكل على أسلوب إدارة الأزمات، و ذلك من خلال التطرق إلى ثلاث محوار أساسية :

المحور الأول: مفهوم الأزمة و خصائصها باعتبارها ظاهرة ملازمة للواقع الدولي و السياسي و الاجتماعي، المحور الثاني: إدارة الأزمة و ضرورة تبني فلسفة توافق طبيعة أزمات العصر وصولا إلى التغيرات و الحركية التي يشهدها عالم اليوم، المحور الثالث: تأثيرات العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل مباشر على درجة تعقيد و ترابط الأزمات، الأمر الذي يوجب التفكير الجدي في بناء مقاربات تمكن من المواجهة العلمية و الواقعية لأزمات العصر.منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة بشكل أساسي على منهجية التحليل النسقي باعتبارها تمكن من فهم و تقييم شامل للديناميات المعقدة و المركبة فهي تقدم فهما لبنيات الظاهرة محل الدراسة و العلاقة بين جملة المتغيرات المتحكمة و الظابطة للظاهرة، و يكون الاعتماد على منهجية التحليل النسقي مبررا بطبيعة العلاقة بين التغيرات التي يشهدها العالم كونها تعبر عن علاقة معقدة بين متغيرات اقتصادية و سياسية و اجتماعية و أخرى، فضلا على أن واقع أزمات العالم المعاصر يعبر هو الأخر عن تداخل بنيات متعددة نتائج الدراسة:أن عالم اليوم يمتاز بتعاظم التهديدات و المخاطر ما أنتج واقعا أزمويا مستمرا و متجددا حتى صارت الأزمات كالظواهر الطبيعية التي توجب التكيف و الاستفادة قدر الإمكان مما تتيحه مثل هذه الأوضاع، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالاعتماد على فلسفة متجددة لإدارة الأزمات تجعل منها بنية إدارية وسياسية مرتبطة مباشرة بالمستويات التقريرية في الدولة و

تعتمد على نظم المعلومات و كذلك على الخبرات الدولية المختلفة من خلال بناء تحالفات بنيوية و وظيفية لمواجهة أزمات عالم اليوم غير الموثوق

الكلمات المفتاحية: الأزمة، إدارة الأزمة، فلسفة الأزمة، لا موثوقية عالم اليوم، استراتيجية إدارة الأزمة.

Abstract:

This study seeks to clarify and analyze the relationship between the changes taking place in the contemporary world and what impact might have on the crises faced by countries and, and ultimately on the implemented crisis management. These objectives will be achieved by addressing three main axes: The first axis: the concept of crisis and its characteristics, the second axis: The need to adopt a philosophical approach to crisis management that corresponds to its nature, The third axis: the effects of the direct relationship between the variables of the study on the complexity and interdependence of crises Methodology: This study is conducted using the systematic analysis method, as it enables a comprehensive understanding and evaluation of complex dynamics, and the phenomenon structures in question, and the relationship between the combinations of the phenomenon's variables. the use of systematic analysis in this study is justified by the nature of the relationship between the changes in the contemporary world, as it reflects a complex relationship among economic, political, social, and many other variables, as well as the state of crises in the contemporary world, which is characterized by uncertainty and complexity Results: Through what will be presented in this study, a clear high degree of uncertainty that characterizes the contemporary world will be demonstrated. It is confirmed by crises of the complexity and complex nature of crises that continue to grow and presents strategic challenges to the entire international community, rather highlights a dilemma and obvious of the vulnerability of states .

Keywords: Crisis, Crisis Management, Crisis Philosophy, Uncertain World, Crisis Management Strategy

المؤلف المرسل: لقمان مغراوي

مقدمة:

يبدو و أننا نعيش اليوم في ظل عالم ميزته الأساسية التقلب و عدم اليقين و الغموض و التعقيد، إنها سمات العيش في عالم مأزوم، هذا العالم الذي يعيش وضعا لاهو بالسلم و لا هو بالحرب،حيث أن الشريك الأصلي لعصر الطفرة الرقمية التي يعيشها العالم اليوم هو الأزمات و إن كانت تختلف من دولة للأخرى إلا أنها تشترك في مجموعة من الخصائص، بل و أن الأزمات هي الأخرى أضحت لا تعترف بحدود الدول و لا بسيادتها فحالة اللااستقرار التي تميز دول الساحل الإفريقي مثلا تجر إليها المجموعة الدولية التي طالما تأثرت اقتصادياتها و أوضاعها الداخلية بسبب أدوارها خارج أراضيها ، و كذلك هي حالة الهشاشة التي تعيشها كثير من الدول فتداعياتها هي تداعيات عبر وطنية لا تعترف بالحدود و تحمل مخاطر تهدد دولا و كيانات دولية مختلفة فلطالما مثلت مناطق باعثة لمختلف التهديدات و المخاطر التقليدية و غير التقليدية.

لقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي و الاجتماعي في دراسة قدمتها سنة 2011 حول المخاطر المستقببلية أن الحكومات تواجه عددا متزايدا من الأزمات التي تحمل مخاطر جمة لا تعترف بالحدود بل و تنتشر دون اعتبار لسيادة الدول، كما أن ذات الدراسة أكدت على هشاشة الاقتصاد العالمي المرتبط شبكيا بفعل هذه الأزمات التي تهدد الانسجام الاجتماعي و الاستقرار السياسي، ما يؤكد الطبيعة المركبة و المعقدة للأزمات التي يعيشها العالم.

إن الأزمات تهدد حياة و سلامة الأفراد و قد تدمر مجتمعات بأكملها أو تصيبها باختلالات وظيفية أو بنيوية، و منها الانكماش الاقتصادي الشديد و التضخم الحاد و أزمات الديون و خدمة الديون و الزلازل و الحرائق و الحروب و الاضطرابات السياسية و حالات اللاستقرار السياسي و التهديدات الصحية و الأوبئة التي تهدد فعليا أول حق أساسي للإنسان و هو الحق في الحياة بل و تدمر مجتمعات برمتها، إننا نعيش عالما يمكن فيه للمرض أن يكون سببا في تقويض صحة النظام الدولي على الاستمرار و على التكيف مع هذا النوع من الأزمات المستجدة، و لكن هل من تعبير علمي يوصلنا لفهم موضوعي لحقيقة الأزمات؟.

المحور الأول: مفهوم و خصائص الأزمة

التعريف اللغوي العربي الذي يقدمه لسان العرب للأزمة يربطها بالشدة و القحط (ابن منظور، 1300 هـ، صفحة 73) ،أما قاموس ويبستر فيقدم تعريفا لا يختلف في مضمونه عن المعنى العربي حيث تفيد كلمة أزمة « « Crisis بأنها نقطة تحول في الحالة المرضية إما نحو الأحسن أو الأسوأ،كما تفيد أيضا بأنها لحظة حرجة غير مستقرة بالنسبة للشؤون السياسية (Merriam-Webster, 2003, p. 211) ، أما في اللغة الصينية

فكلمة« 危机wēi jī» تعبر عن الدمج بين مفهومي الخطر و الفرصة (عبد السلام، 2015، صفحة 65) حيث بقدر ما تعبر الأزمة عن مخاطر فهي تحمل في طياتها فرصة يمكن استغلالها لتحويل المحن إلى منح.

لقد جاءت التعاريف اللغوية في مجملها مركزة على الظرف الاستثنائي الذي تعبر عنه الأزمة و الانتقال من الحالة الطبيعية إلى حالة استثنائية تتميز بالضيق و الشدة، و هي ذاتها لحظة مصيرية بالنسبة بمعني بالأزمة أو الموقف الأزموي ،الأمر الذي يتوقف على أسلوب التعامل مع الأزمات و قدرتها على مواجهة الأزمات أو التكيف معها و في حالات معينة الاستفادة مما يمكن أن تتيحه الأزمات مع ارتباط ذلك بقدرات خاصة تؤهل الاستفادة و تحويل الأزمة إلى فرص لتطوير الذات أو المنظمات و حتى الدول بشكل عام.

لقد جاءت المعاني اللغوية معبرة عن استثنائية الموقف أو الوضع الأزموي فهو حالة غير اعتيادية تختبرها الأمم و الدول و مختلف المؤسسات و حتى الأفراد و هو ما يقودنا للبحث في المعانى الإصطلاحية للأزمة ، و التي تكاد تنطلق جلها من جوهر المعنى اللغوي إلا أن ثمة تفاصيل معرفية تعبر عن اختلاف التوجهات النظرية و المنطلقات الفكرية لأصحاب التعاريف الاصطلاحية، فعلى المستوى الفردي يشير معنى الأزمة لصعوبة بالنسبة للفرد فهي تتجاوز قدراته و ألياته على التعامل الصحيح مع الأزمة ما يجعلها سببا في حالة عاطفية و سلوكية شديدة و بذلك تصير حالة طارئة مؤثرة على الفرد بشكل معين (James & Gilliland, 2016, p. 10).

أما بالنسبة للمؤسسات و التنظيمات الإدارية و السياسية المختلفة فقد ذهب شيرفاستافا Shrivastava إلى أن الأزمة تمثل درجة دنيا من الاحتمالية في مقابل درجة عليا من النتائج التي تهدد شرعية المؤسسة بل وتهدد حتى قدرتها على البقاء (BULGU & SARDAR , 2007, p. 14)، وقد سايره في نفس الطرح ريد Reidحيث تعبر الأزمة عنده عن كل حادث له أن يوجه الاهتمام السلبي نحو المؤسسة مما يؤثر على مصداقيتها و سمعتها و جماهيرها و حتى وضعها المالي (BULGU & SARDAR , 2007, p. 14)، و قد اهتم هيرمان Hermann في تعريفه للأزمة بخصائص الوضع الأزموي الذي يمكن أن تواجهه المؤسسات على اختلافها فيركز على عنصر المفاجأة بعتبار الأزمة غير متوقعة الحدوث وأنها تتطلب استجابة سريعة خاصة و أنها تهدد إطار المؤسسة و قيمها الأساسية (James & Gilliland, 2016, p. 10).

أما قاموس بلاكويل للعلوم السياسية فقد عرف الأزمة بأنها فترة تمثل تحديا بالنسبة لمسألة استقرار و استمرار الأنظمة ويشير مصطلح الأنظمة ههنا إللى الحكومات و حتى النظام الدولي و تتمثل التحديات في اختلال ميزان القوة أو الوصول لدرجة الحرب و انتشار الفوضى (Bealey & Johnson, 1999, p. 92)، و يتوافق في هذه الحالة مع التعريف الذي تقدمه موسوعة العلوم الساسية التي أشرف على تحريرها برتراند بادي حيث الأزمة تنطوي على عنصر المفاجأة و الإضطراب الحاد في السير العادي للنظام السياسي (Badie, Dirk Berg, & Leonardo , 2011, p. 494)

تجمع التعاريف الإصطلاحية على ميزة اللاتوقع و المفاجأة التي تختص بها الأزمات فضلا عن التحديات التي يمثلها الوضع الأزموي بالنسبة لواقع و مستقبل المؤسسات و الأنظمة السياسية التس يمكن أن تعصف بالمؤسسة و تزيلها من الوجود أو تفرض عليها قدرات عالية من أجل بناء استراتيجيات معينة تتيح المواجهة أو التكيف مع الأزمات المستجدة، و هذا ما يختلف من مِؤسسة لأخرى و من نظام سياسي لآخر، و حتى نستوضح المسألة وجب التطرق إلى خصائص الأزمة التي تجعل منها تفرض هذا النوع من التحديات؟

خصائص الأزمات: في الواقع أن الأدبيات التي تتناول موضوع الأزمة حددت مجموعة متنوعة من الخصائص على غرار نسبة المفاجأة التي تتوقف على القدرة على التنبؤ بالأزمات المقترن بجملة من الشروط الموضوعية و العلمية الصرفة،و كذلك نقص أو توافر المعلومات بشأن الأزمة و ما يحيط بها من ظروف، فضلا على درجة اللايقين و الصدمة التي ترافق كل أزمة و غيرها من الخصائص التي يختلف تصنيفها باختلاف المشارب العلمية للقائمين على التصنيف و كذا تعلق الاختلاف بالمعايير المعتمدة لتحديد السمات، و لكننا نود التركيز على خصائص معينة بما يتوافق و الدراسة قيد الأنجاز و الاشكالية التي تتمحور حولها الدراسة، و فيما يلي نسوق الخصائص تباعا:

- **الأزمات فرصة و خطر**: في الواقع أ، هذه الفكرة مستوحاة من مفهوم الأزمة في ميدان الطب حيث تشكل الأمراض و مختلف الحالات المرضية فرصة لتعزيز مناعة الجسم لاحقا من خلا تكوين أجسام مضادة تمنع الإصابة بالمرض و هذا ما يقول به كثير من المختصين في المجال، و لكن يمكن إسقاط نفس الفكرة على الأزمات الأخرى على غرار الأزمات الدولية و بهذا الصدد يقول عمار جوكسال اسيار Ömer Göksel øùYAR:".... إنه لمن الممكن اعتبار الوضع الأزموي فرصة لتحقيق فائدة ما....." (İŞYAR, 2008, p. 3)، و لا يقتصر الأمر على الأزمات الدولية فقط فحتى الأزمات الاقتصادية اليوم تمثل أكثر من فرصة لتصحيح الاختلالات و تقوية الاقتصاد من جديد شريطة أن يقترن ذلك بهندسة استراتيجيات تمكن من الاستفادة مما تتيحه الأوضاع الأزموية حيث أن كل أزمة تضمر مواطن معينة يمكن تحويلها لفرص يجب استثمارها و هذا ما تبنى عليه فلسفة إدارة الأزمات و يخفف أيضا من حالة الصدمة المرافقة للأزمات، فالصين مثلا عززت اقتصادياتها في نفس الوقت الذي كانت باقي الدول الغربية خصوصا تعاني من تداعيات الأزمة المالية سنة 2008 فقد نقلت صحيفة الواشنطون بوست في 25 مارس2009 (Cha, 2009) أن الصين وعلى الرغم من التباطؤ الحاد في التدفقات المالية العالمية، فقد زادت استثماراتها في الخارج بشكل كبير. ففي عام 2008، بلغت قيمة عمليات الاندماج والشراء الدولية 52.1 بليون دولار. وفي فبراير 2009، استثمرت الشركات الصينية بالفعل 16.3 بليون دولار في الخارج. وبهذا المعدل، يمكن أن يكون رقم عام 2009 ضعف الرقم المسجل في العام 2008. و هنا تجد أن وسائل الإعلام الرسمية في الصين تصور هذا

كفرصة لا يمكن أن تحدث إلا مرة واحدة كل قرن، و لعل هذه الحالة تعبر بشكل صريح عن خاصية الأزمات كونها تمثل مفارقة الجمع بين الفرصة و الخطر.

- **الأزمات ذات طبيعة مركبة:** بالنسبة للأزمات الدولية خصوصا تكون الطبيعة المركبة سمة أساسية لها و المقصود بذلك تداخل عوامل متعددة في نشوء و تحديد طبيعة الأزمة فما يبدو خلافا حدوديا بين دولتين قد يكون من المحتمل جدا أنه يعود لبناءات اجتماعية تاريخية و قد يعود لمآرب اقتصادية كما يمكن أن يكون بسبب سياسات و أطماع دولية على اعتباار تداخل المصالح الإقتصادية بين مختلف الفواعل الدولية و ينعكس كل ذلك على إدارة هذا النوع من الأزمات خاصة في السياق الدولي الراهن الذي تغير فيه مفهوم السيادة من المطلق إلى مجرد مفهوم مركزي يضاف لذلك تعاظم دور بعض المؤسسات الدولية و محورية حقوق الأنسان كبديل للسيادة و لمفهومها التقليدي، و قد أشارت عديد الدراسات لذات المسألة و من بينها دراسة مايكل بيرشر (Brecher, 1977, p. 43) المنشورة في مجلة الدراسات الدولية و كان ذلك حتى قبل السمات الحالية للسياق الدولي الذي نعيشه حيث أشار إللى تداخل عديد العوامل في نشوء الأزمات الدولية و هي البيئة العملية و التي تنقسم إلى داخلية و خارجية حيث تتشكل البيئة الداخلية من القدرة العسكرية و الاقتصادية و البنية السياسية للدولة و جماعات المصالح و النخب، أما البيئة الخارجية فتتشكل من عوامل النظام الدولي و النظم الفرعية المرتبطة به و العلاقات الثنائية المهيمنة و العادية، و لم يقف تحديده هنا فقط بل أكد على وجود بيئة سيكولوجية تنقسم لمستويين داخلي و خارجي، و أضاف عاملا آخر يتعلق بالعوائق، فضلا عن علاقة كل ذلك بعملية اتخاذ القرار و ما يتصل بها على غرار البعد الإتصالي للأزمات، لكن هل الأزمات الحالية لها نفس درجة التعقيد و ذات الطبيعة المركبة؟ بالرجوع لأزمة الكوفيد19 التي يعيش العالم تداعياتها حاليا أشار أحد المواقع التي تتبع لصندوق النقد الدولي(Georgieva, 2020) على لسان كريستالينا غورغييفا أن الأزمة الحالية هي أزمة منقطعة النظير و على درجة عالية من التعقيد فهي مرتبطة بالصحة العامة و باقتصاديات الدول و يحيطها اللايقين فهي لا تعترف بالحدود و لا بمخرجاتها الإقتصادية حيث يتوقع انخفاض معدلات النمو العالمي، كما يرافق هذا التعقيد تداخل المؤسسات الدولية المختلفة على غرار منظمة الصحة العالمية و الشركات المتعددة الجنسية و أكثر من ذلك باتت المسألة الأمنية للدول تواجه تحديات مستجة تعبر عن مخاطر جدية و مرتقبة، و قد يكون كل ذلك إثباتا للطبيعة المركبة لأزمات السياق الحالي.
- **الأزمات ظاهرة طبيعية مستمرة الحدوث:** إن توصيف الأزمات بالظاهرة الطبيعية يجعلها تقترب من باقي الظواهر الطبيعية التي تمثل جوهر الحياة البشرية على غرار ظاهرة سقوط المطر التي لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال أزمة أو كارثة إلا عندما لا يتم بناء و تجهيز قنوات لتصريف مياه المطر و تطهيرها و كذا بناء

السدود و المحاجر المائية و غيرها فانطلاقا من أن سقوط المطر مؤكد بشكل أو بآخر فذلك يعني لزاما إعداد خطط مسبقة للأستفادة من هذه الظاهرة الطبيعية التي لا يمكن إيقافها و إنما التعامل معها و إدارته على النحو الذي يمكن الاستفادة مما تحمله من فرص للتطوير، و يمكن إسقاط ذات التفكير على الأزمات الأخرى بما فيها الأزمات الدولية فالسياق الذي نعيشه يثبت بشكل صريح استمرار الأزمات و أحيانا بمنحى يوحي بوقوع الكوارث ، فالتغير الحاصل في مفهوم سيادة الدول و تراجعها لصالح حقوق الأنسان كمفهوم محوري بديل، و كذا التنافس الاقتصادي الحاصل في هذا السياق المأزوم سيقود لا محالة لتغير بنية النظام الدولي إما نحو ثنائية دولية جديدة أوبدرجة أقل العودة لتكلات إقليمية يعاد بعثها على نحو براغماتي صرف و الشواهد على ذلك كثيرة حيث التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و الصين و روسيا على افريقيا جعل كثيرا من الدول الإفريقية تعيش أزمات اللااستقرار على نحو مستمر بدليل التواجد الإقتصادي الكثيف و الذي يرافقه دوما التواجد العسكري و ليست حالة دولة مالي أو النيجر و حتى ليبيا ببعيد ، بل و أكثر من ذلك أضحت الحروب الحديثة سواء اللاتماثلية أو الهجينة تمثل عائدا اقتصاديا لمن له القدرة و الإرادة لأن يستفيد منها، و كل ذلك يجعل دول الجوار تعيش في حالة من التهديد المستمر الذي قد يصير في لحظة معينة إلى مخاطر حقيقية، و عليه يتوقف التعامل السليم و الإدارة الفعالة على بناء استراتيجية مسبقة تسعى للاستفادة مما قد تتيحه مثل هذ الأوضاع و طبعا يتوقف عليها كذلك تجنب ما يمكن تجنبه من مخاطر و سلبيات، و كل ذلك يتم تبنيه ضمن الأهداف الكبرى للدول اعتمادا على خبرات محلية و دولية و ليس على مستوى لجان بسيطة و مؤقتة لإدارة الأزمات، و لاشك أن تبني ما ذكرناه كفلسفة لإدارة أزمات العالم المأزوم و اللاموثوق ينعكس إيجابا على كفاءة و فعالية إدارة الأزمات، فكيف يتسنى لنا فهم إدارة الأزمات؟

المحور الثاني: إدارة الأزمة في ظل السياق الدولي المأزوم: من خلال هذا المحور نسعى لتوضيح مفهوم إدارة الأزمات و ضرورة ربط ذلك مع التغيرات الحاصلة في السياق الدولي الذي نعيشه ما يتيح التفكير في تبني فلسفة معينة لفهم الأزمات تقود لإدارة على مستوى مقبول من الكفاءة و الفعالية

يشير القاموس الدولي للإدارة العامة و الحكم(Bhatta, 2015, p. 143) أن إدارة الأزمات تعبر عن جملة من الإجراءات و الأطرالعملية المتخذة من طرف الجهات المسؤولة التي تمكن الحكومة من التعامل مع الأزمات التي تواجهها كما تتمحورإدارة الأزمةكعملية على الاستجابة السريعة و البعد الاتصالي وصولا غلى استجابة آنية للأزمات، أما موسوعة العلوم السياسية (Badie, Dirk Berg, & Leonardo , 2011) فتشير أن إدارة الأزمات تتعلق بجميع الأنشطة التي تعالج التهديد وتهدف إلى التقليل من عواقبه وهو ما يؤكد أن وقوع الأزمات غير مستبعد لينحصر التفكير في إعداد العمليات الكفيلة بمعالجة الأوضاع الأزموية لكن تضيف موسوعة

العلوم السياسية أن إدارة الأزمات تنطوي على بعدين فأما الأول فهو البعد التقني المتعلق بقدر المؤسسات الحكومية و السياسات العامة على مواجهة التهديدات، و أما البعد الثاني فهو البعد السياسي الذي يجعل من إدارة الأزمات نشاطا سياسيا مثيرا للجدل و أنه ينطوي هو اللآخر على أبعاد خمسة يمكن حصرها فيما يتعلق بعمليات صنع و اتخاذ القرار من جهة ،ومسؤولية صانعي القرار في تخفيف درجة اللاموثوقية و كذا ما يمكن الاستفادة منه أو تعلمه من جهة أخرى.

أما قاموس بلاكويل (Bealey و Johnson، 1999، صفحة 92) فيؤكد على دور إدارة الأزمات في منع الأزمة من التطور و الانتشار بسرعة اعتماد على الجهود الحكومية التي يصاحب عملها ضغط شديد خاصة بالنسبة لعملية صنع القار و القائمين عليها و هو بذلك يتفق مع مضمون التعريف الذي قدمته موسوعة العلوم السياسية، و لكن يضيف إلى ضرورة الاهتمام بالإنذارات المبكرة للأزمات الدولية حيث قد يكون منطلق الحروب هو اطلاق رصاصة واحدة، أما عمار جوكسال اسيار Göksel(İŞYAR, 2008) Ömer øùYAR فيتحدث عن الإدارة الفعالة للأزمات و التي تقترن حسبه بالتنظيم الجيد لبرنامج إدارة الأزمات و أيضا لابد أن تعتمد على التنبؤ كخطوة أساسية للنجاح فضلا على معرفة مختلف الفواعل الدولية و إدراكها للظروف و السعي لخلق فرص الاستفادةن ولكن يؤكد على عدم وجود نموذج محدد بذاته خاصة بالنظر لحالة عدم اليقين و مقتضيات عملية صنع القرار فيظل الموقف الأزموي، و بذلك يتفق هو الآخر مع مضمون التعاريف المقدمة سابقا، و إن كان يشذ بإدراجه لعنصر التنبؤ كخطوة أساسية للوصول لإدارة فعالة للأزمات و في ذلك توافقه قالينا روجوفا Rogova(Galina L. Rogova & Scott, 2016, p. 107) حيث تشترط لنجاح إدارة الأزمات: رصد هذه الأنشطة المسببة للأزمات ،والاعتراف بها ودمجها وجعلها منطقية من أجل دعم صانعي القرار لمنع حدوث الأزمات أو العمل بفعالية للتخفيف من آثارها السلبية، و يعتمد ذلك على فهم سياق الأزمات حيث يؤدي السياق دوراً هاماً في إدارة الأزمات، إذ أنه يزود صانعي القرارات بمعرفة هامة عن الأوضاع الراهنة وديناميات الوضع فيما يتعلق بأهدافهم ووظائفهم واحتياجاتهم من المعلومات، لتمكينهم من تكييف قراراتهم وإجراءاتهم على النحو المناسب.

إن فهم ما هية السياق، وكيفية تمثيله واستخدامه له دور مباشر في تحديد الاستراتيجيات المناسبة وتنوير عمل صناع القرار على اتخاذ القرار المناسب و تحقيق الأهداف المرجوة، و نجد تأكيدا لذات الفكرة لدى بير ليقريد و ريكجة Per Lægreid · Lise H. Rykkja حيث تختلف بالنسبة لهما إدارة الأزمات باختلاف تنظيم الأمن المجتمعي ومدى تفرد الأزمة وعدم اليقين بها وغموضها وتعقيدها (Lægreid & Rykkja, 2019, p. 07)، ما يفهم منه أن اختلاف السياق له تأثير مباشر على أسلوب إدارة الأزمات أو بالأحرى فهم و تحليل السياق ضروري لاختيار النموذج الأنسب لإدارة الأزمات.

لكن وجب التساؤل حول الفلسفة و القواعد الأساسية للوصول لإدارة ناجعة للأزمات؟

إن أول ما تتوقف عليه الإدارة الناجعة لإدارة الأزمات هو فهمنا لحقيقة و طبيعة الأزمة فالكفاءة ههنا مرتبطة تحديدا بالتعامل مع ظاهرة طبيعية تواجهها كل الأنظمة سواء السياسية أو الإدارة و الاجتماعية و غيرها و أن هذه الأنظمة تتعامل مع هذه الظواهر باعتبارها تغيرات طبيعية و استثنائية تصادف حياة الكيانات المختلفة، و التي يمكن أن نختق فيه فرصا تمكننا من سد الاختلالات على الأقل و تحقيق فرص للتطوير في الحالات المثلى، ويكون لتبني هذه الفلسفة آثار إيجابي على غرار التقليل من حالات الارتباك و الشك و اللايقين المصاحبة لمختلف الأزمات و هذا ما يعد مؤشرا إيجابيا لاسيما بالنسبة لصانع القرار، و حتى يصير الأمر عمليا لابد من الاعتماد على مجموعة الشروط:

أولا: تعزيز دور البحث العلمي: كبديل للقرارات الأرتجالية و العشوائية أو حتى النابعة من نرجسية صناع القرار و ذاك من خلال تعزيز دور الدراسات الاستشرافية و كذا تفعيل دور مراكز الفكر في كل العمليات السياسية و الإدارية و ليس الافتصار على إسناد دور محدد بالنسبة لإدارة الأزمات حتى يصير الأمر معبرا عن فلسفة حكم و تسيير، فبالرجوع للمؤشر العالمي لمراكز الفكر (Program, 2020, p. 14) نجد أن منطقة شمال افريقيا و الشرق الأوسط تحصي 507 مركزا في مقابل 2219 بالنسبة لأوربا و 2058 مركزا بالنسبة لأمريكا الشمالية تحوز الولايات المتحدة الأمريكية منه 1871مركزا، فيما سجلت آسيا 1829 مركزا تحوز الصين منها 1689 مركزا ، مع عدم تسجيل أي دولة عربية ضمن الخمس و عشرين مركزا الأوائل حيث الولايات المتحدة الأمريكية هي الأولي و ليها الهند و الصين تباعا في المرتبتين الثانية و الثالثة، و ضمن ترتيب دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط تتصدر الترتيب سلطنة عمان ب 69 مركزا و الإمارات العربية المتحدة ب36 مركزا و المملكة العربية السعودية ب 28 مركزا ، كما يسجل التقرير في المرتبة 74 عالميا مركز الأهرام للدراسات.

إن النجاح في الوصول لإدارة فعالة للأزمات بشكل خاص و تسيير شؤون الحكم بشكل عام لابد أن يعتمد على البحث العلمي و الدراسات العلمية وصولا إلى بناء قاعدة موثوقة من الحقائق و الدلائل التي يعتمد عليها صناع القرار و هو ما يخفف و يزيل جملة التعقيدات و الضغوطات المرافقة للأزمات.

- **ثانيا:الاعتماد على بنية وظيفية قارة لإدارة الأزمات:** الملاحظ في واقعنا أن إدارة الأزمات تسند إلى لجان يتم إنشاؤها ظرفيا لإدارة أزمات وقعت بالفعل و هذا قد يكون قائما على فلسفة معينة لا تفي بالغرض فالأمر بهذا الشكر يصبح إدارة لمرحلة وقوع الأزمة أو لإدارة مخلفاتها في حين النجاعة متعلقة بإدارة الأزمات قبل وقوعها و هو الأمر الذي يتوقف على دور البحث العلمي و الدراسات الاستشرافية كما ذكرنا سابق ، و لكن أيضا يعتمد على بنية إدارة يتم ربطها بالمستويات التقريرية و تزويدها بمختلف الآليات القانونية و الإجرائية و الوسائل التقنية لتأدية

الدور المنوط بها ،و يكون المبرر في أن يتم إنشاء هذه البنية بشكل قار و مستمر انطلاقا من كون الأزمات هي الأخرى ظاهرة طبيعية مستمرة و متكررة الحدوث، و بالرجوع للواقع العربي يمكن أن نجد نوعا من هذه البنى القارة فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد الإمارات العربية المتحدة التي تم بها إنشاء الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث ضمن منظومة الهيكل التنظيمي للمجلس الأعلى للأمن الوطني بتاريخ 2007/5/14م، وبمرسوم اتحادي رقم (2) لسنة 2011م (www.ncema.gov.ae, 2019)، حيث تهدف إلى تحقيق سياسة الدولة فيما يخص الإجراءات اللازمة لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، وتعتبر الهيئة الجهة الوطنية الرئيسية المسؤولة عن تنسيق ووضع المعايير والأنظمة واللوائح المتعلقة بإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، ووضع خطة وطنية موحدة للاستجابة لحالات الطوارئ، كما نجد الأردن التي تأسس بها المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات (السميعات، 2020) بتاريخ 23/1/2008 ليعمل ضمن إطار وطني على تنسيق وتوحيد الجهود والقدرات لمواجهة الكوارث والأزمات وإدارة هذه الأزمات والتخطيط لمواجهتها , ضمن الاهداف التالية:

- تحقيق المقدرة على التكيف الاستراتيجي لمواجهة مختلف أنواع الأزمات.
- بناء قاعدة بيانات وطنية شاملة تتطلبها طبيعة عمل ومهام المركز لخدمة أصحاب القرار على مختلف المستويات وبالتنسيق مع القطاعين العام والخاص.
- تحقيق التكامل والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية في مواجهة الأزمات على المستوى الوطني.
- المساعدة على اتخاذ القرار الفعال لمواجهة مختلف أنواع الأزمات التي تتعرض لها المملكة.

إن فكرة إنشاء بنية قارة و مرتبطة بالمستويات التقريرية و اعتمادها على نظم المعلومات و سبل البحث العلمي هي خطوة سليمة و أساسية في الوصول لتحقيق إدارة ناجعة و فعالة لإدارة الأزمات وفق منطق و فلسفة استباقية تبحث عن كامن الفرص في الأزمات و تتجنب ما أمكن من سلبيات، الأمر الذي يعتمد على تخطيط استراتيجي طويل المدى يستند إلى إرادة جادة و فكر يستبصر المستقبل اعتمادا على الحقائق المثبتة بالدليل العلمي.

إن ما ذكرناه كمرتكزات و شروط نجاح لا يغني بالمطلق عن مختلف الأساليب و التقنيات و الإجراءات المتبعة في إدارة الأزمات إنما هو منطق و فلسفة في تسيير و إدارة الأزمات ينطوي عليه الوصول إلى أعلى درجات الكفاءة و الفعالية، و يرتبط هذا المنطق من جهة أخرى بفهم و إدراك لأزمات السياق المأزوم فكيف يبدو عالم اليوم؟

المحور الثالث: الأزمات في ظل السياق الدولي المأزوم: الخصائص و الانعكاسات: إن السؤال المؤطر لهذا المحور يتعلق بسبل تمكين الجهود الحكومية من التعامل الفعال مع الأزمات التي تميز السياق الدولي المأزوم؟

من المنطقي ان بداية الإجابة تكون بتحديد خصاص العالم المأزوم حيث شهد عالم اليوم تغيرات جيواستراتيجية عميقة ميزتها الأحداث التالية:

1. تقويض السيادة الوطنية اعتمادا على تفعيل النسق الحقوقي العالمي انطلاقا من منتصف التسعينيات.

2. عولمة الإرهاب و الحرب على الإرهاب.
3. الأزمة المالية العالمية انطلاقا من 2008.
4. النقاشات العالمية بخصوص المنافع المشتركة لا سيما القضايا المتعلقة بالبيئة و الصحة و ضرورة بناء نسق تعاوني لمواجهة التحديات.

1. **تقويض السيادة الوطنية:** وفقا لقاموس بلاكويل للعلوم السياسية (Bealey و Johnson، 1999، صفحة 92) يتم ربط سيادة الدول باعتراف باقي الدول لها بسيادتها على الإقليم و ذلك رجوعا لمعاهدة وستفاليا 1648 ، لكن هذا المعنى لا يمكن اعتباره إلا قانونيا فالسيادة الفعلية لا تكون إلا بتحقيق الاستقلال التام بكل أبعاده المختلفة و هو ما يصعب تحقيقه في ظل الاعتماد المتبادل و الحاجة إلى أشكال مختلفة من التعاون و التكامل و حتى العلاقات العدائية و الصراعية تعيق الوصول إلى سيادة فعلية، أما موسوعة العلوم السياسية (Badie, Dirk Berg, & Leonardo , 2011) فتنظر للسيادة باعتبارها من أكثر المفاهيم المتنازع عليها في العلوم السياسية حيث المفهوم مرتبط بمركزية ثقافية شديدة أدت إلى اختلاف التعاريف المقدمة للسيادة و ذاك ما قد يزيد من غموض المفهوم خاصة في السياق الذي نعيشه و نختبره، و لكن على الرغم من ذلك نجد أن ثمة عنصرا مشتركا في كثير من التعاريف الحديثة للسيادة و هو ألا تكون قابلة للتجزئة ومطلقة على حد سواء بغض النظر تماماً عن مصادر شرعيتها و مكانها الدقيق ، و هذا ما يحدث على المستوى النظري إذ الواقع لا يعكس نفس الفهم بالنسبة للسيادة بل و عمق النقاشات مرة أخرى حول حقيقة السيادة و هل فعلا هي مطلقة و غير قابلة للتجزئة؟

هذا السؤال يقع في جوهر النقاش العلمي في نظرية العلاقات الدولية حيث يدور النقاش حول تحديد مستوى السيادة بفعل تأثيرات عصر العولمة و أن ثمة استبدالا لمفهوم السيادة الشعبية بمفهوم يتم تحديده في مستويات كلية و هو السيادة الدولية و التي ترتكز حول مفهوم بديل هو حقوق الأنسان التي أضحت محورا لكثير من النشاطات و الأفعال الدولية ، بل و أن ممارسة هذه النشاطات هي التي أزالت فكرة مطلقية السيادة و جعلت منها مفهوما مركزيا تراجع لصالح حقوق الإنسان المرتبطة هي الأخرى بمجموعة من الآليات الضامنة على غرار إقرار التدخل الإنساني الذسي يشكل تحديا صريحا للمفهوم التقليدي للسيادة، و من هذا الباب يمكن اعتبار ذلك شكلا من أشكال الأزمات المستمرة التي تواجهها الدول حيث كيف يمكن التوفيقبين الحفاظ على السيادة الوطنية و تجنب تحدي التدخلات المختلفة و المرتبطة بحقوق الإنسان حتى أضحت القوانين المحلية مرتبطة تحديدا بنسق دولي قانوني معولم، و هو ما يقوض حتى التمظهرات الداخلية للسيادة.

نفس النقاش يشير إليه جون أنيو John Agnew في كتابه العولمة و السيادة في طبعته الثانية (Agnew, 2018, p. 01) حيث يحدد النقاش حول مسألة السيادة بين ارتكازها على الأقليم كفهوم محدد و محدود من جهة و تأثيرات العولمة من جهة أخرى التي لها القدرة على تقويض سيادة الدول و التي يعتبرها ثلة من الأكاديميين تهديدا للإقليم من خلال فكرة إزالة الحدود أو ما يشار إليه أحيانا بفكرة الدولة العالمية و اعتبار الكرة الأرضية كلها دولة واحدة تحكمها ذات الأنظمة و القوانين.

إن التغيرات التي نشهدها منذ مطلع التسعينيات بخصوص السيادة فرضت تفكيرا جديا في الدولة باعتبارها ظاهرة سياسية فهل بقيت محافظة على وظائفها التقليدية المتمثلة في حماية الإقليم من كافة أشكال الإعتداءات على الإقليم؟ لعل الجواب يكون في التدخلات العسكرية التي عشناها و نعيشها و حتى القواعد العسكرية الأجنبية المتواجدة خارج أقاليمها على غرار القواعد العسكرية الأمريكية و الفرنسية و كذلك امتداد و تنوع نشاط الشبكات الاجرامية المتحالفة مع الحركات الإرهابية في العالم و التي أضحت هي الأخرى لا تعترف لا بالحدود و لا بمفاهيم السيادة التقليدية، كل ذلك يبقي السيادة محورا للنقاشات العلمية التي يثبت السياق الحالي أنها أضحت مخترقة و بمباركة دولية في أكثر من حالة، و كل ذلك يعد مصدرا لأزمات مستمرة و متكررة الحدوث و ذات طبيعة مركبة،خاصة و أن انتهاك السيادة في هذا السياق المأزوم مرتبط بالتدخل الإنساني المستند على القوة الصلبة كما يرتبط أيضا بالارهاب و الحرب على الإرهاب كمسوغ أو مبرر و هو ما يبقي عالم اليوم على درجة عالية من اللاموثوقية و عدم اليقين.

2. **عولمة الإرهاب و الحرب على الإرهاب:** يدل الإرهاب على العنف و نشر الفزع و الخوف بين المجتمعات و الدول و بني البشر و يمس البيئة باختلاف مستوياتها و فضاءاتها، و هذا لا يعني البتة عدم وجود اختلاف حول تعريف المفهوم و ذلك منذ بدايات استعمالاته الأولى في الثورة الفرنسية.

و لا يزال النقاش واسعا حوله في ظل تركيز البعض على الفعل الإرهابي كمدخل لتوحيد التعريفات ،و بقاء ثلة تركز على الفاعل الإرهابي كمرتكز يحظى بالأولوية في مدخل الحرب على الإرهاب، و حتى نربط بموضوع الدراسة نسعى لربط الظاهرة بتأثيراتها على العمل الحكومي و تأثيراتها على السياق الحالي و جعله مأزوما أكثر فأكثر.

يشير حسين سليمان في كتابه الإرهاب و الحرب على الإرهاب في افريقيا (Solomon, 2015, p. 02) إن الإرهاب كظاهرة يتحول تدريجيا إلى تأثير متفشي، غالبا ما يكون مهيمنا في الحياة اليومية. وهو يؤثر على الطريقة التي تجري بها الحكومات سياساتها الخارجية والطريقة التي تتعامل بها الشركات مع الأعمال التجارية، وذلك ما يحيلنا للتأثير المباشر للإرهاب على العمل الحكومي و الدولي و حتى الخاص في الحياة اليومية و بذلك هو يوجه العمل الحكومي المنفرد و الدولي المشترك على مزيد من الإنفاق المالي على محاربة الظاهرة.

لقد مثلت سنة 2001 منعطفا حاسما و تغيرات عميقة في السياسة الدولية و ذلك بعد إقرار الحرب على الإرهاب التي انطلقت من خلال استصدار حزمة هامة من القرارات من طرف مجلس الأمن على غرار القرار1337 لسنة 2001 و الذي جعل محاربة الإرهاب ذات بعد إلزامي خاصة و أن القرار اعتمد في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة و تم التأكيد على أن الإرهاب مهدد للسلم و الأمن الدوليين، و كان من بين النتائج التأكيد على ضرورة انضمام جميع الدول لكل الاتفاقيات المتعلقة بمحاربة الإرهاب و كذلك السعي لتوحيد الجهود في مجال التعاون الدولي الجنائي خاصة و أن الإرهاب هو ظاهرة عابرة للحدود ما يلزم الدول بعدم الانغلاق في حدودها الاقليمية محاربة للظاهرة بل وجب تكاتف الجهود، و لكن هل أدى ذلك لنتائج إيجابية أم خلقا وضعا أزمويا جديدا؟فعلا التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب و التعاون الدولي الجنائي العمومي يعتبر محمودا و مبرر ذلك هو هدفها المتعلق بتحقيق السلم و الأمن الدوليين كهدف استراتيجي، لكن بالمقابل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب و بالرغم مما ذكرناه سابقا حول التعاون الدولي يظهر مفارقة تستحق التمحيص، فبعد حوالي عقدين من إقرار الحرب على الإرهاب نجد المؤشر العالمي للإرهاب (START, 2018) ينذر بأزمات مستمرة و مركبة ، حيث نلاحظ 46 دولة تقهقر ترتيبها في المؤشر العالمي للإرهاب في مقابل 94 دولة تحسن ترتيبها، لتبقى أفغانستان أكثر الدول تأثرا بالظاهرة من حيث عدد القتلى و هي الدولة التي تم تصنيفها في 2001 كمنطقة باعثة للتهديد الإرهابي و معنية بشكل مباشر بالحرب على الإرهاب، كما سجل التقرير بقاء تنظيم الدولة أكثر التنظيمات فتكا و إرهابا، أما بالنسبة لعدد الضحايا فقد سجلت مصرا ارتفاعا بنسبة 123 %و الصومال بنسبة 92%، و مقارنة بسنة 2001 فقد سجلت كل منطقة في العالم متوسطا لأثر الإرهاب في عام 2017 أعلى مما كان عليه في عام 2002. وكانت الزيادة في أثر الإرهاب أكبر ما تكون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تليها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ما يعبر بشكل واضح عن استمرار و تزايد التهديد الإرهابي في كل أنحاء المعمورة في الوقت التي كانت فيه الأنظار تترقب القضاء على الظاهرة نجد أن ذلك افضى إلى مزيد من الأزمات التي لم تكن ذات مدلول أمني فقط حيث لذاك تأثير بالغ على اقتصاديات الدول حيث انخفض الناتج الإجمالي لكثير من الدول حيث انخفض الناتج القومي لأفغانستان بنسبة12.8 %، و العراق سجل انخفاضا بنسبة 10.8%، و في النتائج العامة لمؤشر الإرهاب نجد أن التاثيرا الإقتصادية أدت لانخفاض الناتج القومي بنسبة 25 %، و قد أكد ذلك كثير من التقارير الإقتصادية فبحسب تقرير صادر عن معهد واتسون للشؤون العامة والدوليَّة (عطوان، 2019)صدر في نوفمبر 2018، بعنوان "تكلفة ميزانية الولايات المتحدة لحروب ما بعد 11 سبتمبر حتى 2019"، فإن تكلفة حروب الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وباكستان وسوريا والإنفاق الإضافي على الأمن الداخلي ووزارة الدفاع وشؤون المحاربين

القدامى، تتجاوز منذ هجمات 11 سبتمبر الـ5.6 تريليون دولار. وحتى عام 2017 كانت تبلغ التكلفة أكثر من 4.3 تريليون دولار، ويتوقع أن يخصص "البنتاغون 80 مليار دولار على عمليات الطوارئ عبر البحار حتى عام 2023". ويضيف، "حتى لو انتهت الحروب بحلول عام 2023، فستظل الولايات المتحدة على المسار لإنفاق 808 مليارات دولار إضافية ليبلغ مجموعها 6.7 تريليون دولار ،على الأقل

نجد في نهاية ذلك أن النقاش االذي جرى بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب و منافسته كلينتون حول التوجه نحو مزيد من الأمركة أو البقاء في إطار عولمة مهذبة ،يثبت الواقع بشأنه انتصار الاتجاه المدافع عن مزيد من الأمركة حيث هي تبسط سيطرة استراتيجية على منطقة الشرق الأوسط، و فرض منطق استعمال القوة المفرطة في كثير من أصقاع العالم و إن كنا نسجل انخفاضا بالنسبة لهذه المسألة بفعل الطبيعة المركبة للحرب على الإرهاب و ارتباطها بالوضع الاقتصادي العالمي الذي يثبت هشاشة في أكثر من محطة، و ذلك ما يجعل الدول اليوم تعيش في مواجهة تحديات مستمرة و أزمات بنيوية و هيكيلة معقدة، حيث زادتها الأزمات المالية شدة و تعقيدا.

3الأزمة المالية العالمية انطلاقا من 2008: لقد شكل عام 2008 تحديا كبيرا بالنسبة للنظام المالي و الإقتصادي العالمي، بل و أكثر من ذلك بل كان تحديا للنظرية الليبرالية الرأسمالية خصوصا لما أضحت الحكومات الرأسمالية مجبرة على تغيير فلسفتها في التعامل مع الحرية الاقتصادية و الرأسمالية فانتقلت عبر سياسات مستجدة من دور الضبط إلى دور التدخل و إنقاذ القطاع المالي و المصرفي بضخ الأموال تعديلا لاختلالات وظيفية.

و لعل ذلك ما جعل بعض التحليلات تستعيد بريق منظري الفلسفة الاشتراكية في تنبؤهم بانهيار الرأسمالية و زوالها، بل شكلت أيضا ردودا عكسية على الأقل في مستوى التفكير النظري من خلال الدعوة لتقوية الدور الحكومي في السياسات الاقتصادية و مواجهة العولمة و تقوية سيادة الدول من جديد في مواجهة أزمة 2008،و لكن كيف يمكن أن نفهم أسباب و مآلات هذه الأزمة العالمية؟

سيكون من المسلم به وصف الأزمة المالية لسنة 2008 بالمعبرة عن اختلالات بنوية و وظيفية جعلة الرأسمالية في مأزق ليس بالهين، لا سيما و أنها مرتبطة بالرهن العقاري تحديدا، ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت ازدهار سوق القروض العقارية و لكن رافقه عجز في السيولة البنكية على تمويل العمليات الإقراضية التي لم تتوقف إلا بوصول الأزمة الى نقطة التحول نحو منحى كارثي، على اعتبار أن ذلك وقع في سياق تراكمي و لم يكن وليد الصدفة إذ أن بداية سنة 2007 حملت معها ما لم يكِن مؤكد و هو المتعلق بانخفاض أسهم السوق العقاري و مواجهات عجز كبير في تحصيل القروض من طرف البنوك على الرغم من التحذيرات الموجهة خصوصا للسوق البنكي الأمريكي إلا أن البنوك استمرت في عمليات الاقراض دون الحصول على الضمانات اللازمة و الكافية، و هذا مازاد من اللاموثوقية تجاه البنوك خصوصا و الأسواق الماليةالدولية بصفة عامة ما حذا بالبنوك المركزية على التدخل و ضخ مزيد من الأموال في إطار استراتيجية انقاذ الأسواق المالية.

كتب شارل كوينز Charles Collyns مقالا استعرض فيه أزمة 2008 من خلال التطور التاريخي للأزمات التي شهدها العالم، و ما يعطي صدقية في ما كتبه هو نشره من خلال مجلة المالية و التنمية FINANCE and D DEVELOPMENT الصادرة عن صندوق النقد الدولي و كان نشر المقال في ديسمبر 2008 مرافقا لسياق الأزمة، لقد مثلت أزمة 2008 على حد قول شارل كوينز (Collyns, 2008, p. 18) خاصة بالمقارنة مع الأزمات المعاصرة أنها الأزمة 2008 الأكثر تدميرا منذ الحرب العالمية الثانية، و إن كان لا ينفي وقوع أزمات أخرى خطيرة إلا أن ما يميز أزمة 2008 هو الانتشار العالمي الذي مس أسس و أركان الاقتصاد العالمي و شكل تهديدا لازدهار العالم الذي لم يعرف وضعها مماثلا خلال السبعين سنة التي سبقت 2008 ، وقد استند شارل في ذلك لتقرير صندوق النقد الدولي حول الاستقرار المالي لسنة 2008 حيث يقدر أن الخسائر على القروض العقارية ذات الصلة في الولايات المتحدة وغيرها من الائتمانات سوف تضيف ما يصل إلى 1.4 تريليون دولار.

لقد كانت توقعات الخبراء في السياق الأزموي أنذاك تتوقع بشكل كبير ما حصل في أزمة 1929 من إغلاق البنوك و ارتفاع نسب البطالة و الوصول إلى منحنيات كارثية تمس الإقتصاديات الكبرى في العالم و حتى الناشئة، و لكن تحديدا تمثلت التأثيرات المحتملة أنذاك في: تعزيز القيود على الإئتمان المصرفي و زيادة هامش المخاطر بالنسبة لسندات الدين و تناقص نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي و نفور المستثمرين من الأسواق الناشئة و أخيرا التشديد على القروض الخارجية، و لكن هل كانت الأزمة ذات أبعاد اقتصادية فقط؟

نشر مركز الدراسات الجيو اقتصادية* في مارس 2009تقريرا حول الأزمة المالية و كان عنوانه دروس من الأزمة حيث كانت مقدمة التقرير حادة بشأن الوضع الذي تم تفسيره على وجه ينبيء بعمق و خطورة الأزمة، فمقدمة التقرير (Steil, 2009) تفيد بأن قصة الأزمة المالية سوف يعاد سردها إلى ما لا نهاية باعتبارها قصة الجشع الواسع النطاق والفساد وعدم الكفاءة، والتي مكنتها أجندة سياسية تهيمن عليها أيديولوجية إلغاء القيود التنظيمية. يبدو و أن ذلك إشارة إلى عصر ما بعد العولمة القائم على تفكيك القيود و إلغاء الحواجز المالية بما يخدم الليبرالية الرأسمالية، فضلا على أن التقرير يتوافق في جانبه التقني مع تقرير صندوق النقد الدولي حيث أشار إلى مخاطر السياسات التي تغذي التراكم السريع للديون في مختلف أنحاء الاقتصاد. حيث أن سياق الأزمة شهد

*التقرير صادر عن مركز الدراسات الجيو اقتصادية الكائن مقره بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال مجلس العلاقات الخارجية The Council on Foreign Relations (CFR)و هو مركز فكر غير ربحي تأسس عام 1921 و يشرف على عدد من المنشورات الفكرية و العلمية على غرار السياسة الدولية و السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، اقرأ المزيد حول المركز من خلا موقع الويب:https://www.cfr.org/

مستويات اقتراض غير مسبوقة من طرف الأفراد والمؤسسات المالية ، وبذلك تحولوا هذه الأموال إلى أصول سكنية والعقارات أنتجت خسائر كبيرة عندما انخفضت قيمة الأصول.

و على الرغم من الإيجابيات التي تضمنها تقرير صندوق النقد الدولي (Wenjie Chen; Mico Mrkaic; Malhar Nabar, 2019) في تقريره الصادر بعد عشر سنوات من الأزمة حيث يسجل تعافي كثير من الاإقتصاديات و لكن ليس بشكل تام ،مع تسجيل تفاوت في نسب التعافي خاصة فيما تعلق بالاقتصاديات الناشئة، إلا أننا يمكن أن نستشف من مضمون التقرير أن الانتقادات كانت متعلقة بالسياسات الحكومية التي تفاوتت قدراتها في تسيير الأزمة أو احتوائها حيث انعدمت القدرة على المواجهة الفعلية، و بذلك يكون من المستحيل الوصول إلى مجتمعات دون مخاطر فذلك بعيد المنال خاصة و أن الأزمة المالية العالمية كان لها تداعيات أكثر من اقتصادية، فهي ذات طبيعة سوسيواقتصادية فيما تعلق بارتفاع نسب البطالة و تأثير ذلك على المستوى المعيشي للأفراد، و هي ذات طبيعة سياسية أيضا من حيث تعلقها بكفاءة السياسات الحكومية على التفاعل الفعال مع هذا النوع من الأزمات أين قاد الفشل دوما إلى توسيع الهوة بين الحاكم و المحكوم زادها عمقا و تباعدا اللاموثوقية التي طغت على التعامل مع القطاع البنكي، فضلا على أن بعض البحوث العلمية الصادرة عن مراكز فكر مختلفة تعتبر الأزمة العالمية المالية تمثل فشل نموذج تسييري برمته، حيث اعتبرها البعض مأزقا للراسمالية و هو حال التوجهات المعادية أساسا للفكر الرأسمالي في حين اعتبرها الرأسماليون أنفسهم فشلا و عدم كفاءة بالنسبة للسياسات الحكومية التي أضحت تتطلب مرافقة أكثر من أي وقت مضى و تعاضدا من طرف الفواعل الوطنية و الدولية على غرار المؤسسات النقدية العالمية و حتى المنظمات الدولية على غرار منظمة التعاون الاقتصادي و الاجتماعي و حتى منظمة التجارة العالمية ، مايجعل من التفكير في أسلوب مبتكر لإدارة الأزمات ضرورة قصوى تؤكدها الدراسات التي تستشرف بشكل موثوق وقوع أزمات مالية أكثر حدة بالنسبة للحكومات و هو ما جاء به كتاب المواطنة المالية (Riles, 2020, p. 86) حيث خلص الكتاب لحدوث أزمات مالية لاحقة ستكون الحكومات عندها عاجزة على إيجاد مصادر تمويل مبتكرة مثلما حدث في أزمة 2008، و لعل ما يقودنا لضرورة التفكير في إعادة النظر في الفلسفة الاقتصادية التي تقود العالم اليوم هو المؤشرات الرقمية ذاتها حيث تبين مؤشرات البنك الدولي أن الاقتصاد العالمي(Bank, 2020) لا يزال يواجه تحديات كبيرة حيث اعتبرت سنة 2019 أسوأ سنة بالنسبة للنشاط العالمي حيث تم تسجيل 2.4% و بالنسبة لسنة 2020فالتوقعات هي الأخرى ضئيلة حيث يتوقع التقرير تسحيل2.5% بالنسبة للإقتصاد العالمي في مقابل ترجع اقتصاديات الدول المتقدمة بنسبة1.4%، و أن كل ذلك لن يقود لمحاربة الفقر في العالم بالخصوص في إفريقيا أين توجد النسبة الغالبة من فقراء العالم. و ما هو مؤكد من خلال الواقع أن تزايد نسبة الفقر في العالم مرتبطة بشكل مباشر بحالات اللاستقرار و تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين واستثمار شبكات الجريمة المنظمة

في ذلك ما يشكل أزمة عبر وطنية لا تهدد الدول الفقيرة حصريا و لكن تمتد خارج الحدود الوطنية لتشكل عبئا على دول الجوار و حتى الدول البعيدة جغرافيا، و بذلك يكون تدهور الإقتصاد أزمة تنطوي على درجة عالية من التعقيد تستوجب تكاثف الجهود الدوليةالتي تعيقها دوما نفعية الدول و مصالحها و هو ما يعد مستوى عميقا للأزمة،و لكن للأسف ليس كل ذلك منتهى الأزمات بل تظهر أزمات أخرى تستحوذ على اهتمام عالمي واسع.

4. **النقاشات العالمية بخصوص المنافع المشتركة:** لا سيما القضايا المتعلقة بالبيئة و الصحة و ضرورة بناء نسق تعاوني لمواجهة التحديات، و يقع على رأس هذه القضايا مسألة المناخ العالمي و التهديدات التي باتت تواجهها كل أنحاء العمورة دون استثناء سواء الدول المتطورة أو الأقل تطورا و حتي تلك الدول التي يعد باعها في الاقتصاد و التكنولونوجيا ضئيلا، و لكن المعضلة بشأن فهم الظاهرة تبدأ عند تحديد طبيعة هذه الأزمة التي لا تعترف بحدود الدول و سيادتها و لا إمكانياتها، فهل هي ذات طبيعة تقنية مرتبطة بإفرازات و مخرجات العالم الإقتصادي، أم أنها أزمة متعلقة بالقانون الدولي خاصة و أن الواقع الدولي يثبت تعارضا بين الملوثين الكبار الذين يتقاعسون في مواجهة الظاهرة بل و يزيدونها عمقا و تعقيدا على غرار الولايات المتحدة التي يصدر عنها أكثر من 36 في المائة من انبعاثات الغازات الدفيئة وأكثر من 40 في المائة من الانبعاثات من البلدان االعضوة في الوكالة الدولية للطاقة حسب إحصاءات 2002 (OECD, 2002, p. 13) من جهة، و الدول غير الصناعية التي تتأثر بشكل مباشر بملوثات الدول الكبار؟

إن المتتبع لقضايا البيئة العالمية باعتبارها قضية ذات اهتمام مشترك يجد تنوعا و زخما في الكتابات المختلفة باختلاف مشارب كاتبيها، و لكن ما يبدو متفقا عليه هو الطبيعة المركبة و المعقدة لأزمة التغير المناخي و أنه يعتبر ضمن المهددات الاستراتيجية للأمن الدولي،باعتباره يرتبط حصريا بارتفاع متوسط درجات حرارة الطبقات الجوية على امتداد فترة زمنية معينة و هو ذات التعريف الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، و الذي يوعز هذا التحول بشكل حصري للعامل الإنساني المتمثل في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الاستثمار في مجال الطاقات التقليدية غير النظيفة (Fleming, 2020, p. 02)، و هو ما يتطابق كذلك مع تعريف لجنة الخبراء الدوليين لتتبع تطور المناخ (Boniface, 2017, p. 53) ، و هي الهيئة التي تم إنشاؤها بطلب من مجموعة الدول السبع سنة 1988و المتمثاة في الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و إيطاليا و ألمانيا وبريطانيا و فرنسا و كندا،و لكن ما نسجله أن ثمة اتفاقا على مخرجات هذا التغير المناخي على غرار الأعاصير المدمرة و ذوبان المناطق المتجمدة عبر العالم و ارتفاع نسبة مياه المحيطات و نضوب المياه الصالحة للشرب، و بالمقابل نسجل عدم اتفاق حول مسببات هذا التحول المناخي حيث تم تقديم نظرية جديدة من قبل سفينسمارك وفريس كريستنسن في عام 1997 و هما دانماركيان مختصان في الجيوفيزياء، يوعزان سبب الأعاصير المدمرة و فناء الأنواع النباتية و الحيوانية

للنشاط الشمسي لا إلى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (Fleming، 2020، صفحة 02)، بل إلأى عوامل طبيعية مرتبطة بالنشاط الشمسي و مما تذكره النظرية أن التغير المناخي و ارتفاع درجات الحرارة يعود حتى إلى ما قبل الثورة الصناعية.

لكن على الرغم من اختلاف النظريات و التوجهات العلمية و السياسية بشأن أسباب تغير المناخ و الاحتباس الحراري فذلك لا ينفي بأي شكل من الأشكال ما يواجهه العالم من تحديات و تهديدات مرتبطة بقضايا المناخ، لا سيما و أن الأمر يهدد مصادر الحياة الأساسية على غرار الماء و المنتوجات الزراعية و الحيوانية و تناقص الغطاء النباتي في مقابل ازياد المساحات المتصحرة ، حيثا تشير الدراسة التي قدمها برهان الماو من جامعة بوتسوانا وماتوندو من جامعة سوازيلاند بافريقيا الوسطى (Matondo & Alemaw, 2020, p. 57) أن إدراك آثار تغير المناخ على الموارد المائية في إفريقيا يتجلى بوضوح من حيث زيادة حجم و نسبة تواتر الفيضانات، وتغير تواتر هطول الأمطار وتوزيعها، وجفاف الأنهار، وتراجع المسطحات المائية، والانهيارات الأرضية، وزيادة الأعاصير، فانخفاض جريان المياه يقدر ب20 %، و أن ثمة سيناريوهات محتملة للجفاف بحلول سنة2050 وبذلك تؤثر هذه المخرجات و الآثار بدورها على الطاقة، والزراعة، وإنتاج الأغذية، والتنمية الوطنية، والنظم الإيكولوجية وغيرها من الاقتصادات الاجتماعية للمجتمعات المحلية ككل، و لا تخص الظاهرة افريقيا فق بل كل أنحاء المعمورة حيث صدر التقرير السنوي (Wang & Liu, 2020, p. 03) في أغسطس 2017، عن الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي (NOAA) والجمعية الأمريكية للأرصاد الجوية (AMS)حالة المناخ في عام 2016، مشيرا إلى أنه بالنظر للعديد من المؤشرات الرئيسية لتغير المناخ، مثل درجات حرارة الأرض والمحيطات، قد تم تسجل أرقاما قياسية تاريخية جديدة، و جعل الحاجة إلى التصدي لتغير المناخ أكثر إلحاحا من أي وقت، ففي عام 2016 كانت درجة حرارة السطح العالمية 0.45-0.56 درجة مئوية أعلى من متوسط الفترة الممتدة من 1981-2010، ، وعلى وجه التحديد، فإن هذا الرقم أعلى من 0.01 إلى 0.12 درجة مئوية عن عام 2015، و0.18 إلى 0.25 درجة مئوية أعلى من عام 2014، وهذه الدرجة العالية هي نتيجة للتأثير المشترك للاحتباس الحراري العالمي الطويل الأجل وظاهرة النينيو القوية في النصف الأول من نفس السنة.

إن مخرجات أزمة المناخ العالمي و ما يعرف بالاحتباس الحراري تعتبر لدى جمع من المهتمين بالقضايا الجيواستراتيجية مهددا صريحا للأمن العالمي و سببا لبروز و تجدد صراعات مختلفة و هو ما يؤكده باسكال بونيفاس (Boniface، 2017، صفحة 53) الذي يستشهد بمن يعتبر هذه الأزمة مهددا للحياة البشرية برمتها و يسوق في ذلك مثال عن احتمال ارتفاع نسبة مياه دلتا النيل المرافق لتصحر دارفور بالسودان وكيف أن ذلك عامل أساسي في الصراعات الحاصلة بكل المنطقة و دول الجوار،خاصة مع تنامي ظاهرة التنقلات الشرعية و غير

الشرعية المصاحبة لكافة أشكال التوترات و الصراعات التي تتطلب تكاثف الجهود الدولية لحلها و هو ما نلحظه من خلال الإشراف الأممي على مختلف قضايا النزاع، و لكن بكل أسف نجد أن التعاون الدولي هو الأخر ذو طبيعة أزموية، حيث لم تصادق الولايات المتحدة الأمريكية و الصين على بروتوكول كيوتو سنة 1998 و هما المسؤولان عن أكبر نسبة من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم، و هو ما يعبر بشكل صريح عن التناقض بين المبادئ العالمية و براغماتية الدول الباحثة عن مزيد من التقدم و الهيمنة و إلى غاية معاهدة فرسوفيا سنة 2013 كل قمم المناخ شهدت نفس التعارض،بخلاف قمة بارس في ديسمبر 2015 التي وقعت عليها كل الدول و اتفقت نظريا على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

في سنة 2018 قدم الباحث الألماني زنكار (Zenker, 2018, p. 12) دراسة لمراجعة الاتفاقات الدولية حول التغير المناخ و مما توصلت إليه الدراسة هو صعوبة تحقيق التعاون الدولي في مواجهة الاحتباس الحراري و من بين أسباب ذلك عدم وجود قرارات ذات صبغة فوق وطنية لعدم وجود مِؤسسة عالمية أو مركزية لها القدرة على ذلك خاصة و أن المسألة تتعلق بدول ذات سيادة تتطلب أعمالها المصادقة على التفاقيات ذات العلاقة و تباعا المرور إلى التنفيذ و هو يثبت الواقع نقيضه فآليات نفاذ هذه الاتفاقيات لازالت تراوح مكانها بدليل انسحاب الولايات المتحدة بعد التصديق من اتفاق كيوتو 2001، فضلاً عن خروج عدة بلدان مثل كندا واليابان وروسيا من فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو. كما أن هذا الجانب يقلل من نطاق الجزاءات في حالة عدم الامتثال للمعاهدة

إن أزمة المناخ العالمي يثير النقاش حول مسألة السيادة و الزوال المادي لبعض الدول أين يحتمل زوال إقليمها و هو الظاهرة التي لم يعرفها الواقع الدولي مطلقا منذ اتفاقية مونتيفيديو 1933 حيث أن التوزيع غير المتكافئ لآثار تغير المناخ البشري يظهرأن الدول الصغيرة لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الانبعاثات العالمية ولكنها تعاني أكثر من غيرها. وهناك قلق إزاء مستقبل هذه الدول، فلأول مرة تساؤلات بشأن الوجودها المادي في المستقبل فجزر مثل توفالو وكيريباتي وجزر مارشال يمكن أن تختفي كنتيجة لتغير الطقس ،و ما يستدل به هو الشواطئ السريعة التغير بسبب النشاط البشري الذب يجعلها أكثر عرضة لارتفاع مستوى سطح البحر. وقد يتعرض سكان هذه الدول للتشريد القسري مما يخلق موجة من "اللاجئين المناخيين" ويزيد من احتمالية تضاعف أزمة الهجرة ، ما يتطلب تدخلا انسانيا عاجلا و هو المسألة التي تعبر عن استخدامات القوة لأغراض انسانية و لكن هل تتفق الإرادة الدولية على التدخل لصالح البيئة و حماية الساكنة و الأقاليم المختلفة من خطر الاحتباس الحراري و فرض عقوبات على الملوثين الكبار غير الملتزمين؟ ذلك هو المستوى الأعمق للأزمة المناخ العالمي.

و إن استمر النقاش حول ما إذا كان تغير المناخ من صنع الإنسان أو جزءا من الدورة الطبيعية لوجود الأرض. فمن الواضح أن أولئك الذين سيتأثرون بتغير المناخ، يختبرون بالفعل الآثار المترتبة عليه. ومن واجب المجتمع الدولي أن يكفل أن يعكس قانون الأمم على نحو كاف الظروف المعيشية لجميع الأمم والشعوب.

الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه عبر فصول الدراسة يظهر جليا الدرجة العالية من اللاموثوقية التي تميزعالم اليوم، و لعل ما يؤكد ذلك هو الأزمات ذات الطبيعة المركبة و المعقد المستمرة الحدوق و التعاظم و هو ما يمثل تحديا حقيقيا للمجموعة الدولية برمتها،خاصة و أن هذه الأزمات هي ذات ميزة عبر وطنية لا تعترف بالحدود و تشكل ضررا لكل الدول، بل و تبرز معضلة و اضحة تتمثل في تأثر دول ليست معنية بمسببات الأزمة من أساسه و لكنها طرف في المواجهة و بنائ استراتيجيات كفيلة، لكن بالمقابل براغماتية الدول تعيق تنسيقا حقيقيا بين المجموعة الدولية و يثبت تضاؤل قدرة المنظمات العالمية حول التوافق و تفعيل استراتيجيات للمواجهة، و على الرغم من ذلك وجب التفكير في حلول على درجة مقبولة من الكفاءة و الفعالية في إدارة هذا النوع من الأزمات

- إن أول ما يجب تفعيله على المستوى الوطني هو اعتماد بنيات قارة لا ظرفية يكون هدفها الرئيس إدارة الأزمات على اختلافها تعتمد على فريق متعدد التخصصات الذي يستند بدوره إلى الأبحاث العلمية المستندة إلى دلائل ذات صدقية عالية و في ذلك يتوجب أيضا الإعتماد على الدراسات الاستشرافية و نظم المعلومات الحديثة فبدون ذلك يستحيل الوصول لإدارة فعالة لأزمات عالم اليوم، و قد يكون من وجه الفالية أن يتم إلحاق هذه البنية بالمستويات التقريرية في النظام السياسي.

- أما على المستوى الدولي الذي يثبت تناقض بين تلك المباديء العالمية و الإنسانية فإن التفكير في تكلات إقليميةتتجاوز البراغماتية الضيقة للدول أمرا ضروريا أكثر من أي وقت مضى، و قد يساعد في ذلك الأرضية التاريخية و القيمية المشتركة، لبعض من الأقاليم، و لكن ذلك بالأساس يرتبط بإرادة حقيقية تبني تصوراتها وفق منطق استراتيجي مستدام يستهدف بالدرجة الأولة بقاء الدولة و تحقيقاه لوظائفها سواء التقليدية أو المستجدة.

قائمة المراجع:

Badie, B., Dirk Berg, S., & Leonardo , M. (2011). *International encyclopedia of political science.* California: SAGE Publications, Inc.

James, R., & Gilliland, B. (2016). *Crisis Intervention Strategies* (9 ed.). BOSTON: Cengage Learning.

Agnew, J. (2018). *Globalization and Sovereignty.* Maryland: Rowman & Littlefield.

Anja Zenker. .(2018) *International Climate Agreements under Review.* Germany: Springer VS.

Bhatta, G. (2015). *International dictionary of public management and governance.* New York: Routledge.

Brecher, M. (1977, march). Toward a Theory of International Crisis Behavior: A Preliminary Report. *International Studies Quarterly*, 43.

Cha, A. E. (2009, march 25). *courrierinternational.* Retrieved from https://www.courrierinternational.com/article/2009/03/26/pekin-fait-son-marche-autour-du-monde

Collyns, C. (2008). The Crisis through the Lens of History. *Finance & Development*, 18.

Frank Bealey ،Allan G Johnson. .(1999) *The Blackwell Dictionary of Political Science.* Oxford: Blackwell Publishing Ltd.

Georgieva, K. (2020, April 20). Retrieved from https://blogs.imf.org: https://blogs.imf.org/2020/04/20/a-global-crisis-like-no-other-needs-a-global-response-like-no-other/

İŞYAR, Ö. G. (2008, WINTER 1). *DEFINITION AND MANAGEMENT OF INTERNATIONAL CRISES.* Retrieved from http://sam.gov.tr/: sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/02/OmerIsyar.pdf

Jonathan I. Matondo و ،Berhanu F. Alemaw. .(2020) *Climate Variability and Change in Africa.* Switzerland: Springer Nature.

Lægreid, P., & Rykkja, L. H. (2019). *Societal Security and Crisis Management.* Switzerland: Palgrave Macmillan.

M. ABA BULGU و ،ISLAM SARDAR .(2007) . *CORPORATE CRISIS AND RISK MANAGEMENT* .(الإصدار 1) OXFORD: Elsevier.

Merriam-Webster. (2003). *Webster's New Explorer College Dictionary.* (Merriam-Webster, Ed.) United State of America: federal street press.

OECD. .(2002) *DEALING WITH CLIMATE CHANGE.* INTERNATIONAL ENERGY AGENCY. PARIS: Publications Service, OECD.

Pascal Boniface. .(2017) *La géopolitiaue.* paris: Eyrolles.

Program, T. T. (2020). *2019 Global Go To Think Tank Index Report.* Pennsylvania: University of Pennsylvania, Think Tanks and Civil Societies Program.

Rex J. Fleming. .(2020) *The Rise and Fall of the Carbon Dioxide Theory of Climate Change.* pringer Nature Switzerland : Springer Nature.

Riles, A. (2020). Between the Last inancial Crisis and the ext One. In A. Riles, *Financial Citizenship* (p. 86). Cornell University Press; Cornell Global Perspectives.

Rogova, G. L., & Scott, P. (2016). *Fusion Methodologies in Crisis Management.* Switzerland: Springer International Publishing.

Solomon, H. (2015). *Terrorism and Counter-Terrorism in Africa.* London: Palgrave Macmillan.

START, N. C. (2018). *Global Terrorism Index.* MARYLAND: 2018.

Steil, B. (2009). *Lessons of the Financial Crisis.* United States of America: Council on Foreign Relations.

Weiguang Wang & ،Yaming Liu. .(2020) *Annual Report on China's Response to Climate Change(2017).* Singapore: Social Sciences Academic Press and Springer Nature Singapore Pte Ltd.

Wenjie Chen; Mico Mrkaic; Malhar Nabar. (2019). *The Global Economic Recovery 10 Years After the 2008 Financial Crisis.* IMF.

World Bank. .(2020) *Global Economic Prospects.* Washington: The World Bank.

www.ncema.gov.ae. (2019, AUGUST 21). Retrieved from www.ncema.gov.ae: https://www.ncema.gov.ae/ar/about-ncema/laws-and-legislation.aspx

إنجي عطوان. (10 سبتمبر, 2019). تم الاسترداد من https://www.independentarabia.com/node

جمال الدين محمد ابن منظور. (1300 هـ). *لسان العرب* (المجلد 02). بيروت: دار صادر.

علي عبد السلام. (2015). *فعالية إدارة الأزمات*. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

مروان السميعات. (06 فبراير, https://www.ammonnews.net/article/5160672020

التنظير ما بعد الحداثي للعلاقات الدولية: هدم في انتظار البناء

Postmodern theorizing of international relations: destruction awaiting construction

محمد الطاهر عديلة

جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجزائر)، mohamedtahar.adila@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

يسعى ما بعد الحداثيون إلى إحداث ثورة شاملة في/ وعلى كل المفاهيم والنظريات السائدة في حقل العلاقات الدولية منذ تأسيسه وإلى غاية تسعينيات القرن العشرين، أين أصبح يعكس بنظرهم هيمنة واضحة للواقعية الجديدة التي تتبنى رؤية إقصائية تستند إلى مبادئ الفلسفة الوضعية. وعليه كان لا بد من مجابهة هذه الهيمنة عن طريق إثبات العجز والقصور والتحيز في كل ما يطرحه الوضعيون من جهة، ومن جهة ثانية إجراء مراجعة شاملة وجذرية لما ينبغي أن يكون عليه الحقل المعرفي والنظري للعلاقات الدولية مستقبلا.

كلمات مفتاحية: العلاقات الدولية، ما بعد الحداثة، التنظير، الهدم، البناء.

Abstract:

Postmodernists seek to bring about a total revolution in all the concepts and theories on which the specialty of international relations is based, from its inception until the 1990s, as it has come to reflect a clear dominance of the new realism that adopts an exclusionary positivist vision. Therefore, this hegemony had to be confronted by showing impotence, inadequacy and prejudice in all the positivist claims on the one hand, and

on the other hand a total and radical review of what the theoretical field of International Relations should be In the future.
Keywords: International Relations, Postmodernism, Theorizing, Destruction, Construction.

المؤلف المرسل: محمد الطاهر عديلة

1. مقدمة:

في تسعينيات القرن العشرين، برز تيار فكري ينادي بضرورة إجراء مراجعة شاملة وجذرية لكل المفاهيم والنظريات السائدة في حقل العلاقات الدولية، بدعوى أنها أُنتجت في إطار مبادئ فلسفة – وضعية – تدعي إمكانية الولوج إلى الحقيقة الإجتماعية (الدولية) وصياغتها في أشكال من السببية والحتمية، والتعبير عنها بلغة كمية ورياضية. بيد أن خصائص الظاهرة الإجتماعية التي تختلف جذريا عن نظيرتها الطبيعية تستدعي– حسب مفكري وأنصار هذا التيار الذي تعددت مسمياته بين: ما بعد الحداثة Postmodernism، ما البنيوية Post structuralism، ما بعد الوضعية Post-positivism – الإنطلاق من إطار تفكير مختلف تماما: فلسفيا، أنطولوجيا، إبستمولوجيا، ومنهجيا.

نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على المشروع الفكري والنظري الذي قدمه مفكرو ما بعد الحداثة في نقد ونقض الأسس التي قامت عليها النظريات الوضعية (التقليدية)، وفي مقدمتها الواقعية التي تَدَّعي أنها تُقدِّم معرفة علمية، موضوعية، وموثوقة حول شرح وتفسير ما يحدث فعلا في السياسة الدولية. متسائلين عن قدرة ما بعد الحداثة في تقديم بديل نظري – يتسم بالعمومية والشمولية في فهم وتحليل العلاقات الدولية – عما تطرحه النظريات الوضعية السائدة؟

والفرضية التي نقدمها للإجابة عن هذا التساؤل تتمثل في نفي قدرة، بل وحتى إمكانية تقديم مثل هذا البديل النظري، كون أن المنطلقات الفلسفية والإبستمولوجية التي يتبناها مفكرو ما بعد الحداثة لا تتيح لهم هذه القدرة والإمكانية.

تم تقسيم هذا الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية: يتحرى الأول منها عن مفهوم ما بعد الحداثة والسياق العام الذي نشأ فيه. ويبحث الثاني في الأسس الفلسفية التي ترتكز عليها ما بعد الحداثة في التفكير حول الظواهر الإجتماعية والإنسانية بشكل عام، وكذلك الخيارات الإبستمولوجية والمنهجية التي يعتمدها مفكرو ما بعد الحداثة للتعامل مع موضوعات بحثهم. بينما يفحص العنصر الثالث ما قدمته ما بعد الحداثة في مجال التنظير للعلاقات الدولية.

2. مفهوم ما بعد الحداثة:

يَعتبِر ريتشارد ديفيتاك أن "ما بعد الحداثة" هو مفهوم خلافي يثير الكثير من الجدل حول تحديد معنى مُوحد له، حتى بين ما بعد الحداثيين أنفسهم، فضلا عن نقاد ومعارضي هذا التيار الفكري. وأولى مظاهر هذا الخلاف تتمثل في التسميات المختلفة التي تطلق على مضمون هذا التيار، حيث نجد "ما بعد البنيوية" و"ما بعد الوضعية" اللتين ذكرناهما سابقا، وأحيانا نجد مصطلح "التفكيك" Deconstruction. وهناك من ذهب إلى أن جميع التسميات الموجودة لا تتطابق مع جوهر ومضمون هذا التيار، وبالتالي من غير المفيد البحث في تسمية موحدة (Devetak, 2005, p161). ويؤكد كل من ستيف سميث وباتريسيا أوينس أن ما يحول دون إمكانية الإتفاق حول تسمية واحدة لهذا التيار هي الفروقات النظرية الجوهرية بين توجهاتها المختلفة (Smith and Owens, 2005, p285).

وبعيدا عن جدل التسمية، فإن البحث في مضامين ما بعد الحداثة قد أفضى بنا إلى تشكيل صورة عامة عن المقصود منها، يمكن استخلاصها من التعاريف التالية. يَصِفُها ستيف سميث بأنها "تهتم بشكل أساسي بتفكيك ورفض الوثوق بأي وصف للحياة الإنسانية يدعي أنه يصل مباشرة إلى الحقيقة" (سميث، 2004، ص387)، فهي بنظره قطيعة تامة مع كل أشكال الإدعاءات المعرفية السابقة التي تُجادل بأنها تحوز الحقيقة الإجتماعية أو جزءا منها، اعتمادا على استخدام المناهج العلمية – التجريبية التي أنتجتها فلسفة الحداثة. ويرى إيان كريب أن ما بعد الحداثة تعني مجموعة من التطورات في الفلسفة الحديثة انبثقت مباشرة عما أصبح يعرف بالتحول اللغوي، وفي علم الإجتماع تعني أن العالم الإجتماعي قد شهد تحولات جذرية وأساسية (كريب، 1999، ص236). وهناك من انطلق من تحديد علاقتها بالحداثة وتساءل عما

تعنيه إضافة البادئة "ما بعد" ؟ هل تعني الإستمرار عن طريق الإصلاح والتقويم أم تعني القطيعة التامة؟ ديك هيبدايج ذهب في الإتجاه الثاني حينما ادَّعَى أن "ما بعد الحداثة هي الحداثة الخالية من الأحلام والآمال التي مكنت البشر من تحمّل الحداثة" (عبد الله، 2010، ص128).

وفي الحقيقة، لا نسمع أو نقرأ عن ما بعد الحداثة إلا ونجدها مقترنة بالفيلسوفين الفرنسيين جان فرانسوا ليوتار وميشال فوكو. فيعرفها ليوتار بقوله: "ببساطة شديدة أعرّف ما بعد الحداثة كميل إلى الشك اتجاه ما وراء السرديات" (Smith and Owens, 2005, p285). وهذا يعني أنه يرفض كل إمكانية للحديث عن الحقيقة الإجتماعية أو الإدعاء بالنفاذ والوصول إليها، وأن الحقيقة هي جزء من الخطاب اللغوي، سواء صيغ في شكل مفاهيم أو نظريات أو حتى في شكل قوانين (Meyers, 2005, p61). وما يقصده ليوتار بما وراء السرد Meta-Narrative هو تلك الروايات أو النظريات التي تدعي أن لها أسسا واضحة للمعرفة ومؤيدة بالشواهد التجريبية. وعليه فمهمة التفكير ما بعد الحداثي هي التشكيك والإرتياب وتقويض كل نظرية في العلوم الإجتماعية والإنسانية تدعي أنها تمتلك الحقيقة. وهكذا فإن ما يُدعى بالنظريات الكبرى أو التقليدية في العلاقات الدولية – التي يزعم أنصارها أنهم اكتشفوا بعضا من الحقيقة الأساسية حول العالم – وجب أن تخضع مفاهيمها ومقولاتها وافتراضاتها للنقد والمراجعة على ضوء قيم ومبادئ فلسفة ما بعد الحداثة (Smith and Owens, 2005, p285). ومن جهته، اهتم ميشال فوكو بالعلاقة بين المعرفة (الخطاب) والسلطة و(القوة)، وبَيَّن كيف أن الحيادية والموضوعية المزعومة في الخطابات والمعارف العلمية التي تتباهى بها تيارات الحداثة ترتبط في الحقيقة بقوة المؤسسات التي تسندها، والمؤسسات القائمة تحتاج إلى معرفة تبرر وجودها واستمرارها وبقائها، وإلى خطاب يشرعن أفعالها ووظائفها. ليخلص فوكو إلى أن المعرفة والقوة لا ينفصلان، كل منهما يحتاج إلى الآخر، وبالتالي يجب أن نبحث عن الرهانات السلطوية في كل المعارف والخطابات العلمية السائدة، بغية تعريتها وفضحها.

هناك من قارب مفهوم ما بعد الحداثة من خلال مناظير أربعة (حمداوي، 2012، https://bit.ly/3t6sABr):

- المنظار الفلسفي: الذي يرى أن ما بعد الحداثة هي دليل على الفراغ بغياب الحداثة نفسها.

- المنظار التاريخي: الذي يرى أن ما بعد الحداثة هي حركة ابتعاد عن الحداثة أو رفض لبعض جوانبها.
- المنظار الإيديولوجي- السياسي: الذي يرى أن ما بعد الحداثة هي تعرية للأوهام الإيديولوجية الغربية.
- المنظار الإستراتيجي: الذي يرى أن مقاربة نصوص ما بعد الحداثة لا تتقيد بالمعايير المنهجية، وليست ثمة قراءة واحدة بل قراءات متعددة ومنفتحة.

يمكن القول أن ما بعد الحداثة هي مرحلة من مراحل تطور الفكر الغربي الحديث، تلي مرحلة الحداثة الطويلة نسبيا، تُعبِّر عن حركة وفلسفة ديناميكية، وترفض الدوغماتية والأنساق المعرفية المغلقة التي فرضتها فلسفات الحداثة.

3. الأسس الفلسفية، الإبستمولوجية والمنهجية لـ "ما بعد الحداثة".

أعلن جان فرانسوا ليوتار في كتابه المعروف "الوضع ما بعد الحداثي: تقرير حول المعرفة" الذي نشره في العام 1979 عن سقوط النظريات والإيديولوجيات الكبرى وعجزها عن قراءة الواقع أو تفسيره، لأنها تعاني من الجمود والإنغلاق وهي ليست قادرة أبدا كما يذهب أصحابها وروادها على تفسير سيرورة العالم أو المجتمع (وطفة، 2019، https://bit.ly/3t7n0Pd). وفي الحقيقة، شَكَّلت الإنتقادات اللاذعة التي وُجِّهت إلى الحداثة – بوصفها سيرورة فكرية واجتماعية – أرضية الإنطلاق والتأسيس لفكر ما بعد الحداثة الذي أخذ على عاتقه ما يلي: (حمداوي، https://bit.ly/3t6sABr):

- هدم الأنساق الفكرية الجامدة والإيديولوجيات الكبرى المغلقة وتقويض أسسهما.
- العمل على إزالة الثنائيات المتناقضة التي أقامها الحداثيون بين الذات والموضوع، بين المادة والفكر، بين العقلانية والروحانية في الإنسان، ... إلخ.
- رفض الحتمية الطبيعية والتاريخية التي كانت سائدة في مرحلة الحداثة، ولا سيما مفهوم التطور الخطي الذي هيمن على مقاربة ورؤية الأنساق الإجتماعية.

يرفض مفكرو ما بعد الحداثة فكرة اليقين المعرفي المطلق، فبنظرهم لا توجد حقائق اجتماعية مطلقة، نهائية، ثابتة، وكونية. بل إن صفات التغير، والظرفية، والنسبية، والسياقية الإجتماعية، والخصوصية المحلية هي أهم ما يميز الحقيقة. وعليه فلا يمكن لأي أحد ادعاء امتلاك الحقيقة أو التفرّد بها، لأنها أصلا ممتنعة عن ذلك. الحقيقة كما يقول ما بعد الحداثيون ليست شيئا ثابتا مكتملا نسعى فقط إلى اكتشافه، وإنما ترتبط بوعينا وإدراكنا ووجهات نظرنا، وهي انعكاس لها في الوقت نفسه أيضا. ففي سبيل بحثنا عن الحقيقة ننشئ حقائق خاصة بنا، سواء بقصد منا أومن غير قصد. وعليه، كل مطالبة بامتلاك الحقيقة مؤسسة على الحكايات الكبرى أو خلفية النظرة إلى العالم، تحمل في طياتها إقصاء لمطالبات أخرى حول الشيء نفسه. ولذا، وُصفت ما بعد الحداثة بأنها تشكيك في الحكايات أو السرديات الكبرى.

إبستمولوجيا، يعتقد مفكرو ما بعد الحداثة أنه لا يمكن أبدا معرفة أي شيء بشكل يقيني، ولا توجد حقيقة خارجية مستقلة عن آرائنا واللغة التي نستعملها للتعبير عن هذه الآراء. إنهم يرفضون المنطق التقليدي الذي يقوم على تطابق الدال والمدلول، أي تطابق الأشياء والكلمات، فاللغة كذلك هي مبنية اجتماعيا، ولا يمكن أن تكون حيادية وموضوعية وكونية، وهذا الأمر ينسحب على المفاهيم والمعارف والنظريات التي نُعبِّر عنها في النهاية بهذه اللغة أو بتلك. وبالنتيجة فلا يوجد واقع أو عالم موضوعي كما يدعيه الوضعيون (Mansbach and Rafferty, 2008, p32). كما أنهم لا يعترفون بالتمايز والفصل بين النظرية والممارسة، بدعوى عدم وجود مسافة تفصل بين الذات والموضوع، والتي من شأنها أن تجعل من الموضوعية والحيادية أمرا ممكنا (غريفيثس وأوكلاهان، 2008، ص355).

وفي نفيهم لفكرة الموضوعية عن العلوم الإجتماعية والإنسانية التي تختلف اختلافا جوهريا (كما يعتقدون) عن العلوم الطبيعية، فإنهم يؤكدون على الإرتباط القوي بين المعرفة والقوة. ف ميشال فوكو يعارض بشدة المفهوم المهيمن في النظريات العقلانية والوضعية من أن المعرفة مُمتنِعة ومُحَصنة ضد طرق عمل القوة. ويجادل بدلا من ذلك أن القوة تنتج المعرفة، وكل قوة تحتاج إلى المعرفة، وكل معرفة تعتمد وتتعزز أو تتقوّى بعلاقات القوة الموجودة. وبالتالي، لا وجود لأي شيء كحقيقة منفصلا أو غير مرتبط بالقوة، إذ يقول

فوكو: "كيف يمكن للتاريخ أن تكون له حقيقة إذا كانت الحقيقة لها تاريخ" (Smith and Owens, 2005, p285). فالحقيقة ليست شيئا موجودا خارج الأوضاع الإجتماعية بل هي جزء منها.

إن نفي الموضوعية والحيادية وإمكانية الوصول إلى معرفة موثوقة بشأن الحقيقة يجعل من ما بعد الحداثيين نسبيين Relativists، لاعتقادهم بأنه لا توجد حقائق واضحة، وأن ما هو صحيح أو خطأ يختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر (Mansbach and Rafferty, 2008, p33). ويجعل منهم شكوكيين Scepticists حينما يرددون فكرة استحالة الوصول إلى حقيقة موضوعية أو عالمية. لأن ما يوجد في العالم هو في النهاية مُعتمِدٌ على "ما يوجد في أذهاننا" (ونت، 2006، ص81). إن الوقوع في شراك النسبية والشكوكية جعل من فكر ما بعد الحداثة تحت طائلة الإتهام بأنه فكر عبثي وعدمي، لا يقود الإنسان والإنسانية إلّا إلى غياهب المجهول. ولكن هل يَعدِم ما بعد الحداثيين – بصفة مطلقة – أي إمكانية للمعرفة؟ الجواب لا، لأنهم يدافعون عن معرفة نسبية وتعددية وتاريخية قابلة للنقد والمراجعة باستمرار. وهنا تلعب ما يسمى بـ "الإنعكاسية" أو "التأملية" Reflexivity دورا مهما في تحقيق ذلك.

تنطلق الإنعكاسية من رفض وجود معايير موضوعية Objective Standards مستقلة عن الفكر والممارسة الإنسانيين (Neufeld, 1995, p42)، وبالتالي فإن المعايير المستخدمة في تحديد مصداقية وصلاحية المعرفة ليست طبيعية وليست مُعطاة، بل تُصنع ويتم اختيارها بالإتفاق بين أعضاء المجموعة العلمية، ولذلك فهي معايير إنسانية لا يمكن اعتمادها كمرجعية لقياس صحة أو خطأ الإدعاءات المعرفية المختلفة. ويذهب فريد شيرنوف إلى أن مفهوم الإنعكاسية يفصل العلاقات الدولية والعلوم الإجتماعية ككل عن العلوم الطبيعية، ولذلك فالتنظير للعلاقات الدولية يتطلب دراسة الإنسان لأفعال الإنسان، مما يجعل هذا الأخير دارسا ومدروسا في الوقت نفسه (Chernoff, 2007, p140).

منهجيا، طرح ما بعد الحداثيون أسئلة تعكس قلقهم الإبستمولوجي حيال الإدعاءات الوضعية بشأن الحقيقة. لخصها خوانيتا الياس وساتش بيتر فيما يلي (Juanita and Sutch, 2007, p113):

- إلى أي مدى يمكننا المجيء حقا بـ "حقائق إمبريقية" قابلة للإثبات حول السياسة العالمية؟
- هل من الممكن حقا الوصول إلى نظرية عامة بطريقة علمية حيادية؟

- هل ادعاء الحياد الخالي من القيم يحجب حقيقة أن النظريات تخدم مصالح الجماعات الأقوى في المجتمع؟

أفضت فلسفة ما بعد الحداثة في سبيل إزاحة هذا القلق الإبستمولوجي والمنهجي في الوقت نفسه إلى تغيرات وتحولات منهجية، حيث بدأت تركز على مفاهيم النسبية الثقافية وتبتعد عن مفهوم النظرية الكبرى، وذلك تماشيا مع تقاليد ما بعد الحداثة التي رفضت القصص (النظريات) الكبرى (حسن، 2010، ص144). واستخدم ما بعد الحداثيون مناهج بحث بديلة ومتنوعة، ليس من أجل بناء نظريات تُفسر وتفهم الواقع الموجود، ولكن من أجل تقويض وتفكيك النظريات القائمة، وتبيان كيف أنها ممركزة حول الذات والقيم الفردية الغربية، وكيف أنها إقصائية ترفض مفاهيم التعدد والإختلاف والصيرورة. لأجل ذلك، وجب أن تكون المناهج والأساليب مناسبة وملائمة لهذه المهمة، إذ تراوحت بين التأويل أو الهارمونيطيقا والجينيالوجيا والتفكيك والتناص ... إلخ. وعموما، تتلاءم المناهج البحثية الما بعد حداثية مع التوجه الإبستمولوجي المضاد للوضعية، والقاضي بأن العالم لا تحكمه انتظامات ولا قوانين موضوعية، كما لا يمكن الحديث فيه عن حقيقة نهائية لا تاريخية A historical، كما أن التاريخ ليس خطيا ولا تقدميا بالضرورة.

4. الإسهام النظري لما بعد الحداثة في العلاقات الدولية.

يشير العديد من الباحثين إلى أن إسهامات ما بعد الحداثة في تطوير نظرة أو تصور بديل للسياسة العالمية لا تزال في مراحلها الأولى، كون أن اهتماماتها لا تزال مُنصبة على تكثيف النقد الإبستمولوجي والمنهجي لتقويض أسس الفكر الإنساني المهيمن، والذي كان نتاج "المشروع التنويري" الغربي القائم على الفلسفة الوضعية والمناهج التجريبية العقلانية. وبذلك هم يسعون إلى إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأدوات التحليلية كالمعرفة والواقع والعقل والحقيقة ...إلخ (حجار، 2003، ص37).

وكاهتمام بالتنظير للعلاقات الدولية، يمكن ردها إلى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين. لكن كحضور فعلي، يمكن إرجاعها إلى منتصف التسعينيات. ومع ذلك فهي المقاربة الأكثر شعبية بين

المقاربات النقدية أو البديلة للعلاقات الدولية. كان ظهورها رد فعل من زاويتين (براون، 2004، ص164):

- الأولى: كرد فعل على هيمنة التيار العقلاني على الحقل النظري للعلاقات الدولية بزعامة التوليفة نيو– نيو أو محور الواقعية الجديدة – الليبرالية الجديدة.
- الثانية: تم إنشاؤها على أنقاض الإنتقادات التي وُجِّهت للنسخة الجديدة من الماركسية والمتمثلة في "التبعية"، وبالتالي ضرورة البحث عن بديل راديكالي لمجابهة الإتجاه السائد.

يعترف المفكرون والباحثون ذوو التوجه ما بعد الحداثي في مجال العلاقات الدولية أن المفاهيم الأساسية في الحقل مثل: الدولة، والسيادة، والقوة، وتوازن القوى قد تشكلت وتطورت في ظل ظروف تاريخية معينة، وتحديدا في ظل هيمنة الدول الأوروبية على العالم. وعليه، فإن العلاقات الدولية المعاصرة تعكس خبرة أوروبية خالصة في مجالي النظرية والممارسة (Mingst, 2003, p17). لذا، فإن مهمة التحليل ما بعد الحداثي هي تفكيك المفاهيم الأساسية للحقل، واستبدالها بحقائق ومفاهيم تعكس فكرة التعدد والإختلاف على المستوى العالمي، والإنفتاح على باقي الشعوب والثقافات.

يجادل والكر أن نظريات العلاقات الدولية تصبح أكثر أهمية عندما يُنظر لها كمظاهر للسياسة العالمية المعاصرة تتطلب تفسيرا، مقارنة بالنظر إليها كتفسيرات للسياسة الدولية المعاصرة (حجار، ص38). وينظر فريد شيرنوف إلى نظرية العلاقات الدولية كجزء من العالم الواقعي أو الحقيقي، وعليه فإن ما بعد الحداثة كتوجه نظري، تنطلق من رؤية للعالم الأكاديمي على أنه جزء من العالم الحقيقي، وتنظر إلى الصراع حول الخطاب في العالم الأكاديمي كجزء من الصراع حول الهيمنة داخل المجتمع. إنها تجادل بأن اللغة تُشكِّل وتهُيكِل عالمِنَا الإجتماعي، وتضمن قوة ووضعا متقدمين لبعض المجموعات السياسية والإجتماعية على حساب البقية. وعليه، ينبغي عدم الإقتصار فقط على فحص خطاب القادة والمنظمات السياسية، بل كذلك يجب فحص خطابات علماء ومنظري العلاقات الدولية (Chernoff, p140).

لقد اهتم ما بعد الحداثيون بشدة بمسألة كيف يُبلِّغُ ويُوصِلُ الأكاديميون نظرياتهم؟ ما نوع اللغة التي يستعملونها؟ وكيف لنظرياتهم أن تُبرِّر وتُشرْعِنَ مختلف المقاربات التي تتعامل مع المشكلات في العالم الحقيقي؟

حاول مفكرو ما بعد الحداثة تَحَدِّي الحقل المعرفي للعلاقات الدولية على مستوى قاعدته الأساسية، وذلك حينما تساءلوا: ماذا نعني بالعلاقات الدولية؟ وباستخدام آلية "التناص" Intertextuality دعوا إلى ضرورة تضمين الخطاب حول العلاقات الدولية أصواتا كثيرة ومتعددة. ولتحقيق ذلك، وظفوا كلمات ذات مدلولات محددة مثل: التهميش، والإمتياز، والسكوت، والنسيان. إن المراهنة على آلية التناص تعني إعطاء الدور الأساسي للغة في فهم وإدراك الواقع أو العالم الإجتماعي، فاللغة لا تعكس الواقع، بل الواقع يُبنى ويُصاغ بثبات من خلال استعمال اللغة في مسار لا نهائي من الشرح والتفسير (حجار، ص38).

استخدم المفكرون ما بعد الحداثيون فرضية فوكو حول ارتباط المعرفة بالقوة لفحص الحقائق السائدة في مختلف نظريات العلاقات الدولية، ولرؤية كيف أن المفاهيم وادعاءات المعرفة التي هيمنت على الحقل هي في الحقيقة مُتوقِّفَةٌ إلى حد كبير على قوة محددة أو خاصة. وكمثال عن ذلك، قُدِّمت ثلاثة أعمال حول مفهوم السيادة في التاريخ وفي نظرية السياسة الدولية، من طرف كل من Cynthia Weber(1995), Jens Bartelson (1995), Jenny Edkins et al (1999). وأفضت النتائج التي توصلوا إليها إلى أن مفهوم السيادة ارتبط بالصيرورة التاريخية، وذلك بالرغم من محاولات علماء الإتجاه السائد – وبشكل مصطنع – إضفاء صبغة المعنى الثابت عليه، بل إن محاولات العلماء نفسها انغمست في ممارسة السيادة بإنتاج الخطاب حولها (Smith and Owens, 2005, p285).

كما استخدموا آلية التناص والقراءة المضاعفة بغية تفكيك بعض المفاهيم السائدة – والتي سُوِّقَتْ على أن لها معنى واحد وثابتا – وإظهار كيف أنها تحتمل أكثر من قراءة واحدة، وبالتالي فهي تحتمل أكثر من معنى واحد. ففي مجال التنظير للعلاقات الدولية، أدت مثل هذه القراءة المضاعفة لمفهوم "الفوضى" Anarchy – طبقا للأدبيات التقليدية للعلاقات الدولية ثم تقديم قراءة ثانية – إلى إظهار كيف أن ما يبدو تعارضا طبيعيا بين مفهومي الفوضى والسيادة الذي جرى تسويقه في القراءة الأولى هو في الحقيقة

تعارض مصطنع (Smith and Owens, 2005, p287)، إذ ليس التعارض هو الشكل الوحيد الذي يطبع العلاقة بينهما، وإنما هناك أشكال أخرى للعلاقة ترتبط بفهم وإدراك الدول لكلي المفهومين وللعلاقة التي يمكن أو ينبغي أن تنتج عنهما. يُسائِل ما بعد الحداثيون كذلك المفهوم الشامل أو الكلي للدول، والذي يرونه كخيال Fiction تشكل وتكون بواسطة ممارسات وإدراكات العلماء والمواطنين على حد سواء. وأكدوا على أن الدول لا تتصرف وفق طرق منتظمة ودائمة كما تقول به النظريات السائدة، ولكنها معروفة فقط من خلال القصص التي تحدثت عنها والمنتقاة من خلال منظورات رواتها (Mingst, p04).

ركز ما بعد الحداثيون بصفة أكبر في نقدهم لنظريات العلاقات الدولية السائدة على المفاهيم والأطروحات الواقعية وحاولوا تقويضها، فانتقدوا الطريقة الأساسية التي يستخدمها التقليد الواقعي في إدعاءاته المعرفية لبسط هيمنته على الحقل، من خلال بناء العديد من السرديات Narratives التي تتحدث عن نشأة الحقل المعرفي للعلاقات الدولية وتطوره (Dornelles, 2002, p07). كما انتقدوا التزام الواقعيين – في سبيل تعزيز هيمنة نظريتهم على باقي نظريات العلاقات الدولية الأخرى – بمنهج تبرير وشرعنة المعرفة، وذلك حينما رَوَّجُوا لسردية التطور التاريخي للتقليد الواقعي، بدءا بالإنتساب المباشر إلى ثيوسيديدس في العصر اليوناني، ثم من بعده إلى مكيافيلي في العصور الوسطى، ثم من خلال توماس هوبز وباقي الفلسفات السياسية المهمة لعصر التنوير. ومحور هذه السردية هو التأسيس الفكري والتاريخي للواقعية كنظرية حديثة للعلاقات الدولية، ولكن لها جذورا فكرية تمتد حتى إلى عصر اليونان. لذا يعمل ما بعد الحداثيين على التشكيك في هذه السرديات وكشف انحيازاتها (Dornelles, p07).

تَحدَّى ما بعد الحداثيون كذلك الإفتراضات الفلسفية والإبستمولوجية للواقعية، خاصة الواقعية الجديدة. وانتقدوا فكرة التمييز بين الحقيقة والقيمة، وفكرة التمييز بين الذات والموضوع، وفكرة وجود انتظامات وقوانين موضوعية تحكم السياسة الدولية، وإمكانية الوصول إلى نظرية علمية وعامة للعلاقات الدولية. كما هاجموا توجهها المنهجي القائم على الملاحظة والتجريب قصد الوصول إلى معرفة هذه القواعد والقوانين. وانتقدوا وجهة النظر الأحادية والإقصائية للواقعية عندما تنظر للسياسة الدولية على أنها صراع

تحكمه عوامل مادية "عسكرية" بالدرجة الأولى. وباستعمال مفهومي "التضمين" Inclusion و"الإقصاء" Exclusion اللذين قدمهما جاك دريدا، يُبيِّن ما بعد الحداثيين كيف أن الواقعيين قد ضَمَّنُوا بعض المفاهيم وجهات نظرهم وأقصوا وجهات النظر الأخرى، ويتجلّى ذلك في العديد من مفاهيم مثل: الدولة، والسيادة، والقوة، ... إلخ.

يدافع ما بعد الحداثيون بشدة عن ضرورة انفتاح الحقل على التعددية النظرية والفلسفية والإبستمولوجية والمنهجية، وضرورة أن يعكس حقيقة التنوع الموجود في واقع المجتمعات الإنسانية وفي تجاربهم وخبراتهم التاريخية، وكذلك الإلتفات إلى الأبعاد المختلفة التي تحكم الحياة الإنسانية ككل، خاصة القيمية والمعنوية منها، ومواكبة الظروف الدولية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي نَبَّهت الباحثين في العلاقات الدولية إلى وجود نظم عقدية متباينة، وعوامل ذاتية في السياسة الدولية، والتي جعلت الكثير من الإفتراضات الأساسية في علم الإجتماع الغربي محل استفهام، لاسيما تلك التي تعتقد بعقلانية الفعل الإنساني وخطية تطوره الإجتماعي. ورفضوا بقاءه مغلقا تحت هيمنة الفلسفة الحداثية بتوجهاتها النظرية العقلانية – الوضعية، وبتمحورها حول الذات والتجربة والخبرة الإنسانية الغربية.

رغم صحة الكثير من ادعاءات ما بعد الحداثيين حول طبيعة المعرفة، وحول طبيعة الإنسان والمجتمع، وحول طبيعة الحياة السياسية الدولية، ورغم الطموحات والآمال التي عقدتها على تفكيك وإعادة بناء حقل العلاقات الدولية، بما يستجيب لفكرة الإختلاف والتعدد النظري وإعادة ربط السياسة بالأخلاق والذات بالموضوع والقيم بالحقائق ... إلخ، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك. حيث لقيت ممانعة وانتقادات شديدة من طرف نظريات الإتجاه السائد. ويبرر ستيف سميث ذلك بكونها أفرطت في الجانب النظري ولم تهتم بدرجة كافية بالعالم "الحقيقي" (سميث، ص392)، رغم تأكيد ما بعد الحداثيين على أنه لا يوجد في العالم الإجتماعي ما يسمى بالعالم الحقيقي.

هناك من يعيب على تيار ما بعد الحداثة افتقاره إلى مرجعية موحدة، وسقوطه في فخ التعددية المفرطة (حسن، ص144)، مما يجعل العالم الذي ينشده ما بعد الحداثيون هو عالم مفكك، تسقط فيه كل

المنظومات المعرفية والأخلاقية والجماعية، كما تغيب عنه الوجهة والغائية أو المقصدية، أي عالم بلا معالم. وبعض الإنتقادات شككت في جدية الفكر ما بعد الحداثي في التحرر من قيود الحداثة أو من هيمنة النظام المعرفي الغربي. إذ أن نظرة عميقة ومتفحصة تكشف عن أن ما بعد الحداثة هي كذلك ذات مركزية غربية – أوروبية (حسن، ص146)، حيث تبنى هذا التيار فلسفات ورؤى تعكس القلق الفكري والفلسفي للإنسان الغربي، كما أنها تحمل آمال وطموحات شعوب ومجتمعات عاشت وأنتجت الحداثة وأرادتها عالمية وكونية، فكيف يمكن جمعها مع مجتمعات مازالت في مرحلة ما قبل الحداثة؟ كما أنها وقعت في مثلب الحداثة نفسه حينما رافعت لصالح حتمية وعالمية قيم ما بعد الحداثة، بينما أنكرت ذلك على فلسفة الحداثة.

إن اعتماد ما بعد الحداثة على فكرة التقويض والهدم، جعلها لا تقدم للإنسان بديلا واقعيا وعمليا. حيث لا يمكن تطبيق العديد من تصوراتها، كما أنها تعاني مشكلة مزمنة فيما يخص اللغة الإصطلاحية للنظرية والمحتوى الإمبريقي، بالإضافة إلى إغراقها في الحديث عن المنهجية وعن فلسفة العلم، وطرح القليل مما يفيد في مجال نظرية العلاقات الدولية. وبالتالي، فإنها عوض طرح نظريات، قَدَّمت وعودا حول ما قد تبدوا عليه نظرية ما بعد الحداثة عندما تأتي فعلا (براون، ص ت).

4. خاتمة:

خلصنا في نهاية هذه الدراسة إلى أن ما بعد الحداثة قد فتحت أعين الباحثين والعلماء على ما هو منسيٌّ ومحذوفٌ وغير مُفَكَّرٍ فيه في مجال العلاقات الدولية، خاصة على مستوى قاعدة البناء الفلسفية، الإبستمولوجية، والمنهجية (الوضعية) التي تبنتها أغلب نظريات العلاقات الكبرى (الواقعية، الليبرالية، والماركسية).

راهن ما بعد الحداثيين على قاعدة التمييز الحاد بين خصائص الظاهرتين الطبيعية والإجتماعية، للقول بأن هذه الأخيرة تستدعي إعادة التفكير جذريا في المنطلقات التي ينبني عليها التفكير والتنظير للعلاقات الدولية. فمن الناحية الفلسفية وجب التسليم بأن الحقيقة شيء "ترانسندالي" – بتعبير كانط –

يأبى القولبة أو الإحاطة به أو صياغته في أشكال من الأحادية، وعوضا عن ذلك وجب النظر إلى الحقيقة بوصفها بناءً اجتماعياً تعتريه كل مظاهر الإختلاف والتعدد والتنوع. ومن الناحية الإبستمولوجية، ينبغي التسليم بعدم إمكانية معرفة حقائق السياسة الدولية بشكل يقيني، ذلك أنها لا تخضع لمفاهيم الموضوعية والإستقلالية والحيادية؛ ولا لمفاهيم الإنتظام والتكرار والحدوث على النمط نفسه، اللاّتي تكفل وجود قوانين تحكمها على شاكلة قوانين الطبيعة. ويستتبع ذلك من الناحية المنهجية البحث عن مناهج بديلة تتواءم مع حقيقة أن الظاهرة الإجتماعية والإنسانية قصدية وغائية تستوجب التعامل معها بمناهج كيفية (نوعية) لا كمية.

إن الإستناد إلى مسلمات ما بعد الحداثة السابقة يقودنا إلى ضرورة إعادة مراجعة شاملة وجذرية لكل المفاهيم والنظريات السائدة في حقل العلاقات الدولية، حَدَّ القول بهدم الحقل وإعادة بنائه من جديد. وإذا كانت مهمة الهدم سهلة على ما يبدو، إذ يكفي أن نُسَلِّم بفكرة البناء الإجتماعي للسياسة الدولية حتى ننزع الموضوعية والحيادية، ونضفي الذاتية والنسبية والخصوصية، على كل المفاهيم والإفتراضات النظرية السائدة؛ إلا أن السؤال الذي لا يملك له مفكرو ما بعد الحداثة جوابا يتعلق بشكل البناء البديل للحقل وتوقيته؟

بالعودة إلى مسلمات ما بعد الحداثة نفسها، فإننا نستنتج دون عناء أن ما بعد الحداثة تهدم ولا تبني، لأنها منطقها يقوم على الذاتي والخاص والمتفرد، ولأنها تَعتبِر المعرفة تجربة ذاتية لا يمكن تَكرراها أو تعميم نتائجها. عكس منطق الحداثيين الوضعيين الذي قام على فكرة مُراكَمَة المعرفة المستخلصة من المتشابه والمنتظم والمتكرر من أحداث وظواهر العلاقات الدولية.

5. قائمة المراجع:

1- الكتب:

- براون، كريس. (2004). فهم العلاقات الدولية. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.
- سميث، ستيف. (2004). مقاربات جديدة للنظريات الدولية، في جون بيليس وستيف سميث، (محرّران)، عولمة السياسة العالمية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.
- عبد الله، عصام. (2010). الجذور النيتشوية لـ "ما بعد" الحداثة، في أحمد عبد الحليم عطية، (محرّر)، نيتشه وجذور ما بعد الحداثة، بيروت: دار الفارابي.
- غريفيثس، مارتن وتيري، أوكلاهان. (2008). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.
- كريب، إيان. (1999). النظرية الإجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة محمد حسين غلوم الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- ونت، ألكسندر. (2006). النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية. ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي السعودية: جامعة الملك سعود.
- Chernoff, Fred. (2007), Theory and Metatheory in International Relations: Concepts and Contending Accounts, USA: Palgrave Macmillan.
- Devetak, Richard. (2005). Postmodernism, in Scott Burchill and all (eds.), Theories of International Relations, USA: Palgrave Macmillan.
- Mansbach, Richard and Rafferty, Kristen. (2008). Introduction to Global Politics, USA: Routledge.
- Mingst, Karen. (2003). Essentials of International Relations, USA: W.W. Norton & Company.
- Neufeld, Mark. (1995). The restructuring of International Relations Theory, USA: Cambridge University Press.

- Smith, Steve and Patricia, Owens. (2001). Alternative Approaches to International Theory, in John Baylis and Steve Smith (eds), The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, UK: Oxford University Press.
- Sutch, Peter and Juanita, Elias. (2007). International Relations: The Basics, UK: Routledge.

2- الرسائل والأطروحات:

- حجار، عمار. (2003). السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر.

3- المقالات:

- حسن، حمدي عبد الرحمن. (2010). علم السياسة وأزمة ما بعد الحداثة: نحو بديل حضاري، ثقافتنا للدراسات والبحوث، المجلد 6، العدد (23).

4- مواقع الإنترنت:

- حمداوي، جميل. (2012/02/18). مدخل إلى مفهوم ما بعد الحداثة. https://bit.ly/3t6sABr ، (تم التصفح في 2021/04/28).
- وطفة، علي أسعد. (2019/07/4). مقاربات في مفهومي الحداثة وما بعد الحداثة، https://bit.ly/3t7n0Pd ، (تم التصفح في 2021/04/30).
- Dornelles, Felipe Krause. (2002). Postmodernism and IR: From Disparate Critiques to a Coherent Theory of Global Politics, https://bit.ly/3uaVCBe, (28/04/2021).

- Meyers, Reinhard. (2005). Contemporary Developments in International Relations Theory, bit.ly/34LER5E, (23/03/2021).

"النووي الإيراني" في المقاربتين الأوروبية والأمريكية: موازنات "التهديد" و"المصالح"

The Iranian Nuclear in European and American Approachs: Balance of Threats and Interests

ابراهيم تيقمونين

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، tiga.brahim82@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 تاريخ القبول:2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

طرح الملف النووي الإيراني بعد توقيع اتفاقية فيينا 2015تحديات جديدة على مساري العلاقات الأمريكية والأوروبية مع إيران، ،حيث استهدفت الدراسة تحليلا مقارنا لهامش الحركة التفاوضية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية –توافقا وتعارضا–في تعاطيهما مع مصفوفة "التهديدات" و"المصالح" التي تطرحها "الحالة الإيرانية". ويشكل الملف النووي الإيراني "حالة" اختبار للتضامن الأطلسي في مواجهة "التهديدات النووية"،مما يطرح تحديا كبيرا على الخيارات الأوروبية المطالبة بالترجيح بين فرص الشراكة الاقتصادية والتجارية مع إيران وواجب "التضامن الأطلسي" مع السياسة الأمريكية إزاء "الملف الإيراني"،والتي بقيت أسيرة البيئة الأزموية التي تأسست تراكميا على مدى أكثر من أربعة عقود،مما يطرح ضرورة وضع إدراكات شراكية جديدة للخروج من مأزق الصدام الاستراتيجي المزمن.

الكلمات المفتاحية: الاتفاق النووي الإيراني،العلاقات الأطلسية،السياسة الأطلسية في الشرق الأوسط، سيناريوهات مستقبلية.

Abstract

The Iranian nuclear file, after the signing of the 2015 Vienna Agreement, posed new challenges on the paths of American and European relations with Iran, and the study aimed at a comparative analysis of the margin of the negotiation movement of the United States of America and the

European Community in its treatment of the matrix of "threats" and "interests" that it is raised by the "Iranian case".
The Iranian nuclear file constitutes a "case" of a test of Atlantic solidarity in the face of "nuclear threats," which poses a major challenge to the European options demanding a preponderance between the opportunities for economic and trade partnership with Iran, and the duty of "Atlantic solidarity" with the American policy towards the "Iranian file", which has remained captive. The crisis environment, which was established cumulatively over more than four decades, raises the need to develop new perceptions of partnerships to get out of the chronic strategic clash impasse.
Keywords: Nuclear Iranian program, Atlantic solidarity,Euro-American convergences and divergences, Future scenarios.

المؤلف المرسل: ابراهيم تيقمونين

1- مقدمة :

يشكل "الملف الإيراني" بأبعاده جيو- استراتيجية، الاقتصادية والأمنية-العسكرية (كقوة إقليمية محورية بمرتكزات قوة إيديولوجية، اقتصادية ونووية)، إحدى ساحات اختبار وتحليل اتجاهات تفاعل السياسات الأمريكية والأوروبية في منطقة الشرق الأوسط، وقد زادت معطيات "الملف النووي الإيراني" هذا الرهان أهمية، من حيث تداخل هوامش التوافق والاختلاف بين الجانب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع رزنامة "التهديدات" و"الفرص" التي تفرزها "الحالة الإيرانية" لضفتي الأطلسي، الأوروبية والأمريكية، سواء ما قبل أو ما بعد بروز مؤشرات سعي واستعداد إيران لامتلاك السلاح النووي، وآفاق ما بعد الاتفاق النووي بين إيران و(مجموعة 5+1) يوم 14 جويلية 2015 بفيينا .

وستركز الدراسة على تحليل مقارن للمقاربتين الأمريكية والأوروبية للتعامل مع "الحالة الإيرانية" ذات الأهمية الاستراتيجية، من "مسافات" التوافق في مواجهة مصادر "التهديد" الإيراني إقليميا ودوليا، وكذا "مفترقات" التصادم بين المصالح الأوروبية والأمريكية في التفاعل مع "الفرص" الاقتصادية والسياسية المتاحة من الجانب الإيراني، علما أن تناول هذا الملف في هذا الإطار البحثي ، سيفرض التركيز على الإجابة عن الإشكالية المركبة التالية :

إشكالية/ تساؤلات الدراسة:

- إلى أي مدى يمكن أن تتوافق المقاربات الأمريكية والأوروبية في مواجهة رزنامة التهديدات الاستراتيجية الإيرانية ببعدها القيمي والسياسي الجديد، في ظل متاحات فرص التعاون التي تطرحها إيران مع الشركاء الدوليين؟ .
- هل سيصمد الرصيد الاستراتيجي الأمريكي العدائي لـ"الحالة الإيرانية"-منذ سقوط الشاه-، في ظل بروز مؤشرات عودة أوروبا لإدراكات براغماتية باستغلال امتيازاتها جيو-استراتيجية (القرب الجغرافي)، الاقتصادية والسياسية المتاحة مع إيران؟.

- كيف يمكن لأوروبا أن توازن في إدارتها لرزنامة "التهديدات" وفرص "المصالح" مع إيران دون أن تضر برصيد علاقاتها الأطلسية مع الولايات المتحدة الأمريكية؟.

ويمكن الإجابة عن هذه التساؤلات الإشكالية المتعلقة بالمقاربات الأطلسية (الأمريكية-الأوروبية) إزاء رزنامة "التهديدات" و"الفرص" المتضمنة في "الحالة الإيرانية" بكل أبعادها الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، وحتى القيمية، من خلال الاستباق بطرح الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة:

- يتحدد هامش تحرك السلوك الأوروبي إزاء "الحالة الإيرانية"، وفق هامش متاحات الاستقلالية الأوروبية من إكراهات التبعية للرزنامة الاستراتيجية الأمريكية، وكذا تفاعلات التوازنات داخل النسق الدولي(بروز الصين وروسيا).
- إن هامش "التضحيات" الأوروبية بمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في "الحالة الإيرانية" استجابة لإكراهات العلاقات الأطلسية، سيتقلص مع تراجع الرصيد الاستراتيجي والسياسي الأمريكي وتنامي رصيد الثقة السياسية والاستراتيجية التي تفرزها إيران إزاء المجتمع الدولي.

وبناء على هذه المنطلقات الموضوعاتية، الإشكالية والفرضية، ستتناول الدراسة المحاور التالية:

- المحور الأول: المسار التفاوضي الأمريكي-الأوروبي في إدارة الملف النووي الإيراني.
- المحور الثاني: الاتفاق النووي الإيراني (فيينا 2015): منطلقات توازنية بين "التهديدات" و"المصالح".
- المحور الثالث: سيناريوهات مستقبلية.

2. المسار التفاوضي الأمريكي-الأوروبي لإدارة الملف النووي الإيراني :

كان لتحول النظام السياسي في إيران مطلع 1979 (من نظام الشاه الليبرالي إلى نظام الجمهورية الإسلامية بقيادة الإمام آية الله الخميني)، الأثر الكبير في المقاربة الاستراتيجية الأمريكية للرصيد النووي

الإيراني، الذي تحول من المقاربة الشراكية (في عهد نظام الشاه 1955)(*) إلى المقاربة الصراعية لمواجهة "التهديد " النووي الإيراني، في ظل ديناميكية قيمية صدامية جديدة بين "الأجندة" الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وتوجهات "إيران الثورة الإسلامية"(Reza Djalili, 2005, p 25).

وقد ظل منطلق المقاربة الأمريكية لإدراك "الحالة الإيرانية" منذ عهد "الثورة الإسلامية الإيرانية" قيد التراكم في اتجاه التحول في العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، ليرتكز على أربع (4) تقديرات أساسية لمصدر "التهديد الإيراني" منذ قطيعة "أزمة الرهائن" لعام 1979، والتي صاغتها الولايات المتحدة الأمريكية في الاتهامات والتهديدات التالية:

-تدعيم "التنظيمات الإرهابية"(منظمو حزب الله اللبناني وحركات المقاومة الفلسطينية). - "إنتهاكات حقوق الإنسان".- المعارضة الإيرانية لـ"مفاوضات السلام" في الشرق الأوسط وتهديد إسرائيل. -السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وفي المقابل، ظلت المقاربة الأوروبية منذ التحول السياسي الإيراني لنهاية الثمانينيات (1979)، معتمدة على آلية "الحوار النقدي- Dialogue Critique"– للتفاوض حول ملفات "حقوق الإنسان" و"الانفتاح الديمقراطي" مع مراعاة وإدارة هامش المصالح الاقتصادية للشركاء الأوروبيين في سوق الاستثمارات الإيرانية.

1.2 مراحل إدارة الملف النووي الإيراني

يمكن رسم توجهات السياستين الأمريكية والأوروبية في إدارة ملف "التهديد النووي" الإيراني منذ ظهوره، بين آليتي "المواجهة" و"الاحتواء" عبر "الحوار النقدي"، وفق المراحل الأساسية التالية:

1.1.2 المرحلة الأولى (2002-2005): بين "الضغط الاستراتيجي" الأمريكي و"الحوار النقدي" الأوروبي

كان لبروز رهانات الملف النووي الإيراني منذ 2002 (*)، الأثر الكبير في التشويش على المصالح الأوروبية في السوق الاقتصادية والتجارية الإيرانية (النفطية والتجارية بالدرجة الأولى)، وقد اعتمدت الدول

* كانت إشارة انطلاق البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم عام 1957 توقيع أول "اتفاق تعاون نووي في مصلحة السلم" بين البلدين،بمناسبة تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) في نفس السنة،لتنخرط إيران في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية(T.N.P) عام 1970،وهي سنة انطلاق التعاون النووي الإيراني-الفرنسي.

المحورية في **الاتحاد الأوروبي** (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) على الاستراتيجية الدبلوماسية الناعمة القائمة على مبدأ "الحوار النقدي" و"المشروطية السياسية للمساعدات الأوروبية" لإيران، كآلية لترقية "العملية الديمقراطية" و"وضعية حقوق الإنسان" في هذا البلد، مقابل تحفيزات أوروبية اقتصادية، سياسية (دعم المسار التفاوضي الإيراني للانضمام لمنظمة التجارة العالمية/OMC)، وعلمية (تقديم إعانات تقنية للمراكز النووية ذات الاستخدام المدني والعلمي).

وانطلقت **استراتيجية الأمن للاتحاد الأوروبي** (المعتمدة رسميا في ديسمبر 2004) في مواجهة تهديدات "انتشار أسلحة الدمار الشامل" على ثلاث ركائز(آليات) أساسية: الوقاية، الإطار متعدد الأطراف والتعاون الدولي، حيث تكون "حزمة التطمينات السياسية والاقتصادية"، قاعدة تشكيل أرضية الثقة الأمنية والاستراتيجية، ومن ثم تحييد المحفزات السياسية والاستراتيجية لـ"التهديد الأمني" الذي يفرزه التوجه النووي الإيراني(Schmid, 2005, P 13).

وفي المقابل، ظلت **الاستراتيجية الأمريكية** إزاء إيران تتحرك وفق الآليات الرئيسية التالية :

- اعتماد استراتيجيتي "الاحتواء/Containment" و"تغيير النظام"- Régime Change- اللتين تبنتهما إدارة "جيمي كارتر" وبعده "رونالد ريغان" منذ "أزمة الرهائن" (نوفمبر1979)، والإعلان الرسمي من الإدارة الأمريكية عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران (07 أفريل 1980).
- حصار إيران اقتصاديا، طبقا لما عرف بـ"قانون داماتو / ILSA " 1996 (*)،

* تم الإعلان لأول مرة عن "البرنامج النووي الإيراني" بأبعاده السرية العسكرية ،على لسان الناطق الرسمي للمجلس الوطني للمقاومة في إيران (مجموعة من المنشقين الإيرانيين في الخارج)، علي جافرزاده يوم 12 سبتمبر 2002،حيث كشف عن وجود مركزين نوويين سريين في إيران:-مركز ناتاز لتخصيب اليورانيوم.- مركز آراك لمعالجة الماء الثقيل. وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في زيارتها لمركز "ناتنز" (فيفري 2003)، توجهات التخصيب في هذا المركز، فكان الرد من الرئيس الإيراني محمد خاتمي (1997-2005) بعد ذلك، بالتأكيد على "الأهداف المدنية" لهذا المركز النووي.

* قانون داماتو" / Iran and Libya Sanctions Act (ILSA) الذي أقره الكونغرس الأمريكي باقتراح من السيناتور الجمهوري المتطرف "ألفونسي داماتو"وصادق عليه الرئيس الأسبق بيل كلينتون في 04 أوت 1996 ،ينص على شن عقوبات اقتصادية على إيران وليبيا (قطاع الطاقة بالأساس) ،كما يشمل كل الشركات الدولية والعالمية المتعاملة معهما، بحجة "تجفيف مصادر دعم الإرهاب".

- الاستمرار في ديناميكية الضغط على طهران، بإدراج إيران ضمن ثلاثي "محور الشر" رفقة كل من العراق وكوريا الشمالية(خطاب حالة الاتحاد للرئيس الأمريكي جورج.و.بوش في 29 جانفي 2002).

ويلاحظ في هذه المرحلة من التفاعل مع الملف النووي الإيراني، أن الدور الأوروبي "المتعاون" عبر آلية "الحوار النقدي" مع إيران، قابله استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في المنطق الاستراتيجي للمواجهة والتصعيد مع طهران، وذلك رغم وجود خطوط تماس التقاء وتعاون غير مباشر بين الطرفين الأمريكي والإيراني في الملفين الأفغاني والإيراني، منذ 2001 وما بعد 2003* (Nicoullaud, 2008, P 494) .

ومع ذلك، يلاحظ دخول المقاربتين الأوروبية والأمريكية ،خلال هذه المرحلة، في منطق التكامل الاستراتيجي، بين آليتي التعاون (الأوروبية) والتصعيد (الأمريكية)، لتحييد "التهديد النووي الإيراني"، وذلك رغم ما توحيه المقاربتان الأطلسيتان من تعارض.

2.1.2 المرحلة الثانية (2006–2009): انكماش الدور الأوروبي "الوسيط" في اتجاه التصعيد

ويمكن تصنيف تطورات هذه المرحلة التفاوضية الجديدة، بالمحددات التالية:

- بروز توجهات نسقية سياسية جديدة في إيران، مع انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد (2005–2013)، وعودة السياسة الخارجية الإيرانية إلى انتهاج خطاب "الحق الشرعي" لتطوير برنامجها النووي، بما فيه دخول "عتبة التخصيب". (**أحمدي نجاد، 2008**).
- انكماش المبادرة الدبلوماسية الأوروبية، بعد الشعور بفشل مقاربتها التفاوضية، لحساب دور أمريكي جديد، وحصول توافق أوروبي–أمريكي، على ضرورة إحالة الملف النووي الإيراني على مجلس الأمن الدولي، في فيفري 2006،والذي تجسد في مشروع قرار أوروبي على مستوى مجلس الأمن الدولي

* جاءت المبادرة التفاوضية الأوروبية الاستباقية مع إيران، للحيلولة دون تكرار تبعات الاستراتيجية الانفرادية الهيمنية لتجربة الحرب الأمريكية على العراق(2003)، حيث تمكن الثلاثي الأوروبي (ألمانيا، بريطانيا وفرنسا) من تتويج مبادرته التفاوضية بانتزاع أول اتفاق مع إيران (2003/10/21)، ليتبعه اتفاق ثاني بين "مجموعة الاتحاد الأوروبي– 3+1" وإيران (07 نوفمبر 2004)، تلتزم بموجبه طهران تعليق نشاطات إنتاج اليورانيوم المخصب، وفتح المجال أمام تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنشآتها النووية، في انتظار التوصل إلى اتفاق نهائي.

(03 ماي 2006)، يتضمن دعوة صارمة لإيران بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم، مع التهديد بتصعيد العقوبات الاقتصادية ضدها، وإمكانية اللجوء إلى الحل العسكري (le Monde, 1953).

- تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن المقاربة الأحادية (استدراك المخلفات الاستراتيجية لحالة الحرب على العراق)، وانخراطها في المقاربة "متعددة الأطراف"، في إدارة الملفات الدولية، ومنها الملف النووي الإيراني، مما مهد لتقليص مسافة التباعد بين المقاربتين الأوروبية والأمريكية .
- دخول قوى دولية جديدة(روسيا–الصين) على خط الآلية التفاوضية في الملف النووي الإيراني منذ جوان 2006، لتتشكل بذلك "مجموعة 5+1" .
- بروز مؤشرات تعاون سياسي أمريكي–إيراني ضمن ديناميكية الإصلاحات الديمقراطية المتضمنة في أجندة "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، الذي انطلق في 2004(Cole, 2003,PP 543-566).
- بروز توجهات نسقية سياسية جديدة في أوروبا، مع صعود نيكولا ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية(2007–2012)، وانتهاجه مواقف أكثر صرامة إزاء البرنامج النووي الإيراني.

3.1.2 المرحلة الثالثة (2009–2015): توافق أطلسي على احتواء "التهديد النووي" الإيراني

برزت خلال هذه المرحلة تنامي القناعة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بأهمية الدور الإيراني في منطقة الخليج، مما أثر على استمرار إدارة باراك أوباما خلال العهدة الأولى (2008–2012) للملف النووي الإيراني بآلية انفتاح سياسي عبر قنوات حوار غير رسمية وتضييق استراتيجي ردعي لأية طموحات عسكرية نووية إيرانية(*).

وكان لتولي الدبلوماسي حسان روحاني (المكلف بمفاوضات الملف النووي خلال فترة 2003–2005) الرئاسة الإيرانية، دور كبير في وضع الملف النووي الإيراني داخل "الرواق الدبلوماسي"، معلنا في 2013/06/14 استعداد بلاده لـ"مفاوضات جادة". وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري هذا التوجه الدبلوماسي، معلنا (2013/10/13) أن " نافذة دبلوماسية بصدد الانفتاح أكثر فأكثر"، وهو

*تم بتاريخ 2010/06/09 تم التصويت في مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة، على حزمة رابعة من العقوبات بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الذي قرر بدوره في 2012/01/24 فرض حصار على النفط الإيراني.

ما توج بتوقيع اتفاق جنيف (2013/11/24) كإطار تمهيدي، للاتفاق النهائي الذي وقعته مجموعة P5+1(الولايات المتحدة الأمريكية-روسيا-الصين-بريطانيا-فرنسا)+ألمانيا[**] مع إيران في فيينا يوم 2015/07/14، وفيما يلي بنود نصه النهائي:

2.2 الاتفاق النووي الإيراني بفيينا (فيينا 2015/07/14) [*]

يشكل الاتفاق الدولي بخصوص النووي الإيراني الموقع في 2015/07/14 بفيينا [**] ، منعرجا تحليليا بارزا في مسار تفاعل المجتمع الدولي، والمجموعة الأطلسية أساسا، مع الملف النووي الإيراني، حيث وقعت مجموعة (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا /فرنسا، بريطانيا)+ ألمانيا والممثلية العليا للاتحاد الأوروبي مع إيران على وثيقة تفاهم لمخطط عمل/ JCPOA Joint Comprehensive Plan Of Action، التي صادق عليها مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة بالإجماع في 20 جويلية 2015 (القرار 2015/2231)، ليدخل القرار حيز التنفيذ بعد 90 يوما (18 أكتوبر 2015)، قبل أن يتسلم مجلس الأمن رسميا تقرير "الخبرة" من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) في 16جانفي 2016، يعلن فيه التزام إيران ببنود الاتفاق المتعلقة بزيارات التفتيش للمواقع النووية الإيرانية.

3.الاتفاق النووي الإيراني : منطلقات توازنية بين "التهديدات" و"المصالح"

طرح الاتفاق النووي الإيراني، ديناميكية تفاعل جديدة بين المقاربتين الأمريكية والأوروبية لـ"الحالة الإيرانية" بكل ما تحمله من فرص "المصالح" و مخاطر "التهديد" للمنظومة الأطلسية.

ويمكن تحديد معالم هذا التفاعل بين التوافق والاختلاف في العناصر التحليلية التالية:

** يطلق على هذه المجموعة أيضا مجموعة E3+3 (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين)+ (دول الاتحاد الأوروبي: بريطانيا-فرنسا-ألمانيا).

* أنظر قرار مجلس الأمن رقم 2015/2231 الصادر في 2015/07/20بخصوص الاتفاق النووي الموقع مع إيران(فيينا 2015/07/14). http://www.un.org/en/sc/2231/

** أنظر: Joint Comprehensive Plan of Action," Vienna, 14 July 2015, at: http://bit.ly/1HwR4W9

- أنظر كذلك: قراءة في الاتفاق النووي الإيراني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، جويلية 2015 .

– برز توافق أوروبي–أمريكي(قبل رحيل باراك أوباما عن البيت الأبيض الأمريكي في جانفي 2017)، على اعتبار اتفاق فيينا(2015/07/14) بمثابة مكسب استراتيجي لتقييد الطموحات النووية لإيران ولو على المدى المنظور، ومن ثم إدخال إيران في رواق "التعاون والحوار" بدل "القطيعة والتصعيد". وقد ظل الاتحاد الأوروبي متمسكا بالاتفاق النووي(***)، رغم تحول الموقف الأمريكي في عهد الرئيس دونالد ترامب (قرار الانسحاب من اتفاق فيينا يوم 2018/05/08) (*)، لتتجدد منطلقات روح التوافق الأوروبي–الأمريكي من جديد في آفاق رئاسة جو بايدن للإدارة الأمريكية منذ جانفي 2021، ولكن تحت طائلة سيناريوهات مستقبلية مفتوحة على كل الاحتمالات بين الانفراج والتصعيد واستمرار الوضع القائم. وقد كشف موقف إدارة دونالد ترامب الأمريكية المتحفظ من الاتفاق النووي الإيراني، مدى صعوبة تجاوز العقبة الاستراتيجية والسيكولوجية التي تفصل بين النسقين الأمريكي والإيراني، خلافا لما تنفرد به أوروبا من استعدادات لتجاوز هذه العقبة مع إيران(**).

– يشكل الملف النووي الإيراني رهان اختبار للتضامن الأوروبي–الأمريكي (ما بين الأطلسي)، لمواجهة تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل، مما يجعل سيناريو "الشرخ الاستراتيجي" بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إزاء الطموح النووي الإيراني، أمرا مستبعدا، بسبب استمرار الحاجة الأوروبية للمرافقة الاستراتيجية الأمريكية، في حالات التصعيد مع مصادر التهديد، لاسيما النووية منها. (Lindstrom,2003).

*** جاء في البيان الصحفي رقم (17/590) الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ 2017/10/16 أن الاتفاق النووي الموقع في فيينا (2015/07/14) يعتبر "ركيزة أساسية لهندسة عدم الانتشار النووي على مستوى العالم وعاملا جوهريا لإحلال الأمن في المنطقة". أنظر نص البيان الرسمي على الرابط التالي:

http://www.consilium.europa.eu/fr/press/press-releases/2017/10/16/iran-nuclear-deal-eu-jcpoa/pdf

* برر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب بلاده من اتفاق فيينا بصفة رسمية يوم (2018/05/08)، باعتباره "ناقصا" بل و"أسوأ اتفاق في التاريخ الأمريكي" و"محرضا لدوامة سباق التسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط"، متهما طهران بمواصلة برنامج الصواريخ الباليستية، دعم "حزب الله" اللبناني وحركة "حماس" الفلسطينية –المصنفتين ضمن التنظيمات الإرهابية في التشريعات الأمريكية. كما أعاب دونالد ترامب على الاتفاق النووي عدم تقييد الطموحات النووية الإيرانية بعد آفاق 2025.

** حسب سبر للآراء أجري في الولايات المتحدة الأمريكية، ونشرت نتائجه في جويلية 2015(مباشرة بعد التوقيع على الاتفاق)، فإن تطبيع العلاقات الأمريكية–الإيرانية، الذي كان متوقعا على خلفية ديناميكية اتفاق فيينا، لا تزال، بالعكس، آفاقه بعيدة.

فمن بين 79% من الأمريكيين الذين اطلعوا على الاتفاق النووي، أبدى 38% موافقتهم، فيما عارضه 48% (14% بدون رأي). ويبقى الجمهوريون أكثر معارضة لهذا الاتفاق، مقارنة بالديمقراطيين، الذين يعارض 25 % منهم، الاتفاق.

– تعارض أوروبا استراتيجية التدخل في الشؤون الداخلية لإيران – Regime Change Strategy – التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية، بين فترة وأخرى، لما قد تسببه من فاتورة مكلفة على "الجوار الأوروبي"، –تدفق الهجرة والتهديدات الأمنية–، خلافا للمجال الحيوي الأمريكي، الذي يبدو بعيدا نسبيا(إلا ما تعلق بمصالحها في الشرق الأوسط والخليج)(Geranmayeh, 2015).

– إن إيجاد صيغة تفاوضية أمريكية–إيرانية بخصوص الملف النووي، لن يكون كافيا بمنظور الأجندة الاستراتيجية الأمريكية، ما لم يحيد "التهديد الإيراني" لـ"إسرائيل"، ويعتبر هذا المحدد حاسما في أي انفراج أمريكي–إيراني محتمل. (*)

ساهمت استراتيجية التوازن الأمريكية بين السعودية وإيران، وتوظيف "التهديد الإيراني" في استيعاب المنظور الاستراتيجي الأمني لدول الخليج، ضمن الأجندة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وقد جاءت صفقة التسلح الأمريكية مع العربية السعودية(20 /05/ 2017) (**)، كتتويج لمنظور الدور في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يمكن اعتبار استراتيجية ترامب التصعيدية مكملة لاستراتيجية الاحتواء التي اعتمدها باراك أوباما إزاء الحالة الإيرانية (وصفي محمد، 2016، ص ص 136-153).

تبدو الاستراتيجية الغربية(الأمريكية–الأوروبية)، في مأزق المفاضلة بين الخيارات التكتيكية والتبعات الاستراتيجية للتعاون مع إيران، إذ أن الاستفادة من الدور الإيراني في الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، لم تمر دون خلق حالة اختلال في التوازن الإقليمي لصالح إيران، والتنظيمات الشيعية في منطقة الشرق الأوسط والجوار الآسيوي لإيران (العراق، لبنان، اليمن، أفغانستان، باكستان ومنطقة الشرق الأوسط ككل) (***).

---

* جاء اعتراف كاتبة الدولة الأمريكية كوندوليزا رايس بهذه المشروطية، عندما أجابت عن سؤال لسيناتور جمهوري في جلسة استماع مجلس الشيوخ الأمريكي(18 جانفي 2005)، بخصوص التوصل إلى اتفاق تفاوضي محتمل بشأن الملف النووي الإيراني، بقولها: "... ليس مع بلد يريد تدمير إسرائيل"، مما يعني أن تخلي إيران عن طموحاتها النووية لن يكون كافيا –من المنظور الأمريكي– ما لم تتهيأ ظروف "التهدئة والتطبيع" بين إيران و"إسرائيل"، أو استمرار ميزان استراتيجي غير متوازن لصالح "إسرائيل".

** وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في زيارة له إلى الرياض (20 ماي 2017)، صفقة تسليح مع العربية السعودية بقيمة 350 مليار دولار، وهي الصفقة التاريخية التي اعتبرتها الرياض "نقطة تحول في العلاقات السعودية–الأمريكية".

*** عبر الخبير الاستراتيجي الأمريكي أنطوني كوردسمان عن السياسة الأمريكية إزاء هذه المعادلة الصعبة بوصفها "استراتيجية توازنية فاشلة "، إلا ما تعلق بنجاح الاستراتيجية الأمريكية في تحييد جبهة تهديد عراقية محتملة على "إسرائيل"، أو خلق حالة من الفوضى المدمرة للنسق الإقليمي العربي، وهذا ما يدخل ضمن منطق "العبء الاستراتيجي" الإسرائيلي، الذي سبقت الإشارة إلية في ملف القضية الفلسطينية.

– تسعى أوروبا للخروج من الدائرة الاستراتيجية المغلقة، للخيار الحتمي بين دعم ضربة عسكرية أمريكية لإيران أو معارضتها، حيث يشكل كلا السيناريوهين عامل تهديد للعمق الاستراتيجي الأوروبي، وذلك بعد أن ظل الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي يطرح حتمية الخيار بين قنبلة إيران(بفتح القاف، ما يعني توجيه ضربة عسكرية لإيران) أو قنبلة(بضم القاف) إيران النووية.

– طرحت الاستراتيجية الأمريكية، – في ظل توجهات إدارة ترامب العدائية– التراجع عن مقاربة الاحتواء الناعم التي اعتمدها باراك أوباما مع إيران، وطرح إمكانية تشكيل نسق تحالف لثلاث قوى شرق–أوسطية (إسرائيل" ، مصر والسعودية) في مواجهة القوة الرابعة في المنطقة (إيران)، وهو سيناريو مطروح أمريكيا، لتحقيق أهداف مزدوجة: توازنية للحد من تنامي الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة، ووظيفي للضغط على الخيارات الفلسطينية، في اتجاه قبول ترتيبات "صفقة القرن"(Wolff, 2018) ، ويشكل هذا المعطى الاستراتيجي من مدعمات سيناريو التصعيد أو الاحتفاظ على الوضع القائم في إدارة اللف النووي الإيراني.

– يعتبر الاتفاق النووي الإيراني، من المنظور الأوروبي، وكذا منظور إدارة أوباما الأمريكية سابقا وحتى إدارة جو بايدن الحالية، بمثابة رافعة استراتيجية لـ"الحالة الإيرانية"، نحو الاحتواء عبر الآلية الاقتصادية، التي ينتظر منها أن تحدث اختراقا في النسق الداخلي الإيراني، نحو توجهات ليبرالية أكثر انفتاحا، اقتصاديا، سياسيا وحتى ثقافيا[*].

– يواجه الجانب الأوروبي حالة خيار صعبة في تقاربها مع إيران دون المس بمصالحها مع دول الخليج (السعودية–الإمارات العربية...)، التي تنفرد الإدارة الأمريكية بالاقتراب منها لحمايتها من "التهديد الإيراني". وهنا قد تسجل الإدارة الأمريكية نقاطا متقدمة على نظيرتها الأوروبية، حيث ازداد نسق الارتباط الخليجي بأجندة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة "التهديد الإيراني" المحتمل.

---

[*] أنظر دراسة في هذا الشأن صادرة عن: ***(Harvard Kennedy School- Harvard University's Belfer Center for Science and International Affairs)*** **في أوت 2015** ، **تحت عنوان** : ***(Iran and the Arab World after the Nuclear Deal: Rivalry and Engagement in a New Era,).***
ونشرها د. وليد عبد الحي، إلى أن" الدور الإيراني أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى بعد الاتفاق النووي مع الدول الكبرى"(صفحة VI)، مشيرة إلى أن "الاتفاق سيفتح المجال لتعزيز النزعة الاقتصادية والتطور في إيران مما يدفعها نحو مزيد من النزعة التصالحية، بينما يرى تيار آخر ان التطور الاقتصادي سيعزز النفوذ الإيراني في المنطقة وسيزيد من نزعة توسيع النفوذ لديها".

– لا يزال متغير التحولات النسقية الداخلية السياسية والاجتماعية لإيران، بطيئا وغير مرشح لتفككات نسقية كبرى، مما يصعب مهمة الاستراتيجية الأمريكية لتغيير النظام في إيران، (Regime Change Strategy)، وهو المعطى الذي تبدو فيه أوروبا أكثر استعدادا للتكيف معه، خلافا للولايات المتحدة الأمريكية التي تزال تراهن على استراتيجية التصعيد في مجال "حقوق الإنسان" والبرنامج الباليستي الإيراني والسياسة الإقليمية الإيرانية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج.

–كان لانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق فيينا في عهد دونالد ترامب عام 2018، والمصحوب بسلسلة من إجراءات تشديد الحصار الاقتصادي (التجاري والمالي والنفطي)على إيران في إطار استراتيجية "الضغط الأقصى/ Pressuret Track strategy" (Kroenig, 2018)،أثر على الموقع التفاوضي لطهران، من جانب أنها وجدت نفسها في "حالة شرعية" لمواصلة برنامجها النووي الاستراتيجي، وهي التي تحظى بالدعم الروسي–الصيني و"التفهم" الأوروبي، كما ساهمت هذه المعادلة في التفاف الرأي العام الداخلي الإيراني بين المحافظين والإصلاحيين، رغم ثقل تفاقم الأزمة الاقتصادية/الاجتماعية الناجمة عن هذا الحصار.

– يشكل تصادم الرهانات جيو–استراتيجية الإيرانية–الأمريكية على بحر قزوين ومضيق هرمز، أحد المعيقات الاستراتيجية لانفراج العلاقات الأمريكية–الإيرانية، إذ تسعى إيران لإيجاد صيغة تقاسم لمياه بحر قزوين واحتياطاته النفطية المفترضة بين الدول المتشاطئة، لا سيما مع كل من آذربيجان وكازاخستان، وتركمانستان، فيما تسعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إلى فك هذا الارتباط الاستراتيجي بين دول المنطقة، وكذا بناء شبكة من الأنابيب لنقل نفط وغاز المنطقة إلى أوروبا، دون المرور بالأراضي الروسية أو الإيرانية. وقد موّلت الولايات المتحدة إنشاء خط أنابيب جديد لنقل الطاقة دون المرور على الأراضي الروسية، انطلاقا من باكو (أذربيجان) مرورًا بتبليسي (جورجيا) ليصب في ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط. وقد انطلق هذا الخط في العمل منذ عام 2006. (أبو الشعير، 2013).

– تتوزع الرهانات الأوروبية والأمريكية في تحقيق الانفراج مع الطرف الإيراني بين المكاسب الاقتصادية بالنسبة لأوروبا، والاستراتيجية بالنسبة للجانب الأمريكي، حيث تنفرد دول الاتحاد الأوروبي، روسيا والصين بحصة الاستفادة من رفع الحصار والعقوبات الاقتصادية والسياسية المفروضة على إيران. وتعتبر هذه الأرقام ،التي تراجعت بعد قرار دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق

فيينا النووي، مؤشرا واضحا على ما يمكن أن يكسبه الأوروبيون في حالة سيناريو قرار الرئيس الأمريكي جو بايدن بالعودة إلى اتفاق فيينا(*).

وتؤكد لجنة المالية في مجلس الشيوخ الفرنسي في تقرير لها صدر عام 2015، أن "العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، تضر بمصالح الدول الأوروبية، وفرنسا بالدرجة الأولى، أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية"، وهو ما يفسر استعداد الدول الأوروبية للدخول في ديناميكية الانفراج في العلاقات مع إيران، على ضوء اتفاق فيينا النووي(Cassehgar, 2016) .

وعلى صعيد قطاع المحروقات، تسعى أوروبا، من خلال الرهان على بديل الغاز الإيراني، لتخفيف تبعيتها للغاز الروسي، وكذا قطاع النقل، وصناعة السيارات.

ورغم انفراد الأوروبيين عن الأمريكيين بهامش استغلال فرص الديناميكية الجديدة التي تتيحها آفاق الشراكة الاقتصادية مع إيران، لا يزال الطرف الأوروبي متخوفا من استمرار تفعيل الإدارة الأمريكية لآلية تطبيق قانون العقوبات الأمريكي على إيران إلى خارج الإقليم الأمريكي « Extraterritoriality Of American Law » . ومن هذا المنطلق تخشى الشركات الأوروبية الراغبة في العودة إلى السوق الإيرانية، من إجراءات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC/Office of Foreign Assets Control) التابع لكتابة الخزينة الأمريكية، والذي له سوابق في معاقبة الشركات الأوروبية غير الملتزمة بإجراءات العقوبات الأمريكية على إيران(**).

---

* يرى فرانسيس بيران Francis Perrin رئيس الاستراتيجيات والسياسات الطاقوية (SPE) بباريس، أن اتفاق فيينا النووي (2015/07/14)، خدم بالدرجة الأولى الشركات النفطية الأوروبية، "التي لها الأفضلية في كونها قد سبق لها الاشتغال في إيران في الماضي، لا سيما بالنسبة لشركات "توطالTotal " الفرنسية التي حافظت على مكتب تمثيلها في طهران طيلة فترة الحصار والعقوبات، وشركة "شيل – Shell" البريطانية الهولندية، وشركة "إيني– Eni " الإيطالية التي سبق لها هي الأخرى الاشتغال في إيران، وتسعى لترتيب عودتها "إلى السوق الإيرانية.

** سبق لهذه الهيئة الأمريكية أن أصدرت عام 2014 عقوبات في حق بنك "بي.أن.بي /باريبا" BNP الفرنسي الذي اضطر لدفع 8.83 مليار دولار كغرامة على تعامله مع متعاملين ماليين مقيمين في إيران. وقد خضع لنفس الإجراءات العقابية الأمريكية بنوك فرنسية أخرى ("سوسييتي جينيرال"، "القرض الفلاحي") وأوروبية ("القرض السويسري"، "البنك الألماني"). كما تبدي شركة "توتال" الفرنسية مخاوف كبيرة من العقوبات الأمريكية العابرة للحدود، حيث تسعى للتفاوض مع الدوائر القضائية الأمريكية للحصول على إجراء الإعفاء الأمريكي من أجل مواصلة نشاطاتها الاستثمارية في إيران، وتحديدا مشروع تطوير حقل فارس الجنوبي المعلن في جويلية 2017 والمقدرة قيمته بحوالي 05 ملايير دولار.

– شكل الدور التوازني لروسيا والصين، على مستوى المقاربة الاستراتيجية الغربية لمواجهة "التهديد الإيراني"، عاملا مهما ضيق من هامش تحرك استراتيجية الردع الأمريكية، خاصة وأن كلا من موسكو وبكين بحاجة لإدارة "الحالة الإيرانية" في رواق الحد من الغطرسة الاستراتيجية الدولية الأمريكية على مستوى النظام الدولي، وكذا الحيلولة دون استمرار اختراق الاستراتيجية الأمريكية للمجال الحيوي الشرق–أوسطي، بعد تدمير العراق وتحييد دوره الإقليمي، وكذا مجال "أوراسيا"، عبر السيطرة على ممرات مضيق هرمز و بحر قزوين.

– يعتبر الاستراتيجي الروسي ألكسندر دوغين Alexandre Douguine من المنظرين للاستراتيجية الأوراسية لروسيا، ومن المدافعين عن إيجاد نقاط شراكة مع إيران ضمن هذه الاستراتيجية الأوراسية، وفي نسق متعدد الأقطاب، باعتبارها –إيران– قوة إقليمية محورية في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا (Douguine, 2006).

4. سيناريوهات مستقبلية:

تطرح معالجة وتحليل آفاق إدارة الملف النووي الإيراني على ضوء اتفاق فيينا(2015)، مجموعة من الخيارات التفاوضية وسيناريوهات تتراوح بين الانفراج والتصعيد واستمرار الوضع القائم (بين التصعيد والتفاوض)، ويمكن تحديد هذه السيناريوهات على النحو التالي:

1.4 سيناريو العودة إلى اتفاق فيينا:

ويندرج ضمن هذا السيناريو مؤشرات استعداد الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة جون بايدن لإمكانية التفاوض حول عودة انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في التزامات الاتفاق النووي (فيينا 2015)، ولو بشروط تفاوضية جديدة.

– **مؤيدات عودة الرئيس الأمريكي جو بايدن لمسار الاتفاق النووي:**

حرص الرئيس الأمريكي جو بايدن قبيل ومنذ توليه رئاسة البيت الأبيض(20جانفي 2021) على إعطاء إشارات استعداد إدارته للعودة إلى مسار اتفاقية فيينا (2015) التي انسحب منها سلفه دونالد ترامب، بغض النظر عن طبيعة التفاهمات أو التعديلات التي سيتم التفاهم عليها مع الطرف الإيراني، النووية منها أو العسكرية، السياسية والاقتصادية، وذلك انطلاقا من التقييم السلبي لحصيلة دونالد ترامب التفاوضية خلال فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق (2018–2020)،والتي سجلت معطيات جديدة لم تخدم المركز التفاوضي الأمريكي، على حد طرح أكدته صحيفة نيويورك تايمز

(Newyork Times) الأمريكية في عدد 2021/04/11،من خلال الحجج التالية المؤيدة لسيناريو عودة يايدن إلى الاتفاق:

- امتعاض الأطراف الدولية، وفي مقدمتها الصين، روسيا والجانب الأوروبي، من الخط الأحادي الانفرادي للسلوك الدبلوماسي الأمريكي، لا سيما ما تعلف بسياسة دونالد ترامب إزاء الملف النووي الإيراني.
- إن استراتيجية "الضغط الأقصى/ Pressure track " التي انتهجها دونالد ترامب في سياق تشديد الحصار الاقتصادي على إيران، لم تغير من السلوك الإيراني نحو الأفضل، بل بالعكس وسعت من هامش السلوك الإيراني نوويا،عسكريا وسياسيا،ما دام أن "الخروقات الإيرانية" تجد تبريراتها في الغطرسة الأمريكية العدوانية تجاه طهران.
- سمح الانسحاب الأمريكي من اتفاق فيينا،باستغلال إيران لفترة الفراغ التفاوضية منذ 2018 برفع مستوى تخصيب اليورانيوم إلى نسبة 20 % من النقاء،بعد أن كانت مازمة بموجب اتفاق فيينا بعدم تجاوز عتبة 3.67 %،فيما بلغت عتبة المخزون الإيراني لليورانيوم 03 أطنان بعد أن كانت إيران ملتزمة بعتبة 202.8 كيلوغرام من اليورانيوم بموجب اتفاق فيينا.
- تعطل نشاط المفتشين الدوليين في المراكز النووية الإيرانية، ما لم يتم إعادة إحياء الاتفاق و عودة التزام الإدارة الأمريكية ببنوده.
- أفرزت حزمة العقوبات الاقتصادية المشددة على إيران، توجه الاقتصاد الإيراني إلى السوق السوداء بشكل يضعف من مركز الإصلاحيين ويعزز من موقف المحافظين المراهنين على مسار المقاومة للسياسة العدائية الأمريكية.
- حذر وزير الخزانة الأمريكي الأسبق جاكوب جوزيف ليو/ Jacob Joseph Lew عام 2016 من أن الإفراط في استخدام العقوبات المالية والتضييق على المؤسسات المالية المتعاونة مع إيران قد يؤدي إلى نتائج عكسية، ويدفع الشركاء الدوليين إلى البحث عن بديل للنظام المالي الأمريكي.
- كان لإعلان الصين مؤخرا عن إطلاق خطة استثمار 400 مليار دولار في البنية التحتية للنفط والغاز والنقل في إيران مقابل الاستفادة من النفط الإيراني، بمثابة مؤشر على عدم التزام كل من الصين وروسيا بهذه القيود الأمريكية إذا طال أمدها.

- ساهمت سياسة العقوبات الأمريكية المنتهجة في تأليب إيران بصفة أكثر عدوانية ضد جيرانها في المنطقة.
- –ي طرح سيناريو إعادة إحياء اتفاق فيينا النووي في إطار مسار تفاوضي سلمي ،إمكانية تشكل تحالف دولي/إقليمي للتفاوض عن تفاهمات سياسية ودبلوماسية عن الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط والخليج (برومبيرغ ، 2021).

ثقل الأزمة الاقتصادية /الاجتماعية في إيران جراء إجراءات الحصار الاقتصادي:

ويعتبر هذا المتغير من محفزات/الضغوط لعودة إيران إلى سكة المفاوضات، والاندماج في النظام الدولي، إذ تمر إيران بأزمة إقتصادية حادة، جراء ثقل الحصار الاقتصادي وسياسة "الضغط الأقصى" الذي مارسته إدارة دونالد ترامب منذ 2018 خاصة، وحسب أرقام صندوق النقد الدولي، فإن إيران سجلت انخفاضا في مستوى دخلها القومي الخام (PIB) بنسبة 7.6 بالمائة وحالة تضخم بنسبة 33.5 بالمائة. وقد تفاقم الوضع الاقتصادي لإيران خلال سنة عام 2020 بانخفاض النشاط الاقتصادي بنسبة 6 بالمائة، فيما قاربت حالة التضخم نسبة 26.4 بالمائة، إضافة إلى تدهور قيمة العملة الوطنية في اتجاه مستمر، مما زاد من تفاقم وضعية البطالة بكل آثارها الاجتماعية (Kroening, 2018).

ويشكل هذا المتغير عامل ضغط على القيادة الإيرانية للعودة إلى ديناميكية المفاوضات والشراكة الدولية، رغم حرص طهران على استغلال فترة الحصار/القطيعة الدبلوماسية للدخول في سباق ضد الزمن لتحقيق مكاسب نووية جديدة، وهو ما وقع فعلا، كما سبقت الإشارة إليه.

وفي ظل هذه المؤيدات، يطرح سيناريو العودة إلى اتفاق فيينا، إشكالية "المبادءة" بين الطرفين الأمريكي والإيراني، إذ في الوقت الذي تشترط فيه الإدارة الأمريكية بقيادة بايدن أن تبادر إيران أولا بالعودة إلى التزامات اتفاق فيينا النووي الذي تنصلت من بنوده طهران خلال العامين الأخيرين (2018-2019)،بعد إعلان ترامب انسحابه الرسمي من الاتفاق، يؤكد الجانب الإيراني من جهته أن الإدارة الأمريكية هي المطالبة أولا بالعودة إلى اتفاق هي من بادرت بالانسحاب منه من جانب واحد. كما تشترط طهران على واشنطن رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليها كخطوة أولى، قبل أي مبادرة للعودة إلى اتفاق فيينا النووي.

ومع ذلك يبقى الاتجاه العام الإيراني منفتحا على سيناريو الانفراج في العلاقات الإيرانية–الأمريكية، لا سيما في ظل إكراهات الحصار الاقتصادي / المالي المفروض على إيران، والتي زادتها جائحة

(كوفيد/19) تعقيدا. ويعبر المرشد الأعلى علي خامنائي عن هذا الاتجاه بقوله "أن على الحرس الثوري أن يتفادى أي صدام مع القوات الأمريكية، وأن الصدام بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران قد يفيد خصوم إيران في الولايات المتحدة" (Al salhy, 2020)، بما فيهم إسرائيل.

2.4 سيناريو العودة إلى اتفاق فيينا بتفاهمات سياسية وإقليمية جديدة:

ويبدو هذا السيناريو مرجحا لما يحمل من إطار تفاوضي جديد يجمع بين الملف النووي والتفاهمات الجديدة التي تخص الإطار العسكري(ملف الصواريخ الباليستية الإيرانية)والسياسية الإقليمية (ملف حقوق الإنسان في الساحة الداخلية الإيرانية، وقضايا التسوية الإقليمية المتعلقة بدعم طهران لحزب الله اللبناني ونظام بشار الأسد في سوريا وحركة حماس الفلسطينية، وكذا الدور الإيراني في العراق واليمن ومنطقة الخليج).

وتراهن الإدارة الأمريكية تحت قيادة جو بايدن على استغلال الملف النووي الإيراني لتمرير حزمة من التفاهمات العسكرية، السياسية والإقليمية، علما أن الرهان على تضييقات في ملف نووي لا يمكن التحكم في مراقبته، يعد رهانا خاسرا وغير مضمون في غياب تفاهمات سياسية جادة بإمكانها تغيير اتجاه التصعيد والتوتر في العلاقات الأمريكية –الإيرانية، إلى مربع الانفراج والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والخليج.

ويندرج هذا السيناريو (العودة إلى اتفاق فيينا بتفاهمات جديدة)،ضمن مفاوضات على جولتين، بحيث تشمل الجولة الأولى الملف النووي الإيراني بكل معطياته الكلاسيكية والجديدة، فيما تمهد مساحات التقدم في هذا الملف لجولة تفاوضية ثانية تشمل ملفات الصواريخ الباليستية الإيرانية والنشاطات الإقليمية لإيران في المنطقة.

ويبقى هذا السيناريو الأكثر تعقيدا من حيث تفاصيله وتداخل ملفاته، ولكنه الأرجح لتحقيق انفراج حقيقي في العلاقات الإيرانية مع المجموعة الدولية والإقليمية. ويتوقف رجحان هذا السيناريو على الطرف الإيراني بالأساس، باعتبار أن طهران ترفض من حيث المبدأ الجمع بين الملف النووي والقضايا الإقليمية الأخرى.

3.4 سيناريو توسيع الاتفاق إلى أطراف جديدة:

ويندرج هذا الاتجاه ضمن حرص الطرف الأمريكي على توسيع مخرجات الاتفاق النووي إلى أطراف جديدة، تشمل العربية السعودية، الإمارات العربية وإسرائيل، وحتى أطراف جديدة مثل مصر وتركيا. ويستجيب هذا السيناريو لضغوط دول الخليج وحتى إسرائيل.

ويبقى هذا السيناريو مرفوضا بصفة قطعية من الجانب الإيراني، الذي يفضل التفاهمات الإقليمية المباشرة مع دول الخليج، دون أية رعاية دولية. ويبقى هذا السيناريو أقل احتمالية للتجسيد في الخطوات التفاوضية

الأولى، سواء في إطار مجموعة (4+1)- الصين/روسيا/بريطانيا/فرنسا+ألمانيا-،أو في الإطار الثنائي بين واشنطن وطهران.

وبالإضافة إلى السيناريوهات الإجرائية الثلاثة المذكورة، والتي تندرج ضمن **"اتجاه الانفراج"** في "الملف الإيراني"، يمكن إضافة سيناريوهين إثنين مجال "الاتجاه" العام، وهما:

4.4 أ/**سيناريو التصعيد** و- ب/**سيناريو الحفاظ على الوضع القائم /Statut quo (لا تصعيد ولا انفراج).**

ويتوقف توازن هذين الاتجاهين،على أربعة متغيرات رئيسية،وهي:

أ- متغير الساحة الداخلية الإيرانية

والتوازنات بين المحافظين والإصلاحيين والبراغماتيين على ضوء الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقررة في جوان 2021 الجاري، والتي يبقى فيها التيار المحافظ برصيد متقدم بعد أن استفاد من فترة الأزمة في العلاقات الإيرانية مع إدارة دونالد ترامب خلال عامي ما بعد الانسحاب الأمريكي من اتفاق فيينا (2018-2020)،وما ميزها من آثار العقوبات الاقتصادية المشددة المفروضة على إيران. ويمكن تقسيم الاتجاهات الإيرانية في التعاطي مع ملف أزمة العلاقات الأمريكية إلى اتجاهين رئيسيين : -اتجاه معسكر "التنمية" واتجاه معسكر" المقاومة". ويراهن معسكر "التنمية" على "ضرورة استعادة حصة إيران من سوق النفط (...) والتجارة الطبيعية مع العالم كأولوية قصوى"، على حد تعبير المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده الذي يرى أن العودة إلى إنتاج النفط والغاز بصفة طبيعية هو أساس الاستقرار السياسي والاجتماعي في إيران (برومبيرغ، 2021). وفي المقابل يذهب معسكر "المقاومة"، رغم تسليمه بأهمية تضخيم منافع إيرادات النفط والغاز، كعنصر استقرار للاقتصاد الإيراني، إلى التحذير في الوقت نفسه، من أن يؤدي الاتفاق النووي إلى الانزلاق في "منحدر" الاختراق الغربي للنسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي الإيراني، و"الأخطر" من ذلك – حسب هذا الاتجاه- هو أن تمهد الاتفاقية النووية إلى تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وحتى "إسرائيل"(برومبيرغ، 2021). وسيكون المرشد الأعلى الإيراني علي خامينائي أمام مهمة صعبة للترجيح بين الاتجاهين أو التوفيق بينهما.

ب- متغير التوجهات الإسرائيلية :

تعتبر "إسرائيل" استراتيجيا، المستفيد الأول من تأزم العلاقات الإيرانية مع المحيط الدولي والإقليمي، مما يجعل الطرف الإسرائيلي متحينا للاستثمار في سيناريوهي التصعيد والحفاظ على الوضع القائم المفتوح

على كل الاحتمالات التصعيدية، لا سيما في ظل واقع تفكك البنية الإقليمية العربية وتوظيف الطرفين الأمريكي والإسرائيلي لورقة "التهيد الإيراني" في انتهاج آلية ابتزاز استراتيجية ومالية إزاء دول منطقة الخليج (داسا كاي،2016)، ومن هذا المنطلق، تبقى أمام الجانب الإسرائيلي خيارات متفاوتة للانخراط في هذا الاتجاه لتحقيق أهدافه :

– خيار العمل على استثمار حالة المراوحة في الوضع القائم(statut/ quo) لانتهاج استراتيجية استنزاف للقدرات النووية الإيرانية، من خلال خوض هجمات سيبرانية /الكترونية ،كما وقع في مفاعل "ناتنز Natanz " خلال منتصف عام 2000 وهجوم 11أفريل 2021،وكذا اختراق النظام الالكتروني النووي الإيراني كما وقع عام 2010 على يد المخابرات المركزية الأمريكية(CIA). ويؤكد الخبير الفلسطيني في الدراسات المستقبلية والاستشرافية ا/د وليد عبد الحي سيناريوهات هذا التوجه في دراسة خاصة بالخيارات الإسرائيلية المطروحة لإدارة الملف النووي الإيراني (وليد، 2021).

ويندرج ضمن هذه الاستراتيجية الاستنزافية كذلك : –حملة اغتيال العلماء الإيرانيين بصفة متقطعة ومتباعدة لخلط أوراق المتابعات القضائية، ومساندة المعارضة الإيرانية،–سرقة الأرشيف النووي الإيراني.

– خيار توظيف قوى إقليمية ودولية في حروب بالنيابة مع إيران، كما جرى ويجري في العراق، ليبيا، سوريا واليمن.

– خيار المواجهة الإسرائيلية المباشرة مع إيران: وهو سيناريو يتم توظيفه تفاوضيا ولكن تنفيذه يبقى محفوفا بمخاطر كبرى على الجانب الإسرائيلي ودول منطقة الشرق الأوسط والخليج ككل.

وتسعى "إسرائيل" ضمن هذه الخيارات الاستنزافية إلى الحيلولة دون عودة إدارة بايدن الأمريكية لاتفاق فيينا النووي، والإبقاء على حالة الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على إيران، ضمن سيناريو الاستمرار في وضع قائم متأزم دون خوض معركة استراتيجية مباشرة مع الطرف الإيراني.

ج– متغير مساحة تحرك إدارة بايدن الأمريكية في سياق ضغط الإرث التصعيدي لإدارة دونالد ترامب:

ويشكل هذا المتغير عامل ضغط على إدارة جو بايدن، المطالبة بتجاوز الإرث الأزموي التصعيدي الذي ورثه عن سلفه دونالد ترامب في تعامله مع "الحالة الإيرانية"، وهو ما سيترجم مستقبلا في المعارك النيابية الأمريكية بين مجلسي الكونغرس والشيوخ.

د- متغير تفاعل دول الخليج مع حالة "التهديد الإيراني":

ويعتبر هذا المتغير الإقليمي عنصر ضغط نسبي على الإدارة الأمريكية الجديدة التي تحرص على مراعاة مخاوف دول الخليج (العربية السعودية/الإمارات العربية /البحرين)تحديدا من هاجس "التهديد الإيراني"، وهو ما ستسعى إدارة بايدن لتوظيفه في أي مسار تفاوضي محتمل مع الجانب الإيراني.

ويمكن أن نخلص من خلال هذا العرض التحليلي، أن الدور التوازني للسياسة الأوروبية إزاء الملف النووي الإيراني تبقى مهمة حساسة، بين الحرص على عدم التفريط في مكاسب الانفراج مع إيران، سياسيا واقتصاديا، وعدم إحداث شرخ استراتيجي مع الشريك الأمريكي، مما سيطرح موازنة "المكاسب-الخسائر" التي ستكون فيها الضغوط الأمريكية بمثابة عامل ترجيح للقرار الأوروبي. ويبقى المخرج الأوروبي من هذا المأزق القراري، في السعي لإقناع إيران بقبول إدخال تعديلات على "اتفاق فيينا"، وهي مهمة تبدو مستعصية في ظل تمسك إيران بموقفها الرافض للضغوط الأمريكية، ومن ثم عدم التراجع عن "روح" اتفاق فيينا.

وتطرح هذه المعادلة الصعبة على أوروبا، ضرورة إيجاد صيغ غير صفرية في المفاضلة بين "الانفراج الإيراني" و"التوتر الأطلسي"، لأن الاضطرار الأوروبي للدخول في منطق المساومات الأمريكية، سيجعل من الأوروبيين الخاسر الأكبر، بفقدانهم للمتاحات الاستراتيجية الإيرانية وتكريس نسق التبعية الأطلسية للأجندة الأمريكية.

5.خاتمة:

ويمكن أن تخلص الدراسة من خلال هذا العرض التحليلي، إلى أن الدور التوازني للسياسة الأوروبية إزاء الملف النووي الإيراني يبقى مهمة حساسة، بين الحرص على عدم التفريط في مكاسب الانفراج مع إيران، سياسيا واقتصاديا، وعدم إحداث شرخ استراتيجي مع الشريك الأمريكي، مما سيطرح موازنة "المكاسب-الخسائر" التي ستكون فيها الضغوط الأمريكية بمثابة عامل ترجيح للقرار الأوروبي. ويبقى المخرج الأوروبي من هذا المأزق القراري، في السعي لإقناع إيران بقبول إدخال تعديلات على "اتفاق فيينا 2015"، وهي مهمة تبدو مستعصية في ظل تمسك إيران بموقفها الرافض للضغوط الأمريكية، ومن ثم عدم التراجع عن "روح" اتفاق فيينا.

وتطرح هذه المعادلة الصعبة على أوروبا، ضرورة إيجاد صيغ غير صفرية في المفاضلة بين "الانفراج الإيراني" و"التوتر الأطلسي"، لأن الاضطرار الأوروبي للدخول في منطق المساومات الأمريكية، سيجعل من الأوروبيين الخاسر الأكبر، بفقدانهم للمتاحات الاستراتيجية الإيرانية وتكريس نسق التبعية الأطلسية للأجندة الأمريكية.

وعلى الصعيد الأمريكي والإيراني، فإن تحدي الخروج من تراكمات البيئة الأزموية للعلاقات بين البلدين منذ أربعة عقود، يبقى مطروحا على الجانبين، إلا أن تداخل الملفات النووية والعسكرية (ملف الصواريخ الباليستية) والسياسية الاستراتيجية الإقليمية في طاولة المفاوضات المقبلة من شأنه أن يعقد من مهمة كسب هذا التحدي، لا سيما وأن انخراط قوى دولية (الصين/روسيا) في توازنات هذه المعادلة التفاوضية، سيزيد من حذر الطرف الأمريكي. ومع ذلك يبقى الشعب الإيراني تواقا للانخراط في بيئة شراكية إيجابية تسمح بانطلاق مسار نهضته التنموية والاستراتيجية.

6. قائمة المراجع:

الكتب :

- بريماكوف يفجيني، (2016)، الكواليس السرية للشرق الأوسط، ترجمة: نبيل رشوان، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

المقالات:

- دانيال برومبيرغ، إدارة بايدن وإيران وتحدي إحياء الاتفاق النووي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2021، قطر.
- عقيل وصفي محمد عيد، (جوان 2016)، الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15/ عمان (الأردن)، ص ص.136-153.
- وليد عبد الحي، السيناريوهات الإسرائيلية في مواجهة البرنامج النووي الإيراني، 2021/05/03، مركز الزيتونة الفلسطيني.

المراجع باللغة الأجنبية

- Douguine Alexandre (2006), Le prophète de l'eurasisme, collection heartland, Avatar Editions.
- Wolff Michael (2018), Fire and Fury Inside the Trump White House, Henry Holt & Company, Newyork.
- Djalili Mohammad–Reza,Geopolitique de l'Iran, Edition complexe, Paris 2005.

- Nicoullaud François, Les Relations Iran-Etats Unis, à la Recherche du Régime Change, Afri 2008, Volume 9, p.494.
- Cole Juan, (2003), « The United States and Shiite Religious Factions in post Baathist Irak »,Middle East Journal, *Vol.57,n°4(Autumn 2003), pp.543-566.*
- Schmid Dorothée, (05 septembre 2005), « l'Europe et les Etats Unis face aux crises du Moyen Orient », Séminaires IFRI, Paris,p.13.
- Lindstrom Gustav, (2003), Shift or Rift,Assessing US-EU Relations After Irak, European union, Institute for security studies, Paris.

مواقع الانترنيت:

- داليا داسا كاي، (2016)، سياسات إسرائيل بشأن إيران بعد الاتفاق النووي، مؤسسة الراند،
- https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE207/RAND_PE207z1.arabic.pdf دخول الموقع 20 مارس 2021. على سا10.00

– فرح الزمان أبو شعير، إيران وبحر قزوين: معادلة للصراع وتقسيم النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات،2013/02/03
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201313111362725137 0.html

– بشير زين العابدين، تطور العلاقات الأمريكية – الإيرانية (2002–2015)، مركز "أمية" للبحوث والدراسات الاستراتيجية،2015/07/16. www.umaya.org/studies-ar/6841

– قرار مجلس الأمن رقم 2015/2231 الصادر في 2015/07/20 بخصوص الاتفاق النووي الموقع مع إيران (فيينا 2015/07/14). **http://www.un.org/en/sc/2231/**

- Joint Comprehensive Plan of Action," Vienna, 14 July 2015, at: http://bit.ly/1HwR4W9
- Kroenig Matthew, (2018), The Return to the Pressure Track: The Trump Administration and the Iran Nuclear Deal, Diplomacy & Statecraft Volume 29, - Issue 1 Pages 94-104 | Published online: 11 Jan 2018 https://doi.org/10.1080/09592296.2017.1420529
- Ellie Geranmayeh, Engaging with Iran : A European Agenda, European Council on Foreign Relations, London, july 2015.pp.www.ecfr.eu
- Journal Le Monde, Evolution du Programme nucleaire iranien depuis 1953.(08/11/2011-mise à jour 15/10/2013).
- http://www.lemonde.fr/proche-orient/article/2011/11/08/l-evolution-du-programme-nucleaire-iranien-depuis-1953_1600671_3218.html

- Cassehgar Kian, Les Sanctions Contre L'Iran : L'Europe Vulnérable face Aux Etats Unis, Fondation Jean Jaurès, 09/12/2016.https://jean-jaures.org/nos-productions/les-sanctions-contre-l-iran-l-europe-vulnerable-face-aux-etats-unis

بناء السلم في الدول الخارجة من النزاعات: مقاربة أممية

Peacebuilding in Post-Conflict Countries: The United Nations Approach

نبيل بويبية

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، nabil.bouibia@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 تاريخ القبول: 2021/06/06 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

تتناول هذه الدراسة ماهية بناء السلم في الدول الخارجة من النزاعات من منظور أممي بالتحليل والنقد فاستمرار الهشاشة وكثرة الشكوك غالبا ما يرافقان تطور عمليات السلام، حيث يمكن أن تتواصل الأزمات الإنسانية، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان حتى بعد الوقف الرسمي للأعمال العدائية.

ويشمل بناء السلم من منظور أممي مجموعة واسعة من التدابير الرامية إلى الحد من خطر الوقوع في الصراع أو الانتكاس إليه عن طريق تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات من أجل إدارة العلاقات بين الأطراف الخارجة من النزاع، وإرساء أسس السلم والتنمية المستدامين. إذ يجب تكون استراتيجيات بناء السلم متماسكة ومطابقة لاحتياجات البلد المعني، كما ينبغي أن تشمل مجموعة من الأنشطة ذات الأولوية المحددة، والمتسلسلة، فإلى أي مدى نجحت الأمم المتحدة والهياكل التابعة لها والمجتمع الدولي في تحقيق هذه الأهداف في الدول الخارجة من النزاع؟.

كلمات مفتاحية: بناء السلام، الامم المتحدة، النزاعات، السلام الليبرالي، التدخل الأممي

Abstract:

This study deals with the meaning of peacebuilding in post-conflict countries from an international perspective, with analysis and criticism. The persistence of vulnerability and the proliferation of uncertainty often accompany the development of peace processes, where humanitarian crises and ongoing violations of human rights may continue even after the official cessation of hostilities.

Peacebuilding from an international perspective includes a wide range of measures aimed at reducing the risk of falling into or relapse into conflict

by strengthening national capacities at all levels in order to manage relations between parties emerging from conflict and lay the foundations for sustainable peace and development. Peacebuilding strategies must be coherent and conform to the needs of the country concerned, and should include a set of specific priority and sequential activities. To what extent have the United Nations, its affiliated structures and the international community succeeded in achieving these goals in countries emerging from conflict?

Key words: peace building, the United Nations, conflicts, liberal peace, international intervention

المؤلف المرسل: نبيل بويبية

1. مقدمة:

تتناول هذه الدراسة ماهية بناء السلم في الدول الخارجة من النزاعات من منظور أممي بالتحليل والنقد حيث أن الهشاشة وكثرة الشكوك غالبا ما يرافقان تطور عمليات السلام، ويمكن أن تتواصل الأزمات الإنسانية، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان حتى بعد الوقف الرسمي للأعمال العدائية.

إذ تحاول هذه الدراسة تتبع المنظور الأممي الرامي لبناء السلم في الدول الخارجة من النزاع والمتمثلة في مجموعة واسعة من التدابير الرامية إلى الحد من خطر الوقوع في الصراع أو الانتكاس إليه، وتعتبر مقاربة بناء السلم الأممي، انعكاسا لنظرية السلام الديمقراطي في بيئات ما بعد النزاع، وقد ركز دعاتها على الهندسة الاجتماعية التي تهدف إلى تشكل أسس مجتمع مستقر، عن طريق دمج عمليات "التنمية والأمن" بهدف تحول المجتمعات لتتناسب مع المعايير الأممية والتوقعات الغربية، من ثم فإن الهدف الرئيسي الذي تقوم عليه حسب دعاتها هو خلق سلم مكثف ذاتيا داخل الدولة الخارجة من النزاع حيث تتم فيها إزالة العنف العلني والهيكلي على حد سواء، وتتطابق النماذج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المقترحة من قبل الممارسين والأكاديميين الذين يتبنون هذه المقاربة مع مزيج من التوقعات الدولية الأممية والنيوليبرالية في بيئة معولمة عابرة للحدود الوطنية، من خلال مجموعة من المؤسسات والهياكل الأممية التي صممت خصيصا لذلك وكذلك من خلال ما يعرف باسم المجتمع الدولي.حيث تصر هذه المقاربة على أن للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية تأثيراً كبيراً على تهيئة الظروف لبناء السلم. بالنظر إلى أن للعديد من النزاعات أبعادا تتجاوز الحدود الوطنية، وبالتالي تؤدي الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا حاسما

وتتحمل مسؤوليات متناسبة في دعم عمليات بناء السلم. وبالتالي فالسؤال الذي تحاول الاجابة عنه هذه الدراسة هو إلى أي مدى نجحت الأمم المتحدة والهياكل التابعة لها والمجتمع الدولي في تحقيق هدف بناء سلم مستدام في الدول الخارجة من النزاع؟.

2. المبحث الأول: الأصول المفاهيمية لبناء السلم الأممي في الدول الخارجة من النزاع:

يعتبر تعريف بناء السلم من المفاهيم المختلف حولها، وقد طور العلماء وصناع القرار والممارسون الميدانيون مفاهيم مختلفة له، وللجدول الزمني الذي يرتبط به، فضلا عن الأولويات والمهام الرئيسية التي ينطوي عليها.

1.2 أولا: ظهور مفهوم بناء السلم لدى الأمم المتحدة وهياكلها:

اضطلعت الأمم المتحدة منذ إنشائها بدور حيوي في المساعدة على خفض مستوى النزاعات في مختلف مناطق العالم عن طريق التوسط في اتفاقات السلام والمساعدة في تنفيذها. إلا ان مفهوم بناء السلم لم يظهر إلا مع تقرير الامين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في دراسته "خطة للسلام" عام 1992، حيث دخل مفهوم "بناء السلم بعد انتهاء الصراع" رسميا لغة الأمم المتحدة. ويرتبط هذا المفهوم بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام. حيث تم تعريفه بأنه "إجراء لتحديد ودعم الهياكل التي ستعزز وتدعم السلام من أجل تجنب الانتكاس إلى الصراع"(Boutros-Ghali, Boutros1992).

فالمساعدة في بناء السلم في سياقاتها المختلفة تعني "إعادة بناء المؤسسات والهياكل الأساسية للأمم التي مزقتها الحرب الأهلية والنزاع؛ وبناء روابط منفعة متبادلة سلمية بين الدول التي كانت في مرحلة الحرب سابقا، وبأقصى قدر من ذلك، لمعالجة الأسباب العميقة للنزاع"(Boutros-Ghali, Boutros1992).

وقد تم توسيع هذا المفهوم ليشمل جميع مراحل النزاع في ملحق "خطة للسلام"، الذي نشر في عام 1995 (الأمم المتحدة 1995)، وهو يركز بقدر أكبر على إنشاء هياكل لإضفاء الطابع المؤسسي على السلام. وفي نفس السنة أنشأ الأمين العام فرقة عمل مشتركة بين إدارات الأمم المتحدة لتحديد أنشطة بناء السلم التي يمكن أن تقوم بها وكالات الأمم المتحدة، حيث وصفت الأنشطة التي يمكن القيام بها في مرحلة ما بعد النزاع وأطلقت عليها اسم "بناء السلام" ونشرت في عام 1996.

وفي الوقت نفسه أشارت منشورات عديدة للمفهوم، منها: خطة للتنمية (1994)، خطة لنشر الديمقراطية (1996)، وكذلك تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الأمن الإنساني (1994) وكلها

ساهمت في حدوث تفاعل كبير بين القضايا التي تعتبر تقليديا تقع في إطار جدول أعمال الأمن والقضايا المتعلقة بالتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وإدراجها ضمن موضوعات بناء السلم.

وقد طور تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام عام 2000 (المعروف أيضا باسم تقرير الإبراهيمي) تعريف بناء السلم بعد انتهاء النزاع على أنه "الأنشطة المطلع بها على المدى البعيد لإعادة تجميع أسس السلم وتوفير الأدوات اللازمة للبناء على تلك الأسس، وهو اكثر من مجرد غياب الحرب". كما عبر هذا التقرير عن بناء السلم الفعال بأنه "مزيج من الأنشطة السياسية والإنمائية الموجهة إلى مصادر الصراع" (الفقرة 44).(الأمم المتحدة ، رقم رقم A/55/305-S/2000/809، 2000)

ودعا الأمين العام "كوفي عنان"، في استعراضه للتعاون التقني في الأمم المتحدة عام 2003، إلى وضع خطة عمل من أجل "تحديد السبل التي يمكن أن تعمل بها مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة معا بشكل سليم لوضع استراتيجيات محددة لبناء السلم". وقد أوصى بإنشاء لجنة لبناء السلم ومكتب دعم بناء السلم في تقرير عام 2004 المقدم من الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمين العام: "عالم أكثر أمنا".

وقد عرضت الفكرة بالتفصيل في تقرير الأمين العام المسمى: "حرية أكبر" في ماي2005، وأقرها رؤساء الدول في القمة العالمية في سبتمبر 2005 في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي.

2.2 ثانيا: المفهوم الشامل لبناء السلم في الدول الخارجة من النزاعات:

عرفه اتحاد معلومات النزاعات، بجامعة كولورادو بأنه "عملية تيسر إقامة سلام دائم، تحاول منع تكرار العنف من خلال معالجة الأسباب الجذرية وآثار الصراع عن طريق المصالحة وبناء المؤسسات والتحول السياسي والاقتصادي. ويتألف ذلك من مجموعة من المبادرات المادية والاجتماعية والهيكلية التي غالبا ما تشكل جزءا لا يتجزأ من إعادة البناء وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع.(Nan, S. A. 2003)

أما غالتونغ، يوهان:(*Galtung, Johan*) فقد عرفه بأنه عملية إنشاء هياكل دعم ذاتي "تزيل أسباب الحروب وتقدم بدائل للحرب في الحالات التي قد تحدث فيها. وينبغي أن تدمج آليات حل النزاعات في الهيكل وأن تكون موجودة كمستودع للنظام نفسه للاعتماد عليه، تماما كما الجسم السليم لديه القدرة على توليد الأجسام المضادة الخاصة بها، ولا تحتاج إلى إدارة مخصصة "الطب" *(Galtung, John 1969):*

كما عرفته مؤسسة الشراكة العالمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة بأنه يشمل معالجة المصادر الاجتماعية والسياسية للنزاع وكذلك المصالحة.(Aulin, J., & Scheers, G. 2012)

كما عرفته منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه يشمل أنشطة ترمي إلى منع نشوب النزاعات من خلال معالجة الأسباب الهيكلية المسببة للعنف، وتعزيز السلم المستدام، وإزالة الشرعية عن العنف كاستراتيجية لتسوية المنازعات، وبناء القدرات داخل المجتمع من أجل إدارتها سلميا، والحد من قابلية التأثر بالمحفزات التي قد تثير العنف.(Kennedy-Chouane, M. G. 2011)

وعرفته مدرسة تحليل النزاعات وحلها في جامعة جورج ماسون بأنه مصطلح يستخدم داخل المجتمع الإنمائي الدولي لوصف العمليات والأنشطة التي ينطوي عليها حل النزاعات العنيفة وإرساء سلام مستدام. وهو مفهوم شامل يشمل تحويل النزاع، والعدالة الانتقالية، والشفاء من صدمة النزاع، والمصالحة، والتنمية، والقيادة، والروحانية والدين. وهو مشابه في معنى حل النزاعات ولكنه يسلط الضوء على الواقع الصعب بأن نهاية النزاع لا تؤدي تلقائيا إلى تنمية اجتماعية أو اقتصادية سلمية ومستقرة. ويصف عدد من المنظمات الوطنية والدولية أنشطتها في مناطق النزاع بوصفها بناء السلم.

وأخيرا عرفه معهد الولايات المتحدة للسلام بأنه كمصطلح استحدث أصلا في سياق جهود الإنعاش بعد انتهاء الصراع من أجل تعزيز المصالحة وإعادة الإعمار، وقد اتخذ مؤخرا معنى أوسع. ويشمل ذلك توفير الإغاثة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وحفظ الأمن ووضع أساليب غير عنيفة لحل النزاعات وتعزيز المصالحة وتقديم خدمات علاج الصدمات، وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة توطين المشردين داخليا ودعم التعليم الواسع النطاق والمساعدة في إعادة البناء الاقتصادي، وعلى هذا النحو، يشمل أيضا منع نشوب النزاعات، بمعنى منع تكرار العنف، فضلا عن إدارة النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع.

بمعنى أوسع، ينطوي بناء السلم على التحول نحو أكثر قابلية للإدارة، والعلاقات السلمية وهياكل الحكم – العملية الطويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية وآثار الصراع، والتوفيق بين الخلافات، وتطبيع العلاقات، وبناء المؤسسات التي يمكنها إدارة النزاع دون اللجوء إلى العنف. ولا يوجد لدى الحكومة الأمريكية تعريف متاح للعموم لبناء السلم، بخلاف التعريف الذي يوفره هذا المعهد. (United States Institute of Peace, Peacekeeping, & Stability Operations Institute. (2009))

3.2 ثالثا: تأسيس هياكل بناء السلم الأممي

توجت تطورات مفهوم بناء السلم في قرارات في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2005، بإنشاء لجنة بناء السلم، وصندوق بناء السلم ومكتب دعم بناء السلم.

وقد أوضحت الغرض من لجنة بناء السلم على النحو التالي: "تواجه البلدان الخارجة من الصراع مجموعة فريدة من التحديات، وما لم يتم تحديدها ومعالجتها بفعالية، فإن هذه البلدان تواجه خطرا كبيرا من الانتكاس في أعمال العنف. ولذلك أنشئت اللجنة لتكون بمثابة آلية مؤسسية مخصصة لمعالجة هذه الاحتياجات الخاصة ومساعدة هذه الدول على إرساء أسس السلم والتنمية المستدامين" (*United 2006* Nations General Assembly).

وفي خطابه الأمين العام في الأمم المتحدة يوم 18 جانفي 2008 أوضح أن لجنة بناء السلم "تجسد جميع جوانب عمل الأمم المتحدة: السلام والتنمية وحقوق الإنسان، ومن خلال دمجها في نهج واحد متماسك، تساعد على سد الثغرات في الاستجابة الدولية للبلدان الخارجة من الصراع (*Secretary General discourse January 18, 2008*,)."

وبعبارة أخرى، فإن لجنة بناء السلم مصممة لوضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلم بعد انتهاء النزاع، مما يستتبع تحسين التنسيق والتعاون فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والمانحين الدوليين والحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للجنة بناء السلم في ضمان تعبئة المانحين للمشاركة المستمرة في دعم البلدان الخارجة من النزاعات.

اما صندوق الأمين العام للأمم المتحدة لبناء السلام فيشكل الأداة المالية الأولى التي تلجأ إليها المنظمة للحفاظ على السلام في البلدان أو الحالات التي يكون فيها خطر نشوب نزاعات عنيفة أو يقع فيها التضرر من هذه النزاعات. ويمكن لصندوق بناء السلام أن يستثمر مع كيانات الأمم المتحدة، أو الحكومات، أو المنظمات الإقليمية، أو المصارف المتعددة الأطراف، أو الصناديق الاستئمانية الوطنية المتعددة المانحين أو منظمات المجتمع المدني.

أما مكتب دعم بناء السلام أنشئ لمساعدة ودعم لجنة بناء السلام ولإدارة صندوق بناء السلام ولكي يخدم الأمين العام في تنسيق جهود وكالات الأمم المتحدة في بناء السلام. ويتضمن قسما لدعم لجنة بناء السلام وقسما لتخطيط السياسات وقسما لتمويل بناء السلام. ويساعد المكتب أيضا على استدامة السلام في البلدان المتأثرة بالصراع بتوفير الدعم الدولي للجهود الوطنية لبناء السلام.

3. المبحث الثاني: فلسفة بناء السلم من منظور أممي في الدول الخارجة من النزاع:

ترى مقاربة بناء السلم الأممي أن التحديات التي تواجهها البلدان الخارجة من النزاعات والمجتمع الدولي في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة، تمتد لفترة أول سنتين بعد انتهاء النزاع الرئيسي الذي مر به البلد المعني، فعندما تنتهي أعمال العنف واسعة النطاق تكون التحديات التي يواجهها قادة البلد وسكانه هائلة.

1.3 أولا: البيئة العامة لبداية تنفيذ برامج بناء السلم في الدول الخارجة من النزاع:

يتسم الوضع في هذه الحالات بعدم الاستقرار، حيث يكون السلم عرضة للتأثر السريع، وتكون احتياجات السكان أكبر بكثير من القدرة على تلبيتها، وغالبا ما تكون التهديدات التي يتعرض لها السلم شديدة في هذه المرحلة المبكرة، لكن الفرص المتاحة غالبا ما تكون كبيرة أيضا، بغية الشروع في برامج مواتية للبدء في بناء السلم وتفعيلها منذ البداية.

كما تعتبر مقاربة بناء السلم وفقا لهذا المنظور أن هذه الفترة فرصة لتوفير أساسيات الأمن، وتحقيق الحد الأدنى من الفوائد المرجوة من السلم، وتعزيز وبناء الثقة في العملية السياسية، والنهوض بالقدرات الوطنية الرئيسية للأخذ بزمام جهود بناء السلم. وإذا أحرزت البلدان نجاحا في هذه المجالات الرئيسية في مرحلة مبكرة، فإنها تزيد على نحو كبير من فرصها في تحقيق سلم مستدام، وتقلص من خطر السقوط مجددا في مأزق النزاع، كما تعتبر أنه لئن كانت مسؤولية بناء السلم تقع في المقام الأول على الجهات الفاعلة الوطنية، فإنه يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور مهم وحاسم في هذا المجال.

وتفترض هذه المقاربة أنه على الرغم من تمايز حالات ما بعد انتهاء النزاع، فإن بناء السلم يمثل تحديا ومسؤولية وطنيين. فالجهات الفاعلة الوطنية وحدها التي تستطيع معالجة احتياجات المجتمع وأهدافه بطريقة مستدامة. ورغم تنوع الفترات الأولى التي تعقب انتهاء النزاع، فإنها تتسم في معظم البلدان بدرجة كبيرة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي (لجنة بناء السلام، A/72/721–S/2018/83 ، 2018).

وانتهاء النزاع لا يعني بالضرورة بلوغ السلم، فكثيرا ما يستمر عدم التوافق السياسي وانعدام الثقة، وقد تبقى الأسباب الجذرية للنزاع قائمة، وقد تزداد التوترات مع عودة السكان إلى منازلهم المدمرة أو المحتلة.

ومن شأن الإفلات من العقاب على الجرائم والفظائع الجسيمة، بما فيها العنف الجنسي والجنساني، التي تكون قد ارتكبت قبل النزاع وخلاله وبعده، أن يعرض جهود بناء السلم خلال هذه المرحلة المبكرة

لتهديدات خطيرة، وقد يفضي إلى الفشل في استعادة سلطة الدولة، ولا سيما في المناطق الحدودية النائية، حيث يؤدي ذلك إلى نشوء مصادر جديدة للخطر أو إلى إتاحة الفرصة لاستمرار ما تم وقت الحرب من ممارسات تهريب الموارد الطبيعية أو الاتجار غير المشروع فيها، أو حتى اتساع نطاقها، مما يقوض إيرادات الدولة (تقرير الأمين العام للامم المتحدة A/63/881–S/2009/304 ، 2009).

ومع ذلك، تميل مرحلة نهاية النزاع إلى خلق توقعات كبيرة على صعيد تحقيق عوائد ملموسة على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويتطلب بناء الثقة في عملية السلام تحقيق بعض هذه التوقعات على الأقل.

ويتسم الاتصال الفعال والحوار الشامل بين السلطات الوطنية والسكان بأهمية مماثلة، وذلك لأغراض أقلها خلق توقعات واقعية بشأن ما يمكن تحقيقه في المدى القصير.

وثمة أيضا حاجة إلى مستوى أساسي من الإرادة السياسية والالتزام والتوافق بين الأطراف الوطنية الرئيسية، فدونه ستكون معظم جهود بناء السلم غير مجدية.

2.3 ثانيا: شروط بناء السلم الأممي في الدول الخارجة من النزاع:

يعتمد مدى تحقيق التوافق وتنفيذ برامج بناء السلم الأممي اعتمادا كبيرا على توفر شروط توقف العنف، ونوعية اتفاقية السلم، وطبيعة عملياتها، فبعضها تكون قوية وشاملة، وتحظى نتيجة لذلك بتأييد شريحة عريضة من السكان. بيد أن العديد منها تكون أكثر هشاشة وتستلزم تعزيزا سياسيا وجهودا حثيثة من جانب الجهات الفاعلة الدولية والوطنية لدعم السلم في مواجهة استمرار العنف ومواجهة المعارضة من مخربي العملية السلمية. وربما تفشل بعض الاتفاقات في توفير الحد الأدنى من الشروط اللازمة لإقامة سلم دائم أو لوضع خطة لتسوية النزاع نتيجة لذلك. (تقرير الأمين العام للامم المتحدة A/63/881– S/2009/304، 2009).

وقد تقوم قيود أمام قدرة بعض البلدان الخارجة من النزاعات على ممارسة الملكية الوطنية الكاملة وأمام إرادتها لتحقيق ذلك، بالنظر إلى كون عملية السلم لا تزال جارية، وإلى أنه لا يزال يتعين إقامة نظام سياسي مستقر. قد تحكم العديد من هذه البلدان ترتيبات سياسية انتقالية إلى أن تُعقد الانتخابات الأولى بعد انتهاء النزاع. وكثيرا ما يتم تعيين السلطات الوطنية بدلا من أن تنتخب، وتتشكَّل من خلال اتفاق وساطة بين أطراف النزاع التي قد لا تمثل جميع السكان أو تحظى باعترافهم. وإضافة إلى ذلك، قد تكون

بعض الجهات الفاعلة الوطنية التي يجب على المجتمع الدولي أن يتعامل معها متورطة في ما سبق أن ارتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان أو فظائع مشينة.

ففي هذه الأوضاع المعقدة والسريعة التطور يكون الدعم الدولي كعمل سياسي بصفة أساسية، وكثيرا ما يكون محفوفا بمخاطر جمة. ومن شأن الجهود التي تعزز سلطة القادة الذين لا يمثلون شريحة كبيرة من السكان، أو تمكين مجموعة واحدة على حساب أخرى، أن تؤدي إلى تأجيج أسباب النزاع أو خلق مصادر جديدة للتوتر. وينبغي للجهات الفاعلة الدولية أن تكون على إلمام بهذه الاعتبارات. وتضطلع السلطات المحلية والتقليدية، فضلا عن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها المجموعات المهمشة، بدور حاسم في طرح آراء عديدة للقيام في مرحلة مبكرة بتحديد الأولويات وتوسيع الإحساس بالملكية حول رؤية مشتركة لمستقبل البلد. والمشاركة الكاملة للمرأة في هذه العمليات أمر أساسي، باعتبارها ضحية للنزاع ومحركا هاما للانتعاش والتنمية. (تقرير الأمين العام للامم المتحدة A/63/881–S/2009/304 ، 2009).

وتعتبر مقاربة بناء السلم الأممي هذه، انعكاسا لنظرية السلام الديمقراطي في بيئات ما بعد النزاع (*Hebert, 2013 p242*) وتشمل مجموعة من المعايير الأممية مثل تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد، وتعزيز حقوق الإنسان، والإصلاح الاقتصادي والخوصصة (*Zakaria, 2003*)، وقد ركز دعاة بناء السلم الأممي على الهندسة الاجتماعية التي تهدف إلى تشكل أسس مجتمع مستقر، عن طريق دمج عمليات "التنمية والأمن" (*Franks and Richmond, 2008 p.83.*) حيث أن الديناميكية المزدوجة في سياسات التنمية وإعادة إحلال الأمن تنطوي على تحول المجتمعات لتتناسب مع المعايير الأممية والتوقعات الغربية (*Duffield, 2001 p.15.*)، من ثم فإن الهدف الرئيسي الذي يقوم عليه تعزيز بناء السلم الأممي هو خلق "سلم مكثف ذاتيا داخل الدولة الخارجة من النزاع حيث تتم فيها إزالة العنف العلني والهيكلي على حد سواء، وتتطابق النماذج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع مزيج من التوقعات الدولية الأممية والنيوليبرالية في بيئة معولمة عابرة للحدود الوطنية" (*Bourdieu, 1991 p.167*) وهي المقاربة التي تبنتها الأمم المتحدة والهياكل والمؤسسات التابعة لها بغية إحلال السلم في الدول الخارجة من النزعات.(*Franks and Richmond 2008 p.83.*)

4. المبحث الثالث: تنفيذ برامج بناء السلم الأممي في الدول الخارجة من النزاع:

1.4 أولا: أهداف برامج بناء السلم الأممي في الدول الخارجة من النزاع:

ترى هذه المقاربة أنه عندما ينتهي العنف واسع النطاق، فإن احتياجات الناس تكون أكبر بكثير من قدرات الجهات الفاعلة، الوطنية أو الدولية. ونظرا لهذا الخلل، ينبغي أن تركز الجهود الوطنية والدولية في وقت مبكر من فترة ما بعد النزاع على تلبية أهداف بناء السلم الأكثر إلحاحا وأهمية وهي:

- إرساء الأمن.
- بناء الثقة في العملية السياسية.
- تحقيق فوائد السلم الأولية.
- توسيع القدرة الوطنية الأساسية.

ومن ثم تحديد الأنشطة التي تخدم هذه الأهداف على أفضل وجه في السياق المتفرد لكل حالة وكما هو موجز في التقرير الصادر في 8 أبريل 2009 عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها S/2009/89، فإن اتفاقات السلم ينبغي أن توفر إطارا شاملا، لكنها أحيانا تضع برنامجا مفرطا في عموميته وطموحه، ويكون في بعض الأحيان أو لياً فقط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحديد الأولويات يجب أن يعكس الظروف والاحتياجات الخاصة بالدولة بدلا من أن يكون مدفوعا بما يمكن أن توفره، أو بما تريد أن توفره، الأطراف الدولية الفاعلة. كما ينبغي أن يتجلى في خططه وإجراءاته فهم واضح للقدرات الموجودة على أرض الواقع، سواء كانت وطنية، أو دون وطنية، أو دولية بما في ذلك قدرات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التنفيذية. كما أن رفع مستوى هذه القدرات والعمليات، عند الاقتضاء، يمكن أن يحقق أسرع النتائج وأكثرها فعالية منذ الأشهر الأولى.

كما تفترض هذه المقاربة كذلك أنه بناء على المقابلات التي أجريت مع الممارسين الوطنيين والدوليين تبين أن المساعدة الدولية مطلوبة في كثير من الأحيان كأولوية عقب انتهاء النزاع مباشرة. وهناك دائما أولويات إضافية خاصة بكل بلد، مثل مكافحة الجريمة المنظمة وإدارة الموارد الطبيعية. ولكن اغتنام الفرصة السانحة في أعقاب النزاع يتطلب أن تكون الجهات الفاعلة الدولية، على الأقل، قادرة على الاستجابة بصورة متسقة وبسرعة وفعالية في تلك المجالات التي تتصل مباشرة بالأهداف الأساسية المذكورة أعلاه. وهي ما يلي: (تقرير الأمين العام للامم المتحدة A/63/881–S/2009/304 ، 2009)

- تقديم الدعم للسلم والأمن الأساسيين، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالألغام، وحماية المدنيين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز سيادة القانون، والبدء في إصلاح قطاع الأمن
- دعم العمليات السياسية، بما فيها العمليات الانتخابية، وتعزيز الحوار الشامل والمصالحة، وتطوير القدرة على إدارة النزاع على الصعيدين الوطني ودون الوطني
- تقديم الدعم لتوفير الخدمات الأساسية مثل، المياه والصرف الصحي، والصحة والتعليم الابتدائي، والدعم للعودة الآمنة والمستدامة وإعادة إدماج المشردين داخليا واللاجئين
- تقديم الدعم لاستعادة الوظائف الأساسية للحكومة، ولا سيما الإدارة العامة الأساسية والمالية العامة الأساسية، على الصعيدين الوطني ودون الوطني
- تقديم الدعم لإنعاش الاقتصاد، بما في ذلك توليد فرص العمل وسبل العيش (في الزراعة والأشغال العامة) وخاصة بالنسبة للشباب والمقاتلين السابقين المسرحين، وكذلك إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية.

حيث تعتبر أن الأمن والسلم الأساسيين – سواء وفرتهما الدولة أو تم توفيرهما بمساعدة دولية – هما ضروريان للسكان، ولإيجاد الحيز السياسي المطلوب، ولتمكين إيصال المساعدة الدولية.، ينبغي أن تتمثل الأهداف الرئيسية في دعم العملية السياسية وإعادة تشكيل نظام سياسي مستقر وسلمي.

2.4 ثانيا: أولويات برامج بناء السلم الأممي في الدول الخارجة من النزاع:

يعتبر لحصول على التوقيت المناسب، والترتيب الصحيح أهم أولويات بناء السلم في أعقاب انتهاء النزاع مباشرة، والذي يتطلب حسب هذه المقاربة تحقيق توازن دقيق ومقايضات صعبة ضمن إطار إستراتيجية متماسكة. وقد يكون توفير الأمن في وقت مبكر، على سبيل المثال، ضروريا لمنع العودة إلى النزاع ولردع المفسدين المحتملين لعملية السلم. وفي كثير من الأحيان فإن تهيئة فرص لكسب الرزق، ومعالجة قضايا السكن والأرض والملكية تتطلب التركيز عليها في وقت مبكر لأنها تساعد على تلبية احتياجات الناس الأكثر إلحاحا، وبالتالي تؤدي إلى بناء الثقة في السلم وإلى الالتزام به. ولكن هناك أنشطة أخرى ذات أولوية، إذا ما لم يتم القيام بها في أبكر ما ينبغي عقب النزاع، يمكن أن تؤدي إلى تقويض السلم الهش. فالعمليات الانتخابية يمكن أن تساهم في إيجاد سلطة سياسية أكثر شرعية، ولكنها قد تكون أيضا مصدرا للتوتر وتجدد النزاع إذا ما تمت بطريقة مستعجلة ولم تكن البيئة السياسية مواتية لإجرائها، أو إذا لم يكن هناك اهتمام كاف بالعوائق الفنية، أو إذا تم تجاهل الحاجة إلى تعزيز ورعاية

العمليات السياسية الوليدة، أو مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني. كما أن التوقيت الذي ينبغي فيه إعادة تشكيل القوات العسكرية أو الخدمة المدنية هو مسألة حساسة في كثير من الأحيان(*Peacebuilding Commission, 2017*).

كما تعتبر هذه المقاربة أن احتياجات النساء والفتيات تتطلب مزيدا من الاهتمام، حيث أن جهود الإنعاش ربما تعطي الأولوية لاحتياجات الرجل. وبالتالي تتيح فترة ما بعد النزاع المبكرة فرصة بالغة الأهمية بالنسبة للمرأة للاستفادة من التغيرات في العلاقات بين الجنسين التي قد تحدث أثناء النزاع والتي ربما تكون المرأة قد اضطلعت فيها بأدوار قيادية في المجتمع أو بالعمالة غير التقليدية. ولكن ميل بناة السلم الدوليين والإقليميين للعمل مع القادة من الرجال في مجالات الحكم والاقتصاد، والاعتراف بهم، قد يعني أن قدرات المرأة على المشاركة في صنع القرار العام والانتعاش الاقتصادي قد لا تحصل على ما يكفي من الاعتراف أو التمويل. ويمكن أن يتفاقم تهميش المرأة في السياقات التي يكون فيها العنف الجنسي قد شكل السمة الرئيسية للصراع، فيؤدي ذلك إلى إضعاف السلامة العامة والمركز الاجتماعي للمرأة. وكما أشار مجلس الأمن في قراره 1820 (2008) (مجلس الأمن الدولي الجلسة 5916، 2008)، فإن استمرار العنف والتخويف والتمييز يشكل عقبات في طريق مشاركة المرأة وإسهامها الكامل في الحياة العامة بعد انتهاء النزاع، الأمر الذي قد يكون له أثر سلبي خطير على السلم والأمن الدائمين والمصالحة الدائمة، بما في ذلك بناء السلم في فترة ما بعد انتهاء النزاع.

وبخصوص النموذج الأصلح للتطبيق تعتبر مقاربة بناء السلم الأممي أنه لا يمكن تطبيق نموذج واحد على الأوضاع غير الثابتة والأوضاع المعقدة. وبالتالي فإن المحافظة على المرونة والقابلية للتكيف ضرورية، وفي نفس الوقت احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي وحقوق الإنسان. ولكن، لا يمكن لهذا أن يأتي على حساب القدرة على التنبؤ والسرعة. فعلى أقل تقدير، يتعين الاستعداد لتقديم الدعم في المجالات ذات الأولوية المتكررة هذه(تقرير الأمين العام للامم المتحدة A/63/881–S/2009/304 ، 2009).

3.4 ثالثا: جهود الأمم المتحدة والتحديات المنهجية التي تواجهها في تنفيذ برامج بناء السلم:

من الناحية العملية الميدانية تواجه عمليات تسخير منظومة الأمم المتحدة دعما للبلدان الخارجة من النزاع تحديات كبيرة. ويتطلب النجاح في بناء السلم تضافر جهود جميع هذه "الركائز". حيث أن كل كيان من كيانات الأمم المتحدة التي تمتلك قدرات في هذه المجالات مصمم لهدف مختلف. فلكل منها ولايات،

ومبادئ توجيهية، وهياكل حكم، وترتيبات تمويل مختلفة – كما أن لكل منها ثقافات مختلفة وأفكارا مختلفة بشأن الكيفية التي تدار بها الأمور.

فمع تطور الممارسة، أنشأ كل جزء من منظومة الأمم المتحدة مجموعته الخاصة به من الشركاء الخارجيين وأصحاب المصلحة. ويصبح هذا عامل تعقيد لوحدة الهدف وللعمل على أرض الواقع. كما ترتبط أجزاء مختلفة من الأمم المتحدة بصكوك دولية متمايزة، لكل منها سرعة تقدمه وأسلوب مساءلته الخاص به. وفي هذا السياق، فإن الجهود التي يجب أن تبذل "للعمل ككيان واحد" في الميدان هي جهود بالغة الأهمية، لكنها غير كافية. فالطبيعة المجزأة للحكومة على نطاق المنظومة تزيد من حاجة الدول الأعضاء لأن تتخذ موقفا مشتركا في أجهزة الأمم المتحدة المتعددة التي تتناول القضايا ذات الصلة ببناء السلم، وأن تعمل عن كثب من أجل تهيئة المنظمة بطريقة أفضل لتكون قادرة على استجابة أكثر سرعة وفعالية فور انتهاء النزاع (تقرير الأمين العام للامم المتحدة A/63/881–S/2009/304 ، 2009).

فمن الآليات الرئيسية لضمان قدر أكبر من الاتساق في هذا الصدد لجنة بناء السلم. ويجسد إنشاء اللجنة اعترافا من الدول الأعضاء بضرورة وجود آلية مكرّسة تابعة للأمم المتحدة لتعبئة الموارد والقدرات، وتحسين الاتساق مع معالجة الثغرات والاحتياجات والأولويات الحرجة في البلدان الخارجة من النزاع. ومن خلال عضويتها ونشاطاتها، روجت اللجنة لنهج شامل ومتكامل لبناء السلم في البلدان المدرجة على جدول أعمالها (الجمعية العامة الأمم للمتحدة، /230A/RES/61، 2017).

وتركز لجنة بناء السلام في تنفيذ البرامج على النظم التي كانت قائمة على أرض الواقع قبل توقف الأعمال القتالية، مع تحسينها أو تعزيزها عند اللزوم. حيث يوجد فريق للأمم المتحدة قبل النزاع وخلاله وبعده، برئاسة المنسق المقيم الذي يتولى أيضا مهام منسق الشؤون الإنسانية خلال النزاع وبعده بفترة معينة. وبمجرد انتهاء النزاع، يمكن تحديد شكل الحضور الميداني للأمم المتحدة بطرق مختلفة، ويمكن لهذا الحضور أن يتطور خلال السنتين الأوليين، بما في ذلك استدعاء الوكالات غير المقيمة عند الاقتضاء. وبغض النظر عن شكل هذا الحضور، فإن الأمم المتحدة وشركاءها يجب أن يتمتعوا بقدر كبير من الخبرة على الصعيد القطري وبقدرات ميدانية كبيرة في مجال العمل الإنساني تمكنهم من مواصلة تقديم الدعم الحيوي خلال المراحل الأولى بعد النزاع على أساس المبادئ الإنسانية. ويمكن أيضا توجيه بعض هذه القدرات نحو أولويات المراحل الأولى لبناء السلم، ولا سيما عبر الكيانات التي تضطلع على هياكل مكونة من شق إنساني وآخر إنمائي، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية

العالمي ومنظمة الصحة العالمية. وتعمل هذه الوكالات أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار تجمع/شبكة الإنعاش المبكر من أجل بدء عملية الإنعاش في أقرب فرصة ممكنة. ويمكن لذلك أن يساعد على تحفيز الاستجابة وتعميم فوائد السلم في المراحل الأولى وتطوير القدرات الوطنية في المجالات الأساسية خلال المراحل الأولى، على سبيل المثال، توسيع نطاق الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتعليم أو إصلاح البنية التحتية الأساسية (*Peacebuilding Commission, 2017*).

وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الأولى من الألفية الجديدة، كان جزء كبير من تركيز الأمم المتحدة وخبرتها المتراكمة في مجال دعم جهود بناء السلم يتم في إطار البعثات المتكاملة. وقد ظهرت البعثات المتكاملة نتيجة إدراك ترابط جهود الأمم المتحدة على الصعيد القطري والحاجة إلى تعزيز اتساق هذه الجهود، وذلك أساسا عبر التكامل على مستوى القيادة والتخطيط. ويكتسي ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بأنشطة بناء السلم، حيث غالبا ما يكون التنسيق في العمل مع هياكل الدولة والسكان والدعم المقدم لهم ذا أهمية أساسية، وذلك بهدف تعظيم الأثر الفردي والجماعي لاستجابة الأمم المتحدة (الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم /30A/RES/61، 2017).

كل ما سبق ذكره حسب مقاربة بناء السلم الأممي، يتطلب وضع استراتيجية متسقة في بيئة سريعة الحركة ومتقلبة من بيئات ما بعد انتهاء النزاع دعما وتعاونا من جانب طائفة متنوعة من الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية. ومما يعاب على الجهود المبذولة لتعزيز إستراتيجية من هذا القبيل، التفكك فيما بين الأطراف الفاعلة، وتجزئة أدوات التقييم والتخطيط، وعدم وجود إطار لتحديد الأولويات. وكثيرا ما يسعى أصحاب المصلحة الوطنيون إلى تحقيق خطط عمل فردية متنافسة قائمة على مصالح ومنظورات سياسية واقتصادية وأمنية ومؤسسية معنية بطرف واحد. وقد تقوم الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعاود العمل في بلد ما بعد انتهاء النزاع بإعمال برامج متعددة، منفصلة وكثيرا ما تكون متنافسة دون أن يكون لديها رؤية واضحة أو متسقة فيما يتصل باحتياجات البلد وأولوياته، أو دونما رابط يصلها بعملية السلم الناشئة.

وفي حالات البعثات التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن، تركز عملية التخطيط الداخلي المتكامل للبعثات التابعة للأمم المتحدة على كفالة وحدة الهدف داخل البلد من خلال وضع رؤية مشتركة وأولويات متفق عليها. فضلا عما يتصل بها من مجموعة نتائج وجداول زمنية ومسؤوليات متفق عليها بغرض أداء المهام ذات الأهمية بالنسبة لتوطيد السلم. يتمثل الغرض منها أيضا مواءمة أدوار الأمم المتحدة وقدراتها

ومواردها النادرة في حالات قطرية محددة مع الأولويات الوطنية والأدوار التي يقوم بها غيرها من الأطراف الفاعلة الدولية (الجمعية العامة للأمم المتحدة ، A/ 707/72-S/2018/43 ، 2018).

ويتطلب بناء السلم الفعال حسب هذه المقاربة أيضا مستوى من الدعم الدولي يتجاوز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. حيث تعتبر أنه عندما تتعاون الأمم المتحدة والبنك الدولي تعاونا وثيقا، فإنهما يستطيعان توفير خطة قيِّمة لاتباع نهج متسق بين الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية، تعرف باسم تقييم الاحتياجات بعد انتهاء النزاع. وتسعى هذه المنهجية إلى وضع الأطراف الفاعلة المحلية في قلب عملية التقييم. وهي تركز على الاحتياجات المباشرة والمتوسطة الأجل من أجل المساعدة على بناء السلم والانتعاش، وتوفر الأساس للمناقشة مع الأطراف الفاعلة الوطنية، مفضية بذلك مع مرور الوقت إلى وضع إطار وطني لتوطيد السلم والانتعاش، وهو ما يمكن أن يسترشد به تخصيص الموارد الدولية والوطنية. والقصد من تلك المنهجية أن تكون عملية تكرارية، يمكن الشروع فيها بسرعة وتوسيع نطاقها بنجاح وتفصيلها مع مرور الوقت، في ظل قدر أكبر من المشاركة والملكية الوطنيتين. ومن ثم يمكن للإطار الوطني لتوطيد السلم والانتعاش أن يوفر الأساس لاتفاق يمكن أن يستخدمه كل من الشركاء الوطنيين والدوليين في رصد التقدم المحرز في ضوء الالتزامات المقطوعة. وقد يكون للجنة بناء السلام وصندوق دعم بناء السلام دور هام تقوم به في رصد التقدم المحرز في ضوء اتفاقات من هذا القبيل من خلال اتباع "نهج قائم على المجموعات".

وقد جري تعزيز مكتب بناء دعم السلام، ليضطلع بدور أقوى يربط بين ركائز بناء السلم تعزيزا لتوجهها نحو الحفاظ على السلم. ويقدم المكتب، دعما للتواصل بين الأنشطة الإنسانية والتنمية ولجنة بناء السلم، بوصفه "مفصلا" يربط بين السلام والأمن ومع الأوساط التي تقدم مساعدات إنسانية. ويضطلع بمسؤولية ربط الأدوات والنهج ذات الصلة في مختلف أشكال النزاعات، وجمع خبرات منظومة الأمم المتحدة لتيسير اتساق الأعمال على نطاق المنظومة، وتعزيز الشراكات داخل الأمم المتحدة وخارجها. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، A/ 707/72-S/2018/43 ، 2018)

ويسعى هذا النهج إلى تعزيز القدرة على التنبؤ بالاستجابة الإنسانية واتساقها من خلال التوصل إلى التنسيق والتعاون بين مختلف الفاعلين في مجالات محددة: الزراعة، وتنسيق/ إدارة المخيمات، والإنعاش المبكر، والتعليم، وتوفير الملاجئ في حالات الطوارئ، والاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ، والصحة، واللوجستيات، والتغذية، والحماية، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية. بالإضافة إلى القضايا الشاملة مثل الجنسانية، وحقوق الإنسان والبيئة. ويشجع هذا النهج وكالات الأمم

المتحدة وصناديقها وبرامجها على الاستثمار في بناء قدراتها الذاتية على الاستجابة في المجال الذي تقدم الدعم فيه، وكذلك على تحديد الثغرات في المعارف والقدرات في القطاع ككل، وعلى بناء القدرات مع الشركاء على الصعيدين العالمي والوطني كي تتمكن من سد هذه الثغرات. ومن شأن ذلك أن ييسر نظاما أكثر تماسكا وشفافية يتيح مشاركة الحكومات والجهات المانحة والشركاء الخارجيين. ويمكن للقدرات والآليات المستخدمة خلال الأزمة الإنسانية أن تشكل أساسا لدعم تنمية القدرات الوطنية وتوفير الخدمات الأساسية على نحو سريع في بداية مرحلة ما بعد النزاع (الجمعية العامة للأمم المتحدة، A/ S/2018/43-707/72).

وفي المجالات التنفيذية حيث تعمل العديد من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة وتدعو الحاجة إلى قدرات تقنية متنوعة، مثل مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني، يتم التركيز على تحديد المساهمة المحددة لكل جهة، والتحديد المشترك لمعايير وتوجيهات عامة من خلال أطر مكرسة مشتركة بين الوكالات، ووضع الترتيبات اللازمة للتنفيذ المنسق في الميدان. وتحقيق مستويات أعلى من الوضوح والقدرة على التنبؤ والمساءلة في جميع المجالات ذات الأولوية، ومن أجل تعزيز الترتيبات المؤسسية للأمانة العامة القائمة بالفعل في عدد من هذه المجالات.

5. الخاتمة:

تبعا للمفاهيم النظرية والممارسة العملية السابقة لبناء السلم حسب المقاربة الأممية،نسجل وجود إشكاليتن رئيستين بين الممارسين والأكاديميين:

أولا، هناك ميل، لا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، إلى الخلط بين بناء السلم وعمليات السلام المعقدة للأمم المتحدة (فعملية بناء السلم هي نسخة موسعة ومتعددة الوظائف من بعثات حفظ السلام التقليدية). وفقا لملحق "خطة للسلام"، تشير عمليات السلام إلى حالات "عندما يتم التفاوض على تسوية شاملة، مع أحكام سياسية واقتصادية واجتماعية طويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، ويكلف التحقق من تنفيذها بعملية متعددة الوظائف لحفظ السلم (الفقرة 49)". وفي هذا الصدد، شاركت عمليات الأمم المتحدة للسلام في مختلف جوانب بناء السلم، ولا سيما من حيث أبعادها العسكرية والسياسية. غير أن بناء السلم الدولي لا يقتصر على هذه العمليات أو على عمل الأمم المتحدة ككل، بل يشمل مجموعة أوسع بكثير من الأنشطة والجهات الفاعلة حسب الأكاديميين.

ثانيا، يميل بعض العلماء والمنظمات، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة لبناء السلم، إلى رؤية بناء السلم على أنه ينطبق فقط على حالات ما بعد الصراع. وكما يشرح العلماء البارزون، فإن "بناء السلام يدعم عمل صنع السلام وحفظ السلام من خلال معالجة القضايا الهيكلية والعلاقات الطويلة الأجل بين المتضررين(*Oliver Ramsbotham, 2006, p30.*)".

وبناء السلم، وفقا لهذا الرأي، يحدث في نهاية "دورة حياة" النزاع، عندما تتوقف الأعمال العدائية المسلحة، وينفذ اتفاق تفاوضي، ويوجد حفظة السلم الدوليون.

وحتى الآن، اعتمدت لجنة بناء السلم هذه المقاربة "لبناء السلم بعد انتهاء النزاع". ولكن، كما تصور بطرس بطرس غالي، "قد يتم بناء السلم، سواء كان وقائيا أو بعد انتهاء النزاع، فيما يتعلق بالنزاع المحتمل أو الماضي دون نشر أي عملية لحفظ السلام".

وباختصار، فإن ما اقترحه بطرس غالي ومعظم البحوث والدراسات الأكاديمية واقتراحات الممارسين الميدانيين تؤكد أن بناء السلم ينبغي ألا يقتصر على حالات ما بعد النزاع، ولا ينبغي أن يقتصر على تجنب الانتكاس إلى النزاع.

ومن المفارقات أن مثل هذا التصور التقييدي تعارضه المؤسسات التابعة للأمم المتحدة العاملة في الميدان، فتظهر التطورات الأخيرة أن التفكير في بناء السلم يتطور في الأمم المتحدة نفسها. فعلى سبيل المثال، قامت إدارة عمليات حفظ السلام بوضع وثيقة تبين المبادئ التوجيهية والأهداف الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن العوامل الرئيسية التي تسهم في نجاحها في الميدان. (*Department of Peacekeeping Operations, 18 January 2008*)

وفي ماي 2007، تبنت لجنة السياسات التابعة للأمين العام للأمم المتحدة الأساس المفاهيمي لبناء السلم: "يشمل بناء السلام مجموعة من التدابير التي تستهدف الحد من خطر الوقوع في الصراع أو الانتكاس من خلال تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات وإرساء الأسس لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وينبغي أن تكون استراتيجيات بناء السلم متماسكة ومصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة للبلد المعني، على أساس الملكية الوطنية، وينبغي أن تشمل مجموعة من الأنشطة ذات الأولوية المحددة، والمتسلسلة، وبالتالي الضيقة نسبيا بهدف تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه."

وانطلاقا مما سبق نصل إلى أن بناء السلم مشروع واسع لا يقتصر على حالات ما بعد النزاع، وإن كان ذلك قد يجتذب قدرا أكبر من الاهتمام. فالهدف الرئيسي له عموما هو منع الانتكاس إلى النزاع

وإيجاد سلم مستدام. وعلى الرغم من بعض الخلافات بشأن معدل تكرار الحرب، إلا أنه هناك أساس تجريبي للتركيز الحالي على منع الانتكاس إلى النزاع المسلح، إذ يوجد إجماعا عاما على أن ما بين ثلث ونصف الصراعات التي تم إنهاؤها يعود إلى الانتكاس إلى العنف المسلح في غضون خمس سنوات (*Charles T. Call and Elizabeth M. Cousens,2007*). فالمنع على المدى القصير لا ينبغي أن يكون الهدف النهائي لبناء السلم، بل ينبغي أن يكون مرحلة في إطار مشروع بناء السلم الأوسع نطاقا المتمثل في إقامة سلم مستدام وطويل الأجل يتجاوز الضرورة الملحة لوقف النزاع المسلح" (*Ho-Won Jeong, 2005,p 4*).

وبالتالي يجب أن يشمل بناء السلام مجموعة واسعة من الأبعاد والقطاعات والمستويات والمراحل حيث يجب أن يكون "ليس متعدد الأبعاد (سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية وقانونية) فحسب، بل متعدد القطاعات أيضا من حيث ما ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم به على أرض الواقع مع التركيز على بناء مشروع سياسي يشمل إنشاء سلطة سياسية شرعية يمكن أن تتجنب عودة العنف، ومتعدد المستويات من حيث الكيفية التي ينبغي القيام بها، ومتعددة المراحل من حيث الوقت الذي ينبغي فيه للمجتمع الدولي التدخل" (*Michael Lund, 2003,p 13*) .

وبالتالي ضرورة التمييز بين "الوقاية التشغيلية" (العقوبات السياسية الدبلوماسية، والتدخل العسكري ومنع الصراعات والدبلوماسية الوقائية) و" المنع الهيكلي" (بناء المؤسسات الديمقراطية، والحد من التحيز؛ وترتيبات تقاسم السلطة؛ والحد من أو جه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي؛ وتعزيز سيادة القانون؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ والتعليم، وما إلى ذلك). وهذا يتيح التمييز بين أنواع مختلفة من الأطراف الفاعلة والإجراءات اللازمة في حالة معينة، وكذلك توقيت التدخل (*OECD DAC/CDA, 2007, p18.*) .

وأخيرا، من المهم أن نلاحظ أن بناء السلم ينبغي أن يتضمن أبعادا ملموسة "مرئية"، (قابلة للقياس الكمي) وغير ملموسة "غير مرئية".

ويشمل البعد الملموس من أشياء من قبيل عدد الأسلحة المدمرة، تسريح الجنود، خلق فرص عمل، إجراء حوارات. في حين يشمل البعد غير المادي ظواهر مثل المصالحة بين الخصوم السابقين، والثقة في المؤسسات العامة، والمعايير الجديدة لتسوية المنازعات.

والملاحظ أن معظم مبادرات بناء السلام الدولية ركزت بالدرجة الأولى على النواتج المرئية والملموسة والقابلة للقياس، وليس على عمليات التغيير النوعية، التي من المعترف بها أن من الأصعب بكثير تقييمها، لذلك يطلق معارضي مقاربة لبناء السلم الاممي على برامجها اسم بناء السلم الليبرالي.

6. قائمة المراجع:

1. Boutros-Ghali, B. (1992). **An agenda for peace**: **Preventive diplomacy**, **peacemaking and peace-keeping**. *International Relations*, *11*(3), 201-218.
2. Boutros-Ghali, B. (1992).
3. الأمم المتحدة (1995)، **ملحق لخطة للسلام** رقم: A/ "1/1995-S/60/50 الموقع: https://undocs.org/ar/A/50/60
4. الأمم المتحدة (2000)، **تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (تقرير الإبراهيمي)**، رقم S/2000/809-**A/55/305** ، الموقع: https://undocs.org/ar/A/55/305
5. *Nan, S. A. (2003). Track I diplomacy. Beyond Intractability.*
6. *Galtung, John : **Conflect As A Way Of Life, In Freemen**, hugh ed, 1969, london, p.486.*
7. Aulin, J., & Scheers, G. (2012). Measuring progress in conflict prevention: GPPAC's adaptation of outcome mapping (OM Ideas No. 5). *Ottawa, Ontario, Canada: International Development Research Centre.*
8. -Kennedy-Chouane, M. G. (2011). Improving conflict prevention and peacebuilding assistance through evaluation. *OECD Journal: General Papers*, *2010*(1), 99-107.
9. *United Nations General Assembly; Security Council, (2007), **Report of the Peacebuilding Commission On Its First Session**, June 2006 - June 2007, A/62/137-S/2007/458, 4. Website:* http://www.mofa.go.jp/mofaj/gaiko/peace_b/pdfs/pbc_070725_annualrep.pdf
10. *Secretary General discourse at the UN PBC Retreat(2008,), January 18,*

11. *United States Institute of Peace, Peacekeeping, & Stability Operations Institute. (2009).* ***Guiding principles for stabilization and reconstruction****.*

12. لجنة *بناء* السلام (31 جانفي 2018) رقم A/72/721–S/2018/83 ، الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N18/027/90/pdf/N1802790.pdf?OpenElement

13. الأمين العام للامم المتحدة،(11 جوان2009)، **تقرير عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع،** الفقرة رقم، 08 رقم A/63/881–S/2009/304 ، الموقع:
http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/s2009304.pdf

14. United Nations,(2009), **Report of the Secretary-General on peacebuilding in the immediate aftermath of conflict**, N° A/63/881–S/2009/304, site: https://undocs.org/en/A/63/881

15. الأمين العام للامم المتحدة،(11 جوان2009)، **تقرير عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع،** *الفقرات 12- 13* رقم A/63/881–S/2009/304 ، الموقع: *http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/s2009304.pdf* –[1]

16. Lemay-Herbert, N. (2013). ***Review Essay****:* ***Critical Debates on Liberal Peacebuilding Civil Wars****, vol 15, no. 2.* P242

*17. Zakaria, F. (2007). T****he future of freedom****: illiberal democracy at home and abroad (Revised Edition). WW Norton & company.*

18. Franks Jason and Richmond Oliver, (2008), ***Coopting Liberal Peace-Building****: Untying the Gordian Knot in Kosovo, Cooperation and Conflict , 43/1 , p.83.*

*19. Duffield, M. (2014). G****lobal governance and the new wars****: The merging of development and security. Zed Books Ltd. p.15.*

20. Bourdieu, P. (1991). ***Language and symbolic power****.* ***Harvard University Press****,* ***Economy of Linguistic Exchanges Cambridge****: Harvard University Press, p.167.*

21. Franks, J., & Richmond, O. P. (2008). ***Coopting liberal peace-building****:* ***Untying the Gordian knot in Kosovo****.* ***Cooperation and Conflict****, 43(1), 81-103., p.83.*

22. الأمين العام للامم المتحدة، (08 أفريل 2009)، تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها، رقم A/63/881– S/2009/304 ، الموقع: http://undocs.org/en/E/2009/89

23. الأمين العام للامم المتحدة،(11 جوان2009)، عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع رقم A/63/881–S/2009/304 ، الموقع:
http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/s2009304.pdf

24. التقرير الأو روبي حول التنمية لعام 2009، **التغلب على الهشاشة في إفريقيا**، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأو روبي، سان دومينيكو دي فيسولي. 2009، الموقع:
http://erd.eui.eu/media/ERD%20Report_AR.pdf

25. *Peacebuilding Commission, (13 December 2017),* ***Informal Meeting on the Situation in the Sahel****, Chairpersons Summary of the Discussion*

26. مجلس الأمن الدولي، (19 جويلية 2008)، التقرير رقم 1820 ، الجلسة، الموقع:
http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/18202008

27. الأمين العام للأمم المتحدة،(11 جوان2009)، تقرير عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع رقم A/63/881–S/2009/304 ، الموقع:
http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/s2009304.pdf

28. United Nations,(2009), **Report of the Secretary–General on peacebuilding in the immediate aftermath of conflict**, N° A/63/881–S/2009/304, site:
https://undocs.org/en/A/63/881

29. الجمعية العامة الأمم للمتحدة، (16 مارس 2017)، **التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في إفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**، رقم /230A/RES/61، الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/508/15/PDF/N0650815.pdf?OpenElement

30. *Peacebuilding Commission, (13 December 2017), Informal Meeting on the Situation in the Sahel, Chairpersons Summary of the Discussion*

31. الجمعية العامة للأمم المتحدة، (16 مارس 2017)،التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في إفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، رقم /230A/RES/61، الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/508/15/PDF/N0650815.pdf?OpenElement

32. الجمعية العامة للأمم المتحدة، (18 جانفي 2018) ، **بناء السلام والحفاظ على السلام**، A/ 72/707- S/2018/43 ، الموقع:

http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/SG%20report%20on%20peacebuilding%20and%20sustaining%20peace.As%20issued.A-72-707-S-2018-43.A.pdf

33. الجمعية العامة للأمم المتحدة، (18 جانفي 2018) ، **بناء السلام والحفاظ على السلام**، A/ 72/707-S/2018/43 ، الموقع:
http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/SG%20report%20on%20peacebuilding%20and%20sustaining%20peace.As%20issued.A-72-707-S-2018-43.A.pdf

34. الجمعية العامة للأمم المتحدة، (18 جانفي 2018) ، **بناء السلام والحفاظ على السلام**، A/ 72/707-S/2018/43 ، الموقع:
http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/SG%20report%20on%20peacebuilding%20and%20sustaining%20peace.As%20issued.A-72-707-S-2018-43.A.pdf

35. *Oliver Ramsbotham, (2006),* ***Tom Woodhouse and Hugh Miall****, Contemporary Conflict Resolution , Cambridge, Polity Press, , p30. Website:* http://www.gbv.de/dms/sub-hamburg/671910051.pdf

36. *United Nations Department of Peacekeeping Operations(,2008), United Nations Peacekeeping Operations Principles and Guidelines, 18 January 2008, 18. Website:* http://www.un.org/en/peacekeeping/documents/capstone_eng.pdf

37. *- Charles T. Call and Elizabeth M. Cousens, (2007),****Ending Wars and Building Peace, Coping with Crisis Working Paper Series****, International Peace Academy, March,* p3. Website: https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2015/06/cwc_working_paper_ending_wars_ccec.pdf

38. *- Ho-Won Jeong (2005),* ***Peacebuilding in Post conflict Societies: Strategy and Process Boulder****: Lynne Rienner Publishers, ,p 4.*

39. *- Michael Lund (2003),* ***What Kind of Peace is Being Built? Assessing the Record of Post-Conflict Peacebuilding****, Charting Future Directions, prepared for the International Development Research Centre IDRC, , 13. Website:* http://citseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.494.1386&rep=rep1&type=pdf

40. – *OECD DAC/CDA (2007),* ***Encouraging Effective Evaluation of Conflict Prevention and Peacebuilding Activities****: Towards DAC Guidance , 18. Website:* https://www.oecd.org/dac/evaluation/dcdndep/39660852.pdf

ظاهرة الفساد: بحث في المفهوم الأسباب الأنواع والمظاهر

CORRUPTION PHENOMENON: SEARCH IN CONCEPT CAUSES SPECIES AND APPEARANCES

فاتح النور رحموني[1]، ليلى مداني[2]

[1] جامعة محمد بوضياف مسيلة الجزائر fatahennour.rahmouni@univ-msila.dz

[2]جامعة محمد بوقرة بومرداس الجزائر l.madani@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/02 تاريخ القبول: 2021/06/13 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

ظاهــرة الفساد من أكثر الظواهر المنتشرة في المجتمعات البشــرية والملازمة للسلوك الإنساني على مر التاريخ، فرغــم اختلاف وتغير أنظمة الحكم وتطور أنماط حياة البشر غير أنها لا تزال منتشرة بشكل كبير وعلى مستويات ومجـالات متعددة خاصة في الأنظمة الاستبدادية، ومنه فان دراسة هذه الظاهــرة علميا تعد ضرورة ملحة، ويعتبر تحديد وضبط مفهــوم هذه الظاهــرة العنصر الأساسـي لفهمها وتحديد آليات معالجتها، وسنحاول من خلال هذا البحث تحديد وضبط مفهوم الفساد، وكذا محاولة تحديد مسبباته وأشكاله وأيضا مظاهره ووسائله وآثاره.

كلمات مفتاحية: الفساد، مفهوم الفساد، ظاهرة الفساد، الاستبداد، الرشوة.

Abstract:

Corruption is one of the most widespread phenomenons in human societies inherent to the human conduct over the history. In spite of the regime changing and human life developing, corruption still widespread strongly at many domains and levels especially in authoritarian regimes. For that reason, studying this phenomenon is scientifically an urgent necessity. Determining and specifying this phenomenon is the principal factor to understand it and to determine its treatment mechanisms. we will

try, through this study, to specify the significant framework of corruption, its reasons, forms, dangers and effects..
Keywords: corruption; the concept of corruption; the phenomenon of corruption; tyranny; bribery.

المؤلف المرسل: فاتح النور رحموني

1. مقدمة:

يعد الفساد ظاهرة مجتمعية معقدة ومن أهم الظواهر التي ارتبطت بحياة البشر وأنظمة الحكم، فرغم أن ظهورها يعود إلى فترات بعيدة في التاريخ، غير أنها لا تزال تثير الكثير من الجدل في الأوساط الأكاديمية والسياسية، في ظل انتشارها الكبير في كل المجتمعات والدول بمستويات متفاوتة، وصعوبة إيجاد حلول ناجعة لمحاربتها والقضاء عليها، فهي تنتشر باستمرار في كل مجالات الحياة وتعيق استقرار المجتمعات وتطور الدول، وتعتبر إشكالية ضبط وتحديد مفهوم هذه الظاهرة عائقا كبيرا في طريق محاربتها، فجهود تحديد وضبط مفهومها تعرف اختلافا وتضاربا واضحا بناءا على تعدد الميادين التي تنتشر فيها، واختلاف مستوياتها ومظاهرها وأنواعها ووسائلها، ومنه فان الإشكالية الرئيسية التي تثار في هذا الإطار هي:

- ما هي ظاهرة الفساد وما هي أهم مظاهرها وأنواعها وأسباب انتشارها ؟

فرضيات الدراسة:

1- ظاهرة الفساد تتسم بتعدد واختلاف تعريفاتها وفق تعدد المجالات انتشار هذه الظاهرة.

2- تتنوع وتتداخل مظاهر وأنواع وأسباب الفساد نظرا لتعقيد هذه الظاهرة وتطورها.

أهداف ومنهجية البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الفساد من خلال محاولة تقديم مقاربة مفاهيمية شاملة ومتكاملة لجوانبها المتعددة، ومحاولة تقديم تفسير علمي لأسباب وقوعها وتعدد مظاهرها وأنواعها وتعقيدها الشديد، وذلك ما جعل كل سياسات مواجهتها غير مجدية وغير قادرة على إنهائها. ويعد المنهج الوصفي المنهج المناسب لتحليل هذه الظاهرة، كما سيتم الاستعانة أيضا بالمنهجين التاريخي والمقارن.

2.ضبط مفهوم الفساد

يثير مصطلح الفساد الكثير من الجدل والاختلاف المفاهيمي، فكل باحث يربطه بمجال وميدان بحثه، غير أن ما هو مؤكد ومتفق عليه الانتشار الكبير للفساد في القطاع العام، وهي مشكلة يصفها الكثير في مؤلفاته دون إعطائها حلولا ممكنة، خاصة الحلول السليمة علميا بحيث يمكن قياسها وصياغة خطط تنفيذها،(polner & ireland, 2010, p. 04) وسنحاول تقديم أهم التعريفات الشائعة والأكثر تناولا لجوانب الموضوع الأساسية.

1.2 الدلالات اللغوية لمصطلح الفساد:

جاء مصطلح الفساد في اللغة العربية من الفعل: فَسَدَ: كَنَصَرَ وَعَقَدَ، وَفَسُدَ كَكَرُمَ، فَسَادًا وفُسُودًا، ضِدَّ صَلُحَ، فَهُوَ فَاسِدٌ وَفَسِيدٌ مِنْ فَسْدى، والمِفسَدةُ ضِدَّ المِصْلَحَة. (قندوز، 2006) والفساد ضد الصلاح، وأفسد الشيء أي أساء استعماله، (جمعة عبدو، 2019، صفحة 07) ويعني خروج الشيء عن الاعتدال، في اللغة الانجليزية اشتق هذا المصطلح Corruption من الفعل اللاّتيني Rumpere أي كسر شيء ما، وقد يكون هذا الشيء المراد كسره هو مدونة لسلوك أخلاقية أو اجتماعية أو غالبًا ما تكون قاعدة إدارية للحصول على كسب مادي".(may, 2001, p. 38) وكان ماكس فيبر Max Weber (1864-1920) من أوائل من كتب عن الفساد في المجتمعات الحديثة من خلال أفكاره حول البيروقراطية والحداثة،(degraaf, von maravic, & wagenaar, 2010, pp. 21-25) وتعد الرشوة Bribery من أكثر المعاني تعبيرا عن مصطلح الفساد في اللغة الإنجليزية، حيث تغيب النزاهة والاستقامة without integrity ، وتضيع الأمانة وينتشر الغش dishonesty والشر evil، وبذلك فهو يعبر عن حالة التحلل والتعفن والتفسخ التي يعيشها المجتمع decomposition، وإساءة استعمال السلطة والنفوذ misuse of authority and power والمحسوبية والتحيز favoritism، وهي في مجملها أعمال فاسدة.(webster, 2000, p. 81) ولا يختلف كثيرا معنى الفساد في اللغة الفرنسية عن ما سبق ذكره فهو يعبر عن وسيلة لرشوة قاض أو حكم moyens de corrompre un juge، أو تشويها للحقيقة أو تحريفا لنص أو تحريفا لعقد، وأحيانا أخرى قد يحمل

معنى الاضطهاد والجور oppression أو الظلم الواضح injustice ، وممارسة العنف والقهر ضد الضعفاء violences exercées contre les plus faibles، وقد يأتي الفساد بمعنى إفساد الآداب والعادات والسلوكيات، فهو يشمل جميع الأفعال التي تؤدي إلى الانحلال الأخلاقي لشخص معين وتجعله فاسدا وقذرا pourriture، وقد تشمل هذه الأفعال السرقة والاختلاس volerie والابتزاز extortion والإسراف والتبذيرextravagance أو خرق القوانين violation des Loisأو شراء الذممvenalite des conscience. (kazimirski, 2007, p. 593)

من خلال الدلالات اللغوية لمصطلح الفساد يتضح بأنه يمثل الخطر الأكبر الذي يهدد كل الدول والمجتمعات دون استثناء، حيث يؤدي إلى تقويض أركانها وضرب أسسها وإجهاض سياساتها التنموية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية.

2.2 الدلالات الاصطلاحية لمصطلح الفساد

آيات القرآن الكريم غنيّة بلفظ الفساد ومشتقاته والنهي عنه، فقد ورد هذا اللّفظ في مواضع كثيرة، وجاء في كل منها بمعاني مختلفة، حيث جاء بمعنى الطغيان والتجبر والتكبر، وذلك في قوله تعالى:"الذين طغوا في البلاد * فأكثروا فيها الفساد" (الفجر 11-12)، وجاء بمعنى الشرك وإتباع الهوى في عدة آيات كقوله تعالى:"لو كان فيهما ءالهة الا الله لفسدتا" (الأنبياء 22)، وجاء أيضا بمعنى السحر حينما قال تعالى:"فلما ألقوا قال موسى ما جئتم به السحر إن الله سيبطله إن الله لا يصلح عمل المفسدين" (يونس 81). وجاء أيضا بمعنى الكفر والعمل بالمعصية في وصف القرآن الكريم لأهل النفاق الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون، ويحسبون أنهم مهتدون، قال تعالى:" وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون * ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون" (البقرة 11-12). كما شملت السنة النبوية العديد من المعاني لمصطلح الفساد حيث بين النبي صلى الله عليه وسلم أن محل الصلاح أو الفساد في جسد الإنسان القلب فقال: {... ألا وإنّ في الجسد مضغة إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجسد كله، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجسد كلُّه: ألا وهي القلب}. (أبي زكريا يحي بن شريف النووي، 2007، صفحة 129)

فانتشار الفساد فعليا بشكل واسع في المجتمعات أصبح ثقافة متجذرة في جميع شرائح المجتمع، (david, 2012, p. 37) وهو يرتبط أساسا بقيام المسئولين العموميون بتجاوز القانون سعيا وراء مصلحتهم الخاصة، وتشمل أبرز أشكال الفساد الرشوة والابتزاز،(khan, 2006, p. 03) ويرى محمد الغزالي بأن: "الفساد السياسي مرض قديم في تاريخنا، هناك حكام حفروا خنادق بينهم وبين جماهير الأمة...لأن أهواءهم طافحة وشهواتهم جامحة...لا يؤتمنون على دين الله ولا دنيا الناس...ومع ذلك فقد عاشوا آمادا طويلة، وقد عاصرت حكاما تدعوا عليهم الشعوب ولا نراهم إلا حجارة على صدرها توشك أن تهشمه...انتفع بهم الاستعمار الشرقي والغربي على سواء في منع الجماهير من الأخذ بالإسلام والاحتكام إلى شرائعه...بل انتفع بهم في إفساد البيئة حتى لا تنبت فيها كرامة فردية ولا حرية اجتماعية...إن الفساد السياسي عندنا كان السرطان الذي أودى بحضارتنا ورسالتنا خلال قرون مضت...إن حكامنا كانوا القشرة العفنة في كياننا من زمن بعيد". (غزالي، 2005، الصفحات 07-21) واعتبر الطبري أنه من عصى الله في الأرض أو أمر بمعصية فقد أفسد فيها، فالإفساد في الأرض هو العمل فيها بما نهى الله تعالى وتضييع ما أمر الله بحفظه. (بن جرير الطبري، 2001، صفحة 168) وكذلك جزاء كل من أفسد في الأرض وعمل على قتل الناس وترهيبهم ونهب أموالهم وأكل حقوقهم كما هو شأن العصابات المالية والجماعات الإرهابية، حيث توعدهم الحق تبارك وتعالى بالخزي في الحياة الدّنيا والعذاب الشّديد في الحياة الآخرة.

3.2 التعريف الإجرائي للفساد

يعتبر الفساد من أكثر الظواهر التي تعرف اختلافا في تحديد وضبط مفهومها بدقة، ويرجع ذلك أساسا إلى تعدد المجالات التي ينتشر فيها الفساد في المجتمعات، فهو ينتشر بقوة في المجال الاقتصادي والمعاملات المالية مما يجعل المختصين في هذا المجال يربطونه بالمعيار المادي ويحصرونه في الفساد الاقتصادي والمالي، وينتشر في الإدارات العمومية وهو ما يجعل المختصين في الإدارة يربطونه بالفساد الإداري، وينتشر في المجتمع ويعتبره المختصين في علم الاجتماع انتهاكا للمعايير الاجتماعية ومساسا بالقيم الأخلاقية، وأيضا يعتبره رجال القانون بأنه خروج عن القوانين والأنظمة الرسمية، ورجال السياسة بأنه انحراف للنخبة

السياسية عن القواعد والممارسة السياسية النزيهة وغيرها من المجالات الأخرى، كما تتعدد أشكاله ومظاهره بشكل يجعل من حصرها أمرا عسيرا، ومنه فان أي تعريف للفساد يجب أن يشمل كل هذه المجالات المهمة والأشكال الأساسية، ويمكن هنا أن نقدم تعريفا يتضمن اغلب تلك المجالات والأشكال الأساسية، ومنه فان الفساد هو كل فعل أو نشاط يمس بالقيم والقوانين والنظم المعمول بها في كل المجالات الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية والإدارية، أين يتسبب في ضرر للآخرين أو للمصلحة العامة مقابل تحقيق مصالح شخصية ضيقة، فكل فعل يتسبب في الإضرار بالمصلحة العامة يمكن أن نطلق عليه فسادا سواء من خلال فعل منحرف أو من خلال عدم الكفاءة في تأدية الوظيفة والتقصير.

3.إشكالية تحديد مضامين الفساد

رغم الجهود الحثيثة لتوحيد مفهوم الفساد غير أن تعدد المنظورات والمضامين التي يتسم بها جعلت منه متعدد المفاهيم وفق تعدد مجالات الحياة التي يمسها، وكذا نتيجة اتساع مجال انتشاره وصعوبة تحديد بنيته ومستوياته، فهو ظاهرة سياسية حسب علماء السياسة لارتباطها الوطيد بأنظمة الحكم، وظاهرة اجتماعية وأخلاقية حسب علماء الاجتماع لتغلغلها في المجتمع بكل فئاته، وهو أيضا ظاهرة اقتصادية لارتباطها بالفساد المالي والاقتصادي، وهو ظاهرة قانونية أيضا لما يتضمنه من خرق للقواعد القانونية والتشريعات التنظيمية في المجتمعات.

1.3المنظور السياسي للفساد:

يرتبط بنظام الحكم ومؤسسات الدولة والمسئولين في الدولة، فالأنظمة الشمولية والدكتاتورية ينتشر فيها الفساد أكثر من الأنظمة الديمقراطية، فالنظام السياسي في هذا الإطار تسيطر عليه فئة تسلطية بعيدا عن تمثيل الشعب الفعلي، وتكون غير خاضعة للمسائلة القانونية والعقاب، كما تتفشى ظاهرة المحسوبية في مؤسسات الدولة فيها بدرجة كبيرة، فالفساد يبدأ وينتهي في المكاتب الحكومية، أين تتوقف بموجبه عجلة التنمية والتطور،(ngwube & okoli, 2013, p. 93) وهذا ما أدى في النهاية إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين طبقة الحكام وطبقة المحكومين، وكان فساد الحكام وانحرافهم نحو تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب بمصالح شعوبهم من أهم المنطلقات الفكرية التي ركز عليها علماء السياسة في

تحديدهم لمفهوم الفساد، حيث أن الحكم على مدى صلاح أي نظام سياسي أو فساده مرتبط أساسا بمدى تجسيده لمطلب العدالة الاجتماعية على أرض الواقع من خلال رعاية المصلحة العامة. وفي هذا الإطار اعتبر أرسطو أن كل الأنظمة التي تهدف إلى تحقيق المنفعة المشتركة أنظمة عادلة مستقيمة، أما الأنظمة التي تهدف لتأمين مصلحة الحكام والأسياد فهي أنظمة فاسدة، وهي تشكل في جوهرها اغتصابا للسلطة السياسية، وقام بناءا على ذلك بتصنيف الأنظمة السياسية إلى أنظمة فردية تتسم بالتسلط والطغيان، وأنظمة أوليغارشية تعبر عن حكم الأقلية الغنية أين يصبح المال فيها هو الملك، وأنظمة ديمقراطية تعبر عن سلطة الجمهور الشعبي. (وولف، 1994، الصفحات 110-113) أما مونتسكيو فقد عبر عن فساد الحكام وتسلطهم بقوله:"يصير الشعب شقيا لما يسعى أولو أمره إلى التستر على فسادهم بإفساده" فكل فرد يتمتع بالسلطة إلا ويميل إلى التعسف في استعمالها، ولن يتوقف عن ذلك إلا إذا كانت هناك سلطة أخرى توقفه، ولذلك طالب بضرورة الفصل بين السلطات.

ومنه فان علماء السياسة ركزوا في تعريفهم للفساد على معيار المصلحة، فإذا كان الحاكم يهدف من خلال حكمه إلى تحقيق المصلحة العامة فحكمه غير فاسد، أما إذا كان يهدف إلى تحقيق مصلحته الشخصية فحكمه مستبد وفاسد، ولذلك فقد عرفوا الفساد بأنه " سوء استخدام السلطة من قبل المسئولين السياسيين لتحقيق مكاسب شخصية"، (**transparency international**, **2004**, **p. 01**) أو هو كما عرفه أوسترفيلد osterfeld:" تلك الأعمال التي يقوم بها العاملون في الجهاز الحكومي بهدف الحصول على مكاسب لهم ولأصدقائهم، وذلك من خلال استخدام مواقعهم لطلب أو قبول منافع لهم من الأفراد مقابل تقديم خدمات مباشرة وفورية أو استحداث قوانين جديدة أو إلغاء قوانين قائمة أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة لهم". (اللوزي، 2000، صفحة 05) ومنه فان تحديد مفهوم الفساد من الناحية السياسية يرتبط بنوعية نظام الحكم وشخصية الحاكم، ولكن رغم ارتباط الفساد بأنظمة الحكم غير أنه يظل ظاهرة مركبة ومعقدة فالحكام هم في النهاية أفراد في المجتمع يتأثرون بما تنتجه البيئة الاجتماعية من أفكار وقيم دخيلة اعتمد عليها علماء علم الاجتماع السياسي في تحديد السلوكيات الفاسدة.

2.3 منظور علم الاجتماع السياسي للفساد:

إن إساءة استخدام السلطة والنفوذ وفساد الحكام لم تكن نتائج سياسية بحتة بمعزل عن قيم وسلوكيات الأفراد السائدة في المجتمع وطبيعة البنية الاجتماعية، فالفساد هو نوع من السلوك ضمن ممارسة اجتماعية محددة يمكن أن تظهر ضمن سياق علائقي معين،(vannucci, 2015, p. 05) فتقاليد وقيم وأعراف وتنشئة الأفراد داخل المجتمع تنعكس على الحكام والمحكومين معا، فالإنسان ابن بيئته والحاكم ليس سوى فردا في هذا المجتمع، فالتنشئة الاجتماعية للأفراد لها دور مهم في تحديد سمات شخصيتهم المستقبلية، فانحراف الحكام هو نتيجة لتحول الفساد في المجتمع إلى أسلوب حياة ونظام اجتماعي، فعندما يصبح الفساد قاعدة وليس استثناءا فان تكاليف مواجهته تكون مرتفعة للغاية، وإمكانية وجود مؤسسات أو جهات فاعلة في مواجهته ضئيلة جدا، (united nations office on drugs and crime, 2020, p. 12) حيث يقتنع الأفراد في هذا المجتمع حينها على انه لا يمكنهم تحقيق مصالحهم إلا باستخدام طرق تندرج ضمن الفساد وتتنافى مع الشرائع السماوية والأعراف المجتمعية والمبادئ الأخلاقية، فتنتشر الرشوة والمحسوبية والتزوير والبيروقراطية، ويتم تقديم الخدمات وفق معايير الوساطات والانتماءات العشائرية والطائفية ويتم استغلال العلاقات الشخصية من أجل تحقيق منافع ذاتية، وعلى ذلك فإن علماء علم الاجتماع السياسي يركّزون في تعريفهم للفساد على الاعتبارات السلوكية الأخلاقية، إذ يعتبرونه انحرافا أخلاقيا لبعض المسئولين العموميين، (الحمش، 2006، صفحة 14) فالمجتمعات تعيش في ظل صراع بين قوى الشر وقوى الخير، فعندما تتغلب قوى الشر يتجسد نموذج المجتمع الفاسد الذي ينتج نظاما اجتماعيا وسياسيا فاسدا، حيث يستشري الفساد في معظم مجالاته السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية، وتتحول سلوكيات أفراده من الحالة العادية إلى حالة جديدة معقدة تنتشر فيها ثقافة الفساد.

يرى العديد من علماء الاجتماع السياسي أن الفساد عبارة عن خلل اجتماعي يعود غالبا إلى عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية تنتج عن التنازع بين جماعات مختلفة داخل المجتمع، أو هو بصورة بسيطة تعبير عن علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في ما يتعلق بالمصلحة العامة". (خير

الله، 2004، صفحة 67) ويرتبط بكل سلوك يعبر عن إساءة استعمال السلطة لأغراض شخصية من جانب الموظفين العموميين.(anassi, 2004, p. 17) أما من منظور أخلاقي فيعد الفعل فاسدا إذا حكم عليه المجتمع بأنه كذلك، لذا فهناك من يعرفه على أنه كل سلوك يرى فيه الرأي العام بأنه فعل فاسد لا يوافق القواعد والتّقاليد المعروفة، فهو بذلك يمثل الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية من خلال انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في ما يتعلق بالمصلحة العامة، (خير الله، 2004، صفحة 67) ومنه فان مفهوم الفساد من الناحية الاجتماعية يرتبط بمعيار القيم في المجتمع، ويظل في الأخير هذا المنظور أيضا غير قادرة على تفسير كل مظاهر وأشكال الفساد الأخرى، مما يجبرنا على البحث في مفهوم الفساد من منطلق معايير علم الاقتصاد السياسي.

3.3 منظور علم الاقتصاد السياسي للفساد:

يقوم تحديد مفهوم الفساد لدى علماء الاقتصاد على المعيار المادي، ويكون من خلال العديد من النشاطات الخارجة عن النظم الاقتصادية المعمول بها، كتقديم الخدمات والامتيازات والحصول على الصفقات العمومية مقابل رشاوى، أو إفشاء معلومات عنها أو المساعدة على التهرب من دفع والرسوم الجمركية والضرائب وغيرها من الممارسات التي تشجع على الفساد، ويرتبط بمخالفة القواعد والأحكام المالية والتي تتسبب في الضرر للدولة والمال العام، من خلال الاختلاسات والتهرب الضريبي ونهب العقار وغيرها، وكذا التقصير في الرقابة المالية من طرف المختصين ومراقبي الحسابات على الأموال العمومية، وعلى ذلك فإن الفساد في نظر علماء الاقتصاد السياسي عبارة عن مبادلة غير مشروعة بين اثنين من الأسواق: السوق السياسي و/ أو الإداري، والسوق الاقتصادي والاجتماعي، هذه المبادلة تعد مرفوضة لكونها تخرق المعايير العامة القانونية والأخلاقية وتسخر المصلحة العامة لخدمة مصالح خاصة شخصية أو حزبية بطريقة منحرفة من خلال غياب الشفافية والمنافسة، فتجلب للأطراف العموميين الفاسدين أو للمنظمات التي ينتمون لها أرباحا مادية.(chagnollaud & ravenal, 1995, p. 12) وتعتبر روز أكرمان Rose Ackerman أن الفساد يحدث حينما لا يكون هناك تمييز بين محفظة النقود العامة والخاصة،

فيعمل المسئولون الحكوميون للدول التي تطلق عليها اسم دول السادة اللصوص على الاستيلاء على كل ما يرغبون فيه من ثروات البلاد. (عبد الفضيل، 2004، صفحة 53)

4.3 منظور علم القانون للفساد:

انتشار الفساد في المجتمعات حسب القانونيين يعود إلى الخلل في المنظومة القانونية، سواء من ناحية الصياغة بوجود بعض ثغرات قانونية التي يستغلها المفسد من أجل تحقيق مصلحته بعيدا عن العقاب، أو من ناحية الازدواجية في تطبيق القوانين وضعف الرقابة والصرامة في تطبيقها، وقد حاول علماء القانون المساهمة في تحديد مفهوم للفساد وفق مقاربة قانونية، فهو يستخدم حسبهم للدلالة على الأفعال المخالفة للقوانين من أجل تحقيق مصالح مختلفة. أو هو جريمة ناتجة عن ظاهرة اجتماعية تتمثل في الاستخدام المغرض من قبل الموظف لأجهزة السلطة والإدارة وصلاحياته الوظيفية بهدف الاغتناء الذاتي وبشكل غير مشروع ومخالف للقوانين. (الصاوي، 2004، صفحة 06) وعرف ستيفن موريس Stephen Morris الفساد بأنه الاستعمال غير المشروع للسلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، أو الاستخدام غير القانوني أو غير الأخلاقي للنشاط الحكومي بغية تحقيق مكاسب شخصية أو سياسية، أو هو ببساطة الاستخدام التعسفي للسلطة(morris, 1999, p. 02) . ومنه فان كل عمل ونشاط مخالف للقانون يعتبر فسادا، وهو يعبر عن إساءة استخدام المناصب العامة، ويتسم هذا النشاط غير القانوني غالبا بالسرية وهو ما يصعب عملية كشفه والعقاب عليه.

4.أسباب الفساد

هناك العديد من أسباب ظهور وانتشار الفساد، وأبرزها ما يلي:

- ضعف النظام السياسي وضعف الممارسة الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة الفعلية في السلطة ومؤسسات الدولة وغياب الشفافية والرقابة، فالأنظمة الاستبدادية والتسلطية تساعد في انتشار الفساد بمختلف أشكاله (سياسي، إداري، مالي ...) ويكون النظام السياسي بدوره جزء من الفساد المستشري في البلد.

- عدم فاعلية نظام الفصل بين السلطات، فاستقلالية القضاء من أهم وسائل محاربة الفساد، فمعظم دول العالم المتخلف تعاني من إشكالية استقلالية القضاء، ويعتبر دور المؤسسات القانونية والدستورية فيها شكليا بعيد عن تجسيد سلطة القانون.
- ضعف التشريع القانوني في مجال محاربة الفساد ومعاقبة المفسدين، فغياب أو ضعف نصوص قانونية تعاقب الفاسدين يساهم في انتشار الفساد وعدم الخوف من العقاب.
- كثرة القيود والإجراءات البيروقراطية خاصة في مجال الاستيراد والتصدير والاستثمار، وما يترتب عنها من إطالة الإجراءات وتعقيدها، وهو ما يفتح الباب لتلقي الرشاوى من طرف المسئولين والموظفين العموميين مقابل تسهيل وتسريع الإجراءات. (خان و محمد توفيق، 2016، صفحة 399)
- انخفاض أجور الموظفين العموميين ونقص الحوافز وتأخر صرفها نتيجة سوء التسيير الإداري والحكومي يدفع في كثير من الأحيان الموظفين نحو قبول الرشاوى والعملات مقابل تقديم خدمات غير قانونية.
- ضعف الكفاءات الاقتصادية وخضوع التعيينات في المناصب الحساسة للمحاباة مقابل إقصاء أصحاب الكفاءة والشهادة، فتسلل الموظفين غير الأكفاء إلى المواقع الإدارية العليا يؤدي إلى ضعف الأداء المؤسساتي. (خان و محمد توفيق، 2016، صفحة 400)

5.أنواع وأشكال الفساد

الفساد ظاهرة معقدة جدا ومتعددة الأنواع والأشكال وهذا ما يصعب من الإحاطة بجميع جوانبها، فكل محاولة لتفصيل هذه الظاهرة تواجهها إشكالية التداخل والتشابك والتكامل بين أنواع الفساد العديدة ومظاهره وأشكاله المتعددة، ومن أهم المعايير المعتمدة لتصنيفه هي:

1.5الفساد بالقمة أو القاعدة:

يختلف مستوى الفساد من فساد لدى كبار المسئولين في أعلى هرم الدولة كالوزراء والرؤساء وهو ما يعرف بالفساد الكبير أو فساد القمة، وسمي فساد كبيرا لخطورته وضخامة تكاليفه وصعوبة اكتشافه وضرر آثاره، وهو الصفقات الكبرى التي تبرمها الدولة مع الشركات المتعددة الجنسيات، وصفقات

السلاح، وغيرها من الاختلاسات المالية وتحويلها إلى البنوك الخارجية، وهو استيلاء على الدولة. ومن أشهر الرؤساء المفسدين في دولهم الرئيس الزائيري الأسبق موبوتو سيسيسيكو الذي حول جهاز الدولة إلى مؤسسة للفساد، حيث تمكن خلال فترة حكمه من جمع ثروة قدرت بخمسة مليار دولار. (نافعة، 2004، صفحة 93) أما الفساد في القاعدة فيعرف بالفساد الصغير، وينتشر على مستوى المسئولين والموظفين في المستويات الدنيا للدولة في ظل وجود بيئة مشجعة على الفساد تعمل على خلق ثقافة التعايش مع الفساد، ورغم أنه سمي بالفساد الصغير غير أن آثاره خطيرة حيث يقضي على المواطنة والعدالة والمساواة المجتمعية، إذ أصبح الفساد نمط حياة مستقر وعلاقة اجتماعية عامة وآلية من آليات توزيع الدخل، وينتشر أكثر بانتشار قيم القبلية والعشائرية والجهوية والمحسوبية، ويتعمق بتفشي الرشاوى والوساطات وغياب أساليب الرقابة والمساءلة. وتعد بعض القطاعات مجال لانتشار هذا النوع من الفساد كقطاعات التعليم والصحة، فحتى وان توفرت جميع الشروط في طالب الخدمة وكون ملفه كامل وغير منقوص فانه يحتاج في غالب الأحيان إلى رشوة حتى يحصل على الخدمة. (**camargo & sambaiga, 2017, p. 12**)

2.5 الفساد باستعمال السلطة:

ويتضمن ثلاثة أنواع فرعية هي: (عبود نجم، 2006، صفحة 354) أولا – الفساد الناتج عن تلك الصعوبات والعقبات التي يضعها المسئول أو الموظف أمام المواطن، ويكون هدفها الظاهر حماية المصلحة العامة غير أن هدفها الحقيقي هو تحقيق المصلحة الخاصة ودفع المواطن لتقديم الرشاوى. ثانيا– الفساد المتضمن مخالفة للقانون أو إساءة استعمال السلطة العامة، وذلك من خلال المخالفة الصريحة للموظف أو المسئول لنصوص القانون من أجل الحصول على مكاسب شخصية كما هو الحال في منح صفقة لشركة لا تتوفر على المواصفات المطلوبة مقابل فوائد. ثالثا– الفساد الناتج عن الممارسة غير الأمينة للسلطات التقديرية الممنوحة للموظف، ويرتبط هذا النوع من الفساد بتجاوز الموظف أو المسئول لحدود التصرف النزيه للسلطات الممنوحة له أثناء أداء وظيفته، فيقوم باستغلالها لتحقيق مصالحه ومصالح أقاربه.

3.5 الفساد حسب القطاعات:

ويتم تقسيم الفساد وفق هذا المعيار إلى عدة قطاعات أو مجالات وأهمها: (صقر عاشور، 2006، صفحة 61)

1- **الفساد السياسي**: وهو ما تعلق بالانحراف الذي تمارسه النخب الحاكمة في السلطة والعصب المتحكمة في تسيير مؤسسات الدولة، من خلال استغلالها لنفوذها في السلطة ومكانتها في المجتمع، تستفيد هذه النخب من منافع مادية وعوائد مالية بفعل اختلاس الأموال العمومية أو تلقي الرشاوى، وقد تكون منافع غير مادية كالتعدي على الحقوق والحريات الشخصية وتجاوز مبدأ التداول على السلطة بتزوير الانتخابات وتوجيه وسائل الإعلام من أجل صنع رأي عام مؤيد لسياستها، ومحاربة الكفاءات والإطارات النزيهة وتهميشها وتهجيرها.

2- **الفساد الاقتصادي**: هو الفساد الناجم عن تركز السلطة الاقتصادية في كيانات احتكارية تعمل على المستوى الكلي أو القطاعي، وتجعل القرارات التي تتحكم فيها في خدمة مصالحها الخاصة، مستغلة ضعف أساليب الرقابة وغياب الشفافية وعدم المحاسبة والعقاب، فتكون كيانات الدولة والهيئات الاقتصادية العامة عرضة لفساد وتبديد مواردها وتحويل الثروات العامة إلى ثروات خاصة، وتضرب بذلك الضوابط والقواعد المتعارف عليها في مصداقية المعاملات والمبادلات الاقتصادية.

3- **الفساد الاجتماعي**: ويتمثل في انهيار سلم القيم والمعايير السلوكية وتهديم هيكل العلاقات الاجتماعية وضرب الثقافة والبنية الاجتماعية، ويمثل هذا النوع أخطر أنواع الفساد على الإطلاق، فيفقد المجتمع قدرته على التمييز بين الأخلاقيات الصحيحة والمنحرفة والسلوكيات النزيهة والفاسدة، فهو يحطم الضوابط الاجتماعية فيوسع من مجال قبول المجتمع للممارسات والقيم والأخلاقيات الفاسدة. وقد يكون المجتمع وسيلة أساسية لمحاربة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، فمنظمة الشفافية الدولية تدعو إلى الاستفادة من دور المجتمع المدني في زيادة

الوعي والاستفادة من المعلومات من أجل تقويض انتشار الفساد. (mccusker, 2006, p. 02)

4- **الفساد الإداري:** ويرتبط بسلوكيات وأفعال الموظفين في مؤسسات وأجهزة الدولة، ويتمثل في الانحرافات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهامه في وظيفته العامة من أجل تحقيق منافع شخصية، وتنتشر هذه السلوكيات بقوة عندما تضعف أو تنعدم الرقابة على أعمالهم، وتتجلى أهم صورها في التسيب واللامبالاة وعدم احترام مواعيد العمل، فهي تعبر عن عدم الشعور بالمسؤولية، كما تندرج ضمنها أعمال إفشاء الأسرار الوظيفية وكل المظاهر الأخرى التي تؤثر على تحقيق أهداف الإدارة العامة وتعيق المصالح العامة.

5- **الفساد المؤسسي:** ويرتبط باستغلال الماسكين بالسلطة في المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية في الدولة لمناصبهم من أجل الانتفاع الشخصي، وتعد فرص الفساد المؤسسي في بنية أجهزة الدولة كبيرة، فالعاملين بهذه المؤسسات يملكون سلطة وضع الآليات التي من شأنها أن تحد من الفساد، حيث يمتلكون سلطة التشريع وسن القوانين وتنفيذها والمراقبة على مدى الالتزام بتنفيذها، والأهم من ذلك سلطة معاقبة مخالفيها، ويعد الفصل بين هذه المؤسسات وتحديد صلاحياتها واختصاصاتها دون تداخل وفق الدستور أساسيا، مع إمكانية رقابة المؤسسات الأخرى ومنظمات المجتمع المدني. وتعد شرعية مؤسسات الدولة عاملا حاسما في انتشار الفساد، حيث يعتبر البعض بأن المستويات العالية للفساد لها علاقة مباشرة مع الشرعية المتدنية لمؤسسات الدولة، فبناء مؤسسات عامة أكثر فاعلية وقابلية للخضوع إلى المسائلة يتطلب عملية تفاعلية بين الدولة والمجتمع (الشرعية).(CLINGENDAEL, 2007, p. 06)

4.5 الفساد وفق النطاق الجغرافي:

وينقسم الفساد حسب هذا المعيار إلى ثلاث أنواع: أولا-الفساد على المستوى الدول، حيث أصبحت الحدود السياسية للدول مخترقة بفعل العولمة، فالدول صارت ترتبط مصالحها فيما بينها في معظم المجالات خاصة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وفي إطار التنافس الدولي والصراع من أجل الهيمنة وسعي

الدول الكبرى لتحقيق مصالحها فإنها غالبا ما تعمل على ممارسة أعمال غير مشروعة. ثانيا- الفساد على المستوى المحلي فقد صارت كل دول العالم بما فيها الدول المتقدمة تعاني من ظاهرة الفساد، رغم اختلاف الظاهرة من حيث خصوصياتها من دولة إلى أخرى. ثالثا- الفساد الإقليمي، ويحدث بين مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا والتي تجمعها روابط إقليمية ومصالح مشتركة، وتربطها علاقات تجارية واقتصادية تساهم في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بينها، إذ أن معظم الدول تبحث عن أسواق لمنتجاتها وتسعى للحصول على صفقات لشركاتها، وأمام المنافسة الكبيرة فإنها تلجأ إلى دفع الرشاوى والعمولات من أجل الفوز بهذه الصفقات، مثل الفساد الذي يحدث في دول الإتحاد الأوروبي.

6.مظاهر ووسائل الفساد

تشتمل ممارسة الفساد العديد من المظاهر المختلفة، يتفاوت تأثيرها من دولة لأخرى، فالدول النامية والمتخلفة أصبح فيها الفساد نمط حياة وأحد القواعد الرئيسية للتعاملات اليومية في المؤسسات والإدارات، وكان في الغالب عاملا أساسيا في تقويض الديمقراطية والحكم الراشد، ويصل في مراحله المتقدمة إلى تدمير الدولة وإغراقها في حلقة مستمرة من الفوضى والعنف المؤسسي، وأهم هذه المظاهر:

1.6الرشوة:

تعد من أبرز آليات الإفساد وأكثرها شيوعا واستخداما، وهي أيضا الأخطر تأثيرا والأشد ضررا على المجتمع، فهي تخلق التفاوت والطبقية وتحول الحق باطلا والباطل حقا، فهي وسيلة يباع فيها الضمير بسعر زهيد من أجل الربح السريع، ويعبر عنا بالعديد من المصطلحات كالهدية والإكرامية والمساعدة، فالهدية مقابل تقديم خدمة تعد رشوة وهي تمنح للموظف بغرض الحصول على منافع ومصالح ذاتية، ويختلف مقدارها حسب نوعية الخدمة المقدمة، حيث تنتشر في كل الإدارات لاستخراج أبسط الوثائق الإدارية، وكذا في أعلى المستويات لإبرام الصفقات العمومية الكبرى. لقد تحولت الرشوة خاصة في الدول المتخلفة إلى قاعدة عمل، يعتقد الأفراد أنه لا يمكن قضاء مصالحهم إلا من خلالها.

2.6 البيروقراطية:

لغويا هي مركبة من مصطلحين مكتب Bureau وسلطة Cracy أو القوة، فهي تعبر عن سلطة المكتب أو قوة المكتب. (حسن الشماع و كاظم حمود، 2000، صفحة 33) ويعتبر ماكس ويبر Max Weber من أشهر من كتب في البيروقراطية، ويربطها بمصطلح المثالية ليعبر عن الصورة النقية للبيروقراطية القريبة من مفهوم القيادة الرشيدة، حيث يعتبر أن القيادة الرشيدة هي قلب البيروقراطية، (محمود كلالده، 1997، صفحة 196) ورغم أن هدف هذا النموذج نظريا هو تحقيق أعلى كفاءة إنتاجية، غير أنه تحول في العديد من البلدان إلى ظاهرة سلبية عمليا، نتيجة لما صاحبه من جوانب سلبية كالتعقيد، والمركزية، والالتزام الحرفي بالنصوص القانونية، وعدم المرونة، والبطء في اتخاذ القرارات المختلفة، خاصة في ظل سوء تسيير القيادات العليا وعدم تحملهم للمسئولية وتقديم مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة الوطنية، فقد صارت تصور لنا عالما مملوءا بالأوراق، وبالتعطيلات المقصودة والعفوية، وأحيانا بالطغيان والاستبداد من لدن بعض المسئولين وتقاعسهم في أداء واجباتهم الوظيفية في أسرع فترة زمنية وأحسن إبداع وجودة عالية وبأقل تكلفة مادية.

3.6 التحيز والمحاباة والمحسوبية:

هو نمط سلوكي نابع من دوافع طائفية أو قبلية أو قومية أو فئوية، حيث يتم من خلالها التمييز بين المواطنين والمناطق وفئات المجتمع لاعتبارات عرقية أو طبقية أو عنصرية، تؤثر في النهاية على الوحدة الوطنية والانسجام المجتمعي، وتغذي الانقسام المجتمعي والعداء وإضعاف ثقة المواطنين بنزاهة الإدارة وعدالتها، (الكبيسي، 2005، صفحة 36) وهذه الظاهرة من أبشع صور التمييز والطبقية والعنصرية والتهميش، التي أدت في كثير من الأحيان إلى إقصاء الكفاءات ودفعها إلى الهجرة من أوطانها.

4.6اساءة استعمال المنصب العام واستغلال النفوذ:

ظاهرة استغلال النفوذ والسلطة من أبرز مظاهر الفساد أيضا، والمقصود بها هنا استغلال المسئول أو الموظف للصلاحيات الممنوحة له في إطار القانون أثناء أداءه لوظيفته لتحقيق أغراض شخصية أو خدمة مصالح أصدقائه وأقاربه وزبائنه، وكذا تعسفه في استخدام السلطة الممنوحة له لتحقيق تلك الأغراض

على حساب المصلحة العامة، وهذا ما يتسبب في المساس بحقوق المستحقين وتحويل المنافع والخدمات إلى غير مستحقيها، والأخطر من ذلك استخدام النفوذ والمنصب للتستر على المخالفين والمفسدين، وفي النهاية يعيق كل ذلك تحقيق أهداف المؤسسات والإدارات العامة والخاصة.

5.6 غسيل الأموال والاختلاس

عملية غسيل الأموال هي تحويل الأموال أو العوائد التي تم الحصول عليها من جرائم اقتصادية واستخدامها بما يساعد على إخفاء مصدرها أو أصلها الحقيقي. (عبود نجم، 2006، صفحة 356) فالغسيل هنا يعني محاولة تبييض وتنظيف تلك الأموال الفاسدة وغير المشروعة وتحويلها الى أموال مشروعة من خلال دمجها وضخها في مشاريع نظامية. أما الاختلاس فهو صورة من صور الفساد المعروفة، وهو استغلال الموظف أو المسئول لسلطته الوظيفية لتحويل موارد الدولة العمومية إلى ملكيته الخاصة بطرق احتيالية، فيقوم بتحويل وجهة الأموال للمشاريع العمومية إلى حسابه الخاص، وترتبط عمليات الاختلاس عادة بالبنوك والمؤسسات التي تتوفر فيها سيولة مالية كبيرة وتغيب فيها الرقابة. أما السرقة فهي أيضا صورة أخرى من صور الفساد فالسارق لا يمكن الاحتراز منه، بخلاف المختلس الذي يأخذ المال المتاح على حين غفلة من مالكه، ولذلك يعتبر الاعتداء على المال السائب أقرب للاختلاس منه للسرقة. (الكبيسي، 2005، صفحة 31)

7.مؤشر الفساد والجهود الدولية لكافحته

يرسم مؤشر انتشار الفساد في العالم اليوم مستوى مخيف، خاصة بالنسبة للدول النامية والأنظمة الدكتاتورية، مع الإشارة إلى أن جهود مكافحته تبقى محدودة ولا ترقى إلى مستوى الخطابات السياسية حتى بالنسبة لبعض الدول الديمقراطية والمتقدمة في مسارات التنمية.

1.7 مؤشر الفساد

يحاول الخبراء في مجال قياس درجة الفساد في الدول استخدام مؤشر يصنف 180 دولة حسب مدركات الفساد في القطاع العام، بحيث يعتمد هذا المؤشر على القياس من 100 درجة كحد أعلى للنزاهة وغياب الفساد، وصفر كحد أدنى للنزاهة ومنه انتشار الفساد بشكل كبير، وأظهرت القياسات لعام 2020 وجود مجموعة من الدول المتقدمة في مستويات جيدة من النزاهة وتراجع مستوى الفساد، وهي

على التوالي الدنمارك ونيوزيلندا وفنلندا وسنغافورة والسويد وسويسرا، حيث سجلت كل من الدنمارك ونيوزيلندا 88 درجة، في حين سجلت الدول الأربع التي تليها معدل 85 درجة، وفي المقابل وفي أسفل الترتيب لمؤشر قياس الفساد، سجلت كل من جنوب السودان والصومال وسوريا واليمن وفنزويلا أدنى مستويات النزاهة واستشراء الفساد، حيث سجلت السودان والصومال 12 درجة كأسوأ معدل على المستوى العالمي، تليها كل من سوريا بمعدل 14 درجة وفنزويلا واليمن بمعدل 15 درجة، (منظمة الشفافية الدولية، 2021) وشهدت العشر سنوات الأخيرة مستوى جيد لجهود بعض الدول في محاربة الفساد تتقدمهم كل من اليونان والإكوادور، غير أنها تبقى غير كافية.

2.7 الجهود الدولية لمكافحة الفساد

لقد رسمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (31 أكتوبر 2003 دخلت حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005) إطارا شاملا لمواجهة الفساد على المستوى العالمي، وذلك من خلال مجموعة الإجراءات والسياسات والتدابير والآليات التي نصت عليها، خاصة وأنها ركزت على كل التحديات القانونية والأمنية بما فيها محاربة ثقافة الفساد المنتشرة، وحاولت الاستعانة بالعديد من الفواعل غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، كما وضعت العديد من الآليات العملية لمحاربة الفساد وحثت الدول عليها أهمها: (مداحي، 2019)

1- نشر ثقافة محاربة الفساد

2- إنشاء هيئات متخصصة للوقاية من الفساد

3- الإدارة الرشيدة للموارد البشرية في القطاع العام

4- تصميم مدونات قواعد سلوك الموظفين

5- حوكمة المشتريات العمومية وإدارة الأموال العامة

6- تسهيل الوصول إلى المعلومات (نشر العمل بنظم المعلومات)

7- العمل على تجسيد استقلال القضاء

8- تمكين المجتمع المدني وتوسيع أدواره

لقد ساهمت هذه الآليات في الحد من انتشار ظاهرة الفساد في العديد من الدول التي كانت لها إرادة فعلية في مكافحة الفساد والتي سجلت مؤشراتها تقدما ملحوظا مثل اليونان والإكوادور، غير أن معدلات الفساد تبقى مرتفعة جدا في الكثير من الدول النامية خاصة في إفريقيا أين تغيب الإرادة السياسية الفعلية لأنظمتها السياسية في مكافحة الفساد، وفي غالب الأحيان تكون هذه الأنظمة جزء من الفساد العام في البلاد، في ظل عدم قدرة منظمة الأمم المتحدة على المساهمة في محاربة الفساد في هذه الدول نظرا لغياب آليات عملية.

8. خاتمة:

يمكن استخلاص أن الفساد كان سببا في إفشال السياسات الاقتصادية والتنموية للدول، وقوض الدعائم الأخلاقية للحياة العامة للمجتمعات، وتسبب في اضطراب وانحراف مؤسسات الدولة عن مهامها الأصلية، فالفساد هو سرطان وخراب للمجتمعات والأمم، وقد ثبت فشل كل سياسات محاربته وعجز كل استراتيجيات احتوائه، إن ما يعيشه العالم اليوم من استبداد وطبقية واستغلال وغياب للعدالة الاجتماعية والمساواة، يعود بالأساس إلى انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات، فقد حولت أقليات فاسدة ونافذة إمكانيات وموارد الدول إلى ملكية خاصة لخدمة مصالحها، وجعلت بذلك أغلبية الشعوب مضطهدة تعاني الحرمان والاستغلال، فإذا كان العدل أساس الملك فإن الفساد أساس الاستبداد، إن الفساد اليوم يهدد مستقبل البشرية ويتطلب إنتاج سياسات واستراتيجيات جديدة لمحاربته، وكذا تفعيل آليات التعاون الدولي والإقليمي بشكل جدي من أجل مواجهة هذه الظاهرة المعقدة.

9. قائمة المراجع:

المؤلفات:

أبي يحي زكريا بن شرف النووي، محي الدين، (2007)، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، مؤسسة الرسالة ناشرون، لبنان.

بن جرير الطبري، أبي جعفر محمد، (2001)، جامع البيان عن تأويل آيّ القرآن، دار الفكر، لبنان.

جمعة عبدو، محمد، (2019)، الفساد أسبابه ظواهره آثاره والوقاية منه، دار الكتب الوطنية، ليبيا.

حسن الشماع، خليل محمد، كاظم حمود، خضير، (2000)، نظرية المنظمة، دار المسيرة للنشر، الأردن.

الحمش، منير، (2006)، الاقتصاد السياسي: الفساد الإصلاح التنمية، نشر اتحاد كتاب العرب، سوريا.

عبود نجم، نجم، (2006)، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية شركات الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن.

الغزالي، محمد، (2005)، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية، دار نهضة مصر، مصر.

قندوز، محمد الماحي، (2006)، قواعد المصلحة والمفسدة عند شهاب الدين القرافي من خلال كتابه الفروق، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.

الكبيسي، عامر، (2005)، الفساد والعولمة: تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، السعودية.

اللوزي، موسى، (2000)، التنمية الإدارية:المفاهيم الأسس التطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

محمد كلالده، ظاهر، (1997)، الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية، دار زهران للنشر، الأردن.

وولف، فرانسيس، (1994)، أرسطو والسياسة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.

Anassi Peter, (2004), corruption in Africa: the Kenyan experience, Trafford publishing, Canada.

Chagnollaud Jean- Paul, ravenal bernard, (1995), Corruption et Politique en Europe du sud, l'harmattan, Paris.

Degraaf Gjalt, Von Maravic Patrick, Wagenaar Pieter, (2010) The Good Cause: Theoretical Perspectives on Corruption, Verlag Barbara Budrich.

kazimirski, Albert debiberstein, (2007), Dictionnaire Arabe-Français, corgia press llc, Paris.

Webster, Meriam, Meriam Webster's: French-English Dictionary (2000), Library of congress cataloging in publication data, USA.

المقالات:

خان، فضيل، محمد توفيق، شعيب، (2016)، الفساد الإداري والمالي المفهوم والأسباب والآثار وسبل العلاج، مجلة الحقوق والحريات، عدد 02، الصفحات 394-407.

خير الله، داود، (2004)، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، المستقبل العربي، عدد 309، الصفحات 66-93.

عبد الفضيل، محمود، (2004)، مفهوم الفساد ومعاييره، المستقبل العربي، عدد 309، الصفحات 34-58.

نافعة، حسن، (2004)، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، المستقبل العربي، عدد 110، الصفحات 87-104.

مداحي، عثمان، (2019)، الجهود الدولية لمكافحة الفساد- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أنموذجا، أبعاد اقتصادية، المجلد 9 العدد 1، الصفحات 01-19.

David, Iyanda, (2012), Corruption: Definition Theories and Concepts, Arabian Journal of Busness and Management Review, vol 02, No 04, p 37-45.

May Farid, (2001), Corruption: a theorical perspective, Al-Siyassa Al-Dawliya, Issue 143, pp 35-43.

Morris, Stephen, (1999), Corruption and Politics in Contemporary Mexico, Library of Cataloging in Publication Data, USA, pp 1-37.

Ngwube Arinze, Okoli Chuka, (2013), The Role of The Economic Financial Crime Commission in The Fight Against Corruptin in Nigeria, Journal of Studies in Social Sciences, Vol 04, No 01, pp 92-107.

Vannucci, Alberto, (2015), Three Paradigms For The Analysis of Corruption, Labour Law Issues, Vol 01, No 02, pp 02-31.

المداخلات:

الصاوي، علي، (2004)، دور المجالس العربية في مكافحة الفساد، مؤتمر برلمانيون ضد الفساد، لبنان.

صقر عاشور، أحمد، (2006)، مكافحة الفساد في الدول العربية: إشكالية البحث والقياس، ندوة المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، لبنان.

Khan,Mushtaq,(2006), Governance and Anti-Corruption Reforms in Developing Countries: Policies, Evidence and Ways Forward, International Monetary Affairs and Development, The Intergovernmental Group of Twenty-Four on G-24, New York.

التقارير

Baez Camargo Claudia, Sambaiga Richard, (2017), Behavioural Influences on Attitudes Towards Petty Corruption: A Study of

Polner, Mariya, Ireland, Robert, (2010), Overview of Literature on Corruption, WCO (World Customs Organization).

Mccusker, Rob, (2006), Review of Anti-Corruption Strategies, Published By The Australian Institute of Criminology.

Netherlands Institute of International Relations, (2007), Framework For Strategic Governance and Corruption Analysism Designing Strategic Responses Towards Good Governance, Conflict Research Unit – CLINGENDAEL.

Social Norms and Mental Models in Tanzania, Basel Institute Governance.

Transparency international, (2004), rapport mondial sur la corruption, éditions karthala, Paris.

United Nations Office on Drugs and Crime, (2020), Holistic Integrity Frameworks to Address Corruption, UN-PRAC.

مواقع الإنترنت

منظمة الشفافية الدولية، (2021)، مؤشر مدركات الفساد 2020: أبرز الملامح العالمية، موقع الشفافية الدولية، الرابط:

https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2020-global-highlights

تاريخ زيارة الموقع: 2021/06/04.

استشراف السياسات العامة بتوظيف تقنية Mic Mac: بين طموح المحاولة وصعوبتها

Prospecting public policies using Mic Mac technique: between ambition and difficulty

نجوة بوزورين

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، nadj.bou.2015@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/26 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

يعد الاستشراف من المستويات المهمة في البحث، والتي منحت اهتماما واضحا لكونه يأخذ البحث إلى مرحلة تتجاوز مجرد الوصف والتفسير فقط إلى مراحل متقدمة في استحداث الفعل والاستعداد له من خلال توظيف تقنيات تجمع بين نقيضين مهمين وهما الحدس والمنطق.

تسعى هذه الورقة في المقام الأول إلى رفع الجهل عن معنى ومبنى الاستشراف. ثم في المقام الثاني ستخوض في مسالة صعوبات استخدام تقنياته خاصة السيناريو من خلال استعراض محدودية محاولات استشراف السياسات العامة في الجزائر من خلال توظيف *MICMAC*(وهي مرحلة تحديد المتغيرات الرئيسة وغير الرئيسة في مسار استخراج السيناريوهات الممكنة لتلك السياسة وفقا للبرنامج الذي اقترحه مركز *LIPSOR* لكيفيات استخراج السيناريوهات الممكنة لسياسة ما).

كلمات مفتاحية: الاستشراف ، السياسات العامة، تقنية السيناريو، تقنية الميك الماك.

Abstract:

Prospection is perhaps among the most important levels of any research which has been given remarkable interest simply because it takes research into a phase where it transcends description and interpretation into an advanced phases of pro-acting and getting ready for through the use of techniques which combines between two opposites intuition and logic.

This paper tries, in the first place, to define prospection. In the second place, it deals with the difficulties of using scenario technique where MIC MAC is the first step to apply it. The MIC MAC is intended to define

variables and classify them according to some values given to them according to a program proposed by Lipsor.

Keywords : Prospection; Public policies ;Scenario technique ;Mic Mac technique

المؤلف المرسل: نجوة بوزورين

1. مقدمة:

لعل من بين أسرار تحقيق دول وأمم لانجازات حضارية وتقدمية اهتمامها بممارسات تحاول تعقب امتدادات الأمور من خلال محاولات كانت في بداياتها تفوق الطبيعة البشرية، ولكن بعد ظهور الفلسفة الوضعية والبرغماتية، وما بعد- الوضعية ، أدت إلى الاهتداء إلى ما يعرف " بالاستشراف". هذه الممارسة العلمية التي أصبحت من بين استراتيجيات الدول العظمى لتحقيق الهيمنة من خلال الاهتمام ليس فقط بالماضي والحاضر، بل بالمستقبل لذا فهي تخصص موارد بشرية ومادية رهيبة لهذا المجال. في حين نجد الدول العربية مجتمعة لاتتجاوز نسبة 3%. وعليه نطرح السؤال الموالي: أين تكمن صعوبة تطبيق تقنيات الاستشراف – الميك ماك مثلا- في استشراف مختلف السياسات العامة في الجزائر؟

للإجابة على هذا السؤال انطلقنا من افتراض مفاده إمكانية تطبيق هذه التقنيات من بينها تقنية الميك ماك على مختلف السياسات العامة، وقد تم ذلك من خلال محاولة تطبيق هذه التقنية على سياسة الشهادات(الأطوار) ، وهذا المقال يقدم خلاصات عامة متعلقة بالتقنية ذاتها، وما تقدمه من أمور ايجابية لمجال البحث في القضايا الاجتماعية بشكل عام، وكذلك الصعوبات التي تطرحها(لمن يرد الاطلاع على التقرير المفصل للتقرير النهائي لتطبيق هذه التقنية المدرج في قائمة الملاحق ما عليه سوى التواصل مع صاحب المقال عبر الايميل).

2. معنى استشراف المستقبل

الاستشراف هو علم الاستشراف هو علم جديد قديم في طور التطوير. والاستشراف ليس تعبيرا لغويا فقط بل هو برامج علمية تستند إلى الرياضيات، والإحصاء، الفيزياء.وتعود بدايات نشأة هذا العلم بهذه الصورة إلى ظهور الثورة الصناعية، التي أضفت على الخيال الإنساني بعدا آخر حيث ظهر أدب الخيال العلمي ومن الأمثلة ذلك نختار"اختراع المستقبل" لـ دنيس جبور، و"صورة جانبية للمستقبل" لـ آرثر كلارك، وغيرهم. (قلالة، 2009-2010)

يعود ظهوره كممارسة في التاريخ الى ماعرف انذاك" بالتنجيم، والتكهن، والفراسة، علم الغيب، وغيرها من المفاهيم الميتافيزيقية التي تتجاوز القدرة البشرية الطبيعية.

وكعلم، الانطلاقة كانت أمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية في 1945 خاصة في المجال العسكري و التكنولوجي والنووي من طرف مؤسسات كRand Corporations و Hudson Institut(وهذا بعد انشقاق Herman Kohn الرياضي والفيزيائي التكوين الباحث في مجال الطيران في مؤسسة Rand).(Stephane Gordobes, 2004)

فبرز لدى الباحثين والأكاديميين الأمريكيين طموح تأسيس" علم المستقبل"Futurology. و مع تزايد أهمية الاستشراف يوما بعد يوم في عالم تعتريه الأزمات على حين غرة كان على الدول تنمية الأبحاث في هذا المجال.

ينطلق الاستشراف من التاريخ ليصل إلى المستقبل وهذا لخدمة الحاضر لأن البشر حقا يتغيرون ولكن المشكلات تبقى، في الواقع أن مقاربات هذه المشكلات هي التي تتغير. وبدايات التنظير الجدي لهذا العلم في فرنسا تعود إلى منتصف الخمسينات حيث حث **Gaston Barger**- موظف سام سابق في وزارة التربية الوطنية الفرنسية، والذي كتب نصا في ربيع 1953 في حدود 20 صفحة والذي مثل دليلا ممتازا للمحاولة في البحث في الاصول الفلسفسة للاستشراف- (Barger, étapes de la prospective, 1967)على ضرورة أخذ المستقبل بعين الاعتبار، وبشكل رسمي عند اتخاذ القرارات. أي الدعوة إلى المصالحة بين المعرفة والسلطة، بين الغايات والوسائل، وتحويل النظرة إلى المستقبل إلى أفعال، والأحلام إلى مشاريع. وقد دعا Barger إلى انتهاج موقف معين تجاه المستقبل يرتكز على ستة مميزات أساسية وهي: (غودي) (Barger، étapes de la prospective، 1967)

-الهدوء.

-الخيال.

-روح الجماعة الضرورية.

-الشجاعة الضرورية(للخروج عن المسطر أو المألوف).

-القيام بالابتكار وقبول المخاطر.

-الروح الإنسانية(الإنسان في المقدمة).

- الثقافة: تسمح بتحسيس فكر الآخر(أي الفهم قبل الحكم).

وقد أعطى **Barger** للاستشراف غاية معيارية(ما الذي ينبغي أن يكون). وفي عام 1957 تم تأسيس المركز الدولي للاستشراف من قبل **Barger** ، وقد انضم إلى هذا المركز **Pierre Massé**

– محافظ التخطيط– الذي أضفى نقلة نوعية على غاية الاستشراف أي الانتقال من ملاحظة المستقبل انطلاقا من الحاضر(معياري) إلى ملاحظة الحاضر من خلال المستقبل(استكشافي).(Massé, 1967)

وفي 1967 تم دمج المركز الدولي للاستشراف ضمن جمعية International Futurible بقيادة Hugues de Jouvenel . وتعززت المدرسة الفرنسية للاستشراف بأعمال Michel Godet في مؤسسة Séma سيما بـ DATAR، وهي مندوبية تهيئة الإقليم والعمل الجهوي تم إنشاؤها في فرنسا في 1963، وفي 1968 تم اعتماد نظام الدراسات لمخطط التهيئة الذي تكفلت به مؤسسةSésame. (غودي)

ابتداء من منتصف سنوات السبعينات، وتحت تأثير لامركزية مصالح الدولة، نزل الاستشراف تدريجيا إلى الأقاليم، وتحول إلى استشراف"جهوي" أو "إقليمي".

أما عن المحاولات العربية لتعميم المنطق الاستشرافي في العالم العربي، نجد الدكتور سعد الدين إبراهيم، إسماعيل صبري عبد الله، وليد عبد الحي، المهدي المنجرة، (لشهب) وغيرهم. أما في المغرب العربي نحصي من الأسماء الأكاديمية قيس الهمامي من تونس، ومحمد سليم قلالة من الجزائر وذلك من خلال تأسيسه لمركز الدراسات التطبيقية والاستشراف في 2005، بشير مصيطفى وتدريس المادة في المقررات الجامعية.أما عن القناعات الرسمية في الجزائر فقد تجسدت في إنشاء وزارة الإحصاء والاستشراف في 2010بحقيبة حملها الاستاذ بشير مصيطفى، والتي لم تدم طويلا، وتم الغاؤها لاحقا.

2. 1. الاستشراف والتنبؤ والتخطيط والاستيراتيجيا والمنظور

لعل أهم مايدور حوله النقاش في تحديد مفهوم الاستشراف هو مشكلة التعريف نظرا للعديد من الأسباب التي مردها طبيعة العمل في حد ذاته، واختلاف نظرة الأشخاص والمفكرين والمؤسسات والدول له.

عادة مايتم الخلط بين الاستشراف والتنبؤ والتخطيط والاستيراتيجيا. للتفريق بين هذه المصطلحات نعمد إلى الاختصار فقط لذكر الأهم عن المهم، وسنكتفي بعرض تلكم المحاولات الجادة دون الدخول في تفاصيل التعريفات التي توظف متغيرات مركبة لايسمح المقام بذكرها كلها. ومن المحاولات التي اخترناها هي التي قام بها Michel Godet التي أخرجها في كتاب عنونه: **الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم**.

الاستشراف ليس التنبؤ لان التنبؤ مطالب بان تكون نتائجه مضبوطة بتواريخ محددة. بالنسبة لBarger فان "التنبؤ لن ينفع في شيء مالم يقم الإنسان بأي شيء لتغيير مجرى الأمور". (غودي) (Godet, 2001)

يعني التنبؤ(Barger, étapes de la prospective, 1967) في ابسط مضامينه الفعل الذي ينطلق من الماضي، ويأخذ من الحاضر لخدمة المستقبل ، في حين أن الاستشراف ينطلق من الماضي، يأخذ من الحاضر، ويتعداه إلى المستقبل ليحدد المستقبلات الممكنة، وتقييم مظاهرها كما ونوعا ، ليعود إلى الحاضر ليلغي الاحتمالات التي لاتخدم المنظمة إما بالقضاء عليها أو التقليل من خطورتها. (الجابري)

فيما يتعلق بالتخطيط فاناكوف(1973) يعرفه بأنه:" تصور مستقبل مرغوب، وكذلك تصور الوسائل الفعلية التي تؤدي إليه" (غودي).

أما الاستيراتيجيا –في أهم تأويلاتها اللاحقة– فتعني:" بعد النظر والتجديد". (غودي)

وتعرف أيضا بأنها:" تأثير المنظمة على محيطها وعلى التفكير في هذا التأثير". (غودي)

كما ورد في الكتاب تعريفا آخر للاستيراتيجيا مفاده:" الخط الأحمر للفعل الذي يحدد الوسائل ، والبرامج، والمراحل التي ينبغي قطعها لتجسيد المستقبل المرغوب، أي الطرق، ومجالات الحركة، ووسائل العمل. (الكافي)

أما الاستشراف فيعني:" استحداث الفعل مع الاستعداد له " أي يتضمن مرحلة الاستباق باعتباره يتمحور حول السؤال:" ماذا يمكن أن يحدث؟ أما الاستيراتيجيا فهي تمثل مرحلة الإعداد للعمل، وتتمحور حول السؤال:"ماذا يمكن أن افعل؟

و عليه الاستشراف الاستراتيجي هو حصيلة: ماذا سأفعل؟+ كيف سأفعله؟

ولربط الاستشراف والاستيراتيجيا لابد من توفر المنظور الاستراتيجي، وبالتالي نصيغ هذا التعبير بالمفاهيم التالية: البدائل المستقبلية(استشراف)، الاختيار(الاستيراتيجيا)، والقدرة(المنظور) ونحصل على الصياغة التالية: القدرة على الاختيار بين البدائل، وهي تمثل معنى الاستشراف الاستراتيجي.أي أن الاستيراتيجيا تستدعي الاستشراف ولو لمجرد توضيح الخيارات (Barger، étapes de la prospective، 1967)التي تلزم المستقبل. (Massé، 1967)

2. 2. التصور الكامل للاستشراف

ولاستكمال صياغة تصور عام وشامل للاستشراف، نضيف أن للاستشراف خمسة أفكار مفاتيح كما ورد في كتاب "الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم" لميشال غوديه ، وهي كما يلي: (غودي)

1. **العالم يتغير لكن المشاكل تبقى**: التاريخ لايعيد نفسه لكن التصرفات تتكرر.وجوهر الاستشراف يركز على القدرة على التمييز بين العوامل التي تحكم حقيقة التغيير.
2. **المستقبل ثمرة الضرورة، والصدفة، والإرادة**: يقول سينيكا انه "لاتوجد رياح مواتية إلا لمن يعرف إلى أين هو متوجه". (غودي) والاستشراف يحرر الإنسان من القدرية، ويحث على الفعل. فالاستشراف هو عدم انضباط فكري خصب ذو مصداقية، وهو بحاجة إلى الصرامة.
3. **كفى تعقيدا للمركب**: يدرس الاستشراف الظواهر المركبة وليس الظواهر المعقدة. يعني المركب أن العلاقات بين العناصر تتجاوز عدد العناصر، أما المعقد فيعني أن عدد العناصر أكبر من عدد العلاقات بين هذه العناصر أي أن هذه العلاقات غير معروفة وبالتالي استحالة دراستها. ولهذا السبب يصعب إلى درجة استحالة دراسة بعض القضايا في الأنظمة الديكتاتورية التي تغييب فيها الحرية والديمقراطية(الاتصال والحوار بين مختلف الفواعل الرسمية والمجتمعية).
4. **طرح الأسئلة الجيدة والاحتراس من الأفكار المسبقة(النظر بطريقة مختلفة)**: يقول Bourbon Busset (1959) ينبغي على الاستشراف أن يحارب أيضا الأفكار الزائفة، الأفكار التي تم استقبالها". (غودي) ويدعو أيضا Burger(1960) إلى" المراجعة المستمرة لأعمال الشركات وأهداف المؤسسات". (غودي)
5. **من الاستباق إلى العمل بالتملك**: أن قران الأهواء، والعقل، والقلب، والفكر، هو مفتاح نجاح العمل وتفتق الأشخاص.نبلغ نفس الرسالة بالألوان:

- الأزرق(العقل): الاستباق.
- الأصفر(الأحاسيس): التملك.
- الأخضر(الفعل): الاستيراتيجيا.

وعليه حسب المقاربة الفرنسية للاستشراف فهو:" تفكير عبر تخصصي يتناول الظواهر المركبة هدفه رسم بدائل المستقبل" (Gonod, 2002)

3. تقنيات الاستشراف

كما تم التطرق اليه سابقا ان الدراسات المستقبلية حدثت في رحم المؤسسات العسكرية اولا، ثم الاقتصادية، ثم الاقاليم ثانيا وكلاهما اسير منظور كمي بالدرجة الاولى. للاستشراف ارث فلسفي عميق حيث يشكل نقطة التلاقي بين المنظور الحدسي التأملي، والمنظور العقلي الكمي. وهو ماجسدته الفلسفة البرغماتية الامريكية، اي منح فضاء جديد للتحليل قائم على قاعدة "اما"، و"اما".

غير أن الآثار السلبية للمنظور التكنولوجي(التلوث، المخاطر النووية، الجرائم الالكترونية، وغيرها) دفعته مرة أخرى إلى انسنة البحث من منظور كيفي. وهو ما دعمه التحول في التنافس في الأدوات الخشنة في الحرب الباردة إلى تنامي الاعتناء بتوظيف القوة الناعمة، والذكية، أي تطوير البعد الكيفي في إدارة التنافس، والصراع.

حدد عدد التقنيات في الدراسات المستقبلية ب 24 تقنية تتراوح بين الكمي والكيفي: 6 ذات سمة كمية، 15 ذات سمة كيفية، 3 ثنائية السمة. (الحي، 2018)

إن ما يميز تقنيات الاستشراف هو محاولاتها لنمذجة الواقع، غير أن المحدودية تكمن في كونها ناجمة عن البشر.ومعروف عن البشر الحدس، والشغف. وبالتالي تعبر هذه التقنيات عن نقيضين متكاملين هما الحدس والمنطق.

والجدير بالذكر هنا أن صفات اللاكمال (imperfectialisme)، واللامؤكد، وزيادة توفر أو غياب المعطيات، والذاتية في التفسير كلها حقائق أكيدة تستدعي التعددية ، وتكامل المقتربات. والهدف من هذه التقنيات ليس دائما تقديم نتائج بل على الأقل إعطاء فرصة للتفكير المهيكل، والتواصل الذكي حول موضوع معين. كما تساعد التقنيات كل مهتم باكتشاف المشاكل والحلول، وتعلم استعمال اللغة الخاصة. إلا أن هذه الأمور تتطلب الكثير من التفكير الجماعي، والوقت.

تعد الورشات الاستشرافية من لوازم العملية الاستشرافية الضرورية ، وهذا انطلاقا من حقيقة أن الاستشراف هو عمل تشاركي لا وجود لأفكار جيدة وأخرى سيئة، فالسيئ اليوم يمكن أن يكون جيدا غدا، ولا مكان للعمل الفرداني، المتحيز. وهدف هذه الورشات لايقتصر على استهلاك التكوين فقط بل هو كذلك منتج لتفكير حول المشكل المطروح. ومن أمثلة تطوير الورشات وإعطائها أهمية هو ما ماقامت به شركةRenault في عام 1985 من تنظيم ندوات تكوينية لإطارات التسيير، (Godet، 2001)

حيث يدرب أثنائها المشاركون على المناهج ، والأدوات التي يمكن أن تفيدهم، وتفيد المؤسسة بحيث" لايجب أن تموت المؤسسة مع منتوجها". (غودي)

ومن متطلبات العمل بالورشات تنمية روح الفريق(Team) وليس تواجد مجموعة من الأفراد تربطهم مصالح ذاتية صرفة(Group).

بالإضافة إلى عامل الزمن، فالعمل في ورشات يتطلب مدة زمنية حددها مختصوا الاستشراف في مدة أدناها ستة أشهر،لأنها تتطلب الكثير من الحوار، والنقاش، وتبادل وجهات النظر، وتقبلها كما هي دون تحريف أو تزييف.

والعامل الآخر الذي لا يمكن الاستغناء عنه في العملية الاستشرافية هي التقنيات (الجابري)نذكر منها:

3. 1. تقنية السيناريو

هي من بين التقنيات التي دخلت مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية. ظهرت في منتصف السبعينات من القرن الماضي، وكانت تطبيقاته الأولى في الشركات والإدارة العامة، (غودي) وتتضمن المراحل التالية:

1- **المتغيرات**: وهاهنا يتم شرح التطورات الحالية والسابقة، كما يتم الكشف عن عناصر الاستقرار والفوضى. ويتخلل هذه المرحلة **التحليل الهيكلي**(Analyse structurelle) التي تعد مرحلة أساسية في إعداد السيناريوهات.تم استلهام هذه التقنية من نظرية الرسوم البيانية Théorie des graphes. هي عبارة عن علاقة ثنائية بين مجموع النقاط التي بين أزواجها رابط مباشر.يمكن لهذه الروابط أن تكون موجهة من أ إلى ب أو يكون الرابط غير موجه في البيانات غير الموجهة ساعد هذه التقنية على هيكلة التفكير الجماعي من خلال طرح الأسئلة الصحيحة. حيث تساعد على التعرف على المتغيرات، فمن خلال تقنية MIC MAC يتم تقليص طبيعة النظام المركبة إلى متغيرات رئيسة، كما تساعد على التعرف على الفاعلين الذين ينبغي التأثير فيهم لبلوغ الغايات المحددة.

2- **بناء القاعدة**: وفي هذه المرحلة يتم تحديد النظام ضمن عناصره الوجيهة، بالإضافة إلى التعرف على الأنظمة الفرعية. هنا نستذكر ماقاله **Talcott Parsons**:" أن كل نظام يتضمن أنظمة فرعية أخرى". (Dahl, 1971)ويتم تفكيك النظام باستخدام **التحليل المورفولوجي** (analyse Morphologique) ويتم على مرحلتين:(Godet, 2001)

- تفكيك النظام إلى أنظمة ومكونات صغيرة، وينطلق من نتائج التحليل الهيكلي. وهذا التفكيك يسمح بتكوين الفضاء المورفولوجي، ومنه تكوين التوفيقات، أي جداء الفرضيات.

– اختزال الفضاء المورفولوجي، وهنا يتم تقليص الفضاء المورفولوجي إلى فضاء صغير مفيد، وذلك بتوظيف معايير الانتقاء.

3- **الفاعلون**: ويتم رصد مشاريع الفاعلين بحيث يتم وضع كل فاعل بالنسبة لكل غاية، ففي هذه المرحلة يتم تقييم التكتيكات، والتحالفات من خلال تقنية MACTOR. laprospective.fr) (تفترض تقنية الماكتور طريقة لتحليل لعب الفاعلين وذلك باستخدام بعض الأدوات البسيطة.تتم عبر7 المراحل وهي تباعا: تشكيل جدول استراتيجيات الفاعلين، ثم تحديد الرهانات الاستيراتيجية والأهداف، ثم موقعة كل فاعل بالنسبة للأهداف الاستيراتيجية، ثم تعقب أولويات الأهداف بالنسبة لكل فاعل، ثم تحليل تركيب التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين الفاعلين وحساب علاقات القوة، ثم إدماج علاقات القوة في تحليل الاختلافات والتشابهات بين الفاعلين، ثم صياغة توصيات استيراتيجية ، والأسئلة المفاتيح بالنسبة للمستقبل.

– رصد المستقبلات الممكنة.

5- **تقليص حقل الارتياب**: من خلال تقنية **الآثار المتقاطعة الاحتمالية** يتم إبراز السيناريوهات الأكثر احتمالا، وفحص تركيبات فرضيات كانت ستقصى قبليا، وتقييم الخيارات الاستيراتيجية.

6-وصف المسارات التي يمكن أن توصل إلى السيناريوهات.

ويبقى الاستشراف "*محاولة لاستكشاف المستقبل وفق الأهداف المخططة، باستخدام أساليب كمية تعتمد على قراءة أرقام الحاضر والماضي، أو أساليب كيفية تستنتج أدلتها من الآراء الشخصية القارئة لمجرى الأحداث، ومن المهم لهذا الاستكشاف أن يعتمد على ذلك النوع من المتغيرات القابلة لأن تبنى عليها السياسات التحسينية*". (الجابري) وهنا تبرز أهمية تقنية Mic Mac.

3. 2. تقنية MIC MAC

تم تطوير برنامج Micmac(**M**atrice d'**I**mpacts **C**roisés-**M**ultiplication **A**ppliquée à un **C**lassement من قبل معهد الإبداع المعلوماتي Institut d'innovation informatique) لمؤسسة 3IE بإيعاز من مخبر البحث في الاستشراف والاستيراتيجية والتنظيم(LIPSOR). وتعتمد على مقاييس برامج مطورة لWindows ، حيث يسمح بتحويل المعطيات والنتائج إلى برامج Microsoft word, excel, power point.وبالتالي إمكانية التدخل وإدخال تعديلات، وتعليقات على الرسوم البيانية، والمصفوفات.

1- أهداف تقنية Micmac:

تساعد هذه التقنية في إظهار المتغيرات الأساسية لتطور النظام. وقد تم تطويرها من قبل Michel Godet.

تكشف عن المتغيرات غير المباشرة المؤثرة في نظامين في آن واحد. بالإضافة إلى أنها ترتب العلاقات بين المتغيرات، وهذه الخطوة أي البحث عن العلاقات الممكنة بين المتغيرات يمكن من تفادي الملء الخاطئ للمصفوفة. كما يحدد العلاقات ذات التأثير المباشر(المصفوفة M)، والعلاقات ذات التأثير غير المباشر(المصفوفة M^n).

جدول 1

عنوان الجدول: مصفوفة التأثير المباشر

	1 : مستوى الطلبة	2 : اعداد الطلبة	3 : التعليم الابتدائي والثانوي	4 : عدد الاساتذة المتخصصين	5 : اهتمام الطلبة	6 : الوسائل المادية والتجهيزية	7 : الفساد الاداري والمحسوبية	8 : التسيير والتوجيه	9 : التربصات والملتقيات	10 : النصوص القانونية	11 : النظام السياسي	12 : طبيعة الثقافة الجزائرية	13 : الوضعية الاقتصادية في الجزائر	14 : علاقة الجامعة بالمؤسسات الاقتصادية	15 : طرائق التدريس والتقييم	16 : المراقبة والمحاسبة	17 : البيئة الدولية	18 : البنة الاقليمية	19 : الثقة	20 : التقنية
1 : مستوى الطلبة	0	1	3	3	3	2	3	3	3	3	P	P	P	P	3	3	0	1	2	3
2 : أعداد الطلبة	3	0	3	3	3	3	3	3	3	P	3	3	3	3	3	3	P	P	3	3
3 : التعليم الابتدائي والثانوي	3	3	0	3	3	1	3	3	3	P	P	3	P	3	3	3	P	P	1	3
4 : عدد الاساتذة المتخصصين	3	2	3	0	3	1	2	2	3	P	P	3	P	3	3	3	P	P	3	3
5 : اهتمام الطلبة	3	3	3	3	0	3	3	3	3	P	P	3	3	3	3	3	P	P	3	3
6 : الوسائل المادية والتجهيزية	3	3	3	3	3	0	3	3	3	0	P	3	3	2	3	3	P	P	3	3
7 : الفساد الاداري والمحسوبية	3	3	3	3	3	3	0	3	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3	2	3
8 : التسيير والتوجيه	3	3	3	3	3	3	3	0	3	1	1	2	3	3	3	3	P	P	3	2
9 : التربصات والملتقيات	3	0	3	3	3	2	2	2	0	1	P	2	2	3	3	3	2	2	3	3
10 : النصوص القانونية	3	3	3	2	3	2	3	3	2	0	3	3	3	3	2	3	0	0	2	2
11 : النظام السياسي	1	2	3	2	3	3	3	3	2	3	0	3	3	3	3	3	0	0	3	3
12 : طبيعة الثقافة الجزائرية	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	0	3	3	3	3	0	0	3	3
13 : الوضعية الاقتصادية في الجزائر	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	0	3	3	3	0	0	3	3
14 : علاقة الجامعة بالمؤسسات الاقتصادية	3	2	3	3	3	3	2	3	3	3	P	3	3	0	3	3	2	2	3	3
15 : طرائق التدريس والتقييم	3	3	3	3	3	3	3	3	2	1	P	3	3	2	0	2	P	P	3	3
16 : المراقبة والمحاسبة	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	P	2	3	3	3	0	0	0	3	3
17 : البيئة الدولية	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	0	3	3	3
18 : البنة الاقليمية	3	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	3	0	3	3
19 : الثقة	3	2	1	1	3	3	0	2	2	2	3	3	3	3	3	3	P	P	0	3
20 : التقنية	3	3	3	3	3	3	3	3	3	2	3	3	3	3	3	3	3	3	3	0

© LIPSOR-EPITA-MICMAC

المصدر: التقرير النهائي لتوظيف تقنية الميك ماك ، 7

جدول 2

عنوان الجدول: مصفوفة التأثير غير المباشر

	1 : مست طلب	2 : اعد طلب	3 : تعل ابت تا	4 : عد است متخ	5 : اهتم طلب	6 : وس ما و تج	7 : قس ادا محس	8 : تسيي توجي	9 : ترب ملتق	10 : تحس قانون
مستوى الطلبة : 1	9416382	8015907	9228635	9034951	9587301	8349862	8500629	9037510	9019709	5314683
أعداد الطلبة : 2	12557070	10689600	12305270	12045760	12783880	11131850	11334560	12049810	12025170	7082508
التعليم الابتدائي والثانوي : 3	10075000	8576986	9872398	9664484	10257210	8930946	9093672	9667974	9648463	5682782
عدد الاساتذة المتخصصين : 4	9711092	8267229	9517164	9316173	9866884	8609217	8766479	9319224	9300376	5478140
اهتمام الطلبة : 5	11803090	10047770	11567770	11323550	12017130	10464590	10655350	11327450	11304170	6658725
الوسائل المادية والتجهيزية : 6	11531350	9816308	11301770	11063130	11740970	10223810	10410150	11066980	11044190	6505901
الفساد الاداري والمحسوبية : 7	14611020	12438150	14318180	14016660	14875500	12953460	13188220	14021200	13993150	8242682
التسيير والتوجيه : 8	11718960	9976410	11484830	11242760	11931260	10389920	10579050	11246150	11223530	6611374
التربصات والملتقيات : 9	11183710	9519882	10960070	10728920	11385950	9914834	10095550	10732180	10710280	6308170
النصوص القانونية : 10	11865810	10101110	11628340	11382860	12080600	10519180	10710880	11386710	11363390	6692903
النظام السياسي : 11	12212970	10396320	11969490	11717430	12434560	10828500	11025370	11720960	11697470	6891083
طبيعة الثقافة الجزائرية : 12	13287950	11312130	13022100	12747960	13528470	11780930	11994980	12751920	12726260	7496751
الوضعية الاقتصادية في الجزائر : 13	13287950	11312130	13022100	12747960	13528470	11780930	11994980	12751920	12726260	7496751
علاقة الجامعة بالمؤسسات الاقتصادية : 14	13210450	11245460	12947240	12674380	13450520	11713130	11925660	12678480	12652870	7454035
طرائق التدريس والتقييم : 15	11292960	9613098	11068770	10835160	11498650	10013420	10195650	10838620	10816180	6372340
المراقبة والمحاسبة : 16	12260950	10437760	12016910	11763850	12483840	10871630	11069280	11767460	11743790	6919089
البيئة الدولية : 17	15139600	12888170	14837050	14524440	15413990	13422630	13666640	14529090	14499750	8541414
البنة الإقليمية : 18	14895970	12680740	14598100	14290380	15165800	13206270	13446500	14295050	14266050	8403333
الثقة : 19	10602820	9026158	10388450	10169860	10793710	9397867	9568470	10173130	10153110	5978994
الثقنية : 20	14895970	12680740	14598100	14290380	15165800	13206270	13446500	14295050	14266050	8403333

© LIPSOR-EPITA-MICMAC

المصدر: التقرير النهائي لتوظيف تقنية الميك ماك ، 15

ويرافق كل مصفوفة **مخطط التأثير والتأثر في MIC MAC** حيث يسمح هذا المخطط بترتيب المتغيرات في قطاعات خمسة تتابين في التأثير والتأثر حسب الشكل الموالي:

شكل1

عنوان الشكل: مخطط التأثير والتأثر في الميك ماك

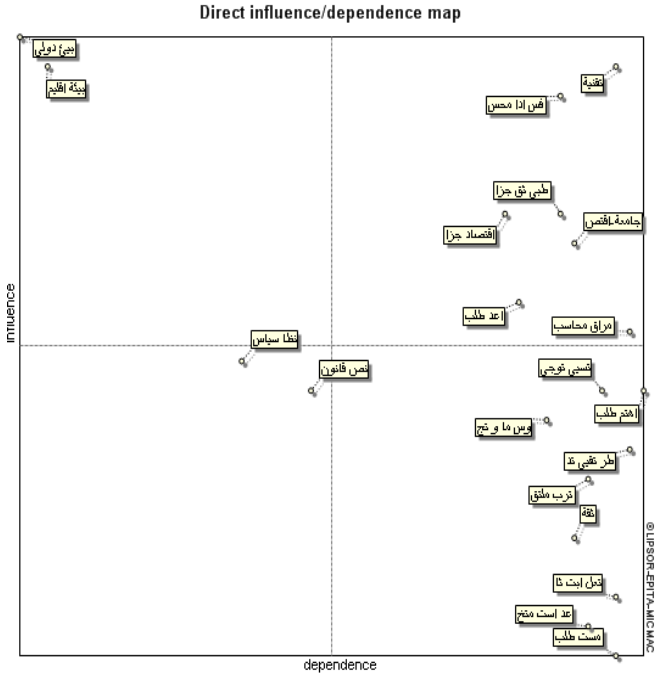

المصدر: تقرير الميك ماك النهائي، 10

ولقراءة هذا المخطط، ينبغي التركيز على مواقع توزيع المتغيرات، والخانة التي تندرج فيها، والتي تنقسم إلى:

-**متغيرات المدخل**: متغيرات مؤثرات جدا ومتأثرة قليلا تتحكم في مستقبل النظام.

-**متغيرات الربط**: متغيرات مؤثرة جدا ومتأثرة جدا، كل تأثير عليها من شأنه أن يحدث تأثيرا أكبر على النظام وعليها، هي المتحكمة في الرهانات.

-**متغيرات النتائج**: قليلة التأثير وكبيرة التأثر يتحكم فيها 1، 2.

-**المتغيرات المقصاة**: متغيرات قليلة التأثير وقليلة التأثر، اتجاهات ثقيلة ، مستقلة، التأثير عليها لا يحكم المستقبل.

-**المتغيرات الرائدة**:متغيرات متوسطة التأثير والتأثر. كما يوضحه المخطط الموالي:

شكل2

عنوان الشكل: تفسير مخطط التأثير والتأثر في الميك ماك

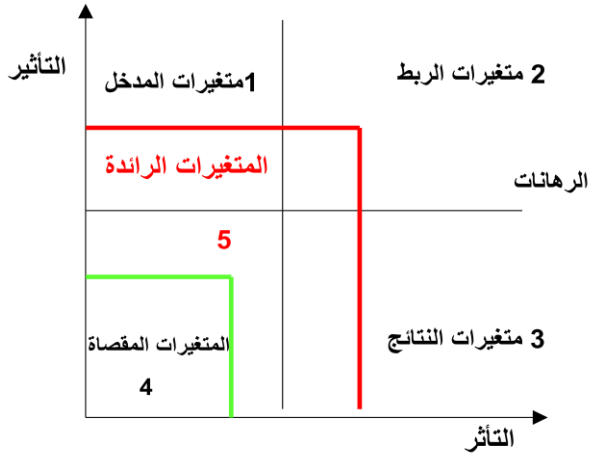

المصدر: laprospective.fr

4. مناقشة النتائج

إن من النتائج الختامية لمحاولة تطبيق تقنية الميك ماك على سياسة عامة معينة كان راجعا إلى الأمور التالية:

- **محدودية تقنية Micmac**:تعتبر الذاتية (الجابري) من بين عقبات هذه التقنية، وخاصة في المراحل الأولى أي مرحلتي إحصاء المتغيرات، وترتيب العلاقات بين مختلف المتغيرات. كما تتطلب عمل فريق يصل إلى8 أشهر. ومحاولة تطبيق تقنية MICMAC

لاستشراف مستقبل سياسة عامة ما تعرف محدودية من خلال العناصر التالية:

1- الذاتية: والتي تتجسد في الخطوات التالية:

- **تحديد ووصف المتغيرات الممكنة**: أول خطوة لتطبيق لهذه التقنية هو تحديد المتغيرات الرئيسة والتي أحيانا ما تلخص في 20 متغيرا. هذا العدد تحديدا يمكن أن يقود إلى تغافل بعض المتغيرات المهمة خاصة وان الاستشراف يعتبر كل المتغيرات مهمة لان غير المهم الآن يمكن أن يصنع الفارق مستقبلا. (نجوة، 2011، الصفحات 4-7)

–محاولة إعطاء قيم رياضية للمتغيرات: بعد مرحلة إحصاء المتغيرات، وتحديد طبيعتها إما بيداغوجية، اجتماعية، أو ثقافية، وغيرها.ووصفها، تأتي مرحلة ملء مصفوفة التأثير المباشر. وكما رأينا في العنصر الذي سبق، فإن المتغير في هذه المصفوفة لايؤثر على نفسه، فلو أخذنا على سبيل المثال وليس الحصر متغير مستوى الطلبة، فإنه أثناء ملء المصفوفة نعطيه قيمة 0 لأنه لايؤثر على نفسه. ونعبر عن درجة التأثير بالقيم 0(لايؤثر)، 1(تأثير ضعيف)، 2(تأثير متوسط)، 3(تأثير كبير)، P(تأثير محتمل). (نجوة، 2011، صفحة 7)

في هذه المرحلة تبدأ محاولة إضفاء المنطق الرياضي على متغيرات كيفية رصدت بطريقة العصف الذهني والتي يمكن أن تكون قد تغافلت عن أخرى. وبتعبير آخر اختيرت بشكل ذاتي. وإعطاء قيم رياضية لهذه المتغيرات الكيفية يتطلب مشاورات واسعة مع الخبراء، وهنا تكمن الصعوبة الثانية في ترجمة تأثير المتغيرات على بعضها البعض في قيم تحظى بإجماع المبحوثين. استنادا للقيم المقدمة لتأثير مختلف المتغيرات المختارة على بعضها يقدم البرنامج مخططاته للتأثير المباشر والمحتمل مرفوع الأس من 1 إلى 4. (نجوة، 2011، صفحة 10، 11، 13، 17، 18، 22، 23)أي أن كل ما سنعتبره منطقيا من خلال المخططات والأشكال والأرقام التي يقدمها البرنامج منطلقه ذاتي اعتمد على قيم قدمت للمتغيرات الكيفية التي تم اختيارها.

2– وجود أو غياب فريق: يتطلب الأمر مشاورات عديدة من الخبراء، والمهتمين الذين سيطرحون الأسئلة الكثيرة، وترجمتها في قيم تحظى بالإجماع.

3– عامل الوقت: لان العملية الاستشرافية – وخاصة تقنية الميك ماك– تتطلب وقتا يصل إلى أحيانا ما يقارب العام أو يزيد عنه.

5. خاتمة

إن أهمية الاستشراف هي قضية ينبغي تجاوزها لكون من اهتموا به قد حققوا طفرات أدائية رهيبة وفي كل القطاعات وبدل الاهتمام بإثارة قضايا متعلقة بهذا العنصر ينبغي أن نحاول أن نؤسس لروح الفريق، واحترام الوقت، وعدم احتقار الأفكار مهما بدت سطحية في حينها وهنا دعوة إلى تفعيل ما يعرف بالمشاركة في صنع القرار وصنع السياسات. رغم صعوبة مهمة منطقة الحدس في الظواهر الاجتماعية

والإنسانية ومحاولة تحويل الظاهرة السياسية إلى عدد من المؤشرات القابلة للقياس إلا أن المحاولات التي تمت إلى حد الآن في العالم المتقدم في تفادي الأسوأ اثبت أنها ليست مستحيلة.

وعليه نقترح التوصيات التالية:

- العمل على تكوين روح فريق، ومنه تشجيع الأبحاث التي تتم في المخابر ومراكز الأبحاث؛
- العمل على نشر ثقافة احترام الوقت والآجال؛
- تفعيل المشاركة في صنع القرارات من خلال المبادئ التي تقوم عليها مختلف التقنيات الرياضية.

6. قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الجابري ,ن .ب .*استشراف مستقبل التعليم بمنطقة المدينة المنورة* .

الحي ,و .ع .(2018) .تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية .*استشراف* .

الكافي ,ا .ع .(s.d.) .معجم مصطلحات العولمة.

غودي ,م .غ .*الاستشراف الاستيراتيجي للمؤسسات والاقاليم*) .ق .ا .قلالة (Trad. ,ليبسور العربي.

.*باحثة تونسية تنجز اطروحة دكتوراه حول الاعمال الاستشرافية للمهدي المنجرة* .(s.d.) .ا .ن ,لشهب Consulté le فيفري2018, sur Banassa.com/home/3625.html

محمد سليم قلالة. (2009-2010). محاضرات في الاستشراف وتقنياته ودوره في صنع السياسة العامة. جامعة الجزائر 03.

نجوة. (2011). *Micmac final report*. algiers.

المراجع باللغة الأجنبية

Barger, G. (1967). *étapes de la prospective*. France.

Barger, G. (1967). *étapes de la prospective*. France : Presses universitaires.

Dahl, R. (1971). *qui gouverne.* (L. Armond, Éd., & P. b. Pierre Birman, Trad.)

Godet, M. (2001). *le manuel de la prospective.* France: Dunod.

Gonod, P. (2002, 02 13). entrer en prospective.

laprospective.fr . (s.d.). Consulté le 2009

Massé, P. (1967). *Le Plan ou Anti- hasard* . France: Galimard.

Stephane Gordobes, p. D. (2004). *Les entretiens de la mémoire de la prospective.* Paris: groupe futurible .

7.الملاحق:

عنوان الملحق: التقرير النهائي لمحاولة تطبيق تقنية الميك ماك

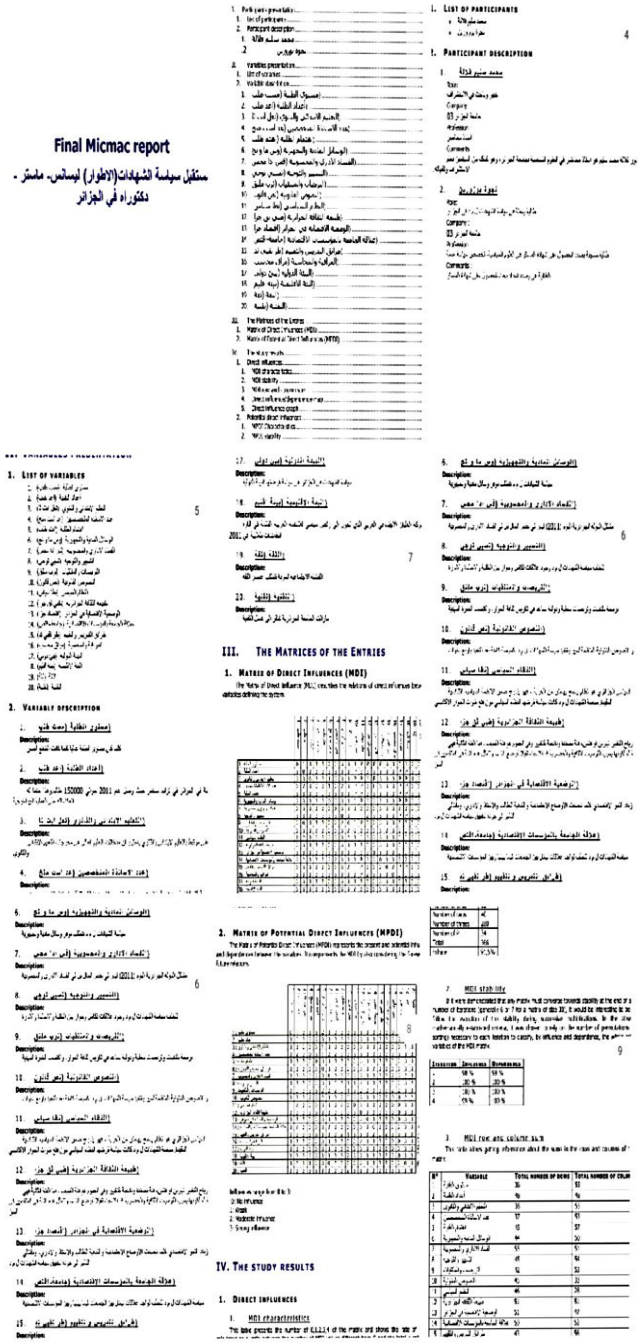

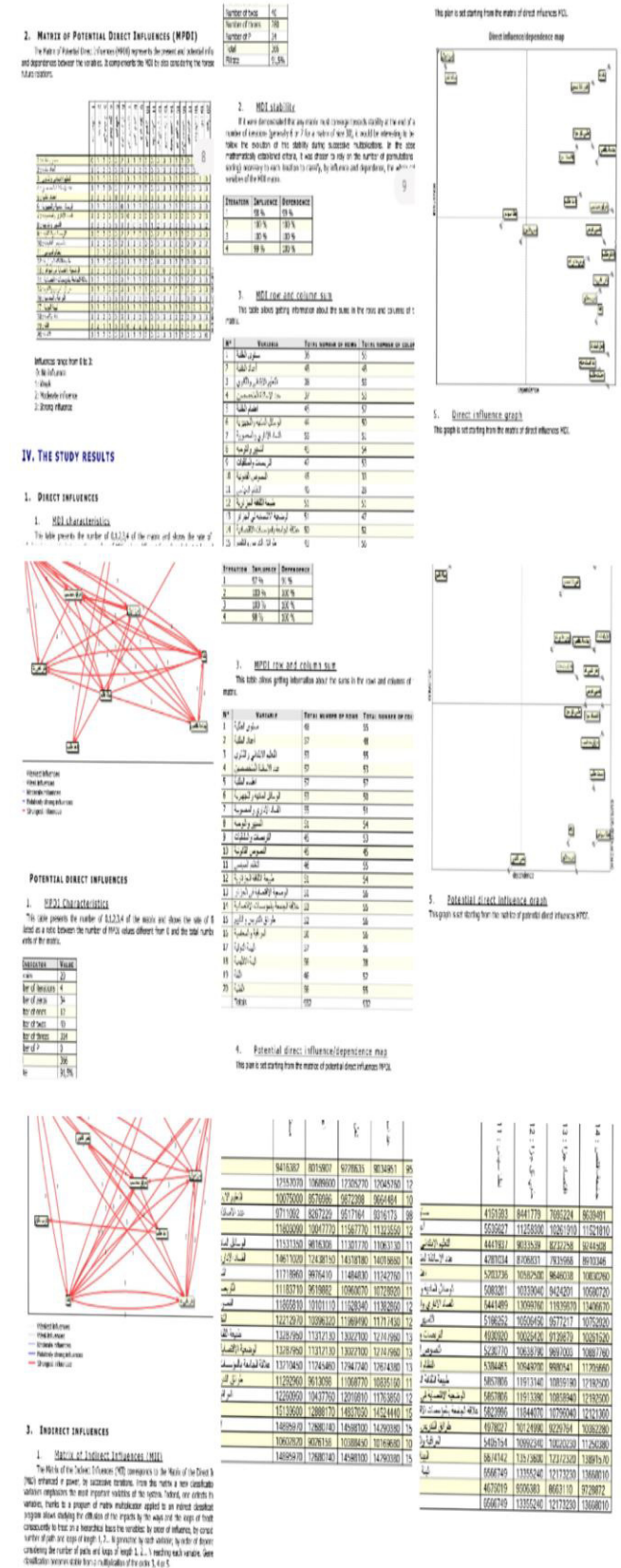

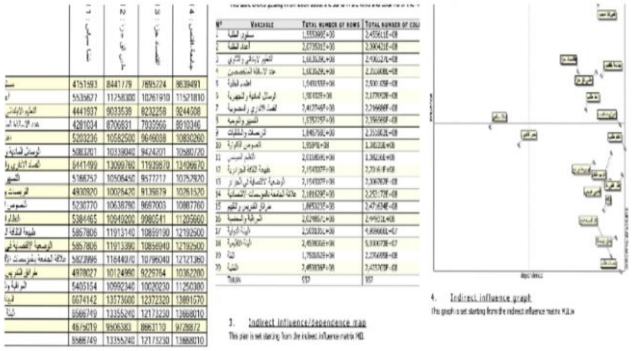

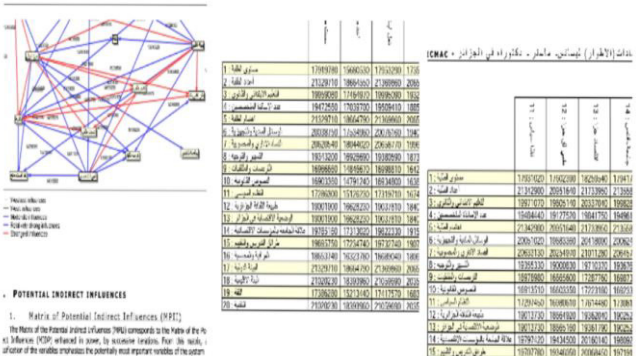

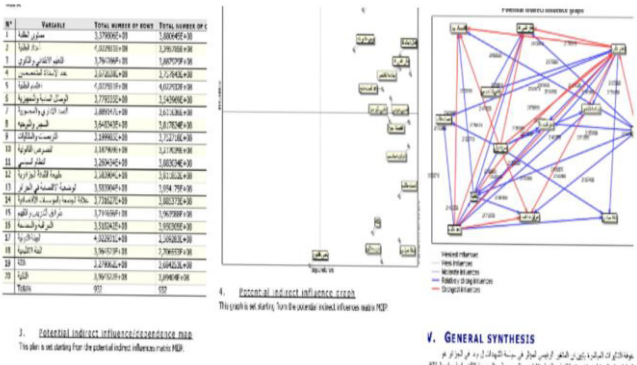

The General Algeria's History in Energy Resources Production

Athmane Boudissa [1], Yacine Boulaloua [2]

[1] National Superior School of Political Science (Algeria), a member in the Research Laboratory on Public Policies and Security Development Challenges in the Arab Maghreb. boudissa.athmane@enssp.dz

[2] National Superior School of Political Science (Algeria), boulaloua.yacine@enssp.dz

Received: 29/05/2021 *Accepted:13/06/2021* *Published:27/06/2021*

Abstract:

All previous studies used to deal with the topic of Algerian energy resources starting from hydrocarbons discovery, while this period is a small part of Algeria's rich history in producing energy resources. We have discovered that since his first settlement in Algeria, man has made of the energy production a profession, and for a long part of his history, he has dominated the international trade of some of these energies. So, the matter is more related to the blessed Algerian land, which whenever a new type of energies appeared, turned out to be one of its largest producers. As Algeria gradually moved from agricultural energies to fossil, to later appear to be possibly one of the largest producers of renewable energies. Our study will help to understand the reasons of major powers succession in occupying Algeria, whose energy resources have always driven the armies and brought prosperity to the greatest empires.

Keywords: Algeria; Energy Resources; Agricultural Energy Resources; Fossil Energies; Renewable Energies.

***Corresponding Author**: Athmane Boudissa*

1. INTRODUCTION

Energy resources are ranked among the most important commodities in global trading since the dawn of time, as they were and still are considered as the main support of countries and societies advancement. In fact, the use of those resources has evolved and has always known constant mutation; it consequently became inevitable to look for more effective or more abundant resources each time the population progresses or grows in number, in order to light up cities and streets as well as motivating army and economy.

Algeria was and continues to be one of the most preeminent and skilled countries in production and exports of energy resources over the ages, as a consequence of the long human history in Algeria that has been dated to be 2.4 million years old, and besides its strategic location and its variety climate. Algeria constituted the cornerstone of energy resources production and trading through ages. With this in mind, its population never occurred to immigrate or taking possession of other lands as long as their own lands are meeting both their needs and those of the ancient world. It was for this reason that great empires have always been battling to take possession of these blessed lands.

Through our research, we have been concluded why the Algerians never occupied any land of a State or kingdom, as they did not need any resource to look for, because their land was rich with everything the nations need to live in enviable prosperity.

2. Prehistoric era

It is assumed that the Earth geography that we currently know is almost the same that our ancestors knew thousands of years ago; this is based on the fact that the latter changes only after millions of years and that human beings have not witnessed any fundamental changes in it. Given that, the early phases of humankind settlement in a specific area only go back to six thousand years, when man discovered agriculture.

On the other hand, the history of humankind in its longest part, which likely started 2.6 million years ago in the area of the Awash National Park in Ethiopia, was characterized by nomadic migrations from one area to

another in search of hunting, water and food. Yet, science has not proved till today that any remains of an ancient humans was found in any other region than East Africa before this period. But a recent study submitted by the Algerian researcher Mohamed SAHNOUNI in association with a multinational team and published in the American magazine "Science" in December 2018. (Sahnouni, et al., 2018) Proves by modern means that man has settled in the land of Algeria 2.4 Million years ago, which strengths the hypothesis that the first migration known by humanity was from East Africa (the cradle of humanity) to Algeria.

Before SAHNOUNI and his team study, research showed that the oldest human being found in North Africa and the Mediterranean Basin dates back to 1.8 million years, as cutting stone tools were found in "Ain Lahnach" area on the outskirts of "Eulma" city. However, this study proved that human presence in North Africa is much older than that. In fact, the evidence found by that Algerian researcher and his team prove by using the latest technology of geology measurement that human settlement in North Africa, specifically in the "Ain Boucherit" near Eulma City in Algeria dates back to about 2.4 million years. Based on that, it is likely that future studies will establish that Algeria is the cradle of humanity instead of Ethiopia.

The study of SAHNOUNI and his team shows the importance of the distinguished geographical location of Algeria since prehistoric times; as it indicates that the first human migration was from East Africa (Ethiopia) to its north (Algeria), which is an evidence of Algeria land fertility. Characterized on one hand by an abundance of natural resources and water that man needed, and on the other hand by a diversity of animals that were fed from these resources and were hunted by the ancient man. Thereby, these natural and animal resources tempted the ancient men to come and settle in Algeria, either because of their first land resources shortage (Ethiopia), or because of rivalry between human groups in the past that urged one or more groups to think about finding an alternative region. In the future, if science proves that the first human has actually settled in Algeria, this means that the importance of the region for humankind will increase. As well as it will prove the availability of basic resources of food

and water that were necessary for the ancient man to provide his body with needed energy for living and hunting in this region. This emphasizes the importance of Algeria in both cases.

Till this very day where we are writing this paper, it has not been proven, that any of the scientists or researchers has found a sign indicating that prehistoric man was familiar with agriculture, which leads us to believe with certainty that humans in that era did not settle in one region for a long time. The only evidence we have about that period are migration and its routes and humanity evolution in the use of hunting tools. Their first use of polished stones was either to animal hunting or to deter predators, and this is why this period was called the Stone Age, after that they began to discover minerals that replaced their broken stones, mainly brass and iron which they used in two different eras, respectively named Chalcolithic and Iron Age.

3. Before Christ era

3.1 Berbers during the Carthaginian System (813 to 146 BCE)

Carthage was called in Phoenician language (Qart Hadasht), meaning the new capital or the new city. (Josephine & Nicholas, 2014, p. 145) It was founded by “Elissa (Elisshat) Dedon”, whose name means in Phoenician “the Fugitive”. Elissa was a Phoenician woman who fled from the Levant taking with her the fortune of her husband who has been killed by her brother for fear that the latter would take it over.

Elissa and her fellow refugees were well treated by the local Libyan people, for their king, Hiarbus, freely let them enter his territory (Richard, 2010, p. 32) and founded Carthage city between 813-814 BCE, according to different accounts. (El Mili, 1989, p. 133) and (Crawley Quinn & C. Vella, 2014, p. 145)

When Carthage was established, the Phoenicians carved out a land from the Berbers were they settled, and its people entered under their obedience with their full consent. Thus, this region was known as “Libya Phenicia” and its people were known as the Punic. The most famous Phoenicians' cities on the Algerian coast were: HIPPONE (Annaba),

RUSICADA (Skikda), CHULLU (Collo), IGELGELI (Jijel), SALDAE (Bejaia), RUSUCCURU (Dellys), RUSGUNIAE (Tamenfoust), ICOSIUM (Algiers), TIPASA (Tipaza), IOL (Cherchell), SIYA (Archkoul, Tlemcen). (El Djilali Ben Mohamed, 1965, p. 68) and (El Mili, 1989, p. 134)

These coastal cities, with their ports, were the gateway to the energy resources foreign trade, developed by the Punic people, as we will address further.

The Phoenicians were known to be a trading nation that has always been away from wars or military conquest of lands. Their policy was purely commercial. The Carthaginian army would not have been formed without the State's need to expand its trade that linked ancient civilizations, and also to deter the occasional skirmishes of Greeks and Romans and their opposition to Phoenician commercial expansion and their envy of the bright civilization that the Phoenicians established and the wealth they acquired. The Carthaginian army did not exceed fifty thousand, most of them from Berbers and Spanish. (El Mili, 1989, pp. 140-141)

Berbers history in cultivation of energy resources in Algeria began before the arrival of Phoenicians and their founding of Carthage, but we believe that the development of this agriculture and its global marketing was thanks to the Carthaginians. The division of Cartagena State system into two separate families (one dedicated to war and the other to work) had a great merit in developing the global market for energy resources.

The credit goes to MAGO’s family involved in the work part. MAGO, the expert who lived between 550-500 BCE, he was the reason behind the Carthaginian agricultural revolution. He wrote a well-known book on trees, fruits and viticulture, as well as animal husbandry, and the importance of this book, after its translation into both Greek and Romans (Miles, 2010, p. 39) into Latin language, went beyond his time and Phoenicians era to later ages.

After the Punic discovered the importance of energy resources in global commercial markets. Moreover, after they discovered the fertility of Algerian soil and the energy crops it produces as barley and wheat, which were cultivated by Berbers on a small scale, They developed its production

methods, spread its cultivation and used a machine to threshing it, (El Mili, 1989, p. 145) in order to accelerate its harvest and increase their production to reach optimal produced quantities that could be traded abroad.

In addition, being not satisfied with grain as a single energy resource. The Punic people importated olive trees, (El Mili, 1989, p. 145) to use them as a new energy resource and started developing its agriculture. Mainly that the Algerian soil and climate were favorable for an abundant production, sufficient to cover the old world's need of olive oil, which was used at that time to illuminate streets, houses, and places of worship.

In fact, although olive trees used to grow naturally in the Berbers soil, they couldn't get any benefit from it until after the Phoenicians guided them to the method of squeezing its grains, (El Mili, 1989, p. 164) to extract its oil which was used as a source of light energy that illuminates their homes and streets. In addition, they trade it for other commodities or sell it to take advantage of its price.

Consequently, the Phoenicians had great merit in developing the energy resources sector in Algeria's agriculture. They were also credited with introducing these products to the ancient world and marketing them globally, thanks to their large merchant fleet that controlled the global supply routes of energy resources, through the various coastal cities that they established for this purpose. Algeria became, in their time and after, the largest producer of agricultural energy resources, and Carthage, for its marketing of this products, monopolized their global supply channels.

3.2 The Numidia Kingdom Era (203 to 46 BCE)

The kingdom of Numidia that extended to the most of present-day northern Algeria and parts of western Tunisia and Libya, was ruled by the indigenous peoples (Berbers) from their capital, Cirta (Constantine), It emerged from the period extending from 203 to 46 BCE, where the Berbers preserved the Phoenicians legacy of agriculture and energy resources trade. Even some kings of Cirta, such as: MASTANESOSUS, BOCCHUS JR., JUBA II and PTOLEMY, minted coins bearing the drawings of wheat heads, (Gsell, 1927, p. 190) which were the source and the symbol of the Numidian Kingdom prosperity and wealth.

Cirta was a cosmopolitan city during the reign of the founder Masinissa, who ruled the Numidian Kingdom for fifty years (201-149 BCE), dotted with distinguished trade relations with the major commercial cities at that time, such as: Athens, Rhodes and Marseille. The energy agricultural products were the most important commodities that Numidia exported in that period, as the Masinissa promotion to their cultivation had a positive impact on his Kingdom, given that he owned more than fifty thousand hectares of the best agricultural lands and that he gave to his people the right to acquire similar lands. (Bouhouche, 1997, p. 12)

His vision for his people was to arise their interest for investing in land servicing and then exporting its resources to other countries. Masinissa was so shrewd that he was well aware that the kingdom's well-being begins with the well-being of his people and that was the case for richness. So he exploited the high quality of kingdom's lands to make the region specialized in the production of energy resources such as barley, wheat, and olive oil. All these products were Punic legacy, as they specific products were the States fulcrum and the engine of armies at that time.

Masinissa supplied Rome and its armies with wheat and barley several times, while hundreds of millions of energy resources bushels[1] were exported to them. (Gsell, 1927, p. 190) Whether during their wars in the East, Spain, or Sardinia (El Mili, 1989, p. 170) were the Algerian energy resources were the engine of armies and the light source for cities and houses. But then, this abundance of production became a curse on Numidia, which was targeted by major powers such as the Kingdom of Mauritania and the Roman Empire, that were tempted by Algerian lands fertility and its production, thus becoming throughout history constantly subjected to control attempts. Romans were the first to occupy Algerian lands.

[1] A bushel is a unit of grains, similar to the currently oil barrel, usually made of copper or iron, wood and others. Grain size: 1 bushel = 27.22 kg, barley: 1 bushel = 21.77 kg, and the same was applied for the other grains. Further information: https://www.rayglen.com/.

3.3 The Roman Occupation (46 BCE to 431 CE)

Rome was able to overthrow the Kingdom of Numidia in year 46 BCE, and immediately started by imposing heavy taxes on Berbers farmers to supply the capital Rome with food. (Shillington, 1995, p. 66) The huge exportation of barley and olive oil to Rome led to designate North Africa as "Romæ Graniarum" (Abderrahmane, 1965, p. 103) i.e. the Roman exchequer/silo. (Kevin, 2005, p. 146)

Given the large productivity in North Africa in general and namely in Algeria. The energy resources of grains and olive oil were distributed for free to some specific locals of Rome. (Shillington, 1995, p. 66) Even the Roman themselves have expressed the fertility of Algerian lands by a drawn symbol on their minted money, showing the image of a woman holding a spike; (Abderrahmane, 1965, p. 103) As woman since the rise of agriculture has symbolized land fertility and giving, while the spike symbolized the huge and famous grains productivity growth in this area.

Thanks to the agricultural development policy in North Africa, the government of Rome exploited the Algerian wheat, which is known for its strength and quality, to insure the prosperity of its people and to provide energy for its army. The Roman financiers took advantage of this policy as they competed to spend their money on producing the most famous energy crop at that time, namely the wheat for its growing market and guaranteed profits; hence, this policy thwarted every attempt made by native to bring back their lands and their political influence. (Bouhouche, 1997, p. 18)

The agricultural energy resources produced within the Algerian farmland, the fertility of the land, the diversity and the suitability of climate to agriculture have made the area essential to the Roman Empire. Romans needed different energy resources that were produced in Algeria, thus they used the wood as thermal energy to warm famous Roman baths, and used barley as fodder for horses, (Laroui, 1977, p. 33) and wheat to feed the inhabitants and the empire army. However, olive oil was used as energy to light up towns, homes and temples. The oil lamps industry in IOL Caesarea (Cherchell) was widespread and its trade was highly profitable, (Abderrahmane, 1965, p. 105) this clearly indicates how olive oil was massively used as a powerful substance, as this latter competed against

grains in its importance and the exported quantities during the second century C.E. (Metz, 1994, p. 8)

During the Roman occupation, the natives have been able to identify a new type of energy that their farmland was rich in since the dawn of history, without knowing how to exploit it. They kept using Roman baths that were resourced from thermal energy coming out of the Algerian lands (natural hot water sources), for therapeutic reasons and recreational purposes. Dozens of baths are still used till nowadays, the most famous of them being: Hammam Essalihine in Khenchela, Hammam Rabi[1] in Saida city, There are also about 14 baths in Batna, and many others all over the country.

4 Anno Domini Era

4.1 The Vandal Occupation (431 to 534 CE)

The Vandal occupation started after 477 years of Roman occupation in Algeria, that began in year 46 B.C.E, until the fall of Annaba to the Vandal in year 431. Since this latter was more merciful than its predecessor, it did not interfere in the political, social and cultural life of the natives, nevertheless they kept the lands of the Roman State and ordered to reduce the taxes previously imposed by the Romans on the Berbers.

The Vandal maintained the production of the same energy crops including wheat, barley and olive oil. Their army took advantage of it in the battles against the Byzantine State until the defeat of their last leader Gelimer in year 534, in the outskirts of the capital Tunis. The Vandal colonization in Algeria ended up after 103 years of rule, by the hands of the Byzantine occupation which succeeded to it.

4.2 The Byzantine Occupation (534 to 647 CE)

The Byzantines occupied Algeria in 534 CE., and initially claimed to free the inhabitants from vandal oppression. They first appointed civilian rulers over the African provinces, in contrast to Roman rule. Shortly

[1] Named during the French colonial era, where the French called it litteraly “HAMAM ERABIE” meaning “Spring bath” , but the second word has the particularity of ending with a sound of guttural Arabic letter “Ain” , that French were unable to pronounce correctly, so they uttered it “RABI” which means God in Arabic, and thus, Algerians have given the bath the same label they heard from the colonists “ HAMAM RABI : God bath”

afterwards, the true face of the Byzantines was revealed, beginning in 578 CE., when they appointed military rulers in Algeria, which was divided into three provinces as follows: (Abderrahmane, 1965, p. 105)

Numedia with Constantine as a base;

East region of Cesarean Mauritania with Setif as a center;

West Cesarean or Cesarean Mauritania with Cesarean as a center/ Cherchell nowadays.

After that, the Byzantines begun to impose their colonial policy by military force and imposing high taxes, which pushed Berbers leaders to wage wars against them. One of the most famous leaders was the Aures Mountain leader "YABADES" who with the help of forty thousand knights managed to attack the city of Certa (Constantine), and expelled the Byzantines from it. The same leader succeeded to conquer Timgad and to destroy it. (Bouhouche, 1997, p. 23) The destruction of this city was only the sign of hatred and resentment felt by Berbers towards the oppressed colonial policy, sabotage, severe injustice, plundering of goods, and the high taxes imposed by the Byzantine occupation. The wars lasted between Berbers and Byzantines since then, until they were expelled by the Arab conquerors.

During the Byzantine occupation, there was a recession and decline, if not a lack of energy agriculture production beside a suspension of Algerian energy resources exports. According to the French historian Jean Ernest Mercier, and quoting the historian of the Byzantine leader "Flavius Belisarius" who accompanied him on his fleet to Africa, when he arrived in 533 CE., "He was surprised by its urbanism and active trade and the happiness of its farmers, however after twenty years nothing of all that remained, Africa was entirely devastated". (El Mili, 1989, p. 375) The havoc continued till the end of the Byzantine rule in Algeria, as the well-known Islamic historian and chronologist Al-Biruni said: "At the beginning of the seventh century there was neither administration nor social body left, and the political chaos was at its worst cases" (El Mili, 1989, p. 373), adding: "Farming lands have been disrupted; scientific methods have been forgotten…, trade has been interrupted and people were frighten of starvation". (El Mili, 1989, p. 373)

To sum things up, since the devastation caused by the Byzantine, the farmers abandoned their lands, and the practical scientific methods of producing energy resources that they inherited from Phoenicians and preserved for hundred years, despite the successive previous occupation of Algeria. The situation persisted 113 years, until the Muslim conquerors reached the North Africa in year 647 CE.

4.3 The Islamic Conquest (647 to 1519 CE)

After the arrival of the Arab Muslim conquerors to Algeria during the era of Caliph Uthman Ibn Affan in 647 CE., the Muslim Army soldiers found themselves walking through a large forest of olive trees extending westward from Tripolitania (Tripoli in Libya) to Chott El Hodna (M'sila province in Algeria), (Fage & Oliver, 1978, p. 411) They also reported that North Africa was one shade from eastern Tripoli to the west of Tangier in the west, along 2,000 miles. (Abderrahmane, 1965, p. 182) This indicates that Algeria was still preserving its olive trees despite the ending of its own oil trade in that period.

However, the subsequent battles between Muslims and the Berber Queen El Kahina "695-700" led to the burning of the forests bordering the Aures mountains and which have been used as a barricade to make them inaccessible to Muslims. What led to enrage the Berber population, who gave great importance to their energy resources. They so decided to cooperate with Muslims against their queen to finally eliminate her in year 701 CE. (Bouhouche, 1997, pp. 28-29)

It is noteworthy that after the voluntary conversion of Berbers to Islam, and law enforcement in the North of Africa in general and especially in Algeria; they revived interest on planting energy resources, resulting in local self-sufficiency as well as the entire Islamic Caliphate which extended after the conquest of Al-Andalus in year 911 CE. Along three continents from India in the east to westward of Al-Andalus, through the North of Africa. The Caliph Umar Ibn Abd El-Aziz himself could not find under his Caliphate a way to manage this surplus of production, so, he made a historic resolution when he famously stated that:

"Spread wheat on the tops of mountains so it cannot be said that a bird went hungry in the land of the Muslims."

According to this decision, the only way to insure the surplus disposal of grain production in North Africa and mainly in Algeria was to feed wild birds in the entire Islamic Caliphate territory.

4.4 The Ottoman Rule (1519 to 1830 CE)

After the fall of Al-Andalus with the fall of Granada in 1492, Algerian coastal cities have endured countless attacks and occupation from

the Spanish navy at the beginning of the sixteenth century; they occupied every city that sheltered the Muslims fleeing Al-Andalus and imposed high taxes on its inhabitants. This prompted locals to implore the Turkish pirates Barbarossa (Baba Aruj and his brother Kheireddin) for aid, after they saw the aid that they brought to the Andalusian who were fleeing the Spanish barbarism.

During the Ottoman rule, Algeria maintained large quantities of energy resources production. The wheat was the most important energy production in that period, supported by taxation imposed by the city of Algiers on other cities in the Mediterranean basin and beyond. The control reached the German port city of Homburg where a currency has been established in 1751 to celebrate its peace agreement with the city of Algiers, allowing the Algerian farmers to market various energy resources thrived by an ensured protection of the strong Algerian Navy.

The period starting from "1680-1790" was known as "The century of wheat", (Kaplan, 2012) where Algeria managed to provide the French army with their needs in wheat, after the success of the French Revolution in 1779 and the imposition of blockade on it by the European countries. (Bouhouche, 1997, p. 78)

In 1796, the Dey of Algiers Baba Hassan had recourse to a major financial and economical movement that reflected the Algerian economical intelligence. (Saâdallah, 1982, p. 14) Algeria was capable to preserve the French market (The biggest importer of Algeria's energy resources) by granting a loan of 1 Million Franc without interest to the French Revolutionary Government. This grant was provide to buy the wheat from Algeria, thus preserving its interests. It also obviated the stagnation of energy resources (higher demand) and protected its prices from falling by avoiding the cessation of French imports.

In 1798, although Algeria was a province of the Ottoman Empire, it had a large decision-making autonomy, and owing to the surplus in energy resources production; the same Dey of Algiers Baba Hassan supplied the French army during the Napoleonic occupation of Egypt. (Shillington, 1995, p. 275) Despite the fact that the latter was under the Ottoman rule, the

grains were used as energy resources, including wheat to feed the soldiers, while barley was used as fodder to horses, this transaction was consequently one of the reason to the French occupation in Algeria. (McDougall, 2017, p. 50) As we will explain later.

This debt have never been completely paid, (Sessions J. E., 2011, p. 25) to become later a heavy burden to the French Government which considered the occupation of Algeria as an opportunity to get rid of the major debt. The idea of occupying Algeria and sending the European settlers to exploit the fertile lands was an opportunity to the French Colonial to import various Algerian energy resources without paying customs duties. (Fage & Olivier, 1976, p. 114)

Before the French invasion, similarly to the situation of oil prices nowadays, the grain production sector recorded a price increase at the beginning of the ninetieth century. Therefore, between "1803-1805", the farmers failed to produce the usual quantities to meet the needs of the global grain market; hence, the price of wheat in the city of Algiers has doubled ten times. (McDougall, 2017, p. 46) This indicates a normal situation since the production of wheat was affected by natural factors unfavorable to those years, where there was poor rainfall, which caused drought.

After those lean years, the production went back to what it used to be, so the exported energy resources prices from Algeria to Europe increased simultaneously with the increase of imported overseas processed materials prices. (Bouhouche, 1997, p. 79) This was the reason why the city of Algiers was financially distressed which enable the last Dey of Algiers (Hussein) to pay his navy soldiers salaries that finally collapsed. It led to request grain funds from France in order to improve the dire conditions of Algeria, but the French government used the weakness of Algiers and its destroyed navy to start a planned invasion to the city, making of the diplomatic incident that known as the "Fan Affair" (Fly Whisk Incident) a pretext to execute its plan.

4.4 The French Occupation (1830 to 1962 CE)

The French desire to control the Algerian market for energy resources began in 1577 when they succeeded in appointing a French

consul in the city of Algiers. They prima facie intended to seek the coral in the east of the Algerian coast and were thus authorized by the governor of Algiers Pasha Hassan III within a year to do so. This included exemption from taxes on the one hand and the non-building of fortifications on the other. Nevertheless, the real face of France was revealed after the fortification of their commercial center "Bastion" in the city of Annaba. In 1604, France started to buy wheat from the inhabitants to sell it after on the European market.

The Turks were therefore disappointed by this action and demolished the center on two different occasions "1604 and 1637", however the Pasha Yusuf II was forced to rebuild it in 1640 under the pressure of Annaba inhabitants, who took advantage from trading with the French. (Bouhouche, 1997, pp. 77-78) Thus, France was able to interfere in Algerian politics from the inside, by using the energy resources market.

The France conquest of Algeria started in 1830 in order to clear out the accumulated Algerian debts owing to its long term provision in energy resources, and also to use these resources in the future with free taxation. When General Clauzel was appointed a second time as the Governor of Algeria[1] "8 July 1835 to 12 February 1837" he promulgated a law requiring lands delivery to European settlers in Algeria. Therefore, Europeans managed in few years to procure most of the fertile and gigantic land of the Mitidja, (Bouhouche, 1997, p. 85). Clauzel was in fact the biggest proponent of the European settlement in Algeria. He also attempted to imitate the policy of settlement and extermination adopted by his European ancestors while they occupied the native lands of the Americas. This was mentioned in one of his speeches when he referred to the Algerian settlement as to be the American dream and addressed the European settlers saying:

"*You can establish as many farms as you wish, and you can make them you property wherever you want in our colonies; you must be certain that we will protect you fervently…… With patience and perseverance a population*

[1] His first reign was not long, as it lasted only 6 months and 9 days (12 August 1830-21 February 1831), After De Bourmont and before Pierre Berthezène.

will live here and grow and increase faster than the people that crossed the Atlantic Ocean and settled in America few centuries ago" (Lacheraf, 2007, p. 80).

Clauzel's policy was criminal and was later supported by the writings of "Alexi De Tocqueville" whose his reports on Algeria were purely colonial, and meticulously executed by French generals in Algerian territories. By more than one manner, his crimes against the Algerians were more atrocious than those committed by the generals. During a visit to Algeria and within the framework of a parliamentary mission, he suggested in reports the means and methods that should be used to consolidate colonization, which consists of pressuring Algerians, subjugating, stealing their land, and depriving them from their rights, as Ziki explained after translating the latter's writings on Algeria. (Ziki, 2016)

Numerous native tribes were forced to leave their lands and seek refuge on isolated places owing to De Tocqueville's writings and Clauzel's decisions, as was the case for the tribe of Hadjout in the west of Mitidja and the tribes of Beni Amer in the plains between Oran and Sidi Belabbes. Clauzel ,his soldiers and the European settlers systematically occupied those lands by using tyrannical laws, as this latter established there his own peasant company that he called "Ferme expérimentale d'Afrique" (the African experimental farm), "*to introduce into the territory of Algiers colonial and exotic crops for which France pays tribute to foreigners"* (Sessions E. J., 2011, p. 178), and encouraging the army to subscribe to it, after he seized various properties near the region of Baba Ali and the farm of Hawch Hassan Bacha nearby Oued El Harrach with an area of 1,000 hectares. (Al Jouaani & Al Mashhadani, 2013, p. 288) By doing so, the Governor of Algeria, Clauzel tried to encourage the Europeans to follow suit and not be frightened on picking and stealing the best lands, since the French government and its servants (French governors in Algeria) would ensure their protection by the force of law (a tyrannical one) and the military force.

During the first decade of the French colonization "1831-1940", 81 percent of the Algerian arable lands were cultivated with energy resources (wheat and barley), (Tinthoin R. , 1946, p. 134) the reason that makes

General Thomas Robert Bugeaud for his part to adopting a resolution in 31 June 1842 to confiscate greenfield lands. Thus, most of the Berber lands have been confiscated, so they could no longer cultivate any energy resources and the bulk of those abundant properties have been transferred to the French government.

Thereafter, the occupied Algeria witnessed a rise in the global demand for its energy resources, especially during and after the Crimean war "1854-1856" where demand for Algerian grain have increased the wheat prices to an unprecedented level in Europe, By the time the world market needed Algerian energy resources, the quantity contained in Algerian grain silos was consumed, as Muslim farmers that were encouraged by attractive prices decided to sell remaining grain that they used as a food reserve (including seeds) to private individuals who would later sell it to the Europeans. (Helen, 1994, p. 31)

After the Crimean war the world became aware of how lucrative was the energy resources market, given the price of the Algerian grain which increased to remarkable levels. Thus, the United States of America and some Asian countries started to exploit their vast lands to produce large quantities of hard wheat and soft wheat, to the point that the global market has been drowning, so the Algerian farmers were no longer capable to compete with those products neither in the global market nor the local one. Therefore, the colonial government in Algeria imposed taxes on the imported grain, in order to achieve price stability in the internal market and provide assistance to local producers on selling their crops. (Ageron, 1979, pp. 107-108)

The entry of the United States and other Asian countries into the global grain market pushed the French government to take the decision to switch to the use of new energy resources which led to the end of a long period of Algerian agriculture energy production. This decision was mainly driven by the low income of the French colonial government and the loss of European colonial farmers since the fall in grain prices on the international market. This was the major threat to settlement policies which were

predicated on luring Europeans to move to Algeria and invest in profitable agriculture.

The French colonial decision was to support the farmers in Algeria to convert the agriculture production of grain into large scale viticulture, and export final products abroad to overcome the falling grain prices crisis, on the international markets. (Saidi, 2017, p. 24)

This decision beside property laws that were implemented during years: 1851, 1863 and 1865, aiming to expropriate the lands of indigenous peoples to transfer them to European settlers in the framework of a colonization policy has unfortunately caused the abandonment of natural energy resources production, leading to the incidence of recurrent poverty and famine among the natives, “1849-1851” and “1867/68 and “1920/21”. (Tinthoin R. , 1946, p. 135)

The famine of the terrible winter of “1867/68” alone has actually caused the death of half a million Algerian, yet, the settlers' warehouses and silos were full and offered no assistance to the inhabitants. (Lacheraf, 2007, pp. 15-16) They were apparently enthusiastic to the possible extinction of indigenous peoples in this spontaneous manner, underlying the fact that this was the result of their colonization policies.

Due to the endless greed of the European settlers and their purely economic calculations, they later carried out the government's plans to convert wheat and barley farms into vineyards, which were used to produce huge quantities of wine in order to collect even more money than it was possible to collect from energy products. Several reasons were behind this decision, mainly the higher price of wine compared to wheat, along with the Algerian favorable climate to vineyard.

Despite an appalling mortality rate among the natives due to the confiscation of their lands and their conversion to viticulture. Ironically, the same decisions that attempted to exterminate the natives, their numbers increased considerably compared to the settler’s numbers. According to statistics, the natives exceeded seven million in 1940, after having been a little over two million in 1875, (Tinthoin R. ,., 1946, p. 134) where it is estimated that the cultivation of vines required six times the permanent

labor compared to the energy resource plantation (wheat, barley and olive oil).

Indeed, the vineyard industry was the new source of income for Algerians, since it contributed to improve the lives of hundreds of thousands of workers and craftsmen. (Tinthoin R. ,., 1946, p. 136) It further enabled the native to compensate the loss of their lands and incomes by working as permanent professionals on the settlers farms who needed permanent professional labor, thereby enhancing the native's living quality leading to a significant increase in their numbers compared to the settlers'.

However, the agricultural transformation led to the abandonment of an energy sector that was one of the most important sectors throughout all previous eras in the history of Algeria. While the use of wood charcoal extracted from the forests of Algeria remained as a thermal energy resource, but its use by the indigenous population and the French colonists led to the occurrence of desertification and soil erosion, due to forests logging near residential areas. This led colonial governments, and then the governments of independent Algeria, as we will mention later, to take measures for stopping this natural imbalance.

In 1894, oil was discovered for the first time in Algeria, and its production began in small and limited quantities. (CIA, 1970, p. 2) In the 1920s, a group of geological researchers, after studying the Algerian Sahara, presented a research indicating the possible existence of huge oil quantities in the region, (Andrew & Jeppesen, 2017, p. 67) what prompted the Bureau de Recherches Pétrolières (BRP) to organize an extensive exploration of the Algerian Sahara immediately after World War II. (Malti, 2014, p. 751)

In 1947, four years after the massive exploration campaign in the region, the Bureau de Recherches Pétrolières efforts paid off, as a group of institutions contracting with the latter reached the following: In January 1956, the Compagnie de Recherches et d'Exploitation de Pétrole au Sahara (CREPS) discovered reserves estimated at one hundred million tons of oil in the south-east of Algeria, in the Libyan border area called "Edjeleh" (Ain Amenas). In June of the same year, the Société Nationale de Recherches et

d'Exploitation de Pétrole en Algérie (SN REPAL) announced that it had discovered a proven oil reserve estimated at six hundred million tons in Hassi Messaoud region. The same company announced in December that one of the largest gas reserves in the world was discovered in Hassi Rmel region. (Smith & Jeppesen, 2017, p. 68)

The discoveries of that year pleased both the French governmental departments and the French public opinion, as they believed that the fuel of Algeria would turn the occupying France from an importer of energy resources into the most important and largest exporter of energy in the world. (Malti, 2014, p. 748) Two years after 1956 discoveries, in the beginning of 1958, Algerian oil began to flow from The Sahara (McDougall, 2017, p. 227) where the discovered wells began to produce limited quantities, (OPEC, Algeria Facts and figures, 2019) while large quantities production began in 1961, (CIA, 1970, p. 2) i.e., in the penultimate year of the French occupation in Algeria.

4.5 The Independent Algeria (After 1962)

During 1962/63, even after Algeria's political, legal and geographical independence from the French occupation. France continued to exploit Algerian oil and gas just as it did before. Nothing changed regarding the energy relations for both sides until the end of 1963, (Brogini, 1973, p. 36) when the Algerian State established through Decree No. 63-491 dated on 31 December 1963, the Société Nationale pour la Recherche, la Production, le Transport, la Transformation, et la Commercialisation des Hydrocarbures (Sonatrach); which was the first national company specialized in the production and the export of hydrocarbons in Africa. Thanks to this company, Algeria was in principle able to influence the French hegemony on the production and the export of Algerian oil and natural gas.

To protect its production among the major producers of energy resources in the world; Algeria joined in 1969 the OPEC organization (OPEC, 2019) and started exporting its production within this important organization basket. Which was able to control the prices of energy resources for many years, as it includes the most important oil producers in the world, especially the founding countries of this organization: Iran, Iraq,

Kuwait, Saudi Arabia and Venezuela. After two years of membership in the organization, the former president Houari Boumediene announced on 24 February 1971 his famous decision to nationalize hydrocarbons in his historic address at Dar Al-Shaab, the headquarters of the General Union of Algerian Workers. After this decision, Algeria was able to control production levels in its fields.

Two years later, it participated in the OAPEC[1] oil embargo on the United States of America after its support for the Israeli occupation entity during the war launched on 6 October 1973 by the Egyptian-Syrian forces, with financial and military support from the Arab countries. After that, Algeria, Iraq and Kuwait expanded the embargo circle to include the Netherlands, (CIA, 1973) Portugal and South Africa, then, the United Kingdom, Canada, Japan and all the countries that intervened to rescue the Israeli occupation entity in October War "6 to 25 October 1973" (Mouraviev & Koulouri, 2019, pp. 10-11).

After this war, a radical change took place in the global energy resource market, as western countries importing energy resources decided to take measures whose impacts are still evident till this very day on the countries that export them (especially Algeria, which is almost completely dependent on hydrocarbon revenues in its economy). These oil and gas importing countries have taken this three following main steps: (Mouraviev & Koulouri, 2019, p. 11)

A) The establishment of the International Energy Agency aiming to coordinate the members of the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), to respond to any future disruptions in the energy market.

B) Encouraging the internationalization of energy resource market, by supporting all countries that discover new reserves in order to eliminate the market monopolization of some countries, thus avoiding the repetition of the October crisis scenario in the future.

[1] The members of the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries that time were: Abu Dhabi, Algeria, Bahrain, Egypt, Iraq, Kuwait, Libya, Oman, Qatar, Saudi Arabia and Syria.

C) Enhancing the political influence of the USA and supporting its military bases establishment in the Persian Gulf and the various areas of oil production in the world, as stipulated in the Carter Doctrine (Carter, 1980) (Carter, 1980), with the aim of putting pressure on the producing countries.

After these measures that had been taken by oil-consuming countries, oil-exporting countries could no longer control the supplies and prices of energy resources. Oil fluctuated between high and low prices, which caused major internal crises for producing countries whenever oil prices dropped in international markets. Whereas, after the collapse of oil prices in 1986 and after the Algerian oil reached the threshold of $ 24.57 a barrel in March, Algeria experienced a severe economic crisis that had repercussions until 1988, when the Algerian people demonstrated on 5 October against the squalid conditions the country witnessed at that time. The collapse of the oil price in 1997, which coincided with the Asian financial crisis and the Iraqi “Oil for Food” program, also contributed to the end of the presidency of Mr. El Yameen Zeroual by 27 April 1999.

The recurring oil crises made the officials of Algeria think about exploiting renewable energies as a future alternative to fossil energies. In fact, Algeria can become a pivotal international player in the exploitation of solar energy, as the Mediterranean basin countries are at the forefront in terms of sunlight exposure, thanks to its size that is seated within the best regions exposed to the sun in the world (the Middle East and North Africa). Accordingly, Algeria established in 2007 the first hybrid energy plant in the world in Hassi Rmel (gas-sun), with a capacity of 150 megawatts (116 megawatts of gas and 34 megawatts of solar energy), Algeria was aiming, through hybridization, to solve solar energy storage problem and its high cost.

Two years later, in 2009 the German Foundation, Desertec proposed an ambitious project to exploit solar and wind energy, the largest of its kind in the world, with a cost of about €400 billion. The project aims to produce about 20 percent of the European market energy needs; as it will increase the production of energy of nearly 50 percent in Europe, Middle East and North Africa by year 2025. The Desertec project was not implemented due

to a range of impediments put in place by the Algerian side, according to a group of experts and economic analysts.

In an attempt to replace the Desertec project, Algeria launched in 2011, the National Renewable Energies Program “2011-2030” at a cost of $120 billion, this scheme aimed to produce 22,000 megawatts of renewable energies, equivalent to 27% of the annual national consumption of electricity. Where a production of 13,575 megawatts of solar energy is expected, while the rest is produced using wind energy (5,010 megawatts), thermal energy (2,000 megawatts), biomass (1,000 megawatts), cogeneration (400 megawatts), geothermal energy (15 megawatts). (NAID, 2017)

Algeria announced on 20 May 2020, the launch of “TAFAWEK 1” project, which will be implemented between: 2020-2024; Algeria aims through this project to establish solar photovoltaic power stations with a total capacity of 4,000 megawatts, at a total cost ranging between $3.2 and $3.6 billions.

Despite the relentless attempts to increase the country's capacities in exploiting renewable energies, Algeria could not get out of hydrocarbons dependency. Thus, it had to deal with an international market facing a sharp decline in oil prices at the end of 2014. This decline continued to reach the threshold of $36.41 a barrel, confusing the successive governments who were trying in vain to find a solution to this crisis.

This conjuncture caused a great popular tension that led to the emergence of peaceful, spontaneous popular demonstrations unprecedented in the history of independent Algeria on 22 February 2019. Indeed, peaceful popular demonstrations have put pressure on the existing regime, forcing former President Abdelaziz BOUTEFLIKA, who ruled the country for twenty years, to submit his resignation from the government on 2 April 2019.

5. CONCLUSION

In the end, we can say that since the emergence of humankind on earth, Algeria occupied an important position in his history, as it was man's first migration destination due to its natural resources abundance. Then, after his settlement on its land and thanks to the Phoenicians cleverness, it continued its contribution to the history of humanity when its energy agricultural resources reached most of the homes of the cities of the ancient world through the trade routes established by the Carthaginians from the Algerian coastal cities.

After the fall of Carthage, Berbers preserved the production of energy resources and international trade relations, which made Algeria a country coveted by colonial powers. Therefore, the Romans, the Vandals, the Byzantines, occupied it and exploited the Algerian energy resources that were their armies' engine and that they used to illuminate the cities and homes of the ancient world.

The first colonial succession on Algeria lasted 693 years, until the Arab Muslims came as conquerors and freed its people from the scourge of colonialism, the land-owners regained control over the production of energy resources and their products became sufficient to feed the entire Islamic world across three continents, from India in the east to Andalucía in the west. Nevertheless, after the fall of the latter and the weakness of the Islamic world, of which Algeria was a part, the colonial countries and most notably Spain, returned to try to control Algeria. Thus, Algerian people had to seek help from those who share the same belief and religion, so the Ottomans answered the call, and expelled the Spanish from the Algerian lands, then from its islands.

After the Ottomans intervention, Algerian people regained their power, making of the city of Algiers becoming the most important city on the Mediterranean shores, from which the Algerians were able to market their energy agricultural products to the countries of the ancient world, putting its energy agricultural resources once again in the position of a target to conquest. It occupied by the French, whom had long been helped by the Algerians, either by lending them money or supplying their armies with energy resources.

The French took advantage of Algeria's wealth in an unfair ways, and oppressed its people to the point of leaving them starving to death. After the prices of agricultural energy resources declined as a result of market flooding with Asian and American grains, and the world's lack of need for olive oil that did not meet the needs of the industrial revolution, the French convert the production of Algerian energy farms to produce wine vines.

The Algerian era in the production of agricultural energy resources was hardly over when the world discovered the fossil energy resources. The Algerian oil and natural gas reserves during the French occupation were among the largest of their kind in the world, so colonialism tried to exploit them as it did with agricultural energy resources, but this only lasted for a few years as Algerians regained their independence and continued to produce energy resources in their fossil form.

Even after the world decided to switch from using fossil energy resources to using renewable energies, Algeria once again found a pivotal place in this type of energies, underscoring that its production of energy resources will continue for centuries, and confirming that Algeria is a blessed land.

So, the transition to renewable energies as an alternative to fossil energies be the solution though keeping Algerian economy the hostage of energy sector? On the other hand, will radical solutions be found to reduce dependence on the incomes of energy resources by developing the national economy, and diversifying it outside energy production?.

6. Bibliography List

A. Books

1- Andrew W.M. Smith, and Chris Jeppesen, eds. (2017), *Britain, France and the Decolonization of Africa: Future Imperfect?*, University College London press, London.

2- Bouhouche Ammar (1997), *التّاريخ السّياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 [The political history of Algeria from its beginning until 1962]*, Western Islamic House, Beirut.

3- Charles Robert Ageron (1979), *Histoire de L'Algerie Contemporaine*, T2, Presse Universitaire de France, Paris.

4- Crawley Quinn Josephine, C. Vella Nicholas eds. (2014), *The Punic Mediterranean: Identities and Identification from Phoenician Settlement to Roman Rule*, The British School at Rome Studies, United Kingdom.

5- El Djilali Ben Mohamed Abderrahmane (1965), *تاريخ الجزائر العام [General history of Algeria]*, Vol.1, 2nd Ed., House of Life Library, Beirut.

6- El Mili Moubarrek (1989), *تاريخ الجزائر في القديم والحديث[The History of Algeria in the Ancient and the Modern]*, Vol.1, National Book Foundation, Algiers.

7- Gsell Stéphane (1927), *Histoire Ancienne de L'Afrique du Nord*, T. 5, Librairie Hachette, Paris.

8- J. D. Fage, and Roland Olivier, eds. (1976), *The Cambridge History of Algeria*, Vol 05, From 1790 to 1870, Cambridge University Press, Cambridge.

9- J.D. Fage, and Ronald Oliver, eds. (1978), *The Cambridge History of Africa*, Vol 02, from 500BC to AD 1050, Cambridge University Press, Cambridge.

10- James McDougall (2017), *A History of Algeria*, Cambridge University Pres, Cambridge: s,).

11- Sessions Elson Jennifer (2011), *By Sword and Plow: France and the Conquest of Algeria*, Cornell University Press, USA. ISBN 978-0-8014-4975-8; ISBN 978-0-8014-5652-7.

12- Kevin Shillington, ed. (2005), *Encyclopaedia of African history*, Vol. 1, A-G, Fitzroy Dearborn, New York.

13- Kevin Shillington (1995), *History of Africa*, St. Martin's Press, New York.

14- Lacheraf Mostefa (2007), الجزائر: الأمّة والمجتمع [Algeria: Nation and Society], Trans. by Benaissa Hanafi Kasbah Publishing House, Algiers.

15- Laroui Abdallah (1977), *The History of the Maghrib: An Interpretive Essay*, trans. by: Ralph Manheim, Princeton University Press New Jersey.

16- Malti Hocine (2014), *Le Pétrole Saharien et son Rôle dans la Guerre de Libération (1956-1962),* Dans: *Histoire de L'Algerie à la Période Coloniale (1830-1962)*, La Découverte, France. ISBN: 9782707178374.

17- Miles Richard (2010), *Carthage Must Be Destroyed: The Rise and Fall of an Ancient Civilisation*, Penguin Group Inc, New York. ISBN: 978-1-101-51703-1.

18- Mouraviev Nikolai, Koulouri Anastasia, eds. (2019), *Energy Security: Policy Challenges and Solutions sor Resource Efficiency*, Springer Nature Switzerland AG, Switzerland.

19- Robert D. Kaplan (2012), *The Revenge of Geography: What the Map Tell Us about Coming Conflicts and The Battle against Fate*, Random House, New York.

20- Saâdallah Abou El Kacem (1982), محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال *Lectures on modern Algerian History: the Beginning of the Occupation*, 3rd Ed., The National Company for Publishing and Distribution, Algiers.

B. Thesises

21- Maurice Brogini (1973), *L'Exploitation des Hydrocarbures en Algerie de 1956 à 1971*, Ph.D Thesis in *Géographie Economique,* Université Nice Sophia Antipolis, Nice: France.

22- Sofiane Saidi (2017), Investissement et Développement Humain dans L'Algerie Coloniale (1830-1962): Essai d'Analyse Cliométrique du Billan Economique de la Colonisation par la Méthode Contrefactuelle, Thèse de Doctorat en Science Economique, Université Sorbonne Paris Cité, Paris.

C. Journal Articles

23- Al Jouaani Salwan Rachid Ramadan, Al Mashhadani Moayad Mahmoud Hamd, الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871 [European settlement in Algeria 1830-1871], Tikrit University Journal of Science, Tikrit, Vol. 20, Issue: 4, April 2013. https://www.iasj.net/.

24- Saidouni Nasreddine (January, 2018), كتابات طوكفيل عن الجزائر 1837- 1847: طوكفيل بين الدّيمقراطيّة والاستبداد [Review of Tocqueville Writings on Algeria 1837-1847: Tocqueville between democracy and tyranny], Trans. and Pres. by by Ziki Ali, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Doha, Vol. 40, Issue: 467, https://caus.org.lb/.

25- Tinthoin Robert (1946), Algerie 1945, L'information Géographique, France, Vol. 10, N° 4.

D. Official Reports

26- Intelligence Memorandum (October 1970), Algeria: the Importance of the Oil Industry (Central Intelligence Agency CIA, USA.

27- Secret Intelligence Agency (October 1973), The Curent State of The Arab Oil Embargo: Implications for the Consumers, Secret Report, Declassification: 02 April 2009, Available on: https://www.cia.gov/.

E. Official Web Sites

28- EIA Web Site (March 2019), Background Reference: Algeria, https://www.eia.gov/, (consulted on 28/04/2020).

29- EIA Web Site (July 2012), Crude oils have different quality characteristics, https://www.eia.gov/, (consulted on 28/04/2020).

30- Jimmy Carter (January 1980), State of the Union Address 1980, Available on: https://www.presidency.ucsb.edu/, (consulted on 02/04/2020).

31- Jimmy Carter (January 1980), State of the Union Address 1980, https://www.jimmycarterlibrary.gov/, (consulted on 02/04/2020).

32- Office of the Historian Web Site (No Date), Oil Embargo: 1973-1974, https://history.state.gov/, (consulted on 28/04/2020).

33- OPEC Web Site (No Date), Algeria Facts and figures, https://www.opec.org/, (consulted on 16/04/2019).

34- OPEC Web Site (No Date), Member Countries, https://www.opec.org/, (consulted on 26/04/2019).

35- Renewable Energy sector (No Date), National Program, The National Agency of Investment Development: April 2017, http://www.andi.dz/, (consulted on 03/05/2020).

Vol.08/N°01 (2021), P649-668

Revue Algérienne des Études Politiques

Contribution de l'Algérie aux efforts mondiaux de lutte contre les Changements Climatiques

Contribution of Algeria to the global efforts to fight against Climate Change

BENNEDJOUE Ines

Ecole Nationale Supérieure de Sciences Politiques ,
agnesbennedjoue@gmail.com

Date de réception:29/04/2021 Date d'acceptation: 30/05/2021 Date de publication : 27/06/2021

Résumé :

L'Algérie, pays sévèrement impacté par les effets néfastes des changements climatiques, de par son positionnement géographique, s'est engagée, à l'instar des pays en développement et développés, dans la lutte contre ce phénomène et ce, lors des différents sommets mondiaux dédiés à cet effet. Dans ce cadre et pour mettre en œuvre ses engagements, l'Algérie a adopté une panoplie de mesures et programmes, afin de passer à une production à bas carbone. Toutefois, selon des évaluations internationales en la matière, les résultats de ses efforts demeurent insatisfaisants et nécessitent plus de rigueurs de la part des autorités algériennes, pour une mise en œuvre efficace de ses programmes de lutte contre les changements climatiques. L'objectif de cette recherche est de présenter les engagements pris l'Algérie pour réduire les émissions de GES, dans le cadre des efforts de la communauté internationale en la matière.

Mots clés : Changements Climatiques, efforts, programmes, arsenal juridiques et institutionnel, évaluations internationales.

ملخص:

انخرطت الجزائر على غرار البلدان النامية والمتطورة، باعتبارها بلد متأثر بالأضرار الناجمة عن تغير المناخ بسبب موقعها الجغرافي، في مكافحة هذه الظاهرة، وذلك خلال مختلف القمم العالمية المكرسة لهذا الغرض. في هذا الإطار ولتنفيذ التزاماتها، اعتمدت الجزائر مجموعة من التدابير والبرامج من أجل التحول إلى إنتاج منخفض الكربون. غير أنه، وفقا للتقييمات الدولية المتخصصة في هذا الشأن، فإن نتائج جهود بلدنا لا تزال غير مرضية وتتطلب المزيد من الصرامة من جانب السلطات الجزائرية من أجل التنفيذ الفعال لبرامجها المتعلق بمكافحة تغير المناخ. الهدف من هذا البحث هو عرض الالتزامات التي تعهدت بها الجزائر للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة،في إطار جهود المجتمع الدولي في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: تغير المناخ،الجهود،البرامج، الترسانة القانونية والمؤسسية، التقييمات الدولية.

Auteur expéditeur : BENNEDJOUE Ines

- **Introduction**

La place qu'occupe la problématique des changements climatiques dans l'agenda international s'agrandit de plus en plus depuis la fin des années 1980. En effet, la communauté internationale s'est accordée sur la nécessité de coordonner les efforts des pays sur le plan politique pour arriver à réduire les émissions de Gaz à effets de Serre (GES), dont l'augmentation de leurs concentrations est à l'origine de ce phénomène, et c'est à partir de là qu'ont commencé les négociations internationales sur les changements climatiques, encadrées par la Convention Cadre des Nations Unies sur les Changements Climatiques (CCNUCC).

Par ailleurs, la lutte contre les changements climatiques est devenue essentielle pour parvenir à un développement durable et profitable pour tous. Cela s'est manifesté essentiellement par l'adoption de l'agenda 2030 par les hauts dirigeants des pays du système des Nations Unies, en intégrant la composante « climat et la lutte contre la dégradation climatique » dans les objectifs de développement dans le Monde, intéressant à la fois les pays pauvres et prospères.

Pour ce qui est de l'Algérie, de par son positionnement, elle est vulnérable aux effets multiples des changements climatiques qui menacent de compromettre son développement économique et social. C'est ainsi que l'Algérie a renouvelé sa détermination à travailler de concert avec l'ensemble des Parties Contractantes de la CCNUCC, en vue de concrétiser les objectifs définis par cette convention, bien que la responsabilité historique de l'Algérie en matière d'accumulation des GES n'est nullement engagée. L'objectif est de passer d'une économie émettrice de carbone à une économie verte et de contribuer ainsi aux efforts mondiaux de lutte contre les changements climatiques.

- **Problématique**

Étant donné que l'Algérie s'est engagé à consolider son rôle au sein de la communauté internationale dans la lutte contre les changements climatiques, lors des différents sommets internationaux, quels sont les efforts consentis par l'Algérie dans ce domaine ?

- **Hypothèses**

L'Algérie à l'instar de tous les pays signataires de la CCNUCC, a adopté une série de programmes et de mesures lui permettant de parvenir à ses engagements en matière de réduction de GES.

- **Méthodologie utilisée**

Pour mener cette recherche nous avons opté pour **une approche descriptive et ce,** dans la mesure où nous allons décrire le phénomène des changements climatiques, et de présenter également l'ensemble des mesures entreprises par l'Algérie pour contribuer aux efforts mondiaux de lutte contre les changements climatiques.

I. Cadre conceptuel lié aux Changements climatiques

1.1. Définition du phénomène et les causes qui lui sont liées

Les changements climatiques fréquemment connu comme réchauffement climatique, désignent l'ensemble des variations des caractéristiques climatiques en un endroit donné et au fils du temps. Ce phénomène est dû principalement à l'augmentation de la concentration **des gaz à effet de serre** dans l'atmosphère, menant à des conséquences multiples et encore difficiles à cerner.

En effet**,** L'effet de serre est un phénomène naturel conditionnant la vie sur la planète. Grâce à lui, la température moyenne à la surface de la Terre est **de 15° C contre -18°C** s'il n'existait pas. La Terre reçoit son énergie du soleil, sous forme de rayonnement. Une partie de celui-ci est absorbée par la surface de la planète et son atmosphère, accumulant des molécules, sous formes de Gazs, appelées « **Gaz à Effet de Serre»** (**GES**).

Les GES sont naturellement présents dans l'atmosphère et jouent un rôle important dans la régulation du climat. Toutefois, **les activités humaines** émettrices de gaz à effet de serre, (GES additionnel ou anthropique) augmentent leur concentration dans l'atmosphère et créent un effet de serre additionnel qui accentue le réchauffement de notre planète (Gameren, Weikmans, & Zaccai, 2014, p. 13).

Ainsi, Le Gaz à effet de serre se compose essentiellement **de la vapeur d'eau, du Dioxyde de carbone ou Co_2, du Méthane et le protoxyde d'azote, ou N_2O.**

L'agriculture intensive et l'élevage sont responsables quant à eux de l'effet de serre additionnel dû aux émissions de méthane et de protoxyde d'azote. S'y ajoute la production d'autres gaz artificiels de type halocarbures n'existant pas à l'état naturel : on les retrouve entre autres dans les systèmes de climatisation ou

les bombes aérosols (luis & Brenda, 2017, p. 6). Le graphique ci-après illustre les émissions mondiales du CO2 dues à l'activité humaine.

Figure 01 : Émissions mondiales du CO2 provenant de production des combustibles fossiles.

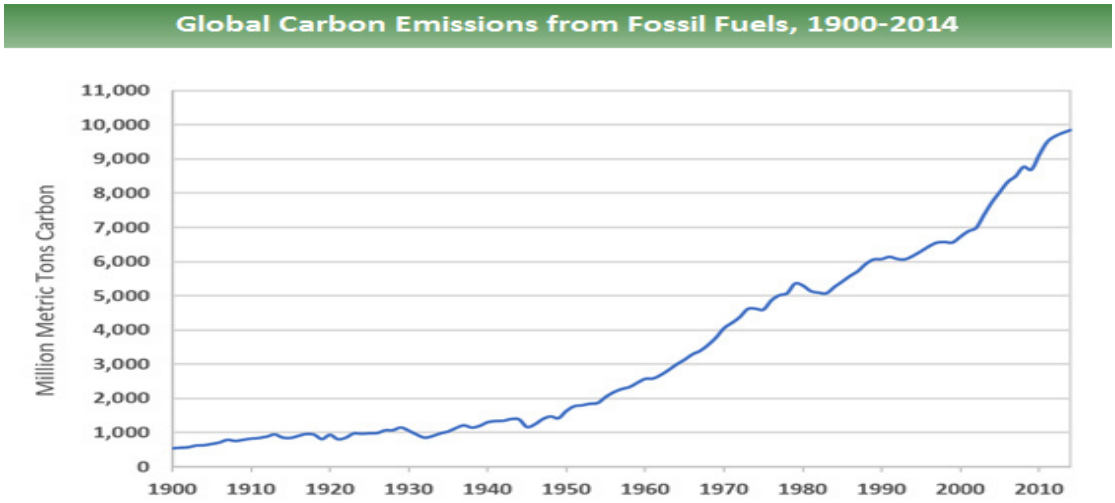

Source : oden, T.A., Marland, G., et Andres, R.J, Émissions mondiales, régionales et nationales de CO2 des combustibles fossiles. Centre d'analyse des informations sur le dioxyde de carbone, Oak Ridge National Laboratory, Département américain de l'énergie, 2017.

De la figure ci-dessus, nous pouvons constater que les émissions mondiales de carbone provenant des combustibles fossiles ont considérablement augmenté depuis 1900. Depuis 1970 jusqu'à 20177, les émissions de CO2 ont augmenté d'environ 90%. Les émissions provenant de la combustion de combustibles fossiles et des processus industriels ont contribué à environ 78% de l'augmentation totale des émissions de GES. L'Agriculture, la déforestation et d'autres changements d'utilisation des terres ont été les deuxièmes contributeurs les plus importants (5ème rapport du PICC, 2014, p. 53).

1.3. Conséquences des Changements Climatiques

Il est évident que les Changements climatiques affectent immanquablement les composantes de notre environnement et contribuent à la réémergence de certaines maladies.

En effet, les ressources naturelles, de par leur étroite dépendance vis-à-vis du climat, subissent directement les effets des fluctuations climatiques. Les ressources hydriques quant à eux, sont vulnérables aux variations du climat.

Selon le rapport du Groupe d'Experts Intergouvernemental sur l'Evolution du Climat (GIEC) publié en 2008, 75 à 250 millions de personnes seront confrontés au stress hydrique sous l'effet des changements climatiques à l'horizon de 2020.

Les changements climatiques ont également un impact notable sur la dégradation des sols, la déperdition des terres fertiles et la dégradation des forêts et des zones naturelles et pastorales. Sous l'effet conjugué d'actions anthropiques excessives et inadaptées, la dynamique des écosystèmes est sérieusement perturbée avec des effets sur la biodiversité, la distribution des espèces et l'équilibre des milieux naturels et des agro-systèmes (Belaid, 2015, p. 6).

Sur un autre plan, le dernier rapport du GIEC a confirmé qu'il existait des preuves tangibles que l'activité humaine agissait sur le climat de la planète et a souligné que cela avait de multiples incidences sur la santé humaine. Il a été précisé également que la variabilité et la modification du climat, telles que les vagues de chaleur, les inondations et les sécheresses, sont cause de décès et de maladies à travers les catastrophes naturelles qu'elles entraînent.

Dans le même ordre d'idées, les analyses d'impact et les travaux de recherche menés dans plusieurs pays montrent que les changements climatiques devraient avoir des effets sur l'épidémiologie de nombreuses maladies et affections.

1.4. La question des changements climatiques au cœur du développement durable

Le débat mondial sur les changements climatiques ne se limite plus à une question d'ordre environnemental mais s'inscrit désormais dans une vision plus large, qui lie étroitement les objectifs environnementaux aux objectifs de développement économique et social. La maîtrise du changement climatique est devenue l'un des enjeux primordiaux des politique internationales et nationales et ce, compte tenu de la capacité reconnue du climat à affecter, souvent négativement, la croissance économique et la réalisation des Objectifs du Développement Durables.

L'intégration de l'action climatique dans le processus de développement offre un moyen de rationaliser et d'améliorer l'efficacité et l'impact de l'utilisation des ressources financières, dans un contexte mondial de crise. Plus que jamais, la croissance et le développement durable passent par l'atténuation des effets du changement climatique et la protection du milieu naturel et de ses ressources. Ces enjeux, étroitement liés, appellent des réponses simultanées à travers des

politiques intégrées, des choix de financement adaptés, un dialogue social et une coopération efficace (Commission Economique pour l'Afrique, 2015, p. 16).

C'est ainsi que l'action de la lutte contre les changements Climatiques est devenue, depuis 2015, partie intégrante de l'Agenda 2030 des Nations Unies, qui définie les Objectifs du Développement Durable (ODD), notamment à travers l'objectif n°13 intitulé: « *Prendre d'urgence des mesures pour lutter contre les changements climatiques et leurs répercussions* ».

En effet, la notion de développement durable fait aujourd'hui partie intégrante du discours de la majorité des dirigeants et des politiques de développement. Ce concept est, toutefois, apparu après une longue réflexion sur les effets néfastes de l'activité humaine sur l'environnement, notamment au travers les grandes conférences internationales sur les effets de l'activité humaine sur l'environnement, qui remontent à la fin du XXème siècle. La multiplication de ces réunions ont conduit à une « vision mondialisée d'une situation de crise » dont un des problèmes récurrents est la dégradation du milieu environnemental (Veyret, 2017, p. 22).

Développé dans le rapport de Brundtland publié en 1987, intitulé « ***Notre Avenir à Tous*** », Le développement durable est donc une tentative de créer un modèle de développement qui intègre à la fois l'économie, le progrès social et la protection de l'environnement. Cet objectif est né de l'idée que la qualité environnementale et le bien-être économique et social sont intimement liés et que, par conséquent, ces trois dimensions ne peuvent pas être considérées séparément (OECD, 2008, p. 141).

1.5. Prise de conscience de lutte contre les changements climatiques à l'échelle internationale et nationale

La prise de conscience de ce phénomène par la communauté internationale a commencé vers la fin des années 80, en même temps avec l'émergence de la problématique du développement durable.

Cela a suscité beaucoup de débats entre les scientifiques, les économistes et les gouvernements pour ensuite passer à l'opinion publique notamment au tour de l'usage des énergies fossiles, l'exploitation abusive des ressources naturelles, ainsi que les politiques à mettre en place pour mener cette lutte, sans pour autant freiner la croissance.

En effet, à la fin des années 1970 et durant les années 1980, une série de conférences scientifiques intergouvernementales, mettant l'accent sur les

éventuels risques des perturbations de l'atmosphère et des mécanismes climatiques, se sont succédé afin de sensibiliser la communauté internationale à la question climatique.

La conférence de Stockholm tenue en 1972, a placé la protection de l'environnement au rang de préoccupations internationales et durant laquelle, il a été instauré le Programme des Nations unies pour l'environnement (PNUE).

En revanche, la première conférence mondiale sur le climat s'est déroulée à Genève en 1979. Elle constitue la première trace d'inquiétude de la communauté scientifique, en reconnaissant que les changements climatiques comme étant un grave problème de portée mondial.

Cependant et comme mentionnée précédemment, la première étape déterminante dans la prise de conscience de l'enjeu du changement climatique pour l'avenir de l'humanité a été la publication du rapport de Brundtland « Notre avenir à tous » en 1987.

Par ailleurs, en 1988, la communauté internationale, notamment à la demande du G7, a également réfléchi à la création d'un organe intergouvernementale ayant pour objectif de produire des études périodiques, ayant trait à la question des changements climatiques et dédiés aux décideurs politiques afin de leur permettre de trouver des solutions à ce phénomène d'envergure internationale. Il s'agit du Groupe d'Experts Intergouvernemental sur l'Evolution du Climat (GIEC).

C'est en 1992, à Rio de Janeiro, lors de la conférence des Nations Unies sur l'environnement et le développement (CNUED), connue aussi sous le nom *Sommet de la terre*, que la question des changements climatiques a donné lieu à un engagement politique fort à l'échelle internationale. La Convention Cadre des Nations Unies sur les Changements Climatiques (CCNUCC) y est adoptée avec pour objectif de stabiliser les concentrations de GES dans l'atmosphère à un niveau qui empêche toute perturbation anthropique dangereuse du système climatique (Nations Unies, 1992, p. 5).

- **Conférences des Parties (COP)**

Depuis 1995, plus d'une centaine de pays du monde entier se réunissaient chaque année, dans des villes différentes lors des COP**,** pour échanger et discuter du climat et de trouver des solutions concrètes pour lutter contre les changements climatiques.

Avant le protocole de Kyoto, deux COP se sont tenues à Berlin et à Genève, en 1995 et 1996 respectivement, durant lesquelles chaque pays ou région a fixé des objectifs chiffrés en matière de réduction de GES.

En 1997, la COP se déroule à Kyoto pour sa troisième année et pour la première fois dans l'histoire de l'humanité, un **protocole contraignant** visant à encadrer les émissions de CO2 de plus d'une centaine de pays a été élaboré. Des objectifs chiffrés ont été fixés et qui consistaient à réduire de 5,2% les émissions de GES planétaires d'ici 2020, en se servant de l'année 1990 comme référence. Toutefois, le protocole est entré en vigueur qu'en 2005, dans la mesure où il a fallu attendre la signature de 55 pays.

La grande déception du protocole de Kyoto vient du fait que les **deux principaux émetteurs** de gaz à effet de serre du monde n'aient pas ratifié ce traité, en l'occurrence les **États-Unis** et la **Chine.**

Les négociations et la tenue des COP se sont poursuivies avant et après l'entrée en vigueur du protocole de Kyoto. La communauté internationale a fait avancer plusieurs engagements en matière de financement et de transferts technologiques. Lors de la COP15 à Copenhague, par exemple, les pays développés se sont engagés à consacrer une aide annuelle de 100 milliards de dollars à l'horizon 2020 pour répondre aux besoins des pays en développement en matière d'atténuation et d'adaptation. De même et lors de la COP 16 de Cancun, il a été créé, le Fond Vert pour le Climat.

Les COP se sont succédées, jusqu'à la tenue de la COP 21, qui s'est déroulée à Paris en 2015. En effet, cette conférence a permis de conclure à un accord historique, dénommé « **accord de Paris sur le Climat** », permettant de remplacer **le prolongement du protocole de Kyoto**, et ce dès 2020.

L'Accord de Paris, a été conçu par l'ensemble des parties signataires de la CCNUCC et ce, au regard des Contribution Déterminée Nationale (CPDN) qu'ils ont soumis. De plus, à l'inverse du protocole de Kyoto, celui-ci a été ratifié à l'unanimité, c'est pour cette raison que l'accord de Paris est considéré comme étant universel et historique.

Cet accord marque la fin de la différentiation stricte entre « les pays développés » et « les pays en développement » dans la lutte contre le changement climatique.

Après l'accord de Paris, d'autres COP se sont enchainée, dont la dernière (COP25) s'est tenue à Madrid et ayant porté principalement sur l'application de l'Accord de Paris.

Sur le plan national, l'Algérie à l'instar de nombreux pays, a pris conscience des menaces des changements climatiques et ce, à travers notamment la ratification du protocole de Kyoto et de l'accord de Paris et son adossement des engagements climatiques y afférents. En tant que pays en développement, la responsabilité historique de l'Algérie en matière d'accumulation des gaz à effet de serre n'est nullement engagée. Pays peu émetteur de gaz à effet de serre, sa responsabilité actuelle étant très limitée (CPDN-Algérie, 2015, p. 3).

Toutefois, les conséquences d'un temps extrême n'ont pas épargné l'Algérie. Connue pour son climat aride et semi-aride, l'Algérie est extrêmement sujette aux changements climatiques. Ces 60 dernières années, un accroissement d'événements dus au temps extrême a été observé.

Les experts de l'Institut hydrométéorologique de Formation et de Recherche ont prévu un raccourcissement de la saison des pluies et une hausse des températures d'environ 1° à 1,5° en 2020, ce qui aurait des conséquences fatales pour 30 % des espèces animales. Ils estiment également que les températures vont augmenter de 3°C supplémentaires en 2050 à cause du réchauffement mondial.

Il est à noter que le coût des dommages liés aux changements climatiques en 2009 était de l'ordre de 1,3 % à 4,3% du PIB.

D'après les experts météorologiques et de l'environnement en Algérie, il sera nécessaire à l'avenir de penser à développer des sources d'énergie renouvelable, de transport publique et de techniques d'isolation dans le secteur de la construction, ainsi que de mettre en place des systèmes de surveillance et d'alerte pour les sécheresses et les vagues de chaleur dans les villes vulnérables.

Par ailleurs, le taux de croissance annuel moyen de la consommation d'énergie, provenant de combustible fossile a atteint 7,7% en 2018, qui s'est accentué par une demande croissante de l'énergie par rapport à une population (estimée à 38 700000 d'habitants) en constant accroissement, soit une consommation moyenne de 0,753 tep/habitant (l' Agence Nationale de la Promotion et de la Rationalisation de l'Utilisation de l'énergie, 2019, p. 19).

Outre le domaine de l'énergie, l'Algérie doit répondre aux besoins de cette population en matière d'éducation, de santé et d'habitat dans un contexte de crise financière aggravée par la chute des prix des hydrocarbures depuis 2014, ajoutés aux défis de la sécurité alimentaire et au risque de raréfaction des ressources naturelles.

De ce fait, toutes ces circonstances, parmi d'autres, font donc de l'Algérie un pays potentiellement vulnérable aux effets des changements climatiques qui

menacent particulièrement l'agriculture, les ressources en eau et la santé et leurs impacts se fait déjà ressentir.

Il est ainsi nécessaire d'intensifier les efforts de travail de prise de conscience sur la protection de l'environnement, la lutte contre toutes formes de pollution, et la mise en place d'une culture de protection de la nature et de ses ressources parmi les décideurs et les citoyens.

2. Contribution de l'Algérie aux efforts Mondiaux de lutte contre les Changements climatiques

2.1. Mesures juridiques et organisationnelles adoptées par l'Algérie dans la lutte contre les Changements Climatiques

Sur le plan juridique, la Constitution algérienne a placé la préservation de l'environnement au cœur des priorités de l'Etat en garantissant aux citoyens un environnement sain et prospère et ce, au titre de son article 68 stipulant « *Le citoyen a droit à un environnement sain. L'Etat œuvre à la préservation de l'environnement. La loi détermine les obligations des personnes physiques et morales pour la protection de l'environnement* ».

De même, le cadre législatif et réglementaire algérien a été renforcé par la promulgation de plusieurs dispositions et lois sectorielles qui ont permis la création d'un ensemble d'institutions spécialisées. Parmi les lois qui ont été promulguées nous pouvons citer :

- Loi n° 99-09 du 28 Juillet 1999 relative à la maîtrise de l'énergie ;
- Loi n° 01-19 du 12 décembre 2001 relative à la gestion, au contrôle et à l'élimination des déchets ;
- Loi nº 03-10 du 19 juillet 2003 relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable ;
- Loi de 2001 portant sur l'aménagement et le développement durable ;
- Loi n° 04-09 du 14 août 2004 relatives à la promotion des énergies renouvelables dans le cadre du développement durable ;
- Loi n° 04-20 relative à la prévention des risques majeurs et à la gestion des catastrophes dans le cadre du développement durable.

S'agissant des mesures fiscales, une panoplie de taxes et de dispositions incitative et dissuasive en application du principe « le pollueur payeur », ont été instituées dans le cadre des lois finances. Parmi ces taxes on trouve notamment, la taxe sur les activités polluantes ou dangereuses pour l'environnement, la taxe sur les sacs en plastiques importés et/ou produits localement, la taxe sur les

carburants, la taxe sur les produits pétroliers (TPP) et la taxe d'efficacité énergétique (TEE).

Pour ce qui est des mesures d'incitation, il s'agit en effet de réductions du taux de TVA (taxe sur la valeur ajoutée) appliquée sur les équipements destinés au GPL/carburant, les climatiseurs fonctionnant par absorption au gaz naturel et au propane et les équipements et accessoires destinés au GPL/Carburant et du GNC (Gaz naturel comprimé).

Par ailleurs, la loi de finances de 2017 a prévu la taxation des équipements énergivores, afin de limiter la surconsommation d'énergie des produits électroménagers, sur la base du programme d'étiquetage des appareils en fonction de leur niveau de consommation énergétique. Cette mesure s'inscrit dans la politique de promotion de l'efficacité énergétique et constitue une étape précédant la mise en place de seuils minimums de performance énergétique des équipements mis sur le marché algérien (Ministère de l'Environnement, 2018, p. 18).

Sur le plan institutionnel, l'Algérie s'est dotée d'arrangements institutionnels en conformité avec les engagements qu'elle a contractés au titre de la CCNUCC et de l'Accord de Paris. Ces arrangements ont été également mis en place dans la perspective d'intégrer les changements climatiques en tant que composante de **la politique environnementale nationale**. Les arrangements institutionnels de l'Algérie se manifestent par ce qui suit :

- La création en 2005 de l'Agence Nationale des Changements Climatiques (ANCC**),** qui a pour mission de traiter des aspects en lien avec les changements climatiques, par l'intégration de cette question dans l'ensemble des plans de développement. Elle est aussi chargée d'élaborer l'inventaire national des émissions des gaz à effet de serre (ANCC, 2020).

- La mise en place en 2015 du Comité National Climat (CNC) sous la présidence du Ministère en charge de l'environnement. Il regroupe des représentants des différents secteurs et assure la coordination, le suivi et l'évaluation des politiques, des stratégies, des programmes et plans d'actions nationaux ayant trait aux changements climatiques.

- La mise en place en 2016 d'une direction en charge des changements climatiques au niveau du Ministère de l'Environnement.

- La création en 1985 de l'Agence Nationale pour la promotion et la rationalisation de l'utilisation de l'énergie (APRUE), sous la tutelle du

Ministère de l'Energie et des Mines. Elle a pour mission principale la mise en œuvre de la politique nationale de maîtrise de l'énergie, et ce à travers la promotion de l'efficacité énergétique.

- La création en 2019 du Commissariat national aux énergies renouvelables et à l'efficacité énergétique ayant principalement pour objectif de faire face aux obstacles et aux difficultés entravant la mise en œuvre, sur le terrain, du Programme National des Energies Renouvelables.

2.2. Programmes, plans et stratégies nationales de lutte contre les changements climatiques

Outre les mesures juridiques et institutionnelles, une série de programmes, de plans et de stratégies ont été mis en place dans le but de prévenir les effets des changements climatiques. Il s'agit notamment de ce qui suit :

- L'adoption en 2018 du Plan National Climat (PNC) qui a été entamé en 2012 avec le concours de l'Agence de Coopération Allemande (GIZ). Le PNC couvre les défis majeurs auxquels l'Algérie est confrontée, pour ce qui a trait aux changements climatiques et leurs effets adverses. Il vise à mettre en cohérence les programmes et actions des différents secteurs avec les plans nationaux de développement économique et social et de définir les processus de mise en œuvre des activités identifiées.

- L'actualisation du Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement durable (PNAEDD), pour la période 2020-2024, lancée en partenariat avec l'Union Européenne dans le cadre du programme d'Appui à la Politique du Secteur de l'Environnement (PAPSE). Le PNAEDD se fixe comme objectif la mise en place d'un nouveau cadre stratégique de la politique environnementale. Le but étant de réduire considérablement le rythme de dégradation de l'environnement.

- La mise en place depuis 2010 du Schéma National d'Aménagement du territoire (SNAT 2030) qui s'articule autour de 20 Programmes d'Action Territoriaux (PAT), parmi lesquels, le quatrième PAT, consacré à la prévention des risques et à la gestion des catastrophes dans le cadre de la première ligne directrice du SNAT relative au développement durable.

- L'Adoption de la Stratégie et le Plan d'Actions National pour la Biodiversité (SPANB -2016/2030) qui vise principalement à servir les ambitions sociales, économiques et environnementales de l'Algérie. La mise en œuvre de la

SPANB devrait être un moteur de création d'emplois et de revenus pérennes et devrait contribuer également à augmenter la résilience de l'Algérie face aux changements climatiques.

- La mise en place de la Stratégie Nationale de Gestion Intégrée des Déchets (SNGID) à l'horizon 2035. Cette stratégie s'inscrit dans le cadre la Stratégie nationale environnementale, ainsi que dans le Plan national d'actions environnementales et du développement durable (PNAEDD).

- La révision du programme national de développement des énergies renouvelables (2015-2030) et l'intégration de la transition énergétique comme priorité dans le plan d'action du Gouvernement de 2020 et ce, dans le but de l'intégration des énergies renouvelables dans le mix énergétique national. Celui-ci constitue un enjeu majeur dans la perspective de préservation des ressources fossiles, de diversification des filières de production de l'électricité et de contribution au développement durable.

2.3. Adhésion de l'Algérie aux initiatives mondiales de lutte contre les changements climatiques et du développement durable

Au-delà de la CCNUCC et les diverses conférences des parties, notamment la Cop 21, l'Algérie a adhéré aux différentes initiatives chapotées par les Nations Unies ou par d'autres intuitions internationales, dans le but de contribuer aux efforts mondiaux de lutte contre les changements climatiques. Il s'agit notamment de ce qui suit :

- L'appui du **Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD) à l'Algérie** pour la réalisation des objectifs du développement durable (ODD). Le PNUD appuie également la mise en œuvre des politiques et stratégies algériennes pour le développement durable, en étroite coopération avec les institutions nationales, les collectivités locales et la société civile. Le Programme de Pays 2016-2020 est aligné avec le Cadre de Coopération Stratégique 2016-2020, qui est approuvé par le Système des Nations Unies en Algérie et le Gouvernement algérien en juin 2015 (PNUD Algérie, 2020).

- La soumission de l'Algérie au Secrétariat de la CCNUCC en septembre 2015, sa Contribution Déterminée Nationale (CPDN) et ce, dans le cadre de sa participation à la COP21. De surcroit, En ratifiant l'Accord de Paris sur le climat en octobre 2016, le gouvernement algérien a reconnu l'importance et la nécessité de la protection du climat et s'est engagé à développer sa CPDN.

Dans le cadre de la CPDN, l'Algérie prévoit en matière d'atténuation, avec un soutien international, une réduction des gaz à effet de serre de 22 % d'ici 2030, dont une réduction de 7 % qui sera réalisée avec des moyens nationaux (CPDN-Algérie, 2015). La stratégie d'atténuation de l'Algérie couvre principalement les secteurs de l'énergie, des forêts, de l'habitat, des transports, de l'industrie et des déchets. Elle se base notamment sur les programmes nationaux des énergies renouvelables et d'efficacité énergétique. La réduction de la consommation énergétique dans le bâtiment fait également partie des mesures de réduction des émissions de gaz à effet de serre de manière volontaire par l'Algérie.

La CPDN est une opportunité pour le développement de l'efficacité énergétique, la rationalisation de la consommation d'énergie et le développement des énergies renouvelables conduisant à la réduction des émissions de gaz à effet de serre. Ceci permettra parallèlement de protéger les ressources énergétiques nationales, d'améliorer les performances des procédés industriels et les méthodes de gestion de l'énergie, de moderniser les installations, et d'initier un changement de comportement de tous vis-à-vis de l'énergie d'origine fossile. In fine, la mise en œuvre du CPDN contribue à la transition énergétique de l'Algérie vers une énergie durable (Ministère de l'Environnement, 2020, p. préface).

- L'Algérie à travers le Groupe pétro-gazier national, Sonatrach, a adhéré en 2018, à l'initiative globale de la Banque Mondiale **pour la réduction du torchage de gaz : zéro torchage de routine d'ici 2030**, lancée en avril 2015. Cette initiative consiste à éliminer le torchage de routine de du gaz associé sur tous les sites de production pétrolière d'ici 2030 et vise à assurer que les plans de développement de nouveaux champs pétroliers incluent des solutions pour l'utilisation du Gaz. 35 sociétés pétrolières et gazières, 27 gouvernements, et 15 institutions ont adhéré à cette initiative.

  L'adhésion de l'Algérie à cette initiative est en cohérence avec la réglementation nationale sur le torchage, qui consacre la protection de l'environnement, la lutte contre le changement climatique et l'exploitation rationnelle des ressources naturelles, comme des composantes essentielles de sa stratégie de développement (Ministère de l'enérgie, 2020).

  Ces actions ont permis une réduction considérable des émissions GES. Ainsi depuis 1973, le taux de torchage est passé de 78.6% en 1970 à 8% en 2016.Cet effort de réduction sera poursuivi et soutenu, à travers l'inscription et la réalisation de nouveaux projets de récupération de gaz au niveau des

installations pétrolières et gazières afin de réduire le taux de torchage du gaz à moins de 1% tel que prévu dans CDN de l'Algérie (UNICEF, 2019, p. 126).

2.4. Evaluations internationales en ce qui concernes les efforts déployés par l'Algérie en matière d'atténuations du GES

- **Classement relatif à l'IPC 2019**

Dans son rapport annuel pour l'année 2019, Germanwatch, une association environnementale, a classé l'Algérie à la 47ème place en matière d'Indice de Performance pour lutter contre les changements climatiques, même si l'Algérie a mis en place tout un arsenal juridique et institutionnel pour lutter contre les effets multiples de ce phénomène.

L'Indice de performance climatique (IPC) est un classement par pays, évaluant la performance de la protection du climat de 57 pays et l'UE, représentant environ 90% des émissions de gaz à effet de serre mondiales.

Ce classement est élaboré sur la base des efforts effectués par les pays en matière de lutte contre les changements climatiques. L'Algérie vient en fin de liste des 14 pays classés en zone orange, précédée par Chypre et suivie par l'Irlande, un pays classé directement dans la zone rouge. La Suède a préservé sa première place dans le cadre de ce classement.

L'ONG Germanwatch, en matière d'IPC prend en considération quatre critères pour évaluer les pays, à savoir les émissions du gaz à effet de serre (40% pondération), énergies renouvelables (20% pondération), consommation énergétique (20% pondération) et les politiques climatiques (20% pondération). Notre pays a été noté « mauvais » en matière d'émissions de GES et de politiques climatiques (CDER, 2020).

Même si l'Algérie a une consommation ''intermédiaire'' d'énergie, les experts nationaux en la matière ont souligné que le faible niveau actuel de consommation d'énergie soit plus un résultat de la situation économique du pays que de politiques efficaces en matière d'efficacité énergétique. Par ailleurs, l'Algérie a été notée « très mauvaise » en matière des énergies renouvelables, figurant parmi les cinq pays les moins bien classés dans ce volet.

En réaction au classement de l'Algérie dans ce rapport, les experts nationaux ont reconnu que même si l'Algérie a établi ces dernières années des programmes ambitieux dans les domaines environnemental et énergétique, les résultats des programmes lancés restent modestes, en comparaison avec les objectifs fixés.

1. Classement relatif à l'IPE 2020

Depuis 1998, l'Université de Yale réactualise, tous les 2 ans, l'indice de performance environnementale (IPE). Cet Indice est devenu un cadre de mesure biennal de premier plan pour les politiques environnementales mondiales, classant 180 pays sur la base de 32 indicateurs de performance qui apprécient la santé environnementale et la vitalité des écosystèmes.

L'IPE est un tableau de bord qui met en évidence les leaders et les retardataires en matière de performance environnementale et fournit des conseils pratiques aux pays qui aspirent à progresser vers un avenir durable (Wending & Zachary, 2020).

L'EPI est un agrégat d'indicateurs sur la qualité de l'air, assainissement et l'eau potable, les métaux lourds, la gestion des déchets, la biodiversité, les services écosystémiques, la pêche, le changement climatique, les émissions de pollution, l'agriculture et les ressources en eau. Pour un pays donné, les scores peuvent varier d'un indicateur à un autre, souvent avec de grands écarts.

Le dernier rapport sur l'IPE publié en juin 2020, précise toutefois que, l'IPE pour l'année 2020 s'appuie sur les données publiées en 2019 et collectées plus tôt. Les résultats ne prennent pas donc en compte les impacts d'évènements récents comme les incendies dans la forêt amazonienne, les incendies en Australie, ou la pandémie de COVID-19.

Selon les concepteurs de cet indice, les pays avec les meilleurs classements manifestent généralement des engagements de longue durée et développent des programmes soigneusement construits, qui protègent la santé publique, conservent les ressources naturelles et réduisent les émissions des gaz à effet de serre, contrairement à ceux qui ont enregistré les scores les plus bas.

Ce rapport a classé l'Algérie au milieu du tableau au 84e rang, avec un score de 44,8 sur 100, devançant l'Egypte et le Maroc, classés à la 95ème et 100ème place respectivement et suivant la Tunisie classée au71ème rang. Le Danemark, était classé premier pays avec un score de 82,5.

En effet, des progrès de performance peuvent avoir été enregistrés dans une catégorie comme les ressources en eau et stagné ou régressé pour la qualité de l'air ou la biodiversité. Dans la catégorie biodiversité précisément, l'Algérie est, avec 34 autres pays, à la première place.

L'Algérie est classée 18ème mondialement en matière de gestion des déchets solides contrôlés. En revanche, l'Algérie est à la 159ème place pour l'indice de

Représentativité des aires protégées terrestres (PARI) qui estime la diversité écologique d'un pays.

Les scores sont souvent calculés et mesurés à partir de données photographiques spatiales, comme c'est le cas pour les zones humides ou le couvert forestier où l'Algérie est, avec 34 autres, dans un groupe de pays pour lesquels les changements ne seraient pas évalués depuis au moins 10 ans, faute de données disponibles.

2. Classement relatif à l'ITE 2020

La dernière édition du rapport du Forum Économique Mondial de Davos (Suisse) publiée en mois de mai 2020, a révélé que l'Algérie est arrivée à la 83e place dans le classement relatif à l'Indice de Transition Energétique (ITE), gagnant 6 places par rapport à 2019 (89e). Ainsi, l'Algérie a atteint un score de 49.1%, contre 48% en 2019.

Le rapport ITE est une analyse comparative de la performance des systèmes énergétiques de 115 pays dans le monde, ainsi qu'à leur préparation à la transition vers un avenir énergétique sûr, durable et fiable. Au niveau Africain, l'Algérie s'est classée 5ème et 6e au niveau du Monde Arabe (CDER, 2020).

Selon ce rapport, le rythme et l'élan de la transition énergétique seront potentiellement entravés par la pandémie liée à la COVID-19, dont ses effets ont conduit à une dynamique sans précédent de la demande et à des chocs de prix, ainsi qu'à la réallocation des fonds et des investissements privés aux soins de santé, de sécurité et de continuité des activités.

• Conclusion

A travers ce présent travail, nous avons essayé de répondre à la problématique qui s'articulait autour des efforts consentis par l'Algérie pour contribuer aux efforts mondiaux de lutte contre les changements climatiques.

Il évident que les effets engendrés par les changements climatiques nécessitent plus que jamais de multiplier les efforts de la part de la Communauté

internationale, notamment de la part des plus grands responsables des émissions de GES, à savoir les USA et la Chine.

Pour sa part, l'Algérie qui est menacée par les impacts de la dégradation du climat tels que, la désertification, la sècheresse et la dégradation des terres, n'est pas restée immobilisée et s'est dit déterminée à contribuer à l'effort global de lutte contre les changements climatiques.

Cela s'est manifesté notamment à travers l'adoption des politiques et programmes axés sur plusieurs secteurs, en particulier, l'énergie et la mise en place de dispositifs réglementaires et institutionnelles, tout en renforçant les mécanismes financiers nationaux notamment par le biais des mesures fiscales.

Cependant, bien que l'ONU a salué les efforts consentis par le gouvernement dans ce domaine, les différentes évaluations internationales en la matière, ont démontré que ces efforts demeurent insuffisants et ce, compte tenu notamment, des coûts et des technologies innovantes que requièrent les actions qui ont été entreprises, dans un contexte caractérisé par la contraction des ressources financières.

Ainsi, l'Algérie doit faire preuve de plus de rigueur en matière d'exécution de ses programmes ambitieux de lutte contre les Changements Climatiques, notamment dans le volet ayant trait aux énergies renouvelables, ce qui permettrait dans un avenir proche de réduire sa forte dépendance aux énergies fossiles, en renforçant son mix énergétique lui permettant ainsi de parvenir au Développement durable.

Bibliographie

Publications :

Gameren, V, Weikmans, R, & Zaccai, E, (2014), *l'adaptation au changement climatique,* la découverte, Paris.

luis, A & Brenda, C. (2017), *Faits marquants du Changement Climatique, Conférence sur les changements climatiques.* Paris.

Veyret, y. (2017), *Le développement Durable*,Paris, édition sedes.

Thèses :

Belaid, A. (2015), *thése pour l'obtention du diplome de doctorat en Science de Génie de l'environnement, les risque climatique et leur impact,* université d'Oran, Algérie.

Rapports :

5ème rapport du PICC, (2014), *mitigation of climate change.*

Commission Economique pour l'Afrique, (2015), note conceptuelle, *Développement Durable et Changement Climatique: comment se positionne l'Afrique du Nord* .

l' Agence Nationale de la Promotion et de la Rationalisation de l'Utilisation de l'énergie, (2019), *La situation énergétique régionale.*

CPDN-Algérie, (2015), *Contribution prévue déterminée au niveau national.*

Ministère de l'Environnement, (2018), *Elaboration de la troisieme communication nationale et du premier rapport biennal de l'Algérie aupres de la CCNUCC.*

Ministère de l'Environnement, (2020), *Plan National Climat.*

Nations Unies, (1992), *CCNUCC, Art2.*

OECD, (2008), *OECD insights.*

UNICEF, (2019), *rapport national volontaire Algérie, ODD.*

Sites web:

ANCC, (2015), Récupéré sur http://www.ancc.dz/missions.html, consulté le 23/12/2020.

CDER, (2020), *Portail des Energies Renouvelables*., Récupéré sur https://portail.cder.dz/2020/05/21/transition-energetique-voici-le-classement-de-lalgerie-en-2020/, consulté le 29/11/2020.

PNUD Algérie, (2016), Récupéré sur https://www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/our-focus.html, consulté le 26/12/2020.

Wending, & Zachary, (2020), Récupéré sur environmental performance index: https://epi.yale.edu/epi-results/2020/component/epi, consulté le 30/11/2020.

Suppléments:

Ministère de l'enérgie, (2020), Communiqué du Directeur Général de la Sonatrach.

Vol.08/N°01 (2021), P669–693

Revue Algérienne des Études Politiques

La réforme du service public de l'eau: La délégation du service public de la distribution de l'eau et de l'assainissement en Algérie
The Reform of the Public Water Service: The Delegation of the Public Water Supply and Sanitation Service in Algeria

BENHADDAD NACIM

École Nationale Supérieure de Science Politique, Algérie

nacimbenhaddadenssp@gmail.com

Date de réception :06/05/2021 Date d'acceptation :18/06/2021 Date de publication :27/06/2021

Résumé

Justifié par la recherche de l'amélioration de la gestion et de prestation de service, la refonte de la gestion du service public de l'eau est une tâche des plus complexes qu'incombe à l'État Algérien de perpétuer, en effet, elle est une nécessité dictée par les évolutions techniques, économiques et sociales de la société. Elle s'incarne par le recours à l'invention de nouveaux mécanismes de gestion, ces derniers articulent des tentatives d'externalisation au profit de tierce personne sous forme de concession ou de délégation

Mots clés : (Refonte, Délégation, Service public, gestion, concession)

Abstract

Justified by the research of the improvement of the management and the service provision, the reorganization of the management of the public water service is a very complex task that the Algerian State has to perpetuate, indeed, it is a necessity dictated by the technical, economic and social evolutions of the society. It is embodied in the invention of new management mechanisms, which articulate attempts to outsource to third parties in the form of concession or delegation

Keywords: Reforming; Delegation; Public service; Management; Concessions.

Auteur expéditeur : BENHADDAD Nacim

1. Introduction :

Dans le cadre des réformes qui touchent la gestion durable du service public de la distribution de l'eau et de l'assainissement, la stratégie de développement de cette dernière s'est construite sur une nouvelle approche qui place le souci de l'amélioration des performances de gestion, au centre de l'agenda politique et plus particulièrement dans leur mise à niveau aux normes et aux standards internationaux.

En effet, de l'année de 1996 à 2005 le secteur de l'eau en Algérie s'est doté progressivement de nouveaux outils de gestion qui tendent à pallier les inefficacités et les défaillances de gestion dont se caractérisaient les organes publics à charge de la gestion dudit service. Ce recours à l'introduction de nouveaux moyens de gestion des services de l'eau constitue un élément essentiel de la stratégie envisagée pour le développement du secteur. Elle a appréhendé entre autres, la mise en fin de la gestion directe du service public de l'eau en consacrant son externalisation à des tierces personnes dans l'objectif est de rechercher l'efficacité et la performance dans la prise en charge des besoins des populations et du tissu économique.

C'est dans cette optique, que la démarche de réforme du service public de l'eau et de sa gestion entamée dès le début de l'année 1993, puis renforcer avec l'amendement de 1996 et élargie en 2005 par les textes de la loi n° 05-12 relatives à l'eau sont pertinentes à analyser, notamment, en ce qui trait au choix des procédés d'externalisation dans le mouvement de recherche de l'efficacité et de performance.

Partant de ces éléments nous nous proposons d'analyser et d'évaluer la réforme envisagée, pour ce faire, notre problématique est la suivante :

Peut-ont considéré que la réforme de la gestion du service public de la distribution de l'eau et de l'assainissement s'est accordée dans son fondement à limiter l'intervention directe de l'État et de confier la gestion desdits services à de nouveaux acteurs dans le but de rechercher plus de performance et d'efficacité ? Deux questions secondaires ressortent de cette dernière

1-Quelle est la nature de la réforme retenue pour corriger les déséquilibres ?

2-Quels sont les degrés d'ouverture tolérée par l'État au profit des nouveaux acteurs appelés à jouer un rôle dans la gestion des services publics de l'eau ?

Pour l'analyse de cette réforme nous utiliserons la méthode d'analyse systémique, ainsi que, de l'approche de coopération qui confectionne l'articulation des Partenariats Publics Privés PPP.

Cette recherche s'est articulée premièrement, sur la vision portée par la nouvelle politique publique dans le développement du secteur de l'eau. Deuxièmement, nous tarderons sur les nouveaux mécanismes dans la gestion du service public de distribution de l'eau et de l'assainissement. Troisièmement, nous analyserons la nature de la coopération avec les acteurs internationaux dans la gestion desdits services. Et puis cinquièmement, un regard sur le devenir du monopole public de la gestion du service public de l'eau et de l'ancrage des apports de la restructuration de ces services publics.

2. Premier titre : la nouvelle politique nationale de l'eau

La gestion du service public de l'eau en Algérie a connu un encadrement juridique et institutionnel inchangé pendant longtemps, elle s'est entre autres construite autour d'une gestion directe dudit service public. Cette situation a induit au cours de l'évolution de la société et de la vie socio-économiques, à l'apparition d'une multitude de problèmes sur des échelles de complexité avérées, notamment, en qui trait à la disponibilité de l'eau, à sa gestion, mais aussi, à l'efficacité et à la performance des organes et services à charge de la gestion de l'eau.

Face à cette situation de délabrement, la nouvelle politique nationale de la gestion de l'eau se met en place par la consécration de la gestion intégrée des ressources en eau dès 1993 (voir Décret exécutif n°11-262, 2011) des ressources en eau (Bouchedja, 2012). La nouvelle politique préconisait un ensemble de réformes qui touchent au fonctionnement du service public de l'eau par l'instauration de nouveaux instruments de gestion. Afin de pallier les insuffisances observées dans le domaine de la gestion du service public de l'eau. Posant ainsi le principe de l'adaptation du service public de la distribution de l'eau au centre des exigences qu'impose l'évolution technique et économique de la société.

Les hypothèses de cette nouvelle politique de gestion sont issues des conclusions des assises nationales sur l'eau de 1995, puis couronnées par de l'amendement de juin 1996 du Code de l'eau de 1983 (loi n° 83-17, 1983), puis réconfortées par la nouvelle loi sur les ressources en eau de 2005 (loi n°05-12, 2005).

Cette multitude de réformes successives défendaient à la fois l'amélioration de la qualité service, la satisfaction des besoins en eau des populations et

des activités socio-économiques et l'efficacité dans la gestion. Tout en promettant des principes qui traient à la sauvegarde, à la préservation et à la rationalisation des ressources en eau dont dispose le pays.

La vision portée par cette nouvelle orientation, notamment, dans la dernière loi relative à l'eau reste fidèle à certains engagements préexistants en particulier celui de la reconnaissance de l'eau comme patrimoine commun de la nation biens de la collectivité, ainsi que, l'appartenance de son usage à toutes les populations et à tous les secteurs économiques qui forment le tissu productif (industriel et agricole). Cette réforme est considérée comme un instrument politico-juridique à double finalité : politique globale et politique sectorielle. Elle vise entre autres :

-L'amélioration du service public de l'eau et de l'assainissement

-Renforcement des compétences.

-L'amélioration la transparence dans la gestion du service public

-Facilitation d'accès à l'eau des plus démunis.

Elle aspire à travers ces objectifs à rendre l'amélioration des performances des organismes à charge de la gestion de l'eau et le renforcement des compétences dans la gestion de l'eau un des leviers incontournable dans le développement du secteur. Cet objectif est envisagé par l'ouverture à l'intervention de personnes publiques ou privées dans la gestion de missions de services publics de l'eau. Effectivement, cette nouvelle approche de gestion est ordonnée par l'ajustement d'un processus d'externalisation de la gestion de l'eau, qui laisse pour la première fois un

champ d'intervention à des personnes privées ou publiques de s'impliquer dans la gestion de service public de l'eau.

Toutefois, cette ouverture envisage la gestion de l'eau sur deux temps, le premier est celui relatif à la mise en place d'un régime de concession, octroyé depuis 2001 au profit de deux concessionnaires publics du domaine hydraulique (décret exécutif n°01-101, ainsi que, le décret n°01-102, 2001), puis dans un deuxième temps un régime de délégation au profit d'entreprises privées suite aux énoncés des dispositions de la loi relative à l'eau de 2005, notamment, de son Art.101, comme nous allons le développer et l'analyser dans le corpus qui forme ce document.

2.1Premier sous-titre : La refonte du service public de l'eau

La refonte du service public de l'eau en Algérie ne s'est pas juste limitée à un réaménagement du fonctionnement du service public lui-même, mais s'est aussi accompagnée par la validation d'un ensemble de mesures qui visent à rendre le secteur de l'eau autorégulateur dans sa gestion, en effet, Cette refonte véhicule trois plans essentiels:

-La modernisation de la prestation du service

-la police de l'eau

-la tarification de l'eau à titre consommateur/payeur (Kertous, 2012, p56)

2.2Deuxième sous-titre : La nouvelle gestion du service public de la distribution de l'eau et de l'assainissement

La nouvelle gestion du service public de l'eau s'est justifiée par les situations de délabrement avancé dont se caractérisaient les organismes publics de la gestion directe des services publics de l'AEP et de l'assainissement.

La nouvelle gestion du service public de l'eau s'est justifiée par les situations de délabrements avancés dont se caractérisaient les organismes publics de la gestion directe des services publics de l'AEP et de l'assainissement, constructions à large proportion illicites. Ces dernières ont amené les citoyens de certaines localités à recourir à toutes sortes de combines (Système D) pour avoir de l'eau. Des pratiques qui vont la majeure partie des cas à l'encontre de la réglementation.

Face à l'urgence la démarche envisagée fait sortir la gestion du service public de l'eau de l'absolu interventionnisme direct de l'État mais sans pour autant le faire tomber dans le cadre du tout privé. Effectivement, l'amendement de 1996 sur le Code des eaux de 1983 a introduit d'importantes dispositions, notamment, pour étendre le système de concession dans l'exécution de missions de service public de l'eau au profit d'entreprises privées ou publiques (Messahel, Benhafid, 2003).

Le secteur privé est alors appelé à s'impliquer en matière d'investissement et à proposer son savoir-faire dans la gestion de l'eau (Ordonnance n°96-13, 1996). Toutefois, la privatisation des actifs de l'État au profit du secteur privé est écartée dans cette nouvelle gestion.

Par ailleurs, les cinq années qui ont suivi cet amendement le service public de l'eau n'ont pas connu une amélioration notable. C'est qu'en 2001 que fit opérer deux concessions/délégations au profit de deux entreprises publiques nationales, l'Algérienne des eaux (ADE) et l'Office National de l'assainissement (ONA). Ces derniers sont chargés du service public de la distribution de l'eau et de l'assainissement sur tout le territoire national.

Cette démarche se veut unificatrice dans sa gestion, en annulant graduellement le système de gestion en place chargé de la gestion du service public de l'eau (Ichebouden, 2014, p, 32).

3. Deuxième titre : Le binôme de la gestion du service public de l'eau

La refonte de la gestion du service public de l'eau comme préconisé dans l'amendement de 1996 et concrétisée en 2001 par voie réglementaire. Cette reconfiguration s'est appuyée sur deux structures spécialisées. Leurs mandats sont d'envergure nationale. Elles sont localisées comme l'unique instrument de la mise en œuvre de la politique nationale du service public de la distribution de l'eau potable et de l'assainissement, en agissant par délégation au nom de l'Etat (Décret exécutif n°01-101,2001, p3). Toutefois, à l'analyse des deux décrets de création des deux établissements on retient que les rédacteurs desdits décrets ne font pas distinction ou du moins semant une confusion entre le régime de concession et celui de la délégation, en effet, ils révèlent que les deux organismes agissent par délégation au nom de l'État dans l'accomplissement de plusieurs missions de services publics. Cependant le choix d'un le binôme dans la gestion traduit en soi la recherche de l'efficacité, de la performance, mais aussi, un symbole du désengagement de l'État de la sphère de la gestion desdits services publics et ce au profit d'autres intervenants.

3.1Premier sous-titre : L'Algérienne Des Eaux (ADE)

Depuis avril 2001, suite aux dispositions de l'article 104 du décret exécutif décret exécutif n°01-101portant création de l'ADE, la gestion du service public de l'eau a été confiée exclusivement par délégation à l'ADE. Il est défini dans son article 6, comme concessionnaire du domaine hydraulique, sous forme d'un établissement public à caractère industriel et commercial,

placé sous tutelle du Ministère chargé des ressources en eau, doté de la personnalité morale et d'une l'autonomie financière. Il est Chargé d'assurer sur tout le territoire national l'exécution de la politique nationale de l'eau à travers la prise en charge des activités de distribution, de gestion des opérations de production, de la distribution de l'eau potable et industrielle, du transport, du traitement, de stockage, d'adduction, ainsi que, le renouvellement des infrastructures s'y rapportant. L'octroi de cette délégation est établi conformément aux prescriptions d'un cahier des charges comme énoncé dans l'Art 10 de son décret exécutif, ce cahier des charges est approuvé conjointement par le ministère des ressources en eau, le ministre des finances et le ministre de l'Intérieur et des collectivités locales (Arrêté interministériel, 2003). Cette délégation est définie comme une délégation unilatérale (Zouaimia, 2011, p8) attribuée à une personne morale de droit public.

L'établissement selon l'Art. 29 dudit décret de création « se substitue à l'ensemble des établissements et organismes publics nationaux et locaux dans l'exercice de la mission de service public de production et de distribution ».Toutefois, ces transferts sont envisagés progressivement. C'est suite à cette disposition que l'Algérienne des eaux prend substitution de tous les organismes publics et devient par conséquent l'unique concessionnaire du service public de l'eau, par ailleurs, cette dernière donnée préconise deux aspects : l'intégration du personnel issu des anciens organismes chargés de la gestion de l'eau. Et un calendrier de transfert arrêté au 31 décembre 2002, cependant, les défaillances et les difficultés qui

ont trait à la gestion de la distribution de l'eau par régie communale ont largement contribué au ralentissement de la réalisation de cet objectif. Par ailleurs, en vertu l'Art 6(i) du décret exécutif portant la création de l'EPIC: il est accordé aux gestionnaires du service public de l'eau la capacité d'organiser la gestion de la concession du service public accordé à des personnes morales publiques ou privées et de mener toute autres actions visant à l'accomplissement de son objet. Il résulte de ce dernier que l'établissement dans sa conception est investi d'une mission essentielle, mettre à la disposition du consommateur de l'eau potable, néanmoins, cette mission est contenue dans un sens extrêmement large, en effet, au-delà de l'ensemble des missions et d'attributions dont il est chargé, il est habilité à initier et à organiser la gestion de la concession du service public de l'eau accordée à des personnes morales publiques ou privées.

Ce dernier élément considère l'établissement comme un instrument à double finalité, à la fois : organismes de gestion et organismes de régulation des opérations de concession, quand celles-ci sont accordées à des opérateurs publics ou privés algériens ou étrangers.

Toutefois, cette mission de régulation a été revisitée suite à la promulgation de la loi 05-12 sur les ressources en eau, en effet, cette mission de régulation a été assignée depuis 2008 à l'autorité de régulation du service public de l'eau, cependant, cette dernière a fait l'objet d'une dissolution en 2018. C'est d'ailleurs, dans ce sens qu'il est pertinent d'analyser cette annulation de l'autorité de régulation et les incidences sur la gestion du service public de l'eau.

3.2Deuxième sous-titre : L'Office National de l'assainissement

Créer dans la même démarche que l'ADE, l'office national de l'assainissement (ONA) est chargé des opérations en liaison à l'assainissement sur l'ensemble du territoire national. Sa création est consacrée par le décret exécutif n° 01-102, 2001, placé sous tutelle du ministre chargé des ressources en eau, l'office est un établissement public national à caractère industriel et commercial (EPIC). En vertu de l'Art. 6 l'office est chargé par délégation de l'État et agit en tel dans un ensemble de missions, notamment, la protection de l'environnement hydrique et la mise en œuvre de la politique nationale de l'assainissement, la gestion du réseau des rejets des eaux usées des ménages et industries, ainsi que, les réseaux de la collecte des eaux pluviales (MRE, ONA, 2002)

Pour conclure, il est désormais tracé depuis 2001 un nouveau cadre institutionnel de gestion du service public de l'eau. Ce nouveau cadre s'appuie essentiellement sur deux structures publiques spécialisées, leur mandat est national, exclusif et progressif dans la mise en œuvre de la nouvelle politique de la gestion de service public de distribution de l'eau et d'assainissement.

Toutefois, cette nouvelle gestion du service public de l'eau qui a vu le jour en 2001 à travers tantôt le régime de concession et tantôt le régime de délégation fera objet d'une nouvelle consécration dans la loi 05-12 relative à l'eau.

4. Quatrième titre: Le contenu de la loi 05-12 dans le domaine de la gestion du service public de l'eau et de l'assainissement.

Le renouveau de la loi relative à l'eau dans le domaine de la gestion du service public de l'eau préconise une démarche qui comprend deux régimes juridiques de gestion différenciés selon, la nature, l'impact et l'exigence de leur utilisation (Mekemcha, 2009, p118).

Effectivement, la loi n°05-12 établit un nouveau cadre de gestion qui prévoit une gestion du service public de l'eau sur deux temps, le premier temps est un mécanisme de base déjà existant et renforcé qui tourne autour du mode de concession, et le deuxième temps, est un mécanisme complémentaire, par le recours à la délégation conventionnelle de service public au profit des personnes privées. Ce dernier système consacre pour la première fois, la notion de délégation conventionnelle du service public. L'article 100 de la présente loi précise que « l'alimentation en eau potable et industrielle et l'assainissement constituent des services publics », dans le même moment l'article 101 stipule que « les services publics de l'eau relèvent de la compétence des communes et de l'État », cependant, « l'État peut concéder la gestion des services publics de l'eau à des personnes morales de droit public, sur la base d'un cahier des charges (décret exécutif n°08-54,2008) et d'un règlement de services approuvé par voie réglementaire. Il peut également déléguer tout ou partie de leur gestion à des personnes morales de droit public ou privé sur la base d'une convention. C'est dans ce sens que les textes de loi, notamment, dans son titre VI font une distinction entre la concession du service public de l'eau et la délégation du service public de l'eau.

En effet, la première renvoie au rapport entre l'État propriétaire du domaine public hydraulique naturel et artificiel et la personne morale de droit public bénéficiaire de la concession dans la gestion du service public d'alimentation en eau potable et de l'assainissement, il s'agit ici d'une délégation unilatérale de l'État au profit de personnes morales de droit public. Quant au deuxième régime complémentaire, il s'incarne par la consécration de la notion de délégation conventionnelle en totale distinction avec le régime de concession, cette délégation fait l'objet d'un accord entre deux parties (publiques et privées) sur base d'une convention (voir articles 101 et 107 de la présente loi). Toutefois, la délégation par convention se distingue par deux types: le premier est celui d'une délégation entre l'État représenté par l'administration chargée des ressources en eau et le délégataire qui peut être un opérateur public ou privé, le deuxième type est celui qui se rapporte à une délégation du concessionnaire bénéficiaire d'une concession au profit d'un ou des délégataires privés. C'est dans cette mesure que l'article 104 consent la délégation par convention entre le concessionnaire du domaine hydraulique et le délégataire et ce par la création d'une ou des filiales d'exploitation. Par ailleurs, dans un postulat d'une délégation conventionnelle initié par le concessionnaire, on se retrouve en présence d'une opération de subdélégation de service public (Zouaimia, 2011, p13) au profit de personnes privées.

4.1Premier sous-titre : Axe de filiation entre la délégation de service public et la concession

À contrario, de ce qui a été relevé dans les décrets exécutifs relatifs à la création de l'ADE et de l'ONA, Il ya lieu de soulever que l'application des deux régimes de gestion se précise dans la loi n° 05-12 et l'article 207 du décret présidentiel 15-247 (Décret présidentiel n°15-247, 2015, p,40) qui stipule que : « la personne morale de droit public responsable d'un service public, peut, sauf disposition législative contraire, confier sa gestion à un délégataire ». Cette clarification porte sur une distinction des deux régimes dans leur procédure d'application.

En effet, l'application des deux modes de gestion tranche vers des procédures de dévolution de service public différenciées, que ce soit par l'existence d'un cahier des charges dans le cas d'une concession ou bien d'une convention de délégation entre l'État représenté par l'administration chargée de la gestion des ressources en eau ou entre le concessionnaire et le bénéficiaire dans le cas d'une délégation conventionnelle.

On retient alors, que l'axe de filiation entre les deux procédés apparaît dans leur mise en pratique, ce dernier suppose une superposition et une complémentarité des deux régimes, d'une part, les deux établissements publics ADE et ONA bénéficiaires de concessions, et d'autre part, des opérateurs étrangers. Ces opérations de délégation sont envisagées sur base de constitution de sociétés d'économie mixte auxquelles l'amélioration et la performance dans les services publics de l'eau et de l'assainissement était l'ultime objectif visé.

C'est conformément aux dispositions citées dans la nouvelle de loi, qu'il y a eu entre 2005 et 2009 un recours à des délégations conventionnelles de

service public. Toutefois, il est signalé que toutes les opérations de délégation au profit de personnes privées étrangères ont été ressenties comme un effet immédiat à la promulgation de la loi relative à l'eau de 2005. Elles visaient certaines wilayas, afin d'instaurer une situation améliorée du service de l'eau, cette démarche s'est soldée par quatre conventions de délégations consenties, dont les deux concessionnaires étaient les artisans. Les premières opérations de délégation ont commencé à voir le jour dès 2005. Elles sont du nombre de quatre : Suez Environnement (France) à la tête de la SEAAL à Alger, d'Agbar (Espagne) à la tête de la SEOR à Oran, de Gelsenwasser (Allemagne) à la tête de la SEATA dans des villes d'Annaba et d'El Tarf et de SEM France (France) à la tête de la SEACO dans le Constantinois. Ces entreprises prendront la forme juridique de Société Par Actions.

Les conventions de délégation ont fait objet de création de filiales dont la gestion a été déléguée aux opérateurs précités.

À l'analyse des contrats ont révélé leur appartenance au type de contrats de gérance suite au rapport avec le niveau de répartition des risques et de la rémunération sur lequel sont consentis. Ils sont organisés autour d'un transfert de savoir-faire sur des volets techniques et managériaux dans le domaine de l'eau, la recherche de la performance et l'amélioration de la qualité de service.

Nous nous pencherons de près sur le cas de la délégation du service public de la distribution de l'eau et de l'assainissement dans la wilaya d'Alger

portant sur la création de la Société des Eaux et de l'Assainissement d'Alger SEAAL.

Le choix de l'analyse de ce contrat s'explique par les évaluations avancées à ce sujet par la tutelle, qualifiée de globalement positives au terme de la signature de la première convention, toutefois, ce dernier a été reconduit pour une durée plus longue. Ceci dit, n'est il est pas pertinent d'analyser de près les fondements et les raisons sur lesquels cette convention fut élaborée, ainsi que, la question du pourquoi de la reconduite et des coûts assumés?

5. Cinquième titre : la délégation conventionnelle du service de la distribution de l'eau et de l'assainissement au profit de Suez environnement

5.1Cinquième sous-titre : La société des Eaux et de l'Assainissement d'Alger (SEAAL)

La naissance de la société des eaux et de l'assainissement d'Alger (SEAAL) est survenue suite au mouvement d'appel du gouvernement à l'expertise de SUEZ Environnement pour l'établissement d'un diagnostic du réseau de l'AEP et de l'assainissement et des installations y afférents à Alger. Initié en octobre 2002 et formalisé en février 2003 par la signature d'un contrat, d'un côté, l'ADE et l'ONA, et de l'autre côté, SUEZ Environnement. Le projet portait sur un diagnostic du réseau, des équipements et des installations ont permis l'élaboration d'un plan d'action visant en premier lieu: la remise à niveau des systèmes de distribution et d'assainissement, et en second lieu, le rétablissement de la distribution en continu de l'eau sous la gestion de SUEZ Environnement. En 2004, le conseil interministériel a validé cette approche et les budgets prévisionnels.

Réunissant dans un seul organisme les services publics de la distribution de l'eau et de l'assainissement dans la wilaya d'Alger, qui englobe près de 3.2 Millions d'habitants et 57 communes (Hadjar, 2014, p, 166). En janvier 2006 et conformément aux dispositions émises par la nouvelle loi relative à l'eau fut finalisée la délégation.

Effectivement, le contrat est entré en vigueur en février 2006 et met à la charge de SUEZ Environnement la gestion stratégique et opérationnelle de la SEAAL, toutefois, l'État reste l'unique propriétaire de l'entreprise, en fixant les prix et prend à charge la réalisation des nouveaux investissements et finance les équipements et les frais liés à la réhabilitation des réseaux. Cette démarche est considérée comme l'unique opération qui a ouvert la voie à l'entrée du privé étranger dans la gestion du service public de l'eau. La formule choisie pour le choix du candidat a été de type gré à gré, d'un montant de 120 millions d'Euros (et 35 milliards de dinars en programmes d'investissements financés par l'État) (Jean-Marc Jahn et Terra Messaoud, 2008).

Envisager sous forme d'un contrat de gérance sur une période de 5 années et demie entre la société Suez Environnement et ses partenaires algériens (ADE-ONA) sur base des prescriptions d'un contrat de délégation. Les engagements de SUEZ s'articulent sur :

- L'amélioration de la dotation quotidienne en eau sur l'ensemble de la wilaya d'Alger.
- La maîtrise de l'exploitation technique et de la maintenance des installations d'AEP.

- L'amélioration de la prise en charge des eaux usées par la fiabilité du fonctionnement des réseaux des eaux usées d'Alger et l'amélioration de l'état du littoral algérois.
- la poursuite de l'État d'un programme d'investissement pour la modernisation des outils de gestion, de rénovation et l'extension du réseau a un rythme moyen de 200 millions d'euros par an.
- Assistance technique spécifique adaptée en fonction des besoins exprimés par la SEAAL.
- Une gestion améliorée du patrimoine en remettant à niveau les installations et l'introduction de techniques de gestion performantes.
- La réduction des pertes physiques des réseaux de distribution et d'assainissement.
- Développer un service client moderne et efficace.
- La mobilisation et l'organisation du transfert du savoir-faire de SUEZ Environnement par le biais de la formation des équipes locales et la création de centres de formation, à cet effet l'engagement de la mise à disposition de 27 experts de Suez Environnement à l'expérience internationale sur la durée du contrat.

L'accès au savoir-faire de Suez Environnement et assuré un transfert aux agents de la SEAAL, ce transfert est organisé sur de grands axes, notamment (Jean-Marc et Terra, 2008, p3).

1- L'implication à plein temps des experts et Managers de SUEZ à la fois au niveau de l'encadrement opérationnel et dans le transfert de savoir-faire au profit du personnel SEAAL.

2- Accès aux bases de données de SUEZ.

3- Remises de livrables (bases de données techniques, études, rapports).

4- Mise en place des cycles de formation métiers et managériaux.

5- La mise au point d'un système structuré pour l'évaluation du savoir-faire et de son transfert chez SEAAL (Water International Knowledge Transfert Initiative.

6- Ouverture d'un centre de formation au métier de l'eau et de l'assainissement.

7- Évaluation régulière de la montée des compétences du personnel occupant les 38 métiers de l'eau et (opérationnels ou supports) qui constituent l'activité quotidienne de la SEAAL.

6. Seizième titre : les résultats de la délégation et de la coopération avec Suez

Les résultats avancés aux termes dès cinq ans et demi de délégation donnent un verdict assez précoce de l'expérience algérienne de l'externalisation de la gestion du service public de l'eau par délégation. Toutefois, comme sont rapportés de la part des autorités, ainsi que, du délégataire les résultats sont dans leur ensemble satisfaisant, en effet, le comité initié par le MRE pour l'évaluation de l'atteinte des objectifs assignés dans le contrat, notamment, ceux qui traitent des aspects de la modernisation du service de l'eau, de l'assainissement, de l'efficacité et de la performance dans la gestion des réseaux, d'une gestion clientèle et du patrimoine à des niveaux de standard international et d'un processus continu de transfert et d'acquisition de savoir-faire au profit des cadres de l'entreprise (Ghassane, 2014, p167) ont été largement qualifiés de positifs (Jean-Marc et Terra, 2008, p4). Pour le ministre chargé des ressources en eau de l'époque Abdel-Malek SELLAL :

le constat est qu'aujourd'hui, près de 89% des Algérois perçoit le projet comme une réussite, (Assal, 2011, p6). Cependant le renouvellement de la convention de délégation à trois fois de suite sous motif de lacune et de reste à faire semble ne pas être en conformité avec les dires des officiels. En effet, un deuxième contrat de 5 ans fut signé en 2011, un troisième contrat pour une durée de 2 ans est signé en 2016 et un dernier contrat (en vigueur) est signé 2018 pour une durée de 3 ans s'achèvera en novembre 2021.

7. Septième titre : Une restructuration moderne du monopole public sur le service public de l'eau

Le recours au régime de concession au profit des deux établissements publics chargés de la gestion de la ressource en eau est un fait qui atteste, une fois encore, de la considération et du privilège qu'accorde l'État à un désengagement au profit de personnes morales de droit public. Cependant, même si cette dernière orientation consacre une exclusivité à l'entreprise publique dans la gestion de l'eau, elle préconise dans ses contours la possibilité d'un recours au secteur privé dans l'accomplissement de tâches et de missions. Néanmoins, les interventions du secteur privé dans la gestion de l'eau en Algérie sont dans leurs fonctionnements étudiées et élaborés au cas par cas, elles nécessitent de prime abord l'aval de l'administration centrale chargée de la gestion des ressources en eau avant toute opération de délégation de service public.

Par ailleurs, le renforcement du cadre juridique et institutionnel de la personne publique dans la gestion de l'eau actionne une réorganisation du service public de l'eau, cette dernière s'explique à la fois: comme élément unificateur de base desdits services publics et un gage de la primauté de

l'intérêt général et du principe de continuité. Toutefois, ces deux derniers ne sont pas à eux seuls les éléments qui cautionnent cette approche,

Dans notre cas de figure le renforcement de la gestion du service public de l'eau par une dévolution législative unilatérale (Zouaimia, 2012, p8) au profit de la personne publique avec possibilité de recourir à la délégation par convention dans l'accomplissement de tâches et missions, tout en conservant à la personne morale de droit public les pouvoirs d'autorité, d'organisation et de contrôle, notamment, ce qui trait à la fixation des prix (Mekemcha, 2009, p119).Ces derniers font du droit d'intervention de l'État un fait incontestable.

En effet, les interventions directes de l'administration centrale dans la nouvelle gestion du service public de l'eau ont touché certaines opérations de délégation dans certaines wilayas du pays et cela peu de temps après les premières signatures de la Convention de délégation à l'image de ce qui s'est passé avec l'entreprise allemande Gelsenwasser dans les villes d'Annaba et d'El Tarf. Ce cas a révélé que le risque d'ouverture par délégation au profit des privés même tolérés au second degré est largement pris en considération par les autorités dans cette démarche d'externalisation, notamment, en ce qui trait au droit de résiliation de contrat.

C'est d'ailleurs, ce fait, qui a donné légitimité à l'administration chargée de la gestion des ressources en eau de résilier la convention de délégation et de dissoudre la société, qui par ailleurs était l'une des quatre pièces pilotes d'un large programme d'ouverture et de délégation de service public de

l'eau sans se soucier des causes réelles et des dysfonctionnements qui sont derrière cet échec.

À la lumière de ces éléments, il est clair que la stratégie du réaménagement du service public de l'eau vise à une réinvention de la sauvegarde du monopole public dans les opérations de gestion des services de l'eau et de l'assainissement. L'implication de l'administration centrale reste très importante dans la mesure où elle ne se limite pas à un droit de regard sur les respects et à la conformité à la réglementation mais détient un pouvoir décisionnel absolu dans les activités de gestion qu'incombent aux concessionnaires du service public et du domaine hydraulique.

8. Conclusion

Pour conclure, on relève que la démarche de réforme du service public entreprise par les autorités par l'introduction de délégation de service public est particulièrement intéressante. Elle reflète une démarche qui s'articule sur deux niveaux. Au premier niveau, les pouvoirs publics se sont dotés depuis 2001 de deux concessionnaires publics du domaine hydraulique, ces deux derniers bénéficient d'une délégation législative unilatérale, sous une forme d'établissements public industriel et commercial (EPIC), et au second niveau, l'État à travers l'administration chargée de la gestion des ressources en eau ou bien les concessionnaires du domaine hydraulique peuvent recourir à des opérations de délégation dans la gestion du service public de l'eau au profil de personnes privées conformément aux dispositions d'un cahier des charges approuvées par l'administration chargée de gestion des ressources en eau. C'est dans cette dernière démarche que la délégation du service public de l'eau au profil de l'entreprise étrangère Suez Environnement a été consacrée et demeure à ce jour, toutefois, le contrat avec l'Allemand Gelsenweser conclu dans la même période a été résilié de la part l'administration centrale.

Au-delà de ces considérations, nous constatons que la réforme en question converge à favoriser un désengagement de l'État au profit de la personne

publique pour des fins de performance. En effet, même si, le régime de soumission à la concurrence est bien présent dans les textes de loi, le législateur tend à investir au premier rang la création de concessionnaires, puis laisser à ce dernier la possibilité de recourir par son octroi d'avantages à assumer ou à gérer toute opération en liaison avec la délégation de service au profit des personnes privées. On constate, dès lors, que la réforme confère au concessionnaire un rôle de régulation dans les opérations de délégation de service public, ce qui induit de facto à la présence d'un processus de subdélégation de service public au profit d'entreprises étrangères. Le recours à ce procédé de subdélégation peut traduire la ferme intention du législateur algérien à sauvegarder et à sécuriser la relation indéfectible de la personne publique dans la gestion du service public.

Toutefois, l'analyse de la chronologie des réformes et des textes juridiques qui se sont succédé afin d'encadrer et d'analyser l'environnement social et politico-économique des réformes se sont toutes actionnées suite à des situations conjoncturelles. Cependant, la coopération entre les pouvoirs publics et Suez via un transfert de connaissances à la SEAAL illustre d'une manière tacite la volonté de partager et de faire face aux enjeux de l'amélioration de l'efficacité des services publics de l'eau. En tout état de cause, la confection la démarche de ce genre de partenariat doit impérativement passer par un cadre légal spécifique pour les PPP afin de permettre un encadrement local et global des opérations délégation et de coopération, ce dernier joue un rôle de prévisibilité et de réussite de tout contrat de délégation, toutefois, notre champ d'études semble cumuler un recul considérable face à cette logique.

9. Bibliographie

Publication :

-Benblidia M. &Thivet G, (2010) Gestion des ressources en eau : les limites d'une politique de l'offre ». Plan bleu, Les notes d'analyse du SIHEAM n°58-mai.

-Bouchedja Abdellah, (2012), Politique nationale de l'eau en Algérie Euro-RIOB-2012, 10ème Conférence Internationale, Istanbul-Turquie 17 ou 19 Octobre.
-Rachid Zouaimia : « La délégation du service public au profit de personnes privées », Ed Belkis. Algérie.
-Ichebouden Arebi, Collectif, (2004), Problématique de la gestion des ressources en eau en Ecole Nationale d'Administration, Algérie.
-Mekki Messahel, Mohamed Said Benhafid, (2003), Gestion du service public de l'eau potable et de l'assainissement en Algérie.
-Jean-Marc Jahn et Terra Messaoud, (2008), Le contrat de management d'Alger : la construction d'un partenariat public/privé exemplaire pour l'atteinte d'objectifs ambitieux, Expo-Zaragoza. Espagne

Thèses :

-Ghassanec Hadjar, (2014), Le partenariat public-privé: Transfert de connaissances managériale et apprentissage, cas d'entreprises publique algérienne, Thèse en vue de l'obtention du diplôme Docteur (ès) Science de gestion, Université de Sophia Antipolis. France.
-Mourad Kertous, (2012),demande en eau potable : approches économiques sur les données individuelles: le cas des abonnés de la wilaya de Bejaia (Algérie).Thèse de doctorat en Science économiques. Université de Rouen. France

Articles :

-Rachid Zouaimia, (2011), La délégation conventionnelle de service public que au profit de personnes privées », Revue Idara n° 41. Algérie
-Mohamed Djellab, (2013), Les prérogatives de la police des eaux en Algérie, le Journal de l'Eau et de l'Environnement, revue LJEE n°23. Algérie.
-Radhia Zemirli, Souria Hammache, (2017), PPP en Algérie : une alliance stratégique et un vecteur de transfert de connaissances managériales, Revue des études et recherche en économie et énergie renouvelable, n°07, Algérie.

-Interventions

-Ghaouti Mekemcha, (13 et 14 2009), La concession de l'eau en Algérie, Acte du Colloque international sur Les mutations des contrats publics : Globalisation, revalorisation et innovation, Université de Tunis, Tunisie.

-Site Web :

-Ghania Lassal, 23.03.2011.Quotidien national en ligne, Reconduction du contrat de la SEAAL, Journal JaZairess. https://www.djazairess.com/fr/elwatan/317300

-Ministère des ressources en eau, 13/11/2019, Présentation des missions de l'ONA, http://www.medialabs-dz.com/mre/presentation-de-lona/

Suppléments :

-Arrêté interministériel du 28 Décembre 2003 portant sur obligations et missions de l'algérienne des eaux, J.O. n°26, du 13 Avril 2003.

-RADP, décret exécutif n°08-53 du 9 février 2008 portant approbation du cahier des charges type pour la gestion par concession du service public d'assainissement et du règlement de service y afférant, J.O, n°08 du 13 février 2008.

-RADP, décret exécutif n°01-101 et le décret exécutif 01-102 correspondant au 21 avril 2001, portant création de l'ADE et de l'ONA, J.O, n°24, RADP, 22 avril 2001.

-RADP, loi n° 05-12 du 04 Aout 2005 portant sur la ressource en eau.

-RADP, loi n° 83-17 du 16 juillet 1983 portant le code des eaux.

-RADP, décret exécutif n° 08-54 du 9 février 2008 portant approbation du cahier des charges type pour la gestion par concession du service public d'alimentation en eau potable et du règlement y afférant.

-RADP, décret exécutif n° 11-262 du 30 juillet 2011, portant création de l'agence nationale de gestion intégrée des ressources en eau AGIRE.

-RADP, décret présidentiel N°15-247 du 2 Dhou El Hidja 1436 correspondant au 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public, J.O, n°50 du 6 Dhou El Hidja correspondant au 20 septembre 2015.

-Ordonnance n°96-13 correspondant au 15 juin 1996 modifiant et complétant la loi n°83-17 du 16 juillet 1983 portant sur le code des eaux

The Muslim Ban: The Way to Trumping Up Islamophobia

Boukhalfa Ali[1], Faiza Meberbeche Senouci[2]

[1] Abou Bekr Belkaid University, Tlemcen, Algeria, boukhalfali.16@gmail.com
[2] Abou Bekr Belkaid University, Tlemcen, Algeria, senoucif@hotmail.fr

Received: 10/05/2021 *Accepted: 30/05/2021* *Published:27/06/2021*

Abstract:

Ever since his inauguration on January 20, 2017, the administration of President Donald Trump (1946—; served January 20, 2017— January 20, 2021) issued a series of executive orders, in what became known as the Travel Ban, aiming at banning temporally the entry of immigrants and non-immigrants from several Muslim-majority countries. This led to an uptick in the anti-Muslim sentiments in the United States and increased the sufferance of American Muslim citizens who have relatives and ties to the countries listed by the Ban. In addition, having been proven to be controversial, the issuance of the Muslim Ban was met with a hostile reception from the U.S. lower courts, arguing that the Ban violates the provisions of the First Amendment to the U.S. Constitution. Therefore, this paper sheds light on Trump's motives behind issuing the Muslim Ban, its constitutionality, and its effects on American Muslim families and individuals.

Keywords: American Muslims; Islamophobia; Muslim Ban; Travel Ban; American Immigration Policy.

***Corresponding author**: Boukhalfa Ali,*

1. INTRODUCTION

Following the terrorist attacks of September 11, 2001, on the American Soil by a group of terrorists who belong to al-Qaeda under the leadership of Osama Bin Laden, a great wave of hatred and rancor towards Muslims, best known as Islamophobia, swept the USA from coast to coast. This manifested in the violations of economic and political liberties along with the social discrimination Muslims had undergone in the United States.

Their situation became more sensitive following the passage of the Patriot Act six weeks after the attacks on the World Trade Center. The USA PATRIOT Act, signed into law by George W. Bush (1946; served 2001-2008) on October 26, 2001, was designed to provide his administration with the required jurisdictions and powers to wage the war on terror (Benson, Brannen, & Valentine, 2009, p. 294). As a result, people's civil rights, namely those of the Muslim Americans, had been abused by the American government in the name of protecting the U.S. national security from being jeopardized by terrorism. However, Islamophobia remained palpable in American society even during the 2016 presidential campaign where Republican candidate, Donald Trump, showed more hatred towards Muslims when he called for "a total and complete shutdown of Muslims entering the United States" (United States District Court, 2017, p. 2). Therefore, once in office, President Donald Trump quickly moved to implement his ideas concerning reducing and blocking the inflow of immigrants from certain predominantly Islamic countries, through the Muslim Ban.

1.1 The Problem of the Study

The Problem of the study is stated as follows:

To what extent did Islamophobia play a key role in shaping Trump's immigration policy?

1.2 The Purpose of the Study

This study aims at investigating the circumstances that surrounded the passage of the Muslim Ban and its effects on Muslim Americans and their families. Also, it aims to explore Trump's motives behind adopting such a tough policy towards Muslim immigrants from certain nationalities.

1.3 The Study Methodology

This study requires relying on the descriptive approach in which the phenomenon is described, which is considered one of the starting points for analyzing the phenomena by identifying their most important characteristics in order to reach conclusions that help to understand their nature. It also

relied on a set of scientific tools and auxiliary approaches, such as the historical curriculum by invoking the historical development of the phenomenon and tracing its course and developments that affect the nature of its current state.

2. Islamophobia in America

2.1 Islamophobia Following 9/11

Having been shocked by the horror of the attacks on the World Trade Center, a wave of hatred towards Muslims pervaded the country. Few Americans, in fact, new about al-Qaeda, and only a few more knew about its leader, Osama Bin Laden. This incident, undoubtedly, led the Americans to question the motives of these Islamist groups that pushed them to attack their nation. Probably, most of them raised the question: "Why do they hate us?" (Kaplan, 2006, p. 1) Some attempted to find a conclusive answer to that question; however, President George W. Bush provided the Americans with the answer when addressed the joint session of Congress on September 20, 2001, stating that "they hate what we see right here in this chamber — a democratically elected government. Their leaders are self-appointed. They hate our freedom — our freedom of religion, our freedom of speech, our freedom to vote and assemble and disagree with each other" (Holloway, 2008, p. 8). This declaration, indirectly, helped in fueling feelings of hatred against Muslims in the United States. Besides, in his attempt to clarify things about Islam and Muslims, President George Bush stressed that Muslims, throughout the world, are not the enemy of the United States, maintaining that Americans respect Islam which is practiced by millions in America. Rather, the enemy of the United States is the network of radical terrorist groups and the governments that supported them, he said.

Following the incidents of September 11, 2001, Muslim immigrants in the USA became the subject of deep social anxiety known as Islamophobia. Statistics showed that Muslim immigrants in the United States were a minority and their number was estimated at 6,000,000 in 2010 (Moore, p. 91). This minority had an unpleasant experience due to the violation of its economic and civil rights, along with social discrimination.

This discrimination stemmed from the distorted picture of Islam and Muslims that used to circulate in America. Americans began to look at the Muslim minority in the USA from the sphere of otherness due to the impact of stereotypes broadcasted by media as well as literature. In this regard, several polls had been conducted between 2001 and 2009 that reflected Americans' misunderstanding and misconceptions regarding Islam. For instance, a 2003 Pew poll revealed that around 45% of Americans considered that Islam encourages violence among its believers more than any other religion. Another survey, conducted in 2009, showed that 36% of Americans could not recall a basic fact about Islam (Moore, p. 91). So, fear of Islam among Americans was so noticeable that voters in Oklahoma in the elections of 2010 voted to ban sharia law from being used in judicial matters, along with efforts to obstruct building mosques and other Muslim centers across the United States of America (Khan, 2012, p. 124).

The misconceptions about Islam can be ascribed in a large part to the media coverage of the events following the attacks on the World Trade Center along with the stereotypes that prevailed in the U.S. society and pop culture. A stereotype is an overall image or idea that one or a certain group of people may have on another person or another group of people who belong to the same ethnic or religious group (Sandoval, 2016, p. 1). The media managed to propagate two main stereotypes regarding the Muslim-Arab: terrorist males, and veiled and oppressed women. Mostly, Muslim men were portrayed in traditional Arab dress. Most important, nearly all the terrorists were portrayed as Arabs even though Arabs represent only 20% of the worldwide Muslim population. Muslim women, for their part, were portrayed as being oppressed by the Muslim society and thus mostly pictured wearing veil, burqa, or niqab (Moore, p. 91). Such stereotypes contributed massively to draw a bad image about Islam's unfair treatment of women. These stereotypes, however, were far away from reflecting the existing reality on the ground.

As a matter of fact, American Muslims are different in their countries of origin, their racial and ethnic make-up, and their political beliefs. Besides, American Muslims are from around eighty nationalities

with different cultural backgrounds, yet three major ethnicities make up the origins of the American Muslims. According to the Council on American-Islamic Relations (CAIR), South Asians constitute 33% of the Muslim Americans, African Americans constitute 30%, and Arabs constitute 20% of the American Muslims; other ethnicities comprise Iranian, African, and Bosnian/European Immigrants (Moore, p. 91-92). To put it in a nutshell, Arab immigrants in the USA represent a minority within the Muslim community. Therefore, media stereotypes did not account for the pluralistic feature of the Muslim community in the United States of America.

Having been under the shock of the horrifying attacks on the twin towers of New York, Americans regarded Islam as a religion that preaches violence and destruction, without considering the fact that the horrific attacks on the twin towers of New York had been undertaken by hijackers who were essentially terrorists and extreme radicals. On the other hand, instead of probing into the reality and the deep conception of Islam and the message of Prophet Mohammed, most of the Americans made a conclusion about Islam through the terrorist attacks, thereby associating it with violence and destruction. In this respect, and in order to clear up things to his fellow Americans, Armstrong wrote “When the Prophet Muhammad brought the inspired scripture known as the Koran to the Arabs in the early 7th century A.D., a major part of his mission was devoted precisely to bringing an end to the kind of mass slaughter we witnessed in New York City and Washington” (2001, para. 2). Armstrong clarified that, in Koran, Muslims cannot initiate hostilities and can only defend themselves. So, Islam is a religion of peace, as the word Islam in itself means “surrender”, the Arabic word for “salam” or peace. Therefore, misunderstanding Islam and blaming all Muslims for the wrongdoing of the extremists and radical groups was a big mistake.

The U.S. Constitution guaranteed individuals' basic rights under the Bill of Rights. The Fourth Amendment provided that law enforcement officers or government agents can conduct searches and arrests after getting arrest or search warrants from the courts. In addition to that, the court should receive conclusive evidence that shows the need for issuing such

warrants. Also, the Fifth Amendment stipulated that no person can be deprived of life, liberty, or property without due process of law (Benson et al., 2009, p. 1618). These rights had been adjusted following the Americans' discovery that the Federal Bureau of Investigation (FBI) was conducting widespread surveillance on American citizens due to their anti-government positions or their political convictions. Hence, to cure the situation, the Foreign Intelligence Surveillance Act (FISA) had been passed in 1978 which separated the domestic investigations from foreign intelligence gathering so that investigation methods were limited and watched by the courts whereas the surveillance of foreign agents would continue without restrictions. But these protections will change after the attacks on the twin towers of New York.

Effectively, in the wake of the horrific attacks of September 11, 2001, all bets were off and Congress enacted the USA Patriot Act that gave more powers to law enforcement meant to fight against terrorism. Consequently, law enforcement officers were allowed to carry out searches on individuals without being obliged to show that a crime had been committed. They could demand an individual's records from banks, video stores, brokerages, travel agencies, libraries, doctors, telephone services, and places of worship without the person's knowledge just after telling the FISA judge that such search might be of use in antiterrorist efforts. Likewise, individuals' homes and businesses could be searched without showing probable cause. Also, Sneak and Peak searches wherein the person being searched is unaware of the search had been conducted by the government agents. Further, under the Patriot Act, government agents could surveil the telephone and internet of a person, thereby obtaining records showing communications coming into and going out of the phone or the computer in question. To get permission for this, Government investigators have only to maintain that the surveillance might be relevant in a terrorist investigation. Similarly, investigators could obtain permission for roving wiretaps from FISA courts. However, it is notable to mention that, before the USA Patriot Act, wiretaps were permitted in specific cases and on specific telephones; roving wiretaps were extended to any computer or telephone used by a suspect without any particular target.

> The government may now spy on web surfing of innocent Americans, including terms entered into search engines, by merely telling a judge anywhere in the U.S. that the spying could lead to information that is 'relevant' to an ongoing criminal investigation. The person spied on does not have to be the target of the investigation. This application must be granted and the government is not obligated to report to the court or tell the person spied upon what it has done. Nation-wide roving wiretaps. FBI and CIA can now go from phone to phone, computer to computer without demonstrating that each is even being used by a suspect or target of an order. (Nafeez, 2002, p. 268)

In a nutshell, the USA Patriot Act trampled upon individuals' civil liberties whose personal freedom had been abused at the whims of the U.S. agencies. Also, these tough measures helped in intensifying rancor against Muslims, namely American ones.

Indeed, anti-Muslim backlash increased significantly following the attacks of September 11, 2001, and witnessed different forms. People with a Middle Eastern look or with Arabic or Islamic-sounding names became scapegoated by the Americans' vengeance and hysteria towards Muslims. This manifested in the murder of Balbir Singh Sodhi, a forty-nine-year-old, who was the first victim of the backlash due to his traditional look that resembles that of Osama bin Laden. He was shot on September 15, 2002, as he was planting flowers at his gas station. Human Rights Watch was told by police officials that, hours before the murder, Sodhi's alleged killer, Frank Roque, was in a local alcohol bar wherein he bragged his intention to kill the ragheads responsible for September, 11. Moreover, Frank Roque allegedly shot at two Lebanese gas station clerks as well as into the home of an Afghani American (Human Rights Watch. 2002, p. 18). Other forms of the backlash towards Muslim Americans included threatening emails and phone calls. In effect, many Arabs and Muslim American organizations received phone calls and emails that comprised threats to their lives. Some of these messages were revealed by the American Arab Anti-Discrimination Committee: "I now enjoy watching Arabs and Muslims die" and "you should act as Americans, not terrorists" (Bakalian & Bozorgmehr, 2009, p.

3). On the other hand, on September 21, 2001, three Arab Americans were banned from boarding a Northwest Airlines plane in Riverside, California, on the pretext that passengers did not feel comfortable traveling with Middle Eastern men. Another aspect of sufferance, the application for a mortgage of an Arab American in Sunrise, California, was refused from the company on the ground that he was a terrorist, though he previously benefitted from a loan from the same company before September 11, 2001 (Bakalian & Bozorgmehr, 2009). All in all, Muslim Americans suffered a lot following the attacks on the twin towers of the World Trade Center and Pentagon. Their sufferance was expressed succinctly by the *New York Times* that wrote: "Since the attacks, people who look Middle Eastern and Muslim, whatever their religion or nation of origin, have been singled out for harassment, threats and assaults" (Bakalian & Bozorgmehr, 2009, p. 2).

The backlash towards Muslim Americans was in different forms: institutional, social, and economic. Institutionally speaking, besides the USA Patriot Act that gave many powers to the government agents at the expense of individual civil liberties, the Clear Law Enforcement for Criminal Alien Removal (CLEAR) Act, passed in July 2003, complicated the sufferance of Muslim Americans via giving the local law enforcement the power to enforce the federal immigration laws. This, coupled with the USA Patriot Act, ushered in proliferating surveillance of the Muslims who became under surveillance in mosques, on the internet, in their workplaces, their accounts, and even through library records. Additionally, following the first anniversary of September 11, the Immigration and Naturalization Service (INS) amended the existing registration and fingerprinting program and became called the National Security Entry-Exit Registration System (NSEERS). The latter would be applied to those who were concerned with the previous registration programs; that is, nonimmigrants from Iraq, Iran, Libya, Sudan, and Syria (Homeland Security Department, 2016). In November 2002, INS announced that only males who are sixteen years old or older from the above countries would be concerned with the registration program. Accordingly, men concerned with this program had to report to the INS offices for multi-phase registration comprising questioning, photographing, and fingerprinting. However, this program failed as it

ushered in many unnecessary deportations and the harsh methods used on the participants while registering. These biased policies and measures resulted in the deterioration of the relationship between the U.S. Government and the Muslim Community due to the bad impact it had on their lives. Besides, civil liberties of Muslim Americans eroded because of the CLEAR and USA PATRIOT Acts which caused feelings of anxiety, isolation, and ostracism amongst Muslims in the USA and thus helped only to detach them from the American mainstream.

2.2 Islamophobia in the 2016 Presidential Campaign

The backlash towards Muslim Americans remained palpable among the Americans till the era of President Donald Trump. Before his election, Trump had repeatedly promised to ban Muslims from entering the United States on grounds of preserving the U.S. National Security. This manifested in his call for "a total and complete shutdown of Muslims entering the United States" (United States District Court, 2017, p. 2). As a matter of fact, since the early days of the 2015 campaign to win the Republican Party's ticket to be its nominee in the 2016 United States presidential elections, almost all the Republican candidates portrayed immigrants negatively as if they were responsible for the issues the United States was facing. However, the hatred against immigrants showed by the candidate Donald Trump was remarkable as he portrayed them in the worst possible way. This manifested in his call, on December 7, 2015, for "a complete and total shutdown of Muslims from entering the United States," and three months later declared that "I think Islam hates us," and stressed that "We can't allow people to come into this country who have this hatred of the United States…and people who are not Muslims" (Maltz, 2018, p. 2). He went beyond in his rancor towards immigrants when he not only called for the United States to substantially reduce the inflow of immigrants but also called for the European countries to reduce or stop immigration altogether (Kaba, 2019, p. 319). This mirrored the upcoming radical change in the U.S. immigration policy under his administration following his success in the 2016 elections and becoming the 45th U.S. President.

3. Trump's Immigration Policy

3.1 The Muslim Ban

Donald Trump's approach to the U.S. immigration policy is very different from that adopted by his predecessors in terms of the level of attention he gave to the topic as well as the negative measures and their effects on the whole country. Broadly speaking, among other things, His approach is based on building a great wall along the Mexican-American borders because he saw that the United States had become a dumping land for everybody else's problem (Boghani, 2019, para.1). Also, his approach rests on hiring 15,000 border and interior enforcement officers, and eliminating the so-called "sanctuary cities"; that is to say, cities that decline to cooperate proactively with the enforcement officers to detain illegal immigrants. Most importantly, his approach aims at banning Muslim individuals from entering the United States through issuing three executive orders aiming at initiating a travel ban on immigrants, visitors, or refugees from certain Muslim-majority countries (Pierce, Bolter, & Selee, 2018, p. 3).

Effectively, once in office, President Donald J. Trump swiftly moved to implement his promise of initiating a travel ban through issuing, on January 27, 2017, the Executive Order 13769 dubbed "Protecting the Nation from Foreign Terrorist Entry into the United States", or rather the Muslim Ban. The latter temporally banned, for 90 days, the entry of people from seven Muslim-majority countries including Libya, Somalia, Sudan, Syria, Iraq, Iran, and Yemen (Muslim Public Affairs Council, 2019), reduced the number of refugees admitted to the United States, and suspended the entry of Syrian refugees. The revised version of the Ban, Muslim Ban 2.0, issued on March 6, 2017 –Executive Order 13780– removed Iraq from the list after the agreement between the Iraqi government and that of the United States that Iraq would accept the deportations of the Iraqis; as a result, thousands of Iraqis were detained within weeks (Muslim Public Affairs Council, 2019). Thereafter, President Trump issued the Muslim Ban 3.0 (Presidential Proclamation 9645) on September 24, 2017, which brought a slight change in the list of the concerned countries with the ban. Consequently, individuals from most or

all nationals of Chad, Libya, Iran, Syria, Somalia, and Yemen were indefinitely banned from entering the United States; however, it limited the number of individuals from Venezuela and North Korea (Muslim Public Affairs Council, 2019).

As a matter of fact, individuals from these countries had been subjected to restrictions under the Visa Waiver Program (VWP) which allowed people from certain nationalities to enter the United States as temporary visitors for business or pleasure without being in need of applying for a visa for a limited period of time (Congressional Research Service, 2020). The VWP did not explicitly ban the entry of individuals from the above countries as they were able to apply for a visa via the regular consular process, but it created a discriminatory framework that paved the way for Donald Trump to fulfill his campaign promise of the Ban Travel. Consequently, immediately after the issuance of the Travel Ban, Muslim visa holders, as well as lawful permanent residents outside the country, were affected by the order, whereas those inside the United States were confined to stay within the nation's borders.

President Trump went further in reshaping the U.S. immigration policy when he suspended the U.S. Refugee Admission Program for 120 days and put a cap on the number of arrivals allowed in the fiscal year 2017. In another important step, Executive Order 13769 (Muslim Ban 1.0) tasked the Department of Homeland Security along with the Attorney General to collect and publish, every six months, statistics about foreign nationals charged with terrorism-related offenses (Guild, Bigo, & Carrera, 2017, p. 1). Besides, the first Executive Order comprised a number of other restrictive measures that were removed later from the next versions. To put it in a nutshell, Donald Trump's new immigration policy brought radical changes that had impacted the whole country, mostly in a negative way. This leads to raise many questions about his motives that lie behind his radical measures towards immigrants from Muslim-majority countries.

3.2 Trump's Motives for Issuing the Travel Ban

The main reason behind the issuance of the Travel Ban, according to President Donald Trump, was to protect the United States from foreign terrorist entry. To express well this purpose, there are no better words than those of Donald Trump who stated the following:

> In order to protect Americans, the United States must ensure that those admitted to this country do not bear hostile attitudes toward it and its founding principles. The United States cannot, and should not, admit those who do not support the Constitution, or those who would place violent ideologies over American law. In addition, the United States should not admit those who engage in acts of bigotry or hatred (including "honor" killings, other forms of violence against women, or the persecution of those who practice religions different from their own) or those who would oppress Americans of any race, gender, or sexual orientation. (Trump, 2017, para. 4)

Therefore, Executive Order 13780 provided that "it is the policy of the United States to protect its citizens from terrorist attacks, including those committed by foreign nationals" (U.S. Department of Homeland Security, 2018, p. 1). This came to implement Trump's contemptuous perspective of Muslims as he accused Muslim and Middle Eastern immigrants of terrorism. Most important, he falsely claimed that the majority of the individuals convicted of terrorism in the United States hail from abroad. Furthermore, he had repeatedly portrayed immigrants "as criminals, invaders, threats to women, and even subhuman" (Srikantiah & Sinnar, 2019, p. 199). Therefore, the measures he took aimed chiefly to bar such immigrants from admission to the United States lest they infest it.

The Muslim Ban gained considerable media coverage which led to more focus on the religious identity of the Ban rather than its underlying purpose, particularly collecting data on foreigners. As a matter of fact, any country that declines to deliver data about its citizens intending to travel to the United States could be added to the list. Hence, the Ban's ostensible aim is to combat nations that sponsor terrorism while its covert aim is to harvest personal data on nationals from around the world, thereby using it later by

U.S. intelligence agencies in different matters that may go beyond the battle against terrorism (Guild, Bigo, & Carrera, 2017, p. 2). Section 3 of the Executive Order alluded to this when provided that:

> The Secretary of Homeland Security, in consultation with the Secretary of State and the Director of National Intelligence, shall immediately conduct a review to determine the information needed from any country to adjudicate any visa, admission, or other benefits under the INA (adjudications) in order to determine that the individual seeking the benefit is who the individual claims to be and is not a security or public-safety threat. (Trump, 2017, para. 6)

So, the adjudication aims to make sure that the applicant is not a security or public-safety threat through a correlation of travel he had undertaken as well as his profile generated by an algorithm called "threat assessment" (Guild, Bigo, & Carrera, 2017, p. 2). These tough measures resulted from the experience of the Americans with many nationals from *predominantly Islamic countries*. For instance, Mahmoud Amin Mohamed Elsassian is a Sudanese national who entered the United States in 2012 as a family member of a lawful permanent Sudanese resident. However, in 1016, he was found guilty of trying to provide ISIS with material support, thereby sentencing him in 2017 to eleven years in prison (U.S. Department of Homeland Security, 2018, p. 3). Such cases provided President Donald Trump with a trump card as well as the required background to advance his immigration policy.

4. Discussion

When contemplating the aforementioned evidence, it becomes clear that Muslims were the main target of the Travel Ban. Despite its long-celebrated promise of inclusion and diversity, Trump's Muslim Ban came to prove that the United States is no longer a tolerant country following the alarming rise in anti-Muslim backlash, violence, attacks on mosques, harassment, discrimination, and bullying of Muslim children, particularly after Trump announced of his candidacy. Furthermore, it is undoubted that the American Muslim citizens were singled out for unusual and

concentrated harm from this harsh policy despite their American citizenship. Their citizenship did not shield them from being badly affected by this policy. In effect, lawful American Muslim citizens who have relatives and ties to the banned countries were obliged to be separated from their family members and loved ones who live in their native countries concerned with the Muslim Ban. This is because the Ban suspended the entry of both immigrants and visitors into the United States, thereby denying reentry to visa-holders hailing from the seven countries (Ayoub, & Beydoun, 2017, p. 224). Hence, the Ban's manifest endorsement of anti-Muslim feelings ushered in an uptick in anti-Muslim harassment, discrimination, and bigotry.

The Muslim Ban triggered a wave of protest and resentment among Muslim Americans and civil rights advocates who considered it unconstitutional due to the fact it went against the provisions of the first amendment to the U.S. Constitution that guaranteed American citizens their basic rights. These consist in the right to practice their religion, the freedom to speak freely, the freedom to assemble for a common purpose, and the right to petition the government on a cause that is close to their hearts. More precisely, the First Amendment forbade Congress from enacting any law that may abridge the establishment of religion or any of the aforementioned rights. It literally provided that:

> Congress shall make no law respecting an establishment of religion, or prohibiting the free exercise thereof; or abridging the freedom of speech, or of the press, or the right of the people peaceably to assemble, and to petition the Government for a redress of grievances. (Arnold, 2018. p. 90)

So, it is clear that the freedom of expression is so glorified by the Americans and their founding fathers that the U.S. Constitution preserved it in its first Amendment. Therefore, the Muslim Ban went against the provisions of this amendment as it violated Muslims' freedom of religion and barred them from entering the country on that account. The Muslim Ban, in fact, punished around six million Muslim Americans on account of their religion, not because they committed crimes, violent acts, or broke law

and order. Besides, the Muslim Ban suspected a whole community and entire countries of being a serious threat to the U.S. national security which is, relatively or in a large part, baseless argument. Accusing people may cause a detrimental effect on their lives; therefore, it must be done on the basis of founded evidence, not on the basis of suspicion. Thus, this Ban did nothing but incarnate religious discrimination within American society.

The Muslim Ban had negatively impacted the American Muslim citizens and their life as a whole. To start with, the ban ushered in substantial chaos in the U.S. travel industry as companies were coerced to adapt their practices and policies to the new reality imposed by the Ban. Moreover, the Ban resulted in a controversy that pervaded many parts of the country due to the questionable separation of many families as well as the constitutionality of the Executive Order itself. In this respect, several legal cases were successfully waged in the U.S. lower courts, thereby leading to a ruling by the court of appeals, on February 9, 2017, which was in favor of maintaining the decision of the lower courts. The first plaintiffs in the matter were the state of Washington and the state of Minnesota. Consequently, Donald Trump revoked the original Executive Order and replaced it with another one, on March 6, 2017, called Executive Order 13780, mostly referred to as the Muslim Ban 2.0. The latter came with some changes which consisted in dropping Iraq from the list of countries targeted by the Ban, explicitly exempting legal permanent residents along with those who have already obtained a visa to enter the United States, and lifted the indefinite restriction on the admission of Syrian refugees. Besides, the Order did not comprise preferences as to the religious minorities. However, despite these changes, the new version of the Travel Ban was also met with a hostile reception from the lower federal courts. In this respect, district courts in both the state of Hawaii and Maryland ruled for the prohibition of enforcing the Ban across all parts of the United States; most importantly, these rulings were approved by the U.S. Courts of Appeals for the ninth and fourth circuits, respectively.

The Travel Ban's saga knew another episode when the President issued a third version, but this time was styled as the "Presidential

Proclamation 9645". The latter targeted nationals from countries refusing to provide and share information about their citizens with the United States, declining to cooperate with the U.S. government on immigration issues, or having links to terrorism. This new iteration of the Muslim Ban dropped restrictions on Sudanese nationals, while it maintained them for nationals from other countries. In addition, it came with restrictions imposed on Chad, Venezuela, and North Korea. Further, the new iteration of the Ban did not stop the admission of refugees. However, just like the previous versions of the Ban, opponents of the Ban filed legal challenges to Trump's actions. This was the case in Hawaii and Maryland where district judges, who already concluded that the second iteration of the Ban was altogether illegal, were once again hostile to Trump's proclamation and banned the enforcement of its terms either partially or in whole. However, on the 4th of December, the Supreme Court ruled in favor of the Proclamation through staying the local courts' orders and declaring that the proclamation terms could be enforced (Kaba, 2019, p. 4). This served to heat discussions between opponents and proponent of the Ban over its constitutionality.

Effectively, on June 26, 2018, the Supreme Court ruled in favor of keeping the Muslim Ban in effect, indefinitely barred the admission to the United States of immigrants and certain nonimmigrants from Iran, Libya, Somalia, Syria, and Yemen as well as a limited number of nationals from North Korea and Venezuela, whereas Chad was dropped from the list of banned countries of the 10th of April 2018 (Muslim Public Affairs Council, 2019, p.6). The Supreme Court handed down that decision on the ground that the waiver program will prevent the Muslim Ban from being a complete ban. Again, unsatisfied by the decision of the Supreme Court, many lawsuits were filed on account of the Arbitrary and capricious way the U.S. government had followed in implementing the waiver process claiming that the latter is nothing but another unlawful ban (Muslim Public Affairs Council, 2019).

The Muslim Ban had a dramatic impact on American families. In effect, shy of the first anniversary of the Supreme Court's June 2018 decision that made Trump's Muslim Ban effective, the U.S. State

Department published a report that portrayed the negative and devastating effects of the Ban on the American families. The report revealed that Trump's administration not only separated families at the southern borders but also banned many individuals from joining their families and loved ones in the United States by enforcement officials, responsible for implementing the Muslim Ban in the U.S. embassies around the world. It is quite absurd to imagine that an American citizen who is married or engaged to a woman abroad cannot join him just because the U.S. government considers letting nationals into the United States from her country may endanger America's national security. This case along with others, estimated at 3,882 individuals, represented the victims of the Muslim Ban, according to the State Department's report. Furthermore, the Ban had separated around 1,545 children from their American parents and 3,460 parents from their American children (Patel, Panduranga, & McBrien, 2019, para. 2). Overall, the report revealed that 42,650 people, including tourists, business people, students, parents, children, and siblings, were banned from entering the United States because their country of origin was on the list of banned counties. This reflected the negative repercussions of the Muslim Ban on American families.

The Muslim Ban had also contributed to reducing drastically the number of visas delivered by the U.S. embassies in the countries concerned by the Ban. The percentage was estimated at 50% after being 80% in the targeted countries. In this respect, nearly all individuals from the targeted countries longing to be admitted to the United States may achieve so if they get a waiver that shows and asserts that they may go through unpleasant and undue hardships if they do not get a visa. Besides, the waiver must show that they do not pose a genuine threat to the U.S. national security and that their entry would be beneficial to the United States. It is notable to mention that few people had been excepted from the ban, namely those dual citizens who travel to the USA on the passport of a non-banned country. Trump's administration, however, maintained that the waiver process guarantees the flexibility of the Ban and ensures that it is humanely applied. Yet, the State Department revealed that the visa applicants who benefited from the waiver

process were only 5%, which is very few comparing to the considerable number of applicants. For instance, less than 30% of children of American citizens had received waivers, and only 13% of spouses of American citizens had also received waivers (Patel, Panduranga, & McBrien, 2019, para. 6). This is inhuman; further, it is absurd that thousands of American families were torn just because their countries of origin are on the list of the banned countries. It is also so harmful that Trump's administration cannot grasp that separating and tearing families is harder than any other "undue hardships" one may encounter. This leads to the fact that politicians and policymakers must take into account all possible impacts while making laws that may drastically affect the lives of many people.

5. CONCLUSION

During his presidential campaign, Donald Trump showed unprecedented bigotry and hatred towards Muslims more than any other candidate of his party. This ensured his campaign momentum and raised his popularity among American voters. Capitalizing on Islamophobia was the heart of his campaign that, unexpectedly, enabled him at the end to defeat Hillary Clinton, the Democratic candidate, and become the 45th President of the United States. Right after his inauguration, he moved directly to fulfill his promise of "a complete and total shutdown of Muslims from entering the United States" through the issuance of the Muslim Ban. The latter embodied Trump's strategy of "structural Islamophobia", which refers to "the fear and suspicion of Muslims on the part of institutions—most notably government institutions" (Ayoub, & Beydoun, 2017, p. 217). It, therefore, troubled many American families as they were torn and separated just because their countries of origin were on the list of the Muslim Ban. Last but not least, the Muslim Ban, along with other bad policies and stances, proved that Trump was swimming against the tide and led to a sharp decline in his popularity which caused him by the end his office in the White House, thereby leaving it to a new president, Joe Biden.

6. Bibliography List:

Armstrong, K. (2001). *The true, peaceful face of Islam*. Retrieved from http://content.time.com/time/subscriber/article/0,33009,1000907,00.html

Arnold, A. B. (2018). *A pocket guide to the US Constitution: What Every American Need to know (2ns ed.)*. Washington, DC: George Town University Press.

Ayoub, A. & Beydoun, K. (2017). Executive Disorder: The Muslim Ban, Emergency Advocacy, and the Fires Next Time. *Michigan Journal of Race and Law, 22, 215-241*.

Bakalian, A., & Bozorgmehr, M. (2009). *Backlash 9/11: Middle Eastern and Muslim Americans respond*. USA: University of California Press.

Benson, S., Brannen J. D. E., & Valentine, R. (2009). *U.X.L encyclopedia of US history*. The United States of America: Gage, Cengage Learning.

Boghani, P. (2019, October 22). *A Guide to some major Trump administration immigration policies*. Retrieved from https://www.pbs.org/wgbh/frontline/article/a-guide-to-some-major-trump-administration-immigration-policies/

Congressional Research Service. (2020). *Visa Waiver Program*.

Guild, E., Bigo, D., and Carrera. S. (2017). *Trump's travel bans*: *Harvesting personal data and requiem for the EU-US privacy shield*. Brussels: CEPS Policy Insight.

Holloway, D. (2008). *9/11 and the war on terror*. Great Britain: Edinburg University Press.

Homeland Security Department. (2016). *Removal of the registration relating to special registration process for certain nonimmigrants*. https://www.federalregister.gov/documents/2016/12/23/2016-

30885/removal-of-regulations-relating-to-special-registration-process-for-certain-nonimmigrants

Human Rights Watch. (2002). *We are not the enemy: Hate crimes against Arabs, Muslims, and those perceived to be Arab or Muslim after September 11*. New York, USA.

Kaba, A. J. (2019). United States Immigration Policies in the Trump Era. *Sociology m, 9, 316-349*. https://doi.org/10.4236/sm.2019.94021

Kaplan, J. (2006). *Islamophobia in America? September 11 and Islamophobic hate crime*. USA: Department of religious studies, University of Wisconsin Oshkosh. Oshkosh, WI.

Khan, S. A. (2012). *Sharia law, Islamophobia and the U.S. Constitution: New tectonic plates of the culture wars*. University of Maryland Law Journal of Race, Religion, Gender and Class.

Maltz, E. M. (2018). The Constitution and the Trump Travel Ban. *Lewis & Clark Law Review, Forthcoming*. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3148137

Moore, A. American Muslim minorities: The new human rights struggle. *Human rights and human welfare, 91-99.*

Muslim Public Affairs Council. (2019). *Joint hearing on "Oversight of the Trump administration's Muslim Ban"*. House Judiciary Committee.

Muslim Public Affairs Council. (2019). *Joint Hearing on "Oversight of the Trump Administration's Muslim Ban*". United States House of Representatives.

Nafeez, M. A. (2002). *The War on freedom: How and why America was attacked, September 11th, 2001*. USA: A Media Messenger Book.

Patel, F., Panduranga, H. & McBrien, T. (2019, June 30). *The Muslim Ban: A family separation policy*. Retrieved from https://truthout.org/articles/the-muslim-ban-a-family-separation-policy/

Pierce, S., Bolter, J., and Selee, A. (2018). *U.S. Immigration policy under Trump: Deep changes and lasting impacts*. Washington, DC: Migration Policy Institute.

Sandoval, B. (2016). *Impacts of prejudice in the media*. Los Angeles, California: AP Literature and Composition, William And Carol Ouchi High School.

Srikantiah, J. & Sinnar, S. (2019). White nationalism as immigration policy. *Stanford Law Review Online, 71*, 197-209.

Trump, D. J. (2017, January 27). *Executive order protecting the nation from foreign terrorist entry into the United States*. Retrieved from https://trumpwhitehouse.archives.gov/presidential-actions/executive-order-protecting-nation-foreign-terrorist-entry-united-states/

U.S. Department of Homeland Security. (2018). *Executive order 13780: Protecting the nation from foreign terrorist entry into the United States Initial Section 11 Report*.

United States District Court. (2017). Case 8:17-cv-02921-TDC, Document 37.

Vol.08/N°01 (2021), P715–728

Revue Algérienne des Études Politiques

" Algérie- la République Arabe Sahraouie Démocratique (RASD) : un pacte stratégique qui dure quarante ans"
"Algeria - the Sahrawi Arab Democratic Republic (SADR): a strategic pact that lasts forty years

Mohamed Said Mekki

Ecole Nationale de Sciences Politique (Algerie), saidmekki2011@yahoo.fr

Datede réception :06/05/2021 Date d'acceptation :13/06/2021 Date de publication :27/06/2021

Résumé :

Le conflit du Sahara occidental est un exemple marquant des conflits gelés et est considéré comme le dernier cas de colonisation en Afrique entre les deux voisins de l'Algérie dans le Maghreb arabe. Le quatrième comité des Nations Unies a considéré et marqué la question comme un cas anti-colonisation.

Les efforts marocains et sa collision avec le roi d'Espagne Franco qui a accordé la terre au Maroc plutôt qu'à leurs propriétaires légitimes et à leur seul représentant légitime "Le Polisario". Cette évolution a conduit à ce que l'on a appelé «la marche rouge » vers le territoire algérien.

Par la suite, une campagne de libération a grandement contribué aux attaques réussies des combattants du POLISARIO, fait qui a poussé la partie marocaine à la table des négociations et à la création d'une mission internationale pour organiser un référendum d'autodétermination.

Mots clés : Sahara Occidentale, POLISARIO, Conflit gelé, MINURSO, Accord de Madrid.

Abstract:

The western Sahara conflict is a prominent example of frozen conflicts, and is considered as the last case of colonization in Africa between two Algeria's neighbors in the Arab Meghreb. The forth committee of the United Nations considered and marked the issue as anti-colonization case despite.

The Moroccan efforts and its collision with Spain's King Franco that granted the land to Morocco rather than their legitimate owners and their sole legitimate representative "The Polisario". This development led to what became known as 'the red demonstration" towards the Algerian territory, manly into Tendouf province demanding Algerian President "Houari BOUMEDIENE".
Thereafter, a liberation compaign strated greatly from successful attacks of the POLISARIO faces, A fact that has driven the Moroccan side to the negotiation table and the creation of an international mission to organize a referendum for self-determination.
Keywords: Western Sahara, POLISARIO, Frozen Conflict, MINURSO, Madrid Agreement.

Auteur expéditeur :Mohamed Said Mekki

"On peut tromper un homme toujours, on peut tromper un peuple quelques jours, mais on ne peut pas tromper un peuple toujours"

Abraham Lincoln

1. Introduction :

L'année deux mille dix-sept, l'alliance algéro-sahraouis célébré par le " sang et feu "pour avoir résisté durant 44 ans, donne naissance à une entente stratégique de deux peuples qui ont lutté pour leur émancipation. Si le peuple algérien est d'emblée libre et souverain depuis six décennie, par contre le peuple sahraoui est encore a la recherche de son indépendance. Colonie espagnole, le Sahara Occidental annexé par le Maroc, est contestée par le Polisario un mouvement politique et armé créé en 1973 qui a revendiqué l'indépendance du territoire soutenue par l'ex-OUA et une centaine de pays dont l'Algérie pays frère et voisin. L'Algérie qui prône le principe du respect des frontières hérités des indépendances selon l'abornement(*) (Marc Frangi et Patrick Schulz, 1995, p1) espagnole conteste le fait accompli et celle un pacte stratégique avec la République Arabe Sahraouie Démocratique (RASD) qui ne dit pas son nom et dure avec une temporalité jamais égalé au Maghreb arabe. La crise sécuritaire et politique dans les pays du Sahel contraint l'ONU à accélérer le processus des négociations afin de favoriser une solution acceptée des deux parties.

En 1988, un référendum d'autodétermination a été prévu par le Maroc et le Polisario.(*) En novembre 2012 ,Christopher Ross ,l'envoyé spécial du Secrétaire général des Nations Unis au Sahara Occidental, a décidé de mettre fin aux négociations infructueuses et entames des nouvelles rounds à New.York entre les belligérants et les parties concernés.

Cet essai socio-stratégique aura à étudier l'évolution des relations Algéro-Sahari et son imbrication géopolitique avec les positions des pays membres du conseil de l'ONU (Etats-Unis et France) afin de faire un diagnostic stratégique d'aide à la décision par le biais d'un scénario de prospective adéquat.

1)Evaluation et analyse stratégique des enjeux du dernier conflit africain :

Par sa position géopolitique et ses potentialités qu'offre la frontière Algéro-Maroco-Mauritanienne, le conflit du Sahara occidental demeure un sujet central dans les affaires stratégiques maghrébines, il reste un lieu de crise potentiel qui peut encore déboucher sur une véritable crise régionale plus complexe. C'est le second conflit qui irrite les relations algéro-marocaines. A travers le suivi de son évolution historico-juridique, il est perçu comme un conflit de souveraineté hérité du colonialisme espagnol et un conflit stratégique (Djerrad Abdelaziz,1987, p. 147), dans la mesure où il est utilisé dans sa dimension internationale.

En 1960, les Espagnols qui maintiennent avec peine leur autorité sur ce territoire désertique, après la découverte d'importants gisements de phosphate à Bou Craa, ont préféré s'orienter vers la création d'un petit Etat indépendant (Rapport de l'UEO, 1993, p. 16). En 1973 le mouvement de libération de La Saguia el-Hamra, et de Rio de Oro, le front Polisario est officiellement créé à Zouerate, ville de Mauritanie. En 1975, le territoire fut livré au Maroc avec une certaine complicité espagnole (Dossier Notes et documentation 1989, p. 18).

Le Front Polisario, avec le soutien de l'Algérie, réclame l'auto-détermination du peuple sahraoui. L'accord de Madrid du 14 novembre 1975 consacre le partage du Sahara occidental entre Rabat et Nouakchott. Les troupes des deux pays pénètrent aussitôt dans leurs parties respectives. La guerre éclate. La Mauritanie, vaincue et ruinée, s'en retire en 1979. Proclamée le 27 février 1976, la veille du retrait officiel de l'Espagne du territoire, la république sahraouie (R.A.S.D.) est admise comme 51ème Etat membre de l'OUA en février 1982.

Entre 1976 et 1990, elle a été reconnue par 73 Etats (Paul Balta, 1990). Par contre, ce conflit, qui apparaît à ses débuts comme une affaire de décolonisation,

est devenu par son ampleur un conflit stratégique. Le Sahara occidental se situe dans la zone Maghrébo-sahélienne, d'une grande sensibilité, en plus des richesses minières de Bou Craa dont la capacité de production est de 10 à 15 millions de tonnes. Il se trouve à proximité de l'Atlantique et non loin de la Méditerranée ((Djerrad Abdelaziz,1987, p. 145).

L'ONU et l'ex-OUA ont recommandé au Maroc et au Front Polisario d'engager des négociations directes en vue de l'organisation d'un referendum d'autodétermination. Une force des Nations-Unies (MINURSO) a été envoyée dans la région en 1991 pour surveiller l'application du cessez-le-feu et les mouvements de troupes (Rapport de l'UEO, 1993, p. 16). Pour faciliter l'avènement de l'Union du Maghreb arabe, le 17 février 1989, l'Algérie et le Maroc ont mis de côté leurs différends. Depuis, la question du Sahara occidental est du ressort du Conseil de sécurité.

Depuis la rupture diplomatique en mars 1976 jusqu'à la fin des années soixante dix la relation entre le Maroc et l'Algérie, ainsi que leurs efforts diplomatiques et militaires sont imprégnés par leurs engagements dans le conflit du Sahara.

Le début des années 1980 a été entamé par l'échange de messages ; ainsi, le 1er novembre 1980 entre le Roi Hassan II et le président algérien Chadli Bendjedid, à la suite de la catastrophe d'Asnam (Algérie). Depuis, les deux pays tentent de résoudre des problèmes bilatéraux entre eux, qui n'ont rien à voir avec les engagements politiques et militaires dans l'affaire du Sahara, et qui sont restés gelés depuis le début des années soixante-dix. Ainsi, le sommet tripartite entre le Président Chadli et le Roi Hassan II, en présence du Roi de l'Arabie Saoudite, Fahd, le 4 mai 1987 à la localité frontalière d'Akid Lotfi tente de trouver une assise politique pour entamer une négociation entre les deux pays.

Après, a eu lieu le 25 mai 1987, l'échange de prisonniers sahraouis (102 soldats) et marocains (150 soldats), qui constitue le premier échange de prisonniers entre les deux pays depuis 1975 (Yara Ali,1991,771 pages.)

Après 12 ans de rupture, la restauration des relations diplomatiques entre les deux pays, a eu lieu le 16 mai 1988. Les deux pays ont procédé à l'ouverture, le 5 juin 1988, de 4 postes de frontière (de chaque côté) de la frontière Ahfir, Zoujbghad (région marocaine d'Oujda) et Boukanoun et Doudj (dans la région algérienne de Maghnia) et à l'abolissement des visas entre les deux pays a partir du 1er janvier 1989 (mesure déjà en vigueur entre 1980 et 1984). Un nouveau point frontalier a été ouvert le 20 avril 1989 entre Figuig (280 kms au sud est d'Oujda) et Beni Ounif (cercle algérien de Nechar).

Si les deux pays voisins ont bien assimilé les retombées de la guerre des sables en 1963 et ont réussi de justesse un affrontement direct dans l'affaire du Sahara, les conséquences stratégiques de la guerre se manifestent dans la nature des systèmes d'armes conventionnelles et dans les élaborations des tactiques dans la guerre du Désert.

2. La nature de la guerre au Sahara

En effet, la crise d'Am gala en 1977, a introduit des soldats algériens au premier plan du conflit militaire, mais après la signature d'un accord de paix le 5 août 1979 à Alger, on surmonte les risques d'un conflit généralisé. Néanmoins, la guerre du Sahara entre dans une phase plus critique, avec l'apparition au début des années 80 des systèmes d'armes les plus sophistiquées, introduits par des alliés interposés.

Les Etats-Unis fournissent les Forces Armées Royales marocaines, l'URSS et les pays socialistes arment le Polisario par l'intermédiaire de Cuba et de la Libye. La bataille change de nature pendant la phase 73-79. Le Front Polisario entreprend une série d'offensives tactiques qui lui permettent de conserver l'initiative. Face à

la mauvaise coordination des troupes marocaines et à leurs positions fixes, le Front a su mener à bien une parfaite guerre de mouvement.

La deuxième offensive dite “Houari Boumedienne” a commencé le 1er janvier 1979 avec des attaques de grande envergure. La troisième offensive de l’armée de libération sahraouie “Le grand Maghreb”, déclenchée le 13 octobre 1984 après une accalmie de deux ans, a une signification diplomatique et politique qui s’est manifestée dans la période de la mise sur pied de l’entité étatique sahraouie, le RASD (Ali Omar YARA, **GRISP-DEG**).

3. Portée stratégique du conflit sahraoui

Ce conflit a pris rapidement le statut d’un observatoire stratégique où les belligérants utilisent les armes les plus sophistiquées dont dépendront les applications opérationnelles et tactiques des guerres futures (Ali Omar YARA, **GRISP-DEG**). Sur le plan militaire, les responsables américains, dans un souci de planification projective, ont trouvé dans ce conflit une occasion pour tester les dispositions logistiques qui s’inscrivent dans le concept de Rapid Deployment Force.

L’intérêt que portent les Américains au conflit de faible et moyenne intensité prouve que le type de guerre livrée par les Sahraouis, leurs systèmes de défense, les ouvrages de fortifications et la nature du conflit en font la dernière guerre du désert pendant la guerre froide. La technologie utilisée et la solution apportée au problème logistique et opérationnel non seulement réduisent le temps de bataille qui devient de plus en plus bref, mais orientent cette guerre dans le sens d’un type particulier d’engagement, à savoir la lutte contre les types de conflits non conventionnels.

Dans ce sens, les démonstrations livrées durant la deuxième guerre du Golfe démontrent que les stratèges américains ont bien observé la guerre du Sahara. Ils ont montré l'intérêt d'une couverture aérienne et la mobilité d'une guerre de mouvement (Alain Joxe, 1992, P.307).

4) Les relations Algérie-Maghreb-Etats-Unis au prisme du conflit Saharien :

Les relations entre l'Algérie et les pays maghrébins, notamment la Tunisie, le Maroc et la Libye, ont été conjecturalement conflictuels, chaque Etat accusant l'autre d'accueillir sur son territoire ou ses régions frontalières des groupes insurrectionnels. Depuis les années 80, la nouvelle orientation idéologique, politique et économique de l'Algérie a permis un certain rapprochement et une convergence sur les intérêts régionaux communs ;

Du point de vue chronologique, une tentative de création d'une communauté économique en 1964 avait abouti à un échec. Ce n'est que dans les années 80 que la réalisation d'une union politique et économique (UMA) pris forme. En 1989, l'accord de Marrakech réunira l'ensemble des pays Maghrébins dans le cadre d'une coopération régionale. Le traité de Marrakech était issu de la rencontre au Sommet à Cinq de Zéralda (10 juin 1988). Le traité garantira à chaque pays maghrébin de respecter la souveraineté nationale et le non-recours à la force pour régler des contentieux frontaliers.

Mais la politique algérienne favorable au Polisario dans le cadre du principe du droit à l'autodétermination de toute nation a été une source de blocage parfois latent et parfois manifeste de la construction de l'Union maghrébine (Mohamed Said Mekki, 2007, P. 164)

En août 1994, l'acte terroriste mené par les groupes d'origine ou de nationalité franco-algérienne contre les touristes à Marrakech sera un bon prétexte pour le Maroc pour imposer aux Algériens l'obtention d'un visa pour entrer dans son territoire, cette décision marquera un abandon total d'un acquis important de

l'UMA. L'enchaînement des réactions entre les deux pays frontaliers aboutira à une fermeture des frontières ;

Le conflit du Sahara occidental (précédé par la guerre des sables en 1963) a bloqué toute tentative réelle de renforcer l'UMA. Les cycles conflictuels ont complété les crises existant entre les pays voisins de la région maghrébine : crise algéro-libyenne, tuniso-libyenne, marocano-mauritanienne. A ajouter à cela, la crise récente intervenue entre l'Algérie et le Maroc suite au soutien donné par ce pays aux terroristes algériens de la région de Béchar (Le Sud marocain servant d'arrière base pour ces derniers). Il semble évident que dans l'absence de communication politique continue entre les pays maghrébins et d'une défaillance dans le contrôle sécuritaire, tout incident peut prendre une proportion complexe. L'UMA demeure un acquis vital, il lui faut trouver des espaces de coopération solidaire, de création d'un partenariat intermaghrébins sur la base d'avantages comparatifs, fondés sur une division du travail à l'échelle régionale. Reste que la résolution du conflit Sahraoui est primordiale et la pierre angulaire stratégique pour s'engager dans une construction maghrébine vitale pour la sécurité dans la zone Méditerranée-Sahel. (Mohamed Said Mekki, 2007, P. 164)

Il y va de la survie de notre région maghrébine et de l'Algérie, au vu des implications de la globalisation de l'économie mondiale. D'autres groupes ont marqué la scène internationale : l'ALENA (NAFTA) en Amérique du Nord, MERCOSUR en Amérique latine, ASEAN et SAARC en Asie, la CEFTA en Europe centrale, le Conseil de Coopération des Pays du Golfe, etc. L'Algérie, en contrôlant ses contentieux peut jouer un rôle moteur pour redynamiser l'UMA. Les pays intégrés dans les groupements régionaux ont réuni leur insertion dans l'économie mondiale ; l'UMA peut s'inspirer de ces modèles car elle a le soutien

moral de l'ensemble des peuples et les sociétés civiles de l'espace maghrébin. Mais les positions controversées de la France et des E.U ont démontrés des perceptions stratégiques différenciés vis à vis du conflit du Sahara Occidental, dont on va étaler dans cette étude pour les mieux comprendre.

5) La France et la théorie du "conflit gelé" :

Alors que l'indépendance de l'Algérie a mis fin au concept colonialiste "la France de Dunkerque à Tamanrasset".

Les Think Tank de la France postcoloniale, excelle dans la production de la nouvelle littérature et en prospective stratégique territoriale pour se mettre en diapason avec l'empire globale, et faire volte-face au héritage gaulliste, on mis en exergue la notion de " conflit gelé".

Le terme de "conflit gelé " a surtout été utilisé durant la guerre froide, pour faire référence à certains conflits de l'espace postsoviétique, quand les deux superpuissances se font des guerres par procuration et répondre ainsi à des conflits non-résolues liés au litige juridique des tracés des frontières : c'est le cas dans les anciennes territoires colonisés (Sahara Occidental, Chypre, et Palestine). Sa réappropriation sur la scène médiatique et dans le milieu académique des études stratégiques après l'arrêt des pourparlers de Mannhaset au E.U entre la délégation sahraouie et la délégation marocaine n'est pas innocente. Cette situation inédite pour le dernier conflit sur le continent africain à savoir le conflit sahraoui, s'est accompagnée d'une réactivation des controverses épistémologiques quand a son utilisation :

- Certes l'existence d'une impasse juridique et diplomatique n'implique pas la cristallisation des processus sociopolitiques qui alimentent le gel du conflit ou peuvent amener à l'éclatement d'une pathologie nouvelle.

-L'emploi du concept semble en tout cas, un mode opératoire afin de déplacer le regard pour le détourner de la question du "gel du processus de négociation" plus concret et plus pertinent.

- L'utilisation des concepts de conflit froid, ou de conflit en panne, lui a donc souvent été préférée.

Mais la France qui est dans une position complice et encourageante vis-à-vis du Maroc dans son absence de mettre fin au blocage , démontre une volonté politique de non coopération (Jean Dufourcq, 2014 , page 1).

6)- L'importance d'un axe Sahara-Canaries dans la stratégie américaine :

La doctrine stratégique américaine de l'après-guerre froide tend à intégrer des espaces régionaux autant par le biais de l'investissement que par la présence militaire.

Or les Etats-Unis souhaitent contrôler une zone d'influence s'étendant du Maroc au Pakistan, dans le cadre de sécurisation du "Grand Moyen-Orient".

En ce qui concerne la zone Maghreb-Méditerranée le modèle de l'élargissement structure d'une part un projet de rationalisation d'un marché et d'autre part une coopération militaire systématisé par les exercices en commun, l'assistance à l'encadrement et la formation et les transfert d'armes. Ce couloir stratégique prend la forme d'une représentation stratégique et qui incarne en lui un espace linaire entre le continent américain d'un coté et l'Asie de l'autre.

De même l'Afrique maghrébine est un espace naturel de contact entre l'Afrique arabo-berbère et l'Afrique Sub-saharienne.

D'emblée l'espace Saharo-Maghrébin et la zone du sahel limitrophe ouvert le couloir Sahélo-Saharien, créant de facto un continuum stratégique de la Corne de l'Afrique de l'Est à la côte atlantique.

Pour la stratégie globale des E.U, la maitrise d'un couloir de prés de 2000km de long traversant le Sahara : il aboutit à l'Atlantique et trouve les Canaries dans son prolongement.

Cette zone quasi désertique, sans doute riche en ressources minérales et en phosphates,

est surtout valorisé sur le plan stratégique par le contrôle des voies de communication maritimes transatlantiques qu'elle permet.

Or il faut anticiper dans le domaine de la prospective stratégique et imaginer des scénarios afin de mettre fin au tête à tête Washington-Rabat, la RASD doit s'ouvrir sur le monde occidental et bien sûr au E.U : elle doit attirer l'attention des américains sur le lien de causalité des trafics illicites et surtout l'acheminement des drogues vers l'Europe et dont l'axe El Ayoun occupé-les Canaries est très signalé.

La RASD par le biais de sa diplomatie doit contribuer à démasquer les vrais acteurs qui tirent profit des flux migratoires, de la traite humaine et des transferts d'armements et des trafiques de drogues. Ces pratiques malveillantes qui remontent au temps anciennes.

Conclusion :

L'intangibilité des frontières avait été un des principes fondateurs de l'ex-OUA dans les années soixante, après la période coloniale. Depuis la fin de la guerre froide, l'ancien ordre se déconstruit et les puissances anciennes se relativisent et font des efforts accrus afin de maintenir les règles du jeu internationales à l'ère de l'empire sans tête qui maintien un ordre d'hégémon global.

Dans l'espace Euro- Maghrébin on partage une histoire commune, que la géographie humaine, et les relations socio-économiques rapproche et doivent répondre aux attentes de peuples qui aspirent à une prospérité partagée.

Le peuple Saharien ne sort pas du los, et réclame son désir de s'émanciper après un siècle de souffrance sous une série d'occupant : français, espagnole et marocain.

L'ancien ministre espagnole des affaires étrangères, M. Angel Moratinos a vu juste quand, il évoque la question du Sahara Occidental :" Si ce contentieux venait à être résolu, la question du Sahel serait réglée elle aussi". La question du Sahara Occidentale, enlisée depuis 40 ans, est suivie par le Quartet (Etats-Unis, Russie, ONU et U.E) (Diplomatie, 2010, P.11).

Les reports successifs du référendum initialement prévu, ne sont pas du gout du peuple sahraoui qui par le biais de son représentant légitime le Polisario dénonce le double standard des puissances qui ont fait aboutir la sécession du Soudan du Sud rattaché à un pays souverain et non à l'application du droit des peuples à disposer d'eux même par le processus de décolonisation de" dernière colonie d'Afrique".

Rapidement, la Mauritanie, convaincue par le Front Polisario, abandonne ses ambitions sur les territoires du Sahara Occidental.

Le conflit avec la Mauritanie s'achève ainsi par un traité de Paix le 10 août 1991 souverainement entre deux entités étatiques distinctes, la raison l'emportera quand le Maroc démunie et ruiné par l'effort de guerre se soumettra à la légalité internationale. Dans cette antécédent juridique avec la Mauritanie, la RASD a déposé les jalons d'un processus inéluctable qui mènera le jour J vers l'émancipation des peuples du Maghreb.

Le Maroc qui a fait une concession de taille et à céder en reformulant temporairement ses ambitions pour accepter de discuter une autonomie du Sahara Occidental, sous contrôle marocain, peut faire un grand pas afin de répondre aux attentes du peuple sahraoui a exercer son droit inaliénable a l'autodétermination.

Bibliographie

1. Balta, Paul, (1990), **Conflits larvés et guerres ouvertes**, conférence auprès du groupe Méditerranée, FEDN, Miméo, Paris.

2. DJERRAD, Abdelaziz, (1987), **Dualité du monde arabe**, ENAP, OPU, Alger.

3. DUFOURCQ, Jean, (2014), **"Interroger la notion de conflit gelé",** Mémio, document de l'IRESM.

4. Fleury, Jean, (2013)," **La France en guerre au Mali : Les combats d'AQMI et la révolte des Touareg**", éditions Jean Picollec, 4 T. Paris

5. Joxe, Alain, (1992), **l'Amérique mercenaire**, éditions Stock, Paris.

6. Mekki Mohamed Said, (2007),"**La Stratégie d'hégémonie des Etats-Unis en Méditerranée et la posture socio-stratégique de l'Algérie**" Thèse de Doctorat présenté à l'EHESS/Paris.

7. Yara Ali Omar, (1991), La Question sahraouie et la mutation stratégique du Maghreb, Thèse de Doctorat en Sciences Politique, Paris-X, Nanterre, 771 pages.

8. Yara Ali Omar GRISP-DEG, "Processus d'insertion stratégique des E.U dans le monde arabe ; application opérationnelle au Magherb" Rapport GRISP-DEG.

9. La sécurité en Méditerranée, document de l'UEO, 1993, p. 16.

10. Dossier Notes et documentation, GRIP, Sept-Oct. 1989, p. 18.

11. "Diplomatie", N°47 Novembre -Décembre 2010, page 11.